

ورحلة دوي الفضائل والبرهان \* وارث الفضائل والبرهان \* كابر ابراهيم كابر \* وصاحب  
 التاليف التي ابدت في الاقطار \* وعلمها بالعلم ولا سيما حاشية البرهان  
 - - - - - وسكان والده زائده - - - - - وهو من رجنه ورائد وده  
 ابق فيها وآثر بها - - - - - لكن ذلك اذ من بعده  
 ارث كابر الابناء ومنه - - - - - كفلت رخصة قدره وتبعده  
 لا ان ينص الصحابي مسودات اعلامه \* ويوشى حواشي الاطروحات بطرار  
 ارقامه \* ولا يرخ مرجع الاماثل \* ومنه ليعاقل \* واسأل من حمله وارث  
 علوم ابيه محمد الامس \* ان يله من الاسماء من يرث علومه وهو حبيب انور  
 قائله بعمه وكشفه بقله بعد المعنى الرافعي  
 المعنى بطرايس شام سابقا  
 عني عنه

الحمد لله بالهداية \* في البداية والنهاية \* والصلوة والسلام على كبر الدراة  
 \* وعلى الواحها كتابه الرواه \* اما بعد \* لما من الله على باطلاص على هذا  
 الكتاب العاشر \* والبحر العباب الراح \* الذي نظم عقود درره \* وشرح برود  
 غرره \* خصصة صاحب الفضيلة مولانا علامه الزمان \* والخاص فصب السبق  
 في كل آد \* سيدني السيد الشيخ محمد علاء الدين افسندي عايد \* مع حاشية  
 والده المرحوم على الدر المختار \* فكلت هي الصرة بانه معايد \* وحلوت عشاوه  
 النصر رائق مناسه \* واريدت في نظم نظم قليل من درر صفاته \* اداء لبعض  
 ما يحب من حمد مؤلفه وشكر اعمال والده وافصالة فعل

اعقود درام علايد حوهر  
 ام روصه بمثلها باكرها الحياه  
 ام هذه انات فيضل صاعده  
 فكم الذي يرحوه كل مكر  
 العالم بالعلامه الشهم الذي  
 تدهوه اسما وكل الا عصر  
 من سار في مساج والده عني  
 بفع الامام بكل حرا كبر  
 هذه في التمه للمواثي اجمعت  
 نحلوا الحواشي عن جمعي الماهر  
 هي ذرة الناح الذي قد صاعده  
 تدهوه اسما وكل الا عصر  
 ذلك التمه حصدها من حوهر  
 من سار في مساج والده عني  
 بفع الامام بكل حرا كبر  
 نحلوا الحواشي عن جمعي الماهر  
 هي ذرة الناح الذي قد صاعده  
 تدهوه اسما وكل الا عصر  
 ذلك التمه حصدها من حوهر  
 من سار في مساج والده عني  
 بفع الامام بكل حرا كبر  
 نحلوا الحواشي عن جمعي الماهر  
 هي ذرة الناح الذي قد صاعده  
 تدهوه اسما وكل الا عصر  
 ذلك التمه حصدها من حوهر

لك منها قبح القدير وفي غد  
جزى الله بكل خير وافر  
وإدام سيدنا علاء الدين في  
عز رفيع في الأنام ومفخر  
الفقر اليد سبحانه الخير حسين  
صفي عنه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي نعمته تتم الصالحات \* وتم نوافج الصفات \* والصلاة والسلام على من نبت  
كملا لمكارم الأخلاق \* وضعها لنظام المآثر على أحسن أناس \* وعلى نقلة شريفة  
الافراء \* ونسمة ملت الحنفية السجاء \* وبعد فقد أطلعت على هذه الكلمة الأنيقة  
والحاشية الرفيعة \* فوجدتها أسنى المطالب \* وأقصى المآرب \* كيف لا ومؤلفها علامة  
العصر \* وواحد الدهر \* وحيثما وقفت على ما فيها من الحقائق الفاتحة \* والتدقيقات  
الرائقة \* قلت

لقد أيدا كنا مستطابا  
به الأخبار قد فرت عبونا  
بعت حواشي الدر حسنا  
جزى الله المؤلف كل خير

كتبه الخفير سعيد عز الدين

خادم العالم الشريف

أطرا بلش شام

صفي عنه

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي جبر انكسار رد المجاز \* بقرعة عبون الإخبار \* ومن بأتمام تلك الحاشية  
الرفيعة \* والدررة الفاتحة الأنيقة \* على يد شبل مؤلفها \* وخرج روضة مصفها \* أوحد العلماء  
وسيد الفضلاء \* فرع الشجرة العليقة \* وطراز العصاة الهاشمية \* مولانا السيد الشيخ  
علام الدين \* زاده الله من الرفعة والنمكين \* فبجاءت على منوال واحد \* ونسق غير متباين  
باريق عبارة \* والظف إشارة \* من نهج جواهر الحقيقات \* ونفائس التدقيقات \* وحيثما  
وقفت على الكلمة السنية \* والدررة البهية \* قلت

أتم حول الدين حاشية الدر  
فاصحت بمجد الدهر عقد من الدر

عبون التي فرت بروق نهالها  
عبون للهاين الرضافة والخبير

أزتنا طر بقا الهداية واصفا  
غنيته عن طلوع الشمس والندى

بحق لاهل الفضل رقم حردولها  
جرائم عظمه خير اكرم ثقتنا  
بهاهم عن الاشياء جيل بطارا  
لغيرا صحت اليك اعيالا مارها  
فكيف وانت السيد السيد الذي  
انوك الذي قد كان واحد عصمه  
وانت الذي قد شره الله قدره  
طرا ليس لمباركتيه هساقند  
وقد امداه الشريفة ملكي  
ولانت مخلوقه الجباب مؤابدا  
كتبه العبد اليه السيد محمد بن اسحق الارمني  
الطرابلسي معني حيلة الارضه سائنا  
عن حده  
صورة ما كتب في الموتى حياه اولاه

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

جدا لم جعل كساه الدين قرة صبور الاخيار \* فاشرق نور هدايه لرد الحصار على البدر  
المتناره ومحب طلام الجهل \* مشارق علومه الهيئه سوير الانصار \* وظهرت كواكب  
وصلة له لا الدين باسماء سماء العساف حبر اطهار \* وصلاة كاملة وسلاما لنا  
على سيدنا محمد المرشد الاعظم بدر سما الاقهار \* وعلى آله وصحبه محوم الاهداء لطريق  
الشريعة والحقيقة \* وفقتدي كل احبار \* والناصي لهم على مباحج الهداية مارفا  
لادبي القويم الى يوم المزار \* ولعمري فان هذا الكتاب المسمى بقره عور الاحار انكلمة  
ردا المختار على الدار المتناره \* وبالعهد المالك الكامل \* والحمد للعاصم الخاتم من شرف العلم  
والسبب \* التوارث عن ابيد معاصر العلوم والآداب \* عابدي راده المكرم صاحب  
المصيلة والسري السيد محمد علاء الذي ادى فاه وقد الف هذا الكتاب الشارلاد  
\* حتى حقه راض الكمالات الخلقه \* واثاره الاقوال الصالحة \* من القول الرحيمه \*  
العامحة معاطرها العله \* قدحها باحسن الرطط والسبك الفاقي \* وصار لكتاب والده  
ياجس الكمال اللاتي \* وشتماله على كمال الاحباب الوفيه \* والحر ربان النقي الجليله  
فحق لمؤلفه ان يكافا بالعامات العاله والامام \* والاحسانات الوافيه الساميه والاكرام \*  
وقد يعين مطلع هذا الكتاب العرع الجمل \* يكون ملتحقا باصله الكامل الجليل  
ويحسب امر صاحب الدوله والسيماحه شيخ الاسلام عليه السلام \* صار الحق

والدقيق على كتاب في دار الفتوى الشريفة بناء على امر الصنادير لخصول المرام  
اعرضنا هذه الكيفية الى صاحبكم وبكل الاحوال الامر بخضرة من له الامر اقدم  
وجددت خلا الدين نظم دونه  
جزاء عليك الخلق خير جزائه  
ولا غرو ان يحذو القتي حذو والده  
جزا فقيه حذو العصر ما جده

هذا تقرير من نظم الاديب الفاضل شهاب زاده السيد محمود اقدى الطرابلسي

كبابه هو البحر المحيط لو ارده	حلى لقيه النفس عذب مو ارده
وقرت به الاختيار حيا وهكذا	اقرت له بالسبق كل حواسه
بطارقه ابدى لنا كل طرفه	وفاق العلاء في العلاء بنا لده
واصبح فيه الدر دوا منضدا	توشح حوا مشبه ياسني شرانده
ايان علاه الدين فيه حوائدا	غدت لشريد الفقه قيد او ابده
رفائن حواشي الدر ملامحه	ايوه فتمت فيه جسا عوانده
وسار على منهاجه خير سيرة	وفاق بما قد زاده من فوا ئده
فلا بدع في فرع واصل تشاها	ولا غرو ان يحذو القتي حذو والده
فلا رحت اهل الفضائل والهي	عسلى بابه تقرى بغير موائله
وحي ربح الفضل منه به هرا	ملوم فحس في الملا ذكر خالده

من قلم الحفيظ محمود  
شهاب طرابلسي



ابرهه دون من قره صيون الاحبار سائلة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير

الابصار السيدى العلامة الفاضل والفهمه الكامل

فقيه العصر والاولان وابو حنيفة الزمان له

الشيخ محمد علاء الدين اخدي عابدين

منعنا الله سبحانه ونفعنا به

والمسلمين

آمين



الحمد لله الواحد بابداع المصنوعات \* المعزج باحتراع المخلوقات \* المبرء عن الجبر  
والسكون والحركات \* المحب لمن باطاء باخلاص الدعوات \* الذي يصر المدتوبين  
ويستر العيوب \* ويبدل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات \* العالم بمكسور  
الاصرار ومصور الحركات \* الخبير بالبعث عليه فقال ذره في الارض ولا في السموات \*  
السميع فلا يهرب عن سمعه احلاف الاصوات \* الصبر يرى ديبه التل وذررات  
الرمال في الصلوات \* الواحد لا احد مثالي له في الكائنات \* العز في الصلوات  
عن الدين والميثاق \* الباقي على الابد يرضى كل واحد ويصفي عليه بالمئات \* فصحاته  
من انه لا يحمده على الكثرة سواء تمت الاجيال ونجى الاموات \* انكى الابر والاموات \*  
وايم البسير واليات \* ينب على الطاعات والصدقات \* ويصايف الاحوار  
على شمر العشر والاعمال \* فتح نصار اوليائه للاعباد والمكفر في الدنيا والآخرة  
قلوبهم شور الاجلاس وقدسهم من سواخل الامنيات وشوائب المكدرات \* تظلم  
بدا الاطراف في مهده الكرامات والعلات \* فترسمهم تسمى العطاس وتطهرهم  
عن الشبهوات \* المانع من الغيب والميسر في الاعمال \* واعل ادعائهم المهم ما بقي  
العارات \* والرهور والاشهارات \* وفتح الاحكام والمناهي وحل المشكلات \*  
حتى يصيروها من اوجه الواضحات \* فهداهم فرش الاعمال الى الصراط المستقيم  
عليك الخلق مع المخلوقين واليوم واليوم وتجدد شجرة السادات في خوض

من ينسحب من شدة نور الله في الدنيا \* وهو يقوهم من عبادة الهوى  
يحتاطون واهلهم تسبح في باطن المنكوت بين جنات \* بل الشكر على ما انعم  
عليهم من نعمهم واهلهم عليهم بان هداهم بعبادة الربوبية وهديهم لاكل  
الطعام \* مع التقدير والهم المختارات \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد الكمل  
لا اله الا الله \* ثم باوصح شريعة ومميزات \* صاحب المعراج غاية البيان \* فلهذا  
الذات السراج الوهاج حاوي القامات الشاهقات \* وعلى الزواهر الجواهر ودرر البحار \*  
ذو المناقب والخصوصيات \* والعبادة الجور الزواجر وتنوير الابصار \* الناصرين  
في الامم والخالين \* بصفه النبات \* وحسن الطويات \* والتابعين الجوم  
الزواجر وخراي الاسرار \* الخازن اعلى الفضل والكمالات \* والائمة المجتهدين  
الاكابر ذوالفيض المذرارة المبرزين من الشجرات والنبعات \* والقرهات القاسدات \*  
الاسماء امانا الاعظم \* ذوات فضل الاقدم الكوكب الزاهر \* والامام الباهر \* الدر المختار  
والعلم عار اصبح ذوالنبات \* القائم بالاوامر والزواجر راد لطف المختار صاحب انكرامات  
القاصلات \* صلاتا وسلاما دائما بين ملائكت مائه اقب الليل والنهار \* ومهرت الاوقات  
\* ونسج السجاد في وضوء فصاح وماهيت \* ثمان الامهار \* وفي كل الساعات \* لا تنقطع  
خفة من اللطائف \* من الكريم عظيم \* ربه رحيم \* مقبل العزات \* وخاف الزلات \*  
امامنا يقول في ترجمته \* واسير وصمة ذنب \* محمد علا الدين \* ابن السيد  
محمد امين \* ابن السيد عمر طيني \* غفر الله تعالى ذنوبهم \* وملا من زلال الغفور  
ذنوبهم \* امين \* انه لما سبقت الارادة الالهية \* والشيعة الرحمانية \* بوفاء سيدي  
ابوالبقيلا \* اتاهه تبيين حاشية رد المختار \* على الدر المختار \* شرح تنوير الابصار  
\* فانه رحمه الله تعالى ونور ضربه \* ويجعل اعلا الجنان ضجيعه \* لما وصل  
الى اشارتي القضا من هذا الكتاب \* اشتاق الى شهادة رب الارباب \* فقل  
من دار الغرور \* الى جوار مولاه الغفور \* وكان رحمه الله تعالى بدأ اولا في التوسيد  
من الاول الى الآخر \* ثم شرع في التبيين فبدأ اولاً من الاجارة الى الآخر \* ثم من اول  
الكتاب الى انتهاء هذا التحرير الفاخر \* وترك على نسخة الدر بعض تعليقات \*  
وتحريرات واعتراضات \* قد كاد تداول الابدى ان يذهبها لعدم من يذهبها مذهبها \*  
وكان قد جرى الامر بطبعها في بولاق المصرية \* فجمعتها برمتها بدون زيادة حرف  
بالكيد \* وارسلها لطبعه \* حرصا على قوائدها الجمدة \* وكان كثيرا ما يخطر  
بالذهاب مع تحريرها \* وبعض فروع وتقريرات \* لكن لم تساعد الاقدار \* لا سيما  
مع شغل الافكار \* وقلة المساعدة \* في هذه الصناعة \* حتى سافرت للاستانة العلمية \*  
دار الخلافة السنية \* عام خمس وعشرين بعد المائتين والالف \* من هجرة من تم به  
الالف \* ووال \* المشفق والخلف \* صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى اله وصحبه

القابض الف \* وزلفت عضوا في الجمعية العلمية \* النافعة لدوان احكام العبدية \*  
 مجمع المحلة الشرعية \* تحت رئاسة حضرة الوزير المعظم \* والمشترا المجمع \* مدبر  
 امور جهوز الامم \* الجامع بين مرتبتي العلم والعلم \* والحارر الفضلي العفيف  
 والهم \* صاحب الدولة احمد جودت باشا \* بلفه الله تعالى من الخيرات ماشا \*  
 واسعدا يامه وحررها \* والتي تحبته في القلوب وعرسها \* ولا زالت اعلام دولته  
 تضيء النور \* وارغام رفته منظمة السطور \* على مدى الدهور \* امين \* وبعد  
 استقامتي مدة تقرب من ثلاث سنين قدمت الاستغناء لما في قلبي من الرضا \* من فراق  
 الاوطان \* والاهل والخلان \* فامرني قسبل سقري من امره مطاع \* واجب  
 الاستماع \* ان انتم نفضها \* واتلاق لها \* حين وصولي الى الوطن \* وقراري  
 بالسكن \* فلما رجعت بعد ثلاث سنين \* من سقري الى وطني دمشق الشام \* ذات  
 الثغر البسام \* استخرت الله تعالى المرة بعد المرة \* والكرة بعد الكرة \* في تكلمة  
 الحرم \* معتمدا على الله تعالى في الحرم \* ومتوكلا عليه في سائر الامور \* فان حفظني  
 من الخطا والخلل \* والحقوات والزلل \* ومتوسلا اليه بنيه النبي المكرم \* صلى الله تعالى  
 عليه وسلم \* وباهل طاعته من كل مقام على معظم \* وبعد وثنا الامام الاعظم \*  
 ان يسهل علي ذلك من اعظامه \* ويمسني على اكمل واعامه \* وان يعفو عن زللي \*  
 ويغفر لي عني \* ويغفر ذلك خالفنا لو حبه الكريم \* يوم لا تنفع مال  
 ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم \* وينفع به العباد \* في عامة البلاد \* من ساكن  
 وباد \* وان يسلك لي سبيل الرشاد \* ويلهمني الصواب والسداد \* ويسر عوراي \*  
 ويعظم خطباتي \* ويسمح عن حقوقي وزلاقي \* فاني متطفل على ذلك \* لست  
 من قرين تلك المسالك \* وهيهات لئلي ان يكون له اسم في طرس \* اوان يكون له  
 في صفة طرس \* بل ان يكون له في الناس ذكر \* اوان يحظر في بال او يمر على فكر \*  
 فقد اوثقت الذنوب والخطيات \* واقعدتني عن ادراك ادنى الدرجات \* مع قصور  
 بلقي \* واندراس رباعي \* وجود فهنه وفكري \* وجود ذكرى \* واتى لا شحني  
 من ذلك \* فقد اوقعت نفسي في الهالك \* وصبرتها مرعى سهام الانس \* وموقع  
 الفطر الشرير عن الاعين \* حيث تجرأت على امر غير شهل \* مع كوني است له  
 باهل \* ونسبت بالسادات الاعلام \* الذين هم مصايح الظلام \* وهيهات ان يترك  
 السابق مقعد \* اوان يسلك الطريق مضعد \* اوان يعزيت من طرين الاشداين  
 اوى \* اوان يشبه اخباري البازي \* ولو لم يكن له في الجحيم شاي \* وما شابه  
 قول القابل بحالي \* التي كان منها على مثل هذا جرائني \* امنا المدعي ولا ساي  
 لست منهم ولا قلامه ظفر \* انما انت في سليم كواو \* ألجيت بالهجا طما بعرو  
 ولكن احفظ على نفسي \* واسلمها بالاسي \* واعمل بشول الشهاب السهروردي \*

فسيبوا ان لم يكونوا مثلهم \* ان الشيب بالكرام فلاح \* واني اسأل الله تعالى  
 من طولته \* واستعد بفتوته وجولته \* في ان يحفظني من الخطأ والخلل \* ويحني خايمي  
 عند منهي الاجل \* وما توفيقي الا بالله القريب المجيب \* عليه توكلت والدين \*  
 والنفس من الناظر لهذه التكملة ان يلحظها بعين التسول والصفاء \* لا بعين الحسد  
 والخطا \* فان الحسد \* لا يخلو عن الحسد \* ولكن الكبريم يخفيه \* والشم  
 يديه \* وان لا ينسى جامعها واولادها وظهورها وكايتها وقارها من دعائه المستجاب \*  
 وشأنه المستطاب \* ولا يحكم بشيء منها حتى يراجع اصله المنقولة عند المعروفة اليه  
 وان لم يكن ثمة عز ووالي بخار رسيدي الوالد فاني غير واثق بنفسي اتم الوثوق  
 فان البراع قد طوش \* ومبر عن محالة تلك النفوس \* ولا يسادر على الاعتراض  
 والملام \* فليست اول قارورة كسرت في الاسلام \* ويصلح ما كتابه القلم \* اوزلت به  
 القلم \* فقد قدفت بين يديهم عذري \* وكشفت لهم عن حقيقة امرى \* فان الله  
 لا يصنع اجر المحسنين \* وهو يقبل عثرات المصلين \* وقد سميت ما عنت جمع من هذه  
 التكملة بكرة بحون الاخيار \* لتكملة رد المختار \* على الدر المختار \* شرح تنوير  
 الانصار \* وحيث قلت سيدي فلراده سيدي الوالد \* او بعض الافاضل فلراده  
 الرحي او الوصال \* والكمال محال \* اغبر ذي الجلال \* وعلى الله تعالى الاتكال \*  
 في المبدأ والمآل \* وكان اتمامها في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم \* والخاقان  
 الاعضل الاكرم \* ملك ملوك العرب والجم \* ظل الله الممدود على الامم \* بمحدد قوانين  
 العدل والانصاف \* وموطد دعائم بيسان المراجم والالطاف \* سلطان البري \*  
 وخاقان الخرين \* وخادم الحرمين الشريفين \* فاروق السيرة والشم \* علوى الشهامة  
 والهمم \* خليفة الله تعالى في الارض \* ناشر لواء المراح في طولها والعرض \* ملك انام  
 الانام في ظل امانه \* وشمل الصاد بحال لطفه واحسانه \* حافظ بضرة الدين \* وخامى  
 شرف سيد المرسلين \* امير المؤمنين \* لمجا طامة المسلمين \* بل كافة الناس اجمعين \* معمر  
 الامصار والبلاد \* مدمر اهل الشر والفساد \* قاطع البدع والظلم \* ومؤيد السنة بالعدل  
 والحلم \* المؤيد المظفر المعان \* والمحفوظ بعتاب الملك الديان \* صاحب العساكر القاهرة  
 المبيدة كل شنة باغية فاجرة \* بصوارم سيوف تقطف بحروفها احناق المعتدين \*  
 واهلة قبي تزيل نجوم سهامها على شياطين الغافق والفردين \* ورايات تحقق قلوب  
 الاعياء طمقنائها وتحقق رتبهم رفيع شانها \* لا يرتاب مقامه في انه البحر والعساكر ما واجه \*  
 ومزاجه الدر الذي يظفر بها طلاب العرف واقواجه \* السلطان بن السلطان \*  
 ابن السلطان \* السلطان عند العزيز خان \* ابن السلطان الغازي محمود خان \*  
 ابن السلطان الغازي محمد الجيد خان \* خلد الله تعالى ملكه \* وجعل الدينيا  
 بابرها ملكه \* وادام سعادة ائمه \* وجعل البسطة فضة يديه وطوع احكامه \*

ولا زال الياء عليه السلام في يوم اربعين من شهر ربيع الاول رحل الى بلخ في يداه  
ووجهه مسدود الى منتهى المسافة واجتمع اليه جمع عظيم من طلبة  
وعزائم الموفق لارائه بمحضره وباعداه سحره مرفوعة اعلام دونه الى تحت  
انصبه الخضره واوجده في اقل مكان ورواها قرا ونصرا وسره وسرى  
ولارالب سلسله منسلة الى ابيها سلسله الزمان واجلالي جلال السعادة  
والسيادة والرياء والرسوان ولازل الوحدونك واما حلاله سياتي امرا ولايح  
الاغلب في ايام سلطته وقوبا طاهرا وودق وكلايه العظام وورائه الخصاص  
وعمله الى السعي في صلاح المالك والملة في كافة بلاده وولايته وجمع الملوك كما قد  
على طاعته وتحصيل مرضاته آمين آمين لا رضى بولجده حتى  
اصم اليها امسا وقيس ايام حصره صاحب العجامة والدولة العظمى  
والشر الاكبر مدر امور حقه ورايته الخانع من مرتضى العلم والعلم مع دونه  
العين والطار وصلى السب والهم بالممكن ورماستى اسيا والدي هجرة  
عين المملكة والوراء صف الدولة السلطانية واسان الصوافة الخافاة فوبه  
دولت الملوك والسلطان ملحا اعراء والسهماء والمدطعن الا وهو حصره  
ولى العلم المخلق باحلاق سمة تخر العلم صلى الله تعالى عليه وسلم الورير  
الاكبر والصديق الاعظم السيد احمد اسود باشا اعظم لارالب عنه بانه صدرا  
للواردين ومارح سلاح حانه في رقاب الخاسدين واطال الله تعالى عمره  
وادام عزه ويحمده ودولته مامس وفي مده من المم شبعة سماحة دولة حصره  
المولى الاعظم والسيد الكبر الاكبر الخانع من الرعين السريفتى العلم والعمل سوة  
اليقين والصحوظ نعم بانه تعالى من الرلك بالممكن الخارز باسنى الدسا والدين  
شيخ الاسلام والسلم من العلماء المحققين عين الاعة المذفين نعمة الله تعالى  
في هذا العصر على الامام ملاذ افاضل الكرام مرشح الخاص العام حصره مولانا  
صاحب الدولة والافعال والسماحة والافصال حواجده شهر ماري حسن موهى ادرسى  
لارالب اليها مشرقه يياه واحكام الشريعة مشد وموصفه يياه واعفاء عهده  
في جند الدهر بلا ماندر وافرعد سماحة وشيله الامام الودعى الار سيد  
صاحب السماحة الهمام السمدى حيدر كو وواهما كل حاسد برى عظم بالشر  
آمين وقدسات هذه الكلمة من بعض فضله تعالى وجود كرمه الذى به تعالى  
قره لعين قاريها ودره لائح دارها ولعلها لعلها وحاجن في خار مغياها  
وكفاية للطلالين وحده للصبين وبحجة للستين حاوكة لدرر الاموال  
سماوة عن مسكراب الروايد جمعها من معتمبات المذهب التى اليها يذهب  
ومحسب الى ذلك بعض شر راب او اسد او بعض السندراكات او قربة

ان تبيد فلا غرو حينئذ ان تكون العبدية في الذهب \* والخبر بان تكتب بها  
 الذهب \* فتعينا بكر محمد عطار \* حكيم ستار \* مقبل العزات \* ومحبت الدعوات \*  
 وفاضل الحاجات \* ومستشعرا بمشروع هذه المشروبات \* من لارده شفاطات \*  
 عليه افضل الصلوات \* وازكى الصلوات \* وعلينا وعلى ائمتنا معية يارب البريات \*  
 هذا وانى اروي الدر المختار \* ومتمم تنوير الابصار \* وحاشية رد المحتار \*  
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والقنون عن ائمة اخيار \* من شاميين  
 وفكرين ومجسرين وعراقيين ورومين وغيرهم من اهل الفضل والاستبصار \*  
 ومن اجلهم واكثرهم افادة لى ومدائمة لديه وقرائه عليه سيدى العالم العلامة \*  
 والعمدة الفهامة \* علامة العقول والمنقول \* والسفخرج بغواص فكره ما البحر عنه  
 المنقول \* الشيخ محمد هاشم افندي التاجي البعلبي رحم الله تعالى روحه \* ونور  
 مراقبه الشريف وصريجه \* وحول اعلى الجنان بلوغه ومقبلة \* ومن اجلهم  
 علامة زمانه على الاطلاق \* من انتهت اليه الرئاسة باستحقاق \* الامام المتقن \*  
 والعلامة المتقن \* العلامة الثانى \* من لا يوجد له ثانى \* الحبيب السبب \* الفاضل  
 الاديب \* الجامع بين شرف العلم والنسب \* والسمك بمولاه باقوى سبب \* والجامع  
 بين الطريقة والحقيقة \* وعلوم المنقول والنصوف والمنقول والشرعية \* اعلم  
 العلماء العالمين \* افضل الفضلاء الفاضلين \* سيدى وعمدنى علامة الابرار \*  
 مرجع الطامنين والاعمال \* والذى المرحوم الشيخ السيد الشريف محمد امين طابدين  
 ابن السيد الشريف عمر طابدين ابن السيد الشريف عبد العزيز طابدين ابن  
 السيد الشريف احمد طابدين ابن السيد الشريف عبد الرحيم طابدين ابن السيد  
 الشريف نجم الدين ابن السيد الشريف العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين  
 الحقيقة والشرعية امام الفضل والطريقة محمد صلاح الدين الشيهيرى طابدين ابن  
 السيد الشريف نجم الدين بن السيد الشريف على الثانى ابن السيد الشريف  
 محمد كمال ابن السيد الشريف تقي الدين المدرس ابن السيد الشريف مصطفى  
 الشهابى ابن السيد الشريف حسين ابن السيد الشريف راحة الله ابن السيد  
 الشريف احمد الثانى ابن السيد الشريف على الثانى ابن السيد الشريف احمد الثالث  
 ابن السيد الشريف محمود ابن السيد الشريف احمد الرابع ابن السيد الشريف  
 عبد الله ابن السيد الشريف عز الدين عبد الله الثانى ابن السيد الشريف قاسم  
 ابن السيد الشريف حسنى ابن السيد الشريف اسمعيل ابن السيد الشريف حسين  
 الشريف الثالث ابن السيد الشريف احمد الخامس ابن السيد الشريف اسمعيل  
 الثانى ابن السيد الشريف محمد ابن السيد الشريف اسمعيل الاعرج ابن الامام  
 جعفر الصادق ابن الامام محمد السافر ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين

ابن النبل رحمه الله الزهر افانته بنت الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعليها  
وام بن في سنة ١٠٠٠  
وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة والده ليألف التجارة ويتعلم البيع والسرافلس  
مرة يقرأ القرآن العظيم ثم يميل لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ فزجره وانكر قرائته وقال له  
لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة اول الان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون  
قرايتك فيرتكبون الاثم بسببك وانت ايضا اثم وثابت قرايتك ملحونة فقام من ساعته  
وسأل عن اقرأ اهل العصر في زمانه فكله واحد على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ  
سعيد الحموي فذهب لجرته وطلب منه ان يعلمه احكام القراءة بالجويد وكان وقتئذ  
لم يبلغ الحلم فعفظ المبدئية والجزرية والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان  
حتى اتقن فن القراءات يطررها واوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحو والصرف وقدر  
الامام الشافعي وحفظ متن الزيد وبعض المتن من النحو والصرف والفقه وغير  
ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه ووقته عصره وآوانه السيد محمد شاعر السامري  
العمرى ابن المقدم مسعد الشهير والده بالعتاد الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث  
وال تفسير ثم الزمه بالنحول للذهب سيدنا ابي حنيفة النعمان الامام الاعظم عليه  
الرحمة والرضوان وقرأ عليه كتب الفقه واصوله حتى برع وصار علامة زمانه في حياة  
شيخه المذكور والف حاشيتين على شرح المنار للعلاء كبرى وصغرى سبى  
احدهما نسجات الامصار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطر في اذهنها  
لانها فقدت عند مفتي مصر الشيخ التيجي رحمه الله تعالى والف ثباتا سيد شيخه  
سماه العتود الابن في الاسانيد العوالي وشرح الكافي في العروض والقوافي وكنت  
في آخر هذا الشرح تم في سنة خمس عشر ومائتين والف وكان سنة سبع عشرة  
سنة ورسالة سماها رفع الاشتباه عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح الشدة سماها  
فتح رب الارباب على اب الالباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه  
المرقوم ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنين وعشرين  
ومايتين والف وكان يقرأ عليه البحر والهداية وشروحها وكانت وفاة في سنة  
قرايته ان كتب المذكورة وكان من جلته من حضر مع سيدى الوالد على شيخه المذكور كبرى  
اللامدة وهو علامة زمانه ووقته عصره وآوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشافعي  
فاتم سيدى الوالد قرايته الكتب المذكورة عليه وحضره لاتمام الكتب المذكورة بقية  
اللامدة والطلبة الذين كانوا يداومون على الشيخ محمد شاعر المذكور ثم شرع في ألف  
ري المختار على الدر المختار وفي ثلثها ألف العتود الدرية في تنقيح الفتاوى الحاشية  
وله من المؤلفات حاشية على حاشية الحلبي المدارى سماها رفع الانتقار عما الوردة الحلبي



على الدر المختار وحاشيته على البضاوي وحاشيته على المطول وحاشيته على شرح  
 الملقى وحاشيته على النهر الانوار لمحمد بن عبد الله بن الهوامش وحاشيته على البحر سماها مجمع  
 الخلق على البحر الزايق وله مجموع جمع فيه من نقائس الفوائد الثرية والشعرية \*  
 وعرائس النكات والمخ الادبية \* والافكار والعميات ما يروق الناظر \* ويسر الخاطر  
 ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وافاضلهم بجعله ذيلًا لتاريخ المرادى الذي  
 هو ذيل لتاريخ حبه لامة العلامة المحيى الذى هو ذيل لرحمة الخفاجى وله العقود  
 اللآلى فى الاسانيد العوالى المتقدم ذكره وشرح رسالة البركوى فى الحبص والنفاس  
 بمناه منهل الواردين من بحار القبض على ذكر التأهلين لمسائل الحبص وشرح  
 منظومته رسم الملقى والحقى المختوم شرح قلادة المنظوم فى الفرائض وكتاب  
 تشبيه الولاة والحكماء وله رسائل عديدة ناهزت الثلاثين فى جملة فنون منها نشر  
 العرف فى بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة فى النفقات لم يسبق لها نظير اخترع لها  
 ضابطا جامعاً مانعاً والفوائد العجيبة فى اعراب الكلمات الغريبة واجابة القوت  
 فى احكام النباه والنجاة والايذاء والبعوث والعلم الظاهر فى نفع السب الطاهر وذيلها  
 وتبديده الغافل والوسنان فى احكام هلال رمضان والابانة فى الحضارة وشفاء العليل  
 وبل الغليل فى الوصية والحفقات والتمثيل ورقم الاستفاض ودفع الاعتراض فى قولهم  
 الايمان حسنة على الانقياد لاعلى الاغراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجابة  
 واعلام الاعلام فى الاقرار العام وجملة رسائل فى الاوقاف وتبديده الزفود وسل  
 الحسام الهندى وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتبديده ذوى  
 الاهتمام ورفع الاشياء وتحرير القول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المصنفة  
 ورفع الزبد وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الزكى النبيه ومناهل السرور  
 وحقمة الناسك فى اذمة الناسك وغزلك وله مجموع اسئلة الفريضة ولدى مدح  
 سبعة مقامات كقائمان اخرى وله نظم الكثر وله قصة الموالد الشريف النبوى  
 وامانع عليه على هوامش الكتب وجواشيه وكتابه على اسئلة المستفتين والاوراق  
 التى ردها بالناحية الزائفة \* والرائق الغائبة \* فلا يكاد ان تحصى \* ولا يمكن  
 ان تستقصى \* وبالجملة فكان شغله من الدنيا التعلم والتعليم \* والتفهم والفهم \*  
 والاقبال على مولاه \* والى معنى فى اكتساب رضاه فمساومة على انواع الطاعات \*  
 والعبادات والافادات \* من صيام \* وقيام \* وتبديس واقاموا تأليف على الدوام \*  
 وكان له ذوق فى حل مشكلات اليوم وله بهم الاعتقاد العظيم \* ويعاملهم بالاحترام  
 والتكريم \* واخذ طريق السادة القادر به \* عن شخص المذكور ذى الفضل  
 والمزية \* حتى اخبر عني من يوفق بصلاحيه ودينه من صحبه فى سفره من تلامذته  
 انى ما وجدت عليه شائسة فى دينه ولا فى دمه وكان حسن الاخلاق والسمات ما جمعه

في سمرى بعد في طم في الحاج تكلم بكلمة اعطى بها احدا من رفاقه وخدمه او احدا  
من الناس اجمعين الخ الخ الان رأى منكرا فقبضه من ساعته على نفسه الشر يعسر  
المطهرة العاتلة وكانت ترد اليه الاسنة من طاب اللاد واجمع به خلق كثير  
من حاضر وباد و كان رجلا لله تعالى جعل وقت ان يلف والتحرر في الليل ولا ينام  
منه الا ما في الليل والحار للمحوس وامله السلامة واذا المستبين و بلا حقا  
امر ديا شريكه عن عيران بما طمى به وكافه رعتا شتم كل ليلة خنقا كما لا يمنع  
لديهم عايبه وكثيرا ما يسترق ليله بالنكاه والفرقة ولا يبع وقا من الاوقات الا وهو  
على طهارة ويشهر الوضوء على الوضوء وكان رجلا لله تعالى حاله على افاة  
التي وحبر حوامرهم مكرما للعلم والاشراف وطلبة العلم ويواسيهم بالله وكان كثير  
المصدق على دوى الهيات من القراء الذين لا يسلون الناس الحسا وكان يحور  
على اهل العلم والشرف باسرارهم رافعا عنهم ما استطاع وكان مهيا باطمانا نافذة  
الكلمة ضد الحكام واسلم الناس اكل من مال تحارته مما شرة شريكه منه خيانة  
وكان رجلا لله تعالى ورطبا عابعا حتى انه عرض عليه حين كينا من البازهم  
لاجل موى على قول من جوح مردها ولم يبدل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة  
الى عليها كدك او يحاكره او قيمة او بالاجارين وكان وقت جده لام ابد مشروط  
قطره للارثه من ذرية الواقف فامنع من توليته وسله لا تحيد ولم يبق له حول غلبة  
من ذي حاحة او مصححة وكان رجلا لله تعالى طويل القامة شق الاعضاء والا يامل  
ايض اللون اسود الشعر فيه قليل الثياب وهدية لعد من روع الخاحبين ذاهية ووقا  
وهية من هسة وسار جيل الصورة حس البسرة بلا لا وجه نور احسن البسرة  
والنخبة من اجتمع على كاد بداه اطلاوة كلامه ولين جاسه وتمام تواضعه على الوجه  
المشروع كثر القوائد له صاحبه والمعا كنه ومجلسه مشتمل على الادب وحسن المطاف  
والإكرام للواردين عليه من اهله وبحبه وتلامذته ومصاحبه كل من حالته يقول في تعبير  
اما عن بعد من ولده مجلسه محفوظ من النخس والمعية والتكلم مما لا يبق لا تفتقر اوقا  
من الكسابة والاياة والمراحة للسائل صادق النخبة ذا فراسة اعلمة وحكمة  
لقيامية متين الذي لا تاحيه في الله لومة لائم مداعا باحق ولو عد الحاكم الخاير تهامة  
الحكام والقضاة واهل السياسة كانت دمشق في رفته اصل اللاد والميراث  
يامر من عظيم لا يجاسر احد على ظم احد ولا على اثبات حق غير وجهه شتر  
ولا في غياب البلاد القريبة منها فانه كان اذا حكم على احد بمروجه شرعى جاء  
الحكوم عليه بصورة حجة القاضي بقبضه بطلاه وراح انصاف فيشفه فتداه وقل  
ان يقع واقعة مهمة او مشكلة مدلهة في سائر البلاد او بيرة المدن الاسلامية او فراها  
الاو يستغنى فيها مع كثرة العلام الاكار والمغني في كل مدينة وكانت احوال البوادي

أذا وصلت إليهم قواه لا يفتخرون فيها مع جهلهم بالشريعة المطهرة وكانت كمال  
ناذرة وسبغته مقبولة وكنايته حميدة ما كتب لأحد شيئا الا وانفع به اصدق نبيه  
وحسين سيرته وقوة يقينه وشدة دينه وصلاته فيه وكان رحمه الله تعالى مفر ما تصحح  
الكتب والكتابة عليها فلا بدع شيئا من قيد او اعتراض او تنبيه او جواب او تنقيد  
فايده الا ويكتبه على الهامش ويكتب المطالب ايضا وكانت عنده كتب من سائر  
العلوم لم يجمع على منواله وكما كان كثير منها بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه  
كتايبه وكان السبب في جمعه لهذه الكتب العدمية الظاهر والله فانه كان يشتري له  
كل كتاب اراده ويقول له اشترى ما يملك من الكتب وانما دفع لك الثمن لانك احببت  
ما امتنه ايا من سيرة رفيق فجز الله تعالى خيرا يا ولدي واعطاه صكت اسلافه  
الموجودة عنده من اربهم الموقوفة على ذرارهم وعندى بعض منها والله تعالى الحمد  
وكان رحمه الله تعالى حريصا على اصلاح الكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط  
الا يصححه وكتب عليه ما ياسبه وكان حسن الخط حسن القسط قل ان يرى من يكتب  
مثله على الفتاوى وعلى هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر  
وتناسبها ولا يكتب على سؤال رفع اليد الا ان يصيره غالبا وكان رحمه الله تعالى يقيد  
النفس انفراديه في زجه حسابا لما خاضه احد الا يظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب  
الفضيلة العلامة محمد افندي حابي زاده قاضي المدينة المنورة ان شيخ الاسلام عارف  
صفت بك مفتي السلطنة يذار الخلافة العلية قال له اني كنت اؤمل ان تطلب لي  
الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد افندي الحلواني مفتي بيروت  
يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدي والدك في درسه حتى اني كثيرا ما اجتهد في مطالعة  
الدرس واطالع عليه سائر الخواشي والشروح والكتابات على الدرس واظن من نفسي  
اني فهمت سائر الاشكالات واجوبتها وحين اجتهدت في الدرس يقر شيخنا الدرس ويحكم  
على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهم ويريدنا فوائدها مستغنى عنها ولا رأيناها ولم يحط  
على فكر احد ذكرها وكان رحمه الله تعالى بارا بوالديه ومات والده في حياته سنة سبع  
وبلايين بعد المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسج من القرآن العظيم ويهديه  
نوابه مع ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له  
جز الله تعالى خيرا يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها الي في كل ليلة وكانت  
جده سيدي ام والده من شيوخ الشيخ المحي صاحب التاريخ المشهور وله اوقاف  
على درسته حارية الى الآن وانا اول حصني منها واما والده سيدي فقد توفي  
في حياته او كانت ضالته صار يقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة الف مرة سورة  
الاخلاص ثم يقرأها لوالدها سيدي الوالد وتصلي كل ليلة خمس اوقات وقضاء  
اجسادها وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعده ستين سنة صار يحنس لم تقبل

ما تعلقه بجهله السيد عند هذا ولا يذهب لكان بما جاء الرضى بالقضاء والقدر ومعلوم  
الجدفة على جميع الاحوال وكانت من سلاله طاهره من ذرية الخواص الدنيا ودني  
اعذب السهر وكان عظام الشخ محمد بن عبد الحى اللادوي صاحب الثغاب  
الشهيرة بها حاشية السمع وحاشية على اى متصل وشجر الفوائد وعصرها وعلى  
ما حسب واسهر ان يستهزم الى حصره سدا العباس الا انه ليس بدرجة الثوب  
ونس عدمه بسبب تعلقه شهادته العلم والصدا كما حارب تاده اصحاب الانساب وكان  
سندى رحمه الله تعالى قد عرض عليه شجرة اسد للرواح معه والده من رواجها  
وقال له احاف عليك من عصب شغل وعهوه ان اعصب انفسه يوما ما وهذا  
مما لا تلومك الحلة الاساسية عاليا وكان والده رحمه الله تعالى سفيوا عليه وشجرة  
بانه حتى انه لما فتح سندى منه حسن ولا من اسرع وابنه من دخول داره  
الخواص مده عاب سندى ولم يتم على فراش ذلك الكلد وهى ازده اسهر بل ابقى  
بما فى داره الدار وكان سندى رحمه الله تعالى ورعاى سائر احواله وعلى الخيلوص  
فى حال احرامه فى حقه المذكور فانه يحرق للطعام بايه العزى مع قلاتاول العلم  
الاعدد الصبره وكان رحمه الله تعالى كسر البر والصله بمرحمة نوان ثم ما بعد  
واحواله وماله والخصوص شمسبه بالعلامه الناصل (الله) الصوفى التى السباح  
السيد عند افعى وكان يسمى ويسرى الحبر ما كثر اولاده وهو العلم بالعلامه الله  
العظامه السخ السداجد اسدى امين القوي يدمى خالوهم بترينه ويقول  
لوالده يعلى من ولدك السداجد وايا اريد واسله فعله القربان اعظم واحراز  
مسلط بالعلامه اى عمله واحاره احاره عامه حتى صار من اواصل عصره وله  
بالعات عدده بها مخرج مؤلفه اى شرح شرحه شرحا لم يدرى على مثاله وسرح  
على علم الحال الذى الله صاحب السماحة والخصيله حتى زاده امين اسدى  
العاسى رثن دنوان سمر ولايه بسور يد وبسالة ولدى محبس فاصل احدهما  
السيد محمد ابو الحمر مود القوي دمشق وحصب جامع برسالى اشهر بحامع  
الورد وندار سبد وناسهما السيد راعى امام الخوام المذكور وكان سيدى رحمه الله  
تعالى ذهب مره مع شيخه السيد محمد ساكر المذكور لبار بعض علماء الهند  
وصالحها الشخ محمد عبد الله الماورد دمشق فلما دخل عليه جلس سبع سنين وبنى  
سندى واقفا فى الصفة بن بنى سخته حاملا له سده كما هو عاده مع سخته وقال  
الشخ محمد عبد الله الشخ سندى مر هذا العلم السيد فلما جلس باقى لا اسلم  
حتى يجلس فابيه سده ليد ويطع بعبه فى سائر الاد وعنه امار آل بيت السوء  
فقال له الشخ محمد ساكر اجلس باولدى وكذلك وقع له مع سخته المذكور  
اعلم هذه من الامام الصوفى الشهير والولى الكبه الشخ طاهر الكردى قدس سره

ومن ذلك الوقت زاد اعتناء الشيخ به والبقاء الله به والتعليم وكان شيخه المذكور كثيرا  
 ما يأخذه معه ويحضره دروس أباخذ حتى إنه أجده وأحضره درس شيخه العلامة  
 العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكزيري واستحازه له فأجازه وكتب له إجازة  
 عامة على ظهر يده مورجة في اقتراح ليلة غرة سنة ثمان وعشرين ومائتين والف وترجعه  
 سيدي المرحوم في ثوبه رجبه حسنة فراجعها ورثاءه أيضا سيدي عند وفاته  
 ليلة الجمعة تسع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وعشرين ومائتين والف  
 بقصيدة مورجها وفاته فيها ومطلعها \* خطب عظيم بأهل الدين قدزلا \* فحسبنا الله  
 في كل الأمور ولا \* وبيت التارخ \* أما أنا الكزيري نعيم أفلا \* قليل جلته ما زال  
 مسند لا \* وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ  
 أحمد النصار واستحازه له فأجازه وكتب له إجازة عامة على ظهر يده بقصيدة مورجة  
 في منتصف محرم الحرام سنة ثمان وعشرين ومائتين والف وقد رجع سيدي المرحوم  
 الوالد في يده عقود الألفي رجب حسنة فراجعها ورثاءه عند وفاته مع شروب الشمس  
 سهار الخميس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان وعشرين ومائتين والف بقصيدة مورجها  
 وفاته فيها ومطلعها \* أبعث الجاهل في البلدان بالشر \* ولكن العلم في كتب وفي سطر \*  
 وقد أخذ سيدي عن مشايخ كثير منهم الشيخ الأمير الكبي المصري وإجازه إجازة  
 عامة كتبها له بمحمد الشريف وختمها بختمه الشريف وأرسلها له مورجة في غرة  
 رمضان المعظم قدره من شهر رغام مائة وعشرين بعد الألف والمائتين من الهجرة  
 النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين يطول ذكرهم هنا من شاميين ومصريين  
 وحجازيين وعراقيين ورومين وكان له عم من أهل الصلاح ومفتي الولاية ومن أهل  
 الكنتيف اسمه الشيخ صالح إمام علي مني حتى أنه بشرامه به ذيل ولادته وهو الذي  
 سميا به ثم أمين حين كان في بطن أمه ويصفه في حال صفرة في حجره ويقول له  
 أعطيك عطية الأسياد في رأسك وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها العمير  
 المساجد وأبنية المدارس والنقار وكانت تسمى إليه الوزراء والأمر له والموالي والعلماء  
 والمشايخ والكهنة والنقار وذوا الحاجات وعظمت بركته وجم بفضله وكثر أخذ الناس  
 عنه وعالي من أخذ عنه وقرا عليه أكابر الناس واستأذنتهم وأجازتهم من الموال  
 والعلماء الكبار والعلميين والدرسين والصحاب أنساب والناظر وفصده الناس  
 من الأوتار أنسابه إمرأة تظله والأخذ عنه ممن قرا عليه وأخذ عنه شفعة  
 العلامة الفاضل السيد العمري السيد عبد الغني المذكور ومنهم والد الأخذ المذكور  
 الشيخ أحمد أفندي أمين القوي بدمشق والأصاحب الثاليف الشهيرة ومنهم ابن  
 ابن أحمد الشيخ صالح ابن السيد حسين عابدين ومنهم صاحب القصة العالم  
 العلامة محمد الموال العظام بناني زاده السيد محمد أفندي فاضل المدينة المنورة

سابقاً فإنه أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع ومنهم العالم العلامة الزاهد العلامة الشيخ  
الشيخ أبي محمد النعمان الشافعي السمرقندي أحد أفاضل الصوفية في زمانه وبه انتفع  
أخذ وبه انتفع وعليه تخرج ومنهم العلامة العالم المحدث الفقيه فقيد العصر  
الشيخ عبد الله بن أبي شاذان شارح التذوي وعقيدة الطحاوي فإنه أخذ وبه انتفع  
عليه تخرج ومنهم العالم العلامة والمحدث الفقيه الشيخ حسن البطارق فإنه  
قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الخفية ومنهم ولد المرقوم  
العالم العلامة الشيخ محمد أفندي البطارق فإنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو  
أمين فتوى دمشق الشام والأوتهم العالم العلامة أحمد أفندي الإسلامبولي عيسى  
الدر فاته عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل  
فرضي دمشق ورئيس حسابها السيد حسين الرسامة فإنه أخذ وبه انتفع وعليه  
تخرج ومنهم العالم العلامة القدوة الفهامة صاحب التأليف المفيدة والناصية  
النفيسة في المعقول والمقول الشيخ يوسف بدر الدين المغربي فإنه أخذ وبه انتفع  
وعليه تخرج ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني ومنهم الشيخ محمد  
الجلبي ومنهم الشيخ محمد أفندي النيزاجند أصحاب باب مولوية فناء أزمير ومنهم  
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الخلاص شارح الدر المختار والألفية لابن مالك  
وغيرهما ومنهم عدة الموال الكرام علي أفندي المرادي مفتي دمشق الشام ومنهم  
العالم العلامة المحدث الفهامة محبة الموال الفقهاء عبد الحليم ملا قاضي الشام وقاضي  
عسكرا تاملول ومنهم الشيخ حسن ابن خالد بك ومنهم الشيخ محمد بلو ومنهم  
الشيخ محي الدين الباقي ومنهم الشيخ أحمد الطحاوي المصري شيخ العراقيين ومنهم  
الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري ومنهم الشيخ أيوب المصري ومنهم الشيخ الملا عبد  
الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها ومنهم الشيخ صالح قاضي  
حسين ومنهم الشيخ أحمد البزري قاضي صيدا ومنهم أخوه الشيخ محمد أفندي  
مفتيها ومنهم الشيخ محمد أفندي الآتامي مفتي جنس وأخوه أمين أفندي أمين  
فتواه ومنهم الشيخ أحمد سليمان الإروادي وغيرهم ممن يطول ذكرهم فضلاً عني  
عندهم من أفاضل واعيان قلمهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعليه تخرج خواص راجدين  
تعالى صخرة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني ١٢٥٢ سنة وكانت مدة حياته  
قرية بساتين أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في الزاوية القوية  
الازالت بحال الرحمة تلى براه في الكوفة والعشيد وكان قبل موته بعشرين يوماً قد أخذ  
نفسه القبر الذي دفن فيه وكان دفن فيه بوصية من مجاورته لتعزي العلامة  
الشيخ العلائي شارح التنوير والشيخ صالح الحنفي إمام الحديث وميراث حبيب  
فيه السيرة وهذا مما يدل على جود الشارح العلائي لاسماً وقد حسي له شرحاً على

الدور والمشي ويشير جده على التثنية والجماع باسمه وأرجح ولادته على ظهر كتابه الدبر  
المشار في ليلة الثلاثاء ثلاثة عشر من شهر ربيع الثاني ١٢٤٤ سنة رجة الله تعالى  
العزيز البتار وقد مدحه بقصيدة على الحاشية وهي قوله

علاء الدين يا فني الأمان \* جزاك الله خيرا على الدوام \*  
لقد أبرزت للفتيا كتابا \* مبينا للحلال والحرام \*  
لقد أعطيت فضلا لأبصاهي \* وعلمنا وأفرا كالصيطام \*  
فكنت به فريدا العنصر حتما \* لئلا البدر في وفق النمام \*  
وكانت لك الزمان خصيب عيش \* رطيبا ذا حبور وأبنام \*  
وطاق يدرك المختار عقدا \* لعمري خيفة ذوات نظام \*  
بالفاظ ترين الصعب سهلا \* ومطروحا على طرف النمام \*  
أذا ما قلت قولا قبل فيه \* على قول إذا قالت حرام \*  
صغير الجرم حاوي الجلبا \* تنفتح في ربالكب العظام \*  
فكل الصيد في خوف الفرائق \* تغل ذالست نجش من ملام \*  
حوى السما قد أتى طين السمي \* وما أتى كذا كل الاسامي \*

وكانت له جنازة خافله ما عهد فظهرها حتى ان جنازة رقت على رؤس الاصابع من تراجم  
الخلق وخوفهم وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة  
وعسا كره يفرقون الناس عنها وصار الناس عموما يكرهون رجالا كبارا وصغارا وصلوا  
عليه في جامع شان باشا وغض بهم المسجد حتى صلوا في الطريق وصلوا عليه اياما  
بالناس الشيخ سعيد الخطي وصلوا عليه غلبة في أكثر البلاد ولم يترك اولاد اذ كورا غيرها  
الشيخ العاجز الفقيه الملاحي الى غيبة سواه القدير جامع هذه النكمة جعلها الله تعالى  
خالصة لوجهه الكريم ورجاه الله تعالى روحه وتور مرقده وضريحه وجزاه الله تعالى  
عني وعن السليل خيرا ونعمني به ويعتاده الصباغين في الدنيا والاخرة وهذا آوان  
السروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود فتقول بعون الله تعالى قول العلاء  
قوله قال المحشي هو الشيخ صالح على ما يبادر من سابقه ومن نقلة عنه كثير  
ولا حاجة الى هذه العبارة للاستعانة بها بما قبلها ط قوله مع قبض قبده لان دعوى  
الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض ولهذا صير المسئلة  
بشرح الهداية بأنه ادعى انه وهبها وسلمها ثم غصبها منه وذكر العبادي اختلافا  
في الاقرار بالهبة ان يكون اقرارا بالقبض قبل نعم لانه كقبول فيها والاصح لا وقيد  
بذكر التاريخ انما لانه لو لم يذكر لها تاريخ اودكر لاجدهما ضبط قبل لا يمكن  
التوفيق بان يجعل الشراء متاخره بخر وقيد ايضا واشهر المؤلف الى انه لو ادعى  
الشراء لو لم يرض على الهبة او الصدقة فان وفق فقال جدي الشراء ثم وهبها

من أو تصدق. قبل وأما فلا كما في حجة. الميراث وفي قوله الميراث ادعاءها الزيادة  
قال يحيى في حجة. بها ورحم نيل اه وذكر مسائل من التناقض بها أو ادعى  
الشهاد من آية في حجة. وصحة ما يكر ولا يشبه تخلف ذوالسند فبهم المدي  
أنه ورنها من آية نيل لا يمكن التوفيق ولو ادعى الأرض أو الأسم التوفيق لا يقبل لعدم  
ومها برهن على أنه لا بالأرض ثم قال لم يكن كقط أولم يرد قط لم يقبل برهانها وبطل  
أدعاءه وتعيينه بأبعض ليس للاحتراز عن دعوى السراء بعد ما ادعى التوفيق بدون  
التسليم أبو السعود قوله في وقت طرف. أي من جهة كالأرض اهج وذلك كما إذا ادعى  
أنه وهما له في زمانين قوله ومثله أي مفاد قوله أولم يقبل ذلك اهج قوله كما كان  
التوفيق أي مطلقا من المدي أو المدي جلد تعدد وجهه أو أحد وجهه أو فقه أن هذا  
هو القيل والاصحح أن التوفيق بالقيل شرط فالزملي والجواب الاستصحاب  
هو الأصح كما في مية للمتي يقول لكن نيل في نور العين عن فتاوى رشيد الدين  
ولو أني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل بحج أن يبرهن بعد الحكم أن المدي  
أقر قبل الدعوى أنه لا حقه في الدار لا يطل الحكم بجواز التوفيق بأنه سره خيال  
فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فملكه فلا احتمال هذا  
لم يطل الحكم بالخيار بشك ولو يبرهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم بذلك يدفع الحكم  
ولا يرفعه يقول الخبير الظاهر أنه لو يبرهن قبل الحكم فيسا لم يكن التوفيق حجة  
بشيء إن لا يقبل ويحكم على مذهب من جيل أمكان التوفيق كافيا إذ لا شك  
حينئذ لأن إمكانه كضررهم والله تعالى أعلم اه كذا في نسخة نور العيني وأدعى  
يضم زيادة لا في قوله ينبغي أن لا يشك كما هو الظاهر لمن تأمل وسبأ تمام الكلام  
على ذلك فربما أن شأنا فاعلى عند قوله ومن ادعى على آخرنا الأخ قوله هو خيار  
شيخ الإسلام. فقه في البحر في فصل الفضيحة فإن لا يكون سبعا في نقص مائة  
من جهة لأن كل من سعى في نقص مائة من جهة فستعده مردود عليه بقوله  
لأن إمكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين بما إذا لم يكن ساعيا في نقص مائة  
من جهة لأن من سعى في نقص مائة من جهة لا يقبل إلا في موضعين الأول فيما  
إذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى أن المانع بآية قبله من فلان أناب بكذا ورحم نيل  
الثاني وهب جاز يتدواستولها الوهوب له ثم ادعى الواهب أنه كان دبرها أو استولها  
و برهن يقبل واستردّها والعمر اه وتامم فيه فراجعه إن شئت قوله من أو ادعى  
أربعة الأول لابد من التوفيق بالفعل ولا يكتفى بالإمكان الثاني كفاية الإمكان مطلقا أي  
من المدي أو المدي عليه تعدد وجد التوفيق أو أحد الثالث ما ذكره الجندی الرابع كفاية  
الإمكان إذا أحد وجد التوفيق لأن تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل موضع  
حصل فيه التناقض من المدي أو مديوس شهرة أو من الذي عليه كما في البحر وشبهه



في حاشيته سيدي الوالد عليه قوله انه يكفي من المدعى عليه هذا اختصار واصل  
 عبارة الخديوي كافي البصر ان التناقض ان من المدعى فلا يمكن التوفيق بالفعل ولا يكفي  
 الامكان وان من المدعى عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه  
 والظاهر صحة الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر  
 يكفي في الدفع لافي الاستحقاق ويقال ايضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان التحد  
 يكفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره قوله بعد وقتها  
 كسوال وهو ظرف للشراء كقبلة اصح قوله في الصورتين يعني ما اذا قل جديتها اولاح  
 قوله وفيه اي قبل وقت الهبة كسبعين قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول  
 وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة وهذا التعليل لما يظهر فيمننا اذا قل جديتها  
 واما اذا لم يقله فالذي فيه امكان التوفيق قوله وظهور التناقض في الثاني لانه يدعي  
 الشراء بعد الهبة وشهوده تشهد له به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما  
 ومراهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبيئة والا فالمدعى بالتناقض منه لانه  
 لم يدع الشراء سابقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما يكون من متكلم واحد  
 يكون من متكلمين متكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكيل وموكل والاولى؟  
 في البرازية ولم ار الا الثانية صريحا وهي ظاهرة من الاولى بحرقا لابي السعد وفي هذا  
 دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسين الشرنبلالي في رسالة الابراء من فتاوى الشيخ  
 الشبلي حيث حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع فيه دعوى مورثه  
 ان لو كان حيا كما اذا فر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وبرا ابراءه فاما لا تسمع دعوى  
 الوارث بعده الخ واذا عرف هذا في الابراء فكذا في غيره من قبضة الموانع كالوارث  
 الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع  
 الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا في الارث يحل على ما اذا لم تمض الخمس عشرة  
 سنة قبل موت مورثه اهـ قوله وهل يشترط كون الكلامين اي المتناقضين قوله  
 او الثاني فتد اى يحتاج الى اثبات الاول عند القاضي لدفع به دعوى المدعى قوله  
 و ينبغي رجمع الثاني ولعل وجهه انه الذي يحقق به التناقض منع وفي التبر من باب  
 الاستحقاق والاوجه عندى اشتراطهما عند الحاكم اذ من شرائط الدعوى كونها  
 لديه اه وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي احدهما عند القاضي بل يكاد ان يكون  
 الخلاف لغويا لان الذي حصل سابقا على مجلس القاضي لا بد ان يثبت عنده ليعتبر  
 على ما عنده حصول التناقض والثابت بالبيان كالثابت بالعسان فكأنهما في مجلس  
 القاضي فالذي شرط كونهما في مجلسه نعم التحقيق والحكمى في السابق واللاحق اه  
 وهو حسن لكن ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد ذكر  
 نحو ما تقدم قلت وسأني في الوكالة ان الوكيل بالخصوصية يصح اقراره لواقع

اعتدائهم في نفسه فغيره ولكنه يفرح به عن لو كانه وهذا ابي يوسف يعنى ان قراره  
مصلحة له ان شئ ما يخص مجلسه فمصلحة اذا لم يكن موجباً له بانفسهم انفسه انه  
كاسية واسكرول ولهم ان الشرايب في صومعة الخواص بخاراً وجواباً يستحق في ذلك من  
الحكم يحسن به فانه اقر في غيره فبمفسر لكونه استنبأ ولا يثبت على الموكل اكنة  
يسر به عن الوكالة لان قراره ينقض انه ليس له ولاية الخصومة اهـ والخصام  
ان خصامه بمجلس اعلمى لكون له الخصومة بتقديسه وهما ليس بمجلس  
هذه فيهم ترجيح عدم اعتقاد كون الكلامين في مجلس الثاني اهـ قوله يرجع  
بمصدق الحكم ان يكلامه المتأخرين قوله ويقول المتناقض تركت اية وكلمة  
حق البهر وبرجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدي  
النوادي حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ماد كره المؤلف في الاستهتاف ابي صاحب  
اخر ان مثله رجوع المتناقض تحت مندم رابت البرازي ذكر به ذلك في نوع  
في النسخ وذكر القاضي ادعى صاحب وشهدا بالامتناع لا يسمع ولا يقبل لكن لا يثبت  
دعواه الاولى حتى لو كان اودت بالامتناع التمسك بسمع كامر ان يرهن على اية  
وفي الذخيرة ايسادعاء مطلقاً فدعوه المدعى عليه بانك صكت ادعيته قل هذا  
مفيد او يرهن عليه قل المدعى ادعيه الآن بذلك السبب وتركتم المطلق يقبل  
ويستل ادفع انتهى ما في البرازية قل ارمي وبما يشك عليه ما في البرازية وغيرها  
ادعى على زيدانه دعوى ما لا يندفعه الى غيره وحلفه ثم ادعاء على خاد وادعى  
ان دعواه على زيدان طناً لا يفسل لان الحق الواحد كما لا يتوفى من اثنين لانهم  
مع اثنين بوجه واحد انتهى ووجه اشكاله انه لما قل ان دعواه على زيدان طناً فقد  
ارفع التناقض والله تعالى اعلم ذكره العري واذول قد كتبت مراراً في حاشيتي  
على جامع الفصولين بين فرع ابراهيم وفرع ذكره مراجعه ويفرق ههنا بين فيما ذكره  
البرازي امتنع ارتجاع التناقض لثمة باثنين فلا يصح الدعوى لما ذكره من امتناع  
مخاصمة الاثنين في حق واحد وهذا متفق في الواحد وهو محل ما في هذا الشرح فتدبر اهـ  
قوله او بتكذيب الحاكم كالتواضع انه كمل له عن مديونه بانف فانكر الكفالة ويرهن  
الدائن انه كمل من مديونه وحكم به الحاكم واخذ المكفول له منه المال ثم ان الكفيل  
ادعى على المديون انه كفل صد بامرء ويرهن على ذلك يقبل عندما يرجع على المديون  
بما كفل لانه صار مكفلاً بامرءه كذا في التصحيح وكذا اذا استحق المشتري من المشتري  
بالحكم يرجع على النافع باثنان وان كان كل مشترك مراً بالملك لانه لا حكم بينهما  
المستحق صار مكفلاً بامرءه بالتصديق اقتضاه اهـ ط ومثله في الاقوى قوله وتماه  
في البهر وصيغة البهر في الاستحقاق اول وهى اذا قال تركت احد الكلامين يقبل به  
لانه استدله بما في البرازية من الذخيرة ادعاء مطلقاً فدعوه المدعى عليه بانك كتبت

ادعيته قبل هذا مقيدا و برهن عليه فقال المدعى ادعيه بذلك السبب و تركت  
المطلق قبل و بطل اندفع اه فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هذا نظر فيه صاحب  
النهر هناك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل و ذكر سيدي الولد  
في باب الاستحقاق تأييدا في النهر و قال في الخاتمة رجل ادعى الملك بسبب ثم ادعاه  
بعد ذلك ملكا مطلقا و شهد شهوده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسع دعواه  
ولا تقبل بينة قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدي شمس الائمة رحمه الله تعالى  
لا تقبل بينة ولا تبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب  
تسبع دعواه و تقبل بينة اه قوله ثم ادعاه لنفسه لوجود التناقض مع عدم امكان  
التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط قوله لم تقبل للتناقض لان الانسان لا يضيف  
مال نفسه الى غيره قال في جامع القضاة بعد ذكر المسئلة في الفصل ٣٩ اقول يمكن  
ايضا في هذا انه اضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حيث لا ينبغي ان يكون مقولا  
انتهى قوله و قيل يقبل ان وفق هذا راجع المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف  
و مقتضى ما سبق ان امكان التوفيق بما ذكره كاف ط و اما ما ذكر الشارح فليس بكاف  
بل لا بد منه بالفعل و قد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط قوله ثم ادعى  
الوقف عليه كذا في الملح ولم يذكره في البحر والذي في المحوى عدم التقييد بقوله  
عليه و كأنه اخذ من قاعدة اعادة النكحة معرفة فيكون المراد به الوقف المار قبل  
و عليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر و يمكن جريانه على مذهب الثاني القائل  
بصحته و فقه على نفسه اه ولا يخفى عليك ما فيه لما في البحر من فصل الاستحقاق  
ولو ادعى انها ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لجملة الاضافة بالاختصاص انتفاعا  
كالوادعاه لنفسه ثم ابره اه تأمل قوله تقبل لاحتمال انها انتقلت اغيره منه  
قوله اشتريت مني هذه الجارية اى والواقع كذلك قوله فله ان يطلأها  
اى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري ابو السعود عن الحلبي بحشا قوله  
واقترن تركه بفعل يدل على الرضاء الخ هذا ما ذكره صاحب الهداية جازما به  
و بعضهم اكتفى بعزم القلب على الترك و بعضهم اشترط الاشهاد عليه اى  
على ما في قوله بالنسبة و قيل بمجرد العزم لا يفسخ به كنه خييار شرط اجيب  
بان المراد عزم مؤكدا بفعل كما ساكها و نقلها لمحلة اذ لا يصل ذلك بدون فسخ فكان  
فسخا دلالة كافي المقدسي قوله لما تقرر عله للصف قوله ما عدا النكاح فانه لا يحتمل  
الفسخ بسبب من الاسباب فلو ادعى تزوجها على الف فانكرت ثم اقامت البينة على  
الفين قبلت ولا يكون انكارها تكديسا للشهود و في البيع لا يقبل و يكون تكديسا  
لشهود و ارادعت عليه نكاحا و حلف عندها و ابرحلف عنده لا يصل لها التزوج  
بغيره لان انكاره لا يكون فسحا فيحتاج الماضي بعده ان يقول فرقت بينهما او يقول

الحصم ان كانت زوجتي قهري طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزوجها فانكرت  
المرأة مات الروح فبجأت المرأة تدعى ميراثه فلها الميراث كمكده عندهما وعند  
الامام لاميراث له لانه لا عدة عليه ولذا كان له ان تزوج باختها واربع سواها ولو ادعت  
الطلاق فايكرنم مات لا تملك مطالة الميراث وكما لا يكون امكار النكاح فسحا لا يكون  
طلاقا وانوى بخلاف لتسل بامرأة فانه يقع به ان يوى عنده حلا فانهما اهله وامته  
في البحر وقد ذكر في البحر في خيار ابلوع صورا من الكاح محتمل الفسخ قال في التبيين  
ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ ولا يستقيم حمله فسحا لا ما تقول المعنى بقولنا لا يحتمل  
الفسخ بعد التمام وهو النكاح الصحيح لما في اللزم واما قبل التمام فيحتمل الفسخ  
وتزويج الاخ والم صحيح ما قد لكه غير لازم فيقول الفسخ اه ويرد انما احدهما  
فانه فسح اتفاقا وهو بعد التمام وكذا اباؤها عن الاسلام بعد اسلامه فانه فسح  
اتفاقا وهو بعد وكذا ملك احد الزوجين صاحبه فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا  
وحد ما يقتضيه شرعا اه قال سيدي الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا  
مستقلا بنفسه وهو فيما ذكره من المصور ليس كذلك فانه تابع لارم ليرة اعني انما تادى  
والاباء والمالك ومثله الفسخ بتقبل ابن الزوج وسي احدهما ومهاجرته البناء تأمل  
ثم رأيت بعد ذلك اجاب بعض الفضلاء بان ذلك اشباح لا يصح اه وهو ودي ما قلنا  
انتهى قوله فالبائع ردها بمسالح اي وقد علمك بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى  
رضاء به وقبه في النهاية بان يكون بعد تحليف المشتري اذ لو كان قوله قيس له الرد على  
البائع لاحتمال تكول المدعى عليه فكم رده فاعتبر مع احدينا في حق ثالث والاشهر  
ان يكون هذا التفصيل بعد انقضاء واما قبله فيسعى ان يرد مطلقا اي ولو قبل  
تحليفه لانه فسح من كل وجه في غير العتار الابد الحلفار يلغى وغيره ط ومحو  
في الشرب لالة قوله اما النكاح فلا يقبل الفسخ اصلا عساه الفسخ والنكاح  
لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب اي التي يتعاطاها الزوجان واما انما سآخه  
بفروجهم من اهلية النكاح كارتداد احدهما والله المحوسبة عن الاسلام وذلك  
احد الزوجين الاخر وكذا ما قدمه من الفرقة باسم تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا  
ولا يشاق ما هنا رجنى اقول وهو معنى ما قدمناه قريبا عن سيدي الوالد  
واقول حق ذكر هذه المسائل في كتاب الدعوى واما ذكرت هنا لبيان حكم الفصل  
فيها قوله اقر بقبض عشرة دراهم اطلق وياشمل ما االكست ديتان من قرض او ثمن مسج  
او غصبا او دية كما في الفسخ وقيد بالدرهم لان المشتري لو اقرانه قبض المبيع ثم ادعى  
عيباه فان القول لساعة لان المبيع متعين فاذا قصد واقربانه استوفى حقه دلالة  
بقصد عواء العيب صار متنا فشاهاط عن المحوى قال في البحر وقيد بالافرار بالقبض لانه  
لو اقر بالالف ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولا انها زيف لم يقص عليه واختلف  
المشايع قبل ايضا على الخلاف وقيل يصدق اجماعا لان الجود قد يجب في بعض الوجوه

لأعلى البعض فلا يجب بالاحتمال ولو قال غصبت الفأ أو أودعني الفأ إلا أنها زبوف  
 صدق وإن فصل وعن الامام إن القرض كالغصب ولو قال في الغصب والوديعة أنها  
 رضا يصح أو ستوقه صدق إذا وصل ولو قال على كرخطة من ثمن مبيع أو قرض إلا  
 أنه ردني فاقول له وليس هذا كدعوى الرائة لأنها في الخطة ليست بمبيع لأن  
 العيب ما تخلو عنه أصل الفطرة والخطة قد تكون رديئة بأصل الخلقة فلا يحتمل  
 مطلقاً على الجيد وإنما يجوز شراء البر بدون ذكر الصفة أقر قبض عشرة أفلس  
 أو ثمن مبيع ثم ادعى أنها كاسدة لم يصدق وإن وصل وقال بصدق في القرض إذا  
 وصل أما في البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الأول وقال محمد بصدق في المبيع وعليه  
 قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقه من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبت  
 عشرة أفلس أو أودعني عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق أهو قيد بقاء صاره على قبض  
 الدرهم لأنه لو قال قبضت دراهم جواد لم يصدق في دعواه الزبوف موصولا ومفصولا  
 ونقل في النفع الوسائل أنه إذا قبض البائع الثمن أو المؤجر الأجرة أو رب الدين دينه  
 من المدين ولم ينقد الثمن ولا الأجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وذكر أن فيما قبضه رداءة وهو  
 الذي تقوله العامة نحاس ورفعته إلى الحاكم فطلب منه الحكم والخصم ينكر ويقول دراهم  
 جواد وما أعلم هل هذا منها أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع ونحوه بالكلام  
 في ذلك ذكر في التنية ص تكاري دابة إلى بغداد بعشرة ودفعها إليه فلما بلغ بغداد  
 رديعها وقال هي زبوف أو ستوقه فاقول لب الدابة لأنه ينكر استيفاء حقه  
 والجواد فاقول له هذه عبارة التنية وذكر في المبسوط قال وإذا كان أجر الدار عشرة  
 دراهم أو فقير خنطة موصوفة واشهد المؤجر أنه قبض من المستأجر عشرة دراهم  
 أو فقير خنطة ثم ادعى أن الدراهم نهرجة وإن أعلمه مبيع فاقول قوله لأنه ينكر  
 استيفاء حقه فإن ما في الذمة يعرف بصفة ويختلف باختلاف الصفة فلأنه فاضة  
 في كلامه فاسم الدراهم يتناول النهرج واسم الخنطة يتناول المعيب وإن كان حين  
 استيفاءه قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو فقير خنطة لم يصدق بعد ذلك  
 على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زبوا  
 لم يصدق بيده ولا غيرها لأنه قد سبق منه الإقرار بقبض الجواد فأجر الدار من الجواد  
 فيكون هو منافضا في قوله وجدته زبوا والناقض لا قبول ولا يقبل بيده ولو كان  
 ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء برده بعينه فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فاقول قول  
 المستأجر لأنها تضادقا على أنه قبض المعتود عليه فإنه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر  
 لنفسه حق الرد والمستأجر منكر لذلك فاقول قوله فإن أقام رب الدار البينة على المعيب  
 رده سواء كان المعيب يسيرا أو فاحشا على قياس البيع قلت فخير لنا من كلام شمس  
 الأئمة السرخسي أن المؤجر متى قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زبوا

لم يقبل قوله ولا يثبت ولو قال قبضت من الساجر كذا من الدراهم ولم يقل الأجرة ثم جاء  
وقال هذه الدراهم تبهر حقاً فالتقول قوله فصار جواب المسئلة ان القياض متى أقر  
بقبض الحق ثم ادعى انه زبوف لم يصدق لانه ناقص كلامه لان اقراره بقبض الحق  
اقرار بقبض الجهاد فاذا قال بعد ذلك هو زبوف او بعضه فقد ناقض كلامه والناقض  
لا يقبل قوله ولا يثبت بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلاً ولم يقل من اجرة  
داري ثم ادعى انه زبوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني مكر استيفاء الحق  
ومسبق منه ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة لما قاله في المبسوط  
واما ما ذكره في التقييد ورمزه بالصاد وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه  
لانه قال ودفعها اليه ولم يقل واقر باستيفاء الأجرة وفي هذه الصورة ليس التباين  
بناقض في قوله قبض وبقيته ما ذكره في التقييد هو مبسوط فانه من مبين  
وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره انه اذا اقر بقبض الدراهم بان قال مثلاً قبضت  
منه عشرة دراهم ثم ادعى انه زبوف صدق ولو قال هي شوق لا يصدق وذلك لانه  
في الزبوف ما يناقض كلامه لان الزبوف من حسن حقه وفي الشوق ناقص كلامه  
لانه اقر اولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها شوق والسوق ليس من الجنس فكان مناقضا  
على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزبوف والسوق والسهرج وقوله  
وان اقر باستيفاء الأجرة الى اخره هذا مشكل يخالف لما قاله في المبسوط مما نقلناه  
وسبقه فانه قال وان اقر باستيفاء الأجرة الى اخره هذا مشكل يخالف لما قاله في تقديره  
والمسئلة بحالها حق يتم الكلام واذ كان كذلك فينبغي تقدير الكلام نكاري  
داية الى بعدد بعشرة دراهم واقر الاجر بقبض الأجرة ثم ادعى انه زبوف او شوق  
يقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة في المبسوط فانه قال اذا اقر  
باستيفاء الأجرة ثم قال هي زبوف لم يقبل قوله والحرف قد بينا وهو الموافق لما قلناه  
لانه تناقض كلامه بعد ذلك ولما ناقض لا قوله فكيف يقول في التقييد القول فلهذا  
والله اعلم به هو فانه زبوف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى اخره والذي يجب  
ان يعمل به هو ما ذكره في المبسوط اعني في هذه الصورة الخاصة واما بقية الصور  
فكلها موافقة لما ذكره في المبسوط فاذا اقر بلسان هذا في الأجرة والأجرة عينية  
الاستيفاء الايمان في البياعات والديون في المعاملات فان العملة تجمع الكل فنقول  
اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء اليافع واراد ان يرد عليه سيئه يرد ثم انه مر بوجد  
في المعاملات بين الناس وانكر المشتري ان ذلك من دراهمه التي دفعها فلا يقبل  
اما ان يكون البائع اقر بقبض الثمن او لا فان اقر بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك  
ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بمن المشتري  
انه ما يقبل ان هذا الرد من دراهمه التي اعطاها له فيجب ان يحاسب الى ذلك

ويجعله التراضي على العلم فان حلف اتصفت الخصومة ولم يبق له معه منازعة  
 وان شغل ينبغي ان يردها عليه لانه اقربا ادعاء بطريق التكرار وان كان البائع  
 لم يقبل قبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة هذا البيع وانما اقر قبض  
 دراهم مثلا ولم يشل هي الثمن ولا الحق قال في هذه الصورة يكون القول قول  
 البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما ينافي هذه الدعوى فيقبل  
 قوله مع عينه هذا اذا انكر المشتري انها من دراهم ايضا وكذلك الديون  
 ايضا ينبغي ان يكون الجواب فيها كالجواب في الاجرة والثمن في باب البيع وهذا  
 كله اذا كان الذي يرده زيوفا او نهرجا فان كان ستوفا فلا يقبل قوله فلا يرده لانه  
 ناقض كلامه اما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر لان الشوق ليس من جنس  
 الدراهم وقد اقر قبض الدراهم اولاً ثم قال هي ستوفة فكان منافضا وكذلك  
 في اقراره بقبض الاجرة والحق بل بالطريق الاولى وصار الميسر خالية عن ذكر  
 الشوق وليس فيها ما يمنع ما قاله في الفقه بل يوافق من حيث المعنى قوله ثم ادعى  
 انها زوفا عبر به ثم ليفيد ان البيان اذا وقع مفصلا يعتبر فلو ضل اول بالاعتبار اه  
 بحر ومثله في الطحطاوي عن الشيخ وقيد بان يوف للاحتراز عما اذا بين انها ستوفة  
 فانه لا يصدق لان اسم الدراهم لا يقع عليها ولذا لو تجوز بان يوف والنهرج  
 في الصرف والتلم جاز وفي الشوق لان كان مفصلا وان كان موصولا صدق كما  
 في النهاية وهي مثله المثل والحاصل ان موصولا صحيح في الكل والتفصيل في الموصول  
 والزيف ما زيفه بيت المال اي يرده قوله او نهرجة ما يرده التجار قال ط صوابه  
 نهرجة بتقديم الباء على التون كما يستفاد من المقرب ابو السعود عن الحموي وقيل  
 الزوفا هي المغشوشة والنهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح  
 الزيف ما زيفه بيت المال النوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه المعاملة بين التجار  
 والنهرجة ما يرده التجار لذاته فضة والستوفة التي وسطها نحاس او رصاص  
 ووجهها فضة وهي مغشوشة به وفي الفتح سه ثلاث يعني ثلاث طاقات الاعلى  
 والاسفل فضة والاوسط نحاس اه لكن نقل سيدي الوالد عن القاموس في فصل  
 التون النهرج الزيف الردي اه وفي المغرب النهرج الدرهم الذي فضته ردية  
 وقيل الذي الغلبة فيه للفضة وقد استعير لكل ردي باطل ومنه يهرج دمه اذا اهدر  
 وانقل ومن النجاشي درهم نهرج ولم اجده بالتون الا له وهو مخالف لما في القاموس  
 مع انه المشهور اه ما قاله سيدي الوالد قال في انفع الوسائل عن الكرخي الشوق  
 عندهم ما كان النحاس هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية النهرجة اذا غلبها  
 النحاس لم توجد وانما الستوفة فحرام اخذها لانها فلوس وحاصل ما قاله في تفسير  
 الزوفا والنهرجة والستوفة ان الزوفا اجود من الكل وبعد الزوفا النهرجة

وأمرها الستوة فكون الزبوف بمئة الدراهم التي يفسها بعض الصيارف دون  
لهي والبهرجة ما يردا الصيارف وهي التي تسمى مفرقة لكن الفضة فيها أكثر  
والستوة بمئة الرعل وهي التي يحاسبها أكثر من فضتها هذا عرفا هذا الزبوف  
والبهرجة ما يردا الصيارف وهي التي تحاسبها أكثر من فضتها فإذا عرف هذا  
الزبوف والنهرجة يكون القول قول القاض فيها إذا لم ير باسدياء الحق أو الأمانة  
والحاد بل يكون أقرب بغير كذا من الدراهم ثم يدعي أن بعضها زبوف أو بهرجة  
كأقدماء فقل قوله ويردها وأما إذا قل إنها ستوة بعدما أقر بقبض الدراهم لا يقل  
قوله ولا يردا قوله بحال الستوة فتح السين كما في الفتح ونقل الشيخ شاهين  
عن شرح الجمع جوار الصم أيضا أو السعد قل ط والاول حذف هذه العبارة  
والأقصر على المصنف قوله فالحاصل أي بين الزبوف والبهرجة وبين الستوة  
قوله في المصنف أي من كونه يصدق فيه بادعاء الزبوف لا الستوة قوله ولو  
موصولا لتناقض الفرق بينه وبين ما بعده حيث يصدق فيه إذا كان موصولا  
في الثاني مفرقة بقض القدر والحدوة لفظا واحدا فاداسي الجودة عند استثنى البعض  
من الجملة فصح كالوقال فلان على ألف المائة طامرا إذا قل قبض عشرة جياد فقد  
أقر بانوزن بلطف على حدة وبالحدوة بلطف على حدة فإذا قل إلاها زبوف فقد  
استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كآله قال جياد إلاها غير جياد  
فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الأديار فان الاستثناء يكون باطلا وان  
ذكر موصولا انتهى على مزيادة من الغاية ط قوله ولو أقر الخ يشير إلى أنه إن  
لم يقر وقض وهو ساكت ولو بعد نقد الصنف يرد وفي جامع الصاوي لو وجد البائع  
المثل رصاها أو ستوة أو مستغنى لا يسترد للبيع وفي الحاشية وإن قبض ولم يقر بشئ ثم  
ادعى أنها ستوة قل قوله قوله أو استوفى الاستبصار عبارة عن قص الحق بالتأم سعية  
وإن كان قوله في دعواه الزبوة ومثله البهرجة لا تعاد الحكم فيها وكذا الستوة  
قال في النهاية لو أقر بقبض حقه ثم قل إنها ستوة أو رصاص يصدق موصولا  
لا مفصلا اه وكذا إقراره بقبض رأس ماله كافي بالبرازية ولم يذكر المؤلف حكم  
وزنها عند الإطلاق والدعوى وفي كافي الحاكم أو أقر بلطف درهم عددا ثم قال هي  
وزن حصة أو سنة وكان الإقرار مد بالكوة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق  
على القصاص إذا لم يكن موصولا وكذا الدائم وإن كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم  
معروفة الوزن بينهم صدق اه وأطلق في الدرهم المبر بها فمثل ما إذا كانت دينا  
من قرض أو من بيع أو غصا أو ودية كافي فتح القدر ورأس المال في كافي كما  
في البرازية وقد دعوى المثل لاه لو أقر ببعض دراهم معينة ثم مات فادعى وأدعى  
أيها زبوف لم يقبل وكذا إذا أقر بالودعة أو المضاربة أو العصب ثم ربح الوارث



انما زبوف لم يصدق لانه صار ديناً في مال الميت كذا في البرازية وفيها من الرهن  
 قضى دينه وبعضه زبوف وستوفه فزمن شيئاً بالسوفة والزبوف وقال خذ رهنا  
 بما فيه من زبوف وستوف صح في حق الستوف لانها ليست من الجنس ولا يصح  
 في الزبوف لانها من الجنس فلا دين اه بحر قوله في دعواه البهجة لاتحاد الحكم  
 فيهما وكذا الستوف قال في النهاية لو اقر يقبض حقه ثم قال انها ستوفه او رصاص  
 يصدق موصولا لامفصولا انتهى ط عن الشر بلاية قوله لان قوله جياذلة لقوله  
 ولو اقر يقبض الجياذ فلاولى ذكره موصولا به اه ط قوله مفسر بفتح السين  
 المشددة من التفسير مبالغة التفسير وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص  
 على وجه لا يبق معه احتمال التأويل وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه  
 من التعليل قوله بخلاف غيره اى من المسائل التي بعدها قوله لانه ظاهر راجع للاولى  
 وهى قبض الحق والنز والظاهر ما احتمل غير المراد احتمالا بعيدا والنص بمحتملة احتمالا  
 ابعدون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد اصلا اه سيدى الوالد قوله او نص راجع  
 للثانية وهو قوله او استوفى قوله قبل برهانه لانه مضطر وان تناقض سيدى عن القضية  
 قوله قضية عن علاء الدين الذي في البحر وذكر في القضية مسألة ما اذا اقر بدين ثم ادعى  
 ان بعضه قرض وبعضه ربا انه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبدالقادر في الطبقات  
 من الانقلاب عن علاء الدين اه اقول وسأى نظيره في سنى الاقرار لكنه يخالفه بما ذكر  
 الش عن الشر بلاية ولكن للعمد ما شئ عليه المص ثم والوهانية وافق به الخير  
 الرملى والحامدى في الحامدية من انه اذا اقام البينة على ان بعضه ربا تقبل واقره سيدى  
 الوالد رحمه الله تعالى فاغتمه قوله قال لا تخراك على الف درهم الخ قيد بالاقرار  
 بالمال احترازاً عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانها لا ترد  
 اما الثلاثة الاولى ففي البرازية قال لآخر انما عبيدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو  
 عبده ولا يبطل الاقرار بالرق كالا يبطل بحجود المولى بخلاف الاقرار بالدين  
 والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يبطلان بالرد لانها اسقاط يتم  
 بالمسقط وحده واما الاقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء انه لا يرد  
 فيهما بالرد واما الاقرار بالتكاح فلم اره الا ان وحاصل مسائل رد الاقرار بالمال انه لا يخلو  
 اما ان يرد مطلقا او يرد الجهة التي عينها المقر ويحولها الى اخرى او يرد لنفسه  
 ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما منافاة وجب  
 المال كقوله له الف بدل قرض فقال بدل غصب والابان كان بينهما منافاة بطل كقوله ممن  
 عبد لم اقبضه وقال قرض او غصب ولم يكن العبد في يده فيلزمه الالف صدقة في الجهة  
 او كذبه عند الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لى  
 قط انكبتها فلان فان صدقه فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلاق او عناق او ولاء

او تكاح او وقف او نسب او رقب لم يرتد بالرد وقال الاقرار يرتد برد المعرلة التي هي  
قال في المسئلة وان كانا يتهما ما فاة بالمال المدعى عليه من عبد ماعية الا اني لم اقبض  
وقال المدعى بثلث قرص او غصب جان لم يكن البدي في يد المدعى بان اقر المدعى عليه  
بيع عبد لانيته عند الامام يلزمه الالف صدقة المدعى في الجهة او كذبه ولا يصدق  
في قوله لم اقبضه وان وصل وان كان في يد المدعى ان كان المقرضين عبدا وان صدقه  
المدعى يزور باخذة وتسلم العبد الى المقر كذا اذا مال العبد له ولكن هذه الالف عليه  
من غير ان هذا العبد وان كذبه وقال العبدى وماعية وانما عليه بسبب اخر  
من ثلث قرص او غصب ما تولى للمر مع يمينه ما فاة ما لهذا عليه الف من غير ان هذا  
العبد اه وانما نقلت عبارة المسئلة لان في عبارة البحر احصارا كما هو عليه شيدي  
الوالد قوله مرد المعرلة كما اذا قل ليس لي عليك شئ او قال هي بك او هي لاملان ام  
فتح اي ولم يصدقه فلان والاد هو تحويل بخروقة يدرد المعرلة لان المقر اورد اقراره  
نفسه كان اقر بقض المسيع او الثمن ثم قال لم اقبض واراد تحليف الاخر انه اقبضه  
او قال هذه لاملان ثم قال هو لي واراد تحليف فلان او اقر بدين ثم قال ككست كتابا  
لا تحلف المعرلة في المسائل كلها عدا في حنيعة لانه متناقص كقوله ليس لي على فلان  
شئ ثم ادعى عليه ما لا واراد تحليف لم تحلف وعند ابن يوسف تحلف للمادة وسأني  
في مسائل شتى اخر الكتاب ان الفتوى على قول ابن يوسف واحداه ائمة حوازم  
لكن اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث المعر على قولين ولم يرحم في الراراية منهما شيئا  
قال الصدر الشهيد الرأي في التحليف للقاضي ومصره في فتح القدير بان يجتهد  
في خصوص الوقائع فان غلب على طه انه لم يقض حين اقر تحلف له الخصم واب  
لم يعلب على طه ذلك لا يحلله وهذا اما هو في المغرس في الاحصام اه حرق قوله  
ثم صدقه قيد يكون المصدق بعد الرد لانه لو قل الاقرار او لا مرد لم يرتد وكذا  
البراء عن الدين وهبته لانه بالقول قد تم وكذا اذا وقف على رجل ضيله ثم رد لم يرتد  
وان رد قبل الصول ارتد وقالوا ان البراء يرتد بالرد الا في ما اذا قل المدينون ارا في  
قاراه انه لا يرتد وكذا اراء الكفيل لا يرتد بالرد بمر لكن قال سيدي وفي البرازنة  
الاقرار والبراء لا يحتاجان الى الصول ويرتدان بالرد قال في الخلاصة لان لكل احد  
ولاية على نفسه وليس لغيره ان يعمه ولكن المعرلة ان لا يقل صاه نفسه عن المسئلة  
وفي التارخانة نقل عن الكافي والمالك يفت للمعرلة بلا تصديق وقول ولكن يبطل برده  
اه قلت او يثبت البراء عن بطل الصرى والسلم فانه يوقف على التبول ليطلا قوله  
في مجله قيد به ليفهم ما اذا لم يكن في مجله بالاول اه قال في التبع بالمال كان في عليك  
في مكانه او بعد قوله فلا شئ عليه للمعرلة لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني  
دعوى فلا بد من الحجة او تصديق الخصم اي المعر حتى لو صدقه المقر ما يزمه الالف

استحسانا كما في الهداية وصامة شروحا قال والمراد بالجهة البينة ط قال حيدى الوالد كيف  
تقبل جندوه ومناقض في دعواه تأمل في جوابه سعيدة واستشكل في البحر ايضا ونقل  
بخلافه عن البرازية حيث قال في يده عبد فقال لرجل هو عبدك فرد المقر له ثم قال  
هو عبدنى وقال المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لآخر هو عبدك  
فقال بل هو عبدك ثم قال الاخر بل هو عبدى ويرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا  
يخالف ما في الهداية من انه لا بد من الجهة فانه يقتضى سماع الدعوى اه اقول وهذا  
وجهه ظاهر دون ما في الش ويمكن ان يحمل على ما اذا كان الرد بالنفى فقط من غير  
ان يقول بل هو لك او فلان فتقول مخالفة للبرازية قال في البحر وهذا بخلاف  
ما اذا قال اشترت وانكره ان يصدقه لان احد العاقدين لا يفرد بالفسخ كما لا يفرد  
بالعقد والمعنى انه حقهما في العقد فعمل التصديق اما المقر له فينفرد برد الاقرار  
بافترقا كذا في الهداية ونافض في الكافي بانه ذكرهنا ان احد المتعاقدين لا يفرد  
بالفسخ وفي مسألة التباحث قال ولانه لما تعذر استيفاء الثمن من المشتري فان رضاه  
البائع فيسند بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقره عليه في فتح القدير  
عوله بعده وهو صحيح ويقتضى انه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يند أن له  
ان يفسخ ويستمتع بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه واجاب عنه في العناية بانه  
لا منافضة لانه انما حكم أولا بكونه فسخا من جهته لامطلقا ولان كلامه الاول فيما  
اذا ترك البائع الخصومة والشئ فيما اذا لم يتركها لكن قال سيدى الوالد في منحة  
الطائى عن الجواشى العقوبة قال صاحب الكفاية لا تناقض بين كلاميه فيحتاج  
الى التوفيق لان مراده بقوله لان احد المتعاقدين لا يفرد بالفسخ فيما اذا كان الآخر  
على العقد معترفاه كما اذا قال احدهما اشترت وانكر الآخر لا يكون انكاره فسخا  
للعقد اذا لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال احدهما اشترت منى هذه الجارية وانكر فالمدعى  
للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانفراده على العقد فيسند بفسخه  
وقد كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولا نه لما تعذر الى اخره كون مجرد  
استقلال البائع في الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوطى بدون اعتبار  
كون انكار المشتري فسخا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستند  
بالفسخ ايضا ويدل على هذا قول صدر الشريعة في تقرير حل الوطى لاسيما اذا  
جحد المشتري الخ كما لا يخفى بل غاية ما يمكن في التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق  
استنداد البائع بالفسخ لضرورة تعذر استيفاء الثمن ووجوب دفع الضرر وهنا  
لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستدبه فراده من قوله ههنا لان احد العاقدين  
لا يفرد بالفسخ الخ عدم الانفراد عند عدم الضرورة فلا تناقض لكنه بعيد لا يخفى  
فليتأمل اه قوله او اقرار ثانيا الاول ثان ويكون صفة الاقرار فانه نكرة قوله

وكذا الحكم في كل ما فيه الحق لو احدى كما هنا فان المتقوله يتفرّد برده الاقرار بخلاف  
 ما اذا قال اشترت وانكره انه ان يصدقه لان احد العاقدين لا يتفرّد بالصحة كما  
 لا يتفرّد بالعقد اهـ وفي البحر الحاصل ان كل شيء يكون لهما نجما اذ يرجع المنكر الى  
 التصديق قبل ان يصدقه الاخر على انكاره فهو جائر كالبيع والكاح وكل شيء يكون  
 الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا يصدقه اقراره بعده اهـ اي لا يجمع  
 رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار تقدم الكلام عليها موضحا قوله  
 ما كان لك انظر لو لم يذكر لفظ كان وانظر ما استدكره قريبا عند واقعة سمر قد فاته  
 يفيد الفرق بين الماضي والحال قوله قط قال في البحر ولا فرق بين ان يؤكد انني  
 بكلمة قط او لا اهـ فيكون التخييل اتفاقا اهـ جوى قوله على انه عليه الخ الاصول  
 ان يقول على الف له عليه فادعهم وفي بعض النسخ على الله عليه الف قوله على  
 القضاء اي الايفاء قد بدعوى الایفاء بعد الامكار ادلوا ادعاه بعد الاقرار بالدين  
 فان كان كلا اتولين في مجلس واحد لم يقبل للتناقض واستغرقا عن المجلس ثم ادعاه  
 واقام البيعة على الایفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الایفاء قبل الاقرار  
 لا يقبل كذا في خزانة المفتين بحر في ما اذا ادعى الایفاء البعض وهي حادثة القوي  
 قال في مجموع انوار ادعى عليه شيء عاجب قائلا اني اتى بالدفع قبل اعلى الایفاء  
 او الایفاء فقال على كليهما يسمع قوله ان وفق بان قال او فبت البعض او ابرأني عن  
 البعض او قال ابرأني عن الكل لكن لما انكر او فبته اهـ قال في البحر ولا يخفى ان على  
 القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اهـ قوله واو بعد القضاء اي قضاء القاضي  
 يلزم المال على المنكر قوله الا في المسألة الخمسة سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال  
 للعلماء الاول ما في الكتاب وهو ان تدفع خصومة للمدعي وهو قول ابي حنيفة الثاني  
 قول ابي يوسف واختاره في المختارات المدعي عليه ان كان صالحا فكما قال الامام  
 وان معروفا باطيل لم تدفع عنه الثالث قول محمد ان الشهود اذا قالوا يعرفه بوجهه  
 فقط لا تدفع عنه لاي من معرفته بالوجه والاسم والسب وفي البرازية نقول  
 الاثمة على قول محمد وفي العمادية لو قالوا يعرفه باسمه وسببه لا بوجهه لم يذكر في شيء  
 من الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا يعرفه باسمه وسببه ونكبي  
 معرفة الوجه وانفقوا على اهم لو قالوا او صد رجل لا يعرفه لم تدفع الرابع قول ابي  
 شربة انها لا تدفع عنه مطلقا الخامس قول ابن ابي ليلى تدفع بدون بيعة وعمامة  
 في البحر وباني ان شاء الله تعالى في الدعوى او لان صورها خمسة وديعة واجارة واعارة  
 ورهن وغصب كاودعنيته فلان او اعازنيته او اجرنيته او ارهنته او غصبته منه او قال  
 اخنت هذه الارض من اربعة من فلان وهذا الكرم معاملة منه قال في البحر وانما  
 ان قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما قدمناه من ان القاضي لو قضى للمدعي

قبل الدفع ثم دفع بالإيداع ونحوه فإنه لا يقبل إلا أن يخص من الكل فافهم قال  
 السيد الجوى اقول رد عليه ما في الدرر من باب دعوى النسب برهن أنه ابن عم  
 لا به وامد وبرهن الدافع أنه ابن عم لأمه فقط أو على اقرار الملية به كان دفعا قبل  
 القضاء لا بعده لأن كده بالقضاء بخلاف الثاني اه فينبغي أن يخص هذه المسئلة من الكلية  
 وحسب لوجه لقوله إلا في الخمسة اه تأمل كما سيحكي في فصل دفع الدعاوى  
 من كتاب الدعوى حلبي قوله قبل برهانه لا مكان التوفيق الخ مشى على القول بأن  
 إمكان التوفيق كاف كأن تقدم قال سيدى الوالد في تنقيحه في جواب سؤال الدعوى  
 إذا فصلت مرة بالوجه السرى مستوفية لشرائطها الشرعية لا تنقض ولا تعاد  
 اقول ليس هذا على إطلاقه بل هذا حيث لم يرتد المدعى على ما صدر منه أو لا ما لوجاه  
 بدفع صحيح أو جاهد بينة بعد عجزه عنها فانها تسمع دعواه قال مشايخنا في كتبهم  
 كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد  
 عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل  
 الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتائج حكمه ثم برهن ذواليد  
 على النتائج يحكم له به اه فإذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكم بها وسمع  
 بعدها دعوى للمحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة  
 ذى اليد فيما أحق بالملك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد المقتضية له عن البينة  
 فكيف بينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه  
 عند عدم بينة الخارج قضاء ترك لأقضاء استحقاق فتقول إن أعاد الخصم الدعوى  
 ولا بينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه لأنها عين الأولى حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع  
 سرعى وقدمع أولا لعدم إقامتها فأتى به تكرار محض منه وقدمع بما سبق فلا يلتفت  
 إليه ولا يسمع منه إجماعا وفي البرازية لا تسمع دعواه بعده فيه إلا أن يبرهن على إبطال  
 القضاء بأن ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى القضى عليه الشراء من مورث  
 المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شراؤه من فلان  
 أو من المدعى قبله ٤ أو يقضى عليه بالدابة فبرهن على نتائجها عنده اه وهذا يفيد أن  
 قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما إذا كان فيه إبطال القضاء وينبغي تقييده  
 أيضا بما إذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع  
 بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى أقر قبيل  
 الدعوى أنه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بأن شره بخيار فلم  
 يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه فلما احتمل هذا لم يبطل  
 الحكم الجائز شك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم إذا شك يدفع الحكم  
 ولا يرفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا مبنيا على القول بأن إمكان التوفيق كاف أما

على القول بأنه لابد من التوفيق بالتعلل فلا تقيد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل  
التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال أنه الأصوب عندني وأقره في نور  
الدين أنه إن كان الناقص طاهرا والتوفيق حيا لا يكتفى أمكان التوفيق والايكفي  
الامكان ثم أيده مسئلة في الجامع وهي لو اقرراه له فكنت قد رمايتك الشرائع ثم  
برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بأن يشتره بعد اقراره ولأن  
البينة على العقد البهيم تعيد الملك للصال اه قوله صح الدفع بخلاف لم يكن لان  
ايض لثي الحال ولم يكن لي لبعيه في المضي كما في التارخاية قال في الدرر برهن على  
قول المدعي انما سطل في الدعوى او شهودي كدبة اوليس لي عليه شيء صح الدفع  
اه ومثله في العبادية وفيها ادعى رجل مالا او عينا فقال المدعي عليه ملك اقررت  
في حال جوار اقرارك ان لا دعوى لي ولا حصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتدفع  
دعواه وان كان يحتمل انه يدعي علة سبب الاقرار لكن الاصل ان الموجب والسقط  
اذا تعارضوا يعمل المسقط آخر الا ان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء  
بالاول او لم يتصل انتهى والحاصل انه لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى به للمدعي  
بالبينة ثم قال المدعي كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال المدعي بعد القضاء  
المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا لان قوله ليس  
ملكى يناول الحال وليس من ضرورة في الحال امتناعه من الاصل بخلاف قوله لم يكن  
ملكى فهو ادعى رده على عمرو عا لافاكر عمرو دعواه ثم ان زيدا اثبت مدعا وحكم  
الحاكم به واحد زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب وسطل في دعواك هذه حتى  
امك اقررت بذلك لدى بيئة شرعية واثبت عمرو مدعا فله استرداد المال المذكور كما  
يستعاد بما ذكرناه قوله في فصل الاستشراء اي طلب شراء شيء وفيه فوائد عدة نأق  
قوله ان لم يصالحه راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن  
ادعى على احرم الا قال في النسخ وهذا اذا لم يصالح اما اذا اكر فصالحه على شيء ثم برهن  
على الايفاء او الراء لم يسمع برهانه على الايفاء اه قال في البحر وقيد يكون المدعي عليه  
لم يصالح تسكوته عند الاصل الهم اما اذا اكر فصالحه على شيء ثم برهن على الايفاء  
او الراء لم يسمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايفاء ثم صالحه فانه  
يقبل منه برهانه على الايفاء كما في الحزانة لانه متى امكن التوفيق فلاناقض من ذلك  
ادعى مالا بالشرية ثم ادعا دينه عليه تسمع وعلى التلب لان مال الشركة يختص  
دينا بالحدود والذي لا يقبل لمانعة ولا شركة كذا في التزاريه ومن مسائل دعوى  
الايفاء ما في المحيط من المسئلة المتحقة ادعى على اخر مائتي درهم وانه استوفى مائة وخمسين  
وبقي عليه خمسون واثبتها بالبينة ثم برهن المدعي عليه انه اوفاه الخمسين لا تسمع  
حتى يقول هذه الخمسين التي ادعى لان في مائة وخمسين خمسون قوله قبل برهانه

على الأبقاء ولا يكون صلحه مبطلا لدعوى الإبقاء لان غير الحق قد يقضى دفعا للخصومة  
قوله وقيل لا وعليه القوي قال في البحر وليأمل في وجه عدم السقوط واجاب  
المص عنه بما ذكر السارح قال في المنح والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا  
فذمت غير مشغولة بنسئ في زعمه فأتى تقع المقاصة والله تعالى اعلم انتهى ونقله عنه  
الزملي مع زيادة وهي قوله او نقول يجعل نصيبه على الإنكار ردا لما اقربه المدعى  
وهو بما رند بالرد انتهى قوله وكأنه الخ من كلام صاحب المنح وهو جواب لتوقف  
البحر في عدم السقوط وح فيحتاج للمقاصة صريحا لا ضمنا وان يصدق في الكل  
الكن وجه القول الاول يظهر لان السقوط يكفي في زعم المدعى قوله فاين الواقع  
في المنح فأتى تقع المقاصة فله ان يطالبه بالتجاية قوله وان زاد لاعرفك على قوله  
فيما تقدم ما كان لك على سى فقط قوله كآرايتك او ما جرى بيني وبينك معاملة او مخالطة  
او خلطة او ولاخذ ولاعطاء او ما اجتمعت معك في مكان كافي فتح القدير بحر قوله  
لا يقبل اى برهانه على القضاة والابرار قوله لتعذر التوفيق اى بين كلاميه لانه لا يكون  
بين اثنين معاملة من غير معرفته ذكره اصحابنا قوله لان المحتجب من الرجال هو من لا يتولى  
الاعمال بنفسه بقرينة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يراء كل احد لعظمته قوله بالشغب  
على باب الشغب بالسكون وقيل يترك تهيج الشرفاء وس قوله حتى لو كان اى المدعى  
عليه فرع هذا على ذلك القول اى التقييد بالاحتجب في النهاية تبعا لقاضى خان  
وفي اصلاح الايضاح وفيه نظر لان مبنى امكان التوفيق على ان يكون احدهما ممن  
لا يتولى الاعمال بنفسه لاعلى ان يكون المدعى عليه بخصوصه انتهى ودفعه ظاهر  
لان الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المسمى بحر اقول ويؤخذ من كلام الش  
ومما تقدم جواب حادثة القوي كافي الحواشى الخيرية وهي ادعى ان موربه اشترى  
منك ثورا بكذا اقبضه منه كذا وبقي كذا فاجاب بان مورى لم يشتر منك ثورا قط  
ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الاخر على دفع جميع الثمن انه يقبل بلاسك  
لانه لا يصح جوابه الاعلى نفي العلم اقول نعم لو ادعى الخ هذا مرابط بكلام محذوف  
مفهوم من المقام تقديره واذلا يمكن التوفيق لم يسدفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه  
شيء ثم ادعى الدفع لم يسمع لانه يستحيل ان يكون دافعا وغير دافع في سى واحد نعم  
لو ادعى الخ قال في الدرر عن القينة المدعى عليه قال للمدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق  
بالبينة ادعى الاتصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول او الاتصال تسمع اه  
قال في البحر لان المتناقض هو الذى يسمع بين كلامين وهنا لم يسمع ولهذا لو صدقه  
المدعى عيانا لم يكن متناقضا ذكره التمر تسمى اه وتماه فيه وهو احسن مما عمل به  
الشارح وبه ظهر ان قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى باستقامت عليه  
الاين يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذى ادعى عليه الدفع تأمل

ثم رأيت ما يؤيد هذا في المذهب حيث قلنا وقالوا فحين قلنا ثم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل  
 لتناقض الزائد ادعى اقرار المدعى بذلك فينبغي لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار  
 وتوضيحه ما عطل به البحر وأما صاحب البحر في حادثة هي ان من عليه الدين في دفعه  
 الى اخيه ثم ادعى عليه به وانه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بقاء الاقرار  
 قافر بالدفع له فانه يرا لان تصديق الابن المأذون في الدفع اليه كتمه بدين المدعى اليه  
 وقد علمت ما اذا صدق المدعى وحكي صاحب الكفا في قبول اليقة على الابراء في فصل  
 التحجب والتخبرة بتأنيق الروايات لان الابراء يقتضي بلا معرفة لكن عبر عنه صاحب  
 البحر والدين يقبل قوله بالوصول او الاتصال بان ادعى اقراره بانه وصله منه كذا  
 او وصله وبرهن قوله لان التناقض اى من الغريم قوله لا يمنع صحة الاقرار  
 اى اقرار الدائن بالدفع اليه اذا قامت قرينة قوية كبراهم من مباحثهم قوله ثم جده  
 صحيح اى جوده وهى صحة جوده انه لا يكون متناقضا ولا يمنع اليقة باقراره السابق  
 وفيه ان البيع عند تحقق من اشياء وقول صادرين منهما فكيف صح جوده ط  
 قوله بلان باطل هذا ما يطهر اذا اقر ببيع عبده بلائس والمرص الاطلاق والواقع  
 الذى لا يكاد ان يختلف ان البيع لا يكون الاثن لان الاقرار بالبيع اقرار بركسته  
 لانه مبادلة مال بمال فلو قبل ببيعة الاقرار ثم انقضت عن زمين الثمن لكنا له وجه ط  
 قوله لان الاقرار بالبيع الخ فيه ما تقدم آتيا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركسته لانه  
 مبادلة مال بمال لان الان يحمل على انه اقر بالبيع بلائس تأمل قال في المنسوخ ط  
 هذا على اقرار المبيع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تميز لان حاجة القاضي  
 الى انقضائه بالعدول ولا يمكن من ذلك ادالم يكن الثمن مسمى وان قال اقر صديقا به بأعنه  
 منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جار لان الحاجة الى القضاء بملك المدعى دون القضاء بالعدول  
 قد تراهى حكم العتد ما استفاد الثمن وقبض الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جار واستالم  
 بينه وبين الثمن وكذا لو شهدا باقرار المبيع انه باعه وقبض الثمن اهو قال في الخلاصة  
 شهدوا على البيع بلائس الثمن ان شهدوا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما  
 وسكن الاخر اه نور العين في اوائل الفصل السادس وسأبقى الكلام على ذلك  
 مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى قوله اما  
 منه لاحاجة الى قوله منه لان صير ياعه يعنى عنه اه ح اى لان ناع قد استوفى بماله  
 لانه يتعدى منفذ ومن وقدهاء المص بنفسه حيث قال باعه الا ان يقبل اعاد كره  
 لدفع توهم عود الصير الى المدعى من اول الامر تأمل قوله عيا اى قد يتأنيب  
 ارد قوله فبرهن الخ اما لو برهن على الفسخ يقبل لان الابتكار فسخ منح قوله  
 اى المشتري لو رجع الصير الى البائع لكان اولى لان البراءة من العيوب تكون من المانع  
 خاليا بان يقول منكه واما باري من الديو فانه من العيوب نعم الابراء يكون من المشتري ط



قوله لم يثبت بينه البائع اى للتناقص اشترط البراءة من العيب تصرف في العقد  
 بغيره عن اقصاء صفة السلامة الى غيرها وتغير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال  
 واذا بطل التوفيق ظهر التناقص قوله للتناقص لان اشتراط البراءة بتغير العقد من اقصاء  
 وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد اذ الصفة بدون الموصوف لا تصور  
 وقد انكره فيكون مناقضا واستشكل به يعني ان تقبل البينة فيها وفاقا خلافا لقرلانه صار  
 مكذبا شرعا بنسبة المدعى فلحق انكاره بالعدم كانت قدمت نظائره فصار كافي الكفالة  
 من ان رجلا او برهن ان الله على الغائب القاضى هذا كقبلة بامر به رجوع الكفيل على الغائب  
 ولو انكر التكفالة اصلا لانه صار مكذبا شرعا وانكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق  
 بان الحكم ناداه بمدح حكم بالرجوع ايضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفالة  
 لسوئها او لا وهذا الحكم بالشراء ليس يحكم بالبراءة والايقاد فلا بد من الدعوى فيبطله  
 التناقص فادعوا ويمكن بان يرد بان انكاره لما لحق بالعدم الامر لا يتحقق التناقص  
 لعدم انكار البيع والشراء فيبني ان يصح الدعوى على اصل قال في العدة ٢ انكر البيع  
 فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالة بسمع هذا الدفع ولو لم يدعى الاقالة ولكن  
 ادعى ايقاد الثمن او البراءة اختلف المتأخرون اه وقد يجاب بان المقر انما يصير مكذبا  
 شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلتنا لم يقض بالبيع حتى تناقض الخصم  
 فلم يكن مكذبا شرعا بحصر قال ط وفيه نظر اه وكذا نظر فيه الزملى قال سيدى الوالد  
 رحمه الله تعالى اى تفسير للتظهير فان القضاء بالشراء قضاء بالبيع فامعنى قوله لم يقض  
 القاضي بالبيع واقول الجواب النافع ان شاع الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين  
 في غير هذا المحل وفي غير هذه المسئلة وهوان الكفيل لما التحق زعمه بالعدم وثبت خلافه  
 وهو كونه كفلا لم يسمع في اعاده زعمه ولم يرد بقبض البينة بل رضى بموجها حتى جعله  
 مبنى ادعواه الرجوع على الاصيل واما البائع في مسئلتنا فقد سعى في اعاده ما لم يسمع  
 وهو رآه دمه بعد التحاقه بالعدم بثبوت خلافه وازاد يقض ما ثبتت البينة وهو عدم  
 رآه دمه فهذا فرق واضح حق وكذا يقال في دعوى الاقالة لانها قد صح للعقد الذى  
 انتمه الخصم بالبينة فقد تقدير لموجها وهي فيما اذا ادعى على اخرا انه اشترى منه هذه  
 الدار فانكر الشراء فلما اقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه انه ردها عليه يعنى  
 اقالها بسمع هذا الدفع ولو لم يدعى الاقالة ولكن يدعى ايقاد الثمن او البراءة اختلف المتأخرون  
 وانه يقال في جواب مسئلة ما اذا ادعى عليه شراء عبدة فانكر فبرهن عليه فادعى عليه  
 انه رده عليه بالعبث بسمع لا ينصير مكذبا في انكاره البيع فارتفع التناقص بتكذيب  
 الشرع كالزعم بتصديق الخصم اه فاحفظه فانه يعمل في كثير من امثال هذه  
 المسائل قوله لا مكان التوفيق بيع وكذا اى وكيل البائع قوله او لا لما فيها منك  
 قط اى مباشرة وقوله ان يرى اليه من كل عيب اى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل

قوله وأمره عن الميت من إضافة الصدر إلى مقوله وهو خبر الزكوى والسائل  
 المشتري الخ وعلى ما قلنا يضاف إلى فائده والبشرى كونه وهو الموعود من حارة  
 النص قوله وفيه واقعة معقولة أي من جنس مسئلة النص وهو ما وقع فيه المشتري  
 ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر أن هذه الواقعة منه لأن خبر النكاح الآتي  
 فيه غير لا يعمده عقلة بخلاف بيع الزكوى وأيضاً الخلع هنا ظاهر في أنه قائم به بخلاف  
 المرافاة غير ظاهر في أنه ما جاز وقت البرائة فافهم أسرار المقيد ولا يمكن أن يعرف  
 الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما ذكره في المقولة الآتية عن الخبر ولو قال نكاح  
 بني وبينك الخ فإنه كره عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله أوصت الخ  
 من واقعة قوله فانكر أي بأن قال لا نكاح بيننا في الخبر عن يامع أنه مسؤولين وعسائر  
 الخلاصة فانكر الزوج النكاح أصلاً اه قال في الخبر ولو قال لا نكاح بيني وبينك  
 فلا يثبت على النكاح برهن هو على الخلع بقول سيده ولو قال لم يكن بيننا نكاح فلا  
 لو قال لم أتزوجها قط والباقي مما لا يقتضي ما مر في مسئلة الحب على ظاهر الرواية  
 ينبغي أن يكون هذا وشيئاً له أي لا تقبل بيته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بيته الرواية  
 عن العبد لأنها أفراد بالبيع فكذلك الخلع يقتضي رابطة النكاح فيحقق التناقص اه  
 سيدي الوالد زيادة قوله فبرهن أي على النكاح قوله تقبل أي دعواه أي وتصاب  
 بالخبران عليها قوله لا جنجال أنه زوجه أبوه وهو صغير أي ما يكره النكاح محمل  
 على بني مباشره أباه وهو لا يثبت في قوله بطريق الإيجال مثلاً وإذا كان كذلك فلا تناقص  
 دعوى الخلع على ما مر بعد قوله يرجع إليك فارتى معرباً واجمع أصله وحكاه  
 ويسكوه اه وأشار بقوله يرجع إلى أنه يطل سواء اشتمل على شيء واحد أو اثنين  
 والخلاف الثاني قوله وقال أخبره بالرفع أي بطل آخر البصك المشتمل على الشيا

قال الإمام إذا كتب مع وإفرازا وإجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره أن شاء الله تعالى  
 بطل الكل قياساً لما تقدم من أن الكل شيء واحد بحكم المصنف ومعدلي في حق ومعدلي  
 بطل الأخير فقط استسماً بقوله إن الفرجة أي على أن الفرجة في الحديث كالسكوت  
 في النطق فيكون الإنشاء واجباً إلى ما به الفرجة اتفاقاً كما رجح في السكوت إلى ما بعده  
 قوله وعلى انصرافه أي الإنشاء وقال وعلى الانصراف تاسكن لكان أوضح  
 قوله في جمل أي قوله والآتي مما قبله كقوله أمره بالخلق وعنده خبر وعلمه الشيء  
 أن يثبت الله تعالى أن شاء الله تعالى قال في الخبر وأما أصله أنهم انفقوا على ما يشبه  
 الآية ذكرت بعد جمل معاصرة بالواو كقوله خبره خبراً أي طائفي وعلمه الشيء إلى

بنت الله تعالى ان شاء الله تعالى ينصرف الى النكاح فبطل النكاح فبني ابو حنيفة على  
 اصله وهما اخرجا صورة كتب الصك من عموم يعارض اقتضى تخصيص الصك  
 من عموم يحكم الشرط المنعجب جلا متعاطفة للعادة وعليها يجعل الحادث ولذا كان  
 قولها لا محسبنا راجعا على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف الى الجميع وان لم يكن  
 بالمشيئة اه وفي وكالة البرارية وعن الشافعي قال امرأه زيد طالق وعنده حر وعليه  
 المني الى بنت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكلمة لان الجواب يتضمن  
 إعادة ما في السؤال فتبني وكان الشارح غفل عن قوله واخرجا صورة كتب الصك  
 فكان عليه ان يقول وعلى انصرافه لكل في كل قوله لم يكتب قوله واعتقد  
 بشرط اي تبني وان كان الشرط هو المشيئة او غيرهما كما صرح به في البحر والظاهر  
 ان هذا خاص بالاقرار لما سبق من قوله واما الاستثناء الخ تأمل قوله واما  
 الاستثناء بالاخر اي الواقع افظا او الواقع خطأ وهو باطلاقة بعم طلاقين وعناقين  
 وطلاقا وعناقا قوله فلا خير اي اتفاقا لقربه واتصاله وانقطاعه عما سواه كما علم  
 في آية رد شهادة المحدود في الشك فان قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله  
 واولئك هم القاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ايضا فلو اقر بالبين  
 للمختصين واستثنى شيء كان من الآخر بحر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعجب جلا  
 متعاطفة متصلا بها فانه لكل انه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف  
 ابو حنيفة اصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على اصله لان ذلك في الاستثناء  
 بالا وقوله ان شاء الله تعالى شرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس آياه  
 حقيقة وتأمل قوله الاقر سنة فعمل بها للاول والشافعي قوله فلاول ولوقال  
 الا بئرا والشافعي قوله اعماعين اي متجربين ليس فيهما تعليق بقريضة المتأيلة  
 نحو ابنت طالق وهذا جران شاء الله تعالى ح قوله وبعد طلاقين معلقين نحو ان  
 دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى قوله او طلاق معلق او علق  
 معلق نحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله تعالى واسار به الى انه  
 لا فرق بين السبطين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هذا في النطق واما  
 في الصك فهي المسئلة المقدمة واما ان اتفاقهما معه انما هو في الايقاعين واما  
 المغلقين فمحدد معه وخالف ابو يوسف ط قوله ولو بلا عطف مفهوم قوله عطف  
 اي اذا وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة او متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما  
 اي في اللفظ او فرجة في الخط قوله او به بعد سكوت اي اذا كان السكوت بين  
 الجملة الاخيرة وبين ما قبلها قوله فلا خير اتفاقا من اذ بالخير ما بعد السكوت  
 قوله وعطفه بعد سكوت له لو اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت  
 الدار فانت طالق وسكت ثم قال وفيه الدار اي قصد ان لا يقع الطلاق الا بدخولها

قوله الأبا فيه لشدته على نفسه كما إذا قال أبى فلانة قلت الدار فقلت طابقا وسكنت  
 قال وعنه الأخرى دخلت ابنتي في الخبيث  
 بما ألقه ثم سكت وقيل هو الذي طلعت الشابة و  
 أي وقدمات وهي على دينه فلهذا الميراث قوله وقاسوا ويرجع قوله أي استقبل قوله  
 فلا ميراث لها قوله صدقوا أي لا يمين إلا إذا ادعت شهادتهم كما فرها بعد موته  
 فيعلمون على عديم العلم قوله تحكيما للعالم أي استعمال الصاهر الحال فان سبب الجزم بأن  
 ما يثبت في الحال فيثبت فيما مضى وفي التحرير الاستصحاب الحكم بفساد امر يستحق  
 لم يثبت صدقه وحزر أي شجب بخلافه في الأشياء والطار في ماعده اليقين لا يروى بالشك  
 وفي آخر باب التحالف في بخره قوله كما يحكم الحال الخ إن هذا عبارة ليست موجودة  
 في أصل النص وإنما الذي في قوله بعد كأي مسلم الخ وجعل النص وحده الشبه بينهما  
 كون الدول لورثته فيها وأراد بقوله كما يحكم الحال في مسألة جريان ماء الطاحوية  
 وأما ما عده أي إذا احتلف المورث والمستأجر في جريان ماء الطاحوية والتطاعده في حكم  
 الحال وتبدل بها على الماضي فإذا كان الماء جاريا في الحال حكمنا بما جاز من أول مدة الإجارة  
 إلى زمان المراجعة فتستحق الأجرة وإن لم يجز حكمنا بالانقطاع كأي الخاب فان قلب جريان  
 الماء يثبت الاستحقاق وكلاهما في عدمه قلت يمكن استنباط أن الأقدام على العمل لا يقرار  
 بالجريان فكان الأجر ثاسا وفسخا من كل وجه فإذا ادعى الحرمان يكون مدعى  
 استحقاقه الأجر بخلاف الأقرار السابق لا يتحكم الحال إلا لاحق فإذا لم يستحق  
 التحكيم يصير دائما به وهو يصلح للدفع وإرفقت إذا كان الاستحقاق ثاسا بالاعتدال  
 من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستتباعه ما في دونه  
 من الأجرة قلت يمكن أن يجاب بأن كون الأقدام على العمل إقرارا إنما هو حجة غير قاطعة  
 فلا يعمل به إذا ساءل عدم الجريان المشاهد فيكون عدم الجريان تحكيما للدفع فثبت  
 للاستحقاق قوله جريان الخ لأوجه تخصيص الحرمان بالامتناع كذلك يمكن  
 الأول حده قوله الطاحوية أي المستأجرة إذا قلل المستأجر لم يمكن من الإجماع  
 بها لعدم جريان ما فيها وقال المالك بل مكنت فيه فتراني وصف الماء في الحال وتحكم به  
 فيما مضى قوله يدفع للاستحقاق أي يدفع دعوى المدعى كأي المسئلة استأجره ثاسا  
 قيل هذا مفوض بالاعتدال المستأجر إذا كان ماء الطاحوية جاريا عند  
 الاختلاف لأنه استدلال بالحال لا بالماضي فلهذا استدلال يدفع ما يدعى المستأجر  
 على الأجر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الأجر أما لو ادعى جرمه فلهذا السابق  
 الموجب له فيكون دائما لا موقفا بعد زيادة قوله كأي مسلم مات الخ ظاهره أنه مثالي  
 للاستحقاق فتحكم الحال وصيغ الترخيص هنا ليس على ما ينبغي فلو أنق المص من غير  
 زيادة مسألة الطاحوية لكأنها أولى قال سيدي الوالد وهو تمثيل لشيء وهو الاستحقاق

وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا لمسا في ولا يمكن ان يكون لها بناء على حكم  
 المال لانه لا يصلح جده للاستحقاق وهي محتاجة اليه اما الورثة فهم الدافعون ويشهد  
 لهم ظاهر الحديث ايضا قوله فارتبه بصفته المضارع قوله لان الحادث الخ اي  
 وهو الاستلام ولو كان اتقول قولها لكان حكمها موجباً لاستحقاقها الارث  
 قوله لا قرب اوقاته لو اقر بها ما بعد موت الزوج قوله وقع الاختلاف الخ بان مات  
 رجل له ابوان دميان وولد مسلم فقالا مات ابنا كافرا وقال ولده المسلم مات مسلماً  
 فاليراث الولد دون الابوين وكذا لو قالت امرأة مسلمة مات زوجي مسلماً وقال اولاده  
 الكفار كافرا وصديق المرأة اخوالميت وهو مسلم فبقي باليراث للمرأة والاخذ من الاولاد  
 قال ايضا صاحب البحر ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل يكفي دعوة المرأة انه مات مسلماً وتبعه  
 المتقدمي لكن استظهر فيدعي الوالد ان تصديق الاخ شرط لارثته مشاركا للمرأة  
 لانه لو اكد بها يكون معتزاً بان ولده وارثه فيحجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر  
 فهم انه شرط لارث المرأة ايضا وليس كذلك فيما يظهر فلا منافاة تأمل قوله هذا ان  
 مودعي مراده بالابن من يرث بكل حال فالنبت والاب والام كالابن وقديلاً لان له لو قال هذا  
 اخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق  
 الاخ مشروط بعدم الابن بخلاف الابن لانه وارث على كل حال وكل من يرث في حال  
 دون حال فهو كالاخ بحر مع زيادة ثم اذا تأني ان حضر وارث اخر دفع المال اليه  
 لانه خلف عن الميت وان لم يحضر اعطى كل مدعي ما اقر به لكن بكفيل ثقة وان لم يجد  
 كفلاً اعطاه المال وصحبه ان كان تفدحني لايهاك امانة وان كان غير ثقة تلوم القاضي  
 حتى يظهر ان لا وارث للميت او اكبر رايه ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدر مدة  
 التلوم بشئ بل موكول الى راي القاضي وهذا شبه بابي حنيفة وعندهما مقدر بحول  
 هكذا حكى الخلاف في الخلاصة عن الاقضية قال وعن ابي يوسف مقدر بشهر قوله  
 لا وارث له غيره قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا ادري اما لا لا يدفع اليه شئ  
 لا قبل التلوم ولا بعد حتى يقيم للمدعي ينسبة تقول لانهم له وارثاً غيره ومثل اقرار  
 المودع بما ذكره فالواقران الميت اقر بان هذا ابنته او ابوه او مولاه اعقده بخلاف ما لو  
 اخبر عنه بانها زوجته لوانه مولى الموالاة او الموصى له بالكل او بالثلث فانه لا يدفع  
 اليهم المال لان ذلك اليه اقر بسبب بنقض طوقه القدير ولو ادعى انه اخو الغائب  
 وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره او ادعى انه ابنته او ابوه او مولاه اعقده او كانت  
 امرأة وادعت انها حممة الميت او خالته او بنت اخيه وقال لا وارث له غيره وادعى  
 اخر انه زوج او زوجة للميت او ان الميت اوصى له بجميع ماله او ثلثه وصدقهم بما ذواليد  
 وقال لا ادري للميت وارثاً غيرها او لا يمكن للمدعي الوضعية شئ بهذا الاقرار ويدفع  
 القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتاقة او العمة او النخالة او بنت الاخت اذا

انما اراد ان يثبت الاحتجاج فلا يراد ان يثبت النسخة بل هو معنى الاحتجاج لكن معنى هذا الاشياء  
 اذا راجع مدعى الزوجية او الوصية باكل اوقافه مستدلا بما قرأه من الروايات في  
 النسخة او النسخة اول بعد ما يتحقق ان من ما هنالك زوجة الميت او وصي له هذا اذا  
 لم يكن يتدعى على الزوجية والوصية فاما فلم اخذ بها اه غير وفيه قول قدس سرى في مجمع  
 وان كانت في يد زيد جاز احد الزوجين تصديقه زيد بغير ناصية اقل التصديق  
 لا اكثرهما ام قد تصدق به لانه لو رخص وقال لا يملك له وارثا اخر فله اكثر النسخين  
 اتفاقا كذا في شرحه لان ملك قوله دفعها اليه وجوبه بقرائه ان ملك يده ملك  
 الوارث خلافة من الميت والى ان يدين التصديق كاد يثبت ملك قوله في  
 بالوارث اي الذي هو الابن ويحوى قوله لم يدفعها لانه اقر نقام حق المودع وملكه  
 فيها الان فيكون اقرارا على ملك الميت ولا كذا في يد ماله من زوال ملكه فان اقر له  
 ملكه لم يبق يده من غير موت ملك ملك معين فيه الحال وفي فصل الشراء وان اقر  
 بزوال ملك المودع لا يمكن لا يثبت في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره وصار  
 كقراره بالوكالة يقض بالوديعة ط وتوضيح الفرق بينهما ان في المسئلة الاولى  
 اقر ان ملك يده ملك الوارث خلافة من الميت فصار كذا اذا اقر انه ملك الوارث وهو حي  
 اضياله وفي هذه المسئلة قد ابطاله حق المودع في العين بازائه عن يده لان في المودع  
 كيد المالك فلا يثبت اقراره قوله فان اقرنا سوا كان متعصلا بالاول بان قال هذا  
 اياه وهذا الاخر ايضا او متعصلا بان اقر الثاني في مجلس اخر جوي قوله اذا اكره  
 الابن الاول حكم به هو منه ظاهر وهو ما اذا صدقه فثبت كان قوله بانه اقرار  
 على الغير لفتح الاقرار الاول لعدم من تكديه قوله ان دفع الزول لا قضاء وهما الصواب  
 كافي القبح خلافا لما في غاية البيان من ان المودع لا يفرم الابن الثاني بشا باقراره  
 لان استحقاقه لم يثبت فلا يحقق التلف في نفسه كذا لو اقر بالوديعة لرجل ثم قال لا يملك  
 وديعه فلان اوقاف عصى هذا من فلان لابل من فلان وكذا العارية وفيه بعض  
 للاول وبعض الثاني صحة وكذا في الاقرار بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له  
 الا يثبت الاول فانه فلان كان حازرا ولو قال هذه الخطة والشعر فلان الاكره من هذه  
 الخطة فانه فلان اذا كانت الخطة اكثر من الكر كذا في الاصل او لا نجد رجاء الله  
 من الدعوى اخطأ من الشعر قوله تركه فثبت بين الورثة اي سواء كانوا من محرم  
 او لا قال في اخر القليل الثاني عشر من جامع الفصولين راجع الى الاصل الوارث  
 لو كان محرم او غيره وكذا وحده واج واخت لا يعطى شيئا مما لم يره من على جميع الورثة  
 انما لا يملك ان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره فثبت عندنا لا يثبت ان ابني  
 اي اذا ادعى انه اخو الميت فلا يثبت ذلك في وجه جميع الورثة المأخوذ او يشهد  
 لا يجاز فلو ان الفرق بين مراد الناس في اللفظ واداءه واخرى وهذا شهادة على النبي  
 قضت لما مر من انها تفعل على الشرط ولا تفعل هناك كذا في تمامها على شرط الارث

ولو كان الوارث من لا يحب باحد فلو شهدا انه وارثه ولم يقسولا لاوارث له غيره  
اولا لعلم تلوم القاضي زمانا ربما ان يحضر وارث اخر فان لم يحضر يقض له بجميع  
الارث ولا يكفل عند ابي حنيفة في المسائلين يعني فيما اذا قل لاوارث له غيره اولاً لعلم  
وعندهما يكفل فيهما ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر  
وهذا عند ابي يوسف واما احدا الزوجين لو اثبت الوراثة بينه ولم يثبت انه لاوارث له  
غيره فعند ابي حنيفة ومحمد يحكم لهما بما كثر النصين بعد التلوم وعند ابي يوسف  
باللهما وله الربع واما الثمن اهـ ملخصا وان تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من  
يحجب كالاخ او من لا يحب كالابن كما في البرازية من العائس في الذنب والارث قال  
الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مورثه ولم يذكر احد الورثة  
ولا قالوا لا تعلم له وارثا فانه لا يقضى له وان يتوا عددهم وقالوا لا تعلم له وارثا غير ما  
ذكر فان كان من لا يحب فانه يقضى له القاضي ولا يثنى ولا يكفل وان كان من يحجب  
بحال ثانی ثم قضي وان شهدوا انه ابنه او وارثه وانه مات وترك ميراثا له ولم يقولوا  
لم تعلم له وارثا غير تلوم القاضي زمانا ثم قضي ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا لهما  
ويستلحق لاحدا الزوجين او في النصين عند ابي يوسف وعند محمد اقلهما اهـ وروى  
عن الامام انه قال في اخذ الكفيل هذا شيء احتساط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى  
بالعض ابن ابي ليلى قاضي الكوفة واورد انه مجتهد والمجتهد مأجور وان اخطأ  
فلا وجه لنبذته الى الظلم وقد قال الامام كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد اى  
مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان اخطأ الحق في الواقع والجواب ما قاله في التلويح  
المخطئ في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا ومأجورا او  
ليس عليه الا بدل الوسع وقد فعل فلم يزل لخصاء دليلا الا ان يكون الدليل الموصل  
الى الصواب ليسا فخطأ المجتهد لتقصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب  
وما قيل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبيها على  
ان طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى اى ومنه طعن الامام على ابن ابي ليلى  
وانظر ما سألني قبيل باب الشهادة على الشهادة قوله كذا نسخ المتن اى باسقاط  
لاولئك ثبوتها كما في سائر الكتب سدي قال طوله فيما وقع له والذي سدى فيما ذكر  
لاولئك المص في الشرح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان يسكتهم وقولهم لا تعلم  
ولم يكفلوا فيهما عند الامام وقال الصاحبان يكفلوا في صورة السكوت الا اذا قالوا  
لاعلم فعدم الكمال في الثاني متفق عليه وهو مراد الش في قوله ولو قال الشهود ذلك  
ويكون نصريغا على غير المتن قوله لم يكفلوا مبنى المجهول مصعب العين والواو  
الوزن او الزمان اى لا يأخذ القاضي منهم كفلا ح قال في الدرر اى لم يأخذ منه كقيل  
بالنص عند الامام وقال يؤخذ اهـ وهذا في انه على قولهما يؤخذ كقيل بالنص

ثم راجع لاجل الشريعة التي لا يرد عن شدة ولا رقة في العمل فوقفنا في المسألة بالمال  
 أو بالفساد أو سببهم واقصر على نفي الكفيل لأن القاضي بعد تلزم كما ذكره  
 الشارع أو لا يدفع إليه حتى يطلب على طلبة أنه لا وارت له غيره ولا ضرر به اتفاقا لأنه  
 من باب الاحتياط لنفسه وراية من إبقاء الشريك المستحق معه بعد الاحتياط في  
 غايد البيان قوله خلافا لهما أي لاحتمال أن يكون له وارث أو عريم آخر قوله  
 لجملة الكفيل أنه عليه قوله لم يكفوا وإن حق الحاكم ثابت حيا أو طمرا أو قلا أو غير  
 لأجل التلزم كذا قالوا قوله ويطلب القاضي أي يأتي في آخر القضاء إلى الميت التلزم  
 سببا لا في الدفع بعد انقضاء والمصلحة طلي وتجره ثلاثة تقدم سببا من الأصول  
 الشهيد وسأى سببا منها قيل باب الشهادة على الشهادة إن شاء الله تعالى قوله  
 مدة فتنم اتساقا فوطد إلى رأى القاضي وقدرها الطحاوي تحول وعلى عدم  
 الفيز حتى يطلب على طلبة أنه لا وارت له غيره ولا عريم له آخر قوله وأوحت  
 أي ما نصكر من الورثة أو الترمذ قوله بالأقرب أي بالأوثق أو بالدين وهو  
 محقق قوله بشهود قوله كفوا اتفاقا يعني والخلاف فيما إذا ثبت الدين والأثر  
 بالشهادة ولا يقل الشهود لأنه لا وارت له غيره أما إذا ثبت بالأقرار أو بخلاف الكفيل بالاتفاق  
 قوله ولو قال الشهيد ذلك أي لا فله وأما ما أوصى فغيرهم قوله لا أي لا يوجب  
 منهم كفيل سواء كان وارثا محقق حال أو لا قوله اتفاقا فتنم سببا من الأصول في الحاصل  
 قوله ادعى قال في جامع

فبرهن على أحدهما فله  
 إذا حاد الورثة بنصب  
 بل يكون قضاء تام في يده

أخذها حكما على الآخر اه قوله أو باقيد لأنه لو شربا لا يكون الحاكم حجة على  
 الحاكم بنصب قوله مشاعا يعني يدفع به الحاج المساع لأنه يبعد ويبرره لأنه سببا  
 في القصد فإن برهن وارث واحد لا يقسم إلا من حضور اثنين ولو أحدهما ضعيف  
 أو موصى له قوله تحددوا ليدعوا أولم تحدد هذا التعميم فيه فصح بعد قوله وبرهن  
 عليه لأن البرهان يستلزم حقي التحدد وقد اجتمعوا لأنه لا يوجب الكفيل في سورة الأقرار  
 والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وبش ذلك فصحل السوء بالقرار  
 ولا كفي في اتفاقا وبالش وفيه الخلاف وحسن يستحق قوله حدد دعواه أولم حدد  
 أهبط ولياب عند سبب الوالد بالهذه التعميم راجع إلى قوله وبرن باقيد إشارة  
 إلى الخلاف فاذهم أقول وعساة الهداية والجمع والجمع وغيرها تساوي وعساة  
 المصنف وهي عساة من الكثرة وكألهم تساهلوا في ذلك بوضع المراد ويمكن  
 أن يجاب عنه بأن قوله يورث باقيد يستلزم من غلام حكم البرهان ويكون له أد



لأنه سنة وفاء وهي أخذ المدعي النصف إذا رخص ومثله خلافه وهي ترك الباقي  
مع ذي اليد مصفاً وأشار إلى الخلاف بأنهم يقولون جحد أو لا هذا ما ظهر من نعم الأول  
على من أخرج أدب القضاء حيث ذكر أن المدعي يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذي اليد  
عند الأمام وعندها يترفع منه أي ويجعل في يده أمين ثم ذكر أنهم اجتمعوا أنه لو مقر  
بترفع الباقي منه أيضاً فقله خلافاً لهما أي في صورة الجحد حيث قالان جحد ذواليد  
أو جحد منه ويجعل في يده أمين لحائسته بحجوده والترك في يده فلانظر في تركه في يده  
فهو راجع إلى قوله وترك نافذة في يد ذي اليد لاقوله لا تقبل فإنه لا خلاف فيه وله  
أن الحاضر ليس خصم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي المرض بلا خصم  
كما إذا رأى شيئاً في يد إنسان يعلم أنه لقدره لا يترفع منه بلا خصم وقد ارتفع بحجوده بقضاء  
القاضي بالكلية قوله حصماً لليت الأوضح عن الميت قوله حتى تقضى منها  
دبونه وتنفذ منها وصاهاً قوله ثم إنما يكون حصماً أي عن بقية الورثة فيما يدعى على  
الميت قوله بشرط نفسه الأولى أن يقول ثلاثة الأول كون العين كلها في يده  
وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب أنها ارث عن الميت المعين بكافي البحر والمحوى  
قوله مشروطة في البحر ليس جميع المذكور في البحر مشروطاً بل بعضه مشروط  
وبعضه أحكام ونصه (تبيينات) الأول إنما ينصب الحاضر الذي في يده العين  
حصماً عن الباقي إذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر والغائب فإن قسم ولو ادعى  
الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينصب الحاضر حصماً عند ذكره  
الغائب عن شأخه (وفي) جامع الفصولين من السابعة والعشرين ولو ادعى نصيبه  
من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينصب هذا الوارث حصماً إذا  
ينصب أحد الورثة حصماً عن الباقي لو كان العين بيده بخلاف الأجنبي أه  
أقول وقوله بخلاف الأجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فيدعى عليه  
فلا يدعى القضاء عليه إلى غيره بأن يكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون  
الشريك الغائب مقصداً عليه سببى الوالد (أثاني) إنما لا تسمع دعوى الغائب  
إذا حضر بشرط أن يصدق أن العين ميراث بيده وبين الحاضر أمالوا أنكر الارث  
وادعى أنه استأها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على الحاضر قضاء  
عليه فتسمع دعواه ويقبل نيته (فالخاص) أنه إنما ينصب حصماً عن الباقي ثلاثة  
شروط كون الدين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها  
ارث عن الميت المعين (الثالث) إنما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به  
أما لو ادعى حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقي (الرابع) ادعى بذات انفصال  
ذواليد ما يملك ورثته من أي فلو قضى عليه أي على ذي اليد أي يبرهان المدعى فظهر  
على جميع الورثة لأن العين كلها في يده غير مقسومة وليس لأحد منهم أن يدعى بحصة الارث

الذي صار ورثهم من نصيبه فلو ادعى أحدهم تركه مطلقا قبل اذ الم يرض عليه في المات  
المتن ما وادعاء دواء مكانا مطلقا لا ارثا لا نصيب الورثة مقصود عليهم ولهم احدى  
بعضى الارث لكن ليس الذي البس حصته فيه اذا دعى عليه الخامس اذا كان  
الورثة كمالا فغيرا وصحارا حسب القاضي وكلاهما الصبر يتبع دعوى الدين على  
الميت وانما على هذا او كمال قضاء على جميع الورثة السادس اذا ادعى المدعى  
فيه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستحق جميع دونه على يد الخاسر ثم  
يجع الخاسر على اعقاب حصته السابع يختلف الورث على الدين اذا اكرأى على  
العلم وان لم يكن للثب تركه الفاسد بفتح الهمزة على الوارث وان لم يكن للثب تركه  
اشاع لو لم يكن للثب وارث معا مدعى الدين على الميت نصيب اعاقبى وكلاهما دعوى  
بأنى ادب السامى للمصاف وقاشره ان وكل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة  
اقول ما سدى في حاشته عليه ع نصيبه اذا وكله السلطان كخدمة وخدمة  
اما اذا وكله باب مدعى ويدى عليه ايضا لمع دعواه والدعوى عليه ويملك  
في ذلك ما يملكه السلطان لانه حوص اليه ما يملكه وهذه المسئلة كثيرة الوهم  
وسرع من ذلك ان المرارع لا يصلح حصما لم مدعى الميت في الارض وكذلك المقاطع  
السمى بالمهر بياريا بامل هذا مثل شخصا ان الخاتوى عن هذه المسئلة صاحبها  
ذكره الشيخ رين ها اه قوله والحق الخ لا رتا حاره مائة لانه ما فاده في انصاب  
احد الورثة حصما للميت وهذا الفرق في انصاب لاحدهم حصما فيما عليه قال في النضر  
وكذا يدصب احدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينا وان كان في دعوى عين فلا بد  
من كونها في يده ليكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده لم يدره كما صرح  
به في الجامع الكبير ومظاهر ما في الهداية والتهامه والساد ان لا بد من كونها كلها  
في يد دعوى الدين ايضا وصريح في فتح القدير بالمرق بين الدين والدين او هو  
الحق وعمره سهو اه وفي حاشته انى السعود عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق  
الدين شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه قوله والعين حيث لا ينصب  
احد الورث حصما من السابق في دعوى العين الا اذا كانت في يده وانما في دعوى الدين  
عليه فانه ينصب حصما منهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدين شائع  
في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم ايضا وقد سلمت ان ذلك فيما اذا كان  
انوارنه مدعى عليه واما اذا كان هو المدعى ارث العين على يدى اليد فان الثب كان  
الانصاف بالارث به وانه الورثة اذا ادعاء ارثاله ولهم وان لم يشي ودفع المدعى بحسب  
دعوى المدعى بان موثك ما عها من مثلا وانما التبراء تدفع دعوى الارث في حق  
الخاصر والخاصر كما اخذه الطحطاوى عن ابي السعود قوله فيما ذكر في احد  
الخاصر حصته وتركه ما دعى اليه وفل يوضع هذا عند الى حقيقه فيها



يخبر في كل شيء أي في الدين والدين قوله مالي أو مالك صدقة الخ أما قول الله  
على أن أهدي جميع مالي أو ملكي فإنه يدخل فيه جميع ما عليك وقت الحلف لا يخرج  
فيجب أن يورث في ذلك كلمة لا تقدر قوته فإذا استفاد شيئاً تصديق قوله (وفي مثله)  
المص يدخل الموجود وقت القول في التبرع أما لو كان معلقاً بالشرط يجوز قوله مالي  
صدقة السابقين إن فعل كذا أدخل المال القائم عند المؤمنين والحادث بعده (قال)  
سيدى الوالد يظهر أنه بنون التبرع لا يشمل الجاهل بمداين (وهذا) بخلاف  
الوصية لما في الخصائية ولو قال أو صيت ثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد مالاً  
ومات كان للموصي له ثلث ما ورث (ثم) قال بعده ولو قال جيدي لفلان أو يرادني  
لفلان ولم يصف إلى شيء ولم يثبتهم يدخل فيه ما كان له في الحاضر وما يستفاد  
قبيل الموت اهـ (لكن) قد يقال الوصية في معنى الوافي (وفي حاشية أبي السوف)  
وقوله والحادث بعده يظهره ولو بعد وجود الشرط (لكن) ذكر الأبياري ما فيه  
لوعلقه بشرط دخل المال الموجود عند المؤمنين والحادث بعده إلى وجود الشرط  
اهـ (فظاهر) قول المص مالي أو مالك الخ بخلاف الدين أيضاً وفيه طواف من باب  
ألفا من الخلاق والتوفيق قوله فهو جلي جئس مال الزكاة أي أي جئس كانت للفقير  
فصاحباً أو لأعليه دين يستغرق أولاً ولا تصدق بقدر ذلك من الأموال لأنها ليست أموال  
الزكاة (وقال) زفر بقرائه التصديق بالكل لأن اسم المضاف متناول الكل (ولما) أنه  
يعتبر بالجناب لله تعالى قاله عالم خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقيرين وغيرهم  
التجارة والسواهم والفقلة والخزيرة العشرية والأرض العشرية لأن العشر خمس ما يفت  
فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدرها وشرطها فإن قيل دلت زفر أن تصدق بقدر  
بقدره يعني وقدره (قال ط) ولا يدخل الأرض العشرية عند الطرفين ولا الخارج  
إنفاً اهـ (وخرج) رقيق الخدمة ودور السكينة وأمثال النياز وما كان من الخواص  
الأصلية (قال) في الآخر وتسوية المص بين قوله مالي وبين قوله مالك هو الصحيح  
لأنها يستعملان استعمالاً واحداً فكان فيهما القيل والاسحان بخلاف بعض  
واختاره في الجمع والهداية سود ذكر القاضي الإسحاني أن الفرق بين المال والملك  
أما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوي في مختصره  
قوله أمسك منه قدر قوته لم يفرق في الميسر قدر ما يسلك لأن ذلك يختلف أخلاق الناس  
وباعتبار ما يحدده من التحصيل فيملك أهل كل صنعة قدر ما تكفيده إلى أن يحدده  
شيء (قال ط) التأخرون قدر وإسناداً لهم فقالوا في استحقاقهم لثمنهم وعملهم  
قوت يومهم وصاحب الفلأ وهو آخر الدار ويؤهلها عنك قوت شهر وصاحب الصبغ  
يمسك قوت سنة وصاحب التجارة عنك قدر ما يكتفي به إلى أن يحدده شيء اهـ قوله  
تصدق بقدره أي بقدر ما أمسك قوله قوله أي إن أراد أن يفعل ولا يجب قوله

ثم بعد ذلك اتى الخليف عليه قوله ان يقع ملكك اى بما يجب فيه الزكاة قوله  
ولا يلزمه شئ يعلم منه كمالك القدسي ان المعتبر الملك حين الخبز لا حين الخلف اه  
(وويجد) المسئلة انه حين الخبز لا مال له (اقول) ويعلم منه ان المشتري يبيع المفعول  
بما اراد ان لا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به (قاله الشيخ) ابو الطيب مدني (والمسئلة)  
تحتاج الى المراجعة وما قبله عن الخمر عزاه في البحر الى الواو الجلية في الجبل اخر الكتاب  
وتابعه فيها حيث قال وان كان له ديون على الناس يتصلح على تلك الديون مع رجل شوب  
في مال ثم يفعل ذلك ويرد الثوب بخيار الروثية فيعود الدين ولا يثبت اه قوله  
لم يقدّر ما يملك ولا يلزمه شئ بعد لانه بمنزلة النذر بالاملاك وكذا يقال فيما بعد  
قوله ولو لم يكن له شئ لا يجب شئ ان الظاهر ان المعلق ليس بشرط حتى لو نجز النذر  
فقال على ان تصدق بالقدرة هم كان الحكم كذلك فان كان يملك دونها يلزمه التصديق  
وان لم يكن عنه شئ لا يلزمه فراجع ربحي قال في الهداية يؤمن نذر نذر اطلاقا فعليه الوفاء به  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر سمي فعله الوفاء بما يسمى وان علق النذر بشرط  
فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر لا بطلاق الحديث ولان المعلق بالشرط كالمتجن  
عنه وعن ابي حنيفة ان يرجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة  
او صدقة ما يملك اجراه عن ذلك بكفارة يمين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء  
واسمى ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يريد كونه لان فيه معنى اليمين وهو المانع وهو بظاهره  
يذكر ويعد الى اى الجهتين شاء بخلاف ما اذا كان شرطا يريد كونه كقوله ان  
سقى الله من سقى لا يهدام معنى اليمين فيه وهذا التفصيل هو الصحيح اه وعليه مثنى في متن  
جميع الخبرين والنذر والغرر وافق به اسمعيل الزاهد ومشايج بلج وبعض مشايخ بخارى  
واختاره شمس الامنة والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليد القنوي وقال في الفضي  
والقنوي في مارونية عن ابي حنيفة من رجوعه وقد اوضح المسئلة العلامة الشربلاني  
في رسالة سماها تحفة الخريز واسعاف الناذر الثني والفقير بالتخير على الصحيح  
والخبرين قبل اجمعها من رام ذلك قوله وصح الايضاء اى من شخص لشخص على  
معه او وصيته قوله فصيح تصرفه اى من غير علم بالايضاء واذا تصرف به  
فلا يملك فلا يمكن من اخراج نفسه منها والافله اخراج نفسه اذا علم لعدم القبول  
لا لا يثنى ان من حكم الوصية انه لا يملك عزل نفسه بعد القبول حقيقة او حكما وظاهر  
ما هنا ان كذا انه يصروصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعد كتابه عليه  
في الخبر والذال في نور العين ٢٣ من غايات وابع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جائز  
استحسانا وتصير ذلك قبوله للوصاية ولا يملك عزل نفسه اه فكان على الش ان يقول  
ان تصرفه بملكه بل قوله فصيح تصرفه فثبت قوله لا يصح التوكيل بلا علم وكيل  
في ايج التوكيل قبل العلم بخبره عز اى لم يلزم فكذلك القبول فيه وقف على اجازته

يؤيد العلم أو على أحارته للوكل كأي شخصه الخاف له دى الوالد وفي الرأية عن الثاني  
لا بد من الأمر اما اذا علم الشيء ما وكاله واستمرى منه ولم يعلم النافع الوكل كونه  
وكاله ناسع من كان الملك قال المستر اذهب هو دى الخور مد عمل له حتى يجمعه  
يوكاله عن ملكه فوجب له أنه ولم يحرمه بأسوكل فماتت جومته فخور ومثله الا ان  
له رواجى بالتجارة فلا يثبت الا بعد العلم والامر بالدخول لوجوهل الأمر بها  
لاستمر الأمر بعدها وان لم يمل فلو طلبت بعدها هل العلم لم يقع حيازة وفي شرح المجموع  
لاى ملك اذا مات المولى لأهل السوق باعوا صدى فلا بائع صرا مادونا هل العلم بخلاص  
ما يوجب ادب لستى فلاى ولم يشهد ثلث الولى صلى الله به شرح ايكالى البحر قوله  
حلافه فلا صرف على العلم كصرف الوارث ملكا وولادة حتى يوافق الخدم مال  
اى انه بعد موت اهل من عر علم موته حار لكن قال فى البحر ثم اعلم انه وقع  
فى الهداية هنا الوصية حلافه كالوراثه وهو مشكل فان المصرح به ان ملك الوصى له  
ليس بصرفى الخلافة بملك الوارث قال المصدر السهمى فى شرح ادب امضاء ان  
الموصى له ليس بملققة من الملب ولهذا لا تصح امانات دى الملب عنه وانما تصح على  
وارث او وصى ولو وصى له بعد امراء فوحد به الموصى له عند حاجته لا يرد حلاف  
الوارث ويصرف الوارث معرورا لو اصحبت الحارفة هذا الولاية كالوارث  
بخلاف الوصى له انه ولم ار احد من السارحين منه وقد ظهر لى ان صاحب  
الهداية اراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لا يصى به فامم مصاد  
ومما يدل على عدم الخلافة ما فى الشخص امد بيان ان ملكا من حلافه انه يصح  
شراء ما مانع الملب ما دل مما مانع هل بعد ائمن بخلاف الوارث وقدما بعربى المال  
اول كتاب السوع اه اقول وقدسنى صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث  
قال قوله لانها حلافه كهى اى كالوراثه من حيث اسمها فثبت الملك معه الموت اه  
وفى البحر انصاحم اعلم ان صاحب الهداية ذكر هنا ان الوصاية حلافه لا يصابه  
كالوراثه وقال فله ان الوصية حلافه كهى وقدما ما فى الثانى واما الاول فله ان  
انه حلفه الملب فى التصرف كالوارث لئى الملك بخلاف الخلافة فى الوصية فله ان  
فى الملك لاى التصرف ومما يدل على ان الوصى حلفه الملب ما فى حراية الملبس لومان  
عن وصى وان صغر ودى فة صد الوصى بعد بلوع الصغر حار الا اذا اتم اتم اعلم  
انهم فرقوا بين الوارث والوصى فى مسئلة الوصى يعنى بعد ملك الوارث انصاحه  
شخصا بعد ما يندى وكذا ولا يملك الوصى الا البحر وهى فى الشخص انه قوله  
والوكل سانه اى عن الوكل والوكل انتب له ولاية انصرفى فى ملكه لا يفرق  
الخلافة انما ولا يملك الوكل فله من العلم فلو ادع القاعد رخل ثم قال الملك امرت  
فلا تان صيها منه ولم يعلم فلا يكونه فامورا بانصاحه فقصده والى تحسده فلما ملك

بالحجارة تضمن اعيانها، ولو علم المودع فقط فدفع للمأمور المذكور خلف عنده لضمان  
 على اخذ لان المودع دفع بالاذن ولو لم يعلم اخذها فقال المأمور ادفع الى ودي فلان  
 لا دفعها الى صاحبها او ادفعها الى تكون عذري لصاحبها فدفع فضاغت فلما لك  
 تضمن اعيانها عند هجر عن الخاية ثم اعلم ان الوصية والوكالة يجتمعان ويفترقان  
 فيفترقان في مسئلة الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص بخلاف  
 وصي القاضي فانه تخصيص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصي ان  
 يكون مسلما حرا بالغ عاقلا بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصي اذا مات قبل تمام  
 المصلحة نصب القاضي غيره ولو مات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود المحقق  
 وفي ان القاضي يعزل الوصي بخيانته او بجملة بخلاف الوكيل عن الحي وفي ان الوارث  
 ملك اعناق الوصي بعتقه تهرأ وتعليقا وتديرا وكتابة ولا يملك الوصي الا الاول  
 قال في الخواشي الخوينة على الاشياء من بحث ما اختلف فيه الوكيل والوصي ان الوكيل  
 يملك عزل نفسه لا الوصي بعزل القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية  
 ويتقيد الوكيل بما قيده الوكيل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة عمله بخلاف  
 الوصي ولا يصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها  
 الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا  
 يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف  
 موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود المحقق وفي ان القاضي يعزل وصي الميت بخيانته  
 او بجملة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع من الزكاة فادعى المشتري انه معيب  
 ولا يملك فانه يختلف على الثابت بخلاف الوكيل فانه يختلف على نفي العلم وهي في القضية  
 ولو اوصى لفقراء اهل بلح فالافضل للوصي ان لا يجاوز اهل بلح فان اعطى لاهل كورة  
 اخرى حار على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على  
 غيرهم من الفقراء ولو حص فقال فقراء هذه السكة لم يخرج كذا في وصايا خزائن الا كل  
 وفي الحاشية ولو قال لله على ان اصدق على خمس فتصدق على غيره او فعل ذلك  
 بنفسه حار واوصى غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك حين اه فهذا مباح فيه  
 الوصي الوكيل ولو اوصى الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل  
 وهي في الحاشية ولو اوصى الوكيل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا اه  
 وهي خمسة عشر مسئلة فلنحفظ ثم اعلم ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي  
 قال في البحر ولم ار تفرقا في حكم وصايته قبل العلم وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف  
 وينبغي ان يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله  
 وكيل قال لا وصي له وكيلا حتى ملك الواقف عزله بلا شرط اه قال سيدي الوالد  
 ميرزا ابني السعد بن مقصدا ان يقرير في النظر بلا علم لا يصح ثم رأيت بخط الشيخ

في شرف النبي المصطفى وآله الطاهرين وصحبه من الطيبين الطيبين  
من له شرف في الدنيا والآخرة في من موافق وجهه بالكلية حتى يوافق  
شرفه من غير سبب على قول أبي يوسف وأبي مؤلف محمد بن وهيب  
في ذكره في الأسماء قلب وقول محمد بن مشيكان أبو شعبي كونه  
مع ابن المطاهر من كونه في الأسماء لا يصح بل هو من القاسي لم يصح  
إذا كان معصوماً  
الواقف إذا جازاً أنه قلب أنه وكل ما تمام الواقف حيث هو في يدوماته وأسماء  
من أن محمد بن أبي طاهر الوكيل في سببه لهم لا وكل حقيقة أدلت ولا يثبت معهم لأمر  
أقول فلو علم الخ وفي النهي أن كنهنا كل ما طلب قوله ولو من غير أقول في سببه  
الخط من غير أن لا يصح لأنه لا يثبت في العلم إلا التبرير قوله أو لا يصح  
الوكيل حتى لو كذب لا يثبت وعلى هذا لا يفرق بين الوكيل والوكيل  
المرل أيضاً إذا صدقه في كل ما في غاية الشبهة وهو قوله ولا يثبت  
الخ هذا قوله وقال لا يثبت في الخبر وهذا التبرير لكونها بامانة وله أن  
من وجهه دون وجهه في شرط أحد شرطى الشهادة أما العلة أو العلة  
في الخبر اطلت وهو مقيد بأن يكون الخبر غير المصمم ورسوله ولا يثبت فيه  
حتى لو أخبر الله مع المشرقى سبب وجب الطلب اجتماعاً والرسول يقتل  
والكل ما يثبتاً اتفاقاً صدق أو كذب كما ذكر الاستدلال وكذا لو كان  
الرسول صعباً وظاهر ما في العبادية أنه لا بد أن يقول له أي رسول بعثك ومنه  
ما إذا بلغ المرل أن كان المرل قصداً أما إذا كان حكماً يكون الوكيل فانه يثبت  
قل أنه قوله إن صدقه أي الوكيل حتى لو كذب لا يثبت كما هو من الجواب  
قوله في الأصح رأياً للفاسقين خلافاً لما في الكفر حيث قيد بالشورى فانه ظاهر  
أنه لا يثبت فيه الحسم وهو ضعف لأن تأثير حجر الفاسقين أقوى من تأثير  
العدل ببلية أنه لو قصى شهادته وأحد عدل لم ينفذ وشهادة فاسقين بعد قايمة  
أخبر بالبرل غير من ذكر وبصرف صح نصرته لعدم عمله كافي الخبر قوله كما  
المسد بحسنة عنه أي فانه يشترط فيه أحد شرطى الشهادة أي العدد أو الترتيب  
صد خلافاً لما قوله ولو ماعه كان مختاراً بقلده يتي إذا أخبر أحد من ذكر ثم أخبر  
كان مختاراً للفداء ولا يكون مختاراً له باختار غير من ذكر فانه البائع أو المشتري  
الول الحسنة فيما إذا ناعد بعد أن أخبر فاسق مثلاً بالخيانة وأما بدفعه إذا لم يعلم  
بصاية المشرى أما إذا علم ويكون مختاراً للفداء بقلده على شراعه مع العلم بعينه أما  
إذا اعتق المدرك الطلب بالبرل عليه فاده أبو السعود قوله والنفيع بالبرل هو  
كل الخلاف أيضاً فإذا أخبر التبرير مثلاً بأشع فسكت ولم يطلب من كان الخبر بعد  
أو مسطور في خلاصة شققة لأن أخبره مستور وسكونه لا يعد مثلاً بالبرل



قوله والكفر بالكناح هو على الخلاف ايضا فلا يكون سكوتها رضا الا اذا أخبرها  
 عدل او مستوران مثلا اما اذا أخبرها مستور بكناح ولما فسكت لا يكون ذلك رضا  
 منها قال في البحر نعم اعلم ان الامام مجتهدا نص على خمسة منها ولم يذكر مسألة البكر وانما  
 قاسها السابق اه قوله والمسلم الذي لم يهاجر اى الذى اسلم في دار الحرب فاخبره احد  
 من ذكر قوله بالشرائع فانه اذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع عنده خلافا لهما  
 واذا أخبره عدل او مستوران لزمته حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها والاصح  
 انه يكفي فيه خبر الفاسق كافي للمحتاج سوى اى فانه يجب عليه الاحكام بخبره كما  
 في الرسول فانه لا يشترط عدلانه كالبر اذا أخبرها رسول الولى بالتزويج كما يأتي قريبا  
 ان شاء الله تعالى قوله وكذا الاخبار بعيب لم يرد شراء فلو قال له رجل عدل  
 او مستوران هذه العين معينة وقدم على شرائها يكون راضيا بالعيب لان اخبره فاسق  
 قوله وحجر مأدوت فاذا أخبر المأذون بحجره عدل او مستوران حجر لا اذا أخبره فاسق  
 قوله وبيع شركة اى من احد الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاخر الا باخبار  
 عدل او مستورين فيمنع عن التصرف في مال الشركة لان اخبره فاسق قوله وعزل  
 قاص فهو على الحكم السابق قال في البحر وينبغي ان يراد ايضا عزل القاصى ولم اره  
 ام قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم صرحوا في كتاب القضاء بانه ملحق بالوكيل  
 كما قدمه اى صاحب الخبر فيه اه قوله ومتولى وقف اى وعزل متولى وقف اى على  
 القول بصفحة عزله بلا شرط او على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بغير بحثنا  
 وقد منا الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصى القاضى قوله اخذ  
 شطري الشهادة اى العدد او العدالة وفي الخواشي السعدية اقول فيه اشارة الى  
 ان العدالة لا يشترط في العدد وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو الاصح  
 قوله ويشترط اى في الخبر قوله سائر الشروط اى مع العدد او العدالة على قول  
 الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والاضى وان وجد العدد او العدالة وقل  
 من به على هذا سيدي الوالد قوله في الشاهد اى المشروطة في الشاهد والمراد به  
 الخبر اى من الحرية والبلوغ وان لا يكون اعمى ولا محدودا في وقف مع العدد او العدالة  
 والمعنى ويشترط في الخبر ما يشترط في الشاهد بما ذكر اللفظ اشهد وحضور مجلس  
 القاضى عنده خلافا لهما كاسبق قوله وقيد في البحر اى قيد عزل الوكيل بكون الخبر  
 لا بد ان يكون فيه احد شطري الشهادة بالعدل القصدى احتراز اعم اذا كان حكما يكون  
 الموكل وجوبه مطلقا فانه ثبت وينزل قبل العلم قوله وبما اذا لم يصدقده اما اذا صدقه  
 قبل ولو طامعا بغير وقدم قوله غير المرسل سبق قلم وصوابه كافي الخبر غير الخصم  
 ورسوله قالو اخبر الشيخ المشتري بنفسه وجب الطلب اجابا حتى اذا اخره سقط  
 طلده قوله فانه يعمل بخبره اى الرسول مطلقا وان كان فاسقا او صغيرا او كذبه وظهره



أجله القاضى ورده على القاضى عليه وان كان مستلكا ضمن فبعد ورجع بذلك على القاضى له  
وان كان في قطع او رجم ضمن ورجع بما ضمن في بيت المال اه وتعمده فيه ( اقول )  
مما ضمن بما قبل في خطأ القاضى في غير الجور ان كان في مال لافى حد فخطاؤه في مال  
القاضى له وان كان في حد من رتب عليه تلف نفس او عضو فخطاؤه في بيت المال وان لم  
يترتب عليه شئ من ذلك كالجلد فهدر هذا عند الصالحين وعند الامام رجهم الله  
تعالى يكون هدرا في الحد ود ترتب عليه تلف نفس او عضو او لا كذا افاد في الحاشية  
من الحد وهو السبر وهذا اذا لم يعمد الجور وان يعمد الجور كان ذلك في مال القاضى  
سواء كان في مال او حد ترتب عليه تلف نفس او عضو (وتعمده) الجور يظهر فيما اذا قرر  
هو بذلك وخطاؤه بلا جور يظهر باقرار القاضى له في الاموال كانه ان الشهود  
عبد مثلا باقرار القاضى له او تقوم البينة على ذلك هذا خلاصة ما تحرر من النصوص  
المعمدة في هذه المسئلة كشرح السير الكبير للسرخسي والهندية والحاشية من الحدود  
والسير والاشياء من التبعة وحواشي الطحطاوى وسبدي والوالدواي السغودي (فالخاصل)  
ان خطأ القاضى تارة يكون في بيت المال وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس  
او عضو وتارة يكون في مال القاضى له وهو اذا اخطأ في قضائه في الاموال وتارة  
يكون هدرا وهو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس او عضو كحد شرب  
مثلا وتارة يكون في ماله اى مال القاضى وهو اذا يعمد الجور قوله بخلاف نائب  
الناظر عند هؤلاء ولا يخلط اى فانه يخلط كما يخلط الناظر قال في البيع ان نائب الامام كهو  
ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضايع مال الوقف او قرضه على المستحقين  
واتركوا فاقول له كالاصيل لكن مع اليقين وبه فارق امين القاضى فانه لا يمين عليه  
كالقاضى اه قوله ورجع المشتري على الغرماء لان البيع وقع لهم فكانت العهدة عليهم  
عند تعذر جعلها على العاقد كما يجعل العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل  
انحصر عليه كما اذا كان العاقد عبدا او صبيا يعقل البيع وكله رجل يبيع ماله فانه  
لا يتعلق بالثمن في حيا بل بملكه لان التزام العهدة لا يوضح منها لقصور الاهلية  
في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح القدير قوله لتعذر الرجوع على العاقد  
اى لانه عند علم ترجع عهدة الى عاقه فحب على من يقع له التمليك والبيع واقع  
للمرء فتكون العهدة عليهم كافي الدرر وفي فتح القدير (الاصل) انه اذا تعذر  
تعلق الحق بالعقد يتعلق باقرب الناس الى العاقد واقرّب الناس  
اليه من يتبعه الا ترى ان القاضى لا يأمر ببيع حتى يطلب الغريم واقرّب الناس  
في مسئلتنا من يتبع هذا العقد وهو الغريم قوله ولو باعد الوصى لافرق بين وصي  
اليتيم وصوب القاضى مدنى قوله او بلا امره هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع  
خطبه في الامر فلا يرجع عليه عند عهده بالاولى ط قوله فاستحق العبدان من يدالمستري

قوله لانه وان قصد القاصي عاقدا الاول احدى اركان العمل لانه انما يظهر في وقت  
 اقامته وان قصد على قوله لانه اي وصي الميت عاقدا بانه عن الميت عرجع انما وقع  
 اليه كما دا وكله حال حياته كما في الهداية ليشمل وصي الميت مال في الكفاية كما اذا كان  
 الميت اوصى له وصاه وما اذا نصبه كذلك لان القاصي انما نصب ليكون مقتضا  
 مقام الميت لا مقام القاصي قوله فترجع الاول حذف السام قوله اليه كما اذا لو كان له مال  
 حياته قوله لانه عامل لهم ومن عمل لغيره عملا وله نصيبه صيان يرجع على من يقع له  
 العمل قوله ولما ظهر انه له ثلث مال رجوع العريم فيه اي في المال الذي يظهر اليه  
 قوله بدينه هو الاصح قال سيدي الوالد فيه انما يرجع على من نصبه ما في فتح القدير  
 ولو ظهر للميت مال رجوع فيه العريم بدينه بلانك وهل يرجع عما قيل للميت عليه  
 خلاف هل دم وقال محمد الابد السرحكي لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان العريم  
 انما يصح من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره (و) في الكفاية الاصح  
 الرجوع لانه نصي بذلك وهو مضطرب فيه عند اختلاف الصحيح كما في قوله (وقوله)  
 عما يصح للميتري يدين ان الاحلاف في المسئلة الاول لانه في اسانيد (ع) انما يصح للوصي  
 لا للميتري لكن قال في الصروق لا يرجع في الثانية والاول اصح اه (والحاصل)  
 انه في الاول اختلف الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه وعندنا وتحدث  
 في نسخة رجوع العريم به بدينه لا بما عزم هو الاصح وهذه لا اعتبار عليها قال (في)  
 وقيل يرجع عازم اصا وصحح قوله كان الهالك من مالهم لانه نصاب صحتهم  
 في النص قوله للميتري مطابق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد عما مر ان القاصي  
 لا يصح لانه عامل لهم والاول ذكرها عند معلولها واعسا كان الهالك من مالهم  
 لما يأتي في باب الوصي من قوله وصح صحة السامي وانما نقتط الوصي له ان باب  
 الوصي له فلا شيء له ان هناك في يد القاصي او امه لكنه هل يملك في المالك  
 والموروث لانه امرار وفي غيرها لا يتصور لانه مادلية كالبيع ومادله مال الغير لا يجوز وكذا  
 التسمية اه فليست هل فرق بين ان يكون الوصي له العائت معيا او مطلقا المهر  
 او يجري القصد فيهما وليجوز قوله امر لك فاقص حلك اي وعالم كذا قيد في المالك  
 وهو مدني وكذا قيد في الكفر وهو الموافق لما في بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه  
 هذه المسئلة قوله الا في وان عدلا حاصلا (قال) في الحر وماد كره النص قول المار يدي  
 وفي الجامع اصعب لم يفسد بهام رجوع شذو قال لا يوجد قوله مالم يماي الحجة او يشهد  
 لذلك مع القاصي عدل و به احدى مشايخنا اه (وهذا) يظهر لك ان كلام النص  
 مطابق من قولين من عدم فنية بالعدالة والعلم متى على ما في الجامع الصغير والنص  
 بعده متى على قول المار يدي (وح) تحت قيده انش قوله لتحمل تحت زيادة عالم  
 انما يكون على قول المار يدي ويكون قوله به وقيل يقل ليعمل عالم مستدر كما

وحقه ان يقول وقبل يقول ولو لم يكن عدلا علمنا وهو ما في الجامع الصغير كذا اذا  
سبى الوالد رحمه الله تعالى وسبى حمة الكلام عليه قريبان شاء الله تعالى قوله  
قضى به اي ما ذكر اشار به الى ان افراد الضمير باعتبار المذكور ولا حاجة البدل ان  
العلف باو قوله او خوب طاعة ولي الامر بالآية التثنية ومن طاعته تصديقه  
(قال) العلامة البيري في اواخر شرحه على الاشياء والنظائر عند الكلام على شروط  
الامانة ثم اذ لو تمت البيعة من اهل الحل والعقد صار اماما يفترض اطاعته كافي خزانة  
الاكل (وفي) شرح الجواهر تحت اطاعته فيما اباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى  
العامية كجارية دار الاسلام والسبيل مما تنولاه الكتاب والسنة والاجماع اه (و)  
في النهاية وغيرهما روى عن ابي يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكلفه هارون  
الرسيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وروى عن محمد هكذا وتاويله ان  
هارون امرهما ان يكبرا تكبير جده ففعل ذلك امتثال الامر وقد نصوا في الجهاد على  
امتثال امره في غير معصية (وفي) التارخانية عن المحيط اذا امر الامير اهل العسكر  
بشيء فعضاه في ذلك واحد فالامير لا يؤدبه في اول وهلة ولكن ينصحه حتى لا يعود  
الى مثل ذلك بل يعذره فان عصاه بعد ذلك اذ به الا اذا بين في ذلك اغنيا رقع ذلك يحل  
سببه ولكن يحلف بالله تعالى لقد فعلت هذا يعذر اه (وقد) اخذ البيري من مجموع  
هذه القول انه لو امر اهل بلدة بصينام ايام بسبب الغلاء او الوباء وجب  
امتثال امره والله تعالى اعلم (و) تقدم في الغدين والاستسقاء وانظر ما قدمه  
سيدى الوالد في باب الامانة من كتاب الصلاة قوله ومنعه محمد هذا ما رجح اليه بعد  
الموافقة ح قوله حتى يعان الحجة زاد عليه بعض المتأخرين او يشهد بذلك مع القاضي  
عبدل وهو رواية عنه ومعناه ان يشهد القاضي والعبدل على شهادة الذين شهدوا  
بسبب الحجة لا على سبب القاضى والا كان القاضى شاهدا على فعل نفسه واستبعده في  
فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شهادة القاضي عند الجلال والاكتفاء بالواحد  
على هذه الرواية في حق بيت شاهدين وان كان في ربا فلان من ثلاثة اخر كذا ذكره  
الاسيحا في بحر قوله واستحسنوه في زماننا لان القضية قد فسدوا فلا يؤثرون على  
نفوس الناس ومما هم واموالهم ح قال في العناية لاسيما قضية زماننا فان اكثرهم  
يتولون بالزنا ما حكمهم باطلا اه والتدارك غير ممكن اقول هذا في قضية زمانهم  
فانما في قضية زماننا اصلح الله تعالى احوالنا بجعلنا اثنين عنه وكرمه قوله وفي العيون  
و به يفتى قال في البحر لكن رأيت بعد ذلك في شرح ادب القضاء للصدر الشهيد انه  
صح رجوع محمد الى قولهما رواه هشام عنه اه فالاصل ان الشيخين قالا يقول اخبار  
القاضي عن اقرار الخصم بما لا يصح رجوع المقر عنه كما مضى وحده القذف  
والاموال والطلاق وشأن الحقوق وان محمد واقفهما اولاهم رجوع الى ما ذكر عنه من انه

لا يقبل الاقضي رجل آخر اليه ثم يرجعه الى قولها واما اذا اخبر القاضي  
بأنه ارع عن شيء فصرح بوجوبه عند كماله لم يقبل قوله بالأجاء وأن اخبر عن ثبوت الحق  
بالينة فقال قاضي تلك بينة وعبثوا وقلت بهاجتهم على ذلك يقبل في الوجهين  
جميعا وهذا في القاضي الاول اما العزل فلا يقبل ولو شهد بعد عدل كما مر عن النضر  
اوائل القضاء قوله الا في كتاب القاضي لا ضرورة الى ضرورة اجساد الحق ولان  
الحاجة في منه فلا تقع وظاهر الاقتصار على كتاب القاضي أن القاضي لا يقبل قوله  
فيما عداه اي على قول محمد سواء كان قتيلا او قطعيا او ضرايا مخلوقا قضيت بطلانها  
او بصدق او بيبس او بكاح او اقرار او يقبل قوله وفي المذهب ويصدق فيما قال من  
التصريف في الاوقاف واموال اليتام والفقراء من ادا وقبض قوله وقيل يقبل لو عدل  
عالمًا دخول على القضي فصدقه اصطلاحا وذلك أنه اطلق اول القاضي ولم يقيد بالعمل  
العالم تبعاً للجماع الصغير وهو ظاهر الراجح ثم ذكر التفسير وهو على قول  
الماتر يد القائل بالشرائط كونه عدلاً عالمًا كما مضى عليه في الكبر كما مر به وان اردت  
زيادة الدراية فارجع الى الهداية وحيث كان مراد الناصر ذلك فكان الصواب أن  
يصدق قوله عدل في اول المسئلة فانه من الصريح على ما رأيت بل الاول تحديق هذا  
القول ليكون عين ما في النص ثم ان هذا القول هو قاله ابو منصور لان عدم الاعتماد على  
عدل بالقياس والغلط وهو متيق في العالم العدل وذكر ابن سينا في ان المسئلة مضمرة  
بعد الايام في القاضي العالم العدل لانه اذا كان غير هذا لا يولي القضاء ولا يؤتمن بامر  
بالانقياف اه قاله ابو منصور كشف عن مذهب الامام ام قوله وان عدلاً جاهلاً ان  
استفسر فاحسن تفسير الشرائط بان يقول في حد الزمان اني استفسرت الفرياني كما هو  
المعروف فيه وحكى عليه بالرجوع ويقول في حد السرقة انه ثلث عشرين باخية انه  
اخذه فصار من حرز لا شبهة فيه وفي الخصاص انه قتل حمداً بلا شبهة وانما يحتاج الى  
استفسار الجاهل لانه بما يقطن بسبب جهله غير الدليل دليلاً كفاية قوله صدق  
اي يجب تصديقه وقبول قوله ثم المراد من جهله بوقائع السلس لا تهاون كفاية فانه  
يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يفترض عليه عيشا فانه يفتى فلا يكون  
عدلاً فيكون من القسم الا في نيابة قوله فالتبضية اربعة لانه اما عالم او جاهل وفي  
كل اما عدل او فاسق قوله اي سيا شرعياً للحكم فح يقبل قوله لا قضاء التهمة اه  
مع وانما اول الحق بالسبب ليعم الاقرار ط قوله حسب هذا الانسان عند الشهود  
لا حاجة اليه لانه مقرر ط قوله لا تكافؤ الضمان اي الضمان بالثل لا القيمة والا كان  
مشكلاً لأن التمسك ما ينل جواز يسهل في التمسك والتلك فكون بال  
معيضوماً وايضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله  
في كونه صحيحاً واما الضمان فلا يضمن قيمته فمحمداً فلا يكون القول له الا في انهما

خمسة ضمن فيها خمسة كقوله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين الغزي محشي  
 الأشاء وبطلان عبارة الحاشية فيل كتاب القاضي من الشهادات والقول قوله مع  
 عنه في انكاره استهلاك الظاهر ولا يسع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا  
 غير نجس وغامد فيها فراجعها وفي البرازية اراق زيت انسان او سمه وقد وقعت  
 وبه طارة ضمنه ونح فحين ان المراد بعدم الضمان المثل لانه المتيقن وان المراد  
 بالضمان المثلت ضمان القيمة لانه بالنجس صار قيميا لقولهم المثل ما حصره ككيل  
 او وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنها بالنجس صار قيميا  
 كما هو صريح كلام البرازي نائبا وفي فصول العبادي واذا اتلف زيت  
 غيره في السوق او سمه او حله او نحو ذلك وقال اتلفته لكونه شعا لانه مات قيد  
 طارة فالقول قوله لان الزيت النجس ونحوه قد يباع في السوق وان اتلف لحم قصاب  
 في السوق وقال اتلفته لكونه ميتة ضمن لان الميتة لا تباع في السوق فجاز للشهود  
 ان يشهدوا وانها زكية كما في الخواشي المجوبة قوله وامر الدم عظيم فلا يهمل  
 الا ترى انه حكم في المال بالتكويك وفي الدم جس حتى يقر او يحلف واكتفى في المال  
 باليمين الواحدة وخمسين يمينا في الدم قوله بخلاف المال قال في البحر لو اتلف لحم  
 طواف فطلب بالضمان فقال كانت ميتة فالتفتها لا يصدق وللشهود ان يشهدوا  
 انه لحم ركي يحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان  
 المتقدم وهي لو قيل رجلا الخ فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقرار البرازية  
 قوله صدقا قاض وكذا لا ضمان على القاطع والاختذ لو اقر بما اقر به القاض ووجه  
 عدم الضمان على القاضي انها لما توافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر  
 شاهدا له اذا قاضي لا يضي بالجور طاهرا ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه  
 بالتصادق ولا يمين على القاضي كما في البحر قوله وكذا لو رعم اي المضي عليه لكن  
 لو اقر القاطع والاختذ في هذا بما اقر به القاضي بضمن لانها اقر بسبب الضمان  
 وقول القاضي معقول في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال سبب الضمان عن غيره  
 بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولو كان المال في يده الاخذ فائما  
 وقد اقر بما اقر به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في ان فعله في قضائه  
 او لا يؤخذ منه لانه اقر ان اليد كانت له فلا يصدق في دعوى التملك الاصححة وقول  
 المعزول ليس بحجة فيه بحر قوله لانه استند الى القاضي قوله اي حالة معهودة فصار  
 كما اذا قال طلقت او اعطيت وانا محنون وجنونه معهود ومثله المدهوش وهي واقعة  
 الضمن للخير الزماني فاذا كانت الدهشة معهودة منه يقبل قوله واذا لم تكن معهودة  
 لا يقبل قوله الا يثبت ولو اقر القاطع والاختذ في هذا الفصل بما اقر به القاضي بضمن  
 لانها اقر بسبب الضمان وقول القاضي معقول في دفع الضمان عن نفسه لاني ابطال

ثبت الثمنان من غير اختلاف الفصل الاول لا يثبت فيه شيء من الثمنان بالتمسك  
 وجعل به فسخ هذا اصلا فقال الاصل ان لا يثبت فيه شيء من الثمنان الى حاله فمما عليه  
 من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكر ومنها لو قال المبيع امير بعد المتيقن  
 منك وانما بعد فقال المثل بل قطعها وانت حر فالتقول للبعد ومنها لو قال المثل  
 قد ائتمت اخذت منك خلة كل شهر خمسة دراهم وانت عبد فقال المتيقن اخذتها  
 بعد المتيقن كان القول للمثل ومنها لو قيل بالبيع اذا قال انت وملت قبل المثل  
 وقال المثل بعد المثل فالتقول للمثل ان كان البيع ميسر كما وان كان قايلا ولو قيل  
 للمثل لا يبيع اخبر عما لا يملك الاثنا و

اقر بالاخذ وبالاقتضا فمدعى عليه  
 انعتت عليك كذا وكذا من المالك وانكر ان يقيم كان القول للوصي لكونه استغنى  
 منافية للضمان واورد في النهاية على هذا الاصل ما اذا اعتق امير ثم قال لها فممن  
 منك وانت امي وقالت هي فممنها واناخرة فالتقول لها وكذا في كل شيء اخذت  
 عند امي حذيفة واني تيسقت مع انه منك للضمان باشتداد القول الى حاله متسامة  
 للضمان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ ما فيها ثم ادعى اليك لنفسه  
 فيصدق في اقراره ويصدق في دعواه الخلف وكذا لو قال ليحل لك طعامك فاذا  
 فانكر الاذن يضمن المثل وذكر الشارح اني ان يبي ان هذا الفرق غير محقق وهو  
 كما قال كافي البحر اي لعدم جرمه في صورة الداع في اخذ غلة العبد وقطع به الامور  
 كما لا يخفى كافي الحواشي السعيدة ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع وشيئا ما ردها  
 على القاطنة من قولنا من كل وجه لان كونها امه لا يفي اليثمان عنه من كل وجه  
 لانه يضمن فيما لو كانت من هبة او مآذونة مدبونة فلم يرد واصل المسئلة في الجميع  
 من الاقرار او في السلطان اذا حمل قاضيا لانه لم يملك بصل اليه الخبير حتى  
 لو قضى بقضاي بعد المثل قبل وصول الخبر اليه جاز بقضاؤه وعن ابي يوسف انه  
 لا يضمن وان علم بمرله مالم يملك غيره مكانه ويصل صيانة حقوق الناس ولومات رجل  
 ولا يملك له وارث قباض السامي دارة يجوز ولو ظهر وارث بعد ذلك فليس له قباض  
 ولا يضمن رجل له على رجل الثلث درهم خاد ففشاء زبوا وقال ابنه فان لم يرح  
 فردها فقول فلم يرج قال ابو يوسف انه ان ردها عليه استحبنا لان ما قبض  
 من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذ ارضى به فاذا  
 لم يرض به لم يضر حقه فيكون القايض منصرفا في ملك الدافع بامر فلا يضمن حتى  
 القايض وهذا بخلاف ما لو اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يرد فقال له السامع  
 بعه فان لم يسمع رده على فمرصده على البيع فلم يشتره احد لم يرد وذلك لان الشئ  
 عين حقه الا انه معيب فلم يكن قول السامع بعد اذناؤه بالتصرف في ملك السامع فكان



متصرفاً في ملك نفسه فيطل بحقه في الرد اذا قال المقر لسمع اقراره لا تشهد على  
 وسمعه انما تشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد عليك بما اقر به لا يسمعه ان يشهد  
 فلورجع المقر له وقال انما نهيتهك لعذر وطلب منه الشهادة فتولان اشياء قوله  
 منافية للضمان اى من كل وجه كما زاده في البحر وتقدم الكلام عليه آنفاً قوله  
 كونها اى الواقفين قوله نقل في الاشياء وعبارتها قال في بسط الانوار للشافعية  
 من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة من اصحاب الشافعي وابي حنيفة اذ لم يكن  
 للقاضي شيء من بيت المال فله اخذ عشر ما يتولى من مال اليتام والاقواق ثم بالغ  
 في الإنكار اه ولم ار هذا لاصحابنا اه وما اجبت نقل الش العبارة على هذا الوجه لثلا  
 يظن بعض المتهورين صحة هذا النقل مع ان الناقل بالغ في إنكاره كما ترى كيف وقد  
 اختلفوا عندنا في اخذه من بيت المال فاطنك في اليتام والاقواق قال الشيخ خير الدين  
 الرملي في حاشيته على الاشياء ما نصده قوله ثم بالغ في الإنكار اقول يعنى على الجماعتين  
 والمبالغة في الإنكار واضحة الاعتبار لانه لو تولى على عشرين الفا مثلاً ولم يلحقه فيها  
 من المشقة شيء فبماذا يستحق عشرينها وهو مال اليتيم وفي جرته جات القواطع فاهو  
 الايهتان على الشرع الساطع وظلته غطت على بصائرهم فتعود بالله من غضبه الواقع  
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه قال الحموي لا يوجد للمبالغة في الإنكار لجواز  
 ان يكون ذلك مقيداً بما اذا كان له عمل واقفه حفظ المال الى آوان بلوغ القاصر اه  
 قال يبري زاده في حاشيتها والصواب ان المراد من العشر اجر مثل عمله حتى لو زاد رد  
 الرائد اه مندى قوله للتولى العشر في مسئلة الطاحونة اى اذا كان له عمل قال ط  
 هذه المسئلة لا يحل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبارة الخانية رجل  
 وقف ضبعة على مواله ذات الواقف وجعل القاضي الوقف في يد القيم وجعل للقيم  
 عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم واصحاب  
 هذه الطاحونة يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة لان القيم  
 ما يأخذ الا بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر الا بطريق العمل اه وفي تلخيص الكبرى  
 فاض نصيب قيم على غلات مسجد وجعل له شيئاً معلوماً يأخذه كل سنة حل له العشر  
 لو كان اجر مثله اه وقدم سيدي الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجعه وقال  
 في فصل راعى شرط الواقف بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول  
 الولوالجية بعد ان قال جعل القاضي القيم عشر غلة الوقف اى التي هي اجر مثله لاماتوهمه  
 ارباب الاغراض الفاسدة الخ اه قلت وهذا فيمن لم يشترط الواقف شيئاً واما الناظر  
 بشرط الواقف فله ما عينه له الوقف ولو اكر من اجر المثل كافي البحر ولو عين له اقل  
 فالقاضي ان يكمل له اجر المثل بطله كما بحثه في انفع الوسائل اه وتعمدتم قوله قلت لكن  
 الخ لا وجه لهذا الاستدراك لما علمت من ان ما نقله عن الاشياء هو قول بعض الشافعية

فكتب يستدرك عليه بعبارة التنازلية التي هي مذهب الحنفية قوله لا يجعل له اخذ  
الاخرية اي بسبب قوله كالكاح صبر قال في الخلاصة جعل للقاضي اخذ اخرة على  
كسبه المجلات وغيره فمراحة المثل هو المختار ولا يجعل اخذ شيء على تكاح الصغار  
وفي غيره لا يجعل ولا يجعل احد الاجرة على اجارة يسع مال النيم ولو اخذ لا يتعد البيع  
ط عن الحموى قوله وكحواب المفتي بالقول لان اخذ الاخرة على بيان الحكم الشرعي  
لا يجعل عند ما واما الهدية فقد تقدم الكلام عليها في كتاب القضاء فراجع قوله  
اما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تلزمهما اي لو كتبا بالكتابة  
فيجوز لهما اخذ اجر مثلهما ولا يجوز لهما الزيادة عليه واذا كان لا يجوز لهما قبول  
الهدية ولا الدعوة الخاصة لانهما في معنى الرشوة وهي من اقبح قبايح القضاء  
والمفتين فكيف يجوز لهما ان يأخذا زائدا على اجر مثلهما اي على مقدار ما يتحقق  
كل منهما من الاخرة على مثل تلك الخطوط الا انهما الصواب وحننا الخطا  
امين قال العلامة الرملي وما يتعلق بذلك مسألة سنلت عنها لموسى المفتي عيا  
لا يمكنه او عا يمسر عليه جوابه باللسان ولا يمسر عليه بالكتابة بكسائل  
المسامحات التي يدق كسورها جدا ولا تثبت في حفظ السائل هل يعرض  
عليه الكتابة مع تبسرها او لا ولا من صرح بالحكم لكن المطر الفقهي يقتضي  
وحومها عليه حيث تبسرها وتعد باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائبا عن الجواب  
باللسان لخرج عن عهدة الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتي ما يتعد  
عليه او تبسرها لتطيق بالكتابة حيث تبسرت له آلة الكتابة لاجل القيام بالواجب فيقرأ  
على السائل فيخرج من العهدة ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولان بهمه ما يشق عليه  
ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ بالمفتي ببسبب جمع  
السائل وقلة فهمه والحاصل ان على المفتي الجواب بأي طريق يتوصل به اليه  
وكل ما لا يتوصل اليه بالعرض الابه وهو عرض وحيث كان في وسع المفتي الجواب بالكتابة  
للسائل وجب عليه الجواب بها حيث تبسرت اليه بلا مشقة عليه بان احضرها له  
السائل ولا يلزم المفتي بدلها من عهده له ومقتضى القياس وجوب تحصيلها على المفتي  
كإد الوضوء ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كله اذا تعين عليه الاضطرار ولم يكن  
في البلدة من يقوم مقامه في ذلك والافتاء طاعة والطاعة بحسب الاستطاعة ما يراعى  
في غيره من الطاعات يراعى فيه مرضا ووجوبا واستحبابا وتوبا فليأمل فيه اه ومثله  
في الحواشي الحموية قوله وتعامه في شرح الوهيابة قال فيه والاصح اية اي الاجر  
بدر المشقة وقد ترصد مشقة الوثيقة في اجناس مختلفة بما علة على مشقة الف الف  
في القود ومحوها قلت في العبادية من الملقط وما قيل في كل الف حسنة دراهم  
لا يقول عليه ولا يليق ذلك بعقيد اصحابنا رحمهم الله تعالى واي مشقة للكتاب في كثرة

الثنى وانما اجر مثله بقدر مشتتو بقدر صنعته وعلمه كما يستاجر الحكاك باجرة كثيرة في مشقة قليلة وفي شرح التمراتى عن النصاب يجب بقدر العناء والنعب وهذا اشبه باصول اصحابنا وفي كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصرو وصعوبته وسهولته اه قوله وفيها الخ ان هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك بل هي من كلام ابن الشحنة كما افصح به بقوله تكميل قال السلامة عبدالبرهل يستحق القاضي الاجرام لا قال الزاهدى في شرحه للقدرى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن له في بيت المال شئ وفي الفتية عن ظهير الدين المرخياني وشرف الائمة المكي القاضي اذا تولى قسمة التركة لاجرله وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم للمعبط وشرح بكر خواهر زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المسحوب ان لا يأخذ قال البديع ما اجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن لتساد القضاة اذ لو اطلق لهم لا يقنعون باجر المثل فاحسبت الحاقه فقلت وذ كر البيتين الاولين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلام يتعلق بالمفتى قوله وان كان قاسما اى للتركات مثلا قوله فالقول الاول بوصل همزة الاول قوله اذ ليس اى المفتى قوله في الكتب اى في الكتابة قوله يحصر اى يلزم ويجب عليه وفي ذلك التشرح عن جلال الدين ابى المحامد قالوا لا بأس للمفتى ان يأخذ شيئا من كتابة جواب الفتوى وذلك لان الواجب على المفتى الجواب باللسان دون الكتابة باليدان ومع هذا الكف عن ذلك اولى قوله على قدره اى قدر الخط اى والعناء وقد سبق ما فيه من ان الكف اولى احترازا عن القيل وقال وصيانة لئلا الوجه عن الابتدال اه والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### كتاب الشهادات

جمعها وان كانت في الاصل مصدرا باعتبار انواعها فانها تكون في حد الزنا وضربه قوله اخرها عن القضاء وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليها ان كان ثبوت الحق بها وفي الجموى اخرها لان القاضي يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من تنمة حكمه ولان الشهادة انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء انتهى قوله هي لغة الضمير عائد للشهادة المفهومة من الشهادات قوله خبر قاطع تقول منه شهد الرجل على كذا وربما قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف وقولهم اشهد بكذا اى احلف والمشاهدة المعاينة وشهده شهوداى حضرة وقوم شهود اى حضور وهو في الاصل مصدر وشهد ايضا مثل راكع وركع وشهده بكذا شهادة اى ادى ماعنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصحب وسافر وسقر وبعضهم ينكره وجمع الشهد شهود واشهاد والشهيد الساهد والجمع الشهداء قوله اخبار صدق فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الاخبار الكاذبة

وصدق الخبر مطابقاً للواقع قوله لا يثبت حتى يخرج قول القائل في مجلس القضاء  
 الشهيد بكذا لبعض الرعيات قال في البحر هي اخبار عن مشاهدة وعيال لا عن  
 محين وحسان أي الشهادة شرعاً وصرح الشارح بأن هذا مضاعف الدعوى وهو خلاف  
 الظاهر وإنما هو مضاعف الشرعي أيضاً كما افاده في ابضاح الاصلاح والشهادة المعينة  
 كما تقدم والعيان المعينة والتحسين الحديث وهو الظن والحسن بالكسب الظن وأورد على  
 هذا التعريف الشهادة بالتسامع قالها لم تكن مشاهدة وإيجاب في الايضاح بان حوازمها  
 إنما هو الاستحسان والتعريفات الشرعية أما أن تكون على وفق القياس وليكونها اخباراً عن  
 معينة قال في الحاشية إذا قرئ عليه صلح ولم يهمل ما فيه لا يجوز له أن يشهد بما فيه وفي الملتقط  
 إذا سمع صوت المرأة ولم ير شخصها فتشهد بان عندنا ما فلاية لا يحل له أن يشهد عليها  
 وإن رأى شخصها وأقرت عنه فتشهد بانها فلاية حل له أن يشهد عليها اهـ أي  
 ويصح التعريف ولو من زوجها وابنها ومن لا يضح شاهداتها أو كانت الشهادة  
 لها أو عليها كما في النسخ لسدى الوالد قوله بخارج من حيث الشبهة الصورية  
 أي بخارج مرسل وعلاقته الضدية لأن الزور اخبار يكسب قوله كاطلاق اليقين على  
 العموس فإن حقيقة اليقين عقد يتقوى به عزم الخائف على الفعل أو الترك في المستقبل  
 والعموس الخلف على حاضر كذا بعداً قوله بلفظ الشهادة فلا يجزى التعصير بالعلم  
 ولا باليقين فيمين لفظها كما يأتي قوله في مجلس القاضي خرج به اخباره في غير محله  
 فلا يمتروا بما قيد بالقاضي وإن كان المحكم كذلك لأن المحكم لا يتقيد حكمه بمجلس  
 بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي بخلاف القاضي فإنه يتقيد بمجلس  
 حكمه المعين من الإمام ويحمل ولا يمتد ط قوله كما في عتق الأمة وطلاق الزوجة  
 فليست الدعوى شرط صحتهما بل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقولوا  
 بعد دعوى تخلفها عنها في عتق الأمة وطلاق الزوجة فإن كان الدعوى شرط لصحتها  
 مطلقاً وقول به فثبت أنها اخبار بحق العبر على الغير بخلاف الاقرار فإنه اخبار بحق  
 على نفسه للعبر والدعوى فإنها اخبار بحق لعنه على الغير غير صحيح لعدم شموله لما إذا  
 أخير بالزوج العرق من قبلها قبل الدخول فإنه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى  
 كما اشار إليه في ابضاح الاصلاح وكأه لاحظ أنه لم يخبر بحق للأمير لأن ذلك بموجب  
 لسقوط المهر ورواه أن مقوله عن الزوج عائداً إلى أنه لم يمسك الشهادة بالبراءة عن الدين  
 فإنه اخبار بحق للديون وهو السقوط عنه فكذا هنا وحل الاخبار أربعة والأربع  
 الانكار وهراء إلى شرح الطحاوي اهـ قوله طلب ذي الحق يشمل الحق تعالى  
 في شهادة الحسبة فإنه مطالب فيها بالأداء شرعاً والادمين في حقوقهم فيحرم  
 كتمانها لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو نهى عن الكتمان  
 فيكون أمر ابضد حيث كان له ضد واحد وهو كدمن الأمر بإدائها ولما استند الآثم  
 إلى رأس الأعضاء وهو الآلة التي وقع بها أداؤها لما صرف أن استناد الفعل إلى مثله

اقوى من الاستناد الى كله واستدل في الهداية بهذه الآية على فرضيتها مع احتمال  
 ان يراد بهى المدينين عن كتمانها كما احتمل ان يراد بهى الشهود قال القاضى ولا نكتفى بالشهادة  
 ابها الشهود او المدينون والشهادة شهادتهم على انفسهم فعلى الثانى المراد النهى  
 عن كتمان الاقرار بالدين فالأولى الاستدلال على فرضيتها بالايجاع واحتمل ان الضمير  
 فى قول المؤلف يلزم غايد الى الشهادة بمعنى تحملها لا بمعنى ادائها فان تحملها عند  
 الطلب والتعين فرض واما عند عدم التعين ففرض كفاية كفى البحر قوله بان لم يعلم  
 بها ذوالحق أى بشهادته قوله وخاف أى الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بلاطال  
 فى حق آدمى الا اذا لم يعلم بشهادته ذوالحق وخاف الشاهد ان لم يشهد ضاع حق  
 المدعى فيجب عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا  
 اذ يحتمل انه ترك حقه كما افاده العلامة المقدسى قوله شرائط مكانها واحد وهو  
 مجلس القضاء وهو من شروط الاداء كفى البحر والاولى ان يقول شرط مكانها واحد  
 انما جزمه مع انه واحد وهو مجلس القاضى للازدواج أى التناسب بقوله وشرائط  
 التحمل قوله العقل الكامل المراد ما يشمل التميز بدليل ماسيأتى فى الباب الآتى  
 فلا يصح تحملها من مجنون وصبي لا يعقل قوله وقت التحمل قال الطحاوى لا حاجة  
 اليه قوله والبصر فلا يصح تحملها من اعمى ولا بشرط التحمل البلوغ والحرية  
 والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيعا فلا اوعدا او كافرا او فاسقا ثم  
 بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق فشهد واعند القاضى تقبل بحر  
 اقول ولا ينافيه ما نقله بعد عن الخانية صبي احتمل لا قبل شهادته ما لم اسئل عنه ولا بد  
 ان يتأى بعد البلوغ بقدر ما يقع فى قلوب اهل مسجده ومحله انه صالح او غيره اه  
 فان ذلك للتركيب فقط لاراد شهادته تأمل قوله ومعاينة المشهود به قال فى البرازية  
 شهدا ان فلانا ترك هذه الدار ميراثا ولم يترك الميت فشهادتهما باطلة لانهما  
 شهدا بملك لم يعاينا سببه وسيصرح بهما الشى فى شهادة الارث قوله الإفهام  
 يثبت بالتسامع كالشهادة بالوب والتب والنكاح والوقف كما يأتى قوله  
 عشرة عامة أى فى جميع انواع الشهادة اما العامة فهى الحرية والبصر والنطق  
 والعدالة لكن هى شرط وجوب القول على القاضى لاشروط جوازه وان لا يكون محمدا  
 فى قذف وان لا يجر الشاهد الى نفسه مغبما ولا يدفع عن نفسه مغرما فلا تقبل شهادة  
 الفرع لاصله وعكسه واحد الزوجين للاخر وان لا يكون خصما فلا تقبل شهادة  
 الوصى لليتم والوكيل لموكله وان يكون عالما بالمشهود به دون وقت الاداء ذاكره  
 ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لهما فانما يقولان اذا لم يكن لاسا شهد شبهة فى الخط  
 يشهد وان كان فى يد الخصم وعليه القوى لاختيار وامام يخص بعضها دون بعض  
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة فى الشهادة فى الحدود والقصاص وتقديم

الدعوى فيما كان من حقوق العباد ومواقفتها للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق  
 المدعى عند امكانه وقيام الراتعة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد  
 مسافة والاصالة في الشهادة في الحدود والتماس وتعدد حضور الاصل في الشهادة  
 على الشهادة كذا في البحر لكتنه ذكر اولان شرائط الشهادة نوعان ما هو شرط شملها  
 وما هو شرط ادائها فالاول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني اربعة انواع ما يرجع الى الشاهد  
 وما يرجع الى الشهادة الى مكانها وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد  
 السبعة عشر العامة والخاصة وما يرجع الى الشهادة ثلاثة لعمد الشهادة والعدد في الشهادة  
 ما يطالع عليه الرجل واتفاق الشاهدين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء  
 وما يرجع الى المشهود به علم من السعة الخاصة ثم قال بالحاصل احدى وعشرون فشرائط  
 التحمل ثلاثة وشرائط الاداء سبعة عشر منها عشرة شرائط عامة ومنها سبعة  
 شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضاه  
 ان شرائط الاداء ثمانية اربعة كما ذكر اولاً والصواب ان يقول انها اربعة وعشرون  
 ثلاثة منها شرائط التحمل واحد وعشرون شرائط الاداء منها سبعة عشر شرائط  
 الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاثة شرائط لنفس الشهادة ومنها  
 واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضاً قوله منها اى  
 العامة الضميمة اى ضبط الشاهد المشهود عليه بان يكون غير شاك وان يكون ذا كرا  
 قوله والولاية ان يكون ولاية للشاهد على المشهود عليه بان يكون من اهل دينه  
 او من دينه حق حراً عاقلنا فرع عليه بقوله في شرط الاسلام الخ قوله لو المدعى  
 عليه مسلماً او كان كافراً وقبل شهادة المسلم والكافر عليه قوله والقدرة على التمييز  
 الاول حذف القدرة لان الشرط التمييز بالفعل قوله بالسمع هذا راند عن الشروط  
 المذكورة قوله ومن الشرائط اى المتقدمة ار العامة قوله عدم قرابة ولاد ولا تقبل  
 شهادة الاصل لفرقة كدكسه قوله اوروحية اى وعدم الروحانية ولا تقبل شهادة  
 احد الروحين للاحراق قوله او عداوة دنيوية اى وعدم عداوة دنيوية اما الدنيوية فلا تمنع  
 الشهادة قوله لعمد اشهد بلعمد المضارع هل وقال شهدت لا يجوز لان المسمى  
 موضوع للاخبار عما وقع فيكون خبره في الحال من قوله لا غير اى لا غيره من اللفاظ  
 كاعلم وانحقق وانيق قوله لتضمنه اى باعتبار الاشتقاق معناه شهادة وهي  
 الاطلاع على الشيء بما سدى قال ط دخل في ذلك الشهادة بالتسامع فاسمها مشاهدة  
 حكماً واسمها خارحة عن القياس انتهى وقد منيابه كافي قوله وقسم لانه قد استعمل  
 في القسم نعموا شهد بالله لقد كان كذا اى قسم وقسم في اليمين قوله وأشار الى حال  
 بخلاف لعمد المسمى فاه موضوع للاخبار عما وقع كما قدمنا قوله وكما به يقول اقسام  
 بالله هذا راجع الى قوله وقسم قوله لقد اطلمت على ذلك هذا راجع الى قوله لتضمنه

معنى مشاهدة قوله وأنا أخبر به هذا راجع إلى قوله وأخبار الحلال والحاصل أن في  
كلامه بشرا على غير ترتيب اللف قوله فتعين فلذا اقتصر عليه احتياطا واتباعا  
لما نور ولا يخلو عن معنى التعبد أن لم يقل غيره بحر قوله حتى لو زاد فيما أعلم بطل الشك  
لأنه بشرط أن لا يتأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم تقبل كما  
لو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لي قبل فلان فيما أعلم  
لا يصح الإبراء ولو قال فلان على الف درهم فيما أعلم لا يصح الإقرار ولو قال المعدل هو  
عبد فيما أعلم لا يكون تعديلا بحر ~~فرع~~ قال المقدسي ولا بد من علم بما يشهد به  
وفي التوازل شهد أن المتوفى أخذ من هذا المدعى منديلا فيه دراهم ولم يعلمكم وزنها  
تجاوز شهادتهما وهل لهما أن يشهدا بالمقدار قال إن كانوا وقفا وعلى تلك الصرة وفهموا  
أنها دراهم وحرروا فيما يقع عليه يقينهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغي أن يعتبر  
جودتها فقد تكون ستوقه فأذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم انتهى وفي خزانة الأكل  
بيده درهمان كبير وصغير فأقر بأحدهما رجل فشهدا أنه أقر بأحدهما ولا يدري  
بأيهما أقر يؤمر بتسليم الصغير انتهى قوله وحكمها أي صفتها لما تقدم في أول  
الكتاب كتاب القضاء أن من فعلى الحكم الأثر الثابت بالخطاب كالوجوب والحرمة  
فيكون المعنى هنا وصفتها قوله وجوب الحكم أي القضاء قوله وجوبها بفتح  
الجيم أي ما يتعلق بها إذا لوجب عبارة عن المعنى المتعلق بما أضيف إليه في ظن القاضي  
فالذي أضيف إليه لوجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام الخصم بالشهادة قوله  
بعد التزكية اشتراط التزكية قولهما وهو المفتى به طعن الشربلاية  
قوله افتراضه أي القضاء قوله إلا في ثلاث قدمناها أي قبل باب التحكيم وهو  
رجاء الصلح بين الأقارب وإذا استهل المدعى وخوف ربه عند القاضي قوله بعد  
ويجوز شرايطها أي المقدمة قوله إن لم ير الوجوب نقله في أول قضاء البحر عن  
شرح الكثر لبا كبر قوله ابن ملاك في شرح المجموع في محث القضاء بشهادة الزور  
قوله وأطلق التكافحي كفه في رسالته سيف القضاة على البغاة حيث قال لو أقر  
الحكم بالأعذار عدا قالوا أنه يكفر كذا في التلح قوله واستظهر المصنف الأول لما  
تقدم في باب الزدة من الاعتماد على عدم تكفير المسلم ولو بالزواية الضعيفة قوله  
ويجب إذا وها أي عينا قوله بالطلب أي طلب المدعى قوله ولو حكما كما مر أي  
من أنه لو خاف فوت الحق والطلب لا يعلم بها لزمه أن يشهد بالطلب قال في البحر  
وأما قلنا أو حكما ليدخل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق  
فإنه يجب عليه أن يشهد بالطلب كإقح القدير لكونه طالبا لإدائه حكما اه لكن  
نظر فيه المقدسي بأن الواجب في هذا إعلام المدعى بما يشهد فإن طلب وجب عليه  
أن يشهد والا لا يدخل أنه ترك حقه كإدائهم قوله بشرط سبعة ذكر منها

شدة منها ان يبين عليه الاداء وهو المشار اليه بقوله اذ لم يوجد يده فان لم يبين بان  
 كانوا جماعة فاقضى غيره من قبل شهادته فتدلت لم يأتهم بخلاف ما اذا ادى غيره فلم  
 ينل من لم يرد من قبل يأتهم بامتداد الساس ان لا يخبره عدلان يطلان المشهود  
 به فلو شهد عند الشاهد عدلان ان الذي قبض دينه او ان الزوج طلقها ثلاثا او ان  
 المشتري اعق المدة او ان المولى عتي عن القاتل لايسته ان يشهد بالدين والتكاح  
 والبيع والنفل وان لم يكن المخبر عدلا فالتجارب للشهود ان شأوا شهدوا بالدين مثلا  
 واخبروا القاضي بخبر المخبرين وان شأوا امتعوا عن الشهادة وان كان المخبر عدلا  
 واحدا لايسته ترك الشهادة وكذا لو عاينا واحدا يتصرف في شيء يتصرف المالك  
 وشهد عدلان عندهما ان هذا الشيء لفلان اخر لا يشهدان انه للتصرف بخلاف  
 اخبار العدل الواحد وفي البرازية في الشهادة بالسامع اذا شهد عندك عدلان بخلاف  
 ما سمعت من وقع في قلب صدقه لم يسعك الشهادة الا اذا علمت يقينا انهما كاذبان  
 وان شهد عندك عدل لك ان تشهد بما سمعت الان يقع في قلبك صدقه وينفي ذلك  
 جميعه في كل شهادة اه بالعتي السامع ان لا يقف الشاهد على ان المقر اقر خوفا فان علم  
 بذلك لا يشهد ما قال المقر اقررت خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يد حوث  
 من اعوان السلطان ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي واخبره انه كان في يد حوث  
 من اعوان السلطان اه ط قال سبدي الوالد مرييا للحوهرة وكذا اذا حاف الشاهد  
 على نفسه من سلطان جائر او غيره اولم تذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع  
 اه قوله منها عدالة قاضي فله ان يمتنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل  
 ويخرج ولو قلب على ظنه انه يقبله لشهرته مثلا ينبغي ان يشعين عليه الاداء وكذا  
 العدل لو شل عن الشاهد فاخبر به غير عدل لا يجب عليه ان يمد له عنده بحر قوله  
 وقرب مكانه ابي ان يكون موضع الشاهد قريبا من موضع القاضي فان كان بعيدا  
 بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة ويرجع الى اهله في يومه ذلك قالوا  
 لا يأتهم لانه يلحقه الضرر في ذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد قوله وعلمه  
 بقبوله فلو علم انه لا يقبلها لا يلزمه بحر قال الحموي فلا شك يطر حكمه قوله او يكونه  
 اسرع قبولا اي فيجب الاداء وان كان هناك من قبل شهادته قبح وفيه تأمل مقدني  
 وكأني لدم فله وجب الوجوب حيث كان هناك من يقوم به الحق ط عن الحموي  
 اقول لكنه بحثه في مقابلة المنقول فقد ذكر المسئلة في شرح الوهبانية عن الحامية  
 قوله ان لم يوجد يده اي بدل الشاهد وهنا هو خامس الشروط واما الاثنان الباقيان  
 فتم السبعة فقد قدمناهما آتفا وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان لا يعلم ان المقر  
 اقر خوفا الخ وال في الشاهد للجس فيصدق بالواحد والتعدد ولولم الشاهد الاداء  
 بالشروط المذكورة فلم يوجد ملاذ ظاهر ثم ادنى قال شيخ الاسلام لا تقبل لتكن



الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستحلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل  
 على العذر من نسيان ثم تذكر او غيره اه قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله  
 شيخ الاسلام لاسيما وقد فسد الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بمقتضى القوة وهذا  
 مطلق عن مسائل الفروج والظاهر ان هذا مطرد في كل حرفة لا يتوجه فيها تأويل  
 اه قوله لانها فرض كفاية اى اذا قام بها البعض الكافى سقط عن الباقي قوله  
 وتعين اولم يكن الاشهاد ان تحمل او اداء قال الامام الرازى في احكام القرآن في قوله تعالى  
 ولا يأتى الشهود اذا نادى به انه عام في الحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين  
 الحضور اليهما للاشهاد ولا يلزم الشاهدين الحضور اليهما في الاداء يلزمهما الحضور الى  
 القاضي لان القاضي يأتى اليهما ليدلوا يستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب  
 عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعى واحد قال في البحر وفي الملقط الاشهاد على  
 المدائنة والبيع فرض كذا رواه نصيرود كر الامام الرازى في احكام القرآن ان  
 الاشهاد على المبيعات والمدائبات مندوب الا النذر اليسير كالخبز والماء والبقل واطلقه  
 جماعة من السلف حتى في البقل اه قال في التاتارخانية من المحيط وذكر في فتاوى اهل  
 سمرقند ان الاشهاد على المدائنة والبيع فرض على العباد الا اذا كان شيئاً حقيراً لا يخاف  
 عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد مندوب وليس بفرض اه وفي البرازية  
 لا بأس للرجل ان يحرز عن تحمل الشهادة ولو طلب منه ان يكتب شهادته او يشهد  
 على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجد غيره فله الامتناع والا فلا انتهى وحينئذ  
 فالحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره والا فلاولى الامتناع كما  
 ذكرنا قوله وكذا الكاتب اذا تعين صرح الامام الرازى في احكام القرآن بان عليها  
 الكتابة اذا لم يوجد غيرها اذا كان الحق مؤجلاً والا فلا اه بحر قوله لكن له اخذ  
 الاجرة لا للشاهد في المحبى عن الفضلى تحمل الشهادة فرض على الكفاية كما انها  
 والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكاتب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على الكتابة دون  
 الشهادة فيمن تعينت عليه باجاعة الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول  
 للشافعى وفيه قول يجوز لعدم تعينه عليه اه ط لكن ينظر مع ما تقدم من قوله كل  
 ما يجب على القاضي والمفتى لا يحمل لهما اخذ الاجر به وليس خاصاً بهما بدليل ما ذكره  
 من ان غاسل الاموات اذا تعين لا يحمل له اخذ الاجر تأمل افاده سيدى الوالدى رحمه الله  
 تعالى قوله حتى لو اركبه بلا عذر بان كان يقدر على المشى او مال يستأجر به دابة  
 واركبه من عنده قوله وبه اى بالعذر بان كان شيخاً لا يقدر على المشى ولا يجد  
 ما يستأجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب التوازل ط قوله لحديث اكرموا  
 الشهود تمامه فان الله تعالى يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب  
 وان عساكر عن ابن عباس قوله وجوز الثانى الاكل مطلقاً اى سواء صنع لاجلهم

أو لا ومنه محمد مطلقا وبعضهم فتنل قال في البحر الشهود في الزنا والجميع اجماعا  
 شهادتهم هل يلزمهم كراه الدواب قال لا رواية فيه ولكن يثبت من المشايخ انه  
 يلزمهم وفي التبع القدير ولو وضع للشهود طعاما فأكوا ان كان منها من قبل ذلك  
 تقبل وان سئم لا لحظهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيهما وعن ابي يوسف تقبل فيهما  
 للعادة الجارية باطعام من حل محل الانسان بمن يرض عليه شاهدا أولا ويؤنبه ما تقدم  
 من ان الإهداء اذا كان بلا شرط لم يقتضي حاجته عند الأمير يجوز كذا قيل وفيه نظر  
 فان الأداء فرض بخلاف الذهاب الى الأمير او جزم في اللقطة بالبول مطلقا اه  
 قوله وبه ينفي بحر نقله عن ابن وهبان في شرحه لمنظومه قال شارحها العلامة  
 عبد البر ان الشحنة نقلا عن مختصر المحيط للبخاري اخرج الشهود الى صعدا ثم اها  
 فاستأجر لهم دوابا ليركبوها ان لم يكن لهم قوة المشي ولا طاقا لكره تقبل شهادتهم  
 والا فلا فان اكل طعاما للشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه ابو البت الجوابي في  
 الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن للشهود له هيا طعاما للشاهد بل كان صفة  
 طعام فقدمه اليهم واكوه لا ترد شهادتهم وان هيا لهم طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم  
 هذا اذا قل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكنه جمع الناس الاستشهاد  
 وهيا لهم طعاما او بعت لهم دوابا واخرجهم من الضر فركبوا واكوا طعاما  
 اختلفوا فيه قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام  
 وقال محمد لا تقبل فيهما والقوي على قول الثاني لجري العادة به سيما في الاشعة والسكر  
 والدرهم ولو كان قادحا في الشهادة لما فعلوه كذا في الفخرية اه قوله وعن  
 الاداء ان يقرض اما كفاية او عيبا قوله لو الشهادة في حق الله تعالى وجب قبول  
 الشهادة بلا طلب فيما ذكر انها حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل احد القيام  
 بآياته والشاهد من جهة من عليه ذلك فكان قائما بالخصوصية من جهة الوجوب  
 وشاهدا من جهة تحمل ذلك فلم يخرج الى خصم اخر او بعضهم جعل القيام بالخصوصية  
 القاضية قوله اربعة عشر ذكر منها طلاق المرأة وحق الامة وتديرها ومنها  
 الوقف قال قاضيان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل اذا كان الوقف على قوم  
 باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء او على  
 المسكين لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما يدونها وبه اتى ابو الفيل  
 الكرمانى وهو المختار عمادية ومنها هلال رمضان قل قاضيان الذي ينبغي  
 لا تشترط الدعوى فيه كالاشترط في عتق الامة وطلاق الحرة وفي العمادية عن فتاوى  
 رشيد الدين الشهادة بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاصحاح  
 اختلاف المشايخ فاسد بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر  
 ومنها الحدود غير حد القذف والسرقة ومنها التسيب وفيه خلاف

حكى صاحب المحيط القول من غير دعوى لانه يتضمن حرمان كلها لله تعالى  
 حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقبل لا تقبل من غير خصم ومنها الخلع فان  
 الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا او يسقط المهر عن ذمة الزوج ودخول  
 المال في هذه الشهادة تبع ومنها الابلاء والظهار والمصاهرة ويشترط ان يكون  
 المتهود عليه حاضرا ومنها الحرية الاصلية عندهما والصحيح اشترط الدعوى  
 في ذلك عند الامام كافي النقي العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كالطلاق  
 لانحل الفرج والحرمة حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما  
 فيه حق الله تعالى لان الحرية يتعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة  
 وغيرها كالعبد والحج والحدود ولذا لم يجز استرقاق العبد برضاه لما فيه من ابطال حق  
 الله تعالى وقال الامام لا بد في عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لان نفع الحرية  
 عائد اليه من مالكيته وخلاصه من كونه مبتدلا كالمال وقد تمت الاربع عشرة مسألة  
 وقوله عد منها الخ يفيد ان هناك مسائل اخرى وهو كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد  
 اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحبسة بعد فقد حد الزنا وخذ الشرب مسألتين  
 وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبه اه ط قال سيدي الوالد قلت ويزاد  
 الشهادة بالرضاع كما مشي عليه المص في بابه وتقدم في الوقف قوله بلا عذر فسق  
 فتدبصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القضية انه في الكل  
 وهو الظهري والشيعة اه اشياء وفي البحر عن القضية اجاب المشايخ في شهود شهدوا  
 بالحرمة المغلظة بعد ما احرزوا شهادتهم بخسة ايام من غير عذر انها لا تقبل ان كانوا  
 عالين بالهما يعيشان عيش الزوج ثم نقل عن العلماء الجاهل والخطيب الانباطي وكال  
 الامة البياعي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا  
 كانوا عالين بعيشهم عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في جنس هذا  
 وتامه فيه وفي الحموي وقبل المدار في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي  
 وهل ذلك خاص بالفروج اولا قال في البرازية اذا طلب المدعي الشاهد لاداء  
 الشهادة فاخر من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه فيسقط عدم القبول مطلقا وهو  
 الذي اعتمد ابن الشيعة اه ملخصا وافق في تنقيح الحامدية بانه متى اخر بخسة ايام  
 من غير عذر ان كانوا عالين بالهما يعيشان عيش الزوج بانها لا تقبل وعزاه لمعين  
 المفتي وجامع الفتاوى اقول قد علمت ان ذكر بخسة اشهر ليس بقيد بل المراد  
 على التمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد  
 في كل حرمة لا يوجب فيها تأويل كما افاده الحموي قوله كطلاق امرأة حرة او امعة  
 وقيد القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد  
 البروكذا بشرط حضور المولى في صورة الامة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الامة

على المشهور وتقبل وان امكن الزوجان ط ومثله في العمدية والفصولين والمبرازية قال  
في الدخيرة ادعاء الرجل عن امرائه فاخبرها عن ان زوجها طلقها ثلاثا او مات  
عنه اطلق اليمين وتزوج بروح اخر وكذا ان كان الحرة فاسقا لان هذا من باب الديانة  
فثبت نفي الواحد بخلاف الكاح وانسب اه اقول لكنه في النسخ ذكر المدعي  
دون الفاسق قال في الفصولين ولو اخبرها فامتنعت وتزوجت وهذا عند الغاية او المشاهدة  
لموته او حارته وياتي تمامه ان شاء الله تعالى قوله اي يا هذا البعد لم يذكر  
في النسخ بل اطلق الطلاق وكذلك اطلقه في الاساء ولم يقيد بالبين وكذا تحشوها  
لك قال ط والتفيد به طاهر لانه اذا طلقها رجعا لا يكره بعد مبعثهم مبعشة  
الازواج لانه بعد مراجعتهما قوله وعق امة اي عبد الكل لانها شهادة بخرقة  
المرح وهو حق الله تعالى وهل يخلف حسنة في طلاق المرأة وصق الامة ابا نوح  
في باب اخرى اه يخلف كذا في شرح التدوير وذكر السرخسي في مقدمة باب  
السلسلة اه لا يخلف فامته عبد العتوي كذا ذكره ابن التفتة ط قوله وتديرها  
حمل ان وهان القول يخلف بالسقالي الامة والعبد كافي عتقهما فقل في الامة عند  
الكل وفي العبد بحري الخلا في التدبير فيها يتصمى حرمة فرجها على الولاية بعد  
موت السد ط قوله وكذا عتق عبد اي عدهما خلافا له فان دعواه شرط عنده  
كما اذا شهد شاهدان على رجل بعتق عده والعبد والمولى يسكن ذلك لا تنقل الشهادة  
عند الامام وقالا تنقل وفي الخلاف قد تنقض الدعوى حكما بان يقطع العبد يد حر  
قتال الحر اعتقك مولاك قبل الجباية ولي عليك القصاص فانكر العبد والمولى ذلك  
نقل بينه ويقضى بعتقه لان دعوى المجنى عليه العتق قائم مقام دعوى العبد حكما ثم اعلم  
ان الشهادة بلا دعوى احد مقولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون تأيها من  
الله تعالى فكون شهادة عن خصم فقل وغير مقولة في حقوق المبد وهذا اصل متفق عليه  
لكن الغالب عندهما في عتق العبد حق الله تعالى لان سب الملكية وهي الحرية  
يتعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحر  
والحدود ولذا لم يجر استرقاق الحر رضاه لما فيه من ابطال حق الله تعالى فيقبل بدون  
الدعوى والغالب عنده حتى العبد لانه تقع الحرية عائدة اليه من ملكيته وجلاصة  
من كونه مستذلا كالمال فلا تنقل بدون الدعوى كافي شرح الجمع لابن مالك قوله  
وتدبيره قد علمت اه على الخلاف كذا ذكره ابن وهان ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا  
بالعق او بالحرية الاصلية والش مشي على قولهما وتبع الشريفي في عدم الفرق  
بين الحرية الاصلية والعارضة قوله وهو يقبل جرح الشاهد حسنة المرح بفتح  
الجيم بمعنى تخرج ثم قوله حسنة يحتمل انه حال من جرح يعني ان المرح يفعل ذلك  
حسنة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاول اطهر قال الخليل حسنة

متعلق بالجرح لا بالشاهد قوله فبلغت ثمانية عشر اى بزيادة عتق العبد وتديره  
 والرضاع والجرح واما طلاق المرأة وعتق الامة وتديرها فى الاربعة عشر ح قال ط  
 وفيه ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر اه اقول لم يرد على ما فى الاشباه غير عتق  
 العبد وتديره والرضاع وهى داخله فى الاربعة عشر فعتق العبد وتديره داخل  
 فى عتق الامة وتديرهما على قولهما والرضاع داخل فى حرمة المصاهرة تأمل قوله  
 وليس لى مدعى حصة الاولى مدعى حصة بخلاف مدعى قوله الا فى الوقف يعنى  
 اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف تسمع عند البعض والمفتى به عدم سماعها الا  
 من المنولى كما تقدم فى الوقف قال ط فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه الا جنى بالاولى  
 اشياء اه اقول لكن فى فتاوى الخاتوني ان الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع  
 منه اه فتأمل لكن قيده سيدى الوالد فى تقييده بان تكون باذن قاض على ما عليه  
 الفتوى قوله وسترها فى الحدود اى كتمانها قل فى الهداية والشهادة بخبرها الشاهد  
 فى السر والاطهار لانه بين حستين اقامة الحد والتوقى عن الهتك والستر افضل اه  
 قال الكافى والحسبة ما ينظر به الاجر فى الآخرة وفى الصحاح احتسب بكذا اجرا  
 عند الله تعالى والاسم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه قوله ابرافاد ان عدمه  
 جائز اقامة الحسبة لما فيه من ازالة الفساد او تقليده فكان حسبا ولا يعارضه قوله تعالى  
 ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا الآية لان ظاهرها انهم يحبون ذلك  
 لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتفاعها لا اشاعتها وكذا  
 لا يعارضه افضلية السراية انتهى عن كتمانها لانها فى حقوق العباد بدليل قوله تعالى  
 ولايات الشهداء اذا نادى اذ الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انها فى الديون  
 بان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السب كما ذكره الرازى اولاه عام مخصوص  
 باحاديت السر التى بلغت مبلغا لا يخط عن درجة الشهرة لتعدد منونها مع قبول الامة  
 لها او هى مستند الاجماع على تحيير الشاهد فى الحدود كما يفهم من الخبر وتام الكلام  
 على ذلك فيه فراجع فانه مهم قوله حديث من ستر ستر الذى فى القمح من ستر  
 على مسلم ستره الله تعالى وافادته فى الصحيحين قوله الاتهتك بمروفيه عن القمح  
 واذا كان السر متندو با اليه ينبغي ان تكون الشهادة به خلاف الاولى التى مرجعها  
 الى كرامة التزينة لانها فى رتبة التدب فى جانب الفعل وكراهة التزينة فى جانب التزك  
 وهذا يجب ان يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا ولم يهتك به اما اذا وصل الحال  
 الى اشاعته واتهتك به بل بعضهم ربما اقتصر به فوجب كون الشهادة اولى من تركها  
 لان المطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصى والفواحش بالخطابات المفيدة لذلك  
 وذلك يحقق بالتوبة من الغافلين وبازجر لهم فاذا ظهر حال الشهرة فى الزنا مثلا  
 والتعريب وعدم المبالاة به واشاعته فاحلاء الارض المطلوب حينئذ بالتوبة احتمال

يتأمله ظهروا عندهما من اتصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للأجل وهو  
 الحدود خلاف من ذم مرة أو مرارا متزايدة فها قد ما عليه فانه يحل استجوابه  
 من الشاهد وقوله عليه السلام لهرال في ما عرلو كنت سترته بنو بك الحديث وذكره  
 في غير مجلس القاضي بمنزلة الحية يحرم منه ما يحرم منها ويحل منه ما يحل منها اه  
 قوله والاول الخ هذا كالاستدراك على قوله ابر لانه بما يفيد عدم التعرض بالشهادة  
 في السرقة اصلا ولا يزم منه ضياع حق العرف فاستثنى السرقة وانبت لها حكمها خاصا  
 وهو انه باي بلغت بعيد الضمان من غير قطع فالسيدى الوالد رجة الله تعالى وفيه اسارة الى  
 ان المراد سراسيب الحدود اه وبه طهر الجواب قوله اخذ الاخذ نعم من كونه  
 غصبا او على ادعاء انه ملكه مودعا عند الاخذ منه وغير ذلك فلا يستلزم الشهادة  
 بالاخذ مطلقا ثبوت الحدود بها كمال لكن قد يقال مع هذا الاحتمال لاجابه الحق فيه ط  
 قال في البحر ولا يقول سرق بحافظة على السرقة لانه لو طهرت السرقة او يجب القطع والضمين  
 لا يجمع القطع ولا يحصل احياه حقه وصرح في غاية البيان بان قوله اخذ اول  
 من سرق وعلى هذا فيحصل قول القدرى وجب ان يقول اخذ على معنى يثبت  
 لا الوجوب الفقهي وقوله في العاية تضمن ذلك مع قوله لا يجوز اى ان يقول سرق  
 تسامح وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه وفيه نحو لم يقدم بحكم حكي القدرى  
 الراى في التفسير ان هرون الرشيد كان مع جماعة القضاة وفيهم ابو يوسف فادعى  
 رجل على اخيه انه احدثه مال من يده فاقرب بالاخذ فقتل القضاة فاقفوا بقطع يده فقال  
 ابو يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما اقر بالاخذ فادعى المدعى انه سرق فاقربها  
 فاقفوا بالقطع وخالفهم ابو يوسف فقالوا له لانه لما اقر او لا بالاخذ ثبت الضمان  
 عليه وسقط القطع ولا يثبت اقراره بعده بما سقط الضمان عنه فاجبوا اه قال سيدى  
 الوالد رجة الله تعالى هذا طاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى اذ ادعى لسمع وان  
 لم يبين وجه الاخذ اه قوله وتصاها اى ما تنصب عليه اى تتوقف عليه قال اى  
 الكمال ولم يقل وشروطها اى كما قال في الكفر لمانياى ان المرأة ليست بشر طى الزولية  
 واخبرها قوله الزنا اربعة وذلك يشير الى ثلث السرقة اقلها ثلث هدية اربعة نصفه  
 الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا باربعة  
 شهداء فلا يجوز بالافل ونحو وان لم تقل بالمفهوم فالاجماع عليه وقدم الاستدلال  
 بالاثبتين على قوله تعالى استشهدوا شهيدى من رجالكم لان الاول مانع والثانى  
 صحيح والمانع مقدم والدليل وان كان في النساء مثبت في حق الرجال للمساواة ط احدا  
 من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدى الوالد رجة الله تعالى عبارة فتح القدير  
 وان النص اوجب اربعة رجالا بقوله تعالى اربعة منكم فقبول امر اثنين مع ثلاثة  
 يخالف لما نص عليه من العدد والحدود وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان  
 لم يكونا رجلاين فرجل وامرأتان وبين هذه فتقدم هذه لاسها مائة وتلك مائة اه

ولا يثنى عليك ما في كلامه من المخالفة والايهام بأهل قال في البحر وقدما في الحدوداته  
يجوز كون الزوج احدهم الا في مسثلين ان يقدحها الزوج اولاهم يشهد مع ثلاثة  
وان يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة اه قوله ليس منهم ابن زوجها الى اذا كان  
الاب مدعيا او الام ابنة اما اذا قعدا فيجوز قال في البحر اعلم انه يجوز ان يكون من الاربعة  
ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني ان الرجل اذا كان له امرأتان ولا حد لها  
خسة بين شهادتهما منهم على اخيهما انه زنا بامرأة ايهم تقبل الا اذا كان الاب  
مدعيا وكانت امهم حية او النع في كون الاب مدعيا لانه يدفع بشهادته عن امه  
اللعان وفي كون امهم حية للعداوة الدنيوية عادة قوله ولو علق عقه اي برنفس  
المولى قوله ولا حد اي على المولى ويختلف اذا انكره للعنق قال في البحر ثم اعلم ان العنق  
المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم يجد المولى ويختلف المولى اذا انكره للعنق وفيه  
خلاف ذكره في الخاتبة وادب القضاء اه قال ابو السعود واختلقوا في الشهادة  
على الاواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان عدلان لان موجبها التعذر عنده وعندهما لا بد  
فيه من امر بعد كآله واما اتيان البهيمة فلا صح انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه  
شهادة الفساق اه قوله فاعقبه القاضي اي حكم بعتقه وكذا قوله ورجحه قوله ضمن  
الاولان قيمته اولا لانلاف رقبته الملوكة على السيد قوله دينة انظر هل المراد بالدينه  
هنا قيمته لانه رقيق او دينه الاجرار لحكم القاضي عليه بالخرية ويدل لذلك قوله او وارثه  
فانه لو كان رقيقا لكانت الدية للسيد ولا بد من قوله لو وارثه بان لم يكن له وارث غيره  
والاولا رثته قوله والقود شمل القود في النفس والعصا وقيد به لما في الخاتبة ولو شهد رجل  
وامرأتان بقتل الخطأ او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهما وكذا الشهادة  
على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الخاتبة المال فقبل فيه  
شهادة الرجال مع النساء اه اقول علم به فتقبل شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل  
والمرأة واسلم والعبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب المال ويعلم به كثير من الوقائع  
الخالية قوله ومنه اي من القود قوله لما كها اي لانها تول قوله لقتله بسبب ردة  
اي ان اصبر على كفره قوله بخلاف الاثني فتمت لا تقبل بل بحسن فقبل شهادة رجل  
وامرأتين فلذا قيد بذكره بل في المقدسي لو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت  
جاز ونجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا تقبل ورأيت في النوارجية  
اه صاحباني قال سيدي الوالد وانظر لم يقبل كذلك في شهادة رجل وامرأتين  
على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصرح به في البحر عن المحيط عند قوله والذمي على مثله  
وتقدم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم  
رجعوا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على  
نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وقبل تقبل في المسثلين ولو على نصرانية

قلت اتفاقاً لأن المرتدة لا تقتل بخلاف المرتد ولكنها تجبر على الاسلام وهذا كله قول  
 الامام وفي الوارد تقتل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على  
 نصراني انه اسم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد القاضي خاتم قول  
 الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اي نفس كانت لا تقتل  
 بشهادة النساء اه قوله ومثله ردة مسلم اي حكما وهو تقييد او حلة قال في البحر واما  
 الشهادة بردة مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكره في العناية من السير اه قوله  
 رجلان انما لم تقبل شهادة النساء لحديث الزهري مضت السنة من لدن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم والخلفين من بعده ان لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص  
 ولان فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تدرى بالشهاد  
 كذا في الهداية وانما لم يكن فيها حقيقة الدلالة لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبطل  
 مع امكان الاصل وليست كذلك فانها جائزة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كما في  
 العناية وفي حرمان الاكل لوقصي شهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص  
 وهو يراه اولاً براء ثم رفع الى آخره اصدا اه بحر قوله الا المعلق فيقع اي اذ كان  
 بعض الشهود سوة ولا يحد بعنى معلق على شيء مما يوجب الحد والقود لا يشترط  
 فيه رجلان بل يثبت برجل وامرأتين وان كان المعلق عليه لا يثبت بذلك وصورته  
 كافي البحر عن الواو الجدية رجل قال ان شربت الخمر فملوكي حرفته رجل وامرأتين  
 اه شرب الخمر عنق الصمد ولا يحد لان هذه شهادة لا يحال لها في الحدود ولو قال ان  
 سرق من فلان شياء فلهي قياس ما ذكرناه ينفي ان يضمن المال ويعتق العبد ولا يقع امر  
 وعري المستثنين في الحامية الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيها على قول ابي يوسف  
 وفي حرمانه الاكل شهاده اعنق عبده ثم شهدار بعقبانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي  
 ثم رجه ثم رجع الكل ممن شاهد الاعناق قيمته لمولاه وشهود الراني دينه لمولاه ايضا  
 ان لم يكن له وارث غيره اه قوله كما مر اي قريبا ان عند قوله ولوعلق عنقه بالزنا وقع  
 برجلين ولاحد ومر ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان قوله وللولادة اي في حق ثبوت  
 السب دون الميراث عنده ذكره قاضي خان وهو جبر مقدم لامرأة ولم يذكر الولادة  
 في الاصلاح لان شهادة امرأة واحدة على الولادة انما تنكى عندهما خلافا له على  
 ما مر في باب ثبوت السب واما شهادتهما على الاستهلال فتقبل بالاجماع في حق  
 الصلاة انما قلنا في حق الصلاة لان في حق الارث لا تقبل عنده خلافا لهما قوله  
 للصلاة متعلق بالاحيرة اي تقبل شهادة القابلة باستهلال الصبي للصلاة عليه اتفاقاً  
 كافي المنع وانما قبلت وان كان يمكن ان يطلع عليه الرجال لكنهم لا يحضرون الولادة  
 عادة فالحق بما لم يطلع عليه الرجال قوله وللاثر عندهما اي تقبل شهادة القابلة  
 باستهلال الصبي للاثر عندهما قوله والبكارة اي الشهادة عليها فان شهدت انها



بكر يوجب الجنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان قلن  
هي بكر فتغير فان اختلفت للفرقة فرق للحال وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط  
البكارة ان قلن انها ثيب يحلف البائع لينضم نكوله الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن  
لسماع الدعوى والتحليف اذ لا سهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بلا يمين  
لنفسه بالاصل وهو البكارة كافي البحر وسأني قريبا اوضح من ذلك قوله وعيوب  
النساء كالاماء المبيعة من نحو رتق وقرن كالمواسترى جارية قاضي ان بها قرنا ورتقا  
لكن ذكر في المنع في باب خيار العيب عند قوله ادعى اباها ان مالا يعرفه الا النساء يقبل  
في قيامه للحال قول امرأة نقة ثم ان كان بعد القبض لا يرد بقولها بل لا بد من تحليف  
البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند ابي يوسف يرد بقولهن بلا يمين البائع  
اه وفي الفتح قيل باب خيار الرؤية ان الاصل ان القول لمن نكس بالاصل وان شهادة  
النساء بانفرادهن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة اذا تأملت بمؤيد والاعتبر لتوجه  
الخصومة لا لالزام الخصم ثم ذكر انه لو اشترى جارية على انها بكر ثم اختلفا قبل  
القبض او بعده في بكارتها يريها القاضي النساء فان قلن بكر لم المشتري لان سهادتهن  
تأيدت بان الاصل البكارة وان قلن ثيب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن لانها  
حجة قوية لم تنأيد بمؤيد لكن ثبت الخصومة ليتوجه اليمين على البائع فيحلف بالله  
لقد سميتها بحكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه لمخصا قال الرمي ذكر  
في الدرر والغرر وللولادة واستهلال الصبي للصلاة عليه والبكرة وعيوب النساء امرأة  
اه فدخل في قوله وعيوب النساء الحبل لانه من العيوب التي يرد بها المبيع قال في الخاتمة  
وفما لا ينظر اليه الرجال كاقرن والرتق ونحوه اختلفت الروايات واخر ما روي عن  
محمد انه ان كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث ثرد بشهادة النساء وهو قول ابي  
يوسف الاخر والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان او ثقي واما الحبل فيثبت بقول  
النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن قوله فيما لا يطلع عليه الرجال قال الرمي  
قدم اي صاحب البحر في باب نبوت التسب في شرح قوله والمعتدة ان حججت ولادتها  
بشهادة رجلين الخ افاذ بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الاجنبية  
وانهم لا يفسقون بالنظر الى عورتها املكونه فدينق ذلك من غير قصد نظر ولا تعد  
اول ضرورة كافي شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشائخنا تقبل  
سهادته ايضا وان قال تعدت النظر اليها واقول ثبت الخلاف في التعمد ظاهرا  
ويمكن التوفيق بان يحمل كلام النافي على التعمد لا تحمل الشهادة والمنبت على  
التعمد لها احياء للتوفيق باصلا لها الى مستحقها بواسطة اداء الشهادة عند الحاجة  
اليها وفي كلامهم نوع اشارة اليه وربما افهم كلام الرمي في شرح قوله ولو قال  
شهود الزنا تعددنا النظر قبلت ارجحية التبول وايضا عبارته في هذا المثل ثم اختلفوا

أى وأبهم ورود الشرع به قوله وحصة أى حصص قولك شهادة من قوله  
 وتوايهما كالأجل وشرط الخيار منع والدليل لكل مدة كورق المطولات والماصل  
 أن أنواع الشهادات ستة ما يقبل الإبشهادة أربع وما لا يقبل إلا رجلين ومليقل  
 فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وما قبل فيه شهادة المرأة وما قبل فيه شهادة  
 النساء وحدهن يتكهن الدية كما ذكرنا قوله ولم أى شرط والشرط هاهنا لا يمنع  
 لبطل الركن والشرط غير قوله من المراتب الأربع هى الزنا وبقيت الحدود وما لا  
 يطلع عليه الرجال والزنا غيرهما من الحقوق وقبل لا يشترط فى النساء وهو ضعيف  
 ولا بد من شرط آخر تجبهما وهو التسعير حتى لو قال أشهد مثل شهادته لا يقبل ولو قال مثل  
 شهادته صاحبي فقبل عند العامة وقده الأور حدى بما إذا قال فهذا المدعى على هذا  
 المدعى عليه وبه يقتضى خلاصة وقال الخلوانى أن كان فصيحاً لا يقبل منه للأجل وأما كان  
 عجمياً يقبل بشرط أن يكون بحال أناس عسريين وقال السرخسى أن أحسن القاصى  
 بجانبة كلغة النسر والألا فى الرارية وقال الخلوانى لو أقر المدعى عليه أو وكيله فقال  
 الشاهد أشهدنا ادعاء هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال المدعى فى يده بمبرحق بفتح  
 عدنا أه وفيها كسب شهادته قراءته فتهتم فقال الشاهد أشهدنا لهذا المدعى على هذا  
 المدعى عليه كل مسمى ووصف فى هذا الكتاب أو قال هذا المدعى السى قرئ ووضعت  
 فى هذا الكتاب فى يده هذا المدعى عليه بمبرحق وعليه تسليم إلى هذا المدعى بصل لأن  
 الحاجة تدعو إلى طول الشهادة وأما الشاهد من الأيمان قوله لعطاشه حتى لو قال  
 أعلم أو أتقن لا تقبل شهادته لأن النصوص باطلقة بلعطاشه لا يقوم غيرها  
 مقامها لما فيها من زيادة تؤكد لاسها من العاط اليقين فيكون معنى اليقين ملاحظاً  
 فيها خلافاً للعراقيين فاهم لا يشترطون لفظ الشهادة فى شهادة النساء فيما لا يطلع عليه  
 الرجال يفعلونها من باب الاحار لاس باب الشهادة والصحيح هو الأول لأنه من باب  
 الشهادة ولهذا شرط فيه شرائط الشهادة من الحرية ومجلس الحكم وصرها  
 بمقوية قوله بلفظ المصارع بالإجماع فلا يجوز شهدت لاحتمال الاحار عما مضى  
 فلا يكون شاهداً الحال قوله كظاهرة ما رأى وبجاسته ونحوه حيث يقبل أن عدلاً  
 أما العاسق فمحرى فى الديان إلى لا يسمي تلقبها من العدول كرواية الاحار بخلاف  
 الاحار بظاهرة الماء وتخاصه ونحوه حيث يتحرى فى حمة أى العاسق ادفع لا يقدر  
 على تلقبها من جهة العدول وقول الطحاوى أو غير عدل محمول على المستور كما هو رواية  
 الحسن بن سدى الوالد من الدوم وعمامة فى حاشيته قوله ورؤية هلال أى هلال  
 رمضان قوله فهو احار لاشهادته لأنه امر ديبى فاشبهه رواية الاحار هداية وأما  
 المعاملات فيقبل الحمولوس كالأمر وطبق أو عبد أوصى أن غلب على رأى صدقه كإى  
 الحظر والامانة من الدرر قوله والعدالة لوجوبه أى وجوب الاعتناء على الناضى

مع قال العلامة عبد البر احسن ما قيل في تفسير العدل انه المختص بالكبار غير المصير  
 على الصغار صلاحه وصوابه اكثر من فساد وخطاه مستملا للصدق  
 محصا للكذب ديانة وحرمة وهو مروى عن ابي يوسف اه ونحوه في الذخيرة  
 قوله ومتى ما يطقن به فيه قوله الكذب ذكر بعضهم ان الكذب من الصغار  
 ان لم يترتب عليه ما يصير كيرة كاكل مال مسلم او قذف ونحو ذلك ط قوله لا لصحة  
 اى لصحة التمسك اى نفاذه منع واعلم ان صاحب الكثرة تبع صاحب الهداية وغيره  
 في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة نسوية منهم ينفها وليس كذلك لان افظ الشهادة  
 اى شهد شرط لصحة الاداء بل ركنه كما قدمناه واما العدالة فليست شرط في صحة  
 الاداء وانما ظهورها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه وبه صرح صدر  
 الشريعة وصاحب البدائع والبحر والتمح وتبعهم الشارح تبع المصنف في الهداية وافرة  
 ان الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا زاد  
 في صحيح القدير وكان غاصبا قوله ولو قضى بشهادة فاسق نفذ هذا اذا غلب على ظنه  
 صدقه وهو ما يحفظ دبر وظاهر قوله وهو ما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى واما  
 شهادة الفاسق فان تجرى القاضي الصدق في شهادته تقبل والا فلا اه قوله الامام  
 اى الاعظم وهو السلطان بان قال لمستنبذ لا تنقض بشهادة الفاسق قوله فلا ينفذ  
 القضاء بشهادة الفاسق لمنع الامام القاضي عن القضاء به قوله اسامى اى في كتاب  
 اى القضاء قوله يتأقت قياس مادته يتوقف بالواو قوله وقول معتمد ظاهره انه اذا  
 انطلق او امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به وقد ذكرنا انه لا يجوز العمل بالقول  
 الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه الا اذا كان له رأى وبعضهم منع العمل به  
 حيث لا يجوز العمل به عند الإطلاق ولا عند التصريح ويحذر ويحتمل انه راجع الى  
 القضاء في ذاته وان لم يقبض بذلك الامام ط اقول صريحه مانقل العلامة الشربلالى  
 في رسالته العقد القريب في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع  
 العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الخنفية المنع  
 عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اه فليحفظ وقيد البيهقي  
 بالعامى اى الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان  
 العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى اما اذا كان عاميا فلم اراه  
 لكن مقتضى تفريده بالرأى انه لا يجوز للعامى ذلك قال في خزنة الروايات العالم  
 الذى يعرف معنى النصوص والاختبار وهو من اهل الدراية يجوز له ان يعمل عليها  
 وان كان مخالفا لمذهب اه قال سيدى الوالد وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر  
 في جيب البحر في بحث الوان الدماء اقوالا ضعيفة ثم قال وفي المراجع عن فخر الأئمة  
 اوافقني نعمت بشي من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان حسنا اه وكذا قول

ابى يوسف في المني لدا يخرج بعد فور الشهوة لا يجب به العمل ضعيف واجازوا  
 العمل به المسافر او الضيق الذي خاف الزينة وذلك من مواضع الضرورة قوله  
 ذي المروة وهي آداب تقسية تجعل على محاسن الاخلاق وجعل العادات بالهيئة  
 وبشديد الواو فيه لسان والمراد القاسق قول المروة ككلاس قوله فتقول الثاني بحر  
 الذي في البحر انه رواية عن الثاني قوله في مقابلة النص وهو قوله تعالى واشهدوا  
 ذوي عدل منكم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء اي فلا يقبل واقره المصنف  
 قل في البحر ان ظاهر النص انه لا يعمل قبول شهادة القاسق قبل تعرف حاله فاذا ظهر  
 للقاضي من حاله الصدق وقبله يكون موافقا للنص الا ان يريد بالنص قوله تعالى  
 واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل اعلمى بالمفهوم وهو غير معتبر  
 عندنا ولا سيما مفهوم لقب مع ان الآية الاولى تدل على قبول قوله عند اثنين من حاله  
 كافلا تأمل قوله وهي اي الشهادة قوله على حاضر اي خصم حاضر والمراد به  
 جنس الخصم ليشمل المتناحدين قوله يحتاج الشاهد اي في قول شهادته قوله  
 الى الاشارة اي اشارة الشاهد قوله مواضع الاول اشياء قوله ين لا يشترك في  
 المصغر غيره لم يشترط هذا في جامع الفصولين شربلاية قوله فالعبرة التعريف  
 لا تكثير الحروف قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعبر حصول المعرفة وارتباع  
 الالتباس باى وجه كان وقال في انشاء الفصل السابع في تحديد القيار وذكروا بانهم  
 كالوكان الرجل معروفا مشهورا باسمه او بلقبه لا بابه وجده يكتب يد كراهية  
 وحال القاية وجده لا تضر التعريف بل ذكره موعده سواء لم يعرفه الناس به ام لم يعرف  
 في نور العين قوله او بلقبه وكذا بصفته كما افق به في الحسامدية فبين شهادان المرأة  
 التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا قتلها فلان قبل بلا بيان اسمها ولها  
 حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غيرها قال في الاشياء وتكنى النسبة الى الزوج  
 لان المفسود الاعلام وفي الجدل اسمه واسم مولاه وابو مولاه ولا يكتفى بالاختصار على  
 الاسم الا ان يكون مشهورا قوله جامع الفصولين اي في الفصل التاسع قوله  
 ولا يسأل عن شاهد اي عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى اي لا يجب على الحاكم  
 ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاختصار على ظاهر العدالة في السلم قوله بلا طعن  
 من الخصم قال الرملى ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يابى ولا يسمع الثاني  
 الشهادة على جرح محرد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فالجرح عن سبق  
 الشهود يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها فالطعن به مسموع عنه قبل  
 التزكية وسيظهر من مسائل الطعن والله تعالى اعلم اه قوله الا في حد وقد ابي  
 فانه يسأل عنهم للاحتياط في اسقاطها فيستصحب ولان الشبهة فيها دائمة والحاصل  
 انه ان طعن الخصم سأل عنهم في الكل والاسأل في الحدود والخصاص وفي غيرها

محل الاختلاف وقيل هذا اختلاف عصر وزمان والقوي على قولهما في هذا الزمان  
 بحر من الهداية قوله وعندهما يسأل في الكل اى وجوبا وليس بشرط للصحة  
 عندهما كما اوضحه في البحر اى قيام بتركه ولا يطل الحكم اه جوى قل في المحيط  
 البرهانى لو قضى بالحد يثبت ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجم فانه لا ضمان على  
 القاضى لانه لم يظهر الخطأ يقين اه وهذا يدل على ان القاضى لو قضى في الحدود  
 قل السؤال بظاهر العدالة فانه يضح وان كان اثما فقوله في الهداية بشرط  
 الاستقصاء معناه يجب ومعنى قول الامام يقتصر الحاكم بمجاز اقتصاره لانه يجب  
 اقتصاره اه فرع وفي الملتقط صبي اختل لا قبل شهادته عالم اسأل عنه ولا بد ان  
 تأتى بعد البلوغ ما يقع في قلوب اهل محله ومسجده انه صالح او غيره اه قوله  
 ان جهل بحالهم بحر وعبارته ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضى بحالهم  
 ولذا قال في الملتقط القاضى اذا عرف الشهود يخرج او عدالة لا يسأل عنهم اه قوله  
 سرا بان يبعث الرقعة ويقال لها المستورة لسترها عن اعين الناس الى المزكى ويكتب  
 في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذى يصلى فيه ثم يكتب المزكى  
 الذى بعث القاضى اليه عدالة بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ  
 كتب هو مستور ومن عرفه بنفسه لم يصح به بل يسكت تحمزا عن هتك السر  
 ويكتب الله تعالى اعلم به الا اذا عدله غيره وخاف ان لم يصح به يقضى بشهادته  
 يصح به كذا في النسابة وفائدة السران المزكى اذا جرح الشاهد يقول القاضى  
 المدعى هات شاهدا اخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة عن هتك حرمة المسلم  
 وصيانة حال المزكى ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم اذا جرح واحد  
 وعدل واحد فعندهما الجرح اولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت بقول واحد  
 كالوكان في كل جانب اثنان وعند مجتئز وقف الشهادة حتى يجرجه واحد او يعدله  
 فيثبت الجرح او التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل اولى بالاجماع وان  
 جرحه اثنان وعدله عشرة فالجرح اولى فلو قال المدعى بعد الجرح انا اعنى يقوم  
 صالحين يعدلونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر انه لا يقبل وهو اختيار ظهير  
 الدين وعلى قول من قبل اذا جاء يقوم ثمة يعدلونهم فالقاضى سأل الجرحين فلعلمهم  
 جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضى لا يلتفت الى جرحهم هذا الطيف الاقويل وبه  
 جرم في الخاتبة وكذا لو عدل المزكى الشهود سرا وطعن الشهود عليه وقال للقاضى  
 سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصلحون ولو عدل شاهد في قضية وقضى به  
 ثم شهد في اخرى ان بعدت المدة اعتد التعديل والا لا في الظهيرية القاضى اذا عرف  
 اخذهما بالعدالة فسله عن صاحبه فعده قال نصير لا يقبل ولا بن سلة قولان وفي  
 البرازية من ردت شهادته في حادثة لعله ثم زالت العلة فشهد لم تقبل الا في اربعة

الصبي والمبد والكافر على المسلم والاعمى اذا شهدوا فرددت خصال المانع فشهدوا  
يقبل وقد جمعها العلامة المقدسي في قوله \* ان زالت العلة في شهادة \* ردت فلا تقبل  
في الاعادة \* في غير ما ربيعة في العبد \* اعمى وكافر صبي عبد \* وفي البحر يفرق بين  
المردود لشبهة وبين الردود لبسبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول فانه  
لا يقبل مطلقا اليه اشار في التوازل وذلك كاجبر الواحد لا يقبل شهادته مادامت  
الاجارة قائمة فاذا انتقضت قبلت قوله \* وعلمنا بفتح اللام مصدر على الامر ظهر  
وانشر وفي المصباح على الامر علونا من باب قعد ظهر وانشر فهو علان وعلنا  
من باب تعب لغة فهو علان وعلين والاسم العلانية بان يجمع بين المزي والشاهد  
الذي زكاه ويقول المزي هذا هو الذي زكته جوى قال في البحر لوزي من في السر  
علنا يجوز عندنا والخصاف شرط تغايرهما كذا في البرازية ولو قال المؤلف \* ثم علنا  
لفيد انه لا بد من تقديم تزكية السر على العلانية لكان اول ما في اللفظ عن ابي يوسف  
لا قبل تزكية العلانية حتى يزكى في السر اه \* وشمل عن سوال القاضي الشاهد الاصل  
والشرعي فبطل عن الكل كذا عن ابي يوسف وعن محمد بسئل عن الاولين فان زكيا  
سئل عن الاخرين كذا في اللفظ \* تنبيه \* لا يجوز التزكية الا ان تعرفه انت  
او وصف لك او عرفت ان القاضي زكاه او زكى عنده وقاله محمد كم من رجل قبل  
شهادته ولا قبل تعديله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا  
في اللفظ في شرط لجوازها شرط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم  
الثاني ان تعرفه وتختبره بشركة او معاملة او غير الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة  
الرابع ان يكون معروفا بصفة المعاملة في الدثار والبرهم الخامس ان يكون مؤدبا  
للإمامة السادس ان يكون صدوق اللسان السابع اجتنب الكبار الثامن ان تعلم منه  
اجتناب الاصرار على الصغار وما يخل بالروعة والكل في شرح ادب القضاء للخصاف  
وفي التوازل من قال لا رادى انما مؤمن او غير مؤمن لا تعديله ولا اتصل خلفه وفي البرازية  
عرف فسق الشاهد فغاب غيبة متقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا اصلاح لا يخرج  
المعدل ولا يعده ولو كان معروفا بالصلاح فغاب غيبة متقطعة ثم حضر فهو على  
العدالة والشاهد ان لو عيدا بعد ما تابا يقضى بشهادتهما وكذا اوقات ثم عدلا ولو  
خرسا او عميا لا يقضى ناب القاسق لا يعده كتاب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب  
صدقه في التوبة اه بحر وقد وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان كان  
ولا يجد معدلا فانه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله او الى اهل بلده ليعرف  
حاله وكذا غريب يزل بين ظهر ابي قوم لا يعده حتى تبعد المدة ويظهر حاله المقوم  
وكان الامام الثاني يقول ان المدة ستة اشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدره بل على  
ما ينفع في القلوب الوثوق وتولية الفتوى اه ملخصا قوله به يقضى من شرط بقوله

وعندهما يسئل في الكل قال في البحر والحاصل انه ان طعن الخصم سئل عنهم في الكل  
الى اخر ما قدمناه قريبا فكان ينبغي للمصنف ان يقدمه على قوله سرا وعلمنا ثلثا بوجههم  
خلاف المراد فانه سينقل ان الفتوى الاكتفاء بالسرا وجزم به ابن الكمال في مثله وذكر  
في البحر ان ما في الكتبة خلاف المفتي به وبه ظهر ان ما يفعل في زماننا من الاكتفاء  
بالعلانية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر على العلانية الى اخر  
ما قدمناه آنفا فتنبه اقرب وعمل قضية زماننا الآن على تركية السر والعلانية لورود  
الامر السلطاني بذلك قوله لانهما كانا في القرن الرابع بعد تغبر احوال الناس  
فظهرت الخيانة والكذب وابو حنيفة كان في القرن الثالث وهم ناس شهد لهم رسوالله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بالخبر والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون  
قرني النبي انا فيه ثم الذين بلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفسحوا الكذب حتى يحلف الرجل  
قبل ان يسحلف ويشهد قبل ان يستشهد اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة  
كانت له الاخرى في شرح السليم اه ح وقال ابن حجر في شرح البخاري يطلق القرن  
على مدة من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة اعوام الى مائة وعشرين لكن  
لم ار من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال به قال اه وذكروا  
ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وابو يوسف سنة ١٨٢ مائة واثنين وثمانين  
ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وثمانين فان قلت هلا قال الشارح في القرن الثالث عوضا  
عن قوله في القرن الرابع لانهم ادركوا ابا حنيفة وهو من التابعين الذين هم اهل القرن  
الثاني كما ان الصحابة هم اهل القرن الاول فيجب ان الذين كانوا يتحاكمون الى الصالحين  
هم اهل القرن الرابع وهم ما بعد اتباع التابعين قوله سراجية عبارتها كما في البحر  
والفتوى على انه يسئل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا كيلا يخذع  
المركي او يخوف اه وقد كانت العلانية وحدها في الصدر الاول وروى عن محمد  
تركية العلانية بلاء وفئة اه قال القهستاني وتركية السراحدثها شرح وعليه الفتوى  
كما في المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسئل سرا وعلانية وعليه الفتوى اه  
قلت يمكن ارجاعه الى قوله يسئل اي لا يكتفي بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح لقولهما  
نأمل قاله سيدي الوالد قوله لثبوت الحرية بالدار درر ونحوه في الهداية لكن  
في البحر واختار السرخسي انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان المحدود في قذف بعد  
التوبة عدل غير جائز الشهادة وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا بد من زيادة جائز الشهادة  
كما في الظهيرية وينبغي ترجيح اه وفي البراية ينبغي ان يعدل قطعوا ولا يقول هم عندي  
عدوك لاخبار الثأ به ولو قال لا اعلم منهم الاخيرا فهو تعديل في الاصح قوله الحرية  
مختلف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة  
والحدود والقصاص كما لا يخفى فليأمل يعقوبة لكن ذكر في البحر عن الزيلعي

ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كاقيدته القدرى قوله فهو اى لفظ  
 عدل بعبارة اى بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحرية منهم منطوقا  
 من العدل ولا يطلق على البعد عدل مع انه ليس كذلك بل قوله بعبارة اى  
 بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له قوله وبطلانه هو الحكم الذى يساوى المنطوق  
 لكن لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان المحدود فى القذف لا يكون عدلا وليس  
 كذلك ولذا اختار الرشى عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه  
 آنفا وقد جعل الحاشي مرجع القمير فى قوله فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان فى دار  
 الاسلام الحرية بمفهوم الموافقة المسمى بدلالة النص فانه بمنطوقه جواب عن النص  
 بالبعد الوارد على قول الزكى هو عدل فقط وبطلانه الذى هو مفهوم الموافقة جواب  
 عن النص بالمحدود فى القذف الوارد على عبارة الزكى السابقة وانما دل بمفهوم  
 الموافقة عليه لان الاصل لمن كان فى دار الاسلام عدم الحد فى القذف ايضا فهو  
 مساواه قوله والتعديل اى التريكة قوله من الخصم اى المدعى عليه والمدعى  
 بالاولى كتعديل الشاهد نفسه واطلقه فشمى ما اذا عدله المدعى عليه قبل الشهادة  
 او بعدها كفى البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب  
 فى انكاره وقت التعديل وكان السيق الطارى على الفعل قبل القضاء كالمقارن بحر  
 قوله لم يصح اى لم يصلح من كذا لان فى زعم المدعى وشهوده ان لا يدعى عليه كاذب  
 فى الانكار ومبطل فى الاصرار وتركية الكاتب السابق لاصح هذا عند الامام  
 رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد  
 من ضم اخر اليه دوز ومفاده انه لو كان مقرا يصح قال فى منية للمنى الشهود عليه  
 اذا كان ساكتا غير جاحد للحق فقال هم عدول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم  
 عدول لكن اخطاوا او نسوا فى صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة  
 وفى شرح القضاء للصدر الشهيد ان يكون مقرا بقوله صدقوا فيما شهدوا به على  
 وبقوله هم عدول فيما شهدوا به على اطلقه وقيد فى البرازية بما اذا كان المدعى  
 عليه لا يرجع اليه فى التعديل فان كان صح قوله قال فى البحر واما جرح الشاهد نفسه  
 فتقبل لكنه يأنم بذلك حيث كان صادقا فى شهادته لما فيه من ابطال حق المدعى  
 وتعديل احد الشاهدين صاحبه فيه اختلاق قال فى التهذيب شاهديان شهدا  
 لرجل والقاضى يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الاخر فعليه الذى عرفه القاضى  
 بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضى تعديله ولا ينسب له قولان وعن  
 ابى بكر البخارى فى ثلاثة شهدوا والقاضى يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث  
 فان القاضى يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة اخرى ولا يقبل تعديلهما



في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى قوله ولا تنس ما مر عن الاشياء  
 اى قبيل التحكيم من ان الامام لو امر قضاته بتخليف الشهود وجب على العلماء ان  
 ينصروا ويقولوا له لا تكلف قضاتك الى امر يلزم منه سخطك ان خائفوك او سخط  
 الخالق اذا وافقوك اهـ اقول وعبرة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان مختار  
 ابن ابي ليلى استخلاف الشهود قال قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة  
 والبرازية من انه لا يمين على الشاهد لانه عند ظهور عدالته والكلام عند حقها  
 خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكى غالبا والمجهول لا يعرف  
 المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذكر ما في التهذيب للقلانسي لا يخفى انه يخالف  
 ما في الكتب المعتمدة ولا يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالزكى غالباً والمجهول  
 لا يعرف المجهول لا نقول الامر كذلك قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك لضاف الامر  
 ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل \* ومن ذا الذي ترضى سبحانه كلها \* كفى المرأ نبلا  
 ان تعد معائبه \* اطيعه في الملتقط عن غسان ابن محمد المروزي قال قدمت الكوفة  
 قاضيا فوجدت فيها مائة وعشرين عدلا فطلبت اسرارهم فردتهم الى ستة ثم  
 استعطت اربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت \* تنبيه \* قال اسماعيل ابن  
 جاد حفيد ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو من جلاة الأئمة اخذ عن ابي يوسف  
 وزاحجه في العلم ولو عمر لفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه مات شابا رحمه الله تعالى  
 اربعة من الشهود لا سأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجمع الخصوم بباب القاضي  
 ومنهم شخص يدعى الغريبة والعزم على السفر وفوت الرفاق بالتأخير وطلب تقديمه  
 لذلك اى بلا قرعة كما في البحر فلا يقبل الابشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركتهما  
 لتحقيق الفوات بطول المدة بالتركية السالبة العدوى وهى مالو سمى شخصا ينسد  
 وبين المصرا اكثر من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يقيم بيثة  
 بالحق الذي عليه ولا يشترط تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه  
 من الازام على الغير وكل ما كان كذلك سبيله التعديل واليه مال الحلواني وقال انه  
 روى عن الامام الثالثة شاهد رد الطينة وهو مالو ادعى على شخص ليس بحضور  
 معه بحق وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي طينة او خاتما وقال اراه اياه  
 وادعه الى واشهد عليه فان اراه ذلك وقال لا احضر وشهد عند القاضي بذلك  
 مستورا لا يسأل عنهما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديلهما حيث قيد بما فيه الزام على  
 الغير وقال الصدر الشهيدان عدم التعديل انظر للناس وبه تأخذ لحوق اختفاء الخصم مخافة  
 العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالى في احضاره اربعة شاهد تعديل العسلاية  
 لا يشترط تركيته ظاهرا بعد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السر

بمن يثق به من ائمنه واخبره بعد التهم ولا بد من المقابلة بين شهود السر والعلانية واما  
 لم تشهد طعدا التهم لانها الاحتمال اجابة للمدعى الى ما طلب اه ذكره العلامة  
 عبد البر في شرح الوهبانية وسئل في شرحها لمصنفها وذكروا في البحر ان ذلك  
 في شهادة العلانية محمول على ان من كتمها معروف العدالة لتقل الاجماع على ان  
 تركية العلانية كالشهادة او هو محمول على ما ذكره تقدمت التركية سرا ولان كان ما ذكره  
 العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مريدا فهو ضعيف لقل الاجماع على ان تركية  
 العلانية كالشهادة اه قوله بل نسمع اي ان كان من المسموعات وقوله او رأى اي ان  
 كان من المرييات وقد يكون الشيء مسموعا ومرييا باعتبارين واما بقوله بما سمع الى  
 اه لا بد من علم الشاهد بما يشهده ولهذا قال في التوازل من رجل ادعى على ورثة  
 ميت ما لا مارياتيات ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان التوفي قد ائتم من هذا المدعى  
 مثديلا فيه دراهم ولم يعلمكم وزنها هل يجوز شهادتهما وهل يجوز للشاهدين  
 ان يشهدا بذلك قال ان كان الشهود وقوا على تلك الصرة وقهوا ايسار دراهم  
 وحرروها فمات يقع عليه تعينهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبر وجودهما  
 فانها قد تكون ستوفة فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم اه وفي خزانة الاكل رجل  
 في يده درهمان كبير وصغير فافترقا رجل فشهدا انه اقر يا حدهما ولا بدري  
 يا يثما اقر انه يؤمر بتسليم الصغير اه قوله في مثل البيع ان عقدا بالبيع وقبول  
 كان من المسموعات وان تعاط كان من المرييات وفيه يشهدون بالاخذ والاعطاء ولو شهدوا  
 بالبيع جاز بحر عن البرازية قال في الدرر ويقول اشهد اه باع او اقر لانه جاز  
 السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالمقدن ظاهرا وان كان  
 بالتعاطى فكذا لان حقيقة البيع مبادلة المال بلال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع  
 بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكيم لاحق اه وفي البحر عن انخلاء رجل  
 حضر بيعا ثم اخرج الى الشهادة للشترى يشهد له بالملك بسبب الشراء ولا يشهد له  
 بالملك المطلق لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد  
 من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء بثن محمول لا يصح  
 اه وانظر ما قدمناه في شتى القضايا وما سنذكره في باب الاختلاف في الشهادة  
 ان شاء الله تعالى قوله والاقرار هو بالمسكين من المسموعات بان يسمع قول المقر لانه  
 على كذا قوله ولو بالكتابة في البحر عن البرازية مما لم يصح اذا كتب اقراره بين  
 يدي الشهود ولم نقل شيئا لا يكون اقراره لانه الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما  
 وان لعائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي  
 حق الاخرس يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وفرأ

عند الشهود مطلقا او قرأه غيره وقال الكاتب اشهدوا على به او كتبه عندهم وقال  
اشهدوا على بما فيه وعلوا به كان اقرارا والا فلا به ظهر ان ما هنا خلاف ما عليه  
الغناية لكن جزم به في القبح وغيره وافق به الشيخ سراج الدين قاري الهداية  
اذا كان على رسم الصكوك واعتف بانه خطه او شهدوا عليه وقد شاهدوا كتابته  
وحرروا ما كتبه او قرأه عليهم هذا حاصل ما اجاب به في موضعين من فتاواه وسأني  
من يبا ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك قوله وحكم الحاكم يكون من السموع  
ان كان بالتقول ويكون من المراتب ان كان فعلا قوله والعصب والقيل من المراتب  
قوله وان لم يشهد عليه لو قال بده ولو قال لا تشهد على لكان افود لما في الخلاصة  
لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة الشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكت بالاولى  
بحر وفيه واذا سكت بشهد بما علم ولا يقول اشهدي لانه كذب وفي النوازل سئل  
محمد بن مقاتل عن شريكين يحاسبان وعندهما قوم فقالا لا تشهدوا علينا بما سمعونه  
فما ثم اقرار أحدهما لصاحبه بشراء او باع شيئا فطلب المقر به بعد ذلك منهم الشهادة  
قال ينبغي لهم ان يشهدوا بذلك وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن  
ابن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به قال القتيبي وروى عن ابي حنيفة انه قال ينبغي لهم  
ان يشهدوا وبه نأخذ اه ثم قال بعده قال القتيبي ان كان يخاف على نفسه انه اذا اقر بشيء  
صدق وادعى ان شريكه قبض لا يصدق فيقول للتوسط اجعل كان هذا المال على  
غيري وانا اعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا فيبين الجمع من غير ان يضيف الى نفسه  
كيلا يصير حجة عليه اه قوله ولو تخفيا يرى وجه المقر ويشفه وان لم يروه وسمعوا  
كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فرأى رجلا فيه وحده فخرج وجلس  
على بابه وليس له مسلك غيره فسمع اقراره من الباب من غير رؤية وجهه حل له ان يشهد بما  
اقر كذا ذكره الخصاص وفي العيون رجل خبا قوما رجل ثم سئل عن شيء فافروهم يسمعون  
ويروونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسمعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة اه  
بحر قوله لكن لو فسر بان قال اتى شاهد على المحجب قوله لا تقبل اذ ليس من  
ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض  
الحوادث لكن اذا صرح لا تقبل ط قوله او يرى شخصها في الملتقط اذا سمع صوت  
المرأة ولم ير شخصها فشهد اثنان عندها فلانة لا يحل له ان يشهد عليها وان رأى  
شخصها واقرت عنده فشهد اثنان انها فلانة حل له ان يشهد عليها اه بحر من اول  
الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين خسرت  
عن وجهها وقالت انا فلانة بنت فلان ابن فلان وهبت لزوي محبى فلا يحتاج  
الشهود الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان مادامت حية اذ يمكن الشاهد ان يشير  
اليها فان ماتت فحينئذ يحتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها وقال قبله لواخر

الشاهد عدلان ان هذه المقرة غلاة بفت فلان يكفي هذا للشهادة على الاسم والتسبب  
عندهما وعليه الفتوى الا ترى انهما لو شهدا بعد القاصي بقصى بشهادتهما والقصاص بوق  
الشهادة فيجوز الشهادة باخارهما بالطريق الاول فان عرفها باسمها وبسببها  
عدلان يعني للعدلين ان يشهدا الفرع على شهادة عدلها فيشهد بعد القاصي عليها بالاسم  
والنسب وبالحق اصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتماد على احبار المعاقدين باسمهما  
وتسببهما لعلهما تسببا وانسبا باسم غيرهما ونسب برلمان يروا على الشهود اخريما  
البيع من يملكه فلو اعتمدوا على قولهما بعد تزويرهما وبطل املك الساس وهذا  
فصل عقل عند كثير من الناس فانهم لا يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتبايع  
من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك  
الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحقر عن مثل ذلك وطريق علم الشهود  
بالنسب ان يشهد صدهم جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عند ان حشيت  
رحمة الله تعالى وصدهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوق اقول يحصل للقياسي  
العلم بالنسب شهادة عدلين فنعني ان يحصل للشهود ابصارا بشهادة عدلين كما هو  
قولهما اه وفي رواية الشخص لاه لا يشترط رؤية الوجد لصحة الشهادة على  
المتنفة كما قال به بعض مشايخنا عند التعريف شرئ لالة والى هذا مال حواهر راده  
وبعضهم قال لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها ذكره يترى الذي قال  
ابو السعود فحصل عند ان الفتوى على عدم اشتراط رؤية وجه المرأة اقول ولا يخفى  
ان هذا كله عند عدم معرفته لها اما اذا عرفها فبشهادة عليها بدون رؤية وجهها وليكن  
هذا طاهر اذا رأى وجهها ثم تقف فتشهد على اقرارها مثلا في حال تنبها فهذا  
لا شك انه لا يحتاج الى تعريف من غيره ادن تعريف غيره حيث لا يريد على معرفة  
واما اذا كانت متممة وكان يعرفها قبل معرفتها بصوتها وهي تنبها ولم ير وجهها وقت  
التنب او الاقرار فهل يكفي ذلك طاهر اطلاقهم انه لا يكفي في العمادية قالوا لا يصح  
التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الازدي جندى ومطهر الدين  
المرغيباني اه ولم يصل بين ما اذا عرفها بصوتها اولا وفي اليرى على الاشياء لا يجوز  
ان يشهد على من سمعه من وراء حائط او من فوق البيت وهو لا يراه والتعرف كلامية  
لان الكلام يشبه معننه بعضا كافي التاخر خاية وفي مية المفتى اقرت من وراء حجاب  
لا يجوز ان يشهد على اقرارها الا اذا رأى شخصها ولم يشترط في التوارد رؤية  
وجهها انتهى وانظر كلام الفتح فانه يبيد ذلك ايضا قوله وعليه الفتوى مقابله  
ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكره القتيبي ابو الاليث عن فصيل بن يحيى  
قال كنت عند ابي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة فنبى  
فيحوز اذا لم يعرفها قال كان ابو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عدة جماعة امها

فلانة وكان ابو يوسف وابوك يقولان يجوز اذا شهد عنده عدلان انها فلانة وهو المختار  
 للنسب وعليه الاعتماد لانه يستبر على الناس انتهى واعلم انهما كما احتاجا الاسم والنسب  
 للشهود عليه وقت التحمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد ان صاحبة الاسم  
 والنسب هذه وذكر الشيخ خير الدين انه يصح التعريف مما لا تقبل شهادته لها سواء  
 كانت الشهادة عليها ولها بما يحايى زيادة من البحر وغيره قوله لان عند الاداء كذا وقع  
 في النسخ وفيه حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها قوله فيضمره  
 اي يضر المدعى عليه بغضه للقبه قوله ظاهرة ضمنه معنى دلالة فعداء يعلى  
 قوله على انها كخط كاتب واحد لفظ على بمعنى في او متعلق بمحذوف تقديره تدل  
 والاولى حذف الكاف من كخط كما هو في النسخ وكذلك وهو كذلك في بعض النسخ  
 قوله لا يحكم عليه بالمال لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررت له لكنه على  
 هذا المال وثمة لا يجب فكذا هنا مخرج قوله خاتبة عبارتها من الشهادات رجل  
 كتب ذلك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصية عليهم قال علماؤنا  
 لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وبسببهم ان يشهدوا والصحيح انه  
 لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم  
 ويكتب غيره او يقرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقول هولاء اشهدوا على بما  
 فيه او يكتب هو بين يدي الشاهد ويقرأ بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه قال ابو علي  
 النسفي هذا ان لم يكن الكتاب مكتوبا على الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين  
 يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه ان يشهد وان لم يقل له اشهد على  
 بما فيه هكذا روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر اه وتسامه فيها قوله  
 واعتمده في الاشياء قال في احكام الكتبية منها وذكر القاضي ادعى عليه مالا واخرج  
 خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فانكر ان يكون خطه فاستكتب فكتب  
 وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال  
 في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حررت له لكن ليس على هذا المال  
 وثمة لا يجب كذا هنا قوله لكن في شرح الوهبانية هذا قول القاضي النسفي والعامية  
 على خلافه كافي البحر ونصه قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا من سوما وعلم  
 الشاهد حل له الشهادة على اقراره كالأقرار كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى  
 هذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة امانه ذلك فلاك على كذا يكون اقرارا  
 لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكلما والعامية على خلافه لان  
 الكتابة قد تكون للتجربة اه قوله فتاوى قارى الهداية عبارتها بسئل اذا كتب  
 شخص ورقة بخطه ان في ذمته لشخص كذا ثم ادعى عليه فجحد واعترف بخطه  
 ولم يشهد عليه اجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان يكتب يقول

فلان ابن فلان الفلاني ان في رزمة فلان ابن فلان الفلاني كذا وكذا فمعلوم انهم به  
وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عينة اه ثم اجاب عن سؤال اخر فخره  
بقوله اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر فليس من شاهد  
كتابته ان يشهد عليه اذا جحد، اذا عرف الشاهد ما كتب او قرأ عليه اما اذا شهدوا  
انه خطه من غير ان يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك اه وساميل الجوابين ان الحق  
ينبت باعترافه بانه خطه او بالشهادة عليه بذلك اذا طابوا كتابته او قرأه عليهم  
والا فلا وهذا اذا كان مضمونا ثم لا يخفى ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر  
عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وانا حرره  
لكن ليس على هذا المسألة ولا يجب كذا ها وقد يوفق بينهما بحمله على ما اذا  
لم يكن مضمونا لكن هو قول القاضي القاسمي في كافى البرازية وقد قدمنا انه خلاف ما عليه  
العامة قوله فراجع ذلك اراد بذلك ان يبين ان المسئلة التي افنى بها قارئ الهداية  
غير مسئلة فاضحيان فلان ما في فاضحيان هو الذي ذكره المصنف كما وقعت عليه والذي  
افنى به قارئ الهداية هو ما شرح الوهبانية والمقطع كما عرفت اقول والحاصل انه  
اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله مبنى على اختلاف الرواية او ان لم يكن  
قولين كما يشعر به التبرير ملقط قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن البحر فيد ان عامة علماء  
على عدم العمل بالخط واثار العلامة اليرى الى ان قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل  
بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين الخ يستثنى منه ما وجدنا القاضي  
في ابدى القضاة الماضين وله رسوم في دواوينهم ويشترط له ما قاله في الاسعار من ان  
ذلك استحسان واستثنى ايضا في الاشياء بما لما في فاضحيان والبرازية وغيرهما خط  
السمار والبيع والصراف وحزم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشيخ  
وكذا الشرنبلال في شرحها وافنى به المصنف ونسب العلامة اليرى الى غالب الكتبة  
قال جنى المجنى حيث قال واما خط البيع والصراف والسمار فهو حجة وان لم يكن  
مضمونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم يجب ان يكون حجة للعرف اه  
وفي خرابة الاكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد  
ثم مات فباعه بطلب المال من الورثة وعرض خط الملت بمحيط عرق الناس خطه حكمهم  
بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين الناس بماله حجة اه ما قاله  
اليرى ثم قال بعد قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فلي هذا  
اذا قال البيع وجدت في باركاري اى دفتر بخطى او كتبت باركاري يدى ان فلان  
على الف درهم كان هذا اقرارا لماله قلت ويراد ان العمل في الحقيقة كما هو متوجب  
العرف لا بمجرد الخط والله تعالى اعلم واقره الشارح في باب كتاب القاضي الى القاضي  
حيث قال في الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان وبلحق به الهبات وذقير

باع وصراف وسنار الخ وكتب سيدي نقلا عن المجتهد هبة الله المصلي في شرحه  
 على الاشياء ما قصد تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخاقاني المعنون بالطرة السلطانية  
 فانه يعمل به والشارح رسالة في ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من انه يعمل بكتاب  
 الامان ونقل جزم ابن الشيخة واني وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمسار  
 اولة امن التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضي خان وان هذه العلة في الدفاتر  
 السلطانية اولى كما عرفه من شاهد احوال اهلها حين نقلها اذ لا تحرر اولا الا باذن  
 السلطان ثم بعد اتفاق الجمل الغفير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة او نقصان  
 تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر  
 اميني فيكتب عليها ثم تعاد اصولها الى امكنتها المحفوظة بالغنم فالامن من التزوير  
 مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع اهل الدولة والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المكان  
 القلائي وقف على المدرسة القلائية مثلا يعمل به من غير بينة وبذلك يفتى مشايخ  
 الاسلام كما هو مصرح به في هجة عبد الله افندي وغيرها فليحفظ اه فالحاصل  
 ان المدارك على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليه فابوجد في دفاتر التجار في زماننا اذا مات  
 احدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه  
 على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع  
 احوال الناس اذ غالب بياضهم بلاشهود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورون  
 وائمة بلج كما نقله في البرازية وكفى بالامام السرخسي وقاضي خان قدوة وقد علمت  
 ان هذه المسئلة مستتاة من قاعدة انه لا يعمل بالخط فلا يرد ما من من انه لا تحمل الشهادة  
 بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعليلهم بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه  
 العلة في مسئلتنا متيقنة واحتمال ان التاجر يمكن ان يكون قد دفع المال وابقى الكتابة  
 في دفتره بعد خداعه على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد  
 اوفى المال ولم يعلم به الشهود ثم لا يخفى اننا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذلك فيما عليه  
 كما يدل عليه ما قدمناه عن خزانة الاكل وغيرها اما فيما له على الناس فلا ينبغي  
 القول به فلو ادعى مال على اخر مستندا لدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من التفتيح  
 لسيدي الوالد ملخصا وتماه فيه والنظر ما قدمه في كتاب القاضي قوله ولا يشهد على  
 شهادة غيره ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يسمعه ان يشهد لانه جل غيره ط قوله ما لم يشهد  
 عليه اي ما لم يقل له الشاهدنا شهد على شهادتي قال في البحر ولو قال المؤلف كما  
 في الهداية ما لم يشهد عليها لكان اولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على  
 بكتنا او اشهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد ان يقول اشهد على شهادتي الى اخره  
 اه قوله فلو فيه حاز لانها حيث ملزمة والتعليل يفيد ان القاضي قضى بها حوى  
 لكن قال سيدي والظاهر ان المراد من كونها ملزمة اي القاضي الحكم بها لا يجوز له

فتح القدر وسعهم

إذا كانت عند غير القاضي قوله لا بد من التحصيل مصدر فعل المصنف في المواضع  
الثلاثة ح قوله وقبول التصيل فلو أشهد عليها قال لا قبل فانه لا يصح شاهدا  
حتى لو شهد بعد ذلك لا يقبل كافي القصة ويبقى ان يكون هذا كله قول محمد بن  
توكيل ولو قيل انه لا يقبل وأما على قوله ما من انه محتمل فلا يصلح بالرد لان من حل غيره  
شهادة لم تبطل بالرد بحر قوله على الاظهر وهو قول العلامة لما في الخلاصة من ما الى  
اتجامع الكبير لو حضر الاصيلان ونها الفروع عن الشهادة صرح الذهبي عن جماعة  
المشايخ وقال به منهم لا يصح والاول اظهر اه بحر قال ط ووجه مخالفة ابن الاولين  
لم يوجد لان الشاهد عند القاضي لم يحتمل النامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا  
بدراسة الشهادة بالحكم نفسه لكونها بعد القضاء يقال في الثاني ايضا ان اشتراط  
قول محمد لا قولها قبل أم لا قوله وان لم يشهد بها عليه القاضي اي فحتمل عبارة  
النهاية السابقة على ان تتم في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيشبه حكم  
القاضي لابشهادة الشاهد لان الشهادة على الحكم لا يحتاج الى الاشهاد والشهادة  
على الشهادة يحتاج اليه فلا قيد كما هو صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال ينع  
رجل أداء الشهادة عند القاضي لا يصح ان يشهد على شهادته افاده في قوله وفيه  
ابو يوسف الخ فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضائه اذا كان  
معناه فلو كان هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضائه لكان اظهر  
وفي حاشية الشلي عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضائه كان السامع  
ان يشهد على قضائه بغير امره لان قضاء القاضي حقه ملزم ومن عاين حقه حل له الشهادة  
بها كالوعاى الاقرار والبيع اه لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير توبه القضاء  
واجازه فيها صح عند ط قوله كني عدل واحد قيد بالعدل لان خير المستور لا يقبل  
في هذه الاشياء وان كان اثنين وكلتا البيانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام  
وجرمته ويقبل خبر العدل او المستورين في عزل الوكيل وجر المأذون واخبار الكبر  
بانكاح وابها واخبار الشفع بالبيع والسم الذي لم يهاجر قوله في اثني عشر مسألة  
منها الاخذ عشر الامة في النظم قال فيها وردت اجري يقول قول امين القاضي اذا  
اخبر بشهادة شهود على عين تعذر حضورها كافي بقوى القصة اشياء قوله منها



اخبار القاضي من اضافة المضدر لفعله اى اختيار العدل القاضي والاولى حذفه  
 للاسغناء عنه بما نقله من النظم ومعه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض  
 عن مال، وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق ويحبسه مدة يراها فاذا اخبره عدل بعد  
 هذه المدة بافلاسه فانه يقبل خبره ويطلقه **قوله** بعد المدة اى بعد ان حبسه  
 القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال تقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس  
 كما تقدم مدنى **قوله** اى تزكية البسر عندهما ورتب محمد تزكيته على مراتب الشهادة  
 الاربع المتقدمة فانزكى في كل مرتبة مثل الشاهد شربلاية اى يشترط في تزكية الزنا  
 اربعة ذكور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلا وفي غيرها من الحقوق رجلا  
 او رجلا وامراة **قوله** وما لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة ترتبها على ترتيب الشهادة  
 لانها كالشهادة و **قوله** قلت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتزكية واحد  
 فان رضى الخصم بتزكية واحد فزكى جاز اجما عا جرح عن الولوالجة **قوله** واما تزكية  
 العلانية فشهدادة اجما لا يحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتزكية البسر للاحتراز  
 عن تزكية العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير  
 ذلك الاغفل الشهادة اجما لان معنى الشهادة فيها اظهر فانها تخص بمجلس  
 القضاء وكذا يشترط العدد فيها على ما قاله الخصافي اه ويشترط في المزكى علانية  
 عدم العداوة للمدعى عليه فلورزى اعداء المدعى عليه الشهود لا تصح التزكية لانها  
 شهادة كما صرح به في التقييد وفي البحر ايضا وخرج من كلامه تزكية الشاهد بمحض  
 الرضا فلا بد في المزكى فيها من اهليته الشهادة والعدد اربعة اجما ولم ار الا حكم  
 تزكية الشاهد بنية الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال الله تعالى  
 اما **قوله** اجما فانه تأمل لانه لم يسبقه خلاف يقابل به الاجماع قال في البحر ويبنى  
 للقاضي ان يختار في مزكى الشهود من هو اجبر باحوال الناس واكثرهم اختلاطا  
 بالناس مع عدالته عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كيلا يحدع بالمال  
 فان لم يكن في جيرانه ولا اهل سوقه من يشق به اضرتوات الاخبار وخص في البرازية  
 السؤال من الاصدقاء اه **قوله** وترجوة الشاهد فيشترط ان لا يكون المترجم اعنى  
 عند الامام وهذا اذا لم يعزف القاضي لقته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم  
 لم يترجم الترجمة الواحدة والاولى ان يقال لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم  
 ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ المترجم وقع في الجاهلية والاسلام  
 والمخاء سلطان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودي كلامه فحان فيه فترجل  
 جبريل عليه السلام بحديث طويل وامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
**قوله** ان شارب ان يقدم العبرانية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان  
 كلامه اذا بنى واوضحه و ترجم كلام غيره اذا عسر عسه بلغة غير لغة التكلم

ولتم الغافل نرجان بفتح اائه وسهم الميم في المعصم وقد تم الماء تبع الميم وقد  
 تفتح الميم بفتح الله والجمع تراجم بكسر الميم وانتركة المدح قال في الصحاح ركنه  
 زكاة مدحها اه قوله والجمع هو اعم من المدي والمدعي قلله قوله من اناني  
 وكذا من المدي الى القاصي كان الفتح اي مكى العدل الواحد فتركة والتركة  
 والرسالة لانها حرة وليست بشهادة حقيقة ولنا جورووا زكاة المد والراء والاعبي  
 والمحدود في انشؤ اداناب وكذا زكاة من لا نقل شهادته له كتركة احد الروحين  
 للآخر وتركه الوالد لولده والمكس كان العبي وصدر الشريعة قوله وحار تركه  
 عند اي لولا، قوله ووالد لولده وعكسه واحد الروحين للآخر قوله في تقوم اي  
 تقوم الصيد الذي ابلعه الحرم وكذا في مثل ياك كسر شخص شيئا فادعى ان قيمته  
 مبلغ كذا فانكر المدعي عليه ان يكون ذلك القدر مكى في انساب قيمه قول العدل  
 الواحد ودكر في الرارية من حبار انب انه يحتاج الى تقويم عدلين لمعرفة  
 التفصيل فيصاح الى العرق بين التعوين ونسبتي من كلامه تقوم بفساد  
 السرفه فلا بد فيه من اثنين كان العاينة ط قوله وارض بقدر اي في نحو الشجاج  
 قوله والسلم يسكون اللام للضرورة يعني المسلم فيه ح اي اذا احلف فيه بعد  
 احضاره صر قوله وادلاس اذا اخبر القاصي عدل بافلاس المحوس بعد معنى  
 المدة اطلعه مكسبه حوى قوله الارسال اي رسول القاضي للزكي قوله والعت  
 يظهر اي اذا احلف النافع والشعري في اثبات العيب يكفى في انسابه بقول عدل  
 و يظهر من الاطهارا صعد الى العدل والمب معقول مقدم قوله وصوم على ما مر  
 اي من روايه الحسن انه ينقل العدل الواحد في الصوم بلاعلة قوله او بعد علة  
 من عيم اوقار ونحوه على طاهر الذهب قوله وموت اي موت العائب قوله اذا  
 للشاهد يبحر اي اذا شهد عدل عد رجلين على موت رجل وسعيها ان يشهدا على  
 موته قوله والتركة للمدي الخ وهل يكن فيه تركه الكافر الواحد بحر رجوى  
 اقول مقتضى ما مر في تركه السراهما نقل لان المدي في كل مرتبة مثل الشاهد  
 وحيث قل الاصل فالمرى مثله من باب اولي على ما ظهر في فامله قوله بالامانة  
 وربه بان يكون محافظا على ما يعتقد شريعة على ما هو الظاهر ط قوله ولسان  
 بان لا يشهد عليه كذب قوله وربه لعل المراد بها المعاملة او ان لا يكون سارقا ط  
 قوله وانه صاحب نقطة اي ليس بمعول ولا معتوه قوله سألوا عنه عدول المشركين  
 قال ابو السعود من هنا يعلم ان العدالة لا تسلم الاسلام اه اي في حق الكافر والاولي  
 ان يقول سأل اي القاصي وفي الخبر يسأل اي القاضي عن شهود النمة عدول المسلمين  
 والاسأل عنهم عدول الكفار كما في المحيط والاحتيسار قوله عدل بالنساء لمعول  
 قوله قلت شهادته ولا يحتاج الى تعديل جديد بعد الاسلام بخلاف العبي الذي

الحق قد لا يقبل الشك في شهادة ما لم يثبت عنه أهل بيته وراثي بقدر ما يقع  
في قلوب أهل بيته كافي القريب أنه صالح أو غيره من قد علمته عن البحر والتصديرة  
قولاً ونسكراً للشيء لا يقبل من أن يكون من الحركات التي ذكرت في الإنجيل فيكون  
في ذلك فاستأني في قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ أي لا يحل للشاهد إذا رأى  
خطه أن يشهد حتى يتذكر وكذا اتقاضي إذا وجد في ديوانه مكتوباً شهادة شهود  
ولا يتذكر ولا يراوى أن يروى اعتماداً على ما في كتابه ما لم يتذكر وهو قول الإمام فلا بد  
عنده للشاهد من تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى إذا لم يتذكر شيئاً  
منه ويتبين أنه خطه وخاتمه لا ينبغي له أن يشهد وإن شهد فهو شاهد زور كذا  
في الخلاصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة وفي الملقط وعلى الشاهد أن يشهد وإن  
لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز محمد للكل الاعتماد على الكتاب إذا تبين  
أنه خطه وإن لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف للراوى والقاضى دون  
الشاهد وفي الخلاصة أن باحيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته الأخبار مع كثرة سماعه  
فانه روى أنه سمع من ألف وما يتي رجل غير أنه يشترط الحفظ من وقت السماع وفي  
وقت الرواية اه ومحل الخلاف في القاضى إذا وجد قضاؤه مكتوباً عنده واجدوا  
أن القاضى لا يعمل بما يجده في ديوان قاض آخر وإن كان محتوماً كذا في الخلاصة وقال  
شمس الأئمة الحلوانى ينبغي أن يفتى بقول محمد وهكذا في لاجناس وحزم به في البرازية  
وفي المبغى من وجد خطه وعرفه ونسى الشهادة وسعه أن يشهد إذا كان في حوزة  
وبه تأخذ اه وعنه في البرازية إلى التوازل بحر قال سيدى الوالد ناقلاً عن الجوهرة  
من أن عدم حل الشهادة إذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقا أبو يوسف  
يحل له أن يشهد وفي الهداية محمد مع أبى يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة  
أنهم متفقون على أنه لا يحل له أن يشهد في قول أصحابنا جميعاً إلا أن يتذكر الشهادة  
وإنما الخلاف بينهم فيما إذا وجد القاضى شهادة في ديوانه لأن ما في قطره تحت ختمه  
يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشهادة في الصك  
لأنها في يد غيره وعلى هذا إذا ذكر المجلس الذى كانت فيه الشهادة أو أخبر قوم ممن  
سبق بهم أن يشهدنا نحن وأنت كذا في الهداية وفي البردوى الصغير إذا استيقن أنه  
خطه وعلم أنه لم يزد فيه شيء بأن كان مخبواً عنده وعلم بدليل آخر أنه لم يزد فيه لكن  
لا يحفظ ما سمع فتعدهما لا يسعه أن يشهد وعن أبى يوسف يسعه وما قاله أبو يوسف  
هو المعمول به وقال في التوقيم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدى الوالد رحمه الله  
فعلى ثم أن الشاهد إذا اجتهد على خطه على القول المفتى به وشهد وقبلنا بقوله  
فإنما على أن يسأله فهل شهد عن علم أو عن خط إن قال عن علم قبله وإن قال عن الخط  
لا يفي في العروط ظاهر كلام المؤلف كسكين أن الصالحين متفقان وقد علمت ما قدمناه

ونحوه في العيني والزيلعي قل ابا السعود ويمكن دفع الثاني بان عن الثاني روايتين  
 قوله وجوزاه لوفى حوزة وفيه تأخذ تقدم في كتاب القاضي عن الحرانية انه يشهد  
 وان لم يكن الضك في يد الشاهد لان الغير نادر واثره يظهر فرائضة ورجع في الفتح  
 ما ذكره الشيخ وذكره حكاية توبله قوله عاينته اي عاينته اي عاينته اي عاينته اي عاينته  
 بالعين وبالسماح ما عن الكمال ومثال الثاني المتود قوله الا في عشرة كنهان مذكرة  
 هنا متا وسرها اخرها قوله المتى ومن في يده شيء الخ ع قلت بل العا شر قوله  
 وشراطة وفي الطبقات السية للتخمي في ترجمة ابراهيم ابن امصالح من نسخة  
 \* افهم مسائل ستة واشهد بها \* من غير رواياتها وغير وقوف \*  
 \* نسب وموت والولادونا كج \* وولاية القاضي والصل وقوف \*  
 قوله منها العتي ذكر الترخي من الشهادة بالسماح في العتي لا قبل بالاجماع  
 وذكر شيخه الحلواني ان الخلاف ثابت فيه فعن ابي يوسف الجواز والعقد خدم القبول  
 فيه كالذي بعده وفي البحر شرط الحساف القبول في العتي عند ابي يوسف ان يكون  
 مشهورا وللعتي ابوان او ثلاثة في الاسلام ولم يشترطه محمد في البسوط وفي شرح  
 العلامة عبد البر التاسعة الشهادة في العتي قالوا لا يخل عندنا خلافا لما فيهم نقل  
 عن الحلواني ما تقدم قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيح العبد اذا اذني  
 خربة الاصل ثم العتي المعارض نفع والتناقض لا يمنع الصحة وفي خربة الاصل  
 لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبدأ تشترط الدعوى عند ابي حنيفة وعندهما ليس  
 بشرط واجتوا على ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة اي لانها شهادة بحرية  
 امة فهي شهادة بحرية الفرج وتامه فيه قوله والولادة عند الثاني اي في القول  
 الاخير له والقول الاول له كالامام انها لا يخل ما لم يعان احتياق الموت وقول محمد  
 مضطرب والظاهر ان العتي قول الامام لعدم تصحيح قول الثاني على ان بعضهم  
 جعل ذلك رواية عنه لانهما والدليل للامام كما في الزيلعي ان العتي ينبغي على زوال  
 الملك ولا بد فيه من المباشرة فكما ما ينبغي عليه ط قوله والمهر على الاصح اي من  
 روايتنا عن محمد لانه من توابع النكاح فكان كاصله قال في البحر ومن ذلك المهر  
 فظاهر التقيد انه لا تغيل فيه به ولكن في البرازية والضميرية والحرانية ان قلنا  
 روايتين والاصح الجواز اه وحمله في الخلاصة والتزبيلية فان حل ما في هذه  
 المكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط قال في جامع الفتاوى ان الشهادة  
 بالسماح من الخارجين من بين جماعة حاضرين في بيت عقد النكاح بان المهر كذا  
 تغيب لا ينعى مع من غيرهم اه قوله وانسب سواء جاز بينهما النكاح او لا  
 فيما بان يشهد انه فلان ابن فلان الثاني من مع من جماعة لا تصور ثوابهم على  
 المكتب عند الامام وان لم يعان الولادة وعندهما اذا اخبر بذلك عدلان يكتفي

والفتوى على قولهما كافي شرح الوهبانية عن العمادية وفي التتار خاتمة عن المحيط  
وأذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب اليه واقام معه شهرا لم يسعد ان يشهد  
على نفسه حتى يشهد له رجلان من اهل بلده عدلان او يكون النسب مشهورا وذكر  
الخصاف هذه المسئلة وشرط لجواز الشهادة شرطين ان يشهر الخبر والثاني ان يمكث  
فيهم سنة فانه قال لا يسعهم ان يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في قلوبهم  
وذلك بان يقم معهم سنة وان وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز  
ان يشهد وروى عن ابي يوسف انه قدر ذلك بسنة اشهر والصحيح انه اذا سمع  
من اهل بلده من رجلين عدلين حل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك من  
شخص من المدعي لا يحل له ان يشهد وان اشتهر ذلك فيما بين الناس لكن ان شهد  
عنده جماعة حتى يقع الشهرة حقيقة وعرف وقوع عنده انه ثابت السبب من فلان  
او شهد عنه عدلان حتى ثبت الاشهاد شرعا حل له ان يشهد اه وفي البحر  
عن المرازبي وفي دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه بعد لامد اولاد اولهما ويشترط  
ان يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك او على انه اخ الميت لا بويه  
لا يعلون ان له وارثا غيره بحكمه بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية الى ان قال ادعى  
على اخوانه اخوه لا يدعي ان ادعى اربا او نفعه و برهن يقبل ويكون قضاء على الغائب  
ايضا حتى لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه لا يتوصل  
اليه الا بالبينات الحق على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان  
هذا في الحقيقة اشبهت البينة على الاب المدعي عليه والجسم فيه هو الاب لا الاخ  
وكذا لو ادعى انه ابن ابنة او ابنة الابن والاب طائب او ميت لا يصح ما لم يدع مالا  
فان ادعى مالا فالحكم على الجائز والغائب جميعا بخلاف ما اذا ادعى على رجل انه  
ابوه او انه او على امرأة انها زوجته او ادعت عليه انه زوجها او ادعى العبد على  
عربي انه موله عنافة او ادعى عربي على اخوانه معتقة او ادعت على رجل انها  
امته او كان الدعوى في ولاء المولا وانكره المدعي عليه فبرهن المدعي على ما قال يقبل  
ادعى به جميعا ولا يخلاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو ادعى انه ابوه  
او ابنة او زوجته او زوجته صح او ابنة اخوه لا يكونه حمل النسب على الغير وما حكم  
فيها وما حصل ما نتجنا هنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم  
به الا بعد دعوى ماله في الاب والابن اه و اراد بدعوى المبال التتمة او الارت  
او دعوى الاستحقاق في الوقف والوصية ونحوها سيدى الوالد زوجه الله تعالى  
وقال في المحرم اعلم ان القضاء بالنسب مما لا يقبل النقص لكونه على الكافة كالنكاح  
والحرية والولاء كافي المصري وقد كتبنا في القوائد ان القضاء على الكافة في هذه  
الاربعة لكن استثنى من النسب ما في المحيط من باب الشهادة بالسامع شهدا ان فلان

ابن فلان مات وهذا ابن اخيه ووارثه فنفى بالسب والارث ثم اقام اخر البينة انه  
ابن الميت ووارثه ينقض الاول وينفخى للناسي من الابن مقدم على ابن الاخ ولا تضاف  
بين الاول والثاني لجواز ان يكون له ابن وابن اخ فينقض القضاء في حق الميراث  
لا في حق السب حتى يثبت الاول وابن عمه حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا اخر  
اقرب منه فان اقام اخر البينة ان الميت فلان ابن فلان وبسبه الى اب اخر غير الاب  
الذي بسبه الى الاول فانه ينظر ان ادعى ابن اخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما ثبت  
نفيه من الاول خرج عن ان يكون محلا لاثباته في انسان اخر وليس في البينة الثانية  
زيادة اثبات الى اخر ما ذكره والمراد بقوله من يثق به غير الخصم اذ لو اخبره رجل  
انه فلان ابن فلان لايستدل به على حده ويشهد بنفيه لانه لو جازله ذلك جاز  
للقاضي القضاء بقوله كما في حرمة المعتبين وشرط فيها للقول في النسب ان يخبره  
عدلان من غير اشتهاد الرجل فان اقام الرجل شاهدين عليه على نفسه لايستدل به ان يشهد  
اه قوله والموت فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه ان يشهد على ذلك  
وان لم يعين الموت والزوجة ان تعمل بالسماع قال في البرارية قال رجل لامرأة سمعت  
ان زوجك مات لها ان تزوج ان كان المخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت واخر  
بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهما سواء كان العدل اخبر بالحياة او الموت  
ولو كان كلاهما عدلين تأخذ بقوله من يخبر بالموت ان لم يورحها وان ارخا وتأخر تاريخ  
شهادة الحياة فهي اولى بما في الطهرية وغيرها وفي المحيط لو حاد حرم موت انسان  
فصنعوا له ما يصنع على الميت لم يستدل به بخبر بموته حتى يخبره ثقة انه هين موته لان  
المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ او قاطعا او حيلة لقسمه المال اه ولو قال في الخبر  
انه دفن وشهدنا حازنه تقبل لانها تكون شهادة على الموت لكن قال في جامع  
الفصولين من الفصل الثاني عشر لو اخبرها عدل ان زوجها مات او طلقها ثلاثا  
فلها الزوج ولو اخبرها فاسق تحرت وفي اخسار العدل بموته اما يعتمد على خبره  
لو قال عايشة ميتا او شهدت جنازته لانه قال اخبرني بخبريه اه قال في البرازية ولو اخبر  
واحد بموت العائت واسان بحياته ان كان المخبر عاين الموت او شهد حازنه وعمل  
لها ان تزوج هذا اذ لم يورحها او ارخه وكان تاريخ الموت اخرا وان كان تاريخ الحياة  
اخرا فتشهد الحياة اول وفي وصايا عصام تشهد بان زوجها فلانا مات او قتل  
واخر على الحياة فالموت اول اه قال في البحر وطاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق  
في الموت بين ان يكون مشهورا او لا وقيد في العراخ معزيا الى رشيد الدين في فتاواه  
بان يكون عالما او من العمال اما اذا كان تاجرا او مشغلا فانها لا تجوز الا بالعلمية اه قال  
العلامة صيد البر ولا ينظر بهذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه اه ومثله  
في جامع الفضولين قال طه فكاكه لم يسم له هذا القيد لانه لم يستدل الى نص اه فتأمل

قال سيدي الوالد رحمده الله تعالى في التقيح عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح يخالف الموت فانه لو اخبره بالموت رجل او امرأة حل له ان يشهد وفي غيره لا بد من اخبار عدلين واما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اتى هو المختار الا ان يكون المخبر منهما كوارب وموصى له كما في شرح الوهبانية شرح الملتقى للعلائي من الشهادة تشهد انه شهد اي حضر دفن زيد او صلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي يقبله اذ لا يدفن الا الميت ولا يصلى الا عليه درر اخر الشهادات اه والقول كالقول فيترتب عليه احكامه من جواز اعتداد المرأة اذا اخبرت بقتله كموته للزوج كما به عليه العلامة صاحب البحر والمقدس لامن جهة ترتب الخصائص قوله والنكاح فلن يسمع به من جع عند الامام وعدلين عندهما ان يشهد به قهستاني وفي القضية نكاح حضره رجلان كما اخبر احدهما جماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والاكن يحج هذا الشاهد يجوز للسامعين ان يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذا يجوز الشهادة بالشهرة والسماع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسمعه ان يشهد انها زوجته وان لم يعين عقد النكاح اه ويشهد من رأى رجلا وامرأة بينهما انبساط الازواج انها عرسه اه درر وفي الخلاصة اذا شهد تعريسه وزفافه او اخبر بذلك عدلان حل له ان يشهد انها امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة السريعة ان يسجد عنده عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استئذان ويقع في قلبه ان الامر كذلك ومثله في الظهيرية قوله والدخول بزوجه فانها تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة خلافا في الدخول ففي فوائد استاذنا ظهير الدين لا يجوز لهم ان يسجدوا على الدخول بالمنكوحاة بالنساع ولو اراد ان يثبت الدخول يثبت الخلو الصحيحة اه لكن افاد العلامة عبد البر انها تقبل بالسماع ويترتب على قبولها احكام كاعادة والمهر والنسب اه قوله وولاية القاضي اي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز ان يشهد به قهستاني وان لم يعين تقليد الامام اه عبد البر وفي البحر والظاهر ما في المراج ان الامير كالفاضي في زاد الامرة اه وصرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على انه قاضي بلد كذا او الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمشور اه وصرح به في الخلاصة ايضا قال في البحر وكذا اذا رأى شخصا جالسا بمجلس الحكم يفصل الخصومات جاز له ان يشهد على انه قاض قوله واصل الوقف بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصنف شرط في الكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزانة لا يشترط على المختار ان كان وقفا قائما ينصرف الى الفقراء وذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقف قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي فتاوى قارى الهداية بصورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا ان فلانا وقف على الفقراء

أو على الخراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا له شرط في وقفه كذا وكذا فإن يشهدوا  
 على شرط الواقف وأنه قال للجهة القلبية كذا وللجهة العلوية كذا فلا تسمع بالتسامع  
 على شروط الواقف لأن الذي يشترطها هو أصل الوقف وأنه على الجهة العلوية  
 أما الشرط فلا يشترط فلا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف  
 أنه قبل الشهادة فيه من غير بيان الوقت لوقف بما عهد أبي يوسف وإن القوي عليه  
 مراجعته وهذا بالنسبة لبعض الوقف أما المدعى به بأن ادعى أنه هذه الأرض وقف  
 وقفها فلان على وذواليد بمجرد ويقول هي ملكي فيشترط بيان الواقف وأنه وقفه  
 وهو بملكه قوله قبل وشرائطه على المختار قل الصعطاوي ولا وجه له كقول قاضيهما  
 فولان صحيحان قال في البحر وفي القصول العمادية من العاشر المختار أن لا نفيل الشهادة  
 بالشهرة على شرائط الوقف اه وفي المختار أن نفيل على شرائط الوقف اه واعتمد  
 في المراح وأفره التبريلال وعراء إلى العلامة قاسم وقواه في الفتح بقوله وانت  
 إذا عرفت قواهم في الاوقاف انتهى المصطلح ثوبها ولم يعرف لها مصارف وشرائط اه  
 بساك بها ما كنت دواوين القضاء لم تنوقف عن تحسين ما في المختار لأن ذلك هو معنى  
 الثبوت بالتسامع اه أي لأن الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بما لم يعاينه والعمل بما في  
 دواوين القضاء على ما لم يماي وأينما قولهم الجهولة شرائطه ومصارفه  
 بهم منه أن ما لم يجعل منها يعمل بما علم منها وذلك العلم قد لا يكون بمشاهدة الواقف  
 بل بالتصرف القديم وبه مرسى في الدخيرة حيث قال سئل شيخ الإسلام عن وقف  
 مشهور أشبهت مصارفه وقدر أن ما يصرف إلى مستحقه قال يسطر إلى المهود  
 مر حابه فيما سبق من الزمان من أن قواه كيف يعاين فيه وإلى من يصرفونه في  
 عا ذلك لأن المظاهر أنهم كانوا يملكون ذلك على مواصلة شرب الواقف وهو المظنون  
 بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهنا عين الثبوت بالتسامع وفي الخبرية إذا كان  
 للوقف كتاب في ديوان القضاء السمي في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع ما به  
 استخسا إذا تنازع أهله فيه والاضطر إلى المهود من حاله فيما سبق من الزمان  
 من أن قواه كيف كانوا يعملون وإن لم يعلم الحال فيما سبق رجعا إلى الياس الشرعي  
 وهو أن من أثبت بالبرهان حاكم إياه اه لكن قواهم الجهولة شرائطه الخ يشخصي  
 أنها لوصلت ولو بالاضطر إلى المهود من حال فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع إلى  
 ما في مجل القضاء وهذا عكس ما في الخبرية فتنبه لذلك أقول ثم إن المراد من الشرائط  
 والجهسات كالأفع في عبارة الاسحاق وأوضحه الرمي أن يقول أن قدرا من العلم  
 لكننا لم بصرف العاصل إلى كذا بمد يسان الجهة وليس معنى الشروط أن يبين  
 الوقوف عليه لانه لا بد منه في إثبات أصل الوقف كما تقدم اتفاق الرمي والمراد  
 بأصل الوقف أن هذه الصيغة وقف على كذا قيان المصروف داخل في أصل الوقف



اما الشرائط فلا يحمل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس  
 في معنى الشروط ان يبين الموقوف عليه اه وياكى تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله  
 تعالى في تنبيه المحقق قال في البحر ومسئلة الشهادة بالوقف اصلا وشروطا لم تذكر  
 في ظاهر الرواية وانما قاسها المشايخ على الموت وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم  
 قال يحل وبعضهم قال لا يحل وبعضهم فصل كما سبق ولكن نقل الشافعي عن شرح  
 الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في اصل الوقف قول  
 محمد وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو المختار اه قوله في باب الوقف في فصل  
 يراعى شرط الواقف وتقدم هناك تحفته في الحاشية فراجع قوله هوكل ما يتعلق به  
 صحته كان يكون متجزا ملما بمجمولا اخره لجهة لا تنقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط  
 صحته قال المص في الوقف وبين المصروف من اصله اي يتوقف صحة الوقف  
 عليه اي فقبل الشهادة على المصروف بالتسامع كاصلها وكونه وقفا على الفقراء  
 او على مسجد كذا يتوقف عليه صحته بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد او للدرية  
 فهو من الشرائط لا من الاصل قال سيدي والدولعل هذا مبني على قول محمد باشرط  
 التصريح في الوقف بذكر جهة لا تنقطع وتقدم ترجيح قول ابي يوسف بعدم اشتراط  
 التصريح به فاذا كان غير لازم في كلام الواقف فينبغي ان لا يلزم في الشهادة بالارل  
 لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا يجوز الشهادة  
 على الشرائط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى ان الجهات هي بيان المصارف فقد  
 ساوى بينها وبين الشرائط الا ان يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف  
 عليها وفي التارخية وعن ابي الليث تجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير  
 الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اه وفي جامع  
 الفصولين ولو ذكروا الواقف لا المصروف تقبل لو قديما وبصرف الى الفقراء اه وهذا  
 صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر انه مبني على قول ابي يوسف  
 وعليه فلا يكون بيان المصروف من اصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع كما سمعت  
 نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر ان هذا اذا كان المصروف جهة مسجد او مقبرة  
 او نحوهما اما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من انه يثبت بالشهادة  
 على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع وبصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كما علم  
 من عبارة التارخية والفصولين وقد ذكر الخبير الرمي رفيقا اخرين ما ذكره المص  
 وبين ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة يحمل جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف  
 ثابعا على جهة بان ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا  
 فتشهدوا بالتسامع للضرورة في الاول دون الثاني لان اصل جواز الشهادة فيه بالتسامع  
 للضرورة والحكم بدور مع علمه وحازت اذا قدم قال وقد رأيت شيخنا الخاتوني

احاب بذلك اه ملخصا قوله والاى والاستوقف عليه كذا ذكر الجهات من اهل  
 ومؤذن او تأيد ماله لا يشترط فيه في روايه عن الشافعي وعليها الاداء كما تقدم انما  
 قوله بذلك اى بالتسامح وانما حاربت الشهادة في هذه المواضع مع عدم انما يشترط  
 اذا احذر بها من يثق به استحسانا دوما للحرص وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها  
 الا الخواص فالنكاح لا يحصره كل احد والدخول لا يقف عليه احد وكذا الموت  
 لا يعاين كل احد وسبب السبب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء  
 القليل ولا يعاين ذلك الا الوزير وقته من الخواص وكذا الوقف تتعلق به وكذا امر  
 احكام تبقى على مر الدهور طولم يقبل فيها التسامح ادى الى الحرج وتعطيل  
 الاحكام ومما به في الجموع ط قوله من يثق بالشاهد به من غير جماعة قال في المناوي  
 المصري الشهادة بالشهرة في السب وغيره بطريق الشهرة الحقيقية او الحكمية  
 الحقيقية ان يشتهر وممع من قوم كثيرين لا يتصور تواطؤهم على الكذب ولا يشترط  
 في هذا العدالة بل يشترط الوار والحكمة ان يسهده عدلان من الرجال او رجل  
 وامرأتان بلعط الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الاول يعنى السب والنكاح والقضاء  
 لا تثبت الا بصح جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب او خبر عدلين بلفظ الشهادة  
 وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلعط الشهادة كذا في باب السب  
 من شهادات خواهر راده وكذا ذكر عدالة المخبر في الموت صاحب المختصر شرح لالة  
 وفي الرابعي ولا يشترط في الموت لعط الشهادة لانه لا يشترط فيه له ديكدا لعط الشهادة  
 وفي شهادة الواحد لخبر الموت قولان صحيحان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع  
 لا يكون فيه الا واحد فاراداه لا يسمع الشهادة الا بعدد اشاعت الحقوق ط  
 قوله لا يتصور تواطؤهم على الكذب هذا هو النواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار  
 الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارح ولا يشترط  
 في النواتر عدد معين خلافا ليمض قوله بلا شرط عدالة اى لا يشترط العدالة  
 والاسلام في المخبرين حتى لو اخرج جمع غير محصورين من كفار بلدة بموت ملكهم  
 حصل لنا البقين كما في شرح المنار قوله او شهادة عدلين بالجر عطف على خبر  
 جماعة يعنى ومن في حكمهما وهو عدل وعدلان كما في المتن يعنى ان الشهرة اهما طريقان  
 حقيقي وهو بالنواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر طهبر الدين  
 ان الاشهار بشهادة عدلين او رجل وامرأتين لفظ الشهادة بدون اشتهار ويقع في قلبي  
 ان الامر كذلك وقد تقدم عن المصري قوله الا في الموت قال في جامع الفصولين  
 شهدا ان اباه مات وترك ميراثا له الا انهما لم يدركا الموت لانقل لانهما شهدا بذلك  
 لميت لسمع فلم يجز اه قوله فيكى العدل اى بالنسبة للشهادة واما القضاء فلا يد  
 فيه من شهادة امين لقولهم وفي الموت مسألة غريبة هي اذا لم يعاين الموت الا واحد

ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ما اذا بضع قالوا بخبر بذلك عدلا مثله  
 واذا سمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادتهما  
 اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد موته او جنازته ودفعه حتى يشهد الاخر معه  
 كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يتلفظ بالخبر بالموت بلفظ الشهادة عند من يشهد  
 اما الذي يشهد عند القاضي يتلفظ بلفظ الشهادة واما الفصول الثلاثة التي يشترط  
 فيها شهادة العدلين فيبغى ان يشهدا عنده بلفظ الشهادة قال اسنادنا ظهير الدين  
 في الاقضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهير برهان الاية وفي مختصر القندوزي  
 انما يجوز الشهادة بالتسامع اذا اخبره من رثى به فهذا يدل على ان لفظ التسماع ليس  
 بشرط اه وفي شرح ابن الشحنة والجواب في القضاء والنكاح نظير الجواب في النسب  
 فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة فاكتفوا بخبر الواحد في الموت دونها  
 والفرق ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب  
 كونها بين جماعة ومن المشايخ من لم يفرق وتعمده فيه وفي جامع الفصولين والصحيح  
 ان الموت كنكاح وغيره لا يكتفى فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين  
 الموت والثلاثة انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع مسألة الموت اذا اخبره واحد  
 عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر في الثلاثة عدلا ايضا حل لهم ان يشهدوا  
 ثم في الثلاثة اذا ثبت الشهرة عندهما يخبر عدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة  
 وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يكتفى بمجرد الاخبار قوله  
 ولوائقي قال العلامة صيد البراءة يجوز اذا سمع من محدود في قنف او التسوان او العبيد  
 اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان مبرا كلامه معتبرا اه  
 قوله وهو المختار لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحدة بخلاف غيره  
 عني قوله وقيد شارح الوهابية عبد البر نقل عن السير الكبير قوله كوارث وموصى له  
 كما قدمناه قوله ومن في يده شيء نقدا كان او عرضا او عقارا وقد تقدم ان هذه  
 تام العشرة لكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وبأنى الكلام عليه  
 قريب ان شاء الله تعالى قوله سوى رقيق يع العبد والامة قوله علم رقه ضوايه  
 لم يعلم رقه كما هو ظاهر بل تأمل مدنى قال ط لا يوجد لهذه الجملة والذي اوقعه اى  
 الشارح في ذكرها عبارة الشبر ثلاثة ونصها قوله سوى الرقيق المعبر عني اذا لم يعرف  
 انه رقيق لا يشهد به بعبائه اليد وفي غير المعبر تشهد برقه اه اى بعبائه اليد  
 ومزاده ان الذي يعبر عن نفسه لا يشهد برقه بعبائه اليد الا اذا علمت رقه له وهذا  
 المعنى لم يفده المؤلف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه ولم يعلم رقه ثم رأى في نفسه  
 لاصاب بالاحمال ان المعنى فيه ان لا يجوز له ان يشهد في رقيق لم يعلم رقه ويعبر عن  
 نفسه اذا رآه في يد غيره انه ملكه لان الرقيق يد على نفسه تدفع يد الغير عنه فادوم

دليل الملك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يعبر فيه  
 بالصرف وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفا كالعبد الا اذا علم رقة او كان صغيرا  
 لا يعبر عن نفسه فانه كالمتاع لا يملك له قلبه ان يشهد فيه لدى اليد انه مملوك وهذا  
 هو المراد كما يظهر من عبارة البحر وغيرها لكن الذي اوقع الشارح ما يقتضيه قوله  
 ويعبر عن نفسه اي سواء كان بالمال او غير بالغ كما في النهاية وهذا تفسير للكثير الواقع  
 في عباراتهم سواء كان ذكرا او انثى كما في النهاية والوجه فيه ان لها اي اليد والامة  
 الكبيرين يتداعى انفسهما تدفع بينهما فاعلم دليل الملك حتى لو ادعى الحر  
 الاصلية يكون القول قولها وعن ابي حنيفة انه يحل له ان يشهد فيهما ايضا اعتبارا  
 بالثبوت والفرق ما بينه وان كانا صغيرين لا يعبران عن انفسهما كالمتاع لا يملكها فله  
 ان يشهد بالملك لدى اليد بشرط ان لا يتحضر عدلان بانه ليدعيه كافي البحر قوله فلك  
 ان تشهد به اخرج المصنف عن مراده وان كان الحكم ظاهرا او اعا جازت الشهادة  
 بالشيء لو اضع اليد لان اليد اقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة  
 في الاسباب كلها فيكتفي بها وصورة رجل رأى عينا في يد ابلان ثم رأى تلك العين  
 في يد اخر والاو يدعي الملك بسمعه ان يشهد انها للمدعي ط قوله انه له اي لمن في  
 يده بلا تنازع قوله ان وقع في قلبك ذلك اي اذا شهد بذلك فصدقه واستد  
 هذا التمسك في الشهادة الى الصحاحين قال البحر وعن ابي يوسف انه يشترط مع ذلك  
 ان يقع في قلبه انه له قالوا يعني المشايخ ويحتمل ان يكون هذا تفسير الاطلاق محمد  
 في الرواية قال في فتح القدير قال الصدر الشهيد وبه ما حد فهو قولهم جميعا انه قال  
 الرازي هذا قولهم جميعا الاصل في حل الشهادة اليقين فعند تعذره يضار الى ما  
 يشهد له القلب لان كون اليد مسوفا يسبب اقامتها على الملك فاذا لم يقع في القلب  
 ذلك لا يثبت حرم اليد ولهذا قالوا اذا رأى انسان درة ثمينة في يد كنان او كتابا  
 في يد جاهل ليس في آثانه من هو اهل له لا يسمعه ان يشهد بالملك له معرف ان حرم اليد  
 لا يكتفي شريطة وبشرط ان لا يتحضر عدلان بالها لغيره فلو احببه لم تجز الشهادة  
 بالملك خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا يرسل ما كان  
 في قلبك انه للاول فلا يحل لك ان تمتنع عن الشهادة الا ان يقع في قلبك ان هذا الواحد  
 صادق فيثبت لا يحل لك ان تشهد انه للاول اه شلى في الحاشية من الحاشية وكما  
 حازله ان تشهد انه ملك يوضع اليد حازه شرعا ان لم يكن رآه قبله في يد غيره فان  
 كان واخبره بانفسه الملك اليه او بالوكالة منه حل الشراء والا كما اذا رأى جارية  
 في يد انسان ثم رآها في بلدة اخرى وقالت اما حرة الاصل لا يحل له ان يتكهنها اه  
 واعاد النص بعبارة انه طاب اليد وواضع اليد فلو لم يمانعها واعا سمع ان يخلان كذا  
 فلا يجوز له الشهادة لانه معارضة كالمواين المالك للملك لانه لم يحصل له العلم بالحدود

تبيد **نقل** الصدر حسام الدين في شرح ادب القاضي انه ان عاين المالك  
 دون المالك بان عاين محدودا ينسب الى فلان ابن فلان القلاني وهو لم يعاينه بوجه  
 ولا يعرفه بنفسه القياس ان لا تحمل وفي الاستحسان تحمل لان النسب مما ثبت بالتسامع  
 والشهرة فصار المالك معروفا بالتسامع والملك معروف فترفع الجهالة وكذا اذا  
 ادرك المالك ولم يعاين المالك والملك امرأه لا يراها الرجال فان كان ذلك مشهورا  
 عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة يريد به اذا عاين المالك ووقع  
 في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر  
 ولو لم يسمع مثل هذا لضاقت حقوق الناس لان فيهم المحجوب ولا يبرز اصلا  
 ولا يتصور ان يراه متصرفا فيه وليس هذا اثبات المالك بالتسامع وانما هو اثبات النسب  
 بالتسامع وفي ضمنه اثبات المالك به وهو لا يمتنع وانما يمتنع اثباته قصدا عيني تبعا للزبلي  
 وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو النص وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت  
 نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه تلك الضيقة لولا الشهادة به  
 وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيقة اه وفي البرازية شهدا ان  
 فلان ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركا الميت فشهادتهما باطلة لانهما  
 شهدا بملك لم يعاينا سببه ولاداءه في يد المدعي ولو شهد دابة تنبع دابة وترضع منها له  
 ان يشهد بالملك والتاج اه ط وفي البحر ولوراه على حار يوما لم يشهد انه له لاحتمال  
 انه ركه بالعارية ولوراه على حار حين يوما او اكثر ووقع في قلبه انه له وسعد ان  
 يشهد انه له لان الظاهر ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه قوله اي  
 اذا ادعاء المالك اشارة الى التوفيق بينه وبين الزبلي متابعا لصاحب البحر وقد  
 ذكره محييا به عن الثاني الواقع بين قول من قال انه يقضي بمعاينة وضع اليد كما في  
 الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان يحكم بسماع نفسه  
 ولو تواتر عنده ولا رؤية نفسه في يد انسان فحمل صاحب البحر كلام الاولين على  
 ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورد المقدسي  
 وحمل كلام الشارح على ان القاضي لا يقضي قضاء محكما مبرما بحيث لو ادعى  
 الخصم لا يقبل منه ولا ينافي انه يقضي قضاء ترك بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام  
 خصمه لاجله اه وقد صرح بذلك الشارح اول كلامه واما حمله على ما اذا لم تحصل  
 دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع اصلا فلا يتوهم ارادته قال السيد  
 ابو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة مختلف فيها كما في الزبلي يتنى  
 على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضي بعله وهو المفتي به وما في  
 الخلاصة والبرازية يتنى على مثاله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة  
 بين ما ذكر الزبلي وما في النهاية فان ما في شرح الكنت هو ما اذا رأى القاضي

قبل حال القضاء ثم رأى حال قصاته في غيره كما لا يخفى اه قوله وان قسر الشاهد  
 الخ اي فيما يشهد فيه بالسماع وقالوا ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يصبرها  
 حتى قوله بالسماع او تعديده الداعي بان يقول اشهد لاني رأيت في يده بصرف  
 فيه تصرف المالك والشهادة بالسماع كما يذكرها المشرح ان يقول للشاهد اشهد  
 بالسماع قوله الا في الوقف لما تقدم من انه يفتن بكل ما هو اوسع للوقف فيما اختلف  
 العلماء فيه كما اشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظا للاوقاف القديمة عن الاستهلاك  
 وذكر المص عن فتاوى رشيد الدين انه ثقيل وان صرحا بالسماع لان الشاهد ربما  
 يكون ستة عشر سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيقتضي القاضي انه يشهد بالسماع  
 لابايعان هادن له لافرق بين السكوت والادصاح اشار اليه طهري الدين المرفياني  
 وهذا بخلاف ما تجوز فيه الشهادة بالسماع ما سما ادا صرحا به لانتقل اه اي  
 بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة فانه لا يفتن فيها بان الشهادة بالسماع فيفرق  
 بين السكوت والادصاح والحاصل ان المشرح رجحوا استثناء الوقف منها للصراحة  
 وهي حفظ الاوقاف القديمة عند الصياح ولان التصريح بالسماع فيه لا يزيد على  
 الادصاح به والله سبحانه اعلم سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله على الاصح هذا  
 مخاف لما في المون من الشهادات في الكفر وغيره ولا يشهد بمالم يعان الا القسب  
 والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا ما خشي  
 بها من يثق به ومن في بدء شيء سوى الرقة لك ان تشهد انه له وان قسر للقاضي  
 انه يشهد بالسماع او بمعاينة اليد لانتقل قال العمري وان قسر للقاضي انه يشهد  
 بالسماع في موضع يجوز بالسماع او قسرا به يشهد له بالملك عناية اليد يعني بروية  
 في يده لانتقل لان القاضي لا يزيد علمه بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي  
 مبسوط وفي شهادات الخبرة الشهادة على الوقف بالسماع فيها خلاف والنون  
 قاطبة قد اطلقت القول بانه اذا قسرا به يشهد بالسماع لانتقل وبه صرح قاضي خان  
 وكثير من اصحابنا اه ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على امدي حتى الروم اه لمخضا  
 من مجموعة ملا على الزكائي اقول ولا تنس ما قدما آتيا من التجميع في الوقف حفظا  
 عن الاستهلاك قوله ان في العرية اي حاشية عري زاده على الدرر ونقله المص عن  
 الخلاصة والبرازية قوله معنى القمير اي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف والموت  
 قوله ولكنه اشهر صدنا اغاء العلامة نوح في كتاب الوقف ان الشهادة بالشيء يكونه  
 مشهورا معروفا اه وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس او جلهم واما السماع من الناس  
 الذي وقع في المبارة الاولى لا يفيد ذلك لانه كقول الشاهد ما اشهد بالسماع وقسره  
 في الدرر بان يقولوا عند القاضي تشهد بالسماع وفي شهادات الخبرة الشهادة على الوقف  
 بالسماع ان يقول الشاهد اشهد به لاني سمعته من الناس او بسبب اي سمعته من الناس

ونحوه اه وفسر الش الشهرة بالسماع فافاد انهما شئ واحد كما نبه عليه سيدي  
 الوالد رحمه الله تعالى وفي حاشية نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى  
 ان هذه الصيغة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالتسامع  
 ان يقول الشاهد اشهد بالتسامع اه ولا يخفى ان المال واحد وان اختلفت المادة فافهم  
 افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله جازت في الكل اي فيما يجوز فيه الشهادة  
 بالتسامع كما في الخاتمة قال سيدي الوالد اقول بقي لو قال اخبرني من اثق به وظاهر  
 كلام الشارح انه ليس من السماع لكن في البحر عن الينا بيع انه منه اه وعجبة  
 البحر وفي الينا بيع تفسيره ان يقول في النكاح لم احضر العقد وفي غيره اخبرني من اثق به  
 او سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان اطلقا بان يقولوا نشهد على موت رجل فانه  
 يقبل وان قالوا لم نعلم موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل  
 بلا خلاف وان كان مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لا تقبل وبه اخذ  
 الصدر الشهيد وفي القياسية هو الصحيح وان قالوا نشهد انه مات لانه اخبرنا من شهد  
 موته بمن اثق به جازت وقال بعضهم لا يجوز كما في الحامدية قوله وصححه شارح  
 الوهبانية اي العلامة عبد البر في شرحه عليها وقد نظم جميع ما يجوز به الشهادة  
 بالشهرة والتسامع ﴿ بقوله ﴾ \* وقد جوزها في النكاح بسمعه \* وان ينار دت  
 وتقبل اظهر \* كذا نسب ثم الطريق سماعه \* من اجمع ما كذب لهم يتصور \* واقتوا  
 بما قالوا بعد ايس يكتفى \* قضا وفي موت كفى العدل يخبر \* وقبل لكل والمصحح  
 ان اذا \* كما مر والاخبار فيه مؤثر \* وفي غيره فالشرط لفظ شهادة \* به اخذ الصدر  
 الشهيد المصدر \* وان اطلقا سمعا ونفى حياته \* ترد اذا ما الموت لم يك يشهر \*  
 واطلق بعض دراهم صححوا \* قبول اذا قال الموثق يخبر \* وبعض يقبلها بالسماع  
 بموت من \* غذا غير مشهور ولا بد ينظر \* وقد جوزوها في الدخول ورجحوا \*  
 جواز المهر ثم في الوقف يذكر \* خلاف شيوخ والصحيح جوازها \* على الاصل دون  
 الشرط فيما يحزر \* وجوزها الثاني اخبرا على الولا \* وفي العقب بعض قال والبعض  
 ينكر \* وفي الملك محدودا ويعرى للملك \* ولم يدركنا اذ الامر شهر \* ويعزى  
 الى الخصاص في ذابجوازاها \* ومن دايان والخصم حي وموسر \* قضير بينا شاهدي  
 التسامع اي بينا ان شهادتهما بالتسامع ردت اي الشهادة وضير يقبل ايضا لها  
 وقولي اظهر اشارة الى تصحيح القول وضير سماعه كمن يشهد وضير اقتوا للمشايع  
 وضير قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة بها الى الموت كما مر  
 في انه لا بد من اخبار عدلين وضير فيه الموت وترد الشهادة وضير قال للشاهد  
 والله تعالى اعلم قال في القنية بعد ان رقم لهنم الائمة البخاري والقاضي اليدبع تقبل شهادة  
 المديون رب الدين وفي المحيط ولا تقبل شهادة رب الدين لمذنبه اذا كان مفلسا

وشمس الائمة الخواصى ووالد صاحب المحيط قال لا تقبل وان كان مقلدا وفي شرح  
الجامع للمغنى لا تقبل بعد الموت لتعلق حقه بالشركة وكذا الموصى له بانق حرسلة  
اوشى بعينه لانه يراد به محل الوصية او سلامة عينه ثم روى القاضى خان وقال انه  
يجوز شهادة المحي دون الميت هذا خلاصة ما فى الفتية وقد ذكر فيها في موضع  
بعد ان رقم لرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكميل عليها الكعالة فانكرت تقبل  
شهادة النافع بكما اتها كرب الدين اذا شهد لمديونه وحاصله القبول اذا كان مسراجيا  
والقولان في المقلس وعدم القبول بعد الموت قول واحد لانه في حقه بالتركة كالموصى له  
لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تفيدا للجواز بما اذا شهد بما سوى  
جنس حقه وهذا الاشعار للعلم به كما لا اشار بالاختلاف في صورة المقلس بل مفهومه  
عدم القبول في انعدام الحياة واليسار والله تعالى اعلم اه نقل الطحطاوي عن الخوي  
ان من صار حسيما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان يدرسية ان ينصب خيما  
ولم ينصب تقبل وشهادة احبر الواحد لاسناده لا يجوز في تجارة وغيرها وان كان عدلا  
وان كان اجبر مياومة او مشاعرة او مافهة استحسانا ولمضت الاجارة واعاد شهادته  
تقبل بخلاف الاحبر المشترك حيث تقبل شهادته لانه غير مملوك لارقة ولا متعة  
وتحور شهادته الدائن لمديونه ولو مقلدا بما هو من جنس دينه ولو شهد لمديونه بعد  
موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بمال المديون حال حياته ويتعلق به بعد وفاته وتقبل  
شهادة المديون لدائنه اه والله تعالى اعلم \*

### باب القبول وعدمه

لما فرغ من بيان ما سمع فيه الشهادة وما لا تقع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل  
مشروط والشرط مقدم على المشرط ثم معنى القبول لغة يقال قبلت القول جلته  
على الصدق كذا في المصباح قوله لصحة الفاسق اى لصحة القضاء بشهادته اى وقد  
ذكره مما لا يقبل وكما يصح القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعمى والمحدود  
في القلف اذا تاب وبشهادة احد الزوجين مع احبر لصاحبه وبشهادة الوالد لولد  
وعكسه حتى لا يجوز للشاني ابطاله وان رأى بطلانه اه عن خزائن المفتين اقول  
له ان يجوز على ما اذا كان القاضى يرى ذلك بخلاف الحق بقرينة قوله حتى لا يجوز  
للشاني الخ تأمل واستظهره الطحطاوي وذكر في منية المفتي في بحث القضاء في المجتهد  
فيه قضى بشهادة محدودين في قنف وهو لا يعلم بذلك ثم طهر لا ينفذ قضاؤه وعليه  
ان يأخذ المال من المقتضى له وكذا لو علم انها عيب ان او كافرين او اعيان وقيل ينفذ  
فانه ذكر اذا قضى بشهادة محدودين قد تاب ثم عزل او مات ورفع ذلك الى قاضى  
اخر لا يراه امتضى القضاء الاول اه قال سيدى الوالد اقول وسيد كر الشارح اى



صاحب البحر نفاذ القضاء بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة  
الاجبر الخاص صارت واقعة القوي ولم ارها لان العلة التهمة لا الفسق على ما يحرمه  
المؤلف فيما سأتى في شهادة العدو وهذه مثلها قوله مثلا اشار به الى احد القولين  
من نفاذ القضاء بشهادة الاعمى او واحد الزوجين او الوالد لولده او عكسه فالمراد  
من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه في كل ذلك  
انتهى وهذا اذا لم يؤيد برهانه بارجح الاقوال كما مر قوله كما حققه المصنف نهما ليعقوب  
باشا افاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها يصح كالمخت  
والناحية والمغنى ومن يلعب بالطيور او الطنبور او يغني للناس ومن يظهر سبب السلف  
ومن ارتكب ما يحلله ويصح قبول شهادة الاعمى لقول مالك بقولها مطلقا لا بصبر  
اما المملوك لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدنيا لانه ليس بمجتهد فيه  
وكذا السيد لعبد ومكاتبه والاجبر لما ذكر وكذا من يبول في الطريق او يأكل فيه  
لانه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون محتجدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل  
في حكمه انتهى وسيأتى بتحقيق قوله تقبل من اهل الاهواء اى قبولها ما على المسلمين  
وغيرهم بل المراد اصل القبول فلا ينافى ان بعضهم كفار كما يأتى قريبا ان شاء الله تعالى  
لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما اوقعهم فيه الا التعق والغلو في الدين والفساق  
انما ترد شهادته لتهمة الكذب فصار واكن يضرب المثلث او يأكل متروك التسمية  
عمدا مستحبها لذلك من حيث التعاطى قال في المغرب اهل الاهواء من زاغ عن طريقة  
اهل السنة والجماعة وكان من اهل القبلة والاهواء جمع هوى مصدر هويته من باب  
تعب اذا اجهد واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمنتهى محمود اكان او مذموما ثم غلب  
في المذموم والهواء ممدودا هو المسخر بين السماء والارض والجمع اهوية واهل الاهواء  
لبسوا بطائفة بعينها بل يطلق على كل من خالف السنة بتأويل فاسد قوله لا تكفر  
من وجب اكفاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كافي التقرير وفي المحيط البرهاني وهو  
الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بحر وفيه عن السراج وان لا يكون ما جنى  
و يكون عدلا في تعاطيه واعترضه بانه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان  
العدالة شرطت في اهل السنة والجماعة ففاظنك في غيرهم تأمل وفي فتح القدير قال  
محمد بقبول شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لاطهار  
الفسق بالفعل قوله تكبر اهل طائفة نافون لقدرة العبد والاولى خذف الكاف  
ويقول والهوى الجبر الخ ويكون يسانا لاهل الاهواء في ذاتهم لامن تقبل شهادته  
منهم قوله وقدرهم النافون للقضاء والقدر عند تعالى والقائلون ان العبد يخلق  
افعال نفسه قوله ورفض هم الملعونون اللاعنون هـ الص وغيرهما من الاخيار  
كذا في القهستاني فهم من اهل الاهواء وان لم تقبل شهادتهم بخلاف من يفضلهما  
وعليا على الشيعين قوله وخروج هم المكفرون اين وطخت لجة والزبير ومعاوية

قوله وتنسبه ذكر بده القهستاني المريضة وهم النافون ضد الدن مع الایمان  
 ثم قال بعد كل من كفر منهم كالمحسة والحوارح وعلاء الراوض والقائلين بحلق  
 القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا للشارع اه بعد هؤلاء العرق ليس اهل  
 الاهواء في ذاتهم لاني نقل شهادته منهم ويدل عليه ما في البحر عن الهامة  
 ان اصول الهوى ستة وذكر ما ذكره المؤلف قوله وتعطيل هم القائلون  
 بخلو الذات عن الصفات قوله فصاروا اثنتين وسبعين فرقة كلهم في النار والفرقة  
 الزائدة على هذا العدد هي الساجية وهي ما كانت على ما كان عليه الذي على  
 عليه وسلم واصحابه الكرام في الحديث الشريف وسفرق امتي على ثلاث وسبعين  
 فرقة كلها في النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه  
 واصحابي واصافة الفرقة الساجية من النار وهم اهل السنة والجماعة في الحديث الشريف  
 الى ما ذكر تكلمة الى الثلاثة والسبعين فرقة ولدكرها على طريق الاحكام فقول  
 اصناف الحوارح اثني عشر الاررقية والاباحية والحازمية والعلوية والحلقية والكوزمية  
 والمكوية والمعتزلة والمجتمعة والمجلية والاحنسية والشرافية واصناف الروافضة  
 اثني عشر ايضا العلوية والاموية والشعية والاصحافية والزيدية والمباسبية  
 والاسماعيلية والامامية والمتأخضة والاعية والارجية والمرشدية واصناف القدرية  
 اثني عشر ايضا الحميرية والشميرية والكيسانية والشيطنانية والشركية والوهمية  
 والعروندية والمناسية والمعرية والناسطية والفظامية والمعتزلة واصناف الجبرية  
 اثني عشر ايضا المطرلة والافعالية والمركوبية والصنجرية والبائية والصبيية  
 والسابقة والحرية والكربية والحسنة والخشعية والمعينية واصناف الجهمية اي  
 التعطيل اثني عشر ايضا الدهلطة واللازية والواردية والحرقة والمملوكة والقهرية  
 والعاية والربادية والراهبة واقطبية والمرسية والعربية واصناف المريضة اثني عشر  
 ايضا التاركية والسائية والارجية والناكية والهشمية والعلمية والمشبهة والاقربية  
 والدعية والمنسية والخشوية والبعضية كما في ماوى الشيخ امين الدين ابن عبد العال  
 قوله الا الخطاية نسبة الى ابي الخطاب واختلف في اسم قبل محمد بن وهب الاجدع  
 وقبل محمد بن ابي ريب الاسدي الاجدع وكان يقول بامامة اسماعيل بن جعفر قلنا  
 مات اسماعيل رجع الى القول بامامة جعفر وعلموا في ذلك علوا كبيرا وقال في شرح  
 الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان بالكوفة حارب عيسى بن موسى  
 بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر الدعوة الى جعفر فتبرأ منه ودعا عليه فقتل هو  
 واصحابه قلة وصلبه عيسى بالكناسة بالصم محل بالكوفة لانه كان يرعى ان عليا  
 هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا يعتقدون ان من ادعى منهم  
 شيئا على غيره يجب ان يشهد له ببقية شيعته وذكر شمس الائمة السرخسي انهم ضربوا  
 من الروافض ي يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعي بين ايديهم انه يحق في دعواه

ويقولون المسلم لا يخلط كاذبا قوله يرون الشهادة لشيعتهم اى واجبة قهستانى  
 قوله ولكل من حلف انه بحق الاولى التعبير بواى فى الفتح بدل الواو لانها قولان  
 كما فى الجرم والفتح وغيرهما واختلعا فى عبارة الشارح نعم فى شرح المجموع كما هنا وفى  
 تعريفات السيد الشريف ما يفيد انهم كفار فانه قال ما نصه قالوا الاثمة الاثمة  
 وابو الخطاب تبي وهؤلاء يستحلون شهادة الزور لمواقبهم على مخالفتهم وقالوا  
 الجنة نعيم الدنيا والنار آلامها اه قوله فردهم اى عن اداء الشهادة قوله  
 لا بد عنهم لانها غير مكفرة اذا لم يعتقدوا اعتقاد رؤسهم قوله بل لثمة الكذب ومن  
 التهمة المانعة ان يجر الشاهد بشهادته الى نفسه نفسا او يدفع عن نفسه مفرما  
 خاتية قوله ولم يبق لمذهبهم ذكر لغنائهم وانقضاهم قوله ومن الذى الخ لانه  
 عليه السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على  
 نفسه واولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه والفسق من حيث الاعتقاد  
 غير مانع لانه يجنب عما يعتقد محرم دينه والكذب محرم فى الاديان كلها قيد بالذى  
 لان المرتد لا شهادة له لانه لا ولاية له واختلفوا فى شهادة مرتد على مثله والاصح عدم  
 قبولها بحال كذا فى المحيط البرهاني ويلحق به الدرزي كما افق به الخبير الرملى  
 والعلامة على افندى المرادى فى رسالته اقوال الاثمة العالمة فى احكام الدرور  
 والتمانة قال العلامة السيد محمود افندى حجة مفتى دمشق الشام فى فتواه فى جواب  
 سؤال رفع اليد فى شهادة اهل الاهواء الكفرة هل تقبل على بعضهم سواء كانوا متفقين  
 فى الاعتقاد ام مختلفين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب حفظه الله تعالى جوابا  
 حاصله بعد ذكر القول والتفصيل واما شهادة الكفار الذين لا يقرون على ما هم عليه  
 من العقيدة كاهل الاهواء المكفرة والمنافقين والباطنية والزنادقة والمجوس والذرو  
 والتمانة والنصيرية والمرتدين فلا تقبل شهادتهم على احد سواء كان مثلهم فى  
 الاعتقاد او مخالفا لهم لعدم ولايتهم قال فى الداماد شرح المتن اى لا تقبل شهادة  
 المستأمن على الذى لقصور ولا يشبه عليه اه فتحوار الشهادة التى تدور عليه انما هو  
 الولاية ولكنها فى المسلم صحت شهادته على جميع ولتقصانها فى اهل الذمة صحت  
 على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد للشبهة ولتقصورها فى المستأمن صحت على  
 من هو مثله واعدت الولاية فى غيرهم من الكفار المار ذكرهم وهم الذين لا يقرون على  
 ما هم عليه من الاعتقاد لم تصح شهادتهم على احد اصلا قال فى شرح الداماد وتقبل  
 شهادة اهل الاهواء مطلقا سواء كانت على اهل السنة او بعضهم على بعض او على  
 الكفرة اذا لم يكن اعتقادهم مؤديا الى الكفر كما فى النخبة ومن العلوم ان الشرط اذا  
 تعقب المعاطفات فانه يرجع للجميع ففهوم هذه الجملة ان اعتقاد اهل اهواء اذا كان  
 مؤديا الى الكفر فلا تقبل شهادتهم على اهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة  
 ومن المقرر ان مفاهيم الكتب حجة عندنا واذا لم يكن من مر ذكرهم من اهل الاهواء

المنكثرة من الكفار فهم شرهم فلا يعمل شهادتهم على أحد أصلاً حتى إن المولى  
 عبد الرحمن أمدى العادي نص في ماويه في كتاب السر على أن الدور واليهام  
 والتصر يد والناطقة كأهم كفار ملاحده وماده في حكم المرتدي وعلى تعبير قول  
 توتهم تعرض عنهم الاسلام وان سلوا او سلوا ولا يجوز لولاء الامور تركهم على  
 ما هم عليه اذا هم مصرى او ملخصا قال سدى الوائس سادة اهل الدمة معصهم  
 على نص مصوله اذا كانوا عدولا في دهم اتعب ملاهم او اخلعت باقول والظاهر  
 ان عدوتهم دمه والام عمل فامل قوله لو عدل في دهم فدماعن الضمان تركيه  
 الذي ان يرك بالامانة في دمه ولسانه وبنه وابه صاحب يعطيه ويركه المسلون  
 ان واحدوا والافعال من عدول الكفار وابه اذا سكر الذي لا عمل شهادته قوله على مثله  
 فلا يعمل على مسلم لقوله تعالى ولن يحمل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا به  
 لا ولا له على المسلم ولا به يقول عليه لانه معطى ٢ فمره اياه قال في الشبهة ما  
 وعلة دين لمسلم شهادته نصراني ودي نصراني شهادته نصراني قال ابو حنيفة  
 رحمه الله تعالى ومحمد وروى بنى بنى المسلم هكذا في محط السرحى فان وصل شيء  
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحط وروى الحسن بن رداد عن ابي حنيفة ان الحركة  
 قسم بينهما على مقدار دمه ماوى الا نروى عن السارحانة والمحط اه وتسام  
 المثله فيها وفي ساشة الخراج على الخراج في الدخيرة نصراني غاب وترك  
 الف درهم واقام مسلم شهودا من الصارى على الف على الف واقام نصراني  
 اخر من كذلك بدفع الف المروك للمساوي لا يحصلان بها عدو وعدائى يوسف  
 يتخلصان والخلاف راجع الى اذنه النصراني مصوله عده في حق اثبات الدين على  
 الف لا في حق اثبات الشريعة به ومن المسلم وعلى قول ابي يوسف مصوله فلهما  
 اه والخاص انه على قول الامم يلزم من اثبات الشريعة والخاصة الحكم شهادته  
 الكافر على المسلم قوله الا في حسن مسائل الاولى فيما اذا شهد نصراني على  
 نصراني انه قد اسلم وهو محمد لم يحر شهادتهما وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان  
 من المسلمين ورك على ديه ولو شهد نصراني على نصراني انها اسلمت حار واحبرها  
 على الاسلام ولا تعمل وهذا قول الامام اه حال العلامة المقدسى ينبغي ان يكون الكافر  
 الذكر كذلك يحر ولا يعمل كما لو اسلم مكرها او سكر او هو كذلك في الاول والحد  
 والمحط ونصه لو شهد على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يحر  
 احبر على الاسلام ولا يعمل ولو شهد رجلان من اهل ديه وهو يحر فلهما  
 بائله لان في رعيهما انه مرد ولا شهادته لاهل الدمة على المرتد اه الثالث فيما  
 اذا شهدا على نصراني مت وهو مدون مسلم اى والترك لا في الثالث فيما اذا شهدا على  
 بعض اصحابها من مسلم والمسلم يكر السمع الزايع فيما اذا شهدا ان نعه على نصراني

انه زنى بمسئلة الا اذا قال استكرهها فانه يحد الرجل وحده الخامسة فيما اذا ادعى  
مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان انه عبده وقضى به فلان القاضى المسلم اه قوله  
وتبطل باسلامه اى شهادة الذمى على مثله باسلامه اى المشهود عليه قبل القضاء  
لانه لو قضى عليه اقضى على مسلم بشهادة الكافر قوله وكذا بعسده لو بعقوبة  
كفود بحر لان الاعتبار باسلامه حال القضاء لاحال اداء الشهادة ولاحال الشهادة لما  
في البحر عن الولو الجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم اسلم  
المشهود عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل  
تجب الدية ذكر الحصاص انها تجب الدية قليل انه قول الكل وقيل عنه ينفذ القضاء فيما  
دون النفس ويقضى بالدية في النفس وعندهما يقضى بالدية فبهما اه شربلاية قوله  
وان اختلافه لان الكفر كله ملّة واحدة قوله والذمى على المستامن لان الذمى اعلى حالا  
منه لكونه من اهل دارنا ولذا يقتل المسلم بالذمى ولا يقتل بالمستامن منحه قوله لاهكسه  
لقصور ولايته عليه لكونه ادنى حاله منه منحه قوله ولامرتد على مثله والوجه فيه  
انه لا ولاية له على احد كما قدمناه قوله في الاصح اى انها لا تقبل بحال غيره كما قدمناه  
عن المحيط قوله وتقبل منه اى من المستامن قيده لانه لا يتصور غيره فان الحربى  
لو دخل بلا امان فهدا استرق ولشهادة للعبد على احد فتح قوله مع اتحاد الدار  
اى بان يكونا من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك لم تقبل هداية  
ولا يخفى ان الضمير في كانوا للمستامين في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نقل عن الجوى  
من تمثيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والالزم توارنهما حينئذ وان كانا  
من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل شهادة الذمى على المستامن وان كانا من اهل  
دارين مختلفين لان الذمى بعقد الذمة صار كالسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن  
فكذا الذمى قاله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ويأتى تأييده في الموقلة الآتية ان شاء  
الله تعالى قوله لان اختلاف داريهما قال في البحر ويسننى من الحربى على مثله  
ما اذا كانا في دارين مختلفين كالافرنج والجش لانقطاع الولاية بينهما ولهذا لا يتوارنان  
والدار يختلف باختلاف المنعة والملك اه والذى في الجمع ونحوه في القهستاني التعبير بما  
اذا كانا من دارين فيفيد انهما لو كانا في دارنا وهما من دارين لا تقبل شهادتهما  
على الآخر لان الارث يمتنع في هذه الصورة لوجود الاختلاف الحكيم وهذا هو  
الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في الموقلة السابقة فانهما اذا كانا في داريهما  
لا يوجد للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام فليأمل ط قوله عدو  
العدو من يفرح لحركك ويحزن لفرحك وقيل يعرف بالعرف بحر ومثله في فتاوى على  
افندى عن خزانة المفتين قال العلامة التحرير السيد الشريف محمود افندى حرة  
فتى دمشق الشام في فتاواه بعد كلام قحصل من هذا ان من يفرح بحزن الآخر

ويعرن لفرجه فهو عدوه وكل عدوته إذا كانت دينية في بصرح يعرف  
الآخر ويعرّن لفرجه ترد شهادته بالسبب على البحر وعلى احدى من يعرف  
أحد والآخرى مسلمة فثبت الشريفة الذي هو دليل التعمد فالتج لثباته ان  
من بصرح بحر الآخر ويعرّن لفرجه ترد شهادته ثم إذا حكم بها حكم لا يتخذ حكمه  
لما في البحر أيضا وكيف لا ترد شهادة من اذصف بهذه الصفة وهي مما يتسارع به  
المساواة وقد وصف الله تعالى بها المنافقين في كتابه العزيز ان منكم حسنة تسوءهم  
وان تصبكم سيئة يفرحوا بها قل انما اريد ان تنصروا الله ورسوله وتكونوا اعداء لله  
وامانا منهم من جبر ومنعهم وتوابعهم من ضربوا فخذ الجواب مع الدليل  
وابرهان والله تعالى اعلم اه قوله لانها من الدين فبدل على كل دين وعدائه  
وهذا لان العادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرما ولم يشك فيه وقد قبلوا  
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية جوى قوله بخلاف  
الدينية كشهادة المذنب على ائمة الطوائف والمطوع عليه الطريق على الساطع  
والقتول ولده على اقاتل والمجروح على الجارح والزواج على امرأته بالثبوت اذا كان  
قدما او لا فالعداوة ليس كما يتوهم بعض المتفهمة او الشهود ان كل من خاصم  
شخصا في حق وادعى عليه ان يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت  
بما ذكرنا وفي ائمة ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع به ما ينسحق بسببها او بحيلة  
منفعة او يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه وفي فتاوى المص  
سل عن رجل شتم اخر وقذفه فثبت العداوة الدينية بينهما بهذا القدر حتى  
لو شهد لا تقبل احاد ظاهر كلامهم ان العداوة الدينية تثبت بهذا القدر فقد صرح  
في شرح الوهيانية انها اى العداوة تثبت بغير القذف وقتل الولي اه ولا تقبل شهادة  
من فيه عداوة دينية على عدوه ولا على غيره بل تكون فارحة في حق جميع الناس  
فان النسق لا يجرى حتى يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس على عدم  
تجزى النسق ما لو كان ناظرا على اوقاف عديدة وثبت فسد بسبب خيانة في واحد منها  
فانه يسرى في كلها يصير مل منها جميعا كما الفتى به المفتي ابو السعود العمادى المصرى فتاويه  
ولو ادعى شخص عداوة اخر يكون اعترافه بنفسه ولو شهد الشاهد على اخر فخاصمه  
المشهد عليه الشاهد قبل ائمة لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى اه دفع اليه كذا مثلا  
يشهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه بينتوا اقرارا او يتكول فتبطل شهادته وهو جرح  
مقبول كما صرحوا به لمكى قال سببى الوالد في جواب سؤال عن شهد عليه يهود  
بحق وزكوا فعمل المدعى عليه ان الشهود ومن زكاهم اعداء له بسبب انه تاجر  
معهم على قار ولعب فاجاب بعد كلام حاصله في الحادثة المسئول عنها زكاهم انه  
فسق بها اذا المساواة جرت بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قار ولعب بغيره

شرعا ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف  
 شاهد للعديد المتأخرون كما رواه ابو داود مرفوعا لا تجوز شهادة خائن ولا ذى غم  
 على اخيه والغم المحذور يمكن حمله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق  
 للنهي عند كما افاده في البحر وقال العلامة الخبير الملى في فتاواه فتحصل من ذلك شهادة  
 العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ  
 قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسئلة دواة في الكتب فاذا اثبت المدعى  
 عليه العداوة ثبوتا شرعيا فبحرى الاحكام المذكورة من عدم صحة اداء الشهادة  
 والتركية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسبين المرقومين المحرمين شرعا وسبب  
 الحشد وانهم ممن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتامد فيه فان قلت العداوة  
 الدنيوية فسق لانه لا يتصل معاداة المسلم لاجل الدنيا فهلا استغنى عنه بقوله لا تقبل  
 شهادة الفاسق قلت للفرق بينهما فانه لو قضى بشهادة الفاسق صح واثم كما مر  
 ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا ينفذ لانه ليس بمجتهد فيه كما نقله المص  
 عن يعقوب باشا لكن قال الملا عبد الحليم في حاشيته على الدرر وقدسات الرواية  
 بعدم قبول شهادة عدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه ان من العداوة المؤثرة  
 في العدالة كعداوة الجروح على الجراح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير  
 مؤثرة كعداوة شخصين بينهما وقعت مضاربة او مشاطمة او دعوى مال او حق  
 في الجملة فشهادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المدرج في غالب كتب  
 اصحابنا والمشهور على السنة فقهاثنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل  
 وبهذا التحقيق يحصل التوافق بين الروايتين وبين المتن والشرح وان لم يمتد المص  
 اليه الحمد لله الذى هدانا لهذا اه قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل  
 ان في المسئلة قوانين معتمدين احدهما عدم قبولها على العدو وهذا اختبار المتأخرين  
 وعليه صاحب البكر والملقى ومنقضاء ان العلة العداوة لا الفسق والا لم تقبل على  
 غير العدو ايضا لانيهما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره ابى وهبان وابن الشحنة  
 انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم اقف  
 عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه  
 بعلة لا ينفذ وان كان بشهادة من العدول وبمحض من الناس في مجلس الحكم يطلب  
 خصم شرعى ينفذ ذكره المجوى وسياق كلام البرجندى يفيد ان شهادة العدو  
 لعدوه مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على ان العلة التهمة اما اذا كانت العلة الفسق  
 فلا فرق وقد اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال ابو السعود ولعل في المسئلة قولين  
 منهم من عطل بالاول ومنهم من عطل بالثاني اه اقول قد علمت ما قدمناه عن سيدى  
 الوالد انهما قولان معتمدان وان التوثيق على عدم قبولها وان لم يفسق بها التهمة قوله

الا اذا كانت الصداقة متناهية اى فانها لا تقبل للهمة قوله بلا اصرار اى تقبل  
 من مرتكب صغيرة بلا اصرار لان الالام من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد  
 من الشر من هو معصوم سوى الالام عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط  
 العفة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح اما اذا اصر عليها وورخ بها او استخف  
 ان كان عالما يتلنى به فهي كبره كما ذكره بعضهم قوله ان اجنب الكبار كلها  
 وقلب صوابه على صغاره الاول ان يقول على خطاه وأشار الى انه كان ينبغي ان يزيد  
 وملازمة قال ابي الكمال لان الصغيرة مأخذ حكم الكبيرة بالاصرار وكذا بالعلية على  
 ما اصح منه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب عن الكبار كلها حتى  
 لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغار الصغيرة للعلية والدوام على الصغيرة بصيرة  
 كبيرة ولذا قال وعلب صوابه قوله وهو معنى المدالذ قال الكمال احسن ما قيل  
 فيها عن ابي يوسف ان لا يأتى بكبره ولا يصير على صغيرة ويكون شدة اكثر من تركه  
 وصوابه اكثر من خطاه ومرورته ظاهرة ويستعمل الصلح ويجنب الكتب الذميمة  
 ومرؤة اه قال القهستاني من اجنب الكبار وفعل مائة حسنة ونسأ وتسعين  
 صغيرة فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرتين ليس يعدل اه قال في البحر هي الاستقامة  
 وهي بالاسلام واعتدال العقل وبما رصده هوى يفضله ويصدده وليس لهما احد  
 يدرك مداه ويكتفى لقولها بادناه كيلا تضع الحقوق وهو رجحان جهة الدين والعقل  
 على الهوى والشهود اه وعصامه فيه قوله كل فعل يرفض المرؤة والكرم فهو  
 كبيرة اى كل فعل من الدنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ بعد ان يقال ان الاكل في السوق  
 مثلا لغير السوق كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان متعملا شهادة لئلا ينسج  
 حق المشهود له وحارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة ما فيه حد ينص  
 الكتاب قال واصحابنا لم يأخذوا بذلك واعما بنوا على ثلاثة معان لاحدها ما كان  
 شيعيا بين المسلمين وفيه منك حرمة والثاني ان يكون فيه منافية المرؤة والكرم فكل  
 فعل يرفض المرؤة والكرم فهو كبيرة والثالث ان يكون مصرا على المعاصي والتجور  
 اه ونعته في فتح القدير بانه غير مضبوط وغير صحيح اه ولذا نظر المحشى فيما ذكره  
 الشرح صهنا قال الا ان يراد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هما  
 التعريف غير الاصح قال في النخبة الاصح ان ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه منك  
 حرمة الدين فهو من الكبار وكذا ما فيه نية المرؤة والكرم وكذا الاضمار على  
 المعاصي والحث عليها وفي معنى العنى رفض المرؤة ارتكاب ما يتعذر منه ويضعفه عن  
 رتبته عند اهل الفضل قال العبي اختلوا في الكبيرة فقال اهل الحجاز واهل الحديث  
 هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهي الاشرار بالله والفرار من الزحف  
 وعشوق النواذب وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد بعضهم عليها



أكل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به فهو  
كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر  
عنه فهو صغيرة والا وجه ما ذكره المتكلمون أن كل ذنب فوقه ذنب وتحت ذنب  
فبالنسبة إلى ما فوقه فهو صغيرة وإلى ما تحت ذنب فهو كبيرة والأصح ما نقل عن شمس الأئمة  
الخلواتي أنه قال كل ما كان شبيها بين السليين وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين  
فهو من جملة الكبائر اه قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته غير أن الحكم يزوال  
العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم الأدمان اه  
جوى وفي القمستانى عن قضاء الخلاصة المختار اجتناب الإصرار على الكبائر فلو  
ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في القمح وما في الفتاوى الصغرى العدل من يجنب  
الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصغائر العبرة للغلبة لتصير كبيرة  
تحسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير أن الحكم يزوال العدالة  
بارتكاب الكبيرة يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب المحرم والسكر الأدمان والله  
سبحانه أعلم اه وإذا سقطت عدالته تعود إذا تاب لما صرحوا بأن الحدود في القذف  
إذا تاب فهو عدل أى وإن لم تقبل شهادته لكن قال في البحر وفي الخانية الفاسق  
إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان بظهور التوبة ثم بعضهم قدره بستة أشهر  
وبعضهم قدره بستة أشهر الصحيح أن ذلك يعود إلى رأى القاضي والمعدل وفي الخلاصة  
ولو كان عدلا فشهد بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وسأني الكلام عليه  
في هذا الباب وقيل باب الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقد منا أن الشاهد إذا  
كان فاسقا سرا لا ينبغي أن يخبر بفسقه كيلا يبطل حق المدعى وصرح به في العدة  
أيضا والخاتمة والظاهر أنه لا يحل له ذلك كما استظهر سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال  
في الخانية قبل التزكية والتعديل المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف  
أنه لا تقبل شهادته أصلا إبدالاته لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل  
شهادته وعليه الاعتماد اه وفيها ومن اتهم بالفسق لا تبطل عدالته والمعدل إذا قال  
الشاهد هو منهم بالفسق لا تبطل عدالته اه ولا بأس بذكر أفراد سقطت عدالتهم  
نص عليها منها إذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الإمام لا طعن فيه في دين ولا حال  
وإن كان متاولا في تركها بأن يكون معتقدا فضيلته أول الوقت والإمام يؤخر الصلاة  
أو غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فنتهم من أسقطها  
مرة واحدة كالحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات والأول أوجه وذكر السبجاني  
أن من أكل فوق الشبع سقطت عدالته عند الأكثر ولا بد من كونه في غير إرادة التقوى  
على صوم الغدا وموانسة الضيف اه والاعتانة على المعاصي والحث عليها كبيرة  
ولا تقبل شهادته الطفيلي والرقاص والمجازف في كلامه والمسخرة بالاختلاف ولا من

يختلف في كلامه كثيرا ولا تقبل شهادة الخيل والذي اخرج العرض بعد وجوبه لمير  
 صدر ان كان له وقت معين كالصلاة بطلت عدائه وان لم يكن له وقت معين كالزكاة  
 والجمع اختلفت فيه الرواية والشايخ وذكر الخصاصي عن قاضيخان ان الفتوى على  
 سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج ويروى بخر الهند لانه  
 يخاطر بنفسه ودينه وعن سكني دار الحرب وتكثير سوادهم وعندهم لاجل المال  
 ومثله لا يبالى بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس مجلس القجور والمجانة والشرب  
 وان لم يشرب كما في الهندية وعام ذلك في المطولات وفي البحر عن العساية من آجر  
 يشه لمن يبيع الخمر لم تفسد عدائه اه قوله ومن اقلف ان تقبل شهادة الكبير الذي  
 لم يحنن لان العدالة لا تخل بترك الخناس لكونه سنة عدنا كذا اطلقه في الكثر وغيره  
 وتبعهم المص قوله لولعذر بان يتركه خوفا على نفسه اما اذا تركه بعذر لم تقبل  
 كما قيده قاضيخان وفيه في الهداية بان لا يتركه استخفا بالدين اما اذا تركه استخفا  
 لم تقبل لانه لم يبق عدلا وكما تقبل شهادته نصح امامنا كما في قبح القدير واختلفوا  
 في وقته فالامام لم يفسد له وقتا ومعلوم عدم ورود النص به وهذه احدى المسائل  
 التي توقف الامام في الجواب عنها وقدره التأخرون واختلفوا والمختار ان اول وقته  
 سبع واخره اثنا عشر كذا في الخلاصة من باب اليقين في الطلاق والعتاق ولعل ان سبع  
 سنين اول وقت استثناء الصبي عن العبر في الاكل والشرب واللبس والاستنجاء حيث  
 يتحمل بمثله ووقت الاحتياج الى التأديب وتهذيب الاخلاق ولذلك كان ذلك نهائية  
 مدة الحضنة بل وقت كونه مأمورا بالصلاة ولونبا ومن جعله الخناس ايضا كونه  
 ابن اثني عشر سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه فيجوز تجرى عليه  
 فلم التكليف فرضا ووجوبا وسنة ونوبا ومن جعله كشف العورة وهو حرام على البالغين  
 من غير محرم فظهر ان وقت الخناس على وجه المسنون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ  
 ولدى الخناس فلم اخته فامر اتي طالق فان نوى اول الوقت لا يحت ما لم يبلغ سبع  
 سنين وان نوى اخره قال الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال  
 مكرمة للنساء اذ جاع للحنونة الذوكان ابن عباس لا ينجح ذبيحة الاقيلف ولا مسهاته  
 اه بحر ملخصا وفيه فائدة من كراهية فتاوى العتابي وقل في ختان الكبير اذا امكن  
 ان يحنن نفسه فعل والا لم يفعل الا ان يمكنه ان يتزوج او يشتري ختانه فحننه وذكر  
 الكرخي في الكبير خنته الجماع وكذا عن ابن مقاتل لايأس للجماع ان يطلى عورة  
 غيره بالنورة انتهى لكن قال في الهندية بعد ان نقل عن التارخاية ان اباحنيقة كان  
 لا يرى بأسا بنظر الجماع الى عورة الرجل ونقل انه ما يباح من النظر للرجل من الرجل  
 يباح المس ونقله عن الهداية ونقل ما نقلناه لكن قيده بما اذا كان يعض بصره ونقل  
 عن القبيصة ابى الليث ان هذا في حالة الضرورة لافي غيرها وقال ويغني لكل واحد

ان يقول عاتيه بيده اذا تنور كافي المحيط فليحفظ اقول ومعنى ينبغي هنا الوجوب كما  
 يظهر فأمل قوله بحر ومثله في التارخانية قوله والاستهزاء بشئ من الشرائع  
 كفر اشارة الى فائدة تقييده في الهداية بان لا يترك الختان استخفافا بالدين قوله ابن كمال  
 عبارته والافلف لانه لا يخل بالعدالة اذا تركه استخفافا بالدين قال الرازي لم يرد  
 بالاستخفاف الاستهزاء لان الاستهزاء بشئ من الشرائع كفر وانما اراد به التواني  
 والتكاسل اهرح وكذا ذكر مثله عزى زاده مؤلا عبارة الدرر قوله وخصي بفتح  
 الخاء مزروع الخصال لان عمر رضي الله تعالى عنه قبل شهادة علقمة الخصي على قدامة  
 ابن مفلحون رواه ابن شبة ولانه قطع منه عضو ظما فصار كمن قطعت يده ظما فهو  
 مظلوم نعم لو كان ارتضاء لنفسه وفعله مختارا منع فتح قوله واقطع اذا كان عدلا  
 لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في السرقة ثم كان بعد ذلك يشهد  
 فقبل شهادته منح قوله وولد الزنا لان فسق الوالدين لا يوجب فسق الولد ككفرهما  
 منح قوله ولو بالزنى اى ولو شهد بالزنى على غيره تقبل اطلقه فتميل ما اذا شهد بالزنى  
 او بغيره خلافا لما لك في الاول كافي المنع قوله كاشي فيقبل مع رجل وامرأة في غير  
 حدود قوله لومشكلا في كل الاحكام شرعيا لانه الاول ان يقول وهو كاشي قوله  
 وعتيق لمغفقه اى تقبل شهادته لان شريحا قبل شهادة قنبر لعل وهو عتيقه و اشار  
 باللام الى ان شهادته على المعتق تقبل بالاولى كما صرح به منا بقوله وعكسه وقنبر  
 بفتح القاف واما بضم القاف فجد سبويه ذكره الذهبي في مشبه الانساب والاسماء  
 وشرح ابن الحارث ابن قيس الكوفي الخنعي القاضي ابو امية تابعي ثقة وقيل له  
 صحبة مات قبل الثمانين او بعده احواله مائة وثمان سنين او اكثر واستقضاه عمر رضي الله  
 تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك قاضيا خمسا وسبعين سنة الاثلاث سنين امتنع  
 فيها من القضاء في فتنة الحجاج في حق ابن زبير حيث استعفى الحجاج من القضاء  
 فاطفاه ولم يقض الى ان مات الحجاج كافي البحر وشرح جلال الدين التبراني على المنار  
 قوله ان الثمن كذا ولو شهد باي فائه او ابرائه تقبل مقدسى قوله لجر النفع باثبات  
 العنق لانه لو لا شهادتهما لتحالفا وفسخ البيع المقتضى لابطال العنق منح لكن  
 تقدم في اخر باب الإقالة انه لا تحالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه يشترط  
 قيام المبيع عند الاختلاف في التحالف الا اذا استهلكه في يد اليافع غير المشتري  
 فراجع وتأمل قوله ومن محرم رضا كابنه منه وفي الاقضية تقبل لابويه من  
 الرضاع ولمن ارضعتهم امرأته ولا م امرأته وابنه ازاوية من الشهادة قوله او مصاهرة  
 كام امرأته وبنتها وزج بنته وامرأة ابنة وابنه لان الاملاك بينهم متيزة والابدى  
 متيزة ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض فلا تتحقق التهمة بخلاف شهادته لقربته  
 ولابا درر ومثله في البحر قوله الا اذا امتدت الخصومة اى سنين كافي المنع عن

القنية والمطهراته اثباتي قال ابن وهبان وقياس ذلك ان يطرد في كل قرابة والقتل  
 فيه انه لما كثر منه التردد مع الخصام صار بمنزلة الخصم الذي عليه قال ابو يعقوب  
 والتقدير بدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة للاخ ونحوه اه قال الملا عبد الحليم  
 ولا يذهب عليك ان العمد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدنيا لو عدل اي بمجرد  
 الخصومة على ما تقدم وذا لا ينافي ذلك لان التردد المذكور بمنزلة الذي لا بمنزلة  
 المدون تدبر قوله على ما في القنية يعني اذا كان مع الذي اخ او ابن عم خاصا من له  
 مع الذي عليه ثم شهدا لا تقبل شهادتهما في هذه الحادثة بعد هذه الخصومة وكذا  
 كل قرابة وصاحب تردد في الخصامة ستم لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم  
 الذي عليه كما في الوهبانية قوله وفي الخزانة الخ اي خاصا عند اداء الشهادة  
 عليه بان نسبهما الى الكذب فدفعا عن انفسهما ومسئلة القنية فيما اذا خاصا مع  
 قرينة على الحق الذي يدعي قوله تقبل لو عدلوا قال في التلخ عن البحر وينبغي  
 حمله على ما اذا لم يساعد الذي في الخصومة او لم يكثر ذلك توفيقا اه ووفق الى على  
 بغيره حيث قال مفهوم قوله لو عدلوا بهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم يمتد  
 الخصومة للتمية بالخصامة واذا كانوا عدولا تقبل لا ارتفاع التهمة مع العدالة  
 تحمل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا توفيقا وما قلناه شبه لان العمد في باب  
 الشهادة العدالة قوله على عبد كافر ومولاه مسلم لان هذه شهادة قامت على اثبات  
 امر على الكافر قصدا وزعم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا على ان استحقاق ماله  
 المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه استحقاق  
 ماله المولى لا بحالة بل بنفك عنه في الجملة قوله لا يجوز عكسه وهو ما اذا كان العبد  
 مسلما مولاه كافر يعني لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاه كافر وعلى وكيل  
 مسلم مؤكده كافر فان كان مسلما عبد كافر اذن له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان  
 كافرين يشراء وبيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات  
 امر على الكافر قصدا وعلى المسلم ضمنا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافرا يشراء او يبيع  
 فشهد على الوكيل شاهدان كافرين يشراء او يبيع لا تقبل شهادتهما عليه لان شهادتهما  
 كافر قامت لاثبات حق على مسلم قصدا كما في الدرر والعرر قوله ان لم يكن عليه  
 دين لمسلم هذا ظاهر ان كانت الزكاة لا يخرج منها الدينان واما اذا كانت يتسمة  
 لم يكن فيها شبهة انها شهادة على تقبض حق مسلم وفي الخ نصراني مات عن  
 مائة فاقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمثل فالثلاث له  
 والباقي بينهما اه اي لان شهادة اهل الذمة على المسلم لا تقبل وهنا لا تقبل في ميثار كية  
 الذي للمسلم في المائة والحاصل انها اثبت الدين على الميت دون الشراكة مع العريم  
 المسلم وان المسلم لما ادعى المائة مع النصراني صار طالبا نصفها والمفرد يطلب كلها

فتقسم حولا عند الامام فلمدعى الكل الثلثان لان له نصفين والمسلم الثلث لان له  
نصفين فقط ولكن لما ادعاه مع النصراني قسم بينهما قال سيدي الوالد نصراني  
مات وترك الف درهم واقام مسلم شهودا من النصراني على الف على الميت واقام  
نصراني اخرين كذلك فالالف المتروكة للمسلم عنده وعند ابي يوسف يتحصان  
والاصل ان القبول عنده في حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات الشركة  
بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حصتها ذخيرة ملغضا وبه ظهر ان قبولها على  
الميت غير مقيد بما اذا لم يكن عليه دين لمسلم نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينه وبين  
المدعى الاخر فاذا كان الاخر نصرانيا ايضا يشاركه والا فلال للمسلم اذ لو شاركه  
لم يقيمها على المسلم وظهر ايضا ان المصنف ترك قيدا لا بد منه وهو ضيق التركة  
عن الدين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما لا يخفى هذا ما ظهر لي بعد التدقيق التام قوله  
بحر نص عبارته وتقبل شهادة الذمي بدين على ذمي ميت وان كان وصيه مسلما  
بشرط ان لا يكون عليه دين لمسلم فان كان فقد كثرنا عن الجامع اه والذي كتبه هو  
قوله نصراني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة  
فالثلثان له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقرار اه ووجهه ان الشهادة  
الثانية لا تثبت للذمي مشاركته مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم لما ادعى بطلب كلها  
فتقسم حولا فلمدعى الكل الثلثان لان له نصفين والمسلم الاخر الثلث لان له نصف فقط  
لكن لما ادعاه مع النصراني قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لانها  
باقراره قال سيدي الوالد ويقدم دين الصحة وهو ما كان ثابتا بالبينة او الاقرار  
في حال الصحة وقدير جرح بعضهم على بعض كالدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين  
فانه مقدم على الثابت بشهادة اهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه  
يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودهما كافرين او شهود الكافر  
فقط اما اذا كان شهودهما مسلمين وشهود الكافرين فقط فهما سواء اه فافهم  
وتمام الكلام على هذه المسئلة وفرعها بطلب من البحر وحاشية لسيدي الوالد قال  
الرملي في حاشيته على البحر فحصل ان الوصي يخالف الوكيل في البيع والشراء وقد  
تقرر ان الوكيل في الحقوق المتعلقة بها في البيع والشراء اصل والوصي قائم مقام الوصي  
وقول صاحب الظهيرية استحسانا صريح في ان العمل به وقد صرح صاحب المحيط  
بما في الظهيرية اه قوله كما مر اي في العبد الكافر وسيد مسلم والوكيل الكافر وموكله  
مسلم وزاد في الاشياء علمها اثبات توكيل كافر كافرا بكافرين بكل حق له بالكوفة  
على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم اه قوله او ضرورة في مسئلتين حل القبول  
فيهما في الشرب لبلية جحا على ما اذا كان الخصم المسلم مقرا بالدين منكرا للوصاية  
والنسب فتقبل شهادة الذميين لانها شهادة على النصراني الميت اما لو كان منكرا

للدين كيف تغفل شهادة الدمين عليه قوله واحصر اى الوصى قوله ابن الميت اى  
 المصرانى قوله ماعى على مسلم بحق اى ثبات اى واقام شاهدين نصرانيين  
 على رتبة تغفل استحضارا قوله ووجهه فى الدرر حيث قال فيها وجد الاستحسان  
 ان المسلمين لا يحضرون موت المصرى والوصايا تكون عند الموت قالوا وسبب  
 ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو لم تغفل شهادة المصرانى على  
 المسلم فى اثبات الابناء الذى ثاؤه على الموت والنسب الذى باؤه على النكاح اذنى  
 الى صياح الحقوق المتعلقة بالابناء قفلت ضرورة كما قفلت شهادة القابلة اه قال  
 عبد الحليم فى حاشيته وقد اشار الى حادثة الوصى وهى ذممة اسم زوجها ثم ما  
 فادعت مهرها عليه بوجه حصم شرعى قفلت شهادة اهل الذمة لثبوت مهرها  
 عليه لضرورة عدم حضور المسلمين بكاحهم قوله والعمال بضم العين وتشديد  
 الهم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجمهور  
 لان نفس العمل ليس بسوق فمعنى الصحابة رضى الله عنهم عمال قوله لاسلطان  
 هذا هو المراد بهم عند عامة المشايخ كما فى البحر ووجهه عن السراجية معرنا الى التقيد  
 ابن اليت ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز فشادته جائرة وان كان مثل يزيد بن  
 معاوية فلا اه وفى اطلاق العامل على الخليفة نظر والطاهر منه من قبل عملا  
 من الخليفة اه قوله الا اذا كانوا اعواما على الظلم الخ اى كمال رما ساقاه صحر الاسلام  
 لكن نقل فى البحر عن الهداية ان العامل اذا كان وجيها فى الناس ذا مروءة يجازف  
 فى كلامه تغفل شهادته كما مر عن ابن يوسف فى العاسق لانه لو حاشته لا يقدم على  
 الكذب يعنى ولو كان عواما على الظلم كما فى العاية اه قوله كرئيس القرية هو اليمى  
 شيخ البلد وهم من اعون الناس على الظلم لغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة ويسمى  
 فى بلادنا شيخ الصيغة ونحو القرية قال فى المحرر وقد مناه عن البردوى ان القسم  
 بتوزيع هذه التوائب السلطانية والحاكيات العدل بين المسلمين مأجور وان كان  
 اصله ظلما فعلى هذا تغفل شهادته اه قوله والحائى اى حائى الظلم قوله والصراف  
 الذى يجمع هذه المال ويأخذها طوعا قوله والمعمون بالواو وفى بعض النسخ  
 المعمرين بالياء عطف على المجرور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر  
 الاشخاص الذين فى المركب لياخذ الحاكم منهم شيئا معلوما مصادرة قوله  
 والعرفاء فى جمع الاصناف هم مشايخ الحرف قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى  
 بعد كلام وانه يعلم ان شهادة الصالحين لشيخ قريتهم وشهادتهم للعالم الذى يقسم  
 عليهم وشهادة الرعية لحاكمهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا تجوز اه قوله  
 ومحضر قصاة العهد اى الذى يحضر الاختصاص للقاضى لسؤالهم الرشى وعدم الروة  
 فيهم والبراد بالعهد الرسمى اى قضاة زمنهم فكيف الحال فى زماننا قولا والوكلاء

المقتولة لعل المراد منهم من توكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد  
منهم قلة البالات في الاحكام واخذ الرشي وغير ذلك وانما جعلوا مقتولة لان الناس  
لا يقصدون منهم الا الاعانة على اغراضهم بحيلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط  
قوله والصكالك بضم الصاد المهملة جمع صكالك بفتحها قال في البرازية من الشهادة  
والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لانهم يكتبون اشترى وباع وضمن الدرك وان  
لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكتابة او التكلم قلنا الكلام في كاتب غلب  
عليه الصلاح ومثله يحق ثم يكتب ط عن الحمزى اى وما ذكر من الكذب عفو  
لانهم يحققون ما كتبوا قال الرملى في حاشية النسخ وفي اجازات البرازية لا تقبل  
شهادة الدلال ويحضر قضاة العهد والوكلاء المقتولة والصكالك اه اقول وسيأتى  
في شرح قوله اوبول اوبيا كل على الطريق انها لا تقبل شهادة الخلس وهو الدلال  
الا اذا كان عدلا لا يحلف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأينا في كلامهم  
كثيرا واقول قد ظهر من هذا ان شهادة الدلال والصكالك ونحوهما لا ترد  
لمجرد الصنعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا وانما تنصيص العلماء على من ذكر  
لاشتهار ذلك منه تأمل قوله وضمان الجهات بضم الضاد المعجمة وتشديد الميم قال  
الكامل فاطفا على من لا تقبل شهادته ما نصد وكذا كل من شهد على اقرار باطل وكذا على  
فعل باطل مثل من يأخذ سوق الخناسين مقاطعة او شهد على وثيقتها اه وقال المشايخ  
ان شهد واحد عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من  
مباشري السلطان على ضمان الجهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيمهم اه  
قوله كقاطعة بسوق الخناسين كن يأخذها بقطعة من المال يجعلها عليه مكسا  
ويوجد في بعض الكتب بالخاء المعجمة جمع نخس وهو بائع الدواب والريق  
والاسم الخاسة بالكسر والقح من نخس من باب نصر اذا غرز مؤخر الدابة بعود ونحوه  
كافي القاموس وقد جعل في الاسواق التي تباع فيها الحمير مكاثون فلا تقبل شهادتهم قوله  
حتى حل عن الشاهد اى الذى شهد على صك مقاطعة الخناسين كافي النسخ وليس  
المراد لعن المعين لعدم جوازه بل المراد بان يقال لعن الله شاهد ذلك قال الخیر الرملى  
في فتاواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب قرية هل يصح ذلك ام لا اجاب  
لا يصح ذلك باجماع المسلمين فلا يطالب المحتسب بما التزم من المال ولا يصح الدعوى  
في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضى سماع مثل هذه الدعوى سواء وقعت  
بلفظ المقاطعة او الالتزام كإرأىناه بخط القضاة اه ووجه ان المقاطعة لا تصح وان  
تكون ربما لعدم وجود المبيع ولزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المنافع واذا وقعت  
باناله كانت كالتهم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فبلى المقاطع  
على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يسأل عن جوازه بل يسأل عن كفر

مستحله ومتعاطيه كافي البرارية قال مؤيد زاده مثل الصقار عن رجل اخذ سوق  
 النخاسين معاطعة من الديوان واشهد على كتاب المقاطعة انما هل له ان يشهد  
 قال اذا شهد حل صله المعص ولو شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب وهم ايضا  
 ملعون ويجب التحرر عن تحمل مثل هذه الشهادة وكذا كل اقرار باثمة على حرام  
 قوله ورعاياهم اي رعايا العمال والواب قوله لا تقبل منهم ومنهم حوافرته  
 قال في البحر وفي شرح المطبوعة امير كبير ادعى فشهد له عماله ودواويسد وبوالة  
 ورعاياهم لا تقبل اعقل الرمي يوحد منه ان شهادة حذامه الملازمين له ككلامه  
 العبد لولاه كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في رماها هذا بامل وقد اقيمت به مرارا  
 والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع العاوي بصيغة اصوات الحكام والوكلاء  
 على باب القصة لا تسع شهادتهم لانهم ساعدوا في انطال حق المستحق وهم ساق  
 والله تعالى اعلم قال في الهدية شهادة الحد لا يبرأ لا تقبل ان كانوا يمحضون وان كانوا  
 لا يمحضون تقبل نص في الصيرفة في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو ولا  
 لا يمحضون كذا في حواهر الاحلاطى اه بافلاص الخلاصة قوله كشهادة الماربع رب  
 الارض فاسهل لا تقبل لفساد الرمان اه ذكره عبدالر وظاهره وان كانت الشهادة لا تملق  
 بالمرارة ط قال الرحمن قبله في العنية فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه  
 المارعة الجائرة ثلاثة ان يكون الارض والبذر والقر لواحد والعمل من الاخر فيكون البذر  
 لصاحب البذر ويكون ما يأخذه العامل في مقابلة عمله فهو احيى خاص فلا تقبل  
 شهادته لمستأجره وكذا ان كان الارض والبذر لواحد والعمل والقر لآخر فيكون  
 احيى بما يأخذه من الشروط والقر مع له الله للعمل الثالث ان يكون الارض لواحد  
 والباقي لآخر فيكون الخارج رب البذر وما يأخذه رب الارض اجرة ارضه والمرار  
 مسأجر للارض بما يدفعه اصاحدها من الشروط ومن استأجر ارضا من اخر تصح  
 شهادته له ولا تصح المارعة في صر هذه الوجود الثلاثة كما حذر في بابها قوله وقيل  
 اراد بالعمال هذا ممكن في مثل عاره الكبر فانه لم يعمل الا اذا كانوا اصوا بالحق قوله  
 المحترفين اي والذين يؤخرون انفسهم للعمل فان بعض الناس من رد شهادة اهل  
 الصناعات الخبيثة فاعردت هذه المسئلة على هذا الاطهار مخالفتهم وكيف لا  
 وكسهم اطيب المكاسب كافي البحر قال الرمي قحدر ان العبرة للعدالة لا للحرمة  
 وهذا الذي يجب ان يعمل عليه ويعنى به فانما نرى بعض اصحاب الحرف الدنيئة  
 عند من الدين والغوى ما ليس عند كثير من ارباب الوضاعة واصحاب الناصب  
 وذوى المراتب ان اكرمكم عدله اتفاقا كما اه فيكون في اراد الشارح هذا القول  
 رد على من رد شهادة اهل الحرفة الخبيثة قال في الفتح واما اهل الصناعات الدنيئة  
 كالقنواقي والربال والخائلك والحجام فقبل لا تقبل والاصح انها تقبل لانه قد تولاهما



قوم صالحون فالعلم الصادح لا ياتي على ظاهر الصناعة وتمامه فيه فراجع  
 قوله وهي حرفة آياته واجداده ظاهرة انها اذا كانت حرفة لهم لا تكون دنية ولو  
 كانت دنية في ذاتها وهو خلاف ما يعطيه الكلام الآتي قوله والا فلا مروءة له اي  
 بان كان ابوه تاجرا واحترف هو الحياكة او الحلاقة وغير ذلك قوله فلا شهادة  
 له اي لا تركا به الدناءة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه يعني صاحب البحر قريبا من  
 ان صاحب الصناعة الدنيئة كالزبال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في  
 الصحيح اه قوله لما عرف في حدد العدالة قال القمستانى بعد قول النقاية ومن  
 اجنب الكبار ولم يصبر على الصغار وغلب صوابه على خطاه مانصه كان عليه  
 ان يزيد قسيدا اخر اي في تعريف العدالة وهو ان يجنب الافعال الدالة على  
 الدناءة وعدم المروءة كالبول في الطريق اه وهو يقتضي رد الشهادة ذي الصناعة  
 الردية لحرم المروءة بها وان لم تكن معصية فتأمل ط وتحقيقه ما ذكره الموقلة الآتية  
 قوله فتح لما ر في الفتح بل ذكره في البحر بصيغة يذنب حيث قال ويذنب تقييد  
 القبول بان تكون تلك الحرفة لائقة به بان تكون حرفة آياته واجداده والا فلا مروءة له  
 اذا كانت حرفة دنيئة فلا شهادة له لما عرف في حدد العدالة اه قال الرملي وعندي  
 في هذا التقييد نظر يظهر لمن نظر فتأمل اه اي بالتقييد بقوله بحرفة لائقة الخ قلت  
 ووجهه انهم جعلوا العبرة للعدالة بالحرفة فكم من ذي صناعة اتقى من ذي منصب  
 ووجاهة على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة ابيه الى ادنى منها الاقله ذات يده  
 او صوبتها عليه ولا سيما اذا علم اباها ابوه او وصيه في صغره ولم يتقن غيرها فتأمل  
 وفي حاشية ابن السعود فيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو قريبا من ان صاحب  
 الصناعة الدنيئة كالزبال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقدمناه  
 قريبا قال سيدى الوالد ويدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة ابيه الى ادنى منها  
 دليل على عدم المروءة وان كانت حرفة ابيه دنيئة فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل  
 بلا عذر تأمل اه اقول فالخاصل ان الاعتبار للعدالة ولا ينظر الى الحرفة الا اذا عدل  
 عن حرفة اياه الشريفة الى الحرفة الخسيسة اذا كان بلا داع اليه من عجز او عدم  
 انساب او قلة يد تقصره عن حرفة ابيه ولا سيما اذا كان ابوه او وصيه علم في صغره  
 هذه الحرفة الدنيئة فكبر وهو لا يعرف غيرها اما اذا كان بلا داع فبدل على رذالته  
 وعدم مروءته ومسالته وهذا مما يسقط العدالة اما لو كان انتقله لاجد هذه  
 الاعذار المذكورة فقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا  
 قوله لا تقبل من اعنى في شئ من الحقوق دين او عيشا منقولا او عقارا قهستانى  
 والله فيه ان الاداء يقتضي التميز بالاشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا يميز  
 الا المعنى الا بالنعمة فيحسب عليه التلخيص من الخصم اذا النعمة تشبه النعم ولو قضى  
 صح اي قاض ولو حشيا كما يعيده اطلاقه او يحتمل على قاض يرى قبولها كما لكي ط

قوله مآلو غنى بعد الاداء لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لان قيام اهليتها  
 شرطا وقت القضاء ليس ورتاجه عنده قوله وما جاز بالسماع اى كالسب والموت  
 وما تجوز الشهادة عليه بالثبوت والتسامع كما في الخلاصة قوله خلافا للثاني اى فيما  
 لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع كما في فتح القدير وزفر وهو مروى  
 عن الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة قتال وقوله اظهر لكن رده  
 في العقوبة بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهره واما قوله بالثاني وهو مروى  
 عن الامام ايضا قال في البحر واختاره في الخلاصة ورده الى ما في لیس في الخلاصة  
 ما يقتضى ترجحه واختياره ثم قال ط وجرم به في النصاب من غير ذكر خلاف  
 كما في الجموى اه اقول وهو ترجيح له لكن صرا في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب  
 لم يتعرض لحكاية الخلاف وفي حاشية الخيال على التبع عند قوله ويدخل تحته  
 ما كان طريقه السماع خلافا لابي يوسف كما في فتح القدير اقول عبارة فتح القدير  
 وقال ابو يوسف تجوز فيها طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصيرا  
 وقت التحمل اعنى عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه وبعد انتهى اقول فحق العبارة  
 خلافا لابي يوسف فيما طريقه السماع اولا وزفر فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح  
 شيخه في ذلك فان هذه عبارته حرفا بحرف ولا يخفى ما فيها من اهم اختصاين  
 مذهب ابي يوسف بما طريقه السماع وليس كذلك وفي التبع وقد في الذخيرة قول  
 ابي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار اما في المتقول فاجمع علماؤنا انها  
 لا تقبل اقول وفي الحاقين وقال في العون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة وفي غير  
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالثبوت والتسامع اما في خلافة  
 تقبل شهادة الاعمى بلا خلاف اه وهذا مخالف لما في اكثر الكتب من انه لا تقبل شهادة  
 عند ابي حنيفة ومحمد فيما طريقه السماع اولا فارجع الى الشروح والتقاوى ان شئت قال  
 في صدر الشريعة في مسألة الاعمى بعد الاداء قبل القضاء خلافا لابي يوسف وقوله  
 اظهر قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان الاعمى اذا لم يكن مانعا عن الاداء اذا التحمل بصيرا  
 عند ابي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد ادائه بصيرا يكون في غابة الظهور  
 عندها لانه لا تأثير في نفس قضاء القاضي للعمى العارص للشاهد بعد ادائه  
 شهادته انتهى قوله مطلقا سواء كان فيما يجري فيه التسامع ام لا وفي البحر  
 ولا تقبل شهادته سواء كانت بالاشارة او بالكتابة قوله بالاول لان في الاعمى انما  
 تتحقق التهمة في نسبه وهنا تتحقق في نسبة وغيرها من قدر الشهود به وامور اجر  
 كذا في التبع ولانه لا عبارة له اصلا بخلاف الاعمى وفي البسوط انه باجماع الفقهاء  
 لان لفظة الشهادة لا تتحقق وبتمام الكلام على ذلك في التبع ~~في~~ تنبيه ~~في~~ نصوا  
 على ان نعمة السماع اى السمع افضل من نعمة البصر لعموم منفعتها فانه يدرك من كل

الجهات بخلاف البصر ولأنه لا ناس في مجالسة آخرس بخلاف الاعبى ولأنه يدرك  
 التكليف الشرعية بخلافه ط قوله ومرتد لان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية له  
 على احده فلا تقبل شهادته ولو على كافر او مرتد مثله في الاصح كما قدمناه موضحا  
 قوله وعلوك ولو مكاتبا او مدبرا او ام ولد اذ لا ولاية له على نفسه كالصبي فعلى  
 غيره اولى قال في الحواشي السعدية الوكالة ولاية كما يعلم من اوائل عزل الوكيل والعبد  
 محجورا كان او مأذونا يجوز وكالته فتأمل في جوابه اه قال سيدي الوالد ومثله توكل  
 صبي بعقل وقد يقال ولايتهما في الوكالة غير اصلية تأمل قوله او مبعضا اشار بهذا  
 الى ان المراد من المملوك من فيه رقب والا فالمملوك لا يتناول المكاتب والمبعض قال سيدي  
 الوالد والمعتق في المرض كالمكاتب في زمن السعاية عند ابي حنيفة وعندهما حر  
 مديون ~~في تلبيهات~~ كومات عن عم وامتين وعبدان فاعتقهما الم فشهدا بينة احديهما  
 بعينها للميت اى انه اقر بها في صحته لم تقبل عنده لان في قبولها ابتداء بطلانها  
 انتهاء لان معتق البعض ككاتب لا تقبل شهادته عنده لاعتقدهما لانه حر مديون  
 ولو شهد ان الثانية اخت الميت قبل الشهادة الاولى او بعدها او معها لا تقبل بالاجماع لانا  
 اوقبلنا لصارت عصابة مع البنت فيخرج العلم عن الورثة بجر من المحيط اقول هذا  
 ظاهر عند وجود الشهادتين واما عند سبق شهادة الاخت فاعلة فيها هي علة  
 البتية فتفقه وفي المحيط مات عن اخ لا يعلم له وارث غيره فقال عبدان من رفيق  
 الميت انه اعتقنا في صحته وان هذا الاخر ابد فصدقتهما الاخ في ذلك لا تقبل  
 في دعوى الاعتاق لانه اقر بانه لملك له فيهما بل هما عبدان للاخر لاقرار الاخ انه  
 وارث دونه فتبطل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الاخر اني جاز شهادتهما وثبت  
 نسبهما ويسميان في نصف قيمتهما لانه اقر ان حقه في نصف الميراث فصح بالعق  
 لانه لا يتجزأ عندهما الا ان المعتق في عبد مشترك فحجب السماية للشريك الساكت  
 واقول عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتقان كما قال غيران شهادتهما بالبتية لم تقبل  
 لان معتق البعض لا تقبل شهادته فتفقه ~~في فائدة~~ ~~في~~ فائدة قضى بشهادة فظهر واعبيد اثنين  
 بطلانه فلو قضى بوكالة بينة واخذ ما على الناس من الديون ثم وجدوا عبدا لم تبرا  
 الغرماء ولو كان بمثله في وصاية برؤا لان قبضه باذن القاضي وان لم يثبت الایضاء  
 كاذنه لهم في الدفع الى امية بخلاف الوكالة اذ لا يملك الاذن لغيره في دفع دين المحي  
 لغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من تولية شخص نظرا ووقف فيتصرف  
 فيه تصرف مثله من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر انه بغير شرط الواقف  
 او ان انهاء باطل ينبغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصي فليأمل  
 قلت وتقدم في الوقف ما يؤيده اه قوله وصبي مطلقا لعدم الولاية كالمملوك وقدما  
 ان الصبي اذا بلغ فاشهد فشهد فانه لا بد من التزكية وكذا الكافر اذا اسلم وان

الكافر اما عدل في كثره لشهادة ثم اتم فتبين منه يكتفي بالتعديل الاول وان اخرج  
 بين الصبي والكافر وهو ان الكافر كان له شهادة مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي  
 قوله ومقتل من محمدي ورجل تجمى سوام قوام مقتل يغشى عليه ان يلقن فيما اخذ به  
 قل هنا شر من القاسق في الشهادة ومن ابي يوسف انه قل ان ازده شهادة اقوام نرجوا  
 شفاعتهم يوم القيامة معان شهادة العقل وامثاله لا تقبل وان كان عدلا صالحا نازحا في  
 وفي البحر ومن ابي يوسف اجيز شهادة العقل ولا يجز تعديل لان التعديل يحتاج فيه  
 الى الرأي والتدبير والعقل لا يستغنى في ذلك اه وفي مؤيد زاده ومن اشتد غلبه  
 لا تقبل شهادته قوله ويحتمل الا في حال صحته اي وقت كونه صاحبا فان في الحيط  
 ومن يحتمل ساعة وبه في اخرى وشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الاعذار وقد  
 بعض مشايخنا بجوته يوم او يومين فاذا شهد بدمهما وكان صاحبيا تقبل اه وقد  
 علم ان قوله في حال صحته استثناء من يحتمل قوله الا ان يتحتمل اي الملوك  
 والصبي قوله والخبر اما عدل عن قول حافظ الدين والعصر لان التحمل بالضبط  
 وهو اما يحصل بالتمييز اذ لا ضبط قبله قال فخر الاسلام ان الصبي اول حاله  
 كالجنون بهي اذا كان صديقا العقل والتمييز واما اذا عقل فهو والمعتوه العاقل سواء  
 في كل الاحكام افاده المصنف قوله وادبا في خبر الحربة اي النافذة فلو اعتق عليه  
 في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بغير  
 قوله كافر في قوله وعتق لعنه قوله وبعد اللوغ لان الصبي والرقق والملوك  
 اهل للتحمل لان التحمل بالشهادة والجماع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما  
 لا يتأخران ذلك وهما اهل عند الاداء والمطلق فمثل ما اذا لم يوجد الا بعد الاهلية  
 واداءها قبلها فردت ثم زالت الهلة فاداءها ثانيا قوله وكذا بعد ابصار اي بشرط  
 ان يتحمل وهو بصير ايضا بان كان بصيرا فحمل ثم عي ثم ابصر فادى فافهم قوله  
 سيدي الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا تحمل اعنى وادى بصيرا امها تقبل  
 وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فعين ما قاله سيدي الوالد قوله  
 واسلام قال في البحر واثار ان الكافر اذا تحملها على مسلم ثم اسلم فاداهها تقبل كما في الفتح  
 التقدير قوله وتوبة فسق اي بان تحمل فاسقا فادى بعد توبة فلها تقبل  
 والصحيح ان تقدير المدة في التوبة مفقود الى رأى المعدل والقاضي كما قدمناه  
 واحترز بتوبة الفسق عن توبة التثب كما يأتي قريبا قوله ومطلق زوجة يعني  
 اذا تحمل وهو زوج وادى بعد زوال الزوجية حقيقة وحكما اي ان لم يكن حكم بردها  
 لما يأتي قريبا قوله وفي البحر اي عن الخلاصة قوله برده اي الشاهد قوله  
 يشهد بها اي بذلك الحادثة اما في غيرها فلا مانع قوله لم تقبل اي الشهادة قوله  
 الاربعه الخ فعلى هنا لا تقبل شهادة الزوج والاجبر والعقل والمنهم والقاسق بعده

رديها اه بحر وفيه ايضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين المردود لثمة وبين المردود  
 لشبهة فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه استار  
 في التوازل اه واطلق عدم القبول فحمل ولو من قاض اخر قال الويرى من رد الحاكم  
 شهادته في حادثة لا يجوز لحاكم اخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتقده عدلا قال  
 سيدي الوالد اما ماسوى الاعمى فظاهر لان شهادتهم ليست شهادة واما الاعمى  
 فليست الفرق بينه وبين احد الزوجين ثم رأيت في الشرع بلالية استشكل قبول  
 شهادة الاعمى اه وبأنى قريبا ان شاء الله تعالى قوله عبد الخ وجه القبول فيما بعد  
 ارد ان المردود اولا ليس بشهادة بخلاف الفاسق اذا ردت شهادته واحدا الزوجين  
 اذا ردت شهادته ثم شهد لا تقبل لان المردود اولا شهادة فيكون في نقضها بعد  
 نقض قضاء قد امضى بالاجتهاد قوله واعمى يحمل على ما اذا تحمل بصيرا وادى  
 كذلك وقد نخلل العمى بينهما وعليه يحمل قوله وكذا بعد ابصار السابق كما  
 نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله وادخل الكمال مع انه صرح  
 في صدر عبارته بخلافه ومثله في التارخانية والجوهرية والبدائع قال في خزانة  
 المفتين ومن ردت شهادته لعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال  
 الخامسة اذا تحمل المملوك شهادة لمولاه فلم يؤد حتى عتق ثم شهد بها تقبل وكذا  
 الزوج اذا ابان امراته ثم شهد لها جاز فظاهر جعله من المستثبات يؤيد كلام  
 الكمال وتصويره لابسا عنه لانه قال لم يؤد حتى عتق فليس فيه انها ردت لذلك ثم  
 شهد بها وقال اذا ابان امراته ثم شهد لها ولم يرد انها ردت قبل الابانة كانه ذكر  
 تصويره قريبا عن الجوهرية والبدائع ان شاء الله تعالى فتأمل قوله سهولان الزوج له  
 شهادة وقد حكم بردها بخلاف العبد ونحوه تأمل والعجب انه ذكر اولانها لا تقبل  
 كما وردت لنسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ فذكر احد الزوجين مع من يقبل  
 فالظاهر انه سبق فلم يخالفه صدر كلامه ولما صرح به في التارخانية والخلاصة  
 لا تقبل الا في اربعة ولا في الجوهرية اذا شهد الزوج الحر زوجته فردت ثم ابانها  
 وتزوجت غيره ثم شهد لها بتلك الشهادة لم تقبل لجواز ان يكون توصل بطلاقها  
 الى جميع شهادته وكذا اذا شهدت لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له اه ولما في البدائع  
 لو شهد الفاسق فردت او احد الزوجين لصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والبيئونة لا تقبل  
 ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بعينها  
 تقبل ووجد الفرق ان الفاسق والزوج لهما شهادة في الجملة فاذا ردت  
 لا تقبل بعد بخلاف الصبي والعبد والكافر اذا لاشهادة لهم اصلا اه وكذا  
 في الشرع بلالية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبد في النكاح فردت ثم  
 شهد له بذلك بعد العتق لم يجوز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او المكاتب اذا  
 شهد فردت ثم شهدا بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان

قاضي القضاة به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليك تخرج المسائل ان الردود لو كان  
شهادة لا يجوز بعد ذلك ايما ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه  
ولكن يشكل عليه شهادة الاعمي اذ لو قضى بها جاز فهي شهادة وقد حكم بقبولها  
يزوال العمي قوله ويجزود في قتيق اي بسببه وقد به لان الرد في غيره القسقي  
وقد ارتفع بالتوبة واما فيه فلان عدم قبول شهادتهم من تمام الحد والحد لا يزول  
بالتوبة واثاره الى ان الشهادة لا رد بالقذف وبديل بالحد قوله تمام الحد لا ينسقط  
شهادته فانه يضرب تمام الحد لان الحد لا يتجزى فادونه لا يكون حدا وهو صريح  
المسوط لان الحدود من ضرب الحد اي تمام لان مادونه يكون تميزا غير مسقط لها  
وهو ظاهر الرواية قوله وقيل بالاكثر كاهو رواية وقد علمت ان ظاهر الرواية تمامه  
واختاره في المحيط لان المطلق يحمل على الكمال وفي رواية ولو بسوط كما في الشرح ولا  
فرق في عدم اتمامه بين ان يكون ضرب ناقصا او فرقا اتمامه لانه ليس بعد حجب  
قوله وان تاب ان وصليته اي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب قوله تكذيب  
نفسه الباء للسببية اي بسبب التكذيب توبة لصحة الشهادة تكذيبه نفسه لان تكذيبه  
ناشي عن كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب توبة لصحة الشهادة  
ويمكن ان تكون الباء للتصوير وبؤيده ما في الشرح لانه فراجعتها وبامل قوله  
لان الرد اي رد شهادة الحدود في القذف قوله من تمام الحد بالنص وهو قوله تعالى  
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ووجد الاستدلال ان الله تعالى نص على الابد وهو بالانهاية  
والتخصيص عليه يتاخر القبول في وقت ما وان معنى قوله لهم المحدودين في القذف  
وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولانه يعني رد الشهادة من تمام الحد  
لكونه مانعا عن القذف كالحل والحد وهو الاصل فبقى بعد التوبة لعدم سقوطها  
فكذا تنته اعتبارا له بالاصل كما في العناية وفي المعنى على الهداية وانما كان رد الشهادة  
من تمام الحد اي ليكون تمام الحد مانعا اي عن القذف لكونه زاجرا لانه يولم قلبه  
كالحل يولم بدنه ولان المقصود رفع العار عن المقذوف وذلك في اهدار قول القاذف  
اظهر لانه بالقذف اذى قلبه فجزاؤه ان لا تقبل شهادته لانه فعل لسببه وفاقا لخر عتبه  
فيكون من تمام الحد فيبقى اي الرد بعد التوبة كاصله اي كاصل الحد اعتبارا بالاصل  
اه قوله والاستثناء منصرف لما يليه اي قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله  
واولئك هم الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ايما بخلاف آية المحار بين فان قوله  
تعالى الا الذين تابوا راجع الى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لانه لو رجع اليه لما قيد  
الاستثناء بقيل القدرة لان التوبة نافعة مطلقا فاعادة القيد به سقوط الحد فيه وقال شافعي  
ومالك واحمد تقبل قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون الا الذين  
تابوا فان الاستثناء اذا تعجب بجلا بعضها معطوف على البعض يتصرف الى الكل

يقول القائل امر أنه طالق وعبد، حر وعليد حجة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء  
 ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا افتراء على عبد من عبيد الله تعالى والافتراء  
 على الله تعالى وهو الكفر لا يوجب رد الشهادة على التأيد بل اذا اسلم يقبل فهذا  
 اولى ولنسب ان قوله تعالى ولا تتسلوا لهم شهادة ابدا معطوف على قوله فاجلدوهم  
 والعطوف للاشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة ولا نسلم  
 ان الاستثناء في الآية يعقب جملا بعضها معطوف على بعض بل يعقب جملة منقطعة  
 عن جمل بعضها معطوف على بعض لانه يعقب جملة اولئك هم الفاسقون وهي جملة  
 مستأنفة لان ما قبلها امر ونهي فلم يحسن عطفها عليه بخلاف المثال فان الجمل كلها  
 فيه انشائية معطوفة فيتوقف كلها على اخرها حتى اذا وجد الغير في الاخير تغير  
 الكل والقياس على الكفر بمتنع لفقد سرطه وهو ان لا يكون في الفرع نص يمكن  
 العمل به وههنا نص وهو التأيد سمي وفي العناية ولا يمكن صرف الاستثناء الى  
 الجميع لانه منصرف الى ما قبله وهو قوله تعالى واولئك هم الفاسقون وهو ليس  
 بمعطوف على ما قبله لان ما قبله طلي وهو اخباري فان قلت فاجعله بمعنى الطلب  
 ليصح كما في قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت يا بابه ضمير الفصل فانه يفيد حصر  
 احد المستدين في الاخر وهو يؤكدا الاخبارية سلمناه لكن يلزم جعل الكلمات المتعددة  
 كالكلمة الواحدة وهو خلاف الاصل سلمناه لكنه كان اذ ذاك جزاء فلا يرتفع بالتوبة  
 كاصل الحد وهو تاقض ظاهر سلمناه لكنه كان ابدا مجازا عن مدة غير متطاولة  
 وليس بمعهود سلمناه لكن جعله ليس باولى من جعل الاستثناء منقطعا بل جعله  
 منقطعا اولى دفعا للمحدورات وتام الصور على هذا البحث يقتضي مطالعة تقريرنا  
 في تقريرنا في الاستدلالات الفاسدة اه قوله الا ان يحد كافرا في القذف فيسلم فتقبل  
 لان للكافر شهادة فكان ردها من تمام الحد وبالاسلام حدثت شهادة اخرى فتقبل  
 على المسلمين والذميين قوله بعد الاسلام قال في الجبر وضع هذه المسئلة يدل على  
 الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيئا من الحدود قال الشيخ عمر قاري الهداية  
 اذا سرق الذمي اوزني ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة المسلمين لا يدراء  
 عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انتهى وينبغي ان يقال  
 كذلك في حد القذف وفي التهمة من كتاب السير ان الذمي اذا وجب التعذير عليه فاسلم  
 لم يسقط عنه ولم ارحكم الصبي اذا وجب التعذير عليه للتأديب فبلغ ونقل الفخر الرازي  
 عن الشافعية سقوطه لجره بالبلوغ ومقتضى ما في التهمة انه لا يسقط الا ان يوجد نقل  
 صريح اه قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المص انه اسلم بعدما  
 ضرب تمام الحد فلو اسلم بعد ما ضرب بعضه فضرب الباقي بعد اسلامه ففيه ثلاث  
 روايات في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التأيد فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل

ان صرب الاكثر بعد اسلامه وفي رواية تسفل ولو سوط محمد بن السراج اي لانه لم يورد  
 في حقه ما يرد به شهادته التي يعمل به في كرهه ولا التي تعمل به في اسلامه لانه  
 في حال كرهه لم يعم عليه تمام الحد ولا ترد الشهادة الا بذلك في الاسلام لم يعم عليه  
 تمام ابعسا ولم ينسقط شهادته قوله بخلاف عده حد حتى لم يقل لانه لا شهادة للعبد اصلا  
 في حال رقه فتوقف الرد على حدوثها فاذا حدث كان رد شهادته بعد العق من تمام الحد  
 والعرق به وبين الكافر هو ان الكافر في حال كرهه له شهادة فاذا جدد الشك في رقه طلت تلك  
 الشهادة فاذا اسلم فقد اسعدا بالاسلام بعد الحد شهادة فلم يعلمها رد بخلاف العبد اذا حد  
 ثم اعق حيث لا تسفل شهادته لانه لم يكن له شهادة على احدثات الجلد فلم يتم الرد  
 الا بعد الاعتاق قوله على ربا اي المدفوف قوله او اثنين او رجل وامرأتين مع  
 قوله كما لو رهن قل الحد بحر وبصه لانه لو اقام اربعة بعد ما حد على اية في  
 قلت شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو اقامها هل لم يحد فكذا لا ترد شهادته  
 وايضا قيد موله على انه ربي لانه لو اقام بينة على اقرار المدفوف بالربا لا يشترط ان  
 يكونوا اربعة لما في فتح الهدير من باب حد العذف فان شهد رجلان او رجل وامرأتان  
 على اقرار المدفوف بالربا يدره الحد عن القاذي لان الثالث باليد كالثبات بالمعاينة الخ  
 فكذا اذا اقام رجلين بعد حده على اقراره بالربا تعود شهادته كما لا يخفى ثم اعلم ان الصبر  
 في قوله لهم عندنا طائفة الى المحدثين وجد الشافعي الى القاذيين العاشرين من  
 الاثبات كما ذكره البحر الراري فلو لم يحد تغفل شهادته عندنا خلافا له واوقف رجلان  
 ثم شهد مع ثلاثة على انه ربي فان كان حد لم يحد المشهود عليه وان لم يحد القاذي  
 يحد المشهود عليه كذا في الترمذي اه قوله العاسق اذا تاب تغفل شهادته قدما  
 ان العاسق اذا تاب لا تغفل شهادته عالم بعض عليه زمان يطهر اثر التوبة  
 عليه وان نعصم قدر ذلك لسد انشهر وبعضهم حذر نسبة وان الصحيح انه  
 معوص الى رأى القاسي والمعدل وراجعه قوله والمعروف بالكذب أي المشهور  
 به فلا تغفل شهادته فاه لا يعرف صدقه من توبته بخلاف العاسق اذا تاب عن  
 سائر انواع العسق فان شهادته تغفل بحرص الداع قوله وشاهد الرواح قال ط صنع  
 بقصى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقصرت عليه على الاولين طو قال وفي الملقط وساق  
 العساة لكان اول اه اقول نعم ذكره في البحر في هذا الباب عند قول الكثر ومن لم  
 نصيرة ان احب الكبار وقدما عبارته في هذا الباب صد قوله ومن ارتك كبيرة  
 سقطت عدالة قوله لو عد لا تغفل ابدا لانه لا تعرف توبته ولا تعتمد تحذاته اي  
 من غير صرب مدة كما في البحر عن الخلاصة قيل قوله والافلع وفي الحامية المعروف  
 بالعدالة اذا شهد وورص اي يوسف اه لا تغفل شهادته ابدا لانه لا تعرف  
 توبته وقيد بالعدل لان غير العدل اذا شهد وورث ثم تاب تغفل توبته كما قدما قوله



لكن سيجي ترجيح قبولها اى قيل باب الرجوع عن الشهادة قال فى الحانية تقبل  
 وعليه الاعتماد وجعل الاول رواية عن الثاني وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه  
 الاعتماد وكلام الشارح فيما يأتى اى قيل باب الرجوع عن الشهادة صريح فى ان  
 الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل قوله ومسجون ولو تعدد ولذا عبر  
 فى الدرر يشهد بعضهم على بعض والتعليل يفيد انه قال فى المنع يعنى اذا حدث بين  
 اهل السجن حادثة فى السجن واراد بعضهم ان يشهد فى تلك الحادثة لم تقبل لكونهم  
 متهمين كذا فى الجامع الكبير ومثله فى البرازية اه قوله وكذا لا تقبل شهادة  
 الصبيان ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى يفيد انها لا تقبل شهادة البالغ  
 الذى حضر الملاعب لنفسه بالحضور قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن لان  
 العدل لا يحضر السجن والبالغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام  
 النساء والشرع شرع لذلك طريقا اخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وعما  
 يستحق به الدخول فى السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير  
 مضافا اليهم لالى الشرع اه وقد تقدم الكلام على انه قد يسجن الشخص من  
 غير جرم والمنع انما يظهر فى حق المسجون والنساء فى الحمام لافى الصبيان لعدم  
 تكليفهم ذكر فى اجارة المنع معزيا الى المبسوط ان عندا كثر العلماء والمجتهدين  
 لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء للحاجة اليها خصوصا فى الديار الباردة وما روى  
 من منعهم محمول على دخولهم مكشوفات العورة وقال المقدسى وهو الصحيح قوله  
 صغرى وشربلالية ما فى الشربلالية نقله عن الصغرى فالاولى شربلالية عن الصغرى  
 قال فى جامع الفتاوى وقيل فى كل ذلك يقبل والاصح الاول كما فى القنينة اه  
 قوله تقل شهادة النساء وحدهن قدم فى الوقف ان القاضى لا يضى قضاء قاض  
 اخر بشهادة النساء وحدهن فى شجاج الحمام ساجانى وحله سيدى الوالد  
 على القصاص بالشجاج قوله فى القتل فلا تقبل فى نحو الاموال والشجاج  
 قوله يحكم الدية الاوضح فى حكم الدية وهو متعلق بتقبل اى فى ثبوت القصاص  
 فانه لا يثبت بالنساء وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتهن بالعمد ط قوله المعلم  
 رولو غير قرآن قوله والزوجة زوجها وهولها اى ولو كانت الزوجة امه لقوله  
 عليه الصلاة والسلام لا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجها  
 ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته ولا السيد لعبده ولا الشريك لسريكه ولا الاجير لمن  
 استأجره كما فى الفتح مرفوعا من رواية الخصاصى ومن قول شريح وسأفه بسنده ولان  
 المنافع بين هؤلاء متصلة ولهذا لا يجوز اداء بعضهم الزكاة الى بعض فتكون شهادته  
 لنفسه من وجه فلا تقبل قيل ما فائدة قوله اسيد فانه العبد لاشهادته له فى حق احد  
 واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد فانه عليه الصلاة والسلام لما عد مواضع

التهمة ذكر العبد مع السيد فكأنه قال لو قبلت شهادة السيد في موضع من المواضع على سبيل الفرص لم تقبل في حق سيده قوله وجاز عليها أي وعليه قوله إلا في مسألتين في الإشباه وفي البحر أيضا الأولى قذفها الزوج ثم شهد عليها بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لأنه يدفع المعان عن نفيد الثانية شهد الزوج وأخرباها اقترت بالرق لعان وهو يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي أنا اذنت لها في نكاحه إلا إذا كان دفع لها المهر بائن المولى كذا في النوازل بحر وكان وجهه أن أقدمه على نكاحها وتسليمها المهر مناف لشهادته إذا لم يعترف المدعي بأذنه بالنكاح ويقض المهر قال في البحر ثم اعلم أن من لا تقبل شهادته له لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لأمه وإن خلا ولا لفرعه وإن سفل ولو وكل من ذكرنا كما في قضائه بنفسه كما في البرازية ومنها أيضا اختص رجلا من القاضين وكل أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته له قضى القاضي لهذا الوكيل لا يجوز وإن قضى عليه يجوز وفي الحزاة وكذا لو كان ولده وصيا قضى له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجوز قضاؤه في أمر اليتيم ولو كان القاضي وكيلًا لم يجوز قضاؤه ولو كله ونمامه فيها راه قوله ولو شهد لها ثم تزوجها أي قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن اجبرتم صار اجبرا قبل أن يقضى بها تأخر خاتبة قال ط وانظر مالو طلفها وانقضت عدتها والمسئلة بحالها هل يقضى بها والمناسب للمؤلف زيادة مسئلة أخرى يزيد الفرع بها وضوحا وهي أنه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد الحاكم شهادته حتى طلقها بآئنا وانقضت عدتها فإنه تنفذ شهادته كما في الخائنة اه قوله فلم منع الزوجة ولو الحكمة كما في المعتدة لكن الذي يعلم مما ذكره منع الزوجة عند القضاء وأما منعها عند التحمل أو الأداء فلا يعلم مما ذكر فلا بد من ضخمة ما ذكره في المنع عن البرازية لو تحملها حال نكاحها ثم ابنتها وشهد لها أي بعد انقضاء عدتها تقبل وما قدمناه في المسئلة السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهد لامرأته وهو عدل الخ قوله لا تحمل أي لا يمنع الزوجة عن التحمل فلو تحمل أحدهما حال الزوجة وادى بعد انقضاء العدة يجوز قوله وأداء كما في المسئلة المنقولة عن الخائنة قال الرحقي وهو معطوف على القضاء أي يمنع الزوجة عند القضاء أو الأداء لا عند التحمل فلو تحملت في النكاح أو الأداء وادى بعد ما جاز كتحمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا أدواهما للشهادة في حال قيام الزوجة أو العدة وهذا هو المتفرع على عبارة الخائنة حيث قال ثم تزوجها بطلت أي لا يقضى بها بعد أدائها قبل الزوجة كما لا يصح الأداء حال قيام الزوجة اه وهو مخالف لما قدمناه عن الخائنة من نقاذ شهادة العدل لزوجة حال الزوجة إذا ابنتها وانقضت عدتها قبل رد الحاكم شهادته وهو الموافق لظاهر عبارة البين لأن الظاهر عطف قوله أو أداء على قوله لا تحمل من غير تكلف لما قاله

الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مانعة عند التحمل وعند الاداء الا ان يشهد  
لما قاله الرحق نقل فتأمل قال في البحر والخاص انه لابد من انتفاء التهمة وقت القضاء  
واما في بلب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع فلو وهب  
لاجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كما سألني وفي باب اقرار المريض الاعتبار  
لكونها زوجة وقت الاقرار فلو اقر لا جنية ثم نكحها ومات وهي زوجته صح وفي باب  
الوصية الاعتبار لكونها زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اه قوله والفرع لاصله  
ولو كان فرعا من وجد كولد الملاعة لا تقبل شهادته لاصله او هو له او فروعه لشبوت  
نسبه من وجهه بدليل صحة دعوته منه وعدمها من غيره وتحريم مناكلته ووضع الزكاة  
في ذوات الارث ولا نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع احد المؤمنين وقد ولدا في ملكه  
واعتقه المشتري فشهدا بابعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبهما وانتقض البيع والعق  
والقضاء ويرد ما قبض او مثله ان هلك الاستناد لتحول العقد وان كان القضاء قصاصا  
في طرف او نفس فارشه عليه دون العاقلة وتماه في تلخيص الجامع من باب شهادة ولد  
الملاعة ولا تقبل شهادة ولد ام الولد المنى من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة  
المنى بالعمان كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير يجوز شهادته لابنه رضاعا وفي خزائن  
الاكمل شهد ابنه ان الطالب ابرا اباهما واحتال بدينه على فلان لم يجز اذا كان  
الطالب منكرا وان كان المال على غير ابيهما فشهدوا ان الطالب احال به اباهما  
والطالب ينكر والمطلوب يدعي البراء والحوالة جازت انتهى وفي المحيط البرهاني اذا  
شهدا على فعل ابيهما فعلا ملزما لا تقبل اذا كان للاب منفعة اتفاقا والا فعلى  
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كلك فلان فانت حر فادعى فلان انه  
كلك وشهد ابنه به لم تقبل عندهما وكذا ان علق عتقه بدخوله الدار ولو انكر الاب  
جازت شهادتهما وكذا الحكم في كل شيء كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع  
وان شهدا ابنا الوكيل على عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل  
والوكيل بالامر والعقد وهو على وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضي بالتصادق  
لابلشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل ولا يقضى بسى الا في الخلع فانه يقضى  
بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند محمد يقضى بالعقد لا بعقد  
ترجع حقوقه الى العاقد كالبيع الثاني ان ينكر الوكيل والموكل فان جحد الخصم لا تقبل  
والا تقبل اتفاقا الثالث ان يقر الوكيل بهما ويحجد الموكل العقد فقط فان ادعاه  
الخصم يقضى بالعقد كلها الا النكاح على قول ابي حنيفة وتماهها فيه قوله  
وان علا بكده وجد جده الى ما لانهاية سواء كان جده لايه اولاده قوله الا اذا شهد  
الجدا لم يحل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس اذا جحد اصل لافرع وانت خير بان هذه  
ليست من جزئيات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وح فلا يحل له بعد قوله

وبالعكس وقياسه ها ان يقال الا اذا شهد ابن الابن على ابيه لحد، وهذا منع فيه  
صاحب الاشياء ابن الشحنة كما نقله عند في التبع وبظهر لك يانه قريبا ثم ان صاحب  
المخط جعل ذلك في صورة مخصوصة وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فادعت  
انه من روحها هذا وحيد الروح ذلك وشهد ابوه واسه على اقرار الروح انه ولده  
من هذه المرأة تفعل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومثله في الخاية اقول وتنفق  
حارثها ولو شهد ابو المرأة وجدها على اقرار الروح بذلك لاتقبل شهادتهما لانهما  
يشهدان لولدهما ولو ادعى الروح ذلك والمرأة تنحيد فشهد عليها ابوها انها ولدت  
واقرت بذلك احلفت فيه الرواية قال في الاصل لاتقبل شهادتهما في رواية هشام  
وتقبل في رواية ابي سليمان واداشهذه الرجل لاس اسه على اسه حارث شهادته  
استهت وتقبلها في التار حاسة بحروفها ووجه الاول انها شهادة على الاس للمرأة  
صريحا بحجود، وادعائها وفي الثانية بالعكس واصول في الاول بعضي اصول  
في الثالثة وترجع رواه ابي سليمان ادلما في بصره ولم يصر الولد المحمود ابن ابن  
الابعد الشهادة في المستلين وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والسب في القول وفي التبع  
عن شرح العلامة عبد الله نقلا عن الخاية القول مطلقا من غير تقييد بحق قال  
المصنف واهل وجه القول ان اقامه على الشهادة على ولده وهو اعز عليه من ابنة  
دليل على صدق قضي التهمة التي ردت لاحطها الشهادة وهذا خلاف ما مشي عليه  
صاحب البحر من انه مقد بشهادة الاب على اقرار ابنته سواء ولده في الاموال ونقله  
فله انها لاتقبل وحله على انها في عمر مثله المخط المدكورة وتعقب المصنف  
كلامه بكلام ابن الشحنة ونص قاضي حان فيمن لاتقبل شهادته للتهمة  
واداشهذه الرجل لاس اسه على اسه حارث شهادته كما كرم اه قال الشلبي في فتاويه  
سئلت عما لو شهدت الام لاسها على بنت لها اخرى هل تقبل شهادتها حاجت عما  
حاصله ان شهادة الام على احدي البنين وان كانت مقولة لكن لما نعمت الشهادة  
للأخرى ردت فلا تقبل شهادتهما التهمة والله الموفق وبشهادة لما يجب به قول الزبلي  
رحم الله تعالى في كتاب الكاح ولو تزوجها بشهادة اشهما ثم تحاددا لاتقبل مطلقا  
لانهما يشهدان امر المكر منها اه ثم احاب عن سؤال اخر بما صد شهادة الاب  
على ولده لابنه غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول وبظهر لي اعتماد عدم القول  
ايضا لانه معطوف المتون فامل قوله قال اي صاحب الاشياء قوله الا اذا شهد  
على ابيه لانه في مال لاطلاق ادعاه عليه كما في سور الادهان والحصار  
معربا عاوى شمس الأئمة الاور جدي من ان الام وان ادعت الطلاق تفعل شهادتهما  
وهو الاصح لان دعواها لتوفان الشهادة تفعل حصة من غير دعواها ادصار وجود دعواها  
وعندها سواء ط قوله وثو بطلاق ضررتها لانها شهادة لانه قوله والام  
في كاحه الواو الحال ووجهه الشريف الحموي ان فيه جر مع الام واحذ السيد

ابو السعود من كلام الاوزجندی السابق ان القبول هنا اولى لان الام لم تدع والشهادة  
 في الطلاق مقبولة حسبة قال في الجرد ذكر في التفتا من الفصل الرابع رجل شهد  
 عليه بنوه انه طلق امهم ثلاثا وهو محجود فان كانت الام تدعى فالشهادة باطلة وان كانت  
 محجودا فالشهادة جارية لانها اذا كانت تدعى فمهم يشهدون لامهم لانهم يصدقون  
 الام فيما تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها واما اذا كانت  
 محجودا فيشهدون على امهم لانهم يكذبونها فيما محجودا ويطلبون عليها ما استحققت  
 من الحقوق على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة عود بضعها  
 الى ملكها فذلك منفعة محجودة يشوبها مضرة فلا تمنع قبول الشهادة اه وهذه  
 من مسائل الجامع الكبير واورد عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بمحق الله تعالى  
 فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم اشتراطها واجيب بان مع كونه حقا لله تعالى  
 فهو حقها ايضا فان شدة ط الدعوى للاول واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول  
 الثاني علامهما وفي المحيط البرهاني معني الى فتاوى شمس الاسلام الاوزجندی  
 ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما قال وهو الاصح لان دعواها لغو قال مولانا  
 وعندى انما ذكره في الجامع اصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل ذكرها ابن  
 وهبان في شرحه الاولى شهدا ان امرأة ابنيهما ارتكبت وهي تنكر فان كانت امهما حية  
 لم تقبل ادعت او انكرت لا تتفاهما والافان ادعى الاب لم تقبل والاقبلت الثانية طلق  
 امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهد ابناء انه طلقها في المدة الاولى ثلاثا ثم تزوجها  
 بالايجل فان كان الاب يدعى لا تقبل والاقبل الثالثة شهد ابناء على الاب انه خلع امرأته  
 على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بها اولوا والاقبل ادعت اولوا الرابعة  
 شهدا انها الجارية الحرة ان مولاهما احقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل  
 والاقبل وان شهد ابناء المولى وهو يدعى لم تقبل وعنت لاقاراه بغير شيء والاقبل  
 بخلاف ما اذا شهدا على عتق ابنيهما بالف فانها لا تقبل مطلقا لان دعواه شرط  
 عند ولو شهد ابناء المولى فان ادعى المولى لم تقبل وان جحد وادعى السلام تقبل  
 ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان انكر لم تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت  
 انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشتراها احقها والمشتري محجود فشهد ابناء  
 ذي اليد بما ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل والاقبل انتهى وهذه كلها مسائل  
 الجامع الكبير ذكرها الصدر الشهيد سليمان في باب من الشهادات وزاد قالت بعني  
 منه واعتقني وشهد ابناء البائع ان ادعى لا تقبل وعنت باقراره وان كذبه قبلت وثبت  
 الشراء والعتق لانه خصم كالشفع في يده جارية قال بعته من فلان بالف وقبضها  
 وباعها مني بمائة دينار وشهد ابناء البائع يقضى بالبيعين والتمنين وعند محمد يشترط  
 تصديقهم ولا يحبس به وان ادعى الاب لا تقبل ويسمى له باقراره الى اخر ما فيه وفي البرازية

وفي المتن شهدا على أن إمامنا السابق قضى لقائل على قائل بكذا لا تقبل والمأخوذ  
 إن الأب أو كان قاصيا يوم شهد الأب على  
 يجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى

يجوز وفي الحاشية ولو ولدت ولدا وأدعت أنه من زوجها وجحد الزوج ذلك  
 فشهد على الزوج أبوه وأبنته أنه أقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الأصل جازت  
 شهادة أبها ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة يجحد فشهد عليها أبوها وأبنتها وأبنتها أقرت  
 بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى ونقد عدم نقل مسألة الحاشية فلا ينفرد بقوله  
 لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه قال مؤيد زاده شهادة الإنسان فيما يشرع من دونه  
 بالإجماع سواء كان لنفسه أو لغيره وهو خصم في ذلك أو لا فلا يجوز شهادة الوكيل بالوكالة  
 اه قوله في مسألة القتال إذا شهد بعقول المقتول إلى في القتال الجس الصادق  
 بالعدد دوسورتها كما في الحلبي عن الأشباه الثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا ببغضه  
 أن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنه وعن هذا الواحد  
 في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل  
 اه قال البيهقي الذي رأيت في تلخيص الكبرى وخزاعة الإكل وعن الحسن في ثلاثة  
 قتلوا رجلا عدا ثم تابوا وأقروا وشهدوا أنه عفا عنه لا يجوز وأن قال اثنان عفا عنه  
 وعن هذا قال أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين  
 وفي تلخيص الكبرى والقوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف  
 لأشهادة إنسان لنفسه بل شهادتهما للثالث ولا يمتنع فيها لعدم الاشتراك لو جوب  
 القتل على كل واحد منهما كلاك فلم يجز منفعة اه وأما على قول الحسن بالقبول فقد  
 قبلت شهادة الإنسان لنفسه بالنظر لهما وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه  
 نظر فانه ذكر عن الحسن فيما إذا قال الثلاثة عفا عنه لا يجوز فإن عبارة الأشباه والبيهقي  
 متفقان على عدم القبول فيما إذا قال عفا عنه عند الحسن والظاهر أن أبو يوسف لم يمتنع  
 إذا لم يذكر خلافة الآخر الثانية فإن أريد بالوجهين الثالث والثباتان وأما  
 عبارة الأشباه السابقة والوجه لقول البيهقي والمنع وأما الخ فانه يقيد بالخاتمة  
 المباركين ظ قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى أن كان المراد يقول الحسن تقبل  
 إذا قال اثنان منهم عفا عنه وعن هذا الواحد تقبل أن القائل اثنان فقط كما هو المشاذر  
 من ظاهر العبارة فالظاهر أن القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فتح  
 الدية على الشاهدين فقط وإن كان المراد أن كل اثنين فالذلك أو كل واحد حال ذلك  
 فيسقط الدية عن الكل بالنظر لما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة  
 في الأشباه مستترة من قاعدة لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه فقال محشها الحموي  
 شيئا لم يأت لا يصح استثناء هذه المسئلة من الضابط المذكور لأنه ليس فيها قبول

شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما قيلت على قوله في الوجه المذكور  
 لان الشهادة الاثني كل منهم على عفو الولي عن الثالث وانما شهادة كل لنفسه فلا قائل  
 بها والوجه في ذلك ان شهادة الاثني للآخر لا تهم فيها اعدم الاشتراك لوجوب  
 النقل على كل واحد منهم كلافهم بغير منفعة فهي كشهادة غريمين اخرين فامل  
 وفي ما بينهما للكثيري قال ابو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن الاثني  
 واما في بقية الدية وذلك لانه الشهادة ليست لانفسهما وقال الحسن تقبل في حق  
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما لغيرهما واذ افرض ذلك  
 فحصل الشهادة في المعنى لكل من الاثني للآخر فتقبل شهادة الكل اه نقله بعض  
 الفضلاء وعلى هذا التقرير يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه  
 فامل اه قال في البحر ونظيره اى نظير مسألة القاتل ما في الخانية ايضا اوقال ان دخل  
 دارى احد فبني حر فشهد ثلاثة انهم دخلوها قال ابو يوسف ان قالوا دخلناها  
 جميعا لا تقبل وان قالوا دخلنا ودخل هذا تقبل وسئل الحسن ابن ابي يوسف عنها  
 فقال ان شهد ثلاثة بانا دخلناها جميعا تقبل وان شهداثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت  
 وخالفك اياك اه قوله وسيد لعبد اى وامته وام ولده وتقبل عليهم فهستاقى  
 قوله ومكانه لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه دين ومن وجه ان كان  
 عليه دين لان الحال موقوف من اى وفي منية المقتى شهد العبد لمولاه فردت ثم شهد بها  
 بعد العتق تقبل ولو شهد المولى لعبدته بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق لم يجز  
 لان الردود كان شهادة وكذا الصبي او المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد بها بعد البلوغ  
 والعق جازت لان الردود لم يكن شهادة اه بحر وقدمنا الكلام عليه مسنوفى في هذا  
 الباب فراجع قوله والشريك لشريكه سواء كانت شركة املاك او شركة عقد  
 عانا او معاوضة او وجوها او صنائع وخصصة في النهاية بشريك العنان قال واما  
 شهادة احد المتفاوضين لصاحبه فلا تقبل الا في الحدود والقصاص والنكاح لان  
 ما عداها مشترك بينهما وتبعه في الغنائية والبنائية وزاد في قبح التدبير على الثلاثة  
 الطلاق والعتاق وطعام اهله وكسوتهم وتعبه البشراح بانه سهو فاته لا يدخل  
 في الشركة الا الدراهم والدينارين ولا يدخل فيه العقار ولا الغروض ولهذا قال ابو وهب  
 لا يدخلها مال غير الدراهم والدينارين ولا تبطل الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط  
 اه وكذا قال في الخواشي المبدئية فيه بحيث لانه اذا كان ما عداها مشتركا يدخل  
 في عموم قوله ما ليس من شركتهما فيشكل كلام المصنف شركة المتفاوضة ايضا  
 فلا وجه للاخراج فامل الا ان يخص بالاملاك بقرينة السياق ثم ان قوله لان ما عداها  
 مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدينارين الخ وما ذكره  
 في النهاية من صريح كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة

أحد شريك العنان فيما لم يكن من خيارهما موقولا لا فيما كان موقولا ولم يترك  
هنا الفصل في المفاوضة لأن العنان قد يكون خاصا وقد يكون عاما فاما المفاوضة  
فلا تكون الا في جميع الاموال وقد عرفت ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره  
شيخ الاسلام في كتاب الشركة  
على الفصل الذي ذكر  
على هذا الرجل ألف درهم وهو  
بان شهدا ان فلان ولب  
ان يصا على قطع الش  
حدة ولنا عليه مائة بعت على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان الثالث ان يظن  
فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لواحد على ثلاثة ذن فتقبل اثنان منهم ان البان  
اراهما وفلا ما عن الالف الذي كان له عليه وعليهما فن كانوا كفلا لم تقبل والا فان  
شهدوا بالابراء بكلمة واحدة فكذلك والاقبل كذا في المحيط البرهاني صرح بزيادة حال  
في الهندية وكذلك اى لا تقبل شهادة احدهما الشريكتين للشريك الاخر كما  
في المسوط اه قوله فيما هو من شركتهما اما فيما ليس من شركتهما قبل لا تصح الشهادة  
في الصر وهما مسائل متفرقة على عدم شهادة الشريك لشريكه الاول شهدا ان  
زيدا اوصى بثلث ماله لقيلة بنى فلان وهما من تلك القبيلة صحيت ولائى لهما منها  
الثانية لو اوصى لفرء جيرانه وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو اوصى لفرء يند  
اولاهل يند وهما منهم لم تصح ولو كانا غنيين  
يجوز فيها تخصيص البعض منهم بخلافه في الثالثة  
فتشهد من له اولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق الاولاد وغيرهم وبصرف  
بينها وبين اولادها ان انحاط لم يدخل تحت عموم خطابه فلم يشأ لهما الكلام  
بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة واما ادخلنا الحكم في مسألة الشهادة لفرء  
اهل يند باعتبار انهم يحصون بخلاف فرء جيرانه وبني بيم ودكر فاصححان في فتاواه من  
الوقف لو شهدا انها صدقة موقوفة على فرء جيرانه وهما منهم فجازت ولو على فرء  
جيرانه لا قال الناطقى في الفرق ان القرابة لا يزول والجوار يزول فلو تكن شهادة لفرء  
لا محالة اه واهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم اقاربه الذين في صلبه فلم يزل تقبل  
فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولكن لا يدخلان  
ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما اشار اليه ابن الشحنة اه وعلى هذا الشهادة  
اهل المدرسة بوقفها جائزة كما يأتي في كتابنا في كلام الش قوله لانها تستند من وجه  
وهو البعض الذي

غير متعين في ذلك



لهم عند فعل المدعى إقامة البينة على حريتهم بحر عند قوله الا ان يتحمله في الرق  
 والصغر لكن نقل عنه عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين  
 فيما التبى على الحرية وهو صريح ما قدم في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح  
 في ان ذلك على المدعى وهو قوله فعلى المدعى إقامة البينة على حريتهم فتأمل قوله  
 عند ما قال لهم محدودون في قنف فعلى الطاعن إقامة البينة حوى وله الطعن  
 ولو عند الحكم ولو عدلهم الخضم قبلها فله الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل  
 طعنه ط قوله وشركة اي اذا ادعى الخصم ان الشاهد شريك المدعى واقام بينة  
 تقبل البينة ولا يكف المدعى إقامة بينة على انه ليس شريكا له على الظاهر لانها بينة  
 في ط قوله بزيادة الخراج اي الذي لم يكن معينا لا تقبل لانه يدفع عن نفسه بها  
 غير ما قوله مالم يكن خراج كل ارض معينا فان الشاهد بشهادته لا يجر لنفسه مفعلا  
 ولا يدفع بها غير ما وكذا يقال فيما بعد قوله او الاخراج للشاهد اي عليه كافي الهندية  
 من الخلاصة قوله شهدوا على ضيعة اي يعود نفعها لجمعهم اما اذا كانت لجماعة  
 فحين فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبرة البرازية على قطعة لكن في القمح كما  
 هنا على ضيعة وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية اهل القرية  
 او اهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة ارض انها من قريتهم واسكنهم لا تقبل  
 وان كانت نافذة ان ادعى لنفسه حقا لا تقبل وان قال لا اخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز  
 الكروري قوله يشهدون بشي من مصالحه بان شهدوا على قطعة ارض انها من سكنهم  
 كما قد مضى عن الهندية قوله وفي النافذة الخ صورته ادعى اهل السكة قطعة ارض  
 انها من السكة وشهد بعضهم ان كان الشاهد لا غرض له الاثبات تقع عام لاجر مضم  
 له تقبل وان اراد ان يفتح بابا فيها لا تقبل ط قوله لا تقبل وقبل تقبل مطلقا في النافذة  
 فتح قوله وان قال لا اخذ شيئا تقبل في قاضي خان دار بيعت ولها شفعة وانكر البائع  
 البيع فشهد بذلك بعض الشفعة ان كان لا يطلب الشفعة وقال ابطلت شفعتي جازت  
 شهادته والا لا لان حق الشفعة مما يحتمل الابطال اما في المسئلة الآتية في الوقف  
 على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقا لا لا يطل  
 بالاطاله فانه لو قال اطلت حتى كان له ان يطلب ويأخذ بعد ذلك فكان شاهدا لنفسه  
 يجب ان لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ اذا شهد اثنان من اهل سكة  
 على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا لا تقبل شهادته  
 وان كان لا يطلب تقبل ونظر فيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليها  
 في الفتاوى الآتية فاحفظه قوله وكذا اي تقبل في وقف المدرسة اي في وقفه وقف  
 على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة وكذلك الشهادة على وقف مكتب  
 وشاهد حقي في المكتب وشهادة اهل المحلة في وقف عليها وشهادتهم بوقف

المستحق والاشهاد على وقف المستحق الجامع وكذلك انما يستقبل اذا شهدوا بوقف  
على انشاء السبيل والوقف الموقوف في الكل بزازية وفيه بالشهادة بوقف المدرسة  
لان شهادة المستحق

في الشهادة بوقف بكان  
في وقف تحت نظر الو

اما شهادة المستحق فيما يرجع الى التلة كشهادة بجازة ويجوز ان تقبل لان له جازة  
فكان منهما وقد كتبت في حواشي جامع القسولين ان هذه شهادة شهود الاوقاف  
المقررين في وظائف الشهادة بما يرجع الى التلة لما ذكرنا ونقره فيها لا يوجب  
قبولها وقائدها اسقاط التهمة عن المنول ولا تخاف وصوره ان التلة تقبل اسقاط  
اليقين كالمدع اذا ادعى ارد او الهلاك فاقوله مع اليقين فان رهن فلا يبين بحر علم  
فراجه قال الرمي ويعلم من قوله ومن هذا الخط الخ جواز شهادة الناظر في وقف  
تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وقد اقر به شيخ الاسلام الشيخ  
محمد النعماني في واقعة الخال <sup>سنة وهو صاحب</sup>  
ونظيره والله تعالى اعلم

القريه اذا شهدوا على قطعة ارض انهما من اراضي قريتهم لا تقبل واجاب فضيلة  
الشرعاني بحمله على قرية مملوكة كافي التمتع قوله انتهى اي ماني فتاوى الشبلي  
وقوله صدق في التمتع آخر الباب قوله والآخر الخاضع وذلك لان منافعه متحصلة المساجر  
ولهذا لا يجوز له ان يوجز نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته لكان  
كانت شهادة بالاجر لان شهادته من جهة منفعته فلا تقبل شهادته في حجارة مستأجرة  
ولا شيء آخر اهر شلبي وقتها بالخاص لان شهادة المستعمل كالحياطة تقبل لانه  
لا يستوجب اجرا الا بعلمه فاما لا يستوجب بجازة شيء انتفى التهمة عن شهادته  
ايه وقبل شهادة من استاجر يوماني ذلك اليوم استحصنا كافي اليه ان يقول لا تقبل شهادة  
المستعمل لغيره بالاستعارة ولو ارهن دارا فاستاجر في الهندية

من استاجر لهدمها لا قال في الهندية  
بها وان المدعي استاجرهما على بنائها وغير ذلك مما لا يثبت عليه البصائر في حالات  
جازت شهادتهما وان قال استاجرنا على هدمها وهدمها لا تقبل شهادتهما بالبناء  
للمدعي وبضمان قيمة البناء للمدعي عليه كذا في فتاوى قاضي بيان وشهادة الاستئذان  
للتلذذ بقبوله وكذا المستاجر للاجير صحيح ولا تقبل شهادة المستاجر للاجير بحر  
لو استاجر دارا شهرا فمكن الشهر كله ثم جده مدع آخر فشهد بها المستاجر ورجل آخر  
معه فالتقاضي سأل المدعي عن الامارة اكانت بائنه او غير بائنه فان قال كانت بائنه  
لم تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر لشهد بالمستاجر للاجير وان قال كانت بائنه امرى

فقال شهادته لانه ليس بمسافر في حربه ولو لم يكن الشجر كذا لم يجر شهادته  
 واول ما مع المدي ان الاجارة كانت بالحره ولو شهد الساجر ان ابن المدي الذي اجرهما  
 لا يجر الاجارة ولا يفسان اخر على المؤجر لفتح الاجارة قال ابو حنيفة رحمه الله  
 تعالى سارت شهادتهما سواء كانت الاجرة رخيصة او غالية وقال ابو يوسف رحمه الله  
 لا يجوز شهادتهما في فسخها لانها يدعيان عن انفسهما الاجرة وان كانا  
 ساجرين في الدار بغير اجر جازت شهادتهما هندية عن المحيط وفيها اذا شهد  
 الاجير لاسناده وهو اجر شهر فلم يرد شهادته ولم يعدل حتى مضى الشهر ثم عدل  
 لم يقبل شهادته كمن شهد لاجر انه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد  
 ولم يكن اجيرا ثم صار اجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضي لم يرد شهادته  
 وهو غير اجير ثم صار اجيرا لم مضت مدة الاجارة لا يقتضي بطلان الشهادة وان لم يكن  
 اجيرا عند القضاء ولا عند الشهادة فلو ان القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فاعاد  
 الشهادة بعد انقضائه مدة الاجارة جازت شهادته اه ولا يجوز شهادة الكيال بخلاف  
 الذراع وشهادة الدائن لمديونه تقبل وان كان مغلسا كافي الهداية وفي المحيط لا تقبل  
 يدعي له بعد موته بحر قال العلامة الترمذي في فتاويه تقبل شهادة رب الدين لمديونه  
 حال حياته اذا لم يكن مغلسا قولا واحدا واختلف فيما اذا شهد له في حال كونه مغلسا  
 في المحيط لا تقبل وممنس الائمة الحلواني والد صاحب المحيط قال تقبل واما اذا شهد له  
 بعد الموت فلا تقبل قولا واحدا تتعلق حقه بالتركة كالموصى له كذا في شرح الوهبانية  
 اه قوله او مشاهرة او مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومثله في الخلاصة والحق به  
 المزارع فانه لا يلزم ان يكون مسانهة او مشاهرة فقد يراد على انتهاء هذا الذرع  
 الحكم في حكمه فلا يصح شهادته لرب البذر كما تقدم قوله او الخادم او التابع يحرر  
 الفرق بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يخدم بغير اجر والتابع من يكون  
 يخدم في منزل اليهود له من غير خدمة كذا في البيت والمراد بالثليذ الصانع  
 الناموس لكبرهم ط وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عياله وليس له اجر معلوم  
 وقيل المراد الاجير مسانهة او مشاهرة او مياومة وعامة في الفسخ وكان بين الخادم  
 وبين الاجير عموم وجصوص من وجه فالاجير مسافر لغير الخدمة الخاصة به كما  
 ان الساجر له ربحي القوم والخطاطة او الخبر مسانهة او مشاهرة او الخادم قد يخدمه  
 بلا اجر جمعا في طعامه او امر آخر فيجتمعان فيمن استاجر مسانهة او مشاهرة للخدمة  
 ويغرد الاجير فيما لو استاجر للخطاطة مثلا كذلك ويغرد الخادم فيما اذا كان يخدمه  
 جمعا في طعامه وشرا به يدون استجار والتابع هو الذي يكون عالة عليه وان لم يخدمه  
 والثليذ هو الذي يعمل منه عملا او غيره من الصنائع ويدخله في نفقته وهو الذي اراد  
 قوله بعد ضرر استادم الخ يدل قوله وهو معني قوله عليه الصلاة والسلام الخ

هو  
قال  
عن  
على  
كن  
واب  
يع  
ربا  
يقع

واطر عبدان منع فاقع لا وتضع فاقع شئ اضرم من الطمع قوله ومفاد اي التمس  
الح صرح به في القمع جازما به ونقله في الترتيل لاي اذا كان الله في عدم قوله  
شهادتهما هو طلب معاشهم من اليهودية اذ حينئذ يتعمون بما يحصل له من الخير وذلك  
لا يوجد في المستاجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التار حاشية عن الشاوي  
القبائية ولا يجوز شهادة المستاجر للاجور في حاشية القتال عن المحيط للسر حاشية  
ابو حنيفة في المجرى لا يفي القاضي ان يحذر شهادة الاجر لاستاده ولا الاستاذ لاجره  
اه وهو مخالف لما استنبط من الحديث قوله من تفعل الردي اي من افعال  
النساء من الذين يرتفعن والتشبه بهن في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محلا  
للواطء والقول مثل تلعين كلامه باختياره تشبها بالنساء اه مقرب وجعل بعضهم  
الواو في قوله والقول بمعنى او فاحد هما كاف لان التشبه بقولهن حرام للرجال وجعل  
القهستاني الخث خلقه بمنزلة امرأة واحدة في الشهادة وهو غريب ط قال  
في الهندية اما اذا كان في كلامه لين وفي اعضائه تكسر خلقة ولم يشهر بشئ من الافعال  
الرديّة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وان اكل موصيه لو وقع عهده  
حديث لعن الله المختئين من الرجال والرجلات من النساء قوله ومقربة ولو اجري  
في حكمة فهتاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الضوتين الاجرة من النساء  
والناثخة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان الغنى للهوا وجمع المال حرام للاخلاق  
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام للاخلاق  
اه شلبي قوله بحرمة رفع صوتها مظاهر وانه محرم رفع صوتها في مكانها  
الخاص بها بحيث لا يسمعها الاختي قال في النهاية فلذا اطلق في قوله مقربة وقيد  
في غنا الرجال بقوله للناس وعمامة في الفصح وبأى ان شأ الله تعالى عند قوله ومن اعني  
للناس لكن بطريقه الطحاوي واستظهر عليه عاقبة الهندية عن شرح اي الحكم  
فلا يسمع شهادة مفسدة تسمع النان صوتها وان لم تسمع لهم اه قال في التمسد

وما ذكره أي صاحب الدرر من قوله ولولفئسها الخ جاز في النوح بعينه فإلا لم يكن  
منه نص العدالة إذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى يمكن  
المرق لما أراد رفع صوت يحثي منه الفتنة اه قوله ويبنى تعينه الخ مثله  
على أن بابا من ابواب الكبار أفاده الكمال وإنما خص الظهور عند التساضي  
بالدعوة لأن الشهادة على ذلك جرح مجرد تأمل قوله وناتجة في مصيبة غيرها  
في المغرب ناحت المرأة على الميت إذا دبته وذلك أن تبكي عليه وتعدد محاسنه والنياحة  
الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب  
والنياحة والانباء فالطعن معروف والنياحة ما ذكره والانباء جمع نوء وهي منازل  
النور والعرب كانت تعتقد أن الأمطار والخير كلها ينحى منها وقيل النوح بكاء معه  
صوت اه رمى على النخ قال في البحر قولهم إن النايحة لا تسقط عدالتها الا  
إذا ناحت في مصيبة غيرها مع أن النياحة كثيرة للتوعد عليها لكن لا تظهر إلا في مصيبة  
غيرها ظاهرا اه وهذا الذي ينبغي التعليل به وأما الذي يذكره الشارح عن الوافي  
فلا ينبغي تضعيم المراد به إذ ظاهره أنه يباح لها خبثه وهو خلاف المعلوم من الدين  
بالضرورة قال في التارخانية معزيا للحفيظ لا تقبل شهادة النايحة ولم يرد به التي تروح  
في مصيبتها وإنما أراد التي تروح في مصيبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة اه ونقله  
في الفج عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما علمت لكن بعض متأخري  
الشارحين نظر فيه بأنه معصية فلا فرق بين كونه للناس أولا قال صلى الله تعالى  
عليه وسلم لعن الله الصابقة والحالقة والشاقة وقال ليس منّا من ضرب الحدود وشق  
الجوب ودعى بدوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولا شك أن النياحة  
ولو في مصيبة نفسها معصية لكن الكلام في أن القاضي لا يقبل شهادتها لذلك وذلك  
بحاج فيه إلى الشهرة ليصل إلى القاضي فأما قيد بكونها للناس لهذا المعنى والافهوى  
رد عليه مثله في قولهم ولا مدمن الشرب على الهوى يريد شرب الاشرية المحرمة خرا  
أو غيره ولفظ محمد في الأصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد  
ولو من الاشرية المحرمة التي ليست خمر فقال هذا الشارح بشرط الايمان في الخمر  
وهذه الاشرية بمعنى الاشرية المحرمة لسقوط العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة  
بالقيد الايمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الايمان لكن نص عليه  
في الأصل كما سمعت فاهو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النياحة للناس  
ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الايمان أنه إنما يشترط ليظهر عند الناس  
أن من شربها سرا لا يسقط عدالته ولم ينقص فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت  
في مصيبتها لا تسقط عدالتها الخم اشتهار ذلك عند الناس وانظر إلى تسليط النص  
بعدم ذكر الايمان بأنه أن تكبح حرم دينه مع أن ذلك ثابت بلا ايمان فأما أراد أنه إذا دمن

حينئذ يظهر أنه من ترك حرم دية فقد تيسر له بخلاف التي استمرت شرب  
 الناس اظهروه حيث فيكون كالذي يسكر ويخرج سكراناً ولعل به الصبيان في  
 شهادته وصرح بأن الذي منهم بشرى الحمر لا تسقط عليه دية ومنهم من فسره بالدمان  
 بدمه وهو ان يشرب ومنه ان يشرب مرة اخرى وهذا هو معنى الاسرار وان  
 قلنا انه سب كره من يأتي بابا من ابواب الكبار التي يتعلق بها احد وشرب الحمر  
 منها من غير توقف على دية ان يشرب ولا ان يشرب امر ميسر لا يظهر الناس والمدارات  
 التي يتعلق بوجودها حكم القاتل لا بد ان تكون ظاهرة لاحقة لانها معرفة واجبة  
 لا يعرف والظهور بالادمان الظاهر لا بد ان يكون بالادمان الظاهر يعرف اصرا ان  
 بطلان العدالة لا يتوقف في الكبار على الاسرار بل ان يات بها وبطلان ذلك وانما  
 ذلك في الضعفاء وقد اندرج فيها ذكرنا شرح ذلك اه قوله ما  
 اطلق في مسكين واثار اليه في الكافي وكذا في القهستاني كما يأتي الثقل عليه  
 فربما قوله زاد المتي فلو في مصيبتها قبل اصل التهمة المبرح ببعض من التهمة  
 السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اختصار المعنى وتبليط الرائي اشارة الى انها  
 نقصا من العبارة السابقة اشتراط الاجز ولهذا قال القهستاني ولو بلا اجر وتقليم  
 الكلام على ما في ظاهر التعليق فأنهم قوله بزيادة اصراها اي وفي النسخ  
 تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليظهر قوله فكان كالشرب للتدوي  
 قوله واختيارها مقتضا لو فعلته من اختيارها لا تغفل سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
 قوله فكان كالشرب اي شرب محرم للتدوي فانه يجوز عند الباقي للضرورة قوله  
 وعندوا على هذه كافي المتني قوله بسبب الدلالة ان المعادة لا تلحقها حرمان في ارتكابها  
 لا يؤمن من القول عليه اما اذا كانت دنية فانها لا تمنع لانها تدل على كمال دينه وعبد الله  
 وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا ولم يكن له بد منه بدليل قول  
 شهادة المسلم على الكافر مع ما فيها من العداوة الدينية والقول ولو على القاتل  
 والمجروح على الجارح او الزوج على امرأته بل ما ذكره ابن وهبان في خبر ابن المسيب  
 والعدو من يفرخ بحزنه ويحزن لفرجه وقيل يعرف بالعرف اه ومثال العداوة الدينية  
 ان يشهد المقدوف على التاذي والمطلوع عليه الجارح على القاطع وفي حال الزوج  
 هنا نظر قد صرحوا بقول شهادته

قول الشافعي وفي بعض الفتاوى وتقبل  
 مشاهية بحيث يتصرف احدهما بما لا الاخر كما تقدم مما علم ان المصريح به في حالت  
 كتب اصحابنا والمشهور على السنة فقها ما ذكره المؤلف من التفصيل وتقبل في  
 ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يسبق بينهما او يحل منعه او يدفع بهما من  
 مفسدة وهو الصحيح وعليه الاجماع وما في الواقعات وغيرها اخبر ان الناجح هو ما

الرواية المنصوصة فخلاها وفي كثر الدوس شهادة العدو على عدوه لا تقبل لانه  
 متهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا وهو الصحيح وعليه الاعتماد  
 لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه واجتار  
 ابو حنيفة ولم يتبعه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه  
 ابو داود ومروعا لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زاني ولا زانية ولا ذي غمر  
 على اخيه والعمر الحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق  
 العين عند وقد ذكر ابن وهبان رحمه الله تعالى تبهات حسنة لم ارها لغيره الاول  
 الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط انا اذا قلنا ان العداوة قاذحة  
 في الشهادة تكون قاذحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي يقتضيه  
 القيد فان الفسق لا يتجرى حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق اخر اه  
 قلت واهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه وقياس على قولهم ان الفسق لا يتجرى  
 الباطل اذا كان عليه انظار وقف عديدة وثبت فسقه بسبب خيائته في واحد منها  
 فهل يسرى فسقه في كلها فيعزل اجاب سيدي الوالد بالسريان وانه يعزل منها  
 جهتها وبه افق ابو السعود وكتب الرمي هنا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو  
 للتهمة لا للفسق ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علمائنا  
 صرحوا بان شهادة العدو على عدوه لا تقبل فالتقييد يكونها على عدوه بنى ماعداه  
 وهو المتبادر للإفهام فتأمل اه اقول انت خير بان فعل الكبيرة والاصرار على الصغيرة  
 قاذح في العدالة وقد شرط في القينة لعدم القبول كونه فسق بثلث العداوة وعلى هذا  
 فعدم قبولها مطلقا ظاهري وينبغي تقييده بما اذا كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما يأتي  
 عن الفتح في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فتحذر ان الوجد عدم القبول  
 مطلقا والتعليل بالانتهام كما مر عن كثر الدوس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل للاتهام  
 ايضا وما يأتي عن ابن الكمال يمكن حمله على ما اذا لم يفسق بها فليست أم اه قاله  
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى الثاني اودعي شخص عداوة اخر يكون مجرد دعواه  
 اعترافا منه بفسقه لا يكون ذلك قاذحا في عدالة المدعي انه عدو مالم يثبت  
 المدعي انه عدوه الثالث لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غير عدوه  
 هل يصح او لا قلنا ان المانع من قبول الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا نافذا  
 لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح وان قلنا انه لمعنى اخر  
 اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره وذكر ابن الكمال في اصلاح  
 الايضاح ان شهادة العدو لعدوه خاتمة عكس شهادة الاصل لفرعه اه وهذا يدل  
 على انها لم تقبل للتهمة لا للفسق اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله لان القاضي  
 اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح يعقوب باشا

في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة المدعو على عدوه وأقول وبما سمي مقتضى  
 إن المصلحة كذلك فلا يثبت قضاء القاضي بشهادة لانه الذي يحضر الرجل لكونه  
 من بني فلان أو من قبيلة كذا كما يستثنى في ما استعمل من معين الحكم خامل أو أن  
 قد يوهى بعض المتفقه والشهود أن كل من خاصم شخصاً في حق وادعى عليه خطأ له  
 يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وإن كان كذلك بل العداوة إنما تثبت بخوماً كرت  
 ثم لو خاصم الشخص الآخر في حق لا يثبت له شهادة عليه في ذلك الحق كالوكيل لا يثبت  
 شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه إذا خاصم اثنين في حق لا يثبت له شهادة  
 أحدهما على الآخر لما بينهما من الخصامة اه قلت ويدلله ما في فتاوى قاضي خان  
 من باب ما يثبت دعوى المدعي رجل خاصم رجلاً في دار أو في حق ثم أن هذا الرجل  
 شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلاً اه وأعلم أنه لو شهد على رجل  
 آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يمتنع القضاء بشهادته إلا إذا ادعى أنه دفع له كذا  
 فلا يثبت عليه وطلب الرذ وأثبت دعواه بينه وأقرار الوكيل بخيطة فثبتت  
 شهادته وهو جرح مقبول كما صرحوا به وسيأتي في بيان الجرح الخامس إذا قلنا  
 لا يجوز شهادة العدو على عدوه إذا كانت دينية لعل الحكم في القاضي كذلك حتى  
 لا يجوز قضاء القاضي على من يندو بينه وعداؤه ثم أقف عليه في كتب أصحابنا ونبهني  
 أن يكون الجواب فيه على المنصّل أن كان قضاؤه عليه بطلت فتى أن لا ينفذ وإن كان  
 بشهادة العدول ومحض من التباس في مجلس الحكم بطلت خصم شرعي بدعي  
 أن ينفذ وفرق الماوردي من الشافعية بينهما بأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة  
 خافية ثم وقد مثلاً أوائل الباب أن في المسئلة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها  
 على المدعو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكثر وللتقي ومقتضى أن العداوة  
 العداوة لا الفسق والام تقبل على غير العدو أنفساً فانيهما أنها تقبل إلا إذا فسق  
 بها واختاره ابن وهبان وابن الشحنة فراجعده وكذا تقدم في أول القضاء الكلام  
 على ذلك فأرجع إليه وفي فتاوى الخاتوني يثبت في شخص ادعى عليه وأقيم عليه يثبت  
 فقال أنهم ضربوني خمسة أيام حكم عليه الحاكم ثم أراد أن يقيم التينة على الخصومة بعد  
 الحكم فهل يسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة المدعو على عدوه وعداؤه دينية  
 وهذا قبل الحكم وإما بعده فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا إن القاضي ليس له  
 أن ينقض شهادة الفاسق ولا يجوز له فإذا قضى لا ينتقض اه لكن يفرضه ما قدمناه  
 أنما نحن الرعلى وصرح بتعريب ما سمي في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة  
 العدو على عدوه وأقول وبما سمي يقتضى أن العصبية كذلك فلا يثبت قضاء القاضي  
 بشهادته لانه الذي يحضر الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا في معين الحكم  
 اه أقول وقدّم المنع عبارة العقومية أول القضاء وأقرها مبتدئ الرائد وكذا الخبر



الرضى في فتاواه فيه قوله قيل له لعله قد يقولها لغرضه اذ لم يفسق به  
 كما يأتي قوله واعتمد في الوهبية والنجية قبولها الخ قد علمت ما تحصل مما سبق  
 ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نفاذ القضاء والمصلحة ديانة  
 في الكتب فاحفظه قوله عالم يفسق بسببها وهي الرواية المتصورة والاطلاق  
 اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يفيدان ما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم  
 وزماننا اه وي ينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشهار ط قوله قالوا  
 والحمد لله فسق للنهي عنه فسرره في الطريقة المحمدية بان يلزم نفسه بغضه وارادة  
 الشر له وحكمه ان لم يكن بظلم اصابه منه بل بحق وعدل كالامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر محرام وان كان بظلم اصابه منه فليس بحرام وان لم يقدر على اخذ الحق فله  
 تأخيره الى يوم القيامة قال الله تعالى ولن انتصر بعد ظلمه فاوانك ما عليهم من سبيل  
 انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغيرون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم  
 وساق للنهي احاديث دالة عليه منها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقبل شهادة  
 الشكامة لآخيك في عافية الله ويملك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمؤمن  
 ان يهجر مؤمنا فوق ثلاث فاذا امرت به ثلاث فليقله وليس عليه فان ردد عليه فقد اشركا  
 في الاجر وان لم يرد عليه فقد بآثم وهذا محمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل  
 الآخرة والمعصية والتأديب فجازل معصية من غير تقدير اه قوله سواء شهد  
 على عدوه او غيره او بهما قيل عليه مقاده ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص  
 ولا على غيره ولا معنى له اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فاعل في العبارة سقطا اه  
 اقول حيث كان عدم قبول شهادة العدو على عدوه مبني على انه يفسق بالمعاداة  
 والفسق مما لا يجزى فله معنى وليس في العبارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص  
 وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبني على التهمة فتأمل ذكره الجوى  
 قوله ولا تقبل شهادة الجاهل قال في معين الحكم والامن لا يحكم فرائض الوضوء  
 والصلاة ومن سافر فاحتاج للتييم فلم يحسنه ولا النجم وان اعتقد عدم تأثير النجوم  
 وادعى انها ادلة او يؤذ حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق لقوله تعالى  
 فلا يظهر على غيبه احدا الامن ارتضى من رسول قوله على العالم ليس بقيد دليل  
 التزويج والتفليل ح قوله افسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا قديم في باب التعزير  
 ان القاضي ان يشغل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل  
 القاضي المستوعب عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى  
 من ترك الاشغال بالفقه لا تقبل شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه قوله  
 والعالم الخ اتى به دوما توهم ان العالم المدرس قوله من يستخرج المعنى السنين واتاه  
 في بيان والمراد باخر اوجه من التركيب فهمه منه والظاهر ان المراد به من يعلم العلوم

الشرعية ويمنها من الإثم ط قال في الإثم والأثم التوريس لا يثنى على من  
 يصير والذي يظهر أنها معرفة متطوق الكلام ومعناه وعرفه القاهر وأن  
 تكون له سابقة الشغال على الشايع بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقرر على  
 أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسلك ويحجب إذا سأل ويوقف  
 ذلك على سابقة اشغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول  
 إذا خبر ذلك وإذا قرأ لا يلحن وإذا لحن قارئ يحضرته رديعه اهـ القول لكن يثبت  
 أن المراد به من يعلم العلوم الشرعية ما قاله فاضلهم أوصى لاهل العلم بل يخبر أهل  
 الفقه والحديث اهـ قوله ويحذف في كلامه هو المكثر منه الذي لا يخفى المصدق  
 فإن من كثر كلامه كثر سقطه والحجزة هي الكلم بلا معيار شرعي زوي أن الفضل  
 ابن الربيع وذو الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال لما قد  
 شهادته قال لا في محض يوما يقول الخليفة أنا عبيدك فإن كان صادقا فلا شهادة  
 للعبد وإن كان كاذبا فكذلك لأنه إذا لم يسأل في مجلسك بالكذب فلا يسأل  
 في مجلسي فعذره الخليفة اهـ زاد في فتح التبريد والذي عندي أن رد أبي يوسف  
 شهادته ليس للكذبة لأن قول امرئ لغيره إن عبيدك إنما هو مجاز باعتبار معنى القيام  
 بخدمتك وكوثرى تعجب امرئ بمثاله على إهانته يتسنى في ذلك والتكلم المجاز على  
 اعتبار الجاهل فإن وجه الشبه ليس كدنا محملونا شبرا ولذا وقع المجاز في القرآن  
 ولكن رده لما يدل عليه خصوص هذا المجاز من إذلال نفسه ومناصته لأجل الإثم  
 فربما يضر هذا الكلام إذا قيل للخليفة فبعد ال الاعتذار بأمر يقرئ من خاطره  
 اهـ قوله أو يحلف فيه أي في كلامه كثيرا أي وإن كان في صدق فإن جرأه على  
 ذلك تقتضي قلعة مما لا يهزمه الدين ولا به رعيته إذاه ذلك إلى الكذب فيه وقد  
 عده في الطريقة المحمدية من جملة أقات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال إن الخلف  
 بالله تعالى صادقا جائز بلا خلاف لكن أكثاره مكروه لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 الخلف حنت أو ندم وءامه فيها قوله أو اعتادتم أولاده أو غيرهم كما في الكه وأهله  
 فإن كان ذلك يصدر منه أحيانا لا يوتر في إسقاط العدالة لأن الإنسان قبل الخلق منه  
 هندية قال في الفتح وقال نصير ابن يحيى من يشتم أهله وماله ككثيرا في كل ستاعة  
 لا يقبل وإن كان أحيانا يقبل وكذا الشتم للحيوان كدابة اهـ قال في شرح آداب العاصي  
 ابن من سب واحدا من المسلمين لا يكون عدلا كما في الشريعة لا يقرأ من وهب مسألة الشتم  
 حيث قال والفقه في ذلك أن الشتم لا يخلو إما أن يكون عافيه أو عافيس فيه في وجهه  
 أو غيرته فإن كان في شتمه فهو غيبة وإنما توجب الفسق وإن كان في وجهه فسد أسام  
 وأدب وأنه من صنيع رطاع الناس ويسوقهم الدين لأمرؤة لهم ولا جناح عليهم  
 وإن ذلك مما يسقط العدالة وكذا إذا كان السب بالمعنى والاعتداء كإفادته من الأخلاق

منهم من التوقف وغيرهم اهدى وان كان مما ليس فيه كذب وحكم ظاهر ومما يؤيد  
 ذلك ما ورد في الحديث بسباب السلم فسوق وقتله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب  
 اسم يلقب بسبه بسبه سباً وسباً قيل هذا محمول على من سب او قاتل مسلماً بغير تأويل وقيل  
 انما قال ذلك على جهده الغليظ لانه يخرج به الى الكفر والفسق واقول هذا خلاف  
 الظاهر اهـ قوله لانه اى الاعتقاد قوله كترك زكاة اى من غير عذرو به اخذ  
 الدين قال الامام فخر الدين والقوى عليه وذكر الخاصى عن قاضيه ان القوى  
 على سقوط العدالة بتأخيرها من غير عذر لحق الفقراء دون الحج خصوصاً في زماننا  
 كذا في شرح النظم الوهباني منح في الفروع اخر الباب والصحيح ان تأخير الزكاة  
 لا يطل العدالة كما في الهندية قوله اوحى قال في الهندية كل فرض له وقت معين  
 كالصلاة او الصوم اذا اخر من غير عذر سقطت عدالته وما ليس له وقت معين  
 كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى ان تأخيرها لا يسقط العدالة وبه اخذ  
 محمد ابن مقاتل وقال بعضهم اذا اخر الزكاة والحج من غير عذر ذهبت عدالته وبه  
 اخذ الفقيه ابو الليث وتأخير الحج لا يسقط خصوصاً في زماننا كما في المضمرات  
 قوله على رواية فوريته في العام الاول عند الشافعي واصح الروايتين عن الامام  
 ومالك واجد اى فيفسق وترد شهادته بتأخير سنين لان تأخيرها صغيرة وبارتكابه  
 مرة لا يفسق الا بالاضرار بحر ووجهه ان القورية ظنية لان دليل الاحتياط ظني  
 ولذا اجمعوا انه لو تراخي كان اداء وان اتم بموته قبله كما نقله الشافعي في الحج قوله  
 او ترك جاعه قال في القبح منها ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لاطعن عليه  
 في دين ولا حال وان كان متأولاً في تركها كان يكون معتمداً افضلية اول الوقت والامام  
 في اخر الصلاة او غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك اقول والجماعة سنة مؤكدة في قوة  
 الواجب وقيل واحدة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين والقول بوجوبها هو  
 قول عامة المسلمين وبه جرمه في التحفة وغيرها قال في البحر وهو اراجح عند اهل  
 المذهب وهو اعدل الاقوال واقواها ولذا قال في الاجتناس لا تقبل شهادته اذا  
 رآها استحقاقاً بان لا يستعظم اجرها كما يفعل العوام او بحجة او فسقاً اما سهواً  
 او سباً ويل ككون الامام من اهل الاهواء او فسقاً فكره الاقتداء به ولا يمكنه ان يصرفه  
 ولا يراجى مذهب المعتدي فيقبل والقائل بالفرضية لا يشترطها الصحة فتصح صلاته  
 فرداً ولعمريها سنة اوجبها بالسنة وتام الكلام في شرحنا على نور الابيضاح  
 المعنى بمعراج الحاج فراجعه فان فيه فوائد خلت عنها اكثر الشروح قوله اوجه  
 من غير عذر فمنهم من اسقطها مرة واحدة كالحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات  
 كالسيوطي والاول اوضح فتح لكن قيلنا عند ان الحكم يسقط العدالة بارتكاب  
 التكرار يحتاج الى اظهر من امل سبى الوالد رحمه الله تعالى قال في هذيت الشافعي قال

في ترك الجماعة شيئا منها وفي الذخيرة هذا ان لم يتصرف به من قبل الموت فله في ذكائه  
 اه قوله او اكل فوق شئ عديد ثم كثر في الظاهر ان المراد بالبيع بلا بيع من وانه  
 يارساء ما يرسد لانه هو الذي يحرم ما قوله ولا عذر يرجع الى التلافة له ومما  
 المذكور في الاكل مواساة سيف وقصد التقوى على عتوم احد كما في اشترى ملائكة  
 والبيع ومن العذر ما اذا اكل اكثر من حاجته لبقائه ظل الحسن لانه لا يملك  
 النفس ان ملك رضى الله تعالى عنه يأكل الوفا من الطعام ويكثر ثم سقانا وبقوه ذلك  
 جانبية اقول وهل منه ما اذا كان مريضاً ولا يرضى صائب الطعام الا ذلك في  
 والذين في حقهم انه قدر انما جبراً جمع اما مسئلة العيب والظاهر انه اذا  
 يكن بينهما مسألة تامة اما اذا كان فلا يكون عدرا واجد ايضا قوله وخروج  
 لفرقة عدوم امير في انه يدينه اذا عدم الامير لمدة فخرج اسباب وحلوا في الظاهر في  
 يظرون اليه قال صاحب بطلت عدالتهم لانهم كانوا للاعتبار فينبط لا يملك به السهم  
 والفتوى على انهم اذا خرجوا لانه تنضم من تحقق التعظيم ولا الاعتبار تبطل عدالتهم  
 كذا في الظهيرة وقاصحان ابر وعلة في الفتوى الصوري يشع في الطريق كصلا  
 من نكاح الحرام لانه حتى العاصم ولم يعمل للجوس اه وهذا التعليل يعيد انه اذا  
 تجرد عن فعل الطريق لا يكون قادحاً مطلقاً ولا ينافيه ما تقدم اذا ما لم يكن كلام  
 فاصحان بعيد صلاحه قال اس وهار وبسعي ان يكون ذلك على ما اعتاده اهل الفقه  
 فان كان من عاده اهل اللب انهم يعملون ذلك ولا يكرهون ولا يستهزمون فينبغي ان لا يقدح  
 ود كر ان التخصيص به في قول المصنف وبسعي الخ لئلا يفسد ما يشع في الجهر  
 فان الجهر الرمي اقول فقدر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح فخرج  
 في العداة مطلقاً وان كان صالحاً ولم يفعل الطريق لا يقدح وان شيعه قدح وابت  
 على مسلم بان الحكم بدور مع المسئلة والعلة في اسدح اربكاب ما هو محظور في تعظيم  
 العاصم ككذلك فعلى ذلك يدور الحكم بأهل اه اقول هذا يعزل عما  
 ودينه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يخلص في الطريق وكان الامير صالحاً او فاسداً  
 ولم يقدح تعظيم بحيث لا يقدح كما علمت فافهم قوله وركوب غير ابي عمر  
 الهد وهو الصحر الاحمر المذروق الآل يجر السورس لانه اذا ركب الجهر  
 الى الهند فيد حامل بعينه ودينه ومنها تنكح دار الحرب وتكثير اسوادهم  
 وعددهم وشبهه بهم ثم قال يملك ما لا يرضع الا اياه عينا فاذا كان بلاه الى ما ذكر  
 لا ما من ان ما حرم من عرض الدنيا في هذا الزور وفك ظهرا لدين لا يرضع قال العلامة  
 عبيد البر والذي يظهر ان السامع ليس الركوب له مصيئة بل مع ما اقبل من وهما  
 حين كان الهند كله كرها كما يرشد اليه التعليق اكتبوا والنص اعطى باج وركوب  
 الجهر مطاعا الا عند حل الهلاك وما ران السلف يركبون ايجاز من غير انكار في حق

من العظيم اعظم دليل على الجواز اه تصرف وفي المهماتى وقيل يشهد راك  
 البحر التجارة وغيرها وهو الصواب اه ط اقول لاسيما في زماننا الآن فانه لا مخاطرة  
 في ذلك بل لا خطر الا ان الهلاك في السفن المخترة الآن وهي المعروفة بياور النار فان  
 خرجها العجل لا مال يحرق فان العجل يدور بخار الماء المغلي بالنار فلا يتحشى من تلف الانادرا  
 عطفه الملاحين قوله وليس حزين الى قوله او قرح محل ذلك فيما يظهر على من شهر  
 ذلك ط اما ليس الحزين فحرمته الاما استثنى واما البول في السوق فلا خلا له بالروءة  
 اما استعمال الشمس والقمر في البول فلكراهة ذلك لانهما آيات عظيمة من آيات الله  
 العظمة وقيل لا لاجل الملازمة الذين معهما والمراد بالاستقبال استقبال عينهما فلو كان  
 في مكان مستنور ولم تكن عينهما بمرئي منه بان كان ساتر يمنع عن العين ولو سحبا  
 فلا كراهة كما اذا لم يكونا في كبد السماء كما حررته في معراج الجراح على نور الابضاح  
 اقول وقيل ليس الحرير استعمال ما يحرم شرما كفضة وذهب وقوله او الى قبله ظاهره  
 وفيه ما مع ان الائمة يقولون بهدم الكراهة فيه فاذا ظهر ان يقبده هو وما بعده في الصحراء  
 قولهم وقيل يتبع الدعوات من غير ان يدعى وصار عادة له وان اتم بمرءى اى بلا خلاف  
 كافي اخر قوله وصحرة لرفضها الروءة ان اعتاد ذلك واشتهر ولا رنكاب المحظورات  
 فالتبلا خلاف كافي الهندية قوله ورقاص ومنه الكوش والحرير والمعروف بالسماع  
 كل ذلك حرام من اعتاده واشتهر عنه يقدح في عداله دون ما يقع من غلب عليهم الحال  
 في فعله وذلك بدون اختيار فعنا الله تعالى بهم كما اوضح ذلك سيدى الوالد في رسالة شفاء  
 العليل وبنك الغليل في حكم الوصية بالخنومات والتهليل قوله وشمام للدابة  
 يقول على اعشاد افاده في الهندية قوله وفي بلادنا يشتمون بائع الدابة فيجرى فيه  
 الفصل في الاعتقاد وعبدته وكثيرا ما يلغنون الدابة واثمها فلا يجوز لعن الدابة  
 ويؤذيها من الجملد وقد ورد النصريح بالنهى عن لعن قوله لا تقبل شهادة الخيل  
 ذكرنا في الهندية عن المحيط قوله يستقصى بالصاد المهمة اى يسأل قوله فيما  
 عرض وفي نسخة يشخص وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية لعبد  
 العزيز والشربل الى يمرض بالباء المشاة تحت والقاف اه ح قوله ولا شهادة الاشراف  
 من اهل العراق لتعصبهم لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احد منهم نأبة اى  
 سند قومه يستغف فلا يؤمن ان يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته  
 اخر قال الزملى قال القرطبي قلت وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان  
 وشهده اثنان فالجرح اولى الا اذا كان يشتم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان اصل  
 الشهادة لا تقبل عن العصبية فالجرح اولى اه وفي معين الحكم في موانع قبول  
 الشهادة قال ومن العصبية وهو ان يعصب الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة  
 كذا اقول من التعصب ان يعصب لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقرنه

ولد  
 سو  
 أو  
 ورا  
 وفي  
 الد  
 شه  
 شه  
 لحد  
 ين  
 فيا  
 فلا  
 ولا  
 من  
 لته

ياونسيه انه قال عبد المليم في حاشية الدرر والنفيس على ابن ابي شيبة  
في نسخة من الموال في عصرنا وبندهم قد صحت ظاهر لاجل المراسية والردية في نسخة  
الان لا نقل شهادة نوصيهم على بعض علم بين عدالة كما لا ينبغي ان نقوله ولا ينبغي ان نقل  
من مذهب ابي حنيفة الخ ابي استخفا فالا لا يكون اهلا للشهادة فلهذا نقله عليه  
مع وتقدم في اب العرائن من ان نقل الى مذهب مدور حاشية في نسخة في نسخة  
ذلك معصية موجهة لرد شهادته ولا به ليس بما في ان نقول من مذهب ابي حنيفة  
ويسوي في الحق والمناقض ونقل من نقل الى مذهب الشهادتي بزوجه في ايجاب  
ابن موت فسلوب الاعمال لاهل بالدين في عدة فقرة قية من كتاب الكراهية وفي نسخة  
هذا الساب من المصحح وان نقل اليه اربعة مالا في اداء فاد واداه على الاية في  
من مذهب الى مذهب كما يؤوله ويميل طبعه اليه لخص يحصل له فانه لا نقل شهادة  
اه فمجموع ما ذكرناه ان ذلك غير خاص باسقال الحق وله ادا لم يكن له من  
صحة ما فيهم ولا سكر من المصنفين فصرم ركة الاية في مذهبين مع ما فيهم  
الذين في اندسا والاخره امين وتقدم هذا البحث مستوفى في فصل التبرير فان رجع  
الله قوله وكذا يافع الزكمان والحوط اي ادا بكر وتوصد لذلك لما اذا كان يافع  
الياب وعشرى منه الاكلان تجدد شهادته بجامع القناوى ويحرق الله دية اذا كان  
الرجل يافع الياب المصوره او يفسحها لا نقل شهادته اه اي صورة في يافع  
قوله لثمة الموت وان لم تحب بان كان عدلا نقل كذا فيده شمس الاية قال الرجح  
ويسعى ان يكون مثله تابع الطعام لنفسه والاداء الشدة على الناس اه افول وهذا ايضا  
ان ايمه بان كان عدلا نقل قوله وكذا الدلال اي فيما يفتقه عدم صحة الشهادة  
على فعل نفسه او مطلقا لكثرة كده في السعي لسيدي الوالد على في شهادة الدلال  
العدل الذي لا يخلط ولا يكذب هل نقل الجواب نعم ادا كان كذلك نقل قال في الجواب  
وكذا لا نقل شهادة الخامس وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب وله يجلب اه  
وقدما عن الفتح ان اهل الصافات الدية الاصح انها نقل كال بال والحجامة لاهلها  
بواها قوم صلحون خاتم التامح لا يبي على طاهر الصاعقة وكذا الدلالون  
والخاسرون ونحو ذلك المراد الدلال اذا شهد على المبيع فانه قال في الهدية ابو كلثون  
بالباع والدلالان اذا شهدا وقالا فيهما بما هذا الشيء من فلان لا نقل شهادتهما  
اه قوله والوكيل اي بالكاح قوله او يات الكاح اي لا نقل ما يات الكاح  
لايهما شهادة على طه وقوله لو يات الكاح للمكيل لا يسلط ومثله سائر العقود التي  
ما رها لا يصح سهادته بها ادا صرح به امرها وكافة اما اذا شهد الله بملكه  
ياونسيه نقل قوله اما لو شهد الله اسأله نقل لانه سيجد بغيره الكاح  
لا يفتقه قوله والحيلة الخ فقبضه ان من لا نقل شهادته لعله يجوز له ان يفتقه

ويشهد كما اذا كان عبدا للشهود له وابنه او نحو ذلك فليتأمل سيدي الوالد رحمه الله  
 تعالى اقول وسأبني قريبا عن الخبر عن المتن ان لشارب الخمر ان يشهد اذا لم يطلع  
 عليه وانه لا يحل له ان يترك ستره بذلك فسقط وابطال حق المدعى قوله بالنكاح  
 اي بالثبوت ولا يترك الوكالة اي بانه كان وكلا فيه قوله بزيادة عبارتها وشهادة  
 الوكيلين او الدلائل اذا قالا نحن بعنا هذا الشيء او الوكيلان بالنكاح او بالخلع اذا قالا  
 نحن فعلنا هذا انكاح او الخلع لا تقبل اما لو شهد الوكيلان بالبيع او النكاح انها  
 منكوحه او ملكه تقبل وذكر ابو التميم انكر الورثة النكاح فشهد رجل قد تولى  
 العقد والنكاح بذلك النكاح ولا يترك ان يثبوت ان يثبوت قوله ومخلصه اي لمخلص  
 ما ذكره المص في كتاب الاجارة من كتابه المسمى بالمعين قوله الدلائل والصكاكين  
 اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم غالبا اما اذا غلب عليهم الصلاح  
 فالصحيح انها تقبل كما في الهندية وقدمناه آنفا قوله والمحضرين والوكلاء المفعلة  
 على ابوابهم اي القضاة وهو متعلق بالشأن وحذف من الاول نظيره قال حـ الوكلاء  
 المشبهة الذين يحضرون على ابواب القضاة يتوكلون للناس في الخصومة اهـ قال  
 فصر الدين لما سئل عن شهادة اعران الجاهل والوكلاء على ابواب القضاة قال لا تسمع  
 شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق المستحقين فهو فاسق فلانسج قوله وفيها  
 مكر ومع ما يأتي متنا قوله اخرج من الوصايا نص على التوهم لانه اذا لم يخرج  
 شهادته الميت بين او غيره باطلا سواء كانت الورثة كبارا او صغارا ولو شهد على الميت  
 بين قبلت على كل حال هندية قوله بعد قبولها اما اذا لم يقبل بعد موت  
 الموصي ولم يرد فشهد القاضى يقول له اتقبل الوصاية فان قبل ابطالها وان رد  
 امضاها وان لم يخبر بشيء توقف القاضى ملتقط قوله للميت ولا لليتيم هندية قوله  
 اي وان لم يخصم هندية قوله وكذا الوكيل اي شهادة الوكيل للموكل  
 قوله فكذلك اي لا تقبل عند ابى يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا في الذخيرة  
 وانما اقتصر المؤلف على قول الثاني لما قيل ان القوي والقضاء على قوله في الوقف  
 والقضاء ط قوله ومدمن الشرب قال في النهاية معزيا الى الذخيرة اراد به الادمان  
 في الية يعني بشرب ومن يثبته ان يشرب بعد ذلك اذا وجدته قال الرملي في حاشية  
 المح اختلاف ما اذا قطع عنه فانه فاسق تاب فتقبل شهادته انتهى فاذا تم هذا  
 ولا فرق بين الخمر وغيره لانه وان كان بقطره منها ارتكب الكبيرة وترد  
 شهادته بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تلتزم التوبة  
 مجردة عن عدم الشرب بل لا بد من الندم والافلاج في الحال والعزم على ان  
 لا يعود واذا علمت معنى الادمان وان غير المدمن تائب بانه قد اطلع عند ونوى ان  
 لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان التائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغير

أو الكيرة أقول لكن قد عرفت أن  
 بالنية أمر حتى لا يصح أن يكون  
 منها فيه حذف اسم إن قوله يرتكب الكيرة لانه يحرم قليلها وكثيرها والليل  
 يطلق على القطرة بالإجماع خلافا للمعتزلة فانهم يقولون بلاحة الليل قال في الهداية  
 وهذا كفر لانه يحرم الكتاب فيه سماء وجسم والرجس ما هو محرم العين وقد حلت  
 السنة متواترة ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقد إجماع الأمة  
 ولأن قلبه يدعو إلى كثرة هذا من خواص الخمر ولأنه لو أقر بشرب قطرة واحدة  
 يلزمه الحد كما قرر في محله قوله فقد شهدته أي من غير ادمان هذا بخلاف ما  
 في الكافي حيث قال وأما شرط الإدمان ليكون ذلك ظاهرا منه فإن من شرب الخمر  
 سرا ولا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وإن شربها كثيرا وأما تشوفا  
 عداله إذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فتلعب به الصبيان فانه لا مروءة  
 له ولا يستتر عن الكذب عادة وكذا من يجلس مجلس المجلس الفجور والحسان في الشرب  
 لا تقبل شهادته وإن لم يشرب وفي فتاوى قاضخان لا يقبل شهادة مدمن الخمر  
 ولا مدمن السكر لانه كيرة وفي الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر زلجي وصبي  
 وفي النهاية الإدمان شرط في الخمر أنصاف حق سقوط العدالة اه فلهذا يقول صريحه  
 في عدم الفرق في اشتراط الإدمان بين الخمر وغيره فاذكره الشرح بعد الصاحب الخمر  
 لا يقول عليه أبو النعمود وقد تقدم انه لشرط الاشتهار في كل من أتى بابا من أبواب  
 الكبار ط زيادة أقول وكذلك صح شرط الإدمان في شرب الخمر لسقوط العدالة  
 البرجندی وصاحب التمهة وعليه كلام الدرر حيث نجم الشرب شرب الخمر والعرق  
 والوزج ونحوها كافي العبد الخليم قوله وبإذكرة إن الكمال من أن يشرب الخمر  
 ليس بكيرة فلا ينفذ العدالة إلا بالاضطرار عليه قوله كما حره في البحر قال فيه وذكر  
 أن الكمال أن يشرب الخمر ليس بكيرة فلا ينفذ إلا بالإدمان عليه قال في الفتاوى  
 الصغرى ولا ينفذ عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لأن هذا الحد لم يثبت شخص  
 قاطع إلا إذا دأب على ذلك اه وهو غلط من أن الكمال لما قدمناه بين المسايخ  
 من التصريح بان شربها كيرة ولحقاقتها الحديث المشهور في الكبار أنها سبع وذكرها  
 شرب الخمر اه بل إنما شرط الإدمان إجماعا للاشتهار لآلتها صغيرة لأن الشهادة  
 لا ترد إلا بالإدمان وظهوره بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط  
 الشهادة فقد علمت انه كيرة ولو بقطرة فلا تقبل قال الساجاني أقول نسبة الغلط إلى  
 هذا الهمام في الفرق بين شرط الإدمان للخمر وغيره من الأشربة غير مسألة لما صرح  
 قاضخان في فتاواه وصاربه ولا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن السكر لأنها كيرة  
 وأما شرط الإدمان ليظهر ذلك عند الناس فإن من ألهم يشرب الخمر في بيته لا تقبل  
 عداله وإن كانت كيرة وأما شرط أن يظهر ذلك أو يخرج سكران ليخرج منه الصبيان



لان مثله لا يستتر عن الكتب وذكر الحصاف رحمه الله تعالى ان شرب الخمر يبطل  
 العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا خالاه وفي المقدسي  
 ومحمد بشرط الادمان وهو الصحيح نعم اذا حمل الظاهر على قول ابن الكمال ان شرب  
 الخمر ليس بكبيرة يظهر لما قدمناه قريبا من ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع  
 شرب الخمر احيانا للثبوت لا للتمني يكون عدلا وطاعة المشايخ لا يكون عدلا لان  
 شرب الخمر كبيرة محضة اه قوله قال وفي غير الخمر قد علت انها بشرط قيد ايضا  
 قوله بشرط الادمان قدمنا انه اختلف في الادمان هل هو في الفعل او النية  
 على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال ان الادمان بالقرم امر حسي  
 لا يصلح ان يكون مدارا لعدم قبول الشهادة ومحصله ان ابني الكمال يميل الى  
 رجحان اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع اه قوله على الهموى لاجل الهموى  
 وهو مرفوف واصله ترويح النفس بما لا تقتضيه الحكمة مخرج عن الصباح  
 والمزاد به ان لا يكون للتداوي فيدخل في الهموى الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق  
 الهموى على المشروب وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المصنف هو  
 خلاف الظاهر من العبارة لان الظاهر منها ان معنى مد من الشرب اي مداوم شرب  
 الخمر على الهموى وقال الزيلعي اي مداوم شرب الخمر لاجل الهموى لان شربها كبيرة  
 وقال ملا خسر واما مد من الشرب اي شرب الاشربة المحرمة فان ادمان شرب غيرها  
 لا يسقط الشهادة ما لم يكن على الهموى اه فافاد كلامه ان الشرب على الهموى انما هو  
 بشرط في غير الاشربة المحرمة اما فيها فلا يشترط وهذا يوافق كلام صاحب البحر  
 والظاهر ان هذا هو الذي اخوجه الى ما ذكره من حمل الهموى على الكثرة على المشروب  
 وهو يخالف الكلام الذي يلحق فانه جعله شرطا في الخمر ايضا ورجح ما يناسبه كلام الشارح  
 هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة يرد الشهادة بها سواء شربت على الهموى  
 ام لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا واما الادمان شرب غير المحرم  
 لا يسقط الشهادة ما لم تكن على الهموى فجعل الهموى قيدا للشرب وجعله على شرب  
 غير المحرمة هو الذي يظهر كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الوفي قوله لشبهة  
 الاختلاف قال في البحر في قوله على الهموى اشارة الى انه لو شهد بها للتداوي لم تسقط  
 عدالة لان الاجتهاد فيه مستغنا اه قال ط والاصح الحرمة نعم او شرب لغمصة  
 شئ في حلقه ونحوه مما ينقضه لاشكاله كان مباحا فمستأنى وفي العناية لا تسقط  
 عدالة احتساب المروءات بالشرب ما لم يشتهروا في الظهور من سكر من التينيد بطلت  
 عدالتهم في قول الحصاف لان السكر حرام عند الكل وقال محمد لا تبطل عدالة الا اذا  
 اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو محجب من محمد لانه قال بحرمة قليلة ولم يسقطها  
 بكثرة وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فبشرط الاعتياد اه قال سيدي الوالد

قوله وهو يجب من شهيد بالغ فيه بغير طاهر بل في حقه من لا يصدق التمسك  
 به اذا كان على شرب الخمر شرط سقوط العدالة عند مجتمعه به عن يميني  
 ثم شرب الخمر ولو بغير ايمان واستكار ولهذا قال القاضي وانما قولنا  
 بمحمد بن حبيب انما يصدق في السكر من اليقين لا احتياط مع اهل البيت  
 من السكر ولم يسموه ولعدالة اذا اصاب ولم يكتف ما ذكره اه من قلت لم يشترط  
 الادمان في الشرب دون غيره بما يوجب الخلة فلو ذكر الوجداني ان الوجد  
 في الشرب اكثر من الوجد في غيره فلو جعل مجرد الشرب من طائفة ما يصدق  
 الخمر اه على القول وانتار الخمر ان يشهد اذا لم يطلع عليه بان الملقط واذا كان  
 في الشاهره لا وفي الشاهره فارد القاضي ان يفتي بشهادته لا يحل له ان يذكر حقيقة  
 لانه ملك السر وانما حق الذي اه ولا تفرق في السكر المقتطع لاهل البيت والدمي  
 لما قصده اه اذا سكر ابدى لا يتقبل شهادته قوله ومن يلعب بالفساد في الشهادة  
 حتى من ابي الحسن ان سجد او يمارع الاحداث في التمايم لم يتقبل شهادته اه فلعله  
 والمراد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار اسلنتهم من الكفا او لهم وبطل  
 اسلنت العمل بعدم الميضة ويحتمل ان المراد يوم ما لم يكره يعمل على الكثرة  
 وحرره اه اقول قد ايتت به على انه عليه وسلم ملاسته الجسد ولا مائة ولو كان  
 منه ادى ما يسلط له و به يتبين ان المراد الاحداث المشتهون بآمل قوله والطيور  
 الى من يلعب بها جمع طير وهو جمع طائر واثبت بالكسر فمن قصده مقتطع  
 صحيح فيه الزايع مهمتي وانما ردت شهادته لانه يورث غيلة وهو يجوز على  
 ما اذا كان يثق على عيوب المساءة صمدية سبطه لطيفه اه يحرم  
 قوله بالاستيناس او لحل الكنية كما في مصر والنظام اي سبابة في بلاد فارس  
 الابن قوله الا ان يخرج حمامه من اي الملوكة مفرج في وكرها ديا كل ويضع جز  
 وان لم يصعد السطوح قال في الهدية ولا سبادة من يلعب بالتمام لطيفه  
 فاما اذا كان يملك الحمام سباسة بها ولا يطعمها عاده فهو عدل مقول في الشهادة  
 كذا في الموطأ وهكذا في النكاح وماوى فاقضى حان الادا كانت نجر حمامات اخرى  
 بملوكة لغيره مفرج في وكرها ديا كل ويضع منه اه قوله لا تله الجرام والى في الهدية  
 لا يتقبل شهادة اكل الرما المشهور بليان التهم عليه كذا في الموطأ ولا يتقبل شهادة  
 من استقل ما كل الجرام جوهره ط قوله والطيور بالصم قهستاني وقسره في الهدية  
 بالهي قوله وكل الجوسيع من عطف امام على الخاص قال في الخمر وارايل الموش  
 بالفسور بكل اموكان سبعا بن ابلان احترازا عما لم يكن شبهه كصيرب اذ يثبته  
 كذا كره اس من الجير فان في اصبط الرجل يلعب بشي من الملاهي وذلك لم يشغل  
 في الصلاة ولا في غيره من العرائض ينظر ان كانت ميسرة في غير الناس كالزاجر

والطائير لم يشر شهادته وان لم يكن شتيها لا يمنع قوالها الا ان يتعاضد بها  
 يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والكبار فيسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ  
 هنا خبرا من قوما ما نأمن بدول الدد مني والد الد لعب واللهواي ما انا من شي  
 من الامور في الولو الجية اللعب بالصولجان يريد به الفروسة جازت شهادته لانه  
 خسر عطور بحر ملخصا قال في الخاتمة وان لعب بشي من الملاهي ولم يشغله ذلك  
 عن الفرائض لا تبطل عمداته وملاصيته الاهل والقرى لا تبطل العدالة ما لم يشغله  
 عن الفرائض فان لم يشغله لم يكتف شنيع بين الناس كالرايمير والطائير فكذلك وان  
 لم يكن شنيعا كالحمد او ضرب القضيبي فلا الا اذا خسر بان يرقصوا عند ذلك اه  
 قوله نحو الجداء اي للابل قال الشاعر الماهر \* او ما ترى الايل التي هي \* ويك  
 اغلظ منك طعا \* تصفي الى صوت الجداء \* وتقطع البيداء قطعا \* ولم يذكر  
 الشعر وفي الهندية الشاعر اذا كان يهجو لا تقبل شهادته وان كان يمدح وكان اغلظ  
 مدحه الصديق قلت والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لاجل العربية لا تبطل  
 عداله وان كان فيه خسر اه قال سيدي الموالد بعد كلام ان الكره منه مداوم  
 عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم  
 الشرعية وفيه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لان يبتلى جوف  
 اجدع فيما خير من ان يبتلى شعرا فالسير من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكاة  
 والطلاقة والتشابه الطائفة والمعاني الراقية وان كان في وصف الحدود والقدر وقان علماء  
 البدع قد استشهدوا من ذلك باشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر المحقق  
 ان السهم في قبح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة مرسله بخلاف ما اذا  
 كانت بعينها جنة وعم بعضهم المنع الا اذا عرفنا من هذا ان النعي المحرم وهو ما كان  
 في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعنة الحية ووصف الجمر المهيج اليها  
 والحائض والمهجة لاسيما اذ اراد التكلم بحماها لا اذا اراد انتقاد الشعر للاشهاد به  
 والدريث اولعلم فصاحته ويلا عنه ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع  
 ما سلف في كتاب الحج من انتقاد ابن هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعر  
 \* قامت تركه ان نهض \* سافا بخند اه وكما اذا رما \* وانتاد ان عباس  
 شعرا \* ان تصدق الطير بك لما \* لان المرأة فيها ليست معينة \* فلو لا ان انتاد  
 ما فيه ووصف امرأة كذلك جاز لم تقبل الصحابة رضي الله عنهم وما يقطع به في هذا  
 قول كتب ابن زهير محضرة النبي صلى الله عليه وسلم \* وما سعاد بخداة بين ادر حلو  
 \* الاغر عصيص الطرف مكحول \* تجلوا عوارض ذي ظلم اذا شئت \* كانه  
 متهم بالارواح معلول \* وكثير في شعر حسان من هذا كهوله وقد سمعته النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولم ينكره في قصيدته التي اولها \* سلبت فؤادك في المنام حريضة \* نسى

المخرج شارد سام \* فاما الزهر يات الخردة من عير ديت السمينة وصفت بالباح  
 والذراع والمذاق الخردة كقول أي المنة \* ساما تعاليت حليم كاه \* اداسا  
 راحة الرض مرد \* نسي ستي ملك الرض ووجه وتري الرياح اذا استحين \*  
 معله سمين كل قناء \* ما ان ران على طين كارتا \* ك طلع الحيسم في الزاوية  
 فلا وجه لعمه على هدايم اذا قل ذلك على الملاهي اسمع وان كان مواعظ وحكا  
 للآلات نفسها للثلاث المعنى والله اعلم وفي الدخيرة عن الثوارل فراه شعر الاديبا  
 د ك الفسق والخمر والعلام يكره والاعتماد في العلام على ما ذكرنا في الزاوية أي في الزاوية  
 ان كان مصدح يكره وان كان مصدح فلا اه وسعد الكلام على دليل في صدر الكليات  
 دل رسم المعنى وكذا ما في الخطر والاحاء وعمل فصل الوتر والواصل عن الفساق المعنى  
 المشعرون من ادب الناس السمر مثل سعد صل الله عليه وسلم قتال كلام حسد حسن وقبيح  
 فيج ومعا ان الشعر كالمحمد حسن محمد و بدم حسن بدم ولا بأس باستماع يند  
 الاعراب وهو انشاد الشعر من غير طين وحرم محمولولو فافهمنا كاسم في الوعظ  
 والحكم وذكر نعم الله تعالى وسعد المعنى فهو حسن وما كان من ذكر الاطلاي والذراية  
 والامم فاح وما كان من محو وسحب حرام وما كان من وصف الخبوء والسوء  
 والسور شكره كذا فصله ابو المثلث السمر قندي ومن كراشاده واساؤه حاشي بزل  
 به معناه ومعه مكس له بعض مروية وزد سهادته اه مل سدي الوالدر حذاته  
 تعالى في الخطر والاحاء واما وصف الخبوء والاصداغ وحسن الخبوء والاصداغ  
 وسائر اوصاف النساء والمرد فال نفعهم قد نظر وقال في المعارف يملئ ناهل  
 الدمايات وينسب ان لا يجوز انشاده عند من علب هذه الهوى والشهوة فلهذا يحذر  
 على احاطة فكره فيمن لا يعمل وما كثر سبنا لمحذور وهو محذور اه لكن جدينا  
 ان انشاده للاستشهاد لا ينسب ومثله فيما يصبر اساده او يجله لستهاب لاه واسم اعوان  
 بنية قوله وصبر القصب النسي في الحر وغيره القصب والطاهران الميراث لهما  
 واحد وهو الرمر في العسال لاه هو الذي رد صلوبا حوله وذلك لما في الرمر من  
 المعراج حيث قال الملاهي بوطان محرم وهو الايات للطر من غير صاء كالرياء والاد  
 صكان من عودا وقصب كالسايه او غيره كاعود والطسور لما روى ابو امامه انه  
 عليه الصلوة والسلام قال ان الله تعالى بعثي رجه للعالمين وامرني بحرق المعاصي  
 والمرامير ولانه مصر مصدح ذكر الله والوع الذي مباح وهو الذوق في الكاح  
 وفي معناه ما كان من يادب سرور ويكره صولا لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه  
 انه لما سمع صوت الذي ثعبت فطران كان في وليمة سبك وان يسكر في غيره  
 عمر بالدره وهو مكره والرحال على كل حال للشبه بالنساء انه يؤتمن في جمع  
 التدبر ولم يحذر ما في اليسر حذ هذا اجل لم تكن للذوق لاجل ولا يكره التدبر على

حجة العترة اه قال سعيد الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون دليل الحر  
 في زمان لا يفاضلنا بين السحر يكون اتمام يجوز تأمل والنبابة سميت به لما فيها  
 من الشبهة بالكسر وهو النشاط ورفع اليدين قوله ومن يعني الناس رد الشهادة  
 لاعلان التمسق لا للتمسق فهتاني وفي ضياء الخوم الغناء على وزن فعال صوت  
 المعنى والغناء كثر المال فالاول ممدود والثاني مقصور اه ط قوله لانه يجمعهم على  
 كبيرة قال في البحر وظاهره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا  
 او حجة وهو قول شيخ الاسلام حواهر زاده فانه قال بعموم النع والامام السرخسي  
 اما مع ما كان على سبيل اللغو ومنهم من جوزه للناس في عرس او وليمة ومنهم  
 من جوزه لاسماع نفسه دفعا للوحنة ومنهم من جوزه باستيفاد به نظم القوافي  
 وفي مساحة اللسان اه وتماخه فيه وقد منا بعضه اقول ويمكن حل كونه كبيرة على  
 ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجماع عليه وبو ثبته كلام التقي في الكافي  
 وهو المنادى من لفظ يعني للناس وعلى ذلك حله في العتابة ويؤيده ما يأتي عن  
 ابن الكمال والمعنى من انه لو كان نفسه ليرى الوحشة عنها لانسقط عدالت في الصحيح  
 ثم هذا الصحيح موافق لهذا المتن كغيره من الدون فكان عليه العول فلا تعقل قال  
 العيني في شرحه على البخاري اما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللغو واللعب  
 المذموم بالاتفاق اما ما يسلم من المحرمات فيجوز القليل منه في الاعراس والاعصاف  
 وشبههما وشئ ابو يوسف عن الدف انكره في غير العرس لمثل المرأة في منزلها  
 والصبي قال لا اكرهه واما الذي يجهى منه اللعب الفاحش والغناء فاني اكرهه الى  
 ان قال ابي العيني وقال المهلب الذي انكره ابو بكر رضي الله عنه كثرة التقيم واخراج  
 الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالجان الا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما انكر  
 مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب وهو الذي  
 يحس منه ووقع الطريقة فيه احسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت  
 حتى لا يسمي معنى البيت وما ازاؤه الشاهر بشعره فغير منتهى عنه وقد روي عن عمر  
 رضي الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء يسمى النصب لانه  
 رقيق اه ملخصا قوله وكلام سعيد اخذني بقيد تقييده بالاجرة وقيدته القهستاني بان  
 يكون من الشعر مع التصديق بالكف كاقيد في النابة باللغو وعبرة الزادات تغيد  
 التقييد بالشهرة بان يكون للناس فافهموا تأمل قوله فتأمل والوجه ان اسم مغنية ومن  
 انما هو في العرق من صكان الغناء حرفه التي يكتب بها المال وهو حرام وانصوا على  
 ان المعنى للهو اطلع المال حرام بلا خلاف وحيد فكأنه قال لا تقبل شهادة من اتخذ  
 النبي صناعة بكل هو وعامة في الفح وسأني قريبا قوله واما المعنى لفتنة لدفع  
 وحشة من غدا ان يسمع غير فلا بأس به ولا به طعند المعنى الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف

قول شيخ الاسلام كما علمت بما تقدم ومثل بن شجاع عن ابي بكر في قوله في قوله  
 في حديثه وفي الخبر عن الفتح القتي الحزم هو ما كان في القيد ما لا يدل كعبه الله عز  
 والراة المنيعة الحية. ووصف اخبر الفتح اليها الى ان قال واما الراة المنيعة  
 فاباحها قوم وحضرها قوم والمجاز ان كانت الالحان لا يخرج الحروف بظنهم وراة  
 فباح والافقير مباح كذا ذكر وقدما في باب الاذان ما يبعد ان الظن لا يكون الا  
 مع تغير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التفصيل اسهر قوله في الرسم والوجه  
 والاعباد ومنهم من جوزة ليستفيد نظم القوافي الخ ما قدما قريبا قوله والذهب  
 حرمته مطلقا هكذا امر صاحبة البحر مستدلا بما في الزيادات اذا اوصى بمشاهير  
 معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمعتن والفتيات اقول هذا  
 على اطلاقه لان كلامنا في انه متى يكون معصية على ان بن الاحد مطلقا  
 في المذهب وله دراية في كلام الزيادات على ان الصحيح العتي واظن ان القول هو  
 المذهب كما لا يخفى قال سبى الوالد رحمه الله تعالى ان اراد انه حرام مطلقا فهو  
 مخالف لما حمله عليه في البنية والعتاة فانهما استدلا بعبارة الزيادات على انه معصية  
 لقصد النهي فلم يجز له على عمومته فهو موافق لما قاله الامام الشريفي فكان محتمل  
 لكل من القولين نعم طاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المنيعة ظاهرة في ان المراد من  
 اتخذ حرقة وعادة ثم رأيت في الفتح قل ان اسم مفتية ومن اعلم هو في العرف ان  
 كان النساء حرقة التي يكتسب بها المال الا ترى انه اذا قيل ما حرقة فلان او ما  
 صناعته يقال بمن كما يقال خياط وحداد الخ كلامه وفي البصاح الاصلاح انما  
 قال يعني للناس اي يستعملهم لانه لو كان لا يباع نفسه حتى يرسل الوحيته  
 من نفسه من خيران يسمع غيره لا بأس ولا يستقط عدائه في الصحيح اه وهكذا قال  
 في شرح العتي وان انشد شراقيه وعط وحكمة فهو جاز بالانفاق الخ وهو ما مر  
 عن الفتح من قوله المحرم هو ما كان الخ فتدبر اه اقول وانما خير بان ما ذكره من  
 الخصوص لا يؤيد الاطلاق وعبارة الزيادات قيد انفسد بالمشهور وانما يقيد بها  
 اذا كان للناس وقد تبع الشارح المص في ذكر الاطلاق في محله والصحيح التفصيل  
 كما علمت عن الهندية (نعم) قال الفتح في حاشيته اقول انما يسمى النساء عتاة لان  
 النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ الندية في حال جماعه وقال بعض الحكماء افضل  
 العتاة كفضل النطق على الخرس والدينار المشغوس على القطعة من الذهب وفي كلام  
 بعضهم العتاة يحرك الدوي الساكن ويكن الى الهوى المحرك وفي كلام بعضهم  
 الصوت الشهي يوصل الى تعيم الدنيا والاخرة لانه يولس الواحد ويربح الثمان  
 ويبلى الكتب ويحرق على الشهادة واسطناع المعروف وقال اللامع هذا  
 العلم اي علم العتاة لم يصدر الحكماء الهوى والعب ولكن للنافع الدائمة والذي الروح

الى وجانية وبسط التمس وترطب اليوسفات وتعديل السوداء ورويق الدماء واقول  
 فعل هذا يعني جواز لاجل التداوي به اذ لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا  
 في التداوي بالمحرم فأنزل الله قال في الخبر في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة  
 الصوفية بفعنا الله تعالى بهم ولو قيل هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع  
 سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب ان لم يخرج الحروف عن نظمها وقدرها وان كان  
 سماع غناء فهو حرام ومن اباحه من المشايخ الصوفية فيشروط ان يخاف عن الله  
 ويحلى بالذوق ويحتاج اليه احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدى ان لا يكون  
 فيهم امرء والشأن ان لا يكون جميعهم الا من جنبهم ليس فيهم فاسق ولا اهل  
 الدنيا ولا امرأة والثالث ان تكون نية القوال الاخلاص لاخذ الاجر والطعام والرابع  
 ان لا يجمعوا لاجل طعام او قروح والجاس ان لا يقوموا الا مغلوبين والسادس  
 لا يظهر من وجه الصادقين وفي الآثار خاتمة عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس  
 به في الاعباد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جالسا في بيت يوم العيد  
 وفي الدهليز جارينان يتغبان بالدفء ابي بكر رضي الله عنه وقال لهما اتغيبان  
 في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا نعم فلما مضى هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط  
 تفصيلا آخر في التغنى حاصلة انه يفتى في الحكم بين التغنى لازالة الوحشة فيحل  
 واللهو المحر فلا ومنهم من فصل بشاهدة التسيخ في الاكلة عينا فيحل والا يحرم  
 وشبهه بسوق الدابة ان احتجج اليه حل والاحرم وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات  
 كثيرة وكذلك اهل التصوف واجمع عبارة فيد ما قاله الشيخ عبد الرحمن افندي  
 العبادي وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك حلال  
 ام حرام فاجاب قد حرمة من لا يعترض عليه لصدق مقالته واباحه من لم ينكر عليه  
 لقوة حاله من وجد في قلبه شيء من نور المعرفة فليست بغيره والا فرجوعه الى ما نهاه عنه  
 الشرع اسلم واحكم والله اعلم وتعلم الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة لتبنيه  
 تذكر الشخصين يأتي في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسينبئ الزايد بركة الله تعالى  
 فراجعهما قوله او يجلس مجلس غناء اي وانا شغل عنه ينكر ويحبه او يسمع صوت  
 المغنية ولا من يسمع الغناء محرم عن التلطف وقوله ولا من يسمع الغناء اي وان لم يجلس  
 مجلسه لغبار ما فله ويتبع ان يقيد بالشبهة كما سبق في نظائره ط قوله او يجلس  
 الفتور كما ليس المجانة والانكاث فانها محرمة بل تؤدي الى الكفر كما قد شوهد  
 مرارا وليس عندنا ثبوت شيء من الدين كما يقيد بعض الآثار قوله لان اختلاطه الخ  
 لان حضور مجلس القسق فسق كما في البدائع قوله وترك الامر بالمعروف اي عند  
 توفر ضرورة من يحوانه على نفسه من ضرر ورجاء قبوله وهو ذلك كما بين في تبين  
 المحرم فراجع قوله ويراد من يرتكب كبرية بشرط اعلانها فمستأنى عن النظم

وكذا نفعه في الشرب نيلانية بحسن الفصح فيجعل قوامهم من باهي يلبس الكبار على الايام  
به شهرة والدافل بعضهم او يرتكب ما يحديه ما سانه ان يحدينه ولا يكون ذلك الا  
باشتهار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ان يكتب ما يحديه بالفعل اه من سرج المنيق  
ويعلم ان قبل الشهرة يلقى في كل ما ذكره ان يلقى الا وحده في تمر يقف الكبير والصغير  
ما ذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافيان لا يعرفان بناء مماثل بالاضافة وكل  
ذنب اذا نسب الى مادونه فهو كبيرة واذا نسب الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقيل اصح ما نقل  
فيه عن الحلواني ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه منك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة  
اه ط وقد تقدم ايضا في اوائل الباب فراجع قوله او يدخل الحمام بغزارا لان  
ابناء العورة فسق وقيد في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درم في قوله  
او يلبس بزدها المتأولة اني اذا علمته ذلك قبح وخصه بالذكور لان الغيب فيه  
فبق بالنعص وهو قوله عليه الصلاة والسلام ملعون من يلبس بالبرد ومثله غيره  
من الملاحى والبرد وضعه ازيد شبر ابن بابك ولهذا يقال البرد شبر وهو اول ملوك  
الفرس الاخيرة وضع البرد وشر بها مثلا للقبض والقدر وان الاثنان ليس له تصرف  
في نفسه لا يملك لها نفعا ولا يدفع عنه ضررا ولا يفدر ان يجلب لها موتا ولا حياة  
ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاة والقدر معرض طورا للنفع وطورا  
للضرر وجعلها ايضا تايلا للحقد الذي يتاله العاقر بما يجري لديه من المالك والحرامان  
الذي يتلى به الحازم بما داز به عليه المالك ومنفقا على مثال الدنيا واهلها فربما  
الزفة التي عشرتينا بعدد شهر السنة والزوج وجعل القطع ثلاثين قطعة بعد  
ايام كل شهر والزوج التي هي لكل زوج ثلاثين درجة الى اخر ما ذكر الشيخ  
ابراهيم الكنتي في كتابه غرر الخصائص الواضحة قال في القبح بعد كلام  
ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلبس بالبرد ردت شهادته سواء قاصر  
اولم يقاصر لما في حديث ابي داود عن ابي بربك بالبرد شبر فقد عصي الله ورسوله اه  
قوله او طاب اي طاب ذلك هو نوع من اللعب يسمى باربع فبب قال في القبح  
ولعب الطاب في بلادنا مثله لانه ي طرح ويرعى بلا حساب واعمال وتكر وتلك كان  
كذلك مما اخذته الشيفتان وعلمه اهل القطة فهو حرام سواء قومه اولاداه قال  
مبي الزا والدرج لله تعالى ومثله اللعب بالصينية والحاتم في بلادنا وان تبيع  
بلعب ولكن حصر في مجلس اللعب بدليل ان مجلس مجلس الغناء وبه يظهر جمل  
بعض اهل الورع البارون قوله اما الشطرنج بكسر اوله ولا يفتح والسين تبت لغة  
قاموس وجعل المحوى الكسر فيه مختارا والاصل ان قيد اربع لغات كبر الشين  
وقصها مع الانعام والاهمال وكذا حكمها ان مالك لم يكن الانعام هو الاسم كما  
في شجرة وسجرة بالسين المهملة والشين المعجمة ويجمع على شطاريح واصله بالهمزة



شش رنك ومغناه ستة الوان لان شش ستة ورنك الوان وهي اعنى الستة الشاه  
والفرزان والقليل والفرس والرخ والبيدق واذا علم هذا قال من وضعه فيما ذكره  
ابن خلكان وصاحب الفرص صده بمهلتين مكسورتين ثم مشددة ابن داهر الهندي  
وضعه ليلهيث ويقال له شهرام بكسر السين المعجمة مضاهاة لازد شبر اول ملوك  
الفرس الاخيرة حيث وضع التزد مضاهاة للدنيا واهلها واقهرت الفرس به فقصبت  
حكماء ذلك الزمر بترجيحه على التزد بكونه ضربها مثلا على ان لا قدر وان الانسان  
قادر بسعيه واجتهاده يبلغ المراتب العلية والخطط السنية وان هو اهلها صارت به  
من الحملول الى الخسيس واخرجه من روض العيش الاربعى وبما جعله دليلا على  
ذلك ان البيدق ينال بحر كتفه وسعيد منزلة الفرزان في الرياسة وجعلها مصورة  
بما شيل على صورة الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشاه المدير  
الرئيس والفرس والقليل من كوين له والفرزان وزيره والبيدق رعاياه فكما ان الواحد  
من الرعية اذا اخطى الاجتهاد خفه في تهذيب نفسه وتهذيبها كان ذلك عوناً  
على ان ينال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان اذا علت همته وتمكنت قدرته  
طغيت نفسه الى نيل رتبة الشاه وقتاله وكذلك ما يليها من القطع وقيل وضعها  
بعض الحكماء ليعين اهلهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الجروب وكيفية ظفر الغالب وخذلان  
المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والتعبية والجمدة  
والقوة والجلد والشجاعة والبأس من عدم شيئا من ذلك علم موضع تقصيره ومن اين اتى  
بسوء تدبيره لان خطاها لا يستقل والعجز فيها متلف المهج والاموال واعلم ان في ترك  
الحزم ذهاب الملك وضعف الراى جالب للعطب والمهلك والتقصير سبب الهزيمة  
والتلافى وعدم المعرفة بالنفعية داع الى الانكشاف وتمامة عتق قوله فليشبهة الاختلاف  
علة مقدمة على معلولها اى اختلاف ممالك والشافعى في قولها باباحته وهو رواية عن  
ابى يوسف واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار ابو زيد الحكيم  
حله كما في البحر معز بالمحيط البرهانى عن شمس الائمة السرخسى واقره ط وغيره  
فكان مقدما على رد الساجحانى له بقوله هذه الرواية ذكرها في الجنبى ولم تستهر  
في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحه وابن الشحنة لم يكن عن اهل الاختيار  
اه اقول بكفتنا نقل صاحب البحر لها واقراه لها وكذلك غيره كما علمت وكفى بهم  
قدوة فان ابن الشحنة ادري واعلم من الساجحانى رحيم الله تعالى لاسيما وقد صححها  
ايضا المصنف في شرحه على جامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في منجبه واقره قال  
في شرح السكرت يحوز اللعب به لاحضار الذهن اذا لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة  
قلت ولا يخفى ان ما ذكر من المعاني اولاً من الإخلال بالواجب ثانياً لم يحل بكل ما افترز  
به لانها امور منهية عنه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا ما

انما يجمع من الخفية في هذا الفرع رخصه عظيمهم بالحلف بقولي ولا ياب  
 بالشرع وهو رواية عن الجرجاني الشريفي والشرع في قوله وهو الامام ابو يوسف  
 لان ولايته شملت المشارق والمغرب لانه كان قاضي الخليفة الرشيد. اه قال القسبي  
 مع الجواهر ان مجرد المصباح بالشرع قاطع وقيل هذا اذا انفرد به صدق ورد  
 روحوا القلوب ساعة فساعة اه والعلامة السخاوي تلذ العلامة ابن حجر كتاب الفقه  
 في الشريعة وسمو عدة المنهج في حكم الشريعة وذكر فيه الاحاديث في المنع عنه وجعل  
 فيها ثم ذكر قسمين قسمين كرهه وذكره من الصحابة والائمة وسرد روايتهم في ذلك  
 وضعف بعضها وقسم في الصحابة المنسوب اليهم لم يروه او اقروا عليه واورده ما قبل  
 في ذلك وطين فيه ثم عند ياباذ كرهه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتابعي التابعين  
 في ذلك من الصحابة والاباحه والمصنفين به والنهي عنه ثم جعل خامسة ذكر فيها اختلاف العلماء  
 فيه على مذاهب الى اخر ما قال فيه فراجع اه قال بعض المحققين انما يحرم التردد  
 يحرم ولا الشريعة لان الخطي في الشريعة انما يحل خطاه على فكره والمخطي في التردد  
 يحل على التقدير وهذا كفر وما يفتى الى الكفر يحرم كما في سلب المصالح في باب  
 التصوير قوله شرط ليقوط العدالة قوله او يتقاصر التماس اليسر وفي القاموس  
 قامره مقامرة وقاراة فتمره كتنصيره راجعه فقلبه وهو التقاصر اه وذكر الزوي انه  
 ما خوزه من القم لان ما له تارة يرد اذا غلب ويتقصر اذا غلب كالقمر يزده ويتقصر اه  
 قوله حتى يفوت وقتها اي فليس المراد بالترك عدم الفعل اصلا قوله او يخلف عليه كثيرا  
 فيه ان يلغى كالاتفاق بالكذب وهو يقيدان كثرة الخلف بدون الكنت او الكذب  
 فيه بدون كثرة لا ترد به شهادته لانه انما يشتهر به اذا كثر منه ابو السعود يصر في  
 ط قوله او يلغى به على الطريق المراد به ان يكون يدري من الناس اذ هو لازم  
 قال في القبح واما ما ذكر من ان من يلغى على الطريق ترد شهادته فلا تارة الاقوي  
 المحيرة قوله او يذكر عليه فيسقا اي ما يكون به فائتا كالتهم والقذف والفساد  
 ط قوله او يدوم عليه لان المداومة عليه دليل التلويح به ويلزم قاطبا الاجلال  
 بعض المطلوب وهذا هو ما بين الشروط الستة التي شرط وجود واحد منها  
 لحرمه وليست العدالة قال في البحر والحاصل ان العدالة انما تسقط بالشريعة اذا  
 وجد واحد من خمس القمار وقوت الفصلية بسببه واكثر الخلف عليه واللعن به  
 على الطريق كما في فتح القدير او نذكر عليه في كاف السراج اه او يدوم عليه  
 كاذكره الشارح قوله او ياكل الربا اي يأخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه  
 من الكبار فالمراد بالاكل الاخذ واما ذكره تبعا للائمة الكريمة الذين  
 يأكلون الربا واما ذكره في الآية لانه اعظم منافع المملوك والربا شائع في المملوكين  
 والمراد بالربا القدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كل شئ في ربه

بخر قوله قيدوه بالشهرة لان الانسان قلما يتجوز من العقود الفاسدة وكل ذلك كال  
 فله اطلاق علم القبول عن قيد الشهرة للزم الحرج قال في البحر وهو اولي بما قيل لان الرب  
 ليس بمحرم محض لانه يفيد الملك بالقبض كسائر البياعات الفاسدة وان كان غاصبا مع ذلك  
 فكان ناقصا في كونه كبيرة بخلاف اكل مال اليتيم ترد شهادته بمرة والاوجه ما قيل لانه  
 ان لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتمه اكل الرب ولا تسقط العدالة به ولا يصح قوله انه  
 ليس بمحرم محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض شيء اخر وهذا اقرب ومرجعه  
 الى ما ذكر في وجهه تقيد سرب الخمر بالادمان واما اكل مال اليتيم فلم يقبه احد وانت  
 تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق  
 في نفس الامر مانع سرعا غير ان القاضي لا يرب ذلك الا بعد ظهوره فاكل سواء  
 في ذلك واما اكل مال اليتيم فلم يقبه احد ونصوا انه بمرة وانت تعلم انه لا بد من الظهور  
 للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة فكان بمرة بطله لانه يحاسب فيعلم  
 انه انتقص من المال قمع مع زيادة قوله ولا يخفى ان الفسق اى ولو باكل مال اليتيم  
 قوله عنهما اى الشهادة قوله لا يثبت ذلك اى الفسق المانع قوله الا بعد  
 ظهوره له انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشهرة حينئذ  
 ان يشتهر عندهما حاله قوله فاكل اى كل المفسقات لخصوص الربا سيما  
 قوله سواء خلافا لمن فرق فقال باكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهرة في الربا  
 وقد علمت ما عليه المعول فلا تغفل قوله بحر واصل العبارة للكمال في القمع كما قدمناها  
 مع زيادة قوله فليحفظ اى هذا التوفيق اقول لكن نظرفيد السباحى بقوله  
 والصواب ما قالوه من ان الربا يفيد الملك بالقبض والملك مبيع للاكل فكان ناقصا  
 في كونه كبيرة اه والاولى ان يقولوا فكان ناقصا في اسقاط العدالة والاهو كبيرة  
 كما لا يخفى كما قدمناه قريبا واما اكل مال اليتيم فمرة تسقط عدالته يعنى لعدم التهمة  
 قوله او يبول او يأكل على الطريق اى في الطريق على حد ودخل المدينة على حين  
 غفلة ولا بد ان يكون عمدا من الناس وانما منعنا لئلا يفتهم على ترك المروءة واذ كان  
 الشاهد لا يستحي عن مثل ذلك لا يمنع من الكذب فيتهم وانظر حكم ما لا بعدا كلا عرفا  
 كتعاطى شرب ومص قصب ونحوه هل اقول الذى يظهر ان هذا مسقط لعدالة  
 اهل الوجاهة من اشراق الناس وعلماهم ويدل عليه ما قاله في الاشياء في وصية  
 الامام لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقاء والسقاين ومن جلة ما علمه  
 الجوى بشقوط المروءة تأمل قوله وكذا كل ما يخل بالمروءة عبارة الهداية  
 ولا من يفعل الاشياء المستحقة وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضها المستحقة اى التي  
 يستحق الناس فاعلمها او احصلها يستحق الفاعل فيبدوا منه ما لا يليق وعلى هذا  
 المعنى قوله تعالى ولا يستحقك الذين لا يوقنون ومن يفعل فعلا بعد منه خفة وسوء

ادب وفتة مروءة وحياء لان من يكون كذلك لا يعد منه ان يشهد بالزور وفي الحديث  
 عند علي السلافة والصلام انما اندرك الناس من كلام الشوة الاولى اذا لم يستخ مافعل  
 ما ثبتت كافي القبح ومنه ادمان خلق العجبة سواء كان عادة لاهل بلد الشاهد ان لا  
 كما حرره سبى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيح قال في البحر كل ما يخل بالمروءة يمنع  
 قبولها وان لم يكن محرما والمروءة ان لا ياتي الانسان بما يعتد منه عما يخصه عن مرتبة  
 عند اهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف والجور  
 والارتفاع عن كل خلق دني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب مخيف اذا كان  
 قليل الغزل وفي النهاية قال مجد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكر وادها  
 المشي بسر او بيل فقبيل والخيال وقيد مائل بالفرط به لانه يؤديه الى منع الحقوقي  
 ومن يناد الصباح في الاسواق ومد الرجل عند الناس وكشف رأسه في موضع بعد فعله  
 خفة وسوء ادب وسرقة لقمة والافراط في المرح المفضي الى الاستخفاف وصحة  
 الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقهاء بقاء ومن ههنا الاجير كان من محلات  
 المروءة في الزمن السابق واما الآن فلا نعلم منهم اشترطوا في الصغيرة ادمان  
 وما شرطوه في فعل ما يخل بالمروءة فيما زابت وبتني اشترطوا بالاولى واذا فعل ما يخل  
 بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا ففعل الخلل بها ليس بفاسق  
 ولا عدل فالعدل من اجنب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة او اصر على صغيرة  
 ولم ار من يد عليه فمن قال في النهاية واما اذا شرب الماء او اكل الفواكه على الطريق  
 لا يندح في عداله لان الناس لا يستقبح ذلك مع اقول لكن في زماننا يعدونه قاصدا  
 من البعض كما قدمنا آنفا قوله ليس يفتي من البركة بخلاف كشفها للبول والغائط  
 اذا لم يجد ما يستتره فانه لا يفتي به اه شرط عن أبي السمود قوله او يظهر سب  
 السلف السب هو التكلم في عرض الانسان بما يسيء فان اتهمنا ونعم من قبل من  
 في علماء الائمة لا يلوم من الامة كافي الكرماني ولذا قال ابو يوسف لا قبل شهادة  
 من يشتم اصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحدا من الناس لم تقبل شهادته فبهذا اولى  
 كافي المحيط فعلى هذا لا يعد ان يكون السلف شاهدا للفتنه بل كلهم كاذب كره  
 المص وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كافي حجة  
 واصحابه فانهم سلفنا والعجاية والتاسين رضي الله تعالى عنهم فانهم سلفهم  
 كافي الكفاية ولم يوجد اصل لما في السني حتى انه جمع سالف والشهوراء في الاصل  
 مصدر سلف اي مضى وسلف الرجل اباؤه والجمع اسلاف قوله لسقوط العدالة  
 بسب المسلم في الحديث سباب المسلم فسوف وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب  
 الستم يقال سبه يسهه سبوا وسبوا قيل هذا محمول على من سبه او قاله من غير ما وبل  
 وقيل انما قال ذلك على جهة التغليظ لانه يخرج جحد الى الكفر والفسيق اقول هذا خلاف

الظاهر اه ط قال في شرح الجمع العتي لا تقبل شهادة من يظهر سب السلف  
بالاجماع لانه اذا اظهر ذلك فقد اظهر فسقه بخلاف من يكتم لانه فاسق مستور  
ومثله في الجوهره وفي شرح الكثر لا يبغي او يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم  
وهم الصحابة والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمتنع  
عن مثلها لا يمتنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه قوله منهم  
ابو حنيفة كذا ذكره الكردى في مناقبه وتهمة صاحب العناية والحافظ الذهبي والحافظ  
العسقلاني وغيرهم وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد العال في فتاويه السلف  
الصدر الاول الى محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسن الى شمس الائمة الحلواني  
والتأخرون منه الى الامام حافظ الدين البخارى قوله عن ابي يوسف الظاهر ان  
حكم هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول شهادة اهل الاهواء الاهوى يكفر به  
صاحبه لكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهد كهوى المحسنة والاتحادية والخلولية ونحوهم  
من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان امثالهم لم يحصل منهم بدل وسع في الاجتهاد  
فان من يقول على هو الاله او بان جبريل غلط وتعود ذلك من السخف اما هو متنع  
بحد الهوى وهو اسوء حالا ممن قال ما فيهم الا ليقربونا الى الله زلفى فانه بلا شبهة  
كفر ومن اشد الكفر امان له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد  
ذاته ككفر ائمتنا الروية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النص من المشورة  
والاجماع الا ان لهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكنت  
خلافه الشيخين والسب لهما فان فيه انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم ينكرون  
حجية الاجماع باذهابهم الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان  
بالنظر الى الدليل فيسب تلك الشبهة التي ادعى اليها اجتهداهم لم يحكم بكفرهم مع  
ان معتقدهم بكفر احتياطيا بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان المحكوم  
بكفره من اداه هواء وبدعه الى مخالفة دليل قطعي لا يسوغ فيه تأويل اصلا كدابة  
قرائية او تكذيب نبي او انكار اخدار كان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم ممن اعتقد  
ان عليه هو الاجماع بالخلافة وصاروا يسبون الصحابة لانهم منعوه حقهم ونحوهم فلا يحكم  
بكفرهم احتياطيا وان كان معتقدهم في نفسه كفر لاي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل  
واما سب لابي يوسف لانه مخرجه قوله من سب الصحابة لانه لو سب واحدا  
من الناس لا تقبل شهادته فهنا اولي قهستاني والحاصل ان الحكم بالكفر على سب  
الشيخين او غيرهما من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتاء به ولا التعويل عليه  
كما حققه سيدي الزوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجعوا وقال  
فيه ايضا اعلم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء او طعنهم  
في الاشياء كفر باجماع العلماء فمن قتل نبيا او قتله نبي فهو اشق الاشياء واما قتل العلماء

والأول: وبهم قليلين بغير إلا إذا كان على وجه استحلال أو الاستحقاق فبما قال  
عنه وعلى رضى الله تعالى عنهما لم يقل بكفره أحد من العلماء إلا الخوارج في الأول  
والرافض في الثاني وأما فقد عاتبة فكفر بالاجماع وهكذا انكار جميع المصدقين  
لمخالفة نص الكتاب بخلاف من انكر صحة عز او على وان كانت صحة ما يطرق  
التواتر اذ ليس انكار كل متواتر ككفر الأثرى ان من انكر وجود حاتم بل وجوده و  
عدالة الوشر وان وشهوده لا يستبر كافرا اذ ليس مثل هذا مما علم من الدين بالضرورة  
وأما من سب احدا من الصحابة فهو فاسق وقبيل بالاجماع الا اذا اعتقد انه يباح  
او يقرب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة او اعتقد كفر الصحابة فانه كافر بالاجماع  
فاذا سب أحد منهم فينظر فان كان معه قرائن حالية على ما تقدم من الكثرات  
فكافر والاقتساق وانما يقتل عند علمائنا مسامة لدفع فسادهم وشرهم وهذا في غير  
اغلاة من الروافض والفاطمية منهم كعاز قطعا فيجب التخصيص حيث ثبت انه منهم  
قتل لانهم زنادقة فاحذرون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة صيقل كلام العلماء الذين انهم  
بكفرهم وصي زرازيهم لانهم لا ينفكون عن اعتقادهم النشاط في حال اديانهم  
بالشهادتين وغيرهما من احكام الشريعة كالصوم والصلاة فهم كفار لا يردون  
ولا اهل كتاب اه وان اودت توضيح المقام فليكن به فان فيه تمام المرام وقد ذكر  
سيدي الوالد رحمه الله تعالى ايضا مائة من ذلك في باب المرتد فراجعها والسلام قوله  
من يتبرأ منهم كالخوارج فانهم من اهل الاهواء غير الكفرة قوله لانه معتدوسا  
قال في الملح وفرقوا بانما طهاره سبحانه لا ياتي به الا الاستقاط المستحقة وشهادة الخفيف  
لا يقبل ولا كذلك البصري لانه بمنقذ دينا وان كان على باطل فلم يظهر فسقه  
قوله شهدا ان اباهما مثل الاثنين كل من لا يقبل شهادته للوكل واما حكم الاجنبيين  
اذا شهدا بذلك فعدا لدعوى قلما تقبل قلما واستحسانا والتماس فيما ذكره لا  
تقبل للتمسك وليكونا شهادة للشاهد لعود النعمة اليه قوله الوصي اليه هذا التبرار  
قبل الذكر والاول اظهره بان يقول الوصي الى زيد والمراد ههنا جعله وصيا يقال  
اوصى اليه اذا جعله وصيا واوصى له بكذا اي جعله موصى له قوله من ادعى اي  
الا بصاء المفهوم من اوصى والمراد من قوله ادعاء اي رضى به قال في الجواهر  
السعدية اي والوصي يرضى هكذا نسخ الال ثم رأيت في شرح المصنف الصغير  
لا يلا علاه الذين الاسود ما لضعف والمراد من الدعوى في قوله والوصي يدعي هو  
الرضا اذا تجاوز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضي ان ينصب وصيا اذا رضى هو  
به اه اقول لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المأمور وارادة اللزم وقوله  
الدائم قوله استحسانا انه لم يثبت بهذه الشهادة شيء لم يكن للوصي فعله وانما  
كان له نصب الوصي فانكفي بهذه الشهادة مؤنة التبيين اذ لو لم يثبت له كان

القاضي يتأمل فيمن يتعين فبعين من ثبت صلاحيته نظرا للميت وان لم يوصى لانه  
نصب نظرا لمصالح المسلمين وجبت فانه يكون وصي القاضي لاوصى الميت كما خرو  
المقتضى قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل اى ظاهرا الا  
في مسألة غير عي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانهما يقران على انفسهما  
البوت ولاية القبض للشهود فانتفى التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما في حقهما  
وقيل معنى الثبوت امر القاضي اياهما بالاداء اليه لابرأهما عن الدين بهذا الاداء لان  
استيفائه منهما بحق عليهما والبراءة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي انه ملخصا  
قوله كشهادة دائي الميت اى رجل بانه وصى وكذا فيما بعد قوله والموصى لهما  
بذلك بان اياهما اوصى الى فلان اى ان الموصى لهما بشئ من المال شهدا ان الميت  
اوصى اليه بذلك يكون وصيا على اولاده عني قوله ووصيه اورد على هذه ان الميت  
ان كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب اخر واجيب بانه يملكه لاقرارهما  
بالحجر عن القيام بامور الميت كذا في البحر قال ط وفيه تأمل قوله ثالث اى رجل  
ثالث متعلق بشهادة كقوله على الايصاء اى على ان الميت جعله وصيا وهذا مرتبط  
بالمسائل الرابع لا بالاخيرة كما لا يخفى فافهم ولا تنسى ما قدمناه قريبا عن البحر من انه  
لا بد من كون الموت معروفا في الكل اى ظاهرا الا في الخ قوله لا يملك اجبار احد  
على قبول الوصية طاهر في ان الوصى من جهة القاضي كما قدمناه خلافا لما في البحر  
القول وبيان هذه المسائل كما في الفتح رجل ادعى انه وصى فلان الميت فشهد بذلك  
اشنان موصى لهما عيال او وارثان لذلك الميت او غريبان لهما على الميت دين  
او لميت عليهما دين او وصيان فالشهادة حائزة استحسانا والقياس ان لا تجوز لان  
شهادة هؤلاء تتضمن جلب نفع للشاهد اما الوارثان لقصد هما نصب عن يتصرف  
لهما ويرسخهما ويقوم باحياء حقوقهما والغريبان الدائنان والموصى لهما لوجود  
من يستوفيان منه والمدينون لوجود من يبران بالدفع اليه والوصيان من يعينهما  
في التصرف في المال والمطالبة وكل شهادة جرت نفعها لا تقبل وجه الاستحسان ان لم  
يوجب هذه الشهادة على القاضي شئ لم يكن واجبا عليه بل انما اعتبرنا على وذان  
الترعة لا يثبت بها شئ ويحوز استعمالها لقاعدة غيرا لاثبات كما جاز استعماله للتطبيب  
القلب في السفر باحدى نسيابه ولدفع التهمة عن القاضي في تعيين الانصاء فكذا  
هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبرناها لقاعدة اسقاط تعيين الوصى  
عن القاضي بان القاضي او عليه اذا ثبت الموت ولاوصى ان نصب وصيا فلما شهد  
هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقبل صوته واعتزقوا له بالاهلية الصالحة لذلك فكفى  
القاضي لذلك مؤنة التعيش على الصالح وعين هذا الرجل تلك الولاية لا بولاية  
او بحجة الشهادة المذكورة وكذلك وصيا الميت لما شهدا بالثالث فقد اعترفوا بحجر

شرعي منها من التصرف الا ان يكون هو معها او بعين علمها من غيرها حتى ادخل معها  
 في نصيب القاضى الآخر وفي الضرور كما اثبت الموت شرط لان القاضى لا يمكن ان يصيب  
 وصى قبل الموت الا في شهادة الغائبين المديونين فانه لا يشترط في اثبات ذلك الوصى  
 الذى شهد له بثبوت لاثباتها من ان على اقرارهما بثبوت حق قبض الدين لهذا الرجل  
 فضررها في ذلك اكثر من نفعها فيقبل شهادتهما بالوصية والموت بها وهذا  
 بخلاف المسئلة الاية اعني مسئلة مالو شهدا ان لهما الغائب وكله يقضى دينه  
 الخ ورايت سواء الاوجوابا حيث ذكرهما هنا المناسبة لا تخفى على الفطن الذي  
 من فتاوى مفتي دمشق الشام محمود افندي الجراوى بحفظه الله تعالى سئل عن ضرورة  
 دعوى مضمونها في الوصى اذا اثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك  
 اتى رجل اخر وادعى ان الميت اخرج الاول وجعل ذلك وصيا له فله  
 لا يسمع هذه الدعوى من الاخر لتضمنها ابطال القضاء الاول ام لا اجاب بقوله  
 حيث اثبت المدعى عليه قولا بكونه وصيا شرعيا وقضى القاضى بصحة وصايته  
 بوجوبها الشرعي فلا يسمع دعوى المدعى الاثنى ولا الشهادة بان الميت اخرج المدعى  
 عليه وجعل يورثه بكونه وصيا لان في سماع مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال  
 القضاء والقضاء يمان من الاتقاء ما يمكن قال في شرح الزيادات للامام محمد شهيد  
 شاهدان ان الميت اوصى الى هذا الرجل وقضى القاضى بها ثم شهد اخران بالوصية  
 الى رجل اخر لا يقبل لان فيه نقض القضاء الاول وكذلك في شرح الزيادات  
 لقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهد ان رجوعا من الوصية الاولى لا يقبل  
 شهادتهما لان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما صريح في عدم  
 صحة سماع الدعوى والشهادة والله تعالى اعلم بالصواب اهـ قوله لا يقبل الخ  
 هذا اذا كان المطلوب تحيد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المسائل  
 باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لابرار المطلوب عند الرفع الى الوكيل  
 اذا حضر الطالب وانكر الوكالة فكانت شهادة على ايتهما فيقبل فرق بينهما  
 وبين من وكل رجلا بالخصومة في دار معينة وان اقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر  
 على دفع الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يقبل فلا تقبل  
 ملخصا عن المحيط قوله ان لهما اشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاولى  
 والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لا يقبل شهادته للوكل وبصرح في البرازية  
 بغير قوله الغائب فديه لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى بها ليشهدا لان الوكيل  
 لا يسمع الدعوى به لانه من الضرر الجاري لكن يحتاج الى ان صورة شهادتهما مع حيد  
 الوكيل لانها لا يسمع الا بعد الدعوى ويمكن ان تصور بان يدعى صاحب ودعة عليه تسليم  
 ودعة الوكيل في دفعها فيجحد فيشهدان به ويقضى دين ايتهما وانما صورنا ذلك



لان الوكيل لا يجبر على فعل ما وكل به الا في رد الوديعة ونحوها كما سيأتي فيها بحر  
 ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله تسليم ودية الموكل في دفعها  
 اي التي وكله الغائب بدفعها لصاحبها وقوله فيشهد ان به اي بتسليم الوديعة الذي  
 ادعاه المدعى وقوله وبقبض ديون ايها الم تجر فيه الدعوى فاما معنى شهادتهما به مع  
 ان التصود جريانها فيه مع اجبار الوكيل ولا اجبارها فتأمل قوله او انكر صورته  
 كما تقدمت عن البحر فانها لا تقبل قوله والفرق انما يحتاج الى الفرق في صورة  
 الدعوى فيها واما في صورة الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصي وهو  
 ان القاضي لا يملك اجباره على قبول الوصية ط اقول ويمكن ان يقال للفرق اي اذالم  
 حضر الوكيل خصما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك القاضي نصب وكيل عن غائب  
 واما اذا حضر خصما وشهد غير ابني الموكل فالقاضي يثبت الوكالة عن الغائب  
 ويكون من قبيل الاثبات لا النصب واما شهادة ابني الموكل فلا تثبت الوكالة لعدم  
 كونها شهادة وللهمة ايضا اذ يمكن ان يتواضعا مع الوكيل على اخذ المال فيصير  
 لشفعهما فلا تقبل كما في شرح المتنق للداماد يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول  
 المشارح لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن المحي بطلبهما اه فانظر لقوله  
 بطلبهما ولم يقل بشهادتهما فانه يشير الى انها غير شهادة بل كناية عن الطلب  
 ويظهر لي القبول لو ادعى بكر الشراء من وكيل زيد المنكر واستشهد بابني زيد على  
 ذلك قوله عن الغائب لعدم الضرورة اليه لوجود رجا حضوره الا في المفقود  
 كما في البحر قوله بخلاف الوصي اي وصي القاضي وانما يحتاج الى هذا الفرق  
 في صورة الدعوى اما في صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضي لا يملك اجباره على  
 قبول الوصية كما قدمناه قريبا قوله اي وصي الميت في بعض النسخ او بدل اي  
 قوله بحق الميت او للقيم واحترز بذلك عن شهادته بدين عليه فانها تقبل  
 كما في الهندية قوله بعد ما عزله القاضي وكذا قبله بالاولى فكان الاولى ان يقول  
 واو بعد ودلت المسئلة على ان القاضي اذا عزل الوصي يجزى برأيه ويمكن ان يقال  
 عزله بحجة سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في الحاشية لاس لقاض ان يخرج الوصي  
 من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا بالشر  
 اخرجه او نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره  
 معه قوله او بعد ما ذكرت اي بلغت قوله في ماله او غيره اي في ماله الذي تحت  
 يده او غيره قال بعضهم او غيره اي كما اذا شهد انه طلب الشفعة او ان فلانا ابرأه  
 من كذا وجعل بعضهم معنى قوله او غيره على نحو النسب وفي معنى شهاد الوصي  
 بدين الميت والورثة صغار او بعضهم لا تقبل ولو كانوا كبارا جازت ولو شهد على  
 الميت بدين جازت على كل حال وفي البحر ولو شهد لكبير على اخي تقبل في ظاهر

الزاوية ولو شهد الثاوث الكفر والنسب في غير ميثاق لا يهمل له ولا يمكن حمل أو يبرأ  
 على هذا فكون معطو على المثل قوله لفلان الوصي يحمل له ما لا يظهر إلا إذا  
 ثبت ومما به أما إذا عمل فيها فلا يبرأ إلا أنما صار ما كان من قوله فكان  
 كانت معه أي فكله شهد له من قوله ولو شهد الوكيل الخ أي من المشقة  
 في الرأية حيث حال وكذا يطلب الف قبل فلا بد والخصومة فيها من عند عصر  
 الثاني ثم عمل الوكيل قبل الخصومة في مجلس انعقاد ثم شهد الوكيل بهذا المجلس  
 لموكله وهو من الثاني لا يجوز ما على أن من الوكيل فام معام الوكيل أه فلو أراد  
 هذا به حاصم فيما وكل به فالحاصم في غيره دونه تعذر بل أشار إليه أساساً حياً  
 بأن وكل العارة بمجته وبصلتها في السند عاها حال فيها وشهادته الوكيل الوكيل  
 بعد العمل أن حاصم لا يعمل وإن لم يحاصم على وهو قول أبي حنيفة ويحذر حجة حاشية  
 وقال بكدا في اندحور ولو وكله نكل حق قبل فلا ينحصر إلا ما في حاصم في الفصل  
 وعمل من شهد بذلك الالف رتب وإن شهد على آخر لم يرد وإن لم يعلم القامى  
 بوكاله وأبكر فلا وكاله وأنها بالنسبة ثم عمله وشهد رتب شهادته لموكل في كل  
 حوائجهم وبأنه الوكيل إذا شهد حق حاد بعد ما ربح الوكالة فثبت العمل بكافي  
 قوله أسأنا لله أي نعمه وسدي من حاصم من قوله والافات بعدهما  
 له أن الموكل حتى وهو قائم في حق من دون الوكيل وأوكل أن يخرج عنه من شاء من الوكالة  
 وهو يعمل من ذلك ما أمر به الموكل فذا عمل قبل الخصومة لم ينجح به فمما شهد به  
 وثبت شهادته أه مع قوله جعله كالوصي فلا يعمل شهادته مصلحاً على أن صدره  
 يحدد قبول الوكالة تنصر حصماً وإن لم يحاصم ولهذا الوار على موكله في غير مجلس  
 انعقاد بعد امراره عنه وعندهما لا ينصير حصماً يحدد الشول ولهذا لا يبرأ من امراره  
 حراً مخلصاً قبول وجد له المشقة في التا رجائه في الفصل السابع قال أما شهادة  
 الوكيل قبول الوكيل حاص وتمام أما الحاص وهو إذا وكله يطلب الف درهم  
 قبل رجل منى والخصومة فيها إذا حاصم عند غير الصلح ثم قوله الموكل قبل  
 الخصومة عند القاضي ثم شهد بها إلا أن لموكله حارب شهادته وعد أبي يوسف  
 لا يجوز ما على أن صدره من الوكالة فام معام الوكيل فلو أن القاضي جعله حراً  
 ثم أخرج الموكل من الوكالة فشهد بعد ذلك بحق فذلك له يوم وكذا لو حدثت له  
 بعد ذلك قبل أن يخرج من الوكالة لم يخرجه شهادته حله وكذا فيما يحدث والمشقة  
 مخروطة أنه لو وكله بالخصومة في كل حق لم يرد على رجل منى ما لا يسوله  
 ما يحدث أما إذا وكله يطلب كل بحق له قبل الناس أجمعين بالخصومة يصرف إلى  
 الحقن القائمة وما يحدث استخساناً فيجعل ما ذكر ما على الوكالة العامة إذا حاصم  
 هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فأخرج الموكل من الوكالة ثم شهد

له بالف دينار لاتقبل شهادته له اوشهد الوكالة العامة وما تقدم لانه لو لم يكن عامة  
تقبل في الدنانير وانما لاتقبل في الدنانير اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج واما اذا  
شهد بدنانير وجبت عليه بعد العزل تقبل شهادته واما العامة لو وكل رجل  
رجلا بالخصومة في كل حق له وقبضه سباز لاموثة يعني قبل الناس مطلقا او في معين  
فتقدم رجلا واقام عليه البيعة وجعله القاضي خصما ثم اخرج الموكل من الوكالة لم تجز  
شهادته له على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان للموكل عليه حق من يوم وكاه ولا  
ماحدث على الناس بعد ذلك يوم اخرجته من الوكالة اه ما رأيت في النسخة التي حصلت  
في يدي وهي بحرفة فلتراجع نسخة اخرى قوله وهذا ان الاصلان متفق عليهما قدمنا  
انفا ان ابا يوسف لم يجوز شهادة الوكيل خاصم اولا في هذا الاتفاق نظر لان ابا يوسف  
جعل الوكيل كالوصي وان لم يخاصم معاته برضية ان يخاصم قوله ومما فيه اي  
في الزبلي وعبارته بعد قوله متفق عليهما غير انهما يجعلان اهل المحلة مما له برضية ان يصير  
خصما وهو يجعلهم ممن انتسب خصما وعلى هذين الاصلين يخرج كثير من المسائل  
في جنس الاول الوكيل بالخصومة اذا خاصم عند الحاكم ثم عزل لاتقبل شهادته والشفع  
اذا طلب الشفعة ثم تركها لاتقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني ان الوكيل اذا لم يخاصم  
والشفيع اذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ولو ادعى الولي على رجل بدينه  
من اهل المحلة فشهد شاهدان من اهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لان الخصومة  
قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان متبعا الا في رواية عن ابي يوسف  
ذكرناها من قبل اه قوله ثم عزله اي الموكل قبل الخصومة عند القاضي قوله  
عندهما اي خلافا للثاني فانه كالوصي عنده كما قدمناه قريبا كالوصي في غير ما وكل  
به او بدينه قوله او عليه عطف على في غير ما وكل به اي لو شهد على موكله وفي  
شرح نسخة الاقران الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال الكفيل بنفس  
المدعى عليه ان شهد ان المدعى عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله هل تقبل  
شهادته اختلف المشايخ سبأحيى قوله وفي البرازية يسان لقوله في غير ما وكل  
فيه قوله عند القاضي متعلق بقوله وكاه لا بالخصومة قوله بالف درهم متعلق  
بخاصم قوله مائة دينار اي مال غير الموكل به بخلاف ما مر قوله تقبل لانه مال  
اخر لان المائة دينار مال اخر غير الذي خاصم فيه اولا قوله وخصم اي فانها  
لاتقبل مطلقا وذلك بان انكر المدعى عليه وكاه فاقبها بالبيعة ثم عزل وشهد ردت  
شهادته للموكل في حق كل قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق عادت بعد تاريخ  
الوكالة فحينئذ تقبل وقد نقلناه عن الكافي وقد اوضح المقام في جامع التناوي قتال  
ولو وكل بغير محضر القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم واقام البيعة على الوكالة  
ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لانه لما اتصل

أمه ما بوكالة صار الوكيل حصما في جمع حقوق الوكيل فإذا شهد بالذم ما يتوقف  
 شهده ما هو حصم فيه أما إذا وكله عبد العاصي فلا يصحح لاثباتها له لم يجمع ذلك  
 فلم اتصافى بها ليس بقضاء فلم يصح حصما في عدم ما وكل به وهو الدرهم في حضور  
 شهادته بعد العزل في حق آخره وسوسه في العقوبة الآتية لا يصح من جده  
 قوله وبما فيها حدث فإن تخلف مال الوكيل عند عبد العاصي وسامع المعلوم  
 باف ودهن على الوكالة ثم غرله الوكيل عنها فشهادته على المطلوب بما به اذيار  
 بما كل للوكيل على المطلوب بعد انقضاء الوكالة لا ينعزل لأن الوكالة لما انفصل بها القضاء  
 صار الوكيل حصما في حقوق الوكيل على عزمائه فشهادته بعد العزل بالذم ما به شهادة  
 الخصم فلا ينعزل بخلاف الأول لأن علم القاصي بوكالة ليس بقضاء فلم يصح حصما  
 في عدم ما وكل به وهو الدرهم في حضور شهادته بعد العزل في حق آخره ما به من الذي  
 قدماء من الجامع وراوى الدخيرة أن شهد بمال حدث عد مارش الوكالة فيشترط تعزل  
 سهادتها عنه اهـ ولهذا قال في الراربه اعد سامر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن  
 الروايد مضمومة فيما إذا وكله بالخصوصية في كل حق له وعصده على رجل معين اهـ  
 لا يسأل الحادث إنما إذا كان وكله واصل كل حق له فعل الناس اجمعين بالخصوصية  
 يصرف الى اسنادات انصافا استحيانا فان حصل المذكوره على الوكالة العائنة ثم  
 قاله والخاص في الوكالة العامة بعد الخصومة لا ينعزل شهادته بوكالة على المصنوع  
 ولا على غيره في العائنة ولا في الحادثه الا في الواجب بعد العزل اهـ يعني وامر في الخاصه  
 فلا ينعزل فيما كان له على المطلوب قبل الوكالة ويعمل في الحادث بعدها او بعد العزل  
 واما حاء عدم الاستتمامه من العبد بقوله عما كان للوكيل على المطلوب بعد القضاء  
 ما بوكالة ولذا لم ينعزل بذلك في الدخيرة بل صرح بعمده بان الحادث يعمل فيه كما قدمناه  
 فاعلم هذا الخبر الرريد الذي حرره سدي الوالد رحمه الله تعالى قوله كما قبلت  
 شهادته اتى على الميت رجلان الخ قال عطالله احدى في جايه شهده رجلان  
 لرجل على الميت ألف درهم وشهد المتهود لهما بالساهدين على الميت ألف  
 درهم فالشهادة باطله وذكر في الجامع الصغير والجامع الكبير ان الشهاده  
 حازه وروى صاحب الكتاب رواه ناله عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة  
 انهم ان حازا معا وسهدوا فالشهادة باطله وان شهد اثنين لا ينعزل شهادتهما  
 ثم ادعى الساهدان بعد ذلك على الميت ألف درهم فشهد لهما العريان الاولان  
 فشهادتهما حازه وصار في المسئلة ثلاث روايات وجهها ان الذين ادانته  
 على الميت حل في الركة حصص الركة مشتركين العريان ما يقض احد الثمن يمكن حل  
 الآخر مشاركتهم فيه وصار كل فريق شاهدا على شئ لهما فله وجه روايته في الجامعين  
 ان الشهاده لهما إنما كانت على الميت الذي والدي ثبت في عدم الميت ثم يجوز ان

التركة لا يتحول القرار فان الوارث لو اراد ان يقضى الدين من ماله وتخلص التركة  
 لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية الحسن انهم اذا جاؤا  
 معاً كأن ذلك من المعاوضة فتباحش التهمة ثم استدل في الكتاب للرواية الاولى  
 بدلائل على كيفية الشركة فقال الا ترى ان الميت لو لم يترك الالف درهم فانهم  
 يتخاصمون فيها فتكون بينهم والارثى لو ان احد الفريقين حضروا فاعطاهم  
 القاضي نصف الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء القريم الاخر له ان يشاركهم  
 فيما قبضوا فيه لهذا على ان التركة مشتركة بينهم كذا في ادب القاضي اقول وقيد  
 بالدين لانه لو كان المشهود به عينا والمشهود عليه حيا تقبل اتفاقا كما في الكافي وتام  
 الكلام على ذلك موضحا كما في التارخانية فراجع قوله وهي اى الذمة قوله  
 له اى للشاهد قوله في ذلك اى فيما في الذمة وانما ثبت الشركة في المقبوض بعد  
 القبض ووجد قول ابي يوسف بعدم القبول ان احد الفريقين اذا قبض سينا  
 من التركة بدينه شاركه الفريق الاخر فصار كل ساهدا لنفسه كما ذكرناه آنفا  
 قوله بخلاف الوصية بغير عين كما لو شهد كل فريق للآخر بان الميت اوصى له بالنلت  
 فانهم لا تقبل اتفاقا لان حقهم في التركة وهو الثلث وهو مقسوم بينهما فهي شهادة  
 في مشترك بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك لشريكه وهو لا يصح  
 بخلاف شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين لهذين الشخصين ثم شهد المشهود  
 لهما للشاهدين بمعين اخر فانه لا شركة في ذلك لان كلا شهد بعين اخرى فلم يبقوا  
 شركاء فافهم قوله على اجنبى الظاهر انه غير قيد تأمل ذكره سيدي الوالد  
 رحمه الله تعالى قوله في ظاهر الرواية لعدم التهمة قوله بالغ احتريزه عن الصبي  
 فان شهادته له لا تقبل للتهمة قوله ولو شهدا في ماله بان شهد الكبير بنى على الميت  
 قوله ولو للصغير او لصغير وكبير جميعا على اجنبى كما في الهندية قوله وسيجى  
 في الوصايا حاصله ان لو شهد الوصيان لكبير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما  
 يشبان ولاية الحفظ ولاية بيع المنقول لانفسهما عند غيبة الوارث بخلاف شهادتهما  
 للكبير في غير التركة لعدم التهمة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا اذا شهد  
 الوارث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت لهما في مال الميت اذا كانت  
 الورثة كبارا فافهم العيني وهذا التفصيل لم يذكره فيما يأتى قوله على جرح بالفتح  
 اى قبح الجيم لغة من جرحه بلسانه جرحا عابه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا  
 اظهرت فيه عارده شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد  
 فان لم يتضمن ذلك اثبات حق لله تعالى او للعبد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات  
 حق لله تعالى او للعبد فهو غير مجرد والاول هو المراد من اطلاقه كما افصح به في الكافي  
 وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهود المديقة فسقة او زناة واكلة ربا الخ ما يذكره

للمص ويأتي الكلام عليه أن شاء الله تعالى وأما الثاني أصح من مجرد فهو كما لو ادعى  
 المدعي عليه البيعة أنهم ذنوا ووضفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا حتى كذا  
 واستقدم المهاد الخ ما ذكره المص أيضا قوله أي فسق هذا المعنى لا يوافق  
 واحدا مما ذكرنا من تفسير الجرح إلا أن يكون بتقدير مضاق أي اظهر فسق قوله  
 مجرد عن اثبات حق لله تعالى في التهمة الثاني مجرد ما لم يثبت عليه ما يترتب على الجرح  
 من رفع الخصومة عن المشهود عليه عن اثبات حق لله تعالى كالحيد فلا تدخل التهمة  
 لأنه يدفعه بالثبوت لأن التعذر إذا كان حقا لله تعالى يسقط بالثبوت بخلاف الحيد فإنه  
 لا يسقط بها ويحل عليه أنهم مثلوا للمجرد في كل الرابح مع أنه يوجب التعذر فيه من  
 إرادة الحدود أه مجرد وفيه من باب التعذر قال له يافاسق ثم أراد أن يثبت بالبيعة فسقط  
 لدفع التعذر عن نفسه لا تنفع بيعة لأن الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل  
 بخلاف ما إذا قال يازاني ثم أثبت زنا بالبيعة تقبل لأنه متعلق بالحيد ولو أراد اثبات فسقه  
 حينما لما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود إذا قال زشونه بكذا فعليه ردّه تقبل  
 البيعة كذا هذا أه وهذا إذا شهد وأعلى فسقه ولم يبيته وأما إذا يذوه بما ينضم  
 اثبات حق لله تعالى أو لا يصدق فاتها تقبل كما إذا قال له يافاسق فلما رفع إلى القاضي  
 ادعى أنه رأى قبل اجنيبة أو عاتقها أو خلاها ونحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنها  
 رأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعذر عن القائل لأنها تضمنت اثبات  
 حق لله تعالى وهو التعذر على الفاعل لأن الحق لله تعالى لا يختص بالحيد بل أعم منه  
 ومن التعذر وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد بمثله وأقام البيعة عليه ويثبت  
 على هذا للقاضي أن يسأل السامع عن سبب فسقه فإن بين سببا شرعيا طلب منه إقامة  
 البيعة عليه وينبغي أنه أن يبين أن سببه ترك الاشتغال بالعلم مع الحاجة إليه أن يكون صحيحا  
 وفي مثل هذا لا يطلب منه البيعة بل يسأل القول له عن الفرائض التي يفترض عليه  
 معرفتها فإن لم يعرفها ثبت فسقه فلا شيء على القائل له يافاسق لما صرح به في المحكي  
 من أن ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل بشهادته أه أقول إما قوله فلا شك في قبولها  
 الخ فإنه يأتي قريبا من الجرح المجرد الذي لا تقبل لو شهدوا على شهود المدعي بأنهم  
 فسقوا وزنا أو أكلوا الربا أو شربوا الخمر أو على أقرارهم أنهم شهدوا بزور وأنهم أجروا  
 في هذه الشهادة الخ ما يأتي ولا يخفى أن أقرارهم بشهادة الزور موجب للتعذر كما ذكرنا  
 قريبا أن شاء الله تعالى فتأمل قوله فإن تضمنته أي ما ذكرنا من حق الله تعالى أو العبد  
 كما يأتي في المركب قوله والا لا تقبل لأحاجة إليه لأنه نفس المتن فهو تكرار قوله  
 بعد التعديل ذكر في البحر أن هذا التفصيل فيما إذا ادعى الخصم وبرهن عليه جرحا  
 أما إذا أخيرا القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه البرهان عليه جرحا فإذا برهن  
 عليه سرا بطل الشهادة لتعارض الجرح والتعديل أو يقدم الجرح فإذا قال الخصم

القاضي سيرا ان الشاهد اكل دناورهن عليه رد شهادته كما افاده في الكافي اه  
وروجه انه لو كان الزهاد جيرا لا يقبل على الجرح والمجرد افسق الشهود به باظهار  
القاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سيرا كما يستدل في البحر وحاصله انها تقبل على  
الجرح ولو مجردا او بعد التعديل لو شهدوا به سرا به يظهر انه لا بد من التيقيد لقول  
المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جيرا وظاهر كلام الكافي ان الخصم  
لا يفسره الاعلان بالجرح المجرد كما في البحر اى لانه اذا لم يثبت بالشهود سرا وفسق  
باظهار القاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فلها تسقط شهادتهم بنفسهم بذلك  
وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في البحر اول الباب المار وقد ظهر من اطلاق  
كلامهم هنا ان الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا او لا عند سؤال القاضي  
عن الشاهد والتفصيل الاكبر من انه ان كان مجردا لا تسع البيعة به او لا فسمع انما هو  
عند طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يستل  
عن الشاهد بلا طعن من الخصم وعند هنا يستل مطلقا والقوى على قولهما من عدم  
الاكتفاء بظاهر العدالة وجبته فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد  
قبل التعديل واجاب السامعاني بان من قال تقبل اراد انه لا يكتفى حينئذ بظاهر العدالة  
ومن قال ترد اراد ان التعديل لو كان ثابتا او اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد  
فلا تطل العدالة انتهى ويشير الى هذا قول ابن الكمال فان قلت ليس الخبر عن  
فسق الشهود قبل اقامة البيعة على عدالتهم يمنع القاضي من قبول شهادتهم والحكم  
بها قلت نعم لكن لا كذا لظن في عدالتهم لا يسقط امر يسقطهم عن خير القبول  
ولذا لو عدلوا بعد هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا  
عن خير الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني وكذلك  
صدد الشريعة وملا خيرة يرجع الى ما ذكره ابن الكمال كما باني توضيحه قريبا  
قوله ولو قبله قلت اى من حيث كونها طعنا في العدالة حتى يمنع القاضي عن قبول  
شهادتهم والحكم بها حتى يعدلوا فاذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم  
وليس المراد ان هذا الطعن اثبت امر افيهم يسقطهم عن خير القبول واوعدلوا  
وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره صاحب الدرر من قبولها  
قبل التعديل على الجرح المجرد فانه وان قال بذلك يقول انهم لو عدلوا بعده تقبل  
شهادتهم فرجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى محتمل به عن ابن الكمال حاصله  
ان مراده ان الشهادة بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقة سواء كانت قبل التعديل  
او بعده بل هو اخبار محض بتأويل قبول خير الواخذ اى قبل التعديل فاذا لم تكن  
شهادة لا يكون مما نحن فيه لان البات معقول لمن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الاعم  
قول ابن الكمال لا يقبل اى لا تعدل شهادة ولو قبل التعديل اه ادخلوا عدلت شهادة

شهادة الشهود ولو عدلوا بل قلنا عن الحكم انما ان يعدلوا هذا عندنا فيل نسرد في  
 ذكر الالكلام السابق قوله ولكن يركى الخ ووكالات شهادة مقبولة لما طلب  
 التزكية منها يقول اعلم ان القهستاني مثل اولاه عن مصنف متة ان القضاء قبل  
 التعديل لا يجوز فكيف اذا وجد الجرح ففطر في هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ  
 واقول النبي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالغاية ان مذهب الامام  
 ان ظاهر العترة يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقتها ان لم يطلب الخصم التعديل وقالا  
 لا بد من حقيقتها مطلقا ومن البين ان الجرح المجرد اقل ما هناك يعني عن طلب التعديل  
 لا يثبت لا بد من التعديل باتفاق من قال قبلت شهادته مراده انه لا يمكن حينئذ ظاهر  
 التعديل ومن قال ردت مراده ان التعديل لو كان ثابته او اثبت بعد ذلك  
 لا يعارضه الجرح المجرد فلا يطل العدالة كالجرح الغير المجرد كما قدمنا في هذا  
 قوله وبوجهه البرجندي ابي جعفر قول الشهادة اذ عدلوا قولهما الخ لاقوله قد  
 علمت انه لا حاجة الى ذلك وانما الخلاف لفظي قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى والمصادر  
 منه رجوعه الى قوله لكن يركى الشهود سرا وعلمنا اما على قول الامام فيكتفى بالتزكية  
 فلما كان مقدم وهذا محله ما اذا لم يضع الخصم اما اذا طعن كاهنا فلا اختلاف بل هو على  
 قول الكل من انهم يركوا سرا وعلمنا فاعلم وراجع ولعل هذا هو وجه امر الله بقوله  
 فتابه واظهار ان الضمير راجع الى الاطلاق المضمون من قوله واطلق الكمال اه وهذا  
 اول مما ذكره بعض الافاضل بقوله ووجهه البرجندي على قولهما يعني انما يحتاج الى  
 تزكية الشهود سرا وعلمنا لوجرحوا قبل التعديل انما هو قول الامام من المشتريين لذلك  
 طوار القضاء بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يكتفى بظاهر العدالة  
 كما تقدم بيان الخلاف بينهم بفعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر  
 الشريعة قبلت الشهادة قبل الجرح لانه لا معنى لقولها الا الحكم بها ولو حكم  
 بمقتضى هذه الشهادة لم يصح تزكيتهم بعدها كما قاله ابن النكاح ولم يحز الحكم  
 بشهادتهم على قول احد من ائمتنا فيخالف ما قاله البرجندي من قال ان الحلف هنا  
 لفظي من عدم علمه عما يقول كاهن حادته اه لاننا نقول اجمال الكلام اول من اهان الله وثانيا  
 لما علمت من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم مخالفة بين كلامهم جميعا فارجع الى ما قدمناه  
 وعض عليه بالتواجد قوله على الجرح المفرد الاولى الايمان بالله بدل على وفي  
 نسخة المجرد ولا حاجة اليه بل زيادة محض لان الكلام في التمثيل له قوله يانهم  
 فسقة الخ انما لم تقبل لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي  
 الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان الشاهد صار بهذه الشهادة فاسقا لان فيها اشاعة  
 الفاحشة بلا ضرورة وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت شهادة الفاسق ولا يقال  
 فيه ضرورة وهي كلف الضالم عن الظلم اداء الشهادة الكاذبة وقد قال عليه السلام



فانصر احوال ظالمنا او مظلوما لانه لا يضره هذه الشهادة على من له الحق  
ويكفيه كف عن الظلم باختيار القاضي بذلك من غير حق التمسك من الجور ولو كان  
بالسبق ثم اراد ان يثبت فسخه لا يقبل قوله او زناه اياهم اولا او كل الزنا  
او الشرب وفي هذا لا يثبت الخط بخلاف ما ياتي من انهم زنا او شرب فوامر بان لا يثبت  
شهادة على فعل خاص بل يثبت الجور هكذا ظهر في حق الوالد رحمه الله تعالى فان  
ط وهو في الاول يجوز على اذ كان السب متعامدا وفي الثاني على هذه المتكسدة  
والقادم في الشرب يزوال الرجح وفي غيره يشهر حال المدعي ويمكن ان يفرق وهو  
اظهر من ذلك بان قولهم شربة او زنا او اكله زنا انهم فاعل وهو قد يكون  
الاستقبال فلا يمنع بوضعهم بما يشكر بخلاف الماضي من قولهم شربة او زنا او  
نحوه اه تصريف وهذا هو المتأخر من تخصيصهم في التمثيل الاول باسم الفاعل  
والثاني بالماضي فالظاهر انه هو المراد والله تعالى اعلم وفي الكلام الماضي ما قد  
قالوا زنا او وشبهه او شربوا ما في كذا ويثبت او شربة جرم لا يصادم العرف  
فيحصل ما جاء على انهم لم يقولوا ذلك اه قال الكيال قد وقع في صور عدم قبول  
ان يشهدوا بانهم فسقة او زنا او شرب في صور القول ان يشهدوا بانهم شربوا  
او زنا لانه ليس جرم مجرد التبعثه لا جرى حق الله تعالى وهو احدى المحتاج الى رفع  
وتأويل اه قال في الشريعة قلت وبالله التوفيق الجمع بينهما والتأويل بناء على  
ان يلجى ان الشاهد اذا اطلق في انه زنا او شرب الجرم او شرب ولم يثبت وقد لا يثبت  
القادم فيحصل ما في صور الجرح على هذا وان يثبت ولم يكن متعامدا يثبت وعنده يحصل  
ما في صور القول وهذه عبارته وما ذكره الخصيف ان الشهادة على الجرح المحذور  
مقبولة وتأويله اذا اقامها على اقرار المدعي بذلك او على التزكية وعلى هذا ما ذكر  
في الكافي وغيره من ان الشهود لم يشهدوا ان الشهود زنا او شرب جرم لا يثبت بان  
شهدوا انهم زنا او شربوا الخير او شربوا فاعل الاول على انه اذا كان  
متعامدا والا فلا فرق بين قولهم زنا او شربوا الخ اه فالصحيح ما اول الزبني  
به كلامهم فثبت قوله او على اقرارهم انهم شهدوا بوزر اعترض بانها شهادة  
بافرارهم الداخل تحت الحكم واجبت بان فلهذا السر وبه يثبت الفسق والشهو  
لا يثبت بشهادة الفاسق وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود يكون بحكاية الله تعالى عن قواهم  
فهو كالشهادة على اقرار المدعي بنفسه اهله الوان ومثله في الحواشي العنونة قوله  
او انهم اجراء في هذه الشهادة انما لم تقبل لانها شهادة على جرح مجرد الاستحسان  
وان كان امرا زائلا على الجرح ولكنه لا خصم في اتيانه ان لا تعاق له بالجرم  
قوله فلا يقبل الخ هذا بينه قد تقدم وزيادة عليه فهو تكرار محض وانما لم يقبل  
هذه الشهادة بعد التعديل لان الدلالة بعد ما ثبت لا يرتفع الا باثبات حق الشريعة

أو العبد كما عرفت وليس في شيء من ذلك شيء واحد منهما بخلاف ما إذا وجدت قبل  
 التعديل لأيهما كافيه في الدفع كما مر. وكذا قاله ملاخسر وغيره فإن قلت لأنهم ليس  
 به فيما ذكر أن اثبات واحد منهما يعني حق الله تعالى وحق العبد لأن إقرارهم بشهادة  
 الزور أو شرب الخمر مع ذهاب الزاينة موجب للتعذيب وهو هنا من حقوق الله تعالى  
 قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حق الله تعالى الحد لا التعذيب لقولهم وليس في  
 وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة لأن التعزير حق الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف  
 الحد لا يسقط بها والله تعالى أعلم اهـ قلت لكن صرح في تعزير البحر أن الحق لله  
 تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط  
 بالتوبة إلا أن يقال مراده به ما كان حقا للعبد لا يسقط بها بأقل قوله على الجرح  
 المركب إنما كان مرادنا بالنظر لما يترتب عليه من رد شهادتهم فكأنه هو وما يترتب  
 حله شيئا من قوله كإقرار المدعي بفسقهم يعني إذا شهد شهود المدعي عليه  
 على المدعي أنه أقر أن شهودي فسقة فيلزم لأنهم ما شهدوا بإظهار الفاحشة وإنما  
 حكوا أظهارها عن غيرهم فلا يصحرون فسقة بذلك لأن المظهر والجامع ليس سواء  
 ولا إقرار بما يدخل تحت الحكم ويقدر القاضي على الإلزام به لأنه لا يرتفع بالتوبة قال  
 في البحر لا تدخل تحت الجرح ما إذا برهن على إقرار المدعي بفسقهم أو أنهم أجروا  
 أو لم يحضروا الواقعة أو على أنهم محدودون في قنف أو على رفق الشاهد أو على شركة  
 الشاهد في العين ولنا قال في الخلاصة للمصنف أن يطعن في ثلاثة أشياء أن يقول هما  
 عبيدان أو محدودان في قيد أو شريكان فإذا قال هما عبيدان يقال  
 للشاهدين أقما البينة على الخبرة وفي الآخر ينال المصنف أم البينة على أنها  
 كذلك اهـ فعلى هذا الجرح في الشاهد أظهار ما يحل بالعدالة لا بالشهادة  
 مع العدالة فادخل هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الصمام مردود بل من  
 باب الطعن كما في الخلاصة وفي جزمه الأكمل لو برهن على إقرار المدعي بفسقهم  
 أو بما يبطل شهادتهم بغيره وليس هذا بجرح وإنما هو من باب إقرار الإنسان على  
 نفسه اهـ وهذا لا يرد على المصنف فكان على الشاهد أن لا يذكر قوله الجرح المركب  
 فإنها زيادة ضرر سيدي الولدي رحمه الله تعالى أقول وقوله كإقرار المدعي الخ تنظير  
 لا تمثيل إذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل أنها تبطل شهادتهم بهذه  
 الشهادة لأن إقرار المدعي اعتراف بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل  
 البينة عليها لأنها إنما تصح بعد صحة الدعوى قال في الهداية إلا إذا شهدوا على  
 إقرار المدعي بذلك لأن الإقرار بما يدخل تحت الحكم اهـ وإنما لو شهدوا على إقرار  
 الشهود بأنهم شهدوا زورا أو أنهم أجروا أو أن المدعي مبطل فإنه جرح بحر لا يمتنع  
 طاعة حتى لله تعالى ولا حتى عند فلا تقبل وإنما إذا شهدوا أنهم قالوا لا شهادة لنا فإني

أوصروا أنكم شهدوا بقتل شهادةهم كما ثبت في القرآن وأما قولهم حينئذ  
إذا أقام بينة أنهم عبيد لأن الرق حتى تتعمل جهنم فيهم وهم قومنا انما نحن في حق  
على دعوى سيدنا وإمامنا لا يصح بالشهادة بل إذا أخذنا ما بيني وبينكم أسبغنا  
شهادتنا والآخرين أن

وإن من أثبت حتى البتة  
الأكل قال الرنحي وأما قولهم عبيدا قال الله ثبت الرق وهو يثبت حكمي  
في سلب الزلاية وهو حق الله تعالى فكان جرحا مبرحا قوله أوحد ودون يعقوب  
لأن من تمام حجة رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما بينتم وأما ما قيل لأما ليس

في قوله أوحد ودون يعقوب  
في قوله أوحد ودون يعقوب  
في قوله أوحد ودون يعقوب

قوله أو زنا قد رتب على حاله وجهين أحدهما عدم زناهم وهي توجب العاقبة عليهم ما  
ولا توجب حقا لله تعالى ولا لعبد إلا أن يفرض أن الشهود أربعة قوله ولم يتقدم  
العهد بأن لم يرزل الرجح في الخبر ولم ينص خبر في الباقي فيعدم التقدم إذ لو كان  
متقدما لا تقبل لعدم إثبات الحق به لأن الشهادة بعد متقدم من دونه مع وما  
ذكره المصنف بهوله ولم يتقدم العهد وفق به الذي يليه من جعله لهم زناهم بغيره أخبر  
من الجحد وجعلهم زنا أو سرقوا من عين ونقل عن المتقدمين أن الأظهر أن قولهم  
زنا أو فسقة أو شرية خير أو أكثر ما نسبوا وأقل الخ ما تقدمناه عنه قريبا فلا تنسب  
قوله كما نرى في بابيه أي في باب جحد الشرية أقوله أو قتلوا النفس عدا فعد أن هذا  
شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا لعبد لعدم تعين ولي الدم ولا احتمال أنه قتل عدا  
بحق كأن قتل المتنول ولي القاتل أما إذا تعين ولي الدم وكان القتل بغير حق والولي مدعي  
فإنها تبطل أي شهادة الجرح قوله أو سرقا المدعي والمدعي مال يستدركه  
والزاد أن الشاهد متاوض فيها حصل من هذا الباطل يكون له افتة منقعة لأن براد  
أنه شريكه في المدعي به والإكاذب أفرار لأن المدعي به لها وجع ومثله في التمسك  
وما في البحر من منجته على الشركة عقدا يشق المعودة العنان ولا يلزم منه دفع الشاهد  
فكانه سبق فلو على ما قلنا قول الشر والمدعي مال أي مال تصح فيه الشركة أخرج  
هو العمار وطعام أهله وكسوتهم بما لا تصح فيه قوله وأما ما علم ذلك مما  
كان في عنده أي لم يصح أن يكون مدعيا له والآخران ينفون وأما ما علم ذلك

لصحة دعواه في الشيء الذي يدعيه قوله يدعوا الخ على الزبلي عدم  
القول اذا ادعى انه اعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لما فيه من وجوب رد  
المال على المشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولولم نقله لا يقبل الشهادة لان  
الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لم يدع قوله حقا يمكن القضا به ودعوى  
الاستحجار وان كانت صحيحة لكنه ينعىها غيره وليس له ولاية الزام غيره لقوله اه ط  
قوله او اني صالحهم على كذا اي شهدوا على قول المدعي اني صالحهم الخ فان  
في البحر وكذا اذا ادعى اخي انه دفع لهم كذا ثلاثا شهد واعلى فلان هذه الشهادة  
وطالب رده وثبت امانته او اقرار او تكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل  
شهادته وقيد يدفع المال ومفهومة لو ادعى المدعي انه استأجرهم ثلاثا شهدوا عليه  
ولم يدع دفع المال فاقروا لم تنقط العدالة وبه صرح الشارحون قوله ودفعته  
اليهم رشوة اي لدفع الظلم واقام على ذلك بانه فشهدت على مخالفه قوله والا فلا صلح  
بالعنى الشرعى كما في الخواشي السعدية ولو قال او شهدوا بانه صالحهم  
على كذا الخ لكان اولى قوله شهد عدل اي ثبات العدالة عند القاضي او سال  
غيره فعدل وهو احتراز عن المنور لاعتقافه فانه لا يشهد له بحر قوله فلم  
يخرج من مكانه اي لم يفارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل مالم يخرج من  
مكانه اشار اليه بقوله يعني بعدما شهد تذكر لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لجواز انه غره  
الحصم بالدنيا قوله ولم يطل المجلس هكذا حمل في المحيط اطالة المجلس كالقيام  
فيه وهو رواية هشام عن محمد بحر قوله ولم يكذب المشهود له قيد به تعالى المحيط  
لانه اذا كذبه لا تقبل شهادته قوله حتى قال او همت وشككت او غلطت او نسيت  
اي اخطأت نسيان عراقي زيادة باطلة بان كان شهدا فبالب انما هي خمسمائة او ينقص  
بان شهد بخمسمائة فقال او همت انما هي الف خارج شهادته واذا خازن فيما ذابقي  
قبل مجيع ما شهد به لان ما شهد به خارجا للمدعى على المدعى عليه فلا يطل حقه  
بقوله او همت ولا يد من دعوى المدعى الزيادة بان يدعى المدعى الف وخمسمائة  
فيشهدا فالب ثم يقول او همت انما هو الف وخمسمائة لا رد شهادته بالف وخمسمائة  
وجيزة العتبة تفيد انه لا يقضى بالزيادة وقيل بما بين فقط واليه مال شمس الائمة  
السر حسي وروي الحسن عن ابي حنيفة اذا شهد شاهدان رجل بشهادة ثم زاد  
فيها قل القضا او بعده وقالا او همتا او همتا غير متبين قل منهما وظاهر هذا انه  
يعنى بالكل كذا في الفسخ وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء او بعده وبه  
صرح قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة او في النقصان  
قبل قوله اذا كان محذرا ولا يتفاوت بين ان يكون قبل القضاء او بعده ورواه الحسن  
عن ابي حنيفة وشرع عن ابي يوسف اه وظاهر الحاشية ان عليه القوي قوله

أحطت فان في الصرمي حوله أو حمت أحضات تسلك ما كان الحق على ذكره  
بذلك كاستار الله ولو جئت بعصب وام اعلمتم قبل حرم كل ذلك ربيوا عن  
شهادته على الساحتين قعاً بعد النطق ولا صل هذه الثاني ولا شتم في سبك برة  
قوله بعض منسوب على روع الخامس اي في بعض سهاى بمقوله ذوق قوله  
بعض بعد انه لو قال او حمت الحق اما هو لئلا انحر لالهيدالم بقل ثم قوله  
ولاماهمة كما اذا مال هو علان ثم مال اعلان اخر قوله حلت شهادته لانه قيل في  
ما عا ط لهانه مجلس القامى فوضح العذر قيل اذا نازك في آواه ص قوله فجمع  
ما شهد به له به صار حقاً المشهور له فلا عطل بقوله او حمت واحاربه في الهذاهو حل  
بعض ما ان ان نازك بعضاً وان رماه يتوسى بها ان ادعاها المدعى لا فيما يحدث  
بعدها قل ايضا معسل كدونه عيدها وانه مال الشرحنى واد صر سلك  
فأصحاك وعراء الى جامع السعد وشله في البحر فال وعلمه على الله ول عمل بقوله  
الثناني وثنى على هداى الملقى ومن هنا تعلم ان الشرب كان الأولى أن يجره هكذا لان  
سعدك يقول على قول وانصا الذى في الخامسة والسوى على ما في الشرح وهو بعد  
على الملقى رياء او بعد ما مضى فمداساة التجرى تر افضيا وايضا في الخاية لم تقدر  
هذاء اذا لم يرح ان اطلقه وعل قول على الشرح من الجامع الصغر وصدر به انه اذا شرب  
ولم يرح حتى قال او حمت بعض شهاى ان كان بعد لا حارت شهاى به فبما في ذلك ربح لا عقل  
شهادته وكذا الوسى بعض الحدود او بعض السه ثم يذرك في محله حارب سهاى به اذا كان  
عد لا قوله لو عد لا نكر ارفع الملقى قوله ولو بعد انصا ولا يصح ادا رجع بعلم  
حرما معراج قوله وعليه ايعوى اي على المسئول بعد انصا قوله لكن عارة  
الملقى لا معنى للاستدراك تعاربه والخلاف صرح من اهل الذهب كما عقلت قوله  
قول قوله او حمت لان ما حدث بعدها قل انصا يحل كدونه عيدها كما قدما  
مر ما قوله ما بين اي او ما راد كما صرح به غيره كما عقلت ما سبق في قوله  
وطاهر كلام الاكل وسعدى رحمه وامضه عايد فاصيحا والمائل الما منه يظهر  
سلك قوله منه وصرف في كلام الش على ص في هذا المصام يطير من وقوله  
الاول ان قوله ولو بعد انصا شرب في محله لان الصمري قول المص قلب راجع الى  
الشهادة كما نص عليه في التبع وهو معنى صعه ها وحيد فلا معنى له ولها بعد  
انصا بل الصواب ذكره بعد عاربه الملقى اثنان انه لا محل للاستدراك هه لان  
في المسئلة قول ولا يصل الاستدراك يقول على اخر الا ان بعد الاستدراك بالاطر  
الى رجع اثنى اثنان ان قوله وكذا لو وقع العلم في بعض الحدود او السك بمعنى  
انه مخرج على الذين المذكور في المتن وليس كذلك الرابع اي بعض انه لا محل قوله  
ذلك وليس كذلك وعاربه الر بل على ما على ما على ما على ما كورة حيث

قال ثم قيل يعطى بجميع ما شهد به أولا حتى لو شهد بالف ثم قال غلطت في خمسة  
يقضى بالالف لان الشهود به أولا صار حاضرا للمدعى ووجب على القاضي القضاء به  
فلا يطل مرجوعه وقيل يقضى بما يلي لان ما حدث بعد الشهادة قبل القضاء كدونه  
عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او همت في الزيادة  
او في النقصان قبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين ان يكون قبل القضاء او بعده  
رواه عن ابي حنيفة وعلى هذا اي على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط  
في ذكر بعض حدود العقار كالوذكر الشرقي في مكان الغربي او بالعكس او في بعض  
النسب كالوذكر محمد بن احمد بن محمد بن علي بن عمر ثم تذكر تقبل لانه  
قد يتلى به في مجلس القضاء فذكره ذلك للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور  
اي ان تداركه قبل البراح عن المجلس قبلت والا فلا كما في العناية تأمل اه قوله لا تقبل  
لجوازانه غره الخصم بالدنيا وفيد في الهداية والزبلي شرط عدم البراح بما اذا كان  
موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والا فلا بأس بامارة الكلام وان يرح عن المجلس  
مثل ان يترك لفظ اشهد واسم المدعى او المدعى عليه او الاشارة الى احد الخصمين وما يجري  
مجره شر بلاية لان تعيين المحتل وتقييد المطلق يصح من الشاهد ولو بعد الافتراق  
كما في البرازية والحانية وبما يتصور ذلك قبل القضاء لان لفظ الشهادة وبيان  
اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليهما شرط القضاء اه وعن ابي حنيفة وابي يوسف  
انه تقبل في غير المجلس ايضا اذا كان عدلا والظاهر ما ذكرناه اه اقول التقييد  
بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم البراح بخلاف ما ذكر بعده  
قوله في بعض الحدود او النسب فان كان الشاهد عدلا ولم يرح عن مجلس القاضي  
ولم يطل المجلس ولم يكن الشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود  
حدود الدار مثلا كما قدمناه لانه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو  
غلطوا في جد او جد من ثم تداركوا في المجلس او غيره يقبل عند امكان التوفيق بان  
يقولوا كان اسم فلانا ثم صار اسمه فلانا او باع فلان واشترته المذكور ط اقول  
وكذا اذا وفق بان قال له اسمان كما في دعوى التقيع والحاصل ان الظاهر الاول اي  
التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه ظاهر الولاية فعمل ابن مافي البرازية ليس على إطلاقه  
انما يحمل على خلاف ظاهر الولاية كما افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله  
اول من بين الموت بعد البرع يعني تقدم عليها وكأنه لان فيها اسناد الى السبب الظاهر  
وهذا موافق لما في الفتنة من باب اليمين المتصادتين وتبعه في البحر في باب الاختلاف  
في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة اقاموا اليمة هذا على الصحة وهذا  
على الموت بالضرر فيمة الصحة اولى فكذلك في البرازية ومثمل الاحكام وبه  
اثنى الاول ابو السعود كما في تعارض النيات للشيخ فام وكان الاولى ذكر هذه

وتفوه في ذلك ما يدعيه الرجلان ام قد  
يكون في ذلك ما لا يدعيه الرجلان

بما زيد على الذي لا يدعيه الرجلان على القول قوله ويريد العن على نفسه من ذلك  
بما زيد على الذي لا يدعيه الرجلان على القول قوله ويريد العن على نفسه من ذلك  
المشترى هذا اذا اجتمع عند انطامك وتجدد على نحو ما ذكرنا انما يكون في ما يدعيه  
اولا اطلت الاخرى وقد اتى بذلك الخطي وهي في كل واحد من ذلك لا بد ان يدعيه  
بقول زيد يوم النحر بمكة واخر ان يفتنه بالكوفة فراجعه ان ثبت له من الاول  
اخبر به بقوله مما اتى به اني ادعي عليه المعلوم من الماتم وهو المشترى قوله  
وسيه اي وصي زليقم وكذا من اي كذا افاده سيدي الولد رجعت الله تعالى واهل  
الحل العبارة وجه اخر وهو ان يقال ما اشترى من وصيه من مال الماتم على ما جاز  
المسئلة مؤيد زاده عن الجاوي بقوله وصي باع كرم الضمير وادعي فاسا واقام  
واقام المشترى بينه ان عن الكرم في ذلك الوقت مثل التي في سنة الدين اول اهلها  
فكذلك يحتاج الى تقدير لفظ وصي عند قول التي انما هو من يبيع اي من يبيع  
لكن يدعي على هذا التدبير لفظا بلغ كامل به النص في صحة كونه على لسان الذي  
ان الدعوى حصلت من الماتم عند بلوغه كما فسره المحقق عازيا الى المادة ويزيد  
في جامع الفقاوي وادعي الا ان بعد بلوغه اليقين بحكم احكام لو لم يكن الماتم قسرا  
ما يتبع التفسير والاصح للمشترى وبينه الزيادة اول ما له وح بلا غير اهل عبارة  
النس فافهم قوله في ذلك الوقت اي وقت العقد وهو طرف العقد ح قوله  
خلافا لما في الوهبانية اقول ليس في الوهبانية سوى مسألة الكرم والذووع وقدم  
الذووع على الكرم وثلثة الطووع على يد الماتم وغير بقية الماتم عند اهل  
ويقتضيه كره وبلوغ اقبيا به وتقدم ذات الكرم صحيح الا كره قال المشرك  
ونقل الشارح اختلف في الصحة والقياس والنية بينه وبين الماتم فافهم قوله  
فقال قال المص في صحة وفي القية ادعي عليه حدودا في ذلك ادعيه من كرم  
ذواليد البينة انه اشترى من وصيه مائيل الفقيه واقام الماتم السنة من الجوز  
على ما ثبت ذواليد فقبول البينة الماتم الزيادة اي كره وقال كثير منهم البينة  
الزيادة اول ما وقد استند في النظم الوهباني ما عليه الا كره من تقديم البينة  
الماتم لقله الزيادة وحكي عن العبادية بعبارة قبل وقال شيخ الاسلام في شرح  
والظاهر عندي رجحان قول بينة الزيادة الذي جزم به في العبادية ورجحان  
كلام الفقيه والنظم مشعر بخلافه اه وفي الزيادة ولقد ثبت وانما هو ما ادعيه  
وفيه اكثر بفتح قوله اما يدعي البينة ما قال عند التراجع فانما هو ما ادعيه  
اخذ بها يدعي الصحة والاخر يدعي البينة قول قول يدعي البينة والبينة

يُدعى إليه سادس اتفاق الروايات كما قدمناه قريبا **قوله** منية لعلها قبضة لاني لم اجد  
المسئلة في المسئلة ورأيت هاتي مؤيد زاده معزوة للقبضة **قوله** وبينه كون المتصرف  
في نسوة تدهير الخاء ببع كافي دعوى القبضة يعني اذا اقامت الامة بينة انه مولاهادبرها  
في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة بينة انه كان مخلوط العقل فبينه الامة اولى  
وكذا اذا خلع امراته ثم اقام الزوج بينة انه كان مجنوناً قبل الخلع واقامت بينة على  
كونه عاقلاً حينئذ او كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام وليه بينة انه كان مجنوناً والمرأة  
على انه كان عاقلاً فبينه المرأه اولى في التفصيلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ فام  
البغدادي في ترجيح اليقات بينة كون البائع معتوها اولى من بينة كونه عاقلاً وبينه  
العقل اولى من كونه مجنوناً وقت الخلع وبينه كون المتصرف عاقلاً اولى من بينة  
كونه مجنوناً قال في البحر برهنت الامة على انه دبرها في مرض موته وهو عاقل وبرهنت  
الورثة على انه كان مخلوط العقل فبينه الامة اولى وكذا الخلع اه قال في مخزن النوادر  
ولو تاهر جنونه وهو مقيم بمسجد المتأففة وقت بيعه فاقول له وبينه الاقامة اولى من  
بينة الجنون وعن ابي يوسف اذا ادعى شراء الدار فشهد ساهدان انه كان مجنوناً  
جند ما باعه واخران انه كان عاقلاً فبينه العقل وصحة البيع اولى وفي الاشباه اختلاف  
في كون الاقرار للوارث في الصحة او في المرض فاقول لمن ادعى انه في المرض او في  
كونه في السفر او الجوارح فاقول لمن ادعى الصغر وكذا لو طلق او اعقق ثم قال كنت  
ضميماً نادول له وان استند الى سال الجنون فان كان معه ود أقبل والا فلا وفي جامع الفتاوى  
بينه العتة اولى لكنهم اختلفوا في موافقة تلميح ظاهراً في هذا الجامع لبعض الفتاوى  
ولم يبين وفي التبيين ان العقل اولى من بينة العتة او الجنون في البيع اه اقول ولعل في المسئلة  
قولان بناء على ان داهر الحال من الانسان هو المرض او الصحة فمن قال المرض رجح بينة  
الصحة ومن قال الصحة رجح بينة المرض لان اليقات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي  
ينبغي التعويل عليه هو الاول حيث اطبقت القول كما سمعت على ترجيح بينة العقل  
الا ما ندر والتعويل على ما عليه الاكثر ومن ادعى بذلك مطابقة المرحوم على اخذ  
مقتضى الدار الرومية بنص العتة اول ترجيح اليقات من مساويه وما وقع في ترجيح  
اليقات للشيخ فام في البيوع فقد ذكر خلافه هو اول كتاب الخلاف وقال الاصل  
في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً اولى من بينة كونه مجنوناً او مخلوط العقل اه  
واعتد نفسه العقل كما في المصباح على انه قد استدرك الشيخ فام نفسه على هذه  
الرواية كما في بعض النسخ فلا تعارض ما في المصترقات فاعتصم بهذا التحرير الذي  
يتميز به هذا التفسير ثم بعد كتابتي لهذا المحل رايت في المحبذة اخر الشهادات بينة الزهين  
بلا اشتباه لا قدم كذا بينة الاكراه فلم على الطوع وان شخصان جاء لدى  
الشيخ فام فام بن عاقل واخران انه قد سكتا به مخلوط على ذلك الزمان اه او كان مجنوناً



الاول الاولى ٥ والحكم هكذا اني متولا في ربح البيع من ثمن من ثمن  
 ان الاصل في ربح الثبات من الثمن وكونه مجنونا او متوليا ان يثبت العقل اول وقيل  
 بعد ذلك مانصه بقول الحنفية في جامع الفتاوى باع ارضا فادعى اخوه على النصف ترى  
 ان الباع معتوه وانما وصيه فيها وقال الشري بل هو مطلق وريثنا فثبت له اول اه  
 وهذا غير موافق لما مر آتيا ظاهرا في المسئلة روايتين اجماعا فظهر من هذا ان من كان  
 يتقدم بينة ثلثة فقد مثنى على ما في جامع الفتاوى غير ان اكثر المكاتب على خلافه  
 كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى اعلم قوله اول من يثبت كونه مطلق العقل  
 او مجنونا لان الورثة يدعون احرارا عارضا وهو تعبير العقل وهو ينكره فالقول للذكر عند  
 عدم البينة قوله ولو قال الشهود اى بطلاق وصياق مع اى والمدعى يدعى العقم  
 والمدعى عليه يدعى المرض قوله لا تدري كان في صحة او مرض فهو على المرض اى  
 لان تصرفه ادنى من تصرف الصحة فيكون متقاربا لان الحادث يضاف الى اقرب اوقاله  
 فلما ترددوا حل على الاقرب اما لو اختلفوا فيتم الصحة بطلعه كما لو ادعى الزوج  
 بعد وفاتها انها كانت ابرأته من الصداق حال صحتها واقام الوارث بينة انها ابرأته  
 مرض موتها فيتم الصحة اولى وقيل بينة الورثة اولى كما في جامع الفتاوى ومثلى  
 الاحكام وفي الجامع ايضا ولو اقر الوارث ثم مات فقال المقر له اقر في صحته وقال بنية الورثة  
 في مرضه فالقول للورثة والنية المقر له وان لم يقيم بينة ولا ادعى خلافه فمذهبنا ذلك يادع  
 المرأة البراءة عن المهر بشرط وادعاهما الزوج مطلقا واقام البينة فيتم البراءة اولى  
 ان كان الشرط متعارفا يصح الابراد مع وقيل البينة من الزوج اولى ولو اقامت المرأة  
 بينة على المهر على ان زوجها كان مقرا به الى يومنا هذا واقام الزوج بينة انها ابرأته  
 من هذا المهر فيتم البراءة اولى وكذا بينة الدين لان بينة مدعى الدين تبطل لاخر  
 المدعى عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كشهودايع واقالة من يثبتها لم تبطل اى  
 وتبطل بينة البيع لان دعوى الاقالة اقرار به قوله فهو على المرض لم يرد كماله  
 اخلافا في الصحة والمرض وفي الاقراوى يدعى بعض الورثة ان الموت وهذه شيئا معينا  
 وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان قاموا بالبينة فالبينة المدعى  
 الصحة ولو ادعت ان زوجها مطلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة والادعى  
 الورثة انه في الصحة فالقول لها وان يرها وقتا واحدا فيتم الورثة اولى قوله ولو قال  
 الوارث الخ هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يرد كرفه فعارض البينة قوله  
 كان يهذى الظاهر ان المراد به كان مختلط العقل للثبالة وذكر اليرى انما اذا  
 احتلغا في الجذ والهزل فالقول للمدعى الهزل الا ان يسطيه بعض الثمن فلا يسمع دعوى  
 الهزل اه قوله ويثبت الاكراه قال في الجرح فعارضته بينة الاكراه والظنوع  
 في الاجارة فيتم الطواعية اولى وان قضي بينة الاكراه في الاجارة تبطل وان تعارضت

بينه البيع صحيحا او مكرها فتقولان اه قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل  
 بنسبة المكره لانه يدعى خلاف الظاهر والبيته لمن يدعيه ويؤيده ما يصرح به قريهنا تأمل  
 قوله في اقراره وكذا في البيع والاجارة والصلح على ما في الاستنباه قال الشافعي  
 تعارضت بيته الاكراه والطوع في البيع والصلح والاقرار فبيته الاكراه اولى اه  
 وعزاها الى الخاتمة وفيها وهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح البيئات قال سيدي  
 الوالد في تتبعه لو اثبت اقرار انسان بشئ طائعا فقام المدعي عليه بيته اى كنت  
 مكرها في ذلك الاقرار فبيته الاكراه اولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كما  
 في الفصول العمادية وعليه القوي كما في الخلاصة اه قال في البرازيد عن المتنبي ادعى  
 عليه الاقرار طائعا ويرهن على ذلك ويرهن المدعي عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره  
 فبيته المدعي عليه اولى وان لم يؤرخا او رخا على التعاقب فبيته المدعي اولى اه  
 وفي التارخية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معزيا للناصري ولو ادعى  
 الاقرار طائعا فقام المدعي عليه بيته انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكراه  
 فالبيته بيته المدعي عليه وان لم يؤرخا او رخا على التفاوت فالبيته للمدعي اه قوله  
 واتحد تاريخهما لعل وجههما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا  
 والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البيته لانها لا تثبت خلاف الظاهر تأمل قوله  
 فان اختلفا اولم يؤرخا فبيته الطوع اولى لعل وجههما انه اذا اختلف التاريخ كان  
 اقرارين احدهما بالطوع والاخر بالاكراه وان لم يؤرخا احتمل التعدد فيعمل بيته  
 الطوع وفيهما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا توفيق بين القولين قال الشرنبلالي  
 في شرحه على الوهبانية تعارضت بيته الطوع والمكره فبيته الطوع اولى ولو قضى  
 القاضي بيته الاكراه ينفذ قضاؤه ان عرف الخلاف وقال ابو حامد بيته الاكراه اولى  
 وتأمل المصن لو اختلف في الصلح والاقرار كان القول قبول من يدعى الطوع والبيته  
 بيته الاخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية بيته الاكراه احق بالقول لانها تثبت  
 خلاف الظاهر اه وفي قساي مؤيد زاده اجتمعت بيته الاكراه على البيع وبينه  
 الطواعية روي عن ابن يوسف ان بيته الاكراه اولى واليه ذهب بعض مشايخنا  
 وقال بعض المتأخرين الطواعية اولى وعزاها للوجيز ثم قال لو ادعى احدهما الاقرار  
 يدين كذا طائعا والاخر مكرها فالقول لمن يدعى الطواعية والبيته لمن يدعى الاكراه  
 فاصحان قال المصنف في محله قول كلامه يقتضي ان بيته الاكراه انما تقدم على بيته الطوع  
 عند التعارض واما اذا لم يحصل التعارض فبيته الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما  
 ان يؤرخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما ان يتحد التاريخ او يختلف فان كان  
 الاول فبيته الاكراه اولى وان كان الثاني وهو ما اذا اختلف التاريخ اولم يؤرخا فبيته  
 الطوع اولى اه (تمت) قال في العمادية لا طائفة في دعوى الاكراه الى تعيين المكره كالاكراه

في دعوى السامية الى تعيين العوان وقيل لا بد من تعيين العوان والا فلا يصح (قائمة)  
بنته المكرية مقدمة على غيرها لانها بنت امرائها وهي ولاية المهر وأهل الشهادة  
وعبر ذلك كافي جامع المصولين (قائمة أخرى) لئلا الرجوع عن الوصية أولى من بطلان  
موصيا مصر الى الوفاة جامعة من ابي السعود أقول وهذا اذا لم يقض بالسداد الأول  
فان قضى بالوصية واقبت بنته أخرى على الرجوع لا تقبل الشهادة ولا الدعوى  
لانها تضمن نقص النقص والمضاد بضمان عن الاقله ما لم يكن كما قلناه عن شرح  
الزيادات في هذا الباب فراجعوا وانظر مستدرك آخر الباب قوله (واضح المعنى)  
حيث اقره قوله بطلان الفساد تكراراً  
السلطان لا يملك التمسك والظاهر ان

لم يقد امر احديداً يخوى ومثله في شرح التجميع لا يملك من المصاوي الصغرى  
قوله لم دعى الصحة مقبلة ان البينة بطلت لان مدعى الفساد يدعى  
امراً اذاً وهو المفسد كالشرط القاسد ومدعى الصحة يكره والقول المذكر انفسا  
وهذا بانعاق الروايات ان كان يدعى قبلاً بشرط فامد او اجل فاسد وان كان يدعى  
فساداً في صلب العقد لا يدعى الشراء باق ورميل من حجر وانكر الآخر فبطل  
عنه كالاول قوله الا في مسألة الاقالة كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع للبعث  
البائع باق من الثمن قبل العقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد  
وهذا ليس مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا اتفقا على عقد واحد ادعى احدهما صحة والاخر  
فساداً فالقول لم دعى الصحة لانه الاصل في العقود والابن حال البيع وهذا اتفاقاً على  
صحة البيع مدعى البائع فصححناه لانه وانكر ذلك المشتري والقول قول المكره ان المشتري  
اقر بغيره فاسد بحج رقبته وبطلاله لكن صاحب الاشياء يعتمد بكر المسئلة قال ولو  
كان على الفلبي مخالفاً طاهرة انه اذا ادعى البائع الشراء فاسد والمشتري الاقالة  
فليظروا وجهه قال المحمدي قيل ينبغي ان لا يكون هذا الفرع داخلاً تحت الاصل  
الذي كور لاحتاج الى استثناء لا بد من يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري  
ينكرها فيكون القول قوله ام اقول فيما قاله نظر فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء  
صحة البيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحة واقول كان وجه التعالف على ما قاله المحمدي  
ان المشتري يدعوا الاقالة يدعى ان الثمن الذي يسقطه بالرد مائة جلا او البائع يدعوا  
الشراء باق لم يدع ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري خسرون مثلاً فقول  
اجلها فيها فيما يجب تسليمه الى المشتري من ثمنه اختلفا فيها في قدر الثمن الموجب لاحتفاء  
بالنقص والا فلانما التي هي الثمن الاول انما يرد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع  
الاول وهي غير الخمسين التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى اقر قوله وفي المسئلة  
اجتفاء في البيع والزمه فامد اولي بئس بئس اولي كما يأتي وقيل ما علمه تركه لان

الوفاء ربح من حقه على ما هو المصدق فيه ولأن اشتراط الوفاء زائد والاصل عدمه  
 والقول بذكره الا ان يقال ان ضرورية صورة البيع وجه شرط زائد بخلاف الزهن  
 البحت قال في التفسير خاتمة القول لمدعي الزهن لتمسك بالاصل وهو عدم البيع واليئنة  
 لمدعي البيع لانه خلاف الظاهر قوله اخلاقا في البتات والوفاء فالوفاء اول استحسانا  
 وانما كان القول لمدعي البتات لانه الاصل في العقود الا بقرينة كتقصان الثمن كثيرا كما  
 تقدم وحاصل عبارة الملقط ان الاستحسان في الاختلاف في اليئنة ترجيح بينة الوفاء  
 وفي الاختلاف في القول ترجيح بينة مدعي البتات وهذا الذي حرره الرملي فيما مر  
 فقدر خلافا لما عني عليه الشارح قبيل الكفالة فراجعه وذ كرثة الكلام على بيع  
 الوفاء مستوفى قوله شهادة قاصرة بينهما غيرهم تقبل قال في الدرر لان الحاجة  
 الى الشهادة لا يثبت يد المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعي ولا فرق  
 في ذلك بين ان يثبت كلا الحكيمن بشهادة فريق واحد او فريقين ثم اذا شهدا انها  
 في يد المدعي عليهم سألهم القاضي اذن سماع تشهدون انها في يده او عن معاينة لانهم  
 ان سماعوا اقراره انها في يده وطعنوا بذلك بطلان لهم الشهادة اه اي ان سماعهم  
 اقراره بانها في يده يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل يجوز لهم معاينتهم انها في يده هذا  
 هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من انه ظاهر الرواية  
 واختار في الكافي والتهذيب في الشهادة بالملك لدى اليد نعم فرق بين هذه الشهادة  
 وتلك اذ شهدتهم هنا في مجرد كونها في يد المدعي عليه ومثمة في انها ملكه له وثبتهم  
 بانها في يده ولا يلزم من اشتراط الرواية في الشهادة بالملك اشتراطها في الشهادة  
 بمجرد كونها في اليد ولذلك جوز كثير من الفقهاء شهداتهم بمجرد سماعهم عن  
 المدعي عليه بانها في يده ولكن مختار عماد الدين عدم الجواز وتبعه في الدرر والفر  
 واختار محشي الملا عبد الحليم الاطلاق هنا لا بينهما من الفرق فتدبر قوله فشهد به اقران  
 لانه يحتاج الى هذا الاثبات يد المدعي عليه حتى يصير خصما قوله او شهد بالملك في الحدود  
 واقران بالحدود وفي البرازية لو علم بالحدود من الثقات وقبيل القاضي تقبل وفيها ايضا  
 شهدوا بالدار للمدعي حدودها فشهد اقران ان الحدود هذا يقبل ويجعل كأن الاولين  
 شهدوا بكل ذلك قال في التهذيب من الباب الخامس من الشهادات ولو شهدا ان الدار  
 التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان ابن فلان الفلاني وهي في يد فلان  
 المدعي عليه هذا الهدا ولكن لا تعرف حدودها ولا يتفق عليها فقال للمدعي القاضي انا آتيك  
 بشهود اخرين يعرفون حدود هذه الدار واني بشاهدين شهدا ان حدودها كذا وكذا  
 يختلف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعض ان القاضي يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي  
 وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم بها للمدعي وكذا القرى والضياعات والخوانسار وجب  
 القمارات على هذا كذا في الظاهر وقد ذكر ظهر الدين الرعياني هذه المسئلة في شروطه

وقد اجتزأت الرواية في ههنا المسئلة والظاهر انها تفصيل لان جعل الشهادة كالمادة  
يكون على هذا وجه فانه اذا شهدنا ما مع على السمع في اللذة والاربع او الذكركم  
في السواد فالظاهر ان الشهود يعرفون حدود البيع لكن معقول انهم لا يعرفون  
فيسهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحدود فليس  
الحدود كذا في المقتول العمدية وهو الاصح كذا في المسئلة وهو الصحيح كذا في الذكركم  
وان لم يأت المدعي بشاهدين يتعهدان على الدار للمدعي بها على مالته الحكومة فخصت  
من الداعي ان يبعث له اميين من امته الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار وواجب  
حراهما احابه القاضي الى ذلك اذا شهدا وتعرفا ان كانت حدود الدار والحدود  
حراهما يوافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود واحسن الامينان القاصي القاصي  
ففي القاصي بالدار للمدعي شهادتهم كذا في الصحيح هذا كله ان لم يكن اليان  
مشهورة فان كانت مشهورة بخود دار بمرور من حريته بالكون وشهد بها  
الشاهدان لاسان ولم يذكر الحدود لتعدل شهادتهما في ذلك الى حصة رجة القاصي  
نعمال وتقل في قول صاحبيه والصيغة اذا كانت مشهورة على هذا الخلاف  
ايضا كذا في ماوى فاصحان اه قولنا شهد احرا من امة المدعي في ذلك فلا يسم  
قال في الهدي في اواخر الباب الرابع رجل ادنى عدا في يترحل وقال بمعنى هذا  
اله دافعا درهم وتعتك التمس فامر المدعي عليه البيع وقضى التمس وشهد المدعي  
شاهداين على امرار السانع بالبيع وقال لا تعرف التمس ولكنك قال لنا على ذلك  
وشهد شاهداين احرا من امة المدعي اسمع زيد او اقر ابايع ان احبته ربه قال لا يسم  
السم بهذه الشهادة وان شهد الشاهدان ان النافع امر امة بامه فحده ربه الولد  
فسواء الى شيء يعرف من عمل او صناعة او عيب او حلية فوافق ذلك هذا البدن يقبل  
استحسانا وكذا الامم اه ملخصا (ماثلتان) اذا شهد ابا القاصي لرجل ابا القاصي  
قصي هذا على هذا لم تقل عند الامام وله قول اخر باتسول وانه لا يخلو حانية قال  
وتحل باراني وهال اخر صدقت هو كما قلت صار فاذنوا واكثر الشايخ لا يخلو  
قوله شهادة النبي المواتر ابي عبد الله اس مشولة بان علم الكل عدم كون المدعي عليه  
في ذلك المكان والزمان لا يسمع حله اى بان اوجده فيها كذا مثلا ويسكن في ذلك  
دمه فلا يلزم تكذب اثباته للصراحة والضرورة لما لا يدعها الشك وانما  
اذا لم يواتر فلا تقبل بيده الا في عشرين مسائل مذكورة في الاشياء من القاصي  
وفي النوادر عن الثاني شهيد عليه موعول او فعل يلزم عليه اجاره او كتابة او بيع  
او مال او مطلق او علق او فعل او قصاص في موضع وصفه اوى يوم شيئا في ذلك  
الشهود عليه انه لم يكن تمتع بوجهه لا تفصل الا اذا تواتر ووجد عدم قوله في  
الشهادة متضمنة لمشاهدة في ذلك العالم ولم يحصل بالنسبة ونما في بحر شي الاشياء

في الدخلة الا ان تأتي العمامة وشهد بذلك فوجدت شهادتهم اه وفي المحيط  
ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى  
عليه ويقضى بفراغ دمه لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات مما  
لم يدخلها شك عندنا الى كلام الثاني وكذا كل بينة قامت على ان فلانا لم يفتن ولم يفعل  
ولم يتركذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت على خلاف  
المشهور المتواتر لا يقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على  
الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخاوي وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس  
اه وعامة فيها اقول واحترز بالتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة او معنى  
وسواء احاط به علم الشاهد او لا كما يقع في هذه الازمان من غير استاد حسن ويسمونه  
متواتر الالفة كثيرا ما يظهر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من انه ما نقله جمع عن  
جمع فان قالوا سمعنا فلا بد ان يكون عن مثلهم او يقولون رأينا باعيننا او نحوه وانظر  
لما تقدم في باب العين بالبيع والشراء من قبول بينة في الشر وط وراجع قوله  
الشهادة اذا بطلت في البعض الخ كما اذا ادعى اخ واخت ارضا فشهد لها زوجها  
ورجل اخر رد في حقها وحق اخيها واذا شهدا بشئ لم لا يجوز شهادتهما له  
ونفسه لا يجوز لمن لا يجوز له اتفاقا واختلف في الاخر والمعمد عدم الجواز كما يفيد  
اطرافهم وهذا مذهب محمد وعند الشافعي يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى  
في البعض كما في الظهيرة وكما لو شهدا انه قذف امهما وفلانة لا تقبل شهادتهما وكما  
لو شهدا له على رجل بالف وعلى اخر مائة فصدقهم في الاول وكذبهم في الثاني  
بطلت (فروع) في الخلية شهد الرجل ان فلانا غصب عبده لمكند رده عليه مات  
عنده فقال امامات عند القاضي وقال القاضي ما غصبته ولا ردته ضمن القيمة كما  
لو قالوا غصبته قتله عندك مولا فقال القاضي ما قتله عندى ولا غصبته ضمن القيمة  
وكما لو شهدا ان له الف لكنه اراه فقال ما كان له شئ ولا اراى من شئ  
يقضى عليه بالف ولو ادعى انه اوصى له بالف ورهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن  
فلا الاقل من الميراث ومن الالف وقال محمد الوصية باطلة قوله الا في عتدين  
مسلم ونصراني الخ اقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان عندنا اذا بطلت  
الشهادة في البعض بطلت في الكل اما عندنا يوسف فلا لان عنده يجوز ان تبطل  
الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آتفا ومثله في المجوى عن الظهيرة  
قوله قلت في حق النصراني وتكون العبد معتق البعض من احد الشركين فيجوز  
فيه الخيارات المشهورة قوله وزاد محشها خمسة اخرى الاول قال لعبد ان دخلت  
هذه الدار فانت حر وقال نصراني ان دخلت هذه الدار فاعلم انه طالق فشهد  
نصرانيان على دخوله الدار ان العبد مسلما لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع

1912年 12月 21日 星期一

[illegible]

الموسرين اولى من بينة الزوج انه معسر ( بينة الزوجة اولى فيما لو اختلفا في مقدار  
 المروض او زمانه لانها ثبت الزيادة ) بينة الزوجة ان الثوب المعوث او الدراهم  
 هدية اولى من بينة الزوج انه من الكسوة او المهر خاتبة وفي الخلاصة بالعكس ( بينة  
 الابن الغائب ان اياه حين اتفق مال الابن على نفسه كان موسرا اولى من بينة الاب  
 الاعسار ) بينة الابن الزمن ان زيدا ابوه فعليه نفقته اولى من بينة زيدا ان رجلا  
 اخر هو ابو الزمن ( بينة الطير المشروط عليها الارضاع بنفسها انها ارضعت الصبي  
 لبنها قلها الاجر اولى من بينة ابيه انها ارضعته بلبن شاة ( عتق ) بينة الامه انه  
 اعتمها قبل الولادة فولدها حر اولى من بينة السيد اذها ولدت قبل الاعناق ( بينة  
 البنت ان ابي مات حر الاصل اولى من بينة المدعى انه كان عبدا فاعقته وولاه لى  
 ( بينة المولى في قدر بدل الكتابة اولى من بينة العبد لاثباتها الزيادة ) بينة الامه انه درها  
 في مرض موته وهو عاقل اولى من بينة الورثة انه كان مختلط العقل ( بينة مدعى  
 فساد الكتابة اولى من بينة مدعى صحتها ) بينة الكاتب ان الكتابة على نفسه وماله  
 اولى من بينة المولى انها على نفسه فقط ( وقف ) بينة الادبى نار يخاول فيما لو برهن  
 ذواليد انها وقف عليه والقيم انها وقف على المسجد ( بينة مدعى الوقف بطلنا بعد  
 بطلن اولى من بينة مدعى الاطلاق ) بينة الخارج على الملك اولى من بينة المتولى ذى اليد  
 على انه وقف وبه يقضى ( بينة الخارج انها وقف على مطلق اولى من بينة ذى اليد  
 ان ياتى اشتراها من الواقف الا ان اثبت ذواليد نار يخا سابقا على الوقف ( بينة  
 فساد الوقف اولى من بينة الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد ) وبينة الصحة اولى  
 ان كان الفساد لمعنى في المحل او غيره ( بيع ) بينة مدعى فساد البيع اولى من بينة الصحة  
 اتفاقا ان كان الفساد بشرط او اجل فاسدين ( وبينة مدعى الفساد اولى ابصارا ولوعنى  
 في صلب العقد كالشراء بالف ورتل خمر في طباهر الرواية ) بينة مدعى البيع كرها  
 اولى من بينة مدعيه طوعا في الصحيح بينة الغين اولى من بينة العكس بينة الدائن ان  
 الورثة باعوا عبدا من التركة المستغرقة اولى من يشتهم ان البائع مورثهم ( بينة مدعى  
 البيع وفاة اولى من بينة مدعيه بآنا ) بينة المشتري على الاقالة اولى من بينة البائع على  
 البيع ابطالان الثانية باقرار مدعى الاقالة ( بينة ذى اليد انى يعكسا هذا العبد بالغين  
 اولى من بينة اخدهما الى المشتريه منك بالف ) بينة ذى اليد كذا في مكان كذا  
 اولى من بينة الاخر انى لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان ( بينة ذى اليد ان فلانا اودعنى  
 الدار اولى من بينة الخارج على الشراء من ذى اليد بينة من بلغ فادعى ان الوصى باع  
 كذا فعن اولى من بينة المشتري وقال كثير بالعكس ( بينة المشتري ان اباك باعها منى  
 في صغيرك اولى من بينة الابن انه كان بالغاً وقيل بالعكس ) بينة المشتري انك بعت منى  
 بعد بلوغك اولى من بينة البائع انه قبله لاثباتها العارض ( بينة المشتري اجازة



بالملك مع الفصولي اول من بينة الملك الرز لا يفسد مائة (بينة الخارج الى اشترى  
 من ايك اول من بينة ذي اليد امة ملك ايدي الى حين موته) بينة الخارج  
 اني اشترى من ايك بينة عشر سنين اول من بينة ذي اليد ان امة ملك بينة  
 عشرين سنة (بينة مثبت الزيادة اول فيما لو اختلفا في قدر الثمن او قدر البيع  
 (بينة البائع الى الثمن وبينة المشتري في المبيع اول لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع  
 بان قال البائع بعث العبد الواحد باعير وقال المشتري بل بعث العبدين يات فيحكم  
 للبائع بالذين والمشتري ببعدين) بينة النجعة اول فيما لو اصابا الشراء من ثالث احدهما  
 شراء بخصيصا والاخر فاسدا (بينة ذي اليد ان زيدا قال لاحق في الدار قل امرتك  
 منه اول من بينة مدعي الشراء من زيد) بينة الخارج على دعوى ملك مطلق اول  
 من بينة ذي اليد انك شريته مني ثم تقابلنا (بينة البائع ان بعثك الحساراة  
 العبد اول من بينة المشتري ان البيع يات بينة البائع اول فيما لو اشترى زيد  
 عبدين فهلك احدهما ورد الآخر بعيب ثم اختلفا في قيمة المالك (بينة البائع انما البيع  
 هلك في يد المشتري اول من بينة المشتري انه هلك في يد البائع (بينة من ليس له الخيار  
 اول فيما لو كان الخيار لاجدهما واختلفا في الاجازة والنقص في المدة) وبينة مدعي  
 النقص اول لو اختلفا في المدة (بينة رب السلم اول فيما لو اختلفا في قدر السلم في  
 اوجسه او صفته او زرعته) بينة السلم اليه اول فيما لو اختلفا في رأس المال او في نصيب  
 الاجل لاتبائها الزيادة (بينة الموزع او السابق نازحا في دعوى الشراء من ثالث  
 اول من بينة الاخر وفيها توصيل لاول (بينة ذي اليد انهما بعيت في ملك بائة اول  
 من بينة الخارج النجاج في ملك بائة (شفعة) بينة الشفع اول من بينة المشتري فيما اذا  
 اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالمكن (بينة المشتري اول فيما لو هلك البناء واختلف  
 مع الشفع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس (بينة المشتري اول فيما لو قال  
 اشريت البناء ثم الفرصة فلا شفعة لك في البناء و برهن الشفع على شرائها جعلا  
 الثاني وقال الثالث بالعكس (بينة الشفع اول من بينة المشتري على انه احب هذا البناء  
 والشجر (بينة الشفع انك اشتريتها من زيد اولى من بينة المدعي عليه ان عمرا اودعها  
 (اجارة) بينة المستأجر انه استأجرها لغيره لبركها الى موضع كذا اول من بينة المؤجر انه  
 بعثه الى نصفه بينة الراعي انك شرطت على الراعي في هذا الموضع الذي هلك فيه  
 اول من بينة صاحبه على موضع آخر (بينة المؤجر انه استأجره الخاتون طالما اول  
 من بينة الاخر على الاكره اقول تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها اول في الصحيح فاقبل  
 هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل (بينة المستأجر اول فيما لو سقط احد منسراعي باب  
 الدار فادغاه كل منهما) بينة المؤجر انه سلم الدار في المدة اول من بينة المستأجر انه  
 كانت في يد الاخر هذه البينة (بينة المؤجر اول في قدر الاجرة وبينة المستأجر اول  
 في قدر المدة (بينة راكب البعثة اول فيما لو قال لصاحبه استأجرني لاجرة كذا

المسكان (بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الزاكب استأجرني لأبلغها إلى فلان (هبة)  
 (بينة مدعى الهبة الشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وقدر المشر ومله بالعكس  
 وذلك المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة الرهن (بينة الشراء من ذي اليد أولى  
 من بينة الهبة والقبض منه إذا رُخ الثاني قطعاً أو كان تاريخه سابق (بينة مدعى  
 كساح الأمة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن عالم يسبق تاريخ الآخر  
 أو يكن أحدهما زائداً والآخر خارجاً وفي المسئلة بحث يطلب من الأصل (بينة الوارثان  
 المورث وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخرين على المرض (عارية ووديعة) بينة  
 المعبر عنها هلكت بعد تجاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردها إليه (بينة المودع  
 النار الوديعة عز ذلك من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض (بينة الجار ج  
 على المالك أولى من بينة ذي اليد على الإيداع بعد قوله هو في يدي عالم يقل أو لاله في يدي  
 وديعة (بينة المودع على الرد أو على ضياعها عنه أولى من بينة المالك على الاتلاف  
 وقبل بالعكس) (بينة مدعى الإيداع عند ذي اليد أولى من بينة ثالث على ملك مطلق  
 (بينة ذي اليد أن فلاناً أودعها أولى من بينة آخر أني اشتريتها منك (غصب) بينة  
 المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الزدالي المالك (بينة الغاصب أن المقصوب  
 مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب عند محمد وعند الثاني بالعكس) (بينة  
 الغصب فيما في يد آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق (بينة أن ذي اليد غصب  
 الخارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعى عليه  
 قيمتها للثالث في قياس قول الإمام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان  
 خاتمة (جسبات) بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البره كما في الدرر  
 والقيسة وفي الخلاصة بالعكس وبه أفتى المولى أبو السعود أفندي (بينة أنه قتل أباه  
 يوم كذا أولى من بينة الخصم أن أباه كان ميتاً ذلك اليوم) (بينة أنك أمرت صبياً  
 بضرب حمار فات أولى من بينة الآخر أنا الحمار حتى لأنه في مقصور (اقرار)  
 (بينة أنه أقر لوارثه في الصحة أولى من بينة أنه أقر له في المرض (بينة الأقرار  
 مكرهاً أولى من بينة الأقرار طوعاً بينة المقضي عليه بالدار أن المدعى أقر قبل  
 القضاء بأن لاحق له فيها أولى ولو بأنه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء (بينة أن الميت  
 كان أقر أنه لاحق له في الدار أولى من بينة الوارث الإرث (صلح) بينة مدعى الصلح عن  
 كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن  
 بعد هلاكه (بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن أني أخذت المال ورددت  
 الرهن (بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن) (بينة الراهن أولى فيما لو ادعى  
 كل منهما هلاكه عند الآخر (بينة المرتهن أنك رهنتني الثوبين أولى من بينة الراهن أنه  
 رهنه أحدهما (بينة الراهن أن العبد كانت قيمته قبل إعوراره مثل الدين أولى من بينة

في ذلك الا اذا سبق تدارج الخارج (مزارعة) سنة المزارع اولي فيما لو اختلفت  
رب الارض والبذر في قدر المشروط بعد ما تمت (و سنة الاخر اولي لو كان البذر من  
قبل المزارع بعد ما تمت ايضا) سنة رب الارض اولي فيما لو قال بعد النبات شرطت  
نصف الخارج وقال الاخر عشر في قفرا (سنة المزارع اولي لو عكست الدعوى  
ولم يحتاج الارض شيئا اي لانيها عدم لزوم اجرة الارض) سنة مدعي النصف اولي  
من سنة مدعي النصف باسقاط اقره  
النصف وعشر في قفرا اولي من سنة

فيما لو اختلفا في قدر المشروط  
في المخصص بخارة او بيع بقدر وعدمه (سنة  
لغاي الخارة) سنة المضارب اولي فيما لو قال  
خرا قفصه (سنة المضارب انك شرطت  
شتر) سنة المضارب انك شرطت لي مائة  
اولي تسردني سياه على عبيث اجر المثل اولي من سنة الاخر شرط النصف (شركة) سنة  
الامر اولي فيما لو امر احدا الشريكين رجلا بشرا عبيدا واشتراه قبل تفرقهما حتى يكون  
لشركة و برهن الاخر انه بعدد ليكون للامر وتخذ (و سنة تغير الامر اولي فيما لو برهن  
الامر ان الشراء بعد التفرق ليكون له بعد الاخذ (سنة الخارج على شركة المفاوضة مع  
الميت اولي من سنة الورثة انه ترك المال ميراثا لشركة (قصة) سنة من يدعي شيئا في يد  
اخرانه وقع في قفصه اولي من سنة الاخر (دعوى) سنة الزيادة اولي من السنة على المال ان لم  
يورثا او ارخ اخدهما فقط او ارخا سوا (سنة المطلوب على انك اقررت بالبراءة اولي  
من سنة الطالب على انك اقررت بالمال بعد اقراري بالبراءة (و سنة الطالب اولي ان  
قال اقررت بالمال بعد دعواك اقراري بالبراءة (سنة الاسبق تارخا) اولي فيما لو ادعى  
ملكه عين في يد ثالث او في المذهب او كسا لو ارخ اخدهما فقط والافيهما (سنة  
الخارج اولي الا اذا ادعى ذوا اليد النتاج ونحوه لا يكره كبر الضوف وخط  
اللين او ارخا ومارتعه اسبق فسته اولي (سنة الخارج اولي في دعوى النتاج ان ارخا  
ووافق من الدابة تارخه (سنة الخارج ايضا اولي فيما اذا رهنها على النتاج ثم رهن  
على اقراري اليد ببيعها وشراها من فلان لانه اذا باع ثم اشترى كان ملكا خارجا  
في يده دعوى النتاج ونحوه (سنة من وافق من الدابة تارخه) اولي فيما لو ادعى  
النتاج على ثالث ذي يد وان لم يوافق اخدهما فقهما (سنة مدعي النتاج خارجا

او صاحب اليد اولى من يئنه مدعى الملك ( بينة ذى اليد اولى فيما لو ادعى ان هذا العبد  
ولد فى ملكه من امته وعبد و برهن الخارج على مثل ذلك ) بينة الخارج اولى فيما  
لو برهن على ان هذه امته ولدت هذا العبد فى ملكه و برهن ذواليد كذلك ( بينة مدعى  
كل الدار اولى من بينة مدعى نصفها او كانت فى ايديهما ولو فى يد ثالث فلمدعى الكل  
ثلاثة ارباعها وللآخر ربعها عند الامام ) بينة رب الدين على اليسار اولى من بينة  
المدين على الاعصار ( بينة الاقرب تاريخا اولى فيما لو برهن احدهما ان العين فى يده  
منذ شهر و برهن الاخر انها فى يده منذ سنة او الساعه ) بينة ذى اليد اولى فيما  
لو برهن ان العبد عبده منذ عشرين سنة و برهن الخارج انه كان فى يده منذ سنة  
حتى اغتصبه ذواليد منذ ( بينة الخارج ان قاضى كذا قضى له بهذه الجارية او الدابة  
اولى من بينة ذى اليد على التنازع خلافا لحمد ) بينة الشراء اولى فيما اذا برهن على  
ذى اليد شراها من زيد و برهن اخر على الهبة منه اى من زيد واخر على الصدقة  
منه واخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فبينهم ارباعا ( بينة  
الاسبق تاريخا اولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها  
ميراثا لى و برهن اخر انها كانت لعمر الميت منذ سنة ثم مات وتركها ميراثا لى  
بخلاف مالوارثا الموت فتتصف بينهما ويلغى التاريخ ( بينة الابن ان فلانا قتل اباه  
يوم السبت اولى من بينة المرأة ان اباه تزوجها يوم الاحد ) بينة المرأة اولى لو برهن  
الابن على الموت لان وقت الموت لا يدخل فى القضاء بخلاف القتل ( بينة المدعى انه ابن  
عم الميت لا يه مع ذكر النسب اولى من بينة المدعى عليه ان الميت فلان اخر او ان  
اباك اقر فى حياته انه اخو فلان لاه لا لايه ) بينة المسلم اولى فيما لو اقام مسلم ونصرانى  
شهودا بصراى على دين فى تركه نصرانى فيبدا يدا المسلم وقال الثانى يتخاصمان ( و بينة  
المسلم اولى فيما لو اقاما شهودا نصرانية على عبد فى يد نصرانى حتى وعن الثانى انه  
يتصف بينهما ) و بينة المسلم اولى ايضا فيما لو مات نصرانى له ابنان مسلم وكافر واقام  
المسلم بينة مسلمة او كافرة على موته مسلما و برهن الكافر على موته كافرا فيقبضى بالارث  
للمسلم ويصلى على الميت ( بينة المقضى عليه بالارض انه احدث البناء فيها اولى الا اذا قضى  
عليه بالارض والبناء ) بينة المدعى عليه ان اباك اقر بانه ملكى اولى من بينة مدعى الارث  
من ابيه الا اذا برهن المدعى انك اقررت انه ملك ابى فيتعارض الدفعان وتبقى  
بينه الارث بلا معارض ( بينة الورثة ان سن المدعى ثمانى عشرة سنة اولى من بينة  
المدعى انه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة ) بينة المرأة انها كانت حلا لوقت الموت  
اولى من بينة الورثة انها كانت حراما قبل موته بسنة ( بينة من يدعى ان التكليف  
فى طريق العامة ) يحدث اولى من بينة صاحبه انه قديم والصحيح انه لافرق بين  
الكفيف وغيره فقديم بينة الخلوث على بينة العدم مطلقتا اذا كان بدون ذكر

تاريخ اما لو ارادنا ان نسبق تاريخنا ارجح ما جرم به استحقاق الاول وهو (بنة الامانة)  
 اول من بنة السراء (بنة البائع على الشئ بمحضرة الشئ) والشئ اول من بنة  
 المستحق على الشئ (بنة ذي اليد اول فيها لو ادعى ان اياه بين الدار وورثتها ميراثا له  
 وورثه الخارج على مثل ذلك) (بنة مدعى الارث من بنة اول من بنة ذي اليد  
 انه كان المدة ابن قائب لم يعلم موته الى الان لانه اجنبي في اثبات ملكات الغير) (بنة  
 مدعى زيادة الارث اول فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موث الاقارب وورثوا) (بنة  
 مدعى البتة اول في حق الارث فيما لو ورث واحد انه عم الميت واخر انه اخو واخر انه  
 ابنه وكل قال لا وارث له فبغيره فيقضى بنسب الكل والبراث للابن فقط (شهادتان)  
 (بنة ان فلانا قال او فل كذا اول من بنة انه لم يقل او لم يفعل) (بنة ان زوج فلانة قال  
 اوانه مات اول من بنة انه سى الا اذا اخبر بحياته بتاريخ لاحق) (بنة البائع اول  
 من بنة المتعدي) (بنة العلق او العتق اول من بنة النكاح او الملك) (بنة حرية الاصل  
 اول من بنة الرق) (ما ذون) بنة العيد او البسي المأذون على ما قرره من غصب او ودية  
 او عارية استهلكها او مضاربة قبل اذنه اول من بنة المقره انه في حال الاذن (حجر)  
 (بنة المشتري اول فيما لو قال اشتريت منك حال صلاحك وورثه المحجور انه حال  
 الحجر (سرقه) بنة ذي اليد المتاع ملك فلان ورثه من ايده منه سنة ثم اشترته منه  
 اول من بنة الخارج انه سرق منه منذ شهر) (بنة الخارج ان الجار ملكه سرق  
 منه منذ شهر اول من بنة ذي اليد انه ملكي وفي بيدي منذ سنة (وصية) بنة الرجوع  
 من الوصية اول من كونه موصيا مصرا الى الوفاة قال في نور البين ادعى الوصية  
 وانكرها الوارث فبعض الموصي له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع  
 وهو الاصح لانه مما يخفى لعل الموصي او موصي ثم يرجع ولم يعلم بها الوارث فانكرها فالحجر  
 ادعى الرجوع والتناقص في مثله لا يضر ولو ورث على حدود الموصي الوصية قبل  
 على رواية كون المحجور رجوعا لا على رواية انه ليس رجوع نقول الحقير الظاهر ان الرواية  
 الاولى هي الاصح والاولى ان تقدم ان يحوز ما عدا النكاح فمخبره اه قال في الخبر فان بقي  
 باحدى البنتين ولا اطلت الاخرى لان الاول ترجيح اتصال القضاء بها فلا تنقض بالثانية  
 ونظيره لو كان مع رجل ثوبان احدهما بفس فقهرى وصلى باحدهما ثم وقع فخر به  
 على طهارة الاخر لا يجوز له الصلاة فيه لان الاول اتصل بحكم الشرع فلا ينافي  
 بوقوع الفخرى في الاخر اه قال الرملي يدل بظاهره على انه في المسائل التي سردها  
 وفيها ترجيح احدى البنتين لو قضى بالرجوع قبل للرجعة ولو اتصل القضاء  
 بالاخري التي هي مرجوعة لانها كانت مرجعة قبل القضاء بخلاف المساواة  
 ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل انه يفرق بين ما اذا تساوى  
 فترجح الاول بالاتصال القضاء بها او سبق القضاء بالرجعة ادلا معارضتها بها وقت

و بين ما اذا كانت احديهما اولى بالشئ فنقصي بينهما ثم اقيمت عليها بعملها ولو اتصل  
 القضاء بغيرها لاوليها (يؤيد) ما ذكره الزيلعي في شرح ما يأتي من مسئلة  
 مالو رهن على نكاح امرأة من قوله في تعليل كونها من سبقت بينة لكونها اقوى  
 لانصال القضاء بها لانها الماسقة وحكم بها تأكدت فلا تنقض بغير التأكد اهـ  
 (فان) المرجح اقوى قبل اتصال القضاء بها فهي متأكدة فينقض القضاء بغيرها  
 لا رجحانها فيه (لكن) علل الزيلعي مسئلة القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار  
 ذلك حكماً بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكانين لا يتصور (وهذا)  
 يقتضي انه في المسائل التي سردها لا تنقض الحكم السابق مطلقاً لانه حكم بني مقابلة  
 اذ لا يتصور مثلها في بيع واحد انه يبيع فاحش و بطل القيمة وكذا في نظائره كما هو  
 ظاهر (ثم) رأيت في فتاوى شيخ مشايخي شهاب الحلبي في كتاب الوقف اذا حكم  
 الحاكم بالينة الاول لا تسمع البينة الثالثة لأن الاول ترجحت بانصال القضاء بها  
 (قال) فاقضى خان لواقامت المرأة البينة ان الميت تزوجها يوم الخميس بمكة وحكم  
 القاضي بشهادتهم ثم اقامت اخرى انه تزوجها في ذلك اليوم بخراسان لم تقبل اهـ  
 والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### باب الاختلاف في الشهادة

قال في المصباح خالفته مخالفة وخلافاً ومخالف القوم اذا ذهب كل واحد الى خلاف  
 ما ذهب اليه الاخر اهـ (ثم) الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك اخر  
 هذا الباب واطلق هذا الاختلاف فثبيل مخالفتها للدعوى كما شمل اختلاف  
 الشاهدين واختلاف الطائفتين من الشهود فيظهر هذا الشمول في المسائل  
 الآتية كالآتي قوله مبنى السبب اي بناء احكام مسائله فهو مصدر ميمي  
 لانهم مكان لان المكان هو الباب قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل  
 بلا دعوى من مدع لان ثبوت حقوقهم يتوقف على مطالبتهم واو بالتوكيل درر قوله  
 بخلاف حقوقه تعالى حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامة حقوق الله تعالى واجبة  
 على كل احد وكل احد خصم في ابياتها فصار كأن الدعوى موجودة برز (لكن)  
 ما ذكره الش من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لافي  
 قبول الشهادة وعدمها (كما) افاده الشرع بلالي لكن يأتي قريناً ما يخافه عند قول  
 المصنف فاذا واقعتها قوله ما ذكر من المدعي باطله لان المدعي مكذب لهم الا اذا وفق  
 (قال) في البحر ومن المخالفة المانعة ما اذا شهد باكثر من فروعها دار فيدر رجلين  
 اقسماها وغلب احد هما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعاً شهدوا  
 ان له النصف الذي في يد الحاضر فهي باطله لانها باكثر من المدعي به (ولو) ادعى

بإدراكنا في الدخول أو جوفها ومواقفها قسموا أذهانهم ولم يثبتوا  
إشياء لا تقبل (وكذا لو اثنى بيا ولم يثبتوا إلا إذا اثنى بيا) كمن شهد  
البيت مسها فقل كذا في قيم القدير (ومن أمثلة) كمن شهد بانه أفل ما في الخلافة  
ادعى الفرة الجيدة وبين الوقت فشهدوا على الفرة والوقت ولم يذكروا جيدة أو رديئة  
أو سدا تغسل ويتصلى بالربى بحلق ما إذا ادعى فقير دقيق مع الخصال  
فشهدوا من غير نضالة أو محضولا فشهدوا على غير المحضول لا تغسل أمر مع أنهم  
شهدوا بأول فيما إذا شهدوا به غير محضول والدعوى بالمحضول بليل عكس ادعى  
الانلاق وشهدوا بقبضة تغسل ولو ادعى أنه قض من كذا درهمين بغير حق وشهدوا  
أنه قض بجهة إلى با تغسل ولو ادعى العصب وشهدوا بقبضة بجهة إلى با لا تقبل  
إذا عصب قبض بالأذن والنض بجهة الزا قبض بأذن ولو ادعى أنه عصب وشهدوا  
وشهدوا أنه ملك المدعى وقوله أي يبال مدعى عليه بغير حق لا تقبل (أعلى الملك  
لأنهم لم يقولوا غصبه منه ولا على العصب لأنها شهدوا أنه بيده بغير حق ولا يجوز  
أن يكون بيده بغير حق لأن جهة المدعى أنه غصبه من غير المدعى لأنه يراه  
(أقول) وهذا يدفع نظير صاحب جامع الفصولين في تعليل المسئلة وقوله إن هذا  
الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لأنها شهدا بأقل مما ادعى أدق دعوى العصب منذ  
دعوى أنه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفصل خشي أن يقبل مع أن عدم القبول  
في أمثاله يفضي إلى الضيق وتصبح أكثر من الحقوق والجرح مدفوع بشيئا  
قد بر (ثم) قال في البحر ادعى أنه قض من مالي كذا فيضا موجبا للرد وشهدا أنه  
قضه ولم يشهدا أنه قض فيضا موجبا للرد يقبل في أصل القبض فيجوز رد ولو شهدا  
أنه أقر بقبضه ينبغي أن تقبل قياسا على العصب ادعى أنه أهلك اغتني كذا وعليه  
قيمتها وشهدا أنه باع وسلم لملأ تقبل لأنه أهلك ولو ذكرنا بيا لتسليما لا يكون  
شهادة ما أهلك ثم قال ادعى شراء منه فشهدا بشراء من وكيله رد وكذا لو شهدا  
أن فلانا باع وهذا المدعى عليه أجاز بيعه ثم قال ادعى أن مولاي اعطني وشهدا أنه  
حر رد لأنه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقا فيصرف إلى حرية الأصل  
وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لأنها شهدا أنه حر شهدا بنفس الحرية قالوا  
والامة لو ادعت أن فلانا اعطني وشهدا أنها حرة تقبل إذا الدعوى ليست بشيئا  
على هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في الفن على قول أبي حنيفة أما على قولهما  
ينبغي أن يقبل في الفن رواية واضحة بكافي الأمة إذا الدعوى ليست بشرط في الفن عدل  
كلامه ولو ادعى حرية الأصل وشهدا أن فلانا حره قيل رد وقيل تقبل لأنهما  
شهدا بأقل مما ادعاه انتهى (وبه) علم أن المطابقة بين الدعوى والشهادة إنما هي  
شرط فيما كانت الدعوى فيه شرطا والأحلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهدا بالخلع  
قبل كاسياتي (والحاصل) أنهم إذا شهدوا بأقل مما ادعى تقبل بالافوق

(و) عند ذكر جملة الكلام على ذلك في مسألة دعوى الشايع ان شاء الله تعالى (وان كان) باكثر لم تقبل الا اذا وفق ظوا دعي الفاشهدها بالف وخمسائة فقال المدعي كان له عليه الصور خمسائة الا اني ابرأته من خمسائة او قال استوفيت منه خمسائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الالف والالفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق بالينة لان الشيء اما يحتاج الى اثباته بالينة اذا كان سببا لا يتم بدونه ولا ينفرد باثباته كما اذا ادعى المالك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان ثمة يحتاج الى اثباته بالينة اما البراءة فيتم به وحده ولو اقر بالاستيفاء بصرح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من دعوى التوفيق هنا استحضانا والقباس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع التوفيق تصحيحاً للشهادة وصيانة للكلامه وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة صورة فان كان التوفيق مراداً تزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراداً لازول بالشك فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة (و) ذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان محمداً شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق او ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعي ما كان لي عليه الالف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود به اقل بين ان يكون في الدين او في العين فلو ادعى كل الدار فشهدا بنصفها قضى بالنصف من غير توفيق كذا في الخاتمة (و) اشار المؤلف رحمه الله تعالى الى ان المدعي اذا اكدب شهوده في جميع ما شهدوا به او بعضها بطلت شهادتهم اما لانه تفتيق للشاهد اولاً والشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار رجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار لفلان رجل اخر غير المدعي فقال المدعي ليس هو لي فقد اكدب شهوده وان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشيء فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اتماهو لفلان قال ابو يوسف اجرت اقراره لفلان وجعلت له البيت واراد ما بقي من الدار على القاضي عليه ويضمن قيمة البيت للمشهود عليه ولا يي يوسف قول اخر انه يضمن قيمة البيت للمشهود عليه ويكون ما بقي من الدار للمشهود له (كذا) في الخاتمة (ثم) اعلم ان المدعي اذا كذب شهوده اعمارد شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم في شيء زادوه فاتها تقبل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعي عليه يعني ان لم يدع الزائد لا ما ادعاه المدعي وعلى هذا قال في الخاتمة شهدا رجلان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه بعد فوات عند مولاه فقال المصوب منه لم يرد علي وانما مات عند الغاصب وقال المشهود عليه ما غصبته عبداً ولا رددته عليه وما كان من هذا من شيء قال اذا لم يدع شهادتهما ضمنه القيمة كذا لو شهد انه غصبه عبداً له بخاء مولاه قتله عند الغاصب فقال المصوب منه ما قتله ولكنه قد غصبته ومات عند وقال المشهود عليه ما غصبته عبداً ولا قتل هذا المدعي



شهادة في بني كمال على قية وكذا الوثيقة على هذا اليمين وهم وكذا رابعها  
وقال المدعي ما رأيت من شيء وقال الشهود على ما كان على شيء ولا رأي عن شيء  
والمدعي شهد شاهدان على امره وسيت عليه ما في (تم) ان المدعي  
ادعى ان يكون محقق ان يكون بكيد من كاذب قبل ان يصادق له وان كان يستلزم  
الان يكون تكديسا للشاهد وطعنا في وقفي له بالدار باليمين فاجابها في حق غير المقضي  
عليه لاحق للمدعي وهو ما وصي به ولان او كده لم يطل القضاء بالاستئناف من  
الاصل واحتمل انه ملكها اياه وهذا تصدق وان كان في مجلس انصاه فلا يطل  
بالسك فلو كان له ما في القضية هي ملان لم يكن له دفعه ان بدأ بالادعاء وثني  
او عكسه فان صدقه المدة في الجيم بطل القضاء ورد على المقضي عليه ولا شيء  
يظهره وان كده في الثاني وصدقه في الادعاء كانت المقرة ومن المعروف ان الدابر المقضي  
عليه سواء بدأ بالادعاء او ما في كذا ذكر في الجامع فابوا هذا ان بدأ بالادعاء وثني  
بالادعاء فموصولا اما ان كان موصولا لم تصح (وعلمه) في الحايه بخلاف المبره اذا  
قال هي ملان ما كان له ولا شيء له ما في ثبات فبطل وهذا المقضي عليه ما رآه  
كذا في المحض وفي المحط الرعاي قصي له بالدار بينهما بيته (تم) فبطل ليس  
السالي وانما هو للمدعي عليه بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا كان  
الساده فلس ما كذاب هكذا في الاوصيه وفرو من مادا ذكروا الساده في شهادتهم  
فكون اكدانا او لا خلاف في شهادات الاصل واداد كروه فلا فرق بين المني والاشيات  
فقط في كونه مكذبا ولو ادعى كذبا ورفض عليه ثم امر بقبض دمه فان اقر فبطل  
على قصده دل المصومي والية فهو بكيد - لشهوده والا فلا ولو ادعى ان ثمانية دونه  
وقضي له يمين ثم اقر ان للمدعي عده مائة مائة مائة مائة اتفاق وهل تيقظ الثلاثة  
فولان في المحط وعمره والصوى على عدمه كان الملقط وفي المحط شهادته على رجل  
مكلف وعلى آخر ثمانية مائة منهم في الاول وكسهم في الثاني بطلان (وكذا) لو شهدا  
بعض ثوبين فصدقهما في احدهما وكذبهما في الاخر بطلان جميعا ولو عكسي  
للثلاثة شراب عن ايمانهم ثم قال احدهم مالي فحق وانما هو لا تحوي كان الكل لها قال  
قال لم يكن في حقه حق وانما هو لهما بطلان حصص من المقضي عليه ولو ادعى انه  
اوصى له ما في درهم ورفض ثم ادعى انه ان الموصي ولم يرضه ولا الاقل من الميراث  
ومن الخلف وقال محمد الوصيه باطله ولا شيء له (تم) بالبراه ان ادعى المدينون  
انصاه وشهدا على اراء الدان او على انه حله على سل كالو ادعى العصب فشهدا  
بالادعاء به ان ادعى انكامل بالامر الايباء وشهدا على الرأه فبطل وضع المسئلة  
على الايباء لعل ان الانصاه غير مصر عليه ولهذا يرجع الكفيل على الاصل  
ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل  
لما ساد كره لو ادعى ان المقضي به ابراء الكفيل لا الايباء وهذا لان دعوى الكفيل

بضم الراء مع ثبوته بالرجوع على الاصل وشهادته بهذا على القطع ببعض دعواه  
 قبل ذلك لافي الزائد اهـ (و) في السراخية ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له  
 بجمع عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ هذا المال مال آخر شهد على دعوى ارض انها  
 حصة مكاييل واصابا في بيان حدودها واخطا في المقدار قبلت اهـ (و) في عرفنا  
 المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا اي قدر كذا لامال آخر فينبغي ان تقبل  
 الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكلا فطلقني وشهدا انه طلقها  
 بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بالخلع تسمع لان وجه التوفيق ممكن ولو  
 ادعى المدينون البراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم قبل شهادتهم  
 ان كان الصلح يجنس الحق لحصول البراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط  
 ادعت انها اشترت هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها  
 من عمران بحري البيع بينهما تقبل اهـ قوله ومنها ان الملك المطلق الخ هذا من فروع  
 الذي قبله لا اصل مستقل قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الاصل الى اصل قبله كما هو  
 المتضح من تقبل قوله وبعبارة لا اهـ (و) ايضا الظاهر ان هذا وما قبله يرجعان الى  
 موافقة الشهادة للدعوى وعدمها فلا ينهها فلا يناسب ارجاع احدهما للآخر كما لم  
 يناسب ارجاعهما لذلك تدبر قوله لثبوت اي المطلق من الاصل اي غير مقيد  
 بوقت بشرائه المقابلة فكانه ناج قوله لفظا ومعنى واختلاف لفظهما الذي  
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر مع كالتكاح والتزويج والهبه والعطية قوله  
 معنى فقط كما اذا ادعى عضبا وشهدا باقراره تقبل وكالوادعى دارا فشهدا بلفظ  
 البيت يكتفي في عرف من يطلقه على النار وهو الاشبه والاطهر هندية قال في الحاشية  
 ولو ادعى انه اشترى الامنة منه بعد مند شهر ثم جاء بشهود فشهدوا انه اشتراها منه  
 مند سنة او قبل ذلك لا تقبل لما كان التناقض الا ان يوفق فيقول اشتريتها منه مند سنة  
 كما شهد به الشهود ثم بعها ثم اشتريتها منه مند شهر فاذا وفق على هذا الوجه وشهد  
 الشهود بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له اهـ وفي ذلك نظر لانه  
 صار مدعيا بالآخر وهما شهدا بالاول الا اذا اعاد الشهادة بالاطلاق ور بما اشعار  
 لذلك بقوله بعد ذلك وفي الازية ادعى الشراء مند شهرين فشهدا بالشراء مند  
 شهر قبلت وبعبارة لا قوله تقدم الدعوى في حقوق العياد شرط قبولها فيه  
 اشارة الى ان ما لا يسترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفتها للشهادة اهـ (اي) لان  
 الشهادة حيث قبلت بلا دعوى فوجود المخالفة كلا وجود وفي جامع الفتاوى  
 ادعت على زوجها انه وكل وكلا على الطلاق فطلقني فشهد الشهود انه طلقها  
 بنفسه يقع الطلاق قال في النهاية الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفتها

لم يقبل قد عرفنا معنى الشهادة فاعلم أن الدعوى هي مطالبة حق في مجلس من  
 الخلاص عند شئونه ومواقفها جوانبها ثلثا وثلاثا وكذا وثلاثا وثلاثا وثلاثا  
 وثلاثا وثلاثا وثلاثا (لدي) عاشر عشر وثلاثا وثلاثا وثلاثا  
 دراهم (اودعي) عشرة دراهم وشهد ثلاثين (اودعي) عشرة دراهم  
 وشهد بابيض (اودعي) عشرة دراهم وشهد ثلاثين (اودعي) عشرة دراهم  
 بالبيضة (اودعي) عشرة دراهم وشهد ثلاثين (اودعي) عشرة دراهم  
 عفاها بالجنب الشرقي من ملك ولائها وشهد بالقر في سنة (اودعي) اثني عشر  
 اثني عشر (اودعي) اثني عشر ولدتها امارية الفلانية وشهد بولادة غيرها ان كان  
 الشهادة موافقة للدعوى (واما) الموافقة بين القطعها فليس بشرط الا ترى ان  
 المدعي يقول ادعي على غيري هذا والشاهد يقول اشهد بذلك (و) استدل  
 المصنف رحمه الله تعالى فقال على ذلك بقوله فان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط  
 قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقه وانقضت فيما يخالفها اما بقوله فيما شرط  
 لقولها فلان الخاصي نص في فصل الخصومات فلا بد منها ولا يفي بالخصومة

الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقه وهو مستلزم ولكن وجوب  
 الشرط لا يستلزم وجود الشرط (والثاني) انه عند مخالفة آثاره كلام المدعي  
 والشاهد فالمرجع لصديق الشاهد حتى لا يحدون كلام المدعي (والجواب) عن  
 الاول ان صلة قبول الشهادة التزام الحاكم بما فيها عند سمعها وتقدم الدعوى  
 شرط ذلك فاذا وجد فعدا في المأمور فوجب القول بوجود العلة وانقضت المانع  
 لان وجود الشرط استلزم وجوده (وعن) الثاني بان الاصل في الشهود العدالة  
 لا سيما في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ولا يشترط عدالة المدعي لصحة  
 دعواه فربما خانت الشهود فلا بالأصل انه حال في الحواشي الشرعية اما وجودها  
 عند الموافقة فظاهر واما عند مخالفتها فكذلك اظهر ان ليس المراد من تقدم  
 الدعوى تقدم ادعوى كانت بل تقدم دعوى ما شهدت الشهود ومما شهد  
 قوله فاذا وافقها قلت اي وافقها معنى وصدر اليك هذه المسئلة مع انك انت  
 من الاختلاف في الشهادة لكونها كالتدليل لو جوب اتفاق الشاهد الا ترى ان  
 لو اختلفت في اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة فسيكون  
 قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى (وبه) ظهر وجه حصول ذلك من الاصول فمراد  
 التفرع على ما قبله من قوله في الخبر من اشتراط المطابقة بين الترخيم والشهادة

انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطا فيه وتبعه في توير البصار وهو ظاهر لان  
تقديم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها كعدمها فلا يضر صدم التوافق ثم ان  
نشر نية على ما قبله لا يتناقض كونه املا لشيء آخر وهو الاختلاف في الشهادة فاذهم  
(و ما) تقرر اندفع ما في الشرط لانه من ان قوله منها ان الشهادة على حقوق  
العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه  
وقوله اه قوله قلت كما اذا ادعى القارضنا شهادته تقبل لا يمكن القضاء  
قوله والاتفاقها لا تقبل بان ادعى قرضا وشهدا بمن منع لا تقبل لانها خالفت  
فلم يمكن القضاء بها وذلك ان الشهادة لا اجل تصديق الدعوى فاذا خالفها فقد  
كذبها والدعوى الكاذبة لا تعتبر فانعدم الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها  
عيني (ولانس) ما قدمناه قريبا عن الغاية من معنى موافقتها ايها قال في فصول  
الاستروتنى من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد احدهما انه اداء  
والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل واذا اشترى جارية ثم وجدها عيبا واراد ان  
يردها على البائع فأنكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد احد الشاهدين  
انه اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على اقرار البائع لم تجز هذه  
الشهادة لانهما شهدا على امرين مختلفين اه (و) في الخلاصة من الفصل الرابع  
عن المناوى الصغرى اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة اوجه (اما) في زمان  
او مكان او اثناء واقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة اوجه (اما) في الفعل (او)  
في القول او في فعل ملحق بالقول او عكسه (اما) الفصل كعصب وثبوت نسب لانه  
يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة (واما) القول المنص  
كبيع اورهن ولا يمنع قبولها مطلقا (واما) الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع  
واما عكسه كتنكاح فانه يمنع انتهى (قال) في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان  
في الزمان او المكان في البيع والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن  
والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة والنفق تقبل وان اختلفا في الجنابة  
والعصب والقن والنكاح لا تقبل (والاصل) ان المشهود به اذا كان قولا كالبيع  
ونحوه فاختلاف الشاهدين فيه في الزمان او المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول  
بما عدا ويكرر وان المشهود به فعلا كالعصب ونحوه او قولا لكن الفعل شرط صحته  
كالنكاح فانه قول وحضور الشاهدين فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان  
او المكان يمنع القول لان الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان اخر فاختلف  
المشهود به اه (و) في الاقضية واذا شهد الشاهدان على اقرار رجل بدين او اراء  
من مال او مال شبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لان الاقرار  
بما عدا ويكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به تقبل شهادتهما من المحيط

البرزاني في قوله في البرازية وروى القاضى في الزمان والمكان فقالا نعم قبل  
لاجل المكانية  
الغلاوى في التعليل

ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية بقوله وهذا أحد صور التعليل به بغيره دون  
ما قبله لدفع توهم عدم اقليته بسبب كونه معرعا على ما قبله فانه لا ينافي كما قد يشاء  
والاخايله اصل ايضا كما قبله فحينئذ قوله فلوادعى ملكا مطلقا كان الالف ان  
يخرج بقوله فلوادعى العين وشهدا بالالف قبلت اتفاقا لوجود الطابق معني وهذا  
الشرع

الدقوى  
على الملك قوله كثيرا واوارث مع فيه البتة والشهور انه كدعوى الملك المطلق  
كافي الخرسيد كره الشارع بقوله قلت فلواسقط هنا لكان اولى بطلن قوله  
قلت الخ توضيح المسئلة بكافي القوادى لانه ادعى ملكا مطلقا فشهدا بسبب (و)  
اسأل القاضى المدعى هل هؤلاء بهذا السبب الذى شهدوا به ام بسبب آخر فان قال  
بالسبب الذى شهدوا به بطل والى كافي الخلاصة وهو يحمل قوله قال في الخبر وأشار  
المؤلف الى انه لو ادعى بطل فشهدا بسبب آخر كالف من من مبيع فشهدا بالالف  
من من مضمون حاله لا تقبل بكافي الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذل  
الفتا فيه كدعوى الف كفاية عن فلان فشهدا بالالف كفاية عن آخر فبطل  
كافي الخلاصة ايضا ولو شهدا انه اقر به كعله بالالف عن زيد (وقال) الطالب نعم  
انه اقر كذلك لكن كانت الكفاية عن حاله لانه انما يثبت المال وتقبل الشهادة  
لا تفيهما على المقصود فلا يصح اختلفا السبب ولو قال الطالب لم يقر بذلك  
بل اقر انه كفاية خالفهما لا تقبل لانه اكنب شهوة (كذا) في البرازية وكافي  
استبان ذلك العين بكافي البرزى ايضا قال والمالك بسبب البينة كالمالك بالشرع  
وكذا كل ما كان عنده فهو حادث انتهى على هذا لو ادعى عينا بسبب شراء وشهدا  
بأنها ملكه بالبينة تقبل اه مع زيادة وتعتبر قوله وعكسه لا لكن في الخاصة ادعى  
دنيا بسبب فشهدا بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح انها بطل وفي البرازى لو ادعى  
الفاادى فشهدا انه دفع اليه الف الف لا تدرى بأي جهة قيل لا تقبل والاشبه ان تقبل  
(قال) في الخبر ادعى دارا ارنا او شهدا فشهدا ملك مطلق لم يأتى لا تقبل بالدين  
لانها شهدا باكثر مما ادعى الذى لانه ادعى ملكا حاددا وهما شهدا بملك قديم  
وهما مختلفان فان المالك في المطلق قبلت من الاصيل حتى يسبق المدعى بروايته  
ولا كذلك في المالك الحادث وترجع اليه بعضهم على بعض فصارا غير من والوفيق معتد

المطلق يظهر في حق الزوائد في رجوع الناعة بمصهم على بعض فصار كأنهم  
شاهدوا له بالانقضائه فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب إلى معنى آخر فقال المدعي  
أقر بالملك إن ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال إلى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال  
لأنهم شهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم اهـ (أقول) وبهذا المعنى الآخر يظهر  
وجه مسئلة قبول الشهادة فيما لو ادعى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق قوله  
بأن ادعى بسبب أي ادعى العين لا الدين بحر قوله لكونها بالأكثروفيه لا تقبل إلا إذا  
وفق بحر قوله قلت وبهذا في غير دعوى ارث لأنه مساو للملك المطلق على المشهور  
كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المؤلف رحمه الله تعالى دعوى الارث كدعوى  
الشراء والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وحرم بدعي البرازية اهـ (أقول)  
وكذا حرم بدعي الخلاصة وقد بالدار للاحتراز عن الدين فإن فيه اختلافاً وفي فتح  
القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهدنا بمطلق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول  
(وهندي) الوجه القبول لأن أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اهـ (قال الزملي)  
قال في التاترخانية ناقلاً عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال جسمانية منها  
من عبد اشتراه مني وقضيه وجسمانية منها من متاع اشتراه مني وقضيه وشهد  
الشهود بالجسمانية مطلقاً قلت الشهادة على الجسمانية فهذه المسئلة تنصبص على  
أن المدعي إذا ادعى الدين بسبب وشهد الشهود مطلقاً أنه قيل على الدين وبه كان  
يعني الشيخ الإمام طهبر الدين الرضائي والمسئلة مرت من قبل اهـ وهو ما تقدم به  
في فتح القدير اهـ (قلت) وفي نور العين وقيل تقبل وهو الصحيح والفرق بين الدين  
والعين أن العين تحمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن لا يحتمل زوائد الملك بسبب  
بخلافه فيصير بالسبب مكذباً للشهود بالمطلق بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا  
أكاذب فافترقا اهـ (وهكذا) حرره مثلاً على التركاني في مجموعته الكبرى قوله ونتاج  
لأن المطلق أقل منه لأنه بعيد الأولوية على الاحتمال والنتاج على البين ولو ادعى انتاج  
وشهدا على الشراء لا تقبل إلا أن يوفق المدعي فيقول نعمت عندي ثم بعتهما منه  
ثم اشتريتهما فتقبل كافي البحر وفي البحر أيضاً والحاصل أنهم إذا شهدوا بالأكثراً  
ادعى فإن وفق المدعي قلت في المسائل كلها والألا وهذا مما يجب حفظه اهـ (أقول) أما قول  
البحر ادعى انتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى أن الشهادة على الشراء شهادة  
على الملك بسبب وهو أقل من انتاج فتكون شهادة بالأقل وقد مر أن الشهادة بأقل  
مما ادعى تقبل فلا توفيق ويظهر من كلام الخاتبة أن الشهادة بالأقل تقبل إذا  
صلح ذلك الأقل بأنما ادعاه فانه ذكر أولاً أنه إذا ادعى داراً في يد رجل أنه أهله  
وشهدا أنه اشتراها من ذي اليد جازت لأن شهادتهم بالأقل مما ادعى وما شهدوا  
بصلح بأنما ادعاه المدعي فانه لو قال ملكي لأن اشتريتها من ذي اليد يصلح ويكون

آخر كلامه بيان الاول بخلاف ما اذا ادعى اول التاج وشهدوا بالشراء من دعي  
لا تقبل الا ان يوفى والا فلا ان يدعى التاج على ذي اليد لا تقبل دعوى ملك جادته  
من يهتد لانه لو قال هذه الداية ملكي بالتاج من جهتي ذي اليد لا يصح كلامه فلا  
يمكن ان يجعل آخر كلامه بيان الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه فتأمل في غير  
العين ولو ادعى تاجا فشهدوا بملكه لا تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى اولية  
الملك وشهادة التاج اولية الملك باليقين فقد شهدوا باكثر مما ادعاه فترد وهذا المشقة  
تدل على انه لو ادعى تاجا ثم مطلقا لا يقبل لا بعكسه ط ادعى تاجا وشهدوا  
ترد وفي التارخانية قازيا للتابع وانشهدوا بالتاج بان يشهد بان هذا كان بيع  
هذه الثقة اداء الشهادة على الولادة ( كما ) في الهندية في باب تحمل النساء  
قوله وشراء من مجهول كما وادعى انه حلكة اشتراه من رجل او من رجل ولا يعرف  
وشهدوا على الملك المطلق فانها تقبل وانما هو المساواة للملك المطلق لانه  
للملم بين البائع صار كانه لم يذكره وكانه ادعى الملك المطلق ( قال ) في نور العيون  
اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد او احمد فبرهن على الملك المطلق  
يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك لبالعه وهو لم يجر لانه اقر لمجهول وهو باطل فكانه  
لم يذكر الشراء ( فحس ) قيل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا باكثر مما ادعاه  
( قال في البحر ) وترك المؤلف رحمه الله تعالى شريطة في دعوى الشراء ( الاول )  
ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشتريته من فلان او ذكر شرائط المرفقة  
ايما اذا قال ملكي اشتريته من رجل او ( قال ) من محمد والشهود شهدوا على المالك  
المطلق قبل كذا في الخلاصة ( الثاني ) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاهما  
فشهدوا على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافا قيل تقبل لان دعوى الشراء مع  
القبض دعوى مطلق الملك حتى لا يشترط احجية هذه الدعوى تبين المبد وقيل لا لان  
دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا كالطلاق الا ترى انه لا يقضي له بان ياد في ذلك  
وقيد بما يكون له اسباب متعددة للاحتراز عما اذا كان للمالك مبيع واحد فشهدوا بالطلاق  
تقبل كما وادعى انه امره بسبب انه تزوجها بكذا فشهدوا انها ملكي خذوا وانكروا  
انه تزوجها تقبل ويقضي بمهر المثل اذا كان يقدر المسمى او اقل فان ادعى المسمى  
لا يقضي بالزيادة ( كذا في ) الخلاصة ( واثار ) المؤلفات ان الملك المودع اقوى منه  
بلا تاريخ فلو ارجح في دعوى الملك واطلق شهوده لا تقبل وفي عكسه المختار في قبول  
كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا بلا تاريخ تقبل لانه اجل وعلى  
القلب لا تقبل واو كان للشراء شهران فارخوا شهرا تقبل وعلى القلب لا تقبل كما  
في فتح القدير اه ( اقول ) وذكره ( في الخلاصة ) ايضا والنظر ما افرق بينه وبين  
ما قبله والذي ظهر ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعد دعواه  
مؤخرا لانه بدون تاريخ يحتمل الاولوية في الشهادة زيادة قال في البحر وشراء

مع دعوى فصل فاذا ادعاهما فشهدا على المطلق تقبل قوله واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقها قبلت والا لا كما فعل صاحب البحر وقال في بيانها ( ادعى ) المدينون الايقاع فشهدا على ابراء الدين او على انه ساطق قبل ٢ ( ادعى ) العصب فشهدا بالاقرار به تقبل ٣ ( ادعى ) الكفيل الايقاع فشهدا على البراءة تقبل ولا يرجع الكفيل على الاصيل ورجع الطالب على الاصيل كانه ابراء الكفيل وبراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل ٤ ( ادعى ) عشرة آلاف فشهدوا به بمبلغ عشرة الاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو اقرارناهم بقولون قبضت مبلغ كذا اي قدره ٥ ( ادعت ) على زوجها انه وكل وكلا فطلةا وشهدا انه طلقها بنفسه قبل ٦ ( ادعت ) الطلاق فشهدا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق ممكن ٧ ( ادعى ) المدينون الاراء وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بمال معلوم تقبل ان كان الصلح بحسب الحق لحصول الاراء عن البعض بالاستقاط ٨ ( ادعى ) عليه خمسة دنانير بوزن سمرقند وشهدوا بها بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان او وزن مكة اقل لاكثر ٩ ( ادعت ) انها اشترت هذه الجارية من زوجها مهرها وشهدا ان زوجها اعطاها اياها بمهرها من غير ان يجري القعد بينهما تقبل ١٠ ( ادعى ) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدا شهوده بالايصال مطلقا او جهة لا تقبل فاستثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك محذوف لامن الاختيرين لكن ما بأتى في النزوع صريح في ذكر لا قال وسأى قرينا ( ثمانية ) ذكرت منها ( اربعة ) عند قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل ( والاربعة ) الباقية هو الابداع والعصب والعارضة والمدينون ( الثانية ) والعشرون الشراء من مجهول المذكورة في الشرح ( الثالثة ) والعشرون اذا ادعى القبض مع المشراء فشهدا على المالك المطلق تقبل اهـ ( ثم ) اعلم انه في الحقيقة الاستثناء لان المخالفة المانعة ان يكون المشهود به اكثر في صورة قالوا بالبيع انما هو لكونه اكثر من المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة المخالفة فانما هو لكون المشهود به اقل او كان ذلك في حق الجارية وطلاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم قوله وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى اي عند ابي حنيفة وبكفي عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد باتفاقهما لفظا تطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريقين الوضع لا بطريقين ضمن فلو ادعى على اخر مائة درهم فشهدوا احد بدرهم واخر بدرهمين واخر بثلاثة واخر باربعة واخر بخمسة لم تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى باربعة وكذا ان شهد احدهما بالالف والاخر بالعين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين وبأنى تمامه قريبا قوله الا في اثنين واربعين مسألة الخ اقول قد وجد في كثير من النسخ زيادة عقيب الوقف عد فيها هذا عن الرواها سر دا ومع ذلك فهي تطابق الاربعة المذكورة هنا بخلاف ما اعني



ما لو شهد أحدهما سبع أو غرض أو مائة أو مائة والأحرار بالقرابة وأحد دأرا  
 هنا لعائده لأخيه قال في العرق وخرج عن ظاهر قول الإمام يسأل (أين إله كرس وعلم  
 إله في الحقيقة) (الاول) شهد أحدهما إلى إله عليه سبع درهم وشهد الآخر إله  
 ما في درهم بقل إله كذا في العبد (وهذا قول أبي يوسف ورخصة السبخر وقال لا يسل  
 ومثلهما كافي شرارة، لا كل إذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالانقار به وراد في  
 الواوابة ما وشهد أحدهما على فرض مائة درهم والآخر على الإقرار بذلك (الثانية)  
 ادعى كرسطة وشهد أحدهما بأنها جيدة والآخر دبة والدعوى بالافضل بقضى  
 بالاول (الثالثة) ادعى ما به ديار فقال أحدهما يسأور والآخر بحاربه والمديعي  
 يدعي اليسأورية وهو جود يقضى بالخلاية بلا خلاف يسل ومثله ما لو شهد أحدهما  
 ما في من والآخر بالعبسود والمديعي يدعي الإهمل فخل على الأول ووجه في المسائل  
 الثلاث أنهما اتفقا على الكمية وأمر أحدهما زيادة وصف ولو كان المديعي يدعي  
 الأول لا يخل إلا أن وقع بالإبراء ونحوه في صح القدير (الرابعة) مسألة إلهة والعطية  
 أي لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهو والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة فلا  
 أن يكون معين ذلك بل إماميه أو مراد فصح لو شهد أحدهما بإلهة والآخر بالعطية  
 يقل كما عليه سیدی بالوالد رحمه الله تعالى (وحينئذ) لا وجه للاستثناء لكن ما عده ما  
 أول المستثنيات من كلام الضر وقد خرج عن ظاهر قول الإمام الخ وحينئذ فلا استثناء  
 على ظاهر قول الإمام لأعلى ما هو الصحيح في المقام كما أماده المجوى (الخامسة) مسألة  
 الكاح والبروح وقد صامها أي لو اختلفا في أعط الكاح والبروح وصفا ما تقدم في التي قبلها  
 (السادسة) شهد أحدهما أنه حملها صدقة موقوفة اليد على الر يد ثلث غلیم وشهد  
 أحرا ل رد أصمها بقل على الثلث والباقي للمساكين كذا في أوقاف الجصاص (و) هكذا  
 الحكم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالصف فله يقضى بالصف المتفق عليه دعوى  
 ومثله ما إذا كان المديعي يدعي الأكثر ولا فرق بين كون المديعي عليه بقر بالوقوف  
 وبكر الاستحقاق أو بغيرهما وفيما إليه بما ذكره (السابعة) ادعى إله باع سبع  
 الوعاء وشهد أحدهما به والآخر أن المشتري أمر بذلك فقل كافي بالبيع لأن في البيع  
 بعد لفظ الاشياء ولفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوعاء ولا لبيع بل كل قول كذا  
 ماذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالانقار به فقل (كما) في جامع العصولين في إله  
 العمل كما في الصا والكاح كالعمل انتهى (الثامنة) شهد أحدهما أنه أجاز لم يسم  
 والآخر أنها كانت له بقل كما في البيع أيضا لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان  
 (التسعة) ادعى أنما مطلقا إلى غير مقيد بقرض ولا وديعة فشهد أحدهما على  
 إقراره بالقرض والآخر بالقرض وديعة فقل فإن ادعى أحد الإمين لا يخل بقرض  
 الكذب شاهد كذا في البراريه بخلاف ما إذا شهد أحدهما بأن بقرض والآخر

بالقب وديةا فانهما لا تقبل (اولى) وجهه ان القرض فعل والابداع فعل اخر  
 بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والقرار بالوديعة فان الافراد بكل منهما  
 قول وهو نفس واحد والمترية وان كان جنسين لكن الوديعة مستحقة عند الانكار  
 والشهادة انما قامت بعد الانكار فكانت شبه اده كل منهما قائمة على اقراره بما يوجب الضمان  
 تأمل ثم رأيت في البرازية علل بقوله لاتفاقهما على انه ووصل اليه من الالف وقد جعد  
 فصار ضمنا (العاشرة) ادعى الابراء فشهدا احدهما به والاخر على انه وهب او تصدق  
 عليه او حله جاز بخلاف ما اذا شهد احدهما على الهبة والاخر على الصدقة لا تقبل  
 كذا في البرازية (الحادية عشر) ادعى الهبة اى ان الدان وهب فشهد احدهما  
 بالبراء والاخر بالهبة او انه حله جاز (الثانية عشر) ادعى الكفيل الهبة فشهد احدهما  
 به والاخر بالبراء جاز ويثبت الابراء لا الهبة لانه اذلهما فلا يرجع الكفيل على الاصيل  
 وهما في البرازية اى لان ابراء المطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل  
 بخلاف هبة المطالب للكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبدا في يد رجل  
 فانكره المدعى عليه فشهد احدهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على اقراره  
 بانه اودعه منه هذا العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشر) شهد  
 احدهما انه غصب منه والاخر ان فلانا اودعه منه هذا العبدية قضى للمدعى ولا يقبل  
 من المدعى عليه بينه وبينه لان الشاهدين شهدا على الاقرار بالاخذ لكن بحكم الوديعة  
 او الاخذ مفردا (الخامسة عشر) شهد احدهما انها ولدت منه والاشراؤها  
 حلت منه تقبل لاتفاقهما على الخبل منه وصورتها فيما لو طلق طلاقها على الخبل فان  
 الولادة يلزم الخبل فقد اتفق الشاهدان عليه ولا يصح تعليلها على الولادة فان الخبل  
 قد لا يلد منها او موت الولد في بطنها فافهم (السادسة عشر) شهد احدهما انها  
 ولدت ذكرا وقال الاخر انى تقبل كذا في البرازية وهذه متحدة مع التى قبلها في التصوير  
 فالانسان يذكر بدهما في البرازية شهد احدهما انه اقرانه غصب من فلان كذا  
 والاخر انه اقر بانه اخذه منه تقبل (السابعة عشر) شهد احدهما ان المدعى عليه  
 اقران الدار للمدعى والاخر انه يمكن فيها تقبل اى ان المدعى سكن فيها فهي شهادة بثبوت  
 المدعى عليها والاصل في اليد الملك فقد وافقت الاولى تأمل (الثامنة عشر)  
 انكر اذن عبده فشهد احدهما على انه اذنه في الثياب والاخر انه اذنه في الطعام  
 تقبل لان الاذن في نوع يعم الانواع كلها لانه لا تخصص نوع كاذكرو في المأذون بخلاف  
 ما اذا قال احدهما اذنه صبر محاو قال الاخر انه يبيع ويشترى فسكت لا يقبل (التاسعة  
 عشر) اختلف شاهدا الاقرار بالمال في كونه اقر بالعربية او بالفارسية تقبل بخلافه  
 في الملاق قال في الاسماء والاجمع القول فيهما (العشرون) شهد احدهما انه  
 قال لعمري انت جرو قال الاخر قال له ارضي تقبل لان ارضي كلف فارسية معناها حر (الحادية

(والعشرون) قال لمن آمن ان كانت فلانا فاستطاع فيشهدا أحدهما ثم يثبته عندنا والآخر  
 عشر مائة لان الكثرة تكبر فيمكن انهما اتفقا في الوقع (الثانية والعشرون) ان طلق  
 فبدي حر قال أحدهما بطلقة هذا اليوم وقال الآخر طلقها من أي في اليوم الذي قبل  
 يوم الشهادة لا قبل يوم التعلق يقع الطلاق والعاق لان الله ان علمه طلاق يستل  
 (الثالثة والعشرون) شهدا أحدهما انه بطلقة فلانا البينة والآخر انه طلقها اثنين البينة  
 يقضى بطلقها ولو كانت الزيجة لانه لا يحتاج الى قوله البينة في ثلاث لان ثلاث طلاق بان  
 فتقوله البينة لغو فكأنه لم يذكره وانكره ذكره الشاهد الثاني فصلا الاختلاف بين الشاهد  
 في عدد العدد وقد اتفقا على الثنتين فيقضى بهما ويلغوا الثالثة لانفراد أحدهما كما  
 اني

مبنى  
 من الكافي  
 المدعي  
 ثم ذكر  
 في ال  
 والد

وهي مكررة مع المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهر يقضى بالاق  
 كما في البرازية لكن في جامع الفصولين شهدا ببيع او ابراء او طلاق او هبة على مال  
 واختلفا في قدر الدليل لا قبل الا في النكاح و يرجع في المهر الى مهر المثل وقالا لا قبل  
 في النكاح ايضا اه قلت والظاهر ان هذا فيما اذا انكر الزوج النكاح من أصله وتلا  
 البيع وقبوه وما ذكره في الآخر فيما اذا اتفقا على انكاح واختلعا في قدر  
 المهر ووجه عدم القبول في البيع وقبوه ان العقد باطل مثلا غير العقد بالبيع  
 وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه غير مقصود  
 ولذا صح بدون ذكره بخلاف البيع وقبوه و ينبغي ان يكون ما ذكرناه عن الصراط  
 الخلاف المار آنفا عن الكافي (السادسة والعشرون) شهدا أحدهما انه وكاله  
 محضومة مع فلان في دارهما وشهد الآخر انه وكاله محضومة في داره وفي سن آخر قبل  
 في دار اجتماع علي اي فيما اتفق عليه الشاهدان من المحضومة في دار كل واحد  
 ما زاده الآخر اذ الوكالة قبل الخصم وفيما اتفق عليه الشاهدان ان ثبت  
 الوكالة لا فيما انفرد به أحدهما فلو ادعى وكاله فعليه قسم أحدهما بالبر والآخر وكاله  
 طامة يلحق ان ثبت المصيبة (السابعة والعشرون) شهدا أحدهما انه وقف  
 في صحته والآخر بانه وقف في مرضه قبل ان يشهدا بوقف بان الا ان حكم المرض  
 ينقض فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع الشهادة كما لو شهدا أحدهما انه وقف  
 ثلث ارضه والآخر انه وقف ربعها يصح في جامع الفصولين من كتاب الوقف

من أحكام المرضى قال في الاستعاضة ثم إن خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا  
والأفضلية ولو قال أحدهما وقفها في محته وقال الآخر جعلها وقفا بعد وفاته  
لم يقل إن خرجت من الثلث لأن الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفان اه  
( الثامنة والعشرون ) لو شهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخر أنه أوصى إليه  
يوم الجمعة جازت لانها كلام لا يختلف زمان ومكان كذا في وصايا الواو الجيه  
( التاسعة والعشرون ) ادعى مالا فشهد أن المحتال عليه أحال غريمه لهذا المال  
وشهد الآخر أنه كفل عن غريمه بهذا المال قبل كذا في القنية ( صورته )  
ادعى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما أن عمرا أحال عليه يعني  
أن أدته أحال زيدا عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني أن عمرا كفل عن  
مديون زيد بهذا المال وحاصله أن المال على عمرو فحينئذ أحال الشاهدين شهد أن  
المال لزمه بطريق الإحالة عليه والآخر شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة يقضى  
بالكفالة لانها الأقل لكن هذا التصويل لا يوافق عبارة البحر والموافق لها ما لو كان زيد  
على عمرو ألف مثلا فأحال عمروون بدا بالألف على بكر ودفعها بكر ثم ادعى بها بكر  
على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكر وشهد الآخر أن بكر كفل عمرا بأدته وأنه  
دفع الألف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد أحدهما أن المحتال عليه  
أحالت عن غريمه هذا المال الخ والغريم يطلق على الدائن وهو المراد بالاول وعلى  
المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغريمه في كلام البحر بالرفع فاعل أحال  
والمراد به عمرو والمديون لأنه المحل لزيد على بكر وهذا معنى قول القنية أن المحتال  
عليه أحالت عن غريمه أي أن بكر قبل الجلالة عن غريمه عمرو ( الثلاثون )  
شهد أحدهما أنه باعه بكذا إلى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الأجل قبل  
( الحادية والثلاثون ) شهد أحدهما أنه باعه بشرط الحسار ثلاثة أيام ولم يذكر  
الآخر الخيار فقبل فيها أي في هذه المسئلة والتي قبها لكن في التي قبلها صرح  
بقوله قبل فلا ساجه إلى قوله فيها والمراد أنه ثبت البيع وإن لم يثبت الأجل والشرط  
كما ذكره الزيلعي في باب التحالف ( الثانية والثلاثون ) من وكالة منية  
المفني شهد واحدانه وكالة بالخصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وأخر قال  
عند قاضي الكوفة جازت شهادتهما أي على أصل الوكالة بالخصومة ( الثالثة  
والثلاثون ) في أدب القضاة بالتصاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما  
أنه وكله في القبض والآخر أنه جراه قبل لأن الجراية والوكالة سواء والجري  
والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وأنه لا يمنع قال  
في الصحاح في باب الألف المقصورة الجري الوكيل والرسول ( الرابعة والثلاثون )  
شهد أحدهما أنه وكله بقبضة والآخر أنه ساطط على قبضة قبل ( الخامسة )

والثلاثون) شهد أحدهما له وكلمه فقصه والآخر له أوصي إليه بفسقه في حياته  
تقبل لأن الوصاية في الحياة وكأنه كان الوكالة بعد الموت وصاية كما صير  
عالماد باوصاية هذا الوكالة حقيقة لتعبيدها قوله في حياته فادعهم (د السابعة  
والثلاثون) شهد أحدهما له وكلمه بطلب دينه والآخر بفسايقه تقبل (السابعة  
والثلاثون) شهد أحدهما له وكلمه بقبضه والآخر بطلعه تقبل (الثامنة والثلاثون)  
شهد أحدهما له وكلمه بقبضه والآخر أنه امره بأخذ أوامر من له أوصيته  
تقبل وهي في أدب القصاص وما قبلها (الساكنة والثلاثون) اختلاف  
في زمن إقراره بالوقف تقبل قال في جامع الفصولين لو اختلف الشاهدان في زمان  
أو مكان أو إقرار بأن شهد أحدهما على إقرار والآخر على إقرار وإن كان هذا  
الاختلاف في فعل حقيقة وحكما يعني في تصرفه فعل كجانبه وغصت أوى قول  
بالحق بالفعل ككاح لتعبد فعلا وهو اجتناب الشهود مع قول الشهاده وإن كان  
الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإقرار وإبراء وعمر وأوى فعل بالحق بالقول  
وهو المرض لا مع القول وإذا كان المرض لا يتم إلا بالفضل وهو التبرع لا بال  
يجوز على قول المقرض إقراره بفساد كطلاق وتعمير وبيع اه (قلت) ووجه  
أن القول إذا كرر عدوله واحد فلم يخلع بخلاف الفعل وطلاق الإقرار بفساد  
أن الوقف صير قيد (الأربعون) اختلفا في مكان إقراره تقبل (الحادية  
والأربعون) اختلفا في وقت في صحته أوى مرضه تقبل وهي مكررة مع السابقة  
والعشر من (الثانية والأربعون) شهد أحدهما بوقفها على زيد والآخر على عمرو  
تقبل وتكون وقفا على الفقراء لاساق الشاهدين على الوقف وهو حذو انتهى  
(ما في البحر) مع برأيه (من حاشية سدي) الوالد رحمه الله تعالى أقول وتقدم  
في آخر الوقف ما رآه الشيخ صالح أن المصنف رحمه الله تعالى ما رجع إليه قوله  
تركها حشية التطويل يعني ههنا والافعه ذكرها في آخر الوقف قوله فليترك  
الوصع أي بمكة المطابق وهذا جعله الزمعي مستنبطاً للواقعة في اللفظ حيث قال  
والمراد بالاساق في اللفظ المطابق المعطى على إعادة المعنى بطريق الوصع لا بطريق  
الصمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فتشهد شاهد بدينهم وآخر بدينهم ولا آخر  
بثلاثة وآخر بربعة وآخر بمائة لم تقبل (عند أبي) حذو رحمه الله تعالى انتهى  
الموافق لفظاً وحدهما يقضي بالربعة اه (والذي يظهر) من هذا أن الإمام  
اعتبر توافق المعطى على معنى واحد فطر في الوصع وإن الأمايين اكتفى بالواقعة  
المعونة ولو بالصمن ولم يشترط المعنى الموصوعه كل من المعطى وليس المراد  
أن الإمام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوصعي والظاهر أن ما قرعته  
عالمه هاتمة أحدهما بكاح والآخر للترويج (وكذا) الهتية والهدية فإن المتضمن

... وانه مما مر انما في معنى ...  
 ويدل على هذا التوافق ايضا ( ما نقله ) الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت  
 اللفظة في اللفظ دون المعنى يقبل شهادته وذلك بخلاف ان يشهد احدهما على  
 الآخر واخر على العطفية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود  
 ما في اللفظ وهو ما صار اللفظ عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضر  
 بالمخالفة فيما سواها قال هكنا ذكره ولم يحك فيه خلافا انتهى ( وهذا ) بخلاف  
 النوع السابق الذي نقلناه عنه فان الحسية معناها المطابق لا يدل على الارادة  
 بل لا يضمنها ولذا لم يقلها الامام وقبلها صاحبها لاكتفاءهما بالتضمن ( والحاصل )  
 انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه او مرادفه وقول صاحب  
 النهاية لان اللفظ ليس بمقصود مراده ان التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود  
 لا مطابعا كاطن فافهم قوله لا تضمن هذا تاكيد لقوله يجب مطابقة الشهادة  
 اي دلالتها على المعنى مطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على  
 جزء المعنى قوله واكتفيا اي الصاحبان بالموافقة المعنوية فتحكمان بالاقول في مسألة  
 الالف والاعين والمائة والمائتين والطارفة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل  
 ما لو شهد احدهما انه قال لها انت خلية والاخر انت ربة لا يقضي بينونه اصلا  
 مع افادتهما معناها ( واجب ) منع الترادف بل هما متباينان لمعينين يلزمهما  
 لازم واحد وهو وقوع البيونة والمتباينات قد تشرك في لازم واحد فاختلافهما  
 ثابت في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل اختلاف محملهما فان هذا  
 يقول ما وقع البيونة الا بوصفها خلية والاخر لم يقع الا بوصفها ربة والافلم يقع  
 البيونة ونعامة في الترفع قوله واوشهد احدهما بالكناح الخ اشار بذلك الى انه لا يشترط  
 عند الامام في الموافقة ان يكون بعين اللفظ بل بعينه او مرادفه كما ذكرنا  
 لان كلا من الكناح والترفع يدلان على المعنى الشهود به بالمطابقة فكانا  
 محتملين على المعنى الذي اردنا ولذلك رجعت مسائل من المستحسنات الى هذا  
 قوله لاتحاد معانيهما الى مطابقة فصار ككان اللفظ متحد ايضا فافهم  
 وهذا التعليل يصلح لقولهما ولقول الامام ايضا لما مر انها من انه يعتبر الاتحاد  
 ولو مرادف اللفظ فن قال هنا ان التعليل لا يظهر الا على قولهما فغير ظاهر فغير  
 فان قلت شرط في المتن الاتحاد لفظيا ومعنى ان يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى  
 بطريق الواضح لا تضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقول ان يدل  
 احدهما على المعنى الشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فتقوله هذا الاتحاد  
 معاهما افاد ان كلا من الكناح والترفع يدلان على المعنى الشهود به بالمطابقة فكانا متحدين  
 كذا هو المعنى الذي علمناه بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا قوله وكذا هو

الحاج الى ان الركن يثبت بالتزعم بخلاف ما لو شهد احداهما بان دعي على وجه  
الامانة والاخر انفسه على انفسه اطلاق لان الثاني وهو اعطى بدل على التزعم  
فلا يضره التزعم بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله وخوفا اي من كل اثنين  
دلي على معنى واحد بالمطابقة . . . . .  
فشهد احدهما به والاخر . . . . . قوله  
ودت هذا هو . . . . .  
لم يثبت ما في المعنى . . . . . الذي قد مر  
لان دلالة اللفظين على المعنى بالتصديق سمي اتحادا بعبارة ومعنى ودعيه اتحادا بالتصديق  
بالتصديق سمي اتحادا بمعنى فقط قوله قيل وجه عدم القول ان اختلافهما في الاشياء  
والاقرار وقع في الفعل فتح قبول الشهادة وهذا بخلاف ما لو شهد احدهما بالشئ  
او القرض او الطلاق او العتاق والاخر بالاقرار به قلنا لان معنى الاشياء  
والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في الاشياء نعمت واقرضت ( روى )  
الاقرار ككسبت نعمت واقرضت فلم يمنع قبول الشهادة بخلاف ما قال الرمي في ذكر  
في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين بغيره  
الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان تكون على  
واحدة منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا للمعنى اما المطابقة  
بين الدعوى والشهادة فيسمى ان يكون في المعنى خاصة ولاعية للفظ حتى لو ادعى  
الفصل وشهد احدهما على الفصل والاخر على الاقرار بالفصل لا يقبل ( واوسم )  
على الاقرار بالفصل يقبل ونماه في الفصول المتبادلة انتهى ( روى ) . . . . .  
الفصول اذعي قلنا وشهد به واخر انه اقر به رد اذا اقرار تكرار اللفظ ( قاله )  
الرمي في حاشيته عليه ( اقول ) فلو اتفقا على الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقيل  
صرح بنو التارخاية عن الخط قال بعد ان مر من المحيط وصور المسئلة واد اشهد  
احدهما على اقراره انه قتله عمدا بالسيف وشهد الاخر على اقراره انه قتله عمدا  
بالكين فقال ولي القتل انه اقر بما قاله ولكنه والله ما قتله الا بالسيف او قال شيئا  
جريا ولكنه والله ما قتله الا بالاربع فهذا كله سواء ونقص من العتابل اعني  
( هذا وقد ) صرح ايضا في شرح الفروع بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي  
هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقرار به حيث يقبل انتهى قوله . . . . .  
قلت مقتضا انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول ومعقول  
بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المتعينة يكون في هاتين المسائل  
والدعوى واما بين الشاهدين فلا بد من الموافقة في اللفظ والمعنى عند ( روى )  
رحم الله تعالى وقبل عندهما فيها قوله وكذا لا يقبل في كل قول ومعقول

ما يكون القول من أحدهما والعمل في لفظ الآخر اقول ومن ذلك (ما) ذكره في  
 جامع المصنفين من الفصل الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة أو شهد أحدهما  
 بكذا والآخر بأخره لا يقبل كالف وبه ادعى رجلا فشهد بمائة القبض  
 وشهد الآخر ان الزمان اقر يقض المائة لا يقبل ومنه شهد أحدهما ان المدعى  
 سيد المدعى والآخر انه اقر انه يده لا يقبل أو شهد أحدهما بإيداعه والآخر انه  
 اقر بإيداعه فعلى قياس القصب لا تقبل اه قوله لا تسمع للجمع بين قول وفعل  
 بخلاف ما اذا شهد أحدهما بالف للمدعى على المدعى عليه وشهد الآخر على اقرار  
 المدعى عليه بالف فانه يقبل لانه ليس بجمع بين قول وفعل (افاده سيدي)  
 والوالد من ملاء على قوله الا اذا اتحد لفظا الظاهر ان الاشياء منقطع لانه  
 لا يعمل مع قول في هذه الضرورة بل قولان لان الاشياء والاقرار به كل منهما قول  
 بدليل قول الشارح يعيد سطر لاتحاد صيغة الانشاء الخ قوله  
 يتم الخ هذه الاربع كما يقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من  
 الثلاثة والعشرين المستثناة في البحر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة  
 الدعوى الشهادة بان ادعى البيع ونحوه وشهدا بالاقرار وقدمنا الاشارة اليه  
 قوله فقبل لاتحاد صيغة الانشاء والاقرار اى باعتبار اخر صيغة الاقرار والافيهما  
 زيادة لفظ كذا ولا حاجا الى اثبات لفظ كذا لانه يقول في الاقرار بعف ونحوه مريدا  
 بالاجبار ط قوله لعدم تكرار الفعل اى الواحد وهو القتل هنا لى لعدم امكان تكرره  
 قوله محيط وشرب لانه الاولى شربا لا بد من المحيط فانه نقله عند قوله بالف ومائة  
 بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا يقبل لانه مركب كالافين اذ ليس بينهما  
 حرف العطف ذكره الشارح اى الزبلى بحر وتعلمهم في هذه المسئلة وفي المسئلة  
 السابقة ينقض في السابقة انه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالالف والفت على  
 طريق العطف يقبل في الالف اتفاقا اذا ادعى الاكتم او وفق في دعواه الاقل ثم  
 ورد صاحب الكافي وغيره العشر وخمسة عشر (كما قدمناه) في صد والعبارة  
 من انهما لا يقبل فبها وفي القصة ينبغي ان يقبل اقول هو الاشياء لان العاطف  
 تقديرية ولذلك بنى والمدة كاللفظ بخلاف التنية ولان حزة لفظه يدل على جزء  
 من المائة اذ ليس هو على هذا (وقد صرح) بخلافه في البرازيد وهو محل تأمل كما لا يخفى  
 وقول الآخر حيث لا يقبل اى شهادة مثبتة لزيادة لان المدعى الخ الا اذا وفق المدعى  
 في قول السابق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى لا تقبل بلا توفيق  
 ولا يمكن ان كانه بل لا بد منه بافعل وانما اذا كانت باقل منه تقبل قوله ان ادعى المدعى  
 الاكثر ما لم يثبت من مائة الى تسعمائة فقول للصف على الف ومائة مثال  
 محتمل في الالف لم يخص به شمول الاكثر ونحوه هذا قوله لا الاقل فلا يقبل لان المدعى



كذلك من شهد بالزينة والفرق بين  
مقتضى على الف في شهادة أحدهم  
في شهادة أحدهما بالف والآخر  
وفق أي المدعى كان يقول كان في

تقبل للتصريح بالتوفيق وعلم من ذلك أن أحوال من يدعي أقل الماين إذا احتلت  
الشهادة لا تخلو عن ثلاثة أمان يكذب الشاهد بالزينة أو يكذب عن الصدق  
والتوفيق أو يوفق وجواب أولين بطلان الشهادة والعvidence دون الآخر على العامة  
وفي الخبر ولا يحتاج هذا إلى أناس التوفيق بالزينة لأنه لا يخلف ما يصدق  
المالك بالشهاد فشهد بالله فإنه يحتاج لإقامة البينة قوله وهذا في الذين  
استقرط الواقعة بين الشهادتين لفظا لمحض الوضوح في الدين الخ باسم الأيمان  
راجع إلى ما لزوم من الأصول السابقة قوله جيل على الواحد الذي هما أحدهما  
قوله سواء الخ تقدمت هذه المقولة بحايلها وحققها الأخير عنها سواء كان المدعى  
الخ وسواء كان المدعى الشاع أو الشري قوله وفي المقدم لا يدل قال في الخبر ذكر  
على الذين السمر قلدني أن الشهادة

لأن الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصح  
بمختلف ما لو شهد أحدهما بالف

لا يكون بالف درهم ثم يصير مائة دينار اه وهو محقق منه فإن المسئلة نفس محقق  
في الجامع الصغير وفي أحاديث في العامة عن دليله بأنه إذا شري بالف ثم ياتي  
بجسمائه لا يشال يشري بالف والجسمائة وهذا بأحد التقديرات أصلي الخ بالشهي  
قوله عز وجل زاده است (هذا) في الكلام بل هي عبارة الدور ولم يكتب عليه شيء  
شيء قوله أو كتابته على الف هذا شامل لما إذا ادعاها العمد وذكر المولى وهو  
ظاهر لأن مقصوده هو المقدم وما إذا كان المدعى هو المولى (كما رأيت) صاحب الهداية  
على الجامع (قال) في الفخ لأن دعوى السيد المال على هذا لا يصح أدلة على ذلك  
على عبده الأب بواسطة ديواني الكتابة فيصرف ابتكار العبد العلام له لا يصح  
عليه بن الإبه فأكهامة ليست إلا استأجر اه وفي الخبر والتبين وقد لا يبعد أنه المولى  
لأن المقدم غير لازم في حق العبد لأنه كمنه من الفسخ بالشهر اه (وغيره) بهذا  
القبيل المعنى وهو موافق لما تقدم من عبارة الجامع (أما) مسمى والدور جواز  
تعالى رجة واسعة قوله ردت قد يناقش بأن علي الدين السمر قلدني أن الشهادة  
الواحد قد يكون بالف الخ وأن المسئلة نعم عليها محمد في الجامع الصغير وخلافت  
المقول ليس محل التخرج وكون المدعى النافع كذلك من غير فرق كما في الشرع  
المعتبر إذ الزيادة كالجمعة كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالزينة بل القول بالزينة

دون البيع على ان هذا يخرج البيع الصحيح اذا وصح لم القضاء ببيع بلائمن  
 لانه لم يثبت احد الثمنين بشهادتهما فتعذر الخصومة فكانت حكمها في البيع نعم  
 او صرح بالذوق فيبني ان تقبل على الاقل ولم ار من صرح به فتح يحمل عليه ما نقل عن  
 السمرقندي تدبر قوله وهو يختلف اثارا الى انهما لو شهدا بالشراء ولم يبين الثمن لم تقبل  
 وبما في البحر وقال الجيز الرملي في حاشيته عليه المفهوم من كلامهم في هذا الموضع  
 وخبره انه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لابد من ذكره وذكر قدره وصفته وما لا يحتاج  
 فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه ( وفي ) المبسوط واذا ادعى رجل شراء دار  
 في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشها دونهما باطلا  
 لان الدعوى ان كانت لصفة الشهادة فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود  
 لم يشهدوا بما ادعاه المدعي ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء  
 بالثمن اذا لم يكن الثمن مسمى لانه كالا بفتح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر  
 القضاء بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهده الشهود ثم قال  
 فان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا ثمنهما ولم يشهدا بقص الثمن فالشهادة  
 باطلة لان حاجة الى القاضي القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان  
 قال اقر صديقا انه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى  
 القضاء بالثمن للمدعي دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفاء الثمن ولان  
 الشهادة بالمال مؤثر لانها تقضي الى منارعة مانعة من التسليم والتسليم الا ترى ان ما لا يحتاج  
 الى قبضه فجهالة لا تضر وهو المصالح عند بخلاف ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح  
 فاذا اقر باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجها لانه لا يمنع القاضي من القضاء  
 بحكم الاقرار بقوله فلم يتم العقد اى نصاب الشهادة وهو شهادة الاثنين على واحد  
 منهما فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وايضا فان المدعي يكذب احد الشاهدين  
 لان البيع بالنف غير البيع بالنف وخمسائة قوله على كل واحد لفظ كل بما لا حاجة  
 اليه سعديه قوله ومثله العتيق بمال اى بان قال قولي القضاء فثبتك على الف وخمسماية  
 او المند يدعى الف او قال ولى القصاص ضا حلتك على الف وخمسماية والقبال يدعى  
 الف وكذا الناقبات كالى الدرر قوله والرهن اى بان كان المدعى هو المرتهن  
 فهو كدعوى الدين ثبتا فليهما وان كان الرهن فلا تقبل الشهادة لانها ليس له ان يلزمه  
 الرهن اذ الرهن غير لازم في حق المرتهن وله ان يفيضه في اى وقت شاء فلا فائدة  
 في اقامة البينة ولا به حق عليه ولا انسان لا يقيم البينة على حق عليه وانما يقيمها  
 على حق له يقال في البحر وظاهر الهداية ان الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه  
 اى في وجوبها ودالاه اذا ادعى اكثر المالكين فشهد به شاهدا والاخر بالاقل ان كان  
 الاكثر تملك مثل الف وخمسماية قضى بالاقل اتفاقا وان كان بدونه كالف واثنين  
 وكذلك صد هما وعند ابي حنيفة لا يقضى بشئ ( ووجهه ) انه اذا ثبت الحق



والمؤخر يدعى الأكثر بمعنى بالالف وان كان يدعى الأقل لاشئ منه سادة من يشهد  
بالأكثر لا كونه المدعى وان شهد الآخر بالثمن والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ عنده  
وعندهما بالف وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معلوف  
عالم الشارة فيقضى عليه بما اعترف به فلا يضر اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه  
ولا يثبت العقد للاختلاف كافي الصحيح قوله فدعوى عقد لانه معترف بمال الاجارة  
فيقضى عليه بما اعترف به الخ قوله وصح النكاح بالأقل اي بالف الاولى ان يقول بالف  
اي بالأقل ان يكون اشهد الى ان الالف مثال لا قيد والاولى ان يقول ولو اختلف شاهد  
النكاح صح بالأقل اي وذلك لصحان عند الامام لان الاصل في النكاح الحل واما المال  
وصح ولا اختلاف بالأصل فلا يضر الاختلاف في البيع (سأيتاني) عن البحر قوله  
مطلقا اي سواء كان المدعى الزوج او الزوجة والمدعى يدعى اقل المسالين او الأكثر هو  
الصحيح وذكر في الصحيح انه يخالف للرواية فان محمدا رجده الله تعالى في الجامع قبله  
يدعوى الأكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى الف وخمسماية والمفهوم  
معتبر روايته وبقره ذلك ايضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى به بين كونه الأكثر  
وصح عليه او الأقل فلا يخالف في البطلان لتكذيب المدعى شاهد الأكثر كما عول  
عليه بحق المشايخ فان قول محمد وهي تدعى الخ بقيد قيد جواب قول ابن حنيفة  
بالجواز اذا كانت هي المدعى الأكثر دونه فان الواو فيه لجمال والاحوال شروط فثبتت  
العقد باتفاقهما ودين الفاه (وفي الشريعة لالة) قلت ان الزيلعي رحمه الله تعالى اشار  
الى احوال هذا فقال ويستوى فدعوى اقل المالكين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل  
وهو العقد فلا اختلاف في البيع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا يضمن وجوب المال فيجب  
الأقل لاتفاقهما عليه ولا يكون دعوى الأقل تكديبا للشاهد لجواز ان الأقل هو  
المسمى ثم صار الأكثر بالزيادة اه قوله خلافا لما حدث قالاهي باطلة ولا يقضى بشئ  
كافي البيع لان المتصور من اثنائين اثبات النسب والنكاح بالف غير النكاح بالف  
وخمسماية ولا يخيصة ان المال في النكاح تابع ولهذا يصح بالاتيمية المهر ومن حكم  
التابع ان لا يغير الاصل الا ترى انه لا يطل عليه ولا يفسد بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه  
اذا اتفقا على ما هو الاصل وهو الملك والحل والازدواج فوجب القضاة واذا وجب  
بني المهر ما لا مقرر فوجب القضاء بأقل المتدارين كافي المال المتفرد لاتفاقهما عليه  
قوله ولم في صحة الشهادة الجرح تعني اذا ثبت شئ انه ملك المورث بان ادعى الوارث  
عنه ان يدان انها ميراث ابيهما فقام شاهدين يشهدان هذه كانت لا بد لا يقضى له  
في ميراث غيره لا مات دون غيرها ميراثه او بقوله لا كانت لانه يوم موته او كانت في يده  
او في يده من يقوم مقامه من المستعير وغيره الاصل فيه ان الجرح شرط صحة الدعوى  
لا كما هو من كلام اكثر من ان شرط القضاة لانه شرط ان يقول في الدعوى

ثمات وزكوا ميراثا كما يشترط في الهمسائه ولعلمه ذكره في الكلام في استنباطه  
أدانت ما يكمل ويده عنه موه كان حرا لأنه أثبت ملكه أو بالانتماء إلى قاتل أو  
فثبت الاستقلال بضرورة فيكون إيجابا للاستقلال ومنها إذا ثبت عدم الاستقلال  
أن كانت يد ملك فهو على ما علم وإن كانت يد أمانة وكذلك إذا حكمتم لأن الميراث  
في الأمانات عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة العمان أدانت مجعلا بترك الميراث  
وهذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف الحر ليس بشرط أنه (يكنى الحر) لأن  
لأن ملك الوارث يحدد في حق البينة ولذا يجب عليه الاستبراء في الحاربية الموروثة  
لأورث وجنيتها ولو كانت حراما للموت أو بالعكس وبطل الوارث العي ما كان صدوقه  
على الموت الغير والموت يحتاج إلى مثل ثلاثين استصحاب الحال منها وعندي  
يوسف لا يلزم لأن الوارث يملككم خلاصه مورثه حتى رد ما جاز ويرد عليه فصار  
الشهاده بالملك للموت شهاده له الوارث قال محمد وفيه عتبات في اجتماع عدة أهوال  
اصدقه ثم استعني بالاثبات بغيره بحمله أكل ما عتد من الصدقات مع أنه لم يرد عندنا  
المالك اه (ظاهر) كلامه معني الميل أي قول أبي يوسف قوله الخراج أي أنه يشهد  
بالاستقلال وذلك أما أيضا كما سوره الشارح أو بما تقوم مقامه من إيجاب الملك لأب  
الموت أو أساس يد أو يد ياتيه عند الموت أنصبا وهو ما أشار إليه بقوله الآن أشهد  
الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فإنه لا يشترط شها ويظهر الخلاف فيما ذكرنا  
أه كان ملك الميت بل لا بد وطولنا بالعرف بين هذا وبين ما رأينا من أنه لو شهد الخراج  
أه كان في ملكه فمثل وامر ما في الفتح بين هذا وما إذا شهدنا مدعى حين يرد حكم  
بابها كانت ملك المدعى أو أه كان ملكها بحيث يقضى بها وإن لم يشهد لها (أه) والله  
إلى الآن وكذا لو شهدنا المدعى حين في إيمانها به اشتراها من طلاق الطلاق ولم يرد  
به على ملك البائع ودوايد يكر ملك البائع فإنه يحتاج إلى يده على ملكه ما إذا شهدنا  
فلكه مدعى المشتري وأه صرا على أنها ملكه يوم البيع وهذه أشد مسئلة فإن كان  
من الشراء والارث يوجب تحديد الملك والخراجاتها العلم أيضا على مؤثرت ملكه  
الموت فاعتلت بالاستصحاب والتمسك به حجة لا مقام الثابت لا لايات ما لم يكن وهذا  
الحتاج إلى في الوارث بخلاف مدعى العين فإن الثابت بالاستصحاب مقام ملكه لا يثبت  
وبخلاف مسئلة الشراء فإن الملك مضاف إليه لا إلى ملك الشارع وإن كان لا يثبت  
ملك المشتري من قاته لأن الشراء إجرهنا وحوا وهو سلب موضوع للثابت إلى  
لا تحقق لولم يوجد ويكون مضافا إلى الشراء وهو ثلث ماله أما هو فيكون ملك  
الوارث مضاف إلى كونه المال للمالك الميت وقت الموت لا إلى الموت لأنه أسس موضوع  
للك ملك عندئذ ثبت أن كونه حال غاير والله سبحانه وتعالى أعلم أنه قد قيل في استنباط  
لأنه إن ادعى (الوارث) قسما في مدعى استدانها ميثاق أمة وإقام شهادتين في شهادته

ان هذمه كانت لانيه لا تضي له حتى يجر التراث بان بقول مات وتركه ميراثا المدعى  
 كالتقدم وكما صوره الشارح قوله ميراثا المدعى اي او ما يقوم مقامه من اثبات يده  
 او ثبوتهم عند الموت ايضا وهو ما اشار اليه المصنف بقوله الا ان يشهدا بملكه الخ  
 قوله بملكه اي للموت قوله عند موته لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي ذكره  
 بعد الثلاثة بانه ما في البرازيه حيث قاله شهدا ان هذه الدار كانت لجده لا تقبل لعدم الجرح  
 ولو شهدا على اقرار المدعى عليه انها كانت لجده بقولهم كانت في يده كهذا  
 وجعل في الحاشية الذين كالعين انه كان لاب المدعى على المدعى عليه كذا فهو زود كذا شيئا  
 ان قولهم كانت لانيه ليس بمرور ظاهر لتعليل الشارح الا في ان قوله عنده ومعه قيد الشهادة باليد  
 ايضا وان خيرا به بالاولى بل صريحه حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدائع شهدوا  
 انه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل وعند ابن يوسف لا مراء الشارح ان الجرح  
 يكون صريحا كالتال الذي ذكره وحكما فيما استنى قوله او يده اما كان  
 ذلك ميثا لان الفاسد من بحال المسلم في ذلك الوقت ان يسوى الاسباب وبين  
 ما كان بيده من المصسوب والواضيع فاذا لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه  
 فحصل اليه عند الموت دليل الملك قوله او يده من يقوم مقامه قال في الدرر يعني  
 اذا مات رجل فاقام وارثه بينه على دار انها كانت لانيه عارها او اودعها الذي  
 هي في يده فانه يأخذها ولا يكلف اليه انه مات بوركها غير انه لا اتفاق اما عند ابن خزيمة  
 رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجرح في الشهادة واما عندهما فلان قيام اليد عند الموت  
 يعني عن الجرح وقد وجدت لان يد المستعير والمودع يد المميز والمودع اه (وشمل)  
 هذا الامين وغيره كالغاصب والمرتهن قوله لان الايدي اي ايدي الواضحين ايديهم  
 على شيء وهذا دليل الاستغناء بالشهادة على يد الميت وبيان ذلك انه اذا ثبت يده  
 عند الموت فان كانت يده ملك فظاهر لانه اثبت ملكه او ان الانتقال الى الوارث  
 فيثبت الانتقال ضروره كالموت بهذا الملك وان كانت يده امانة فكذلك الحكم لان الايدي  
 في الامانات عند الموت تنقلب بذلك بواسطة الضمان اذا مات محملا لتركه الحفظ  
 والمضمون بملكه الضامن على ما عرف فيكون اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك  
 وتركه لتعليل الاستغناء بالشهادة على يده من يقوم مقامه اظهروه لان اثبات يده من يقوم  
 مقامه اثبات بيده بمعنى اثبات الملك وقت الموت عند ذكر الجرح فاكثري به عنه  
 (اعاده) شدي الوالدرجه الله تعالى قوله تنقلب اي تصير يده ملك اذ لو كانت لغيره  
 لانيه في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه المصالح لان الظاهر من حال  
 المصالح في ذلك الوقت اي وقت الموت كذلك وان يسوى اسبابه وبين ما كان بيده  
 من الواضع والمصسوب فاذا لم يبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه فحصل اليه عند الموت  
 دليل الملك لا يخال فثبت كون اليد امانة ولا ضمان فيها لتقلب بواسطة يده ملك لان

الأمايه تستمر معصية بالتمثيل بان يعوت ولم يسم الله ودية لقلل لانه يح نزل الحسد  
 وهو تعد توجب الصبر قوله واسطة الصبر اي اذا مات بمجمل لا يركب الحسد  
 معصية الودعة قوله ثبت الحرس ورواى لاصدا قوله ولا مدع الحسن بيان سبب  
 الوراثة المح اي وهو انه اخوه مثلا ولا يكتفى بحرقه وارثه قل والصحح وبيان للمنا  
 والوارث حتى يلقا الى اب واحد وتذكر ان ايضا له وارثه وهل يشترط قوله ووارثه  
 في الاب والام والولد قيل يشترط واصوى على عدمه وكذلك من لا يحب التحال  
 وفي الشهادة له ان الميت او بنت امه لا يذمه وفي امه مولاه لا يذم من ساق امه عتقه  
 اه ولم يذكر هذا الشرط متيا ولا شرطا واطاها ان البرمجة الشرط الثالث يعني  
 عنه فامل وقدمنا الكلام على ذلك مستوفى في ثنى العصاد عن قول المصنف بركه  
 سميت بين الورثة او العراء المح قوله من بيان سبب الوراثة اي الخاص كالاخوة  
 بقيد كونها الابن ومثل الاخ الم والميتى الشهادة للمولى ان قوله هو اولاد امه  
 ولا نعلم له وارثا غيره لان لمع المولى مشترك في قوله وبيان انه اخوه لايه المح ذكر  
 في المحرض الم ارثه انهم لم يشهدوا له امه ولم يقولوا ووارثه الا سمع انه يكتفى كالوشم دوا  
 انه ابوه او امه فان ادعى انه عم الميت يشترط لصحة الدعوى ان يثبت بقول عمه  
 لايه وامه او لايه اولاده ويشترط ايضا ان يقول ووارثه واذا اقام الشك لا يثبت له  
 من سبب الميت والوارث حتى يلقا الى اب واحد وكذلك هذا والاخ والجدة امه  
 (المحصاة) شهيدان هذا اي اب او ارثه ولم يشهدوا لايه ولا لايه له وارثا غيره فاعلى  
 يلوم ثم يدفع اليه ومدة اللوم معصية الى رأى القاصى تاريخا من الثاني في كتاب  
 الشهادة وعندها معدر تحول فاما هو معاد بما ذكره الطحاوى في محصره ادعى ابوه  
 اخوه لانه وامه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الام او اخذ لا نقل لايه لا يحصل  
 التعريف وقيل بصحح وثبت لانه ذكر محمد في الكلب من ادعى انه اخوه  
 لايه وامه واقام البينة نقل ولم يشترط ذكر الخدم (وقال) شمس الاية  
 السر حتى في الإرج لا يشترط ذكر اسم الحيد وعصيره واما اذا ادعى انه اثنى عمه  
 لابن ان ذكر اسم الاب والجدة عماده من السادس وحل طلب الميت  
 وادعى انه عم الميت يشترط لصحة ان يصبر فيقول عمه لايه وامه او لايه او لايه وان يقول  
 انصا وارثه لا وارث له غيره واذا اقام البينة لا يثبت له الشهود ان يسوالميت والوارث  
 حتى يلقا الى اب واحد ويقول هو وارثه لا وارثه غيره فان شهدوا وانك او شبيهه  
 ايه اخو الميت لايه وامه او لايه او وارثه لا يعلمون له وارثا غيره ولا يشترط في هذا  
 ذكر الاسماء فاصحاح رجل ادعى ارثا من موت ورثه امه اسم عم الميت لايه وامه  
 على النسب وذكر الشهود اسم امه وحده واسم ابى الميت وسببه كما هو الركن والمسمى  
 عليه اقام البينة ان جد الميت علان غير ما ابيته المدعى لا نقل لان البينات لا يثبت

لالتي في يمينه المدعى عليه قامت التي وهوليس يخصم في اثبات جده المدعى خاتبة  
 (تنبيه) الشرط في سماع بينة الارث اخضار الخصم وهوا ما وارثا وغير يم الميت  
 وله علي الميت دين او مودع الميت او الموصى له او به لافرق بين ان يكون مقرا بالحق  
 او منكرا بترازية في العاشر من كتاب الدعوى قوله و بقي شرط ثالث الخ يشافيه  
 ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لانهم له وارثا غيره وعدمه  
 اذ لو كان قولهم ذلك شرطا لما تاتي التفصيل والذي في البحر من البرازية بشرط  
 ذكر لاوارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى (فعل) انه شرط لاسقاط التلوم  
 للاحقة القضاة قوله اولا علم له وارثا غيره في البرازية قول الشاهد لاعلم له وارثا  
 غيره عندنا بمنزلة لاوارث له غيره انتهى قوله غيره قال في فتح القدير واذا شهدوا  
 انه كان مورث تركه ميراثا ولم يقولوا لا فعل له وارثا غيره فان كان من يرث في حال دون  
 الحال لا يقضي لاحتمال عدم استحقاقه او يرث على كل حال بخلاف القاضي و يستظر مدة  
 فهل له وارث آخر اولا فان لم يقهر يقضى بكلمه وان كان نصيبه مختلف في الاحوال يقضى  
 بالاقبل فيقضى في الزوج بالربع والزوجه بالنصف الا ان يقولوا لا فعل له وارثا غيره (وقال)  
 في حدوده ورواية عن ابي حنيفة يقضى بالاكثرو الظاهر الاول و ياخذ القاضي كقبلا  
 عند همت ولو قالوا لا فعل له وارثا بهذا الموضع كفي عند ابي حنيفة خلافا لهما اه  
 (وتقدمت) المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذكرها في السادس والخمسين من شرح  
 نواب القضاة متنوعة ثلاثة انواع فارجع اليه وتلخصها هناك صاحب البحر بما فيه  
 من غريب وقد علم بماجر ان الوارث ان كان بمن قد يجب حجب حرمان فذكر هذا الشرط  
 لاصحيل القضاء وان كان بمن قد يجب حجب نقصان فذكره شرط للقضاء بالاكثرو  
 وان كان وارثا دائما ولا ينقص بغيره فذكره شرط للقضاء حالا بدون تلوم فتأمل  
 وقد فطنا الكلام عليه مستوفى في شتى القضاء فارجع اليه قوله ورابع اى في الشهادة  
 بالارث اما الشهادة بالنسب فقد سبق انه يثبت بالتسامع قال في البرازية شهدا ان فلانا  
 ابن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدرك الميت فشهدا تنهما باطلة لانهما شهدا  
 ذلك لم يعايناهما ولاراياء في المدعى انتهى (اقول) قال الصدر الشهيد  
 في شرح ادب القاضى وان عاين الملك دون المالك بان عاين ملكا لحدوده ينسب الى  
 فلان ابن فلان الغلاتى وهو لم يعاينه بوجه ولا يعرفه بنسبه القياس فيه ان لا يحل والاستحسان  
 محتمل لان النسب بما يثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا بالتسامع والملك  
 معروفا بفرقة الجاهالة لكن انما نقبل اذا لم يفسر الشاهد اما اذا فسر فلا قوله  
 ذكر هب البرازى وكذا في القبح قوله وذكر اسم الميت الخ حتى لو شهدا انه جده  
 او ابنه او امه ووارثه ولم يسميا الميت تقبل بترازية قوله وان شهدا يدي الخ  
 يعني اذا كان دار حتى يدريجل فادعى آخر انها له واقام بينة انها كانت في يده لا تقبل



وقال الذي يقول لان الثابت بالنسبة كالتسليم بانقر المدعى عليه  
وقعت الى المدعى اتفاقا ولهما ان هذه شهادة قامت على محمول وهو المدعى  
الآن منطوية ويحتمل ان كانت يد ملك او دبة او اجارة او عصب فلا يحكم بإحداثها  
بالشك (درر) ولو شهدوا انها كانت له قبل لا خلاف كما في الجائز ولو شهدوا  
بان المدعى عليه اخذها من المدعى فانه قبل ورنالدار الى المدعى وقد يقول بحدوث  
لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات قبل بالاتفاق ممكن قوله سواء قالا بشي  
المن لان قولهما ذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت ايضا بدون ذكر  
فانه ذكر التمرائى في الجامع الصغير هو الحى ان المين كانت في يده لم قبل قوله ان  
عند ابي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف انها قبل لا ذكرنا قوله لا يزوج  
الحى صلة لقوله بمجهول وذلك انه يحتمل انها كانت يد ملك او دبة او  
اجارة او عصب فلا يحكم باحداثها (درر) اي) فلا ينفى بالشك قال في العار  
الا ان ان يقول لا المدعى عليه احدث اليد فيه فيقتضى للمدعى ان يؤمر المدعى عليه  
بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعى عليه مقضييا عليه حتى لو برهن بوجه على انه  
ملكه قبل اه واذا كانت ودبة مثلا لكونه باقية على حالها اما البتة قبل  
ملكه اذا مات بمجهولها كما نعلم قوله بخلاف ما لو شهدوا انها كانت ملكه اي قبل  
لان الشهادة بالملك المنقضى مقبولة لا باليد المنقضية لان الملك لا يتزوج والبتة لا يحتمل  
انه كان له فاشترى منه ولان الاصل ابقاه ما كان على الذي عليه كان وقد مرنا  
ما لو شهد المدعى ملكه عين في يد رجل انها كانت ملك المدعى يجب على المدعى  
وما لو شهدوا انها كانت لمورده بدون اضافة الملك الى وقت الموت حيث اختلف في  
قبولهما والفرق بينهما عن القبح فلا نسبه قوله او اقره مدعوف على قوله شهدوا  
قوله في يد المدعى قبل بالاقرار باليد المقصودا لانه لو اقر له بشي محتمل لم يرفع  
اليه كاستثاني في الاقرار قوله بذلك اي بيد الحى او ملكه ومن اقتصر على اثبات  
(فقد) قصر سبدي الوالد رحمه الله تعالى قوله دفع للمدعى الاول ان يقول  
فانه يدفع للمدعى كما يظهر بالتأمل وفي الاصل اقال دفع اليه دون ان يقول الماقر  
بالمالك لانه لو برهن على انه ملكه فانه قبل اه في مسألة الاقرار باليد والشهادة عليه  
لانها المذكورتان في اكثر دون مسألة الشهادة بالملك لما في جامع الفصولين اخبرنا  
من يدخر وقال اني اخذت من يده لانه كان ملكه يدهن على ذلك عمل لانه  
وان كان دايد يحكم الحال لكنه لما اقر بنفسه منه فقد اقر ان نال يد الحق في الحقيقة هو الخراج  
ولو اقر المدعى عليه اني اخذت من المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاقرار  
لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لانه قد اقر او برهن على خي البدن ولو صدق في تسليمه الى  
المدعى دايد فيخلف او برهن الاخر اه وقوله دفع للمدعى (قال) في الدرر ان لا يرفع  
المدعى عليه بوال اليد عنه وقضييا عليه حتى او برهن المدعى عليه بغيره على

ملكه قبل كذا في القعدة اهـ قوله لمعلومية الاقرار اي اقرار المدعى  
عنه انها كانت في يد المدعى فواحد به قوله وجهسالة المقر به من كون الیدامانة  
او ما كان قوله لا يبطل الاقرار اي في حق الدفع قال ط ظاهره انها شهدا  
عليه انه اقر بان الدار التي في يده كانت افسلان ولم يسأنا الدار قوله بالملك  
المنقضي اي كيد الميت كما في صورة الجرا السابقة عن البحر قوله لا باليد المنقضية  
اي كيد الحي قوله لتويع البذاي لاحتمال انه كان له فاشتره منه قوله المفتي  
به نعم لانه اقر باليد وادعى انها بغير حق فيؤخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى  
الا برهان قوله قلت بالالف اي ولا يسمع قوله قضاء لكمال النصاب ولا يكون رده  
من المدعى تكذيبا له كما اذا شهد له بالف وخمسائة والمدعى يدعى الف لانه  
لم يكنه فيما شهد له به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له  
بشيء ثم شهد عليه باخر ولا تقبل الا اذا ادعى الف فاذا ادعى خمسمائة  
والمسئلة محالها لا تقبل قوله الا اذا شهد معه اخر اي لكمال النصاب قوله ولا  
يشهد اي بالالف كلها اي يجب عليه ان لا يشهد كما في الرباعي والدرر قوله من عليه  
فعل ماض اي علم قصاه خمسمائة قوله حتى يقر المدعى به اي يقر المدعى عند الناس  
به اي بما قضى لئلا يتضرر المدعى عليه عند تقريره الدعوى واثلا يكون اعانة على  
الظلم قال في الحر والمراد من يشي في عبارة الكثر بمعنى يجب فلا تحمل لما تشهدا  
قوله شهدا بسرقة بقره الخ هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتهما عن محمد  
عن اعقوب عن ابي حنيفة رجهم الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على انه سرق  
بقره واختلفا في اوئها قال ابي حنيفة واقطعه وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزى الشهادة  
ولا نقطه اهـ له ان التوفيق ممكن لان الحمل في السرقة يكون ايسارا واللوئان  
يشابهان او محتملان فيكون السواد من جانب وهذا يصح والبياض من جانب  
اخر وهذا يشاهده واذا كان التوفيق ممكنا وجب القبول كما  
اذا اختلف شهود الزمان في بيت واحد وفيه بحث من وجهين احدهما ان طلب  
التوفيق هنا احتمال لاشبات الحد وهو القطع والحد بحتال بحتال الدراة  
لا لاثباته (والثاني) ان التوفيق وان كان ممكنا ليس بمعتبر مالم يصرح  
به فيما ثبت بالشبهات فكيف اعتبر مكانه فيما يدرأ بهما (والجواب) عن الاول  
ان ذلك اما كان احتمالا لاثباته ان لو كان في اختلاف ما كلفا نقله وهو من صلب  
الشهادة لبيان قيمة السرقة ليعلم هل كان نصيبا فيقطع به أولا (واما) اذا كان  
في اختلاف مالم يكلفا نقله كلون ثبت النارق وامثاله فاعتبار التوفيق فيه ليس  
احتمالا لاثبات الحد لا مكانه بل بنية (بالا ترى) انها اوسكتا عن بيان لون  
البقرة ما كلفها القاضي بذلك فبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكلفا نقله الى

محلى الحكم ( بخلاف ) الاول والاخير فانهما يتكلمان بالنزول بذلك لان النية  
تختلف باختلافهما فكان اختلافهما في صلب الشهادة ( والجواب ) عن الثاني انه  
جواب له ان لان النية اعتبارا بامكان التوفيق ( او يقال ) التصريح بالتوفيق  
بغيرهما كان في صلب الشهادة وامكانهما فيما لم يكن فيه هذا ( واطلاق ) في الاول  
فحمل جميع الالوان وهو الصحيح ( ولهما ) ان السواد غير اليانصق فسلم يتم على  
كل نصاب بشهادة ومبارك كمنصب لان امر احدهما كالذكورة والانوثة ( وعلى )  
هذا الخلاف لو ادعى مرفقة ثوب مطلقا فقال احدهما هروى والاخر مروي امر  
شبه وتكلم الشرح على القطع وابتكلم على البعثان والظاهر وجوبه وجوبه  
اه ط بزيادة قوله بخلافهما حيث قال لا يقطع لانهما اختلفا في الشهادة فيقسم  
به القول كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة اوفى اللون في الغصب بل اول لان  
الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهات والاثبات هذا حقيقة بهادر اه قوله  
واستظهر صدر الشريعة قولهما ( اكن ) صحيح في الهداية قول الامام رحمه الله  
تعالى قوله وهذا اذ لم يذكر المدعى لو انها امالو عين لو انها كجمره فقال احدهما  
سوداء لم يقطع انجاء لانه كذب احدهما شاهد به كافي القبح قوله او جله لم يقبل اما  
الاول فلان الاطلاق اريد من المقيد واما الثاني فلا اختلاف الشهادة والاعتراف  
للمباينة بين المتروك والجلية وقد مر هذه المسئلة انما قوله شهر اتي من احدى النعم  
( قال في البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى مستثنين احدهما ما اذا ادعى شاهد  
للحال فشهادته مما مضى وعكسه الثابتة اذا ادعى الانتشاء فشهادته بالاقراء وعكسه  
اما الاول ففي المحيط فلاح عن الافضية اذا ادعى الملك للحال اي في العين فشهادته  
هذا المعين كان قومه تملكه تقبل لانها اثبتت الملك في الماضي فيحكم بها في الحال ما لم  
يعلم المزيل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها امر روى ميدان اه ( ومعنى تحكيهها  
في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب وهو حجة في الدفع لالاستصحاب  
فكان ينبغي ان لا تقبل شهادتهما فيه لكن فيه حرج فيقبل دفعا للحرج بقول الحقير  
قوله دفعا للحرج فعديل عاليل كما لا يخفى على ذي فهم جليل اه ( وقال ) في البحر ايضا  
ومعنى هذا لا يحمل للقاضي ان يقول انفسون انه ملكه اليوم نعم ينبغي للقاضي ان  
يقول هل تعلمون انه خرج عن ملكه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا  
اذا ادعى الدين فشهادته عليه كذا ينبغي ان يقبل كافي العين وشبهه ما لو ادعى  
انها زوجته فشهادته انه كان تزوجها ولم يعرفوا الحال قبل اه لكن اعترض الرافعي  
قوله نعم ينبغي للقاضي الخ بان النصوص بخلافه وان البحث لا يعارض النصوص  
اذ لا صيرة للبحث في معارضة النصوص اه ( وقال ) ايضا معنى لا ينبغي للقاضي  
ان يقول الخ اي لا يجرى او قالوا لا يعلم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيجمع خبر

المدعى طاهرا فلا يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه  
 فانه اذا قالوا لا تعلم انه خرج عن ملكه لا يبطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله  
 اذا شهدوا بالملك في الماضي اما لو شهدوا بالملك في الماضي لا يقضي به في ظاهر الرواية  
 وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على ما اختلفنا وعن ابي يوسف يقضي بها  
 (وخرج) العمادي على هذا ما في الواقعات او اقر دين عند رجلين ثم شهد عدلان  
 عند الشاهدين انه قضى دينه ان شأني الاقرار بشهادة ان كان له عليه دين  
 ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا بضاد له على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه كان  
 له عليه قبل وهذا غلط فانه انما تعرض لما يسوغ له ان يشهد به لا لا يقول وعنده  
 بل لا يماؤخذ من متعد من احدى العاريتين دون الاخرى بثبوت القبول في احدهما  
 دون الاخرى كيف وقد ثبتت شهادة العدلين عند الشاهدين انه قضاها فلا  
 يشهدان حتى يخبر القاضي بذلك وان التاخي حينئذ لا يقضي بشئ (كذا) في قبح  
 القدر وفي البرازية شهدا انها زوجت نفسها ولا تعلم انها في الحال امرأته ولا او شهدا  
 انه ناع منه هذا العين ولا ندري انها ملكه في الحال ام لا يقضي بالشكاح والملك  
 في الحال بالاستصحاب والشاهد في القدر شاهد في الحال والحاصل ان المنصوص  
 عليه في العين ما سمعت واماني الدين فللمنصوص عليه عدم القبول قال في القنية شهدا  
 على اقرار رجل بدين فقال المتهود عليه ان شهدان هذا القدر على الآن فقال لا ادري  
 اهو عليك الآن ام لا لا تقبل الشهادة اهـ (وقال) قيل ادعى على اخردينا على  
 مورته فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ  
 فموضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الآن  
 ام لا وهو يساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه (كذا) وقد بحث العمادي انه  
 يفتي القبول وايس معارض للمنصوص عليه كما علمت اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم  
 الشهادة بالملك لا تقضي بمقولة واما الثانية انبي ما اذا ادعى الاتشاء فشهدا بالاقرار وعكسه  
 (فتن) في سماع النصولين ادعى الوديع فشهدا بالاقرار ان المودع اقر بالايداع قبل  
 كل في الغصب وكذا العارضة ادعى شكاحا وشهدا بالاقرار هناك شكاح قبل كل في الغصب وكذا  
 العارضة ولو ادعى دين فشهدا بالاقرار بالمال قبل وتكون اقامة البيعة على اقراره كاقامة  
 البيعة على السبت وامتنع بعضهم بعدم القبول ادعى قرضا وشهدا بالاقرار بالمال قبل  
 لا بيان السبب انتهى فتقبل بالايداع والغصب والعارضة والديون والشكاح وامتنع  
 (فقال في جامع الفصولين ادعى بيعا وشهدا انه اقر بالبيع واختلف في زمان ومكان  
 قبل وقد قبله ادعى مائة فغير رسيب سلم صحيح وشهدا ان المدعى عليه اقر ان له عليه  
 مائة فغير رولم يردا قبل قبل لانه اختلف في سبب الدين فلا يمنع وقيل لا وهو الاصح  
 لانهم لم يردا كرا اقراره بسبب السلم والاخلاق في سبب الدين امتناع فبوامرنا

أولاً يخالف الذين يخلعون السبب ويدعون العلم مع ليس الخبر فلهذا إن الاستدلال في  
قبل المضي لم يعزى السبب وطوار في دين الله بلا شبهة ثم شهد الله في نفسه ولا يقبل  
تخلّاف ما لو ادعى بسبب القرض وشهد الله أنه أقر ولم يذكر السبب القرض في قوله  
أشهى ثم قال ادعى فضله دينه وشهد الله أنه أقر ما يفاده لقب أشهى في الحديث ادعى عدل  
شهد الله ما كان من قبله والأخبار بقرار ذي اليد على كنهه المدعى قبل ولو كان هذا  
في دعوى الأمانة والضمان لا يقبل والفرق فيها وأما عكسها أعني ما إذا ادعى الإقرار فشهد  
بأنه شاهد فغير متصور شرعاً إذ لا يستمع الدعوى بالإقرار لما في البراءة من غير ثبوت إلى الدخول  
ادعى أن له عليه كذا وإن غير الذي في يده إلا أنه أقر له به وأثبت ادعى الإقرار وطلب له  
أو أقر أن له عليه كذا فإن هذا لا يقبل لصح وطاعة المشايخ على أنه لا يصح الدعوى له  
صلاح الإقرار إلا لصحافه كالإقرار كذا فلا يصح الإقرار إلا بمقتضى الاستدلال في خلاف  
دعوى الإقرار من المدعى عليه على المدعى بأنه يقر على أنه أقر لا حتى له فيه أو عليه  
ذلك المدعى حيث قبل وتمكنه فيها واستحكم عليها إن شاء الله تعالى وأوضح  
من ذلك في الدعوى (أقول) أما قوله فغير متصور شرطاً قال الذي يجوز لأنه  
لو ادعى أنه ملكي وله أقوله به فسمع لكن فغير متصور رجوع إلى دعوى الملك والكلام  
ليس فيه فيستقيم الكلام قوله وفي دين الله لا يقبل إطلاقاً احتساباً لها الخصم  
من ثبوتها ولم يتألفها ولكن الذي ردت فيه الشهادة في دين الحق إنما هو في صورة  
الإقرار لما فيه شاهد قبل واستطاع عن الخبر عن القينة شهدا على إقرار رجل  
بدين الحق ولذا قال بعده وهو ساكت الحق قال في الخبر وفي مسألة دين المتب لا يفتي  
القبول من شهادتهما بأيمان وهو عليه اجتناباً في أمر الميت ولهذا جعلت المدعى  
مع إقامة القينة بخلافه في دين الحق ففرض اليمين إذا شهدا في دين الحق بأنه كان  
له عليه كذا تقبل الأمانات اليمين الخصم عن القينة فقال لا يفتي وفي دين الميت لا يقبل  
مطلقاً انتهى قوله قلت القول لصاحب الحق قوله من شهوده مجرد بيان  
سبب الحق (قال) الرمي فقلنا عن المحيط أنه ثبت الدين على الميت بمجرد  
الشاهد بينه وبين غيره حاجة إلى أن يقول أمك وعليه (شاهدنا) على رجل أنه  
جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى مات يحكم به وإن لم يشهدوا أنه مات من شهادته  
لأنه لا علم له به بترارة معين الحكام كذا رأيت بخط بعض العلماء وأقول ما في  
المحيط لا يعارض ما في القينة إجماعاً فيها فيما إذا ادعى الدين الحال فشهد أنه كذا  
بحديث أنه علم يقول كان به يجرى قبل التوفيق فثابت وتقبل بعض الفضلاء من  
المدعى أنه قوي ما في معين الحكام وأنه قال أن الأول ضعيف وإن الإحباط في أمر  
الميت يكفي فيه تخلف حصة مع وجوده وإن في هذا الإحباط ترك احتياطاً آخر في  
وقاوتها الذي يحجب عنه الحق ويضيع حقوق الناس كثيرين لا يجدون من يشهد لهم على  
هذا الوجه (وه) (أ) اعتبر في مورد العيين على صاحبها من القبول

قول له والاحتياط لا ينبغي قد علمت ان الاحتياط في عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف  
 لكن قال الرضى والاحتياط لا ينبغي لان الامر فيه مشكل دارين تضيع حق الدائن او  
 الزام الميت وما ليس في ذمته فيحتاج للقاضي والمفتي ان يتفحصا كمال التفحص  
 ويتبع القرآن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين بفتي المفتي بقول  
 من يقول لا حاجة الى الجرو يقضى القاضي به وان غلب على ظنه استبقاء الدائن  
 للدين او سقوطه بوجود من المقتضى بفتي بالقول الثاني ويقضى به القاضي حذرا  
 لاموال الناس واديانهم ولذا قالوا بالاحتياط لا ينبغي ولم يبين بماذا يكون الاحتياط والله  
 اعلم ( لكن ) عبارة المخوف في مثله ان الميت لا بد في القبول من شهادتها بما يانه مات وهو  
 عليه احتياط في امر الميت انتهى فاذا ان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب  
 على نفسه والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقل القولين فكتب الخبير الى مفتي هامة  
 قوله ( قلت ) الخ ( اقول ما ) في المحيط لا يعارض ما في الفتية اذ ما فيها  
 فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا بالماضي فلذلك اجمعما اى الشاهدان لفظا كان  
 وما فيه فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك ولذا لم يقل كان وبه  
 حصل التوفيق فأنزل انتهى وبهذا يوضح ما ذكره الشارح قوله ادعى ملكا  
 في الماضي اى بان قال ملكي وشهدا انه قال في التصولين ولو ادعى ملكا في الماضي  
 وشهدا به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه قبل قبل وقيل لا وهو  
 الاصح وكذا لو ادعى انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل قوله كما وشهدا  
 بالماضي ايضا اى لا تقبل لان اسناد المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا فائدة  
 بالمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدين لو اسندا ملكه الى الماضي  
 لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاءه الا بالاستصحاب  
 والشاهد قد يحترز عن الشهادة باستصحاب الحال لعدم ثقته بخلاف المالك اذ  
 كما يعلم بثبوت ملكه يقينا يعلم بقاءه يقينا بخلاف هذا فظهر الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم  
 بشأن قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه ( فرع ) منهم قال المدعى  
 ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها  
 مكتوبة في هذا المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان  
 المال الذي كتب في هذا الصك عليه تقبل والمفتي فيه انه اشار الى المعلوم  
 لو شهدا ملك المتنازع فيه والخصمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه  
 يعني ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم إجماله المفضية  
 الى النزاع في اصل الدار بجامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم

إنما اخترها لأنها أفرغ من شبهة الأصل فاستحققت الأجل لان الأصل مقدم على الفرع  
 ولأنها بمنزلة المركب من المفرد وجوازها استصحاب والقياس لا يقتضيه لان الأصل  
 صادة بدينه رمت للأصل لاحق للمشهود لهدم الاجبار عليها ولعدم جواز الخصومة  
 فيها والنيابة لا تجري في العبادات البدنية لان كون قول الإنسان بغيره على  
 مثله ويلزمه ما نسب اليه وهو يشبهه ويبرأ إنما عرّف حجة شرعا عند تقدير من  
 احتمال الكذب وهو ما في شهادة الأصول لعدم العصة من الكذب والشهود قد يكون  
 حجة كذلك عند زيادة الإحتمال فكيف اذا كان الثابت ضعف ذلك الإحتمال وهو  
 في شهادة الفرعين وان اختلف بحمل الأدلة فان محله في الأصلين في اثبات حق المدعى  
 وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الأصلين ثم يرجع الى الحق المدعى به ولا يتم  
 استحسان جوازها في كل حق لا يستعمل بالشبهة لشدة الإحتياج اليها لان الأصل  
 قد يعجز عن ادائها لبعض أو وارض قلوم بحر لادي الى منافع كثير من الحقوق ومنها  
 جوارز وان كثرت اعني الشهادة على شهادة الفروع وان بلغت الا ان فيها شبهة  
 من حيث البدلية لان البديل مما لا يصار اليه الا عند العجز عن الأصل وهذه كذلك (واصرح)  
 بانه لو كان فيها معنى البدلية لما حاز الجمع بينهما لعدم جوازها بين البديل والمبدل لكن  
 لو شهد واحد الشاهدين وهو أصل وأخران على شهادة شاهد آخر حازوا حيث بان  
 البدلية إنما هي في المشهود به فان بالشهودية شهادة بالفروع هو شهادة الأصول والشهود  
 به شهادة الأصول هو ما جازوه مما نصه المديني وإذا كان كذلك لم تكن شهادة الفروع  
 بدلا عن شهادة الأصول فلم يمتنع اتمام الأصول بالفروع فاذا ثبت البدلية فيها لا تقبل  
 فيما يقطع بالشبهات كشهادة النساء مع الرجال وكالحيدود والقصاص وعند الاعذار  
 الثلاثة تقبل فيما يقطع بها بالاضاعية بزيادة (فان قيل) ذكر في المبسوط ان الشاهدين  
 لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا احدث فلانا في قتل فقبل حتى ترد شهادة  
 فلان احبب بان لا تنقض فان المشهود به فعل القاضي وهو مما ثبت مع الشبهات والمراد  
 من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة فأورد ان قول القاضي موجب  
 لردّها وردها من حدة فهو موجب للحد احبب بالتعبد الموجب لردّها اذا كان من حدة  
 ما يوجب الحد والذي يوجب هو القضي نفسه على ان في المحيط ذكر محمد في الديات  
 لا تقبل هذه الشهادة فتح قوله وان كثرت اي تعددت اعني الشهادة على شهادة  
 الفروع بان يحمل القرع شهادته لاثنين واحدا لاثنين لا جرح بن وهكذا ويشترط الشروط  
 الا ان ذكرها في كل فرع مع اصله قوله في كل حق على الصحيح اي لا يقطع بشبهة  
 كما في الهدياية (قال) في البحر اطلقه فشمع الوقف وهو الصحيح احياه وصونا عن  
 التدراسه وشمع التقرير وهو بصره في الاجناس وقضاء القاضي وكناه كما في الحاشية  
 والنسب كما في خزائن اللقيين وفي القيسية اشهد القاضي شهودا اني حكمت فلان على

فلان بكذا فهو شاهد باطل لأعبدة به والخصم شرط اه وفي نسخة الدهر وكتبت  
 الى الحسن ابن زياد اذا شاهد القاضى على قضاءه الشاهد بن الذين شهدا في تلك الحادثة  
 هل يصح اشهاد اياهما فقال نعم لكنه يتصل عن القبول في الحكم اه قال في فتح القدير  
 الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق ثبت مع الشبهة فيخرج ما لا يثبت معها وهو الحدود  
 والقصاص فاما التعزير ففي الاجتناس من نوادر ابن رستم عن محمد بن حوز في التعزير والعفو  
 والشهادة على الشهادة ونص الفقيه ابو الليث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز  
 فيه الشهادة على الشهادة وفي فتاوى قاضي خان الشهادة على الشهادة جائزة في الاقرار  
 والحقوق واقضية القضاة وكتبهم وكل شئ الا الحدود والقصاص ( وبقولنا ) هذا  
 قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو قول مالك يقبل في الحدود والقصاص  
 ايضا لان الفروع عدول نقلوا شهادة الاصول فالحكم بشهادة الاصول لا يشادتهم  
 وصاروا كالمرجم وسندفع اه قوله الا في حدادى ما يوجب الحد فلا يرد انه اذا شهد  
 على شهادة شاهدين ان قاضى بلد كذا ضرب فلانا حدا في قذف فانها تقبل حتى ترد  
 شهادته الخ ما ذكرنا اتفاقه اشعار بانها تقبل في التعزير وهذا رواية عن ابي يوسف وعن ابي  
 حنيفة انها لا تقبل كافي الاختيار فهستانى قوله ويجاز الاشهاد مطلقا اي بعد زوا غيره  
 وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان تحمل الشهادة اسهل من ادائها قال في خزانة  
 المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم  
 العذر من مرض او سفر او موت شهد الفروع اه فتبين ان اشتراط العذر وقت الاداء  
 لا وقت الحمل ( قال ) في البحر وقد شهد الفرع اى عند القاضي لان وقت الحمل لا يشترط  
 ان يكون في الاصل عذر لا في خزانة المفتين وساقى عبارتها المذكورة قوله بشرط  
 تعذر حضور الاصل قال في البحر لان خزانها عذر الحاجة وانما تمس عند غير الاصل  
 ( قال ) سنبدي الوالد رحمه الله تعالى اشار الى ان المراد بالمرض ما لا يستطيع  
 معه الحضور الى مجلس القاضي كما قدم في الهداية وان المراد بالسفر القسبة مدته كما هو  
 ظاهر كلام المشايخ وافصح به في الخاتمة والهداية لا تجاوز البيوت وان اطلقت كالمرض  
 في الكبر ولم يصريح بالتعذر ولكن ما ذكرنا هو المراد لان العلة العجز فافهم قوله  
 وماتة القمستانى حيث قال لكن في قضاء النهاية وغيره ان الاصل اذا مات  
 لا تقبل شهادته فرعه في شرط حياة الاصل قوله فيه كلام ويؤيد كلام القمستانى  
 قوله الاتى ونخرج اصله عن اهليتها قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها اى بواسطتها  
 اراد انه نقل عن قضاء النهاية من الخاتمة ولفظ عنها هو على ما في اكنة التسخير  
 وفي بعضها هناك بدل عنها اى في كتاب القضاء ( وفي شرحه ) على الملقى ما يشتر  
 بذلك وهو الاحسن ( اقول ) وليس في القمستانى ذلك كما علمت من عبارته المتقدمة  
 ( ولعل ) السامع اطلع عليه في عبارة النهاية او بحر يف في القمستانى الذي رآها



والأولى للشارح أن يقول فانه نقله عنها عن الخاتبة (كما) يدل على صحته في صحيح  
 المتن فانه قال فيه لكن في قضاء النهاية من قاضي خان الأصل إذا مات لا قبل  
 شهادته فرغم قسمة طرق حياة الأصل كذا ذكره القسستاني أقول فيه أن استدل  
 القسستاني بقوله لكن في قضاء النهاية الخ بخلاف المشهور قوله وهو ما لا يوافق  
 قاضي خان في القضاء بهذا قوله والأصول ما هنا في باب الشهادة على  
 قال في الدر المنثور بعد ذكر عبارة القسستاني السابقة وبعبارة بعضهم أنه أخطأ وأن  
 قاضي خان وغيره ذكره هنا كقوله فاصات وخالف بعد ما خطا (لم قال) لكن تكرر  
 البر جدي عن الخلاصة والقسستاني عن الخاتبة وكذا في الجرح  
 والسنن أخرج وغيره أنه إذا خرج الأصل عن أهلية الشهادة قبل جرح أو عي  
 أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى (أي) وبالأول خرج الأصل عن الأهلية وفيه  
 أنهم جرحوا الشهادة بعد الموت تصافى مستند (أقول) وقد قال إن المقصود  
 من تحميل الشهادة عدم ضيق الحق ولا كذلك يساهلهم إحداهما راضية قال  
 في المبدية لا تحمل شهادة بعد الفرج إلا أن يموت فيود الأصل أو غيرهما من ضيق  
 لا يستطعون حضور محضر القاضي أو يعجزوا مسيرة ثلاثة أيام وإياها فساد  
 كذا في الكافي عند ظاهر الرواية والقوي عليه كذا في الآثار خاتمة قوله أو من  
 أي مرضا لا يستطعن معه الحضور بحسب الحكم انتهى صحيح وفي شرح الجمع المرض  
 الذي لا يقدرون معه الحضور لا يكون عذرا انتهى قوله أو من مرض ظاهر الكبر وغيره  
 من التوهم أن يسفر الأصل فيحقق بأن يحاور يموت معصرا فاصدا ثلاثة أيام فإن  
 لم يسفر ثلاثة وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من عذر الأصل ثلاثة أيام وإياها كما  
 في الخاتمة صحيح والذي في الخاتبة الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن يكون المستند  
 على شهادته مرضا في المصير لا بعد أن يحضر لإفادتهم له أو يكون ميتا أو عا  
 عذبة البصر ثلاثة أيام وإياها انتهى في يوسف إذا كان شاهدا الأصل في موضع أو يقدر  
 لإفادته الشهادة لا يثبت في ماله سائر الشهادة على الشهادة وعن محمد بن النوار أنه يجوز  
 الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل صحدا في المصرا انتهى (لكن) انتهى في  
 على عبارة الجمع من قوله وظاهر الكبر وغيره من التوهم أن يسفر الأصل الخ في أول  
 ظاهر التوهم ذلك يظهر حيث كانت العلة العجز والآخر أن يكون المرض الذي لا يقدرون  
 معه الحضور عذرا وليس كذلك فالصادر عنه مع العجز والآخر في الهداية في  
 فقال أو يعجزوا مسيرة ثلاثة أيام وإياها فساد كما عرفت مما تقدمت أي أقوال  
 وأكتفى الثاني بغيره الخ وعن محمد بن عيسى الشهادة كيف ما كان حتى روى عنه أنه إذا كان  
 الأصل في زاوية المحضر فثبت المصير على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المصحف  
 ينقل شهادته والأقسام صريح به عنهم ما قاله وقال أبو يوسف في محمد بن عبد الله كان

في المصنف انتهى طوفي النهاية عن السير حسي والسعدني اذا شهد الفروع على شهادة  
 الاصول والاصل في المصنف ان يجوز على قولهما لاعلى قول ابي حنيفة  
 بناء على ان التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وبوجه البناء ان المدعى  
 عليه لا يملك اقامة غيره مناب نفسه في الجواب لا يعذر فكذا لا يملك الاصل اقامة غيره  
 مناب نفسه لا يعذر والجامع ان استحقاق الجواب على المدعى عليه اقامة غيره مناب  
 نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور الى مجلس الحكم ز يلجى فعلى هذا  
 لا يشترط لاداء الفروع ان يكون بالاصول عذر اصلا عندهما قوله واستحسنه غير  
 واحد قال الكمال كثير من المشايخ اخذ بهذه الرواية وبه اخذ الفقيه ابو الليث  
 وذكره محمد في السير الكبير اه قوله وفي القهستاني عبارة وتقبل عند اكثر المشايخ  
 وعليه الفتوى كما في المضمرات (وذكر) القهستاني ايضا ان الاول ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى (وفي) البحر قالوا الاول احسن وهو ظاهر الرواية كما في الحاوي (والثاني) ارفق  
 وبه اخذ الفقيه وكثير من المشايخ وقال فخر الاسلام انه حسن وفي السراجية وعليه  
 الفتوى اه قوله واقره المصنف اي في محله قوله او كون المرأة مخدرة قال البردوي  
 هي من لا تكون برزت بركات او ثيابا ولا اراها غير المحارم من الرجال اما التي جلست  
 على المنصة من اهل الرجال انما هي عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة خائفة قال  
 في البحر وظاهر كلام المصنف في الثلاثة اي الموت والمرض والسفر وليس كذلك  
 وذكر مسئلة المخدرة المذكورة هنا قوله لا تخاطب الرجال هو تعريف المخدرة  
 كما في الفقيه ونقله في البحر والهندية عنها وكذا نقله العلامة الانقروبي بزمزم قوله  
 وفيها لا يجوز الاشهاد اسلطان واميراي على شهادتهما اذا كانا في البلد الاعلى قول  
 محمد على ما سلف قوله وهل يجوز لمحسوس الخ قال في السراج اذا كان شاهدا الاصل  
 محسوسا في المصنف فاشهد على شهادته هل يجوز للفرع ان يشهد على شهادته واذا  
 شهد عند القاضي هل يحكم بها (قال) في الذخيرة اختلف فيه مشايخ زماننا قال  
 بعضهم اذا كان محسوسا في محض هذا القاضي لا يجوز لان القاضي يخرج من محض  
 حتى يشهد ثم يعيده الى السجن وان كان سجين الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة  
 يجوز اه واطلق في التهذيب جوازها بحسب الاصل انتهى اقول ووجهه ظاهر لان  
 المحسوس لا يملك الخروج بل هو مجبور على عدمه قال ط ويمكن سحله على ما ذكر  
 من التفصيل اه واقول قدعنا انه الآن في زماننا لا يفرق بين حبس القاضي والوالي  
 بل الحبس واحد فان من زعمه اداء شهادة يخرج لادائها بمحافظه مع كماله فتنبه  
 (وفي) الهندية ان كان الاصل معكم كما قال القاضي يدع الدين لا يجوز سواء كان  
 مندورا او غير مندور اه قوله ذكره المصنف في الوكالة ونقله المصنف ايضا هنا عن  
 السراج عن الذخيرة قوله عند الشهادة اي ادائها عند القاضي قال في التمع وهو اي قوله

عند القاضي متعلق بتقدير وما غطف عليه قوله قيد لكل أي فيكون الطريق منقطعاً  
 بخصور الأصل قوله لا إطلاق جواز الأشهاد يعني يجوز أن يشهد وهو صحيح أو مقيم  
 ونحوه لكن لا يجوز الشهادة عند القاضي إلا ما ذكر من الشروط، وجود في الأصل  
 (قال) في البحر نقلاً عن خزائن المفتين والأشهاد على شهادة نفسه يجوز أن لم يكن  
 بالأصول عذر حتى لو حل بهم المذنب يشهد الفروع اهـ ومثله في المنع عن السراحيه  
 قوله يأمر أي في قوله وجاز الأشهاد مطلقاً قوله شهادة عند قال في قسم القدر  
 لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولأن شهادة كل من الأصلين  
 هي المشهود بها فلا يمانح على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة شاهدة  
 مع الأصول لا يجوز على شهادتهما إلا رجلان أو رجل وإمرأتان وقال الشافعي رحمه الله  
 تعالى في أحد قوله لا يجوز إلا أن يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير الذين شهدا على  
 شهادة الآخر فذلك أرفع على كل اثنين واختصار المرنى لأن كل فرعين يقومان  
 بتقسيم أصل واحد فخصار كل رأيتين فلا تقوم لاجتماعهما لأن المرأتين المأثمتين مقسام  
 رجل واحد لم تتم حجة القضاء بشهادتهما ولأن أحداهما لو كان أصلاً فله شهادة  
 الأصالة ثم شهد شهادة فرعية مع فرع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقاً كذا  
 إذا شهدا جميعاً على شهادة الأصلين (وفي) قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك وأحمد  
 لما روى عن علي رضي الله عنه لا يشهد الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فإنه  
 باطلاً فإنه يفتد الاكتفاء باثنين من غير تعيين أن يكون بأزاء كل أصل فرعان ولأن حاصل امرهما  
 أنهما شهدا بحق هو شهادة الأصلين ثم شهدا بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع  
 من أن يشهد شاهدان بحقوق كثيرة بخلاف أداء الأصل شهادة تسمية الأصلين ثم شهادة  
 فرعية على الأصل الآخر مع فرع آخر غير فإنه إنما لا يجوز لأن فيه يجمع البدل والبدل  
 بخلاف ما لو شهد شاهدان وشهدا اثنين على شهادة الأصل الآخر حيث يجوز وبخلاف شهادة  
 المرأتين فإن التمساً لم يوجد لانهما بمنزلة رجل واحد ولا تقبل شهادة واحدة خلافاً  
 لما لك رحمه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل فغيره بمنزلة رسول في إضلال  
 شهادته إلى مجلس القاضي فكانه حضر وشهد بنفسه ولا يخبر بهذا برواية الأخبار  
 فإن رواية الواحد عن الواحد مقبولة ولما روينا عن علي رضي الله تعالى عنه  
 وهو ظاهر الدلالة على المراد ولأنه حق من الحقوق فلا بد من نصيب الشهادة  
 بخلاف رواية الأخبار كذا في القمع مع زيادة (أقول وبوجه) الاستدلال بذلك أن  
 علياً رضي الله تعالى عنه جاز شهادة رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما  
 على شهادة رجل آخر ولم يشترط أن يكون بأزاء كل أصل فرعان على حدة قبل إطلاقه  
 على جواز شهادة الفرعين جميعاً على شهادة الأصلين ولم يرو عن غيره على خلافه

قيل جعل الاجماع قلت وفيه تأجل كذا في الغني قوله وما في الحاشية اي من انه  
 لا تقبل شهادة النساء على الشهادة قوله بجر عبارته وكذا لا يشترط ان يكون  
 المشهود على شهادته رجلا لان المرأة ايضا ان تشهد على شهادتها رجلين او رجلا  
 وامرأتين و يشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكر الشارح  
 وقد توهم القدسي في الجاوي انه قيد احترازي فقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة  
 انه وهو ضابط له قوله عن كل اصل متعلق بقوله وشهادة عدد فلو شهد عشرة على  
 شهادة واحد تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد  
 بجر عن الخبر انه واقفا به لو شهد واحد على شهادة نفسه وآخران على شهادة غيره يصح  
 وصرح به في البراز بقوله ولو امر آتيا قد نأته لا بد من نصاب الشهادة على شهادتها  
 فيجوز المرأة ان تشهد على شهادتها رجلين او رجلا وامرأتين قوله لا تغاير فرعي هذا  
 وذلك اي يكفي شاهدين من كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران حتى لو اشهد  
 احدهما على شهادته رجلين واشهدهما الآخر بعينهما جازا ووافقا لا تغاير فرعيهما  
 ان كان اولى قوله خلافا للشافعي فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان  
 غير الذي اشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة قوله ولو ائنه مستدرك بما سأتى متا  
 قوله اشهد على شهادتي اني اشهد بكذا لا يلا بد من التوكيد لان الفرع  
 كالتائب عنه وهمسا يكونان تبيين ولا بد ان يشهد عنده كما يشهد عند القاضي ليقوله  
 الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة وانما قالوا الفرع كالتائب ولم يجعلوه نائبان لان  
 له ان يقضى بشهادة اصل وفرعين عن اصل اخر ولو كان الفرع نائبا حقيقة لما جاز  
 الجمع بين الاصل والخلف لنهاية واجاب الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين  
 ليسا ببدل عن الذي شهد معهما بل عن الذي لم يحضر قال في البحر ولم يذكر  
 المؤلف بعد قوله اقر عندي بكذا واشهدني على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع  
 اقرار غير رجل له الشهادة وان لم يقل له اشهد كما قدمنا ( وقد ) بقوله اشهد  
 لانه لو لم يقل له اشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته وان سمعها منه وهذا فيما اذا  
 سمعه في غير مجلس القضاء اما لو سمع في مجلس القضاء شاهد اشهد جاز له ان يشهد  
 على شهادته كما في المراج عن النهاية وقد بقوله على شهادتي لانه اوافقا اشهد على  
 بذلك لم يجز له الشهادة لانه لفظ محتمل لاحتمال ان يكون الاشهاد على نفس الحق  
 المشهود به فيكون امرا بالكذب وقد بعل لانه اوقفا بشهادتي لم يجز له لاحتمال  
 ان يكون امرا بانه يشهد مثل شهادته بالكذب وقد بالشهادة على الشهادة لان  
 الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم تشهدهما القاضي عليه وذكر في الخلاصة اختلافا  
 بين ابن خنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى فيما اذا سمع الشاهدان القاضي

في غير مجلس القضاء يجوز اباحتها وهو الاقصر وانه ابو يوسف وهو الاحوط  
 اهـ (كلام) البحر مع زيادة عليه (قال في البرازية) سيما من الحاكم يقول حكمت  
 لهذا على هذا فكذا ثم نصب حاكم اخر لهما ان يشهدا به عليه ان شهادة منه  
 في المصر وهو الاحوط والذي عليه علم الهندي والمتأخرون ان كلام  
 العالم والمعادل مقبول وكلام الظالم والمجاهل لا الا لمجاهل المعادل ان احسن  
 التفسير يقبل والا فلا ولا يخفى ان علم قضاة بلادنا ليس بشبه فضلاء من اهل  
 الاق في كتاب القاضي للضرورة اهـ قوله وبني سكوت الفرع اي عند حمله  
 قوله قنينة عبارتها اوقال لا اقبل يتبين ان لا يصير شاهدا حتى اوشهد بعد ذلك لا تقبل  
 اهـ تأمل قوله ولا ينبغي الخ الظاهر ان ذلك مع النعم والاحتياط في الحقوق واجب  
 وهذا الفرع نقله في البحر (ثم قال) بعد ورقته وفي حران القنين الفرع انما يعرف  
 الاصل بمدالة ولا ضربها فهو مسمى في الشهادة على شهادته بتركه الاحتياط اهـ  
 (وقالوا) ١٣ الاساءة الفحش من الكراهة اهـ لكن ذكر الشارح في شرحه على المنار انها  
 دونها ورايت مثله في التقرير بشرح البردوي والحق في شرح الاحكامي وغيرهما  
 ان الاساءة دون الكراهة (ولعل) مراد من قال دون الكراهة اراد بها الجرمية  
 (ومن قال) افحش اراد بها التبرية تأمل قوله ويقول الفرع اشهد ان فلانا الخ  
 اي ويذكر اسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلانا تشمل والافلاط  
 من بيان شاهد الاصل حتى لو قال اشهد ان رجلا من نفعهما اشهدا على شهادتهما  
 انهما شهدا ان بكذا وقال لا اسمعهما او لا يعرف اسمهما لم تقبل لانهما يحملان بحرفة  
 لاهن معرفة كما في الصغرى وفي ابني السعدية فلان وفلان يدون الف واللام كتابة عن  
 الاناسي وبهما كتابة عن النهاية يقول ركبنا القلان وحلث الغلانة اهـ قوله  
 وهذه اوسط العبارات قال صاحب الهداية وخبر الامور اوسطها وهو الذي عليه  
 القدوري وذكر ابو النضر شارحه انه اولك واحوط وفي المنع واختارها شمس المنة  
 الخواص اهـ وتبعه صاحب الدرر والفرق قوله وفيه خمس شينات والاملول ان يقول  
 الفرع عند القاضي اشهد ان فلانا شهد عني ان فلانا على فلان كذا واشهدني على  
 شهادته وامرني ان اشهد على شهادته وانما الان اشهد على شهادته بذلك ففيه ثمان شينات  
 (قال) في النية اقل ما يكفي في الاشهاد ثلاث شينات وهي اشهد عندكم كذا فاشهدوا  
 على شهادتي بذلك وبعض المتأخرين قالوا يقول الاصل اشهد بكذا وانني اشهدك  
 على شهادتي فاشهد على شهادتي (وفي) خمس شينات والاحسن الاقصر قول ان  
 جعفر ان يقول الاصل اشهدا على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادته  
 فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كما يأتي وهو اختيار الفقيه ابني الليث واسناده  
 ابني جعفر قوله وعليه فتوى السيرجسي وغيره قال في الفتح وهو اختيار الفقيه  
 ابني الليث واسناده ابني جعفر وهكذا ذكر محمد في السير الكبير به ثالث الائمة الثلاثة

وحكي ان فيه ساء زمن اي جعفر خالقوه واشترطوا ان يادة طوبى فخرج ابو جعفر  
 الرواية من السير الكبير فانقادوا له قال في الذخيرة فلو اعتمد احد على هذا كان اسهل  
 وكلام المصنف اي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدوري المشتمل على خمس  
 شينات حيث حكاه وذكر ان ثم اطول منه واقصر (ثم قال) وخبر الامور اوسطها  
 وذكر ابو نصر البغدادي شارح القدوري اقصر اخر ثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا  
 اشهدني على شهادته ان فلانا اقر صدي بكذا ثم قال وما ذكره القدوري اولي واحوط  
 ثم حكى خلافا في ان قوله وقال لي اشهد على شهادتي شرط عند ابي حنيفة ومحمد  
 ولا يجوز تركه الا انه اذا لم يقله احتمل انه امره ان يشهد مثل شهادته وهو كاذب وانه  
 امره على وجه الحمل فلا يثبت بالشك وعند ابي يوسف يجوز لان امر الشاهد بمحمول  
 على الصحة ما لم يكن فيحمل لذلك على الحمل انتهى والوجد في شهد وايمان القول  
 بقولهما وان كان فيهم العارفين المتدين لان الحكم للغالب خصوصا المتخذها مكسبة  
 للبراهم اه مافي الفتح باختصار وحاصله انه اخار ما اختاره في الهداية وشرح  
 القدوري من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في التون كالقدوري  
 والكنز والفرق والمفتي والاصلاح ومواهب الرجاين وغيرها قوله ويكفي تعديل  
 الفرع لاصوله في طاهر الرواية وهو الصحيح لانه من اهل التزكية هداية ولان الفرع  
 باقل عبارة الاصل الى مجلس القاضي وبالنقل ينهي حكم النيابة فيصير اجنبيا  
 فيصح تعديله اذا عرفه القاضي كافي الشروح (قال) للملا صيد الجليم محشي  
 الدرر اشار بعنوان الصحة ان فيه اختلافا لما انه عن محمد عدم الصحة لتهمة  
 المتبعة وله الصحة طاهر الرواية وصحتها في الصغرى وهكذا في المنصورية قوله  
 والارز تعديل الكل هذا عند ابي يوسف وقال بجده لا تقبل لانه لاشهادة الا بالعدالة  
 فاذا لم يعرفوه لم يقلوا الشهادة فلا تقبل ولا يي يوسف ان المأخوذ عليهم النقل دون التعديل  
 لانه قد يخفى عليهم فمعرفة القاضي العمالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا في الهداية وفي البحر  
 وقوله والاصداقي يصور الاولى ان يسكتوا وهو المراد هنا كما افصح به في الهداية  
 الثانية ان يقولوا لا تخبرك فجعله في الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر الخصاف  
 ان عدم القول طاهر الرواية وذكر الحلواني انها تقبل وهو الصحيح لان الاصل بقي  
 مستورا اذ يشتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح  
 الاصول واستشهد الخصاف بانها لو قال انا تهمة في الشهادة لم يقبل القاضي  
 ثم ادعيا على شهادته وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة  
 انتهى ملخصا وحيث كان المراد الاولى فقول الشارح والارز الخ تكرر مع مافي المتن قوله  
 اخذ الشاهد من صاحبه في الاصح كذا اختاره في الهداية اي اذا كان المعدل وهو  
 اخذ الشاهد من ميقوفا بالعدالة عند القاضي (وتل) فيه قوانين في النهاية (والحاصل)

كافي الخاية أن القاضي أن يعرف الأصول والفروع بالعدل القضي بشهادتهم وأن يعرف  
 أحدهما دون الآخر مثل عن من لم يعرفه وإذا شهد الفروع على شهادة (أصل فريضة)  
 شهادة القضي الأصل لا تقبل شهادة أحدهما بعد ذلك انتهى (مع) وهو يعرف قوله  
 لأن العدل لا يثبت له أي تعديل مثله ولو أنهم مثله لا يثبت في شهادته على نفس الحق  
 بأنه إنما يشهد ليصير قوله مقبولا عند الناس وأن لم يكن له شهادة انتهى (مع)  
 عن الحلبي (أقول) لكن الأولى فيه أن يقال فقوله لا يثبت مثله أي هذا الاتهام  
 المتبقي للعدل القضي محضه يعني لأن عدالة عمله إن يعدل غير العدل كذا عمل  
 في البحر لكن فيه عود الضمير على غيره كذا وأصل العبارة في الهراية حيث (قال)  
 وكذا إذا شهد شاهدان فعلى أحدهما الآخر يجوز لما قلنا أي من اتهم أهل البر كيد فإنه  
 الأمر أن فيه بيقعة من حيث الصواب وبشهادته ولكن العدل لا يثبت مثله كالاتهم في شهادة  
 نفسه كيف وأن قوله مقبول في نفسه وإن ردت شهادة صاحبه فلا حجة له (قال في التمهيد)  
 أي مثل ما ذكرت من الشبهة وقوله غايه الأمر أي غايه ما يرد أنه منهم يستبان في بعضه  
 منفعة له من حيث تنفيذ القضاة قوله على موجب ما يشهد به قلنا العدل لا يثبت على  
 ما ذكرت من الشبهة

لم يعتبر الشرع به . . . . .

ظهر أن الضمير من . . . . .  
 قال في فتح القدير وإن سكتوا أي بفروع عن تعيينه فمقصود من سكتوا أنهم يقضي  
 جازت شهادة الفروع ونظر القاضي في حال الأصول فإن عدلهم غيرهم قضى والأصل  
 وهذا عند أبي يوسف وقال محمد إذا سكتوا أو قالوا لا يعرف عدلهم لا تقبل شهادة  
 الفروع لأن قولهم باعترافهم لا تقبل شهادة ولم تثبت شهادة الأصول فلا تقبل  
 شهادة الفروع ولا في يوسف أن المأخوذ أي الواجب على الفروع ليس الأقل ما جعلهم  
 الأصول دون عدلهم فأي قد يخفى حالهم عنهم فإذا نقلوا ما جملهم على الثاني  
 أن يعرف حالهم غير أن الفروع حاضرون وهم أهل البر كيد إذا سكتوا أو اعترفوا  
 فسؤالهم أقرب للمنافعة من سؤال غيرهم فإن كان عندهم علم فقد قدمت المساواة  
 والا احتياج إلى تعريف حالهم من غيرهم هكذا ذكر الخليلي التامضي في حاشيته  
 أدب القاضي للحصاف وصلاح الهداية وشمس الأئمة فيما إذا قال الفروع حين سألهم  
 عن عدالة الأصول لا تخبرك بشيء لا تقبل شهادتهما أي الفروع في ظاهر الرواية  
 لأن هذا ظاهر في الجرح كما قالوا انتهى في هذه الشهادة (ثم قال) وروى عن محمد أنه  
 لا يكون جرح حاله بمحتمل كونه توفيقا في حالهم فلا يثبت جرحا منك انتهى وعن أبي  
 يوسف مثل هذه الرواية عن محمد أنها تقبل ويسأل غيرهما ولو قال لا يعرف عدلهم  
 ولا عدلها (كذا في جوابات) فيما ذكره أبو علي السبكي وذكرنا الجواب أن لا تقبل وروى

عن الأصول وهو الصحيح لأن الأصل في مستور فيستل عنه وذكره نسام عن محمد  
 في عدل الشاهد على شهادته شاهد بن تمهات عية منقطعة نحو عشرين سنة ولا يدري  
 أهو على عدالة أم لا شهدا على تلك الشهادة ولم يجد الحاكم من يسأله عن حاله إن كان  
 الأصل مشهورا كابي حنيفة وسفيان الثوري قضى بشهادتهما عنه لانه عترة المشهور  
 يحدث بها وإن كان غير مشهور لا يقضي بها ولو ان فرعين عدلتها معلومة شهدا  
 من أصل وقالا لا حفيد وزكاه غيرهما لا تقبل شهادتهما وإن قال ذلك أحدهما لا يلتفت  
 إلى جرحه وفي التتد إذا شهدانه عدل وليس في المص من يعرفه فإن كان ليس موضع للمسئلة  
 يعني بأن يفتي فيه المسألة بالسؤال عنه أو يفتي من يسألهما عنه سرا فإن عدلاه قبل والا  
 يفتي بما اجراء خلافه اه قوله في حاله كما إذا حضر بنفسه أي فيسأل  
 عن عدالته فإذا ظهرت قبله والا قوله على ما في التمهاتى عبارته وفيه إيماء  
 إلى أنه لو قال الفرع إن الأصل ليس بعدل أولا أعرفه لم تقبل شهادته كما قال  
 الخصاف وعن أبي يوسف أنه قبل وهو الصحيح على ما قال الحلواني كافي المحيط  
 به فتأمل الثقل مسندى قوله عن المحيط ذكر في التاتارخانية خلافة ولم يذكر  
 فيه خلافا وكيف هذا مع أنها لو قالوا لثبته لا تقبل شهادتهما وظاهر استشهاده  
 الخصاف بدكامة أنه لا خلاف فيه وفي البرازية فرعان معلوم عدالتهما شهدا عن  
 أصل وقالا لا خير فيه وزكاه غيرهما لا يقبل وإن جرحه أحدهما لا يلتفت إليه قوله  
 فليفتي قال في الدر المنثور في البحر وغيره إذا قال الفرع للقاضي أنا أتهمه  
 في الشهادة فإن القاضي لا يقبل وهذا لا ينافي ما ذكره المؤلف لأن نص الفرع  
 في العدالة عن الأصل لا ينافي وثوقه به في هذه الشهادة أفاده أبو السعود قوله  
 ويحل شهادة الفرع بأمور عدمتها في البحر حضور الأصل قبل القضاء مستدلا  
 بما في الخاتبة وإن فروط شهدوا على شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء  
 لا ينقض بشهادة الفروع اه لکن قال في البحر وظاهر قوله لا يقضي دون  
 أن يقول بطل الأشهاد أن الأصول أو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه أقول وعلى هذا  
 بما كان ينبغي لصاحب البحر عند الحضور من مبطلات الأشهاد وإن تركه الشارح  
 هنا وذكر في البحر إذا كتب المدعى كتابا ثم حضر بلد المكتوب إليه قبل أن  
 يقضى المكتوب إليه بكتابه لا يقضى بكتابه كما لو حضر شاهد الأصل انتهى وفي  
 التتمة مسائل عن قاضي قضى لرجل بملك الأرض بشهادة الفروع ثم جاء  
 الأصول هل يبطل الفروع فقال هذا يختلف بين أصحابنا فمن قال إن القضاء  
 يقع بشهادة الأصول يبطل ومن قال بشهادة الفروع لا يبطل اه وهذا الاختلاف  
 محتمل لأن القضاء كيف يبطل محصورهم فالظاهر عدمه اه قوله بنهيهم  
 عن الشهادة وأو بعد الأداء قبل القضاء كما في الخلاصة قوله على الاظهر



خلاصة الذي استظهر في الخلاصة فيما إذا جاز في القبول وهو الفروع من الشهادة  
 فالمصل حضور الأصل ورواق العذر المذبح للذوق لا انتهى عن الشهادة كما تقدم  
 إذا الشهادة كما تقدم من القبر وأصح فلا مخالفة مع ما أتى من قوله وهو  
 متا ما يخالفه وقد علمت عاقبه تأمل ( قال سيدي ) الواو بالرجاء الله تعالى وهو  
 خلاف الظاهر قوله وخروج أصله عن أهليتها لما في الخبر عن سيدي  
 المثبتين وإذا خرس الأصلان أو فسقا أو عيا أو ارتدا أو جنا لم يجز شهادة الفروع  
 قوله كسقي أدخلت الكافي الجنون والإرصاد قوله وعن الظاهر أن جرح  
 الخلاف في شهادة الأعمى هنا ط قوله وبأنكار أصله الشهادة هكذا وقع الخبر  
 في كثير من الخبرات قال في الترتيب أقول قد وقعت العادة في الهداية وشروحه وسأله  
 التبريد هكذا وان أنكر شهود الأصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد  
 مغارة الأشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها به ولعل منشا غلطه قوله لأن  
 التحصيل لم يثبت لتعارضين فإن مني التحصيل هو الإشهاد وخفي عليه أن التحصيل  
 لا يثبت أيضا إذا أنكر أصل الشهادة بل هذا أصح من أنكار الإشهاد لأنه كشاية  
 وهي أبلغ من التصريح وفي الترتيب لا يكتفي عن الفاضل المزجوم بحوى زاده أقول  
 لم ير أن يلقى تفسير لفظ الشهادة بالأشهاد بل أراد أن مدار بطلان شهادة الف  
 على أنكار أصل للإشهاد حتى يبطل ولو قال لي شهادة على هذه الحادثة فكري  
 لم أشهد والمذكور في المتن تصوير البطلان في صورة من صورتي أنكار الإشهاد في  
 صورة أنكار الشهادة رأيا إذ لا شك في قوالب الإشهاد في هذه الصورة أيضا  
 ليس المراد بما في المتن حصر البطلان بصورة أنكار الشهادة بل تعقب حاشيا  
 التحصيل لا يثبت أيضا مع أنكار أصل الشهادة وإنما يكون خافيا عليه لو توهم حاشيا  
 بطلان شهادة الفروع ( وحاشا ) عن ذلك وأدق عرف أن البطلان في  
 صورة أنكار الشهادة رأيا وصورة الأقرار بها وإنكار الإشهاد بحيث أن يكون  
 التركيب أبلغ في أنكار خبر مراد اسمي ما قاله الفاضل وصورة أنكار الشهادة ( ما )  
 قاله في الجوهره وان أنكر شهود الأصل الشهادة لم يقل شهادة الذوق بان قالوا  
 إن لنا شهادة في هذه الحادثة وظاهرا وماتوا جميعا المروج يشهدون على شهادة  
 في هذه الحادثة أو قالوا لم يشهد الفروع على شهادة منا فان شهادة الفروع لا تقبل لأن  
 التحصيل لم يثبت وهو شرط اسمي أقول فحصل من عبارة الفاضل ما يثبت أن التعبد  
 بالاشهاد لأن أنكار الشهادة لا يثبت  
 بخلاف أنكار الإشهاد فإنه يثبت  
 يستلزم أنكاره فإنكار الإشهاد  
 الجرح بالاشهاد ( قوله ) اندفع

الشرح هنا اول تشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار الشهادة لان معناه  
 لنا شهادة ولم تشهدهم فتأمل لكن كتب المولى عبد الحليم على قول الدرر (ولعل)  
 مشأ غلطه الخ لا خفاء في ان كلامه صوري المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما  
 او مقصودة بالذات تكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار الاصل الشهادة  
 يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء انكر الاصل الا شهادة ايضا كما هو الظاهر او  
 لم يشكروا وان انكار الاصل الا شهادة يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء اقر الاصل الشهادة  
 لنفسه كما هو الظاهر او لم يقر فلكل وجهة وعبرة الفقهاء وهي ان انكر شهود الاصل  
 الشهادة يتبادر تصوير الكافي وتعليلهم بقولهم لان التحميل لم يثبت للعارض يتبادر  
 منه تصوير ان يلحق اذا لظاهر في التعليل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد  
 للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد التحميل ويصبح اوجود وكيف تقبل شهادة  
 الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام ان يلحق سيما ان شأنه حال من ان يخفى  
 عليه مثل هذا المقام لئله اذ هو من مشايخ القدر يرجع اليه ويعتمد عليه هذا العلم  
 عند الله تعالى ثم يبطلان شهادة الفرع وعدم قبولها لو كان الانكار من الاصل قبل  
 اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته بانه يثبت على الفرع انكار الاصل واما بعد الاداء  
 والقبول والحكم بها فلا يلتفت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال واث خير بان انكاره  
 لها لا يستلزم انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كاذبا  
 فيوجد الاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد اشير اليه فيما سبق  
 قوله ما لنا شهادة اول تشهدهم اي ثم ماتوا او باوا واشهدت الفروع لم تقبل لعدم  
 الشرط وهو التحميل وفي الفسخ لانه وقع في التحميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر  
 الاصل بعدمه ولا يثبت مع التعارض انتهى (قال) في شرح الوافي يعني اذا قل الاصول  
 ذلك ثم ماتوا او باوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امام حضورهم  
 فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم يشكروا انتهى قوله او اشهدناهم وغلطنا  
 هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال او شهدت بعض شهادتي يقبل بالشروط  
 المتقدمة فلما ذللم يجعل هذا مثله تأمل قوله قلت خلاصة هذه مما جعل السكوت  
 فيها كالطلق قوله صلى فلانة هو وفلان من غير ان يعبر به عن بني ادم وبهنا  
 عن البهائم كاقدمناه قوله القلاية اي المصريه مثلا قوله قيل له هات شاهدين  
 اي فلا يشترط ان يعرف الفرع الشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر بشهادة تمها  
 غيرهم قوله ولو مقره لان الشهادة على المعرفة بالنسبة قد تحققت والمدعى يدعى  
 الحق على الحاضرة فاعلمها غيرها فلا بد من تعبر بها تلك النسبة الاحتمال التزوير  
 بغير ومنح قوله وبذلك الكتاب الحكيم الخ فان كتب ان فلانا وفلانا شهدا عندي  
 وكذا من السال صلى فلانة ثبت فلان القلاية واحض المذعي امرأة عند  
 القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المتسوية بهذه النسبة فلا بد من

شاهد بن ابراهيم بن يهودا بن ابيه القسوس بقرينة تلك النسبة كفاي للسئلة الاولى كفاي القاضى  
 مدينى قوله لان كالتشهادة على الشهادة الا ان القاضى لكمال ديانته ووفور ولايته  
 يتفرد بانقل قوله لاحتمال التورير على شخص اسمه وكيفية مثل ما في الكتاب  
 الحكمى بان نواحا المدعى مع ذلك الرجل قوله ويلزم مدعى الاشهاد ان يبين  
 معنى انه اذا ادعى المدعى عليه ان غيره يشارك في الاسم والنسب كان عليه البيان بان  
 بقوله القاضى اثبت ذلك فان اثبت تنفع عنه الخصومة كما لو علم القاضى بمشاركته  
 في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما قوله كما بسطه قاضى خان (قال)  
 فيها القاضى اذ اكتسبه كتابا ويكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الحكم فقال  
 المدعى عليه است ايا فلان ابن فلان العلاء والقاضى المكتوب اليه لا يبرقه يقول  
 للمدعى اقم السنة ايه فلان ابن فلان فان قال المدعى عليه ان فلان ابن فلان  
 ابن فلان وفي هذا الحى اوى هذا القصد اوى هذه الحارة اوى هذه البلدة  
 رجل غيرى بهذا الاسم يقول له القاضى اثبت فان اثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كما  
 اوصى القاضى بمشاركته في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما انتهى  
 المتخصص اوى البحر عن البرازية اقران عاه فلان ابن فلان القلاء كذا تفجرا رجل  
 بهذا الاسم وادعاء وقال اردت به رجلا اخر مسمى لذلك مسدوقا ولا يفتى عليه  
 بالمال انتهى (وقد يقال) ان كلام قاضى خان في المدعى عليه وهذا مدعى ط  
 وان يبرهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قد مات لا يقبل قوله لانه لا عقله في اثبات  
 حياة ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعى عليه فان كان يعلم موت ذلك الرجل بعد  
 تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضى وان كان قل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت  
 ذلك الرجل كفاي البحر قوله ولو قال فيهما اى في الشهادة وكتاب القاضى قوله  
 حتى ينسأها الى فتحها لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى تميم  
 الاديهم قوم لا يتحصون ويحصل بالنسبة الى العخذ لانها خاصة (وغير) في الهداية  
 القخذ بالقبيلة بالخلاصة وفي الشرح بالجدي الا على سرفى المصنبايح القخذ بالكسر  
 وبالسكون القخذ بغير دون القبيلة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق الفصيلة وهو  
 مذكور لانه بمعنى الفرز والقخذ من الاخصاء مودة والجمع فيها اخذ انتهى  
 وفي الصحاح القخذ آخر الضائل اولها الشعب بتم القبيلة ثم الفصيلة ثم العقارة ثم البطن  
 ثم القخذ وقال في غيره العصبلة بعد القخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل  
 يجمع العمار والعمارة بكسر العين يجمع البطون والطن يجمع الاغبياد والقخذ  
 يجمع العصائل (و) ذكر المصنفى ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة  
 وعمارة ووطن وقخذ وفصيلة فخصر شعب وكذا ربيعة ومدجج وحير وسميت بسبعوبا  
 لان القبائل تشعب منها وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصى بطن وهاشم فخذ والعاس

فصله وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالقبض على نسبه الى الغصيلة لانها دونها ولذا قال الله تعالى وفصيلته التي تؤويه ومنهم من ذكر بعد الغصيلة العشيرة وتماه في فصل الكفاة من النكاح (والحاصل) ان التعريف بالإشارة الى الحاضر وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والتسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد ولا بد من ذكر الجدة حلالا لثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى القبط الاب الا على كتمى و تجارى لا يكفي وان الى الحرفه لا الى القبيلة والجدة لا يكفي عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة يكفي وان نسبته الى زوجها يكفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان القلاني على فلان سدي هب فلان ابن فلان القلاني كفي اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف واوذكر اسم المولى واسم ابيه لا غير (ذكر) السرخسي انه لا يكفي وذكر شيخ الاسلام انه يكفي وبه يقتضى الحصول التعريف بذكر ثلاثة العبد والمولى وابيه وان ذكر اسم العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص (لا يكفي على) ما ذكره السرخسي ويكفي على ما ذكره شيخ الاسلام لوجود ثلاثة وان لم يذكر قبيلة الخاص لا يكفي وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكفي (وبه) افق الصدر لايه وجد ثلاثة اشياء وشروط الحاكم في المختصر للتعريف ثلاثة اشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد او القبط او الصناعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منه وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة (الامام) ابى حنيفة يكفي ولا حاجة الى ذكر الاب (والجد) وفي الدار كذا والخلافه وان مشهورة لا بد من ذكر الجد عند وعندهما هي كالرجل ولو كفي بلا تسمية لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يجز الا ان اشتهر كان ابى ليلى ولو كتبت الى ابى فلان لم يجز لان الجزء ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال وشروط نظر وجهها في التعريف وان اراد ذكر خليفها بترك موضع الحلية حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية او على الكاتب لانه ان حلاها الكاتب لا يجد القاضي بداهة ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل واحد فكان الاولى وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في انها فلانة بنت فلان ام لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان وقال شهادة عدلين تكفي وعليه الفتوى لانه اسرأه قال الطبراني في معين الحكم ولو عرفها رجلان وقالان شهدا انها فلانة بنت فلان حل الشاهدان بشهد وفاقا لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه بمن الله تعالى معنى واو كان باللفظ الخبر انما يجوز عند ابى حنيفة لو اخبر جماعة لا يمكن نواظهم على الكتب وعندهما او اخبره عدلان انها فلانة بنت فلان يحل له الشهادة (انما ينظر) ما بينه وبين هنا من المخالفة وقدم في شرح قوله وله ان يشهد بما سمع اوراق عن الفتاوى الصغرى وما وافق ما ذكره هنا فاما (والسرخسي)

له ان ماني مسير الحكم هو المتعبر لما ذكره من القصة لتعلم وجه طاهر الاقوله  
 النسبة لانكي عن الخلد (في النهاية) ثم العريف وان كان يتم ذكر الجدة عن ابى  
 بمة ومحمد خلافا لابي يوسف على طاهر الروايات فذكر الجدة تقوم مقام الجد لانه  
 من الجد الاعلى فيرل منزلة الجد الأدنى اه وكذا عمته في العارية للجد تنتمى  
 ير صحيح لما عله آفاق في خرافه المتعين لودكر لقه ونسبه واسم ابيه قيل يكنى والصحيح  
 له لا يكنى فادقسي فاحسن بدون ذكر الخلد بعد وفي صاوى قاضي خان وان حصل  
 لعريف باسمه واسم ابيه ونفسه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصل الا بذكر  
 الجد لانكى والمدنية والقرية والكورة ليست نسب للعريف ولا تمنع المعرفة بالاصابة  
 لها وان ثامت فاذا كان الرجل يعرف باسمه واسم ابيه يوجد لا يحتاج الى التثبت وان كان  
 لا يحصل الا بذكر القريب بل كان يشار صكته في العير صيره في ذلك الاسم والمقب  
 ماني اجزاء ان محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به لان في ذلك المصر يشاركه شعرة  
 (فالحاصل) ان المصيبة انما هو حاصل المعرفة وارتفاع الاشتراك انتهى (قال) في الفتح  
 ولا يخفى انه ليس المقصود من العير يجب ان ينسب الى ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه  
 ولو نسبته الى مائة جند والى صباقتهم وعمله بل ليست بذلك الاحصاص و يروى  
 الاشتراك ماله قبل يتفق اثنان في اسمهما واسم ابيهما وحدهما او صاغتتهما ولقتهما  
 فاذا ذكر من قاضي خان من ابيه لولم يعرف مع ذكر الخلد لا يكنى بذلك الاوجه فانه ما قبل  
 في الفصول من ان شرط العريف ذكر ثلاث اشياء غير اسمهم اختلفوا في القلب مع  
 الاسم هل هما واحدان ولا والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وحده او صاغتة او فعهده ماله  
 يكنى من الخلد خلافا لما في البراذن وقد ساسا صاغتة الكلام على ذلك في اوائل كتاب  
 الشهادات عند قول المشرح فالتعريف العريف لا تكثير الحروف فراجع قوله  
 كتحدها الاسم ان يقول وحدها قوله والقصود الاعلام اى يامنى ما يمكن لان مجلس  
 الاشهاد كجلس القضاء والاول ومع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غيره اذ  
 كامر (وفي الخبر) عن البرارية وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشهرة الامام  
 ابى حنيفة يكنى من ذكر الناب والجد ولو كنى بلاسمية لم يقل الادا كان مشهورا كالامام  
 كما عدم قيل هذا في العرب امانى العجم فلا يشترط ذكر العقد قال في ايضاح الاصلاح  
 وفي العجم ذكر الصنعة فمعرفة العقد لا يهيم صبحوا اناسهم بغير قوله ثم نهاه عنها  
 اى عن الشهادة على شهادته قوله لم يصح اى نهى اثاره الى ان الاشهاد ليس بتوكيل  
 اد لو كان توكيلا لصح منه ولكن يشترط امره بان يشهد لاسها حقه ولا يعتبر نقل  
 احد بدون امره حتى لو سمع تحصيل شاهد ليس للسامع ان يشهد على شهادته لانه  
 انما جعل غيره بخبرته كفى الفصح قوله كامر ان شهدا على شهادة مسلمين الخ فبذلك  
 يهدى لاه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كفى كافى الحاكم قال في الترمذي

لعن ربه عدم الشكول لما فيه من موت ولاية الكافر على المسلم ولم يعلله قاضي خاك  
 ولا غيرها بخلافه على اصولهم وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم وتذا  
 لا تقبل شهادة لهما على القضاء للكافر على كافر أي ان كان القاضي مسلماً لان شهادتهما  
 على القاضي قبيحة وعلى قضاء أي في المذهب جوز ابو حنيفة الشهادة على القضاء  
 وان سمع من القاضي في غير مجلس وهو الاقبس ومنعده ابو يوسف فيما سمع في غير  
 مجلس القضاء وهو الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا خير قضيت عليك بكذا او على  
 فلان يجب ان يشهد على قضائه بلا يحمل قوله ذرمة عباراتها هذه المسائل  
 الرابع من الحاشية قوله من ظهر أي بين قوله انه شهد بزور الزور هو في اللغة  
 الكذب كما في المعصاج وفي القاموس لزور بالضم التذب والشرك بالله تعالى واحياء  
 اليهود والنصارى والريس ويجلس الغناء وما يعبد من دون الله والقوة وهذه وذات  
 بين اقدم العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والري والعقل والباطل الخ وذكر  
 القاضي في تفسير قوله تعالى والذين يشبهون الزور لا يقيمون الشهادة الباطلة  
 او لا يحضرون محاضر الكذب فان مشاهدة الباطل شركه فيه اه شعر (وعند) الفقهاء  
 الشهادة الباطلة عمدا والجل وانما فيها سوء بخر عن كافي الحاكم قوله بان اقر على نفسه  
 في التعقيب عتق ان يحمل قوله لا يعلم الا بالافرار على الحصر الاضفي بقية قوله لا يعلم  
 بالبينه قال في البحر وقيد باقراره بانه لا يحكم به الا باقراره فيقبل اقراره ويجب عليه  
 موجود من الضمان والتعزير (وزاد) شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد فيجب حيا  
 كذا في فتح القدير (وبحث) فيه الزملي في حاشيته ففسال الذي يقتضيه التحقيق  
 مناسباً انه يحكم به في كل ما يدين به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت  
 لمن سمع من ثقه موته اذا أخبره به فكيف يحكم به معه وقد يقال لما جزم بالشهادة بالموت  
 وتظهر حيا قطع بكذبه فكان ينبغي ان لا يجزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من  
 الناس او اشهر عندي ذلك ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعز  
 تأمل (فان قلت) سبق عدالكلام على قول المص ولا يستمع القاضي الشهادة  
 على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا اقام البينة ان المدعى استأجر الشهود بعشرة  
 دراهم من ماله الذي في يده وطلب استرداده تقبل قلت لا يلزم من قبول بينة المدعى  
 حمله رد الشهادة كونهم شهود زور حتى لا يلزم مهم التعزير قوله ولم يدع سوا  
 ولا غلط في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قيل هما بمعنى كذبت  
 لا فراد بالشهادة بقدر علم وشك في ما ذكره لشارح فانه منعهما كما نسبت فلا تعزير وهو  
 الظاهر اه قوله ولا يمكن اثباته أي اثبات زور انما يثبت اقراره ممكن كما لا يخفى تأمل قوله  
 لانه من باب التي لا ياتى بها على انه شهد بغير حق ولا يلتصق الى ذلك (حلي) (قال) في البحر  
 ويخرج ما اثاره في شهادته الشهادة والمخالفة بين الشهادة والدعوى او بين شهادته وبين

فيمرر لانا لا تدرى من هو الكاذب منهم المشهود له انك ايمان او اعداء وقد  
 كتب المدعى انصب الشك الى الكذب ولا يمكن اثباته باليمين من باب  
 واليمين حجة الابواب في قراره على نفسه فقول اقراره يجب عليه وجوبه  
 او التبرير ذكره (المشارع) الزباني (و به ) علم انه لا يمكن اثبات الزور باليمين  
 كافي الحاد وبين التهران وشهدان هذا الشيء لم يكن لفلان (فهذا) بما لا يقبل وكما  
 او شهد انه لم يكن لفلان على فلان دين ومن شئ ان هذا يمكن فقضية هذا السائل  
 واذا لم يعلم انه كاذب اهـ (وظاهرة) انه من قبل الزور فيمرر على هذا اقراره  
 او يمين كذبة وانما لم يذكره المؤلف اذ ذكره وانما لا يحسن له ان يقول كذبت  
 او قلت ذلك او سمعت ذلك خشيته من هذا يعني كذبت لاقراره بالشهادة بمسرحهم  
 فبعد كانه قال ذلك (كذا) في السابعة وجعل في اوضح الاصلاح بطريقه ظهور  
 ما بعد الشهادة بموته او قل ما اذا شهدوا برؤية الهلال فحصى ثلاثون يوما وامن  
 في السماء عنه ولم يروا الهلال اهـ (قال الرمل) قال في فصول الفسادي شهد ان  
 لفلان على هذا الرجل ارب درهم فقضى القاضي بشراء ثوبا واحدا المدعى عليه  
 يدفع المال وهو الالف الى المدعى ثم اقام المدعى عليه البراءة فان الشاهدين  
 بضمان والمدعى عليه بالخيار في تعيين المدعى او الشاهدين لانها حقا عليه اجماع  
 المال في الحال فاذا اقام البراءة على البراءة فبذلك ظهر كذبهما فصارا عداوين فخرقا  
 الشهدي (وظاهرة) ان الشاهد يكون شاهد زور الان يحمل ظهور الكذب بالنسبة  
 الى المال لاني التبرير والله تعالى اعلم ذكره القزويني اهـ قوله يمرر لان شهادة الزور  
 كبيرة تعدى ضررها الى العباد ايسر فيها حد مقدر (قال عليه) الصلاة والسلام  
 يا ايها الناس عدلت شهادة الزور الا شراك بالله تعالى ثم تلا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدا من الكبار حين سأل عنها (قال) في كافي  
 الحاكم اعلم ان شاهد الزور يمرر اجماعا اتصل انقضاه بشهادته او لا لانه انما يكتب كبر  
 اتصل ضررها بالسليق وليس فيما حد بقدر فيمرر جزاؤه وتكيلا الشهدي قوله  
 بالشهيد هو عليه القوي اي لا يضرب وهو قول الامام لانه كان يقول يمرر الشهيد  
 (قال) في السراجية والقوي على قوله وابستدل الامام بان شرا كان لا يضرب  
 وكان يبعثه ان سؤقه ان كان سوفا والى قوله ان لم يكن متوقفا بعد العصر اجمع  
 ما كانوا اي يجمعين اولى موضع اكثر حجة للقوم فيقول ان شرا بما يقره السلام  
 ويقول انا وجدنا هذا شاهد زور فاجزوه وحذروه الناس اهـ (قال) النبي فان قيل  
 ان باحثة لا يرى تقدير التاجي (اجيب) بانه لم يذكر فعل شرا مستلذا وبما ذكره ليس  
 انه لم يستند بهذا القول بل سبقه اليه واستدل به بما هو بجوز الضمانه فعل شرا فانه  
 يمكن دافعا في زمن صمير رضى الله تعالى عنه وعلى رضى الله تعالى عنه ومن

هذا الاسم لا يثبت على انحصار بغيره الذي تعاقب عندهم الذين كانوا هم في زمنهم  
 (وعيا) استدلالا به اي صاحبان من حديث عمر الآتي محمول على السياسة انتهى  
 (والشهيد) لغة الدفع على الناس كافي القاموس والابراز كافي المصباح (وعند)  
 القضاة ما نقل من شريح ويضعه مع اعوان القاضي اعم من ان يكون ماشيا او راكبا  
 وار على نقرة كما يفعل الآن كافي البحر او على حمار كما هو عرف ديارنا قوله  
 ورادا اي صاحبان ضربه وحسبه لانه ارتكب محظورا (قال في البحر) رجوع في فتح  
 القدير قولهما وقال انه الحق (وهو قول الشافعي لاند) (روى) من عمر رضي  
 الله تعالى عنه انه ضرب شاهد الزورار بين صوتا وشخص وجهه (قال) المولى عبد  
 الخليم اقول ولا يلزم من كون قولهما حقا ان يرجع على قوله بل قوله هو الحق ولهذا  
 كان الفتوى عليه وذكر في النهاية والمنيع معزيا الى الحاكم الامام ابى محمد الكاتب انه  
 لو رجع على سبيل التوبة والندامة لا يعزز بلا خلاف وان رجع على سبيل الاصرار  
 يعزز بلا خلاف وانما الاختلاف فيما لم يعلم وجه رجوعه كما لا يخفى قوله ان يسخط  
 وجهه السخط بضم السين وسكون الحاء المهملة السواد (واني) قال الطحطاوي  
 يقال يسخط وجهه اذا سوده من السخام وهو سواد القدوز وقد جاء بالحاء المهملة  
 من الاسحج وهو الاسود وفي المعنى ولا يسخط وجهه بالحاء (قال) اه قوله  
 اذا اراء سياسة بان كان الشاهد ليس من اهل الشهامة ولا يؤثر به الشهير الا هذا  
 القول الثاني به الزاجر له الرادع لانه لا يمكن قدم الشارح في اخر باب حد القذف ما  
 يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون في حكم السياسة ان الامام يفعلها  
 ولم يقولوا القاضي فظاهره ان القاضي ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليجبر واعد  
 قوله اذا اراء سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائبه  
 والثابت كالاصيل في مثل هذه قائل لكن قال القهستاني لا يسود اجماعا اه اقول  
 برواية مافي الذخيرة البرهانية والذي روى عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهد  
 الزورار يسخط وجهه فتأويله (عن) شمس الائمة السرخسي انه قال ذلك بطريق  
 السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند شيخ الاسلام انه لم يرد به حقيقة  
 التسود وانما اراد به التحجيل والشهيرة فاذا التحجل يسمى مسودا قال الله تعالى واذا  
 سير احدكم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم قوله ان رجع مصر اى على  
 ما كان منه مثل ان يقول شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فتح قوله  
 ضرب اجماعا اى وشهرط قوله وان تأبأ الخ وان لم يعرف حاله فهو على الخلاف  
 المذكور قال في الفتح واعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان يرجع على سبيل  
 الاصرار مثل ان يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعزز  
 بالصبر بالانفاق وان رجع على سبيل التوبة لا يعزز اتفاقا وان كان لا يعرف حاله





وهو ان ما ثبت كذا في المحط (والثالث) في ركبه وهو قول الشاهد رخصت  
 عما شهد به او شهدت بغيره فيما شهدت به او كذبت في شهادتي فلو انكرها لم يكن  
 رجوعا كذا في حزانة المقينين (الرابع) في شرط مجلس القاضي فلا يصح الرجوع  
 في غيره وما ثبت عدم قبول البيعة على رجوعه وعدم استحلاله اذا انكر كما سببنا في  
 (الخامس) في صفته قال في العنايه انه امر مشروع مرغوب فيديانه لان فيه  
 خلاصا من عذاب الكبر (اه) وذكر الشارح ان شهادة الزور وكتمان الشهادة  
 باطل مراء واذا شهد بغيره او خطاه وجبت عليه التوبة وهي تصح الاصل الحاكم  
 ولا يبرأ منها الا بيمين من المخلوق وفيه تداركه ما اتلف بالزور انتهى (السادس)  
 في حكمه وهو شيان احدهما يرجع الى ماله والاخر الى نفسه فالاول وجوب الضمان  
 ويحتاج الى بيان ثلاثة بسوء وشرائط ومقداره فسيب اتلاف المال او النفس بها  
 بان وقعت اتلافا فعدت سدا لوجوب الضمان والا فلا تزيل للسبب منزلة المباشرة  
 وسبباني بانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها  
 حيا فلا يصح ان يرجع عن منفعة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر  
 المستأجر باجارتهما باقل من اجر مثلها ثم رجعا وان يكون الاتلاف بغير عوض لانه  
 عوض اتلاف صورة لانتهى وقد روي الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم بمقدار  
 قدر الماله وانما يرجع الى نفسه فبمات بوجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان  
 قبل القضاء او بعده لا عقوبتهم ولو بعد الاعضاء رجحا كان او جلدًا خلافا لفرق في الرجم  
 ووجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم لانهما جلدوا وان مات منه  
 والثاني وجوب التعزير عليه سواء في شهادة الزنا او بعد الشهادة بالزور فظهر  
 عند القاضي باقراره كذا في الدائع فلا ضمان او اتلفا حقا من الحرق كالعفو  
 عن القصاص لو شهد به ثم رجع او الرجعة او تسليم الشفعة او اسقاط خيار من الخيارات  
 كذا في النكاح ولا فرق في جوب التعزير اى التشهير بين اونه قبل القضاء او بعده ونظر  
 فيه في فتح القدر واجاب عنه في البحر بما سألني فيه من عند قوله وعزر قوله هو  
 اى الرجوع عما لم يحق اقول ويمكن تفسيره بالراجع قوله ان قول اى الشاهد  
 قوله بما شهدت به ويجوز ان يمتنع من ركبه قوله فلو انكرها اى بعد القضاء  
 قوله لا يكون رجوعا كذا في البحر معناه الى حزانة المقينين وفي الفصل العمادية  
 وانكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضي لا يضمن لان الانكار للشهادة لا يكون رجوعا  
 بل الرجوع ان يقول كنت متعاطيا في الشهادة وهذا انكار الشهادة اه مخ قوله شرطه  
 مجلس القاضي فلا يصح عند غير القاضي او شرطيا مخ اى وتوقف صحة الرجوع  
 على التمسك به او بالضمان خلافا لما استبعد كانه عليه في القبح وفيه ايضا ويتفرع  
 عن ادراكه انما يحسن انه لو اقر شاهد بالرجوع واشهد على نفسه به بالترام المسال لا يلزم

خادما ان لزوم المال عليه كان بهذا الرجوع  
 ولم يدع القاضى الرجوع والتمس ان لا يسمع منه  
 وفي الحديث وفيه لان الرجوع لا يصح ولا يصير مرجعا للتمس ان لا ياتصال التضياع كالتضام  
 البينة ولا ياتصال صاحب التضياع به صرح في الفتاوى الصغرى اه (قال في الدر المنثور) وقال  
 في الوقف صحة الرجوع على التضياع او بالتضامن والرد على من استعده وان كان به نص  
 المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضى هكذا يكثر النسخ لكن الذي في المصحح والتمس الرجوع  
 مجلس قاضى بنقوصا وهو الظاهر لمن تأمله قال يمكن عند قول الكبر لا يصح الرجوع  
 القضاء اى قاضى كان ولا يشترط الرجوع  
 مجلس القاضى الاول قوله لانه نسخ اى  
 ليس به نسخ من نسخ من سبب القاضى اى من اى حاكم بان يفسخ البيع  
 بشرطه لا يشترط بصفة البيع من قيام المبيع ورضا المتباين مقدسى وصح وهو تكميل  
 لا يشترط مجلس القاضى قوله او توبه في المصحح ولا الرجوع توبه وهى على حسب الحاجة  
 فعل الرجوع فصحوا ولوبة (واى) الخارج بالولاية غير رجوع بالولاية بل قد يكون القضاة اطلاق  
 لى اول يكون المشهور وعنه مال كاذبنا قوله وهى اى التوبة بحسب الجنايات فالرجوع  
 توبه وهى علامية لكونها اى مجلس القاضى يجب ان تكون التوبة منها اعلامية وذلك  
 بوقوعها اى مجلس القاضى وان لم تكن غير اقلست فمسيه فيكون الرجوع فصحها قل الكمال  
 انت تعلم ان اعلامية لا يتوقف على الاعلان بمحل الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل  
 مثله مما فيه علامية وهو انه اذا اظهر للناس الرجوع واشهدهم عليه وناع ذلك القاضى بالبين  
 عليه كيف لا يكون معلنا له قوله التبريد للتبريد والعلامية بالعلامية هنا بعض الحديث وصدر  
 اذا لم يثبت فصحها عند توبة الخ قوله فلو ادعى بان اعادة اشراط مجلس القاضى  
 قوله عند غير اى عند غير القاضى ولو شرطها كفى في الحديث قوله او اراد بغيرها  
 اى عند الغير من البرهان در قوله لا قبل اى ولا يخلف قوله ليشهد الذموى  
 لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعنا رجوعا باطلا والبينه او طلب البين انما  
 يكون بعد الذموى الصحيحة قوله عند قاضى اى اخر غير الذى كان قضى بالحق  
 (داماد) قوله وانتمت امامنا عطف على قوله وقوعه اى وادعى ان ذلك القاضى  
 الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما اى حكم عليهما بالتضامن (خلى حيث يعمل لان  
 السبب صحيح) (نفر) قوله لايها اى الشاهد من (اى) واقام بينه قبل بينه ومجلسان  
 ان انكر الان السبب صحيح كالأقرار عند القاضى انه رجوع عند غير القاضى فانه صحيح  
 وان اقر رجوعا باطلا لانه يعمل انما الحال كفى المصحح قوله قبل وجعل انشاء  
 اى كالأقرار عند القاضى انهما رجعا عند غير قاضى الخ ما تقدم في القوله التى قبل  
 هذه فتظهر الفرق بين ما اذا برهن على رجوعهما عند غير القاضى وبين ما اذا

في الرجوع عند غير تراض في الاول لا يقبل لان رجوعهما  
 غير التراضي فيه معتبر وفي الثاني يقبل لان الثابت بالنية كالثابت  
 بالنية فالمرحان على اقرارهما صارا كلهما اقرار في الحال والحال انهما  
 عند التراضي وذلك رجوع معتبر فيقبل قوله ابن مالك ومثله في التبيين وعبارته ولو  
 لم يثبت انهما اقرار رجوعهما عند غير القاضي تسمع لان اقرارهما به يكون رجوعا  
 منها في الحال اه قوله سقطت اي الشهادة عن الاعتبار فلا يقضي القاضي  
 في ارض الطرفين بلا مرجع للاول قوله ولا ضمان لانهما لم يلفائيا على  
 اقل قوله وعزراي الشاهد اي جنسه لصديق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ  
 انما الشئ مطابقة لقول المتن بان رجعا وفي بعضها بالافراد اي الشاهد كما فيما بعده  
 وهو قوله لانه فسق بعد اشارة الى ان الحكم لا يختلف فيما اذ رجعا او رجعا احدهما  
 (قال في الفتح) قالوا او يبرر الشهود سواء رجعا وقبل القضاء او بعده ولا يخلو عن  
 تقرر لان الرجوع ظاهر في انه توبة عن تعدد الزور ان تعدد او الشهود والعجلة  
 في مكان الخطاء فيه ولا تغرب على التوبة ولا على ذنب ارتفع بها وليس فيه  
 حجة مقنعة انتهى (واجاب) في البحر بان رجوعه قبل القضاء قد يكون  
 مقصدا للاحق الحق او كون المشهود عليه غره بما لا مذكوره وبعد القضاء  
 قد يكون غرضه بجهله انه اتلاف على المشهود له مع انه اتلاف لماله بالفرامة قوله  
 ولو عن بعضهما كالشاهد بدار وبنائهما او باذن وولدها ثم رجعا بالبناء والولد لم يقض  
 بالاصل مع قوله لانه فسق نفسه بتشديد السين المبهمة من التفسير وشهادة الفاسق  
 لا يقبل بمرجع قوله لم يفسح الحكم لان اخر كلامهم بناقض اوله فلا ينتض الحكم  
 بالنقض ولا في الدلالة على الصديق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال النضاء به  
 مرجح قوله مطلقا (قال) في الجمع وقول مطلقه يشمل ما اذا كان الشاهد وقت الرجوع  
 مثل ما شهد به في العام الذي رآه او افضل منه ومثلهما اطلقه في اكثر الكتب بتونا وشروحا  
 (ومما يروى) وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع افضل منه وقت الشهادة في العادة  
 والله لا يبرر ورده في البحر لعدم صحته عن اهل المذهب لمخالفته ما نقلوه من وجوب  
 الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم (ونقل) في الفتح انه يقول ابي حنيفة  
 الاول وهو قول شيخه جادهم يرجع عند الى قولهما وهو عدم نقض القضاء وعدم  
 رد المال على المظني عليه على كل حال وعليه استقر المذهب (وعزاه) في البحر  
 ايضا الى كافي الحاشية وهكذا (قال) في البرازية ثم يرجع الى قولهما وعليه  
 استقر المذهب اه (ومثله) في السائر خاتمة برز المحيط فانه نقل عند ابن ابا حنيفة  
 كن يقول كذا وساقى التفصيل ثم قال ثم يرجع عن هذا القول وقال لا يصح رجوعه

ابن  
 قبل  
 سق  
 ولو  
 نق  
 (و

في حق غيره على كل حال وهو لهما والظاهر ان المراد بالحق الخط ابرهاني لا في  
في البحر ان (ما في الخط السرجسي) ليس فيه التعميل قوله ارجعه بالقضاء لا في  
لرجعها الشهادة وعلى عبارة السراج الصغير يرجع الى الخبر الاول من الساجدة  
والاوضح التفسير بما اذا فاسهه ان الصغير يرجع الى الحكم وفيه تفاوت طري  
فيكون فيه دليل الذي يقيد فيصير الذي كانه قاله ليس حكم ارجعه بالحكم  
وهو فاسد والاول في التعديل لان التعيين بعد وقوعه لا ينعين بطل قوله  
بخلاف ظهور الشاهد عليه وكذا لو شهدا على بيع واستحق اذ وجد حرا او ابلعا  
وقيض البطل وان ثبت التلاد فيه وباتخرض وقيض ثم ايت بالاراد او الاضواء على  
شهادتهما بالامانة فلهما ضمان وان لم يرجعا ان يرعى على الاراء فلهما ضمان  
بانه عليه في المال وسين بخلافه قوله ويرد على الذي رد القاضي له ما احدث في القضي  
عليه بحر قوله وتلزم الدية اي المقتول قوله اوفضا اعمه خط البضا من الشبهة  
صورة القضاء قوله ولا يضمن الشهود ليس في كتاب القضاء قوله ان الحاكم  
اذا اخطأ قال لا يضمن خطا بعد التخصيص عن حال الشهود قوله مما اخطأ في  
لشهود عليه اي اذا قضي المدعي المال لان السبب على وجه التهمي سبب الضمان  
لخاف البذر وقد وجب سبب الاتفاق فلهما وقد انما يحجب الضمان على الماتر  
وهو التامني لانه كالمجاء الى القضاء من جهتهما فان القضاء واجب عليه بعد ظهور  
عدالتهما حتى لو امتنع بانه لم يسمع القول وبرزوا ايجابه عليه صرف الناس عن قتله  
وتعدرا سببانه من المدعي ليقود الحكم فاعلمنا السبب (وفي الحديث) يرجع الشاهدان  
في المرض وعليهما من الصحة وما ياتي يدين الحسد لان ما وجد عليه الرجوع  
في المرض دين المرض لانه يوجب باقرهما في المرض اكله ويوجد من قوله انما  
انه اولم يظف التلف اليهما لا يضمنان كما لو شهدا بغير قبل الموت فان الشهود عليه  
وورث المشهود له المال من الشهود عليه ثم رجعا لم يضمنوا لانه ورث بالموت وذلك  
لان استحقاق الوارث المال بالسبب والموت والاستحقاق يضاف الى آخرهما وقد  
فيضاف للموت ذكره الزبلي في قرار المرتين وفي الخبر عن العتامة شهدوا  
على انه ابرء من الدين ثم مات الفرجي فقلت ثم رجعا لم يضمنوا لانه يورث عليه  
بالافلاس اه (واعلم) ان تضمين الشاهدان بعد صرف الرجوع بل ليعلم ان ذلك  
شيا لا زما للقضاء (ثم) ظاهر بخلافه كما اوضحه ابن النخعي في لسان الحكم بقوله  
دقيقة في ايجاب الضمان على الشاهدان على الشاهدان مني ما ذكره اشتهاء هو لازم للقضاء  
ثم ظهر بخلافه ضمنا ومنى ما ذكره لا يحتاج اليه القضاء ثم بين بخلافه  
ما قال لا يضمنان شيئا حتى ان مولى المولا اذ مات وادعى رجل ميراثه بسبب المولا  
فشهدا بشاهدان ان هذا الرجل يقول هذا الذي اسلم والا فاعلم وان

[illegible]

كذلك سألوه وحده المشهود بكاجها اما او احاطه طهر الكتب والاضمان انه قوله  
بما ان المصنف تضمن اذا كان كذلك كما هو معلوم قوله مع كذا في شرحه  
عن سؤال وهو اذا اجمع المصنف والباقي من اصحابه على المصنف فما يصح من الشاهد  
دون المصنف فاحاط به القاصي معدر مصنفه لانه كالمصنف ان المصنف اقر له  
حس للمصنف المثل اولاه المصنف بهذا الاطلاق صاحب الخلافة والباقي في  
وجرايه المصنف والاصحاب اعادوا لاصحاب المجمع كان نفس نسخ المصنف  
لغيره انما لا يصح لاصحاب المجمع (قال في شرحه هذا اذا قص للمصنف المال في اكان  
او صيا واصحاب المصنف لم يعيدوا اسمي قوله وعروا الشارح للخلافة استغنى  
صاحب المصنف (اقول) عبارة الخلافة هكذا الشاهدان اذا رجعا عن شهادتهما  
ردوا معبرا عن عبيد القاصي لا مثل المصنف لكن صفا المال الذي شهد به وحيثما  
قوله الاخر وهو قوله وما العوى سواء قص المصنف له المال الذي يضمن له  
اولم يقص اسميه وقوله وهو قوله الاخر نفس يصدق رجوعه الى الاطلاق والا  
لاخره والذي يظهر ان اراد بقوله الاخر التمسان ما رجوع مطلقا في سواء كان  
الساهد حيا في الاول في البدالة اولا فكون اشارة الى ما تقدم الكلام في في بيان  
آثاره في ما في القبح حلال (واعلم) ان السامع اختلفوا في هذه المسألة والاصحاب  
عند الامام والرافع وغيرهم ان الشهود يضمنون كتمانهم والاول لاخر لا يضمن ولا يرد  
المال من المصنف ولا يضمن الشهود وهو من قوله اني شيعه الاول اذا كان في الشاهد او في  
الرجوع مثله وقت الاداء (وقى) الولو الخية ثم اداه في الرجوع لا مثل المصنف ولا يضمن  
يضمن المال الذي شهد به وهو قوله وقوله اني حجة الاخر في هذه العبارة  
في ما قلنا واولم انه اذا رجوع الامام عن التمسان يضمن وقوله او صح لم يضمن  
على خلافه اصحاب المصنف وغيرهم كالتهدية والمخار والوفاء والعز والاصلاح  
والنكر والمسلم وموافاقهم حذوا المصنف وحرمه صاحب المجمع كما  
علم والحدادي في الجوهر ولو صح مثل الرجوع لذكره شراح التمسان في ما قلنا  
اقتصروا على شرح ما ذكره المصنف في القول الاخر من غير رجوع ولا يضمن  
رجوع وانما على علم من ما آتاه ارباب المصنف في موسم بحسبهم لان الاول  
موصوفه لعل المذهب وما هو بغير مشهور ان ما في المصنف مقدم على ما في الشرح  
وما في الشرح مقدم على ما في المصنف والحوادث فكيف لا تقدم ما في المصنف والشرح  
على ما في المصنف وحده كان يصح للمصنف ان يحرم ما في المصنف ويعدل عما عليه المصنف ما عدا  
لما عليه اصحاب المصنف انه لا يرجع الا بعد المصنف دسا كان او صيا فليعلم (وما) قوله  
في الخبر عن الخلافة انه ما في المصنف هو قول الامام الاخير كما علمت في الكلام المقدم  
والجواب عن هذا فقال وكأنته هو اني عن المصنف قوله وقوله في الوقاية الخ وكذا

في الدين والدين والدين وميراث الرزق وجزم من حسان في الجوهرة وصاحب  
 الجميع قوله وقيل ان المال عنها كالأول فانه شيخ الاسلام ابي حنيفة في الشهود  
 الضمان مطلقا قبضها المشهود له والا لان الضمان مقيد بالمائة وفي العين زوال ملك  
 المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا يروى فليكن حتى يقبضه الا ترى ان  
 المقضي عليه لا يجوز له ان يتصرف فيها ويجوز للمقضي عليه ذلك حلبي بزيادة (قال)  
 العلامة ابو العسود وكذلك العقار يضمه قبل القبض عندهم لان العقار يضمن بالانطلاق  
 شهادة الزور بخلاف الفصب عند ابي حنيفة وابي يوسف لعدم تحققه فيه زيلعي  
 ورواه عندهم ابي حنيفة وصاحبه في ان يقال ظاهر كلام الزيلعي بقيد  
 عدم اشتراط القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذا رجع بعد  
 القضاء من غير خلاف وليس كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول  
 شيخ الاسلام وعلى قول شمس الامة لا يضمه الشاهد ان بالرجوع الا اذا قضاه المدين  
 كانه قول اه قوله وان دنا فكا لاني لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون واو  
 بعده يضمنون قال في البحر وفرق في المحيط بين العين والدين فقال شيخنا بعين ثم رجعا  
 ضمنا فيهما قبضها المشهود له لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان الاتلاف  
 مقدر بالمثل بان كان المشهود به مثليا وبالقمية ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينيا  
 فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وان قبضه المشهود له ثم رجعا ضمنا لهما  
 او ضمنا له دينيا فيجب في ذمتها ذلك ولا يستوفي منهما الا بعد قبض المشهود به  
 تحققتا المعادلة انتهى وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل ايضا قوله ما اتلفا من الخمر الذي  
 وخبره اكن في كافي الحاكم واذا شهد الدينان الذي بمال او خمر او خنزير فقطضي به ثم  
 رجعا ضمنا المال وقية الخنزير ولا يضمنان الخمر ولا قيمته في قول ابي يوسف ويضمنان  
 قيمة الخمر في قول محمد ولم يسل الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة  
 ضمنا فيمخر الخنزير ولم يضمنوا قيمة الخمر وشمل ايضا ما اتلفا العقار فيضمه الشاهد  
 الرجوع كما في حرانه المفتين فهو وان كان لا يضمن بالفصب عندهما خلافا لمحمد يضمن  
 الاتلاف وهذا منه ( وفي جامع ) صدر الدين ادعى عبد الله ملكا وقضى به  
 فادعاه اخر وقضى له واذا جاء اخر وقضى له ثم رجعا ضمن كل فريق لمن شهد عليه قال  
 محمد ولا يشد الرصيدة يعني لا يضمن للورثة لاتحاد المقضي عليه بخلاف الملك دليله  
 وحدثه شهود الاول عبد الله عليه في الملك دون الرصيدة وشمل كل المشهود به او بعضه  
 هكذا ( قال ) في جامع الفصولين عن محمد شهد له بدار وحكم له ثم قال لا تدري  
 ان البناء فاني لا اضمنه قيمة البناء للمشهود عليه كأنه ما قال قد ثبت كتنا في شهادتنا  
 ولو قال ليس البناء للمدعي اضمنه قيمة البناء وعن ابي يوسف شهدا بدار فقالا قبل  
 الحكم انما شهدنا بالبرص اقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا





الى آخر الوصيين وجودها (واما) الاقالة مع البيع واما الوكالة في المحيط شهدا  
اه وكالته بعض دينه من فلان او وديعة فقبضه وانكر الموكل ثم رجعا لم يصح لان  
الشاهد يجب تفويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشر تفويده فيكون  
الصحة على المباشر (وفي العتابة) ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولا على  
شهود التفويت ولا على شهود التوكيل قبض الدين اه (واما) الرهن  
في المحيط ادعى من له الف على اخراجه رهنه عند ابها فتمت الف والمطلوب  
مقر بالدين وشهدا بالرهن ثم رجعا لم يصحنا لانها اذا لا بعوض ولو كان فيه فضل  
على الدين لم يصحنا مادام العبد حيا فان مات في يد المرتين ضمن الفضل على  
الدين ولو ادعى الرهن وانكر المرتين لم يصحنا الفضل ويضمنان قدر الدين للمرتين  
وان رجعا عن الرهن دون التسليم بان قال اسلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنان  
اه (واما) الاجارة في المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بحسين  
واقام ليلة فعطى وادعى صاحب البعير لعصب ثم رجعا ضمننا قيمة البعير يوم عطى  
الا مقدار ما اخذ صاحبه من الاجر شهدانه اكره دابته عما تبين الى موضع كذا  
واجز مظاهمة من كها ثم رجعا لم يصحنا الفضل ان ادعى المستأجر الاجارة وحده  
صاحب الدابة وان ادعاها صاحب الابل وجحد المستأجر ضمننا ما اداها ما فرق اجر البعير  
واما المضاربة (في المحيط) ادعى المضارب نصف الربح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث  
ثم رجعا والربح لم يقض لم يصحنا فان قبضنا واقسمنا بنصفين ثم رجعا ضمن بندين الربح  
قل هدا في كل ربح حصل قبل رجوعهما فامارح حصل بعد رجوعهما فان كان رأس المال  
عرضا فذلك وان كان مقدارب المال يملك فسحقها فكان راضيا باستحقاق الربح  
اه واما الشركة في المحيط شهدا اليها اشتركا وامن مال كل واحد منهما الف  
على ان الربح اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وز يحا قبل الشهادة فاقسمنا  
اثنائا ثم رجعا ضمننا لصاحب الثلث ما بين الثلثين النصفين والثلث وما زال يحا بعد الشهادة  
ولا يضمنان عليهما اه (وفي) كافي الحاكم في بدر رجل مال فشهدا الرجل انه شريكه  
بشركة معارضة فقصي له بنصف ما في يديه ثم رجعا ضمننا ذلك النصف للشهود  
عليهم (واما الشفعة) في المحيط ولو شهدا ان النار التي في يد الشفع مالكه فقصي له  
بالشفعة ثم رجعا لم يصحنا وان كان الاول قد بنى قماره القاضي بنقصه يضمنان  
فيه سنا ولهما النقص اه (واما الميراث) في المحيط شهدا رجل مسلم ان اباه مات  
مسا او عرف كافر والميت ان آخر كافر ثم رجعا ضمنوا الميراث للكافر الوارث  
واما الوصية في المحيط ادعى رجل ان فلانا الميت اوصى له بالثلث من كل شيء واقام البيعة  
فتبني ثم رجعا ضمنوا بجميع الثلث وتما فيه وفي كافي الحاكم او شهدا ان الميت اوصى  
الى فلان ركة فقصي القاضي بذلك ثم رجعا فلا ضمان عليهما والضمان على الوصي  
في استهلاك شيئا اه (واما الودعة) والادارة في كافي الحاكم شهدا على رجل بودعة

في رد المحتار

في رد المحتار

قال في صحيح التتبع والاصل ان المعتبر في هذا الموضع في الرجوع من رجع لان التمسك بالمال  
 بما ثبت المال والرجوع بالمال حسب الضمان لانه انما لا يفي بالرجوع  
 من رجع من مال بل بالمال الذي هو الحق في الرجوع انما لا يفي بالرجوع  
 مع عدم انكشاف شيء وانما ما ورد من انه ينبغي اذا رجع احد من اثنين ان لا يفي  
 من المال لان الواحد ما ثبت به اصله اصله في ان يضمن الواحد الرجوع كل المال  
 وهو مصادم للاجتماع على تقبض وانما يمكن الاجماع على عدم جوب شيء  
 بشهادة واحد اجماع هو في الاشياء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحيد  
 فهو ما ثبت ابتداء شيء بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصة  
 به بشهادة فشيء هذا احد ما ينبغي على شهادة او يكون ثقلها رجوعه قوله  
 وان رجع احدهما ضمن النصف او بشهادة كل منهما بقدم نصف احده فبما احدهما  
 على اسم اده في الحق في النصف فثبت على الرابع ضمان ما لم يبق فيه الحق  
 وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم بان يضمن اقله من رجع في البقاء كما يشهد  
 الجواب لا يفتقر على بعض النصاب وبقية جهاد بعضه في قوله وان رجع احده  
 ثلاثة يضمن اى الرابع بقائه من رجع به كل الحق قوله وان رجع اخر ضمنه النصف  
 اى الاول والثاني كونهما رجع الاول لم يظهر اثره فلا رجع آخر ظهر اثره لانه  
 رجع الامس بقدم به النصف وفي رجع من اجمع او شهد اربعة ياربى درهم وقضي  
 بما ورد في رجع واحد من واحد والثاني من اثنين والثالث من ثلاثة فيمنع النصف  
 درهم على كل واحد سدس درهم لان الحق فيسقط في درهم اذا ثبت الاول على  
 الثلاثة والرابع على الكل ولو رجع الرابع عن غيرهم فمضوا درهمان ونصفهما  
 على الاول سدس المضمون الاول وهو رجع درهم على كل واحد من الثلاثة رجع  
 درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على الرجوع على الرابع فمضوا رابعا على كل  
 واحد رجع والثالث الاول ثابته عليه بالشهادة وحده ففقطرت الحصة فيه فوجب  
 نصفه على الثلاثة اثلاثا ولا شيء عليه في بقائه على الشهادة به فامل اه زيادة عليه  
 قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع الساقى فقط لان التالف اضعف الرد  
 فلما التالف مضى الى المجموع الا ان الرجوع الاول لم يظهر اثره فافق وهو من رجع  
 فاذا رجع الثاني ظهر ان التالف بهما اقول تقدم في الحدود عن الجحود اذا شهد  
 على حيا رجع حصة فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع فمضى رابع  
 وان رجع ثالث يضمن الرابع بقوله يضمن الثالث الى رجع بخلاف هذا لان  
 المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان اخذ من رجع والرابع والثالث يضمنون

بهدف اثباتنا فان المحيط ابا عبد الله او صبيح او غيرهما من اهل البيت عليهم السلام اربعة على  
حصى باربعين درهم وقضى بها فرجع احداهم عن مائة واخرج من تلك المائة ومائة  
كروني واخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الرابعين تسعون اثلاثا لان الاول لم يرجع  
عن مائة ففي شاهد انة والرابع اذ لم يرجع شاهد بالاثمائة كما هو شاهد بالمائة  
الرابعة ايضا فوجد نصاب الشهادة في الثمائة فلا ضمان فيها واما المائة الرابعة  
فبقي الرابع شاهدا بها ورجع اليه فثبت لان العير قلن بقي فيضمنون نصفها وهو  
المسجون اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة اربعا يعني المائة التي اتفقوا  
على الرجوع وغير الاول يضمن الحسين اني اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا ووجه  
عدم ضمان المائتين والحسين ان الاول بقي شاهدا ثلثمائة والثالث بقي شاهدا مائتين  
فاما اثنان ثم عليهما النصاب وبقي على الثالثة شهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع  
المائة فغيره شغقت المائة الثالثة فضمنوا الحسين اثلاثا ساجاني (وقوله) والثالث بقي  
شاهدا الف والاثني والمسئلة مذكورة في البحر عن المحيط موجهة بعارة اخرى وهي  
ان الشهادة قائمة قبل ثلثمائة وخمسين لان القائم بقي شاهدا اربعا بمائة والرابع بقي شاهدا  
ثلثمائة فبقي على ثلثمائة حجة كاملة فلا يجب ضمانها على احد بقي على المائة  
الاربعة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم بنصف الحق فبقي نصفها  
فظهر ان الثالث يرجعهم بنصف المائة فوجب على الرابعين لاستوائهم في اجابتهما  
فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة اربعا وضمنوا سوى الاول حين النصاب  
اثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم بمائتين وخمسون اة والمسئلة صالحة قوله  
وان رجعت امر امة فثبت الربيع لبقاء ثلاثة ارباع الحق بقاء رجل وامرأة اذ الرجل  
وحده بالنصف وهذا بالاجماع عني (وهذا) اذا كانت من رجل وامرأتين  
ولومن رجلين وامرأة لا ضمان عليهما وان رجعا ايضا لان شهادة  
الواحدة بعض شهادة واحدة فكان القضاء مضافا الى شهادة الرجلين وقال  
الاسيخاني او رجع رجل وامرأة فالنصف عليهما اثلاثا قوله وان رجعا فالنصف  
لانه بقاء الرجل بقي نصف الحق وعلى هذا الوجه رجلان وامرأتان فرجع رجل  
وامرأة فعليهما الربيع اثلاثا وان رجع رجلان فعليهما النصف وان رجع امرأتان  
فلا شيء عليهما وهو ظاهر زباني قوله لم يضمن اي الثمان لبقاء من بقي به كل الحق  
وهو رجل وامرأتان وهو نصاب قوله لبقاء ثلاثة ارباع النصاب اذا النصف بقي  
بالرجل والربع بالبقية اي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه بقاء الرجل والمرأة  
بقي ثلاثة ارباع الحق قال في البحر وان رجعت العشرة فقط فعليهن نصف الحق  
اتفاقا كما اذا رجع الرجل وحده او رجع معهما فبما فعليهن النصف ولا شيء عليهن كذا  
في المحيط وهو سهو الى يجب ان يكون النصف انهما ساجد وعندهما انصافا اي

(يقول هبة) شهادة الرجلين وانحصرتا بخلاف دليل من كلام المحقق وهو قوله  
 لا من وان كثرت يقتضي عقلم رجل واحد وصديق من التماسين من حيث يشهدون فيكون نصف  
 الحق فيجعل الرامدات كما هي لم يشهدوا في الشرع لثلاثة فالت والدني امهر في كل كلمة  
 ارما ذكره صاحب المحيط على قول المصاحفين ولذا دعاه عالم لعلم به الامام بل ما عيلا به  
 ادعاء على به الامام فذكره ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد نعم قال ابو عبد الله  
 الاستعداد بكثرتهن عند افرادهن لا يلزم عدم الاعداد بكثرتهن عند الاجتماع مع  
 الرجال كما في الميراث انتهى وليس في كلام المصاحفين ما بعد انه مع زيادة من مقام  
 رجل ينقسم عليهم ما ثبت شهادتهن في حق من رجع به من لعرفتهن بقدره وقد  
 بني منهن من ثلث به نصف الحق فذكره ان دليلي بعد هذا قوله ولو شهد رجل واحد  
 نسوة لم يرجعوا فصد هما على الرجل النصف وعلى النسوة النصف وعنده عليه الرجوع  
 وهما من ثلاثة اجناس وابو رجح الرجل وامرأة فعليه النصف كانه عد هما ولا يثبت  
 على المرأة وعند هما اثلاثا (ثم قال) الشريلا وفيه في الفسخ على انا والوسا  
 الاقسام عليهم عند الرجوع فالدلي يظهر من تعليل ذلك انما هو انما يقسام  
 عليهم حسب شهادتهن فعليه ان يعة اختاس النصف وعلى الرجل النصف  
 كامل وصح في خمس نصف المال يتقواه المراتب (والجواب) مما ذكره عن الاستصحاب  
 انه متى على قول الامام لا على قولهما فليتامل اسبى (قلت) وذكر في الاول والحق  
 نحو ما في المحيط وأشار الى محالة القياس ثبت قال يشهد رجل ونسوة ثم رجع  
 الرجل وامرأه ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة شيئا ويشع في قياس  
 قول ابي حنيفة ان يكون النصف اثلاثا على الرجل والمرأة اما عند هما النسوة وان  
 كثرت غير ذلك رجل واحد حالة الافراد وحالة الاجتماع وكان يشهد رجلان لا غير  
 فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فاداني من عوف يشهدته النصف منهن لم يكن  
 على الزاجعة شي (واما) عند فلاز كل اثنين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل  
 امرأة نصف رجل كانه يشهد رجلان ونصف من حيث الحكم فان رجع  
 رجل وامرأه فانه رجع رجل ونصف فالثمان عليهم اثلاثا ان قال المولى  
 عند اظام ظاهرا تاخير دليل الامام مع تقديم قوله على ترجيح قول الامام  
 واما تصريح قولهما في المن مقابل بقوله يقتضي المساوي بهما ثم رجعا قول الامام  
 معنى على قوة دليله ودعا على ما صرح في البسوط وغيره من حكم الشهادة تحكم الميراث  
 وقد يحصل كل اثنين كان معة وعند الافراد لم رد نصيهم على الثلثين وكذلك  
 في الشهادة عند الافراد نصف النصف وهما عند المقار بمثل رجل يرد اد النصف  
 ويضاف القضاء بشهادة الكل على كل امرأتين كرجل هذا (وما) ذكر في المحيط  
 انه لو رجع الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء لغيره الا ان

وان كثرن يعني مقام رجل واحد فحتمون على قولهما كما ان ما ذكره الاسيحياني من  
انه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع رجل وامرأة كان النصف عليهما اثلاثا  
بحول على قوله (وعليه كلام) المتقدم والفتح والنسخ فظهر ان صاحب المحيط  
يسند وان ظهر ريسهوه صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على انه يمكن ان  
يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على ان طرف البناء نصف النصاب وان  
كثرت ولا يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل مالم يرجع واحدة اثنتين او كلهن لمساواة  
بما في النصاب باقيا من طرفهن لم يضمن الزوج من فدية براه قوله فان رجعا الى  
رجع الكل من الرجل والنساء غلب الذكركل شرفه فلذا اعاد الضمير مذكرا قوله فاعلم  
بالاستداس السدس على الرجل وخمسة الاستداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم  
مقام رجل واحد فكانه قد شهد ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين  
السدس وهذا عند الامام قوله وقالوا عليهن النصف لان النساء وان كثرن في الشهادة  
لا يضمن الامام رجل واحد وكان الثابت بشهادته نصف المال وشهادتهن النصف  
الاخر ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام الرجل ولا في حنفية ان كل امرأتين  
اقامتا مقام رجل (قال) صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقلهن عدت شهادة  
كل بنتين منهن بشهادة رجل (روي) البخاري عن حديث الحذري رضي الله تعالى  
عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم (قال) يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار  
لاني رايتكن اكثر اهل النار فقالت امرأة منهن يا رسول الله مالنا اكثر اهل النار قال  
كثرت اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اغلبن لذي لب منكن  
فالت يا رسول الله وما نقصان العقل والدين فقال اما نقصان العقل فشهادة امرأتين  
لا تعد شهادة رجل وكنك البالي لا تصلي وتفطر في رمضان فصار كما لو شهد بذلك  
ست رجال ثم رجعا قوله كما لو رجعا فقط اي ضمن النصف اجمالا لا بنين وان  
كثرت بمنزلة رجل واحد كما تقدم بما عندهما فظاهر لان الثابت بشهادتهن نصف  
المال كما ذكرنا وكذا عنده اذني من يتيه نصف المال فصار كما لو شهد به ست رجال  
ثم رجع خمسة قوله ولا يضمن راجع في النكاح الخ هذه المسئلة على سنت اوجه  
لانها اما ان يشهدا مهر المثل او نازدا او باقصة وعلى كل فالدعي اما هي او هو ولا  
يشان الا في صورة ما اذا شهدا عليه بازدا او قال المص (بعد) قوله ضمنا ما للزوج (كما)  
في المصح لا فادجج الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهوما ولا غنى عما نقله الشارح  
عن العزيمة وكان عليه ايضا ان يقول وان باقل ويجذف ولو شهدا باصم  
نكاح لايهما من الشهادة في الاولى ليست على اصله وعلى كل فقوله الشارح  
واقل تكرر كما لا يخفى قال الحلبي قلنا قال المتن ويضمن الزيادة بالرجوع  
من شهد على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لا سنوي في السنة واحدة منطوقا

وحسنه مفهوماً طاهر إلى أن المصنف أظهر ما في واجتهادنا يظهر من هذه النسخة  
مذكر عدم الضمان في الشهادة بمهر المثل ولو لم يرد في النسخة بالآقل وصرح  
بضمين الزيادة وهذا كله لو هي المدعى بكائه حلي الشارح وإشارته إلى أن ما بينه وبينها  
لو كان هو المدعى فذكر المصنف بعده أنه لا ضمان لو شهد بالآقل من مهر المثل ولو كانت  
عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر أو لم يبال به لا ضمان بالآقل لأن الكلام فيما إذا كان  
هو المدعى واليصرح به الشارح كما صرح بالآقل في الأول اعتماداً على ظاهره والمراد  
(فتنه) ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول فالجواب) أنه لا ضمان  
الآتي صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالآكثر في ضمان الزائد على مهر المثل وفي الجملة  
الباقية لا ضمان أصلاً (وهذا) موافق لما في الآثار حاشية حيث قال وفي الزائد وإن شهد  
شاهدان على امرأة بالكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما (وكذا)  
لو شهدا بآل من مهر مثلها وار شهدا ما أكثر من مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان  
وفي المحيط وإن ادعى رجل على امرأة الكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة  
فقصى القاضي عليها بالكاح ثم رجعا عن شهادتهما لا ضمان للمرأة شيئا من مهر  
كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو أقل (ثم قال) وإذا ادعى رجل على امرأة أنه  
رجعها بمائة درهم وقالت المرأة لا لئلا تزوجني بالمائة درهم ومهر مثلها ألف درهم وشهد  
شاهدان أنه تزوجها على مائة درهم فضي ثم رجعا حال قيام الكاح ذكر الشاهد  
بضمان للمرأة تسعمائة عندهما ولا ضمان شأنا عبد ابن يوسف هذا إذا رجعا  
قبل الفلأق ما رجعا بعده فهذا على وجهين أما أن رجعا قبل الدخول أو بعده  
فإن كان بعد الدخول فهما الجواب كما جاز أسحاق قيام الكاح ما إذا كان الفلأق  
قبل الدخول فهما لا يضمنان للمرأة شيئاً عندهم جميعاً ما إذا كان الكلام الأول  
فيما إذا كان أصل الكاح منجوزاً أما إذا كان مقررين به وأخيراً في المهر ثم رجعا  
الشاهدان ففيه هذا التمهيل والحكم فيه ما علمت فتبه لذلك قال في البحر وإشار  
في المسئلة بمهر المثل إلى أن هذا فيما إذا لم يطلقها بعد الدخول أو يطلقها بعده ما إذا أطلقها قبل  
الدخول لا يضمنان لها شيئاً بالاتفاق كما في الحقايق وفي الكاح أنه لو ادعى بنقض المهر فلا  
أو بعضها وشهدا عليها ثم رجعا بعد القضاء صحتها لهما لأنهما اتفقا عليها لما لا دين البضع  
قوله إذا لا تلاف بموضع كلاتلاف ومنها أتلفاً شيئاً ما له عوض وهذا القول  
ظاهر فيما إذا كان المدعى الزوج لا يضمنان اتلفاً عليها البضع ثم قاله من الزوج وكذا  
فيما إذا كان المدعى الزوجة لهما اتفقا لا يضمنان البضع لأنه يكون متعوماً بالدخول في ذلك  
والحالة ما حال الدخول في الملك قوله وإن زاد عليه هذا هو الواقع لما في المحر والكنز  
بضمير المثني ووافق قوله بعده ضمناً ما وعلى أفراد الضمير يكون الضمير واجعا إلى المتزوج  
به قوله ضمناً أي الزيادة للزوج لأنها اتلفها لا عوضاً إذاً الأصل أن المتزوج

ان لم يكن ما لا يشترط ونكاح لم يصح وكذا المال بمقابلة عوض بقدره وبخس من مازاد  
 على العوض وبلا عوض بضمن كذا فلو شهدا عليها بنكاح فتضمن به ثم رجعا لم يضمن  
 لان اشياء سواء كل المسمى بمثل مهر مثلها او اكثر واقل لانهما وان اتفعا عليها البضع  
 بما لا عدله لكنه لا يتقوم على التلف وانما يتقوم على التملك ضرورة التملك وهذا لان  
 ضمان الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج  
 فقد صار منقوما انما هارا الخطرة حتى يضمن عن الابتدال ولا يملك بحال الحصول  
 النسل به وهذا لا يوجد في طرف الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا وربعا فان كان  
 مهر مثلها كالمسمى او اكثر لم يضمن لانهما اوجبا عليه المهر بعوض يعدله او يزيد  
 عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج يتقوم وبينا ان الاتلاف بعوض  
 يعدله لا يوجب ضمانا فان كان مهر مثلها اقل من الزيادة لعله يسقط ضمانها للزوج  
 للمسمى ( قال ) ان يئلى فان قل هذا مستقيم في حقها لانها اتفعا عليها  
 البضع بعوض متقوم واما في حق الزوج فغير مستقيم لان البضع غير متقوم والتلف  
 عليه المال المتقوم بمقابلة فوجب ان يضمن له مطلقا قلنا البضع متقوم بخالد دخوله  
 في الملك والكلام قد انتهى قوله او هي المدعية وهو التكرار جاع الى الثلاث اى  
 اودعت عليه النكاح بمهر مثلها او اقل او ازيد وشهد شاهداهما بذلك وقضى به  
 القاضى على الزوج ثم رجع الشاهدان لم يضمنوا شيئا في الاوابع وضمننا الزيادة  
 في الثالث كذا علمت قوله صرحى زاده اقول ومثله في اكثر المعينات متونا  
 وشروحا فالعزو للمتون اولى قوله ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر  
 مثلها اى عليها بقرينة المقابلة بما حرولان اصل النكاح انما ثبت على المرأة  
 للزوج لانها المملوكة له وهو المالك ثم اذا رجعا لم يضمن ما انقصه من مهر مثلها  
 لعدم المماثلة لان منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا تضمن بالمقوم اذا تضمن  
 يستمرى المماثلة وانما تضمن وتقوم بالملك ضرورة ائانة خطر المجل كذا في الشين وفى  
 ما او كان دعواه بمهر مثلها او اكثر وعلم حكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهما  
 بالافضل في المساءة او لاكثر كان كذلك بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح  
 قوله على المعتمد ذكره في الهداية وشرحها خلافا لما في المنظومة السلفية  
 وشرحها وتسميها صاحب المجمع حيث ذكروا انهما يضمنان ما نقص عندهما خلافا  
 لابي يوسف ( قال ) في القحج ( وما ) في الهداية وشروحا هو المعروف ولم ينقلوا  
 سواء وهو المذكور في الاصول كالمسوط وشرح ( الطحاوى ) والذخيرة وغيرها وانما  
 تفاوتوا فيها خلاف الشافعى فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه  
 بالكلية ولم يثبتوا بطل خلاف الشافعى اه ( قال ) الزملى وفي المصنف لو اثبتوا  
 نكاحها فاكسوا لم يضمنوا وان رجعوا ما يحسوا وصورته ادعى نكاح امرأة على مائة



وقالت زوجتي على ألف ومهر مائة ألف واقام شاهدين على ما ذكره وقضى بهم  
 زوجها بعد الدخول بها الاضمان بشاهاها وقالوا بضمانها السمانة على ان عند هذا  
 القول قولها الى تمام مهر مثلها فكان يقضى لها ما يكف لولادها بها فيما اراد  
 عليها تسعمائة وعنده القول قول الزوج فلم يلقا عليها شيئا اه (١) والله (٢) في  
 الحفايق شرح المظاومة قال في التاتارخانية شهد على امرأة ابن فلان زوجا على  
 الف درهم وقضيت ذلك وهي تنكر ومهر مثلها خسمائة فقضى القاضي بذلك ثم  
 رجعا عن شهادتهما ضمنا مهر المثل دون السمي ولو قضيت الشهادة بالعقد الالف او لا  
 فقضى القاضي به ثم شهدا بقض الالف وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادتين  
 ضمنا للمرأة السمي قوله لتعذر المماثلة بين البضع والمال قال في البيع وذكروا  
 وجهه بان البضع مقوم لثبوت تقويمه بالدخول فكذا في غيره لانه في حال الخروج  
 حين ذلك الذي ثبت تقويمه واجاروا بمحصل توحيد المص بان تقويمه حال الدخول  
 ليس الا لظاهره فخطره حيث كان هذا السبل المطلوب في الدنيا والاشهر وغير ذلك  
 من النفع كما شرطت الشهادة على العقد عليه دون سائر البعود لذلك لا اعتبار  
 متقوما في نفسه كالايمان المالية لانه لا يرد المالك على رقبته والمنافع لا تقوم فلا يصح  
 لان التضمين يستند في المماثلة بالارض ولا مماثلة بين الاعيان التي هي زوالها والاعراض  
 التي تنصير ولا تبقى وقصر في النهاية على الاصل المذكور خلافه هي ما اذا  
 شهدوا بالطلاق الثلاث ثم رجعوا بعد القضاء بالفرقة ثم بضموا واعتدوا وكذا اذا  
 قتل رجل امرأة رجل لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا اذا اردت المرأة لاشي  
 عليها لزوجها وعندها وعلى القاتل للزوج مهر المثل واورد على قولنا بضمنا  
 انهم اوجبوا الضمان بالاتلاف يتافع البضع بمقتضى فيه اذا ذكره بحنون امرأة فزنى  
 بها حب في ماله مهر المثل فكذا في الاتلاف الحكمي واجب نفلا من الذخيرة مائة  
 في الاتلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القائلين والحكمي بوجهه فلا يكون الوارد  
 فيه واراد ان الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي او ادعى انه استأجر الدار من  
 هذا شهرا بمائة واجرة مثلها مائة والموثر تنكر فشهدا بذلك ثم رجعا لا ضمان  
 عليهما لانه اتلفا النفقة ومتلف النفقة لا ضمان عليه اه قوله ثم رجعا الى  
 القضاء ضمنا لهما لانهما اتلفا عليهما مالا وهو المهر قليلا كان او كثيرا دون البضع  
 منح قوله وضمانا في البيع والشراء ما تضمن عن قيمة البيع اما لو شهدا بمثل النفقة  
 او اكثر فلا ضمان لانه اتلاف بعوض وان شهدا به باقل من قيمته ضمنا للضمان لانه بعوض  
 عوض اطلعه فشمع ما اذا شهدا به بانا او بخيار بشرط البيع الدائم ومضت المادة لاستناد  
 الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع دليل صحيحا في الشبهة الزائدة وانما  
 اذا رد اليها ثم البيع فلا اتلاف او اعازة احترازها قول او قل فلان ضمنا به قيد الشهادة

بالبيع أي ضبط الأسماء والشهادتين مع قبض الثمن فإن شهدا بهما متفرقين ثم جمعا عن شهادتين  
 فإنهما يضمنان الثمن لأن الثمن مقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم اتلفاه عليه بشهادتهما  
 بالقبض فيضمانه وإن كان الثمن أقل من قيمة المبيع بضمان الزيادة بضمان ذلك  
 لأنهما اتفقا عليه هذا المقدار بشهادتهما الأولى (فإن قلت حيث ضمنا الزيادة بضمان الفرق  
 بين هذه وبين الثانية فإنه يؤل إلى تضمين القيمة قلت يظهر فيما إذا كان الثمن أكثر من القيمة فيضمن  
 هذا وفي الثانية لا يضمن إلا بالقيمة تأمل وإن شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن جملة واحدة وجبت  
 القيمة عليهما لأن القاضي يقضي بالبيع لا بوجوب الثمن لأن القضاء بالثمن بشارنه ما يوجب  
 سقوط أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشئ إذا اقترن به ما يوجب بطلانه  
 لا يقضي به كالوشهد بالبيع والاقالة معافاة ضمان كإثباتي توضيحه قريبا قوله لو الشهادة  
 على البائع بأن ادعى المشتري بأن يقول اشترت هذا العبد من هذا الرجل بالف وهو  
 يساوي القين فأنكر المدعى عليه فيشهد شاهدان ثم يرجع يضمنان للبائع الف لأنهما اتلفاه  
 عليه درر قوله أو زاد لو الشهادة على المشتري بأن يقول البائع أن المشتري اشترى  
 مني هذا العبد بالفين وعليه الثمن وأنكر المشتري فيشهد شاهدان أن له اشترى العبد بالفين  
 وهو يساوي الفان ثم يرجعا يضمنان للمشتري الف لأنهما اتلفاه عليه درر وبقي تفصيل  
 هاتين المسألتين في المبسوط والنكاح ولا حاجة لزيادة هنا المسئلة وإن لم يدخل في الأول  
 لأنها داخلية في مسألة الذين لما ان مقصود البائع من دعوى البيع توطئة إلى دعوى الثمن  
 وهو الدين وهو مطلوب به لأنفس البيع بخلاف ما إذا كانت الدعوى من جانب المشتري  
 فإن مطلوبه عين المبيع أصالة دون الثمن فتكون شهادتهما متعلقة بالبيع قصدا  
 لا بالدين فظهر أن تدقيق صدر الشرع في بيعه المص وصاحب الدرر دقيق لمن أمثال  
 نص عليه صاحب المفاتيح وقد مناه قريبا فلا تغفل قال في البحر وشمل قوله أو زاد  
 ما إذا كان المشهد ودعائه المشتري فلا ضمان لو شهدا بهما على القيمة أو أقل وإن كان باكثر  
 ضمنا ما زاد عليه ولو كان بخياره وجاز البيع بمضي المدة وأما إذا فيه وجازه اختيارا فلا  
 كافي المانع وفي خزانة المفتين وإن شهدا على البائع بالبيع بالفين إلى سنة وقيمة الف فإن  
 شاء ضمن الشهود قيمة حالا وإن شاء أخذه المشتري بالثمن إلى سنة وأما اختار برى لآخر  
 وإن اختار الشهود رجعا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فإن رد المشتري المبيع  
 بعيب الرضا أو تفصيلا يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء  
 فالضمان على الشهود بحاله وإن ادعى رجعا عملا ديا انتهى وفي نريد المفتين شهدا بالبائع  
 بخمسائة وقضى القاضي ثم شهدا أن البائع آخر الثمن ثم رجعا ضمنا انتهى قوله لا تلاف  
 الاغراض على المسألتين قوله ولو شهدا بالبيع وبقدار الثمن قد مناه قريبا الكلام  
 على الشهادة على البيع مع قبض مقرقا أو جملة فلا تنبيه ولا يظهر التفاوت بين المسألتين

في الحكم بالضمأن لانه فيهما يضمن القيمة لانه في الأولى ان كان الثمن في القيمة فغير مؤثر  
كان أقل مره فصمان الزمارة ايضا قوله صما القيمة لان القصي به البيع دون الثمن  
لانه لا يمكن القضاء بإيجاب الثمن لاقراره بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالإيجاب والمبا  
قلنا لو شهدا به باع من هذا عبد واقاله شهادة واحدة لا يقتضي بالبيع لمقارنته ما يوجب  
انفساحه وهو القضاء بالاقالة فتح قوله ولو في شهادتين اى شهدا بالبيع وبثمن معلوم  
ثم طلب الدافع الثمن ثم شهدا عليه به قضى الثمن ثم رجع فيضمان الثمن ضمرا فالرجوع  
الى الاخير كما ظهر لي سابقا قوله صمن الثمن لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسهل عليه  
لانهما لم يشهدا بالاباء بل شهدا به وذلك واذا صار الثمن مقضيا ضمنا برجوعه كما  
فتح وهذا اذا كان بمثل القيمة او ازيد والمدعى هو المشتري فلما قضى فيضمان ما دفع  
ايضا لانهما اتلعا عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى فان كان المدعى هو الدافع ضمنا  
الزيادة كما يضمنون من المروالتين قوله صبي صابنه وان شهدا بتقد الثمن مع شهادتهما  
بالبيع ينظر فان شهدا بالبيع بالق مثلا فمضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء  
بمقتضى الثمن فمضى به ثم رجعا عن شهادتين ضمنا الثمن وان كان أقل من قيمة البيع  
يضمنانه الزيادة ايضا مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقضى الثمن بوجه واحدة فمضى به  
مخرجهما عن شهادتهما يجب عليه القيمة فقط اه قوله فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا  
وهي الف ورجعون بالثمن على المشتري وينصفون يا فضل ط قوله وان شاء  
احد المشتري اى بالثمن قوله برأى الاخر اى من موافقته فقط والا  
والشهود يرجعون على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا قوله ولما  
في حرمانه المتعين صابنه كما في المص وان اخذوا الشهود رجعا بالثمن على المشتري  
وتصدفون بالفضل فان رد المشتري البيع برب بارضا او تبارجوع على البايع بالثمن  
ولا يشي على الشهود وان رد بقضاء فالصمان على الشهود بحالته وان ادبا رجعا  
بما ادبا اه اى ان كان احد مضى الاحل ودفع الثمن ويسقط عند الثمن ان كان قبل  
ذلك ولا شيء على الشهود لو حصل المال الى مالكه مع انه في هذه التصديقات  
في حق ثالث والشهود ثالث فيهما اجبيان من هذه المقالة وانما شهادتهما في أصل  
البيع وان رد نفسه فالضمان على الشهود لانه حينئذ فسخ في حق الكل ولكن  
ينظر ما الذي يضمنانه بعد ان وصل المص الى الشهود عليه قوله وفي الصلح  
قل وطى وحلوة اى ارشدها على وجعل انه ملق امرأه قبل الوطى والحلوة  
قوله صما نصف المال المسمى او النعمة ان لم يسم لانها قد يفتقران الدخول نحو  
مذاوحتها لاس الروح او ارتدادها وذلك بمنزلة الفسخ فيوحيه سقوط المهر مثلا  
فقررا عليه ما كمال على شرف السقوط ولان العرق قبل الدخول في معنى الفسخ  
فيوجب سقوط جميع المهر كما مر في السكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق

المتعة فكان واجبا بشهادتهما كذا في الهديانة قال في البحر والتفليل الاول للمنفعة  
 والثاني للتأخيرين وقالوا لانسلم التأكيد بشهادتهم بل وجب تأكدا بالعقد والبيع  
 بعينه الا لو طلى النكاح بعينه القبض وهذا العقد لا يتعلق بمساعده بالقبض ولان ضمانا  
 التأكيد فلا نسلم ان التأكيد الواجب سبب للضمان فان الشهود اوشهدوا على  
 الواهب باحد العوض حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد هلكت الهبة  
 لم تضمنوا الواهب شيئا كذا في الاستبصار فلما كان قول التأخيرين اقرب الى التحقيق  
 اختاره فخر الاسلام كذا في التقرير شرح اصول فخر الاسلام وفي العناية لو اقر الزوج  
 بالطلاق بعد التضمنين او السيد بالاعتناق رد الضمان عليهما (وفي المحيط شاهد  
 رجلان وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا رجلا وامرأة فعليهما ثمن المهر  
 ثلاثا ثلثاه على الرجل وثلثه على المرأة او شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم  
 رجعا شاهدا بالطلاق لا ضمان عليهما لانهما اوجبا نصف المهر وقد بقي من ثبت  
 بشهادته جميع المهر وهو شاهد بالدخول وان رجعا شاهدا بالدخول لا غير يجب عليهما  
 نصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلف بشهادة شاهدي  
 الدخول نصف المهر وان رجعا من كل طائفة واحد لا يجب على شاهدي الطلاق  
 شيء ويجب على شاهدي الدخول الربع اه (واما قيد بالمتعة فيما اذا لم يسم لانهما  
 الواحدة وقد اتفقاها وفي المحيط تزوجها بلا مهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه  
 صالحها من المتعة على عهد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المتعة  
 وان كان مهر مثلها عشرة ضمننا لها خمسة دراهم لان القاضي لم يقض لها بالعبد  
 لكونه مقبوضا فقد اتفقا بشهادتهما على المرأة المتعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا  
 انه صالحها عنها بعد وقضى لها به ثم شهدا بقبضه ثم رجعا ضمننا قيمة العبد  
 لوقوع القضاء بالعبد اه واطلق في ضمانهما فنيل ما بعد موت الزوج لما في المحيط  
 شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا بعد موت الزوج ضمننا لو وثق نصف  
 المهر لانهم قامون مقام المورث ولا ميراث للمرأة ادعت الطلاق او لاقرت الورثة انه  
 طلقها او لا وهذا قول ابي حنيفة وقال ارت ولا يضمن الشاهدان ميراثها بناء على  
 ان قضاء القاضي بالطلاق يشهدا الزور ينفذ ظاهر او باطنا عنده خلافا لهما ولو  
 شهدا بذلك بعد موت الزوج وادعى ذلك الورثة فقضى لها بنصف المهر ثم رجعا  
 ضمن للمرأة نصف المهر والميراث اه قوله قبل الدخول قيد في الشهادتين  
 قوله لا غير لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة لانه لا ينفذ لان حكم الواحدة  
 حرمه خفيفة وجرمه الثلاث حرمه غليظة قوله للحرمة الغليظة اي للقضاء بها  
 قوله ولو بعد وطئ او خلوة فلا ضمان اي على احدنا كذا المهر بالدخول فلم يقدر  
 عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم للضعف حالة الخروج ذكره الكمال

ونقل عن الحنفية انها يقتضيان جازا على من ائتمن لان الائنة بقدر مهر المثل بالانفاق  
بعض وهو منفع البضع التي استوفاهما ايقال في الجبر وما ياسب هذا النوع مسائل  
التهادة بالخلع والنفقة اما الاولى ففي الحيط شهدا على امرأه انها بخلت من  
زوجها قبل الدخول او بعده على المهر او من المهر وهي تتعبد لم ربحها  
سمالها نصف المهر في الصورة الاولى لانهما اوجبا عليها ذلك بغير محوص ولو كان  
دليلهما ايضا على كل المهر او اما النفقة في الحيط فترض القاضى لها النفقة او المهر  
ثم شهدا بالانفاق وقضى لهم رجعا صما للمرأة وكذلك نفقة الاقارب قيل في نفقة الاقارب  
سهو لانها لا نصير دية قضاة فانما نفقته وقبل انها مؤنة وناريا لها ان القاضى  
فصلى له وامره بالاستدانة عليه حتى يرجع عما استدانه على المقضى عليه بالنفقة وقد استدان  
وصار دينا على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستدانه دين مستحق له على المقضى  
عليه فضايا بالرجوع اليه قوله ومن شهود الدخول ثلاثة اربع المهر وشهود  
الطلاق اربعة لان شهود الدخول اثنان وكل والاشهاد بالتصف اثنان فالتصف اربعة  
يقول شارح في هذا متلف الكل فاقسم فاصاب متلف النصف نصف النصف وهو  
ربع واصاب متلف الكل الربع زيادة على ما تقدم بالتلف وهو النصف فذا يفرغ  
ثلاثة اربع وارجع كراهدا الطلاق فقط لاجتماع عليهما لان الخصة بايجاب الكل  
لم ترجع ولو رجع شاهد الدخول فقط صما نصف المهر لانه غاية ما يز يد به الدخول  
على عدله ولو رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهد الطلاق شئ لان متلفي  
الكل باق مع رفقة فكان النصاب باقيا ويضمن شاهد الدخول ارجع الى ربع لان رفقة  
شاهد بالنصف ورفق الشاهد بالطلاق شاهد بالربع وهو لم يرجعها فكان المتلف  
الاربع فقط فبقيت سبعا على قوله اختياره بالاربعين انما على النصف  
فيكون على كل اربعة اربعة وارجع شهود الدخول بالنصف فيشتركون في ثلثه اه  
قال قوله وتشهدا بعق اطلقته فانصرف الى المتق بلا مال فلو شهدا انه ائتمن  
صده على خثمانه وقيمة الف فمضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان الاثني عشر  
على المد بخمسماية وولد الصمد للمولى بكه في الحيط وفي البرازية شهدا على رجل  
باستاق عبده واربعه اخراته زنى وهو محصن فتحكم بالعتق والرسم ورجع ثم رجعا وان  
فالتقية على شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنى للمولى ايضا ان لم يكن له وارث  
اخر والمولى ان كان حاضرا للعتق يمنع احد الدية لكن بعد باطل بالحكم وصار  
كالمدوم ووجوب التقية بدل المالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى  
تقضى بها ديونه فلا يلزم بدلان عن مدل واحدا هو قوله لانه ضمان ائتمن  
اي ائتمن ماله المالك وهو المدعى غير عوض لانها يشهدانها بالمدعى صاحب  
المدعى هي عليهما الضمان مطلقا الى سواء كانا مومرا او مشركين فالتلاف من ائتمن

الشارع منه وهو اسأله فاحص بالسيرة قوله والولاية المعتبرة لان العتق لا يتحول اليها  
بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهما انما ضمنا بعد عتقه وتلافى ماليته وعدم قبوله  
للعتك والعتق وقع على مالكه في ملكه فكان ولائله قوله فلا يتحول الولاية الى اليهما  
بالضمان لان العتق لا يتحول اليه فلا يتحول بالضرورة اذ الولا لمن اعتق قال في البحر  
وأور هذا انه اغتبق عبدا عام الاول في رمضان وقضى القاضي بعتقه ثم رجعا ضمنا  
فبقي العبد يوم اعتق القاضي وسكن في جدره وبجراه جنابة فيما بين رمضان الى ان اعتقه  
القاضي بحكم آخر لان القاضي اثبت حرته من رمضان بالينة والثابت بالينة العادة كما ثابتت  
المعاذ وفي حق ايجاب الضمان يعتبر خراوم القضاء لان التلف حصل يوم القضاء لان المنع  
والحلولة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء وأوشهدا انه يطلق امر أنه عام اول  
في رمضان قبل الدخول وقضى به واليه انصف المهر ثم رجعا ضمنا ثم شهد آخران  
انه يطلقها عام اول في شوال قبل الدخول بها لم تقبل ولا يقع الاولان لانها صارت  
سائلة باطلاق الاول قبل الدخول فلا يتصور اطلاقها بعد ذلك فكانت الشهادة  
الاشهر باطله وبقي الضمان على المولى في الاول بخلافه ولو اقر الزوج بذلك ودعى الشاهد  
بما شهد وكذا اقرار المولى بالعتق قيل هذا عند ابي يوسف ومحمد خلافا لابي حنيفة  
ينام على نفاذ القضاء في رمضان باطناعه لم يصح اقراره بالطلاق والطلاق في شوال  
من هذا العام فبقي التلف مضافا الى شهادتهما لاني اقراره وعندهما لما لم ينفذ  
القضاء باطلاق الكايج والرق الى شوال فامنا فصح اقراره في شوال وكان التلف مضافا  
الى اقراره لاني الشهادة (كذا) في المحيط ثم قال وأوشهدا بالتدبير واخران بالعق  
فلا يجوز بالضممان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق لا ينفذ لان حكم  
التدبير ينافي الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى بالتدبير فان  
القضى بشهادة التدبير ثم شهد آخران بالعق البات فقضى به ثم رجعا ضمنا بشهود  
التدبير ما قصد التدبير وشهود العتق فيمنه مدبرا لان القضاء بالتدبير ينفذ حكمه لانه  
ليس حاله القضاء بالتدبير بشهادة قائمه بالعق فامكن القضاء بالتدبير وشاهدا  
العتق او الا المدبر عن ملكه بغير عوض فيضمنان قيمته مدبرا انتهى وفي  
الغاية وأوشهد واحد باقراره بالعق امن وواحد باقراره بالعق من سنة وقضى  
به ثم اقام الشاهدان بينه على اعتاقه من سنين برأعي الضمان وهذا قولهما  
لان عتدهما بالدعوى ليس بشرط اذ يعني ثم رجعا بعد القضاء ثم رجعا اه  
قوله وفي التدبير ضمانا بقصد وهو ما بين قيمته مدبرا وغير مدبر فصح لانه بالتدبير فان  
بعض المنافع لانه لا يخرج من ملكه بخو يسع قوله وهو ذلك فيمنه (قال)  
في البحر وقد منا ان المولى ان قيمته مدبرا انصف فيمنه وكان فيما ام (فمأيد)

يكون  
المال

ولم  
ويرجع

وغيره

ضمنا ما نصه: التذيير فانه بالتدبير فان بعض المذاهب من حيث الاجازة والاحتياط  
من ملكه فاشتمل ملكه فمما نص عليه فهو بينهما وان مات المولى والعبد يخرج من  
ثلاثة عتق وضمن الشاهدان فثبت مدبرا لهما اذ لا الباقي عن ملك المولى  
عوض قال لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثه وضمن الشاهدان ثلث  
القيمة بغير عوض ولم يرجع به على المولى فان عجز العبد عن التلئين يرجع به المولى  
على الشاهدان ويرجع به الشاهد على العبد حتى لا ينهي و به علم ان ما ذكره الشيخ  
الريلى من ان العبد اذا كان معسرا فانهما يضمنان جميع فثبت مدبرا ويرجع على  
عبد اذا يضر به ولا حملت اية ايماء وجعل عليه الثلثين وهو مصرح به في المستوط  
وصرح فيه بالهما يضمنان ثلث قيمه مدبرا وعليه يحمل ما في الحديث وقديمان القوي ان  
مدبرا نصف قيمته لو كان فنانته سيارة البحر قوله وفي الكتابة يضمنان قيمته في  
البحر معر بالمعيط شهده اياه كانت حينه على القالي سنة فعتق ثم رجعا بضمنا  
قيمه ولا يصدق حتى يوتى ما عليه لهما فاذا اده عتق والولاء الذي كانه قال عجز  
قرب في الرق كان لولاه ان يرد ما اخذ على اليهود اه (وله) علم ان ما في فتح  
القدير من ان الولاء للذين شهدوا عليه بالكتابة فهو والصواب ان يبدل قوله الذي  
شهدوا عليه بقوله الذي شهدوا عليه اه وانما صمنا بالكتابة دون التدبير لانها  
بها خلا بين المولى وبين ما عليه السند بشهادتهما غاصين فضمنان قيمه بخلاف  
التدبير فانه لا يجوز بل تنقض ما عليه قبح قوله وان شاء اى المولى ابع المالك ولا  
يضمن اليهود وكان الاول ناخرا هذه الجملة فلا يفصل بين المطوف والمطوف  
عليه قوله وتصدقا بالتفصيل اى ان كان بدل الكتابة اكثر لانه ان كان بدل  
الكتابة مثل قيمته او اقل يضبط لهما ما اخذا من المالك وان كان اكثر تصدقا  
بالتفصيل ذكره (الريلى) وفي الخبر عن الحجة شهده اياه كاتب عتق على القالي  
الى سنة وفيه خمسائة ثم رجعا بغير المولى بين تضمن الشاهدان وبين ابع  
العبد بالكتابة الى اجله فان اخبر المولى ضمان الشاهدان وقبض منهما القيمة يصدق  
المالك حتى يودي القالي الشاهدان ويصدقان بالفضل وعند اى يوسف يطيب  
له فان تجاوز المولى المالك وهو يعلم رجوع الشاهدان ولا يعاقب ورضاء بالكتابة

وبصحة ان لا اذا كانت المكتبة ان من التهمة فانه ان يأخذ المكتبة ويرجع ثمنها  
 بفصل التهمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهد على المكتبة ثم رجعا وفي المحيط ادعى  
 القيد ان مولاه كانه على الف وانه قيمه وقال المولى كاتبت على الفين واقام البيعة  
 وقبض واداهاتم رجعا وضمنوا الف درهم للمكاتب فان انكر المكاتب الكتابة وادهاها  
 المولى على الفين لم تقبل بيعة عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها اودع  
 ام قوله والولد مولاه لانه لا يمكن ان يملكه بالضممان لثبوت كتابته  
 قوله وفي الاستيلاء اي لو شهدا انه اقر ان امته ولدته منه والمولى  
 ينكر ذلك فقبض به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته ضمنا نقصان  
 قيمتها بان تقوم فدية وام ولد لرجا يبيعها فيضممان النقصان فان مات المولى عتقت  
 وضمنا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمنا بقيمة الولد مع ضمان  
 نقصانها فان مات المولى بعته فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمنا له شيئا  
 ورجعا على الولد بما قبض الاب منهما من تركته ان كانت والا فلا ضمان  
 عليه وان كان منه الخ ضمنا له نصف البقية من قيمتها ورجعا على الولد بما اخذ  
 الاب منهما الا ما قبض الاخ ولا يضمنا للاخ ما اخذ الولد من الميراث فان رجعا  
 بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهما والاخ نصف  
 البقية من قيمتها ونصف قيمة الوالد لميراثه ولا رجعا على الولد هاتوا وان كانت الشهادة  
 بدموت المولى بان ترك ولدا وعبد او امة وتركه فشهدا ان هذا العبد ولدته هذه الامة  
 من الميراث وصداقهما الولد والامة لا الابن وقضى ثم رجعا ضمنا بقيمة العبد والامة  
 ونصف الميراث ام (قال الرافعي) وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهما الخ  
 لا عتاق الولد باشغال التركة بما اخذوا له منها لانه يزعم انه اخذ ما اخذه منهما  
 ظاهرا فرجعا في التركة (فتاوى) وقوله وان كانت الشهادة بدموت المولى الخ يؤخذ  
 من هذه المسئلة انها لو شهدا به من مسحق هذا الوقف بقضى القاضي به بشهادتهما  
 ثم رجعا لا يضمنا شيئا للمشهود عليهم من القلة فيما يستقبل بشهادتهما لانها  
 لم تخلها عنهم لعدم وجودها وقتدخني لو كان شيء من القلة موجودا وقت الشهادة  
 وحكم به بضممان بالرجوع ما اخذه الشهود له او اسهلك المشهود عليهم قلة  
 الدين المأصية وحكم عليهم له بها فكذلك يضمناها لهما لانها ائلقاه على المشهود  
 عليهم بشهادتهما كسئلة الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك  
 وقد سئل عند فاستخرجت الجواب من مسئلة البدائع المذكور فتأمل ذلك الخ قوله  
 فضممان ما بينهما فيه انه تقدم في باب الاستيلاء وعنى البعض ان قيمة ام الولد ثلث  
 قيمته فضممان ثلث قيمتها قوله ونعامة في العبي عبارة وان رجعا والمولى بنت  
 ضمنا ببيع قيمتها للورثة وان كان معها ولد ضمنا بقيمتها وقيمة الولد كلها وما اخذ



أولاً بالارتداد ثم من شئنا لم يأتنا إثباتاً له. ولقد بينا في المولى بكل. ففهمنا  
فيها فأنزلنا كل من كان معها. والمولى في ضمان له ضمان ففهمنا فأنزلنا المولى  
فيها أن لا يرد الباقي ففهمنا. وإن رجعا والمولى متصفاً بجميع قيمتهما لا يرد الباقي  
معها. ولد والمولى في ضمان ففهمنا جميع الولد فأنزلنا ما في المولى إلى أن لم يكن  
مع الولد شريك في الميراث لا بضمنا أو شيئاً ورجع على الولد بما قصده من الميراث  
معهما أن كان له تركه والأفلاقي على الأبي وإن كان معه شيئاً فأنزلنا  
بضمنا الميراث من قيمة الولد ومن باقي قيمة الأم ورجعنا على المولى  
بما قصده الأب منها أن ترك ما لا ولا رجوعاً بما أخذ منهما شريكه ولا بضمنا  
الميراث ما أخذ من الميراث إلى رجوعاً به. وولد المولى فأنزلنا  
وعنه والسئلة بحالهما ثم رجعا فأنزلنا معهما وولد معهما وقيمة الولد كل  
وما أخذ الولد بالارتداد مع قوله وفي القصاص الدية العا أي إذا شهدا أن  
قيل لا ما عدا ما عدا القاضي ما حل فعلى ثم رجعا كل عليهما الدية لا القصاص لأن القيل  
معهما ليس مباشرة ولا سبباً لأن السبب ما يعنى إليه فالأول لا يعنى بالشهادة  
لأن القوة تدور إليه (قال) في البحر وشمل ما إذا شهدوا في النفس أو ما دونه وما  
إذا رجع الولي معهما أو لم يرجع لكن يرجع معهما خير الولي بين تضمين الولي الدية  
أو الشاهدين كما وساء الشهادة بقتله حياً وإلهامهما لا يرجع على قاصده عند عليهما  
له الرجوع عليه لانهما عالما له واتفقا على رجوعهما عليه في الخطأ أشار بقيد  
القصاص لانهما لو شهدا بالعفو عن القصاص ثم رجعا لم يضمن في ظاهر الرواية  
لأن القصاص ليس بمال الأبرى أن وفي القصاص أو مريضاً ففهمنا ثم مات من مرضه  
ذلك لا يتر من الثلث وأوصى ما لا اعتدته (وعلى) أي يوصف تضمين الدية  
(وصاحب المشع) نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهدا أنه صالحه من دم العمد  
على ألف ثم رجعا لم يضمن لانهما كان المأكل للفصل وقيل إذا كان الثأل متكرراً  
فالحصص لهما يضمنان له الألف والجميع حواء الكتاب ونما في الميراث (وجه)  
شهدا أنه صالحه على عشر من المأوال فأنزلنا بضمنا ففهمنا الفصل على الدية وقيل  
الجميع أن يضمننا جميع المال (قل) أصاب مصالحك على ألف وقال الخصم لا يل  
على حسمائه فأنزلنا للمدعى عليه مع يمينه لا يكره الزيادة ما برهن الخصم  
وفهمنا ثم رجعا ضمننا الجسامة الواجبة بشهادتهما وفيه دليل على أن الجواب  
في المسئلة الأولى سائر حيث اجابوا بعدم القصاص (شهدا) المدعى دم حرمه مال أو جرح  
عنه مال ثم رجعا ضمننا الدية وأرض المأراحة في ثلاث سنين أو سنة أو ثلثي  
(ون) الدائع شهدا بالقتل خطأ ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما وكذا أو شهدا  
بقتل حرمه خطأ ضمننا نصفها (وكذا) إذا شهدا بسرقة ففهمنا ثم رجعا ضمننا  
رواية قوله في مال الشاهدني إذا لا على ما دللنا (وكذا) فإنه في إعتج لأن الشهادة

على ما لا يفرار والعاقلة لا تعقل الاختلاف بالامور كافي المنع (وذكر) في السراجية  
 الدية التي تكون على الشاهدين تكون في المال في ثلاث سنين ولا كفارة عليهما ولا يجرمان  
 الميراث فان كانا وليدي المشهود عليهما فانه اه فظهر ان ما في القبح من ان  
 الدية تكون على عاقلتهما ضعيف بل خلاف الضوابط كما افاده المولى عبد الحليم قوله  
 ووزناه اي ورث الشاهد ان المشهود عليه لو كانا وارثين له لما تقدم عن السراجية  
 والماساني في الجنائات من ان القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل المتسبب حقيقة قوله  
 ولم يقتضاي من الشاهدين عندنا (وقال) الشافعي يقتض منها لوجود القتل نسبيا  
 فاشبه المذكور بل اولى لان الولي يعان على الاستبقاء والمكره يمنع عن القتل ولا يعان عليه  
 لان الشاهد بمنزلة المكره بكسر الراء والولي بمنزلة المكره بفتح الراء قوله لعدم المباشرة بل  
 المباشرة اختيار اولى الدم لان القتل مباشرة لم يوجد وكذا نسبيا لان السبب ما يقتضي اليه غالباً  
 ولا يقتضي لان المعقود بوب اليد بخلاف المكره لانه يورث جانيه ظاهر اولاً لان الفعل الاختياري  
 مما يقطع النسبة ثم اقل من الشبهة وهي دارية للقصاص بخلاف المال لانه ثبت مع الشبهات  
 قوله واوشهد بالعفو فان قالوا ان اول المقول عفا عن القاتل فحكم القاضي بشهادتهما  
 ثم رجعا لم يصح شيئاً (قال) في الهندية في الباب الحادي عشر في الميراث اذا شهد  
 شاهدان على رجل انه عفا عن دم خطاء او جراحه خطاء او عدا فيها ارش وقضى  
 القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وارش تلك الجراحة وتكون  
 الدية عليهما في ثلاث سنين وما بلغ من ارش الجراحة خمس مائة فصاعداً الى ثلث  
 الدية في سنة وما زاد الى الثلث في سنة اخرى وما كان اقل من خمس مائة ضمنناه  
 حالاً وان كانت الدية وحيث حالاً ولم يؤخذ منها شيء وشهد شاهدان انه ابراه منها  
 وقضى بالبراءة ثم رجعا ضمننا ذلك حالاً كذلك في الخاوي اه قوله لان القصاص  
 ليس بمال فاذا لم يكن مالاً لم يضمن الشهود عندنا كما تقدم في قوله وضمن شهود  
 الفرع برجوعهم لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافاً  
 اليهم وبني الحكم عليها فكان التلف مضافاً اليهم (وفي) المحيط شهدا على شهادة  
 اربعة واخران على شهادة شاهدين وقضى ثم رجعوا فعلى شاهدي اربعة ثلثا  
 الضمان وعلى الآخرين الثلث (عندنا) حقيقة واي يوسف وقال محمد على  
 الفرع يقين نصفان واجعوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد اربعة  
 على شهادة شاهدين فقصي القاضي به ثم رجعوا ان الضمان على الفرع يقين نصفان  
 (شكراً) في المحيط اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على رجل بانف در هم  
 وشهد اخر ان على شهادة شاهد واحد بذلك الالف بعينه وقضى القاضي بالالف  
 بالشاهدان يجمعان ثم رجعوا واحد من الفرع بقى الاول وواحد من الفرع بقى الثاني كان

أصله ثلاثة اثنان المال الثاني على أحد الأول والثاني على أحد الآخر ولو لم يرجع الا حدهما من كان عليه راع اثنان ولو رجع الاثنان مع أحد الأولين صدق نصف المال يكون نصفه على راع الجمع من الأولين ونصفه على الآخر كذا في السير والوشهد كل واحد على شهادته هذين ورجع واحد من هذا وواحد من ذلك صما كمن وصفا وذكر في المسووط اليصف ومن الكرخي الرع، عن عيسى بن ابيان والاصح ان المذكور في المسووط جواب لنسب وندكور في الجامع جواب لاستحسان كذا في محيط الدر حسي قوله لا شهود الاصل الخ قال المصنف وجهه لانهم اكرهوا السب وهو الاشهاد وذلك لانه لا يصل القضاء له خبر شغل الصدق والكذب وهو راجع الشاهد بعد القضاء لا يقضي به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا اكرهوا الاشهاد قبل القضاء لا يقضي به هذه الغرض كما اذا رجعوا عليه فصح قوله لو شهدا به وعلمنا ابي ولا ضمان عليهم وهذا قولهما وقال محمد بن عيسى لان الفروع نقلوا شهادة الاصول وصار كائهم حصروا وشهدوا ثم حصروا ورجعوا ولهم ان القضاء لم يقع ثم ادلتهم بل وقع شهادة الفروع لان ما يقتضي ضمانا من المصلحة وهي شهادتهم وهذا الخلاف مبني على ان الاشهاد امانة وتوكل حدهما وهذه تحمل اكثر الشروح صرحوا بان الفروع نقلوا امانة وفي المسئلة الآتية ومن ذلك رجعوا فوكهما على دونه لانه لو كانوا بائنين فيهم في الشهادة لمسا كان لهم ذلك بعد الجمع ثم الخلاف في هذه المسئلة في اكرار الاشهاد وعدم الضمان فيه ايه في لانه لم يرجعوا وانما اكرهوا التحصيل كما في الشروح قوله وكذا لو اوارده سا ابي فالحكم كذلك هـ وهم على الخلاف بالطريق الاول اذ انهم لم يستلزم الرجوع دون الكس كما لا يقتضي قوله وكذا في قوله لعدم اتلافهم ولان انقضوا وقع شهادة الفروع لان القاضي يقتضي ما بان من لطفه وهي شهادتهم جلاها لعدم فانه يقول يقتضي الاصول كما لو اودوها بانفسهم ثم رجعوا قوله فلا ضمان لان ما يقتضي من القضاء لا يقتضي قواهم ولا يجب ايمانهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم اما شهدوا على سبهم بالرجوع قوله واورع الكل اي الاصول والفروع قوله ومن المبرر مع بعضنا في عدمها لان سب الاخلاق الشهادة امانة في نفس القضاء اذ وجد من الفروع وغير محمد المشهور وتعليق بخير من مضمين الفروع وكما في الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي على شهادتهم ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفروع ما شؤنهم نقلوا شهادتهم ثم امرهم بزرر واسار نقول لان القضاء الخ الى انه لا يضمن بين شهادتي الصديقين فعمل كل منهما كالقريبين البعد من ذلك لم يجمع بينهما بين الصديقين واي حين لم يرجع على الآخر كما في الشرح واعترض عليه بان الله ونعم فيه صريح بالاداء بعد التحصيل

بأنهم لا يتسلع ولا علم لهم بحال الإمتداد فبأن ينبغي أن لا يصح أن لا يعلموا أنه إذا علموا  
 أنهم غير محققين وشكوا أنهم رجعوا وأيضاً أنهم لو اعتقدوا بعدم التحصيل ورجعوا وإنه  
 على ذلك ينبغي أن يصح أن قالوا رجعت الأصول لأنهم رجعوا عما حاولوا ونحن  
 منهم ينبغي أن لا يصح أن يقول الجواب عن الأول أن الحكم اضيف الى شهادة القروع  
 وظاهر ما لهم أنهم يحقون فيها فلا يلزم عليهم أن لا يرجعوا سواء رجع أم لا  
 ولم يرجعوا فلما رجعوا توجد الضمان اليهم فلا يخفى فيه وعن الثاني بأن المعارض  
 وقع بين خبري الأصول وقد قوى خبرهم الأول بانصال القضاء اليه بواسطة أداء  
 الفرع إياه على ما ريق الشهادة فظاهر حالهم أن لا يتبعوا خبرهم الثاني مع أنه خلاف  
 الظاهر وأنه ضعيف تدبر قوله وضمن المزكون أي بالرجوع عن التركة فتمده وقال  
 لا يصحون لأنهم اتوا على الشهود فصاروا كشهود الأحصان إبان التركة أعمال  
 للشهادة إذا القاضي لا يعمل بها بالتركة فصارت معنى علة العلة بخلاف شهود  
 الأحصان لأنهم شرط محض والخلاف فيما إذا تعمدوا أو علموا أنهم عبيد وزكواهم  
 كإفاده المصنف (وقيل) الاختلاف فيما إذا أخبر بحرية الشاهد وعدا له إذا ما إذا  
 قال هو عدل فإن عيدا لا ضمان اجبا لان العبد قد يكون عدلا كافي البحر وغيره  
 (أقول) ٢ وعلة العلة كافي الدرر كإرعى فإنه سبب لمضي السهم في الهواء وهو سبب  
 الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب تلاف الألم وهو سبب الموت  
 ثم اضيف الموت الى الرمي الذي هو العلة الأولى قوله ولوالدية أي والحق  
 أو زكوا شهود الزنا فرجهم فإذا الشهود عبيد أو محوس فالدية على المزكين عنده  
 لما في السراجية أن للشهود به لو كان زنا فإذا الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزكين  
 لو قالوا عينا أنهم عبيد ومع ذلك زكناهم بخلاف ما لو زعموا أنهم أحرار فلا ضمان  
 عليهم ولا على الشهود ولا جحد على الشهود لأنهم قد فوا حبا وقد مات ولا يورث  
 عنه وقال الدية على بيت المال اه قوله مع علمهم يكونون عبيدا أما إذا ائتمروا  
 عليها وزعموا أنهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود قوله إمام الخطاء  
 بأن قال أخطأت بالتركة قوله وضمن شهود التعليق يعني لو شهدا  
 بتعليق العتي أو الطلاق قبل الدخول بشرط وأخرا بوجود الشرط أي  
 دخول الدار مثلا فعضى القاضي ورجع التريفة بأن بعد الحكم فالضمان على شهود  
 اليمين لا شهود الشرط فضمن في العبد ونصف المهر لأن اليمين هي العلة  
 فاضيف الحكم الى من شهد بها والشرط وإن منع فإذا وقع اضيف  
 الثالث الى العلة لا شهود ووجود الشرط لأن شهود التعليق ائتمروا العلة الموجبة  
 الحكم وشهود وجود الشرط ائتمروا شرطه والشرط لا يعارض العلة في إضافة  
 الحكم لأن إضافة الحكم الى العلة حقيقة وأصاقته الى الشرط بخلاف كافي الشئ

والاستدلال على انه امر انما ان يلقى في نفسه واجزا ان لم يلقى قبل ذلك  
فرجوا ان يسموا بشهود الطلاق لا يسموا بالشك واليقين بشرط كون سياتر في  
اذا شهدا انه جعل عتيق عتيق فلا ان واجزا ان يصحهم رجعا وتبين في امر  
بالعاقبة واجزا ان لا  
شهودا لتعلق قو  
استوفى بتافع البضع  
ان يشهدا رجعا على الز  
حالة وهي المؤثرة في الحكم واردة بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما نص عليه بقوله لا  
شرط لمكان الاختلاف فيه ان الشرط او علامة في الشرط هو ما يتعلق بالوجوب  
دون الوجوب والحرمة هي ما يرفع الوجود به من غير تعلق وجوب ولا جود بدو يقين  
فخر الاسلام وابرز بدو يقين الامة على ان الاحتصان علامة لا شرط وانما هما  
بوجهين وذهب المتقدمون من اصحابنا وخاصة المتأخرين الى شرط لعلامة بدليل ان  
وجوب الحد توقف عليه بلا علة تأثير في الحكم ولا افضاء اليه وهذا شأن الشرط  
واختياره الصحيح ان التمس في تحريره ونصيره واجاب عن الوجهين بالامر بدالة  
هذا كونه شرطا محضا اياه وابانته الى التركة لبقائه بها تسري قوله لا شرط  
والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود  
ولا عدم فلا يلزم من كونه محضنا انه رجم وانما يرجع بقوله ان لا شرط ان يكون  
محضا فكان المنبسط في رجعه شهود الزنا فيلزمهم الشهادة بسجوعهم رجعي  
قوله بخلاف التركة اي اذا رجم الشهود عنها فانهم يصحون قوله لا تهاوي التركة  
علة اذ العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكان تركهم للحدادة القاصي  
على الحكم فيصحبون بالرجوع كما علم لكن الاول ان يقول علة العلة لان العلة الشهادة  
عند القاصي والتركية اعمال لها ان القاصي لا يعمل بها فصارت في معنى علة العلة لا  
ان يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم الا اليها والحاصل ان اذا اجتمع شهود  
التركية مع شهود الزنا ورجعوا بها فالاعتماد على شهود التركة لان الحكم يضاف اليها  
فكانت علة فينبذ واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحتصان فرجعوا فالاعتماد على  
شهود الزنا لا الاحتصان لان علة الحكم الشهادة والاحتصان شرط كما ذكره الاكثر  
لتوقف وجوب الحد عليه قوله والشرط عطف على الاحتصان وظاهره ان المصنف  
مال الى قول من قال ان الاحتصان علامة لا شرط على خلاف ما فسر الكاظم  
بشرط على ما اختاره صاحب التحرير للاكثر واختار البرزوي ان الشرط ما دس بقوله  
فتدل السبب فلا يمان على شهود الفويعين بل على شهود الاقارب وعلى كل وقد  
انفقوا على عدم يقين شهود الاحتصان كالشرط فلو شهد شاهدان بالزنا فاجاب  
ان الزاني محصن فريج او شهد بطلاق عتيق وطلاق واجزا ان يوقع الشرط ثم رجعا

فضمنا الدية وقيمة القن ونصف المهر ليس الاعلى شهود الرضا والتعليق اذ شهادتهم  
على العلة وهذا بالاتفاق اما الورجع شهود الشرط وحدهم ففيه الاختلاف وانذا  
قال زبور حدهم على الصحيح قال في الكافي ولورجع شهود الشرط وحدهم يضمنون  
خلف البعض لان الشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلح علة لان العمل لم يجعل دلا  
يدوانها فاستقسم ان يخلطها الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال  
نعم عليه في الزيادات والى هذا مال شمس الائمة السرخسي والى الاول فخر الاسلام  
البردوي شربلاية قوله قال اى العتي وضعن شهود الايقاع اى اوقامت بينه انه  
فوض اليها الطلاق واخرى انها اوقعتة ثم رجعتا كان الضمان على بينة الايقاع  
فقط لانه العلة قوله لا التفويض اى تفويض الطلاق الى المرأة او تفويض العتي  
الى العبد وشهدا احران انها طلقت وان العبد عتي الخ شئني قوله لانه اى الايقاع  
علة قال في البحر واراد من الشرط ما ليس بعلة فشمع السبب فلا ضمان على شهود  
التفويض والضمان على شهود الايقاع كاقدمناه واستشهد الحسامي على عدم تضمن  
شهود الشرط بما لو قال لعبده ان ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد  
ولا يضمن الضارب لانه عتي عتي بين مولا لا بالضرب فكذلك هذا والله سبحانه  
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### كتاب الوكالة

هى بفتح الواو وكسرهما اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع (الاول) في معناها  
لغة قال في المصباح وكلت الامر اليه وكلا من باب وعدو كولا فوضته اليه واكتفيت به  
والوكيل فعيل بمعنى مفعول لانه موكل اليه ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ  
ومنه حسبن الله ونعم الوكيل والجمع وكلا ووكلته توكيلا فتوكل قبل الوكالة وتوكل  
على الله تعالى اعتمد عليه والحاصل انها في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الامر  
الى الغير (الثاني) في معناها اصطلاحا فهى اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف  
معامل (كذا) في العناية حتى ان التصرف ان لم يكن معلوما يثبت به ادنى تصرفات  
الوكيل وهو الحفظ وذكر في المبسوط وقد قال علماؤنا فيمن قال لآخر وكلتك على  
انه عاك بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية (الثالث) في ركنها وهو مادل  
عليها من الايجاب والقبول ولو حكما كالسكوت كما سبق في قول الرابع وستأتى التفرقة  
في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكلتك في هذا كان وكيلا بحفظه  
لانه الادنى فيحمل عليه وقيد وابقوله في هذا لانه لو قال وكلتك فقال قبالت الوكالة  
فقال الوكيل طلقت امرأتك ثلاثا او اعتقت عبدا فلانا او زوجت بنتك فلانة  
من فلان او تصدقت من مالك بكذا على الفقراء فقال الرجل لا ارضى بذلك فهذا  
الكلام متوجه الى الذنى محاورا فيه وقبلا ما يكون هذا الكلام والتفويض البناء

على سابقه تجري بينهما ان كان كذلك فالامر على ما تقدمه مما حثرت المحاطة في  
 ما قبل شيئا خارجا من ذلك النوع لا يقع على الوكيل دون ائتماره كذا في حثرت  
 المتبين واما ان ائتمرك في كل شيء كان فهو نصا للحفظ والقابض ان لا يكون  
 وكلاهما للجهالة ولا يحسن انصرافها الى الحفظ (ولو قال) اجرت لك بيع عدي  
 هذا انه يكون توكيلا بالبيع ولو زاد على قوله ائتمرك في كل شيء جاز امر لك  
 الحفظ والبيع والشراء وملك الهبة والصدقة حتى اذا اتفق على نفسه من ذلك المال  
 جاز حتى يتم خلافه من قصد الوكيل ومن الامام تخصيصه بالمعاضات ولا يلى المتفق  
 والبيع وعنده النوى (وكذا) اذا قال طلق امرتك ووقفت امرتك في الاستح  
 لا يجوز وفي الرخصة فوضت امرى اليك قبل هذا ما طل وقيل هذا والاول سواء  
 في انه فهو نص الحفظ ولو قال مالك المستكملت فوضت اليك امر مستكملت وكان  
 اجرها من استبان ذلك نقاضى الاجرة وقضها وكذا لو قال اليك امرى دون ملك  
 النقاضى ولو قال فوضت اليك امرى دواقي وامر بماليك الحفظ والرجح والتعليق  
 والتفقة عليهم ولو قال فوضت اليك امرى انى ملك طلاقها وانصر على المجلس بخلاف  
 قوله يملكك حيث لا ينصرف على المجلس (كذا) في البرازية وفي كافة الحاكم او وكلا  
 القيام على داره واجارتها وقض غلتها والبيع لم يكن له ان يبيع ولا ان يرم منها شيئا  
 وليس وكلا في حصونها ولو علم رجل منها شيئا كان وكلا في الخصومة لا  
 استهلك شيئا في يد وكلا لو اجرها من رجل فبعد ذلك الرجل الاجارة كان حصي  
 فيها حتى ينتها وكذا اذا سكنها وجمد الاجراء وقال في باب الوكالة في الدين  
 لو وكله نقاضى كل دين له ثم حذبه دين بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو وكله  
 قبض غلة ارضه وثمرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة اه وقال في باب قبض  
 العارية والوديعة ولو وكله قبض عبد عبد رجل قتل العبد خطأ كان للودع  
 ان يأخذ القيمة من ماله القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كائن ولو كان  
 الوكيل قبض العبد قتل عنده كان له ان يأخذ القيمة وهو الا ان تمزلة الاول ولو جنى  
 على العبد جناية قبل ان يقبضه الوكيل فآخذ المستودع ارضا فلو وكيل ان يصح  
 العبد دون الارض وكذا لو كان المستودع اجرة باذن مولاه لم يأخذ الوكيل اجرة  
 وكذا مهر الامة اذا طوت بشبهة ولو وكله قبض امة او شاء فولدت كان للوكيل  
 ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت قبل ان يوكله قبضها لم يكن له ان يقبض  
 الولد وكذلك عمرة البنت عمرة الولد اه (قال في البدائع واما ركن التوكيل فهو  
 الايجاب لقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكلك كذا او ائتمرك كذا او اذن لك  
 ان تفعل كذا ونحوه وزاد في الهدية لو قال شئت ببيع كذا فسكت وبيع جاز واما  
 لا قبل بعيل (كذا) في عيب السير حتى اه اذا قال لعمري ان لم يبع عدي هذا امر انى

كذا يصير ذلك الغير وكذا بالبيع كذا في الذخيرة رجل قال لغيره بسلطنتك  
 علي كذا فهو بمنزلة قوله وكلتك في الحيط الرضائي اذا قال الرجل لغيره احببت  
 ان تبع عبيدي هذا او قال هو بيت او قال رضيت او قال شئت او قال اردت او قال  
 واقضي بهذا كاه توكيل وامر بالبيع اه ولو قال لغيره انت وكيلي بقبض هذا الدين بصير  
 وكلا وكذا لو قال انت جري وكذا لو قال انت وصيي في حياتي ولو قال انت وصيي  
 لا يكون وكلا ( والقبول ) من الوكيل ان يقول قبلت وما يجري مجراه فالم يوجد  
 لم يتم ولهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فابي ان يقبض ثم ذهب فقبض لم يبرأ  
 الغريم لانه اردت بالرد قال في الهندية وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة  
 استحسانا ولكن اذا ارد الوكيل الوكالة تردت هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في  
 الذخيرة ( ثم الركن ) قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط نحو ان قدم زيد  
 فانت وكيلي في بيع هذا العبد وقد يكون مضافا الى وقت بان يوكله في بيع هذا العبد هذا  
 وبصير وكلا في الغد وما بعده لاقوله اه فان قلت فغا الفرق بين التوكيل والارسال  
 فان الاذن والامر توكيل كما علمت قلت الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسولا عني في  
 كذا او قد جعل منها الزيلعي في باب خيار الرؤية امرتك بقبضه ( وصرح ) في  
 النهاية فيه معر يا الى الفوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ  
 لا فرق بين اقول كذا وامرك بكذا كذا في الخبر لكن قدم في باب خيار الرؤية نقلا  
 عن الفوائد جعل الامر من الفاظ الرسالة لامن الفاظ التوكيل ( وميأني )  
 في باب الوكالة بالخصوص مائة ليس بتوكيل فتدبر ( بوفيه ) ايضا ( واعلم )  
 انه ليس كل امر يقيد بالتوكيل فيما امر به في الولوية دفع له القاء وقال اشترى  
 بها اوبع او قال اشترها اوبع ولم يقل لي كان توكلها وكذا اشتري بها الف جارية  
 واشترى الى مال نفسه ولو قال اشترى جارية بالف درهم كانت مشورة واما اشتراه  
 للمأمور فهو له دون الامر وكذا لو قال اشتر هذه بالف الا اذا زاد على ان اعطيتك  
 لاخل شرائك درهمين لان اشتراط الاخر له يدل على الاثابة اه ( اقول وحاصله )  
 انه لا بد ان يكون في الامر ما يدل على ان المأمور بفعل امر الامر بطريق النيابة  
 عنه قال في تهذيب القلاسي الوكيل من مباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة  
 والتمه امانة في ايديهما اه ( قال ) في العراج قبل الفرق بين الرسول والوكيل  
 ان الوكيل لا يضيف العقد الى المؤكل والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسل  
 ( والتمه ) الاشارة في قوله تعالى \* يا ايها الرسول بلغ \* وقوله وما انت عليهم  
 بوكيل في الوكالة وانبت الرسالة اه ( قال في الدرر ) في اوائل البيع الرسول معبر  
 عنه في كلامه كلام المرسل فالفرق ان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى المؤكل  
 بل يضيفه لنفسه الا في مواضع كالتركاج والحلج والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل



في باكر رسول حتى لو اختلف الشكاح نفسه كان له والرسول لا يستعني عن اصابته الى  
 المرسل فاذا لم يصنف الرسول المصدق الى المرسل لم يقع له بل يقع للرسول قال في المصنف  
 لو ادعى به رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالتقيد بالقول للمشتري والبينة على  
 البائع وجهه يكون القول للمشتري انه مكر اضافة العقد لنفسه والبائع يدعي  
 عليه ذلك والقول قول المذكر بيمينه الاشارة في الحاشية في النجوع وشرطه  
 الاسماع الى مرسله اي شرطه يكون القول للمشتري اضافة عقد الشراء الى  
 مرسله ولو اصابه نفسه لزمه التقيد (الرابع) في شرائطها وهي: اولا ما يرجع  
 الى المؤكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى المؤكل به فارجع الى المؤكل كونه من مال  
 قتل ما وكل به بنفسه وستحكم عليه حيد شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فاما  
 ولا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ والحرية وعدم الرقة فيصح توكيل  
 المرند ولا يتوقف لان المتوقف عليه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في النكاح  
 والطلاق والخلع والعلم والاستعارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يعقد  
 المؤكل بنفسه وما يرجع للوكيل ان يعلم بالتوكيل ولو وكله ولم يعلم فتصرف توقف على  
 اجاره المؤكل او التوكيل بعد علمه (وحي) في البدائع فيه اختلاف في الزبائن  
 انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط ويقت العلم اما بالمشافهة او الكتاب اليه  
 او اليبول اليه او باخبار رجلين فلو كان او واحد عدل او غير عدل وصدقه الوكيل  
 والافسده لا وعندهما تعلم واما ما يرجع الى المؤكل به فان لا يكون بائنا حيد  
 او استيفاء الامد السرقة والنفذ وهم ابو يوسف الحد والقصاص على اختلاف  
 وان لا يكون فيه جاهلية متعاشة كاستيثاق (الطمس) في حكمها فقه ثبوت ولاية  
 التصرف الذاتي تناول التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب الجرد في  
 رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة بمالك  
 كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة والصدقة على المتي به وعماه فيها وسباني  
 في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى ومنه ان لا يوكل الوكيل  
 الاذات او تسمم او تهويض الا في مسئين الاولى الوكيل بقسطن الدين اذا وكل  
 من في عياله ولا يصح فخر المدينون بالذائع اليه ولو قصده وضاع لم يضمن (الثانية) الوكيل  
 بدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم دفع الاخراج ولا يتوقف كما في اصبحة الحاشية  
 ومنه انه أمين بما في يده كالودع محضن بما يضمن به المودع ويرا بما ينأيه والقول  
 قوله في دفع الصمان عن نفسه فلو دفعه مالا وقال اقضه فلانا عن ربى فقال قضيه  
 وكده صاحب الدين قال قول الوكيل في رآته وللدائن في عدم قبضه كذا يسقط  
 دية ويجب البين على احدهما فيحلف من كذبه المؤكل فون من صدقه وعلى هذا  
 لو امر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه فلان ولو كان المال مضمونا على رجل

كالمقصود منه الغاصب او الدين على الطالب فامر الطالب او المقصود منه الرجل  
 ان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان قبضت فاقول قول فلان  
 انه لم يقبض ولا يصدق الوكيل على الدفع الابنية او بتصديق الموكل ولا يصدقان  
 على القاض والتقول له مع الميمن وللوكيل تحليف الموكل انه ما يعلم انه دفع فان نكل  
 سقط الضمان عنه ولو لم يدفع اليه شيء وانما امره بقضائه دينه من ماله فاداه وكذبه  
 الطالب والموكل ولا بنية فاقول قولهما مع الميمن ويحلف الموكل على نفي العمل  
 وان صدقه الموكل دون الطالب رجح عليه بما اداه ويرجع الطالب عليه ايضا  
 بدية ذكره القدوري وفي الجامع لارجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول اشبه  
 كافي البدائع واودع المودع انه امر بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه  
 لم أمره (وقد) سئل ابن حنبل عن دفعه الى اخر ما لا يدفعه الى اخر ثم اختلفا  
 في تعيينه فقال الامر بك بدفعه الى زيدا فقال المأمور الى عمرو وقد دفعته فاجاب  
 بان القول للوكيل لانها اتفقنا على اصل الاذن فكان امينا (ولهذا) قال ان يلغى  
 في اخر المضاربة لو دفع اليه بالام اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع اليه  
 ودعية فاقول للمدفع اليه لانها اتفقا على الاذن انتهى لكن رده المقدسي بما قال  
 المضارب شرطت البر وقال الآخر شرطت الشفعة فان القول لرب المال وبما قال  
 اذنت ان تصر في البر وقال المضارب في الطء ام بعد تصرف المضارب القول لرب  
 المال (والحق) مع المقدسي لان الوكالة مبناها على التقييد خصوصا وقد اتفقا  
 عليه ولكن اختلفا في تعيينه وهو لا يستفاد الا من جهة الامر واما كون الوكيل  
 امينا فسلم ولكن اذا خالف بصيرا خاصا فممن وهنا خالف لان الشرع اعتبر  
 في التعيين من يكون مستفاد منه وفي البرازية رهن عليه انه دفع اليه عشرة فقال  
 دفعته الى لا دفعه الى فلان قد دفعت ليصح الدفع وفي الاقروى امر رجلا بزرع سندلوجع  
 وعين سينا والمأمور بزرع سينا اخرثم اختلفا فيه فاقول للامر فان خلق فالدعية  
 في ماله يعني القالع لانه عدو سقط القصاص للشبهة وفي العتابة اختلفا فالتقول قول الموكل  
 في الخصم يصح لان الاصل في الوكالة المخصوص بخلاف المضاربة وسأني متنا (ومن)  
 احكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد دعية بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان  
 فقبله وغاب الامر يجبر المأمور على دفعه (فلما) سار الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ  
 كافي المحيط وعمامة في القول ان بنية (ومنها) في البرازية وكذا يقبض ودعيته وجعل  
 له الاجر صحيح وان وكله يقبض دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدة معلومة  
 وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جازاته (وكذا) الوكيل بالخصومة (كذا في)  
 الولوالية (ومن) احكامها انها لا تبطل بالشروط الفاسدة ولا يصح شرط الخيار  
 فيها كافي الخاتمة ومن احكامها صحة تعليقها واصنافها قبل التقييد بالزمان والمكان

فليقل بعد خيلهم بجزء يوم وكذا العتق والطلاق ولو كان يومه اليوم فاعلم  
 عندا فيه زويتان والصحيح انها لا تنقضي بعد اليوم ولو كان يومه في شهر رمضان  
 ان يتقاضاه بالكوفة الكل من الخبايا (قال) في نور العين مع ما الى العيون وكذا  
 يقضى المودعة اليوم فله قبضه عندا ولو كان يقبضه عندا لكان قبضه اليوم اذ ذكر  
 اليوم للتبديل فكأنه قال ائت وكلي به الساعة فاذا ثبتت وكالته الساعة دامت صبرون  
 ولا يلزم من وكالة المدة وكالة اليوم لان شرطه لا دلالة وكذا لو قال قبضه الساعة فله  
 قبضه امدد هم (قال) مع ما الى فاضى خان وكاه بشي وقال افعله اليوم فله  
 عندا بهد هم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنقضي بعد اليوم وقال بعضهم تنقضي وذكر اليوم  
 للتبديل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه (وفي) البرازية في الغسل  
 الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنقضي وكالته بمضي العشرة في الاصح  
 انتهى (السادس) في صفتها وهو عدم الزوم فله ان يبرله متى شاء الا فيما تنكره  
 (ومنها) انه امن غيبا في يده كالأودع فيضى بما يقضى به المودع ويبراه والقول  
 قوله في دفع الضمان عن نفسه (ومنها) انه يحصل الجملالة البسيرة في الوكالة ولا يطل  
 بالشرط الفاسدة اى شرطه كان ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم  
 يحتمل القسح والوكالة غير لازمة حتى ان من قال انت وكيل في طلاق امرأتى على  
 ائتى بالخيار ثلاثة ايام او على انهما بالخيار ثلاثة ايام فالوكالة جائزة والشرط باطل  
 (ومنها) صحة اضافتها لقبيل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بهه هذا المخرج بعد اليوم وكذا  
 العتق والطلاق على الصحيح ولو كان يقضى دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه بالكوفة  
 (ومنها) صحة تعليةها فاذا حال اذا حل مال فاقبض او اذا قدم فلان فقباض او اذا  
 ائتمت شيأ فائت وكلي في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ذبوني صحت الوكالة قوله  
 مناسيته اى للشهادة ان الانسان خلق مدينا بالطبع يحتاج في معاشه الى تعاوض  
 وتعاوض والشهادة من التعاوض والوكالة منه وقد يكون فيها تعاوض ايضا  
 فصارت كالركب من الفرد فلو تأخيرها ولا في كل واحدة من الشهادة والوكالة  
 امانة القيم باحياء حقه وكل من الشاهد والوكيل ساع في تحصيل مراد غير الموكل  
 والمدعى معتم عليه كل منهما (فتح وتناية) قل في بيان قوله وقد يكون فيها  
 تعاوض كما اذا كان وكسلا يبيع وشرا فمثلا قال بعضهم هذا هو لان التعاوض  
 فيما ذكر انما هو في متعلق الوكالة اعني الموكل به وهو البيع لافي الوكالة والكلام فيها  
 لافي الاول والا فممكن التعاوض في متعلق الشهادة كما لو شهد ببيع مثلا والصواب  
 ان مراده انه يكون في نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجرا فانه لا يمتنع  
 اذا الوكالة عقد جائز لا يجب على الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على  
 الشاهد اقامته فلا يجوز فيها تعاوض اه قلت الاظهر ان يقال ان الوكالة بيع وشراء

ذكروا هذه مبادله حكيمه بين الوكيل والموكل حتى كان له أن يبيع المبيع عن الموكل  
 لاخذ الثمن اذ قد عهده من ماله ولا شك ان هذا مفعول في الشهادة قاله المقسدي قوله  
 التوكيل صحيح اي يغويض التصرف الى الغير قوله بالكتاب والسنة قال تعالى  
 حكيمه عن احصاء الكهف فابعثوا احداكم بوركتم هذه الى المدينة وكان البعث  
 منهم بطريق الوكالة وشرع من قبلنا شرع لنا اذا قصده الله تعالى ورسوله من غير  
 انكار ولم يظهر نسخه والورق هي القصة المضروبة قوله ووكل عليه السلام حكيم  
 ابن حزام بشراء اصيحه رواء ابن داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب  
 ابن ابي ثابت عن حكيم وقال لا يعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم  
 الا ان هذا داخل في الارسال عندنا فيصدق قول المصنف اي صاحب الهداية صحيح  
 اذ كان حبيب اماما ثقة فتح قوله وعليه الاجماع اي انعقد الاجماع عليه قوله  
 وهو خاص كانت وكبلي في شراء هذا البيت مثلا قوله كانت وكبلي في كل شيء  
 ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجاز امرك في كل شيء قوله نعم الكل في الفسخ  
 عن المحو في لو قال انت وكبلي في كل شيء يكون بالحفظ فلوراد فقال انت وكبلي  
 في كل جائز صلتك او امرك فعند محمد يصير وكبلا في البياعات والاجارات والهبات  
 والطلاق والعنق والبرع وفي مساوى الزينة وعليه القوي ومثله اذ قال وكانك  
 في جميع اموري اه قال في ادب القاضي واذا وكل الرجل رجلا بطلب حقوقه  
 وقبضها والخصومة فيها فليس لهذا الوكيل ان يوكل بذلك غيره لان الخصومة  
 امر محتاج فيه الى الرأي والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضي برأيه لا يرى غيره  
 فلا يكون له ان يوكل غيره قال وان كان صاحب الحق اجاز امره في ذلك وما صنع فيه  
 من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء فهو جائز له ان يوكل بذلك لانه فوض الامر  
 اليه فيما رآه عاما والتوكيل من جهة مآراء فيصح وليس للوكيل الثاني ان يوكل غيره  
 لان الوكيل الثاني مافوض الامر اليه عاما وانما فوض اليه الخصومة قال وان مات  
 صاحب الحق بطلت وكالهما جميعا لان التركة انتقلت الى الورثة قال ولولم يمت صاحب  
 الحق ومات الوكيل الاول فالثاني حلي وكالته على حاله لانه نائب عن الموكل وليس  
 بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل نائب عن صاحب  
 الحق قوله وخصه قاضي خان بالمعاوضات (نقل) في الشربلية وغيرها عن قاضي  
 شان لو قال لغيره انت وكبلي في كل شيء او قال انت وكبلي في كل قليل او كثير يكون  
 وكبلا بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال انت وكبلي في كل شيء جائز امرك يصير  
 وكبلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلوا في طلاق  
 ومناق ووثق فقبل ملك ذلك لاطلاق تعميم اللفظ وقيل لا ملك ذلك الا اذا دل دليل

سابقة الكلام وتعمده وبه احد للغة او اليك اسمي (وه) علم ما في كلام الشارع  
سابقا ولا حقا فقدر ولا من هم رساله تملها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر  
فيها (ما في الخاتمة) وما في جواهر ابي جعفر لم قال (وفي البرارمة) آب وكلي في كل  
شيء سائر امرك ذلك المخط والسع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا اتى  
على منه من ذلك المال سار حتى اكمل جلاسه من قصد الموكل ومن الامام محصه  
بالمساوئ ولا في المتى في المخرج وطه القوي وكذا او مال مطلق امرالك  
ووهت ووهت ارميك في الاصح لا حور وفي الذخيرة انه يوكل بالمساوئ  
لما لا يصاق والهات وبه معنى وفي الخلاصة كما في البرارمة (والخاضل) ان الوكيل  
وكاله ما به يملك كل شيء الا الاطلاق والعناق والوقف والهبة والصدقة  
على المتى وبه معنى ان لا يملك الاراء او الخط من المديون لانيهما من قبل المخرج  
فدخلا تحت قول البرارمة انه لا يملك المخرج وطاهره انه عليك التصرف مرفق  
بعد اخرى وهل له الا لأرض والهبة بشرط العوض فانها بالطر الى الابداء برفع قال  
الفرص عاز به استاء معاوضة انتهاء والهبة بشرط العوض ههنا استاء معاوضة انتهاء  
وبه معنى ان لا يملكها الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكها الا في البرارمة (والد) ان  
لا يجوز ادراص الوصي مال اليتيم ولا هبة بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء  
وطاهر المصوم انه يملك فضل الدين وامضاءه وابيانه والدعوى حقوق الموكل وسامع  
الدعوى بمفوق على الموكل والافار ير على الموكل بالذيون ولا يخص مجلس العاصي  
لان ذلك في الوكيل بالخصومة لاني العام فان قلت لو ووكله بصفة وكلبك وكاله  
مطلعه عامه فهل يدان في الطلاق والعاق وانعصاب فلتان اراه صريحا والقاهر  
انه لا يملكها على المتى به لان من الاعطاء ما مخرج فامضى حان وعبره بان توكل عام  
ومع ذلك قالوا نعم انه مادكره ان يحيم في زمانه لمحصا قوله وسكني ان به  
يعني فيه حذف اسم ان قوله ولو لم يكن للموكل ساعة معروفة فالوكالة باطله  
خاتمة الشرع لانه قلا من الخاتمة وفي جواهر القصة ابي جعفر قال لغير وكلتك في جميع  
اموري التي يجوز بها التوكيل واملكت مقام نفسي لا يكون الوكالة عامة تساو في السياط  
والانكبة وفي الوجه الاول ادالم تكن عامه يظن ان كان الرجل يملك ليس له ساعة  
معروفة فالوكالة باطله وان كان الرجل تائخرا ساعة معروفة تصرف اليها اه وبه  
علم ما في كلام الشارع اد صورة الطلاق ليس في قوله است وكل في كل شيء كما في  
علم الشارع هذه العاراب مل في غيرها وهي وكلتك في جميع اموري الخ الا ان يقال  
هما سواء في عدم العموم ولكن معنى كلامه على ان مادكره عام وليكن قد علمت عامه  
بما قلناه سابقا ان مادكره ليس مما الكلام به قوله وهو ان التوكيل امانة المبر  
ولاد ان يكون معلوما فلا يصح توكيل المجهول مثل العاني لمذبوبة في حاله بعلامة

فلما اراد دفع اليه كافي القصة قوله ان مقام السيد زوجه اي سعي السيد وارا حجة لها  
من مشقة الخصومة والاعمال قوله او يجوز ان كان لا يحسن الخصومة فرب مطلق  
يحسن التعيز ويصور الناطل لخداع ورب محق لا يحسن التعيز لحصول حقه فتوجه  
الخصومة عليه قوله في تصرف حائز اخرج بذلك ما لو وكل الصبي غيره في طلاق  
زوجته او حتى عبده او به ماله قوله معلوم ان دفع عليه التوكيل العام واجب انه  
معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معاوما اصلا لكن كثرت معاملاته بطل التوكيل قوله  
فلما جعل كالأوقال وكذاك بما لم يقع من البسوط او قال انت وكيلي في كل شيء  
قوله ثبت الادنى وهو الحفظ اي كان وكلا بالحفظ كما اذا قال وكلتك بما في الحج  
وفي الخاية لا انما لك عن طلاق امرأتى لا يكون وكلا ولو قال لعبدي لا انما لك عن التجارة  
لا يصير ما ذونا عند البعض والصحيح يصير قال غيره اشترى خارية بالف درهم لا يصير  
وكلا ويكون مشورة قال لرجلين وكلت احدهما ببيع هذا صخ واهما باع جازوكذا  
او قال لرجل بع هذا وهذا وكذا اودع المديون لرجل وقال اقض فلانا او فلانا قوله من  
ملكه متعلق بقوله صحيح وقوله وهو اقامة العير الخ معترض بينهما ويجوز ان يكون  
متعلقا باقامة وح فلا اعتراض قال في البيع بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل  
قوله من ملكه الاب والوصي في ملك الصبي فلهما ان يوكل كل ما فعلانه قال  
السيستاني في قوله من ملكه يصح ان يكون حالا من الغير فلا يصح توكيل الذي مسئ  
بيع الحر لانه لا يلي بيده وبؤده هذا قولهم حكم الوكالة جواز مباشرة الوكيل بما  
وكل فيه ويصح ان يكون حالا من نفسه اي من ملك تصرفا ملك التوكيل به ومن  
الذي يملك التصرف الاب والوصي اه قوله نظرا الى اصل التصرف اي من حيث  
انه لا يعارضه غيره فيه من غير نظرا الى حكم شهرى قد حل فيه توكيل المسلم ذميا  
بيع حر او عتق ويحرم جلالا ببيع السيد لانه صحيح عنده ولا يملك الموكل وهو  
جواب عما رد على هذا الشرط لكن هذا النظر يعكز على التقييد بقوله جاز وهذا  
انما يأتي على ان الاصل في الاشياء الاباحية ورد على هذا الشرط ايضا السيد المأذون  
في تزويج نفسه هي لا يملك التوكيل كافي المحيط مع انه يملك ان يزوج نفسه والجواب  
انه منزلة الوكيل عن سيده وان كانه عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل الا باذن او تعميم  
كافي البحر قوله وانما متع في بعض الاشياء يعارض النهي هذا جواب عما رد على قولهم  
توكل انك ما يشتره بنفسه من ملكه انه غير مطرد ولا منعكس مع ان الذي يملك بيع  
الحر ولا يملك توكيل للمسلم فيه والمسلم لا يملك بيع الحر وبوكل الذي قد وجب حاصل الجواب  
ان الذي وان ملك التصرف لا يملك توكيل للمسلم لانه مهي عنده والمسلم لا يملك التصرف  
في الحر لمعارض النهي وما اصل التصرف وهو البيع مثلا فجاز ولذلك صح

الوكيل الذي يملكه المالك هذا ما ينبغي على الأصل في الإيجاب والاختصاص

وقيل ( ) هذا على قولهما وعلى قوله  
بما يملكه الوكيل ما لم يكن الوكيل بالمالك فليس  
يشترط حتى يجوز عبده توكيل المسلم الذي يملكه المالك بشرائه الخ وقيل المراد به أن يكون مالكاً  
للتصرف نظر إلى أصل التصرف وإن امتنع في بعض الأشياء يعارض الشيء (ومثله)  
في الشيء ( ) (وذكر) بأنه لا بد أن يكون الوكيل ممن يملكه الأحكام لأن المطلوب  
من الاستأثار أحكامها فلا يصح توكيل الصبي والامد المحجور عليهما انتهى قوله  
فلا يصح توكيل محجور وصبي مصدر مضاف للمفاعل قوله لا يعقل مطلقاً سواء  
كان قساراً أو نافعاً أو متردداً بينهما قوله وصبي يعمل أي بالبيع سأل المبيع  
جالت الخ وإن الشراء بالعكس قوله تصرف متعلق بتوكيل قوله  
صناب الضرر بالنظر إلى وجه اكتساب المال ظاهراً وإن كان نافعاً في نفس الأمر  
فإنها سبب الخلف في الدين والتواتر في الشيء ومع حاد الله الذي هو نافع الكسب في  
في العبد والتصل من جهة العمل لكنها ليست طريق الاستدلال بل تعيين المسألة  
ظاهراً فلا يملك الصبي وإن كان مافلاً لأن عام نفعها محسوس إلهية وهي لا تكون  
الاستدلال العقل فلا يصح توكيله ( ) ولهذا ( ) حتى إن الكمال ما قبله هذه  
الشارح يقول لأنه لو نظرنا إلى أصل التصرف لصح توكيل الصبي بالصدقة لأنه  
ذلك أصل التصرف ويصح في بعض المراض ( ) وهو ( ) وأرد أيضاً على ما  
قدمه أن كمال من إن الشرطان يكون التوكيل حاصلاً بملك الوكيل فإن الوكيل  
ملك الصدقة ونحوها إذا كان نافعاً فلا يصح توكيل الصبي له في ذلك (والجواب)  
عن الثاني بأن الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لأن مال غيره الإبداء  
ولا يصح إذن الصبي في ذلك لقصور فهم عقلة ( ) بخلاف ( ) مع الحر والخير  
فإن الذي يملكه مال نفسه وماله غيره يملكه والغافل البالغ يصح إذنه في ذلك باستقامته  
حقه من الحر والخير لا يرى أن له إهراق الجز وسبب الحر فكذلكه أن يستعاض  
حقه للذي فيصرف الذي يولاه نفسه لأن الحقوقي يرجع إليه وهو المافد حصده  
( فيستد ) ينبغي أن يقال بما يملكه الوكيل مع جهة التفويض من الأصل تأمل  
رحتي قوله نحو طلاق لأن فيه الزام المهر  
وخير ذلك قوله وعناق وهذه وصية تقدم  
اكتساب المال ظاهراً وإن كان نافعاً في نفس الأمر الخ قوله لا إذن وله  
بمعاق يصح قوله إن مأذوناً أي إن كان الصبي الموكل مأذوناً قوله ولا يصح

نوكل عند مضاف له اعه قوله وتوقف نوكل من ادنى اذ اوكل المرتد اخذ توقف  
 واماميه وكلا فلا توقف فيه ( وهذا ) اذا كان بمبادلة مال بمال او عند تبرع بناء  
 على توقف. تصرفه فيه عند الامام ويقتضيهما فيصح نوكله ( واما ) في  
 النكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقا فلا يصح نوكله فيه ( واما ) ما يعتمد  
 المساواة وهو المفاضلة وولاية متعينة وهي التصرف على ولده الصغير فيتوقف  
 اتفاقا وتوقف نوكله فيه اتفاقا ( قال ) في البحر وما يرجع الى الوكيل اى من الشرائط  
 والعدل فلا يصح نوكله بخلافه ولا يعمل لا بالبلوغ والحريفة وعدم الردة فيصح  
 نوكل المرتد ولا يتوقف لان التوقف ملكه والعلم للوكيل بالوكيل فلا يملكه ولم يعلم فتصرف  
 توقف على اجازة الموكل او الوكيل بعد علمه ونيت العلم بالمشافهة او الكتاب اليه  
 او الرسول اليه او باخبار رجلين قصويين او واحد عدل او غير عدل وصدقه الوكيل  
 اه كما قدمناه اول الوكالة قوله خلافا لهما في الا هو نافذ من قوله وصرح نوكل  
 من ذمها الخ ( قال في ) وانتهز من باب البيع الفاسد ( صورته ) بان اسلم  
 عليهما ومات قبل ان يزيلهما وله وارث مسلم فبرههما فيوكل كافر ابيهما  
 غير ان عليه ان تصديق بينهما وهذا عند الامام خلافا لهما اه وتقدم في باب ما  
 مما هنا فراجع ان شئت قوله وشرائهما اى يصح عند الامام مع اشده  
 كراهة وهي كراهة الحرير كامر في البيع الفاسد ( قال ) في النهمة  
 فيب عليه ان يحلل الخمر ويرفعها وبسبب الخبز اه ( قال سيدي ) الوالد  
 راحه الله تعالى والنظر لم لم يقولوا ويقتل الخبز مع ان تسيب السواب لا يحل  
 اه ( اقول ) والعمل ذلك لعدم عواها قوله لغرض التهي في بعض التسخ  
 بالاد بدل الام وهو من اضافة الموصوف لصفة قوله كما قدمنا ومثله ما لو اشترى  
 من اشراف فاسد او اعطاه قبل قصد لا يصح ولو امر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضا  
 اقتضاه كقدمه في البيع الفاسد قوله فتبين اشارته الى انه لا تناق بين كلاميه  
 كما قدمه قوله ثم ذكر عطف على محذوف اى ذكر شرط الموكل ثم ذكر الخ  
 أمل ( واصله ) الشرط للوكيل بمعنى اى ثم ذكر الشرط في الوكيل قاله بعض الافاضل  
 قوله اذا كان يعمل العقد اى يعمل ان الشراء جالب للمنع سالب للتمن والبيع على  
 تكسبه ويعرف العين الفاحش من اليسر ويقتضيه تلك ثبوت الحكم والرجح  
 لا الهزل ذكره ابن الكمال ( لكن ) نظر فيه في البحر انه لا حاجة الى اشتراط  
 عقابه العين الفاحش من اليسر لجواز بيع الوكيل عند الامام عاقل وكثير نعم ان فيه  
 عليه ان لا يبيع عين فاحش اشترط اه ( واعترضه ) في المنع قوله ليس ما ذكر  
 من النظر واقعا موقعا لان التعريف لا يما هو للصبي العاقل وهو المبرر مطلقا كما ذكره  
 المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكالة حتى يخصهم الى ذكر هذا النظر



والجواب عنه هـ (و قد قيل) ما في العقوبة حيث قال هو انه يعرف العين المستعينة  
من العاقل في انما يكتب وهو مشكل للاهم  
يخرج و يفرق العين السيرة من العاقل على الاطلاق  
فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل ولا يحق ا هـ (ولا يخفى) عليك انما حيث كان  
تعريف الصبي العاقل مأخوذاً فيه معرفة العين العاقل من السيرة كان شرطاً  
في الوكالة ايضاً (ثم) كان الظاهر ان قوله لا بعد الاستئصال بالبيع والشراء  
ومعرفة امان المتعاقب لا ليس المراد ان يعرف ما حده الفقهاء بل ان يعرف ان هذا  
الشيء قيمته كسائر اياه لو اشترى او باعه يتدبر يكون مضموناً بل (وعلى كل)  
فاشترط معرفة ائتمت مشكل فقد يكون الرجل من اهل الناس وذكاهم ولفظ  
في بعض الاشياء لديهم وفوقه على مقدار قيمة مثلها (ولعل) من ادهم اشتراط  
ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما بان عند قوله وتفيد اقراؤه  
بمثل القيمة (ثم رأيت) في الحواشي السعيدية قال ما نضد قوله بما لا يطالع عليه احد  
الخ بمنوع فانا نرى كثيرا من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال يعلم القدر بل بالبيع  
من الثقات وكثرة المباشرة بالمال لا يتم قد يقع الممكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما  
سبق في ما بحث عديم قبول شهادة الاعني في هذا الكتاب واما فيما نحن فيه فالممكن  
من المعرفة بالعقل وذلك موجود في المسمى الذي كلاً منافذ فليست ا هـ (قلت)  
والظاهر ان من ادهم ان يعرف ان الحصة فيما قيمته عشرة مثلاً عين فاحش وان الذي ادهم  
فيها يسير فان من لم يدرك الفرق بينهما غير ما قل كصبي دفع له رجل كوباً وادخل  
ثوبه فاذا فرح به ولا يعرف انه مضمون في ذلك لا يصح تصرفه اصلاً (وقدما)  
عن البحر ان ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعمل الخ  
(وصريح) عبارة النصف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون (ليكن)  
في المقدسي ولو وكل مجنون بطلاق امرائه فقل الوكالة في حال جنونه ثم افاق فهو  
على وكالته لان الافاقه ثم يد الممكن من التصرف ولا تزال الثبات (قلت) وقد  
بحث لان قبول المجنون انما قل ثبت ا هـ (قلت) و قد بحث البحت ان هذا الموضع  
مخالف للبيوت التي هي معتقد المذهب وان الزيد من يعقل البيع والشراء كما ذكرنا  
فهنا ليس بمجنون بل كصبي مجنون (وفي) الواقعات الحسنة الوكيل اذا احتل  
عقله بشراء يبيد ويعرف اشراءه والقبض حاز على الوكيل شراءه ولو لم يبيد  
ويعرف الشراء لم يبيد وهو كالعتوه هـ (قال) المقدسي يشك في صحة تصرفه على  
الوكيل لانا عاملنا معاملة الصحيح بجزاله ولا نثبت للوكيل حتى تصرف الزيد  
ويعامل عليه بما فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت محي هذا مضموناً (قال) فاصح  
حان ان باسليمان الجرجاني قال يجوز على الوكيل وقال غير لا يبرح عليه وعامل

بما ذكرته فليراجع اهـ (قال) في جامع احكام المصنف فان كان الصبي مأذونا  
 في التجارة فصار وكلا بالبيع بمن حال او مؤجل فباع جائز به وارتبه العهدة وان  
 كان وكلا بالشراء فان كان بمن مؤجل لا ترتبه العهدة قياسا واستحسانا وتكون  
 العهدة على الاثر حتى ان البائع يطالب الامر بالثمن دون الصبي وان وكله بالشراء  
 بمن حال فالقياس ان لا ترتبه العهدة وفي الاستحسان نترد ما انتهى (قال في البحر) وقوله  
 اى صاحب الكثرة ان لم يكن محجورا شامل للحر الذي لم يحجر عليه اسفه والعبد  
 المأذون والصبي المأذون ولم يذكر شرا حوا الهداية المحجور عليه بالسفه هنا  
 وانما رذته هنا لدخوله تحت المحجور عليه في كلامهم ولقول قاضي خان في البحر  
 ان المحجور عليه بالسفه غير انه الصبي الا في اربعة فلا ترتبه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف  
 ان العهدة على المأذون مطلقا وفصل في الذخيرة بين ان يكون وكلا بالبيع فامهدة عليه  
 سواء باع بمن حال او مؤجل وبين ان يكون وكلا بالشراء فان كان بمن مؤجل فهي على  
 الموكل لانه في معنى الكفالة وان كان بمن حال فهي على الوكيل لكونه ضمنيا بمن اهـ  
 (وخالف) في الاصح فيما اذا اشترى بمن مؤجل فباعت الشراء له لا للوكيل لان الشراء  
 للموكل والعهدة عليه (كافي) الذخيرة وايضا في الشرح في الزملي (وقيد) بقوله ان لم يكن  
 محجورا لان المحجور تعلق الحقوق بموكله كالرسول والقاضي وامينه ولو قبضه مع هذا صح  
 فخذلايه هو العاقد فكان اصيلا فيه وانقض الزوم لا يدل على انتفاء الجواز (ثم العبد)  
 اذا اعتق تارتبه تلك العهدة والصبي اذا بلغ لا ترتبه لان المسامحة المولى مع اهليته  
 وقد زال وفي الصبي حق نفسه ولا زول بالموح (واو) وقع التنازع في كونه محجورا  
 او مأذونا حال كونه وكلا له (وفي الخاتمة) من الحبر عبد اشترى من رجل شيئا فقال  
 البائع لاسلم اليك المبيع لا لك محجور وقال العبد انا مأذون كان القول قول العبد فان  
 اقام البائع بينة على ان العبد اقر انه محجور قبل ان يقدم الى القضاء بعد الشراء لم تقبل  
 بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئا ثم (قال) هذا الذي يعتق ولا ياي وانا محجور وقال  
 المشتري بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اهـ (وحاصلها)  
 ان القول لمن يدعى الاذن لان الاصل التقاذ واقدا معها يدل عليه ومن هنا يقع الفرق  
 بينهما وبين ما اذا كان وكلا فان التقاذ حاصل بدون الاذن ولزوم العهدة بشئ  
 اخر فينبغي ان يقبل قول العبد انه محجور عليه لثبتي العهدة عنه اهـ قوله محجورا  
 صفة لهما وهو من باب التنازع يعني بان يكون كل واحد منهما محجورا او افرده بالعطف  
 باو الاول بالواو (قال في الاصلاح وصيا) ومما محجورين وقد منا عن ابن الكمال انه  
 قال (واما) على قول الامام فالشرطان يكون التوكيل حاصل بما يملكه الوكيل والعبد  
 المحجور والصبي لا يمكن التصرف في كيف صح توكيلهما ويحاج بان العبد يملك  
 التوكيل اهلية وانما عتق لانه لا مال له وتصرفه واقع في مال مولاه فوقف



( ثم قال بعده مع التوكيل بالاقرار بالاستقراض ( وفي ) القيد التوكيل  
بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقسط القرض اصح بان يقول رجل اقرضني ثم  
توكل رجلا بقبضه يصح اهـ ( قال ) في الحواشي العقبونية ولا يرد الاستقراض  
لان محل العقد من شروطه وليس بموجود في التوكيل بالاستقراض لان الدارهم  
التي يستقرضها الوكيل ملك القرض والامر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا  
من باب الخلف لما منع وقد عدم المانع في الاحكام الكلية غير لازم ( ومن ) ان  
يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى هذا لا نقضي به على مذهبه فليأمل اهـ  
( قال ) في اواخر الفصول التاسع والعشرين من نور العين برمز ( جف ) بحث  
رجلا يستقرضه فاقترضه فصاع في رده فلو قال اقرض المرسل ضمن مرسله  
ولو قال اقرضني المرسل ضمن رسوله ( والحاصل ) ان التوكيل بالاقرار  
جائز بالاستقراض والرسالة بالاستقراض يجوز ( ولو ) اخرج وكيل الاشياء  
كـ لامة يخرج الرسالة يقع القرض للامر ولو خرج الوكالة بان اضافته الى  
نفسه يقع للوكيل وله منه من امره يقول الحقير انما لم يجوزوا الوكيل بالاستقراض  
ظنا انه لا محل فيه للعقد الوكالة وقد اطال شرح الهداية الكلام في هذا المقام ( وفي  
زمان تدريسني كنت كتبت في هذا البحث رسالة طويلة الذبول لطيفة بحيث قبلها  
كثير من القبول ( وحاصلها ) ان محل العقد فيه عبارة المؤكل كما في التوكيل  
بالنكاح ونحوه مما يكون فيه الوكيل مستقرا محضا فلا بأس اضافته بان تسمى الرسالة  
بالاستقراض وكالة كما تسمى الرسالة بالنكاح ونحوه وكالة ( ويؤيد ) ما ذكرناه  
ما قاله الامام الرباعي ايضا في البدائع ويجوز التوكيل في الاستقراض والقرض ( وما )  
قال الامام الرباعي ايضا في شرح الكنت وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض  
جائز ( لا غل ) لو كان وكالة لما دفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لانا نقول  
حال الوكالة بالشراء ايضا كذلك لان الوكيل بشراء شيء لا يبيعنه اذا شراء  
يكون هو له الا ان ينوي الشراء لمؤكلاه اذ العقد الى دراهم مؤكلاه كما ذكره في الهداية  
وغيرها والله تعالى اعلم انتهى قوله بكل منطلق بقول المصنف اول الباب  
التوكيل صحيح اي التوكيل صحيح بكل شيء مباشر المؤكل ولما ورد عليه  
الوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع انه مباشر نفسه ( دفعه ) الشارح بقوله  
لنفسه قوله لنفسه جواب عما يقال ان الوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه  
مع انه لا يملك التوكيل الا يتويعض او يص ( وحاصل ) الجواب ان الوكيل يملك  
التصرف لغيره لا لنفسه ح ( فان قلت ) انه يوكل باذن مع انه لا يصدق عليه  
التعريف ( يجاب ) بانه اذا وكل باذن صار الوكيل الثاني وكلا عن المؤكل الاول  
والموكل الاول مباشر لنفسه ( واورد ) على هذا القيد الاب والوصي اذا وكل

في مال الخصم رفاه ليصبح مع الخصم يتصرفان فيه امرهما معا ( وفي رد عليه )  
 الاستفراض فانه يجوز ان يباشره بنفسه لا يفرض ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم  
 بيانه مفصلا ( والجواب ) ان عند القرض لا يفيد الملك بغيره بل لا بد من القرض  
 ايضا فلو صح التوكيل به لكان يوكل بالقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز ( وفي )  
 معنى المفتى بشكل على الاصل المذكور انه لا يجوز توكيل الاب ان يزوج  
 الصغيرة باقل من مهر مثلها كما في الفقه اقول لا اشكال فانه لم يوكله بان يزوجها  
 باقل من مهر مثلها او اعلا من مهر مثلها بل من مهر مثلها كما هو صريح عبارة  
 الفقيه فامل ( واورد ) ايضا ان المأذون بالنيكاح يباشره بنفسه ومع ذلك ليس له  
 ان يوكل غيره ( واجب ) بانه وكيل عن سيده في العقد قوله فمثل الخصومة  
 ثم مع على قوله بكل ثابا بشره ( وهو ) اول من قول الكذب بكل ما يقنع لشهره  
 الصدوقه كالخصومة والقض كافي الامر قوله فصيح بخصومة هي في العامة  
 الجدل والخصم الخاص والجمع خصوم وقد يكون الجمع والاثني والمؤنث  
 وفي الشرع ( الجواب ) نعم اولا وفيها في الجوهره باليدوي بالصحة  
 او الجواب الصريح قوله في حقوق العباد تشمل بعضها مدبرا وجهها كافي الامر  
 ( وفيه ) عن منية المفتى ولو وكاله في الخصومة له لاعلمه فله اثبات مال الموكل  
 فلو اراد المدعي عليه الدفع لم يسمع واذا ثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يجرى  
 عليه ولو كان وكلاهما لانهم لم يتقدم الامر بالاداء ولا الضمان ( فالجواب )  
 انها تخصص اختصاص الموكل وتعم بجميعه ولا يقبل من التوكيل شيئا  
 على وكاله من غير خصم حاضر ولو غضى بها صح لانه قضاه في مختلف  
 فيه ( وفيه ) عن البرازية ولو وكاله بكل حيق هو له وبخصومه  
 في كل حق له ولم يدين الخصم به والخصم به جازاه وعماده فيه قوله رضاه  
 الخصم اطلق فيه فمثل الطالب والمطوب كما يشملها الموكل والشريف والمطيع  
 ( قال ) الامام قاضي خان التوكيل بالخصومة لا يجوز عندنا حقيقه سواء كان بالتوكيل  
 من قبل الطالب او من قبل المطلوب ( قال ) في البرازية واصله ان التوكيل بالارض  
 الخصم من الخصم المتبهم طالبا كان او مظلوما وضعيا او شريفا اذ لم يكن الموكل  
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عند الامام اى لا يجزى خصمه على قبول الوكالة  
 وعندهما والسامى يصح اى يجزى على قوله ( وفيه ) اعني الفقيه ( وقال ) الثاني  
 ( وهذا هو المختار ) ( وبه اخذ ) الصغار انتهى ( وبأى ) تماميه ( اقول )  
 وبقول ابي حنبله افنى الرضى قلنا وعليه الثون ( واختاره ) مير واحد ( والجواب )  
 ( والثاني ) ( وصدر ) الشريعة ( وابو ) الفضل المعلى ( ورجح ) دليله في كل مصنف  
 فلم العمل به ولا سيما في هذا الزمان العباسى كافي الخبرية قوله وجوزاه بلا رضاه ( قال )

في الهداية ولا خلاف في الجواز وإنما الاختلاف في لزوم ومعناه أنه إذا وكل من غير  
 رضاه هل يرد رد أو لا فعندنا في حقيقته نعم وعندنا لا ويجوز قبلي هذا يكون قوله  
 لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضاء الخصم محذرا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد  
 اللزوم فإن الجواز لازم فيكون ذكر اللزوم وإرادة اللزوم ( وفيه ) نظر لأننا لا نسلم أن  
 الجواز لازم للزوم عرف ذلك في أصول الفقه ( سئل ) لكن ذلك ليس بمجاز ( والحق )  
 أن قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة إلا برضاء الخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصم ومقتضى لازم  
 بل أن رضى به الخصم صحيح والأفلا ( فلا حاجة ) إلى قوله ولا خلاف في الجواز وإلى  
 التوحيد يجعله مجازا هما أن التوكيل تصرف في خالص حقه أي في حق الموكل وهذا لأنه  
 وكما أما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل فإذا كان كذلك فلا يتوقف على رضاه  
 غيره كالتوكيل بتقاضي الديون أي قبض الديون لأنه وكما بالجواب والخصومة تدفع الخصم  
 عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خالص حقه لا يتوقف على رضاه غيره كالتوكيل  
 بالتقاضي أي قبض الديون وإيفائها ( ولأن ) حقيقة رضى الله تعالى أن لا نسلم أنه تصرف  
 في خالص حقه فإن الجواب يستحق على الخصم ولهذا يستحضره في مجلس القضاة  
 والناس متفاوتون في الخصومة وفي جوابها فربما كان بصور الباطل بصورة الحق ورب  
 إنسان لا يمكنه تمسك الحق على وجهه فيحتمل أن الوكيل ممن له خلد في الخصومات  
 في ضرر بذلك الخصم فيشترط رضاه والمستحق للغير لا يكون خالصا ( سئل ) خالصا له  
 لكن تصرف الإنسان في خالص حقه عما يصح إذا لم يتضرر به غيره وجهنا ليس  
 كذلك لأن الناس متفاوتون في الخصومة ( فلو ) قلنا يلزمه أي التوكيل بالخصومة  
 لضرره به الخصم فيتوقف على رضاه كالمند المشترك إذا كاتبه أحد الشريرين فإنها  
 تتوقف على رضاه الآخر وإن كان تصرفا في خالص حقه لمكان ضرر الشرير الآخر  
 بين أن رضى به وبين أنه يبيحه دفعا للضرر منه فيخير بين القضاة والفسخ ( وعلى هذا )  
 فإذا كانت الوكالة برضاء الخصم كانت لازمة بالاتفاق فلا تردد بغير الخصم ويلزمه الحضور  
 والجواب بخصومة الوكيل وإذا كانت بالرضاء صححت ولكن يقل عند الإمام الأراشد  
 رده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة الوكيل كافي الشروع قوله والمجتاز للفتوى  
 تفويضه للحاكم أي القاضي بحيث أنه إذا علم من الخصم التمسك في إياه من قبول الوكيل  
 لا يكره من ذلك وأن خصم من الموكل قصد الأضرار بالخصم بالحل كما هو صنيع وكلاء  
 المحكمة لا قبل منه التوكيل بالرضاء ( وهو ) اختيار شمس الأئمة الشرعي كذا في الكافي  
 ( ومجوز ) في أن يلغى وإذا دعي معراج الدرائد به أخذ الضغار ( وقال ) الإمام الشرعي  
 إذا علم القاضي التمسك من المدعي في إياه التوكيل بقي بالقبول بغير رضاه وهو الصحيح وفي  
 الخلاصة ( قال ) شمس الأئمة الحلواني في أدب القاضي المقتضى مخير في هذه المسئلة إن شاء أفنى  
 بقوله إلى حقه رضى الله تعالى وإن شاء أفنى بقوله لا ونحن نقول أن الرأي إلى القاضي

انتهى هذا في قضيتهم لما علموا من احوالهم من الصلاح والدين (الماقضاة) زمانا  
 ولا يخلطون بما قالوا يعني ان قضيتهم مستقلة بالمحصل ولو علموا من الوكيل التزوي  
 والاضمراق الدعوى (وفي غايه) اليقين الاول ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه  
 عندنا وعند العامة وقال البعض الاول ان لا يحضر بنفسه لان الاستماع من المحضر  
 الى مجلس القاضي من علامات النفاقين والجواب الرد من النفاقين والاحاديث  
 من المؤمنين اعتقادا اه (وفي) خزانه القيسين واذا وكلته بالخصومة مع  
 القاضي فلان كذا ان للوكيل ان يختار صيغة الى قاض اخر ولو وكله بالخصومة الى  
 فلان الفقيه لم يكن له ان يختار صيغة الى فقيه اخر اه (اقول) وكان وجهه  
 جعل هذا الفقيه حكما فلا يكون الاخر حكما بدون امره بخلاف القاضي الاخر  
 فان ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل قوله الا ان يكون الوكيل مرضيا اى  
 التوكيل من غير رضاه الخصم (وجه) لزوم التوكيل بلا توقف على رضى الخصم  
 اذا وجد عند من مرضى ونحوه ان جواب خصمه حينئذ غير صحيح عليه  
 ابو السعود قوله لا يمكنه الحضور بمجلس الحاكم بقدمه سواء كان مدعى  
 او مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر دابة او انسان فان راد مرضيه  
 بذلك لزم توكيله فان لم يرد فبالصحيح لزومه برأيه (وفي الجوهره) لما للرافعي  
 الذي لا يمتنع المرض من الحضور فهو كالصحيح اه (فالفهم) فيه تفصيل  
 ط (لكن) في الشكوى ومثلا يستمكن يلزم منه بلا رضاه وان كان لا يرد  
 مرضيا في الاصح (وظاهره) المخالفة لما في البرازيه (وجهه) المخالفة لما ذكره  
 السيد الحموي حيث قال وظاهره انه لو لم يرد مرضيه لركوب لا يصح توكيله  
 (قلت) هذا الظاهر انما يتم لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاضي ولا يصح  
 انه يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا تخالف (الاروى) الى ما ذكره في المشايخ  
 في بحث الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهما  
 لا يتخالفان في الوجوه كلها اى فيما اذا شهد مهر المثل له اولها اولم يشهد  
 لواحد منهما (واختلف) شراح الهداية في الترجيح في النهاية ذكر ان قول الرازي  
 اصح وضم من الشارحين ذكر ان قول الكرخي هو الصحيح (فقال) في المحله  
 ان ارادوا بقولهم هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا كلام وان ارادوا  
 ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ قوله او قال المدة مسبقا  
 عدة السفر لان ما دونها كالخاصة كذا في الجوهره (وفي المحيط) ان كان الوكيل  
 مرضيا او مسافرا فالتوكيل منها لا يلزم بدون رضى الخصم بل يقال للمدعى ان  
 شئت جواب خصمك فاصبر حتى ترفع العذر وان لم تصبر فميتلاك الرضا ما تنوكل فيه  
 لزمه التوكيل رضاه وظاهر الرواية اه (وهو خاص) متوكلا لما ذكره في الاصح

قوله أو مراد الله الخ قال في البحر: وإرادة السفر آخر باطن فلا بد من دليلها وهو  
 أما صدق الخصم بها أو القربة الظاهرة ولا يقبل قوله أن أراد السفر لكن القاضي  
 يظن في حله وفي عدمه قائما لا تخفى هيئة من يسافر كذا ذكره الشارح (وفي البرازية)  
 وإن قال أخرج بالقادة القلائد سألهم عنه كافي في صحيح الأجزاء انتهى (وفي خزانة المفتين)  
 وإن كذب الخصم في إرادته السفر بحلفه القاضي بالله أنك تريد السفر اهـ (والتأخرون)  
 من أصحابنا اختاروا والقوي أن القاضي ان علم الثبوت من إمامه من قول التوكيل لا يمكنه  
 من ذلك وإن علم من الموكل قصدا لا خيرا بل خصم لا يقبل عند التوكيل إلا رضاه  
 (فقول) الشارح يمدون بكفي قوله إذا أراد السفر (محمول) على ما إذا صدق الخصم  
 قوله أو مخدرة فإنه يلزم التوكيل منها كما قاله الإمام الكبير أبو بكر الجعفاي  
 أحمد بن علي الرازي لأنها لو حضرت لم تستطع أن تتعلق بحققها لحياها فيلزم  
 توكيلها أو يصبح حقيقها (قال المصنف) وهذا شيء استحسنه التأخرون يعني  
 إمامي ظاهر إطلاق الأصل وغيره وعن أبي حنيفة لا فرق بين البكر والشيب  
 المخدرة والمبرزة (والقنوي) على ما أخبروه من ذلك (وحديث) فخصم يصح  
 الإمام الرازي ثم نصهم المتأخرون ليس الفائدة له البتة تنفر مع ذلك وتبعوه كذا  
 في الفتح (والمخدرة) لغة من الخدر كالأخدار والخدير يقع الخمار الزام البيت الخدر  
 بكسر الخاء وهو ستر عند الجارية في ناحية البيت وهي مخدرة (وفي الشرح هي التي  
 لم يجرها دنسها بالبروز تحت لطة الرجال (قال الحلواني) والتي تخرج في حوائجها  
 برزة (وذكر) في النهاية في تفسيرها عن البرودي أنها التي لا يراها غيرها من  
 الرجال أما التي جلبت على المنصة فزأها الرجال لا تكون مخدرة (قال) في الفتح  
 وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم يجرها دنسها بالبروز فاما  
 حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام ففعله بها والذهاب لم يعد لها روض ومخالطة  
 في قصبة حوائجها بل يفعله لها غيرها لزم توكيلها لأن في إزامها الجواب تضعيع  
 حقيقها (وهذا شيء) استحسنه المتأخرون (وعلي القنوي) ثم إذا وكلت فزأها  
 بين يث الحاكم اليها ثلاث من المبدول بمخلفها أحدهم وشهده الآخران على عيها  
 أو صكواها انتهى قوله لم تخالط الرجال أي تغير حاجة لأن الخروج للحاجة  
 التي لا تخرج عن الخدير بل في مخالطة الرجال غالبا (والخروج) للحاجة لا يقدح  
 في مخدرة ما لم يكثر ما تخرج لتغير حاجة تزايد (وفيها) والتي تخرج إلى حوائجها  
 والجمام مخدرة إذا لم تخالط الرجال على ما ذكره في القنوي (وكلام الحلواني)  
 هذا محمول على المخالطة بالرجال اهـ (وليس) للطالب مخالطة مع زوجها ولكن  
 لا يبعد الزوج من الخصومة مع وكيل أمر أمه أو معها كذا في خزانة المفتين (ولو اختلفا  
 في كونها مخدرة فإن كانت من بنات الأشراف والقول لها بكرا أو ثيبا لأنه الظاهر من حالها



وفي الأوسط قواها أبو بكر الوكيل لا قبل قوله أبي الوكيل في كماله في الخبر  
 (ومثله) في الخبر ومما في كلام المصنف قريبا قوله لا كما مر في باب الشهادة  
 على شهادة من اتهم التي لا تخالف الرجال وإن خرجت من جهة وجوب قوله أو ما نصه  
 أو أنه لا يخفى قال في حوزة المفتين ومن الاعتذار الحصى أو النفس إذا كان القاضي يعنى  
 في المصدق (وهذه) المسئلة على وجهين أما أن يكون طالبة له صلوة فإن قلت طالبة  
 قبل منها التوكيد وإن كانت مطالبة في آخرها الطالب متى خرج القاضي  
 من المصدق لا يقبل منها التوكيد بغير رضاه الخصم الطالب لأنه لا عدولها إلى التوكيد  
 وإن لم يؤخر حافل منها التوكيد أه بزيادة من الجوهر قوله إذا لم يرضى الطالب  
 بالآخر إنما إذا رضى به فلا يكون حذرا قوله ولو أنه ليس بعدل له لا يجوز له  
 من الدعوى ثم إعادة ولو من غير يدعي أن لم يؤخر دعواه ثم يادعهم قوله وإن لم  
 يحضرها وأو من نحوها من الاعتذار بلزمه توكيده فعلى هذا لو كان الشاهد محضاً له  
 أن يشهد على شهادة قال القاضي أن في حين القاضي لا يكون حذرا لأنه محضاً له  
 يشهد ثم يعتد وعلى  
 ثم إعادة أه ذات ولا يخفى

في كلام غيره والمفهوم منه أنه يلزم صريحه في الجمع

فعلى وجهين أن كان في حين هذا القاضي لا يقبل

مخرج من الشخص لخصمه ثم يعتد وإن كان في حين الوكيل ولا يمكنه من الخروج

للخصومة يقبل منه التوكيد أه (واقول) وفي زماننا لا يقع الوكيل من حين في محضه

من الخروج للخصومة أه أو عليه عند القاضي بل يخرج مع محافظ في كل وقت بل لا يخرج

القاضي ويعود الجلس على أنه صار الجلس وأخيراً قوله أو لا يحسن الدعوى بل يحسن

القاضي أنه عاجز عن أن الخصومة بنفسه قوله غاية جازتها ويجوز للرافع المحذور

أن توكل وهي التي لم تحالف الرجال بكر كانت أو شيئا كذا ذكر أبو بكر الرافعي وهما

الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه

الوكيل (نقطة) بلزم التوكيد إذا كان الموكل حاضر مع الوكيل في المجلس وطرفا

أشياء لو كالة بالخصومة أن يشهدوا بها على عزم الوكيل سواء كان منكر أو كالة أو مقربا

بها إلى مدى إلى غير كافى الحرية ولا يقبل الشهادة على المال حتى ثبت الوكالة وفي القصة

لا يقبل من الوكيل بالخصومة بله على كالتة من غير خصم حاضر وأوصى بها

لأنه قصصاء في المختلف انتهى (قال) فاجب خان وكلاء بعض فاقر المدون بوكالة

وأكثر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل إذا لم يند لا يقبل الأعلى خصم وياقرا المدون

لمثبت الوكالة فلم يكن خصما إلا ترى أنه لو أقر بالوكالة فقال الوكيل أتى الزمان على

وكالتي يخافه أن يحضر الطالب وشكر الوكالة تقبلا بغيره ولو قامت بها القصة

وصى امر المذنبين بوصايته وانكر الدين فالتب التوسى وصايته بينة تقبل وكذا من ادعى  
دين على الميت واحضر وارنا فافر الوارث بالدين وقال المدعى ان التب بينة فبرهن يقبل  
(اورالمسكين) (وفي التفتيح) في صك كتب فيه اقرض يدوج خاصة من اهالي قرية كذا فزيد  
بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من اهل القرية بشهادة فلان وفلان  
والجماعة الاولون عن انفسهم ان عليهم وعلى الموكلين العزم ومبلغا قدره من الدراهم كذا  
في خلاي كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعي لم يثبت التوكيل المزبور لديه في وجه خصم  
شرعي ثم سل الاجل وطلب عمر والدفع من الاصلاء والموكلين وهم يحجبون التوكيل  
في ذلك فكيف الحكم (فاجاب) حيث انكروا التوكيل المذكور على الوجه المزبور فلا عبرة  
بمضمون الصك المرقوم في ثبوت التوكيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعي والخاصة هذه  
والله تعالى اعلم (ثم قال) بعد كلام ولا عبرة بشهادة وشهودا وكالة لكونها في غير وجه  
خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضر  
او قوله بل الشرع يف وغیر، سواء بجر من خزانة المفتين قوله ولما ادى للمدعى عليه  
الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتقييد باليوم في القبة اتفاقا كما به عليه صاحب البحر  
قوله فبينة صارتها الرضا في ثم مضى يوم وقال لا ارضى لذلك انتهى وذكره في شرح  
المجمع معر يا اليهم اقال في البحر والتقييد باليوم اتفاقا وانما المقصود ان له الرجوع  
عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى لما في القبة ايضا (لو ادعى) وكيل المدعى عند  
القاضي ثم ادى بشهود يسمونها ولم يرض الخصم اى المدعى عليه بالوكيل ويريد ان يخصم  
مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على اصل ابي حنيفة (وفي البرازية) ولو وكاله  
بكل حق هؤلاء ومحضون في كل حق له ولم يبين الخصم به والخصم فيه جازاه (واذا وكاله)  
ببعض كل حق يحدث له والخصومة فيه حار افر بقله يدخل فيه الدين والوديعة والغارية  
وكل حق ملكه (اما النفقة) فمن الحقوق التي لا ملكها كذا في الخزانة قوله ولو اختلفا  
الح اى ولا يثبت قوله ان من بينات الاشراف اى شرف نسب او صلح وينطق بذلك  
بينات الصلحة والامر والاعتدال قوله فاقول لها مطلقا اى سواء كانت بكر او ثيبا  
لاية الظاهر من حالها مع قوله فبرسل امينة اى القاضي يرسل امينة اى اذا قيل  
توكيلها وتوجد عليها البين يرسل امينة الح (قال) في القبح ثم اذا وكلت فلزمها عين  
بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول لم يحلفها احدهم ويشهد الاخران على عيناها  
او كونهما وفي ادب القاضي للصدر الشهيد اذا كان المدعى عليه من ايضا او مخدرة  
وهي التي لم تعهد لها اخرجوا الضرورة فان كان القاضي مأذونا بالاستخلاف بعث  
ثلاثة يفضل الخصومة هناك وان لم يكن بعث امينا وشاهدين يعرفان المرأة والمريض  
فان بعثهما للشهادة على اقرار كل منهما او انكاره مع الامين ليقتلوا القاضي  
ولا يثبت الشهادة من المعرفة فاذا شهد عليها قال الامين وكل من يحضر حصة مجلس

الحكم فحضر وكيله ويشهد ان هذا القاضي باقراره انكوله لتقام الدية على ذلك الوكيل  
ولو توجب من على اخدهما جرسته الامين عليه فان ابى الحلف فمضى عنه ثانيا فاذا نكل  
امر ان يوكل من يحضر المجلس يشهدا على تكوله محضره فاذا شهدا تكوله يحكم  
القاضي عليه بالدعوى تكوله قال التبرخي هذا اختيار صاحب الكليات فانه لا يشترط  
للمعضاء بالتكول ان يكون على ان التكول فاما غيره من المصلح فيشرطونه فلا يمكن القضاء  
بذلك التكول وقال بعضهم الامين يحكم عليها بالتكول ثم نقله الشافعي الى القاضي  
مع وكيله لما في فضله القاضي وقال بعضهم يقول القاضي المندعي ان يريد حكما يحكم  
بتكليمه ذلك فانه اذا رضى بقضائنا بالحكيم الى الخصم يحضر بذلك فاذا رضى بحكمه  
وحكم فان كان مما لا اختلاف فيه تذاوان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضي  
والقضاء بالتكول مختلف فيه فاذا امضاء نفذ على لكل انتهى قوله في الوجوه ان  
فيما اذا كانت بكر او ثانيا لان الظاهر غير ما هلهما قوله علاما بالظاهر على جميع السائل  
والفقر هل المراد بالشرف العربي فيه دخل اغنياء الدنيا فانه من فناء من مصوبات من  
الخروج وان لم تكن من بنات العلماء ولا الال التي الظاهر نعم ط قوله ومع انما هلهما  
اي حقوق العباد اي يصح التوكيل بانقاذ جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود  
والقصاص لان لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فيملك التوكيل به بخلاف الحدود  
والقصاص فانها تدرى بالشبهات والمراد بالايعام هنا دفع ماعليه والاستشفاء القبض  
فيكون معناه اصح التوكيل بدفع ماعليه وبقيض ماله منح قوله وكذا يستشفها قال  
في البيع المراد بالايعام هنا دفع ماعليه والاستشفاء القبض فيكون معناه اصح التوكيل  
بدفع ماعليه وبقيض ماله قاله في البصر اما الاول فغن مسأله قالوا لو وكله بقبض الدارين  
وكله بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فجاء الوكيل ورغم قبضه وصدقه  
موكلاه فيه فلما طالبه واكبله رد ما قبضه لاجله قال الموكل اخاف ان يحضر الدائن ويكره  
قبضه وكلي وباخذ من ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل ويؤخر بالخروج عن معنى  
وكيله فاذا حضر الدائن واخذ من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بمادفعه اليه  
وان كان صدقه بالقضاء انتهى وعام في هذا قال العلامة الجوزي نقلا عن العلامة القديسي  
هذا اذا قال اخاف ان يكر الدائن القبض فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل  
يكون كما لو قال اخاف او توقف ينبغي انه ان رهن على انكاره وجع ولا فلا ان الوكيل  
يبرأ بحلفه كما ذكره في الكافي اما لو دفع اليه دراهم وقال له اقبض بها ديني التبرخي  
فادعى الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذب به كل من الموكل والدائن فالتقوى للوكيل في رده  
نفسه بينه والقول للدائن في انكاره القبض عنده ايضا كافي فتاوى هاربي في الرد  
وفي البحر ايضا وفي كتاب الجواهر امره بقضائه اي من مال نفسه اي مال الوكيل فقال  
قضيت وصدقته الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه واجبه من الامر لا يرجع

المأمور بمقتضاه مال نفسه على الأمر لأن الأمر كدفع في إقراره حيث قضى عليه بالدين  
 لأن الإقرار لا يبطل بالحكم على خلافه إذا كان الحكم بالنسبة ما يتغيره من أفعاله والصحيح أنه  
 لا يلزم لتعليم رجوع المأمور على الأمر أن المأمور وكيل بشرائه ما في ذمة الأمر بماله وقد  
 التزم من مال نفسه وأما يرجع على الأمر إذا سلم له ما في ذمته كالشراء عما يؤمر بتسليم الثمن  
 إلى الأمر إذا سلم الأمر ما اشتراه إما إذا لم يسلم فلا رد ذكر القيد وري أن رب الدين يرجع  
 على المأمور والمأمور يرجع على المدينين بما قضى (قال) قضيت دينك بامرئك فلان فانكر  
 كونه مدينون فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبعض المأمور على الدين والأمر  
 والقضاء يحكم بالكل لأن الدائن وإن غابا لكنه عنه خصم حاضر فان المدعى على  
 الغائب سبب لما يدعى على الحاضر لأنه مالم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وينبغي  
 اتصال أيضا وهو الأمر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لا تدفع الدين  
 إلا بحضور فلان ففعل فلا بحضور ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل أنه دفع  
 لشخصه أو قال لا تدفع إلا بالشهود فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض  
 حلف الوكيل أنه دفع بشهود فإذا حلف لم يضمن كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه  
 بشهود فدفع غيره لم يضمن قال في التاتارخانية في أواخر الفصل الحادي عشر ما إذا  
 للخصم نوع آخر فيما إذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره وما لا يجب الأصل  
 في هذا النوع لأن الموكل إذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجهه بان كان  
 ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه إذا كان بالتقوى أو لم يؤكد به  
 فيما إذا قال بعد اختياره بغير خيار يجوز أن شرط في القيد شرطا لا يفيد أصلا بان كان  
 لا ينفعه بوجه بل بغيره لا يجب على الوكيل مراعاة أكده الموكل بالتقوى أو لم يؤكد  
 (بنيانه) فيما إذا قال بعد بالف نيته أو قال لا تبعه إلا بالف نيته فباعه بالف نقد يجوز  
 على الأمر فإذا شرط شرطاً مفيداً من وجه ولا يفيد من وجهه بان كان ينفع من وجهه  
 ولا ينفع من وجهه أن أكده بالتقوى يجب مراعاته وإن لم يؤكد بالتقوى لا يجب مراعاته  
 (بنيانه) فيما إذا قال بعد في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤكد بالتقوى بان لم يقل  
 إلا بعد إلا في سوق كذا فباعه في سوق آخر فتد على الأمر وإن أكده بالتقوى لا ينفع على  
 الأمر كافي ولو قال بعد في السوق لا يفيد حتى لو باع في داره جاز وعنده زفر لا يجوز  
 (م) وإذا عرفنا هذه الجملة جئنا إلى تخرج المسائل (فقول) إذا أمره أن يبيع  
 وشهد على يده فإن لم يؤكد بالتقوى بان قال بعت واشهد فباع ولم يشهد جاز وإن أكده  
 بالتقوى بان قال لا تبع إلا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز وإذا أمره أن يبيع برهن  
 أو قبل فباع من غير برهن أو من غير كفيل لا يجوز أكده بالتقوى أو لم يؤكد وإذا قال  
 برهن فباع لم يجز إلا برهن يكون بقيته وفاء بالثمن أو تكون قيمته أقل بقدر ما يضمن  
 الناس فيه وإذا أطلق جاز برهن قليل وأخذها لا يجوز إلا بقضاء لايمان الناس

في إتمام التعاريف فيها من حيثها (واما الثاني) اعني الوكيل يقتضى ان يكون في قول  
 قوله في قبضه وشراعه ودفعه الى الوكيل وبدا اعريم ولو كان غير لا يتقبل منه في الوكيل  
 بفيلاف اقراره بقبض الطالب واورد حب على الوكيل ما يقتضيه مثله لم يبرهن موكله  
 وقمت للقاصة وكان المدينون الوكيل مدبور الوكيل ولا يملك الوكيل بقصد الايراد  
 والمهمة واحد الرهن وذلك اخذ الكفيل (بخلاف) الوكيل بان يبيع حيث يملك الحق  
 واس للوكيل باقتضى قول الحوالة ويصح التوكيل والقصاص بالقصص من ارضاء المضم  
 ولا يبرهن بموت المملوك وينزل بموت الطالب فاورع الوكيل فحضره وتسلطه  
 الى الطالب حال حياته لم يصدق بلاحية فان اجتال الطالب بالمال بمسدة الوكيل  
 على انساب ليس للوكيل ان يطلب المهريل والمعتل فانوى المال على المعتل عليه  
 وماد الس على المهريل والوكيل يملك الطالب وكونه تالميل اقبل او اخذ الطالب  
 كميل بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل والوكيل ما القيص قبض بمقتضى  
 الادابض على ان لا يقبض الا الكفيل معاه ما في البراميه لكن قال في الاثارة على  
 امير ادعى ايصال الامانة الى مسجتم قبل قوله كالودع والوكيل والمظلم الى  
 في الوكيل دفعه الذي اذ ادعى بمقتضى الوكيل انه مقتضى ودفعه له في حياته  
 لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقض المهريل والبرقي والبرالية ام واقول فمقتضى  
 الشر بل الى اخذ من كلام الواو الحية وتبرها من كتب المذهب بان دعوى الوكيل  
 الا يصيل تقبل لبرائه بكل حال وامامسراية قوله على موكله ليس اضر منه فهو خاص عينا  
 اذ ادعى الوكيل سال حياته موكله وامامه موته فلا ثبت براءة العرم الا بشية او تصديق  
 الورثة المحبادة في الرسالة للجنة من الجليل في قول قول الوكيل (كذا) في حاشية ابني  
 السمود (قلت) والاعلام المقدسي ايضا رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشريلا في مجموعته  
 رسالته عقب الرسالة التي العها وان شهد بها على مادعاه ما رجع الى تلك الرسائل فقد اشيعا  
 الكلام فلهما جراهما لله تعالى حيرا (والاصل) ان الوكيل يقبض الدين بحالف الوكيل  
 بالبيع وقبض الثمن في مسائل (فان) كل الوكيل يقبض الثمن المشتري صححت ولو كفل الوكيل  
 ما لم يصح كافي الحامية وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على المدينون كافي شهادة  
 الزاربه (بخلاف) الوكيل بالبيع (ولو) باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد البيع لم يبرهن بعد  
 مادع الثمن للموكل والمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل يقبض الثمن لا مطالبة  
 عليه كان الفدية (ولا يصح) ابراء الوكيل بقبض ولا حطه ولا اخذ الرهن ولا  
 تاحيله ولا قبول الحوالة بخلاف الوكيل بالبيع قوله الا في حصة وفوداي قسامن  
 في نفس او مادوم او هذا المستامن قوله وبانها واستعانها وقوله بعبه موكله في الثاني  
 فمساكبه حله في الضرر (لكن) مظهر كلام الزيلعي (وصرح) كلامه العيني  
 والفتح فمشر الشئ منه على الاستقاء حيث قال وهو استثناء من قوله واستعانها  
 لا من قوله وصرح الوكيل لا في الوكيل ما يقتضيه جاهر ولكن لا يجوز استعانها

ان غاب المؤكل ( ووجه ) العبدون عما هو الظاهر من كون الاستثناء من الايفاء  
 والاستثناء ان الايفاء تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا لا تصور الوكالة  
 فيه كما ( نقله ) السيد الحموي عن شرح النفاية اخرا ( لكن ) نقل اولا عن شرح  
 الطحاوي ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منهما لكن في الايفاء على اطلاقه  
 وفي الاستثناء ان غاب المؤكل عن المجلس اما اذا كان حاضرا وامر باستيفائه فانه  
 يجوز اهـ ( واعلم ) ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل باثبات الحذم سلطانا وليس  
 كذلك كما قدمناه ( وقد منان ) ما ذكره الزيلعي من صحة التوكيل باثبات حذم السرقة  
 بخلاف لما ذكره قاضخان بقوله رجل وكل رجلا باثبات السرقة ان كان الوكيل  
 يريد القطع كان باطلا وان كان يريد المال فهو مقبول وهو كما لو طلب المسروق منه ان  
 يحلف السارق بقوله له القاضي يريد المال والقطع ان قال اريد المال حلفه وان قال  
 اريد القطع لا يحلفه الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزيلعي على ما اذا كان المؤكل لا يريد  
 القطع بالمال ( واهـ ) ان جواز التوكيل باثبات القذف مذهب الامام ومنعه ابو  
 يوسف وقول محمد معطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحذم  
 والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامر به وغير خاف ان  
 قصر الاستثناء على الحذم والقود يشعر بصحة التوكيل باثبات التعزير وبه صرح  
 القهستاني عن شرح الطحاوي قوله بعبية مؤكده عن المجلس هو قيد للاستيفاء  
 فقط اذا المؤكل لو كان حاضرا وامر باستيفائهما يجوز كما في شرح الطحاوي وغيره وعلمه  
 في غاية البيان باحتمال العفو المندوب اليه بخلاف حال حضرته لانه عدم الشبهة  
 وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفى حال غيبتهم وان كان رجوعهم محتملا لان  
 الظاهر عدمه احترازا عن الكذب والفسق ( ولم ) يذكر المؤلف التوكيل باثباتهما  
 لدخولهما تحت قوله فصيح بخصوصية لان التوكيل باثباتهما هو التوكيل بالخصوصية  
 فيهما فهو جائز خلافا لابي يوسف كافي العيني ( اما ) التوكيل باثبات حذم الرثا  
 والشرب فياظر اتفاقا اذ حق لاحد فيه بل تقام البينة حسنة ( واهـ ) التوكيل  
 باستيفاء التعزير يجوز مطلقا لانه حق العبد ولا يسقط بشبهة قوله وحقوق عقد  
 مبتدأ خبره قوله تتعلق به وجلة قوله لا بد من اضاافه في محل جر صفة قوله عقد والمراد  
 بالاضافة المعنى اللغوي وهو اسناد بان يقول يعت اجرت صلحت قوله لا بد من  
 اضاافه الى الوكيل الخ قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من  
 اضاافه اليه لتنفيذ على المؤكل واسب المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه  
 فان اضاافه الى نفسه تتعلق بالوكيل وان اضاافه الى موكله تتعلق بالمؤكل كما فهمه ابن  
 مالك في شرح المجموع لمافي الخلاصة والبرازية وكيل شيراء العبد جاء الى مالكة  
 فقال يعت هذا العبد من المؤكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم المؤكل لانه خالف حيث  
 امره ان لا يرجع اليه العبيدة وقد رجع ( قال ) ابو القاسم الضعيف والصحيح

أن الوكيل يفسر مقولاً وتوقف العقد على إجازة الوكيل انتهى (وفي)  
 المجمع وتعلق حقوق العقد بما يضاف إلى الوكيل به (قال) إن ذلك قد يقوله  
 يضافاً للوكيل لأن الوكيل بالبيع والشراء أو يضاف العقد إلى الوكيل لرفع حقوق  
 العقد إلى الوكيل اتفاقاً كما في الفصول اهـ (وقد) ادعى الاتفاق مستنداً إلى  
 فكيف يكون مجرد فهم منه فاعمل (وفي) المحكي كل عقد يضافه الوكيل إلى نفسه  
 إرادته أن تصح إضافته إلى نفسه ويستغنى عن إضافته إلى الوكيل لأنه شرط  
 ولهذا يوافق الوكيل بالشراء والشراء إلى الوكيل صريح بالإجماع (وقوله) وكل عقد  
 لو أضافه إلى الوكيل كالنكاح من إقامته لا يستغنى عن الإضافة إلى مؤكله حتى لو أضافه  
 إلى نفسه لا يصح فلفظ الإضافة واحد ومراده مختلف اهـ (قال) الخبر إلى هذا  
 شاهدنا فهمه شارح النص اهـ (وهو) بظاهره إقرار لصاحب الخبر أن ما في  
 شرح المجمع فهم من شارحه إلا أن يكون ذكره بحارة عبارة البحر (هذا ولك) أن  
 تنق المضاف بين ما في البرازية وشرح المجمع يحمل ما في شرح المجمع من قوله  
 الوكيل بالبيع والشراء على الناقد لتأديرها لغيرهما لا يتعلق بحقوقه بالوكيل على  
 الإجازة لقصره يتعلق الحقوق عن النفاذ (وليس) في عبارة البرازية ما ينبغي تعلق  
 الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالإجازة فلفظ من يحصل التوفيق (وقد) علمت أن  
 عدم تعلق الحقوق بالوكيل في مسألة البرازية إيماناً من المخالفة فلو صدر الوكيل  
 على وجهه في المخالفة بأن أدله الوكيل بإضافة العقد إليه والظاهر نفاذ العقد لغير  
 المخالفة كما هو مفهوم البرازية (وإذا) نفذ العقد هل يتعلق بالوكيل أو بالوكيل  
 (لائي) في كلام البرازية يدل على إيجابه أو غيبه (فقول) يتعلق بالوكيل على  
 في شرح المجمع والمحكي إذ لم يوجد ما يثبت فيها كيف وقد ادعى الاتفاق في قوله  
 يمين الحق في إياه بالتأمل حتى يظهر حقيقة الحال والله ليسير للرفع إلى  
 (وتوجيه) ما في البحر بأن يقال إن عبارة شرح المجمع وطاعة والظاهر من العبارة  
 لصورة المخالفة الواقعة في البرازية وأنه إذا أضيف إلى الوكيل فربما ينفذ إلى  
 الحال وتعلق الحقوق به مع أن القول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم بطلان  
 كما استدل به الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير أن الشارح في وجهه على المخالفة  
 ولم يقبه بالبيع الناقد وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ (وإذا) حملت كلام  
 شارح المجمع على ما قلناه وقيدت مسئلة بما في البرازية وعلمت أن كلام البحر لا يؤيد  
 عن الحكم المذكور ارتفع الخلاف كما شهد بذلك الإنصاف (والمراد) التي وردت  
 على صاحب شرح المجمع من صاحب البحر فثبت إلى الإطلاق عبارة شارح المجمع  
 لا غير والله تعالى اعلم (اقول) فافى شرح المجمع مقيد بما إذا أجاز الوكيل المند فلا تعلق  
 ما ذكره الصغار وإذا صح هذا التوفيق ظهر الجواب (عما) نقل من القدسي من قوله

ثم اذا جاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة  
 السابقة انتهى (وهذا) التعليل مؤيد لتوفيق المتقدم والله اعلم (وفي) حاشية ابي السعود  
 وتغير ان الكمال بقوله يكتفى بالاضافة الى نفسه صريح في ان اضافته الى نفسه ليس بالزام خلافا  
 لمن عبره بالاداء كالمجرب عليه المصنف (لكن) الشارح ينقل كلام ابن ملك وامر بحفظه وادبه  
 بقوله ابن الكمال المتقدم ورد على المصنف فيما ياتي بقوله فقوله لا بد فيه ما فيه (وح) ليجد  
 ما ذكره ابن ملك وبصفة طمعا اعترضه في البحر عليه (وما) في الخلاصة والبرازية لاساني جواز  
 الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا لم يصف الوكيل العقد الى  
 نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه (ثم) رأيت في الزيلعي من  
 باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء ونحو العقد  
 الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكله بشراء شيء بعينه لا يشتريه لنفسه  
 (ما نصه) خلافا لما لو وكله ان يوجد امرأة معينة حيث جازله ان يتزوج بها لان  
 البيع الذي اتى به الوكيل غير داخل تحت امره لان الداخل تحت الوكالة في البيع  
 مضاف الى الموكل وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة  
 الى احد فكل شيء اتى به لا يكون مخالفا (فهذا) من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك  
 (واعلم) ان قول الزيلعي وفي الوكالة بالشراء الداخل فيها شراء مطلق الخ (وصريح)  
 ايضا في ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد  
 ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق من الخلاصة والبرازية انتهى ملخصا (اقول) وفي نور  
 العين راجع للجامع الاسعرا امره بشراء فن بالغ فقال مالكه بعث في هذا من فلان  
 الموكل فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل اذا امره الوكيل ان يعقل عن نفسه يلزم العهدة  
 على الوكيل فخصالف بقوله على موكله (قاضي خان) (فيه نظر) ويدعي ان يلزم  
 الموكل او يتوقف على اجازته اذا الوكيل لما خالف صار كان السامع قال ابتداء بعث  
 عبدي من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير الوكيل  
 مشتركا بنفسه (يقول) الخصم اصحاب في النظر لكنه اهل جانب قوله يلزم الموكل  
 حيث لم يعلله بل افاد بما ذكره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل بل  
 يتوقف فيمن كلامه يخالف غير خاف على ذي فهم ضاف (ثم) ان الظاهر انه لا يتوقف  
 بل يلزم الموكل لما امر في شراء الغضولي فلاح (شخصي) ان الغضولي لو شري شيئا  
 واضاف صدق الشراء الى من شري لبيان قال لباغدة به من فلان وقوله لا يتوقف على فلان  
 واوقال شريعت لفلان فقال باغدة بعث اوقال بعته ملك لفلان فقال المشتري قبلت نفذ على  
 نفسه ولم يتوقف وهذا لولم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق احدهما  
 فشري الوكيل نفذ على موكله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهدة  
 انتهى يقول الخصم وظهر بقوله وعلى الوكيل العهدة ان الوكيل لم يخالف موكله



لمد بالامام كفاشي خاتمة صاحب الجامع الاصغر ( غاية ) ما في الباب ان يكون  
 في المسئلة روايتان او يكون احدهما ذكر في شرح الصحاوي وماري قاضي حنبل  
 صواب كماله على دوى الالك الشهي ( ومرايه ) عا في شرح النظماني وماري  
 بقوله شهي ) وهو موافق لمشر من الزيلعي فتأمل في هذا المثل فانه من مراسين  
 الاقدام والله تعالى اعلم بالصواب قوله الى الوكيل اي استبداه في العبيقة قوله  
 وصلح عن اقراره في دعوى ما ان او شفعه لانه حينئذ يكون بيعا او اختارة وهذا مذهب  
 لا يقدح في الحقوق وباني المسئلة الحقوق فقط قوله يتناقضه اي بالوكيل بخلاف  
 الرسول لا يضيف المثل الى مرسله وبخلاف النكاح لانه لا يبدى من ذكر الموكل واستبداه  
 العقد اليه عيني ( واواختلغا ) في كون المشتري رسولا او وكيل فالقول للمشتري والبيعة  
 على النائم بحر ( وعند ) مالك والشافعي واحدهما ان بالوكيل لان الحقوق تتعلق بالحكم  
 والوكيل ليس بأصل فغلا يكون املاءها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح ( وانما )  
 ان الوكيل اصل في العقد يدلل اختصائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سميلا كما عرفت  
 لما استغنى وانما جعل ثابا في الحكم للضرورة كيلا يطل بمقصود الموكل ولا ضرورة  
 في حق الحقوق ولان العقد الاخر اعتمد رجوع الحق اليه فلو لم يرجع انضمر على تقدير  
 كون الموكل مقاما او من لا يقدح في مطالبته حتى قوله ما دام حيا اما اذا مات الوكيل  
 قال العضلي فذلك الحق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصت  
 وصيا عند القبض وهو المعقول ( وقيل ) ينقل الى موكله ولاية قبضه فيحتاج عند  
 الذنوى محط ( هذا ) اذا نقض على انه وكيل اما اذا اشترى فقال الشراء بغيره وقال النائم  
 بل لك فالحكم فيه ما قال مؤيد برده اشترى شيئا وقال كنت رسول فلان ولا يمن لك على  
 وقال النائم به منك ما قول للمشتري ( وفي الخبر ) عن الحلاصة امرأة اشترت شيئا  
 وقالت كثر رسول زوجي لك ولا يمن لك على وقال النائم انما بيعت منك ولان حليلك  
 فالتول قولها وعلى النائم اليه ( وتتل ) مثله عن الحانية واكثر من البيهقي ( ثم قال )  
 في الحر والوكيل بالشراء اذا اشترى بالسيئة مات الوكيل جيل عليه الثمن او يني الاجل  
 في حق الموكل ( وحرره ) هنا يدل على ان العبد في المذهب ما قال انه لمعقول وقد اقيمت  
 به بعد ما احتضت كذا في فيما سبق اه وتأتي عبارة الحر فرييا قوله واوفاها هذا باجر  
 وغاب لا يكون للموكل في حق الثمن كافي بالحر قوله بان لم يكن اي الوكيل محجورا كان  
 محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهما اذا عقدا بطريق الوكالة تتعلق حقوق  
 عقدهما بالموكل ادلا يصح من المحجور التزام العهدة لقصور اهليته ولحق مولى العبد  
 كافي الرسول والقاضي واميه ( ثم العبد ) اذا اعتق تلتزم تلك العهدة والصبي اذا بلغ  
 لا يلزمه ( وفي الحانية ) عبد اشترى شيئا فقال النائم لا اسم لك البيع لانه محجور وقال  
 العبد انما ادون فالقول للعبد فلو برهن السامع ان العبد قال انما محجور قبل ان يتقدم

الى القضاء بهذا الشراء لم يقبل ولو قال عند بيعك وانا محجور وقال المشتري وانت مأذون  
 التول للمشتري لان الاقدام على البيع دليل الاذن والاصل بقاء ما كان على ما كان  
 عليه (وقوله) ان لم يكن محجورا يشير الى ان العبد والصبي المأذون لهما متعلق بهما  
 الحقوق وتلزمهما العهدة (وظاهر) كلام المصنف ان العهدة على المأذون مطلقة  
 (وفصل) في الذخيرة بين ان يكون وكيل بالبيع فانه عهدة عليه سواء باع بشئ حال  
 او مؤجل وبين ان يكون وكيل بالشراء فان كان بمن مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى  
 الكفالة وان كان بشئ حال فهو على الوكيل لكونه ضمانا فمن جوى (وفيه) ايماء  
 الى ما بسطه الزيلعي من الفرق (وفي البحر) ما في الزيلعي عن الابضاح ان امره  
 ان يشتري بالتقديس والعهدة عليه وان امره بالشراء فانه عهدة عليه كان ما اشتراه له دون الامر  
 بخالف لما في الذخيرة قوله كن تسليم مبيع هذا وما بعده امثلة للحقوق التي تتعلق بالوكيل  
 في كلامه وفيه ونشر مرتب اي اذا كان وكيل البائع (واطلقه) فشميل ما اذا قبض  
 الوكيل الثمن اول ما اذا قال لا يدفع المبيع بعد البيع حتى يقبض الثمن ف يدفع الوكيل  
 قبل قبض الثمن فانه جائز عندهما خلافا لابي وكان النهي باطلا في القنية (وفيه)  
 في البرازية ما اذا كان المبيع في يد الوكيل فلو في يد الموكل ولى عن الدفع قبل قبض  
 منه له ذلك اما لو نهته عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجر بعده حتى يقبض الثمن  
 من المشتري ثم يقول بملك به هذه الدراهم التي قبضت منك (واودفع) وكيل  
 البيع المبيع الى الدلال فصاع في يده يضمن في المختار (كما يقال) بعه وسلمته من رجل  
 لا امره وضاع الثمن يضمن (قال) القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض منه  
 والحكم بحكمه والعلة لا ما امر ان النهي عن التسليم قبل قبض منه لا يصح فلما لم يعمل النهي  
 عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم اولى (وهذه) المسئلة تخالف مسئلة  
 القمقة الله (قلت) مراد القاضي انه لا يملك التسليم عن لا يعرفه لا مطلقا فصاع التعليل  
 ايضا جوى (اقول) ٢ ومسئلة القمقة ما قاله في مفرقات الوكالة من التنازلية  
 عازر بالظهيرية الوكيل اذا دفع قمقة الى انسان لاصلاحها باسم الوكيل ونسي من  
 دفعها اليه لا يضمن (قال) في التنازل وصار كالذي وضعه في موضع من داره ثم نسيه  
 فلا ضمان عليه كذا هذا (قال) العلامة ابو السعود واقول لم يظهر لي وجه ما في القنية  
 من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض منه مع ان المصريح به ان المشتري يؤمر  
 بتسليم الثمن ولا حيث كان الثمن حالا وعملوا ذلك يقولهم ليعين حق البائع فيه اما المشتري  
 فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العقد لان الثمن لا يستعين بالتعيين حتى لو اضيف العقد  
 الى دراهم معينة كان له ان يتقدم غيرها فالظاهر ان ما في القنية من بطلان النهي عن  
 تسليم المبيع قبل قبض منه ضعيف انتهى (اقول) ويشي تقييد ضمان وكيل البيع  
 اذا دفع الدلال وغاب اوضاع في يده بما اذا لم يكن العادة جارية في ذلك اما اذا كان

شأن لا يبيعه الوكيل نفسه بل يدفع في العادة الى دلال ليعرضه على البيع لا يفتقر لانه  
يعتقضى السادة يكون مأذونان بذلك وفي الفتاوى الخيرية قيل فيها اذا جرت عادة  
التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة بينهم وتبعث بينهم مع من يختاره او يعتقد  
امانة من المكار يبعث اشهر ذلك بينهم اشهر اشياهم فيهم وبيع الموقوف اليه  
البضاعة الموقوفة في مدينته والاصل مع من اختاره منهم باعتها عنها على دفعات متعددة  
حسبما يسير له وانكر الموقوف اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الشيء  
عليه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة ام لا يملك من البيع (اجاب) القول قوله عليه  
اذله بمشقة مع من اختاره وراه امين الله امين لم تبطل امانته والحال هذه بالارسال مع  
من ذكر (وقد) ذكر ان الهدى راى ابي بكر خواهر زاده فخرجت غايه سائلة الرخايق منهم  
يعنون الكرايش الى من رآها لهم في البذل ويشت بائنها اليهم يبدون شيئا وراه  
امينا فاذا بعث البائع عن الكرايش يبد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يفتقر  
الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم (قال) استاذنا رضى الله تعالى عنه اجبت  
انا وغيري اه وقد عطف بقوله المرفوع عرفا كالمشروط شرط او العادة محكمة والموقف  
فاض الى غير ذلك من كلامهم اه ماقى الخيرية (تبيينه) اعلم ان الحقوقي التي لا وكيل  
كتبى البيع ومطالبة بيمينه والمخاضة في القيمة والزجوع عن الاستحقاق غير واجبة عليه  
لانه متبرع لكن ينبغي ان يوكل الموكل بهذه الافعال وانما الحقوقي التي على التوكيل  
كتسليم البيع والتمن ونحوهما فالوكيل فمستأجر على فله ان يعبر على ذلك  
كافي الكافي والبرجندى وصير الشريعة قوله وقبضه اى اذا كان وكيل المشتري  
قوله وقبض من اى من المشتري اى اذا كان وكيل البائع فعلم ان مراده بالوكيل بالبيع  
ما يشمل الشراء وكذلك في الاجارة مما يشمل الاستئجار (قال) في البحر واستيفاء من قوله  
وقبض من انه لو ضمن الموكل الممن لا يصح ضمانه ولو اوصال المشتري الموكل بمحلى وكيله  
به بشرط رادة المشتري لم يصح ولو اجمال الموكل بوكله بالتمن على المشتري صح  
وهى وكالة الاحوال لانه لا يشي للموكل على وكيله وان الموكل لو منع المشتري من دفع  
التمن الى بوكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه ولكن لو دفع له صح ويرى الاستحسانا  
وانه يصح وبصح اياه وكيل البيع قبل قبضه الثمن وجوابه على الاماى والمماثل  
والادون واقاله وحطه واناجله والجور بدون حقه عندهما ويضمن خلافا لابي  
يوسف (هذا) قيل قبضه اما بعد قبضه لا يملك الحط والاراء والاقالة وبعد ما قبل  
بالتن حوالة لا يصح كما بعد الاستيفاء والوكيل بالاجارة اذا قبضها بعد ما ضم لا بعد  
قبض المنة وبعد قبض الاجارة دينا كان او عينيا لا يصح المنع وان الموكل لو وكل  
موكله بقبض الثمن صح وله غزله الا اذا تناصب الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم للقاضي  
الوكيل ان يوكل موكله لا يملك غزله (ومن) احكامه ان وكيل البيع لا يطالب بالتمن

من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار  
 والبيع لانهم يعملون باجره عن البرازيه قوله ورجوع به عند استحقاقه اى رجوع  
 الوكيل بالبيع او الشراء عند استحقاق ما قبضه من بيع او من اى عند ظهور المستحق  
 للبيع وكذا الرجوع بالثمن عند استحقاقه (والحاصل) ان هذه المسئلة شاملة لسنتين  
 الاولى ما اذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق البيع فان المشتري  
 يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده او سلمه الى الموكيل وهو  
 يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق البيع من يده فانه يرجع  
 بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازيه المشتري من الوكيل باعه  
 الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل  
 على الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بحر قال الجوى فان قلت فيعلى  
 هذا يكون المصدر مشتركين مصدر الفاعل والمفعول قوله وخصوصية  
 في عيب اى فبرد العيب الى البائع لو كان بيده وبعد تسليمه الى الموكل برده باذنه (قال)  
 في البحر وهو شامل لسنتين ايضا اما اذا كان بائعا فبرده المشتري عليه وما اذا كان  
 مشتريا فبرده الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد  
 الا باذنه كما سبق في الكتاب (واشار) المؤلف الى ان الوكيل لو رضى بالعيب لزومه  
 ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ازم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل اوهلك بهنالك  
 من الموكل ولو مات الوكيل بالشراء وظفر الموكل بالمشتري عيبا برده وارثه او وصيه  
 والا فالموكل (وكيل) البيع اذا مات وظفر بمشتريه به عيبا برده على وصي الوكيل  
 او وارثه والا فعلى الموكل كذا في السراية (و) في الخائفة الوكيل بالشراء لا يملك  
 ابراء البائع عند العيب عند ابي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول ابي يوسف والوكيل  
 بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فصات الوكيل حل عليه الثمن ويسقى الاجل في حق  
 الموكل وجزئه هنا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه المعقول وقد افتيت به  
 بعد ما احتطت كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشباه والنظائر حكم التوكيل بالتوكيل  
 (ومناقر) على ان الوكيل اصل في الحقوق ما في كافي الحاكم ولو وكيل القاضى  
 وكلا يبيع شئ فباعه ثم خاصمه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضى للوكيل اه  
 قوله بلا فصل حال من مدخول الكاف وهو الحقوق المتقدمة قوله بين حضور  
 موكله اى حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على  
 الوكيل كما لو كان غائبا كما اوضحه في النسخ قوله او غيبته اى وقت عقد الوكيل  
 قوله لانه اى الوكيل العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه قوله وحكما  
 فان احكام العقد ترجع اليه وهو يحط العلة قوله في اصح الاقاويل وقال القاضى  
 الامام ابو المعالي ان العهدة على الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالمباشر بنفسه

قبله المهمة قوله انما فاعداً يثنى باق اخلاصة والبرازية وكيل يبرأ العبد  
 جاء الى ماله فقال بعت هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قلت لا يلزم الموكل وقد  
 تقدم فعليه والكلام عليه مستوفى قوله فيه ما فيه اي فيه نظر وصبر عنه بما فيه لهما اي  
 لان الذمة منقوضة بما ذكر ابن مالك واما قال ابن الكمال ايضا لو اضاف الوكيل بالشراء  
 الشراء لموكله صح بالاجماع على ان البدية لا تية منقوضة ايضا بمسئلة الطلاق ووكيل  
 المرأة في النكاح كما يأتي (واقول) توضيحه انك قد علمت من كلامه انه لا يكون وكلا  
 الا اذا اضافه الى نفسه واذا اضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق (في الملح) وقيل  
 بالوكيل لان الرسول لا يرجع الحقوق اليه وشرطه الاضافة الى ماله لما في البرازية  
 والرسول في البيع والطلاق والعتاق والنكاح اذا اخرج الكلام مخرج الوكالة  
 بان اضاف الى نفسه بان قال طلقك وعتقتك وزوجت فلانة منك لا يجوز لان الرسالة  
 لا تتضمن الوكالة لانها فوقها وان اخرجها مخرج الرسالة خاز بان يقول ان من سألني  
 يقول بعت منك امه قوله يمكن اي من ضررهم قوله انموك الوهباء عن تسليم البيع  
 حتى يقبض الثمن فانه يكون باطلا كما تقدم وكما الوكالة بالبيع بشرط ان لا يقبض الثمن فانه يفسد  
 باطل ايضا واوجب الصك باسم الموكل لا يسطح حقيقة قبض الثمن الا ان يقرأ الموكل  
 بقبضه اذ قوله والمالك ثبت للموكل ابتداء (جواب) عن سوال مقدر بقدره  
 اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى الوكيل ينبغي ان يقبض ثمنه اذا اشتراه  
 بالوكالة لان شراء القريب اطلاقا عنه بقوله والمالك ثبت للموكل ابتداء  
 اي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى ان الوكيل اصل في حق العبد لكن في حق الحاكم  
 بخلافه الموكل فيقع له من غير ان يكون اصلا فيه كالعبد يذهب او يسطاد فكما ان  
 المولى ثبت للمالك له ابتداء فيما انهم عليه او اسطاد خلافة عنه فكذلك الموكل ثبت له  
 الملك ابتداء فيما اشتراه وكيله خلافة عنه (قال) الشمني وهذه طريقة ابي طاهر  
 الدياس (وقال) في البرازية الاصح (وقال) الكرشي ثبت الوكيل ثم ينقل للموكل  
 (وقال) القاضي ابو زيد الوكيل نائب في حق الحكم اصل في الحقوق فوافق الكرشي  
 في الحقوق واما طاهر في الحكم وهو حين كذا في البرازية قوله في الاصح قال  
 الشمني وعلى طريقة الكرشي لا يمتنع ايضا لانه ثبت للموكل ملك غير مستند وكذا لا يفسد  
 نكاحه اذا اشترى زوجته بالوكالة فلا شدة لهذا الاختلاف لان الموجب للملك  
 والفساد الملك المستقر ولهذا اذا اشترى الوكيل قريب موكله يفسد  
 عليه ويفسد نكاحه اذا اشترى زوجته موكله قوله قبلانية قريب الوكيل  
 يبرأه ولا يفسد نكاح زوجته به (في هذا) التبريم فلهذا من هذه الاحكام ما  
 على القولين كما افاده في الملح (اما) على الاصح فظاهر (واما) على قول الكرشي  
 فلما ضل به الشارح عن قوله لان الموجب الخ وان كان ظاهره يعطى للموكل الاصح

كنهه خرج عليه في قوله لا يزوج قد عرفت ان هذا في سبب كلامه  
 بل هو جار على القول الثاني من انه يثبت للوكيل اشتدائه ثم ينتقل الى الموكل قوله حتى  
 لو اضافه لنفسه لا يصح اي على الموكل فلا ينافي قوله الا حتى لو اضاف للنكاح  
 لنفسه وقع النكاح له كما ظن ( و ) في البراز يده الوكيل بالطلاق والعناق اذا خرج  
 الكلام يخرج الرسالة بان قال ان فلانا امرني ان اطلق او اعنتي ينفذ على الموكل  
 لان عهدتهما على الموكل على كل حال ولو اخرج الكلام في النكاح والطلاق يخرج الوكالة  
 بان اضاف الى نفسه صح الا في النكاح ( والفرق ) ان في الطلاق اضافه الى الموكل  
 معنى لانه بناء على ملك الرقية وتلك للموكل في الطلاق والعناق فاما في النكاح فمذمة  
 الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها واخرج يخرج الوكالة لا يصير مخالفا  
 لاضافه الى المرأة معنى فكانه قال ملكتك بضع موكلتي اه ( قال العلامة ) ابو السعود  
 ليس المراد ان اطلاق والبتاق يقع بمجرد قوله ان فلانا امرني ان اطلق او اعنتي بل لابد  
 من الاضمار مضافا الى موكله فيما اذا خرج الكلام يخرج الرسالة او الى نفسه  
 اذا خرج الكلام يخرج الوكالة على قناني اه ( قلت ) وبالسابع والعشرين  
 من التارخانية ولو قال الوكيل طلاقك الزوج لا يقع هو الصحيح اه ( قال ) في البحر  
 فعلى هذا معنى الاضافة الى الموكل مختلف في وكيل النكاح من الزوج على وجه الشرط  
 وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه ( وفي الاشياء ) الموكل بالابراء اذا ابراه  
 ولم يصفه الى موكله لم يصح كذا في الخزانة اه ( اقول ) وظاهر ما في الخبر ان لا تلزمه  
 الاضافة الا في النكاح وهو مخالف لكلام غيره ( قال ) في الدرر بعد قوله في المتن  
 يتعلق بالموكل وفيه ان الحكم فيها لا قبل الفصل عن السبب لانها من قبيل الاسقاطات  
 والوكيل اجنبي عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقسارنا  
 للسبب اما النكاح فلا في الاصل في البضع الحزمة فكان النكاح اسقاطا لها  
 والساقط تلاشي فلا يصور صدور السبب عن شخص على سبيل الاصل ووقوع  
 الحكم لغيره فيعمل سقيرا ليقارن الحكم السبب حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له  
 بخلاف البيع فان حكمه قبل الفصل عن السبب كما في البيع بخلافه في صدور السبب  
 عن شخص اصاله ووقوع الحكم لغيره بخلافه واما الخلع فلانه اسقاط للنكاح  
 والتسليم للمرأة والمنكوحه المرأة والوكيل انا منه او منها وعلى التقديرين يكون سقيرا  
 محصا فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن انكار فانه ايضا اسقاط لا يشوبه  
 معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل ( وكذا ) الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض  
 والوكيل اجنبي سقيرا فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الخلع في البواني هذا  
 ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام انتهى ( اقول ) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة  
 اشتراط ذكر الموكل وان استند الوكيل الفعل الى نفسه فاذا كان وكلا

من باب المراء يقول الروح جامع امرئك على هذا المراء في حق من يقول الوكيل  
 كما صرحوا به في الملع (أما الوكيل جامع فتعلا ولو كان وكلا من الخاص فيقتضي  
 حلت فلا بد من روجها على كما حار في الصحيح من انه كقول وكلا من الخاص في الملع  
 وصرحوا انفسهم انه لو كان تعدد طلق امرأى رحمه حال لها الوكيل مطلقا ياما يقع  
 رحيما ولو كان ما كان فقال انفسا الوكيل اب طلاق يطبقه وحده فمع واحدة مائة  
 وصرحوا انه يصح توكيل الصبي والمجنون وبصر كانه على اطلاق على رده عليهم  
 (وفي الملاقى القوي اجهده الوكيل في الطلاق والاستئصال سواء كذا في السراحيمة  
 في رسالة ابن عبد الروح طلاق امرأه العاتية على ما سأل فذهب الركنون اليها  
 وسألها الرشد على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في الدائع (فقد) يترك  
 هذا ان قول الوكيل حلت وطلقت بكى (ثم) الذي يظهر من كلامهم ان المراد  
 ما لا وكيل الوكيل من جهة من يشبه المالك بعزبه إسرائيل بان الحكم فيها لا عمل  
 من السك في الكايج يقول وكيل الروح زوجك مثل إعلان فيضسه الى الوكيل ولو قال  
 زوجي وقع له لا للموكل (وأما وكيل الروح فعول روجب فصح بولي اطلاق يقول  
 وكيل الروح طلاق فلا بد من الملع يقول كل الروح حلتها على الص وأما وكيل المرأة فيقول  
 حلت بدون اصاحته اليها وكذا في الذي على حال ولكانة ولو كان اطلق  
 من حته وكل امرأة او المرد يقول طلاق فلا نه بالث أو اوجها ماله على الله  
 أو اوتى صدقة كذا وكاه على كذا يقول وكيل الروح أو السيد ماله فيكي لا قناعة  
 من احد الحاسين لأن المالك من كل منهما فان المرأة بذلك لنفسها وكذا العتقا  
 أن الروح أو السيد يملك المهر وفي الملع من انكار او دم عند يقول الوكيل ضائع  
 فلا ما من دعواه عليه هذا المالك أو ادم حصل للمدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع  
 اعصى أو طلق أو كاذبي أو صا على لم يصح بخلاف معنى واسترق ماله يصح  
 اصاحها الى نفسه كما وكذا بقية الصور الآية يقول الوكيل من جهة طالب المالك  
 هب فلا ما وتصدق على أو اهره أو اودعه أو اوهي عنه كذا أو اهره كذا ولو قال  
 هبي أو تصدق على أو اهره في المربع لا لا الوكيل وأما الوكيل من الخاص الاخر كما اذا  
 دعم لرجل مالا أو وكاه فان بهما لفلان مثلا فانه يقول وهبك أو تصدق على  
 أو اهره أو اودعه فالحق من غير ان يقول وهبك لفلان لفلان الى لفلان الوكيل  
 (ثم اعلم) ان هذه المذكورات معزى بعضها من بعض من حيث ان ما كان منها  
 امضا يصعد الوكيل الى نفسه ثم التصريح بالوكيل يقول توكلك فلا نه وما ملك  
 عما عده على فلان من المال أو ادم اما ما كان منها ملكا ليس أو معة أو حصة فلا  
 يصعد الى عنه بل الى الوكيل فقط كقوله لفلان كذا أو اودعه كذا أو اهره كذا أو اهره  
 من هذا من احرار كلامه يخرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبتي كذا فامر

ولاهني لقلان واودعني لقلان وعلى هذا فقولهم التوكيل بالاستقراض باطل  
 معناه ان في الحقيقة رسالة لاوكالة فلو اخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح  
 بل لا بد من إخراج مخرج الرسالة كما قلنا (ويعلم) ان ذلك غير خاص بالاستقراض  
 بل كل ما كان تمليكاً اذا كان التوكيل من جهة طالب التملك لا من جهة المملك فان  
 التوكيل بالاقتراض والاعارة صحيح لا بالاستقراض والاستعارة بل هو رسالة هذا ما ظهر لي  
 وقام له افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى آمين قوله ككاح فلوم بضم الكاف  
 الى المؤكل وأضافه الى نفسه وقع له (قال في البحر مع الزاوية) التوكيل بالطلاق والعناق  
 اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا اقرني ان اطلق او اعتق يتعد  
 على المؤكل لان عهدتها على المؤكل على كل حال ولو اخرج التوكيل الكلام في النكاح  
 والطلاق مخرج الوكالة بان اضاف الى نفسه صحيح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق  
 اضافة الى المؤكل معنى لانه بناء على ملك المنة والرقبة وهو للمؤكل وامام في النكاح  
 فمدة التوكيل قابلة للمهر حتى لو كان وكيلاً بالنكاح من جانبها واخرج الكلام  
 مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لضافته الى المرأة معنى لان صحة النكاح بملك البضع وهو  
 لها فكانه قال ملكتك بضع مؤكلى (وفي الجوهرة) اذا قال ابو الصغير زوجتها من ابنتك  
 فقال الاب قلت ولم يقل لا يني حاز النكاح الابن لان الايجاب له والقبول بتقديره  
 فصلا كقبوله قلت لا يني ولو قال زوجت ابنتي ولم يرد وقع الاب هو الصحيح  
 وينبغي للتوكيل بالنكاح ان يقول قلت لا حبل فلان (واعلم) ان ما في البرازية  
 من انه لو اضاف الطلاق الى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى يقبل حيث قال واوقال  
 انت متى طالق او انت طالق متى لم يقع وقيل يقع وقوله متى اقول قال واستفيد الوقوع  
 بان طالق من غير اضافة بالاتفاق انتهى قوله واصلح عن دم عمه او عن انكار  
 ومثله عن السكوت يعني ان زيدا اذا ادعى دارا على عمرو فوكل عمرو وكيلاً على ان  
 يصلح على المائة فيقول زيد صالحت عن دعوى الدار على عمرو بالمائة ويقبل  
 التوكيل فيتم الصلح (ولا) فرق بين ان يكون الصلح عن انكار ام عن اقرار كافي  
 صدر الشريعة (ورد) عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا يصح اضافته الى التوكيل  
 بخلاف الصلح عن اقرار فانه يصح اضافته الى كل منهما وقد عرفت اختلاف  
 الاضافة في الموضوعين فافترق الصلحان في الاضافة (قال العلامة) ابو السعود  
 قال الشيخ ناكير في التقييد بكون الصلح عن انكار نظراً لانه لا فرق الصلح بين  
 ان يكون عن انكار او عن اقرار في الاضافة فان زيدا اذا ادعى على عمرو فوكل عمرو  
 وكيلاً على ان يصلح على مائة فادى قال زيد صالحت عن دعوى الدار على  
 عمرو بالمائة وقيل التوكيل هذا الصلح بسم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا ان



إذا كان من القرار يكون كالبيع فترجع الحقوق إلى الوكيل كما في البيع فليس له  
 الصلح على الوكيل وإذا كان من انكار فهو خدعه في حق المدعي عليه  
 فالوكيل سفير محض ولا يرجع إليه الحقوق سوى ما قلنا هنا الذي ذكره الشيخ  
 كبره وهو عبارة سبيل الشرعة وما اعتبره في الدرر عز رده في زاده أقوله وفيه ولصديق  
 قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى إن من ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالوكيل  
 أه أقول عليها عند استحقاق عين الهبة والصدقة والرجوع فيها والحرر قوله  
 وشركة ومضاربة وإذا لا بد من إضافة إلى موكله فلو لم يضاف إليه  
 لم يصح تكاثرنا قوله يتعلق بموكله لأنه قال في الدرر والسيرة إن الحكم فيها لا قبل  
 الفصل عن سبب لأنها من قبيل الاستقابات والوكيل اجتناب عن الحكم فلا بد  
 من إضافة العقد إلى الموكل ليحكم بمقارنا لسبب الخ ما قد منه (وفي الدرر)  
 وقصص المهر لها بالوكيل قوله لكونه فيها سفيراً محضاً فإنه يضيفها إلى موكله  
 فإنه يقول خالعت بموكلتي بكذا وكذا في أمثاله ابن ملكا (قال متل على) السمر حال  
 قول غيره ومن حتى قول غيره لا يرميه حكم ذلك القول أه (والسفير) الرسول  
 والصلح بين القوم صحاح أي يظهر من موكلته عبارة فالعقد هو الموكل بهذا  
 العقود لا الوكيل وإذا لا يستغنى عن الإضافة إلى موكله وإذا عساه بقوله حتى لو أضافه  
 لنفسه وقع النكاح له فإنه اختيار في الحقيقة شيء واحد قوله فيما تقدم حتى لو أضافه  
 لنفسه لا يصح عند إمكان التصرف بالمقد عليه وقوله هنا حتى لو أضافه إلى غيره  
 عند الإمكان أو يصح التصرف بالنكاح إليه قوله فكأن كالمسؤول أي في كونه سفيراً  
 محضاً في نوعي العقود حتى لا بد أن يقول أرسلني إليك فلان بكذا فيضيفه إلى مرسله  
 بلقطها فترجع الحقوق إلى مرسله لا إليه في الوعي (قال) في الحر وشرطه الإضافة  
 إلى مرسله بأن يقول إن مرسلتي يقول إنك وتعدوه أه (وقال) في البيع وهذا لأن الحكم  
 فيها لا قبل الفصل عن السبب لأنه استلزام فتلاشي فلا يتصور صدوره من شخص  
 وثبوت حكمه لغيره فكان سفيراً أه قوله فلا مطالبة عليه في النكاح مهران إذا كان وكيل  
 الزوج قوله وتسليم الزوجة أي إذا كان وكلها ولا بد قبض مهرها كما أن الوكيل  
 بالخلع لا بد قبض النسل وإطعام مهرها وتخير المرأة بين مطلقته أو الزوج فإذا  
 أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج وأومئ من مكمل الخلع البدل مع وأن لما مر  
 المراءى الضمان وإذا رجع قول (الأداء) أه (يحيى) قوله والمشتري الأبا عن دفع الثمن  
 للموكل لكونه اجنبياً عن الحقوق كرجوعها إلى الوكيل أصالة وقدما أحكام قبض  
 الثمن وأنه لا فرق بين خضرة الوكيل وخيشته وإن وصى الوكيل برجع الحقوق إليه بعد  
 موته لا إلى الوكيل فلو وكل الوكيل الموكل قبض الثمن فله ذلك ولا يعتذر على المنع  
 فإن عجزني زاده (ولو) دفع الموكل بالشراء الثمن إلى الوكيل فاستفاد منه وهو مستر

فان  
ولو  
اسم  
الو  
الفا  
يدي  
وي  
وك  
ص  
الو  
لا  
فا  
وا  
م  
لا  
)  
با

ان البائع منس المبيع ولا ممانعة على الموكل فان لم يقدر ان يملك الثمن ان البائع باع التالف  
فان البائع اذا رضى بالافلاحة خراثة الغنمين قوله فان دفع له صح لان الثمن المقبوض  
في الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه قوله لعدم الفائدة لان  
قبوض حقه ورث ذمة المشتري لو وصول الثمن الى مستحقه (عيني) قوله نعم  
مع المقاصد بدین الوكيل او وحيده اى لو كان وكيل البيع وحده مديونا للمشتري وضع  
الثن مقاصصة بمصلحة من الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال  
الموكل وهذا عندهما وقال ابو يوسف لا تنفع المقاصصة بدین الوكيل وهو مبنى على  
جواز ابراء الوكيل بالبيع من الثمن فتد هما يجوز ابراءه فتقع المقاصصة وعنده لا يجوز  
فلا تنفع ووجه التمام ان المقاصصة ابراء بعوض فيعتبر بالبراءة بغیر عوض ولو كان للمشتري  
دين على الموكل تقع المقاصصة بمجرد العقد واو كان له عليه دين تقع المقاصصة بدین  
الموكل دون دين الوكيل ذكره في البحر تبعا للشي (وبه) يعلم قول الشارح او وحيده  
فتد ومثل المقاصصة في جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه من دأته بدینه فانه يصح  
ويرى ويضمن الوكيل للموكل كافي الذخيرة قوله ويضمنه اى الوكيل لموكله لانه قضى  
دينه بمال الموكل وأن هلك المبيع في يده قبل تسليمه بطلت المقاصصة ولا ضمان للموكل  
على الوكيل لانه بالهلاك انفسح البيع من أصله ولو ابراء الوكيل والموكل المشتري من  
الثن معا يرى ابراء الموكل قوله بخلاف وكيل ينم الجار متعلق بقول المتق فان دفع له  
صح والمزاد بوكيل اليتيم وصيه كافي العيني يعنى لو دفع المشتري من الوصى الثمن  
لليتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهدة بل يجب عليه الدفع للوصى ثانيا لان اليتيم  
ليس له حق ماله فكان الدفع اليه نصيبا فلا يعتد به ابو السعود قوله وصرف اى  
وكيل صرف يعنى ان الوكيل بالصرف اذا صار صرف وقبض الموكل بدل الصرف  
بطل الصرف لا فراق احد العاقدين من غير قبض لان التقابض فيه بمنزلة الايجاب  
والقبول وهما يتلفان بالتعاقدين فكذا القبض فيه ذكره الشئى قوله مع مولاه متعلق  
بقوله فاذون قوله فلا يملك اى المولى قبض دينه لانه اعلى منزلة من الوكيل  
لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره قوله ما لم يكن عليه دين الاقصد  
في التميز اما اذا كان عليه دين الح و يكون محترز قول المصنف لادين عليه  
حق قوله لانه للفرء اى لان الحق فيما يدينه والاولى التصريح به قوله التوكيل  
بالاستقراض باطل وعليه القوي فهمتاني عن الخراثة حتى لو وكل به فاستقرض كان له  
للموكل لان البدل فيه لا يجب دين في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والامر  
بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد فيقوم غيره  
مقامه فيه (والمدكور في الذخيرة ومحموه في الحاجة ان المأمور بالاستقراض ان تصرف  
في عسارة نفسه بان قال المقرض اقرضني عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه

اللازمة ان يمنع العشرة من ان تصرف في عبادة الاخرى بان يمان مثل ان فلا يمان  
بشخص من ملك عشره من ارضه فقبل اقرض كات العشرة الاخرى ولكن السامود  
في هذه الصورة رسول لا وكيل والاطل الوكالة في الاستعراض دون الرسالة طه وقدمنا  
الكلام عليه مستوفى فلا يفعل قوله لا لال رسالة اي فاعا غير باطله لا يملك تفويض  
الصرف في الاصل رسول معروض وقدير ان التوكيل بالافراض صحيح لا تفويض  
الصرف في ملكه قوله والوكيل نفس القرض صحيح بان يقول رجل اقرضني  
ثم يوكل رجلا قبضه اه (وفي هذه) الصورة مناهة لقوله في العبارة التي قبل هذه  
والامر باقضى لا يصح لانه لا يبرط واربع الى ما قدمناه (مرع) التوكيل بالاقرار  
صحيح ولا يكون التوكيل به هل الاقرار اقرارا من الموكل (وص) الطواوي يسي معناه  
ان يوكل بالخصومة وقول حاصم هذا رأيت حقوق مؤنة او خوف عارطلي فاقتر  
بالدعي يصح اقراره على الموكل كذا في البرارية (واقشا معبد) وبها قولان اصحهما  
لا يصح (وقدم) الشيخ يسي صاحب الضر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة  
العاسدة اه لا يصح التوكيل في احد المباح واه باطل رجلي على البحر (والمرع) سياتي  
مشاق باب الوكالة بالخصومة والله تعالى اعلم واسمه الله العظيم

باب الوكالة بالبيع والشراء

افردهما بباب على احده وقدمهما على سائر الابواب لكثرة احكامهما وكثرة الاحتياج  
اليهما وقدم بحث الشراء لانه ينشئ من اثنان الخلق والبيع من اثنان عن ارادة والارادة  
الاثبات (واعلم) ان الموكل بالشراء اذا اشترى مسعة فعل بموته لا يحل على الامر  
كافي متبة الفتي قوله الاصل انها رجت بان نقول انما ما رأيت تنازلت الوكالة انه  
حوص الامر الى رايه فاي شيء اشتراه له يكون تحتلا به دور (وفي البحر) من الرأية  
واووكله بشراء اي ثوب شاء صح ولو قال اشترى الاثواب لم يذكره محمد ورواه الله الى قبل  
يجوز وقيل لا ولو انا بالاجوز ولو انا والدواب والاثواب اودى بابا يجوز وان لم يقدر الثمن اه  
(وفي) حاشية الدرر الاول عند المطامير وقوايين بابا او انا ما قالوا الاول للجنس والثاني لا  
كان المرن شاء من عرفهم كذا في الكفاي والحلاصة (والحق) فيه انه  
اداد كراثياب ونحوها من الفاظ العموم يصح العواض الى الال بخلاف ثوب  
او اثواب لا يضر العموم فيها نصير شاعا في حصة متعاشر اهلها فلا يصح كافي المقدس  
اه قوله او علم اي بالشخص كان فان هذا الشيء المعين او النوع المخصص واراذه  
ما تقاربت آحاده وهو الذي عتاده قوله او علم لانه لا يجرى قوله او جهات جسم الله  
بسيه فان في الكفاية الاصل ان الجسم له ثلاثة انواع اما حاشه وهي اجتهاله الجسم  
كالوكيل لشراء الثوب والكفاية والحق وهي منع صحة الوكالة وان عين الثمن  
وبسيه فهو جسم الله النوع كالتوكيل لشراء الخمار والفنل وامرس والنوشة الهروني

والمردية الثانية منع صحة الزكوة وان لم يكن متوسطا وهي بين الجنس والنوع كالنوكيل  
 بشرائه بشرائه او دارخان بين الثمن او النوع فصيح وتلقى بجهالة النوع وان لم يكن  
 الثمن والنوع لانه صحيح وتلقى بجهالة الجنس لانه يمنع الامتثال قوله وهي جهالة النوع  
 المحض كقرص صحت احتراز المحض عما ردد بين الجنس والنوع كالعبد والذافر فيه التفصيل  
 المتقدم والاتي قوله وان فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت او وان بين الثمن  
 (والجنس) عند الفقهاء المقول على كثير من مخالفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة  
 ما يذب على الارض يشمل المكاف والطاره ويحس العين ونحس السور وما فيه الزكوة وما يحمل  
 يبعد الى غير ذلك في العرف ذوات الاربع وهو قرين منه فاذا جرى العرف على غير ذلك  
 اتبع لان المتكلم يقصد المعارف عنده فالمدنى اذا قال وكلتك بشراء دابة لا يقصد  
 منها الا الجارية وكانوا يسمونها في بعض الجهات بر بدون بالجر وان الجارية لا يعرفون الحيوان  
 بمعنى سواء وفي دمشق يبيع ثياب معلومة من القطن في سوق معين بعد  
 صلاة العصر فلور وكل احدا بما تعاطاها ان يشتري له ثوبا لم يتصرف  
 الا بها وعلى هذا يقاس قوله وان متوسطا وهي جهالة النوع الغير المحض وهو  
 ماقتل وقت افردته تقاونا فاحشة كعبد مولدا لا يجري فيه الجسد على القصة (قال)  
 في النهاية والحاصل هذا ان الجهالة لا تخلوا اما ان كانت في العقود عليه وهو المبيع  
 والمشتري او في العقود به وهو الثمن فالجهالة بالعقد عليه لا تخلو من ثلاثة اوجه  
 (جهالة) فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل النوكيل بشراء الثوب والسدابة  
 والريق فلا يصح سواء سمى الثمن او لا يسمى لان اسم الرقيق يتناول الذكر  
 والانثى وهما من بني ادم جنسان مختلفان حتى لو اشترى بخصاص على بنة غلام فاذا  
 فهو جارية كان البيع باطلا وكذا لك اسم الدابة يقع على ما يذب على وجه الارض  
 دابة (قوله) تعالى وما من دابة في الارض الا حلى الله رزقها (وجهالة) يسيرة وهي  
 ما كانت في النوع المحض كالنوكيل بشراء شاة او برة او قرص او ثوب هروى  
 بوجار بد زكية او هندية فهو صحيح بين الثمن او لم يكن (وجهالة) متوسطة بين  
 منزلة الجنس والنوع كالنوكيل بشراء عبد او جارية او دار اولواؤه هذه الاشياء  
 منقعة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري اكثر من اختلاف سائر الانواع  
 وعادة الناس في ذلك مختلفة كادالم يسم الثمن او الصفة الحق بجهول الجنس واذا  
 سمى الثمن او الصفة بان قال ربي لوهندي الحق بجهول النوع وهذا لان العبد  
 جنس واحد باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة  
 الجمال مطلوبة من بني ادم (ولهذا) يجعل رؤية الوجه من بني ادم كروية الشكل  
 في اقطار عيسار الرؤية وفي هذه المنفعة يختلف التركي والهندي اخلافا فاحشا فكان  
 جنسا واحدا من وجه دون وجه فاسقطنا الجنس الواحد عند بيان الثمن والصنف

المسئول المخلص فاعلم ان من جدهما علما بالشبهة (وايضا) جهالة حسن المصداق  
لا يمس صحة التوكيل حتى لا يمس ويكمل بيع ثوبين من اعلان ما هو خلو اقليم بين الثمن  
مخالفة اذ مع باي ثمن ساء عديا في حقيقة رجوع الله تعالى الى المصداق في اكتساب  
الماللة والاحسان فكيف في الماللة سواء من هذا الوجه والاحسان ولا يمس ولا يمس  
عليه فاما ان كان من مصادره مصادره اخرى اذ يمس مصادره كالتس والركوب واعتبارها  
تخلص الحس فلم يغير الوكالة شيئا خلاص الحس كذلك (ولهذا) فلا يشترط بيان  
الحس ولا بيان النوع في المصاراة اذ المصداق بها اكتسبت الماللة والايواع والاحسان  
سواء في اعتبار الماللة (كذلك) ذكره الامام المرحوم في آية وفي رجوعها الله تعالى  
(والاصل) ان الجهالة اوسع تحصل في الوكالة كجهالة الوصف استحقاقا او ما فيه  
بموله احتسابا لان العباس ياله (فان) قلت قد ذكر في المرسوط وان سمي الحس  
والزوج ولم يسم الصفة حارب الوكالة سواء سمي التي او لم يسم وهذا احتساب  
وفي العباس لا يجوز ما لم يسم الصفة (وجه) العباس ان التوكيل مالم يسم والشراء  
بسم البيع والشراء فلا يجوز الايمان وصفه للمصداق عليه (الارى) انما حصل التوكيل  
كالاستمارة لمعه ثم كالتابع من التوكيل وفي ذلك الجهالة يمس الصيغة فكذلك  
اخره وكان شره المسمى بأحد بالعباس الى ان رآه صيف فدمع ذراعه الى اسفل  
لساني ناروس المشوية فعمل بمصداقه عمر من اعلامه بالصعد فقال اصم  
ما ذاك فذهب الرجل واشترى الرؤس وجعلها الى حاله وعاد الى كثر بعد ما كلفها  
مخالفة ان ما عرفت لك حال ما يشتري اصم ما ذاك (وهذا) بذالى ما عرفت فرجع  
عن قوله واحد بالاصم (وجه) الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم انه دفع قساراً الى حكم ابن عمر وامره ان يشتري شاه للاصمية  
ولم يبين صفتها (وايضا) فان وجه الاستحسان ما ذكره ابن مكي التوكيل على التوسعة  
لا اذ اسماها وفي اشتراط عدم الجهالة السرء حرج طوا اعتبرها لكان ما عرفت  
توسعة صرما وحرما وذلك خلف ما لم يسم من اسان العلم باله السرء وغيرها  
لتعريف ما عرفت الوكالة بما لا يمسها (مقولا) اذا كان المصداق لجمع احسانا كالديار  
والثوب او ما هو من الاجناس كالدار والارض على ما يجرى في الكتاب المولدة  
راد وذكر في العرب الولد التي ولدت ببلاد الاسلام والقطعة مع الوسيط  
كأنه والوعد والعدة والوعظ في ان الماء عوصت في اخرها من الوا والناطقة  
من اولها في المصدر والفعل من حد ضرب ومن طال لاحراش ثوبا او دارا او دابة  
فالوكالة باطله اني وان سمي التمس وقد كرم ولما يطلب الوكالة كان الشراء واعفا  
على التوكيل (وجه) صرح في صحيح الخاتم الصغر فقال رسل امر رجلا ان يشتري له  
١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥

بشراء الدار مطلقا (وذكر) الامام فاضل خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدار  
 ايضا من الجنس والنوع لانها تختلف بقله المرافق وكثيرها فان بين الثمن الحق بجهالة  
 النوع والتميز بين الحق بجهالة الجنس وعلى تقدير ما خبرين يشترط المحلة لانها تختلف  
 باختلاف المحال ولما سمي من الثمن توجد الدار في كل محلة وكذا اوقال اشترى  
 سبعة لا يصح ما لم يبين عدد القفراز او الثمن لان هذا الاسم يتناول القليل والكثير  
 وانما سمي من الدار ووصف جنس الدار والثوب جاز معناه ونوعه ويعينه بذكر نوع  
 الدار بخلاف رواية المسبوط فقتال فيه وان وكله بان يشترى له دارا ولم يسم منها  
 لم يخرج ذلك على الامر ثم قال وان سمي الثمن جاز لان تسمية الثمن تصير معلومة عادة  
 وان بقيت جهالة فهي يسيرة مستدركة (والمتأخرون) من مشايخنا يقولون في ديارنا  
 لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال جاز يصح التوكيل بشراء  
 الخمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما بالتسمية وانما بقيت الجملة في الوصف  
 فاصح الوكالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجمل انوعا منها للركوب ومنها للحمل فان  
 هذا اختلاف الوصف وذلك لا يصح مع ان ذلك يصير معلوما بمعرفة حال الموكل اه  
 ما في النهاية ولزاجع نسخة اخرى لان النسخة التي بيدي محرقة جدا قوله كعبه  
 في الجوهرة الشاه مثله لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى غزوة دينار وامر ان يشتري  
 له شاة فذكر الجنس والشئ وان قال اشتري شاة او عبدا ولم يذكر منها ولا صفة  
 فالوكالة باطلة لان اختلاف العبد والحوار اخص من اختلاف سائر الانواع وعادة  
 الناس في ذلك مختلفة فكانت بين الجنس والنوع قوله فان بين الثمن الخ لان تقدير  
 الثمن يصير النوع معلوما اطلقه فشمع ما اذا كان الثمن مخصصا لوما اولاه اندفع  
 ما في الجوهرة حيث قال وهذا اذا لم يوجد هذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز  
 عند بعض المشايخ انتهى (اقول) حرم مثلا خسر وفي منه الفرع حيث قال فان  
 بين النوع او من عين ثوبا صحت والا لا انتهى (ومثله) في غير الافكار تختصر النهاية  
 لكن قال القمستاني في شرحها والاحسن ترك الصفة يعني صفة الثمن بقوله عين ثوبا  
 فان النوع صار معلوما بمجرد تقدير الثمن كافي الهديايد وعن ابي يوسف انه  
 لم يصرف الى مثل ما يلحق بحال الموكل اه ولا ينبغي ما فيه (اقول) قال المقدسي بعد  
 نقله عبارة الجوهرة المذكورة مؤيدا لها قلت ولا شك ان الجنس مثلا يوجد  
 به من الحبشي والهندي وغيرهما اه قوله صحت اي الوكالة قوله والا اي وان  
 لم يبين الثمن او الصفة لا يصح قوله وكذا بشرائه ثوب هروي منسوب الى امرأة مدينة  
 فمراسل فثبت زمن عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشتر  
 ثوبا هرويا ولم يسم الجنس فهو جاز اذا اشتراه بما يشترى مثله او زاده على ذلك بما يشتر

الناس في مثله وكذلك كل جنس سواه من الثياب فإن لم يمتنع له بمقتضى ادعى ذلك الثمن  
 لم يلزم انهم وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الامر فانه صنف له صنف ومسمى له مسمى  
 واشترى له تلك الصفة باهل من ذلك الثمن جاز ذلك الامر (أم) (والاصل) فبداية  
 اداب الموكيل به بجنسه ونوعه ووضع تصح الوكالة به لا بمجالة وان ترك جرح ذلك  
 وذكر له ما يدل على اجناس محكية وذلك مجهول فلم تصح الوكالة لا لتمام الجهول  
 وان بين الجنس وذكر له مطلقا يدل على انواع محكية فان مسمى السداسين النوع  
 او الثمن صحت الوكالة والا فلا وان بين النوع ولم يبين الوصف كالجودة وقيمة كذا ذلك  
 أي تصح الوكالة كذا في المتابة والتقصي قوله او فرس او بعل قد يفسر بالاختلاف  
 في النساء كما تقدم فذهب من جعلها من هذا القبيل أي الجمالية العاحشة وتسمى من  
 جعلها من قبل المتوسطة قوله صحيح بما يحمله حال الامر حتى لو كان عاميا وكاه  
 شرا فرس فاشترى فرسا بلى للملك لزم الوكيل (قال الاتفاق) وانما جعل جهالة  
 النوع وهو الان الغاوت بين النوع والنوع يسير فلا يمنع الامثال لكن تصرف الوكالة  
 الى ما يلقى بحال الوكيل اه قوله زبلى فراجع صوابه لان الوكيل قادر على  
 تحصيل مقصود الموكيل بان يتفرق في حاله (ح) (وفي الكفاية) فان قبل الجبر انواع متشابهة  
 يصلح تركيب العظام ومنها ما يصلح بالاصل عليه (قوله) هذا اختلاف الوصف اع  
 ان ذلك يصير معلوما بمعرفة حال الوكيل (حتى) (قالوا) ان القارى اذا امر ان ياتي بان  
 يشتري له حمارا يصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والاذنين لا يجوز  
 عليه قوله لانه من القسم الاول أي بما فيه جهالة يسيرة وهي جهالة النوع المحض  
 لانه بيان الصفة صارت يسيرة ثم قوله وشراء دار يحصل الدار كالعند تبه الكثرة  
 موافقا لقاضي خان لكنه شرط مع بيان الثمن بيان المحلة كما في فتاواه مخالفا للمداية  
 غايه جعلها كالشوب من الجهالة العاحشة لانها تختلف باختلاف الاغراض والجيران  
 والراقي والمحال والطار (ولذا) لو تروح على دار لم تكن تسمية صحيحة (وذكر) في التعراح  
 انه يخاف رواية المسوط قال والآخرين قالوا في طار لا يجوز الا ببيان الحال (وومق) في  
 المهر يحصل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الديار اختلافا فاقضا  
 وكلام غيره على ما اذا كانت لا تتفاضل قوله يخصص نوعا اوليا بن كان يوحى  
 بهذا الثمن انواع وقصده رد على الما في الجوهره على عامر (وعبارة) المقدسي  
 الاول ان يقول كما قال في البخر اطلقه شمل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا اوليا ثم  
 قال (وه) يدفع ما في الجوهره حيث قال وهذا اذا لم يوجد بهذا الثمن من صكك  
 نوع اما اذا وجد لم يجز عند بعض المشايخ (وفي الكافي) لو قال اشترى بالف  
 درهم ثيابا ودوابا وشيئا او ما شئت او ما رأيت او ادنى شئ حضره او ما يوجد او ما يتفق  
 صح لان العموم دلالة الغويض القدرية وكذا لو قال اشترى بالقصبة او اشترى الف

من مالك بضاعة لانه تفويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التميم قوله رادى البرازية  
او جذا رادى فى مكيل تفاوت افراذه (قال) فى البحر والخطبة من هذا القيل وبيان المقدرا  
كبيان الثمن كفى البرازية والجنانية (واراد التفاوت) فى القلة والكثرة ولذا نزل  
بيان القدر وهو التكيل فى المكيلات والوزن فى الموزونات فلو قال اشترى خبطة  
لا يصح عالم يبين القدر فيقول كذا قفيرا ويتعين البلد الذى فيه كفى البرازية قوله  
والاسم ذلك اى ما ذكر من الثمن والنوع والقدر قوله وهى اى جهالة الجنس  
قوله لا يصح وان سمي ثمن الجهالة الفاحشة فان الدابة لغة اسم لما يدب على  
وجه الارض وعرضا للخيول والبغل والحمار فقد جمع اجناسا (وكذا الثوب) لانه يتناول  
الملبوس من الاطلس الى النكس وللهذا لا يصح تسمية مهرا كاتقدم واذا اشترى  
الوكيل وقع الشراء كما قدمناه عن النهاية (وسأني) مثافى هذا الباب لو وكله  
بشراء شئ بغير عيه فالشراء للوكيل الا اذا نواه للموضكل او شراء بماله اى مال  
الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا سمي ثمنا او نوطا بامل ويكون قوله بغير عيه مقابلا  
لما سمي عيه بعد بيان الجنس (قال فى البحر قيد بالذكر لانه لو كان معينا لا يحتاج  
الى تسمية الجنس والصفة (واشار) ثوب الى ان ثيابا كذلك لوجود جهالة الجنس  
اه (لكنه) مخالفت لما سئل كره اى صاحب البحر عن البرازية من انه لو قال اثوابا لا يجوز  
واو ثيابا يجوز (وفى حاشية) مسكين واو وكله بشراء ثياب صح وبشراء اثواب لا (لان)  
ثيابا يرد به الجنس معوضا الى الوكيل لدلالته على العموم لكثرة جمع كثره بخلاف  
اثوابا خلافا لما فى البحر مقدسى ما ه لانه يعكس الحكم (وفى التاتارخانية) عن العتابة  
واو قال اشترى ثيابا او ثوبا لم يصح لانه مجهول جدا الا اذا وجد دلالة التفويض  
وهو التميم بان قال ثيابا او الثياب او الدواب يجوز تناول ادنى ما ينطلق عليه الاسم  
واذا قال اشترى ثيابا او ثوبا او ثوبا او قال ما لى به او احتاج اليه لا يصح بخلاف  
اشترى ما اتفق لك او ما شئت او ما اشتريت فهو قوله الجهالة الفاحشة هذا  
هو القسم الثالث منها قوله وبين قدره او دفع ثمنه فلو قال اشترى طعاما  
اى من غير دفع ولا بيان مقدار لم يجز على الامر افاده صاحب البحر قوله وقع  
فى عرفنا على المعتاد الخ هذه عبارة البرازية وفى عرف الكوفة الى البرود فبته وهو  
الاسهسان (والقياس) ان يتناول كل مطعم لاطلاق الاسم واعتبارا للحقيقة  
كما فى اليمين على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم (قال) فى التمهيد الطعام يعم  
على كل على وجه الطعام كخبز وفاكهة لكن فى عرفنا لاه (وجه) الاسهسان  
ان يعرف امك وهو على ما ذكرناه اذا ذكر مفعولا بالبيع والشراء ولا عرف فى الاكل  
ففى على الوضع (اطلعه) فمثل ما اذا كثرت الدراهم او قلت وقيل نظر اليها  
فان كانت كثيرة فعلى البروان كانت قليلة فعلى الخبز وان كانت بين الامرين فعلى



المتيقن والتأنيق المعروف والعرف بالاجتهاد حتى اذا عرف انه يكتفي من امره  
 ربه في الخبر ان كان محققا في وجهه هو حلاله ان يشترى آخر له ( في وقايه )  
 خمس سابع ما ورد في خبرنا معسرفا الى ما ذكره اكله وهي المتبادر ان يحصل  
 كالمعروف والمشهور اني ما عكس اكله من غير انام دور الحطه والخير ( قال )  
 في الدرر ( وعليه الفتوى ) وهذا هو الذي عول عليه الما من ربه الله تعالى قوله  
 انصارا لأمري اقول ما ذكره ما على ما ذكره في الكفر من ان الله في دينه كما هو  
 اما ما ذكره في سائر ما يقع ما لا ياكل كلهم مع روح ومشوى فلا يلزم فيه  
 فيما تقدم وبين قدره لانه لا مقدار له حيث ان العذر هو الكيل والوزن ولا يجرى  
 فيما يؤثر فيها بل لعدم الصاطفه به لاختلاف مقدار استوائه ونقصه باطرافه والشي  
 ان يصير فيما يعرف بدفع اثنى وتسعيه على ان عرفنا الآن لا يطابق العلم  
 على المشهور بل يعرف وحال الاكل من الطعام على حسب ذلك فادان  
 يعرف شراء الطعام مطبوخا واعطاءه ما يلقى تحاله لو مقدار يشترى له ذلك  
 وان اقصاه ما لا شك كثيرا حتى ان مضطه على حيث حاله الا ان يكون موقفا  
 وليه عصى مثل ذلك وان كان العرف على الر والدفع المحر يعرف الكثير  
 الى للر والموسط الى الدقيق والليل الى البحر الا ان اصي الخيال بل لا يفرق  
 وهذا اكله اذا دفع اليه درهم وقال اشترى طعاما اما اذا لم يدفع اليه درهم  
 وقال اشترى طعاما لم يحضر على الامر لانه لم يسله مقدار او تعناه انه في المكاتب  
 والموريات كجهالة الخس من حيث ان لو حصل لا يقدر على الحصول  
 محصول الاثر على معنى له ( والحاصل ) ان اطعمه في هواسم للر ودفعه وقيل  
 هواسم لكل طعام وقيل بالحصل والاول عرف اهل الكوفة ويرى عليه في الكثرة  
 كاعرف والثاني عرف عنهم وعلم المصنف والثالث ذكره في الرواية لكن ( قال )  
 صدر اشترى بعدد مني ان يكون باطلا ان هذا ان الطعام يقع على كل ما يطعم فتكون  
 حكمه حنسه فاحسنه وخوانه ان يدفع الثمن وسر المقدار على انواع من جهالة  
 الخس والله تعالى اعلم ( واول ) ان هذه المسئلة عرفه بالعلماء وصحها وحررها  
 ان مثال اذا من الطعام يبيع والشراء يطر الى عرفه لو اكل ما كان الر فطير  
 جلاب من سان العذر او الثمن وان كان الطعام في عرده كان الحنسه انه اللهم للطعام  
 والمشوى وما وكل مع الخبر او وجد فيطهره ان من جهة له الخس ولا يصح ان يترك  
 بين ما اوله نظير ثوبا والدانه الا ان يقول اشترى من الصمام الذي يبعثه كما يمتد  
 من الهداية ( ولما في للمسي ) قال اشترى اي ثوب شئت ( فان قلت ) نعم هذا  
 في ثوبك ثبته انما قال ( فلب ) ليس الصحة لاجل ذكر الثمن بل لاجل ان المراد  
 الخس انك لا تملكه لا تحملكه بل ما يفسد به ولعل هذا من قبل ان اصاح الامر اسم

والاغالب مانع من ارادة الخس في الوكالة بشرائه ثوب (تنبيه) قال اشترى بذه الدراهم  
واشار الى دينار كان وكيله بالدينار حتى لو اشترى بالدراهم كان مستترا لنفسه  
(تنبيه) اخر اطلق الدراهم فخلعت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة  
وهي من الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كاني الكافي والتبيين قوله  
كاني البين اي فانه يعتبر فيه العرف اي فان الفاظ الوكالة كالفاظ البين تبنى على العرف  
كقديم في باب البين في الاكل قوله كل مطعوم لان الوصية اخذت الميراث فكما يكون  
في كل معزوك تكون الوصية زائدة بقطع المطعوم الموصى بكل مطعوم قوله ولو دواء الخ  
هذا انما ذكره البرازي في الايمان لافي الوصية (قال) في البحر ومن امانها لا يأكل  
مطعما فاكل دواء ليس بمطعم ولا غذاء كالقنونة لا يحن ولو به حلاوة كالسكرين  
يحن انتهى فاما مل (وله) الشارح قصده بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم  
البين والسكرين حل وعسل قوله به حلاوة كانه محمول على ما اذا خصه العرف بذلك  
اي هل لهم المأكول والمشروب او يخص الاول جعل السكرين منه يقتضى الاول  
قوله والوكيل الرد بالعيب اظلمه فحمل ما اذا كان رده باذن الموكل او بغير اذنه لانه  
من حقوق العقد وكلها اليه واشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه (ثم الموكل)  
ان شاء فله وان شاء الزم الموكل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك بهلاك من مال الموكل  
كذا في البرازية قوله بعد موته اي موت الوكيل اثار المصنف (الى ان الرد)  
عليه لو كان وكيله بالبيع فوجد المشتري بالبيع شيئا مادام الوكيل حيا حافظا من اهل  
لزم العهد فان كان محجورا رد على الموكل (نوال) ان الموكل اجنبي في الخصومة  
بالعيب فلو اقر به الموكل وانكره الوكيل لم يلزمهما شيء بخلاف عكسه فانه يلزم  
الوكيل لا الموكل الان يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند  
الموكل وان امكن حدوث مثله في المدة لارده على الموكل الا بيهان والابطال فان نكل  
رده والازم الوكيل بغير عن البرازية قوله فلو طغى ذلك تقدم انه ينصب القاضي  
وصيا بأخذ الثمن ودفعه للموكل وينبغي ان يكون هنا كذلك قوله وكذا الوكيل  
بالبيع اي فانه رد عليه مادام الوكيل حيا حافظا من اهل لزم العهد الخ ما تقدم  
وعلى وارثه او وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى مامر ينصب القاضي وصيا ويرد  
عليه قوله وهذا الخ اي في مسألة المقت اتمارد الوكيل بالعيب اذ لم يسلمه الى موكله  
ولا حاجة اليه مع قول الماسن مادام البيع في يده قوله فلو سلمه الى الوكيل قوله  
لمستع اي على الوكيل رده قوله لانها الوكالة بالتسليم اي الى الموكل ولان فيه ابطال  
بانه الحقيقية فلا يمكن منه الابدان وهذا كان خصصا لمن يدعى في المشتري دعوى  
بكال شبع وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعده وفي جامع الفضولين الوكيل اذا قبض  
الثمن لا يملك الاقالة اجسادا ام مع قوله باع فاما قال في الخ قيد بالعيب لانه

كافي  
اي  
كل  
به  
ز  
با  
في  
بعد

بعد

ذ

و

ا



بثمن مؤجل تأجل في حق الموكل أيضاً (قال) في جميع العقود من السابغ  
 والعمران (فقد) الوكيل لو لم يتبض ثمنه حتى لقي الأمر فقال بعت ثوبك  
 لفلان فاما افضيك عند ثمنه فهو متعلق ولا يرجع على المشتري ولو قال افضيك  
 على ان يكون المال الذي على المشتري لم يجر ورجع الوكيل على موكله بمادفع  
 (العبد) (ثمة) بياح عنده بضائع للناس امره ببيعها فباعها بثمن مسمى فعمل  
 الثمن من ماله لاحصا بها على ان انما نهاه اذا قبضها فافلس المشتري فالبائع  
 ان يسترد مادفع لاصحاب البضائع (جوى) قوله ولو اشتراه الوكيل بثمن  
 حال فلو بمؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا (بحر) قوله  
 المالك له حالا فالحاصل ان العبرة لما وقع عليه العقد قوله وهى الحيلة اى  
 الحلولة على الموكل دون الوكيل قوله ولو وهبه اى وهب البائع للوكيل قوله  
 كل الثمن اى حله واحدة اما لو وهب له نصفه ثم وهبه النصف الاخر لا يرجع  
 الوكيل على الامر الا بالحس المائة الاخرى لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر  
 ولو وهبه خمسينه ثم الخمسين الباقية لم يرجع الوكيل على الاخر الا الاخرى لان  
 الاولى حط والثانية هبة قوله رجع اى الوكيل على الامر قوله بالساقى اى  
 بالحس مائة الاخرى كاقى مسئلتا قوله لانه اى لان الاولى حطى والثانية  
 هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في السبع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كله لان  
 الحط يلحق باصل البيع وفي حط البعض يبي البيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا  
 ولو جعل هبة الكل جعلاً لمصارفها بلا ثمن ففسده البيع فلذلك جعل هبة متداة  
 للوكيل فيرجع على الموكل بالثمن المفقود عليه كله فلو وهبه له اياه بدفعتين  
 او اكثر كان ما قبل الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة مبتدأة فيرجع على  
 الموكل بقدرها فقط قوله هلك المبيع من يده قبل حبه ولو هلك الثمن في يده من  
 مال الامر وان اشترى ثم تقده الموكل فهلك الثمن قبل دفعه الى البائع عند  
 الوكيل بهلك من مال الوكيل (وفي الحاشية) رجل دفع الى رجل الف درهم وامره  
 ان يشتري له بها عبداً فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له عبداً  
 بالف درهم وجاء بالعبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا اندراهم  
 قد سرقت وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطلب منه الثمن وجاء الموكل بطلب منه  
 العبد كيف يفعل قالوا ياخذ الوكيل من الموكل الف درهم ويدفعها الى البائع والعبد  
 والدارهم هلكا على الامانة في يده قال الفقيه ابو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود  
 انه اشترى العبد وهلك في يده اما اذا لم يعلم ذلك لا بقوله فانه يصدق في نفي الضمان  
 عن نفسه انتهى قوله ولم يسقط الثمن كان الاولى ولم يسقط الثمن عنه قوله  
 لان يده كيد اى لان الوكيل عامل له فيصير الموكل قابضاً بقبضه حكماً قوله ولو

هناك بعد حصة فيد بالهلاك لانه لو ذهبت حصة عنه بعد حصة لم يستطع شيء من  
التمن لان وصف والاوصاف لا يعلما شي لكن تغيير الموكل ان شاء اخذ بكل  
التمن وان شاء تركه قوله فهو يبيع هلك في بدل النافع والبائع انما يبيع المبيع  
لاعتقائه التمس يستطع هلاكه فكذلك هلا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته منتم  
بمدا وتمازوا واو كان وكلا باستثمار وفيض الوكيل النادر ليس له ان يمتنعها من الموكل  
بالأجرة ولو شرط تعميلها فان حذتها حتى مضت السدة قبل الاجر على الوكيل  
ورجع على الموكل وقبل يستوطع من الموكل قوله وعند الثاني كره ان يمتنع  
ملك بأقل من قيمته ومن التمس لانه مضمون بالمس للاعتقائه به ان لم يكن وهو الرهن  
بقيمة فذلك بالأقل من قيمته ومن التمس حتى لو كان التمس اكثر من قيمه رجع الوكيل  
بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جبيع قيمته لانه كمصوب فان كان التمس  
مساويا لقيته فلا اختلاف وان كان التمس عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر يضمن  
خمس عشرة لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان  
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الجنية من الموكل وكذا عند أبي يوسف  
لان الرهن يضمن بالأقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالتس وهو خمسة  
عشر اي كمال والحاصل ان المبيع يكون مضمونا بثمان المبيع عندهما وهو سوط  
التمن قل او اكثر من القيمة وخمان ارجى عند أبي يوسف وهو مضمون بالأقل من قيمته  
ومن التمس وضمان النصب عند زفر وهو مضمون بالثلث لومثليا وبالقيمة لوقييا بالغة  
ما بلغت وبأن التفصيل في صدور الشريعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول  
ابي يوسف واختار صاحب الدرر قولهما كالمصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما  
لا يفتي قوله كما اعتده المصنف الخ قال المصنف قال في النهاية هذا اذا كان الوكيل  
غائبا عن مجلس العقد اما اذا كان حاضرا يصير كان الموكل حاضرا بنفسه فلا يبرر  
مفارقة الوكيل وصره الى سواهم زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل اصلي  
في البيع حضر الموكل العقد اول محضر (قلت) هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب  
عنه فاذا حضر الاصل فلا يعتبر النائباه (قال) المصنف واسطع كلامه بما اذا كان  
الموكل حاضرا او غائبا قال شيخنا في غيره بعد ان ذكر ما قلناه من عدم الفرق بين  
حضور الموكل وغيره وما في النهاية ضيف للكون الوكيل اصيلا في الحقوقي في البيع  
مطلقا اه (في قوله) اصيلا الخ رد لقول الغني فان الوكيل نائب عنه تأمل وبأن  
تمامه في المقالة الثانية قوله خلافا للغني وابن ملك اي والحدادي خلا عن المصنف  
(ومش) حله في رد الجاهل (وصره) صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده (واستكه)  
الابلي وصاحب العاية بان الوكيل اصيل في باب البيع حضر الموكل العقد اول محضر  
(١٠) اي بله واخلاق الملبوط ومسار الكتيب دليل على ان مشاركة الوكيل

فغير أصلاً ولو كان حاضراً ( وهذا ) متبهماً مشي عليه المصنف سيما للخبر  
 لكن ( إنبات النبي عن الأشكال بان الوكيل نائب فإذا حضر الأصل فلا يعتبر  
 النائب اهـ ) ونعتقد الجموي بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحيث  
 لا اعتبار بحضوره الموكل ( وما ) يتضح به تريف جواب النبي ما ذكره هو نفسه  
 عند قول المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من أن الموكل اجنبي عن العقد  
 لحقوق قبلاتها تتعلق بالعقد على ما بينا ( كذا أفاده أبو السعود ( وذكر ) في الحواشي  
 لمدينة أنه لو ارد مع الزباني في هذا الإشكال ثم نقل عبارة الزباني وقال وعليك  
 التأمل ( وبه علمت ) أن ما ذكره الشارح أي عني في غير محله ( أقول ) والله التوفيق  
 الذي يقطع عرق الإشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهرية والمصنف في محله  
 من أن المعتمد أو السهدة على أخذ الثمن لا للعقد لو حضرا في أصح الأقاويل وما ذكره  
 النبي مني على القول الآخر من أنه لا عبرة بحضوره وهو ما مشي عليه في المتن سابقاً  
 فتدبر قوله وأوصيناك بالبالغة لأنه محل توهم حيث لا يرجع الحقوق إليه قال  
 المصنف والمشتري بالعقد فنقص العقد وهو الوكيل فيصح قبضه وإن كان لا يتعلق به  
 الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعاً للكنز وغيره قوله  
 فبطل العقد تفريع على الأصل المذكور ( كذا ) قاله صاحب الهداية  
 والكافي وسائر المتأخرين بدرر قوله بمفارقة صاحب أي مفارقة الوكيل  
 صاحب وهو العقد منج قوله والمراد بالسلم الإسلام بان يوكل رب السلم شخصاً  
 يدفع رأس السلم إلى المسلم إليه قوله لا يقبل السلم بان يوكل المسلم إليه من يقبض  
 لرأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض رأس المال بقي المسلم فيه في ذمته وهو يبيع  
 ورأس المال ثمنه وقدموكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله بشرط  
 أن يكون الثمن لغيره كما يبيع الفين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل بمأقده لنفسه  
 فيجب المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوكة له وإذا أسلمه إلى الأمر على وجه التملك  
 منه كان قرصاً له نعم يجوز توكيل المسلم إليه بدفع المسلم فيه قوله لأنه لا يجوز  
 نقله في الخبر من الجوهرية وعبارتها بان وكله بقبله السلم وعبارة الهداية ومزاده  
 التوكيل بالإسلام دون قول السلم ( قال ) الزملي وقد تواردت الشراح وغيرهم  
 على هذا حال في العناية واعتراض بان قول السلم عقد بملكه الموصوكل فالواجب  
 أن يملكه الوكيل حفظاً للقاعدة المذكورة عن الاستفاض وبان التوكيل بالشراعي  
 لا بحالة الثمن يجب في ذمة الموكل والموصوكل مطالب به فلم لا يجوز أن يكون المال للمسلم  
 وهو الوكيل مطالب بنفسه المسلم فيه ( واجب ) عن الإرادين بجوابين ردهما  
 الزملي ( ثم ) قال وخرج في ضمري جواب لعله يكون صحيحاً أن شاء الله تعالى  
 ( وهو ) أنه لما اختلف العلماء كما قدره في الملك هل ثبت للموكل ابتداء أو الوكيل  
 ثم يتقبل للموكل أثر هذا الاختلاف في الحل شبهه فالواجب عدم الجواز فيما القيل

فيه المنع مطلقا احكاما اذ العقود القاسدة بحرها تجري الرأيا والامر التوهم  
 في الرأيا كالحق في مسئلة بيع الزيتون بالزيت فعدم جواز التوكيل من المسلم  
 اليه لما فيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عند من يقول انه ينتقل من الوكيل للموكل  
 ولا حتمه عند القبائل بثبوته ابتداء للوكل لانه مجتهد فيه وهو محل الاحتمال والقاسد  
 ملحق بالرأيا والراي بنت بالشبهة والتوهم اهـ (قال) الشيخ خليل القفال في حاشيته  
 وتعبه بعض حنفية زمانا حيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرأيا  
 فاحسن التدبر يظهر لك ذلك (واما صله) ان بيع المسلم فيه قبل قبضه انما يفي  
 لو كان الوكيل من طرف رب المسلم والمسلطة في الوكيل من طرف المسلم اليه اي بيع  
 للمسلم فيه قبل قبضه نعم يمكن ان يكون المستفاد من هذا التفرير هو الجاهل الصحيح  
 المشايخ القول بثبوت الملك للموكل ابتداء اذ على مقابله وهو القول بالانتقال بشكل  
 صحة التوكيل بالاسلام لما فيه من بيع للمسلم فيه قبل قبضه اهـ قلت وفي قوله نعم يمكن ان  
 نظر ظاهر قد دنا على ما يقتضيه فكيف ثبت خرجه قوله اي الصرف ضرورة  
 ان يقول ان فلانا ارسلني اليك تصرف له هذا الدينار فقبل وقام الرسول قبل قبض  
 البذل لا يقصد الصرف فاذا قام المرسل اليه قبل دفع البذل الى المرسل او ثابته  
 او قام المرسل من محله فيد الصرف قوله والسلم صوره ان يقول ان فلانا  
 ارسلني اليك لتقبل منه السلم في كذا يكذا او ذهب الرسول قبل قبض راس المال  
 لا يقصد العقد والما يقصد اذا قام للمرسل اليه من المجلس قبل قبضه او قام المرسل  
 كذلك اقام قوله بل مفارقة مرسله الاول العاقد قوله لان الرسالة في العقد  
 اي حصلت في العقد قوله لا القبض وكلام الرسول ينقل الى المرسل فيكون  
 العاقد هو المرسل فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز حينئذ يترتب على  
 ذلك حرمة العقد بين الرسول والآخر لخلوه عن القبض فالخلص ان يوكله في الصرف  
 ولو بالامر هذا قوله واستفيد صحة التوكيل بهما الاول تقديم هذه الجملة قبل  
 مسئلة الرسول اقول ومنشأ الاستفادة ان كلا منهما مما يشره الموكل فيوكل فيه  
 (واعلم) ان هذا ليس بمرز اذ قد صرح به من البدر نعم بهد لوقال واستفيد  
 صحة الارسال يكون خلافا لمساق الجوهره لا يصح الصرف بالرسالة لان الحق  
 تتعلق بالمرسل وهما مقترقان سالد العقد (واعلم) ان ما في الجوهره حقيق بالقبول  
 اذا لم يكن المرسل حاضرا في مجلس العقد قوله وكله بشراء عشرة ارطال ثم  
 يدرهم فيه بالموزون لانه في القيمة لا ينفذ بشئ على الموكل اجماعا فلو وكله بشراء  
 ثوب هروي بعشرة فاشترى له ثوبين هرويين بعشرة مما يساوي كل واحد منهما  
 عشرة لا يلزم الامر واحد منهما عند عدم امكان الترجيح لان كل واحد  
 منهما مجهول الا يعرف الا بالخير بخلاف السلم لانه مؤنون مقيد فيقسم الثمن على

اجراءه زيلعي (محر) وانما على تقدير كونه المسمى فيما كاهو في غير التخييع  
 فالفرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ابطال وضيقها قليل ساقط عن درجة  
 الاعتبار اذا كان من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فان التفاوت  
 يتصور بين افراده مادة وطولا وعرضا ورقة ودقة كما في العناية  
 واوامره بشراء ثوب بعينه والمسئلة بحالها لزم ذلك الثوب بمحضته من عشرة  
 وكذا اوامره بشراء حطة بعينها كذا في الوجيز للكردي (قال) في الهندية والاصل  
 في هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية في ثمن ما وكل بشراؤه والمشار  
 اليه بخلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه او احدهما او كانا  
 عالين ولا يعلم احدهما يعلم صاحبه او عالين بهما ففي الثلاثة الاول تتعلق الوكالة  
 بالمسمى لدفع الغرور عنهما او عن احدهما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة  
 ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرور وان كان المشار اليه من جنس المسمى  
 فالوكالة تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالموكل بان يقرر عليه الثمن من غير  
 وصاه (قال) لغيره اشترى جارية بمائة في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع  
 الكيس الى الوكيل فاشترى جارية بالف درهم كما امر به ثم نظرا الى الكيس فاذا فيه  
 الف دينار او الف فلس او تسعمائة درهم فالشراء جائز على الامر اذا كانا جاهلين  
 بمائة الكيس او كان احدهما جاهلا او كانا عالين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه  
 يعلمه وكذلك لو نظير الوكيل الى مائة الكيس وعلم به ثم اشترى جارية بالف درهم  
 كان الشراء للموكل لان الوكالة خال وجودها تعلقت بالمسمى وكذلك لو كان في الكيس  
 الف وخمسمائة فاشترى جارية بالف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا  
 اذا قال اشترى جارية بالف درهم بتدبير المسال الذي في هذا الكيس فاشترى له  
 كما امر فاذا في الكيس الف درهم غلة او قال اشترى جارية بالف درهم غلة الذي  
 في هذا الكيس فاشترى له كما امر فاذا في الكيس الف درهم نقد بيت المال فالشراء  
 جائز على الامر هكذا في المحيط اه قوله فاشترى مضاعفه قيد بالزيادة الكثيرة لان  
 القليلة كمشرة ابطال او نصف رطل لازمة الامر لانها تدخل بين الوزنين فلا تحقق  
 حصول الزيادة بخلافه البيان قوله بخلافهما لهما فعتدهما يلزمه العشرون  
 درهم لانه وكل المأمور وزاده خيرا وصار كما اذا وكله ببيع عبده بالف فباعه  
 بالثمن ولا يثني حقيقته انه امره بشراء عشرة ولم يأمره بالزيادة فينفذ الزائد عليه  
 بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيلعي قال الحموي وهو يخالف  
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكله بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار  
 لا ينفذ به فليست امل اه (واقول) سيأتي انه متى اختلف جنس الثمن بان امره  
 بالدراهم دينار بالذات يصير مخالفا مطلقا ولو الى خير قوله ولو اشترى مالا يساوي



ذلك بان اشترى عبايوى الفشر من مته موهبا بدينين وقع للوكيل لانه حينئذ  
الى شتم كثراته . ولا لان الامر يتناول الشتم وهذا نوع من حصوله فمجرد  
الامر من قوله وقع للوكيل اجماعا لانه خالف الى شتم قوله كغيره من قول  
من التبيان كما قدم من امره بدينين فاشترى بما صدر من كل واحد من التبيين  
للمأور اجماعا لقول ومثل الموروث للوكيل والمعدوه المتقارب قوله ولو وكاه بشرائه  
من ابيه . وعينه له اما باسم الاشارة او باسم العلم او بالاضافة كما وكاه ان يشترى  
هذا المذموم بشتم يسمى وقيل الوكيل الوكالة ثم خرج من عند الوكيل واشتهر على  
نفسه انه يشترى نفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الا ان اجماعه وكل كان العبد  
(والاصل) ان الوكيل يفرق نفسه ويضمير موكلاه في عينه . وفيما لا يفرق هذا في الموكيل  
الفصل في امان الضمى كما لو كان ذلك بخلافه الموكيل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه  
ان يزوج مغبة فزوجها فزوج عن نفسه عز لا ضمير لانه جعله موكلا لغيره واما الذي  
صده غير مسلط عليه . من قبل الموكيل فهو بخلافه فيكون عز لا ضمير بخلاف الموكيل  
فانه انما هو من اليه ان يشترى وفيما اشترى فلم يحصل المخالفة الا بواء نفسه لا بالامر  
فبطلت بقاء الوكالة وعزم عزه لعدم المخالفة منه اذا لم يشر الامر به حتى  
لو اشترى بخلاف ما يسمي له من الشتم او بغير التقيد كان مخالفا امره فبطل عز لا ضمير  
فلا يوقف على علم الموكيل (قال) الجوى ومثل التوكيل بشراء شيء باسمه التوكيل  
بالاستجار الا اني لم اراه من غير محاربه سادته القوي ولو اشترى نصف الدين بالشراء  
موقوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكيل عند استصحاب الثلاثة ولو خاصم الموكيل  
الوكيل الى القاضي قبل ان يشترى الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى  
الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالاجماع وكذا كل ما في نفسه ضرر وفي نفسه  
عيب كالعبد والامة والداية والتوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه بيع عبد فباع  
نفسه او جزاء منه مملوما فانه يجوز عند الامام سواء باع الباقي منه او لا وان وكاه  
بشراء شيء ليس في نفسه ضرر ولا في نفسه عيب فاشترى نصفه يلزم الموكيل  
ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي اه قوله بخلاف الوكيل بالكاح اي نكاح مغيرة  
والانساب وضعها بعد قول الفسيف لا يشترى لنفسه قوله والفرق في الوكيل  
اي بين التوكيل بشراء معين وبين التوكيل بنكاح بعينه . مذكور في الوكيل  
بحسب الدرر وذكره الزيلعي ايضا (ومحاصله) ان النكاح الداخل تحت الوكالة  
نكاح مضاف الى الموكيل فيقول اذا خالف واضافة الى نفسه بخلاف الشراء فانه  
مطلق غير مقيده بالاضافة لكل احد وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي اتي به الوكيل غير  
داخل تحت امره لان الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكيل فكان مخالفا  
باضافته الى نفسه فالقول وفي الوكالة بالشراء الدخيل فيها شراء مطلق غير مقيده  
بالاضافة الى الوكيل فيكل شيء اتي به لا يكون مخالفا له ولا يمتنع في المطلق الا اذا

دون عنقائه فيناول الذان على اى صفة كانت فيكون موافقا لذلك حتى لو خالف  
 مقتضى كلام الامر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح  
 من العقود التي تضاف الى المؤكل ولا تحقق له بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون  
 للمؤكل ولو اضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم بمما اقول وصارة الوانى فانه قيل  
 ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وكله بتزويج امرأة بينهما حيث جازله ان بتزوجها  
 قلنا هو ان النكاح اذا اتى به الوكيل تغير الذى امر به لان المأمور به النكاح الذى  
 اضيف الى الامر وهذا اضيف الى الوكيل فكان مخالفا وامامى مسئلتنا فاما امور مطلق  
 الشراء غير مقيد بالاضافة الى احد هكذا قيل ولا يخفى ان قوله وفي مسئلتنا المأمور  
 مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيها ايضا البيع الذى اضيف الى الامر فانه قال  
 اشترى هذا فكيف يكون هذا امر ا مطلق الشراء انتهى اقول ومثله في النهاية  
 والرباعى واخواته يعنوية وغيرهم فليراجع قوله غير المؤكل بالخرصة لشي  
 محصية وبالنسبة استثناء منه او حال لانه يجوز بالوجهين دليل ما باتى فلو قال غير  
 المؤكل والمؤكل كان اوضح قال في المحرر وانما قيدنا بغير المؤكل للاحتراز عما اذا وكل  
 العبد من شتره له من مولا او وكل العبد بشرائه له من مولا فاشترى فانه لا يكون للامر  
 ما لم يصرح به للمولى ان يشتره فيه فاما الامر مع انه وكيل بشراء شيء بعينه  
 لما سألني اه وكان وجه الاحتراز ما ذكره عن الصوريين باعتبار احتمال لفظ المؤكل لاسم  
 الفاعل واسم المفعول ولا يخفى في ما فيه فكان الاولى ان يقول غير المؤكل والمؤكل  
 او يقول ولو وكله بشراء معين غير نفس الامر وافاد مسكتين ان التعيين  
 اما بالاشارة او باسم العلم او بالاضافة قوله لا يشتره لنفسه لان فيه عزل نفسه  
 وهو لا يملك عزل نفسه والمؤكل فائب حتى لو كان المؤكل حاضرا وصرح بانه يشتره  
 لنفسه كان له لان له ان يعزل نفسه محضرة المؤكل وليس له العزل من غير علم لانه  
 قسح عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود (عنى) و (ز يلى) وغيرها  
 كالعمالة وقاية البيان والمج واورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل  
 باسباب متعددة (منها) حضور صاحبه (ومنها) بحث الكتاب ووصوله اليه (ومنها)  
 ارسال الرسول وتبلغ الرسال فومنها اخبار واحد عبد او اثنين تغير عدلين بالاجماع  
 او اخبار واحد عبد كان او غيره عند ابي يوسف ومحمد (وقد صرح) بها  
 في عامة المعنرات سيما في الدائع واشترط علم الآخر في فسح احد المتعاقدين  
 العقد الغائم بينهما لا يقتضى ان لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمحض من المؤكل  
 لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التفرير اللهم الا ان  
 يحصل وضوح المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل ايضا لكنه غير ظاهر  
 من عبارات الكتب اصلا قلنا رآه افاده ابو السعود قوله والمؤكل اخر

بالاولى اى يملكه ويحل آخر بان يشتريه هذا الذى يعينه فاشترى له بمان للموكل  
 اقول حينئذى لانه اذا لم يملك الشراء لنفسه فلا يملكه لغيره بالاول وهذا ان  
 لم يقبل وكالة الثانى بمحضرة الاول والا فهو للثانى ولو كان الاول يملكه بشرائه  
 بثلث والثانى بمائة دينار فاشترى بمائة دينار فهو للثانى لانه يملك شرائه لنفسه  
 بمائة فيملك شرائه لغيره ايضا بخلاف الفصل الاول (كذا) فى البرازية (قال)  
 المقدسى فلو امتنع من ذلك الى الثانى ينبغي ان يكون الثانى كالوكل وكالة الثانى بمحضرة  
 الاول او شراء يعينه الثانى بخلاف الاول اهـ (وفى كافى الحاكم رجل وكل رجلا  
 بشرا امة يعينه فقتل الوكيل نعم فشرى لنفسه ووطنها فقبلت منه بدراعة  
 الحد وتكون اامة وولدها لاهل ولا يثبت التسبب اهـ (قال الرملى) يستفاد من قول  
 الوكيل نعم اهـ اولم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم يقبلها واشترى وقعه له  
 وان تعالى علم (وقل) فى البحر عن البرازية استغنى جارية هلان فسكت  
 وذهب واشترىها ان قال اشترىها لى فله وان قال للموكل فله وان اطلق ولم يصف  
 ثم قال كان لك ان قائم ولم يحدث بها عيب يسقط وان هالكه احدث بها عيب  
 لا يسقط اهـ (وفى الاشياء والنفار سكوت الوكيل قول ويرمى به اهـ (وقدمنا)  
 عن الجراول او وكالة ان يكتسب ما دل عليه من الايجاب والقبول ولو حكما لم يدخل  
 السكوت (وصاحب البحر) مهم من عبارة البرازية كما ذكره ان الجارية لم تميز  
 بالامانة الى المالك فيه والذى يلوح لى ان فرع البرازية فى المعينة ايضا يصرح  
 بين السكوت وبين التصريح بالقبول اخذ من تقيده بكافى كافى الحاكم بقوله  
 فقال الوكيل نعم وتقيده فى البرازية بقوله سكوت والا لا يكون فى ذكر ذلك قلده  
 وعلك ان تأمل (قلت) وقد ذكر عبارة البرازية فى التباخر خاية نقلا عن شركة  
 العيون وابدل قول البرازية بسكت بقوله ولم يقل للمأمور نعم ولم يقل لا نعم قال  
 فى آخرها هذا كله رواية الحسن بن ابي خنيفة وربما يستفاد منه ان فى المسئلة رواية  
 اخرى تأمل (ثم معنى) قوله و يفرق بين السكوت وبين التصريح بالقول انه ان  
 سكت فعلى التفصيل المذكور فى البرازية وان صرح دعى للمأمور لانه ان سكت  
 لم تخرج الوكالة لمناقاته لما فى البرازية وهو ظاهر قوله عند تقيده اما لو كان حاضرا  
 وصرح بانه يشتريه لنفسه كان المشتري له لانه ان يعزل نفسه بمحضرة الموكل وليس  
 لذلك بغير علة لانه تعزيره الى ح قوله حيث لم يكن مخالفا لتعليل للحكم واششارة  
 لفرق بين التوكيل بالشراء والتكاح كما سبق قوله دفعا لفرق علة ثانية اى  
 انما منع شراءه لنفسه لانه يؤدى الى تعزيره الى امر من حيث انه اعتمد عليه ولان  
 فيه عزل نفسه ولا يملكه الا بمحض من الموكل (والاصل) فى هذه المسائل المسألة  
 ان الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكله لافى غيبته دعى لفرق هذا بالعزل الفصلى

اما الضمني كما لو كان ذلك بخلافه الموكل فيصح مطلقا وعليه يبنى قوله المنار فلو  
 وكله ان يزوجه معينة فزوجها فقيد عزل نفسه عن لا ضمينا لانه جعله من وجاله امره وجافا الذي  
 عقده غيره مطلقا عليه من قبل الموكل فهو مخالف فيه فيكون عز لا ضمنا ( بخلاف )  
 الشراء فانه انما قوض اليه ان يشتريه وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا نواه  
 لنفسه لا لغيره فتبطل نيته لبقاء الوكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر  
 المسامور به حتى لو اشتراه بخلاف ماسمى له من الثمن وبغير النقود كان مخالفا  
 لامره فيعزل عز لا ضمنا فلا يتوقف على علم الموكل كما قدمناه قوله فلو  
 اشتراه بغير علمه على قوله حيث لم يكن مخالفا قوله بغير النقود اي بان اشترى بالعروض  
 او بالحيوان ولم يكن الثمن مسمى وهذا اذا امره بالنقود على ما في مسكين ولو  
 مساوي المسمى قيمته ( واعلم ) ان الاول ان يتسول فلو اشتراه بمحضته وقع للوكيل  
 ثم يستطرد ويقول وكذا بغير ماعين وسيأتي اذا خالف في الدنانير بدراهم قيمتها  
 كالدينار يصح للموكل ( وقد تقدم ايضا ) ويجب تقييده بما اذا لم يصف العقد  
 الى الموكل اما اذا اضاف اليه بان قال بعته لموكلتك فقال الوكيل اشتريت له يتوقف  
 على اجازة الموكل بلا شبهة كما ضل مما تقدم في الكلام على شراء الفضول وسيأتي  
 ذكره قريبا في شرح قوله قال بعني هذا العبر ( قلت ) وفيه كلام قد منه اول الوكالة  
 في شرح قوله و بايعانها واستيفانها فلا تغفل قوله او بخلاف ماسمى اي ان كان  
 الثمن مسمى واطلق في المخالفة فشمع المخالفة في الجنس والقدر كما في البرازية ( وقيد )  
 في الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهره انه اذا سمى له ثمن فزاد عليه او نقص عنه  
 فانه لا يكون مخالفا وظاهر ما في الكافي للحاكم انه يكون مخالفا فيما اذا زاد لا فيما  
 اذا نقص فانه قال وان قال اشترى ثوبا بدينار ويا لم يسم الثمن فهو جائز على الامر  
 وان سمى ثمن فزاد عليه شيء لم يلزم الامر وكفلك ان نقص من ذلك الثمن الا  
 ان يكون وصفه له بصفتي سمى له ثمن فاشترى بملك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز  
 على الامر وان كان معين فهو كما لموصوف فشمع ما اذا كان خلاف الجنس عرضا  
 او نقدا خلافا في الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما امر به او اقل كما في  
 البرازية ونقله عنه في البحر قوله من الثمن قال المحمدي اي بان يأمره بالشراء  
 بالف درهم فيشترى بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم والدنانير جنسين اذ لو جعلهما  
 جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا لا مخر حيث ( وقد ) ذكر في شرح الجامع الصغير  
 في باب المساومة ان الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الرابح  
 جاز بيع احدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الرابح جعل جنسا واحدا استحيانا حتى يكمل  
 نصيب احدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء فقوم بالدراهم وان شاء فقوم  
 بالدنانير والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير او على العكس كان يبيعه بيع مكره وصاحب

الدراهم اذا طهر بدليل غير مد كان له ان ياخذها بحبس حقه كما لو طهر الدراهم  
 الا رواية شاذة عن محمد واداباع شيه بالدراهم اشراه بالناسير قبل نقد الثمن  
 او على العكس والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا او نهما وتبين بما ذكر  
 انهما اعتبر احسبى تخلفين في حكمه الى ما شهد بالدراهم والاسر بالناسير او شهدا  
 بالدراهم والمدعى دنائير او على العكس لا تغني الشهادة وكذلك في باب الاسارة اصبر  
 عشرين تحلفين على ان من استاجر من اخر دارا بدراهم واخرها من غيره بدباير او على  
 العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول قطب له الزيادة فما ذكر في الجامع انه يربا  
 حسا واحدا فيما عدا حكمه الى باعلى الاطلاق غير صحيح (كذا) في التفسير خاتمة  
 انتهى (قلت) وذكر العمادي في تصوله الدراهم احريث بحري الدراهم في سعة  
 مواضع (وقد) ذكر صاحب الخروائيل البيوع عند قوله ولا بد من معرفة قدر  
 ووصف ثم انه ليس التصرف قوله ويحتمل في ضمن المتعالة فينبذ له لو شره له يعلم  
 ذلك لا يبعد على الموكل وفي المقدسي عن الثقة وكلاء ثمانية يبيعها بمشيرة  
 فشرها فقال الامر شريتها بمشيرة وقال المأمور شريتها لمسي بثمانية عشر  
 فالقول للموكل والسنة بتمه (وفي المقدسي) ايضا ولو سمي له ثمانية فزاد عليه شيئا  
 لم يلزم الامر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصفه بصفة وسمى  
 له ثمانية فاشترى تلك الصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الامر وادان كان مبيعا فهو  
 كالوصوف وفي الواقعات قال امير لرجل اشترى بالف درهم فشره بثمانية مائة وبعرض  
 جاره له ان يرجع على الاسبراه (وفي) حرمانه المتعين عن المصروف الا ان امره  
 رجلا ان يقديه بالف ففداه بالثمن ورجع بالف ففداه عليه وليس بمثل الوكيل بالثمن  
 (وفي) الزيادة قال له اشترى بهذه الف درهم امة ولم يسلم الف حتى سهرقت  
 مشري امة بالف لزم الموكل والاصل ان المتدين لا ضمان في الوكالة قبل التسليم  
 فلا خلاف وبعدهما احتلف عدو ما منهم انها لا تنمي اه (اقول) ويتفرع على  
 هذا ما في الخلاصة وكل الشراء اذا شري ما امر به ثم انفق الدراهم بعد ما يسلم  
 للامر ثم شد للنائع صبرا جاز وسباني تصحيح متاخر عدا عن الحاية وعلية قول  
 الزيادة ولو دفع الدراهم للوكيل فسهرقت له يضمن فان شري امة بالف ففداه عليه  
 علم بهلاكها اولم يعلم ولو سهرقت خمسمية فشرى امة بالف ففداه وان شري  
 خمسمية تساوى العا هي الموكل وكذا لو دفع كسبا فقال اشترى بالف التي فيه  
 فلم يجد سوى خمسمية وادفع اليه العا ليشري له شيئا يبيده فهلك عثرى فهو للوكيل  
 وان هلك بعد الشراء فله الموكل ويرجع بها عليه وهذا اذا اتفقا على تلخيص  
 قبل او بعد عارا حلقا واقول للامر بيمينه قوله وان شريه شيئا يغير عنه فالشراء  
 للوكيل هذه المسألة على وجهه كما في البحر ان اشترى الف الدراهم الامر كان

الآخر وهو المراءى عنده بقوله أو يشتريه تعالى الموكل دون النقد من ماله لأن فيه  
 تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وإن أضافه إلى دراهم نفسه كان لنفسه  
 سجلا لحاله على ما يحل له شرعا أو بفضله مائة إذا اشترى لنفسه بأضافة العقد إلى دراهم  
 غيره مستكر شرعا وعرفا وإن أضافه إلى دراهم مطلقه فإن نواهها للآخر فهو للآخر  
 وإن نواهها لنفسه فلتنفسه لأن له أن يعمل لنفسه ويعمل للآخر في هذا التوكيل  
 وإن تكاذب في النية يحكم النقد بالاجماع لأنه دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وإن توافقا على  
 أنه لم يحضره النية واختلفا بأن قال الوكيل لم تحضرني النية وقال الموكل بل نويت  
 لي أو بالعكس قال محمد هو للعاقدة لأن الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه إلا إذا ثبت  
 جعله لغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم النقد لأن ما أطلقه يحتمل الوجهين فيبقى  
 مؤقفاً فمن أي المآلين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولأن مع تصادقهما  
 يحتمل النية للآخر وفيما قلنا جل حاله على الصلاح كافي حالة التكاذب والتوكيل  
 بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه اهـ (ومثله) في الهداية (والقدس) (وقول)  
 الإمام فيما ذكره العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبهذا علم أن معنى  
 الشراء للموكل إضافة العقد إلى ماله لا النقد من ماله وإن محل النية للموكل ما إذا  
 أضافه إلى دراهم مطلقه وظاهر ما في الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم  
 النية يكون للوكيل لأنه جعله للوكيل إلا في مسألتين وظاهر ما في الهداية أنه لا اعتبار  
 بنية لنفسه إذا أضافه إلى مال موكله ولا بنية لموكله إذا أضافه إلى مال نفسه  
 وإن نقده الثمن من مال موكله علامة بنية له وإن لم يصفه إلى ماله (قال) المقدسي  
 (وفي) الثاني نظر لأنه لا محذور في ذلك إذ دفع ماله عن غيره غير مستكر اهـ  
 (هذا) إذا اشتراه بثمن حال وإن بمؤجل فهو للوكيل (قال) في التارخية وإن  
 اشترى بدراهم مطلقه فهو على وجهين إن اشترى حالاً يحكم التقدان نقد من دراهم  
 الموكل فالشراء للموكل وإن نقد من مال نفسه فالشراء له وإن لم يقدر جمع في البيان  
 إلى الوكيل ثم قال وإن اشترى مؤجلاً فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد  
 ذلك للموكل لا يصدق إلا إن يصدق الموكل اهـ (وحاصل) ما قدمناه أنه إن أضاف  
 العقد إلى مال أحدهما كان للمشتري له وإن أضافه إلى مال مطلق فإن نواه للآخر  
 فهو له وإن نواه لنفسه فهو له وإن تكاذب في النية يحكم النقد بجماع وإن توافقا على  
 عدمها فالعاقدة عند الثاني وحكم النقد عند الثالث (وبه) علم أن محل النية  
 للموكل فيما إذا أضافه إلى مال مطلق سواء نقده من ماله أو من مال الموكل  
 وكذلك بقوله ولو تكاذب وقوله ولو توافقا بحسبه فيما إذا أضافه إلى مال  
 مطلق لكن في الأول يحكم النقد بجماع وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي  
 الجاهل ولو موكله أن يشتري له أمة وتسمى جنسها ولم يسم الثمن فشري أمة وأرسل  
 بها إليه فوطئها الآخر فعقلت فقال الوكيل ما اشتريتها لك يحلفه على ذلك وبأخذها



من دراهم الآسر وأما إذا انضافه إلى دراهم الآسر ولم يمتد من دراهمه بل نقد  
 من دراهم نفسه فلا يلزم التخصيص فلهذا قلنا ذكره أبو المصنف في حاشية مسكن  
 (٢٢٠ ذكر) أيضا عند قول أكثره وبشترية عليه أي أن انضافه إلى مال الموكل  
 سواء نقد أم من ماله أو من مال غيره فيه إشارة إلى أن المراد من قول المصنف  
 فيما لا بدوري أو بشترية ماله الأمانة عند انعقد في دراهم الموكل دون انضافه  
 من مال الموكل غير انضافه إليه (فإن) صاحب الهندية وقول القدوري وبشترية مال الموكل  
 مطابق لتفصيل غيره فيحمل على الانضافة إلى مال الموكل كذا قلناه جمهور الشراح (قال)  
 قاضي زاده أقول في نظرنا أنهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لأن فيه تفصيلا  
 على أنه أن نقد من دراهم الموكل كان استراثة وليس بالتجميع فمن ذلك تفصيل للنقد  
 المطابق لانتقاد من مال الموكل كما لا يخفى وما يصلح لترجيح كون المراد بقول القدوري  
 أو بشترية مال الموكل الانضافة إلى دراهم الموكل دون النقد من ماله إنما هو وقوع  
 التفصيل في النقد من مال الموكل لا وقوعه في نقد المطلق إذا لمساس له بكلام  
 القدوري فإن المذکور فيه مال الموكل دون مطابق المسألة اه قوله حكيم  
 بالنقد اجابا لأن دلالة على التعيين مثل دلالة انضافة السر إلى زبلي قوله  
 فروايشان أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم النقد وسند محمد هو للوكيل  
 وإن نقد الثمن من دراهم الموكل (حوى) لأن الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه  
 إلا إذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وظاهر ما في الأكثر ترجيح قول محمد  
 لدخوله تحت قبول المصنف ثالثا سره لا وكيل فانه لم يخرج منه  
 إلا في مسألتين إذا نواه للآسر أو انضافه إلى ماله وإلى مال الزبلي حيث قدمه  
 على قول أبي يوسف وعمله بقوله لأن ما يطلع الإنسان من التصرفات يكون لنفسه  
 قوله زعم الخ صور المسئلة فيما إذا كان بعد هلاك العبد وعم في الجواب وبين الحكم  
 فيما إذا كان حيا أو ميتا فعمل بجميعه جواب المسئلة وهو ما إذا هلك وزاده عليها  
 بيان ما إذا كان حيا فلا حطاء في حق من أقاد الجواب (وزاده) عليه (واعلم)  
 أن هذه المسئلة على ثمانية أوجه كما قال الزبلي واحد على الاختلاف والبراق  
 على الواقع والخلافية هي ما إذا كان العبد المأمور بشرائه بغير عينه حيا ولم يكن الثمن  
 منقودا أي أبي المصنف لأن المأمور بشرائه إما أن يكون معينا أو غير معين وكل على  
 وجهين إما أن يكون الثمن منقودا أو غير منقود وكل وجه على وجهين إما يكون العبد  
 حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا ثم قال فيجوز أن الثمن إن كان منقودا فالقول  
 بالمأمور في جميع الصور ومنها حالة الإهلاك والتعيب وإن كان غير منقود ينظر فإن كان  
 الوكيل بالإهلاك الانشبه بأن كان ميتا فالقول للآسر وإن كان بلاك الانشاء فالقول



لما مور عندهما وكذا عندنا في حقيقة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول لا امر  
 انه (فلا فرق) عندهما في ان القول للامور  
 موضع التهمة اولا (فان) كانت مجازاً  
 فان اخبر والى التي ترد على التهمة وعادة فان حصة ثبت والافلا (اقول) وامل المراد  
 بموضع التهمة ما اذا كان بعد التثبت فتأمل قوله ذلك الصواب استقامة التهمة  
 لقوله الاتي وهو في كافي التبريد لا لكثرة بيع فيه صاحب الدرر ومبدأ التبريد  
 قوله وهو في قام لاحاجة اليه الاتصال بالامور يدعي هلاكه فكيف يقال وهو في  
 فالقول للامور الا ان يقال ان ادائه قائم من كل وجه ليحترز به عما اذا حدث به قبيح او اتي  
 فانه كما لهلاك كافي البرائة تأمل قوله فالقول للامور اي مع غيبته بموته قوله  
 لا خياره من امر ملك استيفاء يجعل الشراء الموكل ولا يهيمه فيه لان الوكيل لا يملك  
 شي بعينه لا ملك شراؤه لنفسه على ذلك التبريد في حال غيبته على ما مر في كافي الخبر  
 (قال) المقدسي والمخير في التحقيق والشكوك يستثنى عن استيفاءه فصدق كقوله المصلحة  
 في العدة واجتمعك وبه ساق وقع التقضي من الاول اذا اقر على مولته بالكساح حيث لا يفسد  
 عندنا في حقيقة ربحه الله تعالى له ولان من ملك الانشاء ملك الاقرار قوله وانما  
 اي كان العبد ميتا قال الملاءمة او العبود وهذه مسئلة الكتاب بقدر التمسك بالجموع  
 بان مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وخيانته وقت قول الامور اشتريته لا امر  
 في التبريد فان كان ميتا اخبر عن امر لا ملك استيفاءه وان كان خيافا فهو يدعي حق الرجوع  
 على الامر وهو يتكرر ولا خلاف في الاول انه على التفصيل المذكور وفي الثاني  
 الاختلاف فقال الاجام هو كذلك على التفصيل وقال القول للامور وان لم يكن  
 الثمن منقودا قوله فذلك الحكم اي يكون القول للامور مع غيبته لا مع عينه بل بالخراب  
 من عهده الامانة فيقول قوله ولا ياتي وان لم يكن الثمن منقودا والحاصل ان العبد  
 ميت اذ الكلام فيه اما لو كان خيافا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول الامور  
 كان الثمن منقودا اولا قوله فالقول للموكل يعني ان الامور يدعي استحقاق الرجوع  
 بالثمن عليه والقول قول الامور فيما ياتي في الصلحان عن نفسه لا في الصلحان في الرجوع  
 على غيره بل القول قول الامر لا ياتي في تكرار استحقاق الرجوع بل انما يكون امنا فيما دفع اليه  
 بطريق الامانة وما لم يقصد الاستثنى امنا بالنظر اليه (فان قلت) كيف ياتي هذا  
 والوكيل بشراء شي بعينه لا يشتريه لنفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل لا بتقديم  
 (وبحسب) بانه يمكن ان يفعل ذلك بحضرة او بخالفه عما عينه من الثمن او شراء بعض  
 اوله مخمولا على ما اذا انكر الامر الشراء أصلا وبما رشد الى هذا اختياره التبيين والبريد  
 قوله انه يكرر الرجوع عليه بالثمن والقول للامر قوله والاي وان لم يكن الثمن منقودا سواء  
 كان العبد حيا او ميتا قوله للتهمة فانه يجعل انما اشتراؤه لنفسه فلما رأى الصدقة حاسرة ما اراد

الزامه لا وكل قوله خلافا لهما الخلفي فيما اذا كان منكرا خيرا والتمس غيره بقوله  
 عقيب ولا يؤم ان خلافا في الصور بين الداخلين تحت الامع ان خلافا فيما ذكرنا  
 فتم بما يقرر ان صورة المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم الشارح في الجواب  
 وبين الحكم فيما اذا كان حيا او ميتا فعمل بتعميد جواب المسئلة وهو ما اذا هلك  
 وزاد عليها بان ما اذا كان حيا او ميتا فلا خفاء في حق من افاد الجواب  
 وزاد عليه كما قدمناه قوله الامر على وزن نصرا مصدر امر يأمر قوله  
 وانما انكاره الامر لنا قضيه الخ اي لان قوله يعني الامر واقرار منه بانه وكلمه  
 فان انكر الوكالة صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله ولما  
 او طلب مع انكاره قوله فيكون له متعلق بالاقرار قوله بقوله يعني بدل من قوله فيكون له وهو  
 تصور بالاقرار ودلت المسئلة على ان يعني فلان ليس اضافة الى فلان والا كان  
 عقد ففضولي لان قوله فلان يحتمل ان يكون لشفاقة فلان اه وصورة الاضافة  
 ان يقول مع صدك من فلان كافي القبح من الفضولي ط قوله الا ان يسلط المشتري اي  
 الثابت يعني هذا الامر وقوله اليه اي الى عروقه بالتسليم لان عمر الوكيل اجرت بمد  
 قوله لم آمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تلحق  
 بالموقوف لا الجائر فمراج قوله للعرف اي ولوجود التراضي به وهو المعتبر في باب  
 المفاوضات المالية لقوله تعالى الان تكون تجارته من راض مح (اقول) وتكون العهدة  
 على المشتري الذي هو عمرو بن سليم الثمن قوله معينين او غير معينين قال في البحر  
 ولم يذكر الشارحون فائدة التقييد بالعينين والظاهر انه انه في غير المعين كالعين اذا نواه  
 للموكل او اشتراه له اه (وتبع) بعضهم كالجوى والشارح وغيرهما (قال) العلامة  
 ابو السعود واقول دعوى ان التقييد اتفاقا غير مسلم لانه عند عدم التعيين يبطل التوكيل  
 لعدم تسمية الثمن او ما يقوم مقامه من بيان النوع كالزكي والحشي فهذا غفلة  
 عن قول المصنف فيما سبق من بئنا امره بشراء دار او عبد كازان سمي منا والافلا اه (اقول)  
 بيان الثمن او النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى  
 المالك مثل جارية فلان لا تعينهم (ونقل) في البرازية وكلمة بشراء عبد بغير عينه فاشترى  
 من قطعت به نفذ على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيد ببيان النوع او الثمن والا  
 لم تصح الوكالة وتقدم مثلا ايضا لو وكله بشراء شيء بغير عينه فالشراء للموكل الا  
 ان ينوي للموكل او يشتره بماله تأمل (قال) بعض الفضلاء انما قيدت النون  
 بالعينين ليعلم الشيء الدور والعبد وصيرهما وانما لو تركوه وقد صرحوا بعدم ذكر الثمن  
 فلم يما يوحى انه لا يجرى في العبد والدور لانها اذا لم يعين ولم يذكر لهما ثمن  
 لم يدخل لعدم صحة الوكالة بهما حيث قد ومن غفل عن هذا قال ما قال فقوله او غير  
 معينين يحمل على جهالة النوع وقوله اذا نواه للموكل يعني عنه له اه قوله وان

يوجد الخ هو واحد اقول ثلاثة تبين في اول كتاب النوح قوله اذا اواك الموكل  
قيد في ضمانة بين اي انما يقع الشراء للموكل في غير العيين اذا اواك وكذا يقال فيما  
اذا دفع الثمن من مال الموكل على ما تقدم قوله كما رأى قريباً في قوله وان يعثر  
عنه فالشراء للموكل الا اذا اواك للموكل قوله او زيادة بسيرة يتعان الناس فيها  
اي وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش  
لان القيمة تعرف بالحد والظن بعد الاجتهاد فير فيها شبه لانه لا يمكن الاحتراز  
عنه ولا يمكن فيها لا يشبه القود ولا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يقم في مثل عادة الاعراض  
وقبل هذا الفاحش في المروص نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العتق  
خمس القيمة وفي الداهم ربع عشر القيمة لان العتق يحصل لقله المارسة في التصرف  
فما كانت المارسة فيه اقل كان العتق فيه اكثر يعني من التفاوت حسب المارسة  
والصحيح الاول وفي النهاية جعل هذا القيد معقوا عنه او هو خلاف ما ذكره صاحب  
الهداية والمكافي وقيل لا يحصل العتق السيد ايضا وليس بشئ هذا كله اذا كان سيرة  
غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقويم المقومين واما اذا كان معروف بالخير والهم  
والبور والحين لا يفي فيه العتق وان قل ولو كان قلسا واحدا كما ذكره الزليقي قوله  
صح لان التوكيل مطلق غير مقيد بمن يقيد عني اي مطلق عن قيد اشتراطه او غيره  
او محتمل فيجوز على اطلاقه ان الوكيل قد قوله من الامر اي ويقع له في مقابل الاثبات  
بالعدين وفيهما سواء فتقسم عليهما نفسين دلالة فيكون امر الشراء بكل واحد  
منهما تحت مسمائه ضروري فالشراء بحكمائه موافقة ووافق فيها مخالفة الى حيروا كثر منها  
الى شرف فلا يلزم الموكل ان يشتري الباقي ما بقي من الالف قبل ان يختصا اسجاسا  
لان غرضه المصريح به يحصل للمدين بالالف وقد حصل وما يتبع الاقسام الادلالية  
والصريح بنيتها فلا يضر بعد زليقي قوله فاشترى الخ حاصله ان الوكيل يشراء  
بخلافه شراء كلهما او بعضها مما لا يشترط بالعدد ولا يقيد الشريعة عن المال بالعين  
الشراء عند عدم تعيين الثمن قوله بخلاف وكيل البيع فله ان يبيع بعين فاحش  
عند الامام جوي والفرق كما في الزليقي ان الوكيل يشتري الشيء بعه لا يكون له ان يشتره  
بعين فاحش وان كان لا يملك شراء نفسه لانه لا مخالفة فيه يكون مشتر بالفسه فكانت القيمة  
فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لانه لا قيمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز  
بالقليل والكثير قوله صح لانه قابل الالف بهما وفيهما سواء الخ ما تقدم قوله  
لا يلزم الامر لمخالفة الى ضرر لانه حيث عين الالف لهما والحيال ان فيهما سواء  
فقد عين النصف لهما مخالفاً لما لو شري بالقل فانه خلاف الى حيروا فاشترى كافر  
قوله من العتقين مثلاً اي والجميع اعقولى من الراد غير العتق ايضا لعدم ان ذلك فيه  
قوله قبل الخصومة انما اذا احتسبوا جميع العتق فلا يعود صحح لان النسخ لا يرجع

الى الجواز قوله لحصول المقصود وهو تحصيل العبدين قوله وجوازه الخ فيجوز  
شراء احدهما بغين يسير عندهما قوله بشرأ شي معين لاجابة لقوله معين لقول  
المتن وحينئذ مع انه بوجه اشتراط تعيينه مع تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع  
بشيء عنه كما صرح به المصنف بقوله او عين البائع قوله او عين البائع صح اي على الامر  
ولزمه قبضه وان مات قبل القبض عند الامور مات على الامر لان البائع يكون توكيلا  
عن الامر في قبض الدين ثم يملكه بخلاف ما اذا وكله بشراء عبد غير معين فاشترى لا يكون  
للامر بل ينفذ على الامور حتى لو مات عند الامور مات من مال الامور فان قبضه  
الامر فهو له ابو السعد قوله وجعل البائع وكيلا بالقبض راجع الى الصورتين  
قوله غير المعين اي من مبيع وبائع قوله لان توكيل المجهول باطل هذا تعليل قيد  
الاي لمن قوله بناء على انه جار فيما ذكره لان البائع قد يكون مجهولا في الصورة الاولى  
فالاولى الاقتصار على ما يأتي (ط) والاصل انه لا يصح تملك الدين من غير من عليه الدين  
الا اذا وكله بقبضه وان الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالات فلما امره بالشراء عيّن  
له عليه فان كان المبيع معينة معين البائع ضرورة لانه انما يبيعه ماله واذا كان المبيع  
معينا كان بائعه معينا ولذا او عين البائع مثال الاول اذا قال له اشتر فلانا العبد فان  
بائعه مالك العبد ومثال الثاني اشترى عبدا فلان وفي الحالين البائع معلوم فملكه وكله  
بقبض الدين الذي على الوكيل المجهول ثمنا فجار في ملك الدين منه وكان الشراء بذلك الدين  
وكان موافقا للمعنى على كل الثمن الذي عينه له لاجل شراء العبد مثلا واذا كان المبيع غير معين  
ولم يكن بائعه معينا لم يكن ان يكون وكيلا بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين  
فالو تم العقد لكان مخالفا للامر في الثمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع  
لا يصح ان يكون وكيلا بقبضه لان توكيل المجهول باطل وعندهما يصح المبيع  
لان الدراهم والدنانير في المعايير لا تتعين والوكالات منها فصح الشراء والحقوق  
ترجع الى العاقد فيلزمه من المبيع ويرجع به على امره فيقتضيان قصاصا بالدين الذي له  
عليه قوله ولا يعين اي وان لم يعين المبيع ولا البائع قوله فهلاكه عليه اي اذا لم يقبضه  
الامر وان قبضه الامر فهو بيع له بالتعاطي قوله خلافا لهما فقلنا يلزم الامر  
اذا قبضه الامور بخر اي في الوجهين كثر يعني بها ما اذا كان العبد الامور بشرائه  
معينا او غير معين ابو السعد قوله وكذا الخلاف لو امره ان يشتري ما عليه اي يعقد  
يعقد السلم بان قال اسم الدين الذي عليك الى فلان جاز وان لم يعين فلانا لم يخر عنه  
وعندهما يجوز كيف ما كان قوله او يصرفه اي يعقد عندا الصرّف بان امره ان يصرف  
ما عليه من الدين اذا كان دراهم نائرا ودنانير بدرهم مثلا (واصله) ان التوكيل بالشراء  
اذا اضيق الى دين لا يصح عندا في تحقيقة رحمه الله تعالى اذا لم يكن البائع او المبيع  
معينا وعندهما يصح كيف ما كان (لهم) ان التقدين لا يتعينان في المعايير عين

كان اودينا ولهذا لو اشترى شيئا بدين للمشتري على المائتين ثم تصاد فان لا دين له  
 الشراء ويجب عليه مثله فان لم تصين صار الاطلاق والتقيده سواء كافي بقدر الدين  
 وقول المبي ولهذا لو اشترى شيئا بدين على المشتري المبيع فيه اذ لم يبي وصواب  
 العارة بدين للمشتري على المائع كما ذكرنا (ولان) حيفة وحده الله تعالى ان القود تبين  
 في الوكالات (ولهذا) لو قيدها بالعين منها او بالدين منها لم يملك العين او سقط الدين  
 بطلت الوكالة ما اذا تعينت فيها كان هذا عليك الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز  
 الا اذا لو كانه بقبضه لم نفسه وتوكل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على  
 المشتري او يكون امر ابعثر في مالائك الا بالقض عليه وذلك باطل كما اذا اقل اعط  
 مال عليك من شئت بخلاف ما اذا عين البائع لانه يصير وكلاعه بالقض لم يملكه بخلاف  
 ما اذا امره بالتصدق لانه حمل ما لله تعالى وهو معلوم واما مسألة التصديق  
 بان لا دين عليه بعد الشراء فلان القود لا تبين في البيع بدين كان او عيننا  
 فاد لم تبين لا بطل البيع بطلان الدين بخلاف الوكالة فان القود تبين  
 فيها في الهابة ان القود لا تبين في الوكالة قل القبض بالاجماع وكذا بعده عند  
 حامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمها ما قاله ابو حنيفة بل على المراءى  
 بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل ابو السعود عن شيخه  
 قوله ينسأ على تعيين القود في الوكالات عند دليل ان الامر لو قيد الوكالة بالعين  
 منها او بالدين منها ثم استهلك العين او سقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم مر سابقا  
 في المساوصات عين كانت القود اودينا قوله عندهما قال في البحر ثلثه في الحكم  
 القود في الوكالة في سوع خزائة الملفتين ولو قال لبيد اشترى بهذه الالف الدراهم  
 جارية فاراه الدراهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى سرفت ثم اشترى جارية بفاراهت  
 الوكيل (والاصل) ان الدراهم والدائير تبينان في الوكالة قبل التسليم بالاحلاف وكذا  
 بعده على الاصح وفائدة القود والتسليم على الاصح بمثلان احدهما ان وقف بقاء  
 الوكالة بقاء الدراهم المتقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما وجب  
 للوكيل على الموكل المثلن واو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرفت من ثلثه  
 لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك فقد اشترى عليه وان هلك بعد الشراء فالشراء  
 للموكل ورجع مثله فان احلقت في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للامر مع بعينه  
 انتهى (ونقل) مثله في نور العيون في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله مانعنا  
 (شع) تبين القدان في الترمات كهبة وصدقة والقود تبين في الشركات والمضاربات  
 والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها امانة وقل التسليم لا تبين (وجيز) قوله ان  
 لا تبينان في المساوصات فسوختها وان عينت حتى لا ينعق عينها والمشتري ان يسكنها  
 ويرد مثله او تبينان في العيوب والامانات والوكالات والشركات ونحوها انتهى

(وقال في الاشياء والتطائر في احكام النقود وفي وكالة النيابة اعلم ان عدم تعيين الدرهم والدنانير في حق الاستحقاق لا يغير فانيهما تعيين جنسهما وقدرهما ووصفهما بالاتفاق وفيه صرح الامام الغساني في شرح الجامع الصغير اه (قال) المجزئ يوتي ان من حكم النقود انها لا يتعين ولو عينت في عقود المعاوضات ووصفها في حق الاستحقاق فلا يستحق عنها فليشترى امساكها ودفع مثلها جنسها وقدرها ووصفها هذا هو المراد اه وقدم في استدلال الامام وصاحبه ان الدرهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات عند ههنا ويتعينان عنده في الوكالات ثم عليك بالتأمل في قوله وفائدة النقد والتسليم الخ بعد ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهما لا يتعينان ~~وكذا~~ ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد ما سرق بعد الشراء عليه فانه دليل على تعيينه من كماله هو قول الامام لا على عدمه والله سبحانه وتعالى اعلم (قال) في الحواشي المجزئية وانما لم يتعين في عقد المعاوضات لان النقد خلق مننا والاصل فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار اليقين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه في الذمة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصدقة والشركة والمضاربة والوكالة والنصب اذا قام حينئذ ولو هلك النقد في يد الوكيل او هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا يلزم الوكيل بعد تسليمه مثله وعين ذلك التقدير بالتعيين في عقد المعاوضة وقصد الشايع واجدوا قضاء كزفر لانهم صدر عن اهله مضافا الى محله فيعتبر كافي عقد المعاوضة وقد بالنقد لان ما هو موضوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غيرهما من المثليات واما الخلاف انه لو ضمن الدرهم ليس للمشتري ان يسلم مثلهما ولا يضمن النقد بالهلاك والاستحقاق بل يطالب بتسليم مثلهما (كذا) في شرح درر الخساري للعلامة شيخ الخساري (وقوله) كذا غيرهما من المثليات يعني تعيين التعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثلي حاضرا مشتملا اليدين فبهم هذا المقيد من قوله يتعين بالتعيين اذا لم يتعين لا يكون في الغائب (وذكر) في الذخيرة ان القلوس بمثله لدرهم والدنانير في انها لا تتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع الصغير للشيخ الرازي الدرهم لا يتعين في العقود والقسوخ وفرع عليه وجوب زكاة الاجرة المعجلة في الاجارة الطويلة على الاجر في السنة التي كانت الاجرة في يده لانه ملكها بالقبض وبالفسخ لا ينقص ملكه اذا كانت الاجرة دراهم (وماشا) كلها وعن السير خشي يجب على المستأجر ايضا لانه بعد ذلك دخل على الاجر وكذا في بيع الزعفران كانه ذلك المال على البائع والمشتري وليس هذا بحاج الزكاة على شخصين في مال واحد لان الدرهم لا يتعين في العقود والقسوخ انتهى قوله وهو معلوم هو خراب عما يقال انه امره بالتصدق وهو عليك الفقير وهو مجهول وتوكل المجهول باطل (وحاصل الجواب انه جعله الله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه وتعالى

هو التناقص للصدقة لان الصدقة تقع في كف الرحمن والعلم بان الله عنه ولا ينقص  
جهالة التائب كما قالوا وتصديق بما يحتمل القسمة على تغيير من منع مع ان الصدقة  
بالشاع قبل القسمة لا تصح لان الصدقة تقع في كف الرحمن وهو واحد ولا يصح  
تعدد التائب قوله وكذا وامره بشرا عبد اى من الاجرة قوله لانه لا يجد الاثر  
اى المؤجر وهو بدل بمافله قوله فيعمل المؤجر يصح الجيم اى الذين المستأجر  
وهو كالدائر مثلا قوله كما أؤجر بكسر الجيم اى فيعمل الدار مثلا فاقامة مقام الاجر  
وقى البحر فاقامت العين مقام المؤجر في النقص قوله قبل وجوب الاجرة لا يجوز لانه  
لا بد له عند حديث فكانت امره بالتصديق مال نفسه فلا يرجع على الاثر  
ولا ينقطع من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت قوله على الخلاف اى لا يصح عنه  
لانه امره بانفاق مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حيث شرط  
ان يكون ذلك من الاجرة فكان قال ليرجع به على تأمل قوله وراجعته (اقول)  
الذى رآته في الفرج المذكور في هذا محل مثل ما قدمه ونقصه واما مسئلة اجارة  
الجمام ونحوها قيل ذلك قولهما وان كان قول الكل قائما جاز باعتبار الضرورة  
لان المستأجر لا يجد الاثر في كل وقت فبطلت الجمام قائما مقام الاجر في القبض  
انتهى ولم يجد هذه العبارة فيه لكن لا يخالف ما ذكره المشايخ لان وجوب الاجرة  
يكون بعد استيفاء المنفعة او باسقاط التعجيل وهو معنى قول المتن بما عليه من الاجرة  
(قال المقدسي وقبح الجمام) ممنوع ولكن سلم فلا ضرورة لان المؤجر لا يوجد كل  
حين فاقم الجمام مقامه اه اذا ادعى المستأجر انه عجز لم يقبل منه الا بنية بخلاف  
الامين المسأون بالذوق اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارى الهداية وغيرها  
وفي رد بعه البرازية ما يخالف مسئلة الذين فيلنظر بمذ قوله لانه امين ادعى  
الخروج عن عهده الامانة والا امر يدعى عليه ضمان جسمانية وهو ينكر قوله  
فالقول للامر ويصدق على المأمور (زبلى) لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري  
بالعين الفاحش اتفاقا ولانه انما امره ان يشتري له عبدا ينافى والعبد الذى فيه  
نصف الالف غير المأمور به فلم يكن وكلا في شرائه فنقد الشراء وصار ضمانا للمال  
فخرج عن كونه امينا قلنا كان القول للامر قوله بلا يمين في الاشياء كل من قبل  
قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب بان  
قوله صدق في الكل بغير الخلف اى في صورة الذوق وعنده اذا كانت القيمة من  
نصف الثمن قوله لكن يحرم الواقى به تحريف اعتراض ط وغيره من محقق هذا  
الكتاب على الواقى بانه لا وجه لنسبة الواقى هؤلاء الجهابذة الى الواقى على التحريف  
لان العلة (كافي الهداية) وغيرها ان الوكيل ليس له الشراء بالعين الفاحش اتفاقا  
بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكلا يشترط عبدا ينافى وعندها يساوى جسمانية

وهو غير المأمور به وهو الذي يساوى الألف في لوجه تخلف الموكل اظهر  
 مخالفته له وشراؤه بالغن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق أن يدفع له الألف  
 أو لا غير أن معنى تصديق الموكل عدم الرأيه بالعبد الذي لا يساوى الألف بالغن  
 الفاحش وظهره انه غير المأمور به على انه مستغفر صدور الشريعة ومع ذلك هو مطالب  
 بتصحيح النقل ولم يحده فيما بين أيدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده ( والحاصل )  
 أن ادعاء التهرب من هؤلاء الأفاضل من غير نقل عن مدعيه سيوه ظن بهم  
 وخطئهم في غير محلها وحيث قد نقول لا أمر لكون المأمور بخالف شراءه بالغن الفاحش  
 انتهى حاصل اعتراضهم ( أقول ) وعساة الواني أقول ما ذكره الشارح من قوله  
 بلا يمن مخالف للعقل والنقل أما العقل فلأن القول إذا كان لا أمر بحكم يلزم العبد  
 مثلا على المأمور فهذا الحكم بمجرد قول الخصم بلا يمنه بعد جدا ( وأما ) النقل  
 فلأنه قال في الهداية ولو أمره أن يشترى له هذا العبد ولم يسم له ثمنا فاشترى فقيام  
 الأمر اشتريته بخمس مائة وقال المأمور بالف وصدق بالغن المأمور فالحقول قول المأمور  
 مع يمينه اه على أن تصديق السامع إذا احتج إلى تخلف المأمور فبدونه يكون أولى  
 ( فإن قل ) سكوت صاحب الهداية وغيره من ذكر اليمين في الصورة السابقة  
 وتعرضهم لها في هذه الصورة يشعر أن لا يجب اليمين فيها كما قال الشارح  
 ( قلنا لعل ) سكوتهم في الصورة المذكورة به على ظهورها وأما تعرضهم لها  
 في هذه الصورة فللنقطة ليسان الاختلاف الآتي هل يجب اليمين فقط أو يخالف  
 الحائرين لا يقال إذا كان الغن فاحشا لا يلزم على الأمر سواء تخلف أو لم يخلف فلا يكون  
 فائدة وويكون قول الشارح بلا يمن في موقعه لا نقول باليمينان المأمور قد يتضرر  
 ببقاء العبد عليه فلما استخلف الأمر يحتمل أن يقرر اشتراؤه بأكثرو مثل هذا الاعتراض  
 رد على صدر الشريعة أيضا فانه قال اعلم أن المراد بقوله صدق في جمع ما ذكر  
 التصديق بغير الخلف وكأنه ماخذ الشارح ويحتمل أن تكون كلمة تغير نصها عن بعد  
 وهذا توجهه فيه اضعف العباد والله تعالى الهادي ( واعتراض ) ذلك أيضا  
 في الحواشي الباقية حيث قال هذا ليس بذكر في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو  
 أنه صرح في الكافي في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فإن قال شريك عبد  
 الأمر فمات فقال الأمر الخ بأن المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع يمينه لأن  
 الثمن كان أمانة في يده وقبادهى الخروج عن عهدة الأمانة من الوجه الذي أمر به  
 فكان القول به ولا فرق في تصديق الوكيل لأجل كونه أمينا في موضع وموضع فيكفي التصريح  
 في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فلما ملأه ( قلت ) وذكر في نور العيون  
 في مسائل اليمين قبل الفصل السادس عشر القول في كل أمانة للأمين مع بمنه وكذا البينة بينه  
 واليمين قبل بينة لا يمينه على الأمانة اه وعلى هذا فكيف يكون القول للمأمور



في المنة في المسئلة الاولى كما ان كان الموت لا يرد  
في الاشياء على ان يتم الاستدراك على المصمم وانه قد  
على الوكيل والموكل على ان ما في الاشياء في الوكيل وفي مسائلهم وفي كذا المسائل  
وحسب ذلك لا يباح الى هذه العارية ونص عبارة الاشياء الوكيل بمقتضى قوله تعالى  
يدعيه الوكيل ببعض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه حاجبا ودفعه  
فانه لا يثبت قوله الاثنية (كال) في قلوبى الولوانية من الوكالة (وقد) ذكر  
في الامانيات وفيه اذا ادعى بموت الموكل انما شئى لغيره وكان الثمن مضمونا وفيما  
اذا قال بعد قول الله اسس وكذا للوكيل فيما اذا قال بعد موت الموكل بعينه من ماله  
بالت درهم وقبضها وعلقت وكذا في الورقة في البيع فانه لا يصدق ان كان البيع حائلا  
بعد خلاف ما اذا كان منها كالكامل من الولوانية من ان يصل الرابع في احسن  
الوكيل مع الموكل انه (قال) المحتسب الجوى (اقول) واما ما روي الوكيل قصص  
عليهم فاري الهداية في فتاويه بعد محواربع ووفات مع رقية الامية وذكرها  
المصنف في فتاويه في الكراش الاجير ما عند كاتبه (وقد) سئل شيخ مشايخنا شيخ  
الاسلام وراى الدين على بن غانم المقدسى في الوكيل بمبصره هل يقول قوله في الدعوى  
لموكله ام لا وهل يقبل قوله في الدعوى لموكله بعد موته فيقول في ذلك بين العرل  
الحكى والحق ام لا وهل يقول العبدى في فضوله ولو كان الموكل هو الميت لم يثبت  
الى الوكالة فان قال قد كنت قدمت في شاة الموكل ودفعته اليه لم يصدق في ذلك لا  
اخبرنا ائمة الله وكان شهادتي اقراره وفيما انقر موت الموكل (وشبهه)  
في الخلاصة صحيح بعد قوله ائمة وقضاة ولا وفذكر المادى في موضع له يقبل  
قول الوكيل بعد الموت اعنى موت الموكل حيث قال ولوكله بقبض ودفعه او طاربه  
فمات الموكل قبضه خرج الوكيل عن الوكالة فان قال الوكيل قد قبضتها في حياتي  
ودفعتها الى الموكل يصدق في ذلك وتامى المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر  
ما قدمناه من عدم تصديق الوكيل بموت موكله فهل يمكن التوفيق بين هذين  
الفرعين ام لا وهل اذا فرق بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الودعة يكون  
الفرق صحها (فاجاب) هذا السؤال حسن وقد كان يخلج بخا لمرى كثيرا ان البيع  
في تحرره الاما ربح اشكالا ويوضح من اما لكن الوقت الآن يضيئ عن كمال التحقيق  
(فتقول) وبالله التوفيق التأمل في مقالهم والتحصن لا قولهم فيدان الوكيل بعد  
العرل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فما بعد عندهم يقول قوله او قال  
الموكل ببيع عبد مثلا او كيلة قد اشرحتك عن الوكالة فقال قد بعته احسن لم يصدق  
لانه حتى عدا ذلك اشياء الحال فتنشر ما لو قال لم يلقته بعد انقصه العدة كتب  
راجعك فيها لا يصدق ومثل هذا القول قولهم في الفروع المذكور لو مات الموكل

وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته من فلان بالقب درهم وقبض الثمن وهلك  
 ومصدق المشتري بمصدق الوكيل ان كان العبد هالكا قالوا لان بهذا الاخبار لا يريد  
 ان يملك الورثة بل يذكر وجوب الضمان بأضافة البيع الى حالة الحياة والورثة  
 يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول المنكر (واما) للمعلن الحكمي والحقيقي  
 فمعلوم والفرق بينهما بان الحقيقي يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكمي وامام اذكره  
 في الفصول العمادية فلا يخفاه ان احد المجتهدين في الوديعه والاخر في الدين (وقد)  
 استشكل صاحب جامع الفصولين بقياس احدهما على الاخر لكن الحكم مصرح به  
 بالاختلاف بين الوديعه والدين (كما في الواجبية انتهى) (وقوله) الا الوكيل بقبض  
 الدين المح قبل عليه ليس لهذا الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به  
 وقد اختلفوا في عبارة المصنف بعض المفتين فافتي بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور  
 الابينة (وتقريب) الكلام بما يدفع الشبهة والوجه ان الوكيل اما ان يكون  
 وكلا بقبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره او دين استقرضه الموكل بنفسه  
 ووكله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما  
 ان يكون دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقبل قول الوكيل  
 بيمينه لبراءة ذمته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الايصال لبراءة ذمته  
 في كل حال واما سرية قوله على موكله ليرأ غير مد فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل  
 حال حياة موكله بالقبض واما بعد موته فلا يثبت به براءة الغريم الابينة بيمينها  
 او تصديق الورثة على قبض الوكيل ولو انكروا ايصاله لموكله (واما) الوكيل بقبض ما استدان  
 الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكر قبضه على المفتي به كما بعد موته  
 فلا بد من البرهان وهذه عبارة الواجبية تفيد ما قدمناه قال ولو ووكله بقبض ودعيه ثم مات  
 الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه صدق  
 ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين حكمي امر الابعالك استينافه اي استيناف  
 سببه على طريق مجاز الخلف لكن من حكمي امر الابعالك استينافه ان كان فيه ايجاب  
 الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض  
 الوديعه فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثل المقنوض فلا يصدق  
 اه (وقوله) وقد ذكرناه في الامانات اقولى وكذا في المدينيات وقد حصل الاشتباه بنقل  
 المصنف تلك العبارة عن الواجبية في ثلاثة مواضع مختصرة لاعلى الوجهه الاكل  
 هنا وقد علمت ما فيه (وفي كتاب) الامانات حيث قال كل امير اذا ادعى ايصال الامانة الى  
 من تخلفها قبل قوله كما اودع الى قوله الا الوكيل بقبض الدين (وفي) كتاب المدينيات حيث  
 قال تفرع على ان الديون تنقض بالامثالها مسائل (منها) الوكيل بقبض الدين اذا ادعى  
 بعد موت الموكل انه كان قصص في حياته ودفعه اليه قائم لا يقبل قوله الابينة لانه

يريد ان يحاط بالضممان على البت بخلاف الوكيل من غير الغبن انتهى (فقد) حصل  
 الاشتاء بقوله لا يقبل قوله الا لئلا هل التي طام في حقه وحق موكله او التي يوجب  
 الدين على الامر فقط لارادة الوكيل القبض بقوله قبضت في حياضه ودفعت له وقد  
 علمت ما هو انصوابه (وقوله) لم يصدق اي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسبة  
 الى المدينين لا بالنسبة الى نفسه واذا لم يصدق يرجع الورثة على المدينين فان صدق  
 المدينون الوكيل في الدفع فلا عين عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه اقرانه اوصل الحق  
 الى مسكنه وان رجوع الورثة بطريق الظلم والظلم لا يظلم غيره وان كذب في الودع  
 يحلف اذا الضابطان كل من اقرشي لزمه يحلف اذا هو انكره ولو اقر بان المال موجود  
 عنده لم يدفعه اخذ منه فاذا حلف يرى لانه بالنسبة الله مودع والقول قوله في رآه  
 نفسه وانما كان مودعا لانه يصدق له في الوكالة والقبض بطريق الوكالة وبذلك  
 صار المال في يده امانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وان بكل من ائمن رجوع عليه  
 وان صدقه الورثة في القبض وكذبوا في الدفع فالتون قوله يحتمل لانه بالنسبة صار  
 المسأل في يده وديعة فتصدق بهم له فيه اعتراف بانه مودع وان المدينون قد برئت  
 ذمته بذلك فان حلف يرى وان بكل من ائمن لزمه المال المدعى وان اقام يثبته على  
 الدفع جازوا والدفعت عنه العين ولو ان الورثة في صورة انكار القبض والدفع حين اراد  
 والرجوع على المدينون اقام المدينون يثبته دفع المال للوكيل حال حياة الموكل اندفعت دعواهم  
 عليه (ثم) اذا ارادوا تحليف الوكيل على الدفع لهم ذلك لان الثابت بالنسبة كالثابت  
 حيانا فكان قبضه مبينا دون دفعه فان حلف يرى وان بكل من ائمنه دعواهم ولو  
 لم يبق المدينون يثبته على الدفع للوكيل والراد تحليف الورثة على تقي العلم بالدفع للوكيل  
 مهافتون فان حلفوا ثبت عليه المدعى وان نكلوا لزمهم دعواه وهو المدفع لهم اذا ثبت الدفع  
 للوكيل بنكلوا به وكذبوا في الدفع للوكيل لهم تحليفه على دفعه له فان حلف يرى  
 وان بكل لزمه دعواهم (والحاصل) انه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المدينون بوجه  
 من الوجوه كان القول قوله يحتمل في الدفع لانه صار بعده مودعا والقول قوله في الدفع  
 (وقد) يظهر من هذا انه يشترط جميعا للورثة حتى اذا اقام عليهم يثبته بالدفع للبت  
 جازوا ودفعت خصومهم عن المدينون فاذا صدقوه في القبض منه والدفع او نكلوا عن  
 العين على نبي العلم كما شرحتنا ثبت عليهم بالدفع واليدفعوا عن الوكيل والمدينون واعا  
 قلنا بان له ان يحلف الوكيل على الدفع لانه يصدق له في القبض لا في الدفع والمدفع المال  
 للورثة نائبا صار احد المال اليه فينصب الوكيل جميعا له فيما قبضه وتحليفه فائدة  
 وهو انه ربما نكل عن العين او يقر بعد الدفع خبر المدفوع لزمه وهذا يعلم من مسائل  
 ذكرت في دعوى المدينين لاغا الدين في جواب الوكيل يقبض الدين فراجع تلك المسائل  
 وافهم العلة يظهر لك الحكم والله تعالى اعلم (كذا حزن بعض الفضلاء) (ونكلم)  
 الشيرازي على عبارة الاشياء كلاما طويلا خروا في رساله حافلة وكذا المتقدم

ورسالة تلخصه الجوى في حاشيته وفيه الفسار فراجع ذلك ان شئت وبناني في كتاب  
 الفاريد من كلام المص والاش في هذا المص بما لا مزيد عليه فراجع ان شئت قوله  
 وان كان فيه الفاضل فان اى في صورة ما ذالم يدفع الالف فانه انما يكون  
 انما حيث دفع اليه المال في المال المدفوع اليه فكان القول بعينه ليرى نفسه  
 عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شي هو امين فيه وانما يريد الرجوع على الامر  
 وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه لانه اصل في الحقوق كما تقدم وعن اختلاف  
 البائع والمشتري في الثمن يتحالفان فكذا هذا قوله ثم يفسح العقد اى الذى جرى  
 بينهما حكمه ما قوله فيلزم المبيع المأمور اى في الصور بين كافى الزبلى قوله من غير  
 بيان ممن فان بعد القبض كان القول قول المأمور بعينه لانه امين يريد ابراهم نفسه  
 من الضمان (فان قلت) كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ممن (قلت) بان يدفع له  
 مقدار من المال فيقول له اشترى عبدا ودفع من هذا المال عنه ولم يبين مقدار ما يدفع  
 وان كان قبل القبض يتحالفان ولا عبرة بتصدق البائع لان قوله لا ينفذ على  
 على الامر ولو كان معه شاهد اخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه  
 قوله على الاظهر وهو قول ابي منصور وعليه المعظم لان البائع بعد استيفاء  
 الثمن اجنى عنهما وقوله اجنى عن الموكل اذا لم يجر بينهما عقد فلا يصدق عليه  
 فنى الخلاف فيحالفان وقبل لتحالف لانه ارتفع الخلاف بتصدق البائع اذ هو  
 حاضر فيجعل تصادقهما بمنزلة اشياء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو غالب فاعتبر  
 الخلاف (والخاص) ان الصحيح قد اختلف (فصح) قاضى خان عدم التحالف  
 تبعاً للقيس اى جعفر وصح في الكافي التحالف تبعاً للهداية بناء على ان قول الهداية  
 وهو اظهر معنى اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بعينه فنهى  
 من نظر الى ظاهره فنى التحالف ومنهم من قال انه اراد التحالف لكنه اکتفى بذكر  
 امين الموكل لانه مدع ولا عين عليه الا في صورة التحالف فهو المقصود اولاً ذلك  
 لكان القول (الامر) لانكاره فاحذ الباع بما حلف عليه ولم يذكر امين الموكل  
 كذا ذكرنا (واستشكل) الزبلى قول من قال ان مراده التحالف الخ بانه وان كان  
 يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على الاول فان قوله  
 ان القول للمأمور بعينه يدل على ان المأمور يصدق فيما قال وفي التحالف  
 لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التحالف لما قال ذلك (قال)  
 الجوى في شرح الجامع الصغير وهذا فيما اذا انعقدا انه امره بالشراء بالاف فلو  
 قال امرتك بخمسمائة وقال المأمور بالاف فالقول للامر بعينه لان الامر فيه يستفاد  
 ويلزم العبد المأمور بالحق وان برهنا فالتبعة بينة الوكيل انكتهنهما كذا في النهاية

والذرية (جمل) يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما ذكره المصنف عند التوكيل المسمى  
وكيف يقول المجوزي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل (واستدرك) بان التصديق  
في الثمن مخالف للمخالف فيه ضرورة بان محققا على تسمية من يصدق بان يصدق على  
عدم تسمية اصلا وبالجملة بالتصادق على الثمن من حيث يصدق من حيث عدم تسمية  
والثاني هو المراد في قوله المجوزي كذا في القديسي (قال) في الخبر ولما ذكر مالك  
كانت بينهما ذمهما اه (اقول) والذي يفهم من عبارة ابن الكمال في الاصلاح  
ان اعطاء الالف صدق وان ساء او الاقلا من وان لم يكن اعطاء الالف وسادى اقل منه  
صدق الامر وان ساء تعاقبا قوله لو وقع الاختلاف في الثمن اى التكمين اى يصدق  
لا قابلية وبين الموكل مبادله حكمية وفي الجمل دفعه الى الفاشري انه وامر ان  
يرد من عنده الى جسمانية فاشري انه وقال ثم بينها بلف وجسمانية وقال المصنف  
بالف فان برهن احد هما قضى بفساده وان برهان قضى بفساده الوكيل وان لم يكن لاحدهما  
بينة حلف كل على دعوى صاحبه ويبدأ بين الموكل فاذا حلفا حلفت الأمة الا ان  
لشاهدا للموكل ولشاهدا للوكيل (خرج) في الشارحات دفعه الى الف ذمهم وامر  
ان يشتري بها شيئا بفساده فاشريه ووقف ثم استراد الوكيل من البائع فاداه  
وغلب قبل بفساد الالف على فبينة المدعيه بفساده فاشريه  
رده للموكل فكانت شراعه مع قول بلف فالف فاشريه من قوله  
بحصته قوله واو اختلاف بقدر اى في تسمية  
وهنا اتفاق على بيان لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانما  
لم يبين فيها شيء من الثمن واعلم ان كل الاختلاف السابق انما هو في الثمن لا في  
الامتهار فيقولوا واختلفا في مقدار الثمن عند الامر وما في الزبلي شهر بامتهار  
وبه عليه في الخبر بقوله وقول هنا انهما اتفقا على عدم تسمية الثمن اولى  
من قول الزبلي وهذا فيما اذا اتفقا على انه امر وان يشتري له بلف  
اذا المسئلة انما فرضها المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم غنا فهو سهو والله  
مجهله ونسأل الله اه قوله فاقول لا مر بينة لان ذلك يستلزم من جهة  
فكان القول قسوله يلزم البينة المأمورة بخلافه قوله لا فها اكثر اثباتات  
الضمير باعتبار كون الترهان منه قوله بشرا اجد اى اى الامر والمراد بتقريب  
ذمهم محرم منه قوله فاقوله اى الامر قوله ويكون الوكيل مستترا ما هذا  
يفيد ان الولاء للوكيل قوله بخلاف البيع فانه يظلمه وفي حاشي ملك للموكل  
قوله ولو امره عبد الاول بخلافه لانه اوجب ركابة لظنة فان المعهود ان العبد  
امر رجلا ان يشتريه من سيده قوله لم يكن اى بلف لئلا لو كان يلحق التغيير بالمؤلف  
بعد والالف للسيد قوله ودفع المبلغ فاذا لم يدفعه عتق على الف وهو واستدرك

قوله عنق على المال لان بيع العبد به اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق  
 بدل فصار كأنه اشترى نفسه لنفسه قوله وكان الوكيل سفيرا فلا ترجع الحقوق اليه  
 والمطالبة بالالف الاخرى على العبد لاعلى الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه  
 اشترى نفسه بنفسه واذا كان اعتاقا اعتقب الولاء وان لم يبين للمولى فهو عبد للمشتري  
 لان اللفظ حقيقة للمعاوضة وامكن العمل بهما اذا لم يبين فيحافظ عليه بخلاف  
 مال الوكيل غير العبدان يشترى له فانه يصير مشتريا لآمر سواء اعلم الوكيل البائع انه  
 اشتراه لغيره اولى بعلمه وهنا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتريا للعبد لان  
 كحة على نمط واحد لانه في الحالتين شراء وفي الحالتين المطالبة متوجهة الى الوكيل  
 فلا يحتاج الى البيان اما ههنا اخذ بها اعتاق فقبح للولاء ولا مطالبة على  
 الوكيل والمولى عساه لا يرضاه و يرغب في المعاوضة المحضة فلا بد من البيان  
 انتهى بتصرف قوله والالف للسيد فهما اى في صورتى ما اذا قال لنفسه  
 اولا قوله وعلى العبد اى اخرى في الصورة الاولى بدل الاعتاق قال الامام  
 قاضى خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشترى له العبد هل  
 يجب على السيد الف اخرى لم يذكر في الكتاب ثم قال وينبغي ان يجب لان  
 الاول مال المولى فلا يصح بدلا من ملكه كذا في النهاية قوله فلا يصلح بدلا لى لا بدلا  
 في العتق عن العتق في الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق  
 الدبل وجب بدل العتق على العبد بدل المبيع على المشتري (قال) متلامسين لقائل  
 ان يقول قد ذكر فيما تقدم ان الوكيل يشترى شيئا بعينه لا يملك شراءه لنفسه فلا يجوز  
 ان يكون للمشتري ويمكن ان يجب عليه ان يوكل العبد بشراء نفسه يكون توكيلا بقبول  
 الاعتاق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون اثباتا بمنس تصرف اخراه (والوكيل)  
 ان خالف واتى بمنس اخر من التصرفات فبذله جوى وتقدم في كلام الشارح معزيا  
 الخلاصة والدرران الوكيل اذا خالف ان خلافا الى حيز في المنس كبيع بالف فباعه  
 بالف ومائة نفذوا ومائة دينار لا ولو خيرا اه واستفدته ان الدراهم والدنانير في باب  
 الوكالة حسان قوله اعتاق اى معنى وان كان شراء صورة قوله فنلقوا احكام  
 الشراء فلا يبطال بالشروط الفاسدة ولا يدخله حاز الشرط قوله صح الشراء  
 ولو كان شراء حقيقة لكان فاسدا لجهالة الاجل قوله فلو اشترى العبد نفسه الى  
 العطاء صح اى لانه اعتاق لاحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقيا لافسد الاجل  
 المجهول قوله كما صح في حصته اى العبد وصورة عيدا اشترى نفسه مع مشتر اخر بالف وكان  
 مثل قيمته فصح الشراء في حق العبد بحصته من الف لو كان البيع اعتاقا بالخسامة (وح)  
 فلم يصح شراء الاجر لعدم البيع الحقيقى ولو قلنا يصح للاخر لم كون البيع مخازن  
 العتق في حق المشتري وحقيقة في حق الاخر فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز

(وقد) البعير هذا شترى نفسه من مولاه ووقع رجل آخر بالشراء منهم صفقة واحدة بمجرور  
 في حصة العبد وحصة الشريك باطل ولا يشبه هذا الابن اذا اشترى ولده مع رجل آخر  
 بالث درهم فانه يجوز العقد في الكل اهما فان (قلت) كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاول  
 القاب (قلت) لما كان هو الادنى كان هو المعتبر قوله ومعه رجل آخر اني تسار الى  
 الرجل والعبد في شراء نفس العبد صفقة واحدة فاعلمت ولو كان يعلم ببيع لا يبيع مع صحيح  
 الى بيع باطل فان شراء العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشريك باطل لا يشترى به بعض  
 لكن لما كان شراء العبد اعتاقا وهو لا يطل بالشروط الفاسدة كما علمت صح (قوله)  
 فيه الى في حصة الارض والاجنبي قوله فانه يبيع فيها الى في حصة الاب والاجنبي وعنى  
 الاب ولا يضمن عند الامام الشريك لانعدام التعدي علم الشريك حاله ولا كما في الدور  
 قوله والفرق اعتقاد البعير في الشئ الى في شراء الاب ببيع الاجنبي لان صفقة الشراء  
 استعانت في معناها الحقيقة فيبطل العقد في حصة الاب قوله لا الاول لان ما وقع من  
 العبد لم يكن صفقة فبطل الشراء فهو مجاز عن قبول الاعتاق يسدل لان اعتاقه  
 بصفحة حقيقة غير ممكن لانه لا يملك فبطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجبيع بين الحقيقة  
 والمجاز والى هذا اشار بقوله لان الشراء بطل الخ قوله جملة اعتاقا الى في حق العبد  
 قوله للزوم الجبيع بين الحقيقة وهو ثبوت الملك المشتري والمجياز هو الاعتاق  
 وهذا جواب سؤال خاصه لما اذا لم يجعل اعتاقا في حق العبد وفيد الملك في حق  
 صاحبه (وما حصل) ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استمرار  
 اللفظ الواحد وهو الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتاق وبمعناه الحقيقي  
 وهو ثبوت الملك لهما (والحاصل) انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارح محرم  
 منه وقد حصل العتق بمجرد تحقق الشراء من الاب والاجنبي واباشرام العبد بصفحة  
 من سيده كلا وبمضا فبطل الشراء الاعتاقا فبطل الشراء الاخر وقع على بعض فبطل  
 قوله ففعل اشار به الى انه يتم بقول المولى يعت ولا يحتاج الى قول العبد فقلت به عند  
 قوله يعتق نفسه لانه اعتاق فيسند به المولى بناء على ان الواحد يتولى طريق الوكيل  
 في العتق والنجاح وهذا انما يظهر او كان وقع الشراء للعبد اما اذا كان الشراء لغيره  
 فلا بد من قول العبد لانه يبيع فلا يعتق الا بالايجاب والقبول وعلى كل من الوجهين  
 فيكون الثمن في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء قطاهر واما اذا وقع للامر فلا بد  
 هو المباشر للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجعه هو على الامر فاعاده اليه  
 قوله فهو الامر لان العبد يجوز توكيله في شراء نفسه لان الشراء يقع على بالية  
 وهو اجنبي عن نفسه من حيث المالة وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد  
 في يد نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالشراء حاضرا في مجلس العقد لا يكون للبائع  
 حق حبسه لانه بالمعنى يصير محليا بيده وبين المشتري فيمكن قابضيا بالشراء يحوز

قوله فإرد العبد لأن الوكيل أصل في الحقوق والرد منها أدل لو كان محجورا فقد صار  
 مأذونا بهذا العقد حيث رضى به سيده فترجع الحقوق إليه وفيه أن الوكيل إذا اضاف  
 العقد إلى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل وتقدم أن من جملة الحقوق الخصوصية في العيب  
 وهي هنا تتعلق بالآمر دون العبد فأنزل قوله وإن لم يقل لفلان بأن قال بعني نفسي أو أطلق  
 بأن قال بع نفسي أما الأول فلا ينعى قبول العتق لأن ينعى من نفسه اعتناق معنى وإن كان يعالفظا  
 فلم يقع أمثالا وأما الثاني فلا ينطبق بصلح إذا وإذا فلا يقع أمثالا بالشك في نفسه لا بعقد  
 البيع والشراء ط قوله لأنه أتى بتصريف آخر هذا جواب عما يقال بالمأمور بشراء  
 معين لا يملكه نفسه فاجاب بأن ذلك إذا لم يخالف وإما هنا فقد خالف لأنه أتى بصيغة  
 توجب العتق لا الملك قوله وعليه الثمن فيهما أي بدل العتق في الصورة الثانية  
 والثمن في الصورة الأولى لأن الحقوق ترجع إليه لما ينعى بقوله لزوال حجره الخ إما لأولى  
 فلكونه وكلا ويرجع عما دفع على الأمر وأما الثانية فلكونه أصيلا قوله لزوال  
 حجره جواب سؤالا مستذكور في الدرر وهو أن العبد إذا كان محجورا عليه لا يرجع  
 الحقوق إليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي بشره مقرنا بأذن المولى وهذا إنما  
 يظهر في المسئلة الأولى والله درالنس حيث علل في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع  
 بين الحقيقة والحجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة وحجازه فإن قال أردت به عموم  
 الحجاز فنقول يمكن أن يزداد في المسئلة الأولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من التعديل  
 قوله وماذا أي من الدراهم قوله نفذ لأن الخبرية في جنس الدراهم قوله ولو بمائة  
 دينار لا وأوجبه الاختلاف الجنس إذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الأشباه  
 والأمور بالشراء إذا خالف في الجنس نفذ عليه إلا في مسئلة وهي الأسير المسلم في دار  
 الحرب إذا أمر إنسانا أن يشتريه بالف درهم فخالف في الجنس فإنه يرجع عليه بالف  
 درهم (أي) بأن اشتراه بمائة دينار أو عرضين بخارذه أن يرجع والفرق أن اشتراه  
 الوكيل شراء حقيقة والشراء بمائة دينار أو عرضين تفسير الشراء بالف درهم  
 ومسئلة الأسير ليس بشراء حقيقة بل طريق للتخليص وقد رضى بالتخليص بالف  
 فلزمه الألف كما قدمناه (قال) في الحامية رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار  
 فدفعه المأمور بالف درهم ثم قال المأمور إلا أمرت الغلام فقال المولى أجزت ذلك  
 ذكر في المشتق أنه يجوز لا ينصرف الإجازة إلى كل بيع وفي المخ عن البرازية أمر  
 بأن يشتري بعشرة دنانير فاشترى بمائة درهم قيمتها مثل الدنانير لم الموكل خلافا لفر  
 ومحمد وأبو يعرض قيمتها مثل النقد لا يلزم إجماعا وفي التهذيب كل موضع يكون  
 خلافا في البيع فهو موقوف على إجازة الأمر وفي الشراء يكون مشتريا نفسه إلا إذا  
 كان الوكيل صلبا أو صيدا محجورا أو من يدا فهو موقوف وفي البرازية وكذا بأن يبيع  
 نفسه بالنف وقيمته كذلك ثم زادت قيمته إلى القين لا يملك بعه بالف درهم قوله خلاصة



اعلموا الصغير الله العظيم (فصل في) اليمين واليمين مع من رد شهادته له  
 قوله وكيل البيع في مثل المضارب الا اذا كان على القيمة فانه يجوز ان يفتقر  
 لنفسه من وجهه وفيه بالوكيل لان الوصي لو باع متهم بمثل القيمة فانه يجوز ان يفتقر  
 فيه لا يجوز ان يفتقر والمضارب كالوصي يجوز (وفي) جامع الفصولين لو باع المتهم مال  
 الوقف او اخر من لا يتقبل شهادته لم يجز عندنا في حقه وفيه المنول اذا اخذ اياه  
 من ابيه اليافع او ابيه لم يجز عندنا في حقه الا ما ذكر من اجزائهم كبيع الوصي ولو اخذ  
 من نفسه يجوز لو اخذ والا لا وقد يوكيل العقد اخرا وان كان القبض كالوكيل  
 شخصيا يقض دين على ابيه او ولده او مكاتب لولده او عبده فقال الوكيل قبضت  
 الدين وهناك والله الطالب ما يقول قول الوكيل انه وفي النهاية انه اذا باع متما  
 من القيمة يجوز بلا خلاف وما قل يعني فاحش لا يجوز اجازة وعمل القيمة في رواية  
 الوكالة والبيع عنه لا يجوز ووجهه في المسألة قوله ونحوها كالتزويج فلو وكلا  
 تزويج فروجه يشهد ولو كبره او من لا يتقبل شهادته لهما لا يجوز عنه خلافا لهما وعلى  
 هذا فلو حذف قوله بالبيع والشر كان اولى قوله مع من رد شهادته اي كاسره  
 وفرعه وسيد له ومكاتبه وشريكه فيما يستر كانه لان مواضع التهم مستثناة  
 من الوكالات وهذا موضع التهم يدل عدم قبول الشهادة كافي الدرر (وفي القيمة)  
 وكيل يبيع ممن احب الامن اربعة اتفاقا عبده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولده  
 مكاتبه واربعه صدق خلافا لهما ولده الكبير وولده ووالده وزوجه وقيل وزوجها  
 ان كانت امرأة وقيل ولد ولده الصغير ولا يجوز اذا مات ابو ولم يترك وصيا  
 اتفاقا وقيل خذرة المأذون ولا يجوز له البيع او الشراء من نفسه عندهم اجماعا وان  
 كان خيرا او شر البوكل والوكيل كافي فتاوى قاضي خان (قال) في البحر وهو منهم  
 من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من رد شهادته له فاولى ان لا يملك  
 من نفسه ولو مثل القيمة في احاديث الروايتين عن الامام وقد يقوله له لانه لو عقد  
 على من رد شهادته للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبده المستديون جازوكذا الوكيل  
 العبد اذا باع من مولا والجد في جواز يمينه من نفسه ان يبعد عن آخره بشرط  
 منه واعلم ان الاولوية بالنسبة للذهب الامام واما الصاحبان فلا ينعى ان الوكيل  
 من العقد مع من رد شهادته له اذا كان يمثل القيمة الامن عبده ومكاتبه كما يأتي قريبا  
 في كلام الشارح بخلاف يمينه من البيع من نفسه فاجماع الامام فيه كايه عليه  
 ابو السعود قوله للتمية وهذا موضعها بليل عدم قبول الشهادة ولان النافع بينهم  
 منسلة فصار ليعا من نفسه من وجه قال في الناحية التهمة من وهم بالبيع اي ذهب

يعني يذهب الوهم الى انه انما يختار هذا النفع لنفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من  
يسئل غيره اه قوله مثل القيمة الامن صيده اى لا يجوز عندهما تبعة من صيده اى  
وان احاطا بالدين بماله ورقبه لان مع ذلك مذهبهما بقاء ملك السيد في ماله قوله  
ومكانته لان مال المكاتب لولاه على تقدير عجزه ومثله انه الصغير وشريكه مفوضة  
اما شريكه عنا فاجوز عقده معه اذ الم يكن ذلك من تجارتهما وقد في المبسوط العبد  
بغير المديون اما لو كان مديونا فانه يجوز معراج فالسبب حتى ح من قولهما اربع قوله  
كبح من شئت استبركه المقدسي بانه الوكيل بمجرى الوكالة يبيع ممن شاء فلا يجوز الا  
ان ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا ورده الجموى بان كون الوكيل بمجرى  
الوكالة يبيع ممن شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع ممن ذكره  
موضع التهمة وقد عا ذكر من المسائل ( اما ) غيرها كالجوالة والاقالة والخط والابراء  
والجوز بدون حقه فيجوز عندهما ويضمن وعداى يوسف لا يجوز قوله كما يجوز  
عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقا اى عند عدم الاطلاق قوله اى يبيعه اشار به  
الى المصنف اطلاق في محل التقييد لان قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء فافادته  
اراد بالعقد البيع لانه حيث كان باكثر من القيمة انتفت التهمة اما الشراء باكثر منها فهو  
ظاهر التهمة والحيانة فلا يجوز اتفاقا من اى حنفية وصاحبه كما اوباع باقل من القيمة ونظر  
البيع باكثر من القيمة الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا قوله لا شراؤه باكثر منها اى ممن  
رد شهادته قوله يعين فاحش اى ممن رد شهادته قوله لا يجوز اتفاقا وجاز  
مع غيره عنده قوله وكذا يسير ضمنه اى لا يجوز عقده لانه حيث لم يجر العقد بمثل القيمة  
لم يجر بالعين اليسيرة بالاول قوله خلافا لهما لانما لجاز بمثل القيمة وكان العين اليسيرة  
لا يمكن الاحتراز عنه لان حقيقته ما يقومه معه بعض المقومين جاز البيع معه والتسكيت  
في ذكر عدم جواز البيع عندهما العين اليسيرة مع انها معلومة من عدم جواز بيعه منهم عنده  
مثل القصة بالطريق الاول لئلا يفتى عليه خلافهما وجواز ذلك عندهم ايضا قوله  
وفي السراج اوضحهم جاز اجتماعا قال فيه لو اضره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز  
اجتماعا الا ان يبيعه من نفسه او ولده الصغير او عبده ولادين عليه فلا يجوز  
قطعا وان صرح له الموكل اى معج لكن في البرارفة الوكيل بالبيع لا يملك  
شراؤه لنفسه لان الواجد لا يكون مشترى ما يباعا فيبيعه من غيره ثم بشره  
منه وان امره الموكل ان يبيعه من نفسه او اولاده الصغار او ممن لا تقبل شهادته فباع  
منهم جازاه ولا يحنى ما ينه ما من المخالفة ( وذكر ) مثل ما في السراج في التسمية عن  
المبسوط ( ومثل ) ما في البرارفة في الذخيرة عن الطحاوى حيث قال ( وفي ) وكالة الطحاوى  
لا يجوز بيع الوكيل من نفسه او ابى صغيره او عبده غير مديون وان اضره الموكل بالبيع  
من هؤلاء واجاز له ما صنع جازاه ( وفي ) الشهادة عن المبسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه

أو أن يصغر لم يجوز أن يصرح الموكل بذلك لأن الواجب في باب البيع إذا باشر العقد  
من الجانبين يؤدي إلى اعتبار الأحكام مما يكون بشر أو مستعصا أو بائنا أو مستأجرا  
في البيع وبخاصة وفيه  
في المسئلة قولين خلافا لما  
بعد البيع فلا يرد ما ذكره

صرح له بالعقد من نفسه فيه عاينه فلم يعدهم أن يكون معهم زعيما  
إن لا يطلق له كنه من حيث وإن لا يصحهم أن يبي من القيمة أو يشترى منهم بأقل مما هو  
لا يصرح بهم في هذه الصور يجوز اتفاقا (وما) قاله في السراج مضمون من القيد الأول  
فانه إذا جاز قوله بع من حيث يجوز بالتصريح بهم بالأولى وعلم من قصر بحد ما يشترط  
نفسه وما عطف عليه بما إذا صرح بهم أنه عند الإطلاق لا يجوز بيعه من نفسه وما  
عطف عليه وكذلك بالأكبر من القيمة قوله الأمن نفسه وطفله فلا يجوز بيعه إذا كان  
شراؤه من نفسه لطفه أو لطفه لانه يصير مولا طر في العقد فأبلا وبجنا  
والواحد لا يتولى طرق العقد وقوله من نفسه يعني عن قوله وطفله لأن الطفل يعقد  
له أبوه وأما بيع عليه لانه إذا كان يعقد البيع والشراء يجوز أن يعقد نفسه لأذن  
وليه قد دفع توهم أن يجوز بيعه لانه إنما يستفيد الأذن من أبيه فكان الأب هو المعقد  
فلا يصح وإن قال له بعد من طفلك (توضار) المنع عن السراج أو ولد الصغير يدل  
طفله والمراد بهما واحد فلذا عبر السراج بلفظ الطفل لأن مرادهم من العقل  
والصغير ما كان دون البلوغ قال في المح في باب النفقة وقد بالطفل وهو الذي  
حين يسهل من البطن الآن يحتمل وقال الزاغبي في المفردات الطفل الولد ما دام  
ناعسا أه والذي يدل على بقاء اسم الطفل إلى البلوغ قوله تعالى (وإذا بلغ الاطلاق  
منكم الحلم) قوله عبده غير المدينين أما المدينون التي أحاط الدين بماله ورغبة لا ملك  
سيده ما في يده عند أبي حنيفة فجاز بيعه من حيث صرح به الموكل أما إذا لم يصرح  
فيعني أن لا يجوز لانه إذا لم يجوز بيعه من المالك حيث كان لسيده حق في كسبه  
وحقيقته بعد العجز فالمدينون كذلك لاحتمال وفاء الدين وظهور ملكه في كسبه فلما رجع  
قال الحنفدي جملة من يتصرف بالتسلط حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز  
بيعه وشراؤه بالمعروف وهو الأب والجد والأوصى وقدر ما جاز يحل عقوا (ومنهم)  
من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو الكاتب والمأذون عند أبي حنيفة  
يجوز لهم أن يبيعه وأما بائني القادرهم ويشترى ما يساوي درهما بالف وعندهما لا يجوز  
الأصل المعروف وأما الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كيف ما كان وكذا شراؤه  
(ومنهم) من يجوز بيعه كيف ما كان وكذا شراؤه على المعروف وهو الصارب وشريك  
العنان والمفاوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيعه هؤلاء عند أبي حنيفة مما هو  
وعندهما لا يجوز إلا بالمعروف وأما شراؤهم فلا يجوز إلا على المعروف إجماعا فإن اشتروا

بخلاف المعروف والعادة ويعبر القود بعد شرائهم على انفسهم وضموا ما قدوا فيه  
 من مال غيرهم اجماعا (ومنهم من لا يجعل قدر ما يتغابن فيه عقوا وهو الرابض اذا باع  
 في مرض موته وجابا فيه قليلا وعليه دين مستغرق فانه لا يجوز مجاباته وان قلت  
 والمشتري بالخيار ان شاء وفي الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما وصيه بعد موته  
 اذا باع تركته لقضاء ديونه وجابا فيه قدر ما يتغابن فيه صح ليعه ويجعل عقوا  
 وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وسابا فيه وان قل لا يجوز البيع على قول ابي حنيفة  
 وان كان اكثر من قيمة حتى يتميز سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي عن لا يجوز  
 شهاده له وجابا فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب (ومهم) من لا يجوز بيعه وشرأوه  
 مالم يكن خيرا وهو الوصي اذا باع ماله من اليتيم او اشترى فعند محمد لا يجوز بحال  
 وعندهما ان خيرا فخير والام بخرا فقلت وفي وصايا النخابة قصر السر خمس الخيرية ؟ بما اذا  
 اشترى الوصي لنفسه مال اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة عشر او باع مال نفسه من  
 اليتيم ما يساوي عشرة بخمسة وذكر ما قدمناه في ثنية المفتى بعبارة  
 احصر ما قدمناه قوله بما قل او اكثر ولو بقين فاحش عنده لان التوكيل  
 مطلق فمحرى على اطلاقه وقد عمل الانسان من الشيء فيجاوز فيه بغير (ط) وكذا  
 التوكيل بالاجازة ومن المشايخ من قال قولها كقول ابي حنيفة في الاجارة كما في الذخيرة  
 وفي الهندية والوكيل اذا اجر الثمن وارا المشتري منه او قبل الجواز او اقتضى الزبوف  
 ويجوز به طارو ضمن الثمن للأمر وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لودينا مقبوضا وعينا  
 فوهه للمشتري لا يصح (اقول) وكذا وكيل المرأة لوزوجها باقل من مهر مثلها بزازية  
 الى فانه يصح ما قل او اكثر قوله وصح بالنسيئة اي المتعارفة لان طول المدة عند الامام (بحر)  
 قوله وخصه الخ لان التصرفات لدفع الحاجات فتشيد عواقبها والتعارف البيع بمثل الثمن  
 وبالقود فلا يجوز عند همامه بخصان لا تغابن الناس فيه ولا يجوز الا بالدرهم والدينار حالة  
 او الى اجل متعارف لان مطلق الامر تشيد بالتعارف ولهذا تشيد التوكيل بشرط الفهم  
 والجد يسكون الميم هو ما جدم من المام والاصحية زمان الحاجة في الفهم بالشتا والجد بالصف  
 وفي الاصحية زمانها ولان البيع بفهم فاحش بيع من وجه هبة من وجهه وكذا المقايضة  
 بيع من وجه شراء من وجه فلا تناوله مطلق اسم البيع وفي الخلاصة وبحل الخلاف  
 عند عدم التقيد من الامر فان عين شأ تعين اهقوله وانه يفتى قال السلامة فاسم  
 في بيعه على القدوري ورجح دليل الامام وهو القول عليه عند النسي وهو اصح  
 الاقوال والاختيار عند المحققين وواقعه الموصل وصدر الشريعة انتهى رملي وعليه  
 اصحاب النون الموضوع لنقل المذهب بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى  
 بقول ابي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور وجهه فانه اطلق البيع وهو صادق  
 على ذلك كله وقد يكون مقصورا للبائع في بعض الاحيان كما اومل من السلسلة واضطر

الى الثمن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عاقل انما هو مندوب الامام قوله كذا بار  
يدهم اما اذا تمخض الجلس فلا يجوز ولو لم يمسح اليه قوله لانه بيع من وجه شرعي من وجه  
والوكيل بالشراء لا يجوز له بائس الناحية اتفاقا قوله كذا لانه اذا قدمت شرط لا يلحق  
بيع المرأة للمعاينة العفة عادة فلا ينفعها النسبة ولا البيع بالعرض للقرينة ولذا  
قال له اي اخشى ان اخشى في بيع هذه السلعة فليد ان يبيدها برأيت شيئا لمالي عن  
الفسباح فليس له ان يبيدها بالفسباح كما اماده للصف قوله كما افاده النص حسب  
لوقال استثبت في قازير يد الجهاد فوكل انما ان يبيع له غلامه فباعه بالنسبة مع قيام الدالة  
حاله انه يريد الامتانة بالثمن على سفره فثبت بعدم جواز البيع بالنسبة لوجود  
الدلالة على ارادة خلافه ويقال مثله لو باعها بالسلعة قوله وهذا ايضا اي اقوله  
الامام يجوز البيع بالنسبة اي وانما قال الامام يجوز البيع بالنسبة ان باع الخ قوله  
لم يجوز به يعني اشار هناك الى ان هناك من يقل عن الامام جواز النسبة مطلقا قال  
في النص اطلق في حوار بينه وبينه وهو عقيد بما اذا كان التجارة فان كان الحاجة لا يجوز  
اه (وفي) الواجب وتأجيله لمس التجارة جاز وان طال وقيداه بالعارف اه وبه تعلم  
ان الشرط الذي ذكره المصنف قول ابي يوسف وما ذكره الشارح قولهما (والحاصل)  
ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسبة عند ابي حنيفة مطلقا لانه وكاه يبيع مطلقا وهذا  
مطلق فينفذ عليه كيف ما كان وعند ابي يوسف مفيد بقيد ان يكون البيع للتجارة  
وان يكون الاجل متعارفا قال في النية الوكيل بالبيع المطلق باع ثمن مؤجل جاز وان  
مالت المدة قل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلطة ولو بدونه  
لا وصى ابي يوسف ان وكاه يبيعه للتجارة جاز بالنسبة وان وكاه به لحاجة الى البعثة  
او قضاء الدين لا قوله ومنه عين الامر شأ تعين قال في المحيط الموكل متى ظهر  
في البيع على الوكيل شرطا ينظر ان كان مبيعا ما عا من كل وجه عند الوكيل  
مرعاة شرطه اكد بالنسبة او لا وان كان شرطا لا يهد ولا ينفعه بل يضره لا يجب مراعاة  
وان اكد بالنسبة وان كان شرطا مفيدانا فما من وجه ضار من وجه ان اكد بالنسبة يجب  
مرأته وان لم توكده مالتى لا يجب مراعاته لانه متى اكد بالنسبة دل على ارادة وجوده  
لان ادخال حرف الاكد والأيدي في الكلام يدل على زيادة اليقظة في ارادة الحال  
مثال الاول بعه بحبار فباعه بغير خيار لا يجوز فان شرط الخيار باق مفيد من كل وجه  
لانه لا يزيل ملكه للحال ويجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال بعه هذه العبد  
نسيئة او قال لاتبع الا بالنسبة فباع باستد جاز لان هذا شرط غير مفيد لان البيع بالنسبة  
يضره بالتقديس بغيره فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود او بغيره فلان  
مدفع بغير ذلك لم يضمن وان قال لا تدفع الا بشهود او بغيره فلان مقيما بغير شهود  
وبغير حضرة فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع ما او هذا اذا كان

رجل لا يرفع القدر بحشم الناس من القهوار كان وضع القدر لا يصير محالاً فلا يشترط  
 شرطه لا ينفذ فلا يجب على المأمور من أفعاله وإن أكدته بالتي كالوقال لا يبيع إلا بالثمن أو  
 لا يبيع إلا بالنسيئة فباع بالعين أو بالنقد جاز لأنه غير مقيد أصلاً ونسبة لا تبعه في ذوق كذا  
 فباعه في غيره نفذ لا تبعه إلا في سوق كذا لا ينفذ أي عند التفاوت لتفاوت الرغبات  
 أم ومثله في الحواشي المجوزة وقد مرنا نظيره عند قوله وبأسير يقاها فراجعهم أقول  
 لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله مع هذا العقد فسيئة الخ لأنه نافع من وجه دون وجه  
 لأنه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقداً كانت زيادة الثمن إلا أن يقال إذا اتحد الثمن  
 في النسيئة والنقد تأمل قوله إلا في بالنسيئة بالثمن قيد بيان الثمن لا بد لولم يبين ويبيع  
 بالنقد لا يجوز كما ينفذ في البحر ولما أوقال به إلى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال  
 الأمام السيرجسي الأصح أنه لا يجوز بالإجاعة أم قال في البحر ولا يخالف بين الفرعين لأن  
 ما تقدم عين له ثمنا وهذه لم ينفذها أقول لعل وجه عدم الجوز فيما إذا لم يبين الثمن  
 أن البيع فسيئة يكون بمن أن يرد من ثمن المبيع بالنقد فيكون مراده البيع بالثمن الزائد لأنه  
 قيد بكون الثمن الزائد في المال أنفع له من الثمن الأقل في الحال لعدم احتياجه إلى ذلك الآن  
 وهذا بخلاف المسئلة الأولى لأنه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره به بالنسيئة فقد حصل  
 له الثمن الزائد في الحال مع أنه دفع منه عرضه الهلاك بأفلاس المشتري أو مجموعته  
 وهذا أوضح وجه عدم المخالفة وقد مرنا عن المحيط قريبا وكذا أول الباب عند قول  
 المصنف وبأسائها واستيفائها أن الشرط تارة يجب اعتباره مطلقاً وتارة لا يجب  
 مطلقاً وتارة يجب أن قيده بالثمن فلا نفذه ثم إن الفرع الثاني إنما يظهر إذا باع بالنقد  
 ولم يكن مباح به مثل ما باع بالنقد أما لو كان فلا يظهر بين الفرعين فرق ثم رأيت  
 في الذخيرة وإذا وكله بالبيع فسيئة فاصح بالنقد إن باع بالنقد بما يباع بالنسيئة جاز وما لا فلا  
 قوله فباع بالنقد جاز لأنه وإن صار محالاً إلا أنه إلى خير من كل وجه كما علمت  
 قوله في ذلك الجنس جاز ولا إياي ولو باع بدناً غير بدوي ألقا بالنقد لا يجوز وإن كان  
 خلافاً إلى خير لا خلاف الجنس قوله وإنما يكسر الهمزة لأنها مقول قلت معطوفة  
 على وقد مرنا عدم تقدم هذه المسئلة في كتات الوكالة وكأنه قال قلت وتنفذ الخ لا بالفتح  
 معطوفة على قوله إن خالف الخ لأنها ح تكون معمولاً لقدمنا والواقع أنه لم يقدمه  
 كما ذكرنا ح زيادة قوله تنفذ زمان كأن بقوله بعد يوم الجمعة أو في شهر كذا  
 أو من الصنف فلو قال بعد عید المبحر بعد اليوم وكذا الطلاق والعناق  
 وبالعكس فيه روايتان والصحيح أنه كالأول قال في الحاشية قال لغيره بيع عدي عدا  
 فباعه اليوم لا يجوز لأن التوكيد مضاف إلى عید فلا يكون قبله ولو قال بع عدي اليوم  
 واشتر اليوم ففعل عدا فيه روايتان قيل الصحيح أنها لا تسبق بعد اليوم وقيل تنق وذكر  
 اليوم للتعجل لا للوقت ولو وكل رجلاً ببيع العبد أو عقه عدا ففعل بعد عید جاز قولاً

واحد خلاف ما اذا قيل اليوم فمخلافه والصحيح ان ذكر اليوم لا وقت عليه  
انفرد افاده الخوى قوله وسكان بان يقول به في سبوق كذا اوقى بالذكري  
خلافه لم يجز وهذا عند الثغور كما ذكرنا وليس منه قوله به الى وقت كذا لان ذلك  
شبهه عليه وعدم التفسير في البيع لامتناعه بملامه كالوقال له اما كفيلا الى ثلاثة  
ايام فهو تأجيل المتأخر لا الكفالة حتى يكون كفيلا قبلها وبعدا كما تقدم قوله  
لكن في البر الى استدرالك على تقيدها برمان والاولى عدم ذكر هذه العارة وعدم  
قوله ومن عين الامر الخ استعملت عنهما بما في الزاهر قوله وبعدا في الاصح  
ويجوز التقييد بالزمان على ارادة التسهيل على الوكيل والتوكيد عزله متى شاء فلا ضرر  
عليه في ثبوت وكاثره بعدها قال في الحاشية دفع الوصي المال الى رجل ابيع عن السيد  
في هذه السنة فاجدوا حرم بالجميع من قابل يجاز عن البيت ولا يكون صادقا قال السيد  
لان ذكر السنة يكون للاستعمال دون التقييد كما لو كل رجلا يان يعقبي صده او يبعدها  
فاعتق او باع بعدها فجاز له ويكون ذكرا لافد للاستعمال لا للتسوية قولنا راسدا  
ولو قال بعم او اشترا او اعتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان والصحيح انها لا تقي  
بعد اليوم كما قدمناه قريبا وقال بعضهم نبي الا ان يدل الدليل على خلافه قوله  
وكذا التكفل اي بالتمس كما تقدم قوله لكنه لا يطابق الا بعد الاجل فان قلت ما فائدة  
كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل ربي كما تقدم هناك الخ  
فلو قال كفلت الى سنة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كما اوقال الامر انه انت ملحق الى ثلاثة  
ايام يقع المطلق بعدها او باع صيدا بكذا الى ثلاثة ايام يصير مطالبا بعدها قال  
الجلواني وهذا على خلاف ما بينه الناس وعتدا اذ لم يذكر النافية الاولى ولو قال  
انا كفيل من هذا اليوم الى عشرة ايام كان كافلا لا محالة الى انتهاء واشتت الكفاية  
في قولهم قوله بعم بشهود الخ لانه يحتمل المشورة والارشاد ويحتمل التقييد فلا  
يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تبع اليهود فانه نص في التقييد قوله وابع يذوقهم  
جاز الذي في المقدس عن الحاشية بعم يشهود اورغن او بعم وخذ كفيلا اورغا  
فباع بغير شهود او كفيل اورغن لم يجز قوله بخلاف لا تبع اليهود او لا يحضر  
فلان فانه نص في التقييد ووجه الامر ان كل ما قيده المؤكل ان مقدما من كل وجه يلزم  
رعايته الخ ما تقدم قوله قلت وبه علم الخ جعل ذلك قاعدة كلية استلزامها حكم الواقعة وليس  
بكل في الهندية عن المحيط اذا امر ان يبيع برهن او بكفيل فباع من غير رهن او من  
غير كفيل لم يجز كده بالنبي اولم يؤكده الا انه فيما ذكره الشرط ذكرين الافادة وعندهما  
وباقى الهندية مفيد محض قوله واقعة التقوى المسئلة مصرح بها في وضعا الحاشية  
لكن بلفظ محض فلان والحكم فيها ما ذكره هنا قوله لم يضمن لانهم تكن مخالفا  
اي وقد اشتراه بغير رهن فاحش ولا عيب ولا فلا يضمني الخ المؤكل قوله بخلاف

لا تشرط الا معرفة فلان فانه يضمن بالقران لان فلانا قد يكون اعرف بالطيب من الزيف  
والردي وبالايعار فهو مفيد من وجه قوله وصح اخذه اي الوكيل قوله رهنا  
وكفلا بالثمن اي لان العقد في حيق الحقوق وقوله لانه اصيل في الحقوق وقبض  
الثن منها والكفالة وثيقاها والارنهان وثيقة لحانب الاستيفاء فيملكهما بخلاف  
الوكيل بقبض الدين لانه يفعل بيابه وقدا نابه في قبض الدين دون الكفالة واخذ الرهن  
والوكيل بالبيع بقبض اصالة ولهذا اوجزه الموكل عن اخذ الرهن والكفيل عن  
تبليغ المبيع قبل القبض لا ينفذ حجره واوهالك الرهن في بدء حتى سقط الثمن من  
المشتري يظهر السقوط في حق الموكل (كذا) في شرح الجامع الصغير القمراشي  
ومثله في الهداية وهو يخالف لما في الخلاصة والبرازية من ان الوكيل بقبض الدين له  
اخذ الكفيل فيحصل كلام الهداية على اخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانها  
حينئذ حوالة وهو لا يملكها (لما) في البرازية ولو اخذ به كفلا بشرط البراءة فهو  
حوالة لا يجوز للوكيل قبض الدين قبولها (ومن) هنا قال صاحب النهاية المراد  
بالكفالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة وقيل الكفالة على حقيقتها لان  
التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والمكفول عند مفلسين قال الزيلعي اخذا من  
الكافي وهذا كله ليس بشئ لان المراد هنا توى مضاف الى اخذه الكفيل بحيث انه  
اولم يأخذ كفلا لم يتوذه بكافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف الى اخذه  
الكفيل بل دليل انه اولم يأخذ كفلا ايضا التوى يموت من عليه الدين وحله على الحوالة  
فاسد لان الدين لا يتوى فيه بموت المحال عليه مفلسا بل يرجع به على المحل وانما  
يتوى بموتها مفلسين فصار كالكفالة والاوجه ان يقال المراد بالتوى توى مضاف  
الى اخذ الكفيل وذلك يحصل بالرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل كإبني بيانه قال  
في نور العين وكيل البيع او قال او احتال او ابراء او حط او وهب او تجوز صح عندنا في  
حقيقة ويحمد وضمن لموكله لا عند ابي يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة  
اسماها اه قالت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك الحط والبراءة قوله فلا ضمان  
عليه ان ضاع اي فلا ضمان على الوكيل للموكل فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن  
وفي البراءة واخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز ويضمن للموكل الاقل  
من قيمته ومن الدين عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يصح رده وفي البرازية  
ولا يملك الوكيل قبض الدين الرهن ويملك الكفيل قوله او توى المال على الكفيل  
وصورة التوى وكله ببيع شئ بضاعه واخذ بالثن كفلا وصح عن الحصول من الكفيل  
وامتنع الاصيل من اعصاه متعللا بانه حيث كفل المال الذي عليه يرى منه ورافعه  
الى قاض يرى ذلك وحكم عليه براءة الاصيل حيث كفل وعجز عن حصله من الكفيل  
لا يضمن لموكله (محر) أقول والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا





مع الشبر (ووجهه) ان التصرف يكثر وجوده في القروض ونقل في العقار وتوسط  
في الحيوان وكثرة العين لقله التصرف وجعل الزيلجي نصف العشر فاحشا  
اه زيادة قوله لخبر ولحم هذا باعتبار الغالب من ان هذه الاشياء سعرها معروف  
ولو كان في مكان وزمان يختلف السعر في هذه الاشياء كانت كغيرها قوله وجن  
هو يسكون الباء في لغة ويضمها مع تخفيف النون او بالضم مع تشديد النون مختار  
قوله ولو فلسا واحدا لانه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة المعين منه فلا يقبل  
الزيادة بقوله وبناية هي شرح الهداية قوله صحى عند ابى حنيفة قوله لاطلاق  
التوكيل اى اطلاقه عن قنديل الاجتماع والافتراق كالوكله ببيع مكيل ونحوه الا ترى انه لو باع  
الكل عن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف اولى قوله والا لاضرر الشركة  
وهي عيب يقضى القيمة فلا يراد بالطلاق قوله وهو استحسان قال الاتقاني واصل  
ذلك ان اباحنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع (واما) في التوكيل بالشراء  
فيعتبر المنع الذي لا ضرر فيه ولا نهيمة وعندهما كلاهما سواء اه قال المقدسي  
وفيه كلام وهو ان الظاهر ان المراد ان قول ابى حنيفة قياس بالنسبة الى قولهما وقولهما  
استحسان بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قولهما انه لا ينفدا صلا واستحسان القول  
بالتوقف وكذا في قول ابى حنيفة فامل اه وفيه ايضا عن الميسر لو وكل رجلين  
بيع عبده فباع كل منهما رجل من باع اولاهما وبطل الثاني بخلاف الوصيين  
كما سيجي وان لم يعلم الاول فلكل مستتر نصفه نصف الثلث لانه ليس اولى واستوى المشتران  
وتحريم كل منهما انفرق الصنف ولا ترجيح الا اذا كان في يد احد المشتريين فهو له  
لترجح جابته لنا كدشراة وتمكنه من القبض دليل سبق شراة انتهى قوله وظاهره  
ترجيح قولهما اى لانه جعله استحسانا قال في البحر ولذا اخرج مع دليله كما عودته قوله  
والفتى به خلافة بحر الذي في البحر وقد علم ان المفتى به خلاف قوله كما قدمناه اه اى  
خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن العلامة فاسم من ترجيح قوله  
وعليه الميعول ولله اصح الاقاويل قوله وقد بان الكمال الخ ومثله في البحر عن المراج  
ونقل الاتفاق ايضا في الكفاية عن الايضاح قوله وفي الشراء يتوقف على شراء  
باقيد قبل الخصومة يعنى لو وكله بشراء عبدا فاشترى نصفه فالشراء متوقف اتفاقا  
فان اشترى باقيد لم يملك الموكل وارتفع التوقف لان شراء البعض قد يقع وسيله الى  
الامثال بان كان مورثا بين جماعة فحتاج الى شراء شفعا شفعا فاذا اشترى الباقي  
قبل رد الامر للشراء تبين انه وسيله فينفذ على الامر وهذا بالاتفاق بحر قال الحموي  
وهذا بالاجماع بخلاف الوكيل يبيع العبد عند ابى حنيفة للفرق الآتي بيانه وهذا اذا  
شترى الوكيل التصفين فلو شترى النصف ثم شترى الموكل النصف لم ينفذ على  
الامر بخلاف عسكه اه (واعلم) ان ما اعترض به العيني على الزيلجي حيث قال



ما رسته المبيع فارم الأمر بحر ( وفيه ) دليل على أن الدعوى لو وقعت في زمن المبيع بان  
 ادعى المشتري دفعه للوكيل وانكره الوكيل وطلب المشتري يمينه على عدم الدفع له  
 فيشكل ويقضى عليه أنه يضمن الثمن للموكل لفقد الغلة المذكورة ولكونه إنما باذلا ومقرا  
 وعلى التقديرين يضمن وهي الواقعة القنوى فأمل انتهى رملي ( قلت ) وقى الكفاية  
 قوله والوكيل مضطر الخ يشير إلى أن الوكيل يحلف على البتة اذ لو كان على العدم  
 لم يكن مضطرا بعد العيب عن عمله ولكن عامة الروايات على أن الوكيل يحلف على العدم  
 فإذا حسم بالعيب فحينئذ يضطر إلى النكول اهـ قوله او اقراره فيما لا يحدث مثله  
 في هذه المدة لأن القاضي يتيقن بحدوث العيب في بد البيع فلم يكن قضاؤه مستندا إلى  
 الاقرار ولا إلى البينة والنكول لأن العيب لما كان لا يحدث مثله كالأصبع الزائدة  
 لم يتوقف القضاء على وجود هذه الحجج من البينة والاقرار وأما اليمين بل ينبغي  
 أن يقضى به عنه قطعا بوجود العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على  
 وجودها في العيب الذي لا يحدث مثله لأن تأويل اشتراطها في الكتاب أن القاضي يعلم  
 أنه لا يحدث في مدة شهر مثلا لكنه اشترط عليه تاريخ البيع فيفتقر إلى هذه الحجج  
 لظهور هذا التاريخ أو كان عينا لا يعرفه إلا النساء والأطباء وقولهن وقول الطبيب  
 حجة في نوحه الخصومة لا في الرد فيفتقر إليها في الرد حتى لو كان القاضي حين البيع  
 والعيب ظاهرة لا يحتاج إلى شيء منها قيد بما لا يحدث لأنه لو رد عليه باقراره فيما يحدث  
 فإنه يلزم المأمور لأن الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطر إليه لا مكانه السكوت والنكول  
 إلا أنه لا أن يخصم الموكل فيلزم يمينته أو بشكوله بخلاف ما إذا كان الرد بغير قضاء  
 والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له أن يخصم موكله لأنه بيع جديد في حق ثالث  
 والبائع ثالثهما والرد بالقضاء فسخ للموكل ولاية القاضي غير أن الحجة قاصرة وهو الاقرار  
 من حيث الفسخ كان له أن يخصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل إلا بحجة وإن كان  
 العيب غير حادث أي كس زائفة أو كان حادنا إلا أنه لا يحدث مثله في تلك المدة رده على  
 الوكيل باقراره بغير قضاء يلزم الوكيل وليس له أن يخصم الموكل في عامة روايات المبسوط وذكر  
 في البيوع أنه يكون رد على الموكل لا بهما فعلا عين ما يفعله القاضي لو رفع اليه أن لا يكلفه  
 القاضي على إقامة البينة وعلى الخلف في هذه الصورة بل رده عليه بلا حجة فكان الحق متعينا  
 في الرد قلنا الرد بالتراضي بيع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما ولا نسلم أن الحق  
 متعين في الرد بل ثبت حجة أولا في وصف السلامة ثم إذا عجز ينقل إلى الرد ثم إذا امتنع  
 الرد بحدوث العيب وبزيادة حدث فيه ينقل إلى الرجوع بالنقضان فلم يكن الرد  
 متعينا وهكذا ذكر الروايتين ( في شرح ) الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت  
 كثير لأن فيه نزولا من الأروم إلى أن يخصم بالكلية وكان الأقرب أن يقال لا يلزمه  
 ولكن له أن يخصم زبلي وبه علم أن قول المتق واقراره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم  
 الموكل ميني على رواية البيوع المخالفة لعامة روايات المبسوط من لزومه للوكيل ولهذا

قال في الموضع اورد عليه مما لا يحدث مثله باقرار الموكل ولزم الموكل رواية  
 ايه فتنبه قوله وانه الموكل على الامر لو قال فهو رد على الامر كان اول رد  
 الموكل لا يحتاج الى خصوصية مع الموكل الا اذا كان فيما يحدث مثله ورد عليه باقرار  
 قضاء وان يكون قضاء لا يصح خصوصية لكونه مشتريا وحاصل هذه المسئلة ان اعيت  
 لا تخلو اما ان لا يحدث مثله كالسب او لا يصح الزايدة او يكون سائلا لكن لا يحدث مثله  
 في هذه المدة او يحدث في مثلها في الاول والثاني يردده القاضي من غير حاجة من بينه  
 او اقرار او يكون لعلمه بكونه ضد النافع وبأويل اشتراط الحق في الكتاب ان الحاصل  
 قد يشبه على القاضي بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج الى الظاهر التاريخ او كان  
 عينا لا يعرفه الا الاطباء او القيسية وقولهم جهة في توجده الخصوصية لا في الزد فتر  
 الى الجهة للرد حتى لو كان القاضي البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها  
 وكذا الحكم في انشاك ان كان بينه او يكون لان لينة جهة ومطابقة وكذا التحويل جهة  
 في حقه فترد عليه والرد في هذه المواضع على الموكل رد على الموكل واما ان رده عليه  
 في هذه الثالث باقراره فان كان قضاء فلا يكون رد على الموكل لانه جهة فاصبر وقول  
 يتعدى ولكن له ان يخاضع الموكل فترد عليه بيعة او يتكوله لان ارد فصح لانه حصل  
 بالاقضاء كما عليه فانعدم القضاء وان كان بيع قضاء فليس له الرد لانه اقاله وهي  
 بيع تحديد في حق ثالث وهو الموكل وفي الاول والثاني لورد على الموكل بالاقرار بدون  
 قضاء لزم الموكل وليس له ان يخاضع الموكل في حامية الروايات وفي رواية يكون رد  
 على الموكل كما في بيعة فريبا عن ابن بلعي (قال في الاصلاح وكذا باقرار فيما لا يحدث  
 مثله ان رد بقضاءه قوله ولو باقراره فيما لا يحدث لارده ولم الموكل الا انه ان كان  
 ارد قضاء فلو كمل ان يخاضع الموكل فترده بيعة او يتكوله حال المقدمي ولا يردده  
 الا يبرهان انه كان عبده والباخلف فان بكل رده والالزم الموكل ثم قال فان قيل كيف  
 برده ويخاضع الموكل مع ان ارد بالاقرار فصح في حق المتعاقدين بيع تحديد في حق  
 الموكل قلنا ارد ما حصل باقراره بل قضاء القاضي بكونه منه فيجوز فسحا لكن استند  
 ادليل فاصبر فمضنا الفسخ عند الزمان ولزم الموكل عند عودته عما يقصود المستند  
 وهو الاقرار وقال في النهاية قضاء القاضي مع اقرار الموكل متصوفا اذا اقر بالعيب وامتنع  
 من الصبول فيجبر عليه وان رده المشتري باقرار الموكل بغير قضاء لزمه ولم يخاضع بحال  
 وفي كافي الحاكم اذا قيل الموكل المبيع بغير قضاء بخيار شرط اورد يفتان على الامر  
 كرده بعيب قبل القبض ولو قيل وكمل الايجار للمعب من التناخر بغير قضاء يلزم  
 الموكل لان المنافع غير مقبوضة قوله الاصل في الوكالة اختصاص لان الموكل قيم  
 الموكل مقام نفسه بالاستعانة به في امر خاص حتى لا يصح بيان الجنس بل حتى يبين

وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالتأجيل فقول له وفي المضاربة  
 المموم عليك الابداع والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال المضاربة في نوع  
 والاخر في نوع اخر حيث يكون القول رب المال لانه سقط الاطلاق بتصادفهما  
 فينزل الى الوكالة المحضة قوله فان باع الوكيل نسيئة او قال المصنف او اخلفا فيما بينه  
 الموكل قال قول للامر لكان أولى ليشتمل ما ذكر ويشمل ما اذا باع الوكيل بمسماة  
 فقال الامر امرتك بالقب او قال امرتك بدينار او بمحنة او شعير او قال بقبيل وقال  
 الوكيل بغيره قال قول للامر كما اذا انكر اصل الامر ووكيل الخلع والمقدار والصفة  
 من حملول وتأجيل (بحر) واعلم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي ان يكون المراد  
 من امر الامر ووكيله بالبيع نقدا ان يقول له لا تبعه الا بالنقد لا بمجرد الامر بالبيع بالنقد  
 الا ترى الى ما سبق من انه لو قال له بعد بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد  
 ومقتضاء انه لو قال له من فلان بقبيل فباع منه بغير قبيل جاز بخلاف لا تبعه  
 منه الا بقبيل لكن في البحر عن الكافي امره ان يبيعه من فلان بقبيل فباع بغير قبيل  
 لم يحز قنطرة في وجه الفرق والنظر ما قدمنا قبل ثلاث اوراق عند قول الشارح وبه  
 علم الخ قوله صدق الامر لان الامر يستفاد من جهته (نبيه) مامر نقل صريح  
 في اعتبار قول الامر لا يجوز العدول عنه فقوله بعض المتأخرين فيما تقدم فيما وكله بقضاء  
 دونه لفلان فقال قضيت له فقال الامر انما امرتك بفلان غيره حيث قال ان القول  
 للمأمور لانه امين قول مخالف لصريح المنقول المعتبر المقبول كانه عليه المقدسي قوله  
 عملا بالاصل عليه المستثنى لان تصديق الامر في امره بالنقد لتخصيص الوكيل  
 وتصديق المضارب لاطلاقها فلو ادعى الوكيل الفعل وانكره موكله فان كان اخبار الوكيل  
 بعد صرله قال قول للموكل وان قبله في حياة الموكل قال قول للوكيل ان كان المبيع مضمنا  
 اليه والا لا وان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك والام يقبل قوله اذا كذبه الوارث  
 هذا في الوكيل بالبيع واما الوكيل بالشراء فليس حكمه عند الاختلاف واما وكيل العتق  
 ولا يقبل قوله كما اذا قال اعتقته امس وكذبه الموكل لا يعقب واما وكيل الكتابة فيقبل  
 قوله في العتق لا في قبض البدل والهلاك كما اذا قال كاتبه وقبضت بدلها قال قول له في الكتابة  
 لا في قبض بدلها انما لو قال كاتبه ثم قال قبضت بدلها ودفعته للموكل فهو صحيح  
 مصدق لانه امين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى  
 القبض والهلاك يصدق وفي حران المقتنين وكل رجلان اشترى اخاه فاشترى فقال  
 الامر ان هذا اخي قال قوله مع عيبه لانه ينكر وجوب الجن عليه ويكون الوكيل  
 مشرعا في نفسه يعتق السيد على الوكيل بقوله هذا اخوك او اذا اتفقا ان عقد المضاربة  
 وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد قال قول رب المال لاتفاقهما على العدول عن الظاهر  
 والاذن يستفاد من قوله فاعتبر قوله امرتك بالتجار في البرو ادعى الاطلاق قال قول للمضارب

لا بد منه عمومته ومن الحسن من الإمام أنه زبده المال لا لادب من شفاذ منه وإن زبده  
فإن ينص شهود المال أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أول الأمانة  
أعطاها معنى وإن لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال وكذلك الخلفاء في المعنى من التضرع  
لأفضاء المضاربة أطلا

وقال رب المال هو في الكر

الاثبات والمضارب يحتاج

أول كافي مضاربة البرازمة والبضاعة كالضاربة إلا أن المضاربة ملك البيع والشراء لا إلا  
إذا كان في لفظة ما يمتنع به قصد الاسترباح أو ضمن على ذلك كذا في وكالة البرازمة والضارب  
كالوكالة من حيث أن الأصل فيها التقييد إلا أنه لا ملك الانتفاع والإيداع وبيع ما اشتراه  
الأيام تنصيص بخلاف المضارب اهـ (قال الرملي) وبمثل المضاربة الشراكة الظاهر  
أن الأصل فيها الإطلاق لأنها مبنية عليها (وما) علة به الرملي كما صرح فيه فأن  
اهـ قوله لا يشترط تصرف أحد الوكيلين لأن الموكل رضى برأيهما لا برأي أحدهما والبدل  
وإن كان مقدراً ولكن لا يمنع التخصيص استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري بغير  
التقدير للبدل لمنع التخصيص عنه فربما زاد عند الاجتماع وقد عايننا الثاني بمشترط  
مليا والأول لا يمتنع في ذلك وأشار بتصغير بالتفاد ولم يقل لا يصح إلى أن تصرف  
أحدهما موقوف أن تصرف بمحضرة صاحبه فإن أجاز صاحبه جاز والإفلا ولو كان  
خائفاً عاجزاً لم يحز في قول الإمام كذا في التبيين قال الحاكم أبونا فضل هذا خلاف ما في  
الأصل وقال أبو يوسف يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شيء لم يحز في وصايا الخليفة  
لو باع أحد الوصيين شيئاً من التركة لصاحبه لا يجوز عسب إلى حقه وعجده يجوز  
عند أبي يوسف اهـ قوله ما كونا كما يكذا أي بيع عبدي هذا أو خلع امرأتي أفراداً  
وكلهما بكلامين على التعاقب فينفرد أحدهما وكذلك المعلن اجتماعهما كالخصوصية وكذلك  
ما لا يحتاج إلى رأي كالطلاق بغير مال كافي المجمع وشرح ذلك بوجوه من كلام الشافعي  
رحمه الله تعالى وإني الشارح بقوله معاليان مراد المعلن بدليل استثناءه ما إذا وكلها على  
التعاقب بعد ذلك وليان تقييداً منع تصرف أحدهما ما إذا وكلها بمجمعين ولا يخرج  
بذلك الاستثناء من كونه متعللاً لأن الاستثناء واقع في المتن ولفظ الظرف يبيد  
من الشارح قوله ولو الآخر عبد الوصيا بمحجوراً عليه أي لا تصرف أحد الوكيلين  
وحده لأن الموكل رضى برأيهما لا برأي أحدهما والبدل وإن كان مقدراً ولكن التقدير  
لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري كما (قد جاءه) عن الحسن أقول ولا عبرة  
بكون أحدهما ضيف التصرف كالقيد والصبي فإن الحقوقي لا ترجع إليه إلا لادب  
من وإيهما ولا تدخل لهذا في اختياره وأيهما لأن مناط الاختيار معترفاً بوجوه  
التصرف وما يمتنع من الصدق والأمانة فقد يكون فيها الرجوع من البالغ والمحل المطلق

فشمّل ما إذا كان أحدهما عاجلاً جراً بالغا والآخر عبداً أو صبيّاً محجوراً عليه لكنه  
مقبوضاً إذا وكلهما بكلام واحد كما علمت أما إذا كان توكلهما على التعاقب فإنه يجوز  
لاحدهما الانفراد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير  
بعد ذلك بخلاف الوصيين فإنه إذا وصى الى كل منهما بكلام على  
حدة لم يجز لاحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار الوصيين جملة واحدة  
وفي الوكالة يثبت حكمهما بنفس التوكيل (بحر) قوله او مات او جن اي الوكيل الاخر اي فلا  
يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض  
للباقى فانه فلا يملك التصرف وحده لعدم رضاه برأيه وحده ولو كانا وصيين فأت  
احدهما لا يتصرف الحي الابن الا بالقاضي كافي صابا الحساية (وفي) الخائبة رجل  
قال لرجلين وكلت احدهما كاشرا امته بالف درهم فاشتري احدهما ثم اشترى الاخر  
فان الآخر يكون مشترياً لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية فوقع شراؤهما  
في وقت واحد كانت الجاريتان للموكل كذا ذكر في الشوازل وعليه الفتوى اهـ (وفي)  
الذخيرة عن محمد رجل وكل رجلاً بقبض كل حق له ثم فارقه ثم وكل اخراً بقبض  
كل دين له فقبض الوكيل الاول شيئاً من الدين فليس للوكيل الثاني ان يقبضه  
من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول بقبض كل حق له ثم وكل الثاني  
بقبض كل شيء له وقبض الاول شيئاً من الدين فللثاني ان يقبضه من الاول ولو وكل  
رجلاً بقبض داره التي في موضع كذا التي في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل اخراً بعده  
بمثل ما وكل به الاول في قبض هذه بعينها فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل  
الثاني فللثاني ان يقبضها من الاول واروكل الثاني قبل ان يقبض الاول الدار فليس  
لثاني ان يقبضها لانها صارت مقبوضة لصاحبها اهـ (ومثله) في التارخانية في الرابع  
عشر لكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الا ترى ان رجلاً  
وكل رجلاً بقبض عهده بعينه في يد رجل ثم قبضه المولى ثم اودعه انساناً اخر فلو وكيل  
ان يقبضه اهـ ومثله في الخلاصة في الفصل الثالث قوله الا فيما اذا وكلهما على  
التعاقب فإنه يجوز لاحدهما الانفراد كما علمت وكان ينبغي للشارح ان يحدف قوله  
فيما تقدم معاً ليحسن هذا الاشتناء لانه لا يكون الامن عام ومع تقييده بما صار  
خاصاً فلا يستثنى منه اذ لا يدخل هذا في الاستثناء كما بينا قريبا قوله بخلاف الوصيين  
فانه لا يفرد احدهما كما علمت قال في تنوير البصائر وفي اختلاف واختلاف تصحيح  
يقول الخلاف فيما اذا وصى لهما ما اما الوصى بكل على حدة فينفرد اجابا قال  
في الخزانة وهو الاصح وبه تأخذ وقيل في الفصلين (وقيل) هذا اصح قال في المبسوط  
لكن الاصح ان الخلاف في الفصلين والمراد بالخلاف في الخلاف بين ابي حنيفة وابي  
يوسف ومحمد فذهب ابي حنيفة ومحمد لا ينفرد فيما عدا ما استثنى خلافاً لابي يوسف



قلت وبشيء مسائل آخر يرد فيها بالتصرف أحد الوصيين بحجر الميت وغيره  
 عماله منه للصنف كالصيام والكسوة وبيع ما يخشى عليه التلف وتبديل الوصية المبررة  
 وقضاء دين الميت إذا كان في التركة من جنسه والخصومة ورد المصوب ورد الوالد  
 وقول الوية وجمع الاموال الضائعة ورد المشتري فاسنا وحممة ما يكال في وزن وانما  
 التيم في عمل عام وفي الاضمار بالتصديق على فقرا كذا وصية واصناف السبعة العسة  
 وحفظ الاموال قلت والقاهرة انه لا فرق بين ان يكون نصيبا الميت او نصيبا قاضي  
 واحد او نصيبا قاضيين بل ليس كذلك فانه في مسألة ما لو نصيب كل واحد منهما قاضي  
 بلدة ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال في المنقطات فيمان نصيب كل واحد  
 منهما قاضي بلدة جاز ان ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل  
 واحد من القاضيين لو تصرف جاز فكذلك ان ينفرد كل واحد من القاضيين بحجر  
 المتولي الذي نصبه الآخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك اهـ (فهذا) تقييد الكلام  
 الاشياء من ان يحمله فيما اذا كانا وصيين من جهة الميت او من جهة قاض واحد  
 او كانا من جهة قاضيين من ياردين فينفرد احدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذلك انما  
 نظير ظاهر لما ظم من كلام علمائنا ان وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي  
 حتى تلحقه العهدة بخلاف امين القاضي لانه نائب عنه فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون  
 وصي القاضي تابعا عنه ان لا يكون القاضي محجورا عن التصرف في مال الميت كما اذا  
 كان امينه والمتولي انه محجور عن التصرف في مال الميت مع وجود وصي ولو نصوب  
 بخلافه مع امينه

من وصي نصيبه  
 كما هي في اياه ونصه وبطل فعل احد الوصيين ولو كان انصاف لكل منهما  
 على الانفراد وصي انصافا في ما في قوله بخلاف الوصاية قوله وفي خصوصه  
 اي فان لاحد ههنا ان يخاصم وحده لانهما وان كانت محتاج الى رأي الا ان  
 اجتماعهما على الخصومة والتكلم بتعذر واللفظ يوقع في القابل لانه بالنسبة الى  
 القاضى وهم الد عوى ويصير شيئا يفتح الشين وسكون العين ههنا ان الشرط  
 بالفتح انه مضى حتى لو انشردون رأي الآخر لا يجوز عندنا معنى اما اجتماعهما على البيع  
 فغيره تعذر (بحر) قوله لا يضره على الصحيح لان حضورهما في الخصومة ليس بشرط  
 عندنا منهم وقبل شرط وهو قول زفر الشافعي قوله الا اذا اتفقا الاول الا اذا اتفقا  
 الحصة قوله فحقى بجمعها على ان الوكيل بالخصومة تلك القبض والمضى به قول  
 زفرهنا انه لا يبعد كما بان في قريباويه لفتى ابو السعود قوله وتعلق معين وطلاني معينه  
 لم يوضا اي لا بدل لانه بما لا يحتاج الى الرأي وتغير الشئ فيه كالا واحد وقوله معين  
 اي واو كان التعيين بسبب تفرق المأمور بقتله وطلاقها كان طالبا بطلاق زوجتي الواحق  
 عدي ولا زوجة وصدي سوى واخيطان الفلامية مشكين ولما اراد بالطلاق والعتاق

ان يكونا محذورين بان قال طلقاها واعرها اما لو قال طلقاها ان شئتما او قال امرها  
 بايد وكذا لا ينفرد احدهما بالطلاق والعاق اه وهذا معنى قول المصنف وتعليق  
 بمشيتها او يكون معطوفا على لم يعوضا كما قال الشارح قوله بخلاف معوض على  
 صفة اسم المفعول اى محمولا بالعوض في مقابلته وهو صفة لما وكلابه من عتق او طلاق  
 اى او وكلاهما بطلاق وعتق يعوض لا ينفرد احدهما لانه اعتمد على رأيهما وهذا  
 مما يحتاج الى الزاى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الامور التى يحتاج  
 اليها فى التصرفات وكذا اذا كان العبد او الزوجة غير معينة فلذلك يحتاج الى الزاى  
 باختيار السيد الذى يعقله او المرأة التى يطلقها فالحاصل انه اذا لم يعوض المعتق  
 والمطلقة لا يحتاج الى زاى فباشرة الواحد والاثنين سواء بخلاف العتق والطلاق المعوض  
 وغير المعين فانه يحتاج الى زاى فاذا رضى رأيهما لا يستقل احدهما والمناسـب  
 ان يعطف عليه ولا علقا اى العتق والطلاق بمشيتها اى مشيئة الوكيلين فان علقا  
 فباشرة احدهما لم يضر لعدم وجود المطلق عليه وهو مشيتها وقول المسن وتعليق  
 لا يصح عطفه على لم يعوضا الا بتأويل وصيانة البحر بلا بدل وتعليق وهو صحيح  
 لانه عطف اسم صحيح على اسم صحيح وهو حسن صحيح قوله وغير معين اى وكذا  
 اذا كان العبد او الزوجة غير معين فان ذلك يحتاج الى زاى ايضا كما علمت قوله  
 وتعليق بمشيتها كما اذا قال طلقاها ان شئتما ومثل ذلك اذا جعل امرها بيدهما  
 ففيها يكون تقوى يضاف مقتصر على المجلس اى الذى هما فيه لكونه تملكيا فى التقوى  
 او يكون تعليقا بشرط فعلهما الوقوع الطلاق لان العلق بتعيين لا يزيل عند وجود  
 احدهما قوله فانه يلزم اجتماعهما عملا بالعتاق فلو باشر احدهما لم ينفذ لعدم  
 وجود العلق عليه وهو مشيتها قوله قلت وظاهره عطفه على لم يعوضا الضمير  
 فى قوله وظاهره يعود على ما قاله المصنف والضمير فى عطفه يعود على التعليق اى  
 ظاهر ما قاله المصنف عطف التعليق على لم يعوضا اى نظرا الى المعنى كما قيل  
 لم يقع فيها تعويض ولا تعليق بمشيتها والاحسن ان يقول على يعوضا باسقاط لم  
 لتسلط النبي عليه وفيه ركازة زائدة قوله كما يعلم من العيني والدرج حيث قال بعد  
 قوله لم يعوضا بخلاف ما اذا قال لهما طلقاها ان شئتما او قال امرها بايد وكما لانه  
 تقوى يرض الى مشيتها فمقتصر على المجلس اه قوله بحق العبارة اى حقها الواضح  
 والادهى صححة على ما سلف واستثنى فى البحر من اطلاق المصنف مسائل الاولى  
 او قال طلقاها جميعا ليس لاحدهما ان يطلقها وحده ولا يقع عليه بالطلاق احدهما ولو قال  
 طلقاها جميعا ثلاثا فطلقها احدهما بطلقة والاخر طلاقين لا يقع الثانية قال الوكيل  
 بطلاق لا يطلقن احد دون صاحبه وطلق احدهما ثم الاخر او طلق واحدا ثم اجازه  
 الاخر لا يقع مالم يجتمعا وكذا فى وكيل عتاق كذا فى مئة المفتى اه افول واعتزله

الرأى انه لم يثبت المصنف الاول اعتمد وجوبها لان احدهما ان قال وهو غير  
 اجتماعهما صريحا قائل وكذا لم يثبت الثانية كما يرضى السني في الایراد قوله  
 وقد انبى لم يلا كالاغلق لا يحتاج الى الراى مخ ولا حد هما الايراد به وانما قد روي  
 في هذا وفيما بعده لمعلم انه خبر داخدا هما فيه قوله ورد عني كونه مع الخ لانه لا يحتاج  
 راى قوله بخلاف استرداها فاقس لاحدهما القبض بدون ادل صاحب لزمكان  
 اجتماعهما والوكل فيه عرض صحيح لان حفظا بين خبر من حفظ واحد فادل وفي  
 احدهما عني كانه لانه قض بعد ادن المسالك فان قيل ينبغي ان يصح القبض لان  
 كل واحد منهما مأمور بقض النصف قلنا ذلك مع ادن صاحبه وانما حال الاستمرار  
 في غير مأمور به قض شيء من بحر عن السراج (واعترضه) ابو اليسر وقد يؤوله وما  
 في الخبر عن السراج من قوله فان دل ينبغي ان يصح النصف الخ به نظر لانه اذ  
 قض ياذن صاحبه لا يلزمه انفعال اصلا لاه (واعترض) ايضا على تعديل ليس  
 المذكور بقوله لان اجتماعهما قد يمكن بان الحكم لو كان متعلقا بالامكان الاجتماع لم يجر  
 لاحدهما لاعترا في التوكل برد الودعية اه (وعليه) فالاولى الاقصاص على قوله لان  
 الموكل فيه عرض صحيحا لان جعظ اثنين خبر من حفظ واحد قوله فلو قبض احدهما  
 اي بدون ادن صاحبه كما صرح به في الدخيرة لا بدون حضوره كما توهمه بحارة  
 البحر كما علمت ابي وهلك في بناء سواء لان كل القوم او بعضهم قوله  
 كله لعدم امره بقض شيء منه وحده اقامه تناولهما مجتمعين لا معترسين فلم يكن  
 مأمورا في حالة الاسراء بقض شيء قوله وفي تسليم هذه اى الموهوب له عني  
 فان لاحدهما الاسراء انعاقا وان لم يعين الموهوب له لا ينفرد احدهما عندهما  
 ويفرد عند الثاني ط قوله بخلاف فصها وليس لاحدهما الاثر اذ ان الله  
 ما ذكر في الاسترداد وهي المله في الانتصاء قوله وفيه شبهة دعي فيو كره الودعية  
 واقصاؤه فهو كاسترداها بحر قوله وبخلاف الوصاية مستدا خبره قوله الاتي  
 كالوكالة وراد به الواو قوله بخلاف ليعلم على قوله بخلاف امصاؤه فانه موقوف  
 حقه والسادس الموقوف عليه فلا اعتراض في كلامه فتدبر المبكر لا يحسن تشبيهه في  
 الانتضاء بالوكالة لانه وكالة حقيقة وحيث يقول بعض الاصول ان المسألة الى الله ودية  
 حجة لانه فيه ما فيه ووقع في بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انهما  
 مستدا ودوله كالأوكالة خبره اولى لان ظاهر الصفحة الاولى ان الوصية لا يتردد  
 اصلا ولا في المسائل المستثناء حتى تقدم ان تكون الوكالة بخلاف الوصية وليس كذلك فان  
 ما مرده احد الوكيلين يجرده احد الوصيين وراد مسئلة اخرى في باب الوصية وانما  
 حمل صاحب البحر حكم الوصيين والوكيلين واحدا حيث قال اعلم ان الوكالة والوصاية  
 والمضاربة والتفويض والتولية على ما يف سواه ليس لاحدهما الاثران ودية اجكم

القاضين في القضاء والناظر امار كل اروضي فلا يفرّد احدهما فقد سوى بين الوكالة  
 والموتانية كما رأى قال الرعلى والشيخ ان الناظر وكيل لكن قال قاضى بخان هو عند  
 ابن يوسف وكيل الواقف حتى كان له ان يعزله وان لم يشترطه لنفسه وعند محمد وكيل  
 الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ قوله لاثنين ولو متعاقبا قوله وكذا المضاربة اى  
 اذا عقدت بينهما عقد المضاربة معا فليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة مما يحتاج الى  
 الرأى قوله والقضاء قبل ليس المراد ان السلطان اذا قلده شخصين قضاء بادة ليس  
 لاحدهما الانفراد بالقضاء في حصة الآخر كما توهم وانما المراد انه اذا فوض امر الى  
 قاضيين متولين قبل تفويض الامر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف في ذلك الامر  
 بدون رأى الثاني انتهى اقول عانى ان يكون مرادا هو المصرح به كفى متية المقتضى  
 وصار لها السلطان والامام الاكبر فوض قضاء ناحية الى اثنين ففوض احدهما لم يحرك احد  
 وكلى بيع كذا ذكره الحموى في البحر عن الحاتبة ولو ان واحدا من هذين القاضيين  
 اراد ان يعزله القيم الذى اقامه القاضى الاخر فان رأى المصلحة في ذلك كان له ذلك  
 والا فلاه قوله والتولية على الوقف اى اذا نصبهما قاض واحد او كان منصوبى الواقف  
 قوله فان هذه السنة اى مع ضم الوكالة والا ففى خمس والحكيم على استثنائه  
 وان اراد جميع ما تقدم بمالم يجوز فيه انفراد ففى تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة  
 قوله كالوكالة فليس لاحدهما الانفراد لان ما ذكره يحتاج الى الرأى ولم يذكر في البحر  
 الحكيم ولم يذكر في الاشياء المضاربة بل زاد على ما هنا المودعين والشروط لهما  
 الاستبدال والادخال والاخراج فباستمرارها تكون المسائل المثبتة بالوكالة ثمانية  
 والحاصل ان الشئ المقوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالموكلين والوصيين والناظرين  
 والقاضيين الذين نصبهم قاض واحد اما لو كانا منصوبى قاضين فلا حد هما  
 الانفراد والحكيم والمودعين والشروط لهما الادخال والاستبدال والاخراج  
 كافي الاستثناء قوله الا فى مسألة ما اذا شرط الواقف الخ قال الحموى يستفاد منه  
 ان الناظرين اعم من ان يكون احدهما المقوض او غيره وعلى هذا والاستثناء متصل  
 لا منقطع قوله له اى للواقف نفسه قوله فان للواقف الانفراد دون فلان لان الواقف  
 هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرطه لغيره فهو مشروط لنفسه لتقييده ط قوله  
 والوكيل بقضاء الدين اعم من هذا بحارة الاشياء حيث قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع  
 عن فعل ما وكل فيه الا فى مسائل وهى الثلاث الآتية اهـ وعمله في المنتظا بان فعل  
 ذلك ليس بواجب عليه قوله او مال موكله هكذا استبطه العسنادى من مسألة  
 ذكرها عن الحاتبة حيث قال بعد نقله لعبارة الحاتبة والفرع الاخر من هذه المسألة  
 دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذا لم يكن  
 الموكل على الوكيل دين والمسألة كانت واقعة القنوى اهـ وهى التى ارادها الشارح

وبما سمعتم من أبي قوم قبل الموكل الغائب عنه غير موثوق به  
 فاحضروا الشهود على الموكل لا يكون لهم ان يعصوا الوكيل ولا يصرحوا  
 عليه فليس في هذه الشهادة امر باناء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل ولا ان  
 على الوكيل اداء المال من مال غيره من غير موثوق به  
 ظمنا بالامتناع ام مطلقا ومنه  
 وعليه يحتمل كلام قاضي القضاة  
 كلام الحاشية صريح فيما افق  
 اما امر الموكل او الضمان فليكن  
 السابقة وحيارها الثانية القائلة  
 نجيب القائلة لا يجبر الوكيل اذا  
 الذي ذكره في الهوايد مطلق عن قيد كونه من ماله او من مال موكله او من دين عظيم  
 والفرع الاخير النقول عن الحاشية مفيد بما اذا لم يكن عليه دين وعاقلة بما اذا لم يكن  
 قال تحت يده وانت اذا تأملت وجدت البسطة ثلاثة اما ان يوجد امره ولا مال له  
 تحت يده ولا دين اوله واحد منها والظاهر ان الودعية مثل الدين لصحة التوكيل  
 بقضائها كغيره فيجعل الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف الامة  
 في الفرع الاول كلامه في الفرع الثاني اجمعه وجهه ويحتمل كلامه في الموكل على عدم وجود  
 واحد منهما فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل (هـ) قلت (و) فضل التوفيق (المضامع)  
 ما افق به قاضي الهداية من قوله (ع) لا يجبر على دفع ما تب على موكله من الدين اذا  
 ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين اي وكان للموكل مال تحت يده يدين ذلك  
 في السؤال (وحاصله) انه لا يجبر اذا لم يكن له عند الوكيل مال ولا دين وعليك بالاعمال  
 في هذا التوفيق قوله اذا لم يكن له للموكل على الوكيل دين اما اذا كان وقد امره  
 بقضاء دينه بماله عليه فلا يجبر كما يقفه مفهومه قوله قال اي المصنف قوله لا يجبر  
 عليه اي على البيع قوله ولو بطلبها اي ولو كان التوكيل بطلبها وقوله على الوكيل  
 راجع اليه اما اذا لم يكن بطلبها فلا خلاف في عدم الاجبار وسأني في باب عزل  
 الموكل اقول وما في الخلاصة من انه يجبر لو بطلبها فخلاص الراجح لانه لا حق  
 للمرأة في طلب الطلاق قال في الحاشية الرجل اذا وكل بطلاق امرأته بطلبها لا فائدت  
 عزله الا بحضور منها قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي الصحيح انه لو كان لانه  
 لاحق للمرأة في طلب الطلاق وطلب التوكيل كافي بخبر البصائر قوله وصفي وهذا  
 مثله التدبير والكتابة كافي الاشياء فان في الحاشية رجل قال امري اذفع هذا الشئ الى  
 فلان واحقني عدي هذا ودر عدي هذا وكان عدي هذا يقول انك اكلت ذلك

وضاب المذكل فحده هؤلاء وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب  
 يحتمل ان يكون ملك فلان فيؤمر بالدفع اليه اه ذكره الجموي قوله لكونه متبرعا  
 هذه لقوله لا يجبر قوله اذا وكله يدفع عين كما اذا قال ادفع هذا الثوب الى فلان  
 فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل ان يكون ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع  
 اليه ثانية وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى اهلها وهو قادر فيجبر عليه  
 وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا فمجرد الدفع للوكيل اولا الا اذا وصلت للمالك  
 لم اره والظاهر الثاني الا اذا كان وكلا من جانب المالك في استردادها فيجوز ان الغاصب  
 من ضمانها فمجرد الدفع له قال في الاشياء والمقصود والامانة سواء لكن لا يجب عليه  
 الجمل اه جموي افادته قال بعض الفضلاء قد عبر عن هذا في البحر بقوله ومن احكامه  
 انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد الوديعة بان قال ادفع هذا الثوب الى فلان الخ  
 وعرضه للمحيط وهذا هو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفعه عينا لقضاء دينه  
 فيساقى ما سيذكره بعد استطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه قوله شرط فيه  
 او بعده اي سواء شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع او بعده قال في نور العين لو لم بشرط  
 التوكيل بالبيع في عقد الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا اصح اه (اقول)  
 وجه الظاهر خمسة ان يتوى حق المرهن وهل قيد القيد المعتبرة في المعطوف عليه معتبر  
 في المعطوف او ليس معتبرا قيل الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معتبرا على الوكيل  
 فينضرب باعتباره الوكيل عن الفعل لو لم يجبر عليه ذكره الجموي (قال) النسفي رحمه الله  
 تعالى هذا اذا كان التسلط على البيع مشروطا في عقد الرهن فان كان بعد تمام الرهن  
 ذكره شمس الائمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر المعدل على البيع لان رضا  
 المرهن بالرهن قد تم بدونه وهو بوسيلة مستأنف ليس في ضمن عقد لازم وعن  
 ابن يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد وينصير كما لشرط  
 فيه قال شيخ الاسلام جواهر زاده وفخر الاسلام الرذوي هذه الرواية اصح لان  
 محمد ارحمه الله تعالى اطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين ان يكون  
 البيع مشروطا او غيره فظاهر ما اطلق يدل على انه مجبر في الحالتين اه من تنوير  
 النصار (قوله) بطلب المدعي متعلق بوكله المقدر والمراد ان المدعي عليه وكل  
 بطلب المدعي وانما اجبر الوكيل فيها لتعلق حق الغير وهو المدعي بالوكيل ولو  
 لم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المدعي غيبة الضرر مع تعلق حقه بالوكيل ط قال  
 سبكي الوالد رحمه الله تعالى اشار الى ان المراد بوكيل الخصومة وكيل المدعي عليه  
 فقول الدرر وكيل خصومة اواني عنها لا يجبر عليها لانه وعد ان يبرع ينبغي  
 ان يخص بوسيلة المدعي كما نفهم مما هنا كانه عليه في نور البين وبعده قوله  
 اذا قال المدعي فالأحسن ما سيذكره بعد وسيذكره في باب عزل الوكيل قوله

تخلوا لما اتى به قارى الهداية هذا من شرط يقول المصنف انما هو ان  
الدين لا يجبر عليه قال في المح (اقول) ما ذكره مولانا من ان لا يجبر هو ان  
عونا عليه في هذا المختصر مخالفا لما اتى به شرح الاسلام شرح الدين قارى الهداية  
حيث سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال مختص  
بده اى يذوقه وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان عاجزا او قاصرا فاجاب  
انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين  
او كان كفيل به والا فلا يحبس اه قال الطحاوى والذي في شرح البصار ان عدم اطلاق  
انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو امر اذ قارى الهداية فيكون هو المأمور  
بقوله قلت وظاهر الاشياء الخ الذي في الاشياء هو انه لا يجبر الوكيل بمعاجر  
على تقاضي الثمن وانما يحل للموكل اه (وسيقا) هذا من قول الشارح ان  
منه عاقل الاستثناء فانهم انه اذا كان باجر مجبر ولا يقال يري ذاته في حاشية اما  
اذا كان باجر كالبال والتمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكر البصير السويدي  
كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل فيما وان امتنع لا يقال  
صاحب الاشياء وانما يحل للموكل اى يقال له احل الموكل على المشتري اه (وقد مر حوا)  
به في المضارب بعد التماسح انه اذا كان في المال ربح مجبر للمضارب على تقاضي الدين  
والا لا ووكيل رب المال يتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن ما امر  
بما وكل به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه مجبر بل هو متوقف على صحة  
تعقد الاجارة في مثله فان صح العقد اجبر للخروج عن عهده ما ثبت توجع عليه فليس  
فان صحة الاجارة موقوفة على كون المنفعة المستأجر عليها معلومة بامل ثم رأت  
في الاشياء ذكر في الفن الثالث فيما افترق فيه الوكيل والمشتري انه لو استأجر  
الموكل بالوكيل فان كان على هل معلوم صحت والا لا اه (وفي شرح المجموع لا  
لبي الضميمة كلام واما الذي يبيع بالاجر كالباع والتمسار فيعمل كاجارة محض  
بحكم العادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه حصل له بل عليه كالمضارب  
اذا كان ربح مجبر على التقاضي واستيفاء الثمن واوصى المقدر من المال هذا الدين  
لم يجز لانه أمين اه ومثله في الخوى قوله قد ير اى زيادة هذا على المشتري قوله  
لأنس الخ اى زدها على المشتري ايضا قوله واقعة القوي اى الساتة انما  
وهي ما اذا وكله بخصاء الدين بماله عليه فخص الميثاق خصه بضم الوكيل  
بالاجر وله ان ذهبها ما ذكره في الحاشية رجل اكري حبالا الى الخ وجل حبالا  
على الجمال وامر الجمال بتسليم الحبالا الى وكله بفتح ويشخص الراجحة فضاء  
الجمال بالجولات الى الوكيل بفتح فقبل الوكيل الجولات وادى بعض الكراء  
وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان البصاح بالجولات دين على الوكيل وهو

بالتدين والامر بغير على دفع الساق من الكراه وان انكر الامر بخلفه بالله ما يعلم  
ان صاحب المولات امره بالتبص وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال التتادي  
في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضي خان والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل  
على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل  
على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة القسوى اه من المتح فيحتمل قوله والمسئلة الخ  
ان يكون من كلام العمادى او من كلام صاحب المتح ولعلها هي التي ارادها الشارح  
ولانس ما قدمناه عن قول الشارح او مال موكله قوله فله اوفى عبارته وظاهر  
اطلاق المؤلف انه لا فرق بين ان يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه  
او من مال الامر وليس كذلك فانه ان كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه  
لا يجبر ولو وكله من مال الامر يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك لا يجبر  
الوكيل على البيع وكذا التأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كفاية الذخيرة اذا  
قبل الاتفاق او قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجبر اذا كان وكيلاً بقضاء الدين  
وقيل الوكالة اه تم (قال) فقد ظهر لك ان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان  
مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييد وهو مناسب  
وما ذكرنا ظهر لك ان الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأمورا  
بقضائه من مال الامر وحينئذ يتضح الحال اه ط قوله وفي فروق الاشياء  
هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم اول كتاب الوكالة اه ح اى الاقوله خاضرا  
بنفسه وانظر ما معنى هذا فاقى لم ازمى ذكره بل المذكور تعذر حضوره  
شرط كما مر ومع هذا فلا مناسبة هنا وقد تبعت فروق الاشياء فلم ارها فيها  
واما فيها ما افتق فيه الوكيل والوصى ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله  
بخلاف الوصى وفي الحاشية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم  
صحت والا فلا فله سبق فلم قوله الوكيل لا يوكل الا باذن امره لانه فوض اليه  
التصرف دون التوكيل به وقدرضى برأيه دون غيره والناس يختلفون في الاداء والمراد  
انه لا يوكل فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق العقد فيخرج فيه الحقوق الى الوكيل  
فله التوكيل بلا اذن لانه اصل فيها ولذا لا يملك التوكيل نهية عنها وصح توكيل  
الموكل قدمناه (بحر) (وفيه) وخرج عنه مال الوكيل يقبض الدين من فريغاله  
ودفع المديون اليه فانه يبرأ لان التوكيل ذكره الشارح في المبرقة اه وذكرا الثاني  
المصنف قبل محل المراد عدم الجواز من كون الوكيل لا يوكل الا باذن اى عدم الحل  
او عدم الصحة فان ناريد الاول لما يناقض ما سألني عن قريب وان اريد الثاني ناقضه  
وسبقت على الا ترى قول الاشياء التوكيل اذ وكل يبرأ اذن او عدمه وانما ما فله وكاره



تدبر وجه التاميم ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة الرضائي المراد ان التاميم  
لا ياتي الصحة حتى لو وكل بدونهما فاجاز لو وكل تحذف كون قصودا يعلم ان قوله  
كل ما صح التوكيل به اذا بشره القصورى خوف اه قلت في يعلم ان التاميم هو قسم  
قوله لوجود الرضاء تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل قوله في دفع الركاة لان  
المقصود منها البرائة من سمة البخل في حق الذي ونفع الفقير الفاضل اليه لان لتمام  
النسبة فيها عند العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وامطلق في دفع الركاة  
فتميل الدفع لمعين وغير معين قوله بخلاف شراء الاضحية اي اذا وكل التوكيل فيها  
فاشترى فانه يكون موقوفا على الاجازة الاولى ان اجاز جاز والا فلا وكذلك وكيل التوكيل  
لو وكل غيره ثم وثم فاشترى الاخير يكون موقوفا على اجازة الاولى ان اجاز جاز  
ولا فلا (عن) (عن) الخاتبة لان التوكيل بالشراء ليس له ان يوكل الا بالشروط والمال  
ولا يقال ان الاضحية مقصود بها الاجر لان الانسان لا يرضى بالشراء باريد من الفقير  
والاشراء الهزلة بشعق السمينة ولان امره بتقوم بارقة الدم وتعتيم الاجر فحين  
الاضحية وله ان ينفع بالحم فاذا اخذنا ما بغيرة ليس له ان يبيع غيره الا باذنه لانه قد  
اعتمد رايه قوله لمن في عبالة صحح ويرى للدينون بالدفع البدل ان يبيعه كده فاولم يكن  
في عبالة لا يصح التوكيل فلو هلك من يده كان الامر الرجوع بدينه على الدينون  
(وفيه) ان وكل لا يعمد باللام ولا وجه من يادتها قالا وتى حذفها وبجاءه الاشياء  
الا لو وكل بقض الدين له ان يوكل من في عبالة ولا غبار عليها وما ذكره المصن مخالف  
(لما) في جامع الفصولين من الفصل الرابع والثلاثين من ان التوكيل بقض الدين  
لا يوكل غيره لتفاوت الناس في القرض اه قال الجموي ويمكن التوفيق بان يحصل  
ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ليس في عبالة لما في القية وكذا بقض  
دينه فوكل التوكيل فقبضه وهلك في يده فان كان التوكيل الثاني من عبالة الاولى  
ليرجع الدائن على احد والا يرجع على الدينون بدينه اه وذكره الرضائي في السمرق  
وعزاء في البحر الى وكالة الخزانة قوله والاعتد تقدير الشئ الخ اي لو عين منه او كره  
فله ان يوكل به لعدم الاحتياج الى رأى اماره لو وكله بشراء فينبغي ان يمين المشتري  
ايضا لانه رضى براه واختياره فليس له ان يفوض الى غيره ولا ذلك ان المشتري  
تمت ان افراده وهذا تقرير كلام الشارح (وقد) تبع فيه صاحب الدرر والذي جرى  
عليه المصنف في شرحه هو تعيين التوكيل لو وكل وهو صريح كلام الهذلية وقال ان الرضى  
يحتاج اليه لتقدير الثمن طاهر اى من التوكيل وقد حصل وقال اما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى  
الاول كان غرضه رايه في معظم الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهذلية فقد جعل  
معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار المشتري تابعا فافادته لا فرق بين التوكيل  
بالسهم البشير او هو امل في وكيل الشراء وتقل عن حصة المقتضى اذا باع الثمن بئس عين التوكيل

جاز بغيره الاول وفي الاصح لا بالبحضرة الاول وهي مسئلة الشارح التي تتبع فيها صاحب  
 الدرر ( فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول الثمن لو كيله ولا يصح اذا عين الوكيل  
 لو كيله ( الجواب ) ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علمه بقصد رايه في غير الثمن  
 اذا بقصد من الوكيل الاستناع يراى الوكيل واما اذا لم يعين الثمن كان مقصوده  
 راي الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل  
 لو كيله فقد حصل المقصود ( فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير فمن مع تقدير  
 الموكل ولا بد من موافقة تعيينه ( الجواب ) يصح حيث وافق وكيله تقدير  
 موكله من غير قصد فليأمل وياتى بما هو موضحه قريبا قوله من الموكل الاول بخلاف  
 لما في البحر والتعليل كما ظهر بمدكرناه والموافق لما في البحر ان يقول من الوكيل الاول  
 ان ادى الوكيل الثاني قوله اى لو كيله افاذا اقتصره على هذه المسائل ان الوكيل  
 في التكاح ليس له التوكيل وفيه صريح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب التكاح وتقدم  
 في باب الولي فراجع خلافا لما قاله طه هناك بحثا من ان له التوكيل قياسا على  
 هذه المسئلة الثالثة فافهم ثم رأيت في شرح المجمع عارضا للثني وكيل التكاح والخلع  
 والكتابة كوكيل البيع اه قوله لحصول المقصود لان الاحتياج فيه الى الراى لتقدير  
 هذه الثمن ظاهرا وقد حصل بخلاف ما اذا واكل وكيلين وقدر الثمن لانه لما فوض اليهما  
 مع تقدير الثمن ظهران غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر هداية  
 وفي منية المفتي وقيل اذا باع الثاني عن عينه الموكل جاز بغيره الاول وفي الاصح لا الا  
 بحضرة الاول اه قال في البحر ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول  
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى  
 اه ( قال ) الزملي هذا غير صحيح بل بينهما مخالفة اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال  
 في الكفاية عند قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن للثاني فعقد بغيره يجوز  
 اطلاق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقد اختارها لان الراى يحتاج فيه لتقدير الثمن  
 ظاهرا وقد حصل وفي كتاب الوكالة لا يجوز لان تقدير الثمن يمنع النقصان لالتمع الزيادة  
 وربما زيد الاول على هذا الثمن لو كان هو المباشر للعقد اه وفي التارخانية نقلا عن  
 الحائنة وان كان بغير محضر من وبين الثمن للوكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباعه  
 الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز  
 وان بين الثمن ما لم يجر المالك او الوكيل الاول اه ( فكيف ) مع هذا يحمل على اختلاف  
 الموضوع وقد ظهر بقول صاحب المنية وفي الاصح لا بالبحضرة الاول ويقول الحائنة  
 وفي عامة الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر لان التقدير يمنع النقصان  
 لا الزيادة واختيار المشتري خصوصا اذا كان الثمن موجباً لتفاوته وفي الذم والاحتياج  
 الى الراى في ذلك كما هو واضح فأمل ( وفي ) الحائنة النص ارجل وكل رجلا

ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فوكل الوكيل بثلث قيمه فباعه الثاني بجمعة اذ  
 روى عن ابي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا ولا يوقف  
 على الاشارة وقال ابو حنيفة ومحمد لا يجوز كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا وقال  
 ابن ابي ليلى يجوز كان الوكيل الاول حاضرا او غائبا لان الوكيل رضى من اموال ماله  
 بالثمن المقرر اهـ فهو مؤيد لما قلناه بحسب دراهم كلام الرمي قلت وفيه نظر لادلائل  
 مما قاله المؤلف من ان مافي الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل ومافي المتن من جهة  
 موكله وعاية ما نقله المحشي وجود خلاف في الاول ولا يلزم منه وتكونه في الثانية الا  
 بعد صريح نعم على تقدير عدده يحتاج الى الفرق بين السائلين وهو ظاهر من كلام  
 الهداية كما حدته قرينا وذلك ارضاء تقدير الثمن من الموكل لو كلف يظهر ان عريضة  
 فتصول رايه في زياده الخ قوله والغرض من الصريح من السائل اذ في قول الوكيل  
 اصبح ما شئت الوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كلفه لا يملك الثاني توكلت ذلك  
 ولو قال السلطان اسلمت من شئت الاستخلاف ايضا منه وجمعة قوله اني طلاق  
 وعاق الخ المعاطيف هذا باطر الى الغويض واما اذا ادله صريح في التوكيل  
 بها فلا شبهة في الصحة قوله لانها بما يختلف في طبعه فلهذا بالشرط فكان التوكيل به  
 تعليقا ببقاءه فلا يقع بايقاع غيره لا فرق ان يكون ذلك شعيرة او حجة اشارة  
 لم اولا لا يعلمه باحارته بل ببقاءه هذا بالطريق الى التعويض واما اذا اذن له في البيع  
 في التوكيل بها فلا شبهة في الصحة قال في مثله المفقى الوكيل باليمين والطلاق حائز  
 اه قوله فيه محصل ما هما ان الاذن في التوكيل بقوله اصبح ما شئت يختص بالبيع  
 التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه كالطلاق فانه مما يختلف به  
 اني يصح بطلانه بالشرط فلا يقوم غيره بمقامه بخلاف البيع فانه لا يختلف في قيامه بمقامه  
 اه (وخاصة) ما يقال في التعويض لو قال رجل لآخر فوصت امر مالي اليك فصار  
 بوكلا في الحفظ ولو قال فوصت امرتي اليك فقلت اظلم وقل تصبر بوكلا ما يحفظ  
 والافقة ولو قال انت ويلي في كل شئ حائر امرك فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء  
 والهبة والصدقة لانه موصى اليه بالتصرفات عاما فصار كائنه قال فاصعب من شئ  
 فهو حائر في تلك انواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته لم يصح قال ابو يوسف  
 لو طلق الوكيل امرأته الموكلة في هذه الصورة او وقف ارضه لا يجوز وبه اخذ الفقهاء  
 ابوالبث و هكذا كان يقول لمن قال لغيره وكلتك في اموري لان الوكيل لو طلق امرأته  
 او وقف ارضه او صدق لا يجوز وكان يقول لاراه مثل هذا التوكيل بوكلا بالطلاق  
 والهبة وكان الصدر الشهيد وثاق الدين يستحسن قول الفقهاء اني الصبر وعن ابي  
 حنيفة ما يوكده هذا فانه قال في هذه الصورة عدا توكيل بالباوصات دون الهبات  
 والاعتاق وبه عني من التتار حاشية والحاصل ان التعويض يذهب به التوكيل

كالاذن ولا ينقطع الطلاق والعشاق على ما فيه من الخلاف قوله ففعل الثاني  
 محضه لان المقصود حضوره فيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح  
 كما ذكره الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم المصلحة  
 الاول، ونظاهر كلامه الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعامة على انه  
 لابد من اشارة الوكيل او الموكل وان حضره الوكيل الاول لانكفي كما في النهاية  
 والسراج والخاتبة قيد بالمقد اجترأ عن الطلاق والعتاق لانهما يفلان التعليق  
 بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ الاول (قال) في البحر و زاد الاراد عن الدين  
 كما سيذكره المص فاذا وكله بان يبرئ غيره فوكل الوكيل فإرادته بحضرة الاول  
 لم يضر و زاد المحصنة وقضاء الدين كما ذكره المص فلا يكفي الحضرة كما في شرح  
 المجموع ويخالف في الخصومة ما في الخاتبة الخ البحر ومنه يعلم ما في كلام الشارح  
 من الإيهام اذ ظاهر كلامه فيه ان الاكتفاء بالحضرة في غير الخصومة ايضا بالنسبة  
 للحاجة وليس كذلك كما به عليه ابو السعود قوله فاجاز الوكيل الاول صح وهو  
 المعتمد لان توكيل الوكيل لما لم يصح التصق بالعدم فيكون الثاني فضوليا لا يتم بمجرد  
 حضرة الاول حتى يجهز، وقيل تكفي الحضرة من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل  
 الامر وبحضرة فاضا عن الاجازة اقول هذا اذا لم يبين الثمن كما في شرح المجموع لابن  
 ملك فان كان بينه حاز بلا اجازة اهني لو قدر الوكيل الثاني نعمان بان قال به وكذا  
 فبانه الثاني نفسه حاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتيب الرهن ووجهها  
 ان مقصود الموكل ان يكون البيع رأى الوكيل الاول واذا قدر نعمان فهو بيع برأيه  
 وهذا بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع احدهما بذلك الثمن حيث لم يجهز  
 لان المقصود هنا اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري على رواية كتاب الوكالة  
 لا يجوز لان الاول لو كان هو الذي يباشر رعايا بيع بالزيادة على ذلك المقدار لذكاه  
 وهذه كما في حواشي الاشياء قوله لتعلقهما بالشرط الى طراز تعلقهما بالشرط  
 بخلاف البيع قوله فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني اي فلا وجه لاجتماع الثاني  
 ولا حاجة الاول وحضوره لا يكفي لانه لم يتعلق بذلك بكم (والخاص) ان الوكيل بالطلاق  
 وما اشاكله رسول لانه لا صيغة عليه الرسالة نقل عبارة المرسل فاذا امر غيره فانها امر بنقل  
 ملك الغير فلا يصح الامر واذا لم يصح صبار وجوده وعدمه سواء قام الوكيل في باب  
 البيع امر الثاني بما علكه لانه امره بالبيع وهو ملك للبيع بنفسه فان العارية في البيع  
 له حتى كان حقوق المقدار وكان ينبغي ان يصح البيع الثاني حال غيبه الاول الا انه  
 لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع رأى الموكل اعراضني نوال فملكه اذا حضر رأى  
 الاول كما في حاشية الحموي قوله واراد من الدين هذا مطلق على طلاق وتقليم مثاله قريبا  
 قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يعل التعليق بالشرط كالبيع اه قوله وخصومة

وقضاء دين نقله المصنف من مخرج البيع قال في محالفة ما في الخليفة وان يبيع الزكي  
 الثاني والوكيل يضمن جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول ضامرا بثلثه  
 كالوكيل بالبيع اهـ (ولذا) قال الشارح ابن ملك جلافا للخليفة ولا يطهره ويحمله  
 عن ابن توماس ملك لاسيا وقد خالف الخاية والشارح كما سئل عليه في قول  
 سلاما للخليفة راجع الى الخصومة فقط فاقيد في المصحح والجر وتقدمت خبرتها  
 قوله وان فعل اجني اي ما وكل به وكلا فاجازة الوكيل الاول بغير تكليف  
 ان الاجني وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان الفضول بعد اجارة مقدمه يصبر وكلا لا يملك  
 ان الامارة اللاحقة كالوكالة السابقة وترجع الحقوق الى الثاني على الصحيح لان  
 هو العاقد كما في مسألة العقد بالحضره كما في البحر قوله جاز اي واو في السكاح على  
 ما في الذخيرة اسرا بوجه اطلاق التزوج والشروع وكذا ما ياتي في ريبا على ما في الثاني  
 والاشاء من التصريح به وان عليه القوي قوله فله يعضد عليه اي على الوكيل الاول  
 يحرض السراح ومطهره جوار فعل الاجني في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك  
 قال في منية المعنى وكل بالطلاق او العتاق فعمل الاجني فحار لم يجوز لان المطلقين  
 عبارته وكذا الوكيل فطلق الثاني بمحضرة الاول بخلافه الوكيل بالبيع والتمسك  
 والخلع والكتابة اذ وكل فعل الثاني بخضرته او فعل اجني حازاه ونقله في الاشياء  
 وعليه مكان الاول زيادة الطلاق والعتاق في الاستثناء قوله ولا يتوقف متى وتجد نفاذا  
 اي فلا يتصور ان يكون مصرليا في الشراء لانه يقع لنفسه فلا ينص ورفقه الاجازة  
 وتقدم في فصل الفصول انه لو اشترى لغيره فند عليه الا اذا كان المشتري صبيا  
 او محجورا عليه فينوقف لانه لم يجد نفاذا على العاقد وهذا اذا لم يصفه الى غيره فلو  
 اصاحه يان قال يعني هذا المبدأ لفساد او اشتريته لعلان توقفت على اجازة قوله  
 وان وكل اي الوكيل قوله به اي بالامر الموكله ملتبسة بالامر بالوكيل اي بالاذن به  
 قوله فهو اي الثاني وكيل الامر فلا امر اخرجه سواء كان الوكيل الاول حيا  
 او ميتا (بحس) قوله فلا يعزل بعزل موكله يصح ان يكون من اصافة المصدر لفاعله او مفعوله  
 وعلى الاول معناه فلا يعزل بان يعزله موكله اي لا يكون له ان يعزله كما صرح به المعنى وعلى الثاني  
 اي لا يعزل بان يعزله قوله ويعزل لان اي الوكيل الاول والثاني قوله يموت الاول اي الوكيل  
 الاول وكان الاول الصريح به قل الزيلعي وهو نظير استخلاف القاضي حيث لا يملك  
 الا باذن الخليفة ثم لا يعزل بعزل القاضي الاول ولا يموت ويعزل لان يعزل الخليفة  
 لهما لكن لا يعزل لان يموت والفرق ان الخليفة عامل للمسلم فلا يعزل القاضي الذي  
 ولا هو او ولا القاضي بآذنه والوكيل عامل لنفسه فيعزل وكذا يموت بطلان  
 حقه اهـ قوله كما في القضية بان نائب القاضي لا يعزل بعزله ولا يموت بوقته قوله  
 وفي البحر الح كالمستمر على قوله فلا يعزل بعزله موكله والثاني في البحر مستمرة

ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا قال اعمل برأيك الى الهداية ونسب ان له  
 عزله في قوله اصنع ماشئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية الا ان يفرق  
 بين اصنع ماشئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الحاشية بانه لما فوضه  
 الى صنعته فقد رضى بصنعه وعزله من صنعته اهـ (فليس) في كلام الخلاصة  
 والحاشية التصريح بمخالفة أحدهما للآخر فيحتمل ان في المسئلة قولين ودعوى  
 صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة للمنفى الجواشي العقوبة والجواشي السعدية  
 انه ينبغي ان يملكه وصورة اعمل برأيك لتساو العمل بالرأى العزل كما لا يخفى  
 اهـ فأملى وفي منه المفتى وكل الوكيل وقد قيل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل  
 وسعرل الاول والثاني يموت الموكل ولا يعزل الثاني يموت الاول وانعزاله و يملك  
 الاول عزل الثاني اهـ قوله وعزله من صنعته مبتدأ وخبر يعني لما فوضه الى صنعته  
 فقد رضى بصنعه وعزله من صنعته قوله بخلاف اعمل برأيك اى فانه لا يملك عزله  
 لان العزل كيف عن العمل وببحث فيه في الجواشي العقوبة والسعدية كما علمت  
 قال المصنف والفرق ظاهر وعمله قاضى خان بانه لما فوضه الى صنعته فقد رضى بصنعه  
 وعزله من صنعته اهـ قوله واعلم تكرار مع ما تقدم اول الكتاب وحاصل ما يقال  
 ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة على المفتى به  
 وينبغي ان لا يملك الهبة والخط عن المديون لانهما من قبيل التبرع وينبغي ان لا يملك  
 الاقراض والهبة بشرط العوض وان كانا معاوضة انتهاء و يملك قبض الدين وانفاؤه  
 واقضائه والدعوى بحقوق الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والا فاذ بر  
 بالمديون على الموكل ولا يختص بمجلس القاضى لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا العام  
 قوله رواه الجواهر ونور البصار هما حاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صاحب  
 النونية لشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد ابن عبد الله القرى المصنف صاحب  
 المسح قوله ونقد طلاقه بالمجلس اى ان يطلق بالمجلس صحيح والا لدرر قوله فلا يتقيد به  
 فان يطلق بعده صح درر قوله لم يجز تصرفه في حقه لان جهة التصرف مبنية  
 على الولاية لان التفويض يملك وهو بما يقتصر على المجلس فاذا انتفت النونية  
 انتفت الاولى درر قوله فاذا باع عبدا ومكاتب او ذمي او حرى قال الزيلعي واما المرتد  
 فان ولاته على اولاده واموالهم موقوفة بالايجاع لانها تبقى على النظر والنظر يجعل  
 بالنساق للملك لان اتحادهما ذاع الى النظر وهو تردد في الحال فوجب التوقيف فيه فاذا  
 اسلم جعل كأنه لم يزل مسلما فيتم تصرفه واذا مات او قتل على ردة تفررت  
 جهة انقطاع الولاية فيبطل تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجز وان اسلم  
 بعد ذلك لان جواز النكاح بمقتضى الولاية لا يملك المرتد فلا يتوقف اذلا بخبر له في الحال  
 لان شرط التوقف ان يكون له خبر في الحال فيصار نظيره اتفاق الصبي وطلاقه

وهيئة حتى لا شوق في هذه الدنيا في الحال وهو الولي أو القاضي  
 فان استلم فقلت فصم الكاح والابطال  
 شيء من الملك وملكه قائم ثابت في امواله  
 حتى وكأنه عدل من قول الكفر كافر  
 واولاده موقوفة بالاجماع كما علت لكن رد على المصنف ان الحر في كالدني والعدل  
 له انه اذا علم ان الذي لا ولاية له علم ان الحر في كذلك بالاولى قوله مال مصنف  
 الحر راجع الى الصد والمكاتب وقوله المصنف راجع الى الذي والحر في قوله او شرى  
 واحذتهم به اي مال الصغير قد لا يلو شرى له مال نفسه كان مديونا لنفسه  
 بحر قوله اعلم الولاية لان شرطها على الصغير في نفسه وبالله حرة الاول مطاعا  
 واسلامه ان كان صغيرا مسلما والا لا والرق والكفر ان يطعمان الولاية الا الذي  
 المرفوق لا ذلك انكاح نفسه فكيف تلك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على  
 المسلم حتى لا قبل شهادته عليه قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا  
 والمكاتب صنفان في طلبة درهم ولا فرق ان يكون الكافر ذميا او حرا باوكدا لا ولاية  
 لمسلم على كاهره في نكاح ولا مال كافي الحر في كتاب النكاح وتقدم هناك ايضا  
 وشرها فاحفظ ( قال ) الله تعالى والذين كفروا بمصنفه اولياء بعض قوله  
 والولاية في مال الصغير الى الاب اذا لم يكن فيها اما السفيه فلا ولاية له في ماله ولله  
 اشاء في القاعدة من الجمع والفرق وليس للاب حرز رقة مال وغيره ولان زوج بالمال  
 بعوض ولا اقراضه في الاصح كافي جامع الفصولين والقاضي ان يفرض مال الوصي  
 والوقف والغائب بخلاف وصي القاضي او الاب فإنه ليس له ما اقراضه كافي العبد  
 قوله ثم وصي وصيه اي وان بقه كافي جامع الفصولين قوله اذا الوصي تلك  
 الايضاء سواء كان وصي الميت او وصي القاضي وفي الثاني خلاف مع وظاهر هذا القول  
 ان الوصي تلك الايضاء ولو تعدد ط قوله ثم وصي وصيه قال في الفسخ عن الغاربية  
 ووصي الجدات الاب ووصي وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه مزيله وصي الاب  
 الا في خطبه وهي ان القاضي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة  
 والاب اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في الاوواع كلها اه وفيها قال في الكتاب  
 اذا مات الرجل وترك وصيا او اب كان الوصي اولى من الاب فاذا لم يكن له وصي فالاب  
 اولى اه قوله ثم الى من نصبه القاضي ظاهرا ان تصرف منسوب القاضي مع القاضي  
 لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضي لا يتصرف مع الوصي ولو منصوب به لان الولاية  
 الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكان المصنف لم يقصد الا ان وصي القاضي  
 قد استنفذ الولاية منه فكان موخرا عنه بهذا الاعتبار فقدم عليه في التصرف لما سمعت  
 وفهم من كلام المصنف ان وصي وصي القاضي لا يتصرف مع القاضي ( قد ) صرح به

في المصحح من الحسنية حيث قال اذا كان فائسا اذا اظهر ان الصغير في كان راجع الى  
 القاضي لانه انما يصير وصيا بموت الموصي قال بعض الفضلاء ونعيه ثم يقتضى تأخير  
 عن القاضي وهو مخالف للمسيثاني في كتاب المأذون من قوله ثم القاضي او وصيه  
 ايها يتصرف يصح فلا يزال يقل ثم قوله وليس لوصي الام ووصي الاخ اي  
 مثلا قوله في ترك الام الانسب زيادة الاخ والمراد بالتصرف ما يعم الحفظ كما يؤخذ  
 مما يمد وانظر ما معنى زيادة الاخ هنا فان كان الاب حيا مات الاخ فتركته لايه  
 ولا شيء لايه حتى ينفي تصرف الوصي وانما تصرفه ذلك فيما اذا مات الاب وله  
 وصي ثم مات الاخ وله وصي فلا يتصرف وصي الاخ مع وصي الاب قوله وان  
 لم يكن واجد مما ذكر اى من الاربعة وظهر انه يملك ذلك مع وصي الجد والقاضي  
 ووصيه وفي الشور من كتاب المأذون مانصه ووليته ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم  
 القاضي او وصيه دون الام او وصيها اه ط قوله وله بيع المنقول لانه من الحفظ  
 قوله لا للعقار لظاهره ان الوصي يملك بيع العقار حيث لم يكن وصي الام مع ان المصرح به  
 يقدمه الامسوخ كانه يكون الثمن بضعف القيمة او يكون في يد متغلب او اشرف  
 على الخراب او يكون على الميت دين فيملكه بقدر الدين او يكون لنفقة الصغير  
 او لوصيه بدراهم مطلقة ليس لها تقاذ الامن فمن العقار او تزيد مؤنته على غلته (كا)  
 سيذكره البش في كتاب الوصايا معنى للدرر والاشباه وفي الواقعات الاب اذا باع عقار  
 ابنة الصغير بمثل القيمة فاذا كان الاب محجورا عند الناس يجوز وليس للابن نقض بعد  
 البلوغ بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث يملك نقضه هو المختار (قلت) والمسئلة مختلف  
 فيها فاهنا يتنفي على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمثل القيمة قال الحلواني وهذا جواب  
 السلف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الا باحد الاعتذار المتقدمة جواب  
 المتأخرين قال في الواقعات وبه يفتى افاده ابو السعود قوله ولا يشتري الا الطعام والكسوة  
 الخ قال في البحر وليس لوصي الام ولاية التصرف في ترك الام مع حضرة الاب  
 او وصيه او وصي وصيه او الجدوان لم يكن واحدا بما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا للعقار  
 والاشباه للتجارة وما يستفاد الصغير غير مال الام مطلقا اه اى ليس لوصي الام ولاية  
 التصرف في مال استفساده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع  
 والعشرين ولولم يكن احد منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره  
 ولا ولاية الشراء على التجارة الا بشراء ما لا بد منه من نفقة او كسوة وما ملكه المنيح  
 من مال غير تركه امه فليس لوصي امه التصرف فيه منقولا او غيره والاصل فيه  
 ان اضعف الوصيين في اقوى الحسابين كاقوى الوصيين في اضعف الحالين واضعف  
 الوصيين وصي الام والاخ والعلم واقوى الحسابين حال صغير الورثة واقوى الوصيين  
 وصي الاب والجد والقاضي واضعف الحالين حال كبير الورثة ثم وصي الام في حال صغير الورثة



كوصي الاب في حال كبر الوالد عند غلبة الوارث فللوصي بيع منقوله لاصفائه كوصي الاب  
حال كبرهم اه قوله وصي القاضي يبيع ما فيه ارضيا وشرافيا في كلام ابن ابي عمير  
الا في بيان صورته ابن الوصي القاضي الشراء لنفسه من مال المصنف قوله بحاجة قال  
فيها وصي الجذر والاب وصي وصي وصي القاضي ووصي وصي وصي وصي الاب  
الا في حصته وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقدير وفي الاب كان وصيا في انواع  
كلها اه قوله لا يرجع حقوق عقد مباشر التي تقدمت هذه المسئلة وانما اعادها ليقرب  
عليها صحة ضمان القاضي او امية دون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق لا ترجع  
اليهم بخلافهم قوله صحيح لان الحقوق لا ترجع اليهما لانها اجتناب عن الحقوق  
بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم قوله بخلافهم اي  
الاب والوصي والوكيل ولو باع القاضي او امية عينا للمراء واحد المال فباع  
عنده واستحق العبد لم يضمن القاضي او امية المشتري وانما يرجع على المراء لانها  
كالابام وكل منهم لا يضمن كالا يتقاعد التماس عن قبول هذه الامانة بخلاف  
ما اذا امر القاضي الوصي ببيع العبد والمسئلة بحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو  
على المراء وكذا لو باع العبد من احدهما قبل التسليم لا يضمن واوفاك امية تمت  
وقد تمت الثمن وقضيت الفريضة صدق ولا يمين وعهدة لحاقا بالقاضي اه قال في القصة  
في باب بيع الام والجند والوصي من كتاب البيوع فانصه العهدة على وصي الميت وعلى من جعله  
القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا جعله امتياق او مور بالميت لان وصي القاضي يات  
عن الميت وامية نائب عنه ولا عهدة عليه فاماضي يجوز عن التصرف في مال  
اليتيم عند وصي الميت وعند من يبيع ومتى عني الميت بخلاف ما اذا جعله اميا  
اه وامين القاضي من يقول له القاضي جعلتك اميا في بيع هذا العبد مثلا واما  
اذا قال بعم هذا العبد ولم يرد عليه اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لم يقد عهده كافي  
الاولا لاجبة والعهدة كافي القاموس الرجمة والمراد بها هنا الرجوع كافي الجواشي الجوزية  
قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعمد الوكيل لنفسه الذي كتب عليه ابو السعود  
وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعمده الموكل لنفسه وفي المجمع ويجوز الوكالة  
بكل عقد يجوز للموكل مباشرة (وقال) في الهداية كل عهدة اذن يعقد الانسان  
لنفسه جاز ان يوكل به غيره والامر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي  
ان يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور التبع يجوز ان يوكل فيه غيره فيشترى به الوكيل  
ولم يقولوا كل ما يعمده الانسان لنفسه جاز ان يكون وكلا فيه حتى يتم ما ذكره من  
خروج مسألة الوصي اه وعليه فبشارة الاشياء معوضة والاولى ان تكون كافا او  
يجوز التوكيل بكل ما يعمده الموكل بنفسه كانه عليه الجوزي قوله الا الوصي الاستثناء  
غير صحيح لان مسألة الوصي لم يدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء

فهي لم يقع من وكيل الوصي وإنما وقع من الوصي بطريق وكالة عنه عن الغير قوله فله  
 ان يشتري مال اليتيم لنفسه أي اذا كان الفسخ ظاهرا كما في الاشياء وغيرها قوله  
 لا يفسره بوكالة وذلك لان الموقوف من جانب اليتيم يرجع اليه ومن جانب الآخر  
 كذلك فيؤدي الى المضادة بخلاف نفسه وهذا اذا كان وصي الاب كايته في باب الوصي  
 والاصل ان من ملك تصرفا بالاصالة والولاية العامة يملك تمليكها اعتبارا بتمليك  
 الاصلان وشروطه ان لا يؤدي ذلك التفويض الى التضاد والتناقض وهو ان يجعل المفوض  
 اليه متولى طرفي امر يحتاج الى الإيجاب والقبول كما بدله المال بالمال فانه يؤدي الى  
 ان الواحد يصير قاصيا ومقتضيا ومسلما ومستلما وذلك متحقق هنا وهذا تناقض  
 في الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية تصان عنه ذكر هذا الاصل محمد في الجامع  
 الكبير كما في الخواشي المحوية قوله وجاز التوكيل بالتوكيل وهذا معلوم مما مر انه  
 لو اذن له بالتوكيل جاز فليوكله ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل  
 رجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر أي الاول اشياء والله  
 تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

لما كانت الخصومة مبهجرة شرعا لآخر بابها والخصومة هي الدعوى الصحيحة والاجواب  
 الصريح نعم ولا وقد سبق قوله والقبض الواو بمعنى الواو المجوزة للجمع وقد زاد في المسائل  
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة والتقاضى وغير ذلك قوله والتقاضى أي الطالب وهذا  
 في العرف وفي اصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى اخذت وبأني  
 تمامه قد يهاوذكر حكم صورة الاجتماع اعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالاول قوله أي اخذ  
 الدين هذا لغوه ومعناه عرفا المطالبة فمانية وكان عليه ان يذكر هذا المعنى فانهم بنوا الحكم  
 عليه مع ما بين العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان اخذ الدين بمعنى قبضه  
 فلو كان المراد المعنى اللغوي يصير المعنى الوكيل يقبض الدين لا يملك القبض وهو غير  
 معقول ثم قال بعض الفضلاء تفسيره لتقاضى هنا باخذ الدين ليس مما ينبغي فان الوكيل  
 باخذ الدين هو الوكيل بتقبضه او الوكيل بتقبضه قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة  
 به واللاحاح به على المدينون فيثبت له التقاضى بهذا المعنى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه  
 عند القاضى وليس له القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض فالوكيل بها لا يملك القبض  
 ففعل التقاضى هو المطالبة وهو المناسب له قوله عند زفر وعند علماء الثلاثة يملك القبض  
 وهو ظاهر الرواية عينا كان التقاضى او دينيا حتى لو هلك المال في يده يملك على الموكل  
 لان الوكيل بالشئ وكيل باتمامه وانما الخصومة والتقاضى يكون بالقبض وفي غرض  
 الافكار وروى عن ابي يوسف انه لا يملك القبض قوله واعتمد في البحر العرف  
 أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالقاضى يعتمد العرف ان كان في بلدة

كان الفرق بين البخاريين المتقاضي هو الذي بعض الذين كان التوكيل بالتقاضي هو كمال  
بالنفس والافلاحة (وليس) في كلامه ما يقتضي اعتمادهم على قول في البيع عن الشراجه  
ان عليه الفتوى وكذا القهستاني عن الضرر ان قوله ولا يصلح الرجوع  
ما وكل قبل ان الوكيل بعد لا علم عندنا اخر قال في الاخذ لا يجوز التوكيل ببعض الدين  
ان يجه من المدينون او غيره او يخرجه الى اجل قوله ورسول لتقاضي ثلاث القمصين  
لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والعجب من كون الرسول بمثل القمصين  
اتفاقا لا الوكيل مع انه لم يعل جالا من الرسول قوله ارسلتك لو كن رسولا حتى ارسل  
وامر بك بقبضه توكيل مخالف لما في مجموعة مؤيد زاده من التارخات صورة  
التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكلاعي في قبض البيع وصورة الرسول ان يقول  
كن رسولا حتى او يقول امر بك بقبضه او قد جعل للمأمور رسولا وهو الموافق  
لما في الزيلي قوله خلافا لما في حيث جعل من الارسلان امر بك بقبضه قال  
في البيع فان قلت في الفرق بين التوكيل والارسلان فان الاجاز والامر توكيل كما علمت  
من كلام البدائع من قوله الاجاز من التوكيل ان يقول وكلتك بكذا او اقبل بكذا وانت لك  
ان تفعل كذا ونحوه قلت الرسول ان يقول له ارسلتك او كن رسولا حتى في كذا وقد  
جعل الزيلي منها في باب خيار الرؤية امر بك بقبضه وصريح في التوكيل فبمع  
الى القوائد الظهريه انه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع اذ لا فرق بين اقول كذا  
وامر بك بكذا اه وهذه عبارة البخاري اول كتاب الوكالة وذكر في باب خيار الرؤية من  
المراج الفرق بين الرسول والوكيل ان التوكيل لا يضيغ لعقد الى الموكل والرسول  
لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الاشارة بقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ وانه  
انت عليهم بوكيل وفي القوائد صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكلا في قبض  
البيع او وكلتك بقبضه وصورة الرسول كن رسولا حتى في قبضه او امر بك بقبضه  
او رسلك بقبضه او قل لفلان يدفع البيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل  
في فصل الامر بان قال اقبض البيع فلا يسطع الخيار اه فقد جعل للمأمور رسولا موافقا  
لما في الزيلي فتأمل قوله ولا علم بها وكيل المارمة لان المارمة لا يسطعها قوله كالا علمها  
الخصومة وكيل الصلح لان الصلح مسأله لا تخصمه وهو غير ما وكل به قوله وكيل قبض  
الدين ملكها اي الوكيل بقبض الدين على الخصومة مع المدين عند ان حصة  
حتى لو اقيمت عليه البيعة على استعمال الوكيل بما اراده بقبضه بخلاف العين وقال  
لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل  
من يؤمن على المال يندى في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بمن (والذي)  
في جامع الفصولين في الفصل الخامس ووقف عندهما في الكل العين والدين والحق  
ان قولهما الفتوى وهو رواية عنه كذا في حقه وقوله اه ملخصا ومثله في رواية العين

( لكن ) في صحيح العلامة فاسم وعلى قول الامام المحبوبي في اصح الاقوال والاختيارات  
والشئى والموصلى وصدر الشريعة قيد بواقعة البيعة عليه على استيفاء الموكل او ابرائه  
لا بد لو ادعى ديناً على الموكل وازاد مفاصلة لا يكون الوكيل خصماً عنه وهي واقعة  
الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض ثمن المبيع عيباً واراد رده  
عليه لا يكون خصماً فيه كابدل عليه الكلام الا ترى وهي واقعة الفتوى ايضا تأمله  
نفسهم (والذى) ذكره الجني شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فانه قال والوكيل  
يقبض الدين وكيل بالخصوصية فيه عند ابي حنيفة فقولنا فيه اى في الدين يمنع  
كوله وكلا بالخصوصية في غيره كادعاء المدينون الدين وكادعاء العيب في واقعة  
الحال فتأمل (افاده) الرضى (وافاد) ايضا انه يؤخذ من هذا ان الجاني بمالك الخاصة  
مع مستأجرى الوقف اذا ادعوا استيفاء الناظر لان الناظر اذا اقام جانيا صار  
وكيلا عنه في القبض لمعلمهم وهي واقعة الفتوى اهـ (قال) في البصر من احكامه  
اى الوكيل يقبض الدين انه يقبل قوله في دعوى القبض والهلاك في يده والدفع الى  
موكله لكن في حق براءة المدينون لاني حق الرجوع على الموكل على تقدير الاستحقاق  
حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع  
الوكيل على موكله قوله خلافا لما فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل او ازماءه  
فلا يبرأ لكن يقصر يد الوكيل حتى لا يمكن من قبضه بل يوقف الامر الى حضور  
الغائب ولا يبي حنيفة انه وكله بالتلك لان الديون تقضى بامثالها اذ قبض الدين  
نفسه لا يتصور الا انه جعل استيفاء عين حقه من وجهه وبما كان كذلك  
لئلا يمنع قضاء ديون لا يجوز الاستبدال بها كبذل السلم والصرق فاشبه الوكيل  
بأخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والمقسمة والرد بالعيب وهذه اشبه  
بأخذ الشفعة حتى يكون خصماً قبل القبض كما يكون خصماً قبل الأخذ هنالك اذا الوكيل  
بأخذ الشفعة خصم في الاثبات ولا يصير خصماً فيما اذا ادعى عليه تسليم الاخر  
لمنافيه من ابطال حق الموكل لكن العمدة انه يتصب خصماً وتسرع عليه البيعة  
وتوضحه في البحر قوله لو وكيل الدائن اى موضع الخلاف بين الامام والمصاحين  
في وكيل الدائن قوله ولو وكيل القاضي يعنى اذا وكله القاضي يقبض ديون الغائب  
كما تقدم في باب المفقود قوله كوكيل قبض العين فانه لا يلى الخصومة لانه أمين  
مخض فاشبه الرسول حتى لو وكله يقبض هذه خبره ذوالبد ان الموكل يابعه اياه  
وفق الامر حتى يحضر الغائب استحسانا والاصل في هذه المسائل ان الوكيل باستيفاء  
دين حقه لم يكن توكيلا بالخصوصية لان التوكيل وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله  
بالخصوصية فلا حاجة الى جعله وكلا بغيره وكل به وان وقع بالتلك كان وكلا  
بالخصوصية لان التلك انشاء تصرف وحقوق العقد تعلق بالعقد لانه لا يمكن

التخصيل الاما والخصومة من حلتها الصاحبان جعل الوكيل بقض الدين وكيل  
 باستيفاء عين حقه حكما ولذا لو قبض احد الثمرين شيئا من الدين كان للاخر  
 ان يشاركة فيه ومعنى التملك ساقط حكما حتى كان له ان يأخذه بلا قبضه ولا  
 كما في الوديعة والعصب فلا يتصحب شخصا كما في الوكيل بقض الدين وعنده الوكيل  
 بقض الدين وكيل بالملك لان الدين تقضى بامثالها لان المقوض ليس ملكا  
 له وكل بل بدل حقه الا ان الشرع جعل ذلك طريقا للاستيعام فالتصحب شيئا ثلثين  
 ملخصا قوله فلو كانا مع القبض اتفاقا سمع اليه عليه ان يوكله مسلم الشفعة  
 او اراه عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القسمة كذا ط قوله راسي والي  
 عارته اما وكيل القسمة بل وكل احد الثمرين رجلا بالقسمة مع شريكه يقال  
 ان شريكي استوفى نصيبه وانكر الوكيل ما قام الشريك البيعة على الاستيفاء  
 فاما تقبل واما احدا للشفعة بان اقام المشتري البيعة على الوكيل باخذ الشفعة  
 على ان الموكل سلمها تقبل لكونه وكلا واما الرجوع في الهبة بان اقام الموهوب  
 له البيعة على ان الواهب اخذ عوضا او احدث فيه زيادة تقبل واما الرد بالعيب  
 بان وجد المشتري بالمبيع عيبا فوكل رجلا بالرد به يقال البائع رجى المشتري  
 بهذا العيب وانكر الوكيل ما قام البائع البيعة على الرضا تقبل كما في الناحية اه (قال)  
 ملا مسكين الوكيل سئل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا اقامت المرأة بيعة  
 على الطلاق والمملوك على العتاق لا تقبل على اتيان الطلاق او العتاق وتلقا  
 في قصر يد الوكيل حتى يحصر العائب انتهى كما اذا اقام الخصم البيعة ان الموكل عركه  
 من الوكالة فانها تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت البرئ استصحابا والقاس  
 ان يسلم الى الوكيل لان البيعة قامت لا على خصم فلم تغير وجه الاستصحاب انه خصم  
 في قصر يده لقيام مقام الموكل فتعصر يده في القبض والتسليم فتعصر يده في  
 قوله وكذا لا يقبض درهما دون درهم معناه لا يقبض متعرا فلو قبض شيئا دون  
 شيء لم يبرأ العريم من شيء جامع الفصولين لكونه مخالفا ولو استوفى جميعه بعد  
 فلو هلك هلك عليه لخالفته ويرجع الامر على التعريم كما في المسئلة السابقة (و)  
 في جامع الفصولين وكيل قبض الوديعة قبض بعضها حار بلوا من ان لا يقبضها  
 الا جميعا وقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قل ان يملك الاول  
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن لالوكيل  
 بالقبض ان يقبضه من المحتال عليه ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول  
 فالوكيل على وصكاته وكذا لو اشترى الموكل المالك عبدا من الطلوع فاستحق  
 من يده او رده ببيع يقضه بعد القبض او غير قبضه قبل القبض او تحسار  
 فالوكيل على وصكاته وكذا لو كان قبض الدراهم فوجدها زبوا ولو اخذ الطالب

منه كمالا لم يكن الوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في يد الموكيل بمزاة  
 المودعة ولو وجد الكفيل زيوفا أو سئوفة فردة فانه ينبغي ان يتضمن قياسا  
 ولكن استحسن ان لا اختمه انتهى قوله لا بد منه كيد وفي نسخة يد له لان يد  
 الوكيل كيد الموكل وهذا هو الذي في المنع والجر وخيرهما وفي نسخة لان يده يد  
 امانة ولا يصلح تعليلا لما قبله وانما يحسن لقوله فلا تبدل له على الوكيل قوله لا يجبر  
 صاحبها ما لم يغب موكله فاذا غاب يجبر عليها لدفع الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء  
 قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ عبارتها لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل  
 فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب او يدع رهن شرط فيه او بعده  
 في الاصح او بخصوصية بطلب المدعى وغاب المدعى عليه والظاهر انه اراد بالنقل  
 المذكور الاشارة الى مخالفته لما في الاشياء فان ما نقله من جملة الثلاث كما تقدم قيل هذا  
 الثابت كما ذكرنا انه يجبر الوكيل بخصوصية بطلب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد  
 سمع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة لم نجد هذه المسئلة هنا في النون ولا  
 في الشروخ (ثم) اجاب كالشربلالي بانه لا يجبر عليها يعني انما يغيب موكله فاذا غاب  
 يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن يوضع عند عدل اه وهذا احسن مما  
 قدمنا من نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متا موافق لما في الاشياء فانه  
 ذكر بقوله لا يجبر عليها الا اذا كان وكلا بخصوصية بطلب المدعى وغاب المدعى عليه  
 وكأنه ساقط من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل قوله كما مر اى عن الاشياء  
 في شرح قوله والوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قوله بخلاف الوكيل اى بخصوصية  
 او براجع تصور رها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه واقر بخصوصية  
 وادعى الطالب الفساقه بخاصم فيما ثبت على المدينين قوله لا يسمع على الوكيل  
 اى ويحكم بالمال على المدعى عليه وينبغي الدائن بدفعه قوله وصح اقرار الوكيل  
 يعنى اذا ثبت وكالة الوكيل بخصوصية واقر على موكله سواء كان موكله المدعى فافر  
 باستيفاء الحق او المدعى عليه فافر بدوته عليه درر (وقال) زفر لا يصح ولا ينفذ عليه  
 لانه اتى بغير الامور به لانه امور بخصوصية عنه في محاسن القاضى وما اتى به من الاقرار  
 جواب فلا يصح به قالت الثلاث وهو قول ابى يوسف ولا وائنا ان التوكيل صحيح  
 فيدخل تحت ملك الموكل (الجواب) مطلقا ويراد بخصوصية مطلق الجواب صرفا  
 لانها سببها فذكر السبب واراد السبب وهو شائع صبي قوله بخصوصية فتعلق  
 بالوكيل قوله لا يبرها اى لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصوصية اى وكالة كانت  
 كوكيل الصلح او القبض او المستلزمة ويصح اقرار وكيل القبض بالقبض والدفع  
 للموكل بزازية وسبق صحة اقرار الاب بقبض مهر غير البالغة ومهر البالغة البكر وصحة  
 اقراره بالقبض للموكل بزازية وسبق صحة اقرار الاب بقبض مهر غير البالغة ومهر البالغة البكر وصحة  
 اقراره بالقبض للموكل بزازية وسبق صحة اقرار الاب بقبض مهر غير البالغة ومهر البالغة البكر وصحة

قال في الشريعة لا يملك بالخصومة اختيارا عن الوكيل بالصلح فانه لا يملك الاقرار لان  
الوكيل بالخصومة انما يملك الاقرار لكونه من افراد الجواب والصلح مسألة لا تخص بالخصومة  
ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك بالصلح لان  
الوكيل بمقد لا يباشر حقها اخر قوله بغير الحدود والقصص متعلق باقرارهما  
هما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله لانهما غير مجزئ قوله استحسانا راجع الى  
قوله وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وخصته تتناول ما عدا  
وقد يطلق الجواب بالاقرار والانكار دون احدهما عينا فيصرف اليه تحريما  
للصحة وصح ابو يوسف اقراره مطلقا وادخله زفر مطلقا وهو القياس لانه عامور  
بالخصومة وهي منازعة والاقرار ضد هالاه مثاله والامر يبنى لا يتناول ضده والقياس  
ان يصح ضده غير القاضى لان الوكيل قائم مقام الموكل واقراره لا يخص بمجلس  
القضاء فكذا نائبه ووجه الاستحسان في الاول ان حقيقة الخصومة لا يحل شرعا فحملت  
على ما يحل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار والاقرار ووجه التخصيص  
بمجلس القاضى انه انما وكله بالخصومة وحقيقها لا يكون الا عند القاضي فلا يكون وكلا  
في غيره لان غير مجلس القاضي ليس بمجال الخصومة التي هو وكيل فيها لكنه يخرج  
عن الدعوى كما قال وان انزل الوكيل الخ قوله وان انزل الوكيل اي عزل نفسه  
لاجل رفع الخصم (واني) ورده عزى زاده قال في الهداية لو اقيمت البينة على اقراره  
في غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه قوله بهذا الاقرار الواقع في مجلس  
القاضى لاجل دفع الخصومة ومثل ذلك الاب والوصى اذا اقرارا في مجلس القاضى  
لا يصح اقرارهما بدعوى اي وينزلان في تلك الحادثة تازية فلا يدفع المال اليهما  
هداية وانما يصح اقرارهما لان ولايتهما نظرية ولا نظر في الاقرار على الصغير وانما  
التفويض من الموكل حصل مطلقا غير مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار  
والاقرار جميعا فبان الاقرار بمجلس تخصص بمجلس القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية  
قوله حتى لا يدفع اليه المال اي بان وكله ان يخاضع عنه عن دعوى بيع فاقطع عليه  
بانه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء قوله للتناقص لانه رغم انه ممثل  
في دعواه (در) قوله والاستثناء على الظاهر اي ظاهر الرواية ومثله استثناء الانكار  
فيه من جهة في ظاهر الرواية قال الفقيه ولو استثنى الموكل بالخصومة الاقرار  
فمن ابن يوسف انه لا يصح وعند محمداته فرق بين الطالب والمطلوب وصححه من  
الطالب دون المطلوب ومثله صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجعله في الصغرى  
قول محمد بخلافه لابن يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد ينظر الموكل بان كان  
المدعى ودينه فلو انكر الوكيل لا تسمع منه دعوى الهلاك والذ وتسمع قبل

الانكار وبقى قسم ثالث وهو لو وكلة غير جائز الاقرار والانكار قيل لا يصح لعموم  
قرد تحته وقيل يصح لبقاء السكوت كذا في البرازية والحاصل ان المسئلة على خمسة  
اوجه الاول ان يوكل بالخصومة فيصير وكلاهما الثاني ان يستثنى الاقرار فيكون  
وكلاهما بالانكار فقط الثالث عكسه فيصير وكلاهما بالاقرار فقط في ظاهر الرواية الرابع  
ان يوكل بالخصومة جائز الاقرار فيكون وكلاهما بهما الخامس ان يوكل بهما غير  
جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصير به مقرا لانه يمكن انه وكاه بالاقرار  
خوف الشغب والخصومة وان لم يكن عليه شيء لان كل احد لا يقدر عليها وفي الخلاصة  
ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار موصولا صح ومفصلا لا يصح ولو  
استثنى الاقرار والانكار فقيل لا يصح لعدم بقاء قرد تحته وقيل يصح بقاء السكوت  
(بحر) عن البرازية قوله ولا يصير به مقرا يعني التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون  
التوكيل به قلة الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويسي معناه ان يوكل بالخصومة  
ويقول خاصم فاذا رأيت لحقوقي مؤنة او خوف عار على فاقر بالمدعى يصح  
اقراره على الموكل كذا في البرازية (قلت) ويظهر منه بوجه عدم كونه اقرارا  
وظاهره صلح المنكر قوله وبطل توكيل الكفيل اي توكيل الدائن الكفيل وسيأتي  
هذا في قوله بخلاف العكس وفيه تكرار قوله بالمال متعلق بالكفيل اي بقبض المالك  
من المديون وصورة اذا كان رجل دين على آخر واقل به رجل فوكل الطالب الكفيل  
بقبض ذلك الدين من المدعى عليه الاصل لم يصح التوكيل عيني قوله لئلا يصير  
عاملا لنفسه اي لان الوكيل هو الذي يعمل لغيره ولو صح هنا هذه الوكالة صار عاملا  
لنفسه سائحا في براءة ذمته فانعدم الركن فبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من  
المديون الدفع عن نفسه ولان حق الطالب به بعدائه المسال فلو وكلة المكفول له  
بقبضه صار كانه جعل له المطالبة مع ان المطالبة حقه فلا يصح قال في البحر واذا  
بطلت الوكالة في مسئلة الكتساب وقبضه من المدين وهلك في يده لم يهلك على  
الطالب اه واورد عليه انه كما هو ساع في براءة نفسه ساع في تحصيل المال للطالب  
واو ابراه عن الكفالة لا تنقلب محججة لوقوعها باطلا ابتداء كالوكيل عن نائب  
فانه يقع باطلا ثم اذا بلغه فاجازه لم يجز وتقييد الكفالة بالمال الاحتراز عما سيأتي متنا  
من قوله بخلاف كفيل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لان الواحد يقوم بهما  
عيني وزيلعي قوله كما لا يصح لو وكلة بقبضه من نفسه لماسيأى من استحالة كونه  
قاضيا ومتنصيا قوله او عبده اي المأذون المديون لانه يصير عاملا لنفسه من حيث  
انه يحفظ العبد على نفسه من بيع الغريم له كما استظهره الطحاوي قوله لان الوكيل  
موقف عمل لنفسه اي فقط بطلت اي الوكالة قوله الا اذا وكل المديون ببراءة نفسه اي  
هي مستثناة من هذه القاعدة فانها اخبرت مع كونه عاملا لنفسه وليست خارجة



عنها لأن شرط الوكالة كونه عاملاً فيه لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المفتي  
 لأن مسئلة الكفالة والحوالة كذلك فإن كلاهما عاملاً لنفسه وغيره ولم يجر  
 وكالتمس لا به عليك وليس بوكيل كما قاله الزيلعي (اذ) وكان كذلك لم يصح (بذبح  
 الدائن عنه قبل ابراهيميون نفسه مع انه يصح لكن يحتاج الى معرفة احوال القاعد  
 افاده الرضى وقال الرضى وقال ان يقول التوكيل لا يكون الا بعد ازالة نفسه  
 وبعد لا يصح رجوعه فامل قوله فصح قال في الحرواورد على اطلاقه لو كان  
 الكفيل بالمال المعلن بأنه عامل لنفسه بوكيل المدين بارادته فانه يصح مع كونه عاملاً  
 لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية النفس من قوله ولو كان بارادته نفسه ورجوع  
 لانه وان كان عاملاً لنفسه بقرع ذمته فهو عاملاً لرب الدين بالتمساق  
 ذمه وشرط الوكالة كونه عاملاً لغيره لا كونه غير عامل لنفسه انتهى  
 اذا علمت ما ذكر فلا وجه لقول المؤلف لان الوكيل متى عمل لنفسه بصلوات الان العمل  
 على ما اذا كان العمل لنفسه مخضياً على الالامة المقدسي بعد ذكر مسئلة توكيل  
 الكفيل بالمال المذكورة وتوقف توكيل المدين بارادته نفسه من دين عليه جمع وان  
 عمل لنفسه واجب بالنسبة مستنداً لما ذكره شيخ الاسلام انه لا يصح قبل خلاف ما في  
 الجامع ولئن سلم فالجواب عليك بدليل انه يرتب بارادته وليس بتوكيل واجب في المنية بان  
 شرط الوكالة كونه عاملاً لغيره لا كونه غير عامل لنفسه وقدم نقضه انه هو المحقق  
 وفيه نظير لانه اذا كان محلاً واحداً وهو نفسه فلا يجمع مع كونه عاملاً لغيره واغرض  
 بان عمل الوكيل لنفسه ضمن ليكون الموكل اصيلاً في باب الوكالة والخصيات قد لا يمتنع  
 واجب منع ذلك بل الاصل وقوع التصرف لنفس العامل اه قوله وبه صح قوله  
 قبل ابراهيميون ولو كان ذلك عملياً كما قال الزيلعي وتبعه العيني لم يصح رجوع الدائن  
 عنه قبل ابراهيميون نفسه مع انه يصح (يجز) فان قلت اذا تكفل بما توكل بنفسه صح  
 الكفالة وبطلت الوكالة فكان ينبغي ان لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل الكفالة  
 (قلت) انما صح تكفيل الوكيل لان الكفالة اقوى اكونه لازمة فكانت مانعة  
 بخلاف العكس كما في الزيلعي لكن قوله فكانت مانعة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة  
 مع ان ذلك لا يتعين قال المص الكفالة بالمال مبطلة لا وكالة تقدمت الوكالة او تأخرت قوله  
 او وكل المحال المحيل بقصد من المحال عليه فيه ان المحيل انتقل الدين من ذمته بالمال  
 وصار اجنبياً فلم لم يصح توكيله بالقبض واجب بانه يساع في تحصيل برائة نفسه  
 فانه اذ بطلت المحال عليه مفسداً او انكر احواله ولا يلزم رجوع الدين على المحيل قوله  
 بالقبض يصح ان يتعلق بوكيل او بوكيل قوله فانه عبارة عن المحل ولو كانه قبض  
 دينه على فلان فانه يدينه بوكيله ببيع سلعة واقفه بمقد الدين خائفاً  
 واخذ الدين وهناك من مال المدين لا سيما اذا كان يكون قاضياً ومقتضياً فالواحد

لا يصلح ان يكون وكيلاً للمطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اهـ (قال) في البحر  
 والاشباه ما في الواقعات الحساسة المديون اذ ابيحت بالذين على يدوكيله فيما به الى  
 الطالب واعتبره ورضى به وقال اشترى شيئاً فذهب واشترى بعضه شيئاً وهناك منه الباقي  
 قال بعضهم هناك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا اصح لان امره  
 بالشراء منزله قبضه اهـ لان ما في القضية فيما اذا سبق توكيل الطالب وما في الواقعات  
 سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى قوله بخلاف كقيل النفس محتمز الكفيل بالمال وقيد  
 ان يلجى بان يؤكده بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو كانه بالقبض من المديون  
 صح انتهى قال البدر العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز توكيل الكفيل بالنفس  
 بالخصومة لان الواحد يقوم بهما اهـ والاولى ان يقول بدل الخصومة بقبض المال  
 وهذا لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان ففي صحب اخدهما بطلت الاخرى اذا تواردا  
 على محل واحد بخلاف كقيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لا خلاف المورد  
 قوله والرسول اي قبض الدين تصح كفالته المطلوب لانه سفير وكذلك ينبغي  
 ان يصح او وكاله المديون بقضاء دين مرسله ووكيل الامام يصح كفالته بثن بما بعده  
 من الغنائم لعدم رجوع الحقوق اليه كما في خيار العيب من ان الامام ووكيله امين  
 والامين لا ينصب خصماً قوله ووكيل الامام مقتضى كونه سفيراً انه لا يظهده عهدة  
 وهو كذلك قوله والوكيل بالتزويج لانه سفير ومثله الولي وقدم في النكاح قوله  
 حيث يصح ضمائم العبارة هكذا في الدرر معزية الى كفالة التبيين ولا يخفى ان المقابلة  
 تقتضي ان يقول حيث يصح توكيلهم والخطب سهل ح اقول اي لان قوله بخلاف  
 كقيل النفس مقابل لقوله وبطل توكيل الكفيل بالمال يعني ان كقيل النفس يصح  
 توكيله من المكفول مقتضى هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله والرسول وما عطف  
 عليه توكيلهم ايضاً مع ان المراد ضمائمهم فقول الخطي والخطب سهل ليس المراد  
 عهدة ان ارادة توكيلهم هنا جارية لان الرسول والوكيل لا يؤكلان بل مراده انه وان كانت  
 المقابلة تقتضي ذلك الا ان المراد غير ذلك المقضى وهذا الابهام سهل مقتضاه لعله مما مر  
 والذي سهله ان المقصود ما يجتمع فيه الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمعان  
 الا في كقيل النفس والرسول الخ تأمل لكن لا يظهر في مسألة وكيل الامام بيع الغنائم  
 قوله لان كلامهم سفير اي معبر عن غيره فلا تلحقه العهدة قوله بخلاف العكس  
 اي في قوله وبطل توكيل الكفيل بالمال فان الوكالة اضعف من الكفالة لعدم الزومها  
 فلا تصلح ناسخة لكن اذا لوحظ ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناسخة اظهار الفرق  
 بينهما لم يكن تكرار تأمل قوله وكذا كما صحت الى قوله بطلت وكالته تكرار محض  
 مع ما قبلها (ح) قال (ط) والذي في متن البحر التي يندى الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح  
 وبطلت الوكالة تقدمت عن الكفالة او تأخرت اهـ ولا تكرار فيها ولا نداء

بها لان شرط الوكالة كونه باملا لغيره لا يكون عومة بقائه وكذا ومثل هذا لا يسمى  
من قبلة الكفالة والحالة كذلك فان كان المالك قد باع مائة قوسا  
تهدمت الكفالة او تأخرت في تقبل الكفالة لعدم صحة الوكالة ابتداء فحسبه باطلا  
للكفالة توسع لان ابطال الشيء بوثبه قوله لما قلنا من انه قد ادى قوله بالبيع  
للمالك للموكل قوله لم يجز استشكل الشري لان وكيل الامام بيع الثمن واداه  
ابو السعود بما مر من انه سفير ومعبر فلا تلحقه عهدة قوله للمعز انه يضمن ما يدر  
لنفسه لان حق الانقضاء لانه من حقوق العدة وهو اصل فيه الكفالة التي مر عهدة  
وهو عدم جواز توكيل الكفيل للعلل المذكورة والعلل هنا ان الحقوق ترجع اليه  
فاذا ضمن على المشتري الثمن فكانه كفل بمطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة  
ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطالبة اودينا ومن المحال ان يصير له مطالبة على  
اودين عليها والبايع يطلب الثمن فلو كان كفيل للبايع كان كافلا بنفسه ولا يسمى  
قوله رجع اى على موكله بالبيع قوله لبطلانه اى لعلان الضمان وانما  
الضمان باطلا وقد ادى بحكم الضمان كان الاداء باطلا ايضا لان الشيء على المالك  
باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة انه لو ادى على ظن لزومها له ان يرجع مما ادى  
قوله وبذونه اى الضمان لا اى لا يرجع قوله لتبرعه قال في التبرع بملكية ولا يلزم  
ان يقول التبرع حصل في ادائه اليه بجهة الضمان كاداءه بحكم الكفالة من  
يدون امره فليأمل اه ( ولا يخفى ان التبرع في القيس عليه انما هو في نفس الكفالة  
واما الاداء فهو ملزم به شاء او اى بخلاف مسئلتنا على انه اذا ادى على حكم الضمان  
لا يسمى متبرعا بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة ونقلها في التهذيب  
من غير تعرض لهذا التفصيل وعبرة الاولى الوكيل بالبيع اذا باع وكفل المشتري  
المشتري لا يصح كفالته اه وفي التهذيب ولو باع الاثر عن الشيء الذي على المشتري  
على عهد الوكيل بمينه او قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك باطلا ولا  
المشتري ويصير البعد للموكل ولا يكون للوكيل ان يرجع بشئ لا على الامر ولا  
المشتري قوله فصدق الفريم ويصح اثبات التوكيل بالبيعة مع انفراد المدين  
( بحر ) قوله امر بدفعه اى امر اجبار سراج اى في مال نفسه لان الدين يسمى  
بامثاله بخلاف اقراره بقض الوديعة الا ان فيها ابطال حق المالك في العين قوله  
عملا باقراره لان ما دفعه خالص جعولا للمدين انما يقضى الدين من مال نفسه مما في  
فاقراره انما هو على نفسه فينقد قوله لا يصدق لو ادعى الاثاء اى لا يثبت الاثاء  
دعواه بل ان برهن على ذلك صح لان الوكيل بالقض املك الخصومة ومثاني  
في قوله ولو وكاله في قبض مال فادعى الفريم ما سقط حق موكله اى قوله في الاثاء  
الفريم يدفع الدين اليه اى الغائب ثانيا لفساد الاداء لانه لم يثبت الاثاء جعولا

انكر الوكالة بقوله بانكاره الباطل السببه ومع طرف متعلق بالفسد قبله اى مع ان الفساد  
 سبب الانكار مع اليمين على عدم الوكالة وفي البحر عن البرازيه ولو ادعى الغريم  
 على الطالب حين اراد الرجوع عليه انه وكل القابض ويرى ان يقبل ويبرأ وان انكر  
 حلفه فان نكل برىء وفيه عنها ايضاً وان اراد الغريم ان يحلفه بالله ما وكلته  
 ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا اذا عاد الى التصديق وان دفع عن تكذيب اليمين  
 له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاملاق الشارح  
 في حبل التقييد تأمل قوله ورجع الغريم به اى بمادفعه ان باقيا بيده لانه ملكه  
 وانقطع حق الطالب عنه قوله بان استهلكه اى الوكيل فانه يضمن مثله الاولى  
 بيده تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل  
 ورثته غريمه او وحيده وهو قائم في يد الوكيل اخذته في الوجوه كلها ولو هلكا ضمنه  
 الا اذا صدقه على الوكالة كافي الخلاصة قوله وان ضاع اى المقبوض في يد الوكيل  
 وكذا لو ادعى مدعى الوكالة دفعه الى موكله كما يشهد بما يأتي قوله لا اى لا رجوع  
 عليه قوله علام تصديقه لانه بتصديقه اعترف انه محق في القبض والظالم هو  
 الطالب بالاخذ منه ثانياً والمظلوم لا يظلم غيره فان (قلت) يرد على هذا ان احدا الاثنين  
 اذا صدق المدينون في دعواه الايفاء لم يمت وكذب الاخر ورجع المكذب عليه بالنصف فان  
 للمدينون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان للميت تركه غير الدين مع انه في رعيه  
 ان المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت اجيب عنه بان الرجوع على المصدق لكونه اقر على  
 ايدى الدين قوله الا اذا ضمنه عند الدفع بان يقول انت وكيله لكن لا آمن ان يحمده  
 الوكالة وياخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لاضنائه لسبب الوجوب  
 كقوله ما عصبك فعلي وما ذاك عليه فعلي لان ما اخذه ثانياً اغصب وما  
 ياخذ ما وكيل امانته لا يصح ضمانه تصادقهما على انه وكيله ولفظ ضمنه مروي بالتشديد  
 والتخفيف معنى التشديد ان يضمن الغريم الوكيل فالضمير المستتر جائي الغريم  
 والشارر الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن الوكيل المال الذي اخذه الدائن  
 من الغريم لا الذي اخذه الوكيل فالضمير المستتر في وكله جائي الوكيل والشارر الى المال  
 قوله لا قدر ما اخذ في بعض النسخ باللام وهي تناسب التشديد وفي البعض  
 بالسداد لان المدعى يقول به هو ما ياخذ الدائن كأنه قال له ان اخذ الدائن منك شيئاً  
 فما نا كتيبه وما ياخذ الدائن ظلم في زعم الاخذ والدافع لان الاخذ يزعم انه وكيل  
 والدافع يصدقه فتكون من قبيل مولهم ما عصبك فلان فعلي فتكون الرجوع بقدر  
 ما اخذه الدائن لا يرجع بما اخذه الوكيل من المدينون لانه امانة في رعيتهما والكفالة بها  
 لا يجوز ولو صالحه على بعض الدين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر  
 المصالح عليه قوله لا ما اخذه الوكيل اى لا يرجع بما اخذه الوكيل من المدينون اى انما وقع

الغيمان على ما أخذ الدائن لما يأتى على ما ذكر لا على ما أخذ الوكيل امانة في يده  
قوله لانه امانة اي في رخصتها والامانة لا يجوز بها الكفالة قوله لا يجوز الكفالة  
وفيه انه تقدم ان الوكيل بالتعيين تصح كفته او الجواب بانها الوكيل فيما تقدم وهذا  
للمدعي في نفس ما اخذ وهو امانة فلا يوجب حرامه قوله اقول اي مدعى الوكالة  
قوله على ان ابرأك من الدين كان وجهه والله تعالى اعلم ان كلام القايض  
والدافع متضادان عن الوكالة عن الدائن وقول القايض قصصتك على ان ابرأك  
يحمل ان يريد براءة الاستيفاء او اراءة الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد  
جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف انه استوفى ما عليه  
من الدين فاذا رجع الدائن بدنه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه في ذلك  
البيع فقد التزم له السلامة بأخذ اليد وكذلك في براءة الاستيفاء لانه حيث اجدته  
تبين بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو شكل لان في رخصتها ان المستوفى  
ثابتا ظالم باستيفائه وانه قد برئت ذمة المدعيون بقض الوكيل وان الوكيل ائتمن في القبض  
فأوجه الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من مسئلة الحق لان الابن امانة في  
وكالة عن ابيه تأمل قوله وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة فانه يرجع عليه  
لانه ائتمن له على رجاء الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع عليه قوله نعم موقوف  
السكوت والتكذيب اي عدم تصديقه بسكوته وتكذبه له لان الاصل في السكوت  
عدم التصديق قوله ودفعه لذلك على رخص الوكالة فانه يرجع عليه كما ذكرنا قوله  
فهذه اي الثلاثة قوله فان ادعى الوكيل هلاكه اي في صورة الاضمان عليه هلاكه  
وهي ما عدا المسائل الثلاثة قوله او دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه بدعواه  
الضياع او ادا مال للموكل لانه امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها فيصدق  
في براءة نفسه ولا يصدق فيما اذا ضمن ما اخذ منه وكذلك في بقية الصور المتأخدة  
والاول ذكر هذه المسئلة بعد قوله للاروا ضايع لاعلا تصديقه تأمل قوله  
وفي الوجوه كلها وهو ما اذا دفع مع تصديق او تكذيب او سكوته ضمنه عند الدفع  
اوقال الاخذ قبضت منك على ان ابرأك من الدين ابرأ قوله ليس له الاسترداد حتى  
يحضر الغائب لان المودعي صار حقا للغائب اما ظاهرا او محتملا فصار كما اذا دفع  
الى فضولي على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة (هذه) وهو احد  
قولين كما في تمام الفصولين (قال) العلامة القنبري وعندى اشكال في المنع لانه  
اذا سمع منه عدم الامانة يحرم وعلى القول بالاسترداد اودفع الى رجل يذمعه الى  
رب الدين فله ان يسترد لانه وكيل للمدين وقيل لا لان من يشر التصديق لم يرض ليس  
له ان يضمنه ما لم يقع اليأس عن رخصه قوله او على اقراره بذلك بنى لو كان الوكيل  
مقررا في الحال ربما يفهم من كلام الشارح انه يباريه الدفع والتعذر الى كونه قد تعلق

حق الثابت فيما قبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره ينبغي ان لا يستمر اقراره فليراجع  
 قوله لم يقل اى ما ذكر اما بالنظر اليها فان عدم القول ظاهر واما بالنظر الى ارادة  
 الاستحلاف فالمراد به انه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد واو قال  
 لم يقل وليس له استخلافه لكان اظهر من زيادة قوله لسعد في قبض ما اوجبه  
 للعائت وهو المدفوع فانه حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في الصورتين وفي الاولى  
 لا يماينة على النقي قوله قيل لان القبض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالبيان  
 قوله وورثه غريمه اى مديونه قوله او وجه له اى ذهب الموكل الدين للمديون  
 لان هذه الدين من المديون ابراء واو ابراء القريم المديون بعد قبض الدين رجوع  
 عليه به فكذا يربح على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكما وكذا لو كان هالكا  
 ولم يصدق عليه على الوكالة اما ان صدقه فقد جعله امتيا فلا ضمان عليه في الهالك وكذا  
 فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بيمينه قوله الا اذا صدقه على الوكالة فياخذ قائما  
 ولو حكما لاله الكا قول حلف ما يعلم في بعض النسخ ما علم وضارة العيني ما علم ان الطالب  
 وكذا يقبض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه وان نكل فضى عليه بالمال للموكل اهو عن  
 اى حقيقته انه لا يخلفه لان حق الخليف بناء على انه خصم ولم يثبت بلا حجة قوله  
 فصدقه المودع واذا لم يصدق لا يومر بالدفع بالاول قوله لم يومر بالدفع اليه  
 على المشهور لانه اقرار بالغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه  
 اقرار بمال نفسه اذ الدين يقضى عنه لا يمينه فلو هلكت الوديعة عنده بعد ما منع  
 لا يمين ويتبع ان يمين لانه متسع من وكيل المودع زعمه فهو كمنه من الموكل  
 واوسلها له فهلكت في يده وانكر المودع الوكالة بضمن المودع بتسليمه وله تخليفه انه  
 ما وكاله فان نكل رأت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان زعم المودع  
 ظالم بضمينه والظالم لا يظلم الا اذا حتم عند الدفع كالمراود دفع له ولم يصدق  
 على الوكالة رجوع عليه مطلقا كانت المين موجودة او لا ولو كانت قائمة اخذها  
 في كل الوجوه لانه ملكها بالضمان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلفوا في التلقظ  
 لو اقر بالقبضة لرجل هل يومر بالدفع اليه (بحر) قال في جامع الفصولين  
 واذا قبض رجل وديعة رجل ففسال رب الوديعة ما وكلته وحلف على ذلك وضمن  
 المستودع رجوع على القابض ان كان بعينه فلو حضرته وكذبه في الوكالة لا يرجع  
 المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والاربع بعينه لو قائما وبقيته  
 لو هالك اقول لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي ان يرجع على الوكيل لو قائما اذ فرضه  
 لم يحصل فله نفيه على قياس (ماهر) في الهداية من ان المديون يرجع بمادفعه  
 الى وكيل صدقه ولو باقيا كذا هذا والله تعالى اعلم اه (قلت) ما عنده مستفاد  
 من كلامه انما كان كاهو غير خاف اقول وهذا كله اذ لم يثبت وكالده بالينة فلو اقام

بينة يانه وكيل يقبضها فانه وشر بدفعها فلو امتنع مع ذلك ضمن اذا كان يوم محكم  
الحاكم الشرعي المستوفى شهادته البيرعية فلو اقامها ولم يقض عليه بالدفع لا يصح  
تأمل قوله خلافا لان الشبهة فيه ان ابن الشحنة نقل رواية عن ابي يوسف  
ان يوم من بالدفع فقط وما هذا هو الذهب المشهور فلا مراضة ومنه يعلم ان ما ادعى  
السيد الجوى من انه لا يوم من بالدفع اليه اجتماعه نظر ابو السعود قوله مطلقا  
اي صدقه او كذبه او سكنت قوله للممن من ان يكون مباحيا في بعض ما اوجب الغائب  
قوله وكذا الحكم لو ادعى شيئا من المالك اي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل  
شراء الوديعة من المالك وصدقه المودع قوله لم يوم من بالدفع اليه لانه مادام حيا كان  
اقرارا بملك الغير لانه من اهله فلا يصدق في دعوى البيع عليه قوله لانه اقرار  
على الغير اي بان ياع ماله فهو حقه للمستثنى قوله ولو ادعى اي الوارث والوصي  
لا الوكيل كاتوهمه البني لان المودع لا يوم من بالتسليم الى مدع الوكالة اصلاح وقد  
ان الوكيل بهذه الدعوى صار وارثا او وصي له وخرج عن الوكالة قوله لانها فيها  
على ملك الوارث او الوصي له وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي  
الشراء وان عطل في مسألة الشراء يانه اقرار على الغائب بالبيع فيها ايضا اقرار على  
المودع بالموت وبان هذا وارثه فليأمل قوله اذالم يكن على الميت دين مستغرق  
فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير امر القاضي ضمن ولو ادعى مدعيون الى الوصي  
براء اصل جامع الفصولين ولعل المراد بالسفر ما يحتاج كلها او بعضها في قضاء  
ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا امر القاضي على ما يستفاد  
من سياق كلام البصر مرقيا الى جامع الفصولين قوله ولا بد من التسليم فيما اي  
في صورت الوارث والوصي له ولم بين عدة التلوم والظاهر بقوله ان رأى القاضي  
وقد تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها قوله لا يوم من  
اي بالدفع لحتم اتفاقها على ملك المدعى ولو لم يقل في صورة دعوى الوصية ليزول  
وارثا لم يكن ذوا اليد خصما وقد يدعى الارث والوصية للاحرار عند دعوى الانشاء  
اليه فاه لو ادعى الابن له وصدقه ذوا التسليم يوم من بالدفع اذا كان عا في يد الغير لانه  
اقراره وكيل صاحب المال يقبض الوديعة والعصب بعد موته فلا يصح تأويل اقراره  
وكيل في حياته بقبضها وان كان المال دينا على الغير فعلى قول محمد الاول يصدق  
ويوم من بالدفع اليه وعلى قوله الاجير وهو قول ابي يوسف لا يصدق ولا يوم من  
بالتسليم اليه وان كان اقرارا على نفسه لكنه اقرار على القاضي من وجه  
ودعوى البراءة نفسه يدفع المسألة فانه لو تحقق موته ما رى بالدفع اليه  
بصفة امر القاضي بذلك حتى لو حضر الوارث وانكر وصيائه لا يثبت اليه ولا  
ولا بد اتباع الترمذي في ان يراه من الدين بلا حجة بخلاف ما لو اقر وكذا

في حياته لانه لو حضر وانكر كان له ان ينقض بيده لان امر القاضى بالدفع لم يصح  
 كلها في التبيين عن التيسير لكن قال في جامع الفصولين في بحث احكام الوكالة  
 وفرق بينه وبين الوكيل بوجهين احدهما ان للقاضى ولاية نصب الوصى فلو قضى  
 بدفعه يكون اقراره مؤديا الى اسقاط حق الغير وهو براءة ذمته بدفعه اليه بخلاف  
 الوكالة اذ الناصى لا يملك نصب الوكيل والشأن انه لو قضى له بدفعه اليه يصير  
 وصيا في جميع المال بخلاف الوكيل انتهى قوله ما لم يبرهن وعليه فاذا برهن الوكيل  
 بيمين الودعية يوم الوديع بدفعه اليه كما يفيد مسئلة الوصى قوله ودعوى الايضاء  
 كوكالة فاذا صدقه ذواليدلم يؤمر بالدفع اليه اذا كان عينا الخ ما قدمناه قوله  
 ودفع الى بعض الورثة اى جميع ما عليه قوله ولو وكله بيمين مال اى كان له على  
 غيره قوله دفع المال اليه اشارة بانه لا يحبس حتى يحلف الموكل بل يدفعه ويتبع  
 الموكل او يصبر حتى يحضر فيحلفه وكذلك الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهندية  
 قوله او اقراره اى الموكل بانه ملكى (قال) في جامع الفصولين ادعى ارضا وكالة  
 انه ملك موكل فبرهن فقال ذواليدانه ملكى وموكلت اقر به فلو لم يكن له بيئته فله  
 ان يحلف الموكل لا وكيله فبوكاله لو غابا فللقاضى ان يحكم به فلو حضر الموكل وحلف  
 انه لم يقر به بقي الحكم على حاله وانكحل بطل الحكم اهـ (وبه) يظهر ما في كلام الش  
 من قوله ولو حضر ارفع قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين بدفعها كما مر وبأنى  
 (ولم يذكر) حكمه ما اذا انكحل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدين على الايضاء  
 وفي جامع الفصولين وان نكل عن اليمين لزمه المسال دون الوكيل فان كان المال عند  
 الوكيل فلا سبيل له عليه انما هذا مال الطالب الاول وقد قامت البينة على القضاء  
 فان شاء اخذ به الموكل وان شاء اخذ المسال من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل  
 قد دفعته الى الموكل وهالك جنى قاله قوله بيمينه وان قال امرنى فدفعته الى  
 وكيل له او امر يمله او وجهه الى اوقضى لى من حقى كان لى عليه لم يصح وقضمن المال  
 اهـ (قال) الخبر الراملى قوله ولم يذكر حكمه ما اذا انكحل الطالب عن اليمين الخ الاقرار  
 مثل التكنول (واقول) ولم يذكر الش في هذه المسئلة ما اذا انكر رب المسال الوكالة  
 والذي يظهر ان الامر يرجع فيها الى مسئلة دعوى الوكالة عن الغائب فيأخذ  
 الغريم المسال من الوكيل ان كان قائما وبضمنه ان استهلكه واذا هلك لا يرجع له  
 عليه الا اذا ضمنه اخذا من قولهم ان دعواه الايضاء اقرار بالدين وبالوكالة فتأمل  
 وراجع المنقول فان لم يبرهن صريح بذلك والله تعالى اعلم (هذا) ويقترب من هذا  
 الجواب ما ذكره الاصحاب في تعليل المسئلة بقولهم وهذا لانه لو لم يكن محمدا عنه في طلب  
 الدين ما اشتغل بذلك فصار كالأذا طلب منه الدين فقال او فيك فانه يكون اقرارا  
 ولم يثبت الايضاء بمجرد دعواه فيؤمر بالدفع اليه كما اقرار بالوكالة صبر يحسب تأمل اهـ



قوله ولو عفا ابي عنه اذا برهن على الاثبات  
الدين ويوقف عند شهادتي الدين والدين كافي  
المستلزم مما تقدم قوله فتشبه اي افراد الدين

او اراى منه فهو افراد الدين والوكالة يتم  
ووجه الاقرار حتى على (قال السيد الجوى وقد عاود دعواه الاثبات لم يثبت المال به) والوكيل افراد الدين ولو وكالة وانت ترى ان هذا لا يصلح تعديلا والتعليق عاذا كره  
من ان الوكالة ثبتت ولم يثبت الاثبات بمجرد دعواه فلا يخرجها قوله له مال من  
فاذا ابرهن على دعواه الاثبات مثلا فيسأل على الوكيل وان كان وكيله بالدين لان

الوكيل به وكيل بالخصومة بخلاف وكيل اجارة الدار وقص الفل اذا ادعى بعض  
السكان انه عجل الاجرة لموكله وبرهن توقف ولا يحكم بقبض الاخر حتى يحضر  
الغائب (بحر) من (جامع) القسولين والفرق ان هذا وكيل في اعمد بحق القسول  
اصالة فلما ثبت على الغائب كان حكمه على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة  
هو وكيل القبط فقد والدين لم يثبت بعده مقدسي قوله والله يخلق الوكيل اي على

اخذ واستيفاء فلو كان غائبا فللقاضي ان يحكم له بالدفع فاذا حضر وحلف لم يقر له  
ملاقي الحكم على حاله وان نكل بعد الحكم وزنه المال دون الوكيل فان كان المال هائلا  
عند الوكيل فلا سيل له عليه واوقام الاستدعاء على القضاة فان شاء اخذ به الموكل وان شاء  
اخذ من الوكيل لوقائعا فان قال الوكيل فيدفعه الى الموكل او هالك مني ما يقول  
قوله منع يمينه وان قال امرني فدفعتنه الى وكيل له او غريم او وهبته لموكل

او قضي من حق كان له عليه لم يصدق وضمن الساها قوله لا الوكيل ولو عمل  
عديم الوكيل العلم باستيفاء الموكل اذا اقر لم ينفذ على موكله لانه على الغير وكذا ان  
طالب زوج بنته بالباقة بمهرها وقال ابنتي بكرى منزلى وقال الزوج بل دخلت بها  
ولم يبق لها حق القبط صدق الاب لتحكم بالاصل والزوج يدعى العارض والاب

يكر ولا يحلف الاب انه لا يعلم بدخوله اذا اقر لم يخرجها لما راجع القسولين  
(اقول) وهذا التعليل اظهر مما ذكره الش من التباينة لا تجري في اليمين لانه لا تظهر  
فيه لان هذه اليمين على هذا الوجه لا يباينة فيها وكان الش يبيع الدرر فذكره ثم رأت  
الواني نقل عن صدر الشريعة ما هو بهذا البحث (واقاد) بان الذي عليه برهانه

بذلك ابطال وكالنه كانه يقول له ان صحت وكالك وحق خصومتك معي من فوجده  
على بقاء الدين وانما تم ادائى اياه فوكالك باطلة فانه انما تكبرت ادائى فاحلف باطلة  
ما علمه قال والحق ان مقامه زفر قريب الى الصواب (قال) في نور العين عن الاخلاصة  
وفي الاذات في كل موضع لو اقر زعمه فاذا انكر يحلف الا في ثلاث مسائل (وكيل)  
شراء وخصمها فاذا اراد ايراد البائع فحلفه بانه ما يعلم ان البائع عصى بالبائع

لا يخلف فان اقر الوكيل زمة (الثانية) وكيل قبض الدين اذا ادعى عليه المدينون  
ان موكله ابراه من الدين واستخلف الوكيل على العلم لا يخلفه ولو اقر به زمة يقول الخبير  
لم يذكر (الثالثة) في الخلاصة وفي الثانية نظر اذا القرية هو الابراء الذي يدعيه المدينون  
فكيف يتصور لزومه على الوكيل قوله خلافا لفرق قال اخلفه على علمه فان ابي  
خرج عن الوكالة لان اليانة لما جاز سماعها عليها فيهما من اسقاط حقه في الخصومة  
حازان يستخلف لينكل فيثبت هذا المعنى ولا يني حنيفة وابي يوسف ان الوكيل قام  
مقام الموكل في الخصومة والقبض عن غيره لا يستخلف فيما يدعي قبله من الاستيفاء  
كالوصي اه شاي وفي العناية ولم يذكر محمدا امانته لارواية عنه او انه مع زفر قال بعضهم  
وقول زفر هو الحق اه (ومثله) في حاشية المولى عبد الحليم قوله يعيب في امة  
اي رد امة بسبب عيب ح قوله لم يرد عليه اي لم يرد الوكيل على البائع ح قوله  
حتى يخلف المشتري يعني لا يقضي القاضي عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويخلف  
انه لم يرض بالعيب وهذا عند عدم اليانة فان اقام اليانة على الرضى قضى بلزوم  
البيع قوله والفرق الخ بين هذه المسئلة حيث لا ترد الامه على البائع وبين الذي  
ملها حيث يدفع الغريم المال الى الوكيل ح بزيادة (اقول) هذا الفرق يخالف ما ياتي  
قرينا انه اذا صدقه كانت له اتفاقا (ولعل الاولى في التعليل ان يقال ان البائع منكر  
لاستحقاق الرد عليه فيكون القول قوله ما لم يثبت حله بيمين المشتري بخلاف الدين فانه  
قد اعترف باستغاله ذمته ثم يريد الخروج عنه فلا يصدق الا برهان (ولاشك ان البائع  
حنا دفع استحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قدر زمة باعترافه والدفع اسهل  
من الرفع (ولا) يقال ان قوله هنا لم يرد عليه اي لا يقضي الخفى بذلك وقوله لان القضاء  
لا عن دلائل اي قضاء غير الخفى (لان) القضاء رفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضي  
حنفيا او غيره الا في مسائل مستثناة الا ان يجعل هذه المسئلة منها (ولا) يقال ان الخفى  
قضى بخلاف مذهبه (لان) المعتقد في المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه في ذلك (ولا) يقال  
معنى قولهم لم يرد لا ينبغي ان يرد (لانه) خلاف المعروف في مثل هذه العبارة وتأكد ذلك  
بقوله مقابله وهو دفع الغريم المسال وليس هو من قبيل ينبغي بل يجب و رده قوله  
ان القضاء هنا صحيح لا يقبل النقص وصرح في البحر والبيان بان بعد القضاء لا يستخلف  
المشتري لعدم الفائدة لان القضاء ينفذ عنه ظاهرا وباطنا قوله فصح لا يقبل النقص  
(لان) التدارك يمكن هنا باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطاء عند نكواه (ولا) يمكن  
ذلك في العيب (لان) القضاء الفسخ نافذ ظاهرا وباطنا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
فصح القضاء و يلزم ولا يستخلف المشتري بعد ذلك لانه لا يفيد الا يجوز فصح القضاء  
(وفي) مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الاخر بالبيع فاذا ظهر الخطاء فيه يمكن  
رجعه منه ودفعه الى الغريم من غير نقص القضاء (ولان) حق الطالب في الدين ثابت

تتبع الحق الموصى فلا يتبع من الوكيل استيفاءه فلم يثبت للعربى ما يثبت للمسلمين  
كذلك العيب لأنه لم يثبت بقبول حق المشتري في الرد لاحتمال أنه رأى العيب ورأى ما  
وقد التسليم فيمتنع بقبول جده في الرد أصلاً (وقالوا صدقنا يوسف ونحن نعلم أن لا يفرق  
بين المشتريين بل يرد فيهما) (وقيل) الأصح عندنا في يوسف أن يؤخر في الفصلين لأن من  
مذهبنا أن القاضى لا يرد بالعيب على البائع ما لم يستحلف المشتري بأنه ما رضى بهذا العيب  
وأن لم يدع البائع الرضاء فلا يلزم حضور المشتري وحلعه انتهى قوله بخلاف ما رأى  
من مسألة الدين لأن التدارك فيها يمكن باسترداد ما قصده الوكيل إذا ظهر الخطأ  
عند نكوله أو لزمه لم يتعد باطلاً ما قضى إلا مجرد التسليم فلم يكن قضاء في المقود  
والفسوخ قوله خلافاً لما سألني لابي يوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر في الفصلين  
في الفصلين لأن قضاء القاضى عندهما ينفذ ظاهره أصط إذا ظهر الخطأ مع (أو أراد)  
بقوله في الفصلين فصل الرد بالعيب وفصل الدين عند أدائه ما يبره وقيل الأصح عند  
أبي يوسف أنه يؤخر في الفصلين لأن مذهبنا أن القاضى لا يرد بالعيب على البائع  
بالمستحلف المشتري بالله ما رضى بهذا العيب وإن لم يدع البائع الرضاء الخ فأنه ما  
قريباً من مذهبنا قوله فلوردها الوكيل الخ منافي لما تقدم من أن القاضى لا يقضى  
بلوردها إلا أن يقال مستأنه لا يثنى له ذلك ولو قيل كان القضاء موقوفاً على حضور  
المشتري وكتب البائع قضى القاضى على الصفحة وإن صدقه استردها تأمل الخ  
(ولا) نس ما تقدم قريباً والمراد بردها أى بالتضامن بل قوله لأن القضاء لا عن دليل  
الخ وإذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال أنه لم يرد عليه العلم  
المقدمة فكيف يقال فلوردها الخ (فهذا) بما قضى لا بما قول لم يرد عليه أى لا يسوغ  
للقاضى الحق أن يحكم عليه بلورد فلا يتضرر البائع للردم الفسخ (وقوله) فلوردها  
عليه أى بقضاء غير حتى يرى ذلك لم يكن فصحا اتفاقاً لأن القضاء لا عن دليل  
الخ (لكن) بهذا التخليل يبطل ما علم أنه أولاً عزم الرد على البائع إلا أن يجعل هذا  
من المسائل التي لا ينفذ فيها حكم القاضى حيث كانت لا عن دليل (والذا) لا يسوغ  
للعنى أن يقضى بها تأمل وأقول إن ردها أيضاً على المشتري البائع عند الإقرار  
لا يكون إلا بعد حلف المشتري فلم يكن القضاء عن جهل بل عن دليل ولوردها  
حلفه لم يكن له ذلك عنه إلا أن يقال أنه حكم به على قولهما قاضاً حضوره وصدق  
على الرضاء كان القضاء مطلقاً اتفاقاً أو يقال إن البائع استقطع حقه في العين فليس له  
قوله فلا ينفذ باطلاً اعترض بأنه إذا جاز بقض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضاً  
بأن سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المشتريين قوله أو التراء فذهب إلى  
في البحر (عن) الخلاصة الوكيل يبيع الديار إذا ابتاعه ويبيع دياره لا يبيع  
والوكيل بالشراء إذا اشتريها من غيره ثم اتفق الدراهم بعد ما سأل إلى الأمر ثم هذا البائع  
غيرها جاز أو اشتري بدنانير غيرها ثم نفذ بدنانير الوكيل فالشراء للوكيل وعن الموكل

دائره التعدي اه (وبه) يظهر ان التعصيل هو المختار خلافا لما اطلقه المصنف والشارح  
كأخذهما نقلنا قوله عن ركة الظاهر انه ليس بقيد (ح) ويدل عليه اطلاق ما يأتي  
عن المتن في قوله ناويا الى جوع اي ناويا جعل الذي قصد من الموكل عوض  
ما تصدق به من مال نفسه قوله كذا قيد الحامصة في الاشياء الخ الظاهر انه قيد  
في المسائل كلها لكن ديانة لان الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لموكله الا بالنية  
فان تصادقا عليها فلا كلام وان جحد الموكل ينتظر الى نقد الثمن فان نقده من مال  
الموكل كان لموكله والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء اما الديانة فالشراء لموكله متى  
نواه فحرم على الموكل دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسئلتنا انه اشترى  
بغير مال الموكل فلا بد من النية قوله حال قيامه ايمالو استهلكه ثم اتفق من عنده  
يكون متبرعا اجماعا لان الوكالة قد بطلت فدفع العوض الى غير مال له بغير امر تبرع  
كافدره الاتقاني قوله لم يكن متبرعا اذا كان المال قائما قبل يفيد بمفهومه انه  
لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا لنفسه ثم اشترى ثمن نفسه الامور بشرائه للموكل لا يجوز  
ولا ينفذ على الموكل وقصته نفوذ على نفسه و يكون ضمانا مال الموكل لكن يبقى  
مالو كان المدفوع غير التعديين مثليا او قيميا فاشترى لنفسه وكان المدفوع باقيا في يد  
من اشترى منه هل للموكل المطالبة بعين ماله ام يضمن الوكيل المثل او القيمة يحل تأمل  
والظاهر الاول فتدبر كذا في الحوائج الجوية قوله بل يقع التقاض استحسانا  
لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراف فيكون التوكيل توكيلا  
بالشراء الوكيل بالشراء ملك التقدم من مال نفسه ثم يرجع على الامر وهذا لانه لا يثبت  
مال الامر في كل مكان وينفق ماله من غير قصد فيشتره له ويحتاج للنقد من مال  
نفسه فلم يكن متبرعا حقيقة القصد الامر ونفي العرج عن المأمور والقياس ان يكون  
متبرعا لانه خالف امره وانفق ماله على غيره بغير امره فبدر مال الموكل لان الموكل  
امرء ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما اتفق من مال نفسه خالف وكان متعلوما  
كافي المقدسي والذير (قال) قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وامره  
ان يتصدق بها فامسكها الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحسانا  
وتكون العشرة له بالعشرة اه قوله اذ لم يضاف الى غيره امي غير مال الامر سواء اضاف  
الى مال الامر او اطلق ومفهومه صرح به المؤلف في قوله او اضاف العقد الى دراهم  
نفسه قوله فلو كانت وقت اتفاقه مستهلكة ومثله الشراء والصدقة وبها  
صرح في البحر قوله ولو بصرفها لدين نفسه او غيره قوله او اضاف العقد الى  
دراهم نفسه (هذا) محمول على ما اذا لم نواوئى لنفسه مالا نواوئى لموكله فان الوكيل  
اصح ان يشتري من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث اضاف الى دراهم نفسه  
كان الظاهر انه مشتريا لها فلا تصدق قضاء وكذا بعد استهلاكها اخذها الرجعي  
قوله وصار مشتريا لنفسه ومثل وكيل الثقة وكيل الشراء عند محمد وهو الصحيح ولذا

شيء عليه المني لان الوكالة تعطل بهلاك مال الامر من الشراء حايه لكن ذكره في  
 في مسئلة البعد ان الصانع قول محمد وعنده قول ابي يوسف ( وودعه وفي الرازيه )  
 امره بانعاق عشرة من عبده ليرجع فعلى الأمور انعت وكذا الأمر ودلت الأمور  
 ان يعلقه ما تعلم انه انقضى على اهله فله ذلك ما عاد احدهما اذا اجلعا في اصل الانعاق  
 فالقول للمكر ولو اجلعا في العذر فالقول للمكر ان ياده وعلى منعهما اليه مساوي  
 جبر الدين وفيها لو اجلعا في العذر وقد دفع الأمر للأمور ما لا ينعى منه حكي قوله  
 مصدق الأمور وسدقة ومال الى الاول ما حفظه وفي الرازيه قال اسعد بن واثنى  
 على روجه واولادى الصغار كل شهر عشرة فقال فعلت وصدقه المرأة وكذا الأمر  
 لم يصدق الا اذا كان الحاكم فرض لها ذلك لاحدها ذلك ما در الحاكم ولو كذا الأمر  
 واراد الأمور بمضى الأمر حلف الأمر بالله ما تعلم انه انقضى على اهله كذا ولو دفع الأمر  
 انقضى دون ذلك فالقول للأمور ولا يشهد هذا الوصي قوله لا الدراهم تعين في الوكالة  
 فاذا هلك الدراهم قبل الانعاق او قبل الشراء بها في الوكيل بالشراء فصلت  
 الوكالة فاذا انقضى عشرة من عبده كان صريحا فلا يكون له ان يرجع على الموكل ولا يه  
 خالف الأمر عند مال الموكل لان الموكل امره بان ينعى من ماله لامن مال نفسه فله  
 انقضى من مال نفسه خالف وكان مطعوطا عن الانعاق اقول ومقتضى ما تقدم  
 انه مذهب الامم وعندهما لاسعين في المساملات والوكالة منها ما قبل قوله نعم  
 في المني الذي في الحر عرو الى المني بالون وهو كذا في بعض النسخ وكذا في النسخ  
 ومن غير استدراك نعم والوجه فيها ان الدراهم التي امر نفسه من ماله كالماله  
 فانه وعد تصدق من ماله مع قيامها فلا يكون صريحا فظهر انه لا وجه للاستدراك نعم  
 لانها لا تنافي ما علمها فان قيام الدس في دمه المديون كعلم المال في مال الموكل فله  
 قوله حار اسحب ما في حار قصه لادبانه لانه لم يأمر بالشراء تعين بل على  
 في دمه المديون فكان عبرته مالوكات الدراهم عنه على قوله وما بال اليم ثابت  
 والخاصر كذلك فالاول ح قوله جامع الفصولين عبارة كافي الحر نقد من ماله من  
 شيء شراء لواده وبوي الرجوع رجوع دانه لافصاء ما لم يشهد ولو ثوبا او ملعابا  
 واشهد انه رجوع فله ان يرجع لوله مال والا فلا رجوع عليه حلي وأوصا وشيئا  
 لا يبرمه رجوع وان لم يكن له مال لو اشهدوا لاولوا انقضى عليه الوصي من ماله ومال اليم  
 ثابت فهو مطروح الا ان يشهد انه عرض عليه او اياه يرجع اه (وبعل) الثاني في آخر  
 كتاب الوصايا ما يوافق حقا وما يخالفه فمد اضطرب كلام ائمتنا في الرجوع مطلقا  
 او بالاشهاد عليه والحرر ما في ادب الاوصاء من الخط ان في رجوع الوصي بلا اشهاد  
 للرجوع اختلاف المشايخ (والذي حرره) سيدي الوالد في المسئلة قولين  
 احدهما عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاسو والوصي والثاني اشتراط الاشهاد

في الآتي بقصد مسئلة الام والوصى على اولادهما وعلوته بان الغالب من شفعة الوالدين  
 الاشتاق على الاولاد لبر الوصلة المرجوع بخلاف وصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع  
 الى الاشهاد والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاها ترجيح الاول وعليه مبنى  
 المص هنا وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم اه وتامد وتامد التوائد على ذلك هـ  
 تراجمه ان شئت قوله فروع تكرار نفع ما يأتى قريبا اول الساب قوله الوكالة  
 المجردة اى عن حضور خصم باحدا او مقر بها قال في الكافي ولا يجوز اثبات الوكالة  
 والولاية بلا خصم حاضر وقدمنا انه لا يثبت التوكيل بشهود مضمون الحجة  
 مالم يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة فراجع قوله لا تدخل  
 تحت الحكم يعنى لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم الوكالة المجردة ولو كانت  
 وكالة عامة لاشتمل الامر بالاداء والا لضمان ومن ذلك تفرع على ذلك انه لا جبر  
 على الوكيل بالاعتناق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع وطلاق فلانة  
 وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يحبس الوكيل بدين موكله واو كانت وكالة عامة  
 الا ان ضمن كافي الاشياء اعترض عليه ان قارى الهداية سئل هل يحبس الوكيل  
 في دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد موكله وامتنع الوكيل من اعطائه  
 سواء كان الموكل حاضرا او غائبا اجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من  
 الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين او كاره كفيلا والافلا يحبس اه  
 قلت هذا الاعتراض ساقط عن اخرها ان ما فى الاشياء مبتنية على الوكالة المجردة  
 وهى لا تتضمن الاسر بالاداء والا لضمان فيكون متبرعا في فعله مالم يؤمر به ولم يتعلق  
 بحق الغير بوكالته فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم قوله وبيانه في الدرر  
 يستغنى عنه بما سأتى من قول المص اول الباب الا ترى ولا يصح الحكم بها مقصودا قل فيها  
 نقلا عن الصغيرى الوكيل بقبض الدين اذا حضر خصمها فاقرب بالتوكيل واسكر  
 الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل واذا ادعى  
 ان فلانا وكذ بكلى حق له بالكوفة وقبضه والخصومة فيه وجاء بالبيعة على الوكالة  
 والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهود  
 اه حتى يحضر خصمها باحدا ذلك او مقر به فحينئذ يسمع ويقرر الوكالة فان احضر  
 بعد ذلك غيرهما يدعى عليه حقا للموكل لم يحتج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى  
 انه موكله بطلب كل حق له قبل انسان بعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك  
 يحضر من ذلك المعين ثم جاء بخصم اخر يدعى عليه حقا بغير البيعة على الوكالة  
 مرة اخرى اه ثم قال فيها بعده لو اقام الوكيل بقبض كل حق بيعة شهدت دفعة  
 على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه (قال) ابو حنيفة نقيل على الوكالة  
 لاخير فاذا قضى بها يؤمر الوكيل باعادة البيعة على الحق للموكل على المدعى عليه

وجندهما قبل على الامر ويقضي بالوكالة اولاً بالمال وكذا الخلاف في دعوى الوصية  
او الورثة من المال اهـ (قوله) ولم يحضر الوكيل احد اى من الحكومة والكل من قبل  
حق اى تمليك حق لا موكلاً سواء كان مقرر امواله او باجداً وهو المراد من اختلاف  
ولم يثبت وقوله قبل نصب على ربح الخافض متعلق بحق وهو مبدأ خبر لسوء  
والجمله صفة اخبر وذلك اشارة الى ان الوكيل كان الصبر المبرور في ما قاله  
يقين اذا حضر خصماً باجداً او مقرر اجمع القاضي دعوى وكالة وقيل بنبذها  
هذا والمراد لانه ثبت وكالة بالافراد ويعزل مطلقاً من غير حاجة الى التمسك بها  
قوله صح الام وكيل بالسلم الى الاسلام بان يدفع الدراهم يسلمها على ربحاً  
جار كالباع والشراء وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة في البيع  
والشراء حيث قال هناك والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم اياه لا يجوز ان قال  
ووجهه بعبارة الزيلعي فراجع وفي شرح الوهابية قال في البسوط اذا وكله ان يبيع  
الدراهم في طعام مسمى فاختار الوكيل ثم دفعها الى للوكال فالطعام على الوكيل  
ولو وكيل على الموكل الدراهم فرض لان اصل التوكيل باطل لان السلم الى امر بيع الطعام  
من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله على ان يكون الثمن على الامر كان  
باطلاً فكذلك اذا امره ان يبيع طعاماً في ذمته وقبول السلم من صبيح الفاليس فالتوكيل  
باطل اهـ قوله لا يجوز عقد السلم فاذا وكله ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاحدها  
الوكيل الخ ما قدمنا في الموقلة السابقة قوله فلنا طعن ان السلم الخ فرجده على ما قدمنا  
لانه كالتوكيل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة ايجاز الحقها بالافراد وهي مشتملة على  
مسألتين احدهما يجوز للقيم ان يسلم من ربح الوقت

السلم ثم ربح المال وان ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة  
الوقف وليس المراد بثبوت في الذمة متأخراً لفساد العقد بل المراد ان كان الثمن ثبت  
في الذمة لم ما يطيه يكون بدلاً عما وجب وهنا يطعم في العيدين كالتوكيل بالشراء  
يصح وان لم يكن الثمن ملكه او نقول الثمن مسمى معين اي ربح مالي السلم لان مال  
الامانة معين بالتعيين ثانياً بما قد علم ان قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة مائة لا يصح  
يعها ولا اشهر ان ذلك لا يصح بطل النظر له خله اذا اراد ان يجعلوا في القرية  
امناً يحفظ زرعها ويحرقون له على ذلك فجعلوا وهي ان يأمره بفقد السلم ويستأجر  
من الوكالة على ما هو مقر لهم باطناً فله السلم فيها في ذمة الوكيل ولو صرفه من ذمة  
الوقف ضمنها او صرف مال السلم الى المستحقين لم يربح في ذمة الواقف وكان تصرفه في  
صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه محرماً على المسئلة السابقة لا يترك الوكيل يقول السلم هذا  
خاتماً لما ذكره شرح الوهابية في هذا المحل وقد ضعف على فهم هذا الكلام ولم يخصص  
منه حاصل مذهبنا حتى يفتح الاول بشيء يغلب على ظني انه هو المراد في تصور هذه

الحيلة في المسئلة الثانية وهي ان الشخص يكون ناظر اعلى وقف فير يدان يجعل امينا قادرا على حيث يتنفع هو عاجلا والامين آجلا فاد احد من الامين شيئا على ذلك لا يقوم مقامه ولا حذمت غلات الوقف بدلا عن الجمل فهو لا يجوز لان بيع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكيل الواقف وهذا يفعل في زمانا كثيرا في المقاطعات والاقواف ويسمونه التزيمات فاذا تحول له بهذه الحيلة وهي ان يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما سئما على غلة الوقف لصرفه في مصادره و يأخذ منه ما يحيد له الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم فيه ليحصل للناظر نفع نظارته وللامين بامانته فهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكيل عن الواقف فكأنه صار وكلا عن الواقف في قبول عقيد السلم واخذ الديارهم على الغلة من مال نفسه وثبت الغلة في ذمته فيلزمه مثلها هذا ما ظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون بعد بيان مقدم الراس فيه مع سائر شروط السلم ولا يكون فسادا من جهة اخرى كما لا يخفى والله تعالى اعلم افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله به اي يقبل السلم هو من يجعله اي متولى الوقف بمقابلته جعل بتراضيان عليه كما علمت قوله امينا مفعول يجعل قوله فيأمره بمقد السلم فيما يخرج من حبوب ارض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما لم يجوز لما علمت قوله ويسلم اي يقبض قدر ما تراضيا عليه من الجمل يجعله امينا على القرية قوله لانه اي متولى الوقف قوله لا يصح بيعها اي الوكالة التي هي امانة فلا يصح التزام الجمل في مقابلتها اي ولا الحيلة التي اصطنعها لان التوكيل في قبول الاستلام باطل قوله وعامه في شرح الوهبانية حاصلة انه فيه اربعة مسائل (الاولى) التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء وهي معروفة وتقدمت (الثانية) لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت مما تقدم ايضا (الثالثة) قيم الوقف وكيل الواقف والوكالة امانة لا يصح بيعها الخ مما تقدم ايضا (الرابعة) يجوز للقيم ان يسلم من ريعه في زيته وحصره بمردة الوكيل بمقد السلم ورأس المال وان ثبت في ذمته فهو مأمور بدفع بدله من غلة الوقف وليس المراد ثبوته في ذمته متأخرا فيفسد العقد بل المراد انه كالمرتب في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب كما تقدم واسـ: غفر الله العظيم

### باب عزل الوكيل

من اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله واخره عن الوكالة لما انه يقتضى سبق ثبوتها وهو رافعها فناسب ذكره آخره قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة لانها عقد تبرع ولا لزوم في التبرعات الا بعد استيفائها (والوكالة) والعارضة بتعقدان على امر مستقبل فلا يلزم فيه قبل وجوده قوله فلا يدخلها خيار شرط تفريع على عدم اللزوم لان الامر اللازم ربما تثنى مضرة فيعقب الندم فشرع فيه الخيار لدفع ما يتوقع ولا حاجة فيه الامر الغير اللازم قوله ولا يصح اي وينفرد ايضا



على عدم لزومها لعدم صحة الحكم بها بقصور الية الإجابة في ذلك حيث لم يكن  
 لازمة أمكنها نصح في منتهى دعوى صحة العقد لئلا يكون من بطريقه في مقتضىها وبغير  
 ما دونه في المرواج من قوله الوكالة المجردة بلح قوله وبما سار في المرواج بعدم أدل  
 سارها قريبا قوله فلهوكل العزل متى شاء حيث لم تكن لازمة من الجواب  
 فلهوكل الخ أي هذا هو الأصل فيها (وعقد) نصير لازمة لئلا يكون من مقتضى حق العزل  
 كما يشهد بقوله عالم الخ (وأما) يتوقف بطلان الوكالة على العزل إذا ثبتت الإصرار  
 فإذا بلغ نهايته انعزل بلا عزل كما يأتي (قال) أرملى المطلق العزل فيشمل ما لو وكل  
 وشرط على نفسه عدم العزل (أوحد) حياته (أو) إذا كان هو ظاهر فقد  
 صرح في الاستعاضة إن متصوب الوادف كالوكيل عند فملاك عزله حتى شاء وإن بشرط  
 أنه لا يعزل والله تعالى أعلم قوله بكونه حصومة أي عن المطلوب وهو  
 لا دخول الشيء أي ليس له عزله وإن علم به التوكيل لتعلق حق الفريم (قال) في الفصول  
 وهذا إذا علم الوكيل بالوكالة وأعلم يعلم بها عزله على كل حال (قال) في المهر  
 ثم يطري على الوكالة الزوم في مسائل (منها) الوكالة ببيع الرهن سواء أكانت  
 مشروطة في عقد الرهن أو بعده على الأصح فتلزم كالرهن (ومنها) الوكالة بالحصومة  
 بالمقتضى الطالب عند فدية المطلوب لأنه إنما حلى سبيله إعتقادا على أنه يجوز  
 من اثبات حقه متى شاء ولو حاز عزله لتضرره بالطالب عند اختفاء المطلوب  
 (بخلاف) ما إذا كان حاضر المطلوب حاضرا (أو كات) الوكالة من غير المقتضى  
 الطالب (أو كات) من جهة التمكن من الحصومة مع المطلوب في الوجه الأول وإذا لم  
 تعلق حقه بالوكالة في الوجه الثاني إذ هو لم يطلب وفي الوجه الثالث العزل إلى الطالب  
 وهو صاحب الحق فلا بد أن يعزله ويأثر الحصومة بنفسه ولذا يتركها بالكلمة  
 (وعلى) هذا (قار) بعض المشايخ إذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتمام بها ثم تاب  
 لا يملك عزله وليس شيء بل له عزله في الصحيح لأن المرأة لا حق لها في الطلاق  
 (قال) العلامة قاسم زيادة في البليل ولأن الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى  
 التوكيل به وأما جعله وكلا باختياره فيملك عزله كما في سائر الوكالات (قال) وإذا  
 وعلى هذا قالوا وقال المؤكل للموكل كلما عزلتك فانت وكنتي لا يملك عزله لأنه  
 كما سار له تحدثت الوكالة وقيل جعل بقوله كلما وكنتي فانت عزول (وقال)  
 صاحب النهاية إنه يملك عزله بأن يقول عزلتك عن جميع الوكالات فينصرف  
 ذلك إلى المطلق والامتنع وصح لهما ليسا بشيء ولكن الصحيح إذا أراد عزله  
 وأراد أن لا ينفذ الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن العلاقة وعزلتك عن المجردة  
 لأن ما لا يكون له ما يصح الرجوع عنه والوكالة من أزيل عن الشخص وسأى  
 قريبا فظهر عن إصراره قوله كما هي أي قريبا قوله وأو الوكالة بدورية كقوله

كذا عرفت فانت ركني ثم لا بد ان يكون مائة على قوله فلو كان العزل  
 او على قوله مالم يتعلق به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الوكالة  
 دورية والمبالغة حيثئذ ظاهرة وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى  
 كل في كلام الشارح مناقشة اما على الاول فلما قلنا لقوله وسيجيء عن العيني خلافه  
 لان الذي سيجيء ان له العزل وليس خلافا وما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق  
 به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن  
 لانه كما عزله تجديد له وكالة وقوله في طلاق وعناق يحتمل انه حال من الوكالة  
 الدورية ويحتمل انه مسألة اخرى من مدخول لوايضاً اى ولو في طلاق وعناق  
 لا يقدحونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة ايضا لان البرازي لم يصحح شيئاً  
 مما قبل قال وكلمه غير جزأ الرجوع (قال) بعض المشايخ ليس له ان يعزله  
 في الطلاق والعناق وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مستطورية وقال  
 قبله وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر لم يكن  
 يصير مكذباً فيكون ضرراً انتهى نعم يصح حمله على الثاني ان جعلت المبالغة  
 على قوله فلم يוכל عزله ولا يرد حيثئذ عليه انه مما لا حق فيه للغير كما يصرح به  
 والظاهر ان قوله وسيجيء عن العيني خلافه وقع من سهو القلم فلو حذفه لاستقام  
 الكلام وانظم والعبارة الجيدة ان يقال فلو وكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية  
 مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم يشترط على الوكيل اوفى طلاق  
 وعناق (افاده سيدي) والدرجة الله تعالى (قال) في البرازية واذا اراد الموكل  
 عزله عن الوكالة الدورية كيف يعزله قبل يقول عزلتك كذا وكنتك وانه لا يصح  
 لان فيه تعليق العزل بالشرط حيث قال ان صرت وكيلى فانت معزول ولان المعلقة  
 بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه (واختار) شمس الائمة ان يقول عزلتك  
 عن الوكالة كذا او عزلتك من ذلك كله وانه ايضا مشكل لان الاخبار في  
 الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور  
 الاخبار (قال) الفقيه ابو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزائه  
 عن المنقذة ولا يقدم العزل عن المنقذة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل  
 عن المنقذة بغير وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عنها بالرجوع عن المعلقة  
 انه قال في البحر ثم اعلم انه لو قال كذا وكنت فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل  
 يصح تعلقه بالشروط والعزل لا كما صرح به في الصغرى والصبر فيه فاذا وكله لم يعزل  
 اه وهذا بخلاف ما بان في كلام الشارح عن العيني فتنبه وسأني اخر الكتاب  
 في مسائل شتى قوله في غير طلاق وعناق (قال الطحاوي) هازي للخلاصة المختار  
 اه هناك عزله بحضور منه الا في الطلاق والعناق والتوكيل يسوأل الخصم ومثبه المقتضى

قال مشايخنا مالك رحمه الله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو المقيد بحري اي في  
التوكيل بسؤال الخصم قوله على ما يحجه البرازي قدس سره في مسائله  
وهل ايضا ان الوكيل يتفرع عالم خلق به حق الغير او كانت دورية في وطلاق وعناق  
مسانة خلق الغير فيما تعلق به ولان الطلاق والعناق شعلان بالانتماء فكما انما يحسن  
ولا يصح الرجوع عن اليقين هذا خلاصة ما حذر البرازي وقد علمت صحة قوله  
وسيجي الخ اي قد بينا كيف اطلق في قوله ولا قوله كما عرفت فانك توكيل ما يفرق  
بين طلاق وعناق وغيرهما نأمل لكن الشارح ساق ما يأتي تريبا في مقام عزل الوكيل  
نفسه وهناك عزل الموكل وكيفية قوله بشرط علم الموكل فلو اشتهر على العزل في صحة  
الوكيل لم يعزل بجر واما لا يعزل اذا لم يشفه لانه يهي بعد الامر فلا يعمل بدون العلم  
وفقهه انه يلزم الوكيل ضرر ويحل اشتراط علم الزك لانه علم بالوكالة اما اذا وكره ولم  
يهافه عزله وان لم يعلم به برازمية لكن نظر فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانقول  
عليه لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون معه اجازة للوكالة بخلاف الوصي  
فعزله قبل علمه ليس عزلا حقيقة نأمل قوله كالمقول فانه يعزل وان لم يعلم ولا توقف  
عزله على علمه اي مطلقا ولو قصد نالته مبلغ صارته فعزله رجوع عن الاعمال  
مقدسي قوله ولو وصية اي له العزل في الوكالة بالخبرة وفي العدة وعلى شرط  
بعد وجوده وقوله عزله بصفة المصدر ومثله على قوله فلو كان العزل  
قوله به يعني كذا في الصمري وقبل لا يصح لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق  
الوكالة وهي لم تحقق بعد قوله ويكتابه مكتوب بعزله اي ان وصل اليه المكتوب  
كاساني في الفروع اخر الباب قوله وارساله رسولا اي ووصل اليه ايضا قوله  
مبدا خرج المحنون والموتة والضي الذي لا يبرط قوله ذكره المصنف في مفرقات  
القضاء وقدمنا الكلام عليه هناك مستوفى فراجع قوله اذا قال الرسول الخ حال  
المصنف في مفرقات القضاء وظاهر ما في العمادية انه لا بد ان يقول اي رسول بعزله  
اه ونقلناه عنه عن البحر قوله الموكل ارسلني الجملة فنقول والقول واحتمل به  
اشهد على عزله حال غيبة الموكل فانه لا يعزل كذا وقع التعبير بالموكل في البحر والحنوي  
والنخ وعل الاوئ الوكيل لتظهر قاعدة الاحتياط قوله ولما حذر الخ ومنه الرسول  
الذي لم يدل ارسلني اليك لا يملك الخ قوله عندا او عدالة منصوب على المال  
المنية او مقول المحضوف تقديره اعي او على غير المية في احد شطري الشهادتين  
وهذا على قول الانام الاعظم فلا يثبت بحز المرأة والعبد والضي وان وجد العبد  
او العبد لا ينفذ من الشبهة على في شئ القضاء وقدمنا ايضا ان العدالة لا يشرط  
في العدد فراجع ان شئت قوله كاحتمل اي اخوان الوكالة قوله المنفعة  
في الميرقات وهي اخبار السيد بخلافه وبه والبيع والمير والبيع والمير

الذي لم يهاجر بالشرائع والاختيار بسبب لم يشترط وجهاً أو ذنواً وفسخ شركة  
 وجعل فاضل ومتولى وقف اه أي قانها بشرط فيها الحدي شرطى الشهادة كما تقدم  
 قوله قبل أي خبر قوله اتفاقاً هوهم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك  
 ولا ثبت عزله الا باخبار عدل او فاسق ان صدقه غناية قال في منية المفتي وبخبر  
 واحد غير عدل ان بصدقه انزل والا فلا في قول الامام وان ظهر صدق الخبر وقال  
 يعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه انه فهذا ينافي حكاية الاتفاق قوله ورفع على  
 عدم لزومها من الجانبين لم يذكر المص سابقا الا كونها من العقود الغير اللازمة واما  
 كون عدم الزوم من جانب او من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتفرع والاولى  
 كافتله المص ان يكون قوله وعدم الزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبر اي وعدم  
 الزوم المتقدم في عبارته ثابت من الجانبين لعدم لزومه من جانب الموكل قد سبق وهنا  
 بان عدمه من جانب الوكيل بانها لما كانت غير لازمة من الموكل فلموكل كل العزل ولما  
 لم تكن لازمة من جانب الوكيل فلا وكيل عزل نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق  
 الغير بشرط هنا علم موكله صيانة لحقه لاحتماله على صحة وكالته فلو صح ان يعزل  
 نفسه بدون علمه لكان فيه بقر للموكل قوله فلا وكيل خبر مقدم عزل نفسه  
 اذا علم موكله فان علم انزل الا اذا تعلق به حق الغير كما تقدم فانه لا يعزل  
 يعزل الموكل الصريح الابعلم الخصم فكنا هذا وتأمله ط قوله اي بالخصوصة تفسير  
 لما شقيد يعلم موكله قوله وبشراء المعين كما اذا وكله بان يشتري له عبداً معينا فاذا  
 اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه او يوكل من يشتريه له فاشتراه فهو الاول لانه لا يملك  
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به او بخلاف ما وكل به زايده  
 قوله لا او وكيل يتكاح اي فانه لا يتقيد بعلم الموكل وح فلو عزل نفسه ثم باشر ما وكل به  
 لنفسه او لغيره يصح اسدق تقيد عزله بح علم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد يصير تاركاً  
 للوكالة لتخالفه الامر قوله وينسج ماله اي مال الموكل قوله وبشراء شئ بغير  
 علمه اي لو وكله بشراء عبد مثلاً فاشترى عبداً ليس للموكل اخذه ويقول له انت  
 وكيلى لانه لا يقع للموكل في غير المعين مالم ينو له او يتقد الثمن من ماله او يضيف  
 العقد الى ذراهم (والخاص) ان الموكل له ان يعزل نفسه في هذه الاشياء وان  
 لم يعلم الموكل لعدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله شرط علم موكله  
 قوله كافي الاشياء صيرتها لا يصح عزل الوكيل نفسه الابعلم الموكل الا الوكيل  
 بشراء شئ بغير علمه او بيع ماله وكذا الوكيل بالتكاح والطلاق والعناق فانحصرت في الوكيل  
 بشراء شئ معين والخصوصة اه قوله عزرائل نفسه اي عن الوكالة وهو مبتدأ مؤخر  
 (قال) ان يبنى عزرا لنفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما اوكل اليه قبل علم الموكل  
 العزل لا يصح تصرفه فيه اه قال السابق لا يصح عزله لنفسه ولا يخرج عن الوكالة  
 قبل علم الموكل اه قوله واما اني اعلم الجملة حتى لو عزل نفسه وجاد وصلى

بالمسلمين صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم الخليفة يعزل القاضي القاضى نفسه  
والامام وكذا والى اليلة من قبله لان في السر المهم قبله تغير ولا يوشروا المسلمين  
كيا ياتي منه موجبا فيرا قوله ولا يعلم لا يسمع الامر لا يسمع للولي (ونسي) الخواص  
لا يسمع الا اذا علم به السلطان ورعى بعزله كيا ياتي في المقولة الثانية بعين حادتها  
تماما قوله كما يستحق في الجواهر هي حيث سئل عن قاضي بلدة جزل بعينه عن انفسه  
والسلطان لشي ولا انقضاه بلدة اخر هل يعزل يعزل نفسه حتى او جلس في بيت  
ويقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج يشافعه الناس وحلست لنفسه هل يتخذ امره  
لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورعى يعزل نفسه وهذا كالوكيل بشره اني معين لانيه من قاضي  
الموكل كذلك ههنا الامام والسلطان كما فوض هذا الامر اليه فليلزمه مع ما قبل هذا الامر  
عن السلطان ووجب عليه القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماما لم  
القيام بها ولم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا صار بحال لا يمكنه القيام بها فلو  
يستحق العزل واما يعزل باقامة غيره مقام نفسه حتى لا يتصل صلاة القوم فكذلك  
ه امامام اهلا للفتنة لا يملك عزل نفسه لما فيه من تعريض السلطان والصلوات  
المسلمين ما اذا عزل نفسه وصلى السلطان انه يعرض عن القيام به فله شره فيه ويكون  
اخرجه باقامة غيره مقامه كان الصلاة اذا سبقه الحدث يعزل باذنه بخلافه اذا  
وان لم يعزل عزله نفسه انه ان يعود لنفسه لقيام ولا يثبته كما كانت اذ (يعزل السلطان)  
قوله ان يعزل حصرة المديون او ان صدر التوكيل بغير حصرة المديون قوله  
وان وكله بخصرته لا يطلق حقه في اي لاه بلحقه به مصره وتقرر فاه قد يقع المال  
الى الوكيل لما علم من الوكالة ولو صح عزله بدور صله لكان معروفا بذلك حيث وقع  
لعبر وكيل مع اعتقاده على ما علم من وكالته ولا يسمع قلت العرب الا اذا علم بعزل  
وتظاهره بلحقه ما اذا وكله بغير حصرة الوكالة فيبقى ان يتوقف بغيره  
حيث صلى على لان مثل حضوره اذ (رحم قوله) ولو عزل العدل للمعنى فاحل  
عزل والظاهر ان التثبيد به حري على المال والا مشوكيل جميع الرهن لا يقتضي  
حل الدالة والمراد الموكل بجمع الرهن في عقد الرهن وان يوفى احدى من هذه الايجاز  
عزله سواء كان الوكيل العدل او غيره كيا ياتي العشر في رد والمراد بان يملك من ربح  
الرهن على يد غير الرهن والرتن بانها فيها عليه ولو شرط في ضمان الرهن ان يثبت  
وبني الدين بغيره او وكيل غيره ليحيى او الرهن لا يملك عزله لتوافق حق الرهن  
قوله الموكل بابا للشمول صفة الموكل قوله نفسه منقول عزله قوله في ضمان الرهن  
منعلق يعزل وعلم منه حكم ما ان كانت بغير حصرة قوله في ضمان الرهن قوله  
بصلب الدعي اما اذا كانت بغير طلبه فيصح عزله وان كان في المال حق الطالب  
من حيث ان حقه ينفوت برضائه لانه لم يفتس منه وكذا لا خصوصية كذا في فائدة البيان

قوله عند غيبته أى غيبه الخصم الموكل وهو متعلق بالتم الإشارة في قوله كذا فان  
معناه أنه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبه المدعى عليه فيكون  
متعلقاً بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك الواكيل عزل نفسه لعدم الضرر  
قوله وليس منه أى متعلق بحق العزل حتى لا يملك عزل نفسه من اعادةه والحاصل  
أنه لو وكل رجلاً بالخصوص ثم عزله حال غيبه الخصم فهذا على وجهين الاول  
ان كان وكيل الطالب فبصح عزله وان كان المطلوب غائباً والثاني بان كان وكيل المطلوب  
فهذا على وجهين الاول ان يكون التوكيل من غير التماس احد وفي هذا الوجه العزل  
صحح وان كان الطالب غائباً والثاني ان يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه  
ان كان الوكيل غائباً وقت التوكيل اولم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان  
حاضراً وقت التوكيل او غائباً لكن علم بالوكالة ولم يردها لا يصح عزله حال غيبه الطالب  
ويصح حال حضرته رضي به او سخط بكافي مشتمل الاحكام قوله لانه لاحق لها  
فيه (قال) العلامة المقدسي فلما رأته بشرط الطلاق فوكيل بدني ان لا يملك عزله  
ط من الحموى وبص عبارة الوكيل بطلاق ففان لا يملك عزله قلت فلما رأته بشرط  
الطلاق فوكاله بدني ان لا يملك عزله والصحيح ان له العزل لان المرأة لاحق لها  
في الطلاق اه قوله ولا قوله كلما عزلت فانت وكيلي معظوف على توكيله أى فانه  
لم يتعلق به حق الوكيل قوله اعزله قدمنا عن الزبلي وكذا من البرازية طرق  
عزله عن الوكالة الدورية وما هو الصحيح فيها ورد ما ذكره هنا بأنه لا يعزل بقوله  
كلما وكلت فانت معزول فلان فعل يؤيد ما ذكره الحموى وقبل يعزل بقوله كلما وكلت  
فانت معزول وهذا غير صحيح لانه تعليق العزل بالشروط وهو ناطل قوله كجمود  
الموكل بقوله لم اوكلت لا يكون عزلاً في الخبر عن الزبلي قال في المنح بعد نقل عبارة  
الزبلي (لكن) ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان جمود التوكيل يكون  
عزلاً وذكر في مسائل شتى بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجمود اذ وافق  
صاحبه بالترك الا للتكاح فيسبى محل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك  
الوكالة والله تعالى اعلم اه قوله وحمله المص بناء على ما ذكره الزبلي في مسائل  
شتى من القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجمود اذ وافقه صاحبه بالترك اه (ولامعنى  
لهذا الحمل لانه إما بخساج لموافقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود  
الطارئة الغير اللازمة فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق بها تأمل  
قرر له لكن اثبت الفهستانى اختلاف الرواية وكذا نقله السيد الحموى عن الوائلي  
حيث قال دفعها في الفصل الثاني من الوصايا او جمود الوصاية فهو رجوع ثم (قال)  
وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعاً فيه روايتان وعلى خلاف جمود الوكالة من الوكيل  
اي بالكل وجمود الشركة وجمود الوديعة من المودع وجمود المتبايعين او المتبايعين

والصحيح غير ما في الجمع انه يكون رجوعا وعلاية القسوى بان الجعود صان لجان  
عن الجمع حتى لا يلغوا فان العلامة المقدسي يحتمل ان الجمع في جسد من الرصد  
في الجمع اه قلت والمصادر الثاني ط قوله وقدم الثاني وهو كون الجعود غير  
قوله وعلاه الخ هذا يؤيد ما قبلنا بان الصحيح راجع الى الجمع ط قوله في روى  
لم ينعزل بالجعود قد علمت ان القسوى على العزل بالجعود وانه الصحيح وفي شرح  
المهستاني ويدخل فيه معنى العزل بجعود الوكالة فان بجعود ما عدا السكاح صحيح  
وفي رواية لم ينعزل بالجعود وهي مرجوحة قوله وينعزل الوكيل الخ وفي شرح  
الغاية يشكك على هذا ان من وكل بقضاء الدين فقصه المؤكل ثم قصه الوكيل  
قل العلم لا ينعزل مع انه عزل حكيم واجب بان الوكيل بقضاء الدين اذ هو ينعزل  
المؤدى مضمونا على القايض لان الدين ينعزل بامثاله وذلك بان صور يعد اداء المؤكل  
ولذا ينعزل القايض لموكل بخلاف الوكيل بالتصدق اذ يدفع بعد دفع المؤكل فلا  
لم ينعزل الوكيل بغير المؤكل لانه لا يمكن من استرداد الصدقة من الغير ولا يصح  
اه بنوع تصرف قوله فزوجه الوكيل اى ينعزل الوكيل اذ فعل ما وكل فيه  
اوفاه المؤكل واشار بهنا وبما قبله الى ان نهاية المؤكل فيه اما ان تكون من جهة  
الموكل او من جهة الوكيل وينعزل الوكيل بها فلو طلق الوكيل المرأة فليس له ان  
ان زوجه اياها لان الحاجة قد انقضت وفي البرازية وكذا بالتزوج فزوجه وطهرها ما قبلها  
وبعد العدة زوجها من المؤكل صحيح لقاء الوكالة (اقول) الظاهر ان العهر في زوجة  
للوكيل لا للموكل والاباقى باها وما ياتي من ان تصرفه بنفسه عزل فاعلم حال في الخط  
وكذا بيع عهره عزله الا ان يتعلق به حق الوكيل بان بامره بالبيع واستيفاء الحق باداء  
دينه اه (اقول) وهذا اذا لم يكن الدين موجلا اما اذا كان مؤجلا ففي المهستاني  
ص الجواهر ولو وكل الدين دين مؤجل بيع داره يسوؤه عند الاجل كان له عزله  
قبله اه قبله قوله بشرط ان اى المشترى من الوكيل والاصل ومقتضى التوافق  
ان المتمد قول اى يوسف ط قوله ويصح ان اى الشرع في الصورتين اى ثبت لكل  
منها الخيار لفرق الصفتين عليهما قوله وينعزل عوثن احدهما اى وان لم يعلم  
الاخر كما افادة في العهر بقوله رجل غاب وجعل داره في يد رجل اعهرها فذفع اليه  
مالا لا يحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ وليس له ان يعمر النار الا باذن الحاكم لانه له  
قدمات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود حتى يحكم بموته بحسب من باب الفقود والحد  
علم ان الوكالة تبطل بفقد المؤكل في حق التصرف لا الحفظ اه (اكن) زده القسوى  
بان ظاهر ما في الجنس انه اما دفع المال ليحفظه وحسب فلا بد على ما استنبطه بقايل  
ان يقول لو دفعه ليعمره كان له ذلك واعماله مع لغيره اذها (كذا) في حاشية الى الجعود  
عن الجوى (اقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع التعليل بانه له عليه قدمات وليس

هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بتدمير الدار لا يخلو اما ان يكون من هذا المال المدفوع  
 او من مال آخر دفعه له او من مال المأمور وعلى كل فتواه ليس له ان يعمر الدار الخ  
 يدل على عزله في التصرف دون الحفظ فثبت ما قاله في البحر فثامه منصفوا وقال المصنف  
 في هذه الاعذار وتبطل لكان اولى ووجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون  
 ادوامه حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد يبطل بهذه العوارض (قال) في العتوية  
 ذكر موت الوكيل وقم في الهداية والكافي ايضا لكن كون الموت مبطلا لتصرف  
 الوكيل ظاهر فلا فائدة الا لدفع توهم جريان الارث وان كان في غاية العبد قوله وجنونه  
 مطلقا فيه لان قلله بمنزلة الاعفاء فكيف لا يبطل الوكالة بالاعفاء لا يبطل بقليل الجنون  
 دعوى قوله بالكسر قال في المصباح والعمامة تنفتح الباء على معنى اطبق الله عليه المحنى  
 والجنون اذا مسمما كما يقال احمد الله واجده اى اصابه بهما وعلى هذا فالاصل مطبق عليه  
 فحذفت الصلة تخفيفا او يكون الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا اهـ (اقول) ولعله او يكون  
 باو دون الواو ولا نه اذا كان مما يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا  
 فان ما حذفت منه الصلة يكون متعديا وما ذكرته فيه يكون لازما متعدينا ما قلنا  
 تأمل افاده سيدي الوالدرجده الله تعالى قوله سنة على الصحيح درر قال فيها  
 وهو قول محمد وهلمه في البحر لسقوط جميع العنادات فقدر به احتياطا اهـ (وقيل دائما كذا قيل)  
 واقول (قال) في البحر فليطبق اى الدائم زاد في البناء وقيل مستوصا قوله  
 شهر اى مقدار شهر وهو قول ابى يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم وخصه اكثر من يوم  
 وليلة لسقوط الصلوات الخمس به فقدر به احتياطا وهو الصحيح كما ذكره الزيلعي  
 قوله وان عليه القنوى فليحفظ ونقل المقدسي عن شرح الكافي انه به بفتى لاحالة  
 قوله وبالحكم لمخوفة اى لمخوف احدهما موكلا كان او وكلا يعنى اذا ارتد فوكل  
 فطبق وقيد بالحكم لمخافة لان تصرفات المرتد قبله موقوفه عنده فكذا وكالنه فان  
 اسلم نفذ وان قتل اولحق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فنصرفاته نافذة فلا  
 تبطل وكالنه الان بموت او يقتل على رده او يحكم بحر (وفيه) عن (ابن) الاصلاح  
 المراد بالحاق ثبوته بحكم الحاكم اهـ لكن عبارة درر البحار ولمخافة بحرب مبطل من غير  
 حكم به قال شارحه لان اهل الحرب اموات في احكام الاسلام ولمخافة صار منهم  
 اهـ (وفى) الجميع ولحق الموكل بعد رده بدار الحرب مبطل وقال ان حكمه قال ابن  
 مالك لان لمخافة انما يثبت بقضاء القاضي قيد بالحاق لان المرتد قبله لا يبطل توكيله  
 عندهما وموقوف عنده ان اسلم نفذ وان قتل اولحق بدار الحرب بطل اهـ فليعلم ما فى  
 الايضاح على قولهما في بحث فيه في العتوية حيث قال قوله ولمخافة بدار الحرب  
 غير هذا عندناى حنفية رجعوا الى ما سالى وعندهما يبطل الوكيل لمخافة وقد مر



[illegible]

أي بالتوكيل يجعله مخيرا عند حلول الاجل اذا كانت الوكالة حالة المقدار وبعد على  
 ما اشار اليه الشارع وهي داخلة تحت مسئلة الرهن قاله الرخبي (لكن قال سبدي) والدرج  
 الله تعالى (بل) وجهه ان بيع الوفاء في حكم الرهن فيصير وكيلان رهن ذلك الشيء فيكون  
 بموافق حق الغير وهو المشتري أي المرحمن تأمل ثم رأيت متولا عن المحوى وما ذكره  
 الساجاني من انه بيع الرهن فهو صفقة فبئنه اه فافهم (لان) الصحيح في بيع الوفاء  
 انه رهن له احكام الرهن قال في جامع الفصولين باعه جائزا بوكالة ثم مات موكله  
 لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بحر (قال) العلامة  
 المقدسي وهو ظاهر لتعلق حق البائع اه والاول ان يقول لتعلق حق المشتري قاله  
 بعض الفضلاء اي لانه رهن في البقي على ما عليه العمل اليوم فالمشتري مرتهن  
**قوله** لا ينعزل ان اي او وكيل بالامر باليد والوكيل بيع الوفاء قوله بخلاف الوكيل بالخصوصية  
 يعني وان كانت لازمة ان كانت بطلب الخصم وغية الموكل لكنه ينعزل بموت  
 الموكل لعدم خصوصيته بعدموته ولان الحق المتنازع فيه ينقل الى غيره فتكون الخصوصية  
 محددة مع من خلف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه قوله او الطلاق قد تقدم  
 انه لو قال له كلما عرلتك فانت وكيلي يلزم في الطلاق والعناق لانهما من الاسقاطات  
 الخاصة فصيح تعليقهما بالشرط فيكون ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك  
 يبطل بموت الموكل لان التعلق يبطل بموت المعلق لان شرطه بقاء الملك ولا ملك  
 له في الزوجية والرقيق بعد موته افاده بعض الافاضل قال الحلبي وذكره الطلاق هنا  
 فيه ان التوكيل به غير لازم كما تقدم اه والظاهر انه مبني على مقابل الاصح من انه لازم  
 قوله بترازية فانه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم تصحيحه عنه في شرح  
 قوله فلهذا بطل العزل وتقدم انما ان المعتمد انهما غير لازمة فيه ونص البرازية فلما  
 في الرهن فاذا وكل الراهن العبد والمرتهن بيع الرهن عند حلول الاجل او الوكيل  
 بالامر باليد لا ينعزل وان مات الموكل او جن والوكيل بالخصوصية بالتامس الخصم ينعزل  
 بموت الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينعزل بموت الموكل استحسانا لا قبا ساجر  
 فاعل قوله وفيما عداها اي فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينعزل فيها  
 بالموت والجنون الخ ينافي قوله المتك كالوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاول  
 ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن اقول ولعله لم يستشهما لما علمت من ان الامر باليد  
 عليك لا بتوكيل وبيع الوفاء رهن على الفتي به تأمل قوله وبالخروج من الاهلية  
 وموته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعناق فلا عرلتك فانت وكيلي قوله  
 قلت فاما الطلاق الدرر فيه انظر اي حيث قال وذال ان العزال الوكيل في الصور المذكورة  
 اذا لم يتعلق به اي بالتوكيل حق العزال اما اذا تعلق به ذلك فلا ينعزل كما اذا شرطت  
 الوكالة في بيع الرهن كما مر او جعل امر امره في يدهما ثم بين الزوج اه فان قوله



عن ناطر وكل وكلا في امر الوقف ثم عرله القاضى هل يعزل وكيله بعمره فاجبت  
بانه يعزل احدا من قولهم هنا يشترط له وانها ما يشترط لابتدائها والله تعالى اعلم  
بقوله وحججه انما ثبت العزل بها لان قيام الوكالة يعتمد قيام الامر وقد بطل  
بالعجز والحجر علم اولم يعلم عجز وفية ويوجد منه ان للمكاتب والمأذون عزل وكيله  
بقوله وهذا اى العزل بالعجز والحجر قال في شرح الجمع لان ملك ثم المكاتب لو كتب  
بعد ذلك او اذن المحجور لم تعد الوكالة لان صحته باعتبار ملك الموكل التصرف عند  
التوكيل وقد زال ذلك ولم يعد بالكتابة الثانية او الاذن الثاني قوله اذا كان  
وكيله في العقود والخصومة لانه انما يعزل فيما امتنع عنه موكله بعجزه وحججه والمكاتب  
بعد عجزه والمأذون بعد عجزه لا يملك العقود والخصومة فيعزل عنها وكيله ولا يصح  
عن قضاء الدين واقتضائه وقض الوديعة لانه اصل في عقود بائرها واسترداد  
امانة وردّها فولايتها اليه ولو بعد عجزه فلا يعزل وكيله عنه قوله اما اذا كان  
وكلا اى عن المكاتب والمأذون ثم عجز او حجر عليه قوله فلا يعزل بعجزه اى عجز  
موكله عن اداء بدل الكتابة قوله وحجر لان العجز والحجر لا يوجبان الحجر عليه  
من قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريبا قوله لم يعزل لانه حجر خاص والاذن  
في التجارة لا يكون الا عاما فكان العزل باطلا لا ترى ان المولى لا يملك منه عن ذلك مع بقاء  
الاذن ولان العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير انه لا يملك نفسه وما في يده ملك ليس  
فلا تصح تصرفاته صيانة لحق مولاه فاذا اذن له المولى فقد اسقط حقه فيصرف العبد  
بولاية نفسه اصاله لا بما به من سيده فلا يملك سيده الاحجره صيانة لحق نفسه لا بطلان  
تصرفه بولاية نفسه لان المولى قد اسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذا  
لا يملك عزل وكيله قوله ويعزل تصرفه بنفسه لا تقضه الحاجة به كالموكله  
باعتناق عبده او بكتابه فاصقة الموكل او كتابه او بزوج امرأه او بشراء شيء ففضل  
بنفسه او بطلاق وطلقها ثلاثا او واحدة وانقضت عدتها او بالخلع فخالعها بنفسه  
بحر قوله والا لا اى وان لم يعجز الوكيل عنه كما اذا اذن العبد في التجارة وغير ذلك  
لا يعزل وفي الخلاصة لو وكله بشراء حطة بعينها او ببيعها فمطلعت دقيقا او سوبقا  
خرج من الوكالة ولو وكله الى عشرة ايام هل تنهى بمعنى العشرة روايتان والاصح  
لا فليقتطع قوله والعدة او او استشفية لالحال فافهم قوله لبقاء المحل قال  
في الهندية ولو وكلت بالزواج ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة  
علم بذلك الوكيل اولم يعلم ولو اخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة  
واذا تزوجها جاز النكاح ولو كان وكلا من جانب الرجل بزواج امرأة بعينها ثم  
ان الزوج تزوج امها او بنتها خرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اه قوله ولو اراد  
الزوج اى ولم يلحق بدار الحرب او لم يلحق اى بعد ازالة ولم يحكم لمخافة فان صلاحه واقع

اتفاقاً لا بد من المالك وكذا في كونه لهما فقام المالك فلهما ملكه وهو ملك اتفاقاً  
 فكذلك ملك الوكيل له أم لا يجوز له بما قد تقدم في غير ذلك (ودر مخ)  
 هناك الجهر والمخ أن لا ينفذ غير له الموتى بعد الحكم به وصرح المصنف بما إذا انطبق  
 بالحق من أحدهما لا يعود بقوله مستمراً على الذهب الظاهر أن قلت هذا في  
 ما ذكره في النية بقوله أن ملك الوكيل أو يملك من الحرب يتوقف وكذا قوله في  
 ما تقدم من أن ملكه بالحق من ملكه لا ينافي لأن ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف  
 من الميراث كالبيع وما فيهما لا يتوقف اتفاقاً كالإطلاق فيجب أن ملك من الوكيل بعد  
 من الوكيل وأيضا فإن المراد من أن ملكه بالحق من ملك المحكوم به بمقتضاها الميراث في الحكم  
 كما هو المقرر في كلامهم فأمر قوله أو يملك أي ولم يحكمه فلا ينافي ما تقدم كما علم قوله  
 ويعود إلى كونه أي يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد أنها تعود  
 بعد زوالها لم يشترط كما فهم من قوله ولا لا ضرورة إلى ما في الوكيل بقوله وكذا  
 قوله لم يرد عليه بما هو صحيح كحسار روية وشرط أو صفة بقوله أو فسادهم  
 قوله بقوله وكذا لأن ملكه القديم قد فسد الذي بالبيع فعود الوكالة أو أن رد  
 عما لا يكون فصح أن يعود الوكالة كالأو وكذا في هبة شيء ثم وهب الوكيل ثم رجع  
 في هبة لم يكن للوكيل الهبة ولو وكذا بالبيع ثم رجع الوكيل أو أجره فساد فهو على  
 وكذا في ظاهر الرواية ولو وكذا إن يؤخر دأبه ثم أجراها الوكيل بنفسه ثم انصرف  
 الإجارة يعود على وكذا ولو وكذا أبيع داره ثم بئى فيها بخلاف ما إذا وكذا بيع أرض  
 وزرع فيها فبيع "وكذا" لا يفسد في البيع "وكذا" في البيع "وكذا" في البيع  
 القرار لا الزرع أمره "وكذا" في البيع "وكذا" في البيع "وكذا" في البيع  
 ولو كانت متبعية فزاد فيها حصة أو حصصه في البيع وبسبب الهبة (فإن قوله  
 أو حصصها من الأمر وكذلك الوكالة بالبيع اهـ) وفي الخبر الوصية غير له الوكالة  
 في وصايا الأخية ولو قال أوصيت بهذا الرطب الذي في غلتي فصار ثم أبيع موت  
 الموصي في القياس تبطل الوصية ولا تبطل استحصانا ولو قال أوصيت برزقي هذا  
 لفلان وهو بقل فصار حنطة أو شمر أو بقل موت الموصي تبطل الوصية وفي الوكالة  
 إذا تغير في هذا كما تبطل الوكالة وفي الوكالة وفي البيع بشرط الخيار إذا تغير في أيام  
 الخيار لا تبطل البيع ولا الخيار اهـ (وفي) البدائع إذا باع الموكل ما وكل به  
 ولم يعلم الوكيل فباعه وقضى البيع فهلك في يده ومات العبد قبل التمسك ورجع  
 المشتري على الوكيل رجع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو اعتقه أو استحق أو كان  
 حر الأصل لأنه صار متروكاً من جهة ولومات الموكل أو جرح لا يرجع لعدم العزوف  
 والوكيل يفيض الدين لو قبضه ومالك في يده بعد ما وجه الموكل للمدعي ولم يعلم  
 الوكيل لم يقضه وتماه به قوله أو بئى أو بئى أي أن ملكه أي في البيع والوكالة

اذا بقي امره كسنة المدة وخي ما اذا وكذا بطلت ثم طلق الامر بنفسه بقيت  
الوكالة لبقاء اثر الملك وقد امكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف الموكل معجزا  
عن تصرف الوكيل معه ( قال ) بعض الفضلاء هذا ليس على اطلاق بل عند  
زوال حاجة الموكل وهو موجود فيما اذا وكله بالهبة فهو بنفسه ثم رجع لم يكن  
للكوكل ان يهب كما قد مناه في بيان الواهب مخشع بالرجوع فحين يرجوعه عدم  
ساخته الى الهبة لانه لو كان محتاجا لما رجع فكان دليلا على نقض الوكالة ولهذا  
صرح المصنف بانه اذا وكله بطلاق زوجته فطلقها واحدة والمدة قائمة بقيت  
الوكالة لان الوكيل يمكنه بتفويض ما وكل به ولا دليل لزوال الحاجة وكذا ما ذكره  
الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بعيب بقضائه فلو قيل ان بيعه لان الرد  
بقضاء بلا احشاره فلم يكن دليل زوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة  
( وكذا في ) الخواشي المعقوبة ومثله في العتابة وغيرها من المعينات فهو له كسنة  
المدة وهي ما اذا وكله بطلاق امرأته ثم طلق الامر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء  
اثر الملك وقد امكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف الموكل معجزا عن تصرف  
الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي غير معتذر كذا في لقناوى الصغرى  
قال في الشرح بلالية والمراد بالباقي الطلقة الواحدة الباقية الاكثر منها لان قوله اذا  
طلق امرأته واحدة وهي في العدة مفيد ايقاع الواحدة في العدة من طلقة سابقة  
ولان التوكيل بالتطابق لا يقتضي ايقاع اكثر من واحدة اهـ والاصل فيه ان ما كان  
الموكل فيه قادرا على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع فخلعها  
كذا في العتابة قوله بخلاف ما لو تجدد الملك كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشريه  
فلا يعود التوكيل لعدم حود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر  
لو تكبها بعد زوج اخر وقد طلقها ثلاثا ط ( قال ) الزيلعي ولو وكله ببيع عبده  
فاشترى العدو وادخله في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم  
لا يعود الوكالة ولو اشترى من المشتري منهم بالثمن وبالفدية ممن وقع في سهمه من  
الفاطمين فهو على وكاله لانه لا يحد بهذا الطريق عاد الى قديم ملكه اهـ قاله ابو الطيب  
قوله لا يضر ما لم يصله الكتاب لانه عزل قصري يشترط فيه العلم وعلمه بوصول  
الكتاب اليه ط قوله صح اي وان لم يعلم قوله وبعده لا اي الا اذا علم في العزل  
القصدى وليس معناه انه لا يضر مطلقا قوله ونسي اي تبي من دفعها اليه قوله  
لا يضر من الوكيل بالدفع لانه فعل ما امر به ولم يكن متعذرا بالنسيان وهذا بخلاف  
مسئلة ذكرها البرازي وهي وكيل البيع قال بعتك وسألتك من رجل لا يعرفه وضاع الثمن  
قال القاضي يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحكم صحيح والعله لا الامر ان النهي  
عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فليسلم بعمل النهي عن التسليم فلان لا يكون ممنوما

عن السالم قول له قوله  
 انه ما به قوله يرى  
 ان له عليه وهو عشرة وهو قوله ان وانظر لما ناسخه من هذا الفرع من قوله  
 قال كذبونه قال السمر بن لبي قال للمدنيون من جارك بعلامه كذا او من احد خصمك  
 او قال لك كذا فادفع اليه فان لا يصح التوكيل لانه لا يصح التوكيل فحينئذ يقول المدعي  
 لذلك ولا يخرج من العهدة مالم يكن امر انسانا بعينه بالقبض فعمل ان الجواز انما هو  
 الاول لا يصح وكلاهما لو قال الانسان بعينه لقبض دين فلان واذا من خصم  
 خلاصة هذه شك ساروكيلا ولكن يحتاج الى  
 قص الخطة او نحوها قوله لانه توكيل

اليه حتى هلكتم لم يضمن لجواز ان غير رسوله باني تلك العلامة يرى جازلا الى  
 الملتطحات او يحمل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة فاعية تؤدي الى  
 المانعة اما اذا كانت يسمية كما اذا قال مالك عبدان باعة احد مدين الرخاين ثم وسجا وفاهما  
 باع كان جائزا (ابو السعود) في مائتين لا شياء وقد ذكر هذه الشبهة في القصة اخرى الكتاب  
 في المسائل التي لم يوجد فيها رواية منصوصة ولا جواز من المتأخرين اذا اقول المودع  
 للمودع من جهة العلامة كذا  
 يصح هذا التوكيل ام لا يصح

هذا لعدم صحة الوكالة ورد فيها فيما اذا وكل بعض الزبنة انسانا المستوي بصحة  
 من ديون محمولة على الناس ولا يعلم الموكل والتوكيل ببعض من عليهم الديون يصح  
 افعي به تاج الذين اتوا لحسام الشهيد بعد التأمل والمباحة الكثير المصاعف التوكيل  
 مجهول تأمل (فروغ) (قال) في الولوالية رجل غاب وامر بليده ان يبيع السلعة  
 واسلم ثمنها الى فلان فباعها واسلمك الثمن فحمله ولم يسله حتى يهلك لا يضمن لان  
 اشتاده لا يضييق بحمله فانه خلا يصير بتأخير الاداء ضامنا له (بعث) الدانيون المال  
 على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المدين هلك  
 عليه وقول الدائن البعث مفعول فلان ليس وثالة منه فاذا هلك على المدين محله  
 قوله ادفعها الى فلان فانه ارسل فاذا هلك على الدائن وانه في شرح المذهب  
 اه الشبهه قوله وفي الوهيانية الخ بقية الايات منها ليست على التصق واحد بل من  
 مواضع متعددة قوله لم يبيأ قال العلامة محمد الباقر وآيات محله بعض العلام بطرفة  
 القنينة في هذا الموضع هذا الخبر انما يستقيم على قولهم لا والله تعالى اعلم بالصواب  
 قوله لا يبيأ ويح بالشدة بصفة صورة واحدة فانه محمول فيها ان يبلغ اليك في قول  
 اني اخافه رجعت اليه اتصال وقوله اوبع الخ الداعي اذا قال له ابيع وبيعه فانه جاز  
 ان يبيعه من غير ويحمل على المشورة كما اذا قال للبصاريه خذ هذا المبلغ فصار له واستر به البر

وبعده فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال ابعه بالنقد او قال  
 بعه من فلان فلا يجوز له المخالفة كالوقوف لان بيع الامن فلان فباع من غير ان يجوز وفي  
 المستبرط الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضي بكونه  
 في ذمة من سمى لان الناس يتفاوتون في ملاة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سمى  
 وفي البراز به بعه من فلان فباعه من غيره جاز (وفي) الكافي لا يجوز (قال) العلامة  
 ابن الشحنة في شرح الوهبانية واذا تأملت فيما ذكر وامن الاصل رأيت ان من قال  
 بالجواز في بعه من فلان فباع لغيره رأى ان هذا مفيد من وجه فقط ولم يوجد التأكيد  
 بالثني ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رآه مفيدا من كل وجه اه وفي الخلاصة وجامع  
 البرازي لو قال بعه الى اجل فباع نقدا (قال) الامام السرخسي الاصح انه لا يجوز  
 بالاجماع وفي الوجيز شرح الجامع الكبير ولودفع اليه عبدا وامره بالبيع ونهاه عن  
 التسليم بعد البيع حتى يقض الثمن قال محمد التميمي باطل وقبل ابو حنيفة معه وقال  
 ابو يوسف يصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان هلك والا اله ان يسترد وكذا لو باع ثم نهاه  
 عن التسليم اه وفي الحاشية وكذا بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقض الثمن فباع قبل قبض الثمن  
 وسلم البيع كان البيع باطلا حتى يسرد المبيع من المشتري ثم يبيع اه (قال) الشربلالي  
 في شرحه غلبها لو قال بعه وبع بالنقد او بعه وبع لحال فباعه جاز البيع قال لانه لما امر  
 بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبع بالنقد او ببع لحال بعده كان مشورة بخلاف قوله بالنقد ببع  
 لحال فانه فيه فلا يبيعه نسيئة كالوقال لاتباع الا بالنقد وبيع بالنسيئة لا يجوز ولو قال ببع  
 لفلان لا يجوز لغيره ونقل خلاف هذا الوقال بعه لزيد او في سوق كذا جاز في غيره  
 واثير ولو قال لاتبعه الا زيدا او الا في سوق كذا لا يجوز في غيره ولا غيره  
 ولهذا الخلاف اتي بصيغة قالوا لانها تذكر فيما فيه الخلاف اه قوله فخالقه اى  
 الوكيل قوله قالوا لا يجوز اى للوكيل ان يغير اى المخالفة لانه لما امر بالبيع كان مطلقا  
 فان قيد به فلا يخالف كما مر والحاصل ان قوله بعه وبع بالنقد وبع بعه وبع لحال  
 ليس بتقييد ولا يبيع الا بالنقد والاحالة تقييد وكذا قوله بالنقد ببع لحال كماله والاضابط  
 لهذه المسائل كما قدمنا ان الموكل متى شرط على الوكيل شيئا ينظر فيه ان كان نافعا  
 من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل وجه لا يجب مراعاته مطلقا  
 وان كان نافعا من وجه ضارا من وجه ان اكتمل النقص يجب مراعاته وان لم يؤكده لا يجب  
 مراعاته وذكرنا امثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت قوله وفي الدفع قل قول  
 الوكيل مقدم صورته دفع الى اخره لا وقال اقض به ديني لفلان فقال المأمور فعات  
 وقضيت وقال الدان لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان  
 سواء كان في حال حياة الامر وقد دفع اليه المسال ليدفعه للطالب او امره باقتضاء  
 دين له لسانه اليه او يدفعه لغيره او كان معدوم الامر ولا فرق بين الوكيل



تشترط الدرس والعين فان القول قوله اذا قال سليم لانه لم يسمع ولا يسمع على الطالب  
 والقول له في عدم رافعه ونحوه الحسم على قصده في هذا المعنى قوله كذا قوله  
 ان ابن ابي شيعة قوله بتقديم اي على قول الموكل انه ما يقع وعلى قول البايع انه  
 ما لم يثبت عليه عن الموكل وهذا انما يمتنع في قوله كذا ليس الا ان  
 قوله كذا رب الدرس يعني قوله بعدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط حجة  
 قوله والحسم يعني الموكل غير على الدفع الى دأبه لعدم بقاء قول الامين عليه  
 اسكان القول قوله في رافعه سقط قوله قول الموكل منهم اي في رافعه نفسه لانه  
 امن من الشك في نفسه وقوله كذا قول رب الدين اي في عدم وصول حجة الموكل  
 بمجرد دعوى الوكيل الا اتصال لاي القول قول الامين في بي الشك في موكله  
 لاي الزام حجة فيما بعده وادان كان القول قول رب الدرس في بقاء دأبه فالحسم وهو  
 المدون الموكل يحرم على امته ما في دأبه لعدم سقوط حجة ان ادان ولا يجوز على الموكل  
 لانه امن والعو قوله في رافعه ثم الموكل ان كذا الطالب وصديق الوكيل حلفه فان  
 حلفه لم يظهر فحسم وان على ظهر وسقط حجه وان عكس حلف الوكيل ومثل  
 ما ذكر في الدر من العسل بمال في لودية طر براءة قوله ولو قبض على اي  
 احد الدلائل ان المسع ليس له لئلا فصاع منه لصالح بهما كالمصفا فيصحق الدلائل  
 نصفه طالع المص منسجي ماد ادله السالك في العصف لا يضمن والا ضمن في السائمة  
 اباشاه فان على المشتري الرجوع على الدلائل ما لم يكن رسولا في الدعم الى البائع والطاهر  
 ان هذا في صر ما حصل منه ادن في القصص او ثبت حجه (كذا) في شرائع الوضعية  
 للمشتري لاني ثم ناعي ان يكون هذا في دليل بوسط بين البائع والمشتري اما لو دفع  
 الثوب لبيته كان وكلا عن مالكة ورحم حقوق العقد اليه وكان مدعى الثوب له  
 ولانه برج ادن الدائع والهيئة واسمع الله العظيم

في كساية الدعوى

لا يحمي ما استبها بالخصومة اي لم يرضى كون العمل معا لا وكاله بتقديم باب عزول  
 الوكيل ما حرم الدعوى عن الوكاله بالخصومة منه وتوجه ما استبهاه من الخصومة  
 شرعا هي الدعوى والطواب غنم افيكان ذكرها بمسند الوكاله بالخصومة من قبل  
 المعصل بعد الاحمال قوله قول الخ طاهره تشمل الشهادة الا ان يكون غير مدعى  
 ما انهم قال اريد اخراج الشهادة وادفعه قوله انما حق على غيره اي من غير  
 بعيد عنارعه ولا مسالمدحوى ولا تعرض هذا للدفع من حق نصيبه والصادر الانذار  
 وهو ادل من ادعى والدعوى اسم منه ويطلق على دعوى الحرب وهي ان كان بين  
 باعلان وكذا لدعو والتماره بالفتح والكسر اسمان مدعى والدعوة بالفتح اي التهمة  
 الخلف والثناء الى التهمة ثم وتضم وبالكسر في السب حث وويل للدعوى في التهمة

قول يقصده الانسان انجاب الشيء على غيره الا ان اشم المسمى لتناول من لا حجة له  
 في العرف ولا تناول من له حجة فان القصاصي يستبعد مدعى قبل اقامة البيعة وامدها  
 يستبعد بمخالفة مدعى ويقال لمسلط الكذاب مدعى النبوة لانه صرح عن اثباتها (ولا يقال)  
 لحضرة سيدنا رسول الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد اثبت بها بالعبرة قوله  
 والقسم للتأنيث هي لغة بعض العرب وبعضهم يؤنها بالنساء مصباح قوله لكن  
 حرم في المصباح الخ قال بعضهم الكسراولى وهو المفهوم من كلامه وبوجه لانه ثبت  
 ان ما بعد الف الجمع لا يكون الا مكسورا واما قوله فانه ممنوع لا بقاس عليه وقال  
 بعضهم الفتح اولى لان العرب اربت التخفيف ففتحت (ح) قوله فيه ما اى في  
 الدعاوى والقناوى (ج) قوله محافضة على الف التأنيث اى التى بينى عليها  
 المفرد والظاهر انه سادس لفظ وقمها بعد قوله بكسرهما كما هو صريح عبارة  
 الشرع بلانية والمصباح او يقال انما حرم صاحب المصباح بفتحها ايضا محافضة الخ فلا  
 سقط تأمل قوله وشرعا قول اى ان قدر عليه والافتكى كتابته قال في خزنة  
 المفتين ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة  
 ويدعى بها فتسمع دعواه اه قوله عند القاضي اى فلا تسمع هى ولا الشهادة الا بين  
 يدي الحاكم (بحر) واراد بالقبول المزمع فخرج غيره كما باتى (اقول) و ينبغي ان  
 يكون المحكم كالقصاصي فيما يجوز به التحكيم بشروطه فانه شرط كافى الاختيار وبه  
 عليه الش فى شرحه على المتن قال فى الشرع بلانية بعد ان ذكر القصاصي قال  
 و ينبغي ان يكون المحكم كذلك لانه يلزم الخصم بالحق و مخلصه اه قوله يقصده  
 طلب حق اى معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الايمان والديون  
 فخرج عند دعوى انفاه الدين والاراء عنه (بحر) (ورده) العلامة المقدسي بان  
 هذا انما يكون من جانب المدعى هل يدفع الدعوى اى فليس بدعوى وايضا  
 اذا علم ان الديون تقضى بامثالها فالانفاه دعوى دين والاراء دعوى عليك معنى اه وقوله  
 طلبت حق بقيد انه حال المنازعة فخرج الاضافة حال المسألة فانها دعوى لغة  
 لا شرعا ونظيره ما فى الترازية عين فى درجى يقول هو ليس لى وليس هناك منازع  
 لا يصح نفيه فلو ادعاه بعده لنفسه صح وان كان ثمة منازع فهو اقرار بالملك  
 للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار بالملك له  
 اه (بحر) (اقول) كلام الترازية مفروض فى كون التنى اقرار للمنازع او لا وليس  
 فيه دعواه الملك لنفسه حالة المسألة قوله خرج الهشادة فانها وان كانت قولاً  
 مقبولا الا انه يقصده اثبات حق الغير قوله والاقرار اى وكذا الاقرار واورد  
 على التعريف عين الاستحقاق فانه قول مقبول يقصده طلب حق قبل الغير واجب  
 به خرج بالطلب فانه المراد به طلب خاص وهو كان بافظ الدعوى ونحوه ط قوله اورد فبعد

فإن دعوى من حقه من حق الله تعالى في الأرضين والقصص به الإجماع  
 والمعدود أنه وعندهما التولية أشار إلى أن الدعوى نوعان والقصة به الإجماع  
 فلا اعتراض بأصحها أو في التعريف قوله دخل دعوى دفع التعرض أي بقوله  
 لو دفعه وهو أي يدعي كل منهما أرضا بينهما في يد رهن أحدهما رهن على دعواه  
 وكان مدعيا دفع تعرض الآخر حيث انتفت بالنية أمسا في يده والنية لا تقبل إلا بعد  
 صحة الدعوى فمقتضا صحة دعوى دفع التعرض قال في البربرية والعنونة على أن  
 دعوى دفع التعرض صحيحة فانه ذكر في الجامع الصغير أن رهن يدعيها بجلالة على  
 بقول في يدي لينة مضي باليد لولا جلد سهمها ولو امر بحدسها باليد لا جرح لا يقتضي لينة  
 ولو رهن أحدهما رهن يدعي له باليد لانه قام على خصم لزم أخذه منه في البديل على  
 أن دعوى دفع التعرض مجموعة لعدم ثبوت اليد للأحرار أمارة الرحنى (لكن)  
 صورها الطحاوي بقوله ان يقول ان فلا ياتى رهنى في كذا تعبر حتى وأما دفع  
 التعرض فانهما تسمع بينهما الفاسى عن التعرض له بغير حق فإدعاء لا يحسمه فهو  
 مجموع عن التعرض ما لو وجدته تعرض بها أهالي الجوى فأقلا من بعض الفعلة  
 لانه وقع عبده تر دد فإذا سمع القاضي بدعوى دفع التعرض ومع الخصم تسمع  
 معارضته بعد ما هل يكون قصدا منه مانعا للخصومة من المقضى عليه في الجلاء  
 المتعارف فيها ما لا مان كان مانعا لظاهر نصحه وإدعاءه كن مانعا مانى فانية فنية ولم أذكر  
 صرح بذلك أسهى (اقول) فأنه في ظاهر عدم سماع ذلك الفاسى منه بدعوى التعرض  
 قبل وجود الخطة صفة واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن إيراد التعرض أن يكون  
 بغير حق بل بحرادية وإيراد النزاع أن يكون مستند بتوهم وجوده فالعرق ظاهر  
 قوله بخلاف دعوى قطع النزاع أى منه وبين غيره حقيقة أن يأتي بشخص للقاسى  
 ويقول هذا دعى على دعوى مان كان له شئ فليسته والاشهاد على نفسه بالأمر بعد أظهر  
 صحيح وهذه الدعوى غير مجموعة لأن المدعى من إذا ركن تركه (مان) في الجبر سئل قارى  
 الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره (ما حاسب) لا يحسم المدعى عن الطحاوي  
 لأن الحق له (والدى) رأيت في عبارة قارى الهداية (سئل) إذا ادعى شخص على آخر  
 أنه بقطع النزاع بينه وبينه أن كان له عليه حقة أو مطالبة يدعى به ويطلبه وأن كان  
 ليس له عليه حقة شهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئا من الخنوق والدواوى والطلب  
 فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا (اجاب) لا يحسم عليه أن يدعى عليه لأن الحق  
 له أن شاء طلبه وأن شاء ركنه (وهى) إلى عمه الشارح بقوله سر اجبة أى قويا  
 سراح الدين قارى الهداية (وهذا) بخلاف دعوى دفع التعرض كما علمت لأن ذلك  
 يقول منه الأرض في يدى وهذه البنية تشهدلى بها وهذا يدعى أنها له وفي يدى لا يدين  
 له على دعواه ما ريد أن لا تعرض لى لى أثبت أنى أدوى بدونه قوله رهن على الفاسى

لما عرفنا ان الدعوى قول مقبول بقصد به طلب حق فان اردنا الحق الامر اليسودي  
كان يقول هذا المال لي اريد ان يسلم الى من انواع الدعوى دعوى دفع التعرض  
فرد اود دفعه عن حق نفسه وان اراد باطلاق اعم من الوجودى وهو ما تقدم  
ومن العدى وهو ان يقول هذا لاسحق له فى مالى لاني اثبت انى ذويدى واطلب ان  
لا تعرض لى بغير حق وعدم تعرضه لى لكونه عدى فبستغنى عن هذه الزيادة وهى  
قوله اود دفعه قوله الامر الوجودى فلا يشمل العدى كما الدفع فيضاح الى زيادته  
لا دفعه فى تصرف الدعوى والمراد بالعدى ما يشمل الاعتبار فان الدفع ليس محمدا  
لان المراد به كفه عن المارعة ط قوله لهذا القيد اى فبستغنى فى التعريف عن هذا  
القيد وهو قوله اود دفعه فانه فصل قصده الادخال والفصل بعد الجنس قيد خافهم  
والاوضح ان يقول لم يخرج الى زيادة اود دفعه قوله والمدعى الخ اسم فاعلم من ادعى يدعى  
واصله مستدعى لان ثلاثه دعى فقل الى بلى الافعال فصار ادعى وقلت التباء  
داو اذ حمت الدال فى الدال فصار ادعى وكذلك فى باب التصرفات من المضارع والامر  
والمصدر وانما ابدلت التاء باللام ليعكس لانها من المبهوسة والدال من المبهورة  
فالاقوى لا يحول الى الضعيف (نقطة) لما كان قوله والمدعى الخ الاغلب من المتنازعين  
فعلا اخبره عنه فى الدرر بقوله من المتنازعين قولاً بل ما كان هذا متنازعين فى المناقشة  
استخرج عنه بقوله فى الحق اى حق العبد اه قال شيئا يوضحه انه اذا تضاربا وكان  
الظاهر احدى ما طاه بطلق عليه مدع اه اذ اترك لا يترك فاحتاج الى اخراجه بقوله  
من المتنازعين قولاً اه ابو السعود (والحاصل) ان طالب الحق يسمى مدعى والطالب  
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعى عليه لا يأتى منه الترك حتى يسلم ما عليه قوله  
من اذ اترك ترك اى لا يجبر عليه لان حتى الطلب له فاذا تركه لا سبيل عليه حتى اقول  
وهذا الحسن ما قبل فيه وقال محمد بن الاصل قيل المدعى عليه هو المنكر والامر المدهى  
(قال) الربيعي وهذا صحيح غير ان التميز بينهما يحتاج الى حق واحدة فكما اذا احره  
للمعاني دون الصور والمباني ولان الكلام قد يوجد من الشخصين فى صورة الدعوى  
وهو انكار معنى كالودع اذا ادعى انما الوديعه او هلاكها فانه مدع صورة ومنكر  
او جاب الضمان ولهذا يحلفه القاضى اذا ادعى رد الوديعه او هلاكها انه لا يلزمه  
رده ولا ضمان ولا يحلفه انه رده لان اليمين ايدى يكون على التى يكفى الشر بلا لية  
عن الدرر فقول المدعى عليه بخلافه اى علبس بخلافه وهو من اذ ترك لا يترك  
بل يجبر على الخصومة اذا تركها وهذا فرق صحيح جرى (قال) القهستاني  
فلا يشكك بوسى اليهم طاه مدعى عليه معنى فيما اذا احره القاضى احدى الخصومة  
للمتهم وانما عزها بذلك وعمل بما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف الشايع  
فيهما وقيل المدعى من لا يجبر بحقه على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا يترك امين

عليه وقبل المدعى من يثبت خلاف الظاهر والبدعي سلم من يثبت تظلم المدعى  
وقبل المدعى من لا يثبت الا بحد كالخارج والبدعي عليه ان يثبت بقوله لا يجوز  
كذلك اليك قلت وهذه غير يثبت بالحكم فيجوز واجمع ما ذكره في المدعى منى عليه  
المصنف قوله فلو ان اللدنة فاضيان كل في محله اى يحد بينهما وليس يثبت  
قابا و اشار به الى ان الجور حصل الدعوى لا يثبت دعوى من يحد والتزم لا الظاهر  
وفي بعض النسخ بالواو بدل الفاء قوله فالحيار للبدعي عليه عند محمد بن يحيى في رتبة  
لسن ما ذكره عبارة الدراية وعبارتها كافي في الفاضيان من مصر طلب كل واحد منهما  
ان يذهب الى فاض فالحيار للبدعي عليه ضد محمد بن علي القنوي انتهى وفي النسخ قبل  
هذا من الغاية قال ولو كان في اللدنة فاضيان كل واحد منهما في محله على حدة فهو ثابت  
المصنوعة بين رجلين احد هما من محله والاخر من محله اخرى والبدعي وبما ان محلهما  
الى فاض محله والاخر باقى ذلك يختلف فيها ابو يوسف ومحمد والجمع ان البدعي  
لمكان المدعى عليه وكذا لو كان احدهما من اهل المنكر والاخر من اهل الملة اشبه  
(في محله) في المحيط كافي العزيز ان ابو يوسف يقول ان المدعى منى الخصومة في  
فاضه ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لها اهـ (ويان) (التعليل كما قال بالمدعى)  
ان عند ابو يوسف وجه الله تعالى المدعى اذا تركه فهو منى فيجوز ان يشاء  
ان يشاء الخصومة عند فاض محله وان يشاء ان يشاء عند فاض محله خصمه  
وان يجتأ وجه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع يطلب سلامة نفسه  
والاصل راء ذمته فاحذر الى من ياله رية يثبت عنده ومحمد وقع في قوله لا يجوز  
في اثبات ما لم يثبت في ذمته بالنظر الى واجبات اول لا بد من رد الدافع  
عن نفسه وخصمه تريد ان يوجب عليه الا بحد بليلة له ومن طلب السلامة  
اول بالنظر من طلب ضدها تأمل (واما) جل الشاوح عبارة البرزلية على ما في  
الخاتمة من التمسك بالحد لا طالع المصنف في الجمع هذا كله وكل عبارات اصحاب  
الفتاوى يثبت ان فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان  
في البسطة فاضيان كل فاض في محله واما اذا كانت الولاية لفاضين اوله ضاه على  
مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه فله الدعوى عند اى فاض ارادة  
اذا لا تظهر فائدة في كون العبرة للبدعي او للبدعي عليه ويشهد لصحة هذا ما قدمناه  
من تعليل صاحب المحيط انتهى (ورده) الخبر الى المدعى ان هذا هو الشأن اشبه  
وذكر انه حيث كانت العلة لابي يوسف ان المدعى منى الخصومة والخصم ان المدعى  
عليه دافع لها لا يثبت ذلك فان الحكم دائر مع العلة اهـ وهو الذي يظهر كما قال شيخنا  
لكنه لم يأت رد بوجه يثبته والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذي لا يثبت  
(في الحاصل) اخر هذه العبارة وافول الخبر في هذه المسئلة فائدة الشارح

المصنف وعرض عليه (العلامة) المقدسي كافتاده عند ليل السجود وحاصله ان ياذكروا  
 من صحيح قول محمد بن العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما اذا كان قاضيا كل  
 منهما في محلة وقد امر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول العمادي وكذا  
 لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فاراد العسكري ان يحاكمه  
 الى قاضي العسكر فهو على هذا ولولاية لقاضي العسكر على غير الجندي فقوله  
 ولولاية دليل واضح على ذلك اما اذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على اي من حضر  
 عنده من مصري وشامي وحلبى وغيرهم فكافي قضية زماننا فيسفي التعويل على  
 قول ابى يوسف لموافقته تعريف المدعى والمدعى عليه اي فان المدعى هو الذي له  
 الخصومة فيطلبها عند قاض اراد (وبه) ظهر ان لا وجه لما في البحر من انه لو تعدد  
 القضاء في المذاهب الاربعة فكافي القاهرة فالتحيز للمدعى عليه حيث لم يكن القاضي  
 من محلهما قال وبه افتيت مرارا اقول وقد رأيت بخط بعض العلماء (نقلا) عن المفتي  
 ابى السعود العمادي ان قضية المالك المحروية بموتوعون عن الحكم على خلاف مذهب  
 المدعى عليه اهـ (واشار) اليه الشارح وذكر شيخ شيخ مشايخنا الساجاني بعد  
 كلام قال في قضية البرازية فوض قضية ناجية الى رجلين لا يملك احدهما القضاء  
 ولو قلد رجلين على ان يفرد كل منهما بالقضية لارواية فيه (وقال) الامام يظهر  
 الدين ينبغي ان يجوز لان القاضي نائب السلطان ويملك له التفرد اهـ فحصل ان الولاية  
 او القاضي فكثر كل واحد من محلة ففرد القاضي صحيح والقبة للمدعى عليه وان كانوا  
 في محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك احدهم التفرد فلا فائدة في اختيار  
 احدهم وان امر كل واحد بالتفرد جاز وحينئذ فلا يظهر فرق بين كل واحد في محلة  
 او مجتمعين فافهمه المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اهـ وكان عليه  
 ان يذكر بعد قوله حاز والعبرة للمدعى وقد اوضح المرام من هذه المسئلة على اتم وجه  
 والله تعالى الحمد قوله وبه افتيت مرارا رده العلامة المقدسي وذكر انه ينبغي التعويل  
 على قول ابى يوسف لموافقته تعريف المدعى والمدعى عليه وذكر انه غير صحيح اما  
 اولا فان النسخ المشهورة من البرازية على الاطلاق الذي ادعاه وبني عليه فتواه  
 بل على ما فيه من ان كلام المدعين يطلب المحاكمه عند قاضي محله كما علمت من عبارته  
 المتقدمه وعلى تقدير ان في نسخة اطلاقا فهو محمول على التقييد المصريح به في العمادية  
 والخاتمة وضرهما فان الذي ولاه خصمه تلك المدة او تلك المحلة (ولهذا) قال في جامع  
 الفصولين اختصم عن بيان عند قاضي بلدة صح قضاء على سبيل الحكمين (اقول)  
 ولا يحتاج الى هذا لان القضاء يفرض لهم الحكم على العيون في كل من هو في بلدهم  
 او قريبهم ولو من الغرباء التي تولاوا القضاء بها كاذكرناه وهو الذي ذكره المؤلف بعد  
 من المصنف قوله على السواء اي في عموم الولاية لان قضية المذاهب في زماننا

ولا هم على السواء في المصم وهو دعي ايجر قوله تسمية المدعى عليه باسمه  
من اجار غيرك في المصاة فلا يحكم عليه قوله لم اعتاره أي امر السلطان أي العمل  
قوله لم ير له أي لم ير له اجاره الداعي عن المحكم بالنسبة الى هذه الدعوى  
علا ما امر السلطان فكانه حصص مصاة بالحق من من اجاره والمصاة تصد من  
قوله يكامر مرارا من اصابه مصاة بميد قوله قلت وهذا الخلاف اي بين  
محمد العاتل باعتباره المدعى عليه وبين ابي يوسف القائل باعتباره المدعى قوله  
على حده أي لا يقتضي على غيره اهلها قوله اما اذا كان في المصر حتى وثاقي الخ  
أي وفي الحبس على ان يحكم على جميع اهل المصر وكذا الشافعي وشعوبه فليس هو كمن  
ولي على محله قوله في مجلس واحد قد راعى والظاهر انه اراد في بلدة واحدة  
لان السداد على عموم الاولاد كما تقدم فلو اصر على قوله والولاية واحدة لكان  
احسن ونسبى باحاديها مجموعها قوله والولاية واحدة أي لم يخصص كل واحد بمحله  
قوله باسمه صاحب الحق هذا ما يهبطه كلام المدعي وهو يفسد اعتبارا بهي  
ولو كان احد المصاة باسم المدعى عليه وهذا البطل منه أولى من بطله السابق  
عوله اذا لم يظهر منه في كون المبره للمدعى او المدعى عليه ط (قال) الشارح في الدور  
المتق بعد ان ذكر شعوبه وادعى بعض موالى لزوم ما ان انضم اليه احتمال طوله للمدعى  
عليه وانه تعالى للمدعى اه قوله وركبوا أي الدعوى اصابه الحق إلى نصيب الركن  
حرر الماهية (وعد) قدم ايها قول معقول الخ فهي مركبة من اصابة الحق إلى نصيب  
ومن القول الدال عليه ومن كونه عدالامسي فيكون اركانها ثلاثة ويشتمل ان كونه  
عدالامسي شرط (كما) مستخرج به فيكون الركن شئ من صفات القول ومطلوبه (وبما هو)  
كلام الشارح ان الركن هو المبدأل وعد واما القول فهو وسيلة اليه فيكون اراد بالركن  
الماهية وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه عليا بل قوله كذا في وصي الاولي كوكيل  
ويتم قوله عبد التزاع الخ ابا تسمى دعوى عد التزاع لانه جئت به يهي مذهب  
اما بعد ثوب حقه وامتناع التزاع به بلا تسمى مديها وكذا عند المسألة واما ليست  
دعوى شرعا (قال) في المحرر صرح الاصابة طه المسألة فاما دعوى لغة لاشترط  
اه (ونظيره) ما تقدم من الرار به عند قوله بقصدته طلب جني قوله واهلها  
ادخله في المحرر في الشروط ونظم الجوى الشروط (بقوله)

اي اطلالنا متى شرائط دعوى \* ذلك ثمان من نظامي لها جلا \*  
فحصرة حصم واتعاضه وض \* ومجلس حكم بالعدل لم سر بلا \*  
كندا معلوم المدعي \* وامكانه والعمل دام لك العلاء \*  
كندا السان المدعي من شروطها \* والارامه حصمها بطم كلا \*  
قوله اولوصيا اي ولو اتم صيا قوله والاى وان لم يكن مادوا لا يصح دعواه

كسار عارته الدائرة بين الضر والنفع (نقل) العلامة أبو السعود عن الزبلي  
 أن الصبي العاقل المأذون له يستخلف ويضفي عليه بالكل ولا يستخلف الأب في مال  
 الصبي والوصي في مال اليتيم ولا التولي في مال الوقت (الا) إذا ادعى عليهم العقد  
 يستخلفون حينئذ وبأى تمامه في محله أن شاء الله تعالى (وفي) الفصول العمدية لو ادعى  
 على صبي محجور عليه شيئاً وله وصي حاضر لا يشترط مضرة الصبي ذكره في كتاب  
 القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعي مينا أو مينا وجب بمباشرة هذا الوصي  
 أو وجب لا بمباشرة كصمان الاستهلاك ونحوه وذكر الحصاف في أدب القاضي لو ادعى  
 على صبي محجور مالا بالاستهلاك أو بالنصب أن قال المدعي لم ينفذ حضرة لسمع  
 دعواه (و) يشترط حضور الصغير لأن الصبي مواخذ بأفعاله والشهود يحتاجون إلى  
 الإشارة لكن يحضر معه أبوه أو وصيه (حتى) إذا ألزم الصغير شيء يؤدي عنه أبوه  
 من ماله يعني من مال الصغير (وذكر) بعض المتأخرين حضرة الصغير عند الدعاوى  
 شرط سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه (والصحيح) أنه لا يشترط حضرة الأطفال  
 الرضخ عند الدعاوى هكذا ذكر في المحيط (وذكر) رشيد الدين في فتاواه أن المختار  
 أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى (وفي جامع) أحكام الصغار للاستروشي  
 ولو ادعى رجل على صبي محجور شيئاً وله وصي حاضر لا يشترط حضور الصبي هكذا  
 ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعي مينا أو مينا وجب الدين بمباشرة  
 هذا الوصي أولاً (وذكر) التاطي في إجناسه إذا كان الدين واجباً بمباشرة هذا الوصي  
 لا يشترط احضار الصبي (وفي أدب) القاضي للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي  
 المحجور عليه إذا لم يكن للمدعي بينة فليس له حق احضاره إلى باب القاضي لأنه  
 لو حضر لا يوجه عليه اليمين لأنه لو نكل لا يقضى بكوله وإن كانت له بينة وهو يدعى  
 عليه الاستهلاك كان له حق احضاره لأن الصبي مواخذ بأفعاله والشهود يحتاجون  
 إلى الإشارة البده كان له حق احضاره ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي شيء يؤدي  
 عنه أبوه من ماله (وفي كتاب) الأقضية أن احضار الصبي في الدعاوى شرط (و بعض)  
 المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه  
 ومهم من أبي ذلك (وإذا) لم يكن للصبي وصي وطلب المدعي من القاضي أن ينصب  
 عنه وصياً أجابه القاضي إلى ذلك (وفي) خاوى القاضي ظهير الدين (والصحيح)  
 أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضخ عند الدعوى وتشترط حضرة الصبي عند  
 نصب الوصي للإشارة إليه هكذا في القنوي (وفي) كتاب الأقضية ومن مشايخ  
 زماننا من أبي ذلك وقال لو كان الصبي في المهدي يشترط احضار المهدي مجلس  
 الحكم (ولاشك) أن اشتراطه بعيد والأولى أقرب إلى الصواب وأشد بالثقة اه  
 (وفي) جامع أحكام الصغار الاستروشي أيضاً الصبي التاجر والعبد التاجر يستخلف



و يقضي عليه بالسكوت (وذكر) العبد المأذون ان الصبي المأذون له بغير حلف  
 على ما هو عليه (وإن) المأذون انه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك (وذكر)  
 في الرواين حلف الصبي المأذون له ويقضي سكوله (وق) المية الصبي المأذون له  
 يختلف ويقضي سكوله (وق) المأذون له صبي مأذون ما عدا ما عدا فوجد في المتن  
 ما اراد بحالعه حزمين عليه حتى يدرك (وعن) محمد بن ابي اسود هو يمين ثم ادرك  
 لا يمين عليه كما اصراني اذا حلف ثم اسلم لا يمين عليه (وهذا) - لعل على انه لو  
 حلف يكون معيرا (وعن) محمد بن ابي ادبي على الصبي دين وأبكر المأذون فالتا صبي  
 حلفه وان بكل يقضي يدين عليه ولمد في ذلك منزلة الحكم وفي الصبي المأذون  
 اذا لم يكن للمأذون يمين لا يكون له احصاءه الى باب القامى لانه لو حلف وانك لا تقضي  
 عليه سكوله ولو كان له شبه وهو يدعى عليه الاستهلاك له احصاءه لانه ما أخذ  
 ما به الله وان لم يكن مأذونا بما هو له والشهود يحاجون الى الاشارة اليه فيحصر الحكم  
 يحصر معه ابوه ومن هو في معناه لان الصبي معناه لاني شيئا فيحصر الحكم  
 حتى ادركه يؤمر الاب بالاداء في ما يحكم في الحواشي المجوية (والمأذون)  
 بان المأذون معاد كانه لا يبارح احصاء الصبي ولو يدرك على الصبي ما لم يكن  
 مستهلكا للاشارة اليه في الشهادة ولكن يحصر معه ابوه او وصيه قوله ونحو حلفه  
 لم ار اشراط لفظ مخصوص للدعوى ويبقى اشراط ما يدل على الجرائم والتحقيق فلن  
 قال انك اواطن لم تصح الدعوى غير (طائفة) لا تسمع الدعوى بالافرار لما في  
 الراية من الناحية ادعى ان له عليه كذا وان العبد التي في يده له ما له اقره له  
 او سدا بدعوى الافرار وقال له اقران محمد بن ابي اسود الى عليه كذا قيل يصح ونما  
 المشايخ على انه لا تصح الدعوى لعدم صلاحه الادعاء للاستحقاق الخ غير من فصل  
 الاسلام في الشهادة وسأني ما اول الافرار قوله اي شره حذوا الدعوى  
 اي يحجبها قوله مجلس القضاة ما عدا ما عدا شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء  
 وحضور مجلس القامى مأذون في دعوى حيث عردها في الدور بانها  
 مطاله حق عند من له الخلاص واما على غير الكبر ما عدا ما عدا الذي الى  
 معه سانه المارة ولا ترد هذه المناقشة والسود المأذون المجلس القامى محل جلوسه  
 حذوا هو وفي يده اود كان اد لا تسمع الدعوى ولا الشهادة الا بين يدي القامى بها  
 بوابه الا في محاكم الكبريات فلا تصح سماعهم الدعوى الا بها ما لم يعلني ايم  
 الادب بسماعهم اسماء اراوا ما ادا اطلق لهم حاروا مثله قوله وحضور حصصه قال  
 في البحر ولان من بيان من يكون حصصا في الدعاوى يعلم المدعى عليه وفيما محمد  
 الاشارون وهو بما لا ينبغي ما قول في دعوى الخارج ملكا مطلقا في عيده في يد من ايجر  
 او مستعرا ومنه فلان من حصصه الملك وبني الد الاداء الشهادة في يده قبل

الامارة بالمالك وحده تكون خصما وتشترط حضرة المزارع ان كان البذر منه او كان  
 الذرع ناشئا والا لا في دعوى الغصب عليه لا تشترط حضرة المالك وفي البيع قبل  
 التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والسبق من حضرة البائع والمشتري فاسد بعد  
 القاض خصم لمن يدعي المالك فيه وقبل القبض الخصم هو البائع وخدمه واحد الورثة  
 يتصبا خصما عن الكل فالتصبا عليه قضاء على الكل وعلى الميت وقبده في الجامع  
 يكون الكل في يده وان البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في اثبات الدين  
 انما هو خصم في اثبات الوكالة او الوضاية الا اذا كان موصى له بما زاد على الثلث  
 ولا وارث فهو كالوارث واختلف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس  
 بوارث ولا وصي ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديونا او دينا على  
 لاجل المحاصصة والخصم في اثبات النسب خصم الوارث والموصى والموصى له والفرم للميت  
 او على الميت وقف على صغيره وصى ولجل فيه دعوى يذم عليه على منولى الوقف لا على الوصي  
 لان الوصي لا يلبى القبض ولا تشترط حضرة الصبي عندا لدعوى عليه وتكفي حضرة وصيه  
 دينا او عينا بائنا الوصي او لا ولا تشترط حضرة العبد والامه عند دعوى المولى ارشده ومهرها  
 ولو ادعى على صبي محجور عليه استهلاكا او غصبا او قال لي ينة حاضرة تسمع دعواه وتشترط  
 حضرت الصبي مع ابيه او وصيه والانصب له القاضي وصيا وتشترط حضرته  
 عند الدعوى مديونا او مدعا عليه والصحيح انه لا تشترط حضرة الاطلاق الرضع  
 عند الدعوى (والمتأخر) خصم لمن يدعي الاجارة في غيبة المالك على الاقرب  
 الى الصواب وليس بخصم على الصحيح لمن يدعي الاجارة او الرهن او الشراء والمشتري  
 خصم للكل كالزحوم له وفي دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن  
 وتصح المدعى على القاض وان لم تكن العين في يده فلذا كان للمسحق الدعوى  
 على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري لكونه فاصبا والمودع او الغاصب  
 اذا كان مقرا بالوديعة والغصب لا ينتصب خصما للمشتري وينتصب خصما لو ارث  
 المودع او الغاصب منه ومن اشترى شيئا بالخيار فاداء اخر يشترط حضرة البائع  
 (والمشتري) بطلا لا يكون خصما للمسحق واذا استحق المبيع بالمالك المطلق وقضى  
 به فبرهن البائع على النجاس و برهن على المشتري في غيبة المسحق ليدفع عنه الرجوع  
 بالثمن اختلف المشايخ الاصحاب لا يشترط حضرته ومنهم من قال المختار اشتراطها  
 (واقفي) السرخسي بالاول وهو الاظهر (والاشبه الموصى) له ينتصب خصما للموصى له  
 فيما في يده فان لم يقبض ولكنه قضى له بالثلث فخاصمه موصى له اخر فان الى القاضي  
 الذي قضى له كان خصما والا فلا (واذا) ادعى نكاح امرأة ولها زوج ظاهر  
 يشترط حضرته لسماع الدعوى والينة (ودعوى) النكاح عليها يتزوج ايها  
 صحتها دون حضرة ايها (ودعوى) الرجوع في الهبة للعبد عليه صحته ان كان

مأذونا والافلاحة من حضرة مولاه والقول للواهب انه مأذون ( ولا ) انقل بينه  
السيد انه محصور فان طاب السبيل يصح دعوى الرجوع على مولاه ان كانت اليمين في يد  
العبد وتامة في جرادة المقتين له قوله فلا يقضي على غائب اى بالينة ووا كان  
غائبا وقت الشهادة او بعدها وبعد التزكية وشوا كان غائبا عن المجلس  
او عن البلد الا ان يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فستر وشراعه  
الذمكوري في موضعين (الفرق) واما اذا اقر عند القاضي فيقضي عليه وهو  
غائب لانه ان يطلع في الينة دون الاقرار والى القضاء بالاقرار قضاء اياه لكن  
قال في الخامن والبشرين من جامع القبولين ناقلا عن الحائصة فاب المدعى عليه  
بعد ما رهن عليه اوقاب الوكيل بعد قبول الينة قبل التحدين اوقات الوكيل ثم  
عدلت تلك الينة لا يحكم بها وقال ابو يوسف يحكم وهذا ارقى بالناس ولو رهن  
على الموكل فغاب ثم حضر وكيله او على الوكيل ثم حضر موكله يقضي تلك الينة  
وكما يقضي على الوارث بينة قامت على مولاه وقدم الكلام على ذلك موقفا  
في القضاء فراجعه وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التحق المدعى بذلك  
كتابا حكما للقضاء به فيجيب القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي يطرقه  
الخصم بما سمعه من الدعوى والشهادة ليقضي عليه بما في المندبة من السماع  
قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى اى يحضر القاضي الخصم قوله فعلى يدهن  
يعنى قال بعضهم انما يحضره اذا رهن على دعواه للقضاء بها بل يعلم صدقه وقال  
بعضهم انما يقام الينة على الخصم ولا خصم هنا بل يحلف بالله انه صادق فيما  
يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف اخضره خصمه قوله او يحلف او لحكاة  
الغلاف لانهما قولان لا قول واحد يخبر فيه بين البرهان والحليف قال في الخبر  
ان كان في المصرا وقرى يسانه بحيث لو اجاب ببيت في منزله وان كان ابعد منه قيل  
يامر باقامته الينة على مرافقة دعواه لاحضار خصمه والتدوير في هذا يمكن فاذا  
اقام بامر انسانا اخضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان تكل اقامه من مجلسه  
وان حلف امر باحضاره (قال) قاضي خان فاذا اقام الينة فوات يده لا ينحصر  
للقضاء (اى) بل لاحضاره فاذا حضر اقام الينة بايا فان عدان قضى عليه  
كافي شرح ادب القاضي (قال) الشلبي وعمل قضاء زماننا على خلاف ما تقدم  
فاذا اتى لهم شخص فصال في دعوى على شخص يأمرون باحضاره من غير ان  
يستفسروا المدعى عن دعواه ليعلموا صحتها من فسادها وهذا منهم فقه عارضة  
او حمل به (روى) خزاعة الاكل قال ابو يوسف الواحني المدعى عليه في الينة اثبت اليه  
القاضي نسا وامر من بدخول داره فان عرفته والاعزل النساء في بيت محمد دخل الرجال  
فيقتشون بنية الدار قال هشام لمحمد ما يقول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يجز معه

الى مجلس القاضي فاجبرني ان ابا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول هل السيرة فيه تأخذ  
والاعداء ان يبعث القاضي الى يده من ياتيه بان يقوله ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكيم فان  
اجابه فيها ولا يعمل القاضي وكذا لا عنه ولا يأخذ او حقيقه بالاعداء اهـ (قال) في البحر  
ولم يذكر الشارحون هنا حكم استيفاء دي الحق حقه من الغير بلا قضاء واحيت جعه  
من مواضعه تكثير الفوائد وتيسيرا على طالبها (فان) كان الحق جدد فلا يستوفيه  
بفسد لانفسه حق الله تعالى اما قال (والاصح) الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا من  
يقوم بالحدود ولكن يطلب المذنبون كما يتام في يده (وان) كان قصاصا فقال في جنابات  
البرازية قتل الرجل عمدا وله ولي له ان يقتل بالسيف قضى به اولوا وضرب علاوة  
(ولورام) قتله بغير سيف منع (وان) فقل حذر (لكن) لا يضمن لاستيفائه حقه اهـ (وان كا)  
تعرى رافق حدود القنية ضرب غير بغير حق وضربه المضروب ايضا انما يعذر ان  
ويبدأ باقامة التعزير بالنادى منهما لانه اظلم والوجوب عليه اسبق اهـ (واما اذا شتمه فله  
ان يقول له مثله والاولى تركه كما قد علمنا في محله (بخلاف) ما اذا قد فله فلا يجوز له ان يقول له  
مثله كما اذا قال له يا كلب لانه كذب محض (وقالوا) للزوج ان يوثب زوجته وله ان يضربها  
على عدم اجابته اذا دعاها للفراشه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يربدها وعلى ضربها  
ولده وعلى خروجها بغير اذنه بغير حق وعلى صعودها على السطح لتطل على الجيران  
او رهاها الاجاب (وج) فله ان يقفل عليها الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك  
الصلاة كما في موضع مفصلا (وفي) جامع الفضولين من التحليف ومن عليه التعزير  
لوممكن صاحب الحق منه اقامه يعني لم يخص الامام باقامته فان الزوج يوءد المرأة  
ولورأي احدا يقول ذلك فله ان يمنعه ويضربه لو لم يترجى بالذبح باللسان ولو كان  
حقه تعالى لا انعكست هذه الاحكام اهـ (وان) كان عينا في اجارة القنية ولو غاب المساجر  
بعد السنة ولم يسلم المقتاح الى الاجر فله ان يتخذ مغناجا اخر ولو اجره من غير اذن  
الحاكم جاز اهـ (وقد) صارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المساجر وترك منعه  
في الدار فاقبت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها واما الناتج فيجعله في ناحية الى حفنور  
صاحبه ولا يتوقف التفتح على اذن القاضي اخذا بما في القنية (وفي) نصب فتية المفتي  
اخذت اغصان شجرة انسيان هواء دار اخر فقطع رب الدار الاغصان فان كانت  
الاغصان بحال يمكن اصحابها ان يشهدوا بحبل ويرفع هواء داره ضمن القاطع  
وان لم يكن لا يضمن اذا قطع من موضع لورفع الى الحاكم امر بالقطع من ذلك الموضع  
اهـ (وان) كان دينافي مديانات القنية رب الدين اذا طهر من جنس حقه من مال المديون  
على صفته فله اخذه بغير رضاه ولا يأخذ الا في جنس كالدراهم والدينار وعند الشافعي له  
اخذ بغير قدر قيمته وعن ابى بكر الرازي له اخذ الدراهم بالدينار استحصانا لاقياسا ولو  
اخذ من الخرم جنس الحق غير رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سبلة هو قاصب



ان سما بالذكر الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف  
ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والشدة في الكمالات ويذكر في السلم  
شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره وتوعده وفسخه وقدره بالوزن ان كان  
وزنا وانتقاده بالمجلس حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما بحث الدعوى  
بلا خلاف وعلى هذا في كل سببه شرائط قليلة يكتبني بقوله بسبب كذا صحيح  
وان ادعى ذهبيا او فضة فلابد من بيان جنسه ونوعه ان كان مضروبا كنجاري  
الضرب وسنعه جيد او وسطا او اوردى اذا كان في البلد نقود مختلفة ( وفي العمادي )  
اذا كان في البلد نقود واحدة اروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وعماده في البرازية  
وخزانة المفتين اه ( قال ) في البرازية ولو قال بسبب صحيح ولم يذكر الشرائط ( كان )  
شمس الاسلام رحمه الله تعالى يفتي بالحكمة وغيره لان شرائطه مما لا يعرف  
الاخواص وتختلف فيه بعضها ( وفي المنتقى ) لو قال يبيع يكفي وعلى هذا كل ماله  
شرائط كثيرة لا يكتبني فيه قوله بسبب صحيح واذ اقلت الشرائط يكتبني به اجاب  
شمس الاسلام فيمن قال كفيل كغالب صحيح انه لا يصح كافي السلم لان المسألة تختلف  
فيها فلعنه صحيح على اعتقاده لافي الواقع ولا عند الحاكم والحنفي يعتقد عدم صحة  
الكفالة بلا قبول فيقول كفيل وقبل المكفول له في المجلس فيصح ويذكر في القرض  
واقرضه منه مال نفسه لجواز ان يكون وكلا في الاقراض من غيره والوكيل مسفير  
فيه فلا يملك الطلب ويذكر ايضا بعض المستفرض وصرفه الى حواججه ايكون ديننا  
بالاجماع فان كونه ديننا عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وعماده فيها  
قوله اذا يقضى بمجهول اى لان فائدة الدعوى القضاء بها ولا يقضى بمجهول  
فلا تصح دعوى المجهول ويستثنى من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن  
والغصب لما في الحاية اذا شهدوا انه رهن عنده ثوبا ولم يسمو الثوب ولم يعرفوا  
عنده حازت شهادتهم والقول للمرتهن في اى ثوب كان وكذا لك في الغصب اه  
فالدعوى الاولى وفي المعراج وفساد الدعوى اما ان لا يكون ربه شيء على الجسم  
او يكون المدعى بمجهولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حقا  
من وصية او اقرار فانهما يصحان بالمجهول وتصح دعوى البراءة بالمجهول بلا خلاف  
اه فقامت المستثنيات خمسة اه ( وفي الاشباه ) ولا يخلف على مجهول الا في مسائل  
الاولى اذا التهم القاضي وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الونف فانه يخلفهما  
نظرا لاوقف واليتيم الثالثة اذا ادعى المودع خيانة مطلقة اربعة الرهن المجهول  
الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة اه قوله ولا يقال مدعى  
فيه قال الخياي بعد مدعى لم ارها فليراجع اه ( قال الشيخ ) ابو الطيب لم اجد في كتاب  
ان المدعى فيه خطأ او غور لعل الشاهد اه وفي طلبه الطيب ولا يقال مدعى فيه غور

واد كان ينكلم به المفسر الا انه مشهور وانه وحيث من اصول مجبور مجبور (اقول) وخبرته  
 يستغنى عما قاله الشارح من ان الادعاء يعين معنى الاختار فيعدي بالسبب فان قيل قوله  
 الا ان يتضمن الاختار في بعض السمع الا يتضمن الاختار بخلاف ان يقال ان الموحدة  
 في تضمن اي قيل الدعوى يعدي بنفسه فيقال ادعاء وقد تضمن معنى الاختار  
 فيقال ادعى بارض اي اخبر بانها له فهو راجع اليه وبقي الاول على عمومته قوله  
 وكوبها لمزمة فلا تصح دعوى التوكيل على موكلة الحاضر لا مكان عدله لغير قوله  
 وطهوره اي الكذب وهو بالمرحط عطف على يقين قوله كدعوى معزوف بالفقر  
 وهو ان يأخذ الزكاة من الاغنياء ثم الى ان ادعى لنفسه اما الزادى وكاله على غنى  
 فيصح كما صرح به ابن القيس لانه غير مستحيل عادة قوله انه اقرضه اباهما بعد ما صح  
 قوله دفعة واحدة ظاهر القيد بما ذكر انه اذا ادعى ما يمن فصار كان له او اداهما  
 قرصا بدفعات ان تسمع دعواه قوله وبتعزم اي الترس في القوا كمال الدرية في القضاء  
 بالحكمة حيث قال ومن شروط صحة الدعوى ان يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت بان لا يكون  
 مستحيلا عقلا او عادة فان الدعوى والحال فاذا كثر ظاهرة الكذب في المستحيل العادي  
 يشبه الكذب في المستحيل العقل مثلا الدعوى بالمستحيل العادي دعوى من هو  
 معروف بالفقر والحاجة وهو ان يأخذ الزكاة من الاغنياء على اخرائه اقرضته لمائة  
 الف دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وانه تصرف فيها بنفسه ويطالبه بردها فان قيل  
 هذه الدعوى لا يلفت اليها القاضي لخروجها بمخرج الزور والتجور ولا يستل المبرح  
 عليه عن جواها اه قال في البيع لكنه لم يستد في منع دطوى المستحيل العادي الى  
 نقل عن المشايخ اه (قال) في البحر في اخر باب التحالف والله اعلم هل مثله او فله  
 نفقهها كما وقع لي ثم ذكر نحو ما ذكره ابن القيس الى ان قال قلت اللهم الان يقال غصبني  
 مالا عظيما كنت وريثه من مورثي المعروف بالنفي افصح تسميها (قلت) لكن في المذهب  
 خروج تشمله منها ما سمي اخر فصل التحالف قوله حتى لو سكت لا يظهر  
 التفرع (ط) قال في البحر وزاد الى يلحق وجوب الحضور على الخصم وفيه نظر لان  
 حضور شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه (واقول)  
 وعبرة الى يلحق وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا حجت ويزن على صحتها  
 وجوب اخصار الخصم والمطالبة بالجواب بلا اوتهم واقامة البينة او التمين اذا انكر  
 اه (فليس) في كلام الزيلعي ما يقيد انه يجعل وجوب الحضور حكما (ط) والله اعلم  
 من كلامه ان القاضي لا يحضر بمجرد طلب الدعوى بل بعد سماعه دعواه فان رأتها  
 صحيحا حضره لطلب الجواب والا فلا فتدبر ابو السعود قوله وتتحقق اي في شرح  
 قول المتن وقضى بكونه مرة قوله تعالى في القاء اي بقاء عالم المبكسين قوله القدر  
 اي المحكم وهو ثبت البقاء الذي قدره الله تعالى قوله يتعاطى المعاملات اي يتسبب

تساعطى المعاملات وهو متعلق بمعلق أى والمعاملات من نحو البيع والإجارة والاستحجار وغير ذلك يجرى فيها الزيادة والنقصان والإقرار والجمود والتوكيل وغير ذلك وكانت الدعوى مما يقتضى بقاءه لأنه لو اهتمت لصاعت أحواله لأن الإنسان مدنى بالطبع لا يمكن أن يقوم بجميع ما يحتاج إليه الدعوى من المعاملات فكان سبب المعاملات وهو تعلق البناء كان سببا لها فلو كان ما يدعى متقولا أى محجورا غير ودية أما المقربة لا يلزم احضاره لأنه يأخذ من المتروك كذا لو كان ودية لا يصح الأمر باحضاره إذا الواجب فيها التخلية لا التقلط ويرد عليه أن الدعوى في العين الودیعة إنما تكون إذا جودها وحيث قد تكون مقصورة بالعين المقصورة يكلف احضارها تأمل والقهستاني زاد و ذكر في الخزانة أنهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وإن أمكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال أنه لا تقبل اه قوله وذكر المدعى أنه في يده فلو أنكر كونه في يده فبرهن المدعى أنه كان في يده المدعى عليه قبل هذا التاريخ ستة هل يقبل ويحجر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل إذا لم يثبت خروجه من يده فثبت ولا تقول بشك واقره في البصر وجزم به القهستاني ورده في نور العين بأن هذا استحباب وهو حجة في الدفع لاقى الاثبات ولا شك أن ما ذكر من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج الفاسدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت وجوده بدليل ثم وقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع للاثبات إذا الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر اه قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ فإن الشئ قد يكون في يد غير المالك بحق كارهن في يد المرتهن والبيع في يد البائع لأجل قبض الثمن قال صدر التمریعة هذه حجة تشمل العقار أيضا فأوجب تخصيص المنقول بهذا الحكم أقول دراية وجهه موقوفة على مقدمتين مسلمتين أحدهما أن دعوى الاعيان لا تصح الأعلى ذى اليد كما (قال) في الهدياية أما ينصب خصما إذا كلن في يده والثانية أن الشبهة معتبرة بحجب دفعها لا يشهد الشبهة كما قالوا أن شبهة الراء بالحقبة بالحقيقة لا شبهة الشبهة إذا عرفت فاعلم أن في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فإن فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى العقار بإثباته بالينة لتصح الدعوى وبعد ثبوته يكون احتمال كون اليد غير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر ما في اليد المنقول فلو كونه مشاهدا لا يحتاج إلى إثباته يمكن فيه شبهة ككون اليد لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اه (قال) المولى عبد الحليم قد اشاع من صدر التمریعة هذا كلمات لأفضلاء المتأخرين وصعد كل منهم ما طولوا بتحقيقا وما خصبوا بتدقيقا وقد وقع بينهم نزاع فذبلوا كسلامهم بالحمد لله وعلى كونهم مهتدين لما سمعوا (أقول) ومن الله التوفيق وبه ازمة التحقيق والتدقيق أنه لا خفاء في أنه لا اختصاص لقوله بغير حق بالمنقول لأن مفاده رفع احتمال كونه المدعى مرهونا أو محبوسا بالثمن في يده



في هذا الدفع بأنه وحيث ان يقول في القول بغير حق وان يدعى في بعض  
 انه يطلبه لان ظاهر حال الطالب ان لا يطلبه الا اذا كان له الطلب وهذا لا يكون  
 الا اذا كان في يد غيره بحق فطلبه بالاعتبار تضمن قوله بغير حق ولذلك دفع  
 هذا الاحتمال بما صرح به في الهداية (وقد قال) ظهير الدين المرعشي انه لا بد  
 في دعوى القمار من معرفة القاضي بكونه في يد المدعي عليه فذكر المدعي انه  
 في يد اليوم بغير حق كافي العمادية (وايضاً) لا اختصاص في المطالبة بالمسار الا ان  
 وجوبها لما كان بعد احضار القول وتضمنها طلب الاحضار في الجملة  
 لم يحتاجوا الى التصريح بها والله ادرهم في التحقيق والتدقيق اذا عرفت هذا ظهر  
 ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن اصل وانه لا فرق بينهما في الاحتياج الى هذا  
 الدفع نعم وجدنا الفرق بينهما وهو ان القول لما غلب فيه الاطاعة والزمه بل البيع  
 وجرى الغضب عليه بالاتفاق دون الاعتناء اوجبوا في القول التصريح بأنه في يد  
 بغير حق واكتفوا في القمار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضاً فاذا ذكره المصنف هنا  
 يصلح ان يكون حيلة ايضا لزوم التصريح في القول بغير حق ولا اكتفاء بتضمن  
 كلامه ذلك في القمار هذا خبير الكلام ما قل ودل ولا تعجب من تبدل كلمات  
 جم غفيرة فانه بحرة الانتباه ولا تبدل لكلمات الله ولا يشار كها فيه كلمات من سواه  
 يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وهو حسبي  
 ونعم الوكيل قوله وطلب المدعي احضاره هذا اذا لم يكن المدعي عليه موجوداً  
 فان ادعى حين وديعة لا يكتب احضارها بل يكلف للتخلف كما تقدم قريبا (وتفقه)  
 في البحر عن جامع القسولين قال في غايه البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء ان يحل  
 القاضي قسمه او ياتيه ولم يشهدوا بانه ملكه يجوز ان اللام للخلق وكذلك ان شهدوا  
 ان هذا ملك له او شهدوا على الاقر المدعي عليه بانه للمدعي وذلك لا اشكال فيه انما  
 الاشكال فيما لو ادعى انه اقر بهذا الشيء ولم يدع بانه ملكي واقام الشهود على ذلك هل  
 تقبل وهل يفتى بالملك منهم من يقول نعم فقد ذكرنا ان الشهود او شهدوا بان هذا  
 اقر بهذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانه ملكه وكذلك المدعي واكثرهم على انه  
 لانصح الدعوى ما لم يقل اقر به وهو ملكي لان الاقر ارجح والخبر بحتم الصديق  
 والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعي يقول اقر به لي يصير مدعي بالملك والاقرار  
 غير موجب له فلم يوجد دعوى الملك فلهذا شرط قوله وهو ملكي بخلاف الشهادة  
 لان الثابت بها كالتأنيب بالمعانية اعم لمخصا قوله ان امكن المراد بالمكن ما لا موانع  
 في نقله بل ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاحضار مع الامكان او فحاله جاز ومؤنة  
 مع انه لا يلزمه ابو السعود وقبل في كلام المتن مساهمة لان في دعوى حين ودقيقة

لا يكلف احضارها وانما يكلف الخلية اقول سوق الكلام على ان المدعى الواجب  
 احضاره ما يكون في بد الخضم بغير حق والوديمة ليست كذلك فلا يشعلها صدر الكلام  
 حتى يحتاج الى تدارك اخر اجها هنا كما لا يخفى اللهم الا ان يقال بالانكار لها صارت  
 غصبا فيكلف احضارها كما قدمناه عند قوله فلو كان ما يدعيه منقولا فتدبر قوله فعلى  
 الغريم احضاره قدره لبقيد وجوبه وهذا اذا لم يكن هالكا ولا غائبا ولا يمنع  
 الوصول اليه بسبب من الاسباب ولا يحتاج الى حل ومؤنة كإثباتي قريبا قوله ليسار  
 اليه في الدعوى بان يقول هذا ثوبى مثلا لان الاعلام باقصى ما يمكن شرط وذلك  
 بالاشارة في المنقول لان النقل ممكن والاشارة ابلغ في التعريف قوله والشهادة بان  
 يقول الشاهد اشهد ان هذا الثوب لهذا المدعى مثلا قوله والاستحلاف بالله العظيم  
 هذا الثوب لي وهو في يدك بغير حق قوله بان كان في نقلها مؤنة فبدان هذا من قبيل  
 الرضى والصبرة فذكره ههنا سهو قال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر بان كان  
 في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الحرانة والاولى في التركيب ان يقول ان تعذر احضار  
 العين بهلاكها او غيبتها او تعسر بان كان في نقلها مؤنة او يقول وهو قديم بما لاجل  
 له ولا مؤنة كما في البحر وهذا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين  
 في الحقيقة (كما) في جامع الفتاوى (قال) في البحر ونفسير الجمل والمؤنة كونه بحال لا يحمل  
 الى مجلس القاضي الا باجرة لا مجانا وقبل ما لا يمكن حله بيد واحدة وقيل ما يحتاج  
 في نقله الى مؤنة كبر وشعر لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كرك وزعفران  
 قليل وقيل ما يختلف سعره في البلدان فهو بماله حل ومؤنة لاما اتفق انتهى  
 وعسارة ابن الكمال متا وشرحا (وهي انما تصح في الدين بذكر جنسه وقدره  
 وفي العيين المنقول) اى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم احضاره  
 بمجلس القاضى (الا اذا تعسر) بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الحرانة  
 (حضر الحاكم عنده او بعث امينا) اهـ (فتأمل) وتأمل هذا الشارح فانه ظاهر  
 فرانه اذا كان في النقل مؤنة بكتفى بذكر القيمة مع ان المصرح به في صورة التعسر  
 يحضره الحاكم او بعث امينه ليشير اليها كما سيحى قريبا وذكر القيمة انما هو في المعتذر  
 احضاره حقيقة بان يكون لها لكا او حكما بان يكون غائبا وان لم يكن بهذه المثابة  
 بان كان متعسر الاحضار مع بقاءه كالرجى وصبرة الطعام وقطع الغنم ارسل  
 القاضي امينه او حضره بنفسه فكان عليه ان يذكرها بعد قوله فيمأسأتى  
 وان تعذر احضارها وكان الاولى للباين ان يقول وان تعسر بدل تعذر لان الرضى  
 وصبرة الطعام من قبيل المتعسر كما هو المصرح به في غير كتاب فتأمل قوله او غيبتها  
 اى بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه او امينه لبعده مسافة او مانع  
 اخر فيكون ذلك بمنزلة الهلاك فقد تعذر احضارها حقيقة في الهلاك وحكما  
 في الغيبة فيكتفى بذكر قيمتها ولذا قال قاضى خان بان لا يدرى مكانها قوله لانه

اى المذكور وهو العينة وهذا لما يرد السائر نحو ما لا يجابحه الى الاول لو كان  
 عريف من السمع والاولى ان يقال لانها اى ياميه منها اى الى العينة كما في  
 شرحه على الذى قوله مثله اى شرب ما دعه وهو حله لقوله وذكر قيد تعدد  
 تعدد احصاء العين مكانه قال لان ذكر العينة مثل احصاء العين لان المقصود  
 من المدعى مائة والعينة ثمانية فصيح تذكر العينة من وقد طاولا فيه الصمى العينة  
 قوله وان تعدد المراد بالعدد هنا العشر قوله مع ما فيها اى او طلال الى القاصى  
 عكس ان يحصرها - فتنه او امسه ليعتق عا دمه من قوله او عيشها قوله يعنى  
 القاصى الى لان اميه معوم معام نفسا ولو دهب بنفسه لكان هو الاصل بلا شبهة  
 في صمد ومثله ما ذكره ان الكمال حيث قال على الترتيم احصاؤه الا اذا تيسر  
 بان كان في بعله - وثمة وان قلت ذكره في الخرافة فحصر القاصى عنه او بعث اذنا  
 وهى التي قدسها الشىء ونفسا به ذكرها في غير محلها لانه جعلها مائة لا مائة بقله وانه  
 يكفى فيه ذكر العينة والخال اى بما ليس له مما يدر ولا مما يدر وان الحكم فدار الحكم فحصر عنه  
 او بعث اسأ ولا تكتفى به بذكر العينة كما (تعد) حصاره ان الكمال التي على الشىء بامل  
 (مال) شمس الائمة الخلو ان من القبولات ما لا يمكن احصاؤه عند القاصى  
 كالصورة من الطعام والقطع من العلم والقاصى به بالخيار ان يشاء حصر ذلك الوضع  
 او تيسره ذلك وان لم يتسره له الحضور وكان مأذونا بالاستحلاف بعث خليفه الى ذلك  
 وهو نظير ما اذا كان القاصى مجلس في داره ووقع الدهوى في حبل لا يسع بايديه فانه  
 يخرج الى باب داره او يامر نائبه حتى يخرج لشرايد اليهود يحصرته ويمنعه في الدار  
 قال في الصرح في الداء بتخير القاصى ان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة  
 فحصرها كما (ي) جامع المصولى اه لكن قال في عانة البيان فان كان دابة  
 ولا يقع نصر القاصى ولا ياتي الاشارة من الشهود والمدعى وهو على باب المسجد  
 يأمر بادخالها فانه حارصه الطلحة الا ترى انه عليه السلام طاف بالبيت  
 على ناه مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد وان كان يقع امر  
 القاصى علما فلا بد جلها لاه لانا من ما يكون منها والخاصة بمعدمة ام قوله  
 والافتك فانه الخ هذا تكرار مع قوله وذكر قيد ان تعدد (والكاصل) ان المدعى  
 به ان يمكن احصاء عينه ولم تكن له حل وثمة كلف المدعى عليه احصاؤه وان  
 لم يمكن بان يدر لهلاك العين او عيشها او تعسر ان كان في بعلها فونه ذكر المدعى  
 العينة وان لم يمكن هالكه ولا عا دمه ولا عكس احصارها الى مجلس القاصى ليعدره كستان  
 ورجى او تعسر كصورة ووطئ عمن حسب الحاكم ان شاء حصر نفسه لانه الاصل  
 او بعث امه قوله بذكر العينة لان عين المدعى تعدد مشاهدتها ولا يمكن معرفتها  
 بالوصف فاشترط بان العينة لاندما شئ يعرف العين الهالكه فانه بالمال (و)

شرح ان الكمال ولا عبرة في ذلك للتوصيف لانه لا يجدي بدون ذكر القيمة وعند  
 ذكرها لاحاجة اليه اشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته ان بعد اشارة الى انه  
 لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والاثوثة والسن في الدابة وفيه خلاف كما في العمادية  
 (وقال) السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات للمدعي لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله  
 في المثلي اما اذا اراد اخذ قيمته في القيمي فيجب ان يكتب في ذكر القيمة كما في محاضر الخزانة  
 اه (فرع) وصف المدعي المدعي فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى الاولى  
 وادعى الحاضر تسمع لانه ادعى مبتدأ والافلا (بحر) عن البرازية قوله وقالوا لو ادعى  
 انه غصب منه عين كذا الخ قال في البحر واطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر  
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن (فتى) جامع المفصولين لو ادعى عينا غائبا  
 لا يعرف مكانه بان ادعى انه غصب منه ثوبا او قسلا ولا يدري قبامه وهلاكه  
 فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه وان لم يبين قيمته اشارة في عامة الكتب  
 الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه رهن عنده ثوبا وهو ينكر تسمع  
 دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه امة ورهن تسمع وبعض  
 مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تأويل ما ذكر في الكتاب  
 ان الشهود شهدوا على اقرار المدعي عليه بالغصب فيثبت غصب القن باقراره  
 في حق الحبس والحكم جميعا وقامة المشايخ على ان هذه الدعوى والبينة تقبل ولكن  
 في حق الحبس واطلاق محمد في الكتاب يدل عليه ومنع الحبس ان يجسد حتى يحضره  
 ليعيد البينة على عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ما لو قدر احضره ثم يقضى عليه  
 بقيمة اه (ولم يبين) الحكم فيما اذا لم يدر قيمتها ايضا قال في الدرر قال في الكافي  
 وان لم يبين القيمة وقال غصبت مني عين كذا ولا ادري اهو هالك او قائم ولا ادري كم  
 كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله  
 فلو كلف بيان القيمة لتضرره (اقول) فائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة  
 توجه اليين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر او نكل عن اليين فليأمل  
 (فان) كلام الكافي لا يكون كافيا لاثبات التحقيق اه وقوله فائدتها توجه اليين اى  
 حيث لا بينة والافقائدتها الحبس كما علمت وقوله ذكر في عامة الكتب انه تسمع دعواه  
 وقامة المشايخ على ان هذه الدعوى والبينة تقبل ولكن في حق الحبس لا الحكم وقدر  
 الحبس بشهرين كما في الحاشية (والحاصل) انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط  
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للغائب  
 والمرئيين يجرى مع اليين كما هو الظاهر قلت وزاد في المراج دعوى الوصية والاقرار  
 قال فان عينا يضمنان بالجهول وتصح دعوى الاراء المجهول بخلاف اه فهي  
 حسنة قوله ولهذا اى لسماع الدعوى في الغصب وان لم يذكر القيمة قوله بخلاف

النفس والنوع ككتاب ودواب فان تحبها او اقا قوله كفي ذلك الاجال اي ولا يشترط  
 التفصيل هذه قوله على الصحيح كافي حراة النفس وقاضي خان هذه قوله  
 وتقبل بشت اي على القيمة قوله او يحلف اي عند الزمان قوله على الكل مرة  
 اي ولا يحتاج ان يحلف على كل واحد خصوصه خلافا لما اختار لك راجع فاهو  
 الصواب في ذلك قوله لانه على العلم قوله وقيل في دعوى السرقة كما يقبل لان  
 ثبوت حق الاسترداد او تعيين القيمة لا يتوقف على ذلك بل يتوقف عليه لزوم القاطع  
 مع اليقينة من المدعي او الاقرار من السارق وهذا مقابل لقول المصنف فيما تقدم وذكر  
 قيمته ان تعذر قال في الحر وانما يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت دعوى سرقة  
 ليعلم انها نصاب ولا فاما في ما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها له وعليه فكان الاولى  
 ذكره هناك قال في الشهر ينبغي ان يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر  
 قيمتها الا في دعوى السرقة حموي والتقرير يكون من اهل الخبرة فيما يظفر لا يقول المدعي  
 قوله فاما في غيرها اي السرقة فلا يشترط اي ذكر القيمة قوله وهذا كله اي المذكور  
 من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذكر القيمة قوله في دعوى العين اي الشيء  
 المتعين المحسوس المملوك للمدعي على زعمه كالمصوب والوديعة قوله لا الدين اي الحق  
 الثابت في الذمة وسأني دعوى الدين في المتن قوله فلو ادعى الخ هو مثل للدين  
 لان القيمة لازمة ذمه المدعي عليه في زعم المدعي اه رخصي لكن قال بعض الافاضل  
 هو مفرغ على كون الشروط المارة امامه في دعوى النيب واما الدين فسأني بالاسماء  
 تأمل قوله بيان جنسه اي جنس القيمة وكذا كل دين يدعي وجنسه كالذهب مثلا  
 او الفضة او النحاس وكذا كل مكمل او مؤزون يمكن ثبوته في الذمة بين جنسه فاهو  
 فلا يكفي ذكر الفرس والحرف في المذبة لانه كالمقام معلوم الاسم مجهول الجنس والنوع  
 قوله وتوعد في الذهب بين انه من نوع كذا وكذا في الفضة وكذا في البربان يقول  
 حورانية او بلدية او جدد ورية او سلوية قال ط (فيه) انه عند دعواه العين  
 لا يكفي انما عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها وتوحيدها بذكر القيمة فالقيمة انما  
 اخذت عن الحضور فعيث لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل فليأمل ولذا قالوا  
 في التعليل للذكر القيمة لان الاصلان متفاوتا والشرط ان يكون في معلوم  
 وقد تضرعت شاهدته لانها تحلف عند وفي الذخيرة ان كانت الدين ثابتا وادعى انه  
 في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي قيمته وضيقه سمع دعواه وتقبل بشت اه  
 قوله ليعلم القاضي بما ذا يقضي (قال في الذخيرة) مثلا لو كان المدعي بمكمل لا بد  
 من بيان جنسه بانه حطة او شعر وتوعد بانها سقيمة او رية وضيقها بانها  
 جيدة او رديئة وقد روي بان يقول كذا قمرا وسنت وجوبها ذكره ابن ملك اقول  
 شبهه في هذا المثل وهي انه لو ادعى اعيانا مختلفة فقد تضرع الميكانيكي بذكر القيمة

لكل سائر ولد كسر في القصة وبين أنه لو ادعى أن الأعيان قائمة بينه وبين  
 باحضرها فثبت البينة فحضر بها وأوفى أنها هالكة وبين قيمة الكل بخمسة تسع  
 دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الأعيان إنما هو إذا كانت هالكة والا  
 لم يجز إلى ذكر القيمة لأنه مأمور بإحضارها (وقد عرفت) فإن ابن الكمال إن العين إذا  
 أضر أو أضرها بهلاك ونحوه فذكر القيمة معنى عن التوصيف وهو موافق لما ذكره  
 المصنف في الأعيان من الاكتفاء بذكر القيمة قوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه بشكل  
 وإن قلنا أنه لا بد من ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر فرق بين دعوى  
 القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فبمعنى قوله تعالى الحجر فيما تقدم وهذا كله  
 في دعوى العين لا الدين فلي تأمل (وفي) الحجر عن السراجية ادعى ممن محدود لم يشترط  
 بيان حدوده اه قال في الهندية إذا ادعى على آخر ممن مبيع مقبوض ولم بين المبيع  
 أو محدود ولم يحدد يجوز وهو الأصح وكذا في دعوى مال الأجرة المفسوخة لا يشترط  
 تحديد المستأجر اه قوله واختاف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة في الرقيق  
 أما القائمة فهي شائعة في المجلس مشار إليها وإذا كان هذا في الدابة ففي الرقيق  
 أولى قوله فشرطه أبو الليث أيضا أي كما شرط بيان القيمة قوله وشرط الشهيد  
 بيان السن أيضا أي كما يشترط بيان القيمة والذكورة والانوثة قال في المحمود ذكر الصدر  
 الشهيد إذا ادعى قيمة دابة مستهلكة لا بد من ذكر الذكورة والانوثة ولا بد من بيان  
 السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى مستقيم لأن هذه القضية بقيمة  
 المستهلك بناء على القضاء بملك المستهلك لأن حق المالك عند ما بقي العين المستهلكة  
 فإنه قال يصح الصلح عن العين المقصوب المستهلك على أكثر من قيمته ولو لم يكن  
 العين المستهلك ملكا لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لأنه (ح) يكون الواجب  
 في ذمة المستهلك قيمة المقصوب ويهودين في الذمة وإن صالح من الدين على أكثر  
 من قيمته لا يجوز وإذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بملك المستهلك لا بد من  
 بيان المستهلك في الدعوى والشهادة ليعلم القاضي بماذا قضى وهذا القائل يقول  
 مع ذكر الانوثة والذكورة لا بد من ذكر النوع بأن يقول درس أو سمار أو ما أشبه ذلك  
 ولا يكفي بذلك اسم الدابة لأنها مجهولة اه (قال) في الفصولين العمادية ولا يشترط  
 ذكر اللون والشدة في دعوى الدابة حتى لو ادعى أنه غصب منه جارا وذكر شبيهه  
 وأقام البينة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا فقال المدعى هذا الذي  
 ادعيت به وزعم الشهود كذلك أيضا فنظروا فإذا بعض شباته على خلاف ما قالوا  
 بأن ذكر الشهود بأنه مشقوق الأذن وهذا الجار غير مشقوق الأذن قالوا لا يمنع هذا  
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خطأ في شهادتهم اه قال في الهندية ادعى على آخر الف  
 دينار بسبب الاستهلاك أعيانا لا بد من بيان قيمتها في موضع الاستهلاك وكذا

لا بد وان بين الايمان فان لم يكن متساوياً لم يكن في ذلك وقت القيم اه وفي  
 وفي دعوى حرق الثوب وخرج الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى  
 في الحقيقة الجزئية الثالث من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اذا ادعى حرق  
 له من ذكر الثوب اذا كان غائباً وكان المدعى عليه شكواً في ذلك في المدعى (كذا)  
 في السراجه وفي التوثيق كدور وصوره وورقه كذا في حرانته المشين اه قوله رواه  
 كان له حل او لا حل المودع عليه ان يحل منه وبين الودعية وليس عليه ان يملكها له  
 مطلقاً لانه محض وما جلي المحض من سبل فلا بد ان مكان الابداع حتى يترتب  
 تسليمها فيه دفعا للغير عنه لا يرق بين ماله حل او لا حل فتاوى رشيد الدين ينبغي  
 ان تكون لفظة المدعى في دعوى الودعية ان له حقه كذا في حقه كذا فامر المصنف  
 لا قيم عليه السند على انه ملكي ان كان متكرراً وان كان متكرراً فامر المصنف حتى  
 ارفع ولا يقول فامر بارادته في الفصول العبادية قوله من اياه اي بيان موضع  
 القصد لانه لم يرد تسليم ما قصده منه غير انه اذا كان له حل وموته لا يلزم مطلقاً  
 لانه لا يكلف وفي حياته فيشرط حيلتان محل القصد قوله والاحتلال لا اي وان  
 لم يكن له حل وموته لا يلزم بيان المكان وما قصده هو الواقع لا الواقع قال المصنف  
 في القصد وبحر دعين القصد في مكان قصده (قال المؤلف) تفاوت القيم باختلاف  
 الاماكن اه ومقتضاه ان يجب بيان المكان مطلقاً الان هذا في الهالك وكلام  
 المصنف في القسام (قال) في نور العين وفي غيب غير التي واهلا كذا ينبغي ان  
 بين قيسه يوم قصده في ظاهر الرواية وفي رواية يغيب المالك احد قيسه  
 يوم غيبه او يوم هلكه فلا بد من بيان اذ هاجمه اي البومين ينبغي وان  
 كان المدعى به هالكا لا يصح الدعوى الا ببيان جنسه وقيمه وحقيقته وحلته  
 وقيمه لانه لا يصح معلوماً الا بذكر هذه الاشياء وشرط الحصاص بيان القصد وبعض  
 القضاة لا يشترطون بيان القصد كذا في محيط السرخسي والحاصل انه يجب بيان مكان  
 الابداع مطلقاً لان الرد غير واجب عليه تسليمه له بمعنى عديم النفع

من فروع خلاف القصد فان رد العين المقصودة في مكان قصده واجبت على الدائن  
 فلا بد من بانه ان كان المقصود حلاً وموته لا خلاف القيم باختلاف الاماكن  
 خلاف مالا حل له ولا موته قوله يوم غيبه على الظاهر بصفة الثقل والمصدر  
 وظاهره حران خلاف وسأني في القصد ما قصده ويجب القصد في العيني يوم  
 غيبه اجماعاً اه (ط) وفي رواية بخير كما مر قرياً عن نور العين اه (قال)  
 في الهدية ودعوى الجمل لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب رد مثله  
 لا قطعاً فيه ان بطله بقيته يوم القصد كذا في الوخير لكر دلي وفي دعوى

الدين واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاقتصار للاشارة الى ان  
كانت بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب الخدمه لا يحتاج الى الاقتصار كذا  
في خزانة المفتين انتهى قوله وبشرط الحديد في دعوى العقار لانه تعذر التعريف  
بالاشارة تعذر النقل اقصر الى الحديد في الدعوى والشهادة وجعه عقاراً قال  
في المغرب العقار الضيقة وقيل كل ماله اصل كالدار والضبعة اهـ ( وقد صرح )  
بما اخذنا في كتاب الشفعة بان البناء والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا بيعا  
ولا عرصه فان بيعا معهما وحيث تبعا وقد غلط بعض العصريين فجعل النخل  
من العقار ونه فلم يرجع كعادته ( بحر ) وذكر ( بعده ) على قول الكزوقي لخصمه  
اعطيه كقبلا الخ عن الفتاوى المصرية لو طلب المدعى من القاضى وضع المذوق  
على يد عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيدون فاسبقا ( اجابه ) وفي العقار  
لا يشبه الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى السعد هناك فقولنا نقل الجوى  
ان الشجر من العقار وقد مرنا خلافه ( وفي ) حاشية ابى السعود هناك نقول نقل الجوى  
عن المقدسى النص صرح بان الشجر عقار اهـ ( قلت ) ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل  
انه عقار ينشئ عليه وجوب الحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة  
يستان بين اشجار كثيرة ( وفي ) حاشية ابى السعود وقوله لا شفعة فيها الخ يحمل على  
مالا لم تكن الارض محتكرة والا فانباء بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لانه لماله  
من حق القرار التحق بالعقار كما سأل في الشفعة اهـ اقول لكن الذي اعتمد السراح  
في بابها عدم ثبوت الشفعة فيه بقوله واما ما جزم به ابن الكمال من ان البناء بيع  
اذا مع حق القرار يلحق بالعقار فرد شئنا الرمي وافق بعد ما تبعا للبرازية  
وعرضها فلنحفظ اهـ ( واقره ) سيدى الوالدرجه الله تعالى وبالغ في الرد على استدلال  
ابى السعود في اخذه قال في جامع القصولين قال جماعة من اهل الشرع يدعي ان يذكر  
في الحدود دار فلان ولا يذكر في دار فلان وعندهما كلاهما سواء ( طبعهم ) يكتب في الحد  
ينتهي الى كذا ولا يصق كذا او لا يصق كذا ولا يكتب احد حدوده كذا وقد قال ح لو كتب احد  
حدوده دجلة او الطريق او المسجد فالبيع جائز ولا تدخل الحدود في البيع اذ قصد  
الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن ( س ) قال البيع فاسد اذا الحدود فيه تدخل  
في البيع فاحتجنا بنهى اولي يق او لا يصق نحرزا عن الخلاف ولان الدار على قول  
من يقول يدخل في الحد في البيع في الموضع الذي ينتهي اليه فلما ذلك الموضع  
المنتهى اليه فقد جعل حدا وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد  
في البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا بحدوده يدخل  
في البيع وفاقا قولا والصحيح من الجواب ان يقال لو ذكر في الحد زيق او ينتهي او يحويه  
نصح الشهادة او ذكر دار فلان او طريق او مسجد لا تصح الشهادة ( ط ) والشهادة



كأنه صوي فيها من الأحكام (من) كتب في الحسد لربى كتحفه وأوراقه أو إلى  
الدخل أو الأمان أو كى في كثره الأربعة فلا بد أن يسهل على المتعرف ولو كان لا يسهل  
على شيء يقول ربقة بها أى بالتحفة أو العرف أو المال أو البيع أو الخوص أو غيره أو  
دل هذا على أنه لا يكتفى بذكر اللاتين وحسب بل أن يكون عرسه من قول لا يكتفى بذكر العرس (أو  
في سائر الأربعة لا بد به كذا وحده البطل على رسل الأربعة لا يسهل على ثواب أو أربع لا بد  
منه ومن دوله أو أربع ليس إلا يكتفى به من فلا بد له من ثواب الله أعلم بمرصده (واقول)  
أيضا بالحدود ثلاثين يوم بلث الرقعة من سائر الأربعة فلا يصح البتة وأيضا في قوله  
بها أى في أشجارها بطر إذا عرفه إما أصله بذكر الحلة أو العرف أو الخوص أو غيره أو  
ذكرها آدمى الله ومن إلى الرقعة لا يكون إلا بالحلة أو العرف أو الخوص أو غيره أو غيره  
لكن مع أن الرقعة لا يكون إلا بالحلة أو العرف أو الخوص أو غيره أو غيره أو غيره  
أو بخود ذلك (مطل) لو كان الحد الرابع ذلك فكل من كل منهما أرض على حده قد ذكر  
في الحد الرابع لربى ملك فلا بد ولم يذكر الآخر يصح وكذلك لو كان الرابع لربى أرض  
ومسجد قد ذكر الأرض لا المسجد يجوز وعلى الصحيح أنه لا يصح الفصل إذا جعل  
الحد الرابع كاه لربى ذلك فلا بد من أن يكون كاه ذلك فلا بد من أن يكون كاه ذلك  
ولا يصح كالوعظ في أحد الأربعة بخلاف سكونه عن الرابع (من) لو كان المدعى  
أرضا وذكره في الأصل منه فلا يكتفى إذا شجره لا تحط بكل المدعى به والعامل  
بحسب أن يكون محطاً بكل المدعى به حتى يصير أملاً وما (من) الشجرة والمساكن تصلح  
فأصلاً (والحاصل) أن الشجرة تصلح فاصلاً إذا أحاطت بالأقوال وشأن الشجرة  
الترع من الماء (عدة) ألقية لو كانت بوب تصلح حداً وأفعلا أى بأن كانت فلا بد  
لو ذكر في الحد لربى أرض الوصف لا يكتفى به حتى أن تذكر أنها وقف على الفقراء  
أو على مسجد كسا أو غيره أو حتى أن تذكر الوافق (اقول) متى أن يكون هذا وما  
لوه من حله على بقدر عدم المعرفة بالله والاهو بفتيق بلا ضرورة (جف) ذكر  
أسماء المالك للحد شرط وكذا ذكر حد الوافق لو كان الحد وفقاً إذا كان  
مشهوراً معروفاً لا يكتفى به صوره (مطل) أود كر لربى ملك ورثة فلا يكتفى بذلك  
بجهولون منهم دور من وصيه ودور من تجهلت فاحش الأرى أن الشهادتين بأن  
هذا وارث فلا بد من أن يثبت في الوارث (من) أود كر لربى دار ورثة فلا بد  
لا يحصل العرف إذا العرف بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكره حداً لا يكتفى  
بأسباب العرف (عدة) لو كتف لربى أرض ورثة فلا بد من التسمية بحمل  
بصلح وعلى لا (من) كس لربى دار من ركة فلا يصح حبساً كس لربى أرض  
أو أن وهو لا يكتفى كسداً ذكره (من) وقيل لأن أرض مسان وهي قد يكون للعقاب  
وقد يكون أرضاً ركة عليه على أهل القرية بالخراج وقد يكون أرضاً تركت ركة  
وأب العرف من وصف (الفتح) فهي مسان وهي التي لا تحصل العرف (اقول) قد

نظرا لان ارضين ميان وهي لو كان معروفا في نفسه ينبغي ان يحصل به التعريف والجمع اليه  
في مالكة وفي جهة تركه لا يصير التعريف غدا لو جعل الحد طريق العامة لا يشترط  
فيه ذكر ان طريق القرية او البلدة لان ذكر الحد لاعلام ما ينشئ اليه الحدود وقد  
جعل العلم حيث انتهى الى الطريق ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان  
طوله وعرضه الا على قول (شيخ) فانه قال تبين الطريق بالزراع والنهر لا يصلح حدا  
عند البعض وكذا السور وهو رواية عن ج وظاهر المذهب انه يصلح حدا والحد قد  
كسر فانه يصلح حدا عندهما واختار (من) قولهما ولا عبرة لمن قال ان النهر يريد  
ويستقص وان السور يخرج وان الطريق يترك السور فيه لان تبدل دار فلان اسرع  
من تبدل السور ويحوى فنبغي ان يكون ذلك اولى اى بصلاحيتهما حدا (ذ) ولو وجد بانه  
لرقيق ارض فلان وقلان في هذه القرية التي فيها المذطة اراض كثيرة متفرقة مختلفة  
تصح الدعوى والشهادة اه بزيادة وبعض تغيير قوله كما يشترط في الشهادة عليه  
لانه بها يصير معلوما عند القاضي قوله ولو كان العقار مشهورا لانه يعرف به مع تعذر  
الاشارة اليه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهندية عن السراج  
الوهاب لان قدرها لا يصير معلوما الا بالتحديد ذكر قوله خلافا لهما اى فان عندهما  
اذا كان العقار مشهورا شهرة الرجل فلا يحتاج الى تحديده قوله الا اذا عرف  
بشديد الراء الشهود الدار بينهما اى بان اشاروا اليها حاضرة وقالوا نشهد  
ان هذه الدار لفلان فافهم قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها (قال) شمس  
الاعنة السمرخسي يشترط في شراء القرية الخاصة ان يذكر حدود المستثنيات من المساجد  
والمقابر والحياض العامة ونحوها وان يذكر مقبدا رها طولاً وعرضها وكان رد المحاضر  
والسجلات والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقة بالتحديد ولا تغني عن ذكر  
الوصف لا يشترط ذلك (قال) في البحر وما يكتبون في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع  
ذلك واخطأ به علما فقد استدل به بعض مشايخنا وهو المختار اذ البيع لا يصير به  
معلوما للتاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه اى بذكر حدوده او بالاشارة  
اليه في محله قوله كالموادعى من العقار الخ طاهره واوغر مقبوض وفي  
جامع الفصولين او ادعى من مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع مجلس الحكم  
حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى من مبيع قبض فانه لا يجب  
احضاره لانه دعوى الدين بحقيقة اه ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده  
تقام مقام احضاره قوله ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ذكر شيخ الاسلام الفقيه  
ابن عبد الواسع بن محمد السمرقندي في شروطه وفي دعوى المقار لابد ان يذكر بلدة  
بها الدار ثم المحلة ثم السكة فبدأ اولا بذكر الكورة ثم المحلة اختيارا القول محمد فان  
مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالاحص وقيل يبدأ بالاحص ثم بالاعم فيقول دار في سكة

كذا في نسخة كذا (وقامه) على النسب حيث يقال فلان ثم يقال لبي فلان ثم يذكر  
 الجذر ثم يقرئ فيقول الى الابد وقول محمد احسن اذا علم يعرف بانها  
 لا العكس وقيل النسب جهة عليه اذا علم احمد فان احده في الدنيا كثير فان عرف  
 والارقي الى الجذر كذا في جامع الفصولين رخص ط والذي في شرح ادب القاضي يجب  
 على المدعي وعلى الشهود الاعلام بالقضي ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها  
 الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار لان أقصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى  
 والسراج مع ما في جامع الفصولين (قال) ط والذي يظهر الاول اه تأمل (وذكر)  
 بعض الافاضل على ما في الدر قوله ولا بد من ذكر بلدة في الدار الخ وقال بعضهم  
 لا يلزم وذكر المرفعي ان لا يسمع قاض تصح هذا الدعوى وقال القهستاني ويشترط  
 تحديد الدار بما لا يتغير كالحدود والاراضي والصور والظرف فيخرج للنهر لانه يمتد  
 وينقص ويغير ولو لم يحدد وقضى بصدقه ذلك فنذا انتهى اقول لكن قد علبت  
 عما قدمناه فربما عن الفصولين انه لا عبرة لمن قال ان النهر يمتد وينقص  
 بل فلاننا وافقوا لكن المشاهد في ديار ناد مشق الشام وبعض انهارها في بعض  
 المحلات كنهر بردا فانه كثيرا ما يترك ارض ويمشي في ارض اخرى بموكة لا غير  
 وغير على ذلك اصوام كثيرة بسبب التحول الماء الى تلك الارض ويسفلها ويجعلها  
 يطر بها آخر فتغير الحدود وتغير نسيانها وهذه فالتنهر لا يصلح ان يكون حيازا  
 الا اذا كان جريانه في ارض لا يمكن البناء بحرها وتغير مجرىها كانت سابقا ميثان  
 بالاجزاء والاحجار والموتى او كان جريانه في ارض منقوبة من حجر او نحو ذلك والله  
 تعالى اعلم فله كافي النسب اي اذا دعي على رجل اسمه جعفر مثلا فان عرف والارقي الى  
 الاخص فيقول ان محمد فان عرف والارقي الى الجذر قوله ويكنى بذكر الثلاثة لان  
 للاكثر حكم الكل فيبلغ فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى جذر الجذر الاول  
 فصولين وفي المجزى وقال زفر لا بد من ذكر الحدود الارضية لان التعريف لا يتم الا بها  
 ولنا ان للاكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الجدران والغرض تأخيرها وقد  
 يكون ثلاثة روى عن ابي يوسف يكتفي بالاشان وقيل الواحد والقنوى على قول (زفر)  
 ولذا لو قال غلطت في النذائع لا يقبل وبما قال الثلاثة وهذه احدي المسائل التي ينبغي  
 يقول زفر كما اشترت الى ذلك في منظومتي فيما عني من احوال زفر يقول "دستوي العتار  
 بها لا يدار به" من الحدود وهذا بين وحلي اه ط زيادة (لكن قال سدي) عدد  
 الفتي الثابتي في شرحه على المحبة بعد كلام طويل فاذا كان الحدود الثلاثة كافية عند  
 الائمة الثلاثة كان القنوى على ذلك يقول زفر لانه لا بد من الحدود الارضية غير مقيده  
 اه اقول وكون القنوى على قول زفر لم اجده في كتب المذهب ولا في نظم سدي الوالد  
 رحمه الله تعالى المسائل العشرين التي ينبغي ما على قول زفر قوله فاوردك اي المدعي

أو الشاهد الرابع صح فحكمها في الزك والغلط واحد قوله وان ذكره أي الحد  
 الرابع وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المتي به ط لانه بخلاف المدعى ولا كذلك بتركه  
 ونظيره إذا ادعى شراء شيء ممن مقود فإن الشهادة قبل وان سكتوا عن بيان جنس  
 الثمن وأودكروه واختلفوا فقبل كذا في الزيلعي قوله باقرار الشاهد كذا في البحر  
 وفي المجزى والغلط مما ثبت باقرار المدعى انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط ثبت  
 بهما أما الوادعي المدعى عليه الغلط لا تسمع هذه الدعوى ولو اقام بينة لاتقبل وببانه  
 في البحر وخبره قوله فصولين وعبارته وأما ثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت  
 فيه أما الوادعي المدعى عليه لا تسمع ولا تقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى  
 عليه أما تكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه حين اجاب المدعى فقد  
 صدقه ان المدعى بهذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده ( او نقول ) تفسير  
 دعوى الغلط ان يقول المدعى عليه اخذ الحدود وليس ما ذكره الشاهد او يقول  
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لاتقبل انتهى قال  
 العلامة الزملي في عبارة الفصولين اسقاط من اصل النسخة ولا بد منه وهو بعد قوله  
 بدعوى الغلط بعده مناقضا فينبغي ان يفصل ايضا ويمكن ان يغلط لمخالفته لتحديد  
 المدعى فلا تناقض ثم قال او نقول الخ وقد كتبت على فتمت على جامع الفصولين في هذا  
 المحل كتابه حسنة فراجعها فانها مفيدة وفي جامع الفصولين ايضا ( اقول ) لو قال  
 بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعى ينبغي ان تقبل بينته عليه  
 من حيث ابانه ان بعض حدوده كذا فينبغي ما ذكره المدعى ضمنا فيكون شهادته  
 على الاثبات لا على النفي وبطل عليه مسئلة ذكرت في فصل التناقض انه ادعى  
 دارا محدودة فاجاب المدعى عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعى غلط  
 في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا اجاب بانه ملكي  
 اما واجاب بقوله ليس هذا ملكك ولم زد عليه يمكن الدفع بعده بخطاء الحدود  
 كذا حكى عن ط انه لقن المدعى عليه الدفع بخطاة الحدود اقول دل على ههنا  
 ان المدعى عليه لو رهن على الغلط يقبل قبل على ضعف الجوابين المذكورين  
 فالحق ما قلت من انه ينبغي ان يكون على هذا التفصيل والله تعالى اعلم انتهى قال  
 في نور العين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل  
 وتدير انتهى اقول والمخلص كما ذكره الساجح ان يقول المدعى عليه هذا الحدود  
 ليس في يدي فيأمر ان يقول الخصم بل في يدك ولكن حصل غلط فممنع به ولو تدارك  
 الشاهد الغلط في المجلس يقبل اوفى غيره اذا وفق قال في البرازيد ولو غلطوا في حد  
 واحد او حدين ثم تداركوا في المجلس او غيره يقبل عند امكان التوفيق بان يقول كان  
 اسمه فلان نام احمد فلان او باع فلان واشترى المذكور انتهى ( وفيه ) مسائل احييت

ذكرها ما تسمى (الوقفة) بين حدودهم بغير ما كرم اوارض اودار وشهداء  
 ذلك قل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وكل تسمع لو تسمع للصبر والحق والمواسحة  
 (ادعى) عشرة دراهم ارض وحده التسع لا الواحدة لو كانت هذه الواحدة في وسط  
 التسع قبل وينقض بالحق لا لو على طرف (خف) ادعى ملكي حدودا ونحوها وبين  
 حدوده لا يصح اذا استكنى بقل ولا يحد شئ (افى) وان كان السكنى متعلبا لكن  
 لما انصل بالارض انصال تأيد كان تعريه بماه تعريف الارض ادق سائر القليات  
 اما لا يعرف بالحدود لان كان احضاره فيستثنى بالاشارة اليه في الحد اما السكنى  
 مثله لا يمكن لانهم كس في الشاء تركب اقرار بالحق بما لا يمكن نقله اهلا انتهى  
 اقول والمراد بالسكنى ما زكب في الارض كما ظهر من كلامه اي لانه منقول تعريه احضاره  
 ولا يكتفى بتعديده ولا بد من الاشارة اليه عند الدعوى والشهادة والحكم عليه وقوله  
 وان كان السكنى قليا الخ هذا قول اخر نقله عن فتوى رشيد الدين ابي يعقوب  
 تحديه وان كان قليا لانه الحق بالمعار لاتصاله بالارض انصال اقرار (اقول)  
 ومنه يظهر حكم سادس الدعوى وهي مالواراد منقوى ارض وقف معلومة بتراعها  
 من يد مستأجرها بعد مضي مدة الاجارة ورفع يده عنها او كان قد غرس وبني ليقام  
 المستأجر ماذن مؤولها بحق القرار فثبت له ما غرس واشجاره الموضوعة في الارض على  
 الوجه المذكور لدى الحاكم الشرعي مذكر حدود الارض فقط من غير اشارة الى الاشجار  
 والاشجار وحكم له الحاكم الشرعي بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثاني  
 سيما وقد اتصل بحكم الحاكم بواول ايضا قد تأيد ذلك عندى بعدد من مقتضى  
 الامام بواهم الله دار السلام افواصها نسخة جميع الاحترام طبق هذا المرام هذا ما ظهر لي  
 في هذا المقام بامامه متصفا بكمال الامام (وقفة) يومئذ (طاعة) شري علو بيت  
 ليس له سئل بعد السفل لا العلو اذ السفل منع من وجه من حيث ان قرار العلو عليه  
 فلا بد من تحديده ومحدده يعني من تحديد العلو اذا ادعى حرق تحديده السفل ولا السفل  
 اصل والعلو منع لتحديد الاصل اولى قال (طى) هذا اذا لم يكن حول العلو حجرة ملو كانت  
 ينفي ان يحد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو يحد وقد امكن قوله وانما  
 انسابهم جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في العز المقصود الاعلام اذ وفي الملقط  
 ربما لا يحد الاذكر الجدد وان لم يعرف جدد لا يتغير عن غيره الا يذكر مواليه او ذكر  
 حرقه او وطه او دكاه او حلقه فانما التمييز هو المقصود فيحصل مما قل او كثيرا  
 ولو ذكر مول العبد وابوه ولا يكتفى على المعنى بهط قوله والاكتفى بالشمه لحصول  
 المقصود قال في الفصولين اما الدار فلا بد من تحديده ولو مشهورا عند ابي حنيفة  
 وتمام حده بذكر حد صاحب الحد وخصص التحديد ليس بشرط في الدار المعروف  
 كدار عمل ابن الحارث بكوفة فعلى هذا لو ذكر زاني دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه

وهو معروف بكيفية اذ الحاجة اليها بالاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا انتهى  
 (وفي) ولو جعل احدهما الحدود ارض المملوكة يصح وان لم يذكر انه في يد من لانها  
 في يد السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير واحدا ولو كان  
 اثنين لا بد ان بين اسم الامير ونائبه (كما) في الخلاصة رجل ادعى دارا في يد رجل  
 فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحدود لا تسمع اما اذا  
 قال لا اعرف اسامي اصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق  
 (كذا في الهندية) عن الخلاصة (وفيها) ولو انه قال لا اعرف الحدود ثم ذكر الحدود  
 بعد ذلك ثم قال عنيته بقولي لا اعرف الحدود لا اعرف اسماء اصحاب الحدود قبل ذلك منه  
 وسمع دعواه كذا في الذخيرة (رجل) ادعى بمحدودة وذكر حدودها وقال في تعرفها  
 وفيها اشجار وكانت المحدودة بملك الحدود وليكنها خالية عن الاشجار لا تبطل الدعوى  
 وكذا لو ذكر مكان الاشجار الجيطار ولو كان المدعى قال في تعرفها ليس فيها شجر  
 ولا حائط فادى بها اشجار عظيمة لا تصح حيوؤها بعد الدعوى الا ان حدودها  
 توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه (ولو) ادعى ارضا ذكر حدودها وقال هي  
 عشر ديارب ارض او عشر حرت فكانت اكثر من ذلك لا تبطل دعواه (وكذا) لو قال  
 هي ارض يدر بها عشر مكابيل فاذا هي اكثر من ذلك او اقل الا ان الحدود وافقت  
 دعوى المدعى لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي ضمير  
 بحاجة اليه كذا في فتاوى قاضي خان (وفي) الهندية رجل ادعى على رجل انه وضع  
 على حائط له خشبا او اجرى على سطحه ماء وفي داره ميزابا او ادعى انه فتح في حائط  
 له بابا او بنى على حائطه بناء او ادعى انه رمى التراب او الزبل في ارضه او دابة مينة  
 في ارضه او عرض شجرة او ما فيه فساد الارض وصاحب الارض يحتاج الى رفعه  
 ونقله وصحح دعواه بان بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين الارض بذكر  
 الحدود وموضعها فاذا صحت دعواه وانكر المدعى عليه يستخلفه على الباب ولو كان  
 صاحب الخشب هو المدعى فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي على حائط  
 هذا الرجل خشب فوقع او قلعته لا عنيته وان صاحب الحائط عني عن ذلك لا تسمع  
 دعواه ما لم يصحح وتصحح الدعوى بان بين موضع الخشب وان له حق وضع خشبة  
 او خشبتين او اما شبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفتها فاذا صحت الدعوى وانكر  
 المدعى عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله مالهذا في هذا الحائط وضع الخشب  
 الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط في مقدم البيت او مؤخره حق  
 واجب له فاذا نكل الزمه القاضي حقه اهتقوله وذكر انه العقار في يده الخ اي لان  
 المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كان العقار في يده فلا بد من ذكره وانما خصمه  
 في الذكر لان الكلام فيه والا فليقول كذلك (ولذا) جعل صاحب الجمر الضمير

راجعاً إلى المدعى بالشئ المسموع والعقار قال ولم اختصاص بالعقار كما فعل الشارع  
 لكونه شرطاً فيهما إله وفي كلافه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى إما إذا شهدوا  
 بمقول إله في ملك المدعى بتقبل وإلزام يشهدوا له في يد المدعى عليهم بغير حق  
 لأنهم لما شهدوا بذلك له وذلك الإنسان لا يكون في يد غيره إلا بإعراض والسنة تكون  
 على مدعى الإعراض ولا تكون على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا إله  
 في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى عليه والأول أصح وفيما سوى العقار  
 لا يشترط أن يشهدوا إله في يد المدعى عليه لأن القاضي يراه في يده فلا حاجة إلى  
 البان كذا في الخرافة (بحر) قوله أن كان متقولا لا هذا تكرار لأحاديث مع قوله  
 فيما تقدم في المبول ذكر أنه في يد مدعي الحق إلا أن يقال إما ذكره مع ما تقدم ليس  
 أن في العقار لا يتأتى ذلك لأن اليد لا تستولى عليه ولذا لا يثبت فيه العصب بأمل قوله  
 للمراي من احتمال كونه مرهوباً في يده أو محبوباً بالثبوت في يده أي ليصير حصصاً  
 (اقول) بهذا يشمل العقار والمبيد لا يبيد وهكذا قال صدر الشريعة (وفي) القوساني  
 ويزيد أيضاً في العقار عند بعض المشايخ كافي قاضي جابر وهو الخرافة عند كثير من  
 أهل الشروح ومثله في الجرأة قوله ولا تثبت يده أي يد المدعى عليه تضاداً فيها  
 لأن الدعوى غير مشاهدة ولعله في يد غيره مما تواضع فيه ليكون له ما ذكره في يد المدعى  
 يحكم الحاكم (عبي) (وسيشير) إليه الثمن (لكن) اعتراض على تعليل العبي بأنه  
 لا يشمل ما لم يمكن حصوله إلى مجلس الحكم كصبرة برودجي وكيفية وجود ذلك في يده  
 أن يطبق بالعقار لمشاهاة نهاله (اقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق  
 وسجي أن ما تعدد نقله من القول بحضوره القاضي أو بعينه لمساواة أو بأنه جسم  
 ونشوي ثم يعضى القاضي في صورة الحضور ومشاهدة أيضاً وفي صورة تبث القاضي  
 كالمشاهد ولم يثبت أمضى قصاته بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعى عليه قد لا يشاهد  
 القاضي وإن حضر عنده ولذلك صرحوا بالثبوت في يده عليه بالسنة لا بغير (اقول وهذا)  
 مما يقع كثيراً ويعمل عنه كثير من قضات زماننا حيث يكتب في الصكوك ما قرر بوضع  
 يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعى أنه وضع يده على العقار ويشهده  
 شاهداً (ولذا نظم) سرمدى (والأدريجيد الله تعالى ذلك مقوله) واليد لا تثبت  
 في العقار مع الصادق فلا يمارى بل يلزم البرهان أن لم يدع عليه غصب أو شراً  
 مدعى قوله بل لا بد من يده أي من المدعى تشهد أنهم جاسوه في يده أي لصحة  
 الغصب بل لا يشترط ذلك لصحة الدعوى قال في الحاشية قال أبو بكر لا يقبل بينة المدعى  
 على الملك ما لم يتم اليه ما في يده في الدعوى مثلاً في القوساني ما وصح بأن ثم قال وإذا شهدوا  
 إله في يده يستلهم القاضي أنهم شهدوا عن سماع أو معانة لا بهر بما سمعوا أقراراً  
 في يده وحده لا ينجح به فلا يسم لوشهدهوا على البيع مثلاً يستلهم عن ذلك

لانها شهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالاقرار قوله او علم فانض هذا بناء على  
 ان القساضي يقضي بعلمه وصكك شيرا ما يدكرونه في المسائل والمفتي به انه لا يقضي  
 بعلمه عليه لابد من اليقظة قوله لا يستحال تزويرهما هو الصحيح اعترضه صدر  
 الشريعة بان تهمة المواضعة ثابتة مع اقامة اليقظة ايضا لان الدار مثلا اذا كانت  
 امانة في يد المدعى عليه فتواضعا على ان لا يقر بالامانة فيقيم اليقظة على اليقظة انها  
 ملكه يقضي عليه واجب بان تهمة المواضعة في صورة الاقرار ظاهرة وقربة  
 بل اكثر وفي صورة اقامة اليقظة خفية وبعدة بل نادرة وبعيدان مبنى ذلك على مواضعة  
 الخصمين وشاهدى زور وارشكاب ضرر فان المدعى عليه اذا حكم عليه واخرجت  
 من يده بضرر فتلزم وصعد البعض بكفى تصديق المدعى عليه انها في يده لا يحتاج  
 الى اقامة اليقظة لانه ان كان في يده واقر بذلك فالمدعى يأخذ منه ان ثبت ملكيته باليقظة  
 او باقرار ذي اليد او بكونه وان لم يكن في يده لا يكون للعدوى ولاية الاخذ من ذي  
 اليد لان اليقظة قامت على غير خصم فالضرر لا يلحق الا بهي اليد على ان التزوير  
 يوجد او كانت في يده امانة ولم يذكر الا مجرد انها في يده كما علمت قوله امانة يده  
 قدمنا قريبا الاعتراض على هذا التعليل وان الاعتراض المذكور في غاية  
 السقوط فلا تنس قوله ثم هذا اي عدم ثبوت اليد بالتصادق قوله ملكا مطلقا  
 اي بلا بيان سبب الملك قوله فلا يقتصر اليقظة اى انه في يده بغير حق كفى العمادية  
 وغيرها وظاهره انه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه  
 واطلقه اصحاب المتن انه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك  
 ثم نقل عن البرازية ان صحة دعوى الملك المطلق في العقار في بلاد لم يقدم ثبوتها  
 اما في بلاد قدم بناء فلا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه بينها فيه وظاهره  
 اعتماد الاول هذا خلاصه كلامه وقبله بالدعوى لان الشاهد اذا شهد انه ملكه  
 ولم يقل في يده بغير حق اختلفوا فيه والصحيح الذي عليه الفتوى انه يثبت في حق  
 القضاء بالملك لافي حق المطالبة بالتسليم حتى لو سئل القاضي الشاهد اهو في يد  
 المدعى عليه بغير حق فقال لا ادري يثبت على الملك نص عليه في المحيط كافي شهادة  
 البرازية فظهر ان المدعى او ادعى انه في يد المدعى عليه بغير حق وطالبه وشهد  
 شاهد انه ملك المدعى وانه في يد المدعى عليه من معانته يقضي القاضي بالملك  
 والتسليم اذا لفرق في ذلك بين ان يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق واحد او فريقين  
 كافي غاية البيان مفصلا قوله لان دعوى الفعل اشبه بهذا الى الفرق بين دعوى  
 الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح على ذي اليد تصح  
 على غيره ايضا فانه يدعى عليه التملك والتملك وهو كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من  
 غيره ايضا فعدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى اما دعوى الملك المطلق فدعوى



ترك المرحوم ازالة اليد والرجل الا انما لا يتصور الا ان صاحب اليد والرجل لا يترك  
كونه ذاك لاجل الواضحة افاذا في العرف قوله وذكر انه بطالع اي سواء كان  
صفا او دسا مقولا او دسا مقولا وان لم يعلبه  
فالمعنى القاصي من ان حتى يعطيه وفيه يصح

قوله من يطعنني حتى يوابي  
فما يصحح على ما في الفتاوى  
وهو ساني في دعوى الدين

قوله قوله لثقة اي توقف دعوى المقادير الصغرى وان كان المرحوم مؤثما لا كسبا  
التي ذكر في المضاف اليه قوله ولا احتمال ربه او حقه بالحق اولدفع التاميل في دعوى  
الدين وكل ذلك يدل على ان قوله وفي اي يد كرامة بطالة لا لا مطالبة له اذ كان  
محمولا على قوله استغنى عن زيادة غيره حتى خرج الكلام الى موافقة صاحب الشريعة  
في التسوية بين القول والمعار قوله عافهم اشار به الى ان ذكره يكون مقصودا حتى يخرج  
لازم في المعار والنقول لان المطالبة تعني قوله ولو كان ما يدعيه في اي في الدعوى قوله

مكيلا او موزونا اذ ما فيه لان هو الذي يمكن ثبوت في الدعوى ويحق به المذراع  
اذا استوفى في شروط السلم وكذا العبدى المتعارف كالسور والنحن والدين  
الذي سمي فيه ملبسا له ولونا ومحسودا لك مما يمكن ثبوت في الدعوى

قوله نقدا اوضحه تعميم في الموزون قوله ذكر وصية ابن حنبل او ادى لانه  
لا يعرف الا به وانما يحتاج الى ذكر وصية اذا كان في الملم بقود مختلفا ما اذا كان في الملم  
نقدوا حذفتا (حوى) زاد في الكبر وابطاله به قال في اخره هكذا يخرج

في النون والشروح (واما) اصحاب الفتاوى فعملوا اشتراطه فولا صفة ما كان في الملم  
انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا اي في دعوى الدين كما ذكره في دعوى  
المعار لما قالوا ان ما في النون والشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند التصريح

بصحح كل من القولين او عدم التصريح اصلا بالود كونه مسئلة في النون والملم  
يتجه بها بل صحح جوابا صحح مقابلها فقدا فاد الامة فامم رجح الذي لا يصح  
صريح (ومان) النون تصحيح الترامي والصحح التصريح مقدم على التصحيح الا انه

اي التزم النون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما عدم في رسم الفتى اول الكتاب قال  
(ط) ولو استغنى عن ذكر الدين والذلة في جمل المثليات التي ذكر حكمها بعد ذلك  
اخبر قوله من ذكر الجنس كخطبة والنوع كلبه او جواربه والصنف كحبيب  
والقدر كعشر فافتره ان كان كيلا وعشرة ارجال ان كان وزنا قوله وسبب الوجوب

بان قول بسبب صحح جري بينهما قوله لم يسم وكذا لو ادعى ما لا يستباليه  
حساب جرى بينهما لايصح لان الحساب لا يصلح بيضا او حوت المال كما في مسائل

الاسكام والهندية. فن الخلاصة (وفي) الاشبه لا يلزم المدعى بيان السبب ونصح  
 بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها فلو ادعى مكبلا مثلا فلا بد  
 من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من اسلم  
 يحتاج الى بيان مكان الايفاء محرضا عن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج  
 لم تسع ما لم تبين السبب لجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته فجلاها وفي الظهيرة  
 وان وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستهلاك  
 لاختلاف دعوى الاملاك والاعيان فلا يحتاج قوله في مكان عينه هذا عند الامام  
 وعندهما في مكان العقد وهذا فيماله حل ومؤنة وما لا حل له كمنك لا يشترط فيه بيان  
 مكان الايفاء اتفاقا وفي حيث شاء كان تقديم في السلم و ينبغي على قولهما ان يذكر  
 في الدعوى مكان العقد فيماله حل ومؤنة لان عندهما يجب تسليمه فيه (راجع)  
 (وقد عا) في هذا الباب انه يذكر في السلم شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره  
 ونوعه وصفه وقدره بالوزن ان كان وزنيا واتقاد بالمجاس حتى يصح الخ فراجع قوله  
 وفي نحو فرض الخ اي في دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه اقترضه كذا من مال  
 نفسه لجواز ان يكون وكلا بالاقرض والوكيل بالاقرض سفير ومعبير لا يطالب بالاداء  
 (ويذكر) ايضا انه تصرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك ديناعليه اجماعا لان القرض  
 عندنا ي بوسف لا يصير ديننا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه اه فلو كان  
 باقيا عند المستقرض لا يصير ديننا عنده ونحو القرض ثمن البيع فانه يتعين مكان العقد  
 للايفاء ط (قال) صدر الاسلام لا يشترط مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد  
 (هـ نـ بـ) عن الذخيرة المذكور في قوله وغصب واستهلاك في مكان القرض وهذا فيماله  
 حل ومؤنة والا كان تقديم قريبا قوله ونحوه اي من الغصب والاستهلاك فتعين مكانهما  
 للتسليم وقد مثل ذلك في الحجر بالخطبة لما ان محل ذلك فيماله حل ومؤنة (قال) في البحر  
 ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون والشروح في الدعوى قصورا فانهم لم يبينوا بقية  
 شرائط دعوى الدين ولم يذكروا دعوى العقد (اما الاول) ففي دعوى البضاعة  
 والوديعة بسبب موته مجهلا لا بد ان يبين قيمته يوم موته اذ هو يوم الوجوب وفي  
 (المضاربة) بموت المضارب مجهلا لا بد من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد  
 (او عرض لان العرض يدعى قيمته) وفي مال الشركة لا بد من ذكر انتمات مجهلا  
 مال الشركة او للمشتري بمالها اذ مالها يضمن بمثله والمشتري بمالها يضمن بالقيمة  
 (ولو ادعى) مالا كفالة لا بد من بيان المال بأي سبب لجواز بطلانها اذا الكفالة بنفقة  
 المرافة اذ لم تذكره معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت اودمت في نكاحه والكفالة بمال  
 الكتاب لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول واجاز المكفولة الكفالة في مجلس  
 الكفالة حتى اوقال في مجلسه لم يحضر ولا يشترط بيان المكفول عنه كما في الخانية (ولو ادعت)

امره ما لا على دولة الروح لم يفتح ما بين السبيلين واذا كان كونه يثبت دعوى  
 دعوى (وقى) دعوى مدعى على الميت لو كنت توفى بلا اداة وتختلف من التركة بين هذا  
 فوارث ما يلى تسع هذه الدعوى وان لم يدين اعيان التركة او يدينها لكن ما عدا ما  
 الخامس الوارث باداء الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو اذ كان وصيها اليه  
 لا يمكن اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في يده بما تحصل به الاعلام (ولو اذ كان)  
 الذي بسبب الوراثه لا بد من بيان كل ورثة (وقى دعوى) السعيه في التركة  
 لا يجب ذكره اتفاقا في بعض المسائل ولكن في بعض الدعوى لا بد من بيان  
 السعيه ليظهر انه هل يجب الضمان لطيف الجوار به سعيه في التركة (ولو اذ كان)  
 الضمان على الامر انه امر بلا ما واحد منه كذا في الدعوى على الا من يلو كذا  
 والا فلا (واما دعوى ٢) المقدس يتم والسعيه ووصية وغيره من اعيان التركة لا بد  
 من بيان الطوع والرخسة بان يقول باع فلا يرد عليه طائفا وراغا في حال غادر ففسد  
 لاحتمال الاكراه وفي ذكره الخارج والصلح من التركة لا بد من بيان انواع التركة  
 وتحديد العقار وبيان قيمته بكن نوع يعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من قيمة التركة  
 لانهم لو استهلكوا التركة ثم سألوا المدعى على ازيد من قيمته لم يحضره  
 كما في العصب اذا استهلكوا الاعيان وسألوا وفي دعوى البيع بغير علم لا حاجة  
 الى تعيين المكرة هدا ما حذرته من كلامهم اه (قلت) اعلموا بذكر ذلك لذكرهم  
 حكم كل واحد في به وفي كتب الشروط امنوا هدا (قال) في الاصله وان  
 ادعى الخطة او الشيعر بالامانة فالتخار للفقوى ان يسأل المدعى عن دعواه فان ادعى  
 نسب القرص والاسهلاك لا يفتى بالصحة وان ادعى بسبب بيع عبيد من اعيان ماله  
 من خطه في الدمة او بسبب السلم يفتى بالصحة (هكذا) في الدخيرة (وان ادعى) في كفاية  
 حتى صحت الدعوى بالاخلاف واقام البينة على اقرار المدعى عليه بالخطه او الشيعر  
 ولم يذكر الصفة في اقراره قلت البينة في حق الجير على البيان لا في حق الجير على الادلة  
 كذا في المحيط (و) في الدرة والتم يعتبر العرف (كذا) في العصول العمادية (اذا) ادعى الدفني  
 بالنفيع لانصح ومنى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد ان يذكر دقيق متحول او غير  
 متحول تفوز او غير متحول والجودة والوساطة والرياءة (هكذا) في الطهارة  
 واذا ادعى على اخر مائة عدالة غصبا وهي منقطعة عن ايدى الناس يوم الدعوى  
 شفى ان يدعى قيمته غير ان عيدين اى جماعة رجاء الله تعالى تحت القيمة يوم الدعوى  
 والمصومة وعندنا يوسف رجاء الله تعالى يوم العصب وهذا تحت رجاء الله  
 تعالى يوم الانه طاع ولا بد من بيان سبب وجوب الدراهم في هذه الصورة كذا في الدخيرة  
 (و) في الدين لو ادعى المدين ان يفتى كذا من الدراهم اليه او قضى فلا بد من  
 بغير امره صحت الدعوى ويختلف (ولو ادعى) عليه قرص الف درهم وقال ومثل  
 اليك يدين فلان وهو مالى لا تسمع دعواه فما في الدين كذا في الخلاصة (وقى دعوى)

مال الاجارة المنسوخة ، موت الاجر ان كانت الاجرة ذراهم او عدلية ينبغي ان يذكر  
صكها ذراهم كذا عدلية رايحة من وقت العقد الى وقت القسح كذا في الذخيرة  
( وفي دعوى ) مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد المستاجر ( وكذا ) لمن مبيع  
مقروض ولم يبين المبيع او المحدود او لم يحدد وهو الاصح ( ولو ادعى على اخرائه استأجر  
المدعى لحفظ عين معين سماه ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب  
عليه اداء الاجرة المشروطة ولم يحضر ذلك الدين في مجلس الدعوى ينبغي ان تصح  
الدعوى اهـ ( واختلفوا ) في اشتراط حضرة المستعير مع المعير في دعوى المستعار  
وحضره المودع مع المودع في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض  
في دعوى ارض زراعية ( قال ) في الهندية تشترط حضرة لراهن والمرتهن في دعوى  
عين رهن والعارية والاجارة كالرهن واما حضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى  
الصناع ان كان البذر من المزارع فهو كالمستأجر يشترط حضوره وان لم يكن  
البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى الملك اما اذا  
ادعى على آخر غصب ضيعته وانها في يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعى  
عليه الفعل ولو كانت الدار في يد التابع بعد البيع فبما مستحق واسقطها لا يقضي بالدار  
له الا بحضرة التابع والمشتري كذا في الخلاصة ( ولو ادعى ) مسيل ماء في دار الاخر لا بد  
ان يبين انه مسيل ماء المطر او ماء ( الوضوء ) وينبغي ان يبين موضع المسيل لانه في مقدم  
السبب او مؤخره ( ولو ادعى ) طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طولها وعرضها  
وموضعها من الدار ( جامع ) الفصولين ( وفيه ) وفي دعوى الاكراه على بيع وتسليم  
ينبغي ان يقول بعه مكرها وسخطه مكرها ولي حق فسخه فاقضه ( و لو قبض ثمنه  
فذكر وقبضت ثمنه مكرها وبهر من على كل ذلك ( اما لو ادعى ) عليه انه ملكي  
وفي يده بغير حق لا تسمع اذ بيع المكره يفيده الملك بتقصه فالاسترداد بسبب فساد  
البيع ينبغي ان يكون كذلك ( وفيها ) لو ادعى فساد البيع يستفسر عن سبب  
فساده لجواز ان يقطن الصحيح فاسدا ( وفي دعوى ) البيع مكرها لاحاجة الى تعيين  
المكره كالمودعي السعاية فلا حاجة الى تعيين العنوان قوله وبسأل القاضي ابي طيب  
المدعى وقيل ان كان المدعى جاهلا يسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه انه سر اجرة  
وفيها اذا حضر الخصمان لا بأس ان يقول ما لكم ما وان شامسكت حتى يتدها بالكلام واذا تكلم  
المدعى بسكت الاخر ويسمع مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا  
تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا قال القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى  
اه وفي شهادات الخرافة يجوز للقاضي ان يأمر رجلا يعلم المدعى الدعوى والخصومة  
اذا كان لا يقدر عليها ولا يحسنها اه قوله بعد صحتها اي اذا اجازت وقامت دعوى  
المدعى برأية ما سقى من شروط صحتها قوله لعدم وجوب جوابه الاولى ان يطلب

بعد المانع على السؤن فابل ط قوله قها انما قدره طارا من سبيلك فله  
 الا في كلام المصنف حقيقه ومخاره لان الارار حمة المنة تيسة ولا يحتاج فيه  
 الى القضاء مطلق اسم المنة في محاوره الامر بالخروج عبال من الارار كما صرح به  
 في المتن اه ح ( بخلاف ) السنة فان الشهادة غير محتمل و ما عساه تصير حجة وليس فعل  
 احوال الكذب كذا في التبيين ( مقول ) الشارح مهاي في القضية المطلوبه حصل  
 المقصود ولزمه الحق سواء قضيه القاضي الاول بالقضية لانت امر رابذ الا ترى انه  
 لم يرد الحق باقراره عند غير القاضي وانكر الخصم فدهن المدعى قضى عليه بالنسبة  
 ولزمه الحق بالقضاء وانت حكم السنة اما ذكر القضاء فلا ينت بالنسبة حكم كونه  
 لا تعبر في غير مجلس القاضي ( قال ) في الاشهاد لا يجوز للمدعى عليه الاسكار اذا كان  
 حالا بالحق لا في دعوى المنة فان للناظر اسكاره لعدم المشعري انه حله كذا في المتن  
 من ارد على بانه وفي الوصية اذا علم بدين كذا في سوع التوارث ( قال ) في القصر  
 و طاهر ما في الكتاب ان القاضي لا يجهل المدعى عليه اد المسئلة وليس كذلك ( قال )  
 الراريد وسمه ثلاثة ايام ان قال المطلوب لي دفع وانما يمهله هذه المدة لانهم كانوا  
 محلسون في كل ثلاثة ايام او حمة فان كان يجلس كل يوم ومع هذا يمهله ثلاثة ايام  
 حار فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه قوله او انكر فدهن مظهره ان انساه  
 لا نسام على من ( قال ) في الصر وظاهر ما في الكتاب ان السنة لا مقام الاعلى مكر  
 فلا مقام على من وكتبا في فوائد كتاب القضاء انها قام على المعنى واذا تضرع  
 بدين على المنة فمقام عليه الفندي وفي مدعى عليه اقر بالوصاية فدهن الوصى  
 وفي مدعى عليه اقر بالوكالة فنتها الوكيل ثم ردت الاراها من جامع العاضولين  
 من فصل الاسحقاق قال المرحوع عليه عبد الاسحقاق لوافر بالاسحقاق ومع ذلك  
 رهن الرابع على الاسحقاق كانه ان يرجع على بلغة ادا الحكم مدة لا مافرار لانه  
 محتاج الى ان تنت عليه الاسحقاق لم يكن المرحوع على بانه ( وفيه ) اي او رهن المدعى  
 ثم اقر المدعى عليه بالملك له بمصليه بالاقرا لانية ادا اليه اعان قبل على السكر لا على المقر  
 ( وفيه ) من موضع اخر فهذا يدل على حور افاد تمام الارار في كل موضع يوقع الصر  
 من غير الممر لولا هاد يكون هذا اضلا قوله بلا طلب المدعى واعلامه المدعى عليه انه  
 رد القضاء عليه انت غير لازم وتقدم في القضاء انه متى قامت السنة العادلة وجب  
 على القاضي الحكم بلا تأخر ( قال ) في الانشاء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد شرايطه  
 الا في ثلاث مواضع ( الاولى ) رحا الصلح بين الافارب ( الثانية ) اذا استعمل المدعى  
 ( الثالثة ) اذا كان عند ربه اه قوله والاحلعه الحكم لانه لا بد اول من سؤال القاضي  
 المدعى بعد انكار الخصم عن السنة لتفك من الاستحلاف لان الهى صلى الله عليه  
 علمه ومسلم قال للمدعى الك يبه فعلى لا وقال لك يمه ( يستل ) ورث اليمين

على عدم البينة وانما تعتبر قاضيا بعد الانكار والاستسهاد من المدعى حتى لو شهدوا بعد  
الدعوى والاشكار بدون طلب المدعى الشهادة لا تسمع عند الطحاوي وعند غيره تسمع  
كما في العمادية (وفيها) ثم بعد صحة الدعوى انما يستخلف فيما سوى القصاص بالنفس  
في موضع يجوز القضاء بالنكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالنكول لا يجوز الاستخلاف  
(وتحليف) الاخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه انه كان كذا فيشربنعم بحر  
(وانما) يظهر لو كان يسمع (وانظر) حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستخلف  
الا في مال العبي (ولا) الوصي في مال اليتيم (ولا) المتولى في مال الوقف وسائر  
في كلام المص ويذكر جماعة انشاء الله تعالى قوله بعد طلبه قيده لان الحلف  
بحقه ولهذا اضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي للملك (وانما) صار حقا له  
لان المنكر قصدا تواء حقه على زعمه بالانكار فكأنه الشارع من اتواء نفسه باليمين  
الكاذبة وهي القموس ان كان كاذبا كما يزعم وهي اعظم من اتواء المال والا يحصل  
للحالف الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم (ولا بد) ان يكون  
النكول في مجلس القضاء لان المعتبر بين قاطع الخصوصية (ولا عبرة) لليمين عند غيره (ولو)  
حلفه القاضي بشير طلبه ثم طلب المدعى التحليف فله ان يحلفه ثانيا كما في العمادية  
(واو) حلف بطلب المدعى بدون تحليف القاضي لم يعتبر وان كان بين يديه  
لان التحليف بحق القاضي بطلب المدعى كما في القنية ويأتي عامة في كلام المصنف  
(واطلق) الحالف فيشمل المسلم والكافر والموشركا اذ لا ينكر احد منهم الصانع  
فيه فليسوا اسم الله تعالى ويعتقدون حرمة الا الدهرية والنادقة واهل الاباحة  
وهؤلاء اقوام لم يجاسروا على اظهار فعلهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا  
ورجوا من فضل الله تعالى على امته حبيبه ان لا يقدرهم على اظهار ما اتكلوه  
الى القضاء الدنيا كما في البدائع (ثم) اذا حلف لا يطل حقه يمينه لكنه ليس له  
ان يخاصم ما لم يقم البينة على وفق دعواه فان وجدها اقامها وقضى له بها (در)  
(قال) ان يلجى وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب انه لا يظهر حتى  
لا يعاقب عقوبة شاهد الزور (وفيه) ايضا انه لا يبحث لو كان حلفه بالاطلاق  
ونحوه وقيل عند ابن يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر (وفي) الخائبة  
وفي رواية عن محمد يظهر ايضا والقوى على انه لا يبحث وهكذا في الولوالجية وذكر  
في المنع والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعى بلا سبب فحلف ثم برهن ظهر كذبه وان  
ادعى بسبب فحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد  
القرض مثلا ثم وجد الابراء او الايفاء (وهكذا) في جامع الفصولين فظهر ان  
ما اختاره ابن بلجي وتبعه في الدرر من الصواب خلاف ما يفتي به سيما وقع في امر الدين  
تدبر قوله اذ لا بد من طلب اليمين في جميع النواحي (قال) في الاشياء الاصحح انه

لا تخلف في الدين المؤجل قل حلوله لانه لا تسوع له المطالبة حتى يترتب على  
 ابتكار الخلف اهـ (وادا) اراد بحلعه يدعي للمدعي ان يسأل القاضي  
 ان المدعي مدعي حاله لم تبيته فان قال حاله يخلف بانه ماله على هذه الدراهم التي لمعها  
 وسمعه ذلك كافي البصر قوله الاصل الثاني في اربع مال في المهر ثم اعلم انه لا يخلف الا بعد  
 طلب عد هيا في جمع الدواوي وعدا في يوسف يستخلف بلا طلب في اربعة مواضع (في الرد)  
 بالنسبة لخلف المشتري على عدم الرضا به والنسبة على عدم اعطائه الشفعة (والمرأة)  
 اذا طلت ورض العقة على زوجها العائت تستخلف انهما لم يطلقها زوجها ولم يترك  
 لها شئ ولا اعطاها النقة (والرابع) المستحي يخلف بالله تعالى ما عت وهذا ما يدل على  
 حوار بلقين الشاهد باسهي والاولى انه يخلف على انه لم يسوفه كلا او يعض بالبدات او  
 بالواسطة ولم يبرمه ولم يكن عنده مخرج او شئ منه (وهو له) بالله ما عت قد قصور  
 (و) الاولى ان يخلف بالله ما خرج عن ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك باس وعير والطرف  
 للمدعي بعينه (وكذا) يخلف القاضي الكراطلاية للتعريق انها احارت الفرقه حين  
 بلغت وان لم يطالبه الروح (في جامع المصولين) قال في النسخه ولو ادعى دعاوي متفرقة  
 لا يخلفه القاضي على كل شئ مهما مل بجمعها ويخلفه عينا واحده على كلها اذا برهن  
 ماله بخلف كما وصاوه في الخلاصة قوله قال اي الراي قوله واحموا على الخلف  
 اي واه اقر به المر بعض في مرض موته كافي الاشياء من التارخايه وقده الشارح قيل  
 مات الحكميم من القضاء بقوله في دعوى الدين قال في البحر ولا خصوصية للفقوى الدين  
 بل في كل موضع يدعي حقا في التركة واثبت بالية ماله بخلف من غير خصم بل وان ابي  
 الخصم كما صرح في الراي به لا به حق البت انه ما تنوف حقه وهو مثل حقوق الله تعالى  
 بخلف من عذر دعوى (بكنا) في الواو الحجة اسمي (وفيد) ثابته بالية لانه لو اقر به  
 الوارث او بكل عن اليقين الموجه عليه لا يخلف (كما) يعلم من مسئلة اقرار الورثة بالدين  
 (ومما) قد مضى من كون الافرار حجة معه بخلاف البية تأمل (لكن) ذكر في حرانه  
 اني الليث حجة مراحا للقاضي تخلفهم ثم قال ويرحل ادعى ديني انتركة يخلفه القاضي  
 بالله العظيم جل ذكره ما مضى اشهي (ههنا) مطلق وماها مقيد بما اذا اثبت بالية  
 (و) تعليلهم بانه حق الميت بما يعكر على ما يقدم (وقد) يقال التركة ملكهم خصوصا  
 عند عدم دين على الميت وقصد اقرارهم ملكهم فان رد (بخلاف) البية فانها حجة  
 قائمة من غيرهم عليهم فيخطا فيها (واما) الافرار فهو حجة منهم على انفسهم  
 فلا يوصف على شئ آخر (واقول) ينبغي ان يخلفه القاضي مع الافرار فيما اذا كان  
 في التركة دس مستغرق اندم حجة اقرارهم فيها والحال هذه فحلفه القاضي بصلب  
 الرما اذا قام بينه وبينهم امكن ادعاء قومه مشاركتهم لانهم اقروا بان هذا الشئ  
 الذي هو بينهم حاص بهم لهدا فيه شيركة معا قد رده تأمل قال في البحر ولم ارجحكم

من ادعى انه دفع للمبتدئ ويرهن هل يخلف وينبغي ان يخلف احتياطاً اهـ (قال) الرافعي  
 ينبغي ان لا يتردد في الخلف احتداً من قولهم الديون تقضى بامثالها لا باعيانها واذا كان  
 كذلك فهو قد ادعى حق المبتدئ اهـ ذكره الغزالي (واقول) ينبغي ان يقال بدل الالام على كاهو  
 ظاهر (واقول) قد يقال انما يخلف في مسألة مدعى الدين على الميت احتياطاً لاحتمال  
 انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر ولما في مسألة دفع  
 الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فالتى الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي  
 ان لا يتردد في الخلف تأمل وسأني ذلك في اواخر دعوى النسب قوله بل يحبس  
 اى يحبس القاضى لانه ظالم فيجاء به الجبس قوله ليقرأ وينكر هذا عند ابي حنيفة وقالوا  
 يستحلفه كافي المجمع (وجه) قولهما ان كلامه تعارضاً وتناقضاً فكانه لم يتكلم بشئ  
 فكان ساكناً والسكوت بلافة نكول فيستحلفه القاضى ويقضى بالنكول كافي المجمع  
 وفي البدائع هو الاشبه قوله وكذا لو لم السكوت بلافة عند الثاني اى فانه يحبس لانه  
 نكول حكماً وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت  
 ليس بانكار فيحبس الى ان يجيب (صرح به) السرخسي وقولهما هو الاشبه كافي  
 البدائع وهو الصحيح كافي المجمع وصرح في روضة الفقهاء ان السكوت ليس بانكار  
 بلا خلاف (وفي) الفقيه والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكت الخصم بلافة  
 وقضى صح وكذا لو تم كل مرة لان الميمين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام  
 البيعة على المدعى والميمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل  
 ومقروا الاقدم على الميمين تقضيا عن شهادة الزاوجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل  
 المدعى او الاقرار به والشرع الزم التورع عن الميمين الكاذبة دون الترفع عن الميمين  
 الصادقة فترجح هذا الجانب اى جانب كون الناكل باذلاً او مقراً على جانب التورع  
 في نكوله كذا في الدرر وسأني تمامه قوله عند الثاني وعندهما اذا لم السكوت  
 يؤخذ منه كقيل ثم يستدل جبراً عسى ان يكون به افة في اسائه وسمعه فان اخبروا  
 انه لا افة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزله منكراً اى فيخلف من غير  
 حبس ط قوله لما ان الفتوى على قول الثاني (اقول) ظهر مما هنا وما تقدم انه قد  
 اختلف الصحيح والزعيم ولكن الارجح قول ابي يوسف لما يقال فيه وعليه الفتوى  
 وقدمت غير مرة وبأني قوله ثم نقل عن البدائع الخ راجع الى قول المتن واذا قال الخ  
 قال في البحر وفي المجمع ولو قال لا اقر ولا انكر فالقاضى لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس  
 عند ابي حنيفة حتى يقرأ وينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الاشبه انه انكار اهـ  
 وهو الصحيح لقولهما فان الاشبه من الفاظ الصحيح كافي البرازية (فحاصل) ما في  
 البحر اختيار قول الثاني لو لم السكوت بلافة فانه يحبس حتى يقرأ وينكر واختار  
 قولهما فيما اذا قال لا اقر ولا انكر يقتضى اختيار جعله انكاراً في مسألة السكوت



بالأولى فكان أنزل صواب النص الصحيح الثاني خوفا مما افق به الأول في مسلمة السكون  
فقد قال الشارح ثم يقول الخ ليفيد ان الصحيح ما في اليد ارفع فيقضى الصحيح قول  
الاسانين في الاول ولا يشك في ما قد جاء من روضه انقذه امن ان السكون ليس بانكار  
بلا خلاف لان الكلام هنا فيما اذا ازم السكون وما هناك لا عمدانكولا بمجرد مكرهه  
فيقضى عليه وثمان ما فيها قوله اصرط الحيا على ان يحلف الخ بذلك من  
لوقد اوجبت كانت يرى من المال فحلف ثم رهن على الحق بل لكن هذا اليمين  
من المدعي وبيان الكلام عليه بعد قوله لان اليمين حتى القاضي مع طلب الخصم  
الاول كما في النص عن ائمة لان الخليف حتى القاضي اه (خني) او اياه الخدم  
عند لا يرفع (بازية) (وكا) ان الخليف عند غير القاضي لا يعتبر فكذلك السكون  
عند غيره لا يوجب الحسب لان المعتبرين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي  
قاطعة (درز) (وكتاك) لا صرة لها عليه لا تطغى كما يفيد بقوله مع طلب الخصم  
(لكن) الذي يشير اليه كلام الدرز واليمين ان اليمين حتى المدعي او المعتدل في الدرز  
بقوله ولهذا الضيف اليه محرف الملا في الحديث وهو قوله عليه السلام لك عيية قال ووجه  
كونه حثاله ان المذكور قصد اوجه الخ وكان الاولى له ان يعطى المسئلة بقوله لان المعتبرين  
قاطعة للخصومة الخ ثم يستدل بمناقضه النص عن الفقيه الا في ذكره بل هو فعل ذلك لاسم  
من التكرار قوله ولا عبرة الخ او ولا اعتبار له المتك في هذا الشرط لان اليراء من الدين  
لا يصح تعلقه بالشروط كما تقدم قوله فلورهن عليه اي على الحق يقبل هذا لا يصح  
تقر بما على ما قبله فانه او حلف عند قاض ثم رهن المدعي بمثل كما بينا في (ج)  
(الا) ان يقال اما فرعه عليه باعتبار قوله ولا يحلف ثانيا عند قاض الى حيث لم يتر  
حلفه عند غير القاضي له تخليفه عند القاضي عند علم اليقين بخلاف ما لو حلفه عند قاض  
فانه لا يحلفه ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ قوله الا اذا  
كان حلفه الاول عند اي عند قاض فيكني اي لا يحتاج الى الخليف ثانيا عند ولا موقع  
الاستثناء كما لا يخفى (ح) اي (لا) انه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول  
عند غير قاض (الهم) الا ان يكون المراد عنده قبل تقبله القضاء بأجل وراجع  
قوله در عبارتها حلفه القاضي لو لم يكن حلفه الاول حين الصلح عنده  
قوله ونقل النص عن الفقيه هذه المسئلة تغلر المتقدمة في المتق فان تلك فعلا اذا حلف  
عند غير قاض وهذه فيما اذا حلف عند القاضى باستحلاف المدعي لا القاضي (ح)  
اي وكما انه لا يصح الخليف الا عند القاضي لا يصح الا تخليف القاضي حتى لو ان الخصم  
حلفا خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان الخليف حتى القاضي لا يحق الخصم  
قوله وكذا لو اصرط الحيا في الواقعيات الحاسية قبيل الرهن وعن محمد قال لا يجوز  
لن عليك الف درهم فقال له الاخر اني حلفت اتمالك ادتها اليك فحلف فادها اليه

المدعى عليه ان كان اذاه اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والمودعي  
 ان يرجع بما ادعى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع  
 ان اليمين على من انكر دون المدعى اهـ (بحر قوله لم يضمن ولو ادعى له على هذا  
 الشرط يرجع بما ادعى لان هذا الشرط باطل كما علمت قوله حديث البيهقي على المدعى  
 تيمم واليمين على من انكر والدليل منه من وجهين (الاول) انه عليه الصلاة والسلام  
 قسم بينهما والقسم ثانيا في الشركة وجعل جنس الايمان على المنكر بن وليس وراء  
 الجنس شيء (الثاني) ان ال في اليمين للاستغراق لان لام التعريف تحمل على  
 الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود فيكون المعنى ان جميع  
 الايمان على المنكر بن فلورث على المدعى لزم المخالفة لهذا النص (الثالث) ان قوله  
 البيهقي على المدعى يفيد الحصر فيقتضي ان لا شيء عليه سواء (قال) القسطلاني  
 والحكمة في كون البيهقي على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف  
 لان دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيهقي لانها لا تجلب لنفسها  
 نفعا ولا يدفع عنها ضررا فيتقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوي لان  
 الاصل فراغ ذمته فاكفى فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يجلب لنفسه  
 النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة انتهى (وهذا) من حيث ما ذكره  
 ظاهر اي من ضعف اليمين والافاليين اذا كان غموسا مهلكة لصاحبها فتأمل قوله  
 وحديث الشاهد واليمين هو ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضى بشهادة ويمين  
 (حلي) عن التبيين قوله عنى عبارته ولانه يرويه ربيعة عن سهل ابن ابى صالح  
 وانكره سهل فلا يبقى حجة بعد ما انكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا لصحاح  
 المشاهير اهـ قوله وطلب من القاضي يعني المدعى عليه قوله ان يحلف المدعى المناسب  
 او الشهود وبأن يضمنهم بعد بدل اليمين الظاهر من قوله او على ان الشهود  
 اي او طلب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كما يدل  
 عليه المحقق قوله لا يجيبه القاضي كما لا يجيب ذالبيه اذ اطلب منه استخلاف  
 المدعى ما تعلم اني بنيت بناء هذه الدار (قضية) اي لانه خلاف الشرع قوله الى  
 طلبه بكسر اللام ما طلبه والطلبه بالضم السفارة البعيدة والطلاب اسم مصدر ما طلب  
 كالطلبه بالكسر (فاموس) قوله لان الخصم وفيه ان لم يتقدم منه حلف فالاولى  
 ان يعلى بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا التعليل الثانية وهو تحليف الشهود  
 على الصدق وانهم يحقون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف مرتين فكيف الشاهد قوله  
 لان لفظ اشهد عندنا يمين وان لم يقل بالله فاد اطلب منه الشهادة في مجلس القضاء  
 وقال اشهد فقد حلف قوله لاننا نرا باكرام الشهود اي وفي التحليف تعطيل  
 هذا الحق قوله لانه لا يلزمه اي الاداء حيث قد حلف قوله وبيته الخارج اي الذي ليس ذا يد

قوله في الملك المطلق قبده لما سألني واطلقه وهو مقيد عاد إلى يورثنا أو ارثنا وبارح  
 الخارج متساو واسبق أماد كان تاريخ دي اليد استحق عليه يقتضي له كمالا في الخلف  
 ماد انصى الخارج الملك المطلق وود واليد الشراء من فلان وورثها وارثا وتاريخ  
 دي اليد استحق عليه يقتضي للخارج كمالا في الطهرية وهذا بخلاف المقيّد لأن الله  
 فامت على ما لا يدل عليه الدفاعة وبارح جمع بينه دي اليد باليد يقتضي له هذا هو الصحيح  
 (عمر قوله وهو الذي لم يذكره مست السب كشرار وارث فالطلاق ما يتجر من  
 للذات دون الصلوات لا يقتضي ولا اثبات قوله الحق من بينه دي اليد أي أولى بالقبول  
 منها لأن الخارج أكثر اثباتا واطهاذا لأن ملك ذي اليد طاهر فلا سجد إلى اليد يقتضي  
 لو ادعى شارح دارا أو مقولا ملكا مطلقا وذو اليد ادعى كذلك ورثها ولم يورثنا  
 أو ارثنا ما يتخا واختدا لا نقل بينه دي اليد ويقتضي للخارج أماد كان تاريخ دي اليد  
 استحق يقتضي لذي اليد ثم يسوي الجواب بين أن يكون الخارج مسلطا أو مضافا  
 أو مضافا أو حرا أو أمرا أو رجلا ونقول في هذه المسئلة قال الإمام أحمد وقال الإمام  
 مالك والشافعي وروى عنه دي اليد أولى ط باختصار قوله لأنه اليد أي  
 وود والمدعى عليه لا يطاق تعريف المدعي والمدعي عليه علمهما قوله بخلاف المقيّد  
 بنسبة أي لا يسرر قوله كتاب صورته أقام كلا منهما يد على أيها فثبت عنده  
 وهو اليد أولى لأن بينه قد ثبت على مادلت عليه بنية الخارج أي على نظيره وبعد  
 مرجح اليد فكان أولى عني قوله ونكاح صورته أقام كل منهما بينه أنه ما كجها  
 قد والبدل في الإراد بالملك ما يملك قوله مالم يثبت لذي اليد في الصور بين قوله  
 اجابا أي لأن بينه قامت على أولوية ملكه فلا يثبت للخارج إلا بالقبول منه كما سألني  
 بينه مفصلا قوله كما سألني أي فيما يدعيه ارتحلا والاولى ذكر هذه المسئلة  
 في مقامها قوله وقضي القاضي الخ أي قضى عليه بما ادعاه المدعي وأما أن السكول  
 لا يوجب شاء الا اذا اصل به القضاء و مدوه لا يوجب شيئا وهو يدل على ذهب  
 الامام وأقرار على مذهب صاحبه وحيث لم تقدم على البين كل على أنه مثل الحق  
 أو اقر وأذا بدل أو اقر وحسب على القاضي الحكم به فكذا اذا ابتل قوله حقيقة  
 الاول ذكره بعد قوله مر لأن النصف نكوه حقيقة وحكما أو صريحا ودلالة أمسا  
 هو السكول في الشيء قوله أو حكما كان سكت أقول تقدم به يرسل مكررا على قولهما  
 وعلى قول أبي يوسف محس إلى أن يجب ولكن الاول فيما إذا لم السكوت ابتداء  
 ولم يجب عن الدعوي بجواب وهذا فيما إذا احاب الامكار ثم لم السكوت تأمل كذا  
 أماد الخبير الرمي ومقاد ذكر المص للحكمي بالسكوت تصحح لقولهما أيضا  
 مفعول عن السراح ومقاد كما تقدم إقصاء تصحح عن البحر بقدر أن أفنى بخلافه  
 قوله من غير أنه أماد كان بها فهو عذر كافي للاختيار ويأتي قرينا يسانه قوله

كبحر من هو آفة باللسان مع الكلام اصلا قوله وطرس قال طرس بطرس طرس شام من باب  
 علم اي صار طرسا وهو الاصم قوله في الصحيح اي على قول الثاني الذي عليه الفتوى  
 كما تقدم وقيل اذا سكت بحسبه حتى يحجب واما اذا كان به آفة الحرس فانه اما ان يحسن الكتابة  
 او يسمع او لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع ولا اشارة معروفة فاشارته كالبيان وان كان مع  
 ذلك اعني نصب القاضي له وصيا ويا امر المدعي بالخصومة معه ان لم يكن له اب او احد  
 او وصيه محال اذا كان يسمع بقوله القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فان  
 اوصى برأسه ان نعم فانه لا يصير حالفا في هذا الوجه ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه ان اشار  
 برأسه ان نعم لا يصير حالفا بهذا الوجه بل مقرا كافي شرح الوصاية قوله وعرض  
 مستدا خيره قوله ثم القضاء قوله احوط اي على وجه التنبه والاعلم بمرج عليه المص  
 لانه غير ظاهر الرواية قال في الكافي ينبغي للقاضي ان يقول اني عرض عليك اليمين  
 ثلاث مرات فان حلفت والاقضيت عليك بما ادعي وهذا الانذار لاعلامه بالحكم  
 اذ هو يجتهد فيه فكانه مظنة الخفاء اه (وعن ابي يوسف ومحمد ان التكرار حتم حتى  
 لو قضى القاضي بالتكول مرة لا يتعدل الصحيح انه يغدر وهو نظير اهال المرتد كافي التبيين  
 (قال) القهستاني لو كان مع الخصم بينة ولم يذكرها وطلب بين المنكر بحل له ان ظن  
 انه ينكل اما اذا ظن انه يحلف كاذبا لم يغدر في التحليف (ثم) على الاحوط ذكر في الخاتمة  
 واوان القاضي عرض عليه اليمين فاني ثم قال قبل القاضي انا احلف بحلفه ولا يقضي  
 عليه بشي (وهذا) الاحوط جعله مصدر الشرية متنا فتد (لكن) جعله  
 ابن ملك مستحبا في موضع الخفاء (ويترجح ما في الخاتمة) يكون المقتنع الحلف بعد  
 القضاء فافهم انه قبله لا يمنع منه قوله وهل يشترط الاولى وهل يفترض قوله على  
 فور التكول خلاف اي فيه خلاف ولم يبين القور بما اذا يكون حموى قال ط قلت هو  
 ظاهر وهو ان يقضي حقه من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين قوله قلت  
 قدمنا اي في كتاب القضاء اي وجزئهم هنالك مطلقا حيث شمل كلامهم هناك  
 ما بعد اليانة والافرار والتكول رجميع لزوم القور الذي هو احد القواين (وكان) المص  
 ضلل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجمها الان الحموى في حاشية الاشياء قال اعلم انه  
 يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام اليانة على سبيل القور (وعزاه)  
 جامع القصولين وقد خصه بالينة كما ترى فلا يقدر جميع احد القولين في لزوم القضاء  
 فورا بعد التكول (وج) فاذا كرر من الاستدراك فمصلحة بعد اليانة واليمين فتدبر قوله  
 الا في ثلاث قدمنا انها ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كاليانة ولا يستعمل الخصم  
 اي المدعي وان يكون له رجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف قوله لا يلتفت  
 اليه لانه ابطال حقه بالتكول فلا يفتن به القضاء قيد بالقضاء لانه قبله اذا اراد  
 ان يحلف يجوز ولو بعد العرض كافي الدرر اما الواقع اليانة بعد التكول فانها تقبل

كما يأتي من قولهم فقلت طرق القضاة ثلاثا لا يثبت وأقراران وبكول وهو مفر  
 على قوله فان أقرارا والتكرار على قوله يستلزمه أن القضاة بالأقرار مجاز كما تقدم  
 والقسامة داخلة في الجين وعلم القاضي من رجوع والقرينة مما انفردت كرها إن الغرم  
 فرجعت إلى ثلاث فتأمل على قوله يثبت لاشك أن اليمين طريق للقضاة وإن الجانحة  
 لا يثبت باليمين متى يعنى بها كالتعميم قوله وأقراران فهم إن الحق يثبت به بدون سبب  
 وإنما يأمر القاضي برفع مازمة بأقراره وليس لزوم الحق بالقضاة كما لو ثبت باليمين  
 فبعد الأقرار طريقا للقضاة إنما هو ظاهر والأصل في ثبوتها لا بأقضاء قوله وفيه  
 ليس الجين طريقا للقضاة لأن التكرار أحق وصح المدعي عن اليمين بترك المدعي في له  
 لعدم قدرة المدعي على إثباته لأقضاة يمينه كما مر جوابه ولذا لو جاء المدعي بعد ذلك  
 باليمين يعنى به ثبوتها ولو ترك المال في يده قضاه له لم يخض فحمله على ثبوتها  
 إنما هو ظاهرا باعتبار أن القضاء يقطع النزاع وهذا يقطع لأن الإثبات باليمين  
 بعد العجز عنها نادر قوله وتكول عنه الفرق بين التكول والأقرار أن الإقرار موجب  
 للحق بنفسه لا يتوقف على قضاء القاضي فحين الأقراران يثبت الحق كما ذكرنا وأما التكول  
 فليس بأقرار محض بل يحتاج لإدلاله لكن يثبت أقرارا بقضاء القاضي بإزاله اعتقاده  
 وعليه يظهر كونه رأيا أمالوا رجعت إلى الأقرار فلا يظهر كونه رأيا كما في المحيط  
 قوله وقسامة قال المصنوع وسأني أن القسامة من طرق القضاء بالدين قوله وعلم  
 قاض على الرجوع وظاهر منافي جامع الفضولين أن الفتوى أنه لا يقضى بعد القسامة  
 قضاء الزمان بحر قوله والنسابة قرينة ذكر ذلك ابن الفرس قال في البحر ولم أراه  
 إلى الآن غيره اه (قال) بعض الأفاضل خرج قول ابن الفرس اقتضاه قالوا له  
 فنقول منهم لأنه قاله من عند نفسه وعلمه رؤية صاحب الضرر لا يقضى عدم وجوده  
 في كلامهم والثبت مقدم لكن قال الخيزراني ولا شك أن ما زاده ابن الفرس غريب  
 خارج عن الجادة فلا ينبغي التحويل عليه مالم يعضد بقول من كتاب معتد به  
 فقره والله تعالى أعلم اه (والحق) أن هذا محل تأمل ولا يظن أن في مثل ذلك محقق  
 عليه النصاص مع أن الإنسان قد يقتل نفسه وقديقه آخره وقد يكون أراد قتل  
 الخارج فاخذ السكين وأصاب نفسه فاخذها الخارج وفرقته وخرج فله جورا وقد  
 يكون اتفق دخوله فوجد مقتولا فخاف من ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل  
 فازاد قتل الخارج ولم يخلص منه إلا بالقتل فصار دفع الصائل فليست الحقيق في هذه  
 المسئلة والحاصل أن القضاء في الأقرار مجاز والقسامة داخلة في الجين وعلم القاضي  
 من رجوع والقرينة مما انفردت كرها إن الغرم فرجعت إلى ثلاث فتأمل قوله يثبت  
 أي توزعها بدليل قوله تحرر لأن إتمام الشهوات حدود لا واجب وهو عند من أطلق  
 بدنيته منزلة الواجب خوفا من الجين الفاسجة التي تدفع النصار بلاقع أي تطالب

عن أهلها وخوفاً من أكل مال الغير لكن قد يقال إن الحرز من الحرام واجب لا مندوب  
تأمل قوله وإن أبي خصه هذه غير مسئلة الشك وقوله بأن غلب على ظنه بأنه محق  
تقدم إن الشك نظيره قوله حلف لجواز بناء الأحكام في حقه إن يتبدل ما يدعيه  
ولا يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه قوله بأن  
غلب على ظنه يظهر هذه العبارة مشكلاً لأنه يقتضي أنه إذا استوى عنده الطرفان أنه  
يحلف وليس كذلك بل لا يجوز له الحلف إلا إذا غلب على ظنه أنه محق والشارح هنا  
يضع المصنف في هذه العبارة والذي نقله في البحر عن البرازية أن أكبر أئمة إن المدعى  
محق لا يحلف وإن مبطل ساع له الحلف وهو في غاية الحسن قوله وتقبل البيعة الخ  
لأنه كان التوفيق بالسيان ثم بالتذكر بخلاف ما لو قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم يسمع  
للتناقض قوله خلافاً في شرح الجمع عبارة ابن مالك فيه وفي المحيط إذا قال ليس لي  
بيعة على هذا ثم أقام البيعة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لأنه كذب بيته وتقبل عند محمد لأنه  
يحمل أنه كان له بيعة ونسبها انتهى فقد ذكر خلافاً في المسئلة لكنه لم يمرض لليمين ورجح  
في السراجية قول محمد وفي الدرر قال لا ينفى ثم يرضى أو لا شهادة ثم شهد فيه روايتان في رواية  
لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والأصح القبول وحينئذ فلا منافاة بين ما ذكره  
وبين ما في الجمع بل حتى قولين تأمل قوله بعد يمين المدعى عليه لأن حكم اليمين  
انقطاع الخصومة للحال موثقاً في غاية احضار البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها  
مطلقاً وقوله بعد اليمين متعلق بتقبل أي لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور البيعة  
من المدعى سواء قال لا بيعة لي أو لا يمين لي بها تقبل قوله كما تقبل بعد القضاء بالنكول أي لو نكل  
المدعى عليه عن اليمين وقضى عليه بالنكول ثم جاء المدعى بالبيعة يقضى بها أي كما يقضى  
بها مع الإقرار في مسائل وقدمت فإن قيل ما فائدة قبولها بعد موافق لم حق المدعى  
بالقضاء قلت فائدتها التعدي إلى غيره في الرد بالعيب لأن النكول إقرار وهو حجة  
قاصرة بخلاف البيعة قوله خاتمة قال في البحر ثم اعلم أن القضاء بالنكول لا يمنع المقضى  
عليه من إقامة البيعة ما يظله لما في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل اشترى  
من رجل عبداً فوجد به عيباً فخاصم البائع فأنكر البائع إن يكون العيب عنده فاستحلف  
فنكل فقضى القاضي عليه والزعم العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرئت إليه  
من هذا العيب وأقام البيعة قبلت بيته اهـ (اقول) أن كان مبيعاً ما ذكره من القاعدة هو  
ما نقله عن الخاتمة ففيه نظر فإن نكوله عن الحلف يدل أو إقراراً بأن العيب عنده فأقامته  
البيعة بعده على أنه تبرأ إليه من هذا العيب مؤكداً لما قرره في ضمن نكوله أمالوا ادعى  
عليه مالا ونكل عن اليمين فقضى عليه به يكون إقراراً به وحكماً به فإذا برهن على أنه  
كان قضاءً أياً يكون تناقضاً وقضاء للحكم فيين المسئلتين فرق فكيف تصح قاعدة  
كافية (ثم) لا ينبغي أن كلام البحر في إقامة المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح أن المدعى

هو الذي اقام اليه كائن على السباق فلا بد له عليه ما في الحائبة من هذا  
 ايضا وعجابه صاحب الصر في الاشياء ونسج الدعوى بعد القفلة بالذكور  
 في الحائبة قال بحشها الجوى في الحائبة في باب ما يطل دعوى المدعى بما يحسن  
 ماركه وعبارته ادعى هذا في يد رجل انه له مسجد المدعى عليه ما يطله قد  
 وقعى عليه بالذكور ثم ان المقضى عليه اقام اليه انه كان اشترى هذا  
 من المدعى قبل دعواه لا تقل هذه الية الا ان يشهد انه كان اشترى منه بعد القفلة  
 وذكر في موضع اخر ان المدعى عليه لو قال كتب اشترى منه حل الخصومة وانه  
 اليه قلت بينه وبقضى له انتهى قلت (وذكر) في الصر في فصل رفع الدعوى  
 (ص العار ١) وكما يصح للدفع قبل الترخا يصح بعد اقامه ايضا وكذا  
 قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودمه وان كثر صحيح في المختار وسذكر مما  
 هالك ان شاء الله تعالى (لكن) ذكر في الصر في اول فصل دعوى الخارحين هو  
 النهاية ما يسهل ولولم يرها حلف صاحب الدار حلف لهما ترك في يده فب  
 ترك لا قضاء استحقاق حتى لو اقام اليه بعد ذلك بقضى لهما وان مكل لهما حله  
 بقضى به بينهما نصفين ثم بعده اذا اقام صاحبه اليه اليه انه ملكه لا يقل وقد  
 لو ادعى احد المستحقين على صاحبه واقام بنة انهما ملكه لا تقل لكونه صار مستحقا  
 عليه اه وله مسمى على القول الاخر المعامل للقول المختار ما مل قوله عند العامة  
 وهو الصحيح راجع الى القضاء بالنسبة بعد الجوى تدخل تعليه بقول سيد ما شرع اذا لا يمين  
 فاحرة مع اليكول وبتدل قوله ولان اليمين الخ والمراد العامة الكتابة لا ما فليك  
 الخاصة قوله ويظهر كنهه معاف معافه شاهد الزور ولو اسقط عليه يمين ملاق  
 او حالي بقع عليه قوله فلا سمع تقدم انه لا يصح دعوى الاعداء كرسمة والخلف  
 لا بد ان يكون بعد صحة الدعوى امل فكيف يقال لو اقامه بالاستعانة الهم الا ان يقال  
 ان هذا في دعوى عين لادى قوله حتى يثبت في بمسألة لو كان لطلاق او عتاق  
 لانه هو الذي يدخل تحت القضاء قوله وعليه القوي وهو قول ابى يوسف قوله  
 ملاق الحائبة وصار فيها ادعى عليه العا فقال المدعى عليه ان كان لك على الف  
 فامرأتى طالق وقال المدعى ان لم يكن لي عليك الف فامرأتى طالق فاقام المدعى  
 بنة على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه ومن امر أنه وهذا قول  
 ابى يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه القوي فان اقام المدعى عليه البيعة  
 بعد ذلك انه كان او اقامه درهم تقل دعواه ويحل جبرق القامى بين المدعى عليه  
 وبين امرأه وتطلق امرأه المدعى ان درهم ان لم يكن له على المدعى عليه الا الف  
 درهم وار اقام المدعى اليه على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يبرق الفاسق  
 بين المدعى عليه وبين امرأه اقول طهر لك بما سئلته وفي عبارة الشارح ان عبارة

والصحيح

اليمين

ان نود

تدوان

ص

صل

لف

سلا

هـ

سـ

ال

ى

با

هـ

١

الشارح غير مجرورة لان الذي نقله في البحر عن طلاق الخائبة والاولا الخيبة من الخنث  
 مطلق عن التقيد بالسبب وعدمه وما في الدرر من عدم الخنث مطلقا جعلوه احدى  
 الروايتين عن محمد والذي جعلوه القنوى عليه هو الرواية الثانية عنه وهو قول  
 ابى يوسف والتفصيل المذكور (في المتن) ذكره في جامع القصولين وسند كره قرينا  
 ان شاء الله تعالى قوله خلافا لاطلاق الدرر تبعا للبيان وعبارتها وهل يظهر كذب  
 المنكر باقائه البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور  
 اهـ (ومثله) في المعنى تبعه الذي يلى وقيل عند ابى يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر لجواز  
 ان يكون له بينة او شهادة فتسبها ثم ذكرها وكان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق  
 وفاقا ذكره في المنتقى وكذا اذا قل لا دفع لي ثم اتى بدفع فقيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقا  
 لانه معناه ليس لي دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا نسع كذا  
 همنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة على دعوى الدفع لا بدعوى  
 الدفع ويكون قوله لا دفع لي بمثابة قوله لا بينة لي كذا في العمادية قوله وان ادعاء بسبب  
 قرض قوله انه لا دين عليه ظاهرا انه لو حلف انه لم يقرضه بحث وهو ظاهر (ط) قوله  
 ثم اقامها المدعى سببها في المسئلة في اثناء هذا الباب قوله ثم وجد الا برأوا والا يفاء  
 بحث فيه العلامة المقدسي بان الاصل في الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمتم لمن  
 شهد له بشئ انه كان له ان الاصل بقاءه واذا وجد السبب يثبت والاصل  
 بقاءه انتهى (واجاب عنه سيدي) الوالد رحمه الله تعالى بان اثبات كونه الشئ  
 له يقيد ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح لدفع من  
 يعارضه في الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع لا للاثبات واذا  
 اثبتنا الخنث بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز  
 فالفرق ظاهر فتأمل قوله وعليه القنوى اي على التفصيل الذي في النص ومقابله  
 اطلاق الدرر تبعا الذي يلى بل هو الذي عن اطلاق الخائبة كايضه سياق المنج  
 ويستغنى بعبارة هنا عن قوله اولاً وعليه القنوى (طلاق الخائبة) ط قوله تفصيلين  
 قال في البحر (وفي) الجامع والقنوى في مسألة الدين انه لو ادعاء بلا سبب فحلف  
 ثم برهن ظهر كذبه ولو ادعاء بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب  
 لا يظهر كذبه لجوازه وجد القرض ثم وجد الا برأوا والا يفاء اهـ فان قلت هل يقضى  
 بالنكول عن اليمين في التهمة كاليمين اذا ادعى الرد والهلاك فحلف وفكّل وعن  
 اليمين التي للاحتياط في مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فتعم كافي القضية واما الثاني  
 فإما اهـ عبارة البحر (قال) الزملي والوجه بقضى القضاء بالنكول فيها ايضا  
 اذا قانده الاستحلاف القضاء بالنكول كما هو ظاهر تأمل (قال) في نور العين حلف ان لا دين  
 عليه ثم برهن عليه المدعى فعند محمد لا يظهر كذبه فيمينه اذ البينة حجة من حيث



... في مسألة النابن انه لو اقام  
... وحلها ان لادى حاد  
... على السب لا يظهر كذبه لجواز ان وجد القرص ثم وجد الالة او الابرأ (فت)  
حلف بطلاق أو علق ماله عليه شيء فشهدا عليه مدعيه والزم القاضي وهو يكر  
قال أبو يوسف بحث وقال محمد لا بحث لأنه لا بدري لعله صادق والنية حجة لمن حيث  
الظاهر فلا يظمر كذبه في بيته ذكر محمد في ح قال امرأته طالق ان كان فلان  
عليه شيء فشهدا ان مالا اقترضه كذا قبل بيته وحكم بالمال لم يثبت ولو شهدا ان فلان  
عليه شيء وحكم به حث لا يجعل شرط حثه وحوب شيء من المال عليه وقت  
اليين وحين شهدا باقراض لم يظهر كون المال عليه وقت الخلف بخلاف ما لو شهدا  
ان المال عليه يقول الحقير قوله بخلاف ما لو شهدا بحل بطر اذ كيف يظهر كون المال  
عليه اذا شهدا بان المال عليه بعد ان مر اتفاق السنة شجة ظاهرا فلا يظهر ركبه  
في بيته وايضا رد عليه ان يقال معنى ما ذكرتم نعي ان بحث في مسألة الخلف بطلاق  
او علق ايضا اذ لا شك ان الخلف عليهما لا يكون الا بطريق الشرط ايضا والحاصل  
سأله يعني ان يتخذ حكم المستثنى ما او اتيانا والعرق تحكمم والعجب كل العجب  
من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوي الادب والارباب الا ان يكون  
احد الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله في اواخر الخامس عشر قوله ولا تخلف  
في نكاح أي مجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل على امرأة او هي  
عليه بكاحا والاخر يكر اما اذا دعت المرأة زوجها على كذا وادعت الفقير وانكر  
الزوج يستخلف اتفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف بينهم  
مبنى على تفسير الاسكارفة الا ان الشكول اقرار لانه يدل على كونه كاذبا في الانكار  
فكأن اقرارا او بدلا عنه والاقراء بحرى في هذه الاشياء وقال الامام انه بدل والبذل  
لا بحرى في هذه الاشياء لانه اتي بحرى في الايمان وعائدة الاستخلاف القضاء بالنكول  
ولا يستخلف وانما قلنا ان الفعل لا يحرى في هذه المسائل لانها اوفات المرأة لا نكاح  
ينبغي ويذكر ولكن ذلك معنى لك لم يصح ولو قال في دعوى الزلاء عليه است انا وولاء  
بل انا حر او ممتق فلان احر ولكن بحثه ولائى لا يكون له عليه ولا وكذا سائر  
الامثلة وسأني بيايه قريبا وصح من هذا وصورة الاستخلاف في النكاح على قولهما  
ان يقول في بيته ما هي بروحتي وان كانت زوجتي فهي طالق بائن لانه ان كانت  
صادقة لا يطل النكاح محمودا اذا حلف نعي معطلة ان لم يقل ما ذكر ولا يلزمه  
مهر وان ادى الخلف على هذه الصورة اجبر القاضي (محر) عن البدائع وسأني انه  
بالنكول عن الخلف يثبت ما ادعته من الصداق او العقة دون النكاح فان كان  
مدعى النكاح هو الزوج لم يجز له تزويج احنها او اربع سواها عالم يطلقها وان كانت

الزوجة وانكره الزوج فليس لها التزوج بسواء والمخلص لهما ما ذكرناه ان كانت  
 زوجة في الخ وفي القضية يستحلف في دعوى الافرار بالنكاح قال في البحر وظاهره انه  
 بانفاق اه اقول وهذا اذا لم يجعل الافرار سببا لدعوى النكاح بان ادعى انها  
 زوجته لانها اقرت بالزوجة الى اموالها ادعى نكاحها وانها اقرت له فانها  
 تسلم قال في الهندية وكذا لا تصح دعوى المال بسبب الافرار لا تصح دعوى النكاح  
 ايضا قوله انكره هو او هي قال في البحر ثم الدعوى في هذه الاشياء تنصور من  
 من احد الخصمين ايها كان الا في الحيد واللعان والاستيلاء وقد فرغوا فروها  
 على قول الامام في هذه المسائل محل بيانها المطولات قوله بعد عدة قيد للثاني  
 كافي الدرر اما قبل مضي العدة ثبت بقوله وان كذبه لانه امر بملك استينافه للحال  
 ولو ادعتنا هي فيها فهي من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضيتها وصدقته  
 ثبت بنكاحها بغير ولو كذبه ولا يثبت فعلى قولها يحلف لاعلى قوله وهي مسئلة  
 المتن وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها قوله وفيه ايلاء زاد الشارح لفظة ايلاء  
 لتوضيح المسئلة والا فالقبي لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في ايلاء فهو بمنزلة الحقيقة  
 العرفية قوله بعد المدة واوفيهما ثبت بقوله لانه يملك الاستيناف لو كان المدعى الزوج  
 واو كانت هي فهي من مواضع الخلاف وصحيرة المسئلة لو حلف لا يقرها اربعة  
 اشهر ثم قال فيثبت وانكرت فلو ادعاه في مدة الإيلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء  
 ملك الافرار ولو بعد مضيتها فان صدقته ثبت والا لاما لو ادعت انه فاه اليها  
 وانكر الزوج فلا يثبت نسوا كانت في المدة او بعدها (والخاص) ان التقييده  
 لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة فانكرت لانه اذا ادعى في العدة الرجعة  
 كان رجعة واما اذا ادعت هي الرجعة فانكر فلا لان دعواها في العدة وبعدها سواء  
 قوله تدعيه الامة بانها ولدت منه ولدا وقدمات او اسقطت سقطا مستبين الخلق  
 وصارت ام ولد وانكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال قوله لشبهة باقراره  
 ولا يعتبر افكارها وكذا الحيد واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكورة اذ يتأني فيها  
 الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعرضي زاده وقوله وهكذا الحيد واللعان  
 اذ لا يتصور ان يكون المدعى الا المقذوف والامة اي المقذوف بالنسبة للحيد واللعان  
 والامة بالنسبة للاستيلاء (فا) في الزبلي من قوله والمولى سبق قلم والصواب  
 والامة يعني ان يقال ظاهر كلام الشارح كغيره انها ادعت الاستيلاء مجردا  
 عن دعوى اعترافه والذي في صدر الشريعة ادعت انها ولدت منه هذا الولد  
 وادعاه اي ادعت انه ادعاه فهو من ثمة كلامها كما ذكره اخي جلي والذي يظهر  
 ان التقييده ليس احترازا بل يتي على ما هو المشهور من انه يشترط لشبوت نسب  
 ولدت الامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم

نفيه وصحكتنا ظاهر كلامهم اذ ثبت امة شيد الاحراز عن دعوى الزوجية  
وختانته قول الفهستاني بعد قول المتن واستلاد بان ادعى احد من الامة والمولى  
والزوجة والزوج انها ولدت منه ولد احيا او ميتا كافى فاضى خاتركن في المشاهير  
ان دعوى الزوج والمولى لا تنصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة لانكاره بعده  
ويمكن ان يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما يدل عليه قصور رفق ابا السعد  
(قال) العريضي ويمكن تصور العكس فيه ايضا بان ثبتت من المولى فاعتقها قبل  
وضع الحمل وبعد قرب الولادة قلت الولد وادعى المولى ذية الولد عليها ولا بد  
من ثبوت الولد فانكرت الامة ذلك اه وفيه تأمل قوله ونسب قال في المغلوبة وولاد  
قال في الحقايق لم يثبت ونسب لانه انما يستلحق في النسب المجرد عندهما اذا كان  
ثبت باقراره كالان والابن في حق الرجل والابن في حق المرأة ابن كمال قوله وبالعكس  
بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولا وانكر المولى او ادعى مجهول الحال عليه  
له ابوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال اما اذا ادعى مالا بدعوى النسب  
بان ادعى رجل على رجل انه اخوه وقدمات الاب وترك مالا في ذه هذا وطلب  
الميراث او ادعى على رجل انه اخوه لا بد وطلب من القاضي ان يرضى له النسبة  
وانكر المدعى عليه ذلك فالقاضي يتخلف اتفاقا فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب  
ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه فعل في الخلاف المذكور ويتشدد فيلزم ان  
بشخص اخذ الارث ولم يثبت نسبه طعن المجوى بزيادة وفيه عن الاتفاق يثبت  
الاختلاف عنه ابي سف ومحمد في النسب المجرد بدون دعوى حق اخر ولكن  
يشترط ان يثبت النسب باقرار المقر اى يكون النسب بحيث يثبت بالاقرار اما اذا كان  
بحسب لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجري الاختلاف في النسب المجرد عندهما ايضا  
بيانه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما لا يملكه  
وليس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواهم ويصح اقرار المرأة  
بارامة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوي هؤلاء لان فيه تحميل  
النسب على الغير الا اذا صدق الزوج في اقرارها بالولد او تشهد بولادة الولد قابلة قوله  
وولاة عتاقه اى بان ادعى على معروف الرق انه ممتد او مولا قوله او مولا اى ادعى عليه  
اه مولا قوله ادعاء الاعلى او الاسفل بان ادعى على رجل معروف انه مولا او ادعى  
المعروف ذلك وانكر الاخر قال ابو السعود وشار الى هتم الفرق في دعوى الرق  
بين المعروف والمجهول بخلاف دعوى الرق والنسب فان مجهول النسب المدعى  
رفقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلب ولهذا قال الشئ في جانب دعوى الولد  
بان ادعى رجل على اخر بان له عليه ولد عتاقه او مولا او العكس اه ولم يثبت بالمجهول  
قوله وحده ولعان هذان بما لا يخلف فيهما اتفاقا اما على قول الامام فظاهر واما  
على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه اقرار فيه شبهة والحدود

تدري بالشبهات اولها ان في معنى الحد (ط) قوله والقنوى الخ هو قول صاحبين  
قال ان يلحق وهو قولهما والاول قول الامام قال الرمي ويقضي عليه بالنكول  
عندهما قوله في الاشياء السبعة اي السبعة الاول من التسعة وعبر عنها في جامع  
المفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها فحيلة دفع اليمين عنها على قولهما  
ان تزوج فلا يخلف لانها لو نكحت فلا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد ما تزوجت  
لم يحز اقرارها وكذا لو اقرت بنكاح لغائب قبل يصح اقرارها لكن يبطل بالتكذيب  
وتدفع عنها اليمين وقيل لا يصح اقرارها فلا يدفع عنها اليمين اه (وفي) (الولو الجبة  
رجل تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم انكرت وتزوجت باخر ومات شهود الاول  
ليس للزوج الاول ان يخصمها لانها لا تخيف والمقصود منه النكول ولو اقرت  
صريحاً لم يحز اقرارها لكن يخصم الزوج الثاني ويخلفه فان كلف برى وان نكل  
فله ان يخصمها ويخلفه فان نكلت بقضي بها للبدعي وهذا الجواب على قولهما المفتي به  
اه قوله بالنسب نظراً الى دعوى الامة قوله لو ارفق نظراً الى انكار المولى قوله  
حد قذف ولعمري بان ادعت المرأة على زوجها انه قذفها بالزنا وعليك اللعان وهو  
منكر وفي الحد بان ادعى على اخرباك قذفه في بالزنا وعليك الحد وهو ينكر وهاتان  
الصورتان مما لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم قوله في الكل لان هذه  
حقوق ثبتت بالشبهات فيجري فيها الاستحلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان  
كان المنكر منعاً يستحلف اخذا بقولهما وان كان مظلوماً لا يستحلف اخذا بقول  
الامام زيلعي صورة الاستحلاف على قولهما كما تقدم ما هي من وجهين وان كانت  
زوجه في هي طالق بان الخ ما قدمناه وقال بعضهم يستحلف على النكاح فان حلف  
يقول القاضي فرقت بينكما كافي البدائع قوله فلا يمين اجماعاً يرد عليه ما في البدائع  
من فسوله واما في دعوى القذف اذا حلف على ظاهر الرواية فتكمل بقضي بالحد  
في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي حنيفة وعندهما بمنزلة  
النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضي فيه بشيء ولا يحلف وقيل يحلف  
ويقضي عليه بالتعذير بدون الحد كافي السرقه يحلف ويقضي بالسال دون القطع  
شر بتلايه قوله الا اذا تضمن اي دعوى الحد حقاً اي حق عبد قوله بان علق  
كان قال ان زنت فصدى حرّاً فدعى العبد زناه وانكر قوله فلا يصد فحليفه اي على  
السبب بالله ما زنت بعد ما حلفت بعن عبدك هذا (بحر) قال العلامة سعدى وينبغي  
ان يقول العبد انه قد اتى بما علق عليه عتق ولا يقول زنى كيلا يكون قاذفاً اه (قال)  
الرحبي ولا حد على العبد لانه غير قاصد القذف واما يريد اثبات عتقه قوله وكذا  
يستحلف السارق لاجل المال يعني كما ان مولى العبد يستحلف على الرضى لاجل عتق  
العبد لا لاقامة الحد كذا يستحلف السارق لاجل المال لا للقطع (قال) ط هو

من حيلة المشي من اوجهه رجه الله تعالى لا يستخلف في شيء من الحدود لاني الزنا ولا  
 في السرقة ولا العنف ولا شرب الخمر ولا السكر الا ان طالب السرور منه لصمان الى  
 استخلفه ما من بكل من الخير معه المال ولم يقطع ذلك لان الدعوى بتخصيص امر  
 الصمان والقطع والصمان لا يستوفي بالكل فوجب اثبات احدهما واسقاط الاخر  
 وكذا يخلف في السكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة السكاح وقرضها المال كالمهر  
 والعدة فانكر الزوج يخلف ما من بكل ما لم يملك المال ولا يثبت الخلع عنه لان المال يثبت بالنيل لا الخلع  
 (وقى) التباد الدعي سواء كان كالارث والعقد او غير مال كحق الخصامة في اللقب  
 والحق بسب الملك وامتاع الزوج في الهبة ما من بكل شيء الحق ولا يثبت السب ان كان  
 بما لا يثبت بالاقراء وان كان منه على الخلاف المذكور (وكذا) منكر العود بالحق ان قال  
 واسكارا مودعة المصنف (وقى) صدر الشريعة فلما امر امرأته بأخذ عقيقة صرحت بمعية  
 ولا حائض ولا نفقة ولا نخل وطئها وفيه لعن العرا المعدم (والحاصل) ان هذه الاشياء  
 لا تخلف فيها عند الامام بالمذبح معها ما لا ماله بخلف واما قوله لا حل للمال  
 اي طلب السرور منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان (اليمين) لا تلزم الا بطلب المال  
 قوله ما من بكل من ولم يقطع اعترض به ادعي ان يصح بطله عند ان حقه لانه لم يملك  
 كافي فود الطرف والحاصل ان الكول في قطع الطرف والسكر في السرقة شئ واحد لا يخلف  
 في ايجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بان فود الطرف حق العبد وثبت بالشيء  
 كالاموال بخلاف القطع في السرقة ماله حالي حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة  
 فظهر الفرق فلما لم يفتقر به قوله وهو لا يستخلف في التعذر لانه محض بحق السيد  
 ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو وحقوق العاد منه على المشاهدة لا يستقطعه السيد فلو كان  
 التعذر لمحض حق الله تعالى كما لو ادعى عليه فل امرأته رخصا فانه اذا اثبت عليه ذلك  
 بالسدع ررا وان ادا السكر اي يسمى ان لا يستخلف قوله فاسطى الدرر ونصده وخلف في التعذر  
 يعني اذا ادعى على احراما بوجوب التعذر واداد تخليعه اذا السكر فاقاضي بخلفه لان العير  
 محض حق العبد ولهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا مع (الصبر) وحونه وقربا خلف  
 العز رادا مكن صاحب الحق منه اطامه ولو كان حق الله تعالى لكانت هذه الاحكام  
 على عكس هذا والاستخلاف يجري في حقوق العاد سواء كانت حقوقا او مالا (او  
 وتعليه) هما من العير محض حق العبد بخلاف ما سبق له في فصل العير ررا ان حق  
 العبد غالب فيه (ولهذا) مال عمرى راده بين كلامه تدافع اه (قلت) لا يخلوا حق  
 العبد من حق الله تعالى فلا يسقط عند محض لان الذي جعله حقه هو الحق تعالى  
 الامر بالهي فكلامه الثاني مؤل بالاول قوله وفي العصول فبما هذه المسئلة قريبا  
 ما وصح بماها مع مروع اخر قوله فعليه دفع عيسها اي على قولها قوله ان تترج  
 اي باخر قوله فلا تخلف لانها لو مكلت لا يحكم عليها ولو اقرت بعنده ما تزوجت

لم يصر اقرارها وكذا واقرفت بكنج ثابت فانه يصح اقرارها على احد قولين ولكن  
يصلح بالتكذيب وتندفع عنها اليمين (قال) بعض الافاضل هذه اطلية ظاهرة لو تزوجت  
اعاوت زوجت غيره فالظاهر عدم صحة العقد الا اذا اخطفت نكح لو تزوجت قبل الرفع  
الى الثاني ر بما يظهر انه تأمل قوله في احدي وثلاثين مسألة تقدمت في الوقف  
وقد ذكرها في البصر هنا قوله في الاستحلاف يعني يجوز ان يكون شخص ثانيا عن اخره  
حق على غيره في طلب اليمين على اللدني بخلافه اذا صجر عن قيامه اليه (فالسنة)  
والثناء في قوله الاستحلاف للطلب كما يفيد كلامه بعد (وهذا) الذي ذكره المصنف  
مناقبه على (افاده) عماد الدين في فصوله في مواضع اجالا تارة وتفضيلا اخرى  
في الفصل السادس عشر والمصنف خصه كما زى وابن قاضي بماونه بخلافه في جامع  
الفصولين احضر منه كما هو بآيه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه  
ولم يوثق بها في المتن المشهورة سوى الضرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في تعميم  
التسارع فمير اقراره نوع خزانة لان كلام الوصي ومن بعده ليسوا كأوكيل في صحة  
اقرارهم تارة وعندها اخرى وايضا ليس الوكيل مطلقا كذلك كما افاده التهذيب  
فاو قال الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالنياب لصحة اقراره بدل  
قوله او صح اقراره الخ لكان سالما (ثم) انه لا يلزم من عدم الحليف عند سماع  
الدعوى بل يحصل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة البينة عليه من غير  
استحلاف كما في العمادية قوله لا يحلف يعني لا يجوز ان يكون شخص ثانيا عن شخص  
توجه عليه اليمين للحلف من قبله وبخلافه ما يأتي (عن) شرح الوهبانية من ان الاخرين  
الاصح الا على الحلف وليد عنه وهو المشتكى من الضابط المذكور كما صرح به  
العلامة ابو السعور قوله وفرع على الاول الاول استفاضة وان بقوله وفرع  
عليها باسناد ابراهيم الطوسي والمطوف عليه فعلى الاول قوله في الوكيل الخ وعلى  
الثاني قوله فلا يحلف احد منهم قوله فلا طلب اي ظاهرا والافق الحقيقة خصصه  
الاميل قوله ولا يحلف ولو قال وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ لكان اسبك  
قوله احد منهم اشار بذلك الى بخواب ما رده على قوله بملك الاستحلاف حيث  
وقع خبرا عن قوله فالوكيل الخ بحيث وقع خبرا عن البسدا وما عطف عليه وهو  
بدله فيجب اشتماله على غيره مطابق فيقال بما يكون ولا يحلفون فاجاب بانه  
مؤل اي يملك كل واحد منهم الاستحلاف ولا يحلف وكما يصح التأويل في الخبر  
يصح في البسدا والنسب في انه يملك الاستحلاف ولا يحلف احد منهم وذلك ان الوكيل  
وما عطف عليه لما كان له الطلب وقد صرح عن البينة فحلف خصصه اذ لا مانع  
من ذلك واما اذا ادعى عليهم فان الحلف يصح بها التكون لتقصيها والتكون  
اقرار او بدل كما علم ولا يملك واحد منهم اقرار على الاصيل ولا يملك مال وهو نائب

في الدعوى قد يعلم حقيقة

قوله الا اذا ادعى عليه

في الحق فكونه المدين عليه وعلى المدين ادعى الحق في الدعوى  
منه منع وهو شامل للاربع (والمراد) بالعقد ما ذكرنا فاعقد النكاح قيم مرادها  
لان الشا قد علم انه لا يخلف في ترويج البت صغيرة او كبيرة وعندهما لا يخلف الا في  
الصغيرة تأمل (اقاد) الخبر الذي قوله اوضح اقراره بمحض الوكيل فقط كما اشار  
اليه بقوله كالوكيل الخ قوله في يخلف الاولى في القابلة يخلف قوله حيث لا حاجة  
اليه قوله كالوكيل بالبيع هو داخل تحت قوله اذا ادعى عليه العقد فكان الاولى  
في مقابلة تأمل (نعم) كان الاولى بهذا الوكيل بالخصوص فانه يصح اقراره على الوكيل  
فكان ينبغي ان يخلف على مقتضى قوله اقراره وليس كذلك (يق) هل يخلف  
على العلم او على البت ذكر في الفصل السادس والعشرين من نور العين ان الوصي اذا ابلغ  
شيا من التركة فادعى المشتري انه مبيع فانه يخلف على البت بخلاف الوكيل فانه  
يخلف على عدم العلم به فتأمل (والحاصل) ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح  
استخلافه بخلاف من لا يصح اقراره كالوصي قوله فان اقراره صحيح لم يحسن اقراره  
بشيء واخره ط (اقول) ان اقراره فيما هو من حقوق العقد كالقرار بدين  
او اجل او خيار للمشتري قوله الا في ثلاث ذكرها هي (الوكيل) بالشراء اذا اقر  
بالمشتري

لا يخلف فاد

لا يخلف وان اقر به (الثالث) الوكيل بمحض الدين اذا ادعى المدين ان الوكيل اقر  
عن الدين وطلب عين الوكيل على العلم لا يخلف وان اقر به من اقره قوله في الصواع  
في اربع وثلاثين اي يضم الثلاثة الى ما في الخاتمة لكن الاولى منها مذكورة في الخاتمة  
قوله لابن المنى وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر ولاحق  
الشيخ الصالح صاحب الزواهر قوله ولولا خشية التطويل لسردتها كلها هذه ولاحق  
تقتضى انه لم يقدمها واخوانها قيل اليسوع مع ان ذكرها هناك لا مناسبة وهو مقتضى  
في بعض النسخ الصحيحة (ولعل) التي جمعها في ذلك المحل بعد تنعيم الكتاب وبلغت  
هناك احدى وستون مسألة مسائل الخاتمة احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث  
ومسائل البحر ستون زيادة تنوير البصائر اربعة عشر وزيادة نواهد الجوهر تسعة  
وزاد عليها سبدي الوالد رحمه الله تعالى بمائة مسائل من جامع الفصولين وضاوية  
تسعة وستين فراجعها ثم ان شئت في آخر كتاب الوقف قيل اليسوع قوله اي  
القطع في بعض كتب الفقه البت بطل البت وهي اولى وقد ذكر في القادرين ان البت  
القطع وان البت الزاد والجهاز ومنازع اليت والجمع استدل قوله بانه ليس كذلك جدا

في الشيء اذ انه كذلك في الالبات قوله على العلم اي على عهده قوله لعدم علمه بما فعل غيره  
 ظاهرا فلو حلف على البتات لامتنع عن اليمين مع كونه صادقا في ضرر به فطوبى  
 بالعلم فاذا الموهوب مع الامكان صار باذلا ومقرا وهذا اصل مقرر عندنا (درر) قوله  
 في فعله اي شعاع حكمه بحيث يعود الى فعله قوله او باق ليس المراد بالابق الذي يدعيه  
 المشتري الاباق البكان عنده اذ اوفر به البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي  
 لا بد فيها من المعاودة بان يثبت وجوده عنده البائع ثم عند المشتري كلاهما في صفه  
 او كبره على ما سبق (في محله) ابو السعود (وفي) الخواشي السعدية قوله يحلف على البتات  
 بالله ما ابق اقول الظاهر انه يحلف على الحاصل بالله ما عليك حق (رد فان في الحلف  
 على السبب يضرر البائع او قد يبرأ المشتري من العيب قوله واثبت ذلك اي على  
 ما سبق في محله من وجوده عند البائع ثم عند المشتري الخ قوله يحلف الدائع على  
 البتات يعني ان مشتري العبد اذا ادعى انه سارق او ابق واثبت اباؤه او سرقته في يد  
 نفسه وادعى انه ابق او سرق في يد البائع وازاد التحليف بالبائع مع بالله ما ابق  
 بالله ما سرق في يدك وهذا التحليف على فعل الغير (درر) قوله فراجع الى فعل نفسه  
 وهو ثلثه سلبه ما قوله لانها لا كداه لان يمين البتات آكد من يمين العلم حيث  
 جزم في الاول ولم يحزم في الثانية مع ان في الاول انما حلف على علمه ايضا  
 اذ علمه الظن تبيح له الحلف لكنه اذا جزم بها كانت اكدمسورة قوله ولذا  
 تعتبر مطلقا اي في فعل نفسه وفعل غيره فلو حلف على البتات في فعل غيره  
 اجزاء بالاولى لانه قد اتى بالاكدمسورة قوله بخلاف العكس يعني ان يمين العلم  
 لا يكفي في فعل نفسه (ح) (قال) في البحر ثم في كل موضع وجبت فدية اليمين على العلم  
 فحلف على البتات كفي وسقطت وعلى عكسه لا ولا يقضي بشكواه عايش واجبا عليه  
 اه (قال) في الدرر واعلم ان كل موضع وجب اليمين فيه على البتات فحلف على العلم  
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضي عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب  
 اليمين فيه على العلم فحلف على البتات يعتبر اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه  
 اذ انك لا تحلف على البتات اكدمسورة مطلقا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه  
 واستشكل الثاني العمادي (قال) الرمي وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير  
 مكلف الى البتات ويؤول الاشكال بانه مسقط لليمين الواجبة عليه فاعتبر فيكون قضاء  
 بالنكول عن يمين مسقطه للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يحلف فيه ثانيا لعدم  
 سقوط الحلف عنه بها فشكواه عنه لعدم اعتباره والاجتزاه به فلا يقضى عليه بسببه  
 تأمل اه واستشكل في السعدية الفرج الاول بانه ليس كما ينبغي بل الاثني ان يقضى  
 بالنكول فانه اذا انك من الحلف على العلم في البتات اولي (واجاب) عنه بالمتع لانه  
 يجوز ان يكون نكوله لعله بعدم فائت اليمين على العلم فلا يحلف خذرا عن التكرار (وهو



بسمی مایہ کرمہ الزلی وایستدکل

اذ اكل ولم يحسن فيه وجوانسه  
 في عين انما هي او انما هي احسن من الشياء لا يحسن فكيف يعنى بالكول عن الصنعة  
 في وضع يحسن عليه الخلق على العلم فانه بعد هذا الكول يحسن ان يحسن على العلم  
 اه (قال) الفاضل يعقوب ياشا بعد قوله عن النهاية وفي كلامه وهو ان العلم هو  
 الحكم بالكول العتيد و هو بعد العلم على النبات كالاخي وقال اه (قال) عزمي زائد  
 وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) مما يخلف فيه على العلم ما اذا حال في حال  
 مر حذ ليس في شيء في الاستبان ما من راحة و نيت و رنة فلا بد ان يحلوا و ازادوا  
 و ابته على العلم لا يحسن يعني من تركه الموفق بطريقه له يخرج عن القيد قوله  
 عنه اعلم ان الزبلي قوله هذا اذا قال المتكبر الخ حكى هذا القيد في قول  
 قوله كودع الخ صوابه قال زيد الوبي سنة او هلك كذا قدم على قوله كودع  
 سنة اليك والقول للمودع لانه يني الضمان عن نفسه و غيره على النبات ان يقول  
 والله سلتك انك انما سلتك النقي وهو لك لاسمه

إذا ادعى شخص الوكيل المثل وكما لو قال أن لم يدخل  
 المذنب على الميت بالله فإنه دخل المذنب  
 بذلك إجماعه في الجور قوله سبق الشراء أي من غيره من غير قوله وهو بدعي صواب  
 وهو زيد لأن بكره هو المدعي والذي يخالف زيد المدعي عليه وكأنه قوله أم لا  
 لهباء في خصمه فيكون المدعي وهو خصم بكر وخصم بكر هو زيد والأولاد إن يكون  
 أي خصم بكر وهو زيد (قال) يندى الولد رجاء الله تعالى مع الشارح في هذا المصنف  
 وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لأنم هو الذكر واليمين عليه وركن  
 إن يقال إن يخلف بالنسبة لفاضل لا لمفول ومعناه إن يطلب من القاضي تخلفه لأن ولادة  
 الخليف له فيكون قوله وهو بكر تسمية للضمير في خصمه لكن فيه ركنا كره قوله  
 لما رأى من أنه يخلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة إليه لعله من التزريع قوله  
 كذا إذا ادعى دينا بأن يقول زيد لأخرا ن لي على موتك ألف درهم ومات وطالب  
 الدين ولا يثبت له فمخلف الوارث على العلم درر (أي) لا على الميت وهذا هو مقتضى  
 الدين على ما اختاره الفقهاء وقاضي خان خلافا للخصاف وهو ينافي وفي الجرح حاصل  
 ما ذكره الصدر في دعوى الدين على الوارث إن القاضي يسأله أولا عن موت الميت ليكون  
 خصما فان أقر بموته سأل عن الدين فان أقر به استوفيه المدعي من نصيبه فقط  
 لأنه لا يسمع أقراره على الميت فيبقى أفراد في حق نفسه وإن أنكر فدهن المدعي  
 استوفاه من الشتر ثم لأن أحد الورثة لا يخصص خصما عن الباقيين فيما ادعى على الميت  
 ولا يبرهن المدعي وطالب بمن المدعي عليه استخلفه على العلم أي بالله ما أعلم إن فلان  
 بن فلان هذا على أيك هذا المال الذي أدهاه وهو ألف درهم ولا يبرهنه قضى عليه

فيسبق من نصيبه ان اقر بوصول نصيبه من الميراث اليه والا يقر بوصوله اليه فان  
صحة المدعى فلا شيء عليه والا استخلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى  
ولا يفتنه فان نكل زعمه القضاة والا فلا هذا اذا خلفه على الدين اولا فان خلفه  
على الوصول اولا فخلف فله تخليفه على الدين فانساى على العلم لاحتمال ظهور  
ماله فكانه فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استخلفه واقر او نكل وثبت  
الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة او البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الاثبات  
فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استخلافه على الدين والوصول معا فقبله  
ذلك وعاته انه يخلف مرتين ولا يجمع وان انكر موته خلفه على العلم فان نكل خلف  
على الدين اى على العلم ايضا ودعوى الوصية ٢ على الوارث كدعوى الدين فيخلف  
على العلم لو انكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وخلفه فله  
ان يخلف الباقي لان الناس يتفاوتون في اليقين وربما لا يعلم الا ولده ويعلم الثاني ولو ادعى  
أحد الورثة ديناً على رجل للميت وخلفه ليس للباقي تخليفه لان الوارث قائم مقام  
المورث وهو لا يخلفه الامر انتهى ملخصاً بزيادة قوله اوعينا على وارث صورته  
ان يقول ان هذا العبد الذى ورثته عن فلان ملكى ويترك بغير حق ولا يفتنه فان  
الوارث يخلف على العلم (درر قوله اذا علم القاضي كونه اى العين ميراثا والاحاقف  
على البت ويبنى ان يخصص التعيين بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية  
فان جريان ذلك فى الدين مشكل (عزمي) وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمضى به لا  
فيكون علمه كمدعه قال العلامة ابو الطيب (اقول) فى قوله فان جريان ذلك فى الدين  
مشكل نظر الما قال فى نور العين نقلا عن المحيط البرهانى انما يخلف على العلم فى الارث لو علم  
القاضى بالارث او اقر به المدعى او برهن عليه والا يخلف بما وكذا لو ادعى ديناً  
على الوارث يخلف على العلم اه قوله او اقر به المدعى هو كما سبق فى التصویر قوله  
او برهن الخصم وهو المدعى عليه قوله فيخلف اى الوارث على العلم فان لم يعلم القاضي  
حقيقة الحال ولا اقر المدعى بذلك ولا اقام المدعى عليه بينة يخلف على البتات بالله ما عليك  
تسليم هذا العين الى المدعى (عمادية) قال (ط) يمكن تصويره بان ادعى مدع  
على شخص ان هذه العين له وعجز عن اقامة البينة فطلب يمينه على البت فقال انها ارث  
واراد اليمين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعائه فانه يخلف  
على العلم اى فالشرط فى تخليفه الوارث على العلم فى دعوى العين احد هذه الثلاثة قوله  
والعين الواو بمعنى او قوله الوارث اى انما حق مورث وانكر الخصم قوله  
يخلف المدعى عليه على البتات اى انهما ليسا بحق مورثه قوله كوهوب وشرا  
درر يعنى لو وهب رجل لرجل عبداً فقبضه او اشترى رجل من رجل عبداً فجاء رجل  
وزعم ان العبد عبده ولا بينة له فاذا استخلاف المدعى عليه يخلف على البتات (حلي)  
عن الدرر اى (انه) ليس بعينه والاولى كوهوب ومشرى او كهبة وشراء للموافقة

الغنى (وعلية) (الزبلى) بان الهبة والشراء شئ موضوع اليك باختيارك والى الله  
 وأولم يتم انه ملك المملوك له لما اشترى السيد فظاهره في حلفه على التمسك بالمال  
 بما اطلقه يكون باذلا لما الوارث فلا يملك لا اختياره في المال ولا يدعى اياها من المورث  
 فلم يوجد ما يطلق له الميراث على التمسك ولان الوارث حلف عن المورث والميراث لا يجري  
 فيه النيابة فلا يحلف على التمسك والميراث والمورث اصل نفسه فحلف عليه الميراث  
 قوله ويحلف ما جدد القود اى مكر القصاص بان ادعى رجل عليه قضايا حتى  
 اى شرا كان في النفس او الاطراف بالاتفاق (داماد) قوله حسن اى ولا يقتض  
 اما عنده فلان النكول بيل ولا يجري في النفس (الارنى) انه لو فقه بائنه يجب عليه  
 القصاص في روايه وفي اخرى الدية ولو قطع يده يامر لا يجب عليه شي الا انه لا يح  
 لعدم القادة اذما فيه فائدة كالقطع للاكافه وقلع الشئ للوجع لا يامر بقتله واما  
 عندهما فانه وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة فلا يثبت فيه القود لانه كالحدود من وجه  
 قوله حتى يقر اى فيه معنى منه قوله او يحلف اى عند الامام فمنا من ادعوى  
 (و) في الشئ عن الاتفاقي او يموت جوعا لان الاغس لا يملك بها مالك الا بالاول  
 فلا يجري فيها البذل الذي هو موذي النكار واذا امتنع القصاص والميراث حتى يستحق  
 يحبس به كافي القسامة فانهم اذا سلكوا عن الميراث يحسبون حتى يقر او يحلفوا (و)  
 الحاتية في كيفية التحليف بالقتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل الله ما عليك  
 دماثة فلان مثلا ولا قبلك حتى سبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف  
 على السبب بالله ما قتلت فلان اى فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القصاص  
 والشجعة ونحو ذلك بخلف على الحاصل الله ما عليك فطرح هذا القصاص ولا  
 عليك حتى يسديها وكذلك في الشجاج واجراحات اى يجب فيها القصاص  
 ام قوله وفيما دونه اى دون القود من الاطراف قوله يقتض منه اى عند  
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى كما علم بما مر قوله فيجوز فيها الاجمال اى ثبت  
 بالنكول كان المال يثبت به والاول البذل كافي به من النكول قوله خلافا لهما  
 فانهما قالوا يجب عليه الارش فيها ولا يقتضى بالقصاص لان القصاص فيها  
 دون النفس حقوبة تدعى بالشبهات ولا يثبت النكول كالمقتصاص في الموت  
 ولان النكول وان كان اقرارا عندهما فقيه شبهة القصاص فلا يثبت به القصاص  
 ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص لمعنى من شبهة من عليه بقتله  
 كما اذا اقر بالخطاء والولى يدعى الميراث واذا امتنع القود يجب الدية وعند الثلاثة  
 يقتض فيهما بعد حلف المدعى (كا) في المعنى (واما) اذا كان الامتناع من جات من قوله  
 كما اذا اقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا وامرأتين او الشهادة على الشهادة  
 فانه لا يقتضى بشئ لان الجحد قامت بالقصاص لكن تغبر استيفاء ولم يشهد بالخطاء

فلا يجب شيء ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كما في الغاية قوله له قال  
المدعى لي بينة الخ اطلق حضورها فشمع حضورها في المصير بصفة الرض ونظام  
ما في جزالة المفتين خلافة فانه قال الاستحلاف يجري في الدعاوى الصحيحة اذا انكر  
المدعى عليه ويقول المدعى لاشهودي او شهودي غيب اوفى المصرا (بحر)  
قوله في المصرا اراد به حضورهما فيه او محل بينه وبين محل المدعى دون مسافة  
القصر كما في بنية الكلام الآتي وقد في المصرا وان كان اطلاق كلام المصنف متناولا  
لو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف فيه (قال) في البحر اطلاق في حضورها  
فشمع حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يحلف وحضورها في المصرا وهو  
محل الاختلاف قوله لم يحلف اي عند اي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق  
في اليمين مرتب على العجز عن اقامة البينة فلا يكون حقه دونه (صني) اي (فلا)  
تكون اليمين حقه دون العجز قوله خلافا لهما لان اليمين حقه بالحدث الشريف  
وهو قوله عليه الصلاة والسلام لك عية حين سأل المدعى فقال لك بينة فقال لا فقال عليه  
الصلاة والسلام لك بينة فقال يحلف ولا يبالي فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك الا هذا  
شاهد الشاوي عية فصار اليمين حقه لاضافة اليه بلام التملك فاذا طال عليه يحسبه (ط)  
وفي الاستدلال به نظرا لانه صلى الله عليه وسلم لما جعل له اليمين عند فقد البينة (قال)  
في البحر اختلاف النقل عن محمد بنهم من ذكره مع ابي يوسف كانه يلبي والجصاص ومنهم  
من ذكره مع الامام كالتحاوي قوله وقد روي في الحديث بمدة السفر قال فيه بينة فائدة عن المصرا  
حلف عند اي حنيفة وقيل قدر الغيبة بمسرة سفره فقد خالف ما نقله المصنف  
عن ابن موهب من ان في الغاية عن المصرا يحلف اتفاقا قوله وياخذ القاضي اي  
يطلب المدعى كافي الخاتبة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعى طالما بذلك اما اذا كان  
حاهلا فانه القاضي يطلب رواه ابن سماعة عن محمد (بحر) (والمراد) باخذ القاضي  
كقبلا اي بمن جله الحق لا بالحق نفسه وقد تقسم في كتاب الكفالة في كفاية النفس  
انه او اعطى كفيلا بنفسه رضاهما باثباتا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما  
يجبر باللازمة فيثبت لا حاجة للقييد بهذا وليس مذكور في الدر ولا في شرح الكفر  
تأمل قوله في مسألة المتن وهي قال المدعى لي بينة حاضرة الخ وقيد بهما لانه  
لو قال لا بينة لي او شهودي غيب لا يكفل لعدم الفائدة كذا في الهداية قوله  
فيما لا يقطع بشبهة اما فيما يقطع بها كالحجود والنصاص فلا يجبر على دفع  
التكفيل كما تقدم (قال) في البحر ادعى القاتل ان له بينة حاضرة على العفاجل  
ثلاثة ايام فان مضى وام ات بالينة وقال لي بينة فائدة يقضي بالنصاص قياسا كالا موال  
وفي الاستحسان يؤجل استعظاما لامر الدم انتهى (قال) الرخلى ومقتضى الاطلاق  
ان دعوى الظلاق كدعوى الاموال وان احتاطوا في القروج لا تبلغ استعظام امر  
الدماء ولذلك ثبت برجل وامرأتين انه قوله كفيلا فقد يؤمن هروبه وله ان يطلب

وكيلا مخصوصا (قال في التلخيص) ولا في بطلان أو كلاً مخصوصاً حتى لو كان الوكيل  
غير اليقيني على التوكيل فيقتضى عليه وأن يجعله وكيله أن يملك له التوكيل فيفسد  
الإصطلاح لو كان المدعي يثبت لأن الذين يستوفون من ذمة الإصطلاح دون الوكيل خارج  
أحد كلاً لا يبال له أن يطلب كلاً بنفس الإصطلاح لأن الأمتصاص من الإصطلاح فيكون الخصم  
ول كان المدعي منه ولا له أن يطلب منه مع ذلك كلاً بالدين بعضهم أو لا يملك المدعي  
عليه وأن كان عقار الاحتجاج إلى ذلك لأنه لا يقبل التقييد ومع إن يكون الواجب كلاً  
بالنفس ووكيلاً بالمصونة لأن الواحد يقوم بهما فلو فروقاً قضى لأنه نفساً فإذا  
انتهى (وفيه) ولو اختلفت اليقينة فلم يزل في باب الشهود عليه في كونه لا يملك أحاطة  
حالت غيبة في ظاهر الرواية لأن له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف أنه يقضي  
الانتهى (واعلم) أنه ينبغي أن يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه بمعرفة و  
الدار (وفي) البحر عن الصغرى لو أفي أعطاه الوكيل بالمصونة لم يجزها هي قوله  
يوم من هرويه تفسير للثقة قال في البحر وفسره في الصغرى بأن لا يخفى فيثبت  
ولا يبرأ من اليقينة بأن يكون له دار معروفة وجار معروفة لا يسكن في بيت بكن  
يتزكّه ويهرب منها وهذا شيء يحفظ جيد وينبغي أن يكون الثقة ثقة بوثاقه  
بالأوقاف وأن لم يكن له ملك في دار أو حائوت لأنه لا يتركها ويهرب انتهى وفسره  
في شرح المنظومة بأنه يكون معروف بالدار والأجرة ولا يكون جواراً معروفاً خصوصاً  
وأن يكون من أهل المصر لا غريباً اهـ (قال) الحموي وكذا العسكري فإنه لا يبرأ  
ويترك غلوقة من الدبوانة والحاصل أن الدار على الأمن من الهروب اهـ (وفي البحر)  
أيضاً عن كماله الصغرى القاضي أو رسوله إذا أخذ كلاً من المدعي عليه بنفسه  
بامر للمدعي أو لا بامر فأن لم يصف الكفالة إلى المدعي بأن قال أعط كلاً بنفسك  
ولم يقل للطالب فوجم الموقوف إلى القاضي ورأسه وله حتى لو سلم إليه الكفيل  
ببراء ولو سلم إلى المدعي فلا وإن انضاف إلى المدعي كان الجواب على العكس اهـ  
(وفيه) عنها طلب المدعي من القاضي وشجع المتقول على يد عدل ولم يكتفى بالكفيل  
النفس فإن سكن المدعي عليه حداً لا يجيبه القاضي وأوفاستاً يجيبه وق عدل  
لا يجيبه إلا في الشجر الذي عليه الخمر لأن الخمر على اهـ (قال في البحر) وظاهره أن الشجر  
من العقار وقدمنا خلافه وفي أبي السعدود عن الحموي عن القاضي التميمي أن  
من العقار اهـ (أقول) وقدمنا الصحيح من ذلك فلا (وفي الخراج) إذا أقيم  
بينة ولم ترك في جارية يضعها القاضي على يد امرأه ثقة حتى سأل عن الشهود  
ولا يتركها في يد المدعي عليه عدلاً كان أو لا هذا إن سأل المدعي من القاضي وضعها  
(وأما) أخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحضاراً لا في نظر المدعي وليس فيه  
كثير ضرر بالمدعي عليه وهذا لأن الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصار

التكفل بأحد مناره أي من غير جبر كما قدمنا قوله وأوجبها مبدأ الخامل والوجه  
 من له حظ ورثته والخامل من خل الرجل خوفا من باب فقد ساقطت الناهية لاحظ  
 له (مصباح) قوله في ظاهر المذهب أي المذهب وعن محمد أن الخصم إذا كان معروفا  
 أو المال حقيقيا وأظهر من حاله أنه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال لا يخرج على  
 إعطاء الكفيل قوله في الصحيح قال في البحر ثم تأتت الكفالة بثلاثة أيام وأجوبها  
 ليس لأجل أن يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فإن الكفيل إلى شهر لا يبرأ بعده لكن  
 التكفل إلى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطلب إلا بعد مضيته لكن لو عجل  
 يصح وهنا للتوسعة على المدعي فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للحال إذ قد يعجز  
 المدعي عن إقامتها وإنما يسلم إلى المدعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أحضر  
 البينة قبل الوقت بطلب الكفيل قوله إلى مجلسه أي القاضي قوله لا يبرأ بنفسه  
 أي دأبه حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في المسجد لأنه بي للذكر  
 به يعني بحر (وفيه) ويصح معه أمينا يدور معه ورأيت في الزبادات أن الطالب  
 لو أمر غيره بملازمة مدبونه فلم يدبونه أن لا يرضى بالأمين عند أبي حنيفة خلافا لها  
 بناء على التوكيل بل يرضى الخصم لكنه لا يجسد في موضع لأن ذلك حسن وهو  
 غير مستحق عليه نفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعي  
 يدور معه وإذا انتهى المطلوب إلى داره فإن الطالب لا يعتمد من الدخول إلى أهله  
 بل يدخل والملازم يجلس على باب داره وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين  
 من أوجب حسن الخصم لأن المدعي يحتاج إلى طيب الشهود وغيره أه وفي البحر من  
 الزبادات أن المطلوب إذا أراد أن يدخل بيته فاما أن يأذن للمدعي في الدخول معه  
 أو يجلس معه على باب الدار لا يوتركه حتى يدخل الدار وحده فربما يهرب من جانب  
 آخر فيفوت ما هو المقصود منها وفي تعليق أساذنا لو كان المدعي عليه امرأة فإن الطالب  
 لا يلزمها بنفسه بل يسأجر امرأة فلازمها وفي أول كراهية الواقعات رجل  
 له على امرأة حق فله أن يلزمها ويجلس معها ويقبض على ثيابها لأن هذا ليس  
 بخرام فإن هرقت ودخلت خربة لا بأس بذلك إذا كان رجل يأم على نفسه ويكون  
 بعيدا منها يحفظها بعينه لأن في هذه الخلوة ضرورة (وأشار) بملازمته إلى ملازمة  
 المدعي لما في خرافة المفتين إذا كان المدعي عليه متلاقا وأبى إعطاء الكفيل بالمدعي  
 فلا مدعيه أن يلزم ذلك الشيء أن يعطيه كفيلا وإن كان المدعي ضعيفا عن ملازمته  
 يضع ذلك الشيء على يد عدل أه (وظاهر) ما في السراج الوهاج أنه لا يلزمه  
 إلا بأذن القاضي وذكر فيه أن منها أن يسكن حيث سكن وفي المصباح دار  
 حول البيت بدور دورا ودورا طاف به ودوران الفك تواتر حر كانه بعضها أثر يقض  
 من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أي كلما تعلقت بحمل توقف

ثبوت الحكم على غيره فتدعى اليه ثم توفى على الاول وهكذا اي قوله متبادرا  
 التكفل فان لم يأت فيه امره ان تخلى مسببته ولا يقبل دعوته الا بما خص به من  
 ما لا يخفى قوله فلا ان يكون الخصم قد رآه اي مسببا عرا واتى بتفسيره من ان  
 به الى ان حكم القيم من ربه السيفي كالعرب قال في الحج والمزاة من الغرابت  
 المتأخر قوله الى انهاء مجلس انقضى اطلق في مقدار ثمانين الفاضل فيقول ما لنا  
 كان مجلس في كل خمسة عشر يوما من كذا في البرلانية قوله دفعه للصبر باخذ  
 الكعب وبالملازمة ان يدمن ذلك كذا علة في الهداية لان في اخذ الكعب والملازمة  
 زيادة على ذلك اسرار اية معية عن السيفي ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر اي قوله  
 حتى لو علم وقت سفره بان قال اخرج غدا مثلا فلو علم ان السفر قبل انهاء مجلس  
 القاضي يكون الكعب الى وقت السفر دفعا للصبر قوله اليه اي الى وقت سفره  
 قوله وبصبر فقام بان سمع اليهم امساك قالوا اعد الخروج مما يكفه الى وقت الخروج  
 بحر قوله لا ية في الحج هذه المسئلة من عدة قوله ونقل اليه لو اقامها بعدد  
 كما اشار اليه الشارح هناك بقوله وأن قال قل العين لا ية في فكان المناسب ان يذكرها  
 هناك بح قوله قبل ذلك البرهان لان العين الفاجرة اسحق بلز من السنة العادلة  
 كما مر قوله فهي شهود نور لان الشهادة تتعلق بالشهود ويجب عليهم ادايتها  
 وبانهم كانوا هذا القول منه لا يثبت ويرى العدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا يثبت  
 خرج بحر دة قوله او قال اي المدعى قوله حاققت سببا الخطاب قوله  
 كما مر عند قول المصنف اصطحا على ان يحلف عند غير قاص الحج لنكح هناك اي  
 من المدعى وفدته الكلام على هناك قوله ما بكر المدعى اي مدعى الدين قوله  
 ولا ية له اي المدعى الايصال قوله فطلب بميث اي بين الدين قوله فقال المدعى  
 اي مدعى الدين قوله اخجل حتى في الختم المراد به والله تعالى اعلم المدعى قوله قال  
 في القاموس ان الختم مكتوب في عقد بها عراجية طه اقول ولعل المدعى الذي بعد عليه  
 الصارفة والتجار وفي بيت المال القرام والمقصود احصا الحق (قال) سببى الى اليه  
 رحمه الله تعالى المراد بالختم الصك ومعناه كتب الصك بالبيهقي ثم استخلصي او المراد  
 احصاء نفس الحق في شيء محتوم وهو الاظهر في حاشية القتال عن الفتوى الاقروا في  
 احضر حتى تم استخلصي ومثله في الحامدية قوله حديث من كان حالفيا في الجوى متدرة  
 الا تخلفوا يا بانكم ولا بالطرا غبت فمن كان حالفيا في الحج والاروي عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 انه عليه السلام سمع عمر بن الخطاب يقول ان الله يهاكم ان تخلفوا يا بانكم فمن كان حالفيا  
 فخلف الله اوليتمت رواه البخاري ومسلم واخذ وصي الى هريرة رضي الله تعالى  
 عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لا تخلفوا الابا لله ولا تخلفوا الاواثم صار قول رواد  
 السباني حتى قوله وظاهره اي طاهر قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه  
 لو خلفه غيره من اسم الله او صفة تعور في الخلف بها لم يكن يمينا اي في باب الذموى  
 ويمكن ان يكون وجهه ان لعنة الجلالة جامع لجميع الالهي والصفات حتى يصح

بعرضهم انه الاسم الاعظم وقد ورد بحلف الشارع به فيقتصر عليه ويحتمل ان ذكره  
 على سبيل التمثيل لما علم في كتاب الايمان انه ينعقد الحلف بكل اسم من اسماء الله تعالى  
 وكل صفة تعزى الى الحلف بها وقد صرحوا هنا بما يدل على ذلك قال في خزائن المغنيين  
 متى حلف بالله الرحمن الرحيم كان يمينا واذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون  
 ثلاثة ايمان اه (فهذا صريح بان الرحمن والرحيم يمين تأمل (ومثله) في التبيين فانه  
 قال ويحترز عن عطف بعض الاسماء على بعض كيلا يتكرر عليه اليمين واوامره  
 بالحلف فاقى بواحدة وتكفل عن الباقي لا يقضى عليه بالثكول لان المستحق عليه يمين  
 واحدة وقد اتي بها اه (وستصريح) الشارح به في قوله ويحتجب العطف كيلا يتكرر  
 اليمين وفي كتاب الايمان والقسيم بالله تعالى او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق  
 او بصفة يحلف بهامن صفاته تعالى ككبره الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ (فهذا)  
 كله يدل على كونه يمينا وكذا ما ثبت في الحديث ورب الكعبة ونحوه يقتضي ان الحلف  
 بالرحمن والرحيم وغيره من اسمائه تعالى يكون يمينا على انه صريح في روضة القضاء  
 بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر اسمائه تعالى واما الجص في الحديث الشريف  
 بالنسبة الى الحب والطافوت ونحوهما قوله بغيره كالرحمن والرحيم من قوله  
 لم يكن يمينا قد علمت ان الحق انه يمين ولا يشكل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر  
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهره ان هذا التركيب للجص  
 كافي الحمد لله لان المراد ان لا يكون الحلف الابتناء تعالى اى باسم من اسمائه الذاتية  
 او الصفاتية فقد اتى الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل ما تم ولا يمكن  
 ان يقال ان ما ذكره في كتاب الايمان فرق عن هناى الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق اصلا  
 قوله ولم ارو صريحا بغير حيث قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره انه لا تحليف  
 بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرحمن او الرحيم لا يكون يمينا ولم اره صريحا اه  
 (قال العلامة) المقدسى فيه قصور لوجود النص على خلافه فقد ذكر في كتاب الايمان  
 انه او قال والرحمن والرحيم والقادر فكل ذلك يمين ويدل عليه قواهم فيما اذا خلط  
 بذكر الصفة يحترز عن الايمان بالواو ولا تنكر اليمين ونصدها في تحليف الاخر من  
 ان يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح بهذا في الصحيح وصرح  
 في روضة القضاء بان الرحمن الرحيم وسائر اسماء الله تعالى تكون يمينا اه (اقول)  
 والسبب من المصنف حيث نقله واقره عليه وكذا الشارح قوله لا بطلاق وعناق  
 وان الخ الخصم اى داوم على طلب اليمين بهما ومثل الطلاق والعناق الحج كافي  
 العناية وقد قصد بهذا مخالفة الكثر والبرر حيث قال الا اذا الخ الخصم وحكام  
 في الكافي بقيل وكذا في الهداية فان ما مشى عليه الشارح هو ظاهر الرواية قوله  
 لان التحالف بهما حرام بل في التهستانى عن المعصيات اختلفوا في كفره اذا قال حلفه



بالطلاق وقد عرفت الكلام قريبا على حاله خلاف ما نقل في الامال عليه ثم مر  
 الدعي على المال ومباني في كلام الشارح قوله وقيل ان مقتضى الضرورة موضح  
 الى الثاني قال في المنة وان مقتضى الضرورة يقتضي ان لا يرى فيه مقتضى قوله وطاهر  
 انه مفرغ على قول الاكثر مع هذا المصنف وصاحب البحر وهو محتمل فان صاحب  
 البحر اذا صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو مخرج لظاهر قوله والا فلا فائدة  
 قال العلامة المقدسي قد يكون فائدة المقتضى حاطر للدعي اذا جلف فرعا كان مقتضى  
 عليه الامر لتسليمه وهو هذا خلافه بما صرح به (وفي شرح) الملتقى عن الثاني  
 الاقراء بالدعي اذا اجتزأ عنه اى قطعه فائدة فيما اذا كان عاملا بغيره  
 نكوله فاذا طلب حقه رعا تمتع ويقر بالدعي قوله واصح المصنف حيث  
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتحويل عليه لان الخلف انما يقتضى تسريحه  
 لم يقض بالكول عند ولا يقتضى الاشتغال بكلام العتلاء فضلا عن العتلاء المقطوع بصلان  
 من الموقوفات تعالى اعلم بالصواب اهـ (لكن جبارا) ابن الكمال فان الخلف  
 قيل يصح عمدا في زمانه لكن لا يقتضى عليه بالكول لانه امتنع عما هو منهى عنه  
 شرعا ولو فرضى عليه بالكول لا يفتل التهمة (واستعمل) في السعي فانه اذا امتنع  
 عما هو منهى عنه شرعا فكيف يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منهى عنه شرعا  
 (ولعل) ذلك البعض يقول انتهى تزيهه (ومثل) ما في ابن الكمال في الذي يلي  
 وشرح درر البحار (وطاهره) ان القائل بالخلف بما يقول انه غير مشروع ولكن  
 بدرض عليه لعله يمتنع فان من له ادنى ذنب لا يحلف بما كانا فانه يؤدي الى طلاق  
 الزوجة وعق الامه وامساكهما بالحرمان بخلاف اليقين بالله تعالى فانه سبأه  
 في زمانه كثيرا نأمل قوله لا يفرق اى بين الزوج والزوجة قوله لان السب لا يترتب  
 قيام الدين لا اجتماع وماله او ابراهه اوجه منه وهذا التفصيل هو المقتضى به كما في شرح  
 عبد البر (ج) قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يثبت لاحتمال صدقه او  
 تقدم فربا قوله و يظهر كذبه باقائه اى اوداعه اى المال بلا سبب فحلف وان ادعى  
 بسبب فحلف ان لا دين عليه ثم اقامها لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القر من ثم وجد  
 الاب او الايقاع وعليه الفتوى اهـ (وقد) ذكرنا هناك الكلام وبحث المقدسي فيه  
 والجواب عند مراجعته ان ثبت قوله وقد تقدم اى في كلام المصنف حيث قال و يظهر  
 كذبه باقامتها اوداعه بلا سبب فخلف الخ وانما اعاده هنا لان هذه العبارة اوجه  
 وادل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذلك الخلاف بين محمد وابي يوسف وهو  
 كما في شرح العبارة المتقدمة قد بين انه ان الحلاق الضرر على قول احد الشريعتين ولا اعتراض  
 على من اتى بالعبارة الثامنة بعد العبارة القاصرة كما قالوا في عطف العام على الخاص  
 لا يحتاج الى تنكير فانه من زيادة الفائدة تأمل (قال العلامة ٢) الثاني في حاشية الزاوي

ونذكر بهذا من مسائل ذكرها المحقق في آخر كتاب الحيل ان قال كل امرأة لطلالتي  
 مثلا ونوى كل امرأة اتزوجها باليمن او الهند او بلند او في بلد من البلدان له نيته وان  
 ابتداء اليمين بمحتمل ويقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا يفهم المستحلف فان قال  
 المستحلف انما احلفك بما اريد وقل انت نعم ويريد ان يستحلف بالله والطلاق والعناق  
 والمشي وصدقة مائة لك يقول نعم ونوى فيها من الانعام وكذا الوكيل له نساؤك طواقي  
 ونوى نساؤه العور او العيسان او العرجان او المماليك او اليهوديات فيكون له نيته  
 وان اراد ان يحلف ان لم يفعل كذا واحضر المملوك يحلف بمقتضى قال يضع يده  
 على رأس المملوك او ظهره ويقول هذا حر يعني ظهره ان كان فعل فلا يعنى  
 المملوك وان حلف بمقتضى المملوك انه لم يفعل كذا ونوى بمكة او في المسجد الحرام  
 او في بلد من البلدان لا يبحث ان كان فعله في غير ذلك الموضع وان حلف  
 بطلاق امرأته ويقول امرأتى طالقي ثلاثا ونوى عملا من الاعمال كالخبز  
 والفسل او طالقي من وثاقي ونوى بقوله ثلاثا ثلاثا ايام او اشهر او جمع فلا حث  
 ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان ان يحلفه عليه فالوجه ان يقول  
 ما الذي بلغك عنى فاذا قال بلغنى عنك كذا وكذا فان شاء حلف له بالعناق والطلاق  
 انه ما قال هذا الكلام الذي حكاه هذا ولا يمنع به الا هذه الساعة فلا اثم عليه وان شاء  
 نوى في الطلاق والعناق ما شرعناه وان شاء نوى انه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة  
 مثلا شيئا ابدا الذي تكلم فيه به او الموضع او ينوى عدم التكلم ابدا ان تكلمه  
 نهارا او ليلا او ينوى زمتا غير الذي تكلم فيه اه ملخصا اقول الفتناء في ذلك  
 ان الخلاف مظلوم ما لو كان ظالما فلا ينوى بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به  
 لان الايمان منبذ على الالفاظ لا على الاغراض كما علم ذلك من كتاب الايمان فراجع  
 قوله وتلفظه بذكر او صافه تعالى اى يؤكد اليمين بذكر او صاف الله تعالى وذلك  
 مثل قوله والله الذي لا اله الا هو ظالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من  
 السر ما يعلم من العلانية ما للفلان هذا عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه ولا شيء  
 منه لان احوال الناس شئ ففهم من يمتنع عن اليمين بالتلفظ ويجاسر عند عدمه  
 فيلفظ عليه لعله يمتنع بذلك ولولم يلفظ جاز وقيل لا تغليظ على المعروف بالصلاح  
 ولا تغليظ على غيره وقيل يغليظ على الخطير من المال دون الحقير (عيني) قوله  
 وقيد اى قيد بعضهم التغليظ قوله بغاسق اى اذا كان المدعى عليه فاسقا قوله  
 ومال خطير اى كما ذكرنا كما بينه في خزائن المفتين وتبيين الحقائق قوله والاختيار  
 فيه اى في التغليظ لما علمت من انه جائز ويجوز الرجوع الضمير الى اصل اليمين اى  
 الاختيار في اليمين بان يقول له قل والله او بالله او ال الرحمن او القادر على ما سلف وقد  
 صرحوا ان الحلف حتى القاضي اى الاختيار في صفة التغليظ الى القضاة يزيدون

فبما ما شاعروا فيهم من عاشر أو لا يلقون لوش أو كما في الخبر من الخلاصة قوله  
بن ميمون في التلخيص التي يتعلق بها قوله أن القاضي أبي عبد الله إلى القاضي  
قوله ويستحب العطف أي في الجين فلا يذكر بحرف العطف و يجوز من عطف  
بعض الاسم على بعض والاعتماد الجين ولو امرأة بالعطف تأتي واحدة وكل  
عن الثاني لا يقتضي عليه النكول لأن المذهب بين واحدة وقد أتى بها كما أفاده  
الرازي وقد شبهه قريبا فلا يفسد قوله لا يجب بوقيل لا يجب وقيل لا يشرع  
(وظاهر) ما في الهداية أن التلخيص وجوب التلخيص بها فيكون مشروعا وفسد ما في  
الحديث في موضع أن التلخيص كونه سنة وفي موضع عدم مشروعية حيث قال لا يصح  
التلخيص بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان أن النجاس قبله بهذا أن رأى ذلك وإنما  
المخلاف في كونه واجبا أو سنة وفي البصر لا يجوز التلخيص للمكان (قال) في الكافي قيل  
لا يشرع لأن في التلخيص بالزمان تأخير حتى المذهب إلى ذلك الزمان قال العلامة  
المقدس كتابا في المكان لأن فيه التلخيص إلى الوصول إلى ذلك المكان المتعلق به فلا  
يشرع كذا في التبيين والكافي اهـ (قلت) وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مطلوبه  
ولو قيل بمخالفته الشروع لمكان أول وعند الشافعي يستحب هذا التلخيص في قوله  
ويجب في قوله بأنه قال ما لا يفي السبابة وغيره (اقول) العلامة إن الذهب عند ناره  
عدم جواز هذا التلخيص وعليه ولا تل مشايخنا المذكورة في التبرج وأما صاحب حسن  
هذا التلخيص ناره وسلب الوجوب أخرى في صيغاتهم حتى على أن مذهب الجمهور  
تدبر قوله بزمان مثل يوم الجمعة قوله ولا يمكن مثل الجناح عند النار أو ما بين  
الركن والأمام وعند غيره عليه التسليم والسلام وعند مشيخة من المتأخرين قوله  
وظاهره أنه فيما عليم أن المسباح ما استوي طرفاه فكان يقول فهو خلاف الأول  
واقول كيف يكون سباحا وفيه زيادة على النص (وهو) قوله صلى الله عليه وسلم  
الجين على من ابتكر وهو مطلق عن التقيد بزمان أو مكان والخصيص بها زيادة  
على النص وهو مخرج كما (أفاده) بالعيني (وفي) شرح التلخيص للامام وعند الأئمة  
الثلاثة يجوز أن تغلف بهما أيضا أن كانت الجين في قسعة أو لسان وقال عظيم (قال)  
القهيستاني وعن أبي يوسف أنه بوضع المصنف في حجره ويقرأ الآية المذكورة وهي  
أن الذين يشركون بالله وأعانهم ثم تغلف الآية ثم تغلف في مكان منها كافي المتحركات  
قوله ويستحب اليهودي قال في المصباح اليهودي نسبة إلى يهود وهو اسم شئ عربي  
ومعنى بالجمع والمضارع من هدى إذا رجع ويقال هم يهود وهو غير متصرف بالجمع  
وزن الفعل وجاز تنوينه وقيل نسبة إلى يهود بن يعقوب قوله بالله الذي أنزل  
التوراة على موسى لقوله عليه السلام لا ين صورنا إلا بوجه لا تشك بالله الذي أنزل  
التوراة على موسى أن حكم الزني في كتابكم هذا كافي الخبر (قال) في البداهة ولا يشرع

على الإشارة الى مصحف معين الى من التور يمان يقول بالله الذي انزل هذه التور به وهذا  
الاحتمال لانه ثبت تحريف بعضها فلا يؤمن ان تقع الإشارة الى الحرف الحريف فيكون  
التحريف يعطيانا للملئس كلام الله تعالى شرب ليلية اومن حيث ان المجموع ليس كلام الله  
تعالى ط قوله والنصراني قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة  
نصرانية وربما قيل النصراني ونصرانة ويقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصرية  
ولهذا قيل في الواحد نصرى على القياس والنصارى جمع مثل مهري ومهاري ثم  
اطلق النصراني على كل من تعبد بهذا الدين اه قوله والمجوسى قال في المصباح  
هى كلمة فارسية يقال نجس اذا دخل في دين المجوسى كما يقال نهود او نصر اذا دخل  
في دين اليهود والنصارى قوله فيلفظ على كل معتقده لتكون زاده طالع عن اليمين  
الكاذبة ( قال ) في البحر وما ذكره من مسورة تحليف المجوسى مذکور في الاصل  
ويروى عن ابن حنيفة انه لا يحلف احداى من اهل الكفر الا بالله خالصا شامشا  
عن تشريك الغير معاني التعظيم ( وقد ذكر المصنف ) انه لا يحلف غير اليهودى والنصراني  
الا بالله واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر التار من تعظيمها ولا يثبت ذلك بخلاف  
الكتابين لانهما كتبتم تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكر  
المصنف قولهما فان قلت اذا حلف الكافر بالله فقط وتكلم عما ذكر هل يكفيه  
ام لا قلتم ارضى بظاهر قولهم انه يلفظ به انه ليس بشرط وانه من باب التلخيص  
فيكون بالله ولا يقتضى تليد بالتكول عن الوصف المذكور اه قوله اختيار قال فيه  
بعد قول المتن ولو اقتصر في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة للتأكيد كما قلنا  
في المسلم واحسا بلفظ ليكون اعظم في قلوبهم فلا يجاسرون على اليمين الكاذبة اه  
قوله والوثني الوثني الصنم مسوكان من حشب او حجر او غيره واجمع وثن مثل اسد  
واسد واوثان وينسب اليه من يتدين بعبادته على لفظه فيقال رجل وثني واواد  
بالوثني المشرقة سواء عبد صنما او وثنا لو غيرهما قوله لانه يقر به وان عبد غيره  
اي يعتقد ان الله تعالى سالفه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى ولئن سئالتهم من خلق  
السموات والارض ليقولن الله قوله وحرم ابن الكمال بان الدهرية يفتح الدال  
الطائفة الذين يقولون بدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارسام  
تدفع وارضى تبلغ وما مهلكنا الا الدهر ( قال ) في اقاموس الدهر فديع في الاسماء  
الحسنى والزمن الطويل والامد الممدود والقبسمة والدهرى ويضم القائل بقاء الدهر  
قوله لا يعتقد به تعالى وان قالوا بدمه لان قصده عندهم بانه قديم بازمان وذلك  
لانهم من يقول القدماء خمسة ارب والدهر والظلم والعناصر والمفراخ اى  
الخلا ورا العالم فالزهر الخالق لها وهى فريدة بالزمان لا بالذات كافي ساشية الكبرى  
قوله قلت وعليه فيما اذا يحلفون ( قلت ) يحلفون بالله تعالى لما في مصراع الترابية

عن البسوط آخر والملوك والرجل والمرأة والقاسق والساح والكافر والمسلم  
 في الدين سواء لأن المقصود هو القضاء بالنكول وهو لا فرق في اعتقاد الحرمة في الدين  
 الكاذبة سواء أمة (أقول) والزيد واليهودي والمسلم داخلون تحت الشرطين أم قد سبق  
 في صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يجهلوا في عصر من الأعصار على اظهار  
 ثعلوبهم سوى كفرهم فلما لم يقرروا بالواجب الوجود لله تعالى تقدم بما يقول  
 الظالمون ولا يبي من الأبياء ولم يقدروا على اظهار ملهم الحقوا بالشرطين فبعدون  
 منهم حكما على أنه قد صرح في بعض الكتب أنهم يقررون به تعالى ولكن يقولون القدر  
 منه تعالى فظهر أن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى وتسمهم الآية الكريمة المقدمة  
 فتصلون بالله تعالى سواء كان السخايف ممن يعتقد الله تعالى أو لا فإنه وإن لم يعلم الله  
 تعالى فإن الله تعالى يعلمه فإذا حلف به كاذبا فالله تعالى يقطع دابرهم ويجعل دياره  
 بلاقع أي خالية وحيتز فلا معنى لقول الش قلت الخ تأمل (أقول) وهذا كله  
 بخلاف الكتابين كما مر من أنهم يحلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الإنجيل  
 (وفي المقدسي) لأنها كتبه تعالى قال في شرح الأقطع إما الصياغة وإن كانوا  
 يؤمنون بأدريس عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل الصحف على إدريس عليه  
 السلام وإن كانوا يعبدون الكواكب استخلفوا بالذي خلق الكواكب أم الاتفاق  
 ولأنهم ما قدرته قوله أن يقول له القاضي عليك عهد الله ولا يقول له يحلف بالله  
 ما لهذا عليك حتى فإنه لا يكون يمينا ولو أشار بينهم لأنه يصير كأنه قال أحلف وذلك  
 لا يكون يمينا (إفاده) الاتفاق (قال) في الشر بسلالية ولا يقول له بالله أن كان كذا  
 لأنه إذا قال نعم يكون إقرارا لا يمينا أو قوله فإذا أوى رأسه أي نعم صار خائفا وإن أشار  
 بالإنكار صار نكولا لا يقتضي عليه فنية قوله أن حرفه أي الخط قوله والأبواب ثلثة ويعامل  
 معاملة الآخر عبد البر قوله وأوعى أيضا أي مواصم آخرس قوله فابوه الخ مراده  
 به ما يعم الجد كما أن المراد بوصيه ما يشمل وصي الجد إفاده عبد البر وظاهره أنه يستخلف  
 عنه فإن كان كذلك فإنه يكون مخصوصا لما تقدم من قوله أن النيابة لا تجري في الحلف  
 كذا إفاده بعض الفضلاء (لكن صرح) العلامة أبو السعود بأنه مستثنى من قوله  
 الحلف لا تجري فيه النيابة وهو ظاهر في أنه يحلف أبوه أو وصيه تأمل قوله أو من نصبه  
 القاضي الصواب ثم من نصبه القاضي لأنه إنما ينصب عنه إذا فقد من سبق ذكره عبد  
 البر وهل يحلفون على العلم لكونه مما يتعلق به حق الغير أو على النيت بمجرد قوله  
 بحر قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو ممنوع من ذلك كذا في التهذيب وأوقال المسلم  
 لا يحضره المكان أولى لما في التارخية يكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث  
 أنه يجمع الشياطين والظواهر أنها تجري بنية لأنها المرادة عند الإطلاق وقد اقتضت عن  
 مسلم لازم الكنيسة مع اليهود أنه قوله في دعوى سب يرتفع أي سب ملك وهو حكيم

أو سب فثمان وقدمه لآل الدعوى إذا وقعت مطلقاً عن سبب بان ادعى صداقاً  
 ملكه فاليمين على الحكم بلا خلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد لفلان هذا ولا شيء منه  
 كافي العماد قولك يرتفع أى رافع كالأقالة والعلاقي والرد قوله أى على صورة  
 انكار المنكر وهو صورة دعوى المدعى بحر (هذا) معناه الاضطرار الحى (أما) معناه  
 اللغوى فالحاصل من كل شئ ما بقى وثبت وذهب ما سواه كفى القاموس (ويمكن) اعتباره  
 هنا فانه يحلف على اثبات والمستقر الآن ويكون قوله أى على صورة الخ تفسيره إذا  
 وأما كانت على صورة لان المنكر يقول لم يكن بيننا بيع ولا ملاقاة ولا غضب والحاصل  
 ان الخليف على الحاصل نوع آخر من كفية اليمين وهو الخلف على الحاصل والسبب  
 (والضابط) في ذلك ان السبب إما ان كان عما يرتفع رافع أو لافان كان الثاني فالخليف  
 على السبب بالاجماع وان كان الاول فان تضرر المدعى بالخليف على الحاصل عند  
 الطرفين وعلى السبب عند أبى يوسف كما سيأتى مفصلاً (قال) في نوزالين الثالث  
 في مواضع الخليف على الحاصل والخليف على السبب (بج) ثم المسئلة على وجوه أما  
 ان يدعى المدعى ديناً أو ملكاً في عين أو حقاً في عين وكل منه على وجهين أما ان يدعى  
 مطلقاً أو ثباً على سبب فلو ادعى ديناً ولم يذكر سببه يحلف على الحاصل مثاله قبلك  
 ما ادعاه ولا شئ منه وكذا لو ادعى ملكاً في عين حاضر أو حقاً في عين حاضر ادعاه  
 مطلقاً ولم يذكر له سبب يحلف على الحاصل ما هذا لفلان ولا شئ منه ولو ادعاه ثباً  
 على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض أو شراء أو ادعى ملكاً بسبب بيع أو هبة أو ادعى  
 عصاً أو ودعة أو عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لأعلى السبب بالله ما عصبت  
 ما استقرضت ما اودعتك ما شريت منه (كافى) وعن أبى يوسف يحلف على السبب  
 في هذه الصور المذكورة الا عند تعرض المدعى عليه نحو ان يقول إنها القاضى قد يبيع  
 الانسان شيئاً ثم قبل فحينئذ يحلف القاضى على الحاصل (صغ) وذكر شمس الأئمة الخلوانى  
 رواية أخرى عن أبى يوسف ان المدعى عليه لو انكر السبب يحلف على السبب ولو قال  
 ما على ما يدعى يحلف على الحاصل (قاضى خان) وهذا الحسن الاقاول عندى وعليه  
 أكثر القصاة يقول الحقير وكذا في مختارات النوازل لصاحب الهداية انتهى (وقال)  
 فخر الاسلام البردوى الا لايق ان يفوض الامر الى القاضى فيحلف على الحاصل أو السبب  
 اهماره مصلحة كفى الكافى وما فى المتن ظاهر الرواية كفى الشروح واعتراض على رواية  
 عن أبى يوسف بان لايق الخليف على السبب دائماً ولا اعتبار بالتعرض لانه لو وقع فعلى  
 المدعى اليمين واجب بانه قد لا يدر عليها والخصم ممن يقسم على اليمين الفاجرة  
 فالايق الخليف على الحاصل كلاً لا يطل الحق قال البرجسدى ما ذكره المعترض  
 اعتراض على قول أبى يوسف بانه لا فرق في ذلك بين التعرض وعدمه وذلك لا يدفع  
 بهذا الجواب قوله أى بالله ما بينكما نكاح قائم انكاح النكاح في المسائل التي يحلف

فيها على الحاصل عند ما خلقه من صاحب الهداية والشارح من الحنفية لا يقول  
بالحليف النكاح الا ان يقال ان الامام فرع على قولهما كغيره في الزاغة على  
قولهما (بحر) او يقال انه يحمل على ما اذا كان مع النكاح دعوى المال كما نقل  
عن المقدسي ولكن ذكره في البيهقي ايضا ثم قال وهذا بعد ان اظهرنا الحليف  
عند من ملك الصورة على عدم وجوب المال الا على عدم النكاح وليا مل (قوله)  
وما بينكم بايع قائم الآن هذا خاصر . . . . .

اذا دعي الشراء فان ذكر بعد الثمن . . . . .  
ولا شيء منه بالثمن الذي ادعي ولا يحلف بالله مائة وان لم ينكر المشتري بعد  
الثن يقال له احضر الثمن فاذا احضره حلفه بالله ما عليك قبض هذا الثمن ولا تسليم  
هذا المبد من الوجه الذي ادعي وانما حلفه بالله ما بينك وبين هذا شراء فام الساعه  
والحاصل ان دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى البيع ملكا مطلقا وليست بدعوى  
القبول لهذا مع جهالة الثمن فيحلف على ملك البيع ودعوى البيع مع تسليم الثمن  
ودعوى الثمن معي وليست بدعوى القبول لهذا مع جهالة البيع فيحلف على ملك  
الثمن قوله وما يجب عليك ردو الآن الصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك ردو  
ولا مثله ولا بدله ولا شيء من ذلك اشبه والي بعض ذلك اشار الشارح بقوله او بدله  
لان المنصوب لو كان ما لكا لا يجب على الغاصب رد قيمه لتعذر ذلك بل يجب  
عليه رد مثله او مثله او قيمته لو قيمها فله حلفه بالله ما يجب عليك ردو وكان ذلك  
بعد هلاكه وحلف على ذلك لم يحتج لعلم وجوب ردو (ح) بل حلفه بالله ما يجب  
عليك ردو ولا رد به ليعلم حالة قيام المنصوب وهلاكه فاودعي عليه قيام المنصوب  
حلفه بالله ما يجب عليك ردو وان ادعى عليه ان المنصوب قد هلك في يده وروى  
تصديقه حلفه بالله ما يجب عليك بدله وامامه بالبدل ليعلم المثال لو مثله والاعلم  
لوقيا قوله وما هي بأمر منك الآن هذا في البائن الواحد وما اذا كان بالثلاث  
يحلف بالله ما طلقتها ثلاثا في النكاح الذي ينكح في الرجعي يحلف بالله تعالى ما هي  
طالق في النكاح الذي ينكح وهو معنى قوله الآن (قال) الا سيحلف في حلف ما طلقتها  
ثلاثا في النكاح الذي ينكح قوله وما يجب اي او ما غصبت او ما طلقت لا احتمال انه ردو او حذو  
النكاح بعد الإبانة (قال) في البحر ولم يستوف الولف رجعة الله تعالى المسائل الفرعية  
على هذا الاصل (فيها) الإبانة والدين وقد ذكرناهما (وفي) حنفية المفتي الذي  
عليه الالف يحلف بالله ما هلك ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادريه  
فيكون مبادئا له (وفيما) ذكره الاستيعابي في الحليف على الودعة اذا انكحها المدعي  
عليه يحلف على صورة انكاره بالله ليس له عندك شيء ولا عليك دين وعندني يوسف  
بالله ما اودعته ولا ياعده ولا اقرب منه فصرروا لوضايب ما في الخزانة (وفي) ادعوى الودعة

إذا لم تكن حاضرة تخلف بالله ماله هذا المال الذي ادعى في يدك ودعوى ولا شيء منه  
 ولله قبلك حق منه لأنه متى استهلكها أو دل إنساناً عليها لا تكون في يديك ويكون  
 عليه قيمته فلا يكفي بقوله في يدك بل يضم اليه ولله قبلك حق منه احتياطاً اهـ (ومنها)  
 دعوى الملك المطلق فإن كان في ملك منقول حاضرة في المجلس تخلف بالله ما هذا العين ملك  
 المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وإن كان غائباً عن المجلس إن أقر المدعى عليه  
 أنه في يده وأنكر كونه ملك المدعى كلف اخضاره ليشير اليه وإن أنكر كونه في يده فإنه  
 لا تخلف بعد صحة الدعوى ماله هذا في يدك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك ولا قيمة  
 وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة (ومنها) دعوى أجرة الضيعة أو الدار أو الحانوت  
 أو القيد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله قايمنك وبين هذا المدعى  
 أجرة قاعة تأخذ لازمة اليوم في هذا التسعين المدعى ولله قبلك حتى بالأجرة التي  
 وصفت كذا في الخزانة (ومنها) قالوا ادعت امرأة على زوجها أنه جعل امرأها  
 يدها وأنها اختارت نفسها وإنكر الزوج فالمسئلة على ثلاثة أوجه (أما) أن ينكر  
 الزوج الأمر والاختيار جميعاً وقد لا تخلف على الحاصل بلا خلاف لأنه لو حلف  
 ما هي بأن منك الساعة ربما تأول قول بعض العلماء أن الواقع بالآخر باليد رجعي  
 فحلف على السبب ولكنه يجتاط فيه للزوج بالله ما قلت نهامند آخر تزوجتني  
 امرأك يدك وما تعلم أنها اختارت نفسها بحكم ذلك الأمر وإن أقرباً الأمر وإنكر  
 اختيارها تخلف بالله ما أعلم أنها اختارت نفسها وإن أقر بالاختيار وإنكر الأمر  
 تخلف بالله ما جعلت امرأك هذه يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا  
 إن ادعت أن الزوج حلف بطلاقها ثلاثاً أن لا يغل كذا وقد فعل فهو على التفصيل  
 كذا في الخزانة (ومنها) أن ما ذكره في خلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد  
 قدمناه قريباً (ومنها) في دعوى الكفالة إذا كانت صحيحة بأن ذكر أنها متجزة أو معلقة  
 بشرط متعارف وانما كانت بإذنه أو إجازة في المجلس وإذا حلفه بخلفه بالله ماله قبلك  
 هذه الألف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتأوله كفاً للآخرى وكذا  
 كانت كفاً لله بعرض بالله ماله قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس  
 بالله ماله قبلك تسلم نفس فلان بسبب هذه الكفالة وفي النفس بالله التي  
 يدعيها كذا في الخزانة (ومنها) تخلف المسحق قال في الخزانة رجل أعار دابة  
 أو أجرة أو أودعها فجاء مدعيها وأقام بينة أنها له لا يقضي له شيء حتى بخلف بالله  
 ما بعت ولا وهبت ولا أذنت فربما ولا هي خارجة عن ملكك للحال (ومنها) إذا ادعى  
 غريم الميت إيقاع الدين له وإنكر الوارث تخلف ما تعلم أنه قبضه ولا شيء منه ولا يرى  
 الله منه كذا في الخزانة وقد متنا كيفية تخلف مدعية على الميت وفي جامع القسولين  
 أقول قوله ولا يرى الخ لا حاجة إليه لأنه يدعي الإيقاع لا الإبراء فلا وجه لذكره في التخلف اهـ



والتفت منه فيها كتابه على جوار من الميت لم ولم يعلم المذنبون انه لا يوصف  
على قبوله انه يقول (واجاب) عنه ايضا في قوله ان الله لا يوصف بالاحاطة  
على ان الله لا يوصف بالاحاطة بل هو لا يوصف بالاحاطة بل هو لا يوصف بالاحاطة  
في الحلف انه لا يوصف بالاحاطة بل هو لا يوصف بالاحاطة بل هو لا يوصف بالاحاطة  
ان يكون ويذكر زيادة ولا يرى البساطة  
الى اتحاد ما فيها وهو خلاص الذمة  
الاتلاف قال في الحرف انه ادعى على

الى القاضي لا يخلو ما خفت لا تخفى انه خرفه وادعى صفاة ثم نظري في الفرق ان كان  
يسر او ضمن النقصان عطف ماله عليك هذا القدر من الدراهم التي ادعى ولا اقل  
وان لم يكن النوب حاسرا كافة القاضي يمان قيمة ويعد ان النقصان غير متب عليه  
اليمين وكذلك هذا في هبم الحائط او فسد مبيع او دبح شاة او جرحه او (ثم) احيا  
تكرر منهم في بعض صور الحلف تكرار لاني انما اليمين خصوصاً في حلف مدعي  
دين على الميت فانما يصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى اربعة مع قولهم في كتاب  
الايمان اليمين تكرر تكرار حرف الحلف مع قوله لا كقوله لا اكل طعاما ولا شرابا ومع  
قولهم هذا في تعليق اليمين يجب الاختصاص عن النطق لان الواجب بين واليمين فاذ  
عطف صارت امانة ولم يرتد بغيره ولو لم يرتد له (قال) ان على اذا نال المتأثر  
وحيد التكرار انكرار المدعي فليأمل انه يعني ان المدعي وان ادعى شيئا واجباً  
في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فحلف الخصم عليها اختياطاً قوله خلاف  
لثاني فقال اليمين تستوفي الحق المدعي فيجب مطالعته الدعواه والمدعي هو السبب  
الاذا عرض المدعي عليه بما ذكرنا بان يقول المألوب عياد طابت بيده قد بلغ  
الشيء بشا ثم مقابل عياد حيث على الحاصل ثم وقدما الكلام عليه مستوفى  
قوله انظر المدعي عليه اي كما هو نظر للمدعي وهذا يعيل لقول الامام والشيخ  
وعوماضي عليه في المتن من الحلف على الحاصل يعني ان الحلف على الحاصل لا على  
السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقالته بعد البيع اي واقالته او ابرائه بعد النكاح  
وتوجه بعد الابانة ولو بعد زوج اخر في الجريمة البليغة فلو حلف على السبب لمكان  
سلته او اوداعى الوقوع بعد السبب فكذلك آياته في ضرورة ذلك فكان في الحلف  
على الحاصل نظر للمدعي عليه قوله لاحتمال طلاقه اي دعوى في النكاح قوله  
واقالته اي في البيع وادالته او ابرائه بعد النكاح وتوجه بعد الابانة والحاصل ان اليمين  
كانت تدعى شرعت لزيادة القول فاذا حلف على السبب الذي يرتفع رافع فيكل  
واقرا السبب ثم ادعى الراجع لا يقبل منه فيضمن بخلاف ما اذا حلف على الحاصل

فان قيل نظر اليها قوله على السبب بان يحلف بالله ما اشترت هذه الدار وما هي  
 مطبقة منك بانما في العدة وقدم تفصيله موضحا فارجع اليه قوله كدعوى شفعة  
 بالجوار ونفقة مبتوتة فيدهما لان في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستحلف على  
 الحاصل عندهما وعند ابي يوسف على السبب الا اذا عارض كاستحقاق ابو السعود  
 قوله لكونه شافعيًا ظاهر كلام الخصاف والصدر الشهيد ان معرفة كون المدعي  
 عليه شافعيًا انما هو بقول المدعي ولو تنازعا فالظاهر من كلامهم انه لا اعتبار بقول  
 المدعي عليه (بحر) اى سواء كان في جميع المسائل او في هذه المسئلة فقط حتى لو كان  
 حنفيًا لحلف على السبب لاحتمال ان يقصد تقليد الشافعي في هذه المسئلة عند الحلف  
 لان الشافعي يحلف على الحاصل معتقدا مذهبها انها لا تستحق نفقة ولا شفعة مثلا  
 فيضيع النفقة فاذا حلف انه ما بانها وما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعي اولى  
 لان السبب اذا ثبت ثبت الحق واحتمال سقوطه يعارض به وهوم والاصل عدمه حتى  
 يقوم الدليل على العارض (قال) تاج البشريفة حكى عن القاضي ابي على النسفي  
 انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي ابي عاصم فانه كان يدرس وخليفته يحكم  
 فوافق بخلوسي ان امرأة ادعت على زوجها نفقة العدة وانكر الزوج فحلفه بالله  
 ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى فلانها الرجل ليحلف نظرت الى القاضي  
 فسلم اى لماذا نظرت فتدعى حليفه وقال سل الرجل من اى محله هو حتى ان كان من اصحاب  
 الحديث حلفه بالله ما هي معتدة منك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتوتة وان كان  
 من اصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظرا  
 ايما اه قوله فيضر المدعي فان قلت الحلف على السبب روعي فيه جانب المدعي  
 ولا نظر فيه للمدعي عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة بان يسلمها المدعي  
 او ينسكت عن الطلب والجواب ان القاضي لا يجد بدا من الحاق الضرر باحديهما  
 ورعاية جانب المدعي اولى لان سبب وجوب الحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له  
 ومبتوتة انما يكون باسباب عارضة فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض  
 كما قدمناه قريبا قوله وانما مذهب المدعي فبه خلاف فقبل لا اعتبار به ايضا وانما  
 الاعتبار لمذهب القاضي فلو ادعى شافعي شفعة الجوار عند حنفي سمعها وقيل لا  
 قوله والاوجه ان يستلزم اى المدعي قوله هل تستقد وجوب شفعة الجوار او لا فان قال  
 اعتقدها يحلف على الحاصل وان كان لا يفتقدها يحلف على السبب قوله واعتقده  
 المصنف اى نعم البحر والذي يظهر القول بان لا اعتبار بمذهب المدعي عليه بل لمذهب  
 القاضي كما هو احد الاقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوار عند حنفي  
 سمعها الا يرى ان اهل الذمة اذا نجحوا اليها يحكم عليهم معتقدا فهذا اولى فليتأمل  
 على ان قضاه زماننا ما مورون بالحكم بمذهب سيدنا ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 من السلطان عز نصره قوله لعدم تكرار رد لان المزمع لا يسترق وان خلق بدا الحرب



المال والمال واليمين ليست بمسألة (وح) فعبارة الدرر فأمل ولأنه استقام  
 لليمين فبعد أو المدعى لا يمكنه لأنه ليس حقه بل للقاضي كما مر بخلاف الأول فإن القداء  
 والصالح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه فله والأي وإن لم يكن عند الحاكم  
 أو حكم لأنه حينئذ غير معتبر وكذا إذا كان عند أحدهما لكن تخلف المدعى لا الحاكم  
 أو لم يبرهن إيداع ثبوت التخلف قوله فله فحاشا أي تخلف المدعى لما سبق  
 من أن التخلف للحاكم فإذا وقع عند غيره لا يبنى عليه حكم ديني (قال) في نور العين  
 أراد تخلفه فبرهن أن المدعى حلفني على هذه الدعوى عند قاضي كذا فقبل ولولا بنية له فله  
 تخلف المدعى لأنه بدعي فادع حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أراى عن هذه الدعوى ليس له  
 تخلفه لأن لم يبرهن أن المدعى بدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب أما إقرار  
 أو انكار وقوله أراى الخ ليس بإقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له يجب خصمك ثم ادع ما شئت  
 وهذا بخلاف ما لو قال أراى عن هذا الألف فانه يخلف إذا دعوى البراءة عن المال  
 إقرار بوجوبه والإقرار جواب ودعوى الإبراء مسقط فيرتب عليه اليمين ومنهم  
 من قال الجواب أن يخلف على دعوى البراءة كما يخلف على دعوى التخلف واليه  
 مال صح (وعليه) أكثر قضاء زماننا له وعبارة الدرر ولو لم يكن له بنية واستخلفه أي  
 أراد تخلف المدعى جاز انتهت وبه علم ما في عبارة الشارح من الإهمام فتنبه أفاده  
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى (ونقل) أيضا عن البحر عن البرازية ولو قال المدعى  
 عليه حين أراد القاضي تخلفه أنه حلفني على هذا المال عند قاضي آخر أو أراى عنه  
 أن برهن قبل وأن دفع عنه الدعوى والأقل الإمام البرزوي انقلب المدعى مدعى  
 عليه فإن نكل أن دفع الدعوى وإن حلف لزمه المال لأن دعوى الإبراء عن المسأل  
 إقرار بوجوب المال عليه بخلاف دعوى الإبراء عن دعوى المال له (وظاهر)  
 هذا أن قول الشارح والأقله تخلفه أي والأي برهن فله تخلفه أي تخلف  
 المدعى الأول فأمل قوله قلب ولم أر الخ قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
 وحديث في هامش نسخة شيخنا بخط بعض العلماء ما نصه قد رأيت هنا في أو آخر القضاء  
 قيل كتاب الشهادة من فتاوى الكرنشجي مجزيا لأول قضاء جوهر الفتاوى  
 وعبارة رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض القاضي اليمين  
 عليه فقال أتى حلفت بالطلاق أن لا تحلف أبدا ولا أن لا تحلف حتى لا يقع على الطلاق  
 فإن القاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالنكول ولا يسقط عند اليمين بهذا  
 اليمين أه قوله فيخره هو محرر لأنه ناكل عن اليمين فيقضي عليه لأن الذي تقدم  
 أن الإقبة إنما هي قيد في السكوت لا في قوله لا تحلف لو فرض أن هذا من الآفة وسبق  
 من العبارة أن القاضي لا يجد بدا من إلحاق الضرر بأحدهما في الاستخلاف على الحاصل  
 أو على السبق قرأه جانب المدعى أولى فعلى هذا لا يعز بدعواه بالخلف بالطلاق  
 ويقضي عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالأولى لأنه هو الذي إلحق الضرر بنفسه

بالعلمه على نفسه او مجموع قولهم في قوله تعالى  
 لنعم بل من رحمته عليه بين فخره صباح من الدهر وفي قوله تعالى  
 واني على امر حكيم فله والله على ما يوافيه من قوله تعالى  
 في باب الخلاف

العلم من الخلف ومع العلم وهو النفس واليد فبكون معاً العلم واليد  
 بالنفس وهو العلم وفي الخبر من اصاب من نعمة واتاهوا وفي المصباح الخلف  
 العلم يقال في شيء نعمة ما هذا واعلم على ان يكون امرهما واحد في العلم  
 والحكمة وليس مراد علمهما واما المراد حلية العلم فمن غير الاختلاف في  
 من كل منهما لم يذكر العلم مع التقاسم وهذا اصطلاح حد من العلم  
 ولا يذهب عليك ان هذا عقلة عندنا اهل امة فاهم يدكرون اصل الآفة  
 في كل كلمة هي من علمنا الزيادة تارة ولا يرمعون اخرى وهم كقولك حيث  
 مرة والمرة على الخلف بالكسر ولم يفرعوا به على الخلف بل خرجت من كمالها  
 قوله ذكر بين الاثنين اتيان الوصف المطبق قوله في قدر من قدره رأس العلم  
 في السلم كادخل السلم فيه في نفع بحر قوله او وصعد يان اوى اليان  
 بدراهم رابحة وادعى المشتري انه بدراهم ككسرة قوله او حصة بل ادعى  
 النافع انه والده ما هو والمشتري بالسراهم وكذا لو اختلفا في جسر العند كانهما  
 على الحد فهما قوله اوى قدر مع ولم يعمرس للاختلاف في وصف او حصة  
 لانه لا يوجب الخلف بل القول فيه ليس مع غيره صرح بالاول في الطاهر  
 على ما يذهب اليه ان شاء الله تعالى بعد ذكر الشارح له ولم ارمح في شرح  
 بلشأن ولكن تدخل تحت الاختلاف في اصل السمع تدرك قوله لانه يورث قوله  
 بالجملة وبين في الخبر مجرد الدعوى والنية اقوى لونها تلزم الحكم على الثاني  
 بخلاف الدعوى وفي اخر عن المصاحح الرهان الحجة وايضا حها قل البور الزائدة  
 وقبل صلية وحكي الارهرى العولس فقال في باب الثلاث التوب زائدة وقوله رهن  
 ملان مولد والصواب ان يقال انه اذا جاء به رهان كمال من الاعراض وعال في رهن  
 الرامى رهن اذا اتى محله اه قوله وان رها فثبت الزيادة بانها كان او مشتري  
 (دوى) اد لا معارضة اى في زيادة اى ان رهن كل منهما في الصورتين حكم  
 لمن ثبت الزيادة وهو النافع ان احتل في قدر النش والمشتري ان احتل في قدر النش  
 هذا مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلفا في وصف نفع او حصة ورفق كل  
 على حد ما حكم لثت وصف او حصة اقصى زيادة وهذا مقتضى مقتضى كلامه  
 وبهذا انشأ حيث صرح في بيان اختلاف الاحل بال التعارض يجري في الاختلاف  
 في وصف النفع او حصة تدرك قوله اذا التان للآيات وثبت الاول لا معارضة وثبت

الاكثر ولان الثاني منكر وبكفه اليقين فلا حاجة لبيته بخلاف مدعى الزيادة لانه  
مدعى حقيقة ولا يعطى بدعواه بلا برهان وفي الزبلي قال البائع بعثك هذه الجارية  
بصدك هذا وقال المشتري اشتريتها منك بمائة دينار واقامنا البيعة فبيته البائع اولى  
لانها ثبتت الحق له فيه والاخرى تنفيه والبيعة للاشبات دون النفي قوله وان اختلفا  
فيهما اى الثمن والمبيع جميعا بان ادعى البائع اكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى  
المشتري اكثر مما يقر البائع من المبيع في حالة واحدة فبيته البائع اولى في الثمن وبيته  
المشتري اولى في المبيع لان جهة البائع في الثمن اكثر اثباتا وجهة المشتري في المبيع اكثر اثباتا  
(درر) وصوره في الصناديق بما اذا قال البائع بعثك هذه الجارية بمائة دينار وقال  
المشتري بعثتها واخرى معها بخمسين دينارا واقامنا البيعة فبيته البائع اولى في الثمن  
وبينه المشتري اولى في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة فيهما جميعا للمشتري بمائة دينار قيل  
هذا قول ابي حنيفة اخر او كان يقول الاول وهو قول زفر بن يحيى بهما للمشتري بمائة وخمسة  
وعشرين دينارا قوله لو في الثمن يجب اسقاط لو هنا وفي قوله لو في المبيع (ح)  
لان في زيادة لو هنا في الموضعين خلل وصار الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع  
جميعا فبيته البائع في الثمن اولى وبيته المشتري في المبيع اولى نظرا الى زيادة الاشبات (مدنى)  
قوله في الصور الثلاث فيهما اوفى احدهما قوله فان رضى كل بمقالة الاخر فيها  
بان رضى البائع بالثمن الذى ذكره المشتري عند الاختلاف فيه او رضى المشتري بالمبيع  
الذى ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الاخر ان كان الاختلاف  
فيهما والاولى في التعبير ان يقول فان تراضينا على شئ بان رضى البائع بالثمن الذى  
ادعاه المشتري او رضى المشتري بالمبيع الذى ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما  
او رضى كل بقول الاخر عند الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارح لا يشمل الا صورة  
الاختلاف فيهما فتأمل قوله وان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر فحالها  
قيد به للاشارة الى ان القاضى يقول لكل منهما اما ان رضى بدعوى صاحبه والا فحسبنا  
المبيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك يرضى احدهما بما يدعيه الاخر فيجب  
ان لا يعمل القاضى بالفسخ حتى يسأل كل منهما بما يختاره كافي الدرر وهذا قياسى  
ان كان قبل القبض لان كلامهما منكر واستحسانى بعده لان المشتري لا يدعى شيئا  
لان المبيع سلم ليدعى دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري يكره فكان يكتفى بحلفه لكن  
عرفناه بحديث اذا اختلفا في الثمن والمبيع فامتنع البائع من البيع فامتنع المشتري فامتنع البائع  
ويعتدى من ذلك ما اذا كان المبيع عند الحلف كل بمقتضى على صدق دعواه فلا تخلف  
ولا فسح ويلزم البيع ولا يفتى على المشتري كافي الواقعات اهـ ويلزم من الثمن  
ما اقر به المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان البيعة قد تمت قوله فحالها  
اى اشتركا في الحلف فحسبنا وظاهر كلامهم وما ساقى انه يقع ايضا على الحلف

سبعة قير له ما بين قير سيار من لاسار (قير) الخ وياشترى سبعة قير  
 من لاسار من سيار لا عدله قوله (قير) لا لاسار لا كان لا شترى سوار أو سوار  
 عن سيار معهما فترفعه ١٠ وياشترى كالمشترى وياشترى ١٠ وياشترى ١٠ وياشترى ١٠  
 فتوى من يردو المصود ان من له اعيان يمكن من التسليم فلا حاجة الى ان يبيع  
 ولا يبيع في البيع او كان يبيع يذره ان يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع او يبيع  
 بيع المبيع وما يبيع المبيع ولا ولو يبيع المبيع يبيع في زيادة البيع  
 وانما يبيع بغيره فان يبيع المبيع يبيع المبيع من البيع واما يبيع  
 المشتري فلا حاجة الى ان يبيع المبيع (وحاصله) ان من له المبيع  
 لا يبيع من البيع (فما بين يبيع المبيع) الاطلاق قوله (فما بين يبيع  
 من البيع) قوله (فما بين يبيع المبيع) قوله (فما بين يبيع المبيع)  
 في شرح ابي الزكاري وكما في صورتين الاختلاف في الوصف والمبيع قوله (فما  
 الذي) بالانكار في مطالب اولها يبيع وهو يبيع ولا يبيع ان يبيع في تمام  
 بكيفية سائر البيع ونوعه يبيع المبيع فكل ما حوت على المبيع يبيع في تمام  
 المبيع وهذا هو الحق انما يبيع المبيع مع الاتفاق على البيع ولا يبيع المبيع  
 هو المبيع في تمامه وشهدته ما في اية اذا اختلف المبيع والمبيع في تمامه  
 في سائر المبيع الى ذلك او المبيع في تمامه في تمامه في تمامه في تمامه  
 الثاني يبيع قوله (فما بين يبيع المبيع) وهو يبيع سبعة سلع قوله (فما بين يبيع  
 قوله (فما بين يبيع المبيع) كذا فيهما فيهما يبيعون ويبيعون فيهما يبيعون ولا يبيعون  
 في كل واحد منهما في قوله (فما بين يبيع المبيع) في ذلك هذا اوضح من ما قبله لا الى المقايضة  
 وانصرف لانهم يبيعون فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما  
 وورده وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى وعن ابي يوسف انه يبيع في بين البيع  
 وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل يفرع بينهما في البداية اه قوله (فما بين يبيع  
 في ابي بن قريظ يبيع واقعة ما يباعه يبيع ويقول المشتري والله ما اشتراها العين ولا يبيع  
 الاول ولقد يبيع يبيع ولا يبيع الثاني ولقد يبيع يبيع لان الايمان على ذلك وصفت  
 لا ترى اه (فما بين يبيع المبيع) يبيعون فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما  
 يجب على الكفر وهو الثاني في حلف على حلفه ان يبيع المبيع يبيع عليه لا يبيع  
 اما يجب على الثاني والمشتري لان كلاهما يبيع قوله (فما بين يبيع المبيع) في الاصح اشارة  
 لتسليم ما في ال (فما بين يبيع المبيع) في الاصح اشارة لتسليم ما في ال (فما بين يبيع  
 في ولقد يبيع يبيعون فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما  
 المبيع والاصح الاصح على النبي في الايمان على ذلك وصفت قوله (فما بين يبيع  
 فيهما وهو المبيع فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما فيهما

ففسخه القاضي قطعا للمنازعة وقرع عليه في الميسر وهو له ووطي المشتري الجارية  
المسماة بعه التحالف وقيل الفسخ يحل لانها لم تخرج عن ملكه فالم يفسخ القاضي درر  
وفسخ القاضي ليس بشرط حتى لو فسخا الفسخ لان الحق لهما وظاهره ان فسخ  
احدهما لا يكتفى وان اكتفى بطلان بجر وجوى وقوله في الدرر لو وطى المشتري  
الجارية الخ بعيد ان وطئه لا يمنع من ردها بعد الفسخ للتحالف بخلاف ما لو ظهر بها  
صيت قديم بعد الوطى حيث لا يملك ردها وانما يرجع بالنقصان الا اذا وطئ لا اختيار  
بكارتها فوجدناها بيا وترع من ساعته ولم يثبت اه فيفرق بين هذا واللعان وهو  
ان الزوجين اذا تلاعنفا لقاضي يفرق بينهما طلبا التفرق او لم يطلبه لان حرمة  
الحمل قد ثبت شرعا للامان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذه  
الحرمة حق الشرع واما العقد وفسخه فيحقهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام  
تحالفا وتزادا قوله او طلبهما للاجاجة اليه لعله بالاولى قوله ولا يفسخ التحالف  
في الفسخ اى بدون فسخ القاضي لانهما لمسا خلقا لم يثبت مدعا هما فيبقى بيعا  
مجهولا ففسخه القاضي قطعا للمنازعة او انه لما ثبت بدل يبقى بيعا بلا بدل وهو  
فاسد في رواية ولا بد من الفسخ بالفساد اه جوى قوله ولا يفسخ احدهما لبقاء  
حق الآخر ولا ولاية لصاحبه عليه بخلاف القاضي فان له الولاية العامة قوله  
بل يفسخها اى بلا توقف على القاضي لان لهما الفسخ بدون اختلاف فكذا عند  
فكما يعتقد السبع بقرائنهما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في البحر وظاهر ما ذكره  
الشارحون انهما لو فسخا الفسخ بلا توقف على القاضي وان فسخ احدهما لا يكتفى  
وان اكتفى بطلب احدهما قوله لزمه دعوى الاجر لانه جعل باذلا فلم يبق دعواه  
معارضة الدعوى الاخر فزعم القول بنبوته مع اى ثبوت مدعى الاخر قوله بالقضاء  
متعلق بقوله لزم اى لا بمجرد النكول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين لانه بدون  
اتصال القضاء به لا يوجب شيئا اما على اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار انه اقرار فلانه  
اقرار به شبهة البذل فلا يكون موجبا بانقرده اه قوله والسبعة قائمة احراز  
عما اذا هلكت وسبأى متناقض قوله وهذا كله اى من التحالف والفسخ قوله كاختلافهما  
في الزق اى الظرف بان باعه الترفى زقى ووزنه مائة رطل ثم جاء بالزق فارغ لبره على  
صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زقى وقال المشتري هو زقك فالقول قول  
المشتري سواء سمي لكل رطل ثمننا او لم يسم فيجعل هذا اختلافا في المقبوض وفيه القول  
قول القابض واذا كان في ضمنه اختلاف في الثمن ولم يعتبر فييجاب التحالف لان الاختلاف  
فيه وقع مقتضى اختلافهما في الزق قوله فالقول للمشتري لان القول قول القابض  
امسا كان او ضميا قوله ولا يخالف وان لزم في ضمنهما الاختلاف في الثمن فالبائع  
يحمله تسعين والمشتري ثمانين لكنه ليس مقصودا بل وقس في ضمن اختلافهما  
في الزق وفي البحر من البيع القاسد ولو رد المشتري الزق وهو عشرة ارطال فقال  
الدائم الزق غيره وهو خمسة ارطال فالقول قول المشتري مع غيره لانه ان اعتبر اختلافهما





أي بالثمن من المشتري قوله أو خيار فالقول لمشكره على المذهب وقد ذكر القولين في باب  
 خيار الشرط والمذهب ما ذكره هنا لأنهما يشان بعارض الشرط والقول لمشكر  
 الدواض (بصر) ولا فرق بين أصل شرط الخيار وقدره عند علما ثا الثلاثة وأعمالها  
 صدر فرو الشافعي ومالك في الثابتة قوله أو ضمان أي ضمان الثمن قال بمشكره بشرط  
 أن يكفل بالثمن فلان وإنكر المشتري ومثله ضمان العهدة (جوى) فالقول قول المنكر  
 قوله هو قيس بعض ممن أوجب البعض أو إزاء الكل وقيد البعض مع أن كل الثمن  
 كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق  
 ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه يوجب التحالف أيضا  
 فصرح بذكره دفعه إلى كافي البرجندى فظهر أن القيد ليس الاحتراز بل لدفع الوهم  
 وأراد بالقبض الاستيفاء فيعمل الأخذ والحسب والإبراء ولو كلا كافي معراج الدراية  
 قوله والقول للمشكر بحسبه لأنه اختلاف في غير العقود عليه وبه فاشبه الاختلاف  
 في الحسب والإبراء وهذا لأن بائنه لا يخل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف  
 في وصف الثمن أو جنسه فإنه بمنزلة الاختلاف في القدر في جر بأن التحالف لأن ذلك  
 يرجع إلى نفس الثمن فإن الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فإنه ليس بوصف  
 الأثرى أن الثمن موجود بعد مضيئه فالقول لمشكر الخيار والأجل مع مضيئه لأنهما يشان  
 فعارض الشرط والقول لمشكر الفوارض (بصر) (قال العلامة) المقدسي ولأن أصل  
 الثمن حق البائع والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لشع الأصل وكان حقا للبائع  
 ولقائل أن يقول هذا خلاف العقود لأنه استدلال ببقاء الموصوف على بقاء الصفة  
 والصفة قد تتحول مع بقاء الموصوف بأن تنزل صفاته فستدكم البيع يقع عن ثم زاد  
 شخص مع بقاءه تأمل قوله وقال زفر والشافعي يخالقان أي في المسائل الثلاثة  
 وهي الأجل والشرط وقبض بعض الثمن وعليه صاحب المواهب لقوله وإن اختلفا  
 في الأجل أو بشرط خيار أو قبض الثمن لم يخالقا عندنا واكتفيا بيمين المشكر حيث  
 أشان عندنا إلى خلاف مالك والشافعي وباكتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح  
 أن يرد ما نكا وبطل العيب الخلاف فأمرا على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي  
 مالك يخالقان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقدره قوله ولا يخالف إذا اختلفا في  
 في مقدار الثمن معراج ومثله في متن المجمع قوله بعد فلا تلبس أي عند المشتري  
 أما إذا هلك عند البائع قبل قبضه ففسخ البيع طومعراج وإعادته في الأجل وما بعده  
 لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله قوله أو تبعه بما لارديه هذا داخل  
 الهلاك لأنه من تأمل ثم إن عباراتهم هكذا أوصار بحال لا يقدر على رده بالعب  
 ل في الكتابة بأن زاد زيادة متصلة أو منفصلة أي زيادة من الذات كسمن وولد  
 مقر قال في غرر الأفكار لو تغير إلى زيادة متماها الذات بعد القبض متصلة كانت

أي لا يأخذ من ممن الهالك شيئا أصلا ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان القدر  
 لم يكن الأعلى إلى القائم فحق الحالفان في عيته ويكون الثمن كله في مقابلته حتى يتكول  
 البائع رضى الآخر كما في قرار الأفكار قوله فالحالفان أي على من الحن فان حلفا  
 فسخ العقد فبواحد ولا يؤخذ من ممن الهالك ولا من قيمته حتى وأبهما نكل لزم وهو  
 الآخر كما في التبيين قوله وهذا على مخرج الجمهور أي تصرف الاستثناء إلى الحالف  
 ولفظ المتوسط يدل على هذا لأن المشتري منه عدم الحالف حيث قال لم يحصل  
 إلا أن رضى الخ قوله وصرف مشايخ الحج الاستثناء إلى القدر في الكلام لأن المعنى  
 ولا تحالف بعد هلاك نفسه بل يمين على المشتري (قال) في عزز الأفكار بعد  
 ذكر ما قبله من قبل الاستثناء يتصرف إلى حلف المشتري المفهوم من السابق  
 يعني يأخذ من ممن الهالك قدر ما أقر به المشتري وحلفت لا الزائد إلا أن رضى  
 البائع أن يأخذ القائم ولا يخصه في الهالك فيعتد لا يحلف المشتري  
 إذا البائع أخذ القائم صلحا عن جميع ما ادعاه على المشتري فليس يبي حاجته  
 إلى تحليف المشتري ومن أي خيفة منه يأخذ من ممن الهالك ما أقر به المشتري لا الزائد  
 فالحالفان ويتراءى أن في التسمم أنه قوله إلى عين المشتري أصله أن الشايخ اختلقوا  
 في هذا الاستثناء فالعامة على أنه متصرف إلى الحالف لأن المذكور في كلام القدوري  
 تقدير الكلام لم تحالفوا إلا إذا ترك البائع حصة الهالك فتحالفان وقال بعضهم  
 أنه متصرف إلى عين المشتري القدر في الكلام لأن المعنى ولا تحالف بعد هلاك بعضه  
 بل يمين على المشتري إلا أن رضى الخ فيعتد لا عين على المشتري لأنه لما أخذ البائع  
 بقول المشتري وصدقه لا يحلف المشتري ويكون القول قوله بلا يمين وهذا أصا  
 يظهر أن لو كان الثمن مفصلا أو كانت قيمة المدين ستوا أو متفاوتة معلومة إما  
 إذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازعا في القدر المتروك لها فلم أره والظاهر أن القول  
 قول المشتري في تعيين القدر ويجوز (ط) (والخاصيل) أنه إذا هلك بعض البيع  
 أو أخرجه المشتري عن ملكه لا تحالف والمقول للمشتري عيته إلا أن رضى البائع  
 بترك حصة الهالك فتحالفان فحلف البائع أن ما أخذ عينا بقول المشتري وحلف  
 المشتري بأنه ما اشتراه بما حوله البائع وبفسخ العقد بينهما ويأخذ البائع القائم فبذلك  
 ولا شيء له سواء لأنه رضى بالمساقاة حصة الهالك هذا ما عنيته عبارة المتوسط وجعله  
 الشارح تعالى ليرتفع مخرج الجمهور (والذي) تعني عبارة الجامع الصغير وأخاره  
 مشايخ بلج عدم الحالف مطلقا وإن القول للمشتري عيته إلا أن رضى البائع بترك  
 حصة الهالك وأخذ القائم صلحا عما عداه من جهة الثمن ولا شيء له سواء لزمه  
 والله تعالى أعلم قوله ولا في قدر يدل كتابة أي إذا اختلف الموزن والكتاب  
 فلا تحالف عند الإمام لأن الحالف في العياوضات اللازمة ويدل الكتاب غير لازم

على المكاتب مطلقا فلم يكن في معنى البيع ولان فائدة النكول فيه مضى عليه والمكاتب  
 لا يقضى عليه ولان بدل في الكتابة مسايل بفلح الحز وهو ملك التصرف واليد  
 فيه الخالف وقد سلم ذلك له ولا يدعى على مولا شيئا (وقد) بينا ان الخالف بعد  
 القبض على خلاف القياس فلا يخالفان فيكون القول قول العبد لكونه منكر  
 وانما يصير مقابلا لعق عند الاداء وقوله لا يقابله اصلا قطعيل الشارح تبع فيه المصنف  
 حيث حمل الامام والقائل بعدم الخالف في الكتابة بان الخالف في المعاد وضات  
 الازم في بدل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا فلم يكن في معنى البيع وقالا يخالفان  
 ونفسح الكتابة كالبيع وان اقام احدهما بينة فليت وان اقاماها فينبذ المولى اولى لانتها  
 الزيادة لكن يعتق باداء قدر ما برهن عليه ولا تمتع وجوب بدل الكتابة بعد عقده  
 كالوكالة على الفصلي انه اذا ادى جسمانية عتق وكالواستحق بدل بعد الاداء  
 كافي النبيين قوله وقد ررأس مال بعد اقالة عقد السلم اي بان اختلف رب السلم  
 والمسلم اليه في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال  
 المسلم اليه خمسة لم يخالفان الخالف موجه رفع الاقالة وعود المسلم مع انه دين  
 وقد سقط والساقط لا يعود ولا يها يست بيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم  
 لا يملك المسلم فيه الاقالة بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع حتى يخالفان واعتبر حقيقة  
 الدعوى والانسكار والمسلم اليه هو المنكر فكان القول قوله وقيدا لاختلاف بعدها لانها  
 لو اختلفا قبلها في قدره تخالفا كالاختلاف في نوعه وجسده وصفته كالاختلاف في المسلم  
 فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه قوله بل القول للعبد والمسلم اليه مع عيها  
 (بحر) قوله ولا يعود السلم لان الاقالة في باب السلم لا تختمل القبض لانه اسقاط  
 فلا يعود بخلاف البيع كاسياني ونسعى اخذ من تعليلهم انها لو اختلفا في جسده او نوعه  
 او صفته بعدها فالحكم كذلك ولم اره صريحا (بحر) وفيه وقد مر من تقريرهم  
 هنا ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وان الراء لا يقبلها وقد كتبت في الفتاوى  
 قوله ولا يندما اذا وجدت لاحدهما عمل بهاله وان رهنافينة مثبت الزيادة مقدم وهذا  
 قياس ما تقدم (ط) قوله وهاد البيع حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري  
 في البيع كما كان قبل الاقالة لان الخالف قبل القبض موافق للقياس لما ان كل واحد  
 منهما مامدع ومنكر فيتمضي الى الاقالة ولا يد من الفسخ منها ومن القاضي (ابو السعود)  
 قوله فان اختلفا في قدر الثمن الخ بان اشترى امه بالف درهم وقضها ثم نقلا البيع حال  
 قيام الامه ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قل ان يقبض النافع الامه يحكم الاقالة  
 بخالف و يعود البيع الاول قوله لو كان كل من البيع والثمن مقبوضا فلم يكونا  
 مقبوضين او احدهما فلا يعود البيع والقول قوله منكر الزيادة مع عيها هذا ما ظهر لي  
 (ط) وفي مسكين والقول للمكر قوله خلافا لمحمد لانه يرى النص معلولا بعد القبض

وهم فذلك في... على ما لا يثبت في البيع المطلق  
... في... على وفق القياس فوجب القياس  
... على العادة والجماع على العين فيما  
إذا اشبهت بغيره في المهر... قوله واختار في قدر المهر كالمهر والدين  
هذه المسئلة وقبت مكررة لأنها ذكرت في باب المهر وتبع فيه صاحب الهندية والكبر  
ولذلك لم يذكرها هنا صاحب الوفاة لأن محلها لا يثبت عند الأبا المصنف ذكر هذه  
المسئلة على تخرج الكرخي هنا على تخرج الرأى في وهكذا في الكبر وقصد منها  
نكتة يخرجها عن تعدد التكرار على ما تصف عليه إلا أن شاء الله تعالى وقد عذر المهر  
لأن الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لما سبق في باب الاختلاف في خمسة  
كالاختلاف في قدره الأقصا واحد وهو أنه إذا كان مهر مثلها كقيمة ما عتد الرأى  
مهرها أو أكثر فلها قيمته لا غير كما يأتي ذكره في الهندية وغيرها قوله أرسلته كما  
إذا ادعى أن مهرها هذا العبد وأدعت أنه هذه الجارية فحكم القدر والجارية  
واحدة الأقصورة أو هو أنه إذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمته  
الجارية لا قيمته سحر (وقبه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه  
كافي الظهيرة أن لها نصف ما دام الزوج وفي مسئلة المد والجارية لها الثلث  
الآن بغاضضا على أن تأخذ نصف الجارية أم قوله قضى بأن أقام الرهبان  
لأنه نوردها بها أما قول بينة المرأة فظاهر لأنها تدعى الألفين ولا اشكال في أن يكون  
على قبول بينة الزوج لأنه مكر للزيادة فكان عليه البين لا البينة فكيف قبل بينة  
هو مدع ضرورة لأنه يدعى على المرأة تسليم نفسها بأداء ما اقتر به من المهر وهي تكرر  
والدعوى كافي القبول البينة كافي الدعوى المودع رد الودعة فمراج قوله بأن كان  
كفائته أو أقل لأنها ثبتت الزيادة وبينه الزوج متى ذلك وأثبت أول ولأن الظاهر  
بشهادة بينة المرأة ثبت خلاف الظاهر وهذا هو المختار في البينات قوله حيثه أول هذا  
ما قاله بعض المشايخ (وجزم) به في المتن وكذا بلغني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم  
تقدم بينتها أيضا لأنها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا بنصه وقولها كافي البين (قال سيدي  
الوالد رحمه الله تعالى قلت بقي ما إذا لم يعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أن يكون  
القول للزوج لأنه مكر للزيادة كما تقدم فيما إذا لم يوجد من يماثلها أو لم قوله لا يثبت  
خلاف الظاهر على المسألتين أي والظاهر مع من يجعل مهر المثل قوله وإن كان غير  
شاهد لكل منهما بأن كان بينهما ليس الرأى أنهم موسط بينهما بل المراد أنه أقل مما ادعى  
والكبر ما ادعى وبه خبر في الدرر قوله غلبتها رأي الساقط أي فحكم حيث التها  
من المهر يكسر الهاء وهو السقوط من الكلام والخطأ فيه (ضايقة) قوله لا يثبت  
في الإنجاب لأن بينهما ثبت الزيادة وبينه ثبت الجاهل وليس بينهما يارون من المهر

(دور) قوله وبحث مهر المثل في الصحيح قبل التمهيد فان في البحر والصحيح التمهيد  
وبحث مهر المثل قوله تعالى في الصحيح وبحث مهر المثل في الصحيح وبحث مهر المثل في الصحيح  
الاخر لانه يساويهما في القيمة او ما دلا في ذلك وعندنا في يوسف لا يتخالفان والقول  
قول الزوج مع يمينه الا ان يأتي بشيء مستنكر لا يتعارف مهرها وقيل هو ان يدي  
مادون عشرة دراهم كافي الجوهره وقال الامام خواهرزاده هو ان يدي مهر الا يتزوج  
مثلا عليه عاده كالوادي النكاح على مائة درهم ومهر مثلها الف وقال بعضهم  
المستنكر مادون نصف المهر فاذا جاوز نصف المهر لم يكن مستنكرا (عني)  
قوله ولم يفسخ النكاح لتبعية المهر لان اثر الخالف في انعدام التسمية وذا لا يخل  
بصفة النكاح اني لان عين كل منهما يطل ما يذهب صاحبه من التسمية وهو  
لا يفسد النكاح اذ المهر تابع فيه بخلاف ابايع فان عدم تسميته الثمن يفسده كما مر  
ويستحقه القاضي قطعا للمنازعة بينهما قوله وبدأ يمينه (نقل الرمي) عن مهر  
البحر عن غاية البيان انه يفرع بينهما استحبابا لانه لا رجحان لاحد هما  
على الآخر (واختار) في الظهيرة وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان اول التسليم عليه  
فيكون اول اليمين عليه كتقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية  
قوله لانه اول المسلمين المسلمين هما تسليم الزوج المهر وتسليم المرأة نفسها  
والساقى فيهما تسليم مفضل المهر وما ذكره تخرج الكرخي فيقدم الخالف عند البحر  
عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج او اقل  
منه او مثل ما ادعته المرأة او اكثر منه او كان بينهما فهي خمسة اوجه واما على  
تخرج الرازي فلا يخالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاجدهما  
وفيما عداه فالقول قوله بمبة اذا كان مهر المثل مثل ما قول او اقل وقولها مع يمينها  
اذا كان مثل ما ادعته او اكثر او بالسعود عن العناية (وحاصله) ان الخالف فيما  
خالف قولها اما اذا وافق قول احدى ما قول له وهو المذكور في الجامع الصغير  
وعلى تخرج الكرخي بخالفان في الضرر الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط  
والمحيط (ونه) حزم في النكح (قال) في البحر ولم ار من رجح الاول وتعبه في النهر  
بان تقديم الر يلقى وقدره له سبعا للهداية يؤذن بترجيحه وصححه في النهاية (وقال)  
خاصي خان انه الاول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والاولى البداءة بتعريف  
الزوج وقيل يفرع بينهما قوله ويحكم بالتشديد وهذا اعني الخالف اولا  
ثم الحكم قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط اعتبارها  
بالخالف فلهذا تقدم في الوجوه كلها واما تخرج الرازي فالحكيم قبل الخالف  
(وقد قدمنا في المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف ابي يوسف بحر) (قال) العلامة  
ابو السعود ولما قل ان يقول ما بالهم لا يحكمون فيه البيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن

ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض البيع في كون كل من التعاقد من ربحي  
 على الاجر وهو يتكرر كون كل من التعاقد من ربحي فليس البيع فليست  
 (واعترض) بان قيام البيع عليه شرط صحة التحالف والتمتع معاومة (واجب)  
 بان الدار مثلا اقيمت مقام المنفعة في حق  
 قوله في بدل الاجارة اي في قدرها بان  
 المستأجر انه اجره بخمسة قوله اوفي قدر المدة بان المدعى بالمؤجر انه ضمن شهر  
 والمستأجر شهرين قوله قبل الاستيفاء بالمنفعة لان التحالف في البيع قبل القبض  
 على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيرة بيع (وفيهِ) لان الاستيفاء التمكن  
 منه في المدة وبعده عنده لما عرفت انه قائم بهما في وجوب الاجر انتهى ولو اقبل  
 المصنف قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان اولي واشد اولى  
 بقوله في وجوب الاجر الى الاختراز عن الاجارة الفاسدة فان اجسر المثل انما اجار  
 بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد التمكن على ما ساقى قوله مخالفا وايضا تكل لم يدعوى  
 صاحبه وايضا رهن قول قوله وبدي عين المستأجر لانه هو المذكر للمدة فان قبل  
 كان الواجب ان يدعى بعين الاجر لتعجيل فائدة التحويل فان تسليم المقود عجلت  
 واجب واجب بان الاجر ان كانت مشروطة بالعمل فهو الاصل بانكار افعيد اية  
 وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة لان تسليمه يشترط على قبض  
 الاجرة ابو السعود قوله والمؤجر اوفي المدة وان كانا لا يختلف فيهما فباتت  
 كل منهما فيما يدعيه من الفضل نحو ان يدعى هذا شهرا بعشرة والمستأجر شهرين  
 بخمسة فيقتضى شهرين بعشرة بجر قوله وان رهنها فالبعد للمؤجر في البديل نظرا  
 الى اثبات الزيادة واو اخلافا فيهما فتقدم حجة كل في رأيه يدعيه قوله والمستأجر  
 في المدة نظر الى اثبات الزيادة قوله وبعده اي بعد الاستيفاء لا التحالف والراي  
 من الاستيفاء التمكن كاتقدم قوله والقول للمستأجر اي اذا كان الاختلاف في الاجر  
 فلو كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستأجر بعد الاستيفاء مدة اكثر واذا كان المؤجر  
 لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر وكانهم تركوا التمسك على ذلك لانه  
 ابو السعود قوله وفسخ العقد في الباقي لانه من اختلاف في العقد قوله  
 والقول في الماضي للمستأجر لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع ولو اقبل  
 مر على اصله في هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يتقدر بقدر الباقي  
 عنده فكذلك هنا ومخالفا اصلاهما في المبيع والتفرق لمحمد ما ينسب في احوال كل

من ان المتافع لا يقوم الا بالعقد فلو محالها لا يبقى العقد فلم يمكن ان يجلب شيء والفرق  
لا في حقيقة ان العقد في الاجارة يتعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المتافع فيصير  
كل جزء من المتافع كالعقود عليه عقد مستمرا على حدة فلا يلزم من تعذر التحالف  
في الماضي التعذر فيما بقي اذ هما في حكم عقدين مختلفين فيتحالفان بخلاف ما اذا هلك  
بعض المبيع حيث يفسخ التحالف فيه عنده لانه عقد واحد فاذا امتنع في البعض  
امتنع في الكل ضرورة. كلا يؤدي الى تقرير الصفة على البائع (ز. لمحي) قوله  
لانفسها ساعة اي على حيث حدوث المنفعة المعقود عليها في الاجارة قوله فكل  
جزء كعقداي فيصير كل جزء من المنفعة كالعقود عليه ابتداء قوله بخلاف البيع او بخلاف  
ما اذا هلك بعض المبيع لان كل جزء ليس بعقد وعليه عقد ابتداء بل الجملة معقودة بتعقد  
واحد فاذا تعذر العقد في بعضه بالهلاك تعذر في كله ضرورة قوله وان اختلف الزوجان  
الحق قد اختلفا فهما الاحتراز عن اختلف نساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهما  
على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة منهما في بيت على حدة كما  
في بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يشترك بعضهن مع بعض (كذا)  
في حرانة الاكل والحانية والاحتراز عن اختلف الاب والابن فيما في البيت قال في حرانة  
الاكمل (قال) ابو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته فالتناع كله للابن  
كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله فمتاع البيت الاب اه (وانظر) هل يأتي النفس بـ  
هنا كما ذكره في الزوجين بان يكون احدهما طالما مثلا والاخر جاهلا وفي البيت كتب  
ونحوهما ما يصلح لاحدهما فقط وكذا لو كانت البنت في عيال ايها فهل لها ثياب  
النساء ويقع كثيرا ان البنت يكون لها جهاز فيطلقها زوجها فتسكن في بيت ايها  
فهل تكون مسئلة الزوجين او مسئلة الاسكاف والعطار الاتية لم اراه فليراجع قال  
في البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهي وختنه في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع  
البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده وله ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال (العلامة)  
المقدس وهو يخالف لما مر عن حرانة الاكمل من عدم اعتبار البيت بل اليد هي  
المعبرة كما سيذكره الشارح عنها (اقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهي  
لو طلق البيت ولها جهاز وسكنت عند ايها فسأتمل. والاحتراز عن اسكاف وعطار  
اختلعا في الة الاسكاف او الة العطارين وهي في ايديهما فانه يقضى بهما بينهما ولا ينظر  
الى ما يصلح لاحدهما لا قد يتخذ لنفسه او للبيع فلا يصلح من جمعا للاحتراز عما اذا  
اختلف الموجر والمستاجر في متاع البيت فان القول فيه للمستاجر لكون البيت مضافا  
اليه بالسكنى والاحتراز عن اختلف الزوجين في غير متاع البيت وكان في ايديهما  
والهنا كالاختصاص بينهما وقد ذكر المؤلف بعد بعض ما ذكر قوله ولو لم يملك  
اي او حرين او مسلمين او كافرين او كافرين واما اذا كان احدهما حرا والاخر مملوكا



فخصاني وانما يختلفان فيهما حيوان وتلك قريه عليه بعد التكرار فيكون الجاهل  
 قوله والبخير بجامع قيد الجامع ليكون القول قوله في الصالح لهما لان المأزور يكون  
 مع ما في هاتين الروايتين الاختلاف الصغير الذي لم يبلغ الحد الذي لا يذله  
 على زوجته لما في الصالح فالقول قوله فيه سواء كان بجامع او لا ثم معنى يكون القول  
 لا ضيق في القول لوليه لان صيغته غير مقصورة قوله الوتر منه لان لهم بالنسبة عليه  
 ما عليها في المعاملات قوله فام النكاح او لا بان ملكها مطلقا وبسبب ما اذا مات بعد  
 عدة نكاح شياني (قال الرملي) اي سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح  
 او بعده وماذا هو الذي ينشئ عليه الشراح وان كان في شأن الحكم ما يختلف  
 ذلك قوله في متاع متعلق ياختلف قوله هو متاع ما كان في البيت الاول ان يقول  
 البيت وما كان فيه دليل ما ذكره في الخبر فمن غرامه الاكمل مع ما لا يلامه اذ عظم  
 من ان المذلل والذات والواشي والفقود بما يصلح لهما تأمل (وسيد) كبري الترتيب البيت للزوج  
 الا ان يكون لها شيء اي يكونه ذا يد وهو يتبع في السكنى وهي خارجة بمعنى كماله وفي الحاشية  
 والمتاع لمة كل ما يقع به كاطعام والبر واثاث البيت واسله ما يتبع به من الزاد وهو ليس  
 من متعة بالنقل اذ الطهارة ذلك والجمع اذ في المتصاح (محر) (قال الرملي) (اقول)  
 الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو متاع ما كان في البيت ما يثبت ويبيع اليه  
 عليه او تصرفها فيه بان كاتب ايديها تعاقب عليه وتختلف بالنسبة يدل عليه  
 العليل في مسائل هذا الباب باليد وعدمها في الاختلاف يقول المفسر وعنده تأمل  
 قوله فيما يصلح له اي اكل من متاعه من متاعه الصالح له العمامة والقباء والقبضة والمطبخ  
 والسلاح والمطقة والكتب والفرس والدرج الجديدي والصالح لهما المتاع والدرج  
 والاساور وخواتم النساء والخلن والخلخال ونحوها وهذا كله اذ لم يقر المرافعة ان هذا  
 المتاع اشتراه فان اقرت بذلك سقيا قولها لانها اقرب بان الملك للزوج ثم ادعت الانتقال  
 اليها فلا بحث الانتقال الابالسية ولا شك انه او يرفع على غير انه كان كافرا حاله  
 فلا بد من بينة الى انتقاله لهما (يدافع) وكذا ادعت انها اشترته بينة فلا بد  
 من بينة على الانتقال اليها منه بهمة او نحو ذلك ولا يكون استعمالها بمشربيه ورضائه  
 ذلك دليلا على انه ملكها ذلك كما تعهد الساء والودام وقد اثبت بذلك  
 (اقول) وظاهر قوله وهذا كله اذ لم يقر المرافعة ان هذا المتاع يملك بالنسبة تأمل  
 تفيد عالم يمكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي الخبر عن النبي صلى  
 ما يتعلق بتجهيز النكاح افتراقا في بينها بارية نقلها معها واستعد منها سنة والزوج  
 عالمه بساكت نعم ادبها فالقول له لا يذله كانت ثابة ولم يوجد الميراث او بوجه  
 ان سيكون الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يطل دعواه اي اقول قوله لا يطل دعواه  
 اي ولا دعواها لان الحاربه مستلحة لهما قوله ولو هذا او قضية (اقول) لا يطل

الشارح في الدبر المتني التهود بما يصلح لهما ومثله في القهستان في قوله فيما يصلح  
 أي لكل منهما مع غيبته وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لهما قوله والقول  
 أي الذي يفعل أو يبيع من الزوجين (قال) الشر بلائ ليس هنا على ظاهره لأن المرأ  
 وما في بدنها في بد الزوج والقول في التنازع لصاحب اليد بخلاف ما يخص بهما لأن  
 طارض بد الزوج ما هو أقوى منه وهو الاختصاص بالاستعمال كافي العناية لكنه خلاف  
 ما عليه المبروح (فقد صرح) المعنى بخلافه قوله لتعارض الظاهرين أي ظاهر  
 مسالمة لهما وظاهر اضطناعه أو يبعد له فساقطاً ورجعنا إلى اعتبار اليد  
 وهي وما في بدنها في بد وبهذا الحل ظهر أنه لا يوجد لتوقف سيدي أي المسعود  
 فانه قال وأعلم أن في التعديل بتعارض الظاهرين تأملاً لأنه حيث استوفى باقي القوة  
 لا يصلح أن يكون تعارضهما مرجحاً لأحدهما هكذا توقف رجة ثم راجعت عبارة  
 الدبر فسم أحد فيها التعليل المذكور أنه فانه لم يجعل التعارض مرجحاً أي بل هو  
 مستقط والمرجع اليد فلتأمل والحاصل أن ما عطل به الشارح لا يصلح علة لوجهين  
 الأول أنه كان الزوج يبيع ما يصلح له شهده ظاهر أن اليد والبيع لا ظاهر واحد  
 فلا تعارض وكذلك إذا كانت هي تباع ذلك لا يرجح ملكها إلا إذا كان مما يصلح  
 لها على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التنازع الثاني أنه إذا كان الزوج يبيع  
 فلا تعارض وإن كانت هي تباع فذلك وحيداً لا يوجد في التعديل أن يقال لأن ظاهر  
 الذي يفعل أو يبيع أظهر وأقوى مما كان ظاهرها فيما يخص بها الظاهر وأقوى من ظاهره  
 مع أنه لا بد عليه تأمل قوله (دور) وغيرها عبارة الدور إلا إذا كان كل منهما يفعل  
 أو يبيع ما يصلح للآخر أي إلا أن يكون الرجل مائتاً أو له أساور وخواتيم النساء والحي  
 والخلخال ونحوها فلا يكون لهما وكذا إذا كانت المرأة دلالة تباع ثياب الرجال ونحوها  
 فخرج في سبب الرجال أو النساء أو ثياب الرجال وحدها كذا في شروج الهداية (قال  
 سيدي) والوالد رحمه الله تعالى قول الدور وكذا إذا كانت المرأة دلالة الخ معناه  
 أن القول فيه للزوج أيضاً إلا أنه خرج منه ما لو كانت تباع ثياب النساء بقوله قبله والقول  
 لكن منهما فما يصلح له ويمكن كلام الشارح على هذا المعنى أيضاً يجمل الضمير  
 في قوله بالقول لمرأها إلى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح علة لسواء  
 يجل الكلام على ظاهره أو على هذا المعنى أما الأول فلا وإذا كان الزوج يبيع  
 ظاهر أن اليد والبيع لا ظاهر واحد فلا تعارض إذا كانت هي تباع وذلك لا يرجح ملكها  
 لما ذكره الشر بلائ إلا إذا كان مما يصلح لهما على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التنازع  
 وأما الثاني فلا أنه إذا كان الزوج يبيع فلا تداخل كما هو وأما إذا كانت تباع هي فذلك  
 لا مرجح أيضاً فنبه (أقول) وما ذكره في الشر بلائ (عن العناية) صرح به (في النهاية)  
 لكن في العناية لا يقتضي أن القول لمرأه حيث قال إلا إذا كانت المرأة تدم ما

الرجال وما يصلح للنساء كالنار والندى والحف والخيل فهو للمراة أى القول قولها  
فيها الشهادة الظاهره وشه في الزاني قال وكذا إذا كانت المرأة تتبع ما يصلح  
للرجال لا يكون القول قوله في ذلك أم فالظاهر ان المسئلة قولن فلهذا هو قول  
والقول له في الصباح لهما أى القول في صباح يصلح للرجال والمرأة قوله لا يها  
وما في يدها في يد الزوج أى والقول في الدماوى لصاحب اليد وشمل كلامه ما إذا كان  
في ليلة الزفاف فيكون القول له لكن قال الأكل في الحرابة لو كانت المرأة في ليلة زفافها  
في بيته لا يستحسن أن يجعل صباح البيت من القرض وعلى النساء وما يليق من الزوج  
والطوائف والأصنام والآباريق والفرش والخدم والحف النساء وكذا ما يجهرن منهن  
الان يكون الرجل معزوفاً بحجارة جئس منها فهو له واستثنى أبو يوسف من كون  
ما يصلح لهما له ما إذا كان موته إلى الزفاف فكذا إذا اختلفا حال حياتهما  
فما يصلح لهما فالقوله وإذا كان الاختلاف في ليلة الزفاف فالقول لهما في القرض ونحوه  
لجزيان العرف غالباً من القرض والصناديق والخدم تأنيء الزاء وينبغي اعتماد  
للقوى الان يوجد نص في حكمه ليلة الزفاف عن الامام خلافة يتبع كبر لكن (قال)  
العلامة المقدسى بعد نقله عبارة الأكل فينبغي ان تأمل فيه أى قوله لاختلاف ما يخص  
بها الخ جواب سؤال وزد على الكلام السابق يقر به إذا كان القول في الدماوى الذي  
اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون القول للزوج أيضاً في المختص بها لا في يده  
(ط) قوله وهو أى ظاهره ما قول له لأنها خارجة أى عن اعتبار الظاهر إذا أظهر أنه لا  
في يده ويدينه الخارج مقدمة على بيده ذى اليد لكن تقدم ان هذا مقيد بما إذا كانت  
البيسة على الملك المطابق فإن كانت على الشايج وسب ملك لا يتكرر كانت البيسة  
لذى اليد فينبغي ان يجري هذا قول له والبيت للزوج أى لو اختلفا في البيت فتقوله  
لأنه من الصالح لهما وفي بيده حتى لو رهنافضى يرها لهما لأنها خارجة (خالد)  
وقبها ان كان غير الزوجة في حال احد كان في علة اب او القلي كان المشاع عند  
الاشتراك الذي يقول قوله الان يكون لها بيدها فيكون البيت لها وكذلك لو رهنفت  
على كل ما يصلح لهما والبيت الشكين وبيت الشعر معروف (مصنوع) والبيت السج  
لمسقف واحد (مغرب) ولم يذكر الدار وان كان داخل في العقار فالظاهر ان حكمه  
مثل البيت بدليل (ما قبله مسيبي) والدار رجة الله تعالى في باب الدخول والخروج  
(وكذا صاحب) البحر عن الكافي ان العرف الآن ان الدار والبيت واحد فحين  
ان دخل ضمن الدار وعله الثوى اه الان شرق بين هذا وبين الجين (أقول) والذي  
نقله الشارج هنا عن البحر انها للزوج على قولهما ويؤيده ما قدمناه والله اعلم  
قال في البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايديهما فانهما كالاحتسين  
يقيم بينهما اه وانه علم ان العقار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في معنى متاع  
البيت فقط وقد صرح به في متاعها

فيه لما ذكرناه من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعل ان قول البحر واذا اختلف  
الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكنهما فيقسم بينهما فيقسم  
السفاري ما كان ساكنين فيه فليأمل قوله وهذا اي ما فهموا وخبرين قوله في المشكل  
والجواب في غير المشكل على ما مر (جوي) اي ان القول لكل منهما فيما يخص به ط  
قوله الصالح لهما بيان المراد بالمشكل على حذف التفسير به قوله فالقول فيه للحی  
اي عينه اذ لا بد للبيت درستی واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح الاخر فهو على ما كان قبل  
الموت ويقوم ورثته مقامه فيه (عینی) واذا قد قوله يقوم ورثته مقامه ان عمل بينه وارث  
الروحة في الصالح قوله ولو رقیضا لان الرقیق له يد وهذا لا يناسب المقام لان  
الكلام فيما اذا كانا حزين ولما اذا كان احدهما مملوكا فهي المسئلة الاتية وعليه فلو حذفه  
واستغنى بما يأتي في المتن لكان اولی قوله وهي التسعة اي التي فيها تسعة اقوال لارباب  
الاجتهاد قوله تسعة (اقوال) (الاول) ما في الكتاب وهو قول الامام (الثاني)  
قول ابي يوسف للمرأة بخمسة مثلها والباقي للرجل يعني في المشكل في الحيات والموت  
(الثالث) قول ابن ابي ليلى المتاع كله ولها ما عليها فقط (الرابع) قول  
ابن معين وبشر يك هو بينهما (الخامس) قول الحسن البصري كلهما وله ما عليه  
(السادس) قول بشر يك السبب للمرأة (السابع) قول محمد بن المشكل الزوج  
في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لا يشك (الثامن) قول زفر المشكل بينهما  
التاسع قول مالك رضي الله تعالى عنه الكل بينهما (هكذا) حكى الاقوال في خزائنه  
الاكمل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع خلى عن البحر (قال) في الكفاية وعلى قول الحسن  
البصري ان كان البيت ميت المرأة فالتساع كله لهما الا ما على الزوج من ثياب يديه  
وان كان البيت للزوج فالتساع كله له اهو قوله ولو احدثا مملوكا فالقول للرجل في الحياة  
وللحي في الموت كافي عامة شروح الجامع (وذكر) السهر خشي التسهو والصواب انه للرجل  
مطلقا وفي المصنف ذكر فخر الاسلام ان القول هنا في الكل لافي خصوص المشكل لكن  
اختار في الهداية قول العامة فافق اصحاب المتون اثره (وهو) قول الامام وعندهما  
المأذون والمكاتب كالحر كافي الداماد شرح المتن قوله هما كالحر لان لهما يدا  
معبره وله ان يد الحر اقوى واكثر تصرفا فقدمت قوله فالقول للرجل (قال) انه هستاني  
وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في مطلق التساع على ما ذكر (فخر الاسلام)  
كافي المصنف لكن في الحقايق قيده بما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة اهتصرف  
ذكره ابو السعود قوله وللحي في الموت حر اكان او رقبا اذ لا بد للبيت فثبت يد الحي  
لا يارض هكنا ذكره في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد (وصدر) الاسلام  
(وتمس) الامة الحلواني وفاضي خان وفي رواية محمد والزهري اني للرجل منهما بالار  
اه (دور) قوله لان يد الحر اقوى عنه للمسئلة الاولى وقوله ولا بد للبيت علة

للمسئلة الثانية وهي كون القول للحي فيما اذا مات احدهما ميتا كان الحي الحر  
او العبد لانها اما تظهر قوة الماخرا اذا كانا حيين اما البت فلا بد له حرا كان او عبدا  
فلذا كان القول للحي منهما وفيه لب وليس مرئيا ويبحث فيه صاحب المتعبد  
فليراجع قوله واختاره نفسه الى لم يرض بغيرها في كتابه واختار نفسه في قوله فهو  
للرجل المختص عنه وهي وفيه  
الفتاوى قد اتفقت بل الحكم

كما تقدم وعليه فلا فرق وان وفيه  
(ط) زيادة قوله فهو على ما وصفيه في سبعة من معنى سبعة من روى  
لها لانها وفيه حرة كما هو معلوم من السياق واللباق (و بويه) قول السراج  
ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبه او امته او مخرجه او ام ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم  
اختلفا في مناع البت فيما احدثا قبل العتق فهو للرجل وما احدثا بعده ففيه ما  
فيه كالحرين اه قال في البحر ثم اعلم ان هذا في جميع ملل اذ لم يقع التنازع بينهما  
في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع قال في المختار واو كات الدار في سرجل  
والمرأة فاقامت المرأة البتة ان الدار لها وان الرجل عبدها واقام الرجل البتة ان الدار له  
والمرأة امراته تزوجها بالف درهم ودفع اليها ولم يقيم البتة انه حر يقضي بالدار  
والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة اقامت البتة على رقي الرجل والرجل لم يقيم  
البتة على الحرية فيقضي بالرق واذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح  
ضرورية وان كان الرجل اقام بينة انه حر الاصيل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل  
ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة لانهما اقصيا بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد  
والمرأة خارجة فيقضي بالدار لهما كما اختلف الزوجان في دار في ايديهما كانت  
الدار للزوج في قولهما ولو اختلفا في المناع والنكاح فاقامت البتة ان المناع لهما وله  
عبدها واقام ان المناع له وان تزوجها بالف ونقدها فانه يقضي به عبدها والمناع  
ايضا لهما وان برهن على انه حر الاصيل فيقضي له بالحرية والمرأة والمناع ان كان مناع  
النساء وان كان منكلا فيقضي بحرته والمرأة والمناع لهما اه قوله طلقتها ومعت البتة  
فالمشكل للزوج قد استفيد هذا من التعميم السابق في قوله قام النكاح اولا وصاحب البحر  
انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وحل المشكل لو ارت الزوج  
ولا اعتبار بالزوجة وان كانت حرة لا بها صارت اجنبية الى اخر ما ياتي عن الشيخ قريش  
ولما شرطية والجواب فكذا يكون القول لوارثه (ط) قوله لانها صارت اجنبية بتحل  
لله ولورثته بعده يعني انما قلنا ان القول للحي لو مات وهي في نكاحه اما بعد انقضاء العدة  
فقد صارت اجنبية فلا يبق لها يد على الصالح لهما فكان القول فيه لورثة الزوج لان المناع  
في يدهم بعد موته وفيه تأويل وهو محمول على ما اذا انتقلت وركبت المناع بالبتة

أما لو ثبت ساكنة بعد انقضاء العدة فالظاهر أن النكاح باق في يدها فيكون القبول  
قولها في الصالح لهما فليجرد ( قال سيدي ) والدرج من الله تعالى وبسبب  
من التعليل لهما أو مانا وكذلك قوله ولما ذكرنا الخ الأولى إسماعيل عليه  
من قوله ولو دونه بعده ولذا لم يذكره في البحر قوله أما لو مات الخ لعلة محمول  
على ما إذا كان الطلاق في مرض الموت بدليل تعليل بقوله دليل أرثها ( قال ) في المنع قيد  
بكونهما زوجين للاحتراز عما إذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة  
فإن المشكل لو ادعت الزوج لأنها صارت اجنبية لم يبق لها يد وإن مات قبل انقضاء  
العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي حنيفة لأنها أرث فلم تكن اجنبية فكان هذا بمنزلة  
ما لو مات الزوج قبل الطلاق كذا في الحاشية ( وهذه ) العبارة أهى الذي نقلها المش  
هنا إلا أنه أدخل بقوله طلقها في المرض ( ثم ) نقل المص بعدها عن البحر وإن علم أنه طلقها  
ولأنها في صحته أو في مرضه وقدمات بعد انقضاء عدتها فما كان من متاع الرجال والنساء  
فهو لورثة الزوج وإن مات في عدة المرأة فهو للمرأة كما أنه لم يطلق أه ( فيمكن ) أن يرجع  
قوله وإن مات في عدة المرأة الخ إلى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الحاشية  
ولظهور وجهه حيث تأمل قوله فالقول المستأجر بميمه لأن البيت مضاف إليه  
بالتسكني وقد سبق ذلك في المحترقات قوله في الآت الاساقفة والآت العطارين لعل  
الواو بمعنى أو أي اختلفا في الآت الاساقفة منفردة والآت العطارين منفردة  
لأن ما اختلفا فيه في أيديهما فيقسم بينهما كما اختلفا في سفينه في أيديهما أو في دقيق  
في أيديهما وكان أحدهما ملاحا والآخر بائع الدقيق فإن كلا من السفينة والدقيق  
يقسم بينهما لما ذكرنا بخلاف ما إذا اختلفا فيهما بمحتملين فإنه يعطى لكل منهما  
ما يناسبه كما لو اختلفا في سفينة ودقيق وهي التي تأتي في المتن أعالم لم يحمل الواو  
على معنى وركنا العبارة على ظاهرهما وأعطينا الاسكاف نصف الآت العطارين والعطار  
نصف الآت الاسكاف فتكون ركننا الاستصحاب والعمل بالظاهر من الخيال ويكون  
خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده وبغير حيلنا ذلك لأن تلك القروع تقتضي أن لكل  
ما عرف به فتأمل وراجع قوله فهي بينهما الخ لأنه قد يتخذ نفسه أو البع فلا يصلح  
سرها فتأمل وينظن قوله وعلى عنقه بذرة هي كيس فيه ألف أو عشرة آلاف  
درهم أو سبعة آلاف دينار أه ( قاموس ) والظاهر أن المراد بها المال الكبير قوله  
وذلك بداره يفهم مفهومة بالأولى قوله فهو المعروف باليسار وهذا كالذي بعده  
فما عمل فيه الاختصاص بظاهر الخصال ( قاله ) في البحر استنبطت من فرع الغلام  
أن من شرط سماع الدعوى أن لا يكتب المدعى ظاهر حاله كما هو مفسر في كتب  
الشافعية فلو ادعى فقير ظاهر الفقر على رجل أموال عظيمة فرفضها أو ممن مبيع  
لا تسمع فلا جواب لهما وقدمنا تحقيق ذلك أوائل الدعوى بقوله وعلى عنقه قطعة

القطعة رذائل تحمل والجمع قطائف وقطائف الـ صيغة وصحف كأنها جمع قطيفة  
 وصحة وهذه قطائف التي تؤكل صحاح قوله الذي هي هكذا في السجى التي بدى  
 وهي الصيغة وفي بعض النسخ كندة الطخوي الذي هو بضم الطاء وكنت  
 عليها الاول هي بضم الميم وكندة قال في ادعاء قوله واخر بمن الظاهر انه  
 ما منك الدقة التي هي للسيفنة بمنزلة الجرام للاداية قوله واخر بحذف بحاها  
 على البر قوله واخر بمنها اي يحرقها بمنها قوله ولاشيء الماذل لانه لا يملك  
 فيها او اجبرهم على العمل بخلاف الاولين لانهم التصرفون فيها التصرف في المتاع  
 قوله واخر راكب اي بغيرها منها قوله ان على الكل متاع اراكب اي ان كان  
 على جميع الاول متاع اراكب فجميع الاول لراكب وان لم يكن على الاول شيء من المتاع  
 فالراكب البعير الذي هو راكب عليه مع ما عليه وباقي الاول للمالك قاله ابو الطيب  
 والظاهر ان الحكم كذلك لو كان على الكل متاع القائد فان اختلفا في المتاع كيف يكون  
 ويراجع قوله بخلاف البقر والتمم اي اذا كان عليها رجلان احدهما قائم والاخر  
 سائق فهي للسائق الا ان يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها (بحر)  
 عن نوادر المعلى الا ان يكون السائق للبعير والتمم معه شاة يقودها اي او بقرة فيكون له  
 تلك الشاة او البقرة وحدها وانقطع حكم السوق ويكون الباقي للقائدها وعليه فكلام  
 الشارح غير تام قوله وتعمد في خزائنه الاكل ويأتي تمام تغار مع هذه المسائل في الفصل  
 الاخير (وذكر) في الملح مسائل من هذا القبيل فقال داخل رجل في منزل يعرف  
 للدخيل انه ينادى ببيع الذهب والفضة او المتاع ونحوه شيء من ذلك فادعيه فهو  
 لمن يعرف ببيعه ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل  
 (رجل) خرج من دار انسان وعلى عنقه متاع راه قوم وهو معروف ببيع مثله  
 من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع متاعي والباطل يدعي فهو الذي يعرف به  
 وان لم يعرف به فهو لصاحب الدار (قال) في البحر عن ابن الزبير رجل ترك  
 الدعوى ثلاثة وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم يسمع دعواه  
 لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا وقديما عنهم من ان القضاء  
 الباطل القضاء بسقوط الحق بضي سنين لكن ما في البطلان لا يحال فيه فالبطلان  
 قضاء بالسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد كثر السؤال بالاعارة عن ذلك مع وجود  
 الشهى من السلطان ايد الله تعالى في بعد سماع حادثة لها خمسة عشر سنة وقد اشتهر  
 بعد سماعها عملا شهيد اعتمادا على ما في خزائنه المقتبين والله سبحانه وتعالى اعلم  
 (و) في الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا في ارض ورجل اخر راى الارض  
 والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم يسمع بعد ذلك دعوى ولده فتزك على ذلك التصرف  
 لان الحياتل شهادته (قال) بسيدى الوالد رجلا لله تعالى في عقوده الدارية بعد

كلام اول والحاصل ٢ من هذه النقول ان الدعوى بغير مضي ثلاثين سنة او بعد  
ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترتيب بلا عذر من كون المدعى غائبا او مريضا او مجنون  
او ليس له شاول او المدعى عليه اميرا جارا يخاف منه او ارض وقت ليس لها ثاقل  
لان زكوات هذه المدة مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر من البسوط واذا كان  
المدعى ناظرا او مطلعا على تصرف المدعى عليه اليان مات المدعى عليه لا تسمع  
الدعوى على ورثته (كأمر) عن الخلاصة (وكذا لو مات المدعى لا تسمع دعوى  
ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان الموت ليس بقيد وانه لا تقدر مع الاطلاع  
على التصرف المذكور المصنف والشارح في مسائل شتى اخر الكتاب (باج ٢)  
نفسه او حيوانا او ثوبا وانه وامرأته او غيرها من اقراره حاضر بعلمه ثم ادعى  
الابن مثلا انه ملكه لا تسمع دعواه كذا اطلق في الكنز (و) الملتقى وجعل سكوت  
المتصرف قطعا للزور والحيل بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جارا لا يكون  
فيها الا اذا سكنت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرها و بناء  
فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه القوي قطعا للاطماع الفاسدة اهوقوله لا تسمع  
دعواه اي دعوى الاجنبي ولو جارا (كما) في حاشية الخیر الرملی على المتح واطال  
في حقه (في فتاويه) الخبرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة بمجرد  
السكوت عند البيع مانعا من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقيد باطلاع  
على تصرف المشتري كما اطلق في الكنز والملتقى واما دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها  
بمجرد السكوت عند البيع بل لابد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه  
بعدم ولا عوت كما ترى (لأن) ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه  
مقامه كما في الحاوي الزاھدی وغيره فتأمل (ثم) ان ما في الخلاصة والولوالجية يدل  
على ان البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي ولو جارا بل بمجرد الاطلاع على التصرف  
مانع من الدعوى وانما الفائدة التقيد بالبيع هي الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب  
السامع لا تسمع دعواه اذا سكنت بخلاف الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على  
تصرف المشتري وسكنت فلان دعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف  
لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما صور والمسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما  
مع علم بيان هذه المسئلة محرر في حواشي سيارد المختار على الدر المختار (ثم رأيت)  
في فتاوى المرحوم العلامة القرني صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل  
بعت في داره بكتنه عدة تزيد على ثلاث سنوات وله جاز بجانبه والرجل المذكور  
تصرف في البيت المذكور هدا وعارة مع اطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة  
فهل اذا ادعى البيت او بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هدا وما و بناء  
في المدة المذكورة تسمع دعواه ام لا احل لا تسمع دعواه على ما عليه القوي اه (فاظنر)



أخيرا أتى منع سماعها من قبل القريب ثم بالتصريف مع عدم تناقض البيع وبقوله  
 من خمس عشرة سنة أو أكثر (نحوه) أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين  
 سنة أو بعد الإطلاع على التصريف ليس بشيء على بطلان الحق أو إعادته بمجرد منع  
 تقصلا عن سماع الدعوى مع بقاء الحق أصلا حتى لو أقر به الخصم بل لم  
 ولو كان ذلك كما يتلوه لا يرد على بل على ما قلناه وما ذهب إليه بعض القدر  
 والحق من فلام دما في قضاء الأشياء من أن الحق لا يسهط بتقدم الزمان (عراست)  
 التصريح بما قلناه في البحر فيل فصل دفع الدعوى وليس الضمان على البيع  
 السلطاني حيث منع السلطان عن تصريف قضائه من سماع الدعوى يؤيد  
 عشرة سنة في الأملاك وثلاثين سنة في الأوقاف بل هو حكم اجتهدى  
 عليه الفقهاء كما أتت فاعلم بحكم هذه

والحمد لله التيم الوهاب انتهى (أقول) وقد ورد  
 وكان الذي عليه تصرف فاقبها هداوية أو مائة ثلاثين سنة وسواء في الوقف والملك  
 ولو بلاثين سلطان أو خمس عشرة سنة ولو بلا هدم أو بناء فيها والمضى مطلق  
 على التصريف في الصور الثلاث بشهادة في بلدة واحدة ولا يدع ولم يمتد من الدعوى مانع  
 شرعي لا تسع دعواه عليها الأول فلا تلازم على تصرفه هداوية أو سكوته وهو  
 مانع من الدعوى كما عرفت (وأما) الثاني فتركه الدعوى المدة الزبورية وسكوته وهو  
 دليل على عدم الحق له ولأن صحة الدعوى شرط لصحة القضاء والمنع من حكم  
 اجتهدى كما علمت (وأما) الثالث فلم يمنع من السلطان تصرفه في حق قضائه في سائر المال  
 من سماعها بعد خمس عشرة سنة إذا كان تركها لغرض شرعي في المكان لا يكون  
 التنازع بطل الحق دليل أن الحق باق ولا يرد لأقر به في مجلس القاضي فلو قال لا سلطانها  
 لمضى هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها لا يلتفت إلى تغلله وتذرع من بعده  
 فلو ادعى أن المدعى حينئذ أقر به في ثمانية المدة وهو يتكبر لا حتى أن لا تسمع الإصالة  
 لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففرعها وهو الإقرار أولى بالمنع لأن النهي  
 مطلق فيمنعها إذا كان الإقرار عند القاضي كما عرفت فمخرج من بطلان ما ذكره  
 وإلزامه الحجة على نفسه وهي الإقرار بعدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك إطلاق  
 عبارة الاستعالية حيث قال فيها إذا كانت دار بين يديه فوضع يده على الدار  
 الزبورية مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطلبت هدمه في أثناء المدة أن يقيم لها  
 حصتها وأجابها إلى ذلك ومات ولم يقسم لها فطلبت أولاده حصتها في الدار فذكر  
 وابن والدم تصرف أكثر من خمس عشرة سنة ولم يدع عليه هداوية هداوية من الدعوى  
 مانع شرعي فلا تسمع دعواها بذلك فهل تسمع دعواها أم لا حيث كان معترفا بأن لها  
 في الدار حصصا آجاب تسمع دعواها حيث كان معترفا بأن لها حصصا أعاد إلى غير ذلك

من الأجر به إلا أنه لم يبر ذلك لاجد كما هو فادته في فتاواه لكن يزيد استلزامه  
 أيضا فامل وراجع يظهر لك الحق اما عدم ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة  
 فمستطاع كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند القاضي مرارا في اثناء المدة التي هي  
 خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع ولا يمنع مرور الزمان اما  
 لو كان المدعي او المدعى عليه فائتا مسافة السفر ثم حضر مرارا في اثناء المدة التي هي  
 خمس عشرة سنة وسكت ثم اراد ان يدعى بعد ذلك فلا تسمع دعواه (كذا في فتاوى)  
 علي افندي واذا كان المانع شوكه المدعي عليه وزالت فلا يمنع الدعوى الا اذا استدعاه  
 زوال شوكه خمس عشرة سنة فلوزالت شوكه اقل من خمس عشرة سنة لم يفسد  
 دأ شوكه لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصدق انه ترك الدعوى في مثله زوال الشوكه  
 خمس عشرة سنة واما قيدت بقول عند القاضي فلو ترك المدة المزبورة الا انه في اثناء  
 ذلك ادعى مرارا عند غير القاضي لا تعتبر دعواه (كما في فتاوى) سيدى الوالد رحمه الله تعالى  
 (هذا) ما ظهر لي تحقها اخذ من مفهوم جبارات السادة الاعلام بواهم الله تعالى دار  
 السلام (فرع) سئل في شاب امر ذكره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو اعلم بشأنه  
 وحقيقته فخرج من عنده قائمهم انه عبد الله سبته وكبره في حال غيبة واخذ منه كذا  
 المبلغ سماه وقامت اماره عليه بان عرض منه بذلك استيقاؤه واستقراره في بلد على ما عوفا  
 هل تسمع القاضي والحالة هذه عليه دعواه وقبل شهادة من هو متقيد بخدمة واكاه  
 وشهره من طعنه ومرقه والحال انه معروف بحب الغلمان الجواب وانكم قسبح  
 الجنان (الجواب) قد سبق لشيخ الاسلام ابي السعود العنابى رحمه الله تعالى في مثل  
 ذلك فتوى لانه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معللا بان مثل هذه الحيلة  
 مسهوه فيما بين العبرة واختلافاتهم فيما بين الناس مشهورة ومن لفظه رحمه الله  
 تعالى فيها لا بد لك ان لا يصغوا لمثل هذه الدعاوى بل يعزروا المدعى ويحذروه عن التعرض  
 لمثل ذلك الغرر المخدع ومثله افني صاحب توير الا بصار لا تشارك ذلك في غالب القرى  
 والامصار (وبؤيد) ذلك فروع ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى  
 وحال المدعى عليه ويريد ذلك بعد اشهاد من بعشاء يقضى وبغذاء يتفدى فلا حول  
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم اتالله وانا اليه راجعون ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن والله  
 تعالى اعلم (فتاوى) الخيرية وعيارة المصنف في فتاويه بعد ذكره فتوى ابي السعود  
 (وانا اقول) ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والتجمل لا تسمع دعواه  
 ولا تلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والصلاح فله سماعها والله تعالى اعلم  
 واستغفر الله العظيم

فصل في دفع الدعاوى

(قال) في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه به صريح هو المختار

وكما يصح الدفع فل إقامة الشبهة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده  
في المسئلة المحسنة كما كتبنا في الشرح وكما يصح عند الحاكم الأول يصح عند غيره وكما يصح  
قبل الاستمهال يصح بعده هو الحار الذي ثلاث الأولى اذا قلنا دفع ولم يثبت وجهه لا يثبت  
اليه الشبهة لو يثبت ذلك قال يعني عائد فن الدائم تقبل الثالثة لو بين دفعاً ما يثبت ولو كان  
الدفع صحيحاً ومال بني حاضرة في المصر يملكه الى المجلس الثاني كذا في جامع المقبولين  
والامهال هو المعنى كما في الرأية وعلى هذا لو اقر بالدين مادي ابعاده ان الإبراء قال  
ينفي في المصر لا يقضي عليه بالدفع والاقتضى عليه (الدفع) بعد الحكم صحيح الا  
في المسئلة المحسنة كما ذكرته في الشرح (الدفع) من غير المدعى عليه لا يصح الا  
اذا كان الورثة انتهى اى ما به يصح دفعه وان ادعى على غيره اقيام بعضهم مقام الكل  
حتى لو ادعى مدع على احد الورثة فبعض الورث الاخر ان المدعى امر بكونه مبطلاً  
في الدعوى تسمع كأي العهر لان احد الورثة ينصب حصماً عن الباقيين فيما لهم  
وعليهم قوله ذكر من لا يكون حصماً لان معرفة الملكات قبل معرفة الاستدعاء بان  
قل الفصل مشتمل على ذكر من يكون حصماً انما فصلت دعه من حيث العرق لان حيث  
التقصيد الاصل (صايبه) قوله هذا الشيء اودع عليه الخ اطلق قوله هذا يشمل انه قال  
ذلك و روى عليه قبل تصديقه المدعى في ان الاشياء او بعد تصديقه (كأي تلحق  
الطامع او اسكر كونه ملكاً وطالب من المدعى الرهان واقامه ولم يصح إقامتي حتى  
دعه المدعى ما حده هذه الاشياء كما في الشروح يظهر ان قوله في التصديق يزيد العائت  
سواء لما في الشروح فيحمل على التخييل لكن في ور العين روى (مضى) ادعى دوايد  
وديعه ولم يملكه انما حتى يحكم للمدعى وبعد حكمه ثم لو روى على الايداع لا يقبل  
فلو قدم العائت فهو على حمله يقول الحخير فيه اشكال لما سألني في اواخر هذا الفصل  
(مقبلاً) من الدخيرة انه كما يصح ايداع قبل الحكم يصح بعده ايضا ولعله بناء  
على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف القول المختار كما سألني ايضا هالك والله تعالى  
(اعلم) اه (واشار) بقوله هذا الشيء الى ان المدعى به قائم (كما صرح به) الشارح  
لو كان هالكاً لا تدفع المحصورة فيقصى بالقيمة على دي اليه للمدعى ثم حصص العائت  
وصدقه فيما قال في الوديعة والرهن والاحارة والمصارمة والشركة رجع المدعى  
عليه على العائت مما ضمن ولا رجع على السعير والعاصب واليسارق كما في العمادية  
والى انه اعم من ان يكون مفقولا او عقاراً كما صرح به الشارح ايضا كما في المتوسط  
وطاهر هذا القول على ان دي اليه ادعى ايداع الكل او طرته او رهنه الخ (ولو ادعى)  
ان تصفه ونحو ملكه وتصفه الاخر وديعه في يده لعلان العائت قبل لا تبطل الدعوى  
للمدعى الا ان تصفها (والله) الاشارة في بيع (الخامس) الكبير كما في الدخيرة وقيل  
تبطل في الكل نعمت الخبر وعلته كلام المحقق والحاجة والبحر واختاره في الاحتراز

وذكر (قال صاحب) الشهادة في هذا القول نظير فيظهر منه ان المختار عنده  
الفلان في النصف وتدل في جامع القبولين هذا الخبر عن غير معرض (وكذا) صاحب  
الدين وادعى المصنف على الدفع بما ذكر للاختار عما اذا ادعى ان كانت دارى  
بأن فلان وقبضها ثم اودعها فلان او ذكر عنه وقبضها لم يدفع الا ان يقر المدعى  
بذلك وتوابع المدعى عليه بانها ليست له او هي لفلان ولم يرد لا يكون دفعا جوى  
لنصف (قال) في الخبر وأشار بقوله ورضى عليه أى على مقال الى انه لو رهن  
على اقرار المدعى انه لفلان ولم يرد واذا خصومة بينهما قائمة كما في خزانة الاكل  
أو (لكن) بخلاف ما ذكره بعد عن الراية انها تدفع في هذه الصورة وكذا مخالفته  
لما قدمه قبل استظهر عن خزانة الاكل لكن فاقدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى  
ان رجلا دفعه اليه وما احتج على اقراره بانه لفلان بدون التصريح بالدفع فأمل قوله  
او رهنه هذه مما يصلح حله لاثبات الرهن في غيبة الراهن كما في حيل الوالدية قوله  
رهن الغائب أى باسم العلم لانه لو قال اودعني رجلا لا عرفه فلا بد من تعيين الغائب  
في الدفع وكذلك في الشهادة (كما) بذكره الشارح فلو ادعاه من مجهول وشهدا  
بمن اودعته لم تدفع (بحر) و(قوله) عن خزانة الاكل والخائنة لو اقر  
المدعى ان رجلا دفعه اليه او شهدوا على اقراره بذلك فلا خصومة بينهما  
(وانطلق) في الغائب فمثل ما اذا كان بعيدا عن طريق الوصول اليه او قريناقوله  
او خصومة من المراد ان المدعى ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدع فعلا وساضل  
بحول المدعى عليه انه ادعى ان يده يدامانة او مضمونة والملك لغيره قوله ورضى  
عليه من ادعى بالبرهان أى بعد اقامة المدعى البرهان على مدعاه لانه لما ادعى الملك انكره  
المدعى عليه فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه  
عما ذكرنا ورضى على الدفع ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعى لم يسمع برهان  
مدعى اليه كما في البحر (لكن) قدمنا عن نور المين وهو بالذخيرة ان المختار خلافه  
وهو انه كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده ايضا فلا تنسبه (وقد يجاب بانه  
اذا لم يدع الايداع او ادعاه ولم يرضى عليه لم يظهر ان يده ليست بد خصومة  
ويجوز عليه دعوى الطوارى ومضى الحكم بها بعد اقامة الفينة على الملك لانها  
ماتت على خصم ثم اذا اراد المدعى عليه ان يثبت الايداع لا يمكنه لانه صار اجنبيا  
بعد اثبات الملك للغائب واذا ادعى قبل تتمتع دعواه ابطال القضاء السابق والدفع  
فما يصح اذا كان فيه برهان على ابطال القضاء ولم يقبل برهانه ولا دعواه لما قلنا  
لا يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لارد المسئلة على القول المختار فليأمل (قال)  
في رد الدين ادعى ملكا مطلقا فقال المدعى عليه اسمعته منك فقال المدعى قد اقلت  
ولو قال الاخر ملك اقررت انى ما اظهره سمع اذا ثبت المدالة (د) ويصح

الدفع قبل اقامة الدعوى او بعدها وقبل الحكم او بعينه ودفع المدعى وان كان  
في المختار حتى لو رهن على مال وحكم له فبرهن شخصه ان المدعى اقر قبل الحكم انه  
ليس عليه شيء بطل الحكم (مال) صاحب المصوبين يقول ينبغي ان لا يخل  
الحكم لو امكن التوفيق بعد موافقته على ما سألني قاضي (قش) ان المدعى قبل الحكم  
المثار مثل يقول الحقير قوله ينبغي محل بغير لاني (د) بناء على اخبار ايشة التوفيق  
وعدم الاكتفاء بمجرد امكان التوفيق كما مر مرارا (فقط) متقدموا ما يحتاجون وادفع  
الدفع وبعض متأخريهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتيال وتليس (قش)  
(حكم) له مال ثم رجع الى قاضي اخر وجاء المدعى عليه بالدفع يشتم ويطلب الحكم  
الاول (وقه) لو اتى بالدفع بعد الحكم في بعض الرافض لا يقبل شوار برهن بعد الحكم  
ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يخل الحكم بخلاف التوفيق بانه شره  
بجوار فلم يملكه في ذلك الزمان مضت الحيسار وقت الحكم فلكه علينا اجتمعت ههنا  
لم يخل الحكم بخلافه ولو رهن قبل الحكم بطل ولا يحكم اذ انك يدفع الحكم  
ولا يدفعه يقول الحقير الطاهر انه او رهن قبل الحكم فيسالم بكر التوفيق حقا ينبغي  
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيًا اذ لا شك في جوده  
لان امكانه كسريه عندهم والله تعالى اعلم انتهى (ثم نقل) عن الزارة المفتي عليه  
لا تسمع دعواه بعده قبل الا ان يبرهن على انطالق القضا فان ادعى دارا بالاثبات ويبرهن  
وقضى ثم ادعى القضي عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الحيسارج الشراء  
من فلان ويبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان او من المدعى قبله او يقضي  
عليه بالدانة فبرهن على حاجتها عنده اه (ومراده بالبرهان وجوده في حجة على ما قال  
سواء كانت بيده او اقرار المدعى (كافي الغرض) وقد سألنا عن عليه قريبا لكن لا يشترط  
المطابقة لغير ما ادعاه للمالي الحر ايضا عن حرانه الكل قال شهدوا ان فلان قد اقر  
ولا بد من ان هو فلاحصومة بينهما ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب يمين المدعى  
استحله القاضي فان حلف على العلم كان حصنا وان نكل فلاحصومة اه وفي الحرانة  
واولم يبرهن المدعى عليه وطلب يمين المدعى استخذه القاضي فان تحلف على العلم  
كان حصنا وان نكل فلاحصومة اه وان ادعى ان المألت اودعه عنه بحماية الحاكم  
فانه لعد اودعها اليه على الثالث لا على العلم لانه وان كان قبل النكر فمما به وجو  
القول رازية (قال) الدرالنبي والشرط اثبات هذه الاشياء دون الملك حتى لو شهدوا  
بالمالك للعائذ دون هذه الاشياء لم تندفع الحصومة وبالعكس يدفع قول الله  
والعير فائمه معهم ومهاتها لا تندفع لو كان المدعى هالكا وميتا وبه صرح في العتابة  
احد من شعراة الاكل فقال ضد هالك في يد رجل اقام رجل اليه امر عبده واقام  
المدعى يما في يده اه اودعه فلان او عصبه او اجبره لم يقبل وهو خصم فانه لم يبرهن

الفقه عليه والبداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الشائب وصدقه في البداع والبدع  
 والرجوع عليه بما ضمن المذنب اما لو كان خصما لم يرجع وكذا في العارية والديان  
 مثل الهلاكه فان قاد الدين بما يكون عبدا لمن استقر عليه الضمان اه وكان الشارح  
 احد التقيد من الاشارة بقوله المار هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون الا الى موجود  
 في الخارج (كما افاده) في البحر واشترنا اليه فيما سبق قوله وقال الشهود نعرفه اى  
 الغائب المودع باسمه ونسبه قال في البحر لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة فلو ادعاه  
 من مجهول وشهدا بمعين او فكسدا لم تندفع قوله ابو جهمه فخرتهم وجهه فقط كافية عند  
 الامام كافي البراز اذ به قوله وشروط محمد معرفته بوجهه ايضا صواب العبارة وشروط  
 محمد معرفته بوجهه واسم ونسبه ايضا وقول ولم يكن محمد معرفته بوجهه فقط قال في المنح  
 فعنده لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وهو محل الاختلاف فيما اذا ادعاه الخصم من معين  
 بالاسم والنسب فشهدا بمجهول لكن قال نعرفه بوجهه اما لو ادعاه من مجهول لم تقبل  
 الشهادة اجماعا كذا في شرح ادب القاضى للخصاف قوله فلو حلف لا يعرف فلانا  
 لا يحكى ان التعريف غير ظاهر فكان الاولى ان يقول ولم يكن محمد معرفته بالوجه  
 فقط يدل عليه قول الزيايى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الا ترى الى قوله  
 عليه السلام لرجل اتعرف فلانا فقال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال  
 اذا لا تعرفه وكذا لو حلف لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه الا بوجهه لا يحكى قوله  
 ذكره الزيايى عيارته وهذا كله فيما اذا قال الشهود نعرف صاحب المال وهو  
 المودع او المعتبر باسمه ونسبه ووجهه لان المدعى يمكنه ان يتبعه وان قالوا لا نعرفه بشئ  
 من ذلك لا تقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن ذى اليد بالا جماع لانهم  
 ما حالوا المدعى على رجل معروف يمكن محاسبته ولعل المدعى هو ذلك الرجل ولو اندفعت لبطل  
 حقه ولا بد ان كان المدعى هو المودع لا بطل وان كان غيره بطل فلا يبطل بالشك والاحتمال  
 فبالضرر عنه اذا حاله على معروف يمكن الوصول اليه كيلا يتضرر المدعى والمعرفة  
 بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ (والحاصل) على ما يؤخذ من كلامهم اذا قالوا نعرفه  
 باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وان قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه تندفع  
 عندنا بحقيقة ولا تندفع عند محمد والى يوسف فانها يشترطان معرفته باسمه ووجهه  
 واما معرفته باسمه دون وجهه فلا تنكفى كافي الشرى لاياله قوله وفى الشرى لاياله وفى المنح  
 في البحر ونعويل الأعمد على قول محمد قوله دفعت خصومة المدعى اى حكم القاضى  
 بدفعها لانه الميت يثبت ان يده ليست بد خصومة بخلاف ما اذا ادعى الفعل عليه كالتصيب  
 وغيره لان ذى اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع الخصومة  
 بإقامة البينة ان العين ليس للمدعى (زيايى) واقاد انه لو اعاد المدعى الدعوى

تحت تغطيته لا يخرج المدعى عليه الى المائدة المدعى بل يات فيكم القاضي باليد  
 لا يصرحوا وطه قوله ومثله لا يثبت له يمين انه يظلمه فسادا في المدة والمارة  
 ان من (ج) (و) امر ما بعد الرهن كيف يتوهم وجوب الخلف اقله وقد  
 قل من الرهن انه يخلط على البات لتداولها الميراث حتى لا يتم نقل من للشيعة  
 انه لا تدفع لانه مدع الادعاء ولو خلف لا تدفع بل يخلط المدعى حتى عدم العلم  
 الا ان يقال ان صاحب الرهن لا يحط انه يمكن فسادا في المدة بالمدعى المثل بامل  
 قال (ط) واطلاق في المدعى فيها فشملي ما اذا صدق كذا على دعوى المالك ثم دفعه  
 ما ذكر ما بها تدفع كافي الرهن وما

المدعى يقول صاحب الرهن ولا من

الى بل (او السعد) اه فان في جامع القسول (شخ) قال دوايد انه للمدعى  
 الا انه اودعى فلان مدع الخصومة لو رهن والا فلا (قش) لا تدفع الخصومة  
 اذا صدقه اقول وعلى المطلق ينبغي ان لا تدفع ولو رهن على الادعاء وفيه نظر  
 انه قول له ثمة المطلق اي من غير رادة عليه واحترية عما اذا ادعى شيئا له من كذا  
 ما ادعى ودفع المدعى عنه ما ذكر ورهن ما لا تدفع الخصومة ويقضي  
 ما على على دي الدخان ما المالك وادعى ورهن له منه او انه ائتمعه يعطى  
 فلو ادعى على اخر انه منه لم يسمع وكذا في الاستيلاء والتدبير ولو اقام المدعى ان فلا  
 استهوه هو يملكه فله دوايد على الادعاء فلان المالك يعتد بقل وبطلت  
 المدعى اذا حصر المالك في له له المدعى عليه فلان اقامها قضيه مدعىه والا  
 عنه ولو اقال المدعى الاصل قبل قوله ولو رهن دوايد على الادعاء ولا يادى دعوى  
 حر به الاصل ما الحر يدود وكذا الايجاره والاعاره (واما) في الرهن قال به في الحر  
 ودرهن وقال به فيهم لارهن فغير الماده كذا في حرابه الاكمل (الكن) قال الرهن  
 ما لو اخر لا حرره لانه غير مملوك (واقول) فلو رهن رجل قرضا كذا او ارجح  
 ما حرره عنه السلاطين فلا حكم له لقوله تعالى فلهان مبيعونه والحر لا يثبت  
 المدعى به فيهم رأى في مصف ان في شبيه عن ابراهيم وهو الخفي قال اذا رهن  
 الرجل الحر فامر بذلك كان رهنا حتى حكه الذي رهسه او يظن نفسه  
 وجه كلام الخفي الموضح له ما رآه (وس) المالك المطلق دعوى او قضيه  
 ودعوى عليه قال في البحر لو ادعى وقيمه ما في آخره رهن مدعىه دوايد  
 مدع فلان وجوده فلهان ما به المدعى به المدعى كافي الا في سابق قوله وما  
 او يوسف ان عرف دوايد الجليل على أحد مال لسان صبا ثم فلهان  
 الممدى سمع ويودع شهادة الشهود حتى ادخلها المالك واراد ان يثبت عليه  
 اقام دوايد على ان سلا او مدع فيظل حقه اياه المدعى قوله وانه لو

ما في واختاره في المختار (قال في الشين فيجب على القاضي ان ينظر في احوال الناس  
ويستعمل مقتضى حالهم فقد رجع ابو يوسف الى هذا القول بعد ما روى القصة  
وانتفى بها عن الناس وليس الخبر كالمسألة ومثله في معراج (الدارية) قوله لا  
فيها احوال خسة على (الاول) ما في الكتاب (الثاني) قول ابن سنف ان كان المدعي  
عليه صالحة فكما قل الامام وان كان معروفا بالحيل لم تندفع عنه (الثالث) قول  
محمد انه لا بد من معرفة الاسم والنسب والوجه (الرابع) قول ابن شبرمة انها لا تندفع  
عنه مطلقا لانه تعذر اثبات الملك للغائب لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه  
(الخامس) قول ابن ابي ليلى تندفع بدون بينة لافقاره بالملك للغائب وقد علم مما ذكر  
من قول محمد ان الخلاف لم يوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المعجمة وسكون  
الباء الموحدة وضم الزاء واسم عبدالله ابن صبية بفتح الصاد وتشديد الباء الموحدة  
ان الطويل احد قتها الكوفة (وتظنها) بعضهم (فقال)

اذا قال ابن مودع كان دافعا لمن يدعي ملكا لذي ابن ابي ليلى  
كذا عندنا ان جاء فيه بحجة \* ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى  
ويكنى لذي النعمان قول شهوده \* بانا عرفنا ذلك المرء بالمرأى  
كذا لذي الثاني اذا كان مضلحا \* وآخرهم يابى اذا لم يكن سمى  
قوله اولان مسوده اخص هي المذكورة في التت قوله عني لم يقتصر العيني  
على هذا الوجه وانما ذكر الاحتمالين قوله وفيه نظر الخ فيه نظر لان وكلني يرجع  
الى اودعيته واستكنني الى اقراره وسرقته منه الى غصبه منه وضل منه فوجدته  
الى اودعيته وهي في يدي من راعة الى الاجارة او الوبيعة فلا يزداد على الخمس بحسب  
اصولها والافحسب الفروع احد عشر كذا ذكره الشارح وبه يندفع التطهير (ويندفع  
ما ورده) صاحت البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المقدسي قوله او استكنني  
فيها لذي الغائب الخ هي وما قبلها الخ في البحر بالامانة اي اودعيته والعارية  
وفي الكافي ادعى دارا انها داره فبرهن ذواليدان فلانا استكن بها فهذا على اربعة  
اوجه ان شهدا باستسكان فلان وتسليمه او باستسكانه وكانت في يد ساكن يومئذ  
او ان في يد الساكن تندفع وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا قبل اما الاول  
فلا يشهد على ساكن صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم وتسلم وكذا الثاني لان  
القض الموقوف عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال لمعرفة المقدار  
اصل مقرر والرابع فاسد قوله او سرقته منه التي بعدها الخ في البحر بالغصب  
قوله او سرقته منه عبر في البحر يده او اخذته منه والحكم واحد ط قوله بحر ذكر  
فيه بعد هذا ما يصدوا لاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد  
في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشر وفي علم ان الصور لم يهضم في الخمس اه  
(وتدعيه) ان عدم احصائها بحسب فروعها والافضل ما قرره من رجوع الخمسة



الردية الى الحب الاصول فهي محصورة فالمراد ان اخصار اصواتهم في الحبس ولا يجوز  
ان يعود خروجها الى ما ذكر لا يحول للاعتراض بينهم الاخصار انما قوله او معنى  
في معنى مزارعة مقصود كلامه ان هذه ليست في الخارج مع اتم اوالي بعد اذ قد حقر له  
المراد بصفة المسمى الى اليوم قوله المزارعة بالاجارة من حيث ان العامل اذا دفع اليه  
منه كان من اجرائها وذلك فيما اذا كانت الارض لو احدى والبشر والعامل لا يملك فانه يعمل  
كأنه اجرة او بدع عشر طرد من الخارج قوله او الوديعه من حيث عدم الضمان لتخصيص  
صاحبه اذا مناع من غير ذلك اذا كان العامل الواحد والباقي لاخر او العامل والبشر  
فانه يعمل كأنه اساجرا واسياجره مع مقرر العمل في ارضه يدر صاحب الارض  
وصاربت الارض والبشر يد العامل بمزلة الوديعه قوله قال اي في البازية قوله فلا تدر  
على الجنس اي لا تدر مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت بما في الجواهر من بيان  
الباقية ايضا لكن في البرازية لم يبين الا الحياض المزارعة (وماني البحر) مرجوع  
الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى التمكن ان ليس فيه بيان الحياض لان الامانة  
والضمان ليست من المسائل الخمس فانه ان يبين ان بعضها راجع الى الامانة والامانة الواجب  
وكذا الضمان نعم قوله امكنتي فيما راجع الى العارية وهي من الصور الخمس والبرازي  
منه راجع الى التخصيص وهو كذلك فالحق انها يمان تصور او توسع لان المزارعة وانما جعلت  
الى غيرها لكنها عميت باسم على حدة وكذا اجكام فان الاجارة بالحق والحق والحق  
الاجير من عمله بشرطه ذلك لا يعم وفيها يصح قوله (وقد خردته) في شرح المتن  
بحيث عم قوله غصبت منه بقوله ولو سكما فادخل فيه قوله او سيرة فيه او انما عم  
منه وكذا عم قوله او دعني ولو سكما فادخل فيه الاربعة السابقة ولا يخفى ان السور  
لحسن بما هنا فانه هنا اصل الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة فلو لم  
خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل فيه كما علمت فاذا (انما هي) انما هي  
اذا حضر الغائب وصدقه في الامناع والاجارة والمراد  
لانه هو الذي اوقفه في هذه المسائل لانه حامل له اعمان  
فلانه لما اخذ البدل صار كأنه هو المستوفى للمنفعة باستيقام ثلثها فصار الشاخر عابلا  
وكانا المراد منه فانه موقوف لديه بالرهن والمرغن مستوفى منه فاشبهه بغير العارية  
فان منفعة الرهن له ليحصل به غرضه من وصوله الى الدين اما لو كان غصبا فلا ضمان  
عليه وقد ادعاه فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المحقق ليس المراد الرجوع عليه  
به استيفاء المدعى لانه صار مكد بالشروط في اقراء الغائب وكذا العارية لا يرجع فيها  
على الميراث لان المستعير عامل لنفسه والميراث يوجب وباعلى المحسنين من سبيل فلا يرجع له على الميراث  
ويستغنى ان يرجع على الوكيل لانه عامل له وهو السروق منه كالتصويب منه وبطل في الرضا  
هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة قوله وان كان هذا النكاح

بجواز قوله والعين فاعية وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك وايداع الدين  
لا يمكن وكذلك اخوات الابداع قوله او قال الشهود اودعه من لا تدفعه لانهم ما حالوا  
المدعى على رجل يمكن تخلفه وتول المدعى هو ذلك الرجل ولو اندفعت لبطال حقه  
كما لم يكن قد يقال ان مقتضى البينة لشئين ثبوت الملك للقائب ولا خصم فيه فلم يثبت  
و دفع خصومة المدعى وهو خصم فيثبت وكذا ينبغي ان يقال في المجبور ان لا يثبت  
المجهول وتدفع خصومة المدعى تأمل قوله او اقر ذواليد بيدا خصومة كيد الملك  
فان القاضى يقضى ببرهان المدعى لان ذاليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما  
تاك في البرازية ولو برهن عليه على الوديعة لم تسمع قوله قال ذواليد اشترته ولو فاسدا  
مع القس كافي البحر واطلق في الشراء فم القاسد كما في ادب القاضى وأشار الى ان المراد  
بالشراء الملك المطلق ولو بة كما يذكر وحاصل هذه ان المدعى ادعى ملكا مطلقا  
بما ذكره المدعى عليه فبرهن المدعى على الملك قد دفعه ذواليد بانه اشترها من فلان  
القائب برهن عليه لم تدفع عنه الخصومة يعني فيقضى القاضى ببرهان المدعى لا لما زعم  
ان يده يملك اعترف بكونه خصما بحر (وفيه) عن الزبلى واذا لم تدفع في هذه المسئلة  
و اتهم الخارج اليه ففرض له ثم جاء المقره القائب وبرهن تقبل بيته لان القائب لم يصرف قضيا  
عليه وانما قضى على ذي اليد خاصة قوله او انتهت من القائب اى وقضته ومثلها  
الصدقة كافي البحر وهذا كما يرى ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير ان يدعى ذواليد  
ان المدعى باعها من القائب فلما يدعى ذلك اى وبرهن تقبل وتدفع الخصومة وكذا  
اذا ادعى ذواليد ذلك وان لم يدع تلى الملك من القائب ط قوله او لم يدع الملك المطلق الضمير  
في يدعى يرجع الى المدعى لالى ذي اليد الواضح اظهاره لدفع التثبيت وقد سبق بيانه  
قوله بل اذا ادعى عليه اى على ذي اليد الفصل وفيديه الاحتراز عن دعواه على غيره  
قد دفعه ذواليد واخذ عما ذكره برهن فانها تدفع كدعوى الملك المطلق كافي البرازية  
بحر (و اشار) الشارح الى هذا ايضا قوله بخلاف قوله عصب مني الخ لكن قوله وبرهن  
بانه ما شقته عن نور العين من انه لا يحتاج الى البينة وكذا مسئلة الشراء التي ذكرها  
القاصف وهي مسئلة المتون بان قال المدعى عصبه مني او سرق مني ذكر القصب  
والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعى اودعتك اياه او اشترته  
ملك وبرهن ذواليد كما ذكرنا على وجهه لا يفيد ملك الرقبه لا سند دفع كذا  
في البرازية (بحر) (فكان) الاولى ان يقول كان قال سرق مني قوله و بناء للمفعول للستر  
عليه والاولى الدراة الخد عنه لان الستر يحتاج اليه كل من السارق والقاصب  
ولم يملكه عصبه لكن القصب الاحد فيه والسرقة فيها الحد و بناء بالاولى حكم ما اذا بناء  
سارق من غير ان يثبت له القصب المحلوق فان محمدا يجعلها كالنصب فلو بناء  
سارق من غير ان يثبت له القصب المحلوق فان محمدا يجعلها كالنصب فلو بناء  
سارق من غير ان يثبت له القصب المحلوق فان محمدا يجعلها كالنصب فلو بناء

فانه لا تدفع الخصومة انما لا تدفع  
 الاول والثاني وعنده يقول تدفع  
 متى وثقوا بها احسانا لا في متى  
 الخ قوله اخلاق عصب متى اي  
 ان الغاصب غير ذي المال في الهند  
 كان تدفع قوله او عصبه متى فلان  
 للاحتراز عن دعواه على غيره قدس واليد بواحد كما ذكرناه وهرن فانها تدفع كدعوى  
 الملك المطلق كافي البرازية قوله وكل تدفع اي الخصومة المدعى بالمصير بان قال  
 المدعى هنا فلكي وهو في المدعى عليه عصب غير من ذواليد على الاعراع وهو وكيل  
 تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع انما في السرقة حيث ان لا تدفع  
 كافي بناء المقول خير الدين على المخ ومثال السرقة ان يقول هذا ملكي في السرقة  
 قوله الصحيح لا اي لا تدفع بل توجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل تدفع لعدم دعوى  
 الفعل عليه قوله بنازية قال ادعى انتم ملكه في مدعى غير من ذواليد على الاعراع  
 قبل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع بحر قوله او دعت ظاهر  
 البرازية ان الوثيقة مثالي وعبارتها لو رهن المدعى انما لا تدفع منه لا تدفع  
 وان رهن المدعى عليه على الوصول اليه بهن الا شيان قوله وهرن عليه ارام  
 بالبرهان اقامة البينة فخرج لا قرار لما في البرازية معرنا الى الدخيرة من صال وجعنا  
 لدعوى الفعل عليه ان رهن على اقرار المدعى باداع الغائب منه تدفع وان لا تدفع  
 باقامة الادعاء بنبوت اقرار المدعى ان لا تدفع بالخصومة (مخ) قوله لا تدفع  
 في الكل اي فيقضى ببرهان المدعى قوله لما قلنا اي من اقر ذواليد بالخصومة  
 انما في مسئلتنا التي قدس في قوله لا تدفع  
 بقوله ادعى  
 دعوى الملك المطلق في مخصص فيه باصنافه كافي في الجرح والباعا ما اذا كان حاله  
 فلم يشر اليها وهو انه يدعى الدين ويحمله الدية فالمدعى عليه يجب خصما به  
 وبالبينة انه كان في يد مدعى ودعوى لاشين انما في دعوى غيره فلا تدفع كافي المراجع وكذا  
 علة ما اذا قال  
 مخصصه كذا قيل قوله ما تدفع في قوله لا تدفع في قوله لا تدفع  
 ولو رهن المدعى في  
 الا اذا رهن المدعى في  
 لا يقبل الا اذا رهن  
 بانيه المدعى قوله

منه قوله ولا تخفى عليه من التبعذ قوله يمنع الدفع أي دفع ذي اليد باعتباره مثلا من فلان  
 قوله ذلك أي المذكور في الكلام المدعى الذي تدعى الشراء منه وقيدته بالاعتزاز عما  
 لو ادعى الشراء من فلان الغائب المالك ورعى ذواليد على ابداع غائب آخر منه لا بدع  
 ذكره في البحر قوله أي نفسه تقيده ذواليد عنه لانفسر بقوله ذلك حق قوله لم يدفع  
 أي الخصومة بلايته لأنه لم يثبت تلقى اليد من اشترى هو منه لا تكار ذي اليد ولا من جهة  
 وكيله لا تكار المشتري (بحر) ولأن الوكالة لا تفت بقوله دفعت الخصومة  
 جواب أن قوله وإن لم يبرهن لم يذكر بين ذي اليد وفي البينة ولو طلب المدعى عليه  
 على الابداع يحلف على البينات انتهى بحر (قوله) واقتسمنا أصل المالك للغائب فيكون  
 وصولها اليه من جهته فلم تكن يده خصومة قوله الا قال أي المدعى قوله  
 اشترته أي من الغائب قوله ووكفي يقضه أي منك أصنى واضع اليد فاحتمل كونه أحق  
 بالحفظ عني قوله وبرهن أي فصح دعواه والحاصل أنه بدعوى الودعة يدفع  
 المدعى الا إذا ادعى أنه اشتراه من الغائب وكان البائع امره بالقبض قوله باقراره أي باقرار  
 ذي اليد والاقرار حجة قاصرة لا تسرى على المالك (وحاصل) هذه المسئلة  
 أن المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يده من الغائب  
 فقبض اتفاقا على أن المالك فيه الغائب فيكون وصولها إلى ذي اليد من جهته  
 فلم تكن يده خصومة الا أن يقيم المدعى بينة أن فلا يأكله بقبضه لانه اثبت بينته  
 كونه أحق بأصلها ولو صدقه ذواليد في شراؤه منه لا يجره القاضي بالتسليم اليه حتى  
 لا يكون قضاء على الغائب باقراره قوله وهي عجيبة سبقه على التعجب الزباني  
 ولا عجب أصلا لأن اقراره على الغير غير مقبول لأن الاقرار حجة قاصرة لا تعدى  
 إلى غير المقروء اتفاقا على أن المدعى به مالك الغائب فلا يخفى اقرار مودعه عليه ولها  
 نظائر كثيرة كمنولى الوقف وناظر التيم فانه يارمه بالبرهان لا بالاقرار وتقدمت هذه  
 بعينها في كتاب الوكالة أن المودع لو اقر له أن المودع وكله بقبض الودعة لا يؤمر بالدفع  
 اليه لعدم نفوذ اقرار المودع على المودع في ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع  
 اليه بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة بالقبض وصدقه فانه  
 يدفع اليه لأن الديون تقضى بأصلها فكان اقراره على نفسه لا على الغائب ويمكن  
 أن يقال في وجه العجب أن في كل من المسألتين قضاء على الغائب وقدمار بالتسليم في الأولى  
 دون الثانية ولأن نازعة التسليم بالبرهان لا بالاقرار تأمل قوله ولو ادعى أنه له قلب وكذا  
 لو ادعى أنه اعاره فلان كما يظهر من العلة قوله اندفعت أي بلايته نوازعه من قوله  
 ولو كان مكان النفس سرقة لا يدفع أي دعوى سرقة الغائب وفيه أنهما توافقا  
 أن الدليل ذلك الرجل (قال) صاحب البحر وقد سئل بعد تأليف هذا المحل يوم عن رجل  
 أخذ متاع أخيه من يدها ورهنه وغاب فأدعت الأخت به على ذي اليد فأجاب بالبرهن

فاجبت ان ادعت لأخت قسيب اشها وزهره (دواليد على الرهن المدفوع وان لم تدع  
السرقه لانه تعالى اعلم لا يتدفع) وظاهر انها ادعت سرقة اخيهما مع ان ادعت  
حده ان يتدفع دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز من دعواه على غيره فانه لو دفعه  
ذواليد بواحد ما ذكر وزهره من تدفع كدعوى الملك المطلق فجب ان يحمل كلامه  
منا على انها ادعت ان سرقة متها فيها المجهول لتكون الدعوى على ذي اليد وان ابي  
على ظاهره ان يكون جريما على مقابل الاستحسان الا في قرينة الكثرة في الحمل المذكور قولها  
ان اخاها اخذ من بيتها ثمن وقيد بقوله عصبه منه او سرقة الاحتراز من قوله  
انه ثوبى سرقة مني زهره وقال ذواليد او دفعه زهره ذلك لا يتدفع الخصومة استحسانا  
يقول المحقق ابل ونجد الاستحسان هو ان التصيب ازاله اليد المحقة بآيات اليد المطلقة  
كاذكر في كتب الفقه ما ليد للقاصت في مسألة النصب بخلاف مسألة السرقة اذا ليد  
فيها لذي اليد اذ لا بد للشارق شرفا من ان في عبارة لا بد للشارق بكتبه لا يحق  
حشها على ذوى الهوى (نور العين) وهذا اولى بما قاله الساجاني بحيث حله على ما اذا قال  
سرق مني اما لو قال سرقة القاصت مني فانه لا يتدفع لواطتها ان اليد للقاصت وصار  
من قيل لدعوى الفعل على غيره وهي تدفع كما في الحر لكن ذكر بعينه هذه المسئلة  
واقاد انها منية للفاعل وصرح بذلك في الفصولين فبل في المسئلة قولين قياسا  
واستحسانا انتهى قوله استحسانا قد منها وجهه قرينا عن نور الدين ولعل وجهه  
انضا دفع افتاد السراق لان الضرورة في السرقة اعظم من غيرها لانهما تكون  
حقيقة ولذا شرع فيها الحد قوله لم يكن الثاني خصم الاول اى ما لم يدع عليه فعلا  
او حتى يحضر المالك بتملة المستبر لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون خصم الاول اه  
عبد الله ولا يحتاج في دفع هذه الى التمسك لاتباعها على ملك زيدونه صاحب اليد قوله  
والمدعى رهن او غير اما ذكر ما من الله قوله اما المشتري فخصم الكل وكذلك الموهوب  
له اى من يدعى الشراء او الهبة مع القبض اذا رهن يكون خصم المشتري والمحرر  
الشراء (قال) في البراز بدينه دار زعم شراها من فلان القاصت او صدقة مقبوضة  
او هبة من شهر او اس ورهن او لا ورهن اخر ان ذلك القاصت رهنها منه منذ شهر  
واجرها او اعارها وقبضها يحكم بها للمستعير والمشتري والمرتهن ثم ذواليد الجار  
ان لمسا سلم المدعى وتربص الى انقضاء المدة او فك الرهن وان شاء نقص البيع  
وان كان المدعى رهن ان الدلالة اعارها او اشترها او رهنها من القاصت او اشترها  
القاصت منه ولم يقصد التمسك بل ان يشترها او يهبها والى النقصي بها المدعى في الوجوه  
مسا (ما في) الاعارة فلعلم الروم وانا في الاعارة فلام عذر في القسح لانه  
زاتها عن ملكه واما في الشراء فلان له حق الاسترداد لاستيفاء الثمن فان دفع  
لحاكم الديار الى المدعى فان كان اجرها ولم يقبض الاجرة اخذ منه بكتبه  
نفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الاجرة او كان ادعى رهنها لا يدفع للمدعى ونوصح

على يد عمل وفي القضية فلو ادعى ذواليد ان المدعى باع العين للغائب وبرهن ذكره  
 في اجناس الناطق انها قبل وتندفع الخصومة قوله بمهل الى المجلس الثاني اى مجلس  
 القاضي وظاهر الاطلاق بعم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال عنه وعلمه بان يدفع  
 صحيح كما تقدم قبل التحكيم قوله المدعى تحليف مدعى الابداع على البتات يعنى  
 اذا ادعى شراى شي من زيد وادعى ذواليد ابداعه منه فانها تندفع الخصومة  
 من غير رهان لانها فيها على ان اصل الملك للغائب لكن لدعى الشراء تحليف  
 ذى اليد على الابداع على البت لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول  
 وفي الذخيرة لا يحلف ذواليد على الابداع لانه مدعى الابداع ولا يحلف على المدعى واو حلف  
 ايضا لا يدفع ولكن له ان يحلف المدعى على عدم العلم اياه (فأفاد) بذكر عبارة الذخيرة  
 ان مانعه اولامعناه ان حقه لو حلف يحلف على البتات ولكنه يحلفه لا تندفع الدعوى  
 كما هو ظاهر ولذا قال في الدرر الطمان الحليف يقع على التوكيل لا على الابداع فان طلب  
 مدعى الابداع عين مدعى التوكيل <sup>لا على</sup> ما ادعى من الابداع وعجز عن اقامة البرهان  
 عليه حلف على البتات يعنى على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة  
 الدرر غير صحيحة لانه جعل الجين على مدعى التوكيل وانما هي على المدعى عليه اى مدعى  
 الابداع كما هو ظاهر من قول الكافي فان طلب المدعى اى مدعى الشراء عينه اى عين مدعى  
 الابداع نذا في الشرع بلاية وحاصله انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاله به فأنكر  
 ذواليد الوكالة وعجز المدعى عن اثباته المدعى ان يحلف ذواليد على انه لم يوكله بقبض  
 ما ياتيه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على البتات ولكن في تحليفه (ح) على البتات  
 تأمل لانه يحلف على فعل الغير فاذا اضطررت عباراتهم في هذه المسئلة (ومحاصل)  
 كلام المتن للمدعى اى مدعى الشراء من الغائب وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدع  
 الابداع توكيله اياه وعجز عن البرهان ان يحلف مدعى الابداع بالله ما وكاله الغائب بقبض  
 ما ياتيه اياه على البتات لا على العلم لكن ينظر هل هذا موافق لعبارة الدرر فيصبح عزوه اليها  
 ويمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل بالقبض فان برهن قبل برهانه  
 وله اخذه فان عجز عن البرهان وطلب عين مدعى الابداع حلف على البتات قال عمر بن وهب  
 صريح عبارة التسهيل حيث قال وحلف ذواليد على الابداع بطلب مدعى البيع  
 اذا لم يكن له يندفع على التوكيل اه وعلمه فكان على الشئ ان يذكر هذا الفرع في محله كافي فعلمه  
 صاحب الدرر فقامه وحاصله انه لو ادعى الشراء من المالك وانه وكاله بقبض تأمكر  
 ذواليد الوكالة وعجز المدعى عن اثباته المدعى ان يحلف ذواليد على انه لم يوكله بقبض  
 ما ياتيه اياه هو تحت يد المدعى عليه على البتات قوله وتام في البرازية وعبارتها  
 كافي الجروان ادعى ذواليد الوذية ولم يبرهن عليها وازاد ان يحلف ان الغائب اودعه  
 عنده يحلف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى اذ اودعها اليه على البتات لا على العلم

وان كان فعل التبرك عند عاقبة وهو التبول وان طلب المدعي عليه من المدعي فعله العلم  
بأنه تعالى ما لم يدع فلا ريب عنده لانه فعل الذير ولا تعاق له به ادعى له ان ذلك ذكر ذلك  
في جواب سوال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المنقضية (ونقصه) (نقصه) قيل  
ذوالبد خصم ظاهرا ودفع الخصومة عن نفسه تابع اثبوت الملك للفاصل وحكم اليه  
لم يشبه فكيف يثبت النافع بلا اثبوت الاصل (فتنبا) هذه البيعة تقتضي امرين  
(احدهما) الملك للفاصل وهو ليس بخصم فيه اذ لا ولاية له في ادخال شي في ملك غيره  
بلا رضاه (وثانيهما) دفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة لكل وكل وكلا  
ينقل امته فاقامت بيعة انه اعتقها تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العتاق  
مالم يحضر الغائب والله تعالى اعلم اهـ (اقول) وكذا اذا وكله بقتل امرائه فاقامت البيعة  
انه طلقها ثلاثا تقبل في قصر يد الوكيل عنها ولا تقبل في وقوع الطلاق مالم يحضر الغائب  
تأتي الكافي (فروع) رجل في يده ودية رجل جاء ادعى انه وكيل المودع بقبضها  
واقام على ذلك بيعة واقام الذي في يده الوكيل بيعة بان المودع قد اخرج هذا  
من الوكالة قبل بيعة وكذا اذا اقام بيعة ان شهود الوكيل عليه كذا  
في المحيط (ادعى) على اخر دارا فقال ذواليدانها وديعه من فلان في يدي واقام  
اليه عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسألها ذواليد اليه واقام  
المدعي الدعوى في السدار فاجاب انها وديعة في يدي من فلان واقام اليه  
عليه قال تدفع الخصومة عنه ايضا كافي الإهداء (كذا) في محيط المرحسي (اذا)  
ادعى على ذي اليد فعلا لم تنفسه احكامه بان ادعى الشراء منه بالف ولم يذكر انه نقد الثمن  
ولا قبض منه فاقام الذي في يده البيعة انه اقلان الغائب او دعيته او غيبته منه لا تدفع عنه  
الخصومة في قولهم وان ادعى عليه عقد التهنيت احكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار  
وهذا العبد ونقد الثمن وقبض منه المبيع ثم اقام المدعي عليه البيعة انه اقلان الغائب  
او دعيته اختلعا فيه (قال) بعضهم تدفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى  
قاضي خان في دحوى الدور والاراضي (عبد) اقام البيعة ان فلانا اعتقدوا اقام صاحب البيعة  
اليه ان فلانا ذلك اودعه تقبل وتطل بيعة العبد ولا يتحل بيعة وبين العبد قايما ويحل  
استحسانا وبوخذ من العبد كفيلا بنفسه استيثا عا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب  
خان اعاد البيعة حتى والافه وعبد كذا في محيط المرحسي (وكذا) لو اقام ذواليد البيعة  
ان فلانا آخر اودعه ياله كذا في الخلاصة (او ادعى) العبد انه حر الاصل فان اقام ذواليد  
اليه على الملك والبيعة تقبل وان اقام على ابداعه فحسب لا تقبل (بخلاف) الدار  
(وان) برهن على الملك والابداع وبرهن العبد على حرية الاصل حل بينهما  
بكفيل كذا في الكافي (عبد) في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليله خصما واقام ذواليد  
اليه ان العبد لفلان اودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة (رجل) (ادعى)

على اخراجه باءد جارية فقال لم ابعها منك قط فاقام المشتري البيعة على الشراء فوجد بها سبع عازاتة واراد ردها واقام البائع البيعة انه يرى اليه من كل عيب لم تقبل بيعة البائع (وذكر) الخصاص رحمه الله تعالى هذه المسئلة في آخر ادب القاضى وقال على قول ابى يوسف رحمه الله تعالى تقبل بيئته كذا في شرح الجامع للصدر الشهيد (ادعى) على آخر محدودا في يده وقال هذا ملكى باع ابى منك حال ما بلغت وقال ذواليد باءد منى حال صفرك قال قول قول المدعى كذا في الفصول العمدية (اشترى دار الابنة الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهود او كبر الابن ولم يعلم بمصنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بمصنع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابى كان اشترى هذه الدار من نفسه في صفري وانها ملكى واقام على ذلك بيعة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى انك متناقص في هذه الدعوى لان استئجارك الدار منى اقرار بان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار لنفسك يكون تناقضا فهذه المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة المفتين في هذا (والصحيح) ان هذا لا يصلح دفعا لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وان ثبت التناقض الا ان هذا تناقض فيما يطرقه طريق الخفاء كذا في الدخيرة (ادعى) دارا بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه انى اشتريت من فلان ذلك ايضا واقام بيعة وتاريخ الخارج اسبق فقال المدعى عليه ان دعواك باطلة لان فى التاريخ الذى اشتريت هذه الدار من فلان كانت رهنا عند فلان ولم يرض بشرائك وجاز شراى لانه كان بمرافك الرهن واقام البيعة لا يصح هذا الدفع كذا في الفصول العمدية (ولو كان) المدعى ادعى ان هذا العين كان لفلان رهنا عندى وقبضته واقام البيعة واقام المدعى عليه في دفع دعواه انه اشترى منه ونقده الثمن كان ذلك دفعا لدعوى الرهن كذا في فتاوى قاضى خان في باب اليمين (ادعى) عليه دارا في يده ارثا او هبة فبرهن المدعى عليه على انه اشتراها منه وبرهن المدعى على اقاذه صح دفع الدفع كذا في الوجيز للكردى (دار) في يد رجل جاء وادعى ان اباه مات وترك هذه الدار ميراثا له واقام بيعة شهدوا ان اباه مات وهذه الدار في يديه واخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد وفاته واخذها من ابى هذا المدعى في حال حياته واقام ذواليد البيعة ان الوارث او اباه اقرار الدار ليست له فالقاضى يقضى بدفع الدار الى الوارث هكذا في المحيط (رجل) ادعى على آخر ضيعة فقال الضيعة كانت لفلان مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وانا وارثها واقام البيعة تسمع فلو قال المدعى عليه في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان مورثها صح الدفع كذا في الخلاصة (رجل) ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك مئتي خمسين درهما وانكر المدعى قبض ذلك منه واقام المدعى عليه البيعة انه دفع الى المدعى خمسين



درهما فيه لا يكون دعوى عالم يشتهر انه دفع اليه وقضى هذا المسمى الذي  
بدعي كما في حواهر الفقه (ادعى) على غيره كذا كذا دينار او درهم فادعى  
الدعوى عليه الا انه وحده يشهدوا ان المدعى عليه دفع هذا المال كذا كذا  
درهما من الدراهم ولكن لا تدري (بأي) جهة دفع هل يقبل القاضي هذه  
الشهادة وهل تدفع له دعوى المدعى عن بعض مشايخنا رحمه الله تعالى به نقل  
وتدفع بها دعوى المدعى وهو الاشبه والاقر بالاصواب هكذا في المصنف المحل  
من الهندية من الباب السادس فيما تدفعه دعوى المدعى (وفي) نور الدين ادعى ان ثاله  
ولاخذ وقال المدعى عليه لك امرت ان ارجي ما عه منك وسلم وهذا اقرار بالله ملك  
الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا يدفع لانه لم يقر ان ارجي باع حياضه لكن  
اقر بالبيع فقط ومن اقر ان فلانا عهدهم ادعى به ملكه يسمع الا اذا اقر به باع شيئا  
صحيحا سارا فيجوز لا يسمع دعواه بعده (وقيل) له باع والدار منه وقت البيع  
او قال باع وسلم فهذا دكي لانه مما يبدل على الملك (ويقال) لو رهن دواء على اقرار  
الوصي به باعه بوحدة قالوا لا يقبل الا ان يشتهروا به حتى من حصة الورث  
او القاضي او الوصاية لا تمت باقراره (الاراء) العلم في ضمن عقد فاسد لا يمنع البدهوي  
(اراءه) عن التطوى ثم ادعى مالبا الوكالة او الوصاية يقبل لا تسمع دعواه في شيء  
من الاشعار بصداء اقي عليها (الافاض) يمنع الدعوى اياه كما بعد ادعاءه (من) اقر له  
لغيره فكما لا ملك ان يدفع لنفسه لا يملك ان يدفع لغيره وكاله او وصاية (لا يقبل) القضاء  
بالدفع قبل عين الاستظهار (الدعوى) على بعض الورثة صحيح (لا تسمع) دعوى الموقوف  
عليهم الا ان القاضي او كون الدعوى باطلا (المحصر) في اثبات السبب شبه الوارث والوصي  
والوصي له والعريم للميت وعلى الميت كما تقدم (دعوى) الملك لا تصح على غير ذي الد  
(ادعى) انه عم الميت لا بد ان يصرح له لانه اولاده وان يقول هو وارثه ولا وارث له  
غيره بعد ان يثبت الشهود الميت والدعوى لسوء العمومة حتى يثبتها الى باب واحد بعد  
دعوى المال (البراء) اذا ما له البيع لا يسمع دعواه حرمة الاصل بدون بينة (الاراء)  
اذا كان في مال الاب يكون ميساله فيما يسمع (ما اكتسبه) الابن يكون لانه اذا اختلفت  
صفتيهما ولم يكن مال سابق لهما وكان الآن في مال ابيه لان مدار الحكم كونه ميسالا  
لايه (الامول) للدافع لانه اعلم بحمة الدفع (دفع) الى ابيه مالا فادار اخذه صدق  
في دفعه ورضا (يصح) اثبات الشراء في وجه مدعى دين في التركة المستعرفة  
(الافاض) لا يسمع دعوى الخربة سواء كانت اصلية او عارضة (لا تسمع) الدعوى  
بالمين ابهاله بعد ما ساءده عليها (لا تسمع) الدعوى بعد الاراء العام الاصحاب الدرك  
والا اذا ظهر شئ للقاصر بعد اياه وصيه بعد بلوغه ولم يكن يعلمه (تدخل) في قوله  
لاحق في قوله كل عين ودين وكفالة وحماية واحارده وحسن (لا تسمع) دعوى المكه له

عند الإبراء العام (ادعى) نكاح امرأته أو زوج بشرط حضرة الظاهر (الساهي)  
 لا يشترط حضور المدعى الأرض ملكاً أو وصفاً (الاستيداع يمنع) دعوى الملك (لاحد)  
 الورثة حق الاستخلاص من التركة المسترفة بإدائه فيتمه إلى الغرماء إذا امتنع الباقيون  
 (ليس له) الدعوى على وكيله بقبض الرسومات بما أخذه من الرسومات له بل الدعوى  
 لهم عليه (إذا) برهن على مديون مديونه لا يقبل وليس له أخذه منه بدون وكالة  
 أو حوالة (لا يجوز) الإبراء عن الإعيان ويجوز من دعواها (الأثر) جبري لا يقطع  
 بالاستقاط (هل) يشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان (هل) يشترط  
 حضرة المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ (ادعى) السرقة ثم ادعى الأثر  
 قبل وبمكس (لاكل) ما كان مبنياً على الخفاء يعني فيه التفاضل فالمدينون بعد قضاء  
 الدين لو برهن على إبراء الديان والمختلعة بعد أداء بدل الظلم لو رعت على طلاق الزوج قبل  
 المالم يقبل (وكذلك) الورثة إذا اجتمعوا مع الوصي له بالمال ثم ادعوا رجوع الوصي  
 يصح لانفراد الوصي بالرجوع (التساقض) إذا كان ظاهراً والتوفيق خفياً لا يكفي  
 إمكان التوفيق بل لا بد من بيانه ولا يكفي الإمكان (جمد) الأمانة الأمانة ثم اعترف وادعى  
 الرد لا يقبل الابينة (التصديق) أقرار الأفي الحدود (إذا) ثبت استحقاقه فطلبه  
 على من تناول القلة لأعلى الناصر (لأنصح) دعوى التملك مالم يبين أنه بعوض أو بلا عوض  
 (إذا) ادعى المأفون بالانفاق والدفع بصدق أن كان المال أمانة وأن كان ديناً في ذمته  
 (فلا دعوى) متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد مالم يكن  
 في أماديهما فائدة بأن أتى بها مع دفع أقام عليه البيه فانها تسمع (غلط) الاسم لا يضر  
 لجواز أن يكون له اسمان (لا يلزم) الابن وفاة دين أبيه من استحقاقه المنقل إليه منه  
 في وقف أهلي (ادعى) بعدما أقر بالمال أن بعضه فرض وبعضه ربا يسمع (مات)  
 لأخ وأرث وعليه دين زيد أتيته زيد في وجهه وصي نصبه القاضي له أخذه من التركة  
 (لا يكف) الأب احتضار ابنه البالغ لأجل دعوى عليه (لأنصح) الدعوى على جميع  
 الضاربين بالصدق إذا أصابت واحداً بنفقة فقتله أذا لم يعلم الضارب (العبد)  
 إذا ادعى حرية الأصل ثم العتق العارض تسمع والتساقض لا يمنع الصحة وفي حرية الأصل  
 لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبني تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما  
 ليس بشرط واجعوا على أن دعوى الأمة ليست بشرط لأنها شهادة بجرمة الفرج  
 فهي حسنة الكل من التبع (لبيدي) الوالد رجعه الله تعالى (كفل بمن) أو سهر  
 ثم برهن الكفيل على فساد البيع أو النكاح لا يقبل لأن أقدمه على التزام المال أقرار  
 منه بصحة سبب وجود المال فلا يسمع منه بعده دعوى القساذ (ولو برهن)  
 على إفاء الأصل أو على إبراءه لا يقبل منه تقرير الوجوب السابق (ادعى) داراً فانكر  
 ذواليد فصالحه على الف على أن يسلم الدار لذى اليد ثم رهن ذواليد على صله